



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الاحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدوائر الجنائية

السنة التاسعة والثلاثون

من يناير إلى ديسمبر ١٩٨٨

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

الأحكام الصادرة
من الهيئة العامة للمواد الجنائية

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وحدى عبد الصمد رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين : صلاح الدين
يونس نصار . قيس الراى محمد عطيه . حسن جمعة الكتاتنى . جمال الدين منصور عوض . احمد محمود مصطفى
ميكل . إبراهيم حسين رضوان . محمد رفيق البسلطويسى . احمد محمد احمد ابو زيد . محمد نجيب صالح
و محمد احمد حسن

هيئة عامة

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) ارتباط « عقوبة الجرائم المرتبطة » عقوبة « تطبيقها » عقوبة الجريمة الاشد .

مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما فى تحديد العقوبة ؟

(٢) مواد مخدرة . جلب . جريمة « اركانها » . جمارك « إقليم جمركى »
« خط جمركى » .

جريمة جلب الجواهر المخدرة . مناط تحققها ؟

الإقليم الجمركى والخط الجمركى . ماهية كل منهما فى مفهوم المواد الثلاث الأولى من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟

تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى . بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها فى
القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلباً محظوراً .

(٣) تهريب جمركى . جريمة « اركانها » . قانون « تفسيره » . جمارك .

التهريب فى مفهوم المادة ١٢١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . ماهيته ؟

(٤) مواد مخدرة . جلب . تهريب جمركى . جريمة « إكائها » عقوبة « تطبيقها » .

المجاهر المخدرة من البضائع الممنوعة . مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على ترخيص . يتحقق به الركن المادى لجرمى الجلب والتهريب الجمركى . وجوب الاعتداد بالجرمة الأولى ذات العقوبة الأشد دون عقوبة الجريمة الثانية . أصلية كانت أو تكميلية . أساس ذلك ؟

(٥) إجراءات . إجراءات التحقيق . إجراءات المحاكمة . نيابة عامة . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . مالم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الاستماعنة بترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .

المعبرة فى الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التى تجريها المحكمة . تعيب التحقيق السابق على المحاكمة . غير جائز أمام النقض .

مثال لتسبب سائق فى الرد على دفع بطلان التحقيقات لعب فى الترجمة .

(٦) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب .

تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع .

(٧) أسباب الإباحة وموانع العقاب . حالة الضرورة . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير فر حالة الضرورة » . دفع « الدفع بقيام حالة الضرورة » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

تقدير توافر حالة الضرورة . موضوعى .

مثال لتسبب سائق فى اطراح دفع قيام حالة الضرورة .

(٨) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

التمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . لا يقبل .

« (٩) نقص » أسباب الطعن . تحديد ها . هالا يقبل منها » .

تفصيل أسباب الطعن بالنقض ابتدا . واجب تحديداً للطعن وتعريفاً لوجهه .

« (١٠) إثبات » بوجه عام ، « حكم » تسببيه . تسبیب غیر معيب » . « نقص » أسباب الطعن . هالا يقبل منها » .

عدم إلزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر في تركز عتقبتها . إغفال بعض الوقائع . مفاده إطراحها لها .

« (١١) مواد مخدرة » جلب.فاعل أصلي . نقص » أسباب الطعن . هالا يقبل منها » .

متى يعتبر الشخص فاعلاً أصلياً في الجريمة ؟

مثال في جريمة جلب مواد مخدرة .

« (١٢) استدلالات » محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير جدية التحريات » .

تقدير جدية التحريات . لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

« (١٣) حكم » تسببيه . تسبیب غیر معيب » . « نقص » أسباب الطعن . هالا يقبل منها » .

التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

« (١٤) نقص » أسباب الطعن . هالا يقبل منها » . المصلحة في الطعن »

أوجه الطعن على الحكم . شرط قبولها : أن تكون متصلة بشخص الطاعن وأن يكون له مصلحة فيها .

« (١٥) إثبات » شهود » . محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الدليل » .

حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . متى اطأنت إلى صحتها .

« (١٦) حكم » بيانات التسبیب » . تسببيه . تسبیب غیر معيب » . « إثبات » شهود »

عدم التزام الحكم أن يورد من أقوال الشهود . إلا ما يقيم عليه قضاءه .

(١٧) حكم « بيانات التسييب » ، « تسييبه » ، « تسييب غير معيب » ، « إثبات » ، « شهود » ،

محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل » .

عدم التزام المحكمة بروايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه

وتطرح ماعداً .

(١٨) محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، « إثبات » ، « شهود » ، « حكم » ، « تسييبه » ،

تسييب غير معيب » ، « نقص » ، « أسباب الطعن » ، « لا يقبل منها » ،

تضارب الشاهد في أقواله . لا يعيب الحكم متى كانت المحكمة استخلصت الحقيقة من

تلك الأقوال بما لا تناقض فيه .

الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارتها أمام النقض .

(١٩) مواد مخدرة ، جريمة « إكاثها » ، قصد جنائي ، « إثبات » ، « بوجه عام » ،

ثبوت علم الجاني بأن ما يحزره مخدر . يتوافر به القصد الجنائي في جريمة إحرازه .

استظهار هذا القصد . موضوعي .

إقناعية الدليل في المراد الجنائية . مفادها ؟

(٢٠) حكم « بياناته » ، « مالا يعيبه » ، « نقص » ، « أسباب الطعن » ، « مالا يقبل منها » ،

الخطأ المادي . متى لا يعيب الحكم ؟

مثال .

(٢١) نقص « نظر الطعن والحكم فيه » ، « حالات الطعن » ، « الخطأ في القانون » ، « محكمة

النقض » ، « سلطتها » ، « مواد مخدرة » ، « جلب » ، « تهريب جمركي » .

حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه عملاً بنص

المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . حالاته ؟

مثال في جريمة جلب وتهريب جواهر مخدرة .

١ - إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه « إذا كَوَّنَ الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ببعضها بعض بحيث لا تقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها .

٢ - إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً ، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر ، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب ، فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله ، وإيجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسليم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادةه إلى تلك الجهة ، وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أنه يقصد بالإقليم الجمركي ، الأراضي والمياه الإقليمية

الخاضعة لسيادة الدولة ، وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة ، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية . ووضعتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة ، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً فى البحار المحيطة به ، أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه ، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحة ، بعد جلباً محظوراً .

٣ - إن النص فى المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه على أن « يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها ، أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة » يدل على أنه إذا انصب التهريب على بضائع ممنوعة تحققت الجريمة بمجرد ادخال هذه البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها ، بينما اشترط لتوافر الجريمة بالنسبة إلى غير الممنوع من البضائع أن يكون ادخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة .

٤ - لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، تنص على أن « يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ » وكان الأصل ، على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان ، أن الجواهر المخدرة هى من البضائع الممنوعة ، فإن مجرد ادخالها إلى البلاد قبل الحصول على الترخيص سالف الذكر ، يتحقق به الركن المادى المكون لكل من جرمى جلبها المؤتممة بالمادة ٣٣ آنفة البيان وتهريبها المؤتممة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه ، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى

من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاعتداد فحسب بالجريمة ذات العقوبة الأشد - وهى جريمة جلب الجواهر المخدرة - والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية .

٥ - لما كان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهى اللغة العربية - مالم يتعذر على إحدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها ، فإنه لا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية إلى الإنجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية ، إذ هو أمر متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره ، وإذا كان الطاعن لم يذهب فى وجه النعى إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الاستعانة بوسيطين ، وكان رد الحكم على دفع الطاعن فى هذا الخصوص كافياً ويستقيم به ما خلص إليه من اطراحه ، فإن منعى الطاعن عليه يكون غير سديد فضلاً عن أنه لا يبدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح سبباً للطعن على الحكم ، إذ العبرة فى الأحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة .

٦ - إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع ، فلا عليها إن هى استرسلت بثقتها فيها بالنسبة إلى متهم ولم تطمئن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكولاً إلى اقتناعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض .

٧ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراهها قد وقع عليه من مالك الباخرة ، وهو فى حقيقته دفع بامتناع المسئولية الجنائية لقيام حالة الضرورة المنصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون العقوبات ، وكان تقدير توأفر حالة الضرورة من إطلاقات محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد نفى قيام هذه الحالة فى قوله : « وأما ما ذكره المتهم الأول من إكراه فإنه لو صح قوله فإن أثر الإكراه يكون قد زال بوصوله إلى المياه المصرية واتصاله

بسلطات هيئة القنصل وعدم إبلاغه السلطات بما يحمله من مادة محرمة» وهو رد سديد وكاف فى اطراح الدفع ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

٨ - لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - بأن تحريرات الشرطة لم تتناوله ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة امساکها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ، فضلاً عن أن الثابت بذلك المحضر أن المدافع عن الطاعن قد أشار إلى أن التحريات لم تتحدد دور الطاعن فى الجريمة وهو ما ينطوى على التسليم بأنها قد تناولته .

٩ - لما كان تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً لوجهه ، بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه فى تطبيقه أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذى يكون قد أثر فيه ، وكان الطاعن لم ينصح عن ماهية أوجه الدفاع التى ينعى على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى ، فإن ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً .

١٠ - لما كان من المقرر فى أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها وفى إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً اطراحها لها واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التى اعتمدت عليها فى حكمها ، فإن منعى الطاعن على الحكم إغفاله الوقائع التى أشار إليها بأسباب طعنه - وهى بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه المحكمة فاطرحتها - لا يكون له محل .

١١ - لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت فى البند (ثانياً) على أن يعتبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فىأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها ، فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت ، من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخط تنفيذها ، فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى

الجانئ نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه فى إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها ، وإذ كان مفاد ما أورده الحكم فى بيان صورة الواقعة وأثبتته فى حق الطاعن عن أنه قد تلاقى إرادته والطاعن الأول على جلب الجواهر المخدرة وأن كلا منهما قد أسهم - تحقيقاً لهذا الغرض المشترك - بدور فى تنفيذ هذه الجريمة على نحو ما بينته الحكم فإنه إذ دان الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً فى جريمة جلب الجواهر المخدرة يكون قد إقترن بالصواب ويضحي النعي عليه فى هذا المقام غير سديد .

١٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فتمتى أقرتها عليها - كما هو الحال فى الدعوى - فإنه لا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

١٣ - لما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان ما أثبتته الحكم من أن تفتيش الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط أية نقود ، لا يتعارض مع ما نقله الحكم عنه من أن الطاعن قد عرض عليه عشرين ألف دولار مقابل عدم تخليه عن المخدر ، خاصة أنه لم يرد بالحكم أن الطاعن قد نقد الطاعن الأول بالفعل هذا المبلغ أو جزءاً منه ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير سند .

١٤ - لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشير به من حالة فساد الحكم فى الرد على الدفع الذى أبداه الطاعن الأول ببطان تحقيق النيابة العامة معه ، فضلاً عن أنه قد سبق الرد على هذا الوجه بصدد أسباب الطعن المقدم من ذلك الطاعن .

١٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى أطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر .

١٦ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورّد من أقوال الشهود إلا ما تقيمه عليه قضائها .

١٧ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أخذها بما اعتنعت به منها بل حسبها أن تورّد منها ما تظمنن إليه وتطرح ماعداه وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها .

١٨ - لما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه ، كما هو الحال في الدعوى فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن ، بفرض صحته ، يتمخض جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مضادرتها فيه لدى محكمة النقض .

١٩ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره أو يحوزّه هو من الجواهر المخدرة ، ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه ، وأن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء ، مادام مطروحاً على بساط البحث في الجلسة ، ولا يصح مضادرتها في شئ من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٢٠ - لما كان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض المتهمين الآخرين أن أفراد طاقم القارب الذى نقل منه المخدر إلى السفينة كانوا مسلحين ، فإن ما أورده الحكم - في موضع آخر منه - أن هؤلاء كانوا « ملثمين » لا يقدح في سلامته إذ هو مجرد خطأ مادي وزلة قلم لا تخفى .

٢١ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو

ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله وكانت جريمة جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين الطاعنان بهما - قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه - وفق صحيح القانون وعلى ما سلف بيانه - تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهما بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد ، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى ، أصلية كانت أم تكميلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب . العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين حكم ببراءتهم بأنهم : أولاً : جلبوا إلى أراضى جمهورية مصر العربية جوهرى « الأفيون والحشيش » بغير ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة . ثانياً : هربوا المواد المخدرة موضوع التهمة الأولى والمبينة وصفاً ووزناً وقيمة بالتحقيقات بادخالها إلى المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة ، وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقيبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك قبل التهمين بمبلغ ٨٤٠، ٩٣، ٣٣١٧٨٠ جنيهاً . ومحكمة جنايات بور سعيد قضت حضورياً عملاً بالمواد ١، ٢، ٣، ٣٣/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبدين رقمى ٧ ، ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١، ٢، ٣، ٤ ، ١٥ ، ١٢١ / ١ ، ١٢٣ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ مع أعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات . أولاً : بمعاقبة المتهمين الأول والتاسع (الطاعنين) بالإشغال الشاقة المؤبدة ويتفرغ كل منهما عشرة آلاف جنيه

وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة وبإلزامهما متضامنين مبلغ ثلاثة وتسعين مليوناً وثلاثمائة وواحداً وثلاثين ألفاً وسبعمائة وثمانين جنيهاً وثمانمائة وأربعين مليماً كتعويض لصالح الجمارك . ثانياً : بمصادرة السفينة (ماربودى) المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

وبجلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ قررت المحكمة إحالة الطعن للمهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيه .

وبجلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٨ نظرت الهيئة الطعن ثم قررت تأجيل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قضى بمعاقبة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة المؤبدة ويتفرغيه عشرة آلاف جنية وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وبإلزامهما متضامنين بأن يؤديا إلى مصلحة الجمارك ثلاثة وتسعين مليوناً وثلاثمائة وواحداً وثلاثين ألفاً وسبعمائة وثمانين جنيهاً وثمانمائة وأربعين مليماً ، وذلك عن جرميتى جلب جواهر مخدرة وتهريبها اللتين دانهما بهما ، فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، وإذ رأت الدائرة الجنائية التى نظرت الطعن العدول عن المبدأ القانونى الذى قررته أحكام سابقة من وجوب الحكم بالعقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركى بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب ، فقد قررت بجلستها المعقودة فى الثامن من ديسمبر سنة ١٩٨٧ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيه ، وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادرة بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

من حيث إن مبنى الأحكام السابقة المراد العدول عن المبدأ القانونى الذى قررته . هو أن جرميتى جلب المواد المخدرة وتهريبها تقوم كلتاهما على فعل مady مستقل وإن ارتبطت إحدهما بالأخرى بحيث لا تقبل التجزئة ، ومن ثم فقد أعملت تلك الأحكام نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت - بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد - بالعقوبات التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركى .

من حيث إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه : « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » ، فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الجالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف أو التكيف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتى لاقبام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، إذ يعتبر الجانى كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لابعقوبتها . لما كان ذلك ، وكان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وأدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دولياً ، بل إنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة . يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو فى نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ إلى ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التى بينها بيان حصر ، وبالطريقة التى رسمها على سبيل الإلزام والوجوب ، فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب

كتابى تعطيه الجهة الإدارية للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله ، وإيجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة ، وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أنه يقصد بالإقليم الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وضمنا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة ، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً فى البحار المحيطة به ، أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه ، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه ، يعد جلباً محظوراً . لما كان ذلك وكان النص فى المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه على أن « يعتبر تهريباً ادخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها ، أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة » يدل على أنه إذا انصب التهريب على بضائع ممنوعة تحققت الجريمة بمجرد ادخال هذه البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها ، بينما اشترط لتوافر الجريمة بالنسبة إلى غير المنوع من البضائع أن يكون ادخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، تنص على أن يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنية إلى عشرة آلاف جنية (أ) كل من صوّر أو جلب جواهر مخررة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ « وكان الأصل ، على مقتضى هذا النص وسائر الأحكام

القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان ، أن الجواهر المخدرة هي من البضائع الممنوعة ، فإن مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على الترخيص سالف الذكر ، يتحقق به الركن المادى المكون لكل من جريمتي جلبها المؤتممة بالمادة ٣٣ آنفة البيان وتهريبها المؤتممة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه ، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاعتداد فحسب بالجريمة ذات العقوبة الأشد - وهى جريمة جلب الجواهر المخدرة - والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية .

من حيث إنه لما تقدم ، فإن الهيئة العامة تنتهى ، بالأغلبية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية ، إلى العدول عن الأحكام التى صدرت على خلاف هذا النظر .

من حيث إن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد خولت هذه الهيئة الفصل فى الدعوى المحالة إليها .

أولاً: عن أسباب الطعن المقدم من الطاعن الأول :

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي جلب جواهر مخدرة وتهريبها قد انطوى على قصور وتناقض فى التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان تحقيق النيابة العامة لعدم الاستعانة بوسيط يتولى الترجمة من اللغة الهندية إلى اللغة العربية مباشرة غير أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يكفى ، وعول على أدلة بذاتها فى إدانة الطاعن ولم يأخذ بها فى حق من قضى ببراءتهم من المتهمين ، وفضلاً عن ذلك فقد التفت الحكم عما تمسك به المدافع عن الطاعن من أن إكراها قد وقع عليه وأن تحريات الشرطة لم تتناوله ، وكذلك عن أوجه الدفاع العديدة التى أثارها وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه . . .

من حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل دفع الطاعن ببطلان تحقيقات النيابة العامة في قوله : « ودفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان تحقيقات النيابة لعدده وجود مترجم يجيد الترجمة من اللغة الهندية إلى اللغة العربية مباشرة حيث إن الثابت أن التحقيقات تم بمعرفة مترجم من اللغة الهندية إلى اللغة الإنجليزية ومترجم من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية » اطرحه بقوله : « ومن حيث إنه عن الدفع المبدى من المتهم الأول ببطلان التحقيقات لعب في الترجمة على نحو ما ذكر فإنه لم يوضح سبب البطلان ولم يدع بأن تحريفاً قد وقع في أقوال موكله ويبقى الدفع لذلك عارياً من سند يقوم عليه ويتعين لذلك رفضه » . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - مالم يشعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها ، فإنه لا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية إلى الإنجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية إذ هو أمر متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره ، وإذا كان الطاعن لم يذهب في وجه النعى إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الاستعانة بوسيطين ، وكان رد الحكم على دفع الطاعن في هذا الخصوص كافياً ويستقيم به ما خلص إليه من اطراحه . فإن منعى الطاعن عليه يكون غير سديد . فضلاً عن أنه لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح سبباً للطعن على الحكم ، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . لما كان ذلك ، وكان تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع فلا عليها إن هي استرسلت بثقتها فيها بالنسبة إلى متهم ولم تطمئن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكولاً إلى اقتناعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر

جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراهه قد وقع عليه من مالك الباخرة ، وهو فى حقيقته دفع بامتناع المسئولية الجنائية لقيام حالة الضرورة المنصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون العقوبات . وكان تقدير توافر حالة الضرورة من اطلاقات محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد نفى قيام هذه الحالة فى قوله : « وأما ما ذكره المتهم الأول من إكراه فإنه لو صح قوله فإن أثر الإكراه قد زال بوصوله إلى الحياة المصرية واتصاله بسلطات هيئة القنال وعدم إبلاغه السلطات بما يحمله من مادة محرمة » وهو رد سديد وكاف فى اطراح الدفع ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بحضور الجلسة - بأن تحريات الشرطة لم تتناوله ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة امساکها عن الرد على دفاع لم يشره أمامها ، فضلاً عن أن الثابت بذلك المحضر أن المدافع عن الطاعن قد أشار إلى أن التحريات لم تحدد دور الطاعن فى الجريمة وهو ما ينطوى على التسليم بأنها قد تناولته . لما كان ذلك وكان تفصيل أسباب الطعن إبتداءً مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً لوجهه ، بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه فى تطبيقه أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذى يكون قد أثر فيه وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التى ينعى على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى . فإن ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

ثانياً : عن أسباب الطعن المقدم من الطاعن الثانى :

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى جلب جوهر مخدر وتهريبه ، قد شابه قصور وتناقض فى التسبب وفساد فى الاستدلال وخالف الثابت فى الأوراق ، ذلك بأنه اسقط من واقعة الدعوى ماورد بمحضر الضبط من أن مسحره تولى ضبط الطاعن الأول والمواد المخدرة

وكلف زملاءه بالتحفظ على أفراد طاقم الباقرة وأنه إذ واجه الطاعن الأول أقر له بالواقعة بينما أنكرها الطاعن . كما أن الحكم اعتبر الطاعن فاعلاً أصلياً دون أن يستظهر دوره فى ارتكاب الجريمة أو يدلل على وجود اتفاق بينه وبين الطاعن الأول ، وقد تمسك المدافع عن الطاعن بعدم جدية التحريات تأسيساً على أنها انصبت على شخص آخر غير الطاعن بيد أن الحكم التفت عن هذا الدفع .

وذهب فى موضع منه إلى أن الطاعن قد اتفق مع قبطان السفينة - الطاعن الأول - على أن ينقده مبلغاً لقاء حمل المخدر على متن السفينة مع أنه أورد فى موضع آخر أن تفتيش القبطان لم يسفر عن ضبط أية مبالغ وعول فى إدانة الطاعن على الأدلة ذاتها التى اطرحها بالنسبة لمن قضى ببراءتهم وعلى أقوال الطاعن الأول رغم أن مارد به على الدفع المبدي من هذا الطاعن عن بطلان التحقيق لا يصلح رداً . وعلى تحريات الشرطة مع أنها لا تصلح دليلاً . وعلى قول قبطان السفينة أن الطاعن كان يتحدث مع أفراد طاقم القارب الذى نقلت منه المواد المخدرة إلى السفينة على نحو ينبنى بمعرفة سابقة بهم مع أنه ليس من شأنه أن يؤدى إلى مارتبه عليه ، وعلى قوله أيضاً أن الطاعن أمره بإيقاف السفينة مع أن أحداً لم يؤيد هذا القول . وعلى أن الطاعن هو الوحيد الذى نفى واقعة نقل المواد المخدرة من القارب إلى السفينة رغم تعارض ذلك مع ما هو مقرر من عدم جواز تأثيم الإنسان بناء على قوله . وعلى أقول العميد

بالتحقيقات وبلجنة المحاكمة رغم تباين أقواله فى كليتهما إذ بينما قرر بالتحقيقات أن الطاعن هو مندوب مالك المواد المخدرة وأنه اتفق مع الطاعن الأول على جلبها فقد جرت أقواله بلجنة المحاكمة بأن أياً من الطاعن الأول أو أفراد طاقم السفينة لم يخبره بشئ عن الطاعن واستظهر علم الطاعن بكنهه المخدر بما لا يؤدى إلى ثبوته . واطرح برد غير سائغ دفاعه أنه يعمل عتلاً على السفينة ، وأخيراً فإن ماذهب إليه الحكم من أن أفراد طاقم القارب الذين نقلوا المواد المخدرة كانوا ملثمين لا أصل له فى الأوراق . وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها « تحصل فى أنه بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٨٥ سطر العميد رئيس قسم النشاط الخارجى بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات محضر تحريات أثبت فيه أن تحرياته بالإشتراك مع العميد وآخرين قد أسفرت عن أن كلاً من وشهرته اللبناني الجنسية واللبناني الجنسية و والمصرى الجنسية و والمصرى الجنسية و يكونون عصابة من المصريين واللبنانيين لجلب المخدرات والإتجار فيها داخل البلاد وأنهم أعدوا شحنة كبيرة منها فى لبنان تقدر بحوالى سبعة أطنان لتهربها إلى داخل البلاد واتفقوا مع على استخدام الباخرة المملوكة له المسماة ماريو - دى وتحمل العلم اللبناني بعد تجهيزها بمخابى سرية لنقل شحنة المخدرات من الساحل اللبناني إلى ميناء بورسعيد والمرور بها فى قناة السويس لإنزالها على ساحل سيناء الجنوبية بمنطقة البانكتة فى نقطة محددة بمعرفة أفراد العصابة وأوفدوا من قبلهم المصرى الجنسية لمرافقة شحنة المخدرات أثناء عبورها قناة السويس وإرشاد قبطان الباخرة الهندى الجنسية على منطقة الإنزال بالساحل المصرى وقد تأكد من التحريات السرية . وصول الباخرة المشار إليها يقودها القبطان الهندى وعلى متنها شحنة المخدرات . ومندوب أفراد العصابة وطاقم بحارتها إلى المياة الإقليمية أمام ساحل بورسعيد فى انتظار اتصالها بهيئة قناة السويس لتحديد موعد عبورها قناة السويس فى طريقها إلى منطقة الإنزال وغرض المحضر على السيد الأستاذ المستشار النائب العام الذى انتدب السيد الأستاذ المستشار المحامى العام الأول لإصدار الإذن إن لزم الأمر . وقد أصدر فى ١٩٨٥/٢/٢٥ الساعة ١.٥٥ بعد الظهر إذنه بضبط وتفتيش الباخرة ماريو - دى التى تحمل العلم اللبناني لضبط ما عليها من مواد مخدرة وضبط وتفتيش قبطانها الهندى الجنسية و المصرى الجنسية أثناء وجوده على هذه الباخرة

أو بعد نزوله منها ومن يتواجد معهما من طاقم الباخرة أو غير طاقم الباخرة وذلك لضبط ما يحوزونه أو يحوزونه من مواد مخدرة ، وكذلك ضبط وتفتيش شخص وسكن كل من الشهير اللبناني الجنسية و اللبناني الجنسية و مصري الجنسية والمقيم قسم شرطة العجوزة و مصري الجنسية والمقيم ملك والده بالسويس و مصري الجنسية من أهالي بشر العبد محافظة سيناء الشمالية ومن يتواجد مع أيهم وقت تنفيذ الإذن وذلك لضبط ما يحوزونه أو يحوزونه من مواد مخدرة على أن يتم ذلك لدفعة واحدة خلال أسبوع من تاريخ وساعة إصدار هذا الإذن . وتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧ وبعد رسو الباخرة ماربو - دى تم مداومتها وتفتيشها وعثر على كميات من مادتين ثبت من التحليل أنها حشيش وأففيون وبلغ عدد طرب الحشيش ١٤٢٢١ طربة ووزنها ٥.٣٦ كيلو جرام وبلغ وزن الأففيون ٨.٥ كيلو جليها و وأخفيها في خزان أسفل المكان المخصص لماكينه الإنارة بمقدم السفينة » . ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال رجال إدارة مكافحة المخدرات ومن تقرير العمل الكيميائي . لما كان ذلك . وكان من المقرر فى أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها وفى إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً اطراحها لها واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التى اعتمدت عليها فى حكمها ، فإن منعى الطاعن على الحكم بإغفاله الوقائع التى أشار إليها بأسباب طعنه - وهى بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه المحكمة فاطرحتها - لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت فى البند (ثانياً) على أن يعتبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها ، فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها .

فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها ، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم في بيان صورة الواقعة وأثبتته في حق الطاعن أنه قد تلاقت إرادته والطاعن الأول على جلب الجواهر المخدرة وأن كلا منهما قد أسهم - تحقيقاً لهذا الغرض المشترك - بدور في تنفيذ هذه الجريمة على نحو ما بينه الحكم . فإنه إذ دان الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً في جريمة جلب الجواهر المخدرة يكون قد اقترن بالصواب وبضحي النعي عليه في هذا المقام غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى أن الطاعن هو المقصود بالتحريات وأنه مندوب العصابة مالكة المخدرات ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى أقرتها عليها - كما هو الحال في الدعوى - فإنه لا معقب عليها في ذلك لتعلقة بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت به البعض الآخر فلا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة ، وكان ما أثبتته المحكمة من أن تفتيش الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط أية نقود . لا يتعارض مع ما نقله الحكم عنه من أن الطاعن قد عرض عليه عشرين ألف دولار مقابل عدم تخليه عن المخدر ، خاصة أنه لم يرد بالحكم أن الطاعن قد نقد الطاعن الأول بالفعل هذا المبلغ أو جزءاً منه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند ، أما منعاه على الحكم اتخاذها من الأدلة سنداً لإدانته واطراحها هي ذاتها بالنسبة لمن قضى ببراءتهم فمردود بما سلف بيانه رداً على أسباب الطعن المقدم من الطاعن الأول . لما كان ذلك وكان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه

فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من قالة فساد الحكم في الرد على الدفع الذي أبداه الطاعن الأول ببطلان تحقيق النيابة العامة معه ، فضلاً عن أنه قد سبق الرد على هذا الوجه بصدد أسباب الطعن المقدم من ذلك الطاعن . لما كان ذلك . وكان منعى الطاعن على الحكم استناده في إدانته إلى كل من تحريات الشرطة وما قرره الطاعن الأول عن حديث الطاعن مع طقم القارب (اللنش) ونفى الطاعن اشتراكه في نقل الجواهر المخدرة من القارب إلى الباخرة لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه الذي لم يستند في إدانة الطاعن إلى شئ من ذلك . وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر . فإن ما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم إلى أقوال المحكوم عليه الآخر رغم أن أحداً لم يؤيدها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ماعدها ، وأن لها أن تعمل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها . وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه ، كما هو الحال في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن بغرض صحته . يتمخض جداً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر علم الطاعن

بكنه الجواهر المخدرة فى قوله : « ومن حيث إن علم المتهمين الأول والتاسع (الطاعن) بأن المضبوطات من المواد المخدرة فتأبث من أقوال الأول بأنه اكتشف كنه المادة على الباخرة ومن وضعهما أياها فى مكان غير معد أصلاً لشحن البضاعة وما ذكره المتهم الأول من أن المتهم التاسع عرض عليه مبالغاً من المال (عشرين ألف دولار) لقاء توصيلها . » وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره أو يحوزه هو من الجواهر المخدرة ، ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه ، وأن العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه . فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء مادام مطروحاً على بساط البحث فى الجلسة ، ولا يصح مصادرته فى شئ من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان ما ساقه الحكم فيما سلف تدليلاً على علم الطاعن بكنه الجوهر المخدر سائغاً فى العقل والمنطق ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن أنه يعمل عتلاً على الباخرة واطرحه بقوله : « فإن حسب المحكمة أن شهود الإثبات قد ذكروا أنه (الطاعن) المقصود بالتحريات وأنه مندوب العصابة وما ذكره هو فى أقواله من أن القبطان لم يعهد إليه بأى عمل خلال مدة الرحلة ولو صح قوله بأنه يعمل على السفينة بحاراً لكان دوره عليها غير ما ذكر كما أن القبطان قد قرر أنه هو مندوب صاحب الشحنة وأنه هو الذى أصدر إليه التعليمات بالوقوف لمقابلة اللش كما قرر أن المتهم التاسع (الطاعن) كان يتحدث مع رجال اللش وكان واضحاً من الحديث أنه صديق لهم وأنه على علاقة حسنة بهم » وهو منه سائغ ويستقيم به ما خلص إليه من اطراح دفاع الطاعن فإن النعى على الحكم فساداً فى الرد على دفاعه أنه يعمل عتلاً على الباخرة لا يكون

سديداً . لما كان ذلك وكان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض المتهمين الآخرين أن أفراد طاقم القارب الذى نقل منه المخدر إلى السفينة كانوا مسلحين ، فإن ما أورده الحكم - فى موضع آخر منه - أن هؤلاء كانوا ملثمين لا يقدح فى سلامته إذ هو مجرد خطأ مادى وزلة قلم لا تخفى. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه

من حيث إنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، وكانت جريمتا جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين الطاعنان بهما - قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه - وفق صحيح القانون وعلى ما سلف بيانه - تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهما بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد ، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى ، أصلية كانت أم تكميلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب ، العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية .

////////////////////

(۱) نقایات

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراى عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب
صالح نائب رئيس المحكمة وصلاح عطية . وعبد الطيف أبو النيل وعمار إبراهيم .

١ نقابات

الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نقابات . محاماه . محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير جدية الدفع بعدم
الدستورية . - اختصاص . المحكمة الدستورية العليا .

تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية . موضوعى . أساس ذلك ؟

(٢) نقابات . محاماه .

الطعن فى القرارات الصادرة من نقابة المحامين وفى تشكيل مجلس نقابتها . إجراءاته ؟

١ - من المقرر حسبما تقضى به المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٩
فى شأن المحكمة الدستورية العليا أن محكمة الموضوع أو الهيئة ذات
الاختصاص هى وحدها المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر
بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية
جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها .

٢ - لما كانت المادة ١٣٥ مكرراً من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة
بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ قد نصت على أنه « يجوز لمحامين محاميا على الأقل
من حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا فى انتخاب مجلس النقابة الطعن

الوقائع

أعلن مجلس نقابة المحامين عن فتح باب الترشيح لمنصب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة في الفترة من السبت ٢ من فبراير سنة ١٩٨٥ حتى يوم الأحد ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٥ على أن تجرى عملية الانتخابات بدار النقابة ومقار النقابات الفرعية يوم ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٥ ثم تأجل الانتخاب إلى يوم ٣ من مايو سنة ١٩٨٥ بقرار من مجلس النقابة ، حيث انعقدت الجمعية العمومية في ذلك اليوم بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٥ أعلنت النتيجة النهائية لانتخابات نقابة المحامين والتي اسفرت عن تشكيل مجلس النقابة من الأستاذ /
نقيبا وأربعة وعشرين عضواً آخر كاعضاء لمجلس النقابة العامة .

قطعن الأستاذان و المحاميان عن نفسيهما وعن سبعة وخمسين محاميا آخرين فى تشكيل المجلس بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إنه بتاريخ ١٩٨٥/٦/٤ قرر الاستاذ و المحاميان عن نفسيهما وعن سبعة وخمسين محاميا آخرين بالطعن فى صحة تشكيل مجلس نقابة المحامين التى اسفرت عنه الإنتخابات التى اجريت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣ - ولدى نظر الطعن بجلسته ١٩٨٦/٥/١٥ دفع الحاضر عن الطاعنين بعدم دستورية المادة ١٣٥ مكرراً من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بالقانون رقم ٢٢٧ سنة ١٩٨٤ وطلب وقف السير فى الدعوى حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع بعدم دستوريته لمخالفتها لنصوص المواد ٨ ، ٦٨ ، ٦٩ من الدستور كما دفع الحاضر عن نقابة المحامين بعدم قبول الطعن لعدم التوقيع على التقرير من النصاب الذى استوجبه القانون وهو خمسون محاميا من الذين حضروا الإنتخاب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر حسبما تقضى به المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٩ فى شأن المحكمة الدستورية العليا أن محكمة الموضوع أو الهيئة ذات الاختصاص هى وحدها المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها . وكانت هذه المحكمة ترى أن الدفع بعدم دستورية المادة ١٣٥ مكرراً السابق الإشارة إليها هو دفع غير جدى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣٥ مكرراً سالفة البيان قد نصت على أنه « يجوز لخمسين محاميا على الأقل من حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا فى انتخاب مجلس النقابة الطعن فى القرارات

الصادرة منها وفى تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على إمضاءاتهم . . وإذ كان البين من الإطلاع على كشوف حضور الطاعنين لعملية انتخاب مجلس النقابة المقدمة من نقابة المحامين أن هناك أحد عشر محاميا من الموقعين على تقرير الطعن ليس لهم الحق فى الطعن إما لأنهم ليس لهم الحق فى الإنتخابات أو لتخلفهم عن حضور الجمعية العمومية وعدم مشاركتهم فى الإنتخابات وهم الأساتذة

..... ولما كان الحاضر عن الطاعنين لا يجادل فى صحة هذه الكشوف ولم يوجه أى مطعن عليها ، وحيث إنه متى ثبت ذلك فقد أضحي عدد الطاعنين الذين لهم الحق فى الطعن هو ستة وأربعين عضوا وهو أقل من النصاب الذى حدده القانون لقبول الطعن وبالتالي فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون قد استند إلى أساس سليم . ومن ثم يتعين قبوله والقضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

////////

(۲) نقابات

جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسني وعبد الوهاب الخطاط نائبى رئيس المحكمة وعبد الطيف ابو النيل وعمار إبراهيم .

٢ نقابات

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقابات . محاماه . طعن « إجراءاته » .

صدور قرار من لجنة قبول المحامين أمام النقض فى ظل القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع إجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقررة فيه . المادة الأولى مرافعات .

(٢) نقابات . محاماه . اختصاص . محكمة النقض « اختصاصها » .

خلو القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة قيد المحامين أمام النقض لا يجعل تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء . علة ذلك ؟
انقضاء الاختصاص بنظر الطعون فى قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لهذه المحكمة . أساس ذلك ؟

(٣) قانون « تفسيره » .

صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقا عن إرادة الشارع . عدم جواز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل .

(٤) نقابات . محاماه . قانون « تفسيره » . نقض « أسباب الطعن » . « لا يقبل منها » .

ما يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض ؟ . المادة ١/٣٩ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

١ - لما كان القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض وإذ صدر القرار فى ظل العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإن إجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الإجرائية فى هذا القانون إعمالاً للأصل العام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات .

٢ - لما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن فى قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض إلا أن ذلك ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضى وافتئات على حق المواطن فى الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى اللذين كفلهما الدستور فى المادة ٦٨ منه فضلاً عن أن مبدأ الطعن قد تقرر فى ذات التشريع بالنسبة لكافة القرارات التى تصدر برفض طلبات القيد بالجدول الأخرى وليس ثمة وجه للمغايرة فى هذا الخصوص بينها وبين القرارات التى تصدر برفض القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان من سلطة الشارع استمداداً من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور أن يسند ولاية الفصل فى بعض المنازعات الإدارية - التى يختص مجلس الدولة أصلاً بالفصل فيها طبقاً للمادة ١٧٢ من الدستور- إلى هيئات قضائية أخرى وفقاً لمقتضيات الصالح العام ، وكان الشارع إعمالاً لهذه السلطة قد نهج حين سن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على نزاع ولاية الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين بلا استثناء من القضاء الإدارى واسندها إلى جهة القضاء العادى نظراً لاتصال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة المحاماة التى تمارس بصفة أساسية أمام تلك الجهة ، وكان الشارع بما نص عليه فى المواد ١٩ ، ٣٣ ، ٣٦ من قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد جعل من اختصاص محكمة استئناف القاهرة الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد فى الجدول العام للمحامين وجدولى المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وبما نص عليه فى المادة ٤٤ من ذات القانون من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون فى القرارات التى تصدر بنقل الاسم إلى جدول غير المشتغلين - قد أفصح عن التزامه

فى التشريع الجديد للمحاماه بذات نهجه فى التشريع السابق من نزع الاختصاص بالفصل فى الطعون فى قرارات رفض طلبات بجدول المحامين من ولاية القضاء الإدارى والإبقاء على ما كان معمولاً به فى ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من اسناد تلك الولاية بلا استثناء إلى جهة القضاء العادى ، يؤكد ذلك النظر المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع القانون والمناقشات التى دارت حوله فى المجلس ، قد خلت جميعها من أية إشارة إلى العدول عن هذا النهج أو تعديله - ويدهى أن الشارع ما كان لينحو إلى نقل الاختصاص من جهة القضاء العادى إلى القضاء الإدارى دون أن يكون لذلك صداة ، فى المذكورة الإيضاحية للقانون أوفى أعماله التحضيرية ، كما أن التزام الشارع بنهجه فى التشريع السابق قد تأكد بالإبقاء فى المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كان منصوصاً عليه فى المادة ٢٥ من القانون السابق من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات الصادرة بإسقاط العضوية عن أى من أعضاء مجلس النقابة بل إنه استحدث فى المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصاً يقضى بإسناد ولاية الفصل فى الطعون التى ترفع عن قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة إلى محكمة استئناف القاهرة مما يكشف عن الإحتياج فى القانون الجديد للمحاماه إلى التوسع فى اسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من طعون إلى القضاء العادى وليس إلى الحد منه ، ومن ثم فإنه إذا كان خلو قانون المحاماه الجديد من نص ينظم الطعن فى القرارات الصادرة برفض طلب القيد فى جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لا يعنى أن تكون تلك القرارات بمنأى عن الطعن عليها ، فإنه لا يعنى كذلك أن تصبح ولاية الفصل فى الطعن فيها للقضاء الإدارى ، وإلا كان ذلك مؤدياً إلى فقدان التجانس بين أحكام التشريع الواحد ، ذلك أن جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض شأنه شأن الجداول الأخرى من حيث

توافر العلة التي رأى المشرع من أجلها أن يختص القضاء العادى بالفصل فى الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لاختلافه عنها فى شأن هذا الاختصاص بل إن تشكيل اللجنة المنوط بها الفصل فى طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض برئاسة رئيسها أو أحد نوابه طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون المشار إليه من شأنه أن يضى عليها طابعا قضائيا لا يتوافر فى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون والمنوط بها نظر طلبات القيد فى الجداول الأخرى إذ هى ذات تشكيل إدارى بحث ومع ذلك فقد أسند الشارع ولاية الفصل فى الطعن فى قراراتها إلى جهة القضاء العادى . لما كان ما تقدم ، فإنه نزولا على مشيئة الشارع التى افصح عنها على نحو ما سلف ببيانه يكون الاختصاص بنظر الطعون فى قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض ما زال معقودا لهذه المحكمة .

٣ - الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها ، فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه .

٤ - لما كان قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به من الأول من أبريل سنة ١٩٨٣ والذى قدم الطاعن طلبه وصدر القرار المطعون فيه فى ظله ، قد نص فى المادة ١/٣٩ منه على أنه : « يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات

الآتية : ١ - المحامون المقبولون أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماه فعلا أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل »

فإن البين من هذا النص فى واضح لفظه وصريح دلالتة إتجاه إرادة الشارع إلى قصر القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض بالنسبة إلى المشتغلين بمهنة المحاماه على هؤلاء الذين يشتغلون بها أمام محاكم الاستئناف ، لمدة عشر سنوات على الأقل ، ويؤكد ذلك أن الشارع أغفل فى الفصل السادس من القانون المذكور الخاص بالقبول للمرافعة أمام محكمة النقض إيراد نص مماثل لما نصت عليه المادتان ٣٢ ، ٣٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ آنف الذكر اللتان تجيزان احتساب المدد التى يقضيها المحامى فى أعمال نظيرة فى مدة التمرين أو الإشتغال بالمحاكم الابتدائية عند القيد أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يعض على إشتغاله إشتغالا فعليا بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف مدة عشر سنوات ، فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض طلب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض يكون قد أول القانون تأويلا صحيحا مما يتعين معه القضاء برفض الطعن موضوعا .

الوقائع

صدر قرار لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض المطعون فيه برفض طلب الطاعن قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .

فطعن الاستاذ / المحامى عن الاستاذ / المحامى فى هذا القرار بطريق

النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض وإذ صدر القرار فى ظل العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإن إجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الإجرائية فى هذا القانون إعمالاً للأصل العام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات ، ولئن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن فى قرارات لجنة القيد بجداول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض إلا أن ذلك ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضى وافتئات على حق المواطن فى الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى للذين كفلهما الدستور فى المادة ٦٨ منه فضلاً عن أن مبدأ الطعن قد تقرر فى ذات التشريع بالنسبة لكافة القرارات التى تصدر برفض طلبات القيد بالجداول الأخرى وليس ثمة وجه للمغايرة فى هذا الخصوص بينها وبين القرارات التى تصدر برفض القيد بجداول المحامين أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان من سلطة الشارع استمداً من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور أن يسند ولاية الفصل فى بعض المنازعات الإدارية - التى يختص مجلس الدولة أصلاً بالفصل فيها طبقاً للمادة ١٧٢ من الدستور - إلى هيئات قضائية أخرى وفقاً لمقتضيات الصالح العام وكان الشارع إعمالاً لهذه السلطة قد نهج حين سن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على نزع ولاية الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين بلا استثناء من القضاء

الإدارى واسندها إلى جهة القضاء العادى نظرا لاتصال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة المحاماة التى تمارس بصفة أساسية أمام تلك الجهة ، وكان الشارع بما نص عليه فى المواد ١٩ ، ٣٣ ، ٣٦ من قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد جعل من اختصاص محكمة استئناف القاهرة الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد فى الجدول العام للمحامين وجدولى المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وبما نص عليه فى المادة ٤٤ من ذات القانون من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون فى القرارات التى تصدر بنقل الاسم إلى جدول غير المشتغلين - قد أفصح عن التزامه فى التشريع الجديد للمحاماة بذات نهجه فى التشريع السابق من نزع الاختصاص بالفصل فى الطعون فى قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين من ولاية القضاء الإدارى والإبقاء على ما كان معمولاً به فى ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من اسناد تلك الولاية بلا استثناء إلى جهة القضاء العادى ، يؤكد ذلك النظر المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع القانون والمناقشات التى دارت حوله فى المجلس ، قد خلت جميعها من أية إشارة إلى العدول عن هذا النهج أو تعديله - وبديهي أن الشارع ما كان لينحو إلى نقل الاختصاص من جهة القضاء العادى إلى القضاء الإدارى دون أن يكون لذلك صده فى المذكرة الإيضاحية للقانون أو فى أعماله التحضيرية ، كما أن التزام الشارع بنهجه فى التشريع السابق قد تأكد بالإبقاء فى المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كان منصوصاً عليه فى المادة ٢٥٠ من القانون السابق من اختصاص الدائرة

بالبجائية بمحكمة النقض - بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات الصادرة بإسقاط العضوية عن أى من أعضاء مجلس النقابة بل أنه استحدث فى المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصا يقضى باسناد ولاية الفصل فى الطعون التى ترفع عن قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة إلى محكمة استئناف القاهرة مما يكشف عن الاتجاه فى القانون الجديد للمحاماه إلى التوسع فى اسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من طعون إلى القضاء العادى وليس إلى الحد منه ، ومن ثم فإنه إذا كان خلو قانون المحاماه الجديد من نص ينظم الطعن فى القرارات الصادرة برفض طلب القيد فى جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لا يعنى أن تكون تلك القرارات بمنأى عن الطعن عليها ، فإنه لا يعنى كذلك أن تصبح ولاية الفصل فى الطعن فيها للقضاء الإدارى ، وإلا كان ذلك مؤديا إلى فقدان التجانس بين أحكام التشريع الواحد ، ذلك أن جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض شأنه شأن الجداول الأخرى من حيث توافر العلة التى رأى المشرع من أجلها أن يختص القضاء العادى بالفصل فى الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لاختلافه عنها فى شأن هذا الاختصاص ، بل إن تشكيل اللجنة المنوط بها الفصل فى طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض برئاسة رئيسها أو أحد نوابه طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون المشار إليه من شأنه أن يضى عليها طابعا قضائيا لا يتوافر فى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون والمنوط بها نظر طلبات القيد فى الجداول الأخرى إذ هى ذات تشكيل إدارى بحت ومع ذلك فقد أسند الشارع ولاية الفصل فى الطعن فى قراراتها إلى جهة القضاء العادى لما كان ما تقدم ، فإنه نزولا على مشيئة الشارع التى أقصص عنها على نحو ما سلف بيانه يكون الاختصاص بنظر الطعون فى قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض مازال معقودا لهذه المحكمة .

ومن حيث إن القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ برفض قيد الطاعن بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض فقرر وكيله بالطعن فيه بطريق النقض فى الثانى من إبريل سنة ١٩٨٦ وأودعت أسباب الطعن بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٨٦ موقعا عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على القرار المطعون فيه الخطأ فى القانون ذلك أنه إذ رفض طلب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض تأسيسا على أنه لم تقض على اشتغاله بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف اشتغالا فعلياً المدة القانونية وهى عشر سنوات . فى حين أنه امضى مدة تزيد على ستة عشر عاما فى أعمال نظيرة لأعمال المحاماه كان يتعين احتسابها وفق المفهوم الذى اعتنقته لجنة القيد أمام محكمة الاستئناف واستهداء بنص المادتين ٤٥ ، ٤٦ من قانون المحاماه الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ دون التقيد بحرفية نص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المذكور . وهو ما يستوجب قبول طلب قيده أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن الين من مطالعة الأوراق أن الطاعن قيد بالجدول العام بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ثم نقل إلى جدول المحامين غير المشتغلين اعتبارا من ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وبتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٨٦ أعيد إلى جدول المشتغلين مع القبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف واعتبار المدة من ٢٢ من يوليو سنة ١٩٧٢ وحتى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٥ عمل نظير وبتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٨٦ تقدم بطلب للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض وبجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ أصدرت اللجنة المختصة قرارها برفض الطلب فطعن الطاعن فى هذا القرار بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن استيفائه المدة المطلوبة للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض استناداً إلى أن لجنة قيد المحامين أمام محاكم الاستئناف اعتبرت مدة عمله من ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٢ وحتى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

عملاً نظيراً لأعمال المحاماه مما يوجب احتسابها في مدة القيد ، مردوداً بأنه لما كان الاصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها ، فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيما كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه . لما كان ذلك ، وكان قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به من الأول من أبريل سنة ١٩٨٣ والذي قدم الطاعن طلبه وصدر القرار المطعون فيه في ظله ، قد نص في المادة ١/٣٩ منه على أنه : « يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات الآتية :

١ - المحامون المقبولون أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماه فعلاً أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل »

فإن البين من هذا النص في واضح لفظه وصريح دلالتة إتجاه إرادة الشارع إلى قصر القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض بالنسبة إلى المشتغلين بمهنة المحاماه على هؤلاء الذين يشتغلون بها أمام محاكم الاستئناف ، لمدة عشر سنوات على الأقل ، ويؤكد ذلك أن الشارع أغفل في الفصل السادس من القانون المذكور الخاص بالقبول للمرافعة أمام محكمة النقض إيراد نص مماثل لما نصت عليه المادتان ٣٢ ، ٣٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ آنف الذكر اللتان تجيزان احتساب المسد التي يقضيها المحامي في أعمال نظيره في مدة التمرين أو الأشتغال بالمحاكم الابتدائية عند القيد أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يرض على اشتغاله اشتغالا فعلياً بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف مدة عشر سنوات ، فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض طلب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض يكون قد أول القانون تأويلاً صحيحاً مما يتعين معه القضاء برفض الطعن موضوعاً .

الاحكام الصادرة
من الدوائر الجنائية

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر
نائب رئيس المحكمة وبمسعود السعداوى وطلعت الأكيايى ومحمود عبد العال .



الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تفتيش - إذن التفتيش - تسبيبه - مواد مخدرة - حكم - تسبيبه - تسبيب غير معيب - .
نقض « أسباب الطعن - مالا يقبل منها » .

حرمة المساكن حق مقرر بمقتضى الدستور . المادة ٤٤ من الدستور . عدم جواز دخولها
أو تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب . المادة ٩١ إجراءات .

إذن التفتيش - عدم لزوم تسبيبه . إذا أنصب على غير المساكن .

لم يستلزم القانون شكلا خاصا لتسبيب إذن التفتيش .

مثال لتسبيب سائق فى الرد على الدفع ببطان إذن التفتيش .

(٢) تفتيش - إذن التفتيش - إصداره - استدلالات - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير

جدية التحريات » - حكم - تسبيبه - تسبيب غير معيب - مواد مخدرة .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش - موضوعى . الخطأ فى اسم
الطاعن أو فى محل إقامته فى محضر الاستدلال . غير قادح فى جدية ماتضمنه من
تحريات .

(٣) إثبات - شهود - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

وزن أقوال الشاهد . موضوعى .

(٤) إثبات « بوجه عام » « أوراق رسمية » - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير

الدليل » .

حق محكمة الموضوع فى الإلتفات عن دليل النفى ولوجملته أوراق رسمية . مادام يصح
فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى أطمأنت إليها .

(٥) حكم « ما لا يعيبه في نطاق الدليل » . إثبات « بوجه عام » .
الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
مثال .

(٦) مواد مخدرة . تفتيش . تنفيذ .

التفتيش المحظور . ماهيته ؟

صدور إذن تفتيش الشخص أو مسكنه . شموله بالضرورة ما يكون متصلاً بأيهما .

(٧) مواد مخدرة . جريمة (إركانها) . قصد جنائي . حكم . تسببه . تسبب غير معيب .

كفاية إنسياط سلطان الشخص على المادة المخدرة . كما يكون حائزاً لها . ولو أحرزها
مادياً شخص غيره . عدم إلزام الحكم بالتحدث استقلالا عن هذا الركن .

كفاية أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(٨) دفع . الدفع بشيوع التهمة . إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع . سلطاتها في

تقدير الدليل . . حكم . تسببه . تسبب غير معيب . . نقض « أسباب الظن » . ما لا يقبل
منها .

الدفع بشيوع التهمة أو تلفيتها . موضوعي . لا يستلزم رداً خاصاً اكتفاء بما توردته
المحكمة من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها .

=====

١ - لما كان الحكم قد عرض للدفع بطلان إذن التفتيش لصدوره غير
مسبب واطرحه في قوله « ما أثير بشأن بطلان الإذن لعدم تسببه فمردود عليه
بأنه من المتعارف عليه قانوناً أن إذن النيابة الصادر بالضبط والتفتيش ليس له
شكل معين ولم يشترط القانون أن يكون له أسباب معينة ومجرد اطمئنان
النيابة لما سطر بالمحضر المعروض عليها من رجل الضبط عند طلب الإذن

وإصدار إذن بالضبط والتفتيش بناء على ذلك يتم على أى ما ورد بهذا المحضر من أسباب جعلت النيابة تصدر الإذن هى فى الواقع أسباب صدور الإذن ، ومن ثم فإن الدفع المبدى فى هذا الشأن يضحى على غير سند من الواقع وتلتفت عنه المحكمة . وهذا الذى أورده الحكم يتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن المشرع بما نص عليه فى المادة ٤٤ من الدستور من أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون » وما أورده فى المادة ٩١ من قانون الإجراءات بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن « تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا - لم يتطلب تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما استجدته فى هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلا خاصا بالتسبب . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن النيابة العامة اصدرت أمر التفتيش بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من الضابط - طالب الأمر - وماتضمنه من أسباب توطئة وتسويغا لإصداره فإن هذا حسبه كى يكون محمولا على هذه الأسباب مثبتها جزءا منه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

٢ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقتها بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق وكان الخطأ في اسم الطاعن أو محل إقامته في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ماتضمنه من تحريات .

٣ - لما كان وزن أقوال الشاهد وتقديرها من إطلاقات محكمة الموضوع بغير معقب ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون لا محل له .

٤ - لما كانت الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .

٥ - من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره - بفرض صحته -

عن خطأ الحكم فيما نقله عن معاينة النيابة من أن الشقة الواردة بمحضر التحريات هي مصنع لمنتجات الجوت - فإدام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها والتي عول عليها فيها - على ما هو واضح من سياقه - على أقوال ضابط الواقعة ، فإدام أنه أقام قضاة بشبوت الجريمة واطراح دفاع الطاعن على ما يحمله ، فإن النعى على الحكم بالاستناد إلى غير الثابت في الأوراق يكون في غير محله .

٦ - لما كان التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر في القانون ، أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . وإذا نفا دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما ، فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك . ومن ثم فإن إطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر بعدم التنصيص عليه وطرحه في الأمر يكون على غير سند صحيح من القانون .

٧ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون معرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسوفا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه .

٨ - لما كان الدفع بشيوع التهمة أو بأنها ملفقه على المتهم هو من الدفع الموضوعية التى لاتستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها . وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتبعت به من أدلة لايمارى الطاعن فى أن لها أصلها الشابت فى الأوراق ، وكتان استخلاصها سائفا وفيه الرد الضمنى برفض مايفالها ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً (هيروين) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقوانين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٦ لسنة ١٩٧٣ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ١٠٣ من الجسودل رقم « ١ » الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط باعتبار أن إحراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى .

فطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه فى
هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيازة
جوهـر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخص قد شابه
الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الشابت بالأوراق
والفساد فى الاستدلال . ذلك بأن الطاعن دفع بطلان إذن التفتيش لعدم
تسببيه ، ولعدم جدية التحريات التى بنى عليها استناداً إلى أنه لم يرد بها
اسمه الصحيح كما أنه لا يسكن بالعنوان الوارد بمحضر التحريات وهو مصنعه
لمنتجات الأقطان . كما دفع بطلان تفتيش محله لأن إذن التفتيش لم يشمل
بيد أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك رداً غير سائق خالف فيه مستندات
الطاعن وما أثبت بمعاينة النيابة العامة من أن الشقه الواردة بمحضر التحريات
هى مصنع لمنتجات الأقطان هذا إلى أن الطاعن دفع بشيوع التهمة وتلفيقها
لأنه كان مسافراً يوم الضبط ولاسيطرة له على مكان ضبط المخدر الذى يتردد
عليه عمال مصنعه ، بدلالة ماقرره أحد عماله من أنه استلم الحجرة مكان
الضبط من عامل آخر وهى مفتوحة ثم قام بإغلاقها بعد انتهاء العمل قبل إجراء
التفتيش ، إلا أن الحكم أعرض عن هذا الدفاع ولم يدل على صلة الطاعن
بالمخدر المضبوط . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بناء على إذن من النيابة العامة قام الضابط شاهد الإثبات بتفتيش متجر الطاعن ومسكنه فضبط بالمخبر لوحاً زجاجياً عليه آثار مادة الهيروين وبحجرة بالمسكن لفافة تحوى ذات المادة . وبعد أن أورد على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، عرض للدفع بطلان إذن التفتيش لصدوره غير مسبب واطرحة فى قوله « ما أثير بشأن بطلان الإذن لعدم تسببيه فمردود عليه بأنه من المتعارف عليه قانوناً أن إذن النيابة الصادر بالضبط والتفتيش ليس له شكل معين ولم يشترط القانون أن يكون له أسباب معينة ومجرد اطمئنان النيابة لما سطر بالمحضر المعروض عليها من رجل الضبط عند طلب الإذن وإصدار إذن بالضبط والتفتيش بناء على ذلك يتم على أى ماورد بهذا المحضر من أسباب جعلت النيابة تصدر الإذن هى فى الواقع أسباب صدور الإذن ، ومن ثم فإن الدفع المبدى فى هذا الشأن يضحى على غير سند من الواقع وتلتفت عنه المحكمة » وهذا الذى أورده الحكم يتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن المشرع بما نص عليه فى المادة ٤٤ من الدستور من أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقاً لأحكام القانون ، وما أورده فى المادة ٩١ من قانون الإجراءات بعد تعديلهما بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .. وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً» - لم يتطلب تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما استحدثه فى هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلاً خاصاً بالتسبب . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن النيابة العامة أصدرت أمر التفتيش بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط - طالب الأمر - وماتضمنه من أسباب توطئة وتسويغ

لإصداره فإن هذا حسبه كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابتها جزءاً منه . ومن ثم فإن مايشيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسويغ إصداره واقرت النية العامة على تصرفها فى هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلاته لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لابتناز الطاعن فى أن لها أصل ثابت بالأوراق وكان الخطأ فى اسم الطاعن أو محل إقامته فى محضر الاستدلال لا يقدح بذاته فى جدية ماتضمنه من تحريات ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقديرها من إطلاقات محكمة الموضوع بغير معقب ، فإن مايشيره الطاعن فى هذا الصدد يكون لا محل له . لما كان ذلك وكانت الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى . وكان من المقرر أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، فإنه لا يجدى الطاعن مايشيره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن معانة النيابة من أن الشقة الواردة بمحضر التحريات هى مصنع لمنتجات المجوهرات - مادام أن ماأورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهت إليها والتى عول عليها فيها - على ما هو واضح من سياقه - على أقوال ضابط الواقعة ، مادام أنه أقام قضاؤه بثبوت الجريمة وإطراح دفاع الطاعن على ما يحمله ، فإن النemy على الحكم بالاستناد إلى غير الثابت فى الأوراق يكون فى غير محله .

لما كان ذلك ، وكان التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر فى القانون ، أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما ، فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك ، ومن ثم فإن إطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر بعدم التخصيص عليه وطرحه نى الأمر يكون على غير سند صحيح من القانون . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتبار ذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كإن المحرز للمخدر شخصا غيره ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ما يكفى للدلالة على قيامه . وكان الدفع بشيوع التهمة أو بأنها ملفقة على المتهم هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصاً اكْتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها . وكانت المحكمة قد أقامت قضاها على ما اقتنعت به من أدلة لا يمارى الطاعن فى أن لها أصلها الثابت فى الأوراق ، وكان استخلاصها سائغا وفيه الرد الضمنى برفض ما يخالفها ويؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها الحكم ، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

////////////////

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر
نائب رئيس المحكمة ومسعود السعداوى وطلعت الأكياى ومحمود عبد البارى .



الطعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

(٢) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره . . نقض

« أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

حق المحكمة فى الإعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها . أو كان

الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى . بشرط بيان العلة .

الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة غير جائز أمام النقض .

(٣) تهريب جمركى . جمارك . قانون « تفسيره » . استيراد . حكم « تسببه » . تسبب

غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

التهريب الجمركى . تعريفه ؟

المراد بالتهريب الفعلى والتهريب الحكمى ؟

مثال .

١ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعة إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب عليها .

٢ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى وفي سلطة محكمة الموضوع في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - لما كانت المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قد عرفت التهريب بنصها على أن « يعتبر تهريبا إدخال البضائع من أي نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة . ويعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أي فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة » وقد جرى قضاء هذه المحكمة في تفسير هذه المادة على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وأن التهريب الجمركي ينقسم من جهة محله إلى نوعين أحدهما يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها والآخر يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك

بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن ، وفى كلا النوعين أما أن يتم التهريب فعلا بتمام إخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه وأما أن يقع حكما إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية بيد أن جلبها أو إخراجها قد صحب بأفعال نص عليها الشارع اعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤتممة أن تجعل ادخال البضائع أو إخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداءً وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد . لما كان ذلك ، فإنه يعتبر فى حكم التهريب ما صاحب جلب كمية الساعات المضبوطة من إخفائها داخل جهاز تليفزيون وباقى أمتعة الطاعن فى الدائرة الجمركية ، لأن من شأن ذلك أن يجعل ادخالها قريب الوقوع ولو لم يتم له ما أراد . ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون ، ومن ثم فإن النعى عليه بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : شرع فى تهريب البضائع المبينة الوصف والقيمة بالأوراق بأن أدخلها إلى البلاد دون أداء الرسوم الجمركية وكان ذلك باستخدام طرق غير مشروعة بالمخالفة للنظم والقوانين الخاصة بها وذلك بقصد الاتجار وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها . ثانياً : استورد البضائع موضوع التهمة الأولى بأن أحضرها معه

عند عودته للبلاد من الخارج قبل حصوله على الترخيص من وزارة التجارة باستيرادها وذلك بالمخالفة للإجراءات والقواعد التي تنظم عملية الاستيراد .

وطلبت عقابه بالمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ١ ، ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ . ومحكمة الجرائم المالية بالقاهرة قضت حضوراً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألف جنيه وتفريجه خمسة آلاف جنيه ومصادرة جميع المضبوطات وإلزامه بأداء مبلغ ٧١٤١,٦٤٠ جنيهها عما نسب إليه . استأنف محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم سنتين مع الشغل وتأييده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة شروع في تهريب بضاعة ، وبجريمة استيراد سلعة دون ترخيص قد شابه الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال والقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الحكم أورد عن أقوال شاهدي الإثبات أن البضاعة المضبوطة وجدت داخل أمتعة الطاعن رغم أنهما لم يقررا ذلك . كما

أن الطاعن أقام دفاعه على أن المضبوطات لا تخصه بدلالة عدم ذكرها باقراره الجمركى وقدموها على خطوط شركة مصر للطيران رغم وصوله على خطوط شركة الطيران الكويتية وعدم وجود علامة للشركة الأخيرة على المضبوطات ، فضلا عن عدم اتساع الأمتعة للبضاعة المضبوطة ، وطلب إجراء معاينة الأمتعة لإثبات صحة دفاعه ، إلا أن الحكم رد على دفاعه رداً غير سائغ . هذا إلى أن الوقائع المسندة إلى الطاعن لا تعد شروعا فى تهريب البضاعة وإنما هى مجرد أعمال تحضيرية غير مؤثمة باعتبار أن انكاره حيازة المضبوطات يعد عدولا عن الشروع فى التهريب . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع فى التهريب الجمركى التى دان الطاعن بها ، وأورد على شيوته فى حقه أدلة مستمدة من أقوال الشاهدين مأمورة جمرك مطار القاهرة و رئيس جمرك مطار القاهرة ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مرنه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من أقوال شاهدهى الإثبات من أن الطاعن قدم من الخارج إلى مطار القاهرة ومعه جهاز تليفزيون وحقيبتين وقرر أنها أمتعته وبتفتيشها وجد عدد ١٦٣٩ ساعة مخفأة فيها - له فى الأوراق صداد ولم يحد فى ذلك عن نص ما أنبأت به أو فحواه - على ما يبين من أقواله بتحاضر جلسات المحاكمة أمام محكمتى أول وثانى درجة ، فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح من أوراق الدعوى ، ومن

ثم فإن دعوى الخطأ فى الاسناد تكون لا محل لها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على أن المضبوطات لا تخصه فضلا عن عدم اتساع جهاز التليفزيون والحقيبتين لها ، واطرحه بما يسوغ به اطراحه والاعراض عن طلبه ، استناداً إلى اطمئنان المحكمة إلى أقوال شاهدى الإثبات وأنه من المتصور عقلا اتساع أمتعة الطاعن المذكورة لكم الساعات المضبوط .

وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعة إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تظمنن إليه بغير معقب عليها ، وكان من المقرر أيضا أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى وفى سلطة محكمة الموضوع فى استنباط معتقدها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قد عرفت التهريب بنصها على أن « يعتبر تهريبا ادخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة ويعتبر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلّص من

الفرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة . « وقد حرى قضاء هذه المحكمة في تفسير هذه المادة على أن المراد بالتهريب الجمركي هو ادخال البضاعة في اقلية الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وأن التهريب الجمركي ينقسم من جهة محله إلى نوعين أحدهما يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها والآخر يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن ، وفي كلا النوعين اما أن يتم التهريب فعلا بتسليم إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو ادخالها فيه واما أن يقع حكما إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها الميع قد اجتازت الدائرة الجمركية بيد أن جلبها أو إخراجها قد صحب بأفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل ادخال البضائع أو إخراجها قريب الوقوع في الأغلب الأعم من الأحوال محظورها الشارع ابتداء . وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد . لما كان ذلك . فإنه يعتبر في حكم التهريب ما صاحب جلب كمية الساعات المضبوطة من اخفائها داخل جهاز تليفزيون وباقي أمتعة الطاعن في الدائرة الجمركية . لأن من شأن ذلك أن يجعل ادخالها قريب الوقوع ولو لم يتم له ما أراد . ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون . ومن ثم فإن النعي عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوع .

////////////////////

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم
الينا ومسعد السامعي نائبين رئيس المحكمة والصاوي يوسف وحسين الشانعي .



الطعن رقم ٧١٨٥ لسنة ٥٦ القضائية

إيجار أماكن . خلو رجل . حكم . تسببه . تسبب معيب . . نقض . أسباب الطعن . ما
يقبل منها . . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره .

حق المؤجر فى اقتضاء مقابل الإصلاحات والتحسينات التى يحدثها بالعين المؤجرة .
حد ذلك ؟

إغفال الحكم بإيراد دفاع الطاعنه ومؤدى المستندات المقدمة منها . قصور .
مثال .

////////

من المقرر إن الإصلاحات والتحسينات التى يحدثها المؤجر بالعين المؤجرة ، وكذا
المزايا التى يمنحها للمستأجر يحق للمؤجر أن يقتضى مقابلها ، وإذا اتفق
الطرفان على المقابل وجب إعمال الاتفاق مالم يثبت أن القصد منه هو التحايل
على أحكام القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، قد اعتنى أسباب
الحكم المستأنف الذى أغفل الإشارة إلى دفاع الطاعنة . ولم يورد مضمون
المستندات المقدمة منها إثباتاً لهذا الدفاع بما يبين منه أن المحكمة واجهت
عناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ،
وأنها اطرحت هذا الدفاع وهى على بينه من أمره وبعد أن قامت بما ينبغى
عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة ، الأمر الذى يصم الحكم

المطعون فيه بالقصور فى البيان ويعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، ومن ثم يتعين نقضه وإعادة دون حاجه إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بصفتها مؤجره تقاضت من المستأجره مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار على سبيل خلو الرجل ومقدم الإيجار . وطلبت عقابها بالمواد ١ ، ٢٦ / ١ - ٢ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وبالمادتين ٦ ، ٢٤ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وبتغريمها إثني عشرة الف جنيه وإلزامها بأن ترد مبلغ ستة آلاف جنيه للمجنى عليها . استأنفت النيابة العامة والمحكوم عليها . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالغاء عقوبة الحبس وتغريم المتهم ستة آلاف جنيه ورد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه للمجنى عليها وإلزامها بأن تؤدى مبلغ ستة آلاف جنيه لصندوق تمويل الإسكان الإقتصادى بالمحافظة .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا

الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الإيجار قد شابه القصور فى التسبب ذلك أن الطاعنة أثارت فى دفاعها أن المبلغ الذى تقاضته من المجنى عليها كان مقابل مزايا وتحسينات أجرتها فى العين المؤجرة بناء على طلب الأخيرة وتنفيذا لاتفاق جرى بينهما بيد أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع إيرادا وما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الطاعنة قدمت حافظة مستندات ومذكره بدفاعها الذى ذهبت فيه إلى أنها قامت بتجهيز العين المؤجرة للمجنى عليها وإجراء تحسينات فيها بناء على طلب الأخيرة ونفاذا لاتفاق بينهما وهو ما رددته الطاعنة - أيضا - بمحضر قيد برقم أحوال نقطة شرطة المندره ، سئل فيه شهودها فرددوا مضمون دفاعها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الإصلاحات والتحسينات التى يحدثها المؤجر بالعين المؤجرة ، وكذا المزايا التى يمنحها للمستأجر ، يحق للمؤجر أن يقتضى مقابلها و إذا اتفق الطرفان على المقابل وجب إعمال الاتفاق ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد اعتنق أسباب الحكم المستأنف الذى أغفل الإشارة إلى دفاع الطاعنة ولم يورد مضمون المستندات المقدمة منها إثباتا لهذا الدفاع بما يبين منه أن المحكمة واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه

يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، وأنها اطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره وبعد أن قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة ، الأمر الذي يصم الحكم المطعون فيه بالقصور في البيان ويعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، ومن ثم يتعين نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

//////////

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم البنا
ومسعد الساعى نائبي رئيس المحكمة والساوى يوسف وعادل عبد الحميد .



الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إجراءات : إجراءات المحاكمة ، ، شفوية المرافعة ، ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره ، ، إثبات ، شهود ، ، حكم ، تسببيه ، ، تسبيب معيب ، ، بطلان ، نقض
، أسباب الطعن ، ما يقبل منها ، ،

وجوب بناء الحكم الجنائى على المرافعة التى تحصل أمام القاضى نفسه الذى يصدر الحكم
والتحقيق الشفوى الذى يجريه بنفسه . علة ذلك ؟

التعميل على أقوال الشهود الذين سمعتهم حينه أخرى دون الإستجابة لطلب سماعهم
أمام الهيئة التى أصدرت الحكم ويغير بيان سبب رفض سماعهم . إخلال بحق الدفاع .

(٢) إجراءات : إجراءات المحاكمة ، ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ما يوفره ، إثبات ، بوجه
عام ، ، شهود ، ،

الأصل سماع الشاهد . علة ذلك ؟

(٣) إجراءات : إجراءات المحاكمة ، ، إثبات ، شهود ، ، دفاع ، الإخلال بحق
الدفاع ، ما يوفره ، ،

نزول المتهم عن طلب سماع الشهود لا يسلب حقه فى العدول عن هذا النزول ويتمسك
بتحقيق ما يطلب . سادامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟

(٤) نقض ، الطعن للمرة الثانية ، ، نظره والحكم فيه ،

نقض الحكم للمرة الثانية . أثره : وجوب الفصل فى موضوع الدعوى .

١ - الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التى تحصل أمام نفس القاضى الذى أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوى الذى أجراه بنفسه ، إذ أساس المحاكمة الجنائية هو حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الذى يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها مما يبنى عليه أن على المحكمة التى فصلت فى الدعوى أن تسمع الشهادة من فم الشاهد ما دام سماعه ممكنا ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت اداء الشهادة ومراوغاته ، أو اضطرابه وغير ذلك مما يعين القاضى على تقدير أقواله حق قدرها . وكان لا يجوز للمحكمة الإفتتاح على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية والذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، بحيث إذا لم تفعل على الرغم من تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهود الإثبات ورفضت هذا الطلب واعتمدت فى حكمها على التحقيقات التى جرت فى جلسة سابقة بمعرفة هيئة أخرى - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن الحكم يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع .

٢ - إن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه فى شهادته ، وذلك لاحتمال أن تحجب الشهادة التى تسمعها أو يتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

٣ - من المقرر أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لازال مفتوحا ، فنزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق ما يطلبه ما دامت المرافعة دائرة .

٤ - لما كان الطعن مقدم من الطاعن للمرة الثانية وأنتهت المحكمة إلى نقضه وجب تحديد جلسة لنظر الموضوع عملاً بالمادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - وآخر - بأنه حاز جوهرًا مخدرًا « حشيش » بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وفى غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وإحالته إلى محكمة جنابات الجيزة لمحاكمته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٣ ، ١/٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول بمعاقبه المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادره المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدولها برقم ...) ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنابات الجيزة لتفصل فيها من جديد مشكله من قضاة آخرين . ومحكمة الإعادة - بهيئة أخرى - قضت حضورياً عملاً بالسواد ١ ، ٢ ، ١/٣ ، ١/٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول . بمعاقبه المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادره المواد المخدرة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاضد الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه فساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه اختتم مرافعته طالبا سماع أقوال شهود الإثبات ، غير إن المحكمة لم تجبه إلى طلبه واطرحته بما لا يسوغ اطراحه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة الموضوع - بالهيئة التي أصدرت الحكم المنقوض - قد سمعت شهود الإثبات . إلا أنه إذ أعيدت المحاكمة فإن دفاع الطاعن وإن اكتفى - في مستهل جلسة أمام الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . بتلاوة أقوال شهود الإثبات ، بيد أنه عاد فاختم مرافعته طالبا سماعهم ففررت المحكمة بذات الجلسة - بحجز الدعوى للحكم وقضت فيها وأوردت في حكمها - ردا على الطلب المار ذكره قولها « أما عن طلب مناقشة شهود الإثبات فبصرف النظر عن أن الدفاع تنازل عنهم اكتفاء بتلاوة أقوالهم حسبما هو ثابت من محضر جلسة فإن شهادتهم لا تتناول واقعة الدعوى وإنما دورهم قاصر على الحفاظ على الأمن وعلاوة على ما تقدم فإن المحكمة لا تركز إلى أقوالهم وشهادتهم في القول بثبوت التهمة في حق المتهم الأول- الطاعن - وإنما تكتفى بشهادة الثلاثة الأول وهذا من إطلاقات محكمة الموضوع التي لها أن تستمد قناعتها من بعض شهود الدعوى دون البعض الآخر ومن بعض شهادة الشاهد دون بعضها الآخر وعليه فإن المحكمة ترى أن عروج الدفاع في ختام مرافعته على طلب سماع شهود الإثبات ومناقشتهم رغم سبق مناقشتهم بمعرفة المحكمة - بهيئة سابقة - نوع من إطالة أمد الدعوى دون مسوغ معقول من حيث القانون أو الموضوع » لما كان

ذلك ، وكان الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التى تحصل أمام نفس القاضى الذى أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوى الذى أجراه بنفسه ، إذ أساس المحاكمة الجنائية هو حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الذى يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها مما يبنى عليه أن على المحكمة التى فصلت فى الدعوى أن تسمع الشهادة من فم الشاهد مادام سماعه ممكنا ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة ومراوغاته ، أو اضطرابه وغير ذلك مما يعين القاضى على تقدير أقواله حق قدرها . وكان لا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية والذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، بحيث إذا لم تفعل على الرغم من تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهود الإثبات - ورفضت هذا الطلب واعتمدت فى حكمها على التحقيقات التى جرت فى جلسة سابقة بمعرفته هيئة أخرى - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن الحكم يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على طلب الطاعن ، ذلك أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبنى ما تراه فى شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التى تسمعها أو يتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى . ومن حقها بعد ذلك أن تعتمد على الأقوال والشهادات التى أبدت فى محاضر الجلسات أمام هيئة أخرى أو التحقيقات الابتدائية أو فى محاضر جمع الاستدلالات باعتبارها من عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث هذا إلى

أنه من المقرر أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لازال مفتوحا ، فنزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق ما يطلبه ما دامت المرافعة دائرة . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لم تلتزم هذا النظر فإن حكمها يكون مشويا بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن مع تحديد جلسة لنظر الموضوع طالما أن الطعن مقدم من الطاعن للمرة الثانية عملا بالمادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

////////////////

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان و محمد رفيع البسطويسى نائبى رئيس المحكمة و ناجى اسحق إبراهيم عبد المطلب .



الطعن رقم ٨٥ لسنة ٥٧ القضائية

جريمة « جريمة تحريض على الفسق والفجور »، عقوبة « نقص » حالات الطعن « الخطأ فى

تطبيق القانون »، محكمة النقض « سلطتها » .

العقوبة المقررة لجريمة تحريض المارة على الفسق . الحبس مدة لا تزيد على شهر .

المادة ٢٦٩ مكررا عقوبات .

معاقبة المظعون ضدها عن جريمة تحريض المارة على الفسق بالغرامة . خطأ فى القانون .

يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟

////////

لما كان يبين من الحكم المظعون فيه أنه دان المظعون ضدها بجريمة تحريض

المارة فى مكان مطروق على الفسق وقضى بتفريمها خمسين جنيها واستند

فى قضائه بالإدانة إلى الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف . لما كان

ذلك ، وكانت عقوبة الجريمة المذكورة - التى دىنت بها المظعون ضدها -

طبقا لنص المادة ٢٦٩ مكررا من قانون العقوبات - المعدلة بالقانون رقم ٢٩

لسنة ١٩٨٢ - هى الحبس مدة لا تزيد على شهر وكان الحكم المظعون فيه قد

استبدل عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس الواجب القضاء بها قانونا ، فإنه يكون قد

خالف القانون وإذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق

القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، فإنه يتعين عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم هذه المحكمة فى الطعن بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون ، ومن ثم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بحبس المطعون ضدها أسبوعا بدلا من عقوبة الغرامة المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها أولا : اعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال بدون تمييز ولقاء أجرو ذلك على النحو المبين بالأوراق : ثانيا : تحصلت على المبلغ النقدي المضبوط معها نتيجة لاقترافها لنشاطها الإجرامى سالف البيان . ثالثا : وجدت بالطريق العام تحرض المارة على الفسق والفجور على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابها بالمادتين ٦/ب ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمادتين ٣٠/١ ، ٢٦٩ مكررا من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الآداب بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمه ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لإيقاف التنفيذ وبوضع المحكوم عليها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمه من التهمة الأولى والثانية وتغريمها خمسين جنيتها عن التهمة الأخيرة .

فطعننت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الهدكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدها بجريمة تحريض المارة فى مكان مطروق على الفسق ، وعاقبها بغرامة قدرها خمسون جنيتها ، قد خالف القانون ، ذلك بأن العقوبة المقررة للجريمة المذكورة طبقا للمادة ٢٦٩ مكرراً من قانون العقوبات هى الحبس مدة لاتزيد على شهر ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان المطعون ضدها بجريمة تحريض المارة فى مكان مطروق على الفسق وقضى بتغريمها خمسين جنيتها واستند فى قضائه بالإدانة إلى الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الجريمة المذكورة - التى دينت بها المطعون ضدها - طبقا لنص المادة ٢٦٩ مكرراً من قانون العقوبات - المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - هى الحبس مدة لاتزيد على شهر وكان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس الواجب القضاء بها قانونا ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وإذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، فإنه يتعين عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم هذه المحكمة فى الطعن بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون ، ومن ثم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بحبس المطعون ضدها أسبوعاً بدلاً من عقوبة الغرامة المقضى بها .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٨

بإثابة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان و محمد رفيع البسطويسى (نائبى رئيس المحكمة) قضاى خليفة وعلى الصادق عثمان .

٦

الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ١٥٧ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن » وتقديم الاسباب .

- عدم تقديم الطاعن اسباباً لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) جريمة « أركانها » . الواقعة اثنى بغير رضاها . حكم « تسببيه » . تسبب معيب .

- جريمة الواقعة المؤتمه بالسادة ٢٦٧ / ١ عقوبات . تحققها . رهن باستعمال المتهم أية وسيلة تعدم إرادة المجنى عليها وذلك لايتأتى إلا أن تكون لها حرية الممارسة الجنسية . وهو ما يتطلب توافر إرادتها . مقتضى ذلك : أن تكون على قيد الحياة .

- الحكم بإدانة الطاعن بجريمة الواقعة سالفه البيان دون تقصى أمر حياة المجنى عليها وقت العبث بموطن العفة فيها وخلو الأوراق مما يفيد بقائها على قيد الحياة . قصور .

(٣) قتل عمد . الواقعة اثنى بغير رضاها . اقتران . سرقة . ارتباط . حكم « تسببيه » .

تسبب معيب . عقوبة . ظروف مشددة .

- العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية أو المرتبط بجنحة . ماهيتها .
المادة ٢٣٤ عقوبات .

- قصور الحكم الصادر باعدام الطاعن فى جريمة قتل عمدهمقترن بجناية إغتصاب
ومرتبط بجنحه شروع فى سرقة فى استظهار توافر جناية الإغتصاب المقترن . أثره ؟

١٤ إعدام - نسيابة عامة - حكم - حكم الإعدام - عرضه - - نقض - نظر الطعن

والحكم فيه ، .

- وجوب عرض الحكم المحسوري الصادر بالاعدام على محكمة النقض مشفوعاً برأى

النيابة . أساس ذلك :

- ثبوت أن العيب الذى لحق الحكم الصادر بالاعدام يندرج تحت حكم الحالة الثانية من

المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من

القانون المذكور . أثره ؟

//////////

١ - لما كان المحكوم عليه وأن قرر بالطعن فى الحكم بطريق النقض

فى الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ، فيكون طعنه غير مقبول شكلاً

عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض

الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - لما كان النص فى المادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات - الوارد

فى الباب الرابع فى شأن جرائم هتك العرض وفساد الاخلاق ضمن الكتاب

الثالث من ذات القانون فى شأن الجنائيات والجنح التى تحصل لأحد الناس -

على أن « من واقع أنشئ بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة » . يدل

فى صريح لفظه وواضح معناه على أن تحقق جريمة الواقعة تلك رهن بأن يكون

الوطء المؤثم قانوناً قد حصل بغير رضا الأنثى المجنى عليها ، وهو لا يكون

كذلك - وعلى ما أستقر عليه قضاء هذه المحكمة - إلا بإستعمال المتهم فى

سبيل تنفيذه مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى

المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وهو ما لا يتأتى إلا أن تكون

الأنثى المجنى عليها لها حرية الممارسة الجنسية ، وهى لا تكون كذلك ،

إلا إذا كانت ذات إرادة ، وهو ما يقتضى بداهة أن تكون الأنثى على قيد الحياة

، فتسربط من ثم تلك الجريمة بهذه الإرادة - وجوذاً وعدمًا -

إرتباط السبب بالمسبب والعللة بالمعلول ولما كان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من مدوناته - لم يتقصص أمر حياة المجنى عليها وقت العبث فى موطن العفة منها ، بلوغا إلى غاية الأمر فى ذلك وبما ينحسم به ، وقد خلت المفردات مما يفيد أن المجنى عليها وقتذاك كانت لاتزال على قيد الحياة ، فإنه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله .

٣ - لما كانت عقوبة جناية القتل العمد المقترب بجناية وفق الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هى الاعدام ، فى حين أن العقوبة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان القتل العمد مرتبطاً بالتأهب لفعل جنحة عملا بالشق الثانى من الفقرة المذكورة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من مدوناته - قد جمع فى قضائه بين الطرفين المشددين ، الإقتران بجناية والإرتباط بجنحة ، وجعلهما معا عماده ، فى انزال عقوبة الاعدام بالمتهم ، فإنه وقد شابه القصور فى التسبب فى صدد توافر جناية الاغتصاب بأركانها القانونية - على السياق بادى الذكر - لا يمكن الوقوف على ما كانت تنتهى إليه المحكمة فى خصوص العقوبة لو انها تفتنت إلى صحيح حكم القانون وانتهت إلى عدم قيام تلك الجناية .

٤ - لما كانت المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد أوجبت - إذا كان الحكم صادرا حضرورياً بعقوبة الاعدام - على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيتها فى الحكم ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ، وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ ، التى آحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ، ونقص الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً: قتل عمداً بأن إنزال عليها طعنا بسلاح حاد (مطواه) قاصداً قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها وقد أقرنت بهذه الجناية جنابة أخرى عاصرتها هي أن المتهم فى ذات الزمان والمكان واقع المجنى عليها سائلة الذكر بغير رضاها بأن تحين فرصة سقوطها أرضاً أثر اعتدائه عليها بالسلاح الحاد آنف البيان ورفع عنها ملابسها وسروالها كاشفاً عن عورتها ثم أولج عضو تناسله فى موضع العفة منها كرها عنها حتى آمنى بها كما أن المتهم فى نفس الزمان والمكان سالفى الذكر شرع فى سرقة متعلقات المجنى عليها المذكورة واوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو فراره خشيه ضبطه والجريمة فى حالة تلبس . ثانياً : أحرز بدون مقتض سلاحاً أبيض (مطواة) . وحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . وهذه المحكمة قررت باجماع الآراء - احالة أوراق الدعوى إلى فضيلة مفتى الجمهورية لاستطلاع رأى وحددت جلسة للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضورياً - وباجماع الآراء عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٢٣٤ ، ١/٢٦٧ ، ٣١٦ مكرراً ثانياً ، ثالثاً ، ٣٢١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند عاشراً من الجدول رقم ١ المرفق بذات القانون مع إعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاعدام ..

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على المحكمة مشفوعة بمذكرة بالرأى .

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالظعن فى الحكم بطريق النقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لظعنه ، فيكون ظعنه غير مقبول شكلا عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها عملا بنص المادة ٤٦ من القانون آنف الذكر وفى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ منه ، طلبت فيها إقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى فى قوله « أن واقعات الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستخلصه من مطالعتها لكافة أوراقها وماتم فيها من تحقيقات ودار بشأنها بجلسة المحاكمة تتحصل فى أنه فى يوم دخل مسكنالكائن بدائرة قسم من إحدى نوافذه التى كانت مفتوحة ، مستخدما مواسير الصرف الصحى من الجهة الغربية ودلف إلى حجرة نومها حيث كانت ترقد على سريرها ، عابثا بمحتوياتها بحثا عن مبالغ نقدية أو أشياء ثمينة للاستيلاء عليها ، ولما لم يتم له ذلك لاستيقاظ صاحبة المسكن ومحاولتها الامساك به والاستغاثة بالسكان لتجديتها ، سارع بكم فيها لمنعها من الاسترسال فى الصياح ، وأخرج من بين طيات ملابسه مطواه إنزال بها طعنا بأجزاء متفرقة من جسدها ، فأصابها بجروح قطعية بيسار الوجه والصدر واليد اليسرى أودت بحياتها لما أحدثته من قطع بالأوعية الدموية العميقة

للعنف والرثه وما صاحبها من نزيف دموى أصابى غزير ، ثم تحين المذكور عقب ذلك فرصة سقوطها أرضاً متأثرة بجراحها إثر إعتدائه عليها بالسلاح سالف البيان ورفع عنها ملابسها وخلع سروالها كاشفاً بذلك عن عورتها وأولج عضو تذكيره فى موضع العفة منها كرها عنها حتى أمنى بها ، ثم فر من مكان الحادث من حيث أتى بعد أن شاهدته زوجة نجلها بداخل الشقة عندما قدمت إليها فى الصباح كعادتها حامله إليها إفطارها مستخدمة ما تحتفظ به معها من مفتاح « عاد فى معرض سرده لاعتراف الطاعن الذى عول عليه ثبوت الاتهام قبله - ضمن ما عول عليه من أدلة أخرى - فى خصوص جناية الاغتصاب المسندة إليه كظرف مشدد لجناية قتل المجنى عليها عمداً ، وأورد إقلا عنه « أنه طعنها بمطواه فى عدة مواضع متفرقة من جسدها وأنه أثناء ذلك انحسر ثوبها عنها ، وقام بنزع سروالها الداخلى وواقعها حتى امنى بها ، وأردف اعترافه بأنه لا يعلم ما إذا كانت قد توفيت قبل مراقبتها من عدمه » . ثم أنهى الحكم من بعد ، إلى ثبوت جناية واقعة المجنى عليها بغير رضاها فى حق المتهم ، كظرف مشدد لجناية القتل العمد التى أنهت إلى ثبوتها فى حقه . لما كان ذلك وكان النص فى المادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات - الوارد فى الباب الرابع فى شأن جرائم هتك العرض وافساد الأخلاق ضمن الكتاب الثالث من ذات القانون فى شأن الجنايات والجنح التى تحصل لأحد الناس - على أن « من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة » يدل فى صريح لفظه وواضح معناه على أن تحقق جريمة الواقعة تلك رهن بأن يكون الوطء المؤثم قانوناً قد حصل بغير رضا الانثى المجنى عليها وهو لا يكون كذلك - وعلى ما أستقر عليه قضاء هذه المحكمة - إلا باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذه مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وهو ما لا يتأتى إلا أن تكون الأنثى المجنى عليها لها حرية الممارسة الجنسية ، وهى لا تكون كذلك ،

إلا إذا كانت ذات إرادة وهو ما يقتضى بدهة أن تكون الأتنى على قيد الحياة ، فترتبط من ثم تلك الحرية بهذه الإرادة - وجوداً وعدماً - إرتباط السبب بالمسبب والعلة بالمعلول. ولما كان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من مدوناته - لم يتقص أمر حياة المجنى عليها وقت العبث فى موطن العفة منها ، بلوغاً إلى غاية الأمر فى ذلك وبما ينحسم به ، وقد خلت المفردات مما يفيد أن المجنى عليها وقتذاك كانت لاتزال على قيد الحياة ، فإنه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والإعادة ولا يعترض على ذلك بأن عقوبة الاعدام الموقعة على الطاعن مقررّة لجريمة القتل العمد المرتبط بالتأهب لفعل جنحة الشروع فى سرقة طبقاً للشق الثانى من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ذلك لانه وأن كان يكفى لتغليظ العقاب عملاً بهذا الشق أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جنابة القتل العمد وتميزها عنها ، وقيام الإرتباط السببي بينهما - ويفرض أن الحكم لم يخطئ فى تقدير ذلك - إلا أن عقوبة جنابة القتل العمد المقترن بجنابة وفق الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هى الاعدام ، فى حين أن العقوبة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة إذا كان القتل العمد مرتبطاً بالتأهب لفعل جنحة عملاً بالشق الثانى من الفقرة المذكورة. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من مدوناته - قد جمع فى قضائه بين الطرفين المشددين ، الإقتران بجنابة والإرتباط بجنحة ، وجعلهما معاً عماده فى إنزال عقوبة الاعدام بالتهم ، فإنه وقد شابه القصور فى التسبب فى صدد توافر جنابة الإغتصاب بأركانها القانونية - على السياق بآدى الذكر - لايمكن الوقوف على ماكانت تنتهى إليه المحكمة فى خصوص العقوبة لو إنها تفتنت إلى صحيح حكم القانون وأنهت إلى عدم قيام تلك الجنابة . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت - إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الاعدام - على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها

نسى الحكم ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ، وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه بندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ ، التى أحالت اليها لفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ، ونقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه وإعادة القضية إلى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

////////////////

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان ومحمد رفيع البسطويسى (نائبي رئيس المحكمة) وناجي إسحق وتحي خليفة .



الطعن رقم ٤٢٧٣ لسنة ٥٧ القضائية

تبغ . رسوم إنتاج . تهريب جمركي . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما يوتره ، . نقض
د اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

دفاع الطاعن أن الزيادة في الدخان المضبوط مرجعها إلى إضافة نسبة من المياه للحفاظ عليه قبل تصنيعه . جوهري . إغفال تحييصه إخلال بحق الدفاع .

////////////////

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد حصل دفاع الطاعن المتمثل في أن الزيادة في الدخان المضبوط مرجعها إضافة نسبة ١٧٪ مياه للحفاظ عليه قبل تصنيعه ، إلا أنه لم يعن بتحقيقه أو الرد عليه وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة مهما وجوهريا يترتب عليه لوصح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، بما ينبغى معه على المحكمة تحييصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يدفعه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

////////////////

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً: حاز بضائع أجنبية مستوردة (دخان جاف) بقصد الاتجار مع علمه بأنها مهربة دون أن يكون في حيازته ما يدل على سداد مستحقات الجمارك والضرائب عليها . ثانياً : حاز السلع المبينة بالتهمة الأولى بفرض التجارة دون أن تكون مصحوبة بمستندات أو ملصقات أو أختام تفيد سداد الضريبة المستحقة عليها . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١١ ، ١٣ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٩ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جنح الجرائم المالية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ وبتغريمه مبلغ ٧٠٨٩،١٧٠ جنيه تعويضاً لمصلحة الجمارك فعارض المحكوم عليه - وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة . استأنفت النيابة العامة . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وباجتماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ وبتغريمه ألف جنيه والزامه بدفع مبلغ ٧٠٨٩،١٧٠ جنيه تعويضاً لمصلحة الجمارك فعارض المحكوم عليه - وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة حيازة بضائع مستوردة « دخان جاف » بقصد الإحتجار مع علمه بأنها مهربة ودون أن يكون في حيازته ما يدل على سداد مستحقات الجمارك والضرائب عليها ، قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن الزيادة الموجودة بالدخان المضبوط كانت بسبب إضافة نسبة من المياه لازمة لحفظ الدخان قبل تصنيعه وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه وأن كان قد حصل دفاع الطاعن المتمثل في أن الزيادة في الدخان المضبوط مرجعها إضافة نسبة ١٧٪ مياه للحفاظ عليه قبل تصنيعه ، إلا أنه لم يعن بتحقيقه أو الرد عليه وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة مهما وجوهريا يترتب عليه لوصح أن بتغيير به وجه الرأي في الدعوى ، بما ينبغى معه على المحكمة تمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يدفعه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو
سبب رئيس المحكمة وهلال عفيفه وعبد اللطيف أبو النبل وعمار إبراهيم .

٨

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض . أسباب الطعن . عدم تقديمها .

التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد دون تقديم أسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) مأمورو الضبط القضائي . استدالات . قبض .

الاستدعاء الذى يقوم به مأمورو الضبط القضائي . إبان جمع الاستدالات ولا يتضمن تعرضاً مادياً . ليس قبضاً .

(٣) إثبات . اعتراف . محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير الدليل .

تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الإجراء الباطل . موضوعى .

(٤) تفتيش . قتل عمد . حكم . تسببيه . تسبیب غیر معييب .

عدم التعميل على الدليل المستمد من إجراء التفتيش . ينحسر معه الإلتزام بالرد على الدفع المشار بشأنه .

(٥) سبق الإصرار . أسباب الإباحة وموانع العقاب . الدفاع الشرعى . محكمة الموضوع

سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . حكم . تسببيه . تسبیب غیر معييب .
دفاع شرعى .

سبق التدبير للجزية أو التحيل لارتكابها بنقضى به حتما مرجب الدفاع الشرعى . علة ذلك . ؟

(٦) محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، اثبات بوجه عام ، اعتراف ، حكم

، تسببه . تسبب غير معيب ،

عدم التزام المحكمة بنص الاعتراف وظاهره . لها أن تستنبط الحقيقة منه
ومن سائر العناصر الأخرى . متى كان ذلك يتفق وحكم العقل والمنطق .

(٧) قتل عمد . قصد جنائي . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل ،

حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، اثبات بوجه عام ، نقض ، أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها ،

قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر . يستخلصه قاضي الموضوع في حدود
سلطته التقديرية .

مثال . لتسبب سائح في التدليل على ثبوت قصد القتل لدى الطاعن .

(٨) قتل عمد . اثبات بوجه عام ، حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، نقض ، أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها ،

سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل - لا يضيع أثره . مادام له أصل ثابت في الأوراق .
مثال .

(٩) دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ،

ليس للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء ، لم يطلبه منها أو الرد على
دفاع لم يشره أمامها .

مثال .

(١٠) دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . - مالا يوفره . - نقض « اسباب الطعن . - مالا يقبل منها .

ابناء الطعن على ما كان يحتمل إبداءه من دفاع موضوعى . غير جائز .

////////////////////

١ - لما كان الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم فإن الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن . « التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به وإن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . »

٢ - إن استدعاء مأمور الضبط القضائى للطاعن بسبب اتهامه فى جنابة قتل مقترنة بجنابة سرقة لبلأ مع حمل السلاح لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام الذى حام حوله فى نطاق ما بتطليه جمع الاستدلالات ولا يقدر فى ذلك أن يتم هذا الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما أنه لم يتضمن تعرضاً مادياً للمستدعى يمكن أن يكون فيه مساساً بحريته الشخصية أو تقيدها مما قد يلتبس حينئذ باجراء القبض المحظور على مأمور الضبط القضائى إذا لم تكن الجريمة فى حالة تلبس .

٣ - من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم إثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى .

٤ - لما كان ما يشير الطاعن من بطلان إجراء التفتيش وقصور الحكم فى الرد على الدفع ببطلانه ، مردوداً بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الشبوت التى قام عليها ، ولم يعول على أى دليل من اجراء التفتيش هذا الذى لم يشر إليه فى مدوناته ، ومن ثم فقد انحسر عنه الالتزام بالرد عليه استقلالاً .

٥ - من المقرر فى صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سيق الاصرار عليها أو التحيل لارتكابها انتفى حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض رداً حالاً لعدوان حال دون الأسلاس له وإعمال الخطة فى انفاذه .

٦ - للمحكمة حق استنباط الحقيقة من اعتراف المتهم دون أن تلتزم نصه وظاهره ومن باقى الأدلة الأخرى كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليماً متفقاً مع العقل والمنطق .

٧ - لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة ، والإمارات والمظاهر الخارجية التى يأتبها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قصد القتل بقوله : « وحيث إن نية القتل ثابتة قبل التهمين وتستخلصها المحكمة من أنهما أعدا سلاحاً قاتلاً بطبيعته هو مطواتين قرن غزال وما أن ظفرا بالمجنى عليه حتى إنها لا عليه طعنأ بهذا السلاح عدة طعنات فى مقابل من جسم المجنى عليه بقصد ازهاق روحه ، وذلك بطعنه بالمطواتين فى ظهره بالناحية اليمنى واليسرى منه واحداث تسعة جروح طعنيه نافذة نفذت كلها فى الرنة اليمنى واليسرى على النحو آنف البيان وأن أيأ من تلك

الجروح التسع القطعية النافذة كافية بذاتها لاجداث الوفاة وذلك لنفاذها المرتتين والقلب وما صاحبهما من نزيف دموى ومن وجود سبب للقتل لدى المتهمين هو رغبتهم في سرقة نقود المجنى عليه التي يحتفظ بها بسيارته الأجرة وضماناً لعدة الإبلاغ عن حرمهما و افتضاح أمرهما وذلك حسبما كشفنا في اعترافهما انف البيان » - كما عرض الحكم لدفاع الطاعن بانتفاء نية القتل في حقه وأن الواقعة جناية ضرب أفضى إلى الموت المعاقب عليها بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات واطرحه بقوله : « كما أنه بالنسبة لما أثاره الدفاع من تكييف الحادث بأنه ضرب أفضى إلى الموت مردود بما سبق أن أشارت إليه المحكمة من أن المتهمين كانا قد إتفق فيما بينهما على قتل المجنى عليه وأعدا لذلك سلاحاً قاتلاً بطبيعته وما أن ظفرا به بعد استدراجه للمكان الذي اختاره لارتكاب جرميهما حتى إنهما طعنا بمطواتين معهما ولم يكن الحادث وليند مشاجرة أو معركة طارئة بين المتهمين والمجنى عليه واعتدائهما عليه لمجرد إيذاء لأحدهم بحسب الأمر الذي يضحى هذا الدفاع على غير أساس من الواقع أو تدنون » وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في التدليل على بوب قصد القتل لدى الطاعن فإن منعه في هذا الشأن لا يكون له محل .

٨ - لما كان ما استند إليه الحكم من أقرار الطاعن والمحكوم عليه الآخر من اتفاقهما على قتل المجنى عليه واعدادهما لذلك سلاحاً قاتلاً بطبيعته له سند مما ورد بحضور جمع الاستدلالات المؤرخ السابق بيانه بالصحيفتين رقمي ٦ ، ٨ منه ، فإنه لا تشريب على الحكم إذ هو لم يفصح عن مصدر هذا الاقرار لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره مادام له أصل ثابت في الأوراق ، ويكون النعى عليه بالخطأ في الاستناد غير صحيح .

٩ - لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم الخطأ رقم ١٠ المحكوم عليه الثاني إلى رئيس نيابة بتاريخ تحت رقم - وهو تاريخ سابق على المحاكمة - والذي أقر فيه بأرتكابه منفردا للمجرمة واحتفاظه بالسلاح المستعمل فى ارتكابها المشار إليه بأسباب الطعن ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القضاء اجراء له سطلب منها أو الرد على دفاع لم يشره أمامها .

١٠ - لما كان من المقرر أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين - وآخرين حكم ببراءتهما بأنهم قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والتربص بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض آلتين حادتين (مطوأتين) ومادة مخدرة واستدرجوه إلى طريق مهجور بعد أن دسوا له تلك المادة المخدرة وما أن ظفروا به حتى إنهمال عليه المتهمان الأول والثاني (الطاعنان) طعنا بالآلتين الحادتين سالفتي الذكر ووقف المتهمان الآخران يشدان من أزرها قاصدين من ذلك ازهاق روحه فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته .

وقد اقترنت تلك الجناية بجناية أخرى هي أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر سرقوا ليلا المبلغ النقدى والأوراق والأشياء المبيته القدر والوصف بالتحقيقات المملوكه للمجنى عليه سالف الذكر حالة كون المتهم الأول والثانى يحملان السلاحين أنفى الذكر ظاهرين . واحالتهم إلى محكمة جنابات طنطا لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة وادعى كل من (والد المجنى عليه) و (والدة المجنى عليه) مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ عشرين الف من الجنيهات على سبيل التعويض والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤/٢ ، ٣١٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين (الطاعنين) بالأشغال الشاقة المؤبدة عما اسند إليهما واحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة .

نظن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وأن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم فإن الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار المقترنه بجناية السرقة ليلا مع حمل السلاح قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع فضلا عن الخطأ في الاستناد وفي تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم اطرح الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما لا يسوغه وعلى خلاف أحكام المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية لانتفاء حالة التلبس وعدم توافر الدلائل الكافية على ارتكاب الجريمة بعد أن مضت فترة زمنية استغرقت احد عشرة يوما بين وقوعها ومباشرة المقدم لتلك الاجراءات والذي كان يتعين عليه أن يستصدر من النيابة العامة إذنا بالقبض والتفتيش بعد أن دلت تحرياته على ارتكاب المتهمين للجريمة ، اما وقد قعد عن استصدار مثل هذا الإذن ، فإن الإجراءات التي باشرها من قبض وتفتيش ومواجهة المتهمين بما أسفرت عنه تحرياته واعترافهما بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة تكون باطلة . كما أن الحكم اطرح أيضا الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس في حق الطاعن على سند من القول بأن أوراق الدعوى خلت من دليل على أن المجنى عليه بادر المتهمين باعتداء من أى نوع وإنهما لم يقررا خلال مراحل التحقيق المختلفة بما يخالف ذلك ، رغم أن الثابت من أقوال الطاعن بتحقيقات النيابة أن المجنى عليه أوقف فجأة السيارة التي كان يقودها

مشهوراً سكيناً أو مطواه وموجهاً اليهما بعض عبارات السب متسائلاً عما فعله به ، وبذلك تكون أحكام الدفاع الشرعى متوافرة طبقاً لأحكام المواد ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ من قانون العقوبات ، فإذا ما رفض الحكم هذا الدفع لما ذكره من أسباب ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن الخطأ فى الإسناد . هذا وقد دان الحكم الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار وعاقبه بالعقوبة المقررة لها رغم انتفاء نية القتل فى حقه وإثارتها لهذا الدفاع ومطالبته بتطبيق احكام المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات باعتبار أن الواقعة ضرب أفضى إلى الموت إلا أن الحكم أ طرح هذا الدفاع ورد عليه بقوله بأن المتهمين إتفقا فيما بينهما على قتل المجنى عليه على خلاف الثابت بأقوال الطاعن بالتحقيقات أن الاتفاق اقتصر على السرقة ونفى اتجاه نيته والمتهم الآخر على ارتكاب جريمة القتل وبدلالة تركهما للمجنى عليه بمكان الحادث وهو مازال حيا . وأخيراً فإن المتهم الثانى عدل عن اتهامه للطاعن فى الخطاب المرسل منه إلى رئيس نيابة طنطا الكلية بتاريخ تحت رقم وأقر فى هذا الخطاب بارتكابه منفرداً للجريمة واحتفاظه بالسلاح المستعمل فى ارتكابها ، إلا أن هذا الخطاب لم يعرض على المحكمة لتقول كلمتها فيه والذى من شأنه أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن والمحكوم عليه الآخر عقدا العزم على سرقة أموال المجنى عليه التى يضعها بسيارته الأجرة وعلى قتله خشية إقتضاح أمرهما بالإبلاغ عنهما ، فأعدا لهذا الغرض آلتين حادتين « مطواتين » ومادة مخدرة وفى ليلة استبدجها بسيارته إلى ناحية

مركز حيث محل إقامة المتهم الثانى ببلدة وبعد أن تناولوا طعام العشاء بكازينو غافله المتهمان ووضعا أقراسا مخدرة بكرب الشاى الخاص به بغرض أن ينال النوم منه ، ثم انطلقوا جميعا بالسيارة الأجرة إلى طريق زراعى مهجور ، وما أن ظفر المتهمان بالمجنى عليه بهذا المكان حتى قاما بطعنه بالمطواتين عدة طعنات يمين ويسار الظهر والساعد الأيمن والكتفين الأيمن واليسر قاصدين قتله ثم استوليا على منقولاته . وقد اقام الحكم الدليل على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر من أقوال و ومن اعتراف المتهمين وتحريات الشرطه وما ورد بتقرير الصفة التشريحيه ، وهى أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان اجراءات القبض وسؤال الطاعن والمحكوم عليه الآخر بمحضر جمع الاستدلالات واطرحه بقوله « أن نص المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية يقضى بأنه فى غير أحوال التلبس بالجنايات إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جريمة جاز لمأمور الضبط القضائى أن يتخذ الاجراءات التحفظيه المناسبة ومن ثم يكون سؤال المتهمين بمحضر جمع الاستدلالات عقب التحريات السريه التى قام بها محرر محضر جمع الاستدلالات المقدم والمؤرخ على سند صحيح من القانون وتلتفت المحكمة عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين ببطلان القبض عليهما بمعرفة الشرطه بذات يوم تحرير محضر جميع الاستدلالات » . ولما كان هذا الذى خلص إليه الحكم صحيحا فى القانون ، ذلك أن من الواجبات المفروضه قانونا على مأمورى الضبط القضائى

فى دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرؤوسيهـم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونفى الوقائع المبلغ بها إليهم أو التى يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول مأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعون أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، ولما كان الشاهد من المفردات المضرومة ومن محضر جمع الاستدلالات الموزع والمحضر بمعرفة المقدم رئيس وحدة مكافحة جرائم النفس أن تحرياته السرية بشأن جنائية قتل المجنى عليه قد دلت على أن الطاعن والمحكوم عليه الآخر اتفقا على سرقة نقود المجنى عليه ثم قتله خشية إفتضاح أمرهما لسبق معرفة الأخير للطاعن ، وأن محرر المحضر استدعى بعض الشهود حيث أبدوا صحة تلك التحريات ثم أستدعى الطاعن والمحكوم عليه الآخر وواجهما بتحرياته وأقوال الشهود فأقرا بارتكابهما للجريمة على النحو الثابت بالمحضر وأرفعا عن بعض المسروقات ، وعقب ذلك قام محرر المحضر بعرض المتهمين ومحضر جمع الاستدلالات على النيابة العامة حيث قامت باستجوابهما فرددا ما سبق أن أقرا به بهذا المحضر . ولما كان استدعاء مأمورى الضبط القضائى للطاعن بسبب اتهامه فى جنائية قتل مقترنة بجنائية سرقة ليلا مع حمل السلاح لا يعدو أن يكون توجيه

الطلب إليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام الذي جاء حوله فى نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات ولا يقدح فى ذلك أن يتم هذا الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما أنه لم يتضمن تعرضا ماديا للمستدعى يمكن أن يكون فيه مساسا بحريته الشخصية أو تقييد لها مما قد يلبس حينئذ بأجراء القبض المحظور على مأمور الضبط القضائى إذا لم تكن الجريمة فى حالة تلبس ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية إلى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقرونا باكره ينتقص من حريته ، فإن رفضها للدفع بطلان القبض وسؤال الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة العامة وما أسفر عن إقراره بارتكاب الجريمة يكون سليما بما تنتفى عنه قاله الخطأ فى القانون ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم اثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء جاز لها الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد عرضت للدفع بطلان اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة لأنه وليد اجراء القبض الباطل واطرحته بقولها « أن المحكمة لاتعمل على انكار المتهمين لما نسب إليهما والذى قصد به درء التهمة الثابتة فى حقهما من أدلة الاثبات سالفة الذكر واعترافهما بارتكاب الجريمة بتحقيقات النيابة والتي تطمئن المحكمة إلى صدوره عنهما بحرية واختيار ، فلم يقل أى منهما بوقوع اكراه عليه ماذى أو أدبى دفعه للاقرار به كما أنه من المقرر حق المحكمة فى التعويل على ما تضمنه محضر الاستدلالات من اعترافات » وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة اعتراف الطاعن أمام النيابة وسلامته فإنه لايقبل منه مجادلتها فى ذلك وما يثيره فى هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من بطلان اجراء التفتيش وقصور

الحكم فى الرد على الدفع ببطلانه ، مردودا بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمان اليه من أدله الثبوت التى قام عليها ، ولم يعول على أى دليل من اجراء التفتيش هذا الذى لم يشر إليه فى مدوناته ، ومن ثم فقد انحسر عنه الالتزام بالرد عليه استقلالا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار عليها أو التحيل لارتكابها إنقضت حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض رداً حالاً لعدوان حال دون الاسلاس له وإعمال الخطة فى انفاذه ، وكان الحكم قد أثبت فى مدوناته إتفاق الطاعن والمحكوم عليه الآخر على سرقة نقود المجنى عليه وقتله وانتهى إلى ادانتهما بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والمقتونه بجناية السرقة ، فهذا حسب طرحة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى المثار من الطاعن ، إذ بهذا التدبير السابق ينقضى موجب الدفاع الشرعى بالنسبة لهما ، هذا فضلا عن أن الثابت من المفردات المضمومة أن المحكوم عليه الآخر لم يذكر فى أقواله أن المجنى عليه أوقف السيارة فجأة ووجه إليهما عبارات السب مشهرا فى وجههما مطواه أو سكيناً متساعلاً عما فعلاه به ، وأن هذه العبارة وردت فقط على لسان الطاعن مقررا بأن المجنى عليه كان ممسكا بالآلة الخادة دون أن يذكر أنه كان يشهرها فى وجههما ، ومن ثم فإن ما استخلصته المحكمة من أقوالهما من أن المجنى عليه لم يبادرهما باعتداء من أى نوع يستوجب الدفاع الشرعى بمناسبة ردها على ما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لا يشوبه خطأ فى الاسناد وذلك لما للمحكمة من حق استنباط الحقيقة من اعتراف المتهم دون أن تلتزم نصه وظاهره ومن باقى الأدلة الاخرى كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع العقل والمنطق ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم بالخطأ فى الأسناد يكون لامحل له ، لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر

إنما يدرك بالظروف المحيطه ، والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيتها الجاني وتتم عما يضره فى نفسه ، فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قصد القتل بقوله : « وحيث إن نية القتل ثابتة قبل المتهمين وتستخلصها المحكمة من أنهما أعدا سلاحا قاتلا بطبيعته هو مطواتين قرن غزال وما أن ظفرا بالمجنى عليه حتى انها لا عليه طعنا بهذا السلاح عدة طعنات فى مقابل من جسم المجنى عليه بقصد ازهاق روحه ، وذلك بطعنه بالمطواتين فى ظهره بالناحية اليمنى واليسرى منه واحداث تسعة جروح طعنيه نافذة نفذت كلها فى الرئة اليمنى واليسرى على النحو آنف البيان وأن أيا من تلك الجروح التسع القطعية النافذة كافية بذاتها لاحداث الوفاة وذلك لنفاذها للرئتين والقلب وما صاحبهما من نزيف دموى ومن وجود سبب للقتل لدى المتهمين هو رغبتهما فى سرقة نقود المجنى عليه التى يحتفظ بها بسيارته الاجرة وضمانا لعدم الابلاغ عن جرمهما وإفتضاح امرهما وذلك حسبما كشفنا فى اعترافهما آنف البيان » كما عرض الحكم لدفاع الطاعن بانتفاء نية القتل فى حقه وأن الواقعة جناية ضرب أفضى إلى الموت المعاقب عليها بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات واطرحه بقوله « كما أنه بالنسبة لما اثاره الدفاع من تكليف الحادث بأنه ضرب أفضى إلى الموت مردود بما سبق أن اشارت إليه المحكمة من أن المتهمين كانا قد اتفقا فيما بينهما على قتل المجنى عليه وأعدا لذلك سلاحا قاتلا بطبيعته وما أن ظفرا به بعد استدراجه للمكان الذى أختاره لارتكاب جريمتها حتى انها لا عليه طعنا بمطواتين معهما ولم يكن الحادث وليد مشاجرة أو معركة طارئة بين المتهمين والمجنى عليه واعتدائهما عليه لمجرد ايذاء الاخير

فحسب الأمر الذى بضفى هذا الدفاع على غير أساس من الواقع أو القانون «
وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدمه كافيا وسائفا فى التدليل على ثبوت قصد
القتل لدى الطاعن فإن متعاه فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ،
وكان ما استند إليه الحكم من اقرار الطاعن والمحكوم عليه الآخر من اتفاقهما
على قتل المجنى عليه واعدادهما لذلك سلافا قاتلا بطبيعته له سند مما ورد
بمحضر جمع الاستدلالات المؤرخ السابق ببيانه بالصحيفتين رقمى ٦ ، ٨
منه . فإنه لا تشريب على الحكم إذ هو لم يفصح عن مصدر هذا الاقرار لأن
سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره مادام له أصل ثابت فى
الأوراق ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى الاسناد غير صحيح . لما كان ذلك ،
وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من
المحكمة ضم الخطاب المرسل من المحكوم عليه الثانى إلى رئيس نيابة
بتاريخ تحت رقم وهو تاريخ سابق على المحاكمة والذى أقر
فيه بارتكابه منفردا للجريمة واحتفاظه بالسلاح المستعمل فى ارتكابها المشار
إليه بأسباب الطعن . فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام
باجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يشره أمامها ولا يقبل منه ما يدعيه
من أن ضم هذا الخطاب كان من شأنه تغيير وجه الرأى فى الدعوى لما هو مقرر
من أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبيديه المتهم أمام محكمة
الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////////

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨٨

بقيادة السيد المستشار / قيس الرأى عطيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب الخياط وصالح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل .

٩

الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إستجواب . إجراءات « إجراءات المحاكمة » « إجراءات التحقيق » « دفاع » الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . « محاماة » نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

استجواب المتهم أمام المحكمة . موكل إليه شخصيا . متى يصح ؟

إنحسار مهمة المحامي في معارضة المتهم في الدفاع بتقديم الأوجه التي يراها في مصلحته .

(٢) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » مالا يوفره . « محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الدليل « حكم » تسببه « تسبب غير معيب » .

عدم التزام المحكمة بطلب ضم دفتر زيارات المستشفى بقصد إثارة الشبهة في أدلة الشبوت التي إطمأنت إليها . أساس ذلك ؟

(٣) إجراءات « إجراءات المحاكمة » « إثبات » شهود « دفاع » الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره .

عدم التزام المحكمة استجابة وردا إلا بالطلب الجازم مادام مقدمه قد أصر عليه في طلباته الحتمية .

(٤) إجراءات « إجراءات المحاكمة » « إثبات » شهود « محكمة الجنايات » الإجراءات « أماتها » .

حق المحكمة في الأعراض عن سماع شهود النفي مالم يتبع حكم المادة ٢١٤ مكررا (أ) / ٢ إجراءات .

(٥) محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، « اثبات » شهود ، « دفاع » الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره . .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم ، موضوعي
أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاد: اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها
على عدم الاخذ بها . عدم التزامها ببيان علة ذلك
(٦) أسباب الاباحة وموانع العقاب ، الدفاع الشرعي ، « محكمة الموضوع » سلطتها في
تقدير الدليل . .

تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي .

////////////////////

١ - من المقرر أن طلب إستجواب المتهم أمام المحكمة موكول إليه شخصيا
ولا يصح إلا بناء على طلب من المتهم نفسه بيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه
وما تقتضيه مصلحته لأنه صاحب الشأن الأول في الادلاء بما يريد الادلاء به
لدى المحكمة أما مهمة المحامي عنه فهي معاونته في الدفاع بتقديم الأوجه التي
يراها في مصلحته ما تعلق منها بالموضوع أم بالقانون وكان يبين من الإطلاع
على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب بنفسه إعادة إستجوابه أمامها
فإن ذلك يدل على أنه وجد أن مصلحته في عدم إستجوابه ولا على المحكمة
إن لم تجب المدافع عنه إلى هذا الطلب .

٢ - من المقرر أن الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة
ولا إلى اثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به
إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا

موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ، ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات الخفير وصحة تصويره للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا محل للنعى عليها لعدم إجابتها طلب الدفاع ضم دفتر الزيارات بمستشفى

٣ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه ، ويصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية وإذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن أشار فى مستهل مرافعته إلى أن هناك شهود نفى ساهم إلا أنه لم يتمسك بطلب سماعهم فى طلباته الختامية . فليس له أن ينعى عليها عدم إجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه .

٤ - لا جناح على المحكمة إن هى أعرضت عن طلب سماع شهود النفى مادام الطاعن لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٢١٤ مكرراً (أ) فقرة ثانية لاعلان الشهود الذين يرى المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات .

٥ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحاء حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلته التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه . وهى متى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها إلى أقواله .

٦ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤيدة إلى النتيجة التى رتبها عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم وبيت النية على قتله وأعد لذلك آلة حادة (سكين) وما أن ظفر به حتى إنزال عليه طعنا بها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. وأحالته إلى محكمة جنايات شبين الكوم لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ۱/۲۳۴ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه الإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب ذلك بأن المحكمة لم تستجب إلى طلب المدافع عن الطاعن بإعادة إستجوابه بمعرفة المحكمة وكذا طلبه ضم دفتر الزيارات بمستشفى للتدليل على عدم صحة رواية شاهد الاتبات من أنه رافق المجنى عليه إلى المستشفى يوم الحادث فضلا عن رفضها سماع شهود نفى، كما عول الحكم فى قضائه على أقوال شاهد الإثبات رغم عدم مشاهدته الحادث، وأطرح ما دفع به الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه بما لا يسوغ إطراره مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن إقرار المتهم بتحقيقات النيابة ومن تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن طلب إستجواب المتهم أمام المحكمة موكول إليه شخصيا ولا يصح إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يبيده في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته لأنه صاحب الشأن الأول في الإدلاء بما يريد الإدلاء به لدى المحكمة أما مهمة المحامي عنه فهي معاونته في الدفاع بتقديم الأوجه التي يراها في مصلحته ما تعلق منها بالموضوع أم بالقانون وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب بنفسه إعادة إستجوابه أمامها فإن ذلك يدل على أنه وجد أن مصلحته في عدم استجوابه ولا على المحكمة إن لم تجب المدافع عنه هذا الطلب . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته وله كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات الخفير وصحة تصويره للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا محل للنعي عليها لعدم إجابتها طلب الدفاع ضم دفتر الزيارات بمستشفى لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية وإذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن أشار في مستهل مرافعته إلى أن هناك شهود نفي سماهم إلا أنه لم يتمسك

بطلب سماعهم فى طلباته الاحتامية . فليس له أن ينعى عليها عدم إجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه ، ويفرض إصرار الطاعن على طلب سماع شهود النفى فى ختام طلباته فإنه لا جناح على المحكمة أن هى أعرضت عن هذا الطلب مادام الطاعن لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢١٤ مكرراً (أ) فقرة ثانية لإعلان الشهرة الذين يرى المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهرة وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطمئنانها إلى أقواله ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة لأدلة الشبوت فى الدعوى ومصادرتها فى عقديتها مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ورد عليه فى قوله « وحيث إنه عن الدفاع بتوافر حق الدفاع الشرعى فى جانب المتهم فإن المحكمة لا ترى لذلك محلا فى الأوراق ذلك أنه على فرض صحة ما قرره المتهم من أنه إذ تقابل مع المجنى عليه سقطت منه سكيناً كان يحملها حاول أن يلتقطها إلا أنه أى المتهم كان أسرع وأمسك بالسكين وطعنه بهما وهذه القسالة تنفى حالة الدفاع

الشرعى فى حق المتهم إذ بعد أن تخلى المجنى عليه عن السكين وأمسك بها
المتهم يكون الاعتداء الذى يرمى المتهم إلى دفعه قد إنتهى »
وإذ كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع
الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا
معقب متى كانت الوقائع مؤديه إلى النتيجة التى رتبها عليها - كما هو الحال
فى الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون فى
غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

////////////////////////////////

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو
نائب رئيس المحكمة وعبد الإلهاب الخياط وصالح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .



الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إعدام . نيابة عامة . نقض « نظر الطعن والحكم فيه » .

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟

صدور الحكم القاضى بالإعدام معيبا بأحد العيوب التى أوردتها المادة ٣٠ من القانون

٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .

(٢) إكراه . إعتراض . إثبات « بوجه عام » ، « إعتراض » ، « حكم » « تسببيه » « تسبیب معيب » ،

دفع « الدفع ببطالان الإعتراض » .

إنكار المتهم التهمة في مرحلة الاحالة واثارته دفاعا بأن اعترافه كان وليد إكراه . اعتبار

هذا الدفاع مطروحا على المحكمة . استناد الحكم المطعون فيه في إدانته إلى ذلك الاعتراف .

دون التعرض لدفاعه أو الرد عليه . قصور .

مثال لتسبیب معيب .

(٣) « إثبات » « إعتراض » ، دفع « الدفع ببطالان الإعتراض » .

الدفع ببطالان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . جوهرى . أثر ذلك ؟

(٤) إثبات - بوجه عام - .

تساند الادلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

=====

١ - لما كانت النيابة العامة قد عرضت هذه القضية على هذه المحكمة إعمالاً لنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقدمت مذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالفه البيان تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً يعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى تطبيق القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

٢ - لما كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن أنكر التهمة أمام غرفة المشورة بجلسته ودفع بأن اعترافه كان وليد إكراه وقع عليه كما تبين من الإطلاع على تقرير دار الإستشفاء للصحة النفسية أنه لدى مناقشة مدير الدار للطاعن ذكر الأخير أن اعترافه بارتكاب الحادث كان وليد إكراه وقع عليه من رجال الشرطة . لما كان ذلك وكان هذا الدفع بأن اعتراف الطاعن كان وليد إكراه مطروحاً على المحكمة وقد استندت المحكمة - ضمن ما استند إليه - فى إدانة الطاعن إلى اعترافه بالتحقيقات دون أن يعرض

لما قرره من دفاع أو يرد عليه خاصة وقد أنكر ما أسند إليه من إتهام فى مرحلة المحاكمة وهو ما يعيب الحكم بالقصور بما يبطله . ذلك أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر إثر اكراه أو تهديد كأننا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

٣ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه دفع جوهري . يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه .

٤ - الأدلة فى المواد الجنائية متسبئة إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) قتل عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد إقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر قتل مع سبق الإصرار ، بأن بيت النية على قتله وعقد العزم المصمم على ذلك وأعد لهذا الغرض سلاحين ناريتين وتوجه إليه فى المكان الذى عثم بوجوده فيه وأطلق عليه العيار النارى قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانياً) أحرز أربعة أسلحة نارية ثلاث منها غير مشخنة « بندقية خرطوش بروج واحد عيار ٦٢ وبندقية خرطوش بروحين عيار ١٢ وفرد صناعة محلية » ورابعة مشخنة « طبنجة » بغير ترخيص . (ثالثاً) أحرز ذخائر « طلقات » مما تستعمل فى الأسلحة النارية سائلة الذكر دون أن يكون مخصصاً له فى حيازة وإحراز سلاحا . وأحالته إلى محكمة جنابات المنيا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قررت وبإجماع الآراء إحالة الأوراق إلى فضيلة مفتى الجمهورية وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة

قضت تلك المحكمة حضوريا وبإجماع الآراء - عملا بالمادة ٢٣٤ / ١ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦ / ١ - ٢ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والجدول رقم (٢) الملحق به والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالإعدام شنقا ومصادرة الأسلحة والطلقات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة برأيها .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة عرضت هذه القضية على هذه المحكمة إعمالا لنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقدمت مذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

وحيث إن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم بكافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن أنكر التهمة أمام غرفة المشورة بجلسة ودفع

بأن إعترافه كان وليد إكراه وقع عليه كما تبين من الإطلاع على تقرير دار الإستشفاء للصحة النفسية أنه لدى مناقشة مدير الدار للطاعن ذكر الأخير أن إعترافه بإرتكاب الحادث كان وليد إكراه وقع عليه من رجال الشرطة . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع بأن إعتراف الطاعن كان وليد إكراه مطروحاً على المحكمة وقد إستند الحكم - ضمن ما إستند إليه - فى إدانة الطاعن إلى إعترافه بالتحقيقات دون أن يعرض لما قرره من دفاع أو يرد عليه خاصة وقد أنكر ما أسند إليه من إتهام فى مرحلة المحاكمة وهو ما يعيب الحكم بالقصور بما يبطله . ذلك أن الإعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر إثر إكراه أو تهديد كانتا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه ، والدفع ببطلان الإعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ولا يغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى إنتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه من بين ما أسس عليه قضاءه بإدانة الطاعن ما أسنده إلى الرائد من أنه عشر على النبدقية والسدس المستعملين فى الحادث فى مكان بالقرب من خيمة الطاعن فى حين أن الضابط قد أثبت بحضوره أنه عشر بالمكان سالف الذكر على بنقدية ومن ثم يكون الحكم معيبا بالخطأ فى الإسناد . لما كان ما تقدم ، وكان البطلان الذى لحق بالحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم المطعون فيه الصادر بإعدام المحكوم عليه وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر
نائب رئيس المحكمة ومسعود السعداوى وطلعت الأكيايى ومحمود عبد العال .

١١

الطعن رقم ٤٥٦٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير الدليل . .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت . حسبها أن تورد منها ما تطمئن
إليه وتطرح ماعداه .

(٢) إثبات « شهود » . حكم « تسبيبه » . تسبيب غير معيب » .

تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم . لا يعيب الحكم . متى أستخلص الحقيقة
منها . بما لاتناقض فيه .

(٣) إثبات « أوراق رسمية » . هتك عرض . حكم « تسبيبه » . تسبيب غير معيب » . نقض »
« أسباب الطعن » . بالآ يقبل منها » .

كفاية الاستناد فى تقدير سن المجنى عليه فى جريمة هتك عرض . إلى إفادة المدرسة
الملحق بها . مادامت مستمدة من شهادة ميلاده المودعة لديها . أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون معقب وأنها غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ماعداه ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها .

٢ - من المقرر أن التناقض في أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم إستخلاصا سائغا لاتناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ومن ثم يضحى منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن عرض المجنى عليه على الطبيب الشرعى لتقدير سنه ورد عليه بقوله « فضلا عن أن السيد الطبيب الشرعى قدر سن المجنى عليه بست سنوات وقت توقيع الكشف الطبى عليه بعد وقوع الحادث فإن الثابت بوثيقة رسمية ومن واقع شهادة ميلاده أنه من مواليد ١٩٧٩/١٢/١٧ ومن ثم فإنه يتعين الالتفات عن هذا الدفاع واطراحه » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إثبات أن المجنى عليه لم يبلغ السابعة من عمره وقت الحادث من إفادة المدرسة الملحق بها إستناداً إلى الاطلاع على شهادة ميلاده المودعة بالمدرسة وكان الطاعن لاينازع في صحة ما ورد بهذه الإفادة فهي تعد من قبيل الوثيقة الرسمية التي يعتد بها في تقدير سن المجنى عليه طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وإذ كانت الجريمة المسندة للطاعن قد وقعت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٧ فإن سن المجنى

عليه وقت ارتكاب الجريمة التى دين بها الطاعن تكون أقل من سبع سنوات ومن ثم فإن مارد به الحكم على طلب الطاعن - فى السياق المتقدم يكون سائغا متفقا مع صحيح القانون ويضحى النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض الصبى والذى لم يبلغ السابعة من عمره بالقوة وذلك بأن استدرجه إلى زراعات القصب حيث أمسك به وكم فاه وطره أرضا ورفع عنه ملابسه وأولج قضيبه بدهره على النحر المبين بالأوراق . واحالته إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢/٢٦٩ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك عرض المجنى عليه الذى لم يبلغ من العمر سبع سنوات - قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه عول فى إدانته على أقوال المجنى عليه ووالده رغم تعدد رواية كل منهما وتناقضها ، وأطرح طلبه عرض المجنى عليه على الطبيب الشرعى لتقدير سنه بما لا يسوغ به إطراحه كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه والذو والتقارير الطبية الإبتدائية والشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضا عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تظمنن إليه دون معقب وإنها غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتضت به بل حسبها أن تورده منها ما تظمنن إليه وتطرح ماعداه ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها ، وكان التناقض فى أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم إستخلاصا سائغا لاتناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - ومن ثم يضحى لمنعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن عرض المجنى عليه على الطبيب الشرعى لتقدير سنه ورد عليه بقوله « فضلا عن أن السيد الطبيب الشرعى قدر سن المجنى عليه بست سنوات وقت توقيع الكشف الطبى عليه بعد وقوع الحادث فإن الثابت بوثيقة رسمية ومن واقع شهادة ميلاده إنه من مواليد ١٩٧٩/١٢/١٧ ومن ثم فإنه يتعين الالتفات عن هذا الدفاع وإطراحه » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إثبات أن المجنى عليه لم يبلغ السابعة من عمره وقت الحادث من إفادة المدرسة الملحق بها إستنادا إلى الاطلاع على شهادة ميلاده المرددة بالمدرسة وكان الطاعن لاينازع فى صحة ما ورد بهذه الإفادة فهمى تعد من قبيل الوثيقة الرسمية التى يعتد بها فى تقدير سن المجنى عليه طبقا لنص

المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وإذ كانت الجريمة المسندة للطاعن قد وقعت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٧ فإن سن المجنى عليه وقت ارتكاب الجريمة التي دين بها الطاعن تكون أقل من سبع سنوات ومن ثم فإن مارد به الحكم على طلب الطاعن -فى السياق المتقدم - يكون سائفا متفقا مع صحيح القانون ويضحى النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

//////////

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة ومحمود رضوان وحسن عتيش ورضوان عبد العليم .

١٢

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إعدام . نيابة عامة . نقض . اسباب الطعن . ما يقبل منها . . نظر الطعن والحكم فيه .

إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الإعدام . غير لازم . علة ذلك ؟

إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها .

(٢) مسئولية جنائية . (اسباب الإباحة وموانع العقاب . الغيبوبة . « السكر الاختياري » . جريمة . (أوكانها . « قصد جنائي » .

الغيبوبة المانعة من المسؤولية المنصوص عليها في المادة ٦٢ عقوبات . ماهيتها ؟

تناول المخدر أو المسكر عن علم واختيار . حكمه ؟

إقرار الجاني لجرائمه تتطلب قصد جنائي خاص وجوب التحقق من قيام هذا القصد لديه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع .

مثال .

(٣) نيابة عامة . نقض . ميعاده . . إعدام . محكمة النقض . سلطتها . .

وجوب عرض الحكم المحضوري الصادر بالإعدام على محكمة النقض مشقوعاً برأى النيابة .

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟

حق محكمة النقض فى نقض الحكم للخطأ فى القانون أو البطلان . ولو من تلقاء نفسها .

عدم تقيدها بحدود أوجه الطعن أو رأى النيابة . المادتان ٣٥ / ٢ ، ٣٩ / ٢ ، ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مشفوعة بمذكرة انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن ، دون إثبات تاريخ تقديمها للتحقق من أنه قد روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتستبين - من تلقاء نفسها ودون أن تتقيد ببنى الرأى الذى ضمنته النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة لقضية .

٢ - الأصل أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية - على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هى التى تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجانى قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بما مفهومه أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التى تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون يجرى عليه ، فى هذه الحالة ، حكم المدرك التام الإدراك مما يبنى عليه توافر القصد الجنائى لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض الجرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائى خاص لدى المتهم ، فإنه لا يتصور إكتفاء الشارع فى ثبوت هذا القصد بإعتبارات وإفتراضات قانونية ، بل يجب فى هذه الجرائم - وعلى ما إستقر عليه قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة ٦٢ من قانون العقوبات - التحقق من قيام القصد الجنائى الخاص من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع . لما كان ذلك وكان الحكم قد تحدث عن إحتساء الطاعن للخمر دون أن يبين مبلغ تأثيره فى شعور الطاعن وإداركه بالرغم من إتصال هذا الأمر بتوافر القصد الخاص ، وأوقع على الطاعن عقوبة القتل العمد .

المقترن بجنحة السرقة ، فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يبطله ويوجب نقضه .

٣ - من المقرر أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » . ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة يقتضيها إعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وأن تقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ، ولو من تلقاء نفسها ، غير مقبدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الاحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المار ببيانه . لما كان ذلك ، وكان البطلان الذي انطوى عليه الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فيانه يتعين نقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والإعادة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولاً) قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله وتوجه لمنزله ليلة الحادث وطعنه بسكين أسفل أذنه اليسرى وسكب على جسده الكيروسين وأشعل فيه النار قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة

التشريحية والتي أودت بحياته (ثانيا) سرق الأشياء المبيّنة وصفاً وقيمة بالأوراق المملوكة للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك من مسكنه ، وإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات الأسكندرية - (بإجماع الآراء) قررت إرسال الأوراق إلى فضيلة مفتى الجمهورية وحددت جلسة للنطق بالحكم حيث قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٣٤ ، ٣١٧ من قانون العقوبات وبإجماع الآراء بمعاقبة المتهم بالإعدام عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها

المحكمة

ومن حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مشفوعة بمذكرة انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن ، دون إثبات تاريخ تقديمها للتحقق من أنه قد روعى فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتستبين - من تلقاء نفسها ودون أن تنفيد بمبنى الرأي الذى ضمنته النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في مدوناته أن الطاعن والمجنى عليه كانا يحتسبان الخمر بمسكن الأخير ، وإذ لاحظ الطاعن تأثير الخمر في المجنى عليه طعنه بسكين قاصداً من ذلك قتله . لما كان ذلك وكان الأصل أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية - على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بما يفهمه أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون يجري عليه ، في هذه الحالة ، حكم المدرك التام الإدراك مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت بعض الجرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فإنه لا يتصور إكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد بإعتبارات وإفتراضات قانونية ، بل يجب في هذه الجرائم - وعلى ما إستقر عليه قضاء محكمة النقض في تفسير المادة ٦٢ من قانون العقوبات - التحقق من قيام القصد الجنائي الخاص من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تحدث عن إحتساء الطاعن للخمر دون أن يبين مبلغ تأثيره في شعور الطاعن وإدراكه بالرغم من إتصال هذا الأمر بتوافر القصد الخاص ، وأوقع على الطاعن عقوبة القتل العمد المقترن بجنحة السرقة ، فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يبطله ويوجب نقضه . ولا يقدح في ذلك أن يكون تقرير أسباب الطعن ومذكرة النيابة العامة لم يشر كلاهما إلى ما اعتور الحكم من بطلان ، ذلك بأن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية

من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ « ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة يقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وأن تقضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان ، ولو من تلقاء نفسها ، غير مقيدة فى ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى رأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام ، وذلك هو الاستفادة من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المار ببيانه . لما كان ذلك ، وكان البطلان الذى انطوى عليه الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والإعادة ، وذلك دون حاجة إلى البحث فيما يثيره الطاعن فى أوجه طعنه .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم
سعيد رضوان ومحمد رفيق البسطويسى (تاليف رئيس المحكمة) وتاجى اسحق وسرى هيام .



الطعن رقم ٤٣٢٤ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اختصاص « الاختصاص الولائى » . قانون « تفسيره » . قضاء عسكري . دفع « الدفع

بعدم الاختصاص » .

اختصاص المحاكم العسكرية بالفصل فى الجرائم التى أسبق قانون الأحكام العسكرية
عليها ولاية الفصل فيها - عدا الجرائم التى تقع من الاحداث - هو اختصاص مشترك بين
القضاء العسكرى والمحاكم المدنية . مؤدى ذلك ؟

التزام المحاكم العادية بالفصل فى أية جريمة ترى السلطات القضائية العسكرية عدم
اختصاصها بها . أساس ذلك ؟

(٢) إثبات « بوجه عام » ، « شهود » . محكمه الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . نقض
سباب الطعن . ما لا يقبل منها .

وَرَن أقوال الشهود وتقدير ظروف الادلاء بها . موضوعى .

مقاد أخذ المحكمه بشهاده الشهود ؟

الجدل الموضوعى فى تقدير أدله الدعوى . غير جائز أمام محكمه النقض

١ - لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن اختصاص المحاكم العسكرية بالفصل في الجرائم التي أسبغت نصوص قانون الأحكام العسكرية عليها ولاية الفصل فيها عدا الجرائم التي تقع من الاحداث الخاضعين لأحكام هذا القانون عملاً بنص المادة الثامنة مكرراً منه ، هو اختصاص مشترك بين القضاء العسكرى وبين المحاكم العادية ، لا يمنع نظر أيهما فيها ، من نظر الأخرى ، الا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات أن أحد جنود الشرطة العسكرية تولى جمع الاستدلالات فى الواقعة ثم أصدر أحد وكلاء النيابة العسكرية أمراً بحفظ الأوراق لم يوافق عليه رئيس النيابة العسكرية وأمر بإرسال الأوراق للنيابة العامة المختصة ، وكان من المقرر أن المحاكم العادية تلتزم بالفصل فى أية جريمة ترى السلطات القضائية العسكرية عدم اختصاصها بها اعتباراً بأن قرارها فى هذا الشأن هو القول الفصل الذى لا يقبل تعقيباً وذلك تطبيقاً لنص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية وكانت النيابة العامه قد رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بنظرها ، وكان لا صحة لما يدعيه الطاعن من ان النيابة العسكرية أصدرت قراراً فى الدعوى بعدم وجود وجه لاقامتها فإن ما يشير الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون فى حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون .

٢ - لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم منها وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزل التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمنن اليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يشير الطاعن فى شأن القوة التدليلية لأقوال المجنى عليه ووالدته وعمه قولاً أن أولهم لم يتعرف عليه وأن الثانية والثالث لم يفصحا عن مصدر معرفتهما اسمه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير أدلة الدعوى لا يجوز أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض الذى
 لم يبلغ السادسة عشرة بالقوة بأن أمسك به عنوة وخلع عنه سرواله وأولج قضيبه
 فى دبره على النحو المبين بالتحقيقات . واحالته إلى محكمة جنايات شين الكوم
 لعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإي حالة . وادعى كل من والدى المجنى
 عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة
 المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٦٨ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات : أولاً :
 برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها . ثانياً :
 بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعين
 بالحقوق المدنية مبلغ ٢٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك
 العرض بالقوة قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال وخطأ فى
 الإسناد ذلك بأن الطاعن دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكونه من
 أفراد القوات المسلحة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية وإن النيابة
 العسكرية باشرت تحقيق الواقعة وأصدرت بشأنها قراراً بعدم وجود وجه لإقامة
 الدعوى الجنائية الا أن الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يسوغ إطراره ، وعول على

أقوال المجنى عليه ووالدته وعمه مع أنها لا تفيد إسناد الاتهام للطاعن وقد حصلها الحكم على نحو يخالف الثابت بالأوراق ، فضلا عن أن الطاعن لا يؤخذ بقول المدافع عنه أن الواقعة - لو صحت - فهي فى حقيقتها جنحة إذ أن ذلك مجرد فرض نظرى وليس تسليما بالواقعة . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن اختصاص المحاكم العسكرية بالفصل فى الجرائم التى أسبغت نصوص قانون الأحكام العسكرية عليها ولاية الفصل فيها عدا الجرائم التى تقع من الاحداث الخاضعين لأحكام هذا القانون عملا بنص المادة الثامنة مكرراً منه ، هو اختصاص مشترك بين القضاء العسكرى وبين المحاكم العادية ، لا يمنع نظر أئبهما فيها ، من نظر الأخرى ، الا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات أن أحد جنود الشرطة العسكرية تولى جمع الاستدلالات فى الواقعة ثم أصدر أحد وكلاء النيابة العسكرية أمراً بحفظ الأوراق لم يوافق عليه رئيس النيابة العسكرية وأمر بإرسال الأوراق للنياية العامة المختصة ، وكان من المقرر أن المحاكم العادية تلتزم بالفصل فى أية جريمة ترى السلطات القضائية العسكرية عدم اختصاصها بها اعتباراً بأن قرارها فى هذا الشأن هو القول الفصل الذى لا يقبل تعقيباً وذلك تطبيقاً لنص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية ، وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بنظرها ، وكان لا صحة لما يدعيه الطاعن من أن النيابة العسكرية أصدرت قراراً فى الدعوى بعدم وجود وجه لاقامتها ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون فى حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون ، ويكون الحكم إذ التزم هذا النظر فى الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص قد اقترن بالصواب . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع

تنزله المنزل التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن القوة التدليلية لأقوال المجنى عليه ووالدته وعمه قولا أن أولهم لم يتعرف عليه وأن الثانية والثالث لم يفصحا عن مصدر معرفتهما إسمه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى لا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم بيانا لأقوال شهود الإثبات التى عول عليها فى الإدانة يرتد جميعه - خلافا لما يدعيه الطاعن - الى أصل صحيح فى التحقيقات ، فإن تعيب الحكم بالخطأ فى الإسناد يكون غير صحيح . لما كان ذلك وكان الحكم لم يؤخذ الطاعن بافتراض محاميه صحة الواقعة فان النعى عليه بالفساد فى الإستدلال فى هذا الصدد يكون غير مجد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن المصاريف المدنية .

////////////////////

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان ومحمد نفيق البستويسى (نائبي رئيس المحكمة) وناجي اسحق وايزاهيم عبد المطلب *

١٤

الطعن رقم ٤٥٤٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اختلاس اموال اميرية . عقوبة . قانون . تفسيره . .

العقوبة المقررة لجريمه المادة ١١٢ / ١ - ٢ عقوبات، مناطق تطبيقها ؟

(٢) اختلاس اموال اميرية. موظفون عموميون . حكم . تسببه . تسبب معيب . .

مدلول لفظ الأمين على الودائع لا ينصرف إلا لمن كانت وظيفته الاصلية ومن طبيعته عمله المحافظه على الودائع وأن يسلم اليه المال على هذا الأساس فلا ينصرف إلى من كان تسليم المال إليه بصفه وظيفه أو عرضيه .

مثال .

(٣) عقوبة « العقوبة المبرزة » . ظروف مشدده . اختلاس اموال اميرية . موظفون

عموميون .

التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة جنائية الإختلاس المقررة بالمادة ١١٢ فقرة ثانية رغم استعمال المادة ١٧ عقوبات . لا يعتبر عقوبة مبررة لجناية الإختلاس مجردة من أى ظرف مشدد المقررة بالفقرة الأولى من المادة ذاتها . أساس ذلك ؟

////////////////

١ - إن الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات تعاقب كل موظف عمومي

اختلس . أمه الا أو أورا قسا أو غيرها وجدت فى حيازته بسبب

وظيفته بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وكانت الفقرة الثانية (أ) من المادة ذاتها تعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان - فوق كونه موظفا عاما - من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة . فإن مؤدى ذلك أن منطاط تطبيق الفقرة الثانية أ من المادة ١١٢ آتفة البيان أن تتوفر فى الجاني - فوق كونه موظفا عاما أو مستخدما عموميا أو من فى حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات - صفة أخرى هى أن يكون من الأمناء على الودائع أو غيرها من الصفات التى عددها النص كظرف مشدد فى الجريمة .

٢ - لما كان مدلول لفظ الأمين على الودائع لا ينصرف إلا لمن كانت وظيفته الأصلية ومن طبيعته عمله المحافظة على الودائع وأن يسلم إليه المال على هذا الأساس ، فلا ينصرف الى من كان تسليم المال إليه بصفة وقتية أو عرضية كالمكلف بنقله فحسب ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعن الثانى كان يعمل سائقا لدى الشركة المجنى عليها وأنه تسلم الفوارغ المختلصة بسبب وظيفته آتفة الذكر وخلص إلى اعتباره من الأمناء على الودائع وطبق فى شأنه - والطاعن الأول كشريك له - نص الفقرة الثانية أ من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، دون أن يعنى ببيان ما إذا كانت وظيفته ذلك الطاعن وطبيعة عمله كسائق لدى الشركة هى المحافظة على الفوارغ وأنه تسلمها على هذا الأساس فتتوفر فى حقه - من ثم - صفة الأمين على الودائع ، أم أن تسلمه تلك الفوارغ إنما كان بصفة وقتية أو عرضية ليقوم بنقلها فحسب ، فلا يصح وصفه بأنه كان أمينا عليها ، فإن الحكم يكون قاصرا فى بيان توافر تلك الصفة بما يبطله .

٣ - لا محل فى خصوصية هذه الدعوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقضى بها - وهى السجن ثلاث سنوات - تدخل فى العقوبة المقررة لجناية الإختلاس المجردة من أى ظرف مشدد والمنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١١٢ آتفة البيان ، ذلك لأن المحكمة - مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات - قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة الذى يجيزه نص الفقرة الثانية من المادة آتفة الذكر

وهو ما يشعر أنها وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ، ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من و (قضى بجراءتهما)
و و (طاعنان) بأنهم (المتهم الأول) : ١ - بصفته موظفا عاما « أمين مخزن » بشركة مصر للبترول اختلس حمولة السيارة رقم نقل القاهرة من فوارغ الزيت المبينة وصفا بالأوراق والبالغ قيمتها ٩٤٥,١٤٥ جنيها (تسعمائة وخمسة وأربعين جنيها ومائة وأربعون مليما) والمسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع . ٢ - بصفته سالفة الذكر ارتكب تزويرا في محرر لإحدى الشركات المملوكة للدولة هو أمر التشغيل الخاص بالسيارة آنفة البيان المملوكة لشركة مصر للبترول وهو المختص بتحريره وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت به ما يفيد دخول حمولة السيارة من الفوارغ إلى مخزنه على خلاف الحقيقة وذيله ببصمة خاتم الشركة . ٣ - بصفته آنفة البيان اختلس أيضا فوارغ الزيت المبينة وصفا بالتحقيقات والبالغ قيمتها ١٨٧١,٨٣٢ جنيها (ألف وثمانمائة وواحد وسبعين جنيها وثمانمائة واثنين وثلاثين مليما) والمملوكة لشركة مصر للبترول والمسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع .
(المتهم الثاني) : بصفته موظفا عاما « مراقب بوابة بشركة مصر للبترول » ارتكب تزويرا في محرر لإحدى الشركات المملوكة للدولة حال تحرير المختص بوظيفته هو سجل دخول وخروج السيارات إلى مخازن شركة مصر للبترول وذلك بجعله واقعه مزوره في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت زورا بالسجل المتقدم ذكره دخول السيارة رقم نقل القاهرة محملة بفوارغ الزيت إلى مخازن الشركة. المتهم الثالث. (المتهم الأول) ١ - اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثاني على ارتكاب تزوير في محرر لإحدى الشركات

فطعن المحكوم عليهما الثالث والرابع فى هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة

القضية إلى محكمة جنابات الأسكندرية لتفصل فيها من جديد هيئة أخرى . ومحكمة الإعادة - بهيئة أخرى - قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاينة كل من و بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزلهما من وظيفتهما وبالزامهما برد مبلغ ٩٤٥ جنيها « تسعمائة وخمسة وأربعين جنيها » وتغريمهما متضامتين مبلغا مماثلا . فطعن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ اعتبر جنائية الإختلاس المسندة اليهما منطبقة على نص الفقرة الثانية أ من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وقضى فيها بسجن كل منهما ثلاث سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته باعتبار أن الطاعن الثانى من الأمانة على الودائع ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه ليس من الأمانة على الودائع وأن الواقعة المسندة اليهما كما حصلها الحكم لاتشمل إلا جناية الإختلاس المجردة من أى ظرف مشدد المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت فى بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن الثانى يعمل سائقا بشركة مصر للبترول وأنه اختلس - بالاشتراك مع الطاعن الأول - حمولة السيارة قيادته من الفوارغ المسلمة اليه بصفته المذكورة . وبعد أن أورد الحكم أدلة الثبوت خلص إلى أن الطاعن الثانى من الأمانة على الودائع ودان الطاعنين بمقتضى الفقرة الثانية أ من المادة ١١٢ من قانون العقوبات وعاقبهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ١١٢ المذكورة تعاقب كل موظف

عمومي اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وكانت الفقرة الثانية أ من المادة ذاتها تعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان - فوق كونه موظفا عاما - من مأموري التحصيل أو المتدربين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة وسلم اليه المال بهذه الصفة . فان مزدي ذلك أن مناط تطبيق الفقرة الثانية أ من المادة ١١٢ آنفة البيان أن تتوفر في الجاني - فوق كونه موظفا عاما أو مستخدما عموميا أو من في حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات - صفة أخرى هي أن يكون من الأمناء على الودائع أو غيرها من الصفات التي عددها النص كظرف مشدد في الجريمة . لما كان ذلك ، وكان مدلول لفظ الأمين على الودائع لا ينصرف إلا لمن كانت وظيفته الأصلية ومن طبيعة عمله المحافظة على الودائع وأن يسلم إليه المال على هذا الأساس ، فلا ينصرف إلى من كان تسليم المال إليه بصفة وقتية أو عرضيه كالمكلف بنقله فحسب ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعن الثاني كان يعمل سائقا لدى الشركة المجنى عليها وأنه تسلم الفوارغ المختلصة بسبب وظيفته آنفة الذكر وخلص إلى اعتباره من الأمناء على الودائع وطبق في شأنه - والطاعن الأول كشريك له - نص الفقرة الثانية أ من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، دون أن يعنى ببيان ما إذا كانت وظيفته ذلك الطاعن وطبيعة عمله كسائق لدى الشركة هي المحافظة على الفوارغ وأنه تسلمها على هذا الأساس فتتوفر في حقه - من ثم - صفة الأمين على الودائع ، أم أن تسلمه تلك الفوارغ إنما كان بصفة وقتية أو عرضية ليقوم بنقلها فحسب ، فلا يصح وصفه بأنه كان أمينا عليها ، فان الحكم يكون قاصرا في بيان توفر تلك الصفة بما يبطله - ويوجب نقضه ، إذ لا محل في خصوصية هذه الدعوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقررة بها - وهي السجن ثلاث سنوات - تدخل في العقوبة المقررة لجناية الإختلاس المجردة من أي ظرف مشدد والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٢ آنفة البيان ، ذلك لأن المحكمة - مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات - قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة الذي يجيزه نص

الفقرة الثانية من المادة آنفة الذكر ، وهو ما يشعر أنها وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ، ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالا لنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

////////////////////

جلسة ١٣ من يناير ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم

حسين رضوان ومحمد رفيق البستوييسى (نائبي رئيس المحكمة ، وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

١٥

الطعن رقم ٤٥٨٤ لسنة ٥٧ القضائية

مجال صناعية وتجارية ، حكم «تسبيبه» - تسببب معيب ، . نقض «اسباب الطعن» . بما لا يقبل منها .

القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . مجال سريانه ؟

الاصل أن يكون المحل الذى يسرى عليه القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل
مما يخص لغرض صناعى أو تجارى أو أن يكون محلا بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلق
للراحة أو مضر بالصحة العامة أو خطر على الأمن .

وجوب أن يشتمل الحكم بالإدانة على وصف المحل وبيان وجه نشاطه . خلو الحكم من هذا
البيان . قصور .

//////////

لما كان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦
فى شأن المجال الصناعية والتجارية بما نص عليه فى مادته الأولى من أن « تسرى
أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها فى الجدول الملحق بهذا القانون
.... » وفى الفقرة الأولى من مادته الثانية من أنه « لا يجوز إقامة أى محل تسرى
عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك . » قد أوجب فى المحل
الذى تسرى عليه أحكامه أن يكون منصوصا عليه فى الجدول الملحق به ، كما حرم
إقامة هذا المحل أو إدارته إلا بترخيص من الجهة المختصة . لما كان ذلك ،
وكان الأصل أن يكون المحل الذى يسرى عليه القانون المذكور هو مما يخص

لغرض صناعى أو غرض تجارى أو أن يكون محلا بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلق للراحة أو مضر بالصحة العامة أو خطر على الأمن ، فإنه يتعين أن يشتمل الحكم بالإدانة طبقا لاحكام ذلك القانون - على وصف المحل موضوع الإتهام وبيان وجه نشاطه ، وإذ خلا الحكم المطعون فيه من هذا البيان ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ماثيره الطاعن من عدم اندراج محله فى الجدول الملحق بالقانون وانحسار احكامه عنه .

الوقائع

· اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) أقام محلا تجاريا بدون ترخيص .
 (٢) أدار محلا تجاريا بدون ترخيص . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . ومحكمة جنح مركز طنطا قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة جنيه عن كل تهمة والغلق . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى إقامة وإدارة محل تجارى بدون ترخيص قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن منشأته خاصة بتسمين الدواجن وهى لاتندرج تحت الهند ١٠١ من الجدول الملحق

بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بمعاميل تفرغ الدجاج مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث إن القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية بما نص عليه فى مادته الأولى من أن « تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها فى الجدول الملحق بهذا القانون وفى الفقرة الأولى من مادته الثانية من أنه « لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك . » قد أوجب فى المحل الذى تسرى عليه أحكامه أن يكون منصوفا عليه فى الجدول الملحق به ، كما حرم إقامة هذا المحل أو إدارته إلا بترخيص من الجهة المختصة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن يكون المحل الذى يسرى عليه القانون المذكور هو مما يخصص لغرض صناعي أو غرض تجارى أو أن يكون محلا بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلق للراحة أو مضر بالصحة العامة أو خطر على الأمن ، فإنه يتعين أن يشتمل الحكم بالإدانة طبقا لأحكام ذلك القانون - على وصف المحل موضوع الإتهام وبيان وجه نشاطه ، وإذ خلا الحكم المطعون فيه من هذا البيان ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن من عدم اندراج محله فى الجدول الملحق بالقانون وانحسار أحكامه عنه . لما كان ماتقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة المستشارين / احمد ابوزيد .
مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وحسن عميره ومحمد حسام الدين الفريانى .



الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) حكم - إصداره - - وصلا - الحكم - - إجراءات - إجراءات المحاكمة - - معارضة - نقض
« ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » .

الحكم المحضوري الإعتبارى هو حكم قابل للمعارضة . عدم إعلان الطاعن به استمرار
انفتاح باب المعارضة . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز. المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

(٢) جرائم النشر - سب - اشتراك - حكم - تسببه - تسبب معيب - .

الاشتراك فى كافة الجرائم . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن
الاستدلال بها عليه . على المحكمة وهى تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى
وملابساتها ما يوفر اعتقادا سائفا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم .

(٣) جرائم النشر - سب - قذف - اشتراك - حكم - تسببه - تسبب معيب - .

بيانات حكم الإدانة فى الاشتراك فى جريمة السب والقذف بطريق النشر ؟

عدم إيراد الحكم الأدلة التى استند إليها وطرق الاشتراك والتدليل على توافر رابطة
السببية بين سلوك الطاعنين كشركاء ، والفاعل الأصلي للجريمة . قصور .

(٤) حكم «بياناته» ، تسببه ، تسبب مقتيب ، ، سبب ، قذف ، اشتراك .

وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع بها القاضى . وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه ودون أن يشاركه فيها غيره .

////////////////

١ - لما كان الحكم الحضورى الإعتبارى هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها خلت مما يفيد اعلان الطاعنين سالفى الذكر بهذا الحكم ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون ، فإن باب المعارضة فى الحكم لما يزل مفتوحا ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

٢ - من المقرر أنه وإن كان الاشتراك فى الجرائم يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يجب على المحكمة وهى تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقادا سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالإشتراك مع المتهمته الخامسة فى جريمة السب والقذف بطريق النشر لم يورد الأدلة التى استند إليها فى ثبوت التهمة فى حقهم ولم يبين طرق الاشتراك التى ارتكبوها أو يدلل على رابطة السببية بين سلوك الطاعنين كشركاء وبين الجريمة التى وقعت من الفاعلة الاصلية ولا يكفى فى ذلك أن تبني المحكمة حكمها على ما أرسله

المدعى بالحقوق المدنية فى صحيفة الدعوى المباشرة من أن تحرير المقال الصحفى قد تم بإيعاز من الطاعنين وهو ماخلت منه الوقائع التى أثبتتها الحكم بدون أن تتحرى المحكمة بنفسها أوجه الإدانة .

٤ - من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون - كما فعل الحكم - أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الأزبكية ضد الطاعنين بوصف أنهم من الأول حتى الرابعة أو عجزوا إلى المتهمه الخامسة المحررة بجريدة المساء التى يرأس تحريرها المتهم السادس بكتابة تحقيق صحفى لإظهاره بمظهر مشين للاساءة إليه فى شخصه وسمعته وطلب عقابهم بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات وبالنسبة للمتهم السادس بالمادتين ١٧٨ ، ١٩٥ من قانون العقوبات والمادة ٢١ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة والزامهم جميعا بالتضامن والتضام مع المدعى عليه السابع باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية بأن يؤدوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الأزبكية قضت حضوريا اعتباريا للمتهمين الأربعة الأول وغيايبا للباقيين عملا بمواد الاتهام أولا : - فى الدعوى الجنائية : - بحبس كل من المتهمين من الأول حتى السادس شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ . ثانيا : - فى الدعوى المدنية : بالزام المتهمين بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت

عارض المحكوم عليهما الخامسة والسادس ، وقضى فى معارضتهما بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم كل منهما مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك ورفض الدفوع المبداه من المتهمين . استأنف المحكوم عليهم والمسئول عن الحقوق المدنية ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورا للمتهمين من الأول إلى الرابعة وحضورا اعتباريا للخامسة والسادس والمسئول عن الحقوق المدنية بقبول استئنافهم شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الخامسة والسادس وبتعديله والاكتفاء بتغريم كل من الأول حتى الرابعة مائة جنيه لكل وتأيده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليهم الأربعة الأول فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهما الخامسة والسادس وعن المسئول عن الحقوق المدنية إلخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا بتاريخ بالنسبة للطاعنين الخامسة والسادس (..... و) وغفلا من الوصف بالنسبة للطاعن السابع المسئول عن الحقوق المدنية (.....) وهو فى حقيقة الامر صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة له نظرا لتخلف هذا الطاعن عن الحضور بالجلسة الأخيرة التى حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره فى جلسات سابقة .

فقرروا بالطعن فيه بالنقض بتاريخ لما كان ذلك وكان الحكم الحضورى الإعتبارى هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها خلت مما يفيد اعلان الطاعنين سالفى الذكر بهذا الحكم ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون ، فإن باب المعارضة فى الحكم لما يزل مفتوحا ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعنين الخامسة والسادس والسابع ومصادرة الكفالة المودعة منهم عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأربعة الأول استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون علي الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بالاشتراك مع الطاعنة الخامسة فى جريمة القذف والسب بطريق النشر قد شابه قصور فى التسبب ذلك بأنه خلا من بيان عناصر الاشتراك فى الجريمة ومن التدليل على ثبوت الاتهام فى حقهم وساق فى هذا الشأن عبارة عامة غامضة تفيد أنهم أوعزوا إلى الطاعنة الخامسة بكتابة التحقيق الصحفى دون أن يبين سنده فى ذلك من الأوراق مع أن الطاعنة الخامسة قررت فى تحقیقات النيابة الإدارية أنها استقت معلوماتها من الشكاوى المقدمة للجهات الرقابية ولم يزودها الطاعنون بأية معلومات مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المزيد لاسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض ماأورده المدعى بالحقوق المدنية فى صحيفة الدعوى المباشرة من أن الطاعنين الاربعة الأول أوعزوا إلى المتهمة الخامسة المحررة بجريدة المساء بتحرير تحقيق صحفى نشر بالجريدة تضمن وقائع تعد قذفا وسبا فى حقه وأورد مضمون عبارات المقال وأشار إلى المستندات المقدمة من الطرفين انتهى إلى القضاء بادانة محررة المقال ورئيس تحرير الجريدة والطاعنين الاربعة الأول فى قوله « لما كان ماتقدم ، وكانت المحكمة تطمئن من واقع عبارات المقال المنشور بجريدة المساء بعددها رقم الصادر فى ، والنسب تجاوزت فيها المتهمة الخامسة حق النقد المباح على النحو السالف إيرادها ومخالفة بذلك قانون الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ مثل عبارات ، وكانت الفاعلة الأصلية هى المتهمة الخامسة والمتهمون الاربعة الأول (الطاعنون) أوعزوا إلى المتهمة الخامسة المحررة بكتابة ذلك التحقيق الصحفى ولا ينال من ذلك مادفع به المتهمون الأربعة الأول من أن موضوع الاتهام المسند إليهم سبق أن طرح على النيابة الإدارية فى القضية رقم المقدم صورة ضوئية من مذكرته فقط دون التحقيقات ومن ثم فإن ذلك لا يصلح لهم سببا لنفى مسئوليتهم إذ خلت الأوراق من صورة رسمية من تلك التحقيقات حسبما صرحت لهم المحكمة بذلك فى قرارها الصادر بجلسته ، وكانت مسئولية المتهم السادس عما ينشر فى جريدته مسئولية إفتراضية عملا بنص المادة ١٧٨ عقوبات وحيث إنه من جميع ماتقدم تضحى التهمة ثابتة فى حق المتهمين من الأول حتى السادس لا قترافهم الجريمة المعاقب عليها بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات ومن ثم يتعين عقابهم بتلك المواد والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية « ورتب الحكم على ذلك القضاء غلى المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان الاشتراك فى الجرائم يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو اعمال مادية

محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يجب على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقاداً سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالإشتراك مع المتهم الخامسة في جريمة السب والقذف بطريق النشر لم يورد الأدلة التي استند إليها في ثبوت التهمة في حقهم ولم يبين طرق الإشتراك التي ارتكبوها أو يدلل على رابطته السببية بين سلوك الطاعنين كشركاء وبين الجريمة التي وقعت من الفاعلة الأصلية ولا يكفي في ذلك أن تبني المحكمة حكمها على ما أرسله المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة الدعوى المباشرة من أن تحرير المقال الصحفي قد تم بإيعاز من الطاعنين وهو ما خلت منه الوقائع التي أثبتتها المحكمة بدون أن تتحرى المحكمة بنفسها أوجه الإدانة ذلك بأن الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الأدلة التي يفتتح منها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون - كما فعل الحكم أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاء عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواء فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الموجب لنقضه والاحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأربعة الأول بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه طعنهم .

////////////////////

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراى عطيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد نجيب صالح وعوض جادو نائبي رئيس المحكمة وعبد الوهاب الخياط وعبد الطيف ابو النيل

١٧

الطعن (رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) حكم ، اصداره ، ، بياناته ، ، نقض ، اسباب الطعن ، ، مالا يقبل منها ، ، محضر الجلسة ،

صدور الحكم من أعضاء المحكمة الذين سمعوا المرافعة وبعد المداولة . كفايته . النعى بصدوره على خلاف ما أثبت به ومحضر الجلسة . عدم قبوله . مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .

(٢) حكم ، اصداره والتوقيع عليه ، ، بطلانه ، ، بطلان . نقض ، حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ، ، إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، ،

كفاية توقيع الأحكام الجنائية من رئيس المحكمة وكاتبها . عدم لزوم توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته .

متى يشترط توقيع أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة على مسودة الحكم ؟

(٣) إثباتات ، شهود ، ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، ، نقض ، اسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، ، حكم ، تسببيه ، تسبیب غير معيب ، ،

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

المنازعة في أقوال الشهود . جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام النقض .

عدم جواز النعى على المحكمة إلتفاتنا عن حالة شهود النفي .

تقدير أدلة الدعوى . من إطلاقات محكمة الموضوع .

(٤) إثبات ، بوجه عام ، دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ، مما يؤفره ، حكم ، تسببه . لتسبب

غير معيب ، .

عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . والد على كل شبهة بشريها ، إستفادة الرد من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم .

(٥) مأمور و الضبط القضائى . تفتيش « التفتيش بإذن » ، تنفيذ ، .

طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى مأمور الضبط المأذون له . عدم قيام الضابط بتفتيش مسكن المتهم . بعد ضبط المواد المخدرة معه . لا تثريب عليه .

//////////

١ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن أعضاء المحكمة الذين أصدروه هم الذين سمعوا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة قانونا ، بما مؤداه ومفهومه أخذ رأى القضاة الذين أصدروه هذا فضلا عن أن من المقرر أن الأصل فى الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء فى محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر دون إتمام المداولة مادام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ماورد فى طعنه فى هذا الصدد غير سديد .

٢ - لما كان من المقرر بأنه لا يلزم فى الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفى أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين إشتراكوا فى المداولة على مسودة الحكم إلا إذا حصل له مانع من حضور تلاوة الحكم عملا بنص المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية . ولما كان الطاعن لا يمارى فى أن رئيس الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى واشتركت فى المداولة هو الذى وقع على نسخة الحكم الأصلية ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومحاضر جلساته أن الحكم تلى من ذات الهيئة التى إستسمعت للمرافعة واشتركت فى المداولة ، فإنه بفرض صحة ما يثيره الطاعن من عدم توقيع جميع أعضائها على مسودته فإن ذلك لا ينال من صحته .

٣ - لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض وإذا كانت المحكمة قد اطأنت إلى أقوال الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من أنه ما كان للمحكمة أن تعول على أقوالهما في إدانته ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى وهو مالا يجوز اتخاذه سببا للنعي على الحكم أمام محكمة النقض كما أنه من المقرر أيضا أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن أقوال شهود النفي مادامت أنها لا تثق فيما شهدوا به ، فلا عليها إن هي اطرحت شهادة شهود النفي مادامت لم تطمئن إلى أقوالهم ومن ثم فإن ما ساقه الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

٤ - لما كان ما يثيره الطاعن من ملاهيات استصدار إذن التفتيش وتنفيذه إنما هو للتشكيك في الدليل المستمد من أقوال شاهدي الإثبات التي اطأنت إليها المحكمة وأخذت بها ، وهو لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها ، إذ الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها ، مما يفيد ضمناً أنها اطرحتها ، ذلك أن المحكمة ليست ملزمة بتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .

٥ - من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به مأمور الضبط مأذونا به قانونا فطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به ومن ثم فلا تشرب على الضابط إن هو رأى بعد تفتيش المأذون له بتفتيشه وضبط المواد المخدرة معه في مكان الضبط - عدم تفتيش مسكن المأذون له بتفتيشه ومن ثم يضحى النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين « حشيش وأفيون » وكان ذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة جنايات شبين الكوم لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبندين رقمى ٥٧٠٩ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المضبوطات عدا المبلغ وذلك بإعتبار أن إحرار المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه بطلان فى الإجراءات وقصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة كان منتدبا ولم يشترك فى المداولة أوفى إصدار الحكم المطعون فيه ، كما لم يوقع عليه أو على مسودته ، وقد عولت المحكمة فى قضائها على أقوال الضابط رغم عدم صحتها إذ أن الطاعن قام دفاعه على أن الضابط صدمه بسيارة فتشاجر معه فقام بضبطه ولم يفتشه كما لم يضبط بحوزته مخدرا وأن الضبط حدث فى مكان مغاير لما قرره الضابط على نحو ما شهد به شهود النفى غير أن المحكمة اطرحت أقوالهم ، كما أن الدفاع عن الطاعن أثار أن الضابط لم يثبت فى محضر الضبط كامل المبلغ المضبوط مع الطاعن ، وأنه أخطأ فى إثبات رقم بطاقته ، ولم يستكمل إذن التفتيش بتفتيش منزله كما أن وجود شطب بإذن التفتيش لا تستقيم معه عباراته كما أن العجلة فى تحرير الإذن والضبط ثم التراخى فى عرض الطاعن على النيابة ما يشكك فى صحة الدليل غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري إيراداً له أو رداً عليه . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن أعضاء المحكمة الذين أصدروه هم الذين سمعوا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة قانوناً ، بما مؤداه ومفهومه أخذ رأى القضاة الذين أصدروه ، هذا فضلاً عن أن من المقرر أن الأصل فى الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء فى محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر دون إتمام المداولة مادام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ماورد فى طعنه فى هذا الصدد غير سديد لما كان ذلك وكان من المقرر بأنه لا يلزم فى الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفى أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين اشتركوا فى المداولة على مسودة الحكم إلا إذا حصل له مانع من حضور تلاوة الحكم عملاً بنص المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية ، ولما كان الطاعن لا يمارى فى أن رئيس الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى واشتركت فى المداولة هو الذى وقع على نسخة الحكم الأصلية ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومحاضر جلساته أن الحكم تلى من ذات الهيئة التى استمعت للمرافعة واشتركت فى المداولة ، فإنه بفرض صحة ما يثيره الطاعن من عدم توقيع جميع أعضائها على مسودته فإن ذلك لا ينال من صحته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأقام على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الإثبات وما ثبت من تقرير التحليل وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ولا يمارى الطاعن فى أن لها معينها الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت يشهادته فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من أنه ما كان للمحكمة أن تعول على أقوالهما فى إدانته ينحل إلى جدل موضوعى حول سلطة المحكمة فى تقدير أدلة الدعوى

وهو مالا يجوز اتخاذه سببا للنعى على الحكم أمام محكمة النقض كما أنه من المقرر أيضا أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن أقوال شهود النفى مادامت أنها لا تثق فيما شهدوا به فلا عليها إن هى اطرحت شهادة شهود النفى مادامت لم تطمئن إلى أقوالهم ومن ثم فإن ما ساقه الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبيلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك وكان ما يشير الطاعن من ملاسبات استصدار إذن التفتيش وتنفيذه إنما هو للتشكيك فى الدليل المستمد من أقوال شاهدى الإثبات التى اطعأت إليها المحكمة وأخذت بها ، وهو لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردتها ، مما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ، ذلك أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يشير بها على استقلال . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به مأمور الضبط مأذونا به قانونا فطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به ومن ثم فلا تشريب على الضابط إن هو رأى بعد تفتيش المأذون له بتفتيشه وضبط المواد المخدرة معه فى مكان الضبط - عدم تفتيش مسكن المأذون له بتفتيشه ومن ثم يضحى النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////////

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الزاى عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جاد وتالبي رئيس المحكمة وصلاح عطية وعمار إبراهيم .

١٨

الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) دعوى مدنية « إجراءات نظرها » . دعوى جنائية .

لا علاقة للمدعى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية وليس له استعمال ما تخوله من حقوق .

(٢) محكمة إستئنافية « إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها » . وصف التهمة . نقض
« أسباب الطعن » . « ما لا يقبل منها » . « استئناف » .

عدم جواز إثارة شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) اختصاص « اختصاص المحاكم الجنائية » . دفع « الدفع بعدم قبول الدعوى » . نقض «
أسباب الطعن » . « ما لا يقبل منها » .

اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها
الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك .
المادة ٢٢٩ إجراءات جنائية .

(٤) بلاغ كاذب . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

كذب البلاغ أو صحته . تفصل فيه محكمة الموضوع .

(٥) بلاغ كاذب . حكم « ما لا يعيبه فى نطاق التدليل » . نقض « أسباب الطعن » . « ما لا يقبل منها » .

عدم رسم القانون طريقا خاصا لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها .

(٦) « كذب » ، « بلاغ كاذب » ، « جريمة » ، « أركانها » ، « نقص » ، « أسباب الطعن » ، « مالا يقبل منها » .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه : العلم بكذب الوقائع المبلغ بها وقصد الإساءة إلى المجنى عليه .

مثال لتسبيب سائق على توافر القصد الجنائي في جريمة بلاغ كاذب .

(٧) « عقوبة » ، « العقوبة المقررة » ، « بلاغ كاذب » ، « كذب » ، « نقص » ، « أسباب الطعن » ، « مالا يقبل منها » ، « المصلحة في الطعن » ، « حكم » ، « تسببه » ، « تسبب غير معيب » ،

انتفاء مصلحة السطاعن في تعييبه الحكم في خصوص جريمة البلاغ الكاذب
بعد أن أثبت الحكم توافر جريمة الكذب في حقه وأوقع عليه العقوبة المقررة لايها إعمالا
للمادة ٣٢ عقوبات .

(٨) « عقوبة » ، « توقيعها » ، « محكمة الموضوع » ، « سلطتها في توقيع العقوبة » ،

تقدير العقوبة في الحدود المقررة من سلطة محكمة الموضوع .

(٩) « إثبات » ، « شهود » ، « إجراءات » ، « إجراءات المحاكمة » ، « دفاع » ، « الإخلال بحق الدفاع » ، « مالا يوفره » ، « إستئناف » ، « نقص » ، « أسباب الطعن » ، « مالا يقبل منها » ،

الاصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه .

////////////////////

١ - لما كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك إستعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه إذ أن دعواه مدنية بحته ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها .

٢ - لما كان الطاعن لم يشر شيئا أمام محكمة الموضوع - بدرجتها - بخصوص تعديل وصف التهمة ، فلا يجوز له أن يبدى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

٤ - البحث في كذب البلاغ أو صحته أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به إقتناعها .

٥ - إن القانون لم يجعل لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها طريقا خاصا .

٦ - لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الصحيح في الأوراق وتؤدي إلى مارتبه عليها . وذلك في قوله : « وحيث إنه عن الدعوى المباشرة الفرعية ولما كان الثابت مما إنتهت إليه المحكمة على النحو متقدم الذكر أن المدعى المدني في الدعوى الطاعن قد نسب إلى المتهم في تلك الدعوى - وهو المدعى المدني في الدعوى الفرعية - بواسطة إحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ عقوبات وذلك بأن سطر صحيفة الدعوى المباشرة وتداولتها الأيدى وجاء بها على خلاف الحقيقة التي يفصح عنها الإيصال سند الدعوى ويختلف ما جاء فيه عما ورد بصحيفة الادعاء المباشر ولا يعن أن المتهم قد اقترف جريمة التهديد المنسوبة إليه وهو على اختلاف جذري واضح للوهلة الأولى . فليس في الإيصال ما يعنى أن المتهم تسلم من المدعو ذلك المبلغ على سبيل الأمانة لتوصيله إلى المدعى المدني كما جاء بصحيفة الادعاء المباشر فمن ثم تكون أركان الجريمة المؤتممة بالمادة ٣٠٢ عقوبات قد قامت إذ أن ما نسبته المدعى المدني إلى المتهم لو كان صادقا لوجب عقاب الأخير طبقا للمادة ٣٤١ عقوبات ، كما وأن أركان جريمة البلاغ الكاذب قائمة باعتبار أن ما أبلغ به المدعى المدني أمر ثبت كذبه

على النحو المقدم البيان ، كما ثبت مما تقدم أن المدعى المدنى لابد وأن يعلم من الرهلة الأولى أن ما يسطره يخالف الحقيقة ولا يمكن أن يكون ما سطره على النحو الموضح فيه عدم الصدق إلا أن يكون قد قصد به إلحاق الضرر بالمتهم » . وإذا كان هذا الذى أوردته الحكم يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائى بعنصره لدى الطاعن - بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب - وهو العلم بكذب الوقائع وقصد الإساءة إلى المجنى عليه . فضلا عن توافر أركان جريمة القذف بكافة عناصرها وأركانها .

٧ - لما كانت المحكمة فى قضائها قد أعملت أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات بما يتفق وصحيح القانون وأوقعت على الطاعن عقوبة واحدة مقررّة لأى من الجريمتين . ويضحى من ثم منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سليم .

٨ - لما كان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ، وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآته . ومن ثم فإنه فضلا عن انتفاء مصلحة الطاعن فيما يشبهه فى هذا الخصوص فإن هذا الوجه من النعى يكون غير سديد .

٩ - لما كان الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوما لإجرائه ، ولا تلتزم بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم ، وإذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع - بدرجتيها - أن الطاعن لم يطلب سماع شهود الواقعة وهو مالا يدعيه فى أسباب طعنه . وكانت المحكمة الاستئنافية لم تر من جانبها حاجة لسماعهم لما إرتأت من وضوح الواقعة فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

أقام الطاعن دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح روض الفرج ضد بوصف أنه يدد المبلغ المبين بالأوراق والمسلم إليه على سبيل الأمانة فاختلفه لنفسه إضرارا به . وطلب معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . كما أقام المتهم فى تلك الدعوى دعواه الفرعية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة ذاتها ضد المدعى بالحقوق المدنية فى تلك الدعوى بوصف أنه وجه إليه عبارات السب والقذف على النحو المبين بالصحيفة كما أبلغ ضده كذبا متهما اياه بالتبديد وطلب عقابه بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام : أولاً : فى الدعوى الأصلية ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . ثانيا : فى الدعوى المباشرة الفرعية بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة خمسين جنيها لايقاف التنفيذ وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . إستأنف كل من الطاعن و..... ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم فى الدعوى الفرعية مائة جنية وتأبيده فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه عن جرائم السب والقذف والبلاغ الكاذب قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة لم تسبغ الوصف القانونى الصحيح على الواقعة . وفصلت فى الدعوى قبل التحقق من صدور حكم بات فى الدعوى الأصلية المقامة عن جريمة التبديد

ولم يعن الحكم باستظهار القصد الجنائي في حقه واستدل على ذلك من مجرد الخطأ في رفع الدعوى المذكورة . كما أعرض الحكم عن تناول الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان إيراداً ورداً . ولم يورد الأسباب التي حمل عليها قضاءه باستبدال عقوبة الغرامة بالحبس . هذا إلى أن المحكمة لم تستدع شهود الواقعة لمناقشتهم استجلاء للحقيقة وذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه

وحيث إنه لما كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها وإنما يدخل فيها بصفته مضرراً من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه إذ أن دعواه مدنية بحته ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يثر شيئا أمام محكمة الموضوع - بدرجتها - بخصوص تعديل وصف التهمة ، فلا يجوز له أن يبدى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . وحيث إنه من المقرر أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك . لما كان ذلك ، وكان البحث في كذب البلاغ أو صحته أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها . وإن القانون لم يجعل لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها طريقا خاصا . وإذا كان الحكم المطعون قد أثبت كذب واقعة التهديد القائمة عنها دعوى اللجنة المباشرة من الطاعن قبل المدعى بالحقوق المدنية في اللجنة المباشرة الفرعية ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة - بدرجتها - أن الطاعن قد دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وعلى فرض إبدائه هذا الدفع في مذكرة دفاعه المصرح بها من محكمة أول درجة فإنه والحال كذلك يضحى دفعا قانونيا ظاهر البطلان ولا يعيب الحكم إغفال الرد عليه . وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به

كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الصحيح في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته عليها وذلك في قوله : (وحيث إنه عن الدعوى المباشرة الفرعية ولما كان الثابت مما انتهت إليه المحكمة على النحو متقدم الذكر أن المدعى المدني في الدعوى الطاعن قد نسب إلى المتهم في تلك الدعوى - وهو المدعى المدني في الدعوى الفرعية - بواسطة إحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ عقوبات وذلك بأن سطر صحيفة الدعوى المباشرة وتداولتها الأيدي وجاء بها على خلاف الحقيقة التي يفصح عنها الإيصال سند الدعوى ويختلف ما جاء فيه عما ورد بصحيفة الادعاء المباشر ولا يعن أن المتهم قد اقترف جريمة التهديد المنسوبة إليه وهو على اختلاف جذري واضح للوهلة الأولى فليس في الإيصال ما يعنى أن المتهم تسلم من المدعو ذلك المبلغ على سبيل الأمانة لتوصيله إلى المدعى المدني كما جاء بصحيفة الادعاء المباشر فمن ثم تكون أركان الجريمة المؤتممة بالمادة ٣٠٢ عقوبات قد قامت إذ أن ما نسبته المدعى المدني إلى المتهم لو كان صادقا لوجب عقاب الأخير طبقا للمادة ٣٤١ عقوبات ، كما وإن أركان جريمة البلاغ الكاذب قائمة باعتبار أن ما أبلغ به المدعى المدني أمر ثبت كذبه على النحو متقدم البيان ، كما ثبت مما تقدم أن المدعى المدني لا بد وأن يعلم من الوهلة الأولى أن ما يسطره يخالف الحقيقة ولا يمكن أن يكون ما سطره على النحو الموضح فيه عدم الصدق إلا أن يكون قد قصد به إلحاق الضرر بالمتهم) ، وإذا كان هذا الذي أورده الحكم يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائي بعنصرية لدى الطاعن - بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب - وهو العلم بكذب الوقائع وقصد الإساءة إلى المجنى عليه . فضلا عن توافر أركان جريمة القذف بكافة عناصرها وأركانها . كما وإن المحكمة في قضائها قد أعملت أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات بما يتفق وصحيح القانون وأوقعت على الطاعن عقوبة واحدة مقررّة لأى من الجريمتين . ويضحى من ثم منعى الطاعن

فى هذا الشأن غير سليم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب الحكم المستأنف - ولا تثريب عليه فى ذلك - وأضاف فى مدوناته المبرر من ظروف الدعوى وملابساتها الذى جعلها تنزل بعقوبة الحبس إلى الغرامة المقضى بها وهى تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة التى دين الطاعن بها ، وكان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ، وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآته . ومن ثم فإنه فضلاً عن انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره فى هذا الخصوص فإن هذا الوجه من النعى يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه ، ولا تلتزم بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم ، وإذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع - بدرجتيها - أن الطاعن لم يطلب سماع شهود الواقعة وهو مالا يدعيه فى أسباب طعنه . وكانت المحكمة الإستئنافية لم تر من جانبها حاجة لسماعهم لما إرتأته من وضوح الواقعة فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس سليم متعيناً الرفض .



جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي-عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جادو نائبين رئيس المحكمة وسلاح عطية وعمار إبراهيم .

١٩

الطعن رقم ٤٥٣٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض . التقرير بالطعن . .

التقرير بالطعن بالنقض . ما هيته ؟

التوقيع عليه من المقرر . غير لازم .

(٢) استيلاء على مال عام . إثبات . بوجه عام . . حكم . بيانات التسبب . .

عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

جناية الإستيلاء . بغير حق على مال للدولة مما نص عليه في المادة ١١٣ عقوبات .
تحققها بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه .

(٣) نقض . أسباب الطعن . تحديد ها . . مالا يقبل منها . .

وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا محددا .

(٤) إثبات . شهود . . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل . .

لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

(٥) حكم « مالا يعيبه في نطاق الدليل » ، « تسببيه » ، « تسبب غير معيب » .

الخطأ في تحديد مصدر الدليل . لا يوضح أثره . مادام له أصل صحيح في الأوراق .

مثال .

(٦) إثبات « اعتراف » ، « اكراه » ، « دفع » ، « الدفع ببطلان الاعتراف » ، « بطلان » ، « اعتراف » ، حكم

« تسببيه » ، « تسبب غير معيب » ، « نقض » ، « أسباب الطعن » ، « مالا يقبل منها » .

الاعتراف . ما هيته ؟

حق المحكمة في الأخذ بالاعتراف في أى دور من أدوار التحقيق متى اطأنت إليه .

عدم جواز النemy على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع . لم يثر أمامها .

(٧) حكم « تسببيه » ، « تسبب غير معيب » .

الخطأ المادى الذى لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له في النتيجة

التي إنتهى إليها . لا يعيبه .

(٨) نيابة عامة « إجراءات » ، « إجراءات التحقيق » ، « إجراءات المجاكمة » ، « إثبات » ، « معاينة » ،

« دفاع » ، « الإخلال بحق الدفاع » ، « مالا يوفره » ، « محكمة الموضوع » ، « سلطتها في تقدير الدليل » ، « نقض

« أسباب الطعن » ، « مالا يقبل منها » .

عدم جواز النemy على الحكم بسبب عيب شاب التحقيق السابق على المحاكمة .

النemy على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول .

(٩) نيابة عامة ، « أمر إحالة » ، « بطلان » ، « استيلاء على مال عام » ، « تزوير » ، « إرتباط » ، « عقوبة

« العقوبة المبصرة » ، « نقض » ، « المصلحة في الطعن » ، « أسباب الطعن » ، « مالا يقبل منها » .

أمر الإحالة . إجراء سابق على المحاكمة . الطعن ببطالته لأول مرة أمام محكمة النقض .
غير مقبول .

إصدار المحكمة قراراً بنجم حابتن باعتبار الجرائم التي تضمنتها جريمة واحدة وتوقيع العقوبة الأشد لجريمة الإستيلاء على مال للدولة المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقوبات عملاً بالمادة ٣٢ من ذات القانون . انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم صدور أمر الإحالة في إحداها قبل الأخرى .

(١٠) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره . . حكم . تسببه . تسبب غير معيب . .

عدم جدوى التمسك بمساهمة آخرين في ارتكاب الجريمة . ما دام ذلك لا يحول دون مساهمة للطاعن فيها .

عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .

////////

١ - لما كان تقرير الطعن المحرر بالسجل الخاص والموقع من مأمور السجن وإن تضمن اسم الطاعن دون توقيعه إلا أن الطعن يعتبر قائماً قانوناً ، إذ يترتب على مجرد التقرير به دخوله في حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر ، ذلك أن القانون لم يشترط في التقرير بالطعن بالنقض - بوصفه عملاً إجرائياً - سوى إفصاح الطاعن صاحب الصفة في الطعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو مقر السجن في خلال الأجل المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان الطعن قد استوفى باقى الشكل المقرر في القانون ، فإنه يكون مقبولاً شكلاً .

٢ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون لإرتكاب الطاعن لجناية الإستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه .

٣ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

٤ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن أقوال الشهود التي أحال إليها الحكم وأورد مؤداها تتفق مع أقوال الشهود المحالة ، فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح .

٥ - لما كان الحكم قد حصل اعتراف الطاعن بقوله : « وقد اعترف المتهم في تحقيقات النيابة العامة بأنه هو الذي أرسل الكتاب المؤرخ في إلى قطاع الشؤون المالية بالشركة يطلب فيه منه موافاته ببلغ ١٨٨٥٠ جنيتها وأزق به إخطار مكتب التحكيم المؤرخ وأنه هو الذي أرسل باقى الخطابات وإخطارات مكتب التحكيم المضبوطة والمشار إليها بتقرير إدارة أبحاث التزيف والتزوير لموافاته بالمبالغ الثابتة بتلك الخطابات قيمة الرسوم القضائية المستحقة في ذمة الشركة المجنى عليها في طلبات التحكيم المشار إليها بالتحقيقات . كما اعترف المتهم في تحقيقات النيابة العامة أيضا

أنه قام بتوجيه خطاب إلى قطاع الشئون المالية بالشركة يطلب فيه إستخراج شيك يبلغ ٣٨٣١١.٦٨٠ جنيها باسم وأرفق صورة فوتوغرافية لحكم نسب صدره كذبا إلى محكمة استئناف فى الاستئناف يتضمن إلزام الشركة المجنى عليها. بأن تدفع لـ المبلغ المذكور رغم علمه بأن هذا الاستئناف قد قضى فيه لصالح الشركة المجنى عليها بالرفض وأنه قام بإستلام ذلك الشيك بعد تحريره وإيداعه بنك الأسكندرية فرع لتحصيله لحسابه بعد تظهيره وأنه قام بسحب قيمته فعلا من البنك « . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن إقرار الطاعن الذى حصله الحكم على النحو المتقدم له صداه بالأوراق . ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم بخطئه فى الإسناد لأنه نسب إليه اعترافاً فى الجناية رقم لم يصدر منه وعلى خلاف الشايت بتلك الجناية يكون لا محل له ، لما هو مقرر أن الخطأ فى تحديد مصدر الدليل لا يضيع أثره مادام له أصل صحيح فى الأوراق .

٦ - من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه فى مراحل أخرى ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منه فى الجناية رقم ولا بأنه كان وليد اكراه أو تهديد أو وعد أو إغراء، فإنه لا يكون له من بعد النعى عن المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ويضحى منعى الطاعن فى هذا الصدد لا محل له .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد حصر الوقائع التى دان الطاعن عنها فى المدة من أول يناير سنة ١٩٨٠ وحتى ٩ من يناير سنة ١٩٨٦ ، إلا أنه يبين من مدونات ومن سرده لأقوال الشهود وبيانه لأرقام وتواريخ الشيكات المستولى

على قيمتها أن جميعها تمت قبل ٦ من يناير سنة ١٩٨٦ وهو التاريخ الذي قرر الطاعن بوجه طعنه أنه كان مقيد الحرية ، ومن ثم فإن ذكره لتاريخ التاسع من يناير سنة ١٩٨٦ بإعتباره يدخل خلال الفترة التي دانه الحكم عنها لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له فى النتيجة التى إنتهى إليها ، ويكون ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٨ - لما كان بين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يشر أبهما شيئا بشأن قعود النيابة العامة عن معانة محل الواقعة فور إبلاغها بوقوع الجريمة ، فإن إثارة هذا الدفاع بوجه الطعن لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وليس للطاعن من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة إلى إجرائه بعد أن اطأنت إلى صعة الواقعة كما رواها الشهود ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٩ - لما كان ما يثيره الطاعن من منعى على النيابة العامة بتعجيلها إصدار قرار الإحالة فى الجناية قبل أن تستكمل التحقيق فى الجناية رغم وجود الارتباط بينهما ، لا يجديه نفعا بعد أن اصدرت المحكمة قرارها بضم الجناية الأولى إلى الجناية الثانية ليصدر فتيلها حكم واحد واعتبرت الجرائم التى قارفها الطاعن وتضمنتها هاتان الجنائتان جريمة واحدة وقضت بمعاقبته بعقوبة واحدة عنها جميعا هى العقوبة الأشد لجريمة الاستيلاء على مال مملوك لاحدى الجهات التابعة للدولة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات وعملا بأحكام المادة ٣٢ من القانون ذاته ومن ثم يكون نعيه فى هذا الصدد غير مقبول .

١٠ - لما كان لا يجدى الطاعن النعى بعدم مسالة موظفى الإدارة المالية بالشركة المجنى عليها جنائيا - بفرض مساهمتهم فى الجرائم - مادام لم يكن ليحول دون مسالته عن الجرائم المسندة إليه والتي دلت الحكم على مقارفته إياها تدليلا سائغا ومقبولا ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجرائم المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا النصد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : بصفته موظفا عموميا « مدير عام الشئون القانونية بالشركة إحدى شركات القطاع العام » إستولى بغير حق على قيمة الشيك رقم والبالغ قيمته ٣٨٣١١,٦٨٠ « ثمانية وثلاثين ألفا وثلاثمائة وأحد عشر جنيها وستمائة وثمانين مليما » المملوك وقد إرتبطت هذه الجريمة بجرائم التزوير والاستعجال موضوع التهم التالية إرتباطا لا يقبل التجزئة هى أنه فى الزمان والمكان آنفى الذكر أ - ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو الحكم الصادر فى الدعوى تجارى الإسكندرية وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اصطنع حكما على غرار الأحكام الصحيحة يتضمن إلزام بأن تدفع مبلغا من النقود لـ نسب صدره تزويرا إلى محكمة إستئناف ب - اشترك بطريق المساعدة

مع عاملين حسنى النية بالإدارة المالية للشركة
 فى إرتكاب تزوير فى محررين لهذه الشركة هى الشيك رقم
 وإذن صرفه حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة
 صحيحة بأن أمدهم بصورة فوتوغرافية لحكم مزور أرفق بها خطاب للإدارة المالية
 لإستخراج شيك بالمبلغ موضوع التهمة الأولى فتم تحريرها بناء على هذه
 البيانات المزورة ج - ارتكب تزويرا فى محرر عرفى هو المخالصة المؤخرة
 بأن اصطنع مخالصة مهرها بتوقيع نسبه زورا إلى
 المحامى تفيد أنه استلم الشيك رقم د - إستعمل المحررات المزورة
 أنفة الذكر بأن قدمها للشركة المجنى عليها لإستخراج شيك بموجبها وقام بتظهير
 الشيك وتقديمه للبنك وصرّف قيمته وقدم المخالصة لإدارة الشركة باعتبارها سندا
 من مستنداتها مع علمه بتزويرها . كما إتهمت النيابة العامة الطاعن - أيضا
 بأنه أولا : بصفته سالفة الذكر استولى على قيمة الشيكات المبينة بالتحقيقات
 والبالغ مقدارها ٣٢.٢٠٢ جنيها « مائتين واثنين الف واثنين وثلاثين جنيها »
 المملوكة للشركة وقد إرتبطت هذه الجريمة بجرائم التزوير والاستعمال موضوع
 التهم التالية إرتباطا لا يقبل التجزئة هى أنه فى الزمان والمكان أنفى الذكر أ -
 ارتكب تزويرا فى محررات رسمية هى إخطارات الإدارة العامة لشئون مكتب
 التحكيم « مطالبة الرسوم » بوزارة العدل الموضحة بالتحقيقات بأن اصطنع إخطارات
 على غرار الصحيح منها تتضمن إلزام الشركة بأن تدفع المبالغ موضوع التهمة
 الأولى لخزانة وزارة العدل قيمة الرسوم القضائية المستحقة فى ذمتها من
 منازعات التحكيم محل الأوراق نسب صدورها زورا إلى العاملين بالإدارة
 العامة لشئون مكتب التحكيم بوزارة العدل ب - إشتراك بطريق المساعدة مع
 موظفين حسنى النية بالإدارة العامة المالية بالشركة فى إرتكاب تزوير فى
 محررات لهذه الشركة هى الشيكات الموضحة بالتحقيقات وأذن صرفها حال
 تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن أمدهم

بالإخطارات المزورة موضوع التهمة آنفة البيان أرفق بها خطابات للإدارة المالية لإستخراج شيكات بالمبالغ موضوع التهمة الأولى فتم تحريرها بناء على هذه البيانات المزورة ج - ارتكب تزويرا فى محررات رسمية هى محاضر التحصيل المبينة بالتحقيقات بأن اصطنع محاضر تحصيل على غرار الصحيح منها تتضمن قيام بالوفاء بالمبالغ المستحقة فى ذمتها كرسوم قضائية فى طلبات التحكيم محل الأوراق ومهرها بتوقيعات نسبها زورا إلى موظفين عموميين هم محضرون محكمة د - استعمل المحررات المزورة آنفة الذكر بأن قدمها للشركة المجنى عليها لإستخراج شيكات بموجبها باسم رئيس الخزينة ومندوب الصرف بالشركة والذي قام بتقديمها للبنك وصرف قيمتها وسلمها له وقدم محاضر التحصيل المزورة كى تكون سنداً من مستندات الشركة مع علمه بتزويرها . وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالإسكندرية لمعاقبته طبقا للمقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة - بعد أن أصدرت قرارا بضم الجناية الأولى إلى الجناية الثانية ليصدر فيها حكم واحد - قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ / ثالثا ، ٤١ ، ١/١١٣ - ٢ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩ ب/ ١١٩ مكررا/ هـ ، ٢٢١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٤ مكررا ، ٢١٥ من قانون العقوبات بمعاقبته التهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ويعزله من وظيفته ويتغريمه مبلغ ٢٤٠٣٤٣،٦٨٠ جنيها « مائتين وأربعين الفا وثلاثمائة وثلاثة وأربعين جنيها وستمائة وثمانين مليما » وبإلزامه برد مبلغ ٢٠٢٠٣٢ جنيها « مائتين واثنين الفا واثنين وثلاثين جنيها » للجهة المجنى عليها لما هو منسوب إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن تقرير الطعن المحرر بالسجل الخاص والموقع من مأمور السجن وإن تضمن اسم الطاعن دون توقيعيه إلا أن الطعن يعتبر قائما قانونا ، إذ يترتب على مجرد التقرير به دخوله فى حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر ، ذلك أن القانون لم يشترط فى التقرير بالطعن بالنقض - بوصفه عملا إجرائيا - سوى إفصاح الطاعن صاحب الصفة فى الطعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى رسمه المشرع وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم أو مقر السجن فى خلال الأجل المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان الطعن قد إستوفى باقى الشكل المقرر فى القانون ، فإنه يكون مقبولا شكلا .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاستيلاء على مال مملوك لإحدى الجهات التابعة للدولة المرتبطة بجرائم التزوير فى محررات رسمية وعرفية واستعمال تلك المحررات مع العلم بتزويرها قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الإسناد وفى تطبيق القانون كما أخل بحق الطاعن فى الدفاع ، ذلك بأن الحكم لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا لتحقيق به أركان الجرائم التى دان الطاعن بها والظروف التى وقعت فيها ومؤدى الأدلة التى تساند إليها فى الإدانة ، وأحال إلى أقوال الشاهد السابق بالنسبة لأقوال الشاهد الذى يليه رغم اختلاف أقوالهما وعدم تطابقها مما كان يتعين إيراد مؤدى أقوال كل شاهد . ونسب إلى الطاعن إعترافا فى الجناية رقم لم يصدر عنه وعلى خلاف الثابت بأقواله بتلك

الجناية ، كما أن اعترافه المهرزو إليه فى الجناية رقم كان وليد غش وتحايل بعد أن أوعزت إليه النيابة العامة بإمكان الافراج عنه وحفظ القضية إذا ما اعترف باللاتهام المسند إليه خاصة وبعد أن كان قد قام بسداد المبلغ المستولى عليه . كما أن الحكم دان الطاعن عن وقائع أورد بمدوناته. إنها حدثت فى ٩ من يناير سنة ١٩٨٦ حين أنه كان مقيد الحرية على ذمة التحقيق منذ يوم ٥ من يناير سنة ١٩٨٦ مما يدل على أن المحكمة لم تحط بأوراق الدعوى عن بصر وبضيرة . هذا وقد شاب تحقيق النيابة العامة البطلان لمخالفتها لما نصت عليه المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب الانتقال إلى مكان الحادث فى الجنايات المتلبس بها لمعاينته ، فضلا عن إنها عجلت بحالة الجناية رقم بعد أن كانت قد بدأت فى تحقيق الجناية رقم ولم تنتظر ما قد يسفر عنه التحقيق فى تلك الجناية رغم وجود إرتباط بينهما لوحدة الاتهام والحق المعتدى عليه والخصوم فى كل منهما . وأخيرا ، فإن الحكم أغفل دفاع الطاعن من أنه ليس مسئولاً وحده عن إرتكابه للجرائم المسندة إليه ، وإن موظفى الإدارة المالية بالشركة المجنى عليها يشاركونه فى هذه المسئولية أو على الأقل لإهمالهم فى أداء أعمال وظيفتهم مما سهل للطاعن إرتكاب تلك الجرائم ، إذ أن من طبيعة أعمال هؤلاء الموظفين مراجعة مستندات الصرف والتحقق من صحتها قبل إتمام الصرف ، وإنه مما يدل على مساءلتهم أنهم وافقوا على صرف مبلغين عن تحكيم واحد أحدهم بتاريخ والآخر بتاريخ وقد قصرت النيابة فى تحديد مسئوليتهم واعتبرتهم حسنى النية مما دفع بهم إلى القاء تبعات إهمالهم على عاتق الطاعن وحده ، ورغم جوهرية هذا الدفاع ، فإن الحكم التفت عنه ولم يعن بتحقيقه وتحييصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « أن واقعة الدعوى رقم تتحصل فى إنه فى يومى وحال قيام التهم بالعمل فى وظيفة مدير عام الإدارة العامة للشئون

القانونية لشركة إحدى وحدات القطاع العام ،
استولى بغير حق على قيمة الشيك رقم والبالغ قدره ٣٨٣١١,٦٨٠ جنيها
جنيتها والملوك لهذه الشركة ، وفى سبيل وصول المتهم إلى قصده الاجرامى ،
اشترك بطريق المساعدة مع موظفين حسنى النية بالإدارة المالية بالشركة المذكورة
فى ارتكاب تزوير فى محررين لها هما الشيك سالف الذكر وإذن صرفه حال
تحريرهما المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن
أمدهم بصورة فوتوغرافية لحكم نسب صدور كذبا إلى محكمة إستئناف
..... فى الإستئناف يتضمن إلزام
..... بأن تدفع مبلغ ٣٨٣١١,٦٨٠ جنيها
أرفق بها خطاها للإدارة المالية لإستخراج شيك بالمبلغ المذكور ، فتم تحريرها بناء
على ذلك . كما ارتكب تزويرا فى محرر عرفت هو المخالصة المؤرخة
بأن إصطنع مخالصة مهرها بتوقيع نسبة زورا إلى الاستاذ
المحامى تفيد إنه استلم الشيك سالف الذكر بصفته وكيل عن ثم
استعمل المخالصة المزورة وهو متحقق من بوارها بأن قدمها لإدارة الشركة
للإعتداد بما أثبت فيها مخالفا للحقيقة ولتكون مستندا من مستنداتنا . وأن
واقعة الدعوى رقم تحصل فى إنه خلال المدة من
..... إلى وحال قيام المتهم
بوظيفته المذكورة أنفا بذات الشركة السابقة إستولى بغير حق على قيمة
الشيكات البالغ قدرها ٢٠٢.٣٢ جنيها والملوكة لهذه الشركة .
وفى سبيل وصول المتهم إلى قصده الاجرامى عمد إلى ارتكاب تزوير فى
محررات رسمية هى إخطارات الإدارة العامة لشئون مكتب التحكيم « مطالبة
الرسوم » بوزارة العدل ؛ وكان ذلك بطريق الإصطناع بأن اصطنع إخطارات على
غرار الصحيح منها تتضمن إلزام بأن تدفع
مبلفا وقدره ٢٠٢.٣٢ جنيها لخزانة وزارة العدل قيمة الرسوم القضائية
المستحقة فى ذمتها فى منازعات التحكيم المبينة بالتحقيقات ونسب صدور

زورا إلى العاملين بالإدارة العامة لشئون مكتب التحكيم بوزارة العدل واصطنع محاضر تحصيل على غرار الصحيح منها تتضمن قيام الشركة المذكورة بالوفاء بالمبالغ المستحقة في ذمتها كرسوم قضائية فى طلبات التحكيم المشار إليها بالتحقيقات ومهرها بتوقعيات نسبها زورا إلى موظفين عموميين هم محضرو محكمة واشترك بطريق المساعدة مع موظفين حسنى النية بالإدارة المالية بالشركة المذكورة فى ارتكاب تزوير فى محررات لهذه الشركة هى الشيكات آنفة الذكر وأذن صرفها حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن أمدهم بالإخطارات المزورة سالفة الذكر أرفق بها خطابات للإدارة المالية لإستخراج شيكات بالمبالغ التى بلغ مجموعها ٢٠٢٠٣٢ جنيهها فتم تحريرها بناء على هذه البيانات المزورة . ثم استعمل الاخطارات ومحاضر التحصيل المزورة سالفة الذكر وهو على يقين من فسادهـا بأن قدم الاخطارات المزورة للشركة المجنى عليها لإستخراج شيكات بموجبها باسم رئيس الخزينة ومدوب الصرف بها الذى قام بتقديمها للبنك وصرف قيمتها وسلمه له ، ثم قدم التهم محاضر التحصيل المزورة للإدارة المالية بالشركة للاعتداد بما دون بها مخالفا للحقيقة ولتكون مستندا من مستندات الشركة » .

وقد أقام الحكم الدليل على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعن من أقوال
.....
.....
.....
.....
ومما ثبت من كتابى قلم محضرى محكمة المؤرخين ،
..... ويكتاب بنك مصر فرع المؤرخ
..... ويكشف حساب المتهم ببنك الإسكندرية فرع ومما
ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومن اعتراف المتهم بالتحقيقات ،
وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ،

وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فى مدوناته كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها - حسبما تبينتها المحكمة - وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فتمتى كان ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون لارتكاب الطاعن لجناية الإستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات التى تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أوحيلة بقصد ضياع المال على ربه ، فضلا عن باقى الجرائم الأخرى التى دانه بها مما يضحى معه منعه فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يكشف فى طعنه عن مواطن الإختلاف فى أقوال الشهود التى أحال إليها الحكم وجاءت عبارته بخصوص ذلك مرسلة مبهمه ، هذا فضلا عن أنه من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن أقوال الشهود التى أحال إليها الحكم وأورد مؤداها تتفق مع أقوال الشهود المحالة ، فإن نعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل اعتراف الطاعن بقوله : « وقد اعترف المتهم فى تحقيقات النيابة العامة بأنه هو الذى أرسل الكتاب المؤرخ إلى قطاع الشئون المالية بالشركة يطلب فيه منه موافاته بمبلغ ١٨٨٥٠ جنيها وأرفق به إخطار مكتب التحكيم المؤرخ وإنه هو الذى أرسل باقى الخطابات وإخطارات مكتب التحكيم المضبوطة والمشار إليها بتقرير إدارة أبحاث التزييف والتزوير لموافاته بالمبالغ الثابتة بتلك الخطابات قيمة الرسوم القضائية المستحقة فى ذمة الشركة المجنى عليها فى طلبات التحكيم المشار

إليها بالتحقيقات . كما اعترف المتهم فى تحقيقات النيابة العامة أيضا أنه قام بتوجيه خطاب إلى قطاع الشئون المالية بالشركة يطلب فيه إستخراج شيك بمبلغ ٣٨٣١١.٦٨ جنيها باسم وأرفق به صورة فوتوغرافية لحكم نسب صدوره كذبا إلى محكمة إستئناف فى الإستئناف يتضمن إلزام الشركة المجنى عليها بأن تدفع له المبلغ المذكور رغم علمه بأن هذا الاستئناف قد قضى فيه لصالح الشركة المجنى عليها بالرفض وأنه قام باستلام ذلك الشيك بعد تحريره وإيداعه بنك الاسكندرية فرع لتحصيله لحسابه بعد تظهيره وأنه قام بسحب قيمته فعلا من البنك « . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن إقرار الطاعن الذى حصله الحكم على النحو المتقدم له صداه بالأوراق . ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم بخطئه فى الإسناد لأنه نسب إليه اعترافا فى الجناية رقم لم يصدر منه وعلى خلاف الثابت بتلك الجناية يكون ولا محل له ، لما هو مقرر أن الخطأ فى تحديد مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تقلك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق متى اطأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه فى مراحل أخرى ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منه فى الجناية رقم ولا بأنه كان وليد اكراه أو تهديد أو وعد أو إغراء ، فإنه لا يكون له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويضحى معنى الطاعن فى هذا الصدد ولا محل له . لما كان ذلك ، ولئن كان الحكم المطعون فيه قد حصر الوقائع التى دان

الطاعن عنها فى المدة من أول يناير سنة ١٩٨٠ وحتى ٩ من يناير سنة ١٩٨٦ إلا أنه يبين من مدوناته ومن سرده لأقوال الشهود وبيانه لأرقام وتواريخ الشيكات المستولى على قيمتها أن جميعها تمت قبل ٦ من يناير سنة ١٩٨٦ وهو التاريخ الذى قرر الطاعن بوجه طعنه أنه كان مقيد الحرية ، ومن ثم فإن ذكره لتاريخ التاسع من يناير سنة ١٩٨٦ باعتباره يدخل خلال الفترة التى دانه الحكم عنها لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له فى النتيجة التى إنتهى إليها ، ويكون ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يشر أيهما شيئا بشأن قعود النيابة العامة عن معانة محل الواقعة فور إبلاغها بوقوع الجريمة ، فإن إثارة هذا الدفاع بوجه الطعن لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وليس للطاعن من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يشر شيئا بشأن قرار الإحالة الصادر فى الجناية رقم ، وكان هذا القرار إجراء سابقا على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة أى جدل بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام إنه لم يشره أمام محكمة الموضوع ، هذا فضلا عن أن ما يثيره الطاعن من منعى على النيابة العامة بتعجيلها إصدار قرار الإحالة فى الجناية سالفة الذكر قبل أن تستكمل التحقيق فى الجناية رقم رغم وجود الإرتباط بينهما ، لا يجديه نفعا بعد أن أصدرت المحكمة قرارها بضم الجناية الأولى إلى الجناية الثانية ليصدر فيهما حكم واحد واعتبرت الجرائم

التي قارفها الطاعن وتضمنتها هاتان الجنايتان جريمة واحدة وقضت بمعاقبته بعقوبة واحدة عنها جميعا هي العقوبة الأشد لجريمة الاستيلاء على مال مملوك لإحدى الجهات التابعة للدولة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات وعملاً بأحكام المادة ٣٢ من القانون ذاته ومن ثم يكون نعيه في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى الطاعن النعى بعدم مساءلة موظفي الإدارة المالية بالشركة المجنى عليها جنائياً - بفرض مساهمتهم في الجرائم - ما دام لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجرائم المسندة إليه والتي دلت الحكم على مقارفته بإباه تدليلاً سائغاً ومقبولاً ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيمى يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

////////////////////

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود
ميكال ونجاج نصار نائب رئيس المحكمة ومحمد محمد يحيى وخامد عبد الله .

٢٠

الطعن رقم ٤١٢١ لسنة ٥٧ القضائية

(١) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » ، دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ، ما لا
يؤثره ، « حكم » تسببيه ، تسبب غير معيب » .

الدفع بعدم ارتكاب الجريمة . موضوعي . إستفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها
الحكم .
عدم إلزام المحكمة بتتبع المتهم في مناهي دفاعه الموضوعي .
(٢) إثبات « شهود » ، « خبرة » ، « حكم » تسببيه ، تسبب غير معيب ، « نقض » أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها .

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل .
القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على اللاتمة والتوفيق .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » ، إثبات « خبرة » ، « حكم » تسببيه .
تسبب غير معيب ، « نقض » أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .

تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير . موضوعي .

(٤) ضرب ، (فضى إلى موت ، دفاع ، الإخلال بحق الادفاع ، ما لا يوفره ، (إبطلة السببية .

حكم ، تسببيه . تسبیب غیر معیّب . . نقض ، (اسباب الطعن . ما لا يقبل منها . .

الدفع بإنقطاع رابطة السببية بين إعتداء الطاعن على المجنى عليه ووفاته - للتدخل

الجرأحي - يجب أن يكون صريحا . وإلا فلا يعد مطروحا على المحكمة . ولا يجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٥) إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم ، تسببيه .

تسبیب غیر معیّب . . نقض ، (اسباب الطعن . ما لا يقبل منها . .

جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف اليمين . جواز الأخذ

بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أحسن القاضى فيها بالصدق .

(٦) إثبات ، بوجه عام ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم ، تسببيه .

تسبیب غیر معیّب . . نقض ، (اسباب الطعن . ما لا يقبل منها . .

العبرة فى المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة عليه .

النمى عليها فى هذا الشأن . جدل موضوعى . لا يجوز إثارتة أمام النقض .

(٧) إثبات ، بوجه عام ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

عقيدة المحكمة تقوم على المقاصد والمعانى لاعلى الألفاظ والمباني .

////////////////////

١ - من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل

رداً طالما كان الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، هذا إلى أنه

بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت

لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه

فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أن أطرحها ومن ثم فإن ما يشره

الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال والدة المبنى عليه بما مفاده أنه إثر مشاهده بين المبنى عليه والطاعن تعدى عليه الأخير بالضرب بقطعة من الخشب على رأسه ضربة واحدة فأحدثت إصابته ثم نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أن إصابة المبنى عليه بالرأس حيويه حديثة نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه ويجوز حدوثها من الضرب بقطعة من الخشب وتعزى الوفاة إلى تلك الإصابة بما أدت إليه من كسر شرخى بالجمجمة ونزيف على سطح المخ ، ثم عرض الحكم لما أثاره الطاعن من احتمال تلقى المبنى عليه أكثر من ضربة فاطرحه فى قوله « فهذا الاحتمال قد كذبه تقرير الصفة التشريحية ولم يقل به أحد فى الأوراق ومن ثم فإن المحكمة لا تعول على دفاع المتهم » وإذ كان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن أقوال والدة المبنى عليه وتقرير الصفة التشريحية - على المساق المتقدم - ومن أن لهما معنيهما الصحيح فى الأوراق ، وكان الدليل المستمد من أقوال والدة المبنى عليه الذى أخذت به المحكمة واطمأنت إليه غير متعارض مع الدليل المستمد من تقرير الصفة التشريحية بل إن بيان الحكم فى ذلك يتفق فيه مساق الدليلين وهو ما التزمه الحكم فى الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن فإن ما ينهه الطاعن من ذلك يكون على غير أساس .

٣ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التبديلية لتقرير الخبير المقدم لها وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مصادرتها فى ذلك ،

ومن ثم فإن ما يسوقه الطاعن من مطاعن على تقرير الصفة التشريحية ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بما يشيره فى طعنه من انقطاع رابطة السببية بين اعتدائه على المجنى عليه ووفاته للتداخل الجراحى ، فإن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع لم يطرح أمامها ولا يقبل منه إثارتة لأول مرة أمام هذه المحكمة لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفتها .

٥ - لما كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارح على القاضى الأخذ بتلك الأقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا آس فيها الصدق ، فهى عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه .

٦ - لما كانت العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض ، وكان لا يعيب الحكم عدم إبانته أن الشاهد قد سئل على سبيل الاستدلال ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٧ - من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعانى لاعلى الألفاظ والمباني ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن الشاهد قد عرف المتهم (الطاعن) باسمه وتحدث عن المصاب بأنه شخص لا يعرفه

وجاء بأقواله أن شجاراً نشب بينهما ثم شاهد الأخير ملقى على الأرض مصاباً فإنه لا يعيب الحكم وهو بصدد سرده لشهادة الشاهد نعتة المصاب بالمجنى عليه لأن الواقعة كما أوردها الحكم - بما لا يمارى فيه الطاعن - ليس فيها مصاب آخر سوى المجنى عليه الذى لم يزعم الطاعن أن الشاهد كان يعنى بكلمة المصاب شخصاً آخر خلافاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بقطعة من الخشب على رأسه فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته. وأحالته إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض فى وقيد بجدولها برقم ومحكمة النقض قضت فى بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية إلى محكمة جنايات الإسكندرية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى ومحكمة جنايات الإسكندرية (محكمة الأعادة) قضت حضورياً بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه القصور والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى الإسناد ، ذلك بأن الطاعن تمسك بأن إصابة المجنى عليه حدثت من سقوطه على الأرض دون تدخل أحد وهو ما قال به المجنى عليه بمحضر الشرطة قبل وفاته فلم يعن الحكم بتحقيق هذا الدفاع الجوهري وأطرحة بأسباب غير سائغة ، كما اثار المدافع عن الطاعن وجود تعارض بين الدليلين القولى والفنى لأن إصابة المجنى عليه حسب وصفها بتقرير الصفة التشريحية لا يمكن أن تحدث من ضربة واحدة كما قررت والدته كما تمسك بأن الوفاة حدثت نتيجة التداخل الجراحى ، فاطرح الحكم هذا الدفاع فى شقة الأول برد غير سائغ ولم يعرض له فى شقة الثانى ، كما عول الحكم فى إدانة الطاعن على أقوال الشهود و و و ناسباً لهم أقوالاً لأصل لها فى الأوراق ، وعول الحكم على شهادة رغم أنه سئل على سبيل الاستدلال لصغر سنه ولم يثبت الحكم ذلك ، وقد نسب إليه الحكم أنه أبلغ والده بأن الطاعن تماسك مع المجنى عليه الذى شاهده مصاباً بعد ذلك حال أن الشابت من أقواله أنه لم يحدد الأخير بأنه المجنى عليه ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها استقاها من أقوال

الشهود وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ، لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة ، لأن إصابة المجنى عليه حدثت نتيجة سقوطه على الأرض مردوداً بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الإدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتاته عنها أنه اطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة لنقض ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال والدة المجنى عليه بما مفاده أنه إثر مشادة بين المجنى عليه والطاعن تعدى عليه الأخير بالضرب بقطعة من الخشب على رأسه ضربة واحدة فأحدثت إصابته ثم نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أن إصابة المجنى عليه بالرأس حيوية حديثة نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض أياً كان نوعه ويجوز حدوثها من الضرب بقطعة من الخشب وتعزى الوفاة إلى تلك الإصابة بما أدت إليه من كسر شرخي بالجمجمة ونزيف على سطح المخ ، ثم عرض الحكم لما أثاره الطاعن من احتمال تلقى المجنى عليه أكثر من ضربة فاطرحه في قوله « فهذا الاحتمال قد كذبه تقرير الصفة التشريحية ولم يقل به أحد في الأوراق ومن ثم فإن المحكمة لا تعول على دفاع المتهم » وإذ كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم

عن أقوال والدة المجنى عليه وتقرير الصيغة التشريحية - على المساق المتقدم - ومن أن لهما معنيهما الصحيح فى الأوراق ، وكان الدليل المستمد من أقوال والدة المجنى عليه الذى أخذت به المحكمة واطمأنت إليه غير متعارض مع الدليل المستمد من تقرير الصفة التشريحية بل إن بيان الحكم فى ذلك يتفق فيه مساق الدليلين وهو ما التزمه الحكم فى الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن فإن ما ينعاه الطاعن من ذلك يكون على غير أساس ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم لها وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مصادرتها فى ذلك ، ومن ثم فإن ما يسوقه الطاعن من مطاعن على تقرير الصفة التشريحية ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض ، ولما كان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بما يشيره فى طعنه من انقطاع رابطة السببية بين اعتدائه على المجنى عليه ووفاته للتداخل الجراحى ، فإن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع لم يطرح أمامها ولا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفتها ، لما كان ذلك وكان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارع على القاضى الأخذ بتلك الأقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا آس فيها الصدق ، فهى عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه ، وإذا كان الطاعن لا يدعى أن الشاهد لا يستطيع التمييز

أصلاً ولم يطلب من المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لديه ، بل اقتصر على تعيب الحكم بدعوى أنه ما كان يصح الاعتماد على أقواله بصفة أصلية بسبب صغر سنه ، وكانت العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، وكان لا يعيب الحكم عدم إبانته أن الشاهد قد سئل على سبيل الاستدلال ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا ، لما كان ما تقدم وكان من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعانى لاعلى الألفاظ والمباني ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن الشاهد قد عرف المتهم (الطاعن) باسمه وتحدث عن المصاب بأنه شخص لا يعرفه وجاء بأقواله أن شجاراً نشب بينهما ثم شاهد الأخير ملقى على الأرض مصاباً فإنه لا يعيب الحكم وهو بصدد سرده لشهادة الشاهد نعتة المصاب بالمجنى عليه لأن الواقعة كما أوردتها الحكم - بما لا يمارى فيه الطاعن - ليس فيها مصاب آخر سوى المجنى عليه الذى لم يزعم الطاعن أن الشاهد كان يعنى بكلمة المصاب شخصا آخر خلافة ، ولما كان البين من المفردات أيضا أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود و و له أصله الثابت فى الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من دعوى الخطأ فى الاسناد لا يكون سديدا ، ويضحى الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة. وعضوية السادة المستشارين / احمد محمود
هيكل ونجاح نصار نائبين رئيس المحكمة، مجدي الجندي وحامد عبد الله .



الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن » ، « الصفة والمصلحة في الطعن » ، « ما لا يجوز الطعن فيه من
الاحكام » ، « الحكم في الطعن » ، دعوى مدنية .

تقديم أسباب الطعن دون التقرير به . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

جواز الطعن من عدمه مسألة سابقة على النظر في شكله .

حق الطعن بالنقض. مناطه : أن يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة .

(٢) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، « محاماة » ، وكالة ، دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ، « ما لا

يوفره » ، نقض ، أسباب الطعن ، « ما لا يقبل منها » ،

ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل. عدم اعتراض المتهم على هذا
الإجراء ، وعدم تسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع .

(٣) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، « إثبات » ، « شهود » ، « حكم » ، « تسببيه » ، « تسبیب

غير معيب » ،

حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك .

صراحة أو ضمنا .

(٤) إثباتات « بوجه عام » . « إجراءات » إجراءات التحقيق . « نقض » أسباب الطعن . « مالا يقبل منها » .

النعمى على تصرف النيابة من عدم سماعها للشهود أو إجراء معاملة . تعييب للإجراءات . السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن .

(٥) مواد مضدرة . قصد جنائى . جريمة « أركانها » . حكم . تسببه . تسبب غير معيب . « نقض » أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

إحراز المخدر بقصد الإتجار . واقعة مادية . تقديرها . موضوعى .

مثال لتسبب سائح فى توافر قصد الإتجار .

////////////////////

١ - لما كان الطاعن الثانى وإن قدم أسباب الطعن فى الميعاد بيد أنه لم يقرر بالطعن بالنقض مما يجعل طعنه - فى الأصل - غير مقبول شكلا ، إلا أنه لما كان من المقرر أن النظر فى شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل فى جوازه ، وكان الثابت أن هذا الطاعن لم يكن طرفا فى الحكم المطعون فيه ومن ثم لم يلزمه هذا الحكم بشىء ، فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن المقدم منه .

٢ - من المقرر أنه اذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم ونذبت المحكمة محاميا آخر ترافع فى الدعوى ، فإن ذلك لا يعد إخلالاً بحق الدفاع ما دام لم يبد المتهم اعتراضاً على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يثيره الطاعن بطعنه فى هذا الشأن لا يكون له محل .

٣ - من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم من أن

تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشاهدين الواردة بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها وتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم ويكون ما ينعاه فى شأن عدم إثبات تلاوة أقوالهما بمحضر الجلسة غير سديد .

٤ - لما كان ما ينعاه الطاعن على تصرف النيابة من عدم سماعها لأقوال الشهود أو إجرائها لمعاينة طلبها منها فهو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم فإن منعاه فى هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٥ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الإتجار فى حق الطاعن بقوله : « وحيث إنه عن قصد الإتجار فإن المحكمة ترى ثبوته قبله وذلك من ضخامة الكمية المضبوطة وما جاء بالتحريات ومن تنوع أحجام طرب الحشيش التى بلغت ثلاث وتسعين طرية تنوعت أحجامها وزنت ثمانية وعشرين كيلو جراما وقد سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات فى الجناية رقم..... جنایات مخدرات كفر صقر للإتجار فى المخدرات وكذلك فى الجناية..... الخانكة بالسجن لمدة ثلاث سنوات » فإن الحكم إذ استدل على ثبوت قصد الإتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التى أوردها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن ، بما يضحى معه منعاه فى هذا الصدد لا وجه له .

المحكمة

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الإتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملاً بالمواد ١/٧، ٢، ٣٤، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول الأول بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة المؤبدة وتغريمه عشرة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط والسيارة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الوقائع

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قدم أسباب الطعن فى الميعاد بيد أنه لم يقرر بالطعن بالنقض مما يجعل طعنه - فى الأصل - غير مقبول شكلا ، إلا أنه لما كان من المقرر أن النظر فى شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل فى جوازه ، وكان الشابت أن هذا الطاعن لم يكن طرفا فى الحكم المطعون فيه ومن ثم لم يلزمه هذا الحكم بشئ ، فإنه يتعين - والحال هذه - القضاء بعدم جواز الطعن المقدم منه .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الإتجار قد شابه إخلال بحق الدفاع وانطوى على قصور وفساد فى الإستدلال ، ذلك بأن المحكمة لم تمكنه من إخطار محاميه الموكل للحضور للمرافعة عنه بالجلسة ولم تحقق الدعوى بمعرفتها بسؤال شهود الإثبات إذ لم يتنازل عن سماعهم ، كما أن النيابة أغفلت سماع شهوده ولم تقم بمعاينة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة الجوهر المخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاعدي الإثبات وما ثبت من تقرير المعمل الكيماوي من شأنها أن تؤدي لما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة ندبت محاميا للدفاع عن الطاعن وترافع المحامي مدافعا عنه بما هو مدون في محضر الجلسة ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبا بما في هذا الشأن وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى فإن ذلك لا يعد إخلالاً بحق الدفاع ما دام لم يبد المتهم اعتراضاً على هذا الإجراء ، ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يشيره الطاعن بطعنه في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذ ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشاهدين الواردة بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها وتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم ويكون ما ينعاه في شأن عدم إثبات تلاوة أقوالهما بمحضر الجلسة غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على تصرف النيابة من عدم سماعها لأقوال الشهود أو إجرائها بمعينة طلبها منها فهو لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم فإن منعاه في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى

الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الإتهار في حق الطاعن بقوله « وحيث إنه عن قصد الإتهار فإن المحكمة ترى ثبوته قبله وذلك من ضخامة الكمية المضبوطة وما جاء بالتحريات ومن تنوع أحجام طرب الحشيش التي بلغت ثلاث وتسعين طربة تنوعت أحجامها وزنت ثمانية وعشرين كيلو جراماً وقد سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات في الجناية رقم جنابات مخدرات كسر صقر للإتهار في المخدرات وكذلك في الجناية الخانكة بالسجن لمدة ثلاث سنوات » فإن الحكم إذ استدلل على ثبوت قصد الإتهار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردتها يكون قضاؤه في هذا الشأن محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، بما يضحى معه منعه في هذا الصدد لا وجه له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////////

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وناجي اسحق وحنى خليفة وإبراهيم عبد المطلب .

٢٢

الطعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٧ القضائية

كحول . حكم . بيانات حكم الادانة ، « تسببه . تسبب معيب » . نقص « اسباب الطعن .
ما يقبل منها » .

بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات

جرمة تناول مواد كحولية فى الأماكن العامة . مناط توافرها : أن يكون تناول تلك المواد
فى أحد الأماكن العامة .

المكان العام هو الذى يرتاده الجمهور دون تقييد .

ادانة الطاعن دون التذليل على توافر هذا الظرف وبيان طبيعة المكان الذى حدثت به
الواقعة . قصور .

////////////////

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم
بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان
الجرمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت
منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكانت جريمة تناول مواد كحولية فى
الأماكن العامة تتطلب لتوافرها أن يكون تناول تلك المواد فى أحد الأماكن العامة

وكان المكان العام هو الذي يرتاده الجمهور دون تمييز ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون أن يدلل على توافر هذا الظرف ببيان طبيعة المكان الذي حدثت فيه الواقعة فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار أركان الجريمة التي دان الطاعن بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : تناول مشروبات كحولية فى الاماكن العامة على النحو المبين بالاوراق . ثانيا : ضبط فى مكان عام بحاله سكر بين . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ والجدول الملحق به . ومحكمة جنح نجع حمادى قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه عن التهمة الأولى لايقاف التنفيذ وبراءته عن التهمة الثانية . استأنف المحكوم عليه ومحكمة نجع حمادى الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تناول مواد كحولية فى الاماكن العامة قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين المكان الذى تناول فيه تلك المشروبات وما إذا كان من الاماكن العامة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تعرض

الجريمة تناول مواد كحولية فى مكان عام التى دان الطاعن بها قال « وحيث إن الاتهام ثابت من أقوال المتهم بتحقيقات النيابة بتناول الكينا بالأرض الزراعية وعدم دفعه لها بدفاعة مقبول بما يتعين معه عقابه طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٤٠٣/٢ أ. ج » كما أن الحكم المطعون فيه بعد أن اعتنق أسباب هذا الحكم أضاف قوله « ويسؤاله بالنيابة قرر شرب زجاجة كينا صغيرة أثناء رى الزرع عند ماكينة الرى ». لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكانت جريمة تناول مواد كحولية فى الأماكن العامة تتطلب لتوافرها أن يكون تناول تلك المواد فى أحد الأماكن العامة ، وكان المكان العام هو الذى يرتاده الجمهور دون تمييز ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون أن يدلل على توافر هذا الظرف ببيان طبيعة المكان الذى حدثت فيه الواقعة فإنه يكون مشوباً بالقصور فى استظهار أركان الجريمة التى دان الطاعن بها الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، مما يتعين معه نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وحسن عميره وصالح البرجى ومحمد حسام الدين الفريانى .

٢٣

الطعن رقم ٧٥٠١ لسنة ٥٦ القضائية

إستئناف « التقرير به » نطاقه .، محكمة ثانى درجة « نظر ما الدعوى والحكم فيها » .

تقرير الاستئناف هو المرجع فى تعرف حدود ما استؤنف من أجزاء الحكم . استئناف النيابة . لا يتخصص بسببه ولكن يتحدد بموضوعه . مجاوزة المحكمة الاستئنافية لما استؤنف من أجزاء الحكم . يعيب حكمها .

مثال لتسبب سائق لقضاء محكمة النقض ببراءة الطاعن من تهمتى الإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر .

لما كان الاستئناف - بنص المادة ٤٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية يحصل بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف فإن هذا التقرير يكون المرجع فى تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم ، وكان من المقرر أن استئناف النيابة العامة وإن كان لا يخص بسببه إلا أنه يتحدد حتما بموضوعه . فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع الذى طرح لديها بموجب

تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب ،
وكان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة أنه جاء قاصراً على ما
قضى به الحكم المستأنف فى التهمتين الأولى والثالثة فحسب مما لازمه قصره
فى موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيد الذى وضعته النيابة
العامة فى تقريرها وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى به فى التهمتين الثانية
والرابعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : تسبب خطأ فى إصابة (.....) وآخرين
وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعونته وعدم احترازه عدم مراعاته للقوانين واللوائح
والأنظمة بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وكنل
وقت الحادث عن مساعدة المجنى عليهم مع قدرته على ذلك ، ثانيا : وهو قائد
سيارة وقع منه حادث نشأ عنه اصابة أشخاص لم يهتم بأمر المصابين . ثالثا :
تسبب بغير عمد فى حصول حادث لحدى وسائط النقل العام . رابعا : قاد
سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادتين
١٦٩ ، ٢٤٤/١-٣ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .
ومحكمة جنح القناطر الخيرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام ببراءة المتهم مما
نسب إليه بالنسبة للمتهم الأولى والثالثة والرابعة وتغريمه عشرة جنيهاات عن
التهمة الثانية . استأنفت النيابة العامة ومحكمة بنها الابتدائية - بهينة استئنافية -
قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع باجماع الآراء بإلغاء الحكم
المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة
نقض برقم لسنة ٥٢ القضائية) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن
شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية إلى محكمة بنها
لابتدائية لتحكم فيها من جديد بهيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الإعادة بهيئة
ستئنافية أخرى قضت بحضورها بإجماع الأكراء بقبول الاستئناف شكلا وفى
لموضوع بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم
بطريق النقض للمرة الثانية وبجلسة قضت
بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد
جلسة لنظر الموضوع وعلى النيابة إعلان المتهم والشهود .

المحكمة

من حيث إن الاستئناف استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن النيابة العامة أسندت للمتهم أنه فى يوم

١ - تسبب بخطئه فى حدوث إصابات بالمجنى عليهم

وأخريين ٢ - وهو قائد سيارة وقع منه حادث نشأ عنه إصابة

أشخاص لم يهتم بأمر المصابين ولم يبلغ أقرب رجل مرور أو شرطة

أو إسعاف بالحادث ولم ينقل المصابين إلى أقرب مكان لاسعافهم .

٣ نسبت غير عمد في حصول حادث لأحدى وسائل النقل
 «تعمده نبره في نأله تعرض الاتساح في للخطر . ٤ - قائد
 سيارة حافلة تعرض حذاء الاتساح في والأموال للخطر . ومحكمة أول
 درجة قطعت حضوريا جبراته من التهم الأولى والثالثة والرابعة
 ويتفرع عشرة جنبيات عن التهمة الثانية فقررت النيابة العامة في
 الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وأثبت بتقرير الاستئناف أنه
 « للثبوت عن التهمة الأولى والثالثة » ولما كان الاستئناف بنص المادة ٤٠٠ من
 قانون الإجراءات الجنائية يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت
 الحكم المستأنف فإن هذا التقرير يكون هو المرجع في تعرف حدود ما استأنف
 بالفعل من أجزاء الحكم ، وكان من المقرر أن استئناف النيابة العامة وإن كان لا
 يختص بسببه إلا أنه يتحدد حتما بموضوعه ، فلا تتصل المحكمة الاستئنافية
 بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب مالم يطرح
 من الموضوعات الأخرى من عيب ، وكان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من
 النيابة العامة أنه جاء قاصرا على ما قضى به الحكم المستأنف في التهمتين
 الأولى والثالثة فحسب مما لازمه قصره في موضوعه على هذا النطاق وذلك
 للدلالة الصريحة للقيد الذي وضعته النيابة العامة في تقديرها وعدم إمكان صرفه
 إلى ما قضى به في التهمتين الثانية والرابعة .

وحيث إن واقعة الدعوى حسبما صورها كل من الشهود
 و و و تخلص في أن حافلة النقل
 العام رقم « » كانت تقلهم من مدينة إلى
 يقودها السائق وقد هدا من سرعتها عند اقترابه من محطة
 إلا أن سيارة النقل رقم « » التي كان يقودها المتهم

انحرفت نحوها وصدمتها فأصيب كل منهم وكذا سائق الحافلة من جراء ذلك وأضاف كل منهم أن سيارة النقل كانت مسرعة فى الاتجاه المضاد لاتجاه الحافلة وحيث إن المتهم أنكر وقوع ثمة خطأ من جانبه وقرر بالتحقيقات أنه كان يقود سيارة النقل بسرعة معتدلة ملتزما الجانب الأيمن من الطريق وعند اقترابه من مكان الحادث أفبلت فى مواجهته سيارة تتبعها حافلة النقل العام وقام قائدها بتخطى السيارة الأولى رغم أن حالة الطريق لم تكن تسمح بذلك فبهمة هو باستعمال آلة التنبيه والأنوار الامامية إلا أنه فوجئ بانحراف الحافلة فجأة إلى جهة اليسار واصطدام مقدمتها بالجانب الأيسر لسيارته رغم أنه قام بما كان فى وسعه من الإجماء إلى أقصى اليمين لتفادى وقوع الحادث .

وحيث إن المحكمة لا تطعن إلى تصوير الشهود أنفى الذكر لكيفية وسبب وقوع الحادث فى حين أن تصوير المتهم لذلك قد تأيد لديها بأقوال كل من و وبما ثبت من المعاينة ومن تقرير المهندس الفنى إذ شهد بأنه كان يركب إلى جوار المتهم بسيارة النقل وردد مضمون ماقره الأخير . وشهد بأنه كان يركب الحافلة فى المقعد الذى يلى السائق مباشرة وأنه عند اقترابها من المحطة انحرفت الحافلة فجأة إلى اليسار وعلى الفور وقع الصدام بين السيارتين وأصيب هو من جراء ذلك . وثبت من معاينة الشرطة والنيابة العامة ومن تقرير المهندس الفنى أن كلا من السيارتين وإن حملت على جانبها الأيسر أثار الصدام والإحتكاك بينهما إلا أن حافلة النقل العام وجدت بمقدمتها أيضا أثار ذلك الصدام كما وجدت بعض الأنوار الامامية لسيارة النقل مضأة عند إجراء النيابة النعامة

للمعينة مصداقا لقول المتهم فى هذا الصدد ، ومن ثم فإن المحكمة تظمن إلى تصويره لكيفية وسبب وقوع الحادث مما ينتفى معه وقوع ثمة خطأ من جانبه أدى إلى وقوع الحادث لوسيلة النقل العامة أو إصابة من كانت تقلهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد قضى ببراءة المتهم من التهمتين موضوع الاستئناف فانه يتعين رفضه وتأييد الحكم المستأنف .

////////////////////////////////////

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
 النائب رئيس المحكمة وحسن عميره وصالح البرجى ومحمد حسام الدين القويانى

٢٤

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٧ القضائية

(١) دعوى جنائية - حكم - قوة الشيء المحكوم فيه . .

صدر حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .

فقد الحكم المطعون فيه بالنقض . عدم إمكان الحصول على صورة رسمية منه . استيفاء جميع إجراءات الطعن . مقتضى ذلك . إعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات جنائية .

(٢) نقض - الطعن للمرة الثانية - . نظره والحكم فيه . .

نقض الحكم للمرة الثانية . أثره : وجوب الفصل فى موضوع الدعوى .

////////////////

١- لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى مذكرة القلم الجنائى المختص أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى الجنحة رقم لسنة) قسم ثان المحلة الكبرى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد ولما

كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى وكان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد ، ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

٢ - لما كان الطعن مقدما لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه أثناء قيادته سيارته بأن لم يهديء السير عند مفارق الطريق وأماكن عبور المشاة ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء سيره فأصطدم بسيارته بالمجنى عليه وأحدث إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبى التى أودت بحياته . ثانيا : لم يتبع إشارات رجل المرور بالتهدئة فى أماكن عبور المشاة . ثالثا : لم يلزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء السير . رابعا : لم يهديء السير فى أماكن عبور المشاة . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩/٧٤ ، ١٠ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والمادة ٥٢ من اللائحة التنفيذية . وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهم مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنتح المحلة الكبرى قضت غيابيا عملاً بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ واعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية.عارض المحكوم عليه ، وقضى

فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .
استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية ١ مأمورية المحلة الكبرى) - بهيئة استئنافية -
قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة
النقض برقم لسنة ٥١ القضائية) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا
وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة طنطا
الابتدائية مأمورية المحلة الكبرى لتحكم فيها من جديد بهيئة استئنافية أخرى .
ومحكمة الإعادة - بهيئة استئنافية أخرى - قضت حضوريا اعتباريا بقبول
الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى
فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه (للمرة الثانية)
فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى مذكرة القلم الجنائى المختص
أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى الجنحة رقم لسنة
قسم ثان المحلة الكبرى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد ولما كان لم
يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى وكان مجرد
صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية. ولا تكون له قوة الشى
المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد . ولما كانت جميع
الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملا بنص المادتين

٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى باعادة المحاكمة . ولما كان الطعن مقدما لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

////////////////

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٨

پرئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر
نائب رئيس المحكمة ومسعود السعداوى و طلعت الأكياىى و محمود عبد العال .



الطعن رقم ٤٢٦١ لسنة ٥٧ القضائية

(١) مواد مخدرة . جلب . جريمة « اركانها » . قانون « تفسيره » . جمارك « اقليم جمركى »
خط جمركى . « حكم » تسببه . تسبب غير معيب . « نقض » اسباب الطعن . مالا يقبل
منها .

جلب المخدر فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مناط تحققه ؟

الأقليم الجمركى والخط الجمركى . ماهية كل منهما ؟

تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى . بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها فى
القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا .

مثال .

(٢) مواد مخدرة . تفتيش « إذن التفتيش » . اصداره . « محكمة الموضوع » سلطتها فى تقدير
جدية التحريات . « استدلالات » .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى .

(٣) مواد مخدرة . تفتيش « التفتيش باذن » . دفع « الدفع ببطان التفتيش » . دفاع
« الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره . « إثبات » بوجه عام . « نقض » اسباب الطعن . مالا يقبل
منها .

الدفع يصدر الإذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . ردا عليه .

(٤) إثبات « شهود » ، محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

تقدير قيمة الشهادة . موضوعي . عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية .

(٥) دفع « الدفع بتفليق التهمة » ، دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ، « ما لا يوفره » ، « نقض » ، أسباب الطعن . « ما لا يقبل منها » ،

الدفع بتفليق التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا . ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة .

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى ، غير جائز أمام النقض .

=====

١ - لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله « أن رئيس فرع إدارة مكافحة المخدرات بميناء القاهرة الجوى قام بضبط الطاعن وتفتيش حقيبته بناء على تحريات و إذن من النيابة العامة عقب وصوله من دلهي إلى مطار القاهرة في صالة (الترانزيت) فعثر داخل حقيبته على لفافتين تحويان ٢,١٣٥ كيلو من مادة الهيروين المخدرة » . وأقام الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشاهد الضابط ومن تقرير المعامل الكيماوية . لما كان ذلك . وكان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا فحسب ، بل أنه

يتمد ليشمل كذلك كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدر ولو فى داخل نطاق ذلك المجال على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها فى المواد من ٣ إلى ٦ التى رصد لها المشرع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للأشخاص والجهات التى بينها بيان حصر والطريقة التى رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك تسلم هذا الإذن من صاحب الشأن وإعادةه إلى تلك الجهة ، وتحديد كيفية الجلب بالتفصيل . يؤكد هذا النظر فوق دلالة المعنى اللغوى للفظ « جلب » أى ساق من موضع إلى آخر - أن المشرع لو كان يعنى الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامية ، ولما منعه مانع من إبراء لفظ استيراد قرين لفظ « تصدير » على غرار نهجه فى القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير . كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركى الأراضى والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية » ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه ، يعد جلبا محظورا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد اجتاز الخط الجمركى ناقلا المخدرات من خارج جمهورية مصر العربية إلى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيقه غير سديد .

٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣ - من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السانغة التي أوردتها كما هو الحال في الدعوى الماثلة ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

٤ - لما كان المرجع في تقدير قيمة الشهادة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمتى كانت قد صدقتها واطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية إذ الرد يكون مستفادا ضمنا من القضاء بإدانته استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

٥ - لما كان الدفع بتلفيق الاتهام من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها . فإن ما يثيره في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه جلب لداخل جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدراً (هيروين) دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الادارية المختصة . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى عملاً بالمواد ١. ٢. ٣. ٣٣. ١ / ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٠٣ من الجدول الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة التهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه عشرة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة جلب جوهر مخدر قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب . ذلك بأن الطاعن لم يتجاوز بفعله الخطأ الجمركى وكان مروره عابراً بمناسبة قدومه من دلهى فى طريق سفره إلى نيجيريا ، مما لا يوفر جريمة جلب المخدر فى حقه . فضلاً عن أن الحكم لم يرد على ما أثاره الدفاع عن الطاعن من بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها ، وبطلان التفتيش لأنه تم قبل صدور إذن النيابة ، وانتفاء صلة الطاعن بالحقيبة التى عثر فيها على المخدر وتلفيق التهمة له . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله « أن رئيس فرع إدارة مكافحة المخدرات بميناء القاهرة الجوى قام بضبط الطاعن وتفتيش حقيبته بناء على تحريات وإذن من النيابة العامة عقب وصوله من دلهى إلى مطار القاهرة فى صالة (الترانزيت) فعثر داخل حقيبته على لفافتين تحويان ٢٠ ١٣٥ كيلو من مادة الهيروين المخدرة » . وأقام الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشاهد الضابط ومن تقرير المعامل الكيماوية . لما كان ذلك ، وكان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا فحسب ، بل أنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التى يتحقق بها نقل المخدر ولو فى داخل نطاق ذلك المجال على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها فى المواد من ٣ إلى ٦ التى رصد لها المشرع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التى بينها بيان حصر وبالطريقة التى رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى، تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك تسلم هذا الإذن من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة ، وتحديد كيفة الجلب بالتفصيل . يؤكد هذا النظر فوق دلالة المعنى اللغوى للفظ « جلب » أى ساق من موضع إلى آخر - أن المشرع لو كان يعنى الاستيراد

بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامة ، ولما منعه مانع من إيراد لفظ استيراد قرين لفظ « تصدير » على غرار نهجه فى القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركى الأراضى والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية » وفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشرؤط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المتوط بها منحه ، يعد جلب محظورا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد اجتاز الخط الجمركى ناقلا المخدرات من خارج جمهورية مصر العربية إلى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيقه غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جديده وأطرحة استنادا إلى اطمئنان المحكمة من أقوال الشاهد إلى جديده التحريات . وكان من المقرر أن تقدير جديده التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجديده الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إجراءاته فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصور الإذن بعد الضبط

والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة السانغة التي أوردتها كما هو الحال في الدعوى الماثلة ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان المرجع في تقدير قيمة الشهادة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمتى كانت قد صدقتها واطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية إذ الرد يكون مستفادا ضمنا من القضاء بإدانته استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة . وكان الدفع بتلقيق الاتهام من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردأ صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها . فإن ما يثيره في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود

البارودي نائب رئيس المحكمة ومحمود رضوان وحسن عشيح ورضوان عبد العليم .

٢٦

الطعن رقم ٦٥٨٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) مسئولية مدنية . تأميمات إجتماعية . عمل . نقض « أسباب الطعن .

مالا يقبل منها .

مسئولية المتبرع عن تابعه ليست ذاتية . هو في حكم الكفيل التضامن . مصدرها القانون .

أحكام قانون التأمينات الاجتماعية . مجال إعمالها عند بحث مسئولية رب

العمل الذاتية .

(٢) تأميمات إجتماعية . عمل . تعويض . مسئولية مدنية . حكم « تسببيه .

تسبيب غير معيب .

جمع العامل بين حقه في التعويض قبل هيئة التأمينات وبين حقه في التعويض قبل

المسئول عن الفعل الضار . جائز . أساس ذلك ؟

(٣) دفاع « الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره .

الدفاع القانوني الظاهر البطالان . لا يستأهل ردا .

١ - من المقرر في ضوء ما نصت عليه المادة ١٧٤ من القانون المدني من أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها و أن مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية وإنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن ، وكفالاته ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فإنه لايجدى التحدى في هذه الحالة بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية التي لاتجيز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم ، ذلك أن مجال تطبيق هذا الحكم هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

٢ - لما كان العامل إنما يقتضى حقه في التعويض من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها ، بينما يقتضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول ، فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

٣ - من المقرر أن الدفاع القانوني ظاهر البطلان لا يستأهل ردا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المحكوم عليه بأنه تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن اهماله ، وعدم احترازه وتبصره بأن قام بملء أنبوية غاز من أخرى فأحدث اشتعالا نتج عنه اصابة المجنى عليها التي أدت إلى وفاتها على النحو

المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات. وادعى كل من و مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يؤديا لهما مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض. ومحكمة جنح قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائتي جنيه والزمته والمسئول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يؤديا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهًا على سبيل التعويض المؤقت. إستأنف كل من المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعين بالحقوق المدنية ومحكمة. الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الدعوى الجنائية برفضه وتأييد الحكم المستأنف وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤديا متضامين للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ عشرة آلاف جنيه .

نعتن الأستاذ المحامي نيابة عن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن - المسئول عن الحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالزامه بالتعويض متضامنا مع تابعه - المتهم المحكوم عليه - فقد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه قضى بالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤديا تعريضا لورثة العاملة المجنى عليها طبقا للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية بالرغم مما يقضى به قانون التأمينات الإجتماعية من أنه لايجوز الرجوع على صاحب العمل بأحكام

أى قانون آخر إلا فى حالة الخطأ الجسيم ، ومع أن الطاعن تمسك بهذا الدفاع وفدء المستندات الدالة على التأمين على المجنى عليها ، إلا أن المحكمة الزمتة بالتعويض دون أن تثبت الخطأ الجسيم فى حقه أو تعير دفاعه إلتفاتا الأمر الذى يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر فى ضوء ما نصت عليه المادة ١٧٤ من القانون المدنى من أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وأن مسؤولية المتبوع عن تابعه ليست مسؤولية ذاتية وإنما هى فى حكم مسؤولية الكفيل المتضامن ، وكفالاته ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فإنه لايجدى التحدى فى هذه الحالة بأحكام قانون التأمينات الإجتماعية التى لا تجيز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم ، ذلك أن مجال تطبيق هذا الحكم هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية ، ولما كان العامل إنما يقتضى حقه فى التعويض من الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فى مقابل الاشتراكات التى شارك هو ورب العمل فى دفعها ، بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول ، فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الشأن يكون غير سديد ، ولا يعيبه إلتفاتة عما آثاره الطاعن فى هذا الشأن من دفاع وما قدمه من مستندات لإثبات دفاعه ، لما هو مقرر من أن الدفاع القانونى ظاهر البطلان

لا يستأهل ردا. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة
٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادرة بالقانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

////////////////////

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيع البسطويسى نائب رئيس المحكمة و ناجى إسحق و على الصادق عثمان وإبراهيم عبد المطلب .

٢٧

الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير التدليل ، ، إثبات ، شهود ، ، حكم ، تسييبه .
تسبب غير معيب ، ، نقص ، (سباب الطعن . مالا يقبل منها ، ،

وزن أقوال الشهود . وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم . موضوعى .

أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(٢) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير التدليل ، ، إثبات ، شهود ، ، حكم ، تسييبه .
تسبب غير معيب ، ،

تراخى المجنى عليه فى الإبلاغ، لا يفيد كذب شهادته .

(٣) « إثبات » شهود ، ، حكم ، تسييبه . تسبب غير معيب ، ، دفاع « الإخلال بحق الدفاع
- مالا يوفره ، ،

حق المحكمة فى الاعراض عن قالة شهود النفى، ما دامت لا تثق بما شهدوا به .

(٤) قانون ، القانون الاصلح ، ، تفسيره ، ، خلو رجل .

صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات فى جريمة تقاضى مقدم إيجار يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم من القانون القديم بما اشتملت عليه أحكامه من إلغاء العقوبة المقيدة للحرية التى كانت مقررة به لهذه الجريمة .

توقيع الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس على الطاعن يوجب تصحيحه بإلغاء العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها .

تقاضى مقدم إيجار وفق أحكام المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مقصور على المباني التى تنشأ إعتباراً من تاريخ العمل به فى ٣١/٧/١٩٨١ . مفاد ذلك ؟

////////////////

١ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ، وهى متى أخذت بشهادة شاهد فإن مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٢ - من المقرر أن تراخى المجنى عليه فى الإبلاغ لا يفسد كذب شهادته ما دامت المحكمة اقتصت بصدقه .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به وفى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تظمن لأقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها .

٤ - لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الصادر بتاريخ ٢٧ من يوليو سنة ١٩٨١ - والمعمول به اعتباراً من ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ - قد نص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ منه على أنه : « فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلغى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون اخلال بأحكام المادة السابقة » . مما مفاده أن القانون المذكور قد أبقى على العقوبة المقيدة للحرية مع عقوبة الغرامة لجريمة تقاضى خلو الرجل فقط دون جريمة تقاضى مقدم إيجار مما يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم بما أشتمل عليه من إلغاء عقوبة الحبس التى كانت مقررة للجريمة التى دانه الحكم المطعون فيه عنها وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة

الخامسة من قانون العقوبات ، ما دامت الدعوى الجنائية المعروضة ، لم يفصل فيها بحكم بات ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء ما قضى به من عقوبة مقيدة للحرية وتأييده فيما عدا ذلك ، ولا ينال من ذلك ما أورده الطاعن بأسباب طعنه من أن فعله غدا غير مؤثم عملا بنص المادة السادسة من القانون سالف الذكر الذى أجاز للمالك تقاضى مقدم إيجار ، ذلك أن تلك المادة نصت صراحة على عدم انطباق حكمها إلا على المباني التى تنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ ومن ثم فلا ينطبق حكمها على واقعة الدعوى إذ أقيم البناء قبل سريان أحكام القانون المذكور حسبما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى مبلغ ثمانمائة جنيه من خارج نطاق عقد الإيجار (مقدم إيجار) . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ١٥ ، ١٦/١ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بشبرا الخيمة قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه ١٦٠٠ جنيه والزامه برده مبلغ ٨٠٠ جنيه للمجنى عليه . استأنف ومحكمة بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أسابيع مع الشغل ورفض وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك .

قطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار قد شابه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه آخذة بجريمة تقاضى خلو رجل فى حين أن الدعوى اقيمت ضده عن جريمة تقاضى مقدم إيجار ولم يطبق فى شأنه أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ باعتباره القانون الأصلح ، وخلا الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من بيان الواقعة والأدلة ومؤداها ووصفته المحكمة بأنه حضورى رغم ما تضمنته مدوناته من عدم حضوره ، والتفت عن دفاعه بكيدية الاتهام لما ساقه من أسباب توجز فى تراخى المجنى عليه فى بلاغه وما شهد به شهود النفى 'من عدم تقاضيه أية مبالغ زائدة كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على الطاعن بوصف أنه بتاريخ ١ من أبريل سنة ١٩٨١ تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار « مقدم إيجار » فدانه الحكم عنها وقضى بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه ١٦٠٠ جنيه والزامه برد مبلغ ٨٠٠ جنيه للمجنى عليه ، فإن منعى الطاعن من إدانة الحكم له عن جريمة تقاضى خلو رجل يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه والشاهد بعد أن أورد مؤداها وهو مالا يمارى الطاعن اشتغال الأوراق عليها ، فإن نعيه فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة

الموضوع ، وهى متى أخذت بشهادة شاهد فإن مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن تراخى المجنى عليه فى الإبلاغ لا يفيد كذب شهادته مادامت المحكمة اقتنعت بصدقه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اطمأن لأقوال المجنى عليه والشاهد سالف الذكر، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لاتثق بما شهدوا به وفى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على إنها لم تطمئن لأقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن حضر بجلسة ١٤ من ديسمبر ثم تخلف عن حضور باقى الجلسات حتى صدور الحكم الابتدائى الذى صدر حضوريا اعتباريا ، فإن نعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الصادر بتاريخ ٢٧ من يوليو سنة ١٩٨١ - والمعمول به اعتبارا من ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ - قد نص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ منه على أنه : « فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلغى جميع العقوبات المفيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون اخلال بأحكام المادة السابقة » . مما مفاده أن القانون المذكور قد أبقى على العقوبة المفيدة للحرية مع عقوبة الغرامة لجريمة تقاضى خلو الرجل فقط دون جريمة تقاضى مقدم إيجار مما يتحقق به معنى القانون

الاصالح للمتهم بما أشتمل عليه من إلغاء عقوبة الحبس التى كانت مقررة للجريمة التى دانه الحكم المطعون فيه عنها وبالتالى يكون هو القانون الواجب التطبيق عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، مادامت الدعوى الجنائية المعروضة ، لم يفصل فيها بحكم بات ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء ما قضى به من عقوبة مقيدة للحرية وتأييده فيما عدا ذلك ، ولا ينال من ذلك ما أورده الطاعن بأسباب طعنه من أن فعله غدا غير مؤثم عملا بنص المادة السادسة من القانون سالف الذكر الذى أجاز للمالك تقاضى مقدم إيجار ، ذلك أن تلك المادة نصت صراحة على عدم انطباق حكمها إلا على المبانى التى تنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ ومن ثم فلا ينطبق حكمها على واقعة الدعوى إذ أقيم البناء قبل سريان أحكام القانون المذكور حسبما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه .

////////////////////

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد
و مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة و حسن عميرة ومحمد حسام الدين القرياني .



الطعن رقم ٦٢٨٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . محكمة النقض . سلطاتها في نظر الطعن . . حكم « تسببيه »
تسبب غير معيب . . نقض . أسباب الطعن . ما يقبل منها . .

لمحكمة النقض الفصل في الطعن على ما تراه متفقا وحقيقة العيب الذي شاب الحكم
حتى اتسع له وجه الطعن .

(٢) معارضة . نظرها والحكم فيها . . إستئناف . نظره والحكم فيه . . حكم « بطلانه » .
بطلان . طعن . نطاقه . .

المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضى بسقوط الاستئناف توجب على المحكمة
الفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه - تبينها أن قضاءه صحيح . وقوفها عند هذا الحد .
وإلا ألغته وانتقلت إلى موضوع الدعوى . مخالفة المحكمة ذلك وتصديها لموضوع الدعوى
ومخالفتها المادة ٥٥ عقوبات . يبطل الحكم .
صال .

////////////////

١ - من المقرر أن لمحكمة النقض أن تفصل في الطعن على ما تراه متفقا
وحقيقة العيب الذي شاب الحكم متى اتسع له وجه الطعن .

٢ - لما كان الحكم الغيابي الاستثنائي لم يقض إلا بسقوط الاستئناف دون أن يتعرض إلى الموضوع فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه فيما قضى به من سقوط الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطئ ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة فتعدلها لمصلحة المعارض أما إذا هي أمرت بوقف التنفيذ كما هو الحال في الدعوى - وما كان يجوز لها حتى في الحالة الأخيرة أن تقضى به أصلا بالمخالفة لحكم المادة ٥٥ من قانون العقوبات - متوهمة أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى فإن حكمها يكون باطلا .

الوقائع

أقام « المدعى بالحقوق المدنية » دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الأزيكية « قيدت بجدولها برقم » ضد المطعون ضده بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب. وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح الأزيكية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ٢٠٠٠ جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت. استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية -

قضت حضوريا اعتباريا بسقوط الحق في الاستئناف . عارض ، وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية .

فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المطعون ضده وهي لمدة ثلاث سنوات قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز الحكم بوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة عقوبة الحبس لأزيد على سنة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المطعون ضده استأنف الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بحبسه ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألقى جنيته لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مائة وواحد جنيته على سبيل التعويض المؤقت لارتكابه جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا اعتباريا بسقوط الاستئناف لقعود المتهم عن التنفيذ وعن سداد الكفالة - وهو في حقيقته حكم غيابي وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري إعتباري على خلاف الواقع لعدم حضور المتهم بالجلسة التي نظر فيها استئنافه - وإذ عارض الطاعن في هذا الحكم مثل بجلسة وقرر بتنازله عن المعارضة في الحكم الابتدائي الغيابي وقدم مخالصة صادرة

من المدعى بالحقوق المدنية فقضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة النقض أن تفصل في الطعن على ما تراه متفقا وحقيقة العيب الذى شاب الحكم متى اتسع له وجه الطعن ، وإذا كان الحكم الغيابى الاستثنائى لم يقض إلا بسقوط الاستئناف دون أن يتعرض إلى الموضوع فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضه أن تفصل أولا فى صحة الحكم المعارض فيه فيما قضى به من سقوط الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطئ ألغته ثم إنتقلت إلى موضوع الدعوى وفى هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة فتعدلها لمصلحة المعارض أما إذا هى أمرت بوقف التنفيذ كما هو الحال فى الدعوى - وما كان يجوز لها حتى فى الحالة الأخيرة أن تقضى به أصلا بالمخالفة لحكم المادة ٥٥ من قانون العقوبات - متوهمة أن الحكم المعارض فيه صادر فى موضوع الدعوى فإن حكمها يكون باطلا وهو ما يتسع له وجه الطعن- مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها فى نطاق الطعن المرفوع من النيابة العامة ، ويتعين مع نقض الحكم إعادة القضية إلى المحكمة التى أصدرته لنظر المعارضة من جديد .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة عضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر
نائب رئيس المحكمة و مسعود السعداوى و طلعت الأكيايى و محمود عبد العال .

٢٩

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محكمة النقض « حقا في الرجوع في احكامها » .

قضاء محكمة النقض بعدم قبول الطعن . لعدم تقديم وكيل الطاعن سند وكالته . ثبوت
أن سند الوكالة مقدم بالأوراق . يوجب على محكمة النقض الرجوع عن حكمها .

(٢) حكم « بيانات التسمييب » « بطلانه » « بطلان » « إستئناف » نظره والحكم فيه « نقض »
« أسباب الطعن » « مايقبل منها » « أثر الطعن » .

حكم الإدانة . وجوب إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات .

خلو الحكم الابتدائى من نص القانون الذى أنزل العقاب بموجبه . يبطله . اشارة الحكم
المطعون فيه والمزيد له فى ديباجته إلى مواد الاتهام . لايعصمه من عيب هذا البطلان . مادام
لم يفصح عن أخذه بها .

اتصال وجه النعى بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
توجب امتداد أثر الطعن إليه .

١ - لما كان سبق لهذه المحكمة « فى غرفة مشورة » أن قررت بجلسته بعدم قبول الطعن ومصادرة الكفالة استنادا إلى أن الأستاذ المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض نيابة عن الطاعن لم يقدم سند وكالاته الذى يخوله ذلك وقرر بالطعن بمقتضاه ولكنه قدم صورة ضوئية لتوكيل غير مصدق عليها رسميا ، وإذ تبين بعدئذ أن أصل هذا التوكيل كان مرفقا بالطعن رقم ٣١١ لسنة ٥٥ ق المنظر بذات الجلسة فإنه يتعين الرجوع فى ذلك القرار وإحالة الطعن إلى محكمة النقض لنظره من جديد .

٢ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فإنه يكون باطلا ولا يعصم الحكم المطعون فيه من أن يستطيل إليه هذا البطلان أن يكون قد أشار فى ديباجته إلى رقم القانون الذى طلبت النيابة العامة تطبيقه مادام أنه لم يفصح عن مواده التى أخذ الطاعن بها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر - الذى لم يطعن فى الحكم - لاتصال وجه النعى به ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة عملا بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ، طاعن - أقاما بناء بدون ترخيص ٢ - خالفا الشروط المقررة لتهوية المرافق . وطلبت عقابهما بمواد القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومحكمة جنح قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهما عشرة آلاف جنيه وضعف رسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة . إستأنف المحكوم عليهما ومحكمة الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة .

فطن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض وبجلسة نظرت المحكمة الطعن « منعقدة فى هيئة غرفة مشورة » حيث قررت عدم قبول الطعن ومصادرة الكفالة .
فقدم الطاعن طلبا للرجوع عن الحكم .

المحكمة

من حيث أنه سبق لهذه المحكمة « فى غرفة مشورة » أن قررت بجلسة بعدم قبول الطعن ومصادرة الكفالة إستناداً إلى أن الأستاذ المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض نيابة عن الطاعن لم يقدم سند وكالاته الذى يخوله ذلك وقرر بالطعن بمقتضاه ولكنه قدم صورة ضوئية لتوكيل غير مصدق عليها رسميا ، وإذ تبين بعدئذ أن أصل هذا التوكيل كان مرفقا بالطعن رقم ٣١١١ لسنة ٥٥ ق المنظور بذات الجلسة فإنه يتعين الرجوع فى ذلك القرار وإحالة الطعن إلى محكمة النقض من جديد .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه جاء باطلاً إذ أغفل الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وحيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فإنه يكون باطلاً ولا يعصم الحكم المطعون فيه من أن يستطيل إليه هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته إلى رقم القانون الذي طلبت النيابة العامة تطبيقه مادام أنه لم يفصح عن مواده التي أخذ الطاعن بها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر - الذي لم يطعن في الحكم - لاتصال وجه النعي به ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة عملاً بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

////////////////////

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة و الصاوى يوسف و عادل عبد الحميد و أحمد عبد الرحمن .

٣٠

الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ القضائية

نيابة عامة . طعن « المصلحة فى الطعن » . نقص « المصلحة فى الطعن » « أسباب الطعن » .

ما لا يقبل منها .

حق النيابة العامة فى الطعن رهن بتوفر المصلحة لها أو المحكوم عليه . انتفاء هذه المصلحة . أثره . عدم قبول الطعن . علة ذلك ؟

عدم جواز طعن النيابة العامة فى الاحكام لمصلحة القانون . علة ذلك ؟

من المقرر أنه وإن كان الاصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص ، إذ تمثل الصالح العام ، وتسعى فى تحقيق موجبات القانون وفى تحقيق مصلحة المجتمع التى تقتضى أن تكون الاجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة ، وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال من شائبة الخطأ أو البطالان ، إلا أنها تتقيد فى كل ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يكون مقبولا عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا انعدمت فلا دعوى ، ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن فى الاحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها - وطعنها تبعاً لذلك - مسألة نظرية صرفاً لا يؤيدها بها ،

وإذ كانت النيابة العامة قد اقتضت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان ، دون أن تنعى عليه شيئا متعلق بما قضى به في طلباتها باعتبارها سلطة اتهام ، وكانت مصلحة المحكوم عليه في هذا الطعن منعدمة ايضا ، إذ لا مصلحة له في أن يحاكم أمام محكمة مشكلة طبقا لقانون الطوارئ ، بدلا من محكمة الجنايات العادية التي جرت المحاكمة أمامها ، والتي تختص ايضا بنظر الدعوى وتتوافر في محاكماتها من الضمانات ، مالا يتوافر أمام المحاكم المشكلة طبقا لقانون الطوارئ التي أجاز المشرع أن تكون مشكلة كلها أو بعضها من عناصر غير قضائية ، ونص على عدم جواز الطعن في أحكامها بأي وجه من الوجوه ، فإن طعن النيابة العامة يكون قائما على مجرد مصلحة نظرية بحته لا يؤبه بها ، فيتعين رفضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا « مسدس » . واحالته إلى محكمة جنايات ... لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١/١ ، ٢/٢٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق . مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر ومصادرة السلاح المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات .

فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه - إذ دان المطعون ضده بجرمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص ، وقد اعتراه بطلان فى الاجراءات أثر فيه ، ذلك أن الدعوى احيلت إلى المحكمة بوصفها محكمة أمن الدولة العليا طوارئ . بيد إنها قضت فيها بوصفها محكمة جنائيات عادية مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » لمحكمة المطعون ضده عن جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص ، بيد أن المحكمة طبقا للثابت من محضر جلسة المحاكمة ومن الحكم المطعون فيه - نظرت الدعوى بوصفها محكمة جنائيات أسبوط ، وقضت فيها بمعاينة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبمصادرة السلاح المضبوط وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص ، إذ تمثل الصالح العام ، وتسعى فى تحقيق موجبات القانون وفى تحقيق مصلحة المجتمع التى تقتضى أن تكون الاجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة ، وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال من شائبة الخطأ أو البطلان ، إلا أنها تتقيد فى كل ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يكون مقبولا عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا إنعدمت فلا دعوى ، ومن ثم لا يجوز للنياية العامة أن تطعن فى الأحكام

مصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها - وطعنها تبعاً لذلك - مسألة نظرية صرفاً لا يؤبه بها. وإذا كانت النيابة العامة قد اقتضت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان ، دون أن تسعى عليه شيئاً متعلق بما قضى به في طلباتها باعتبارها سلطة اتهام ، وكانت مصلحة المحكوم عليه في هذا الطعن منعدمة أيضاً ، إذ لا مصلحة له في أن يحاكم أمام محكمة مشكلة طبقاً لقانون الطوارئ ، بدلاً من محكمة الجنايات العادية التي جرت المحاكمة أمامها ، والتي تختص أيضاً بنظر الدعوى ، وتتوافر في محاكماتها من الضمانات ، ما لا يتوافر أمام المحاكم المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ التي أجاز المشرع أن تكون مشكلة كلها أو بعضها من عناصر غير قضائية ، ونص على عدم جواز الطعن في أحكامها بأي وجه من الوجوه ، فإن طعن النيابة العامة يكون قائماً على مجرد مصلحة نظرية بحثة لا يؤبه بها ، فيتعين رفضه .

////////////////

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة عضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان و محمد رفيق البساطي نائب رئيس المحكمة وناجي اسحق وإبراهيم عبد المطلب .

٣١

الطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » ، محكمة الموضوع « سلطتها فى

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى » .

متى تقوم حالة الدفاع الشرعى ؟

(٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » ، مسؤولية جنائية « موانع

المسؤولية » ، حكم « تسببيه - تسبب معيب » ، نقص « أسباب الطعن » ، ما يقبل منها » .

حق الدفاع الشرعى كسبب من أسباب الإباحة يبيح الفعل ويحو عنه وصف الجريمة .

فلا مسؤولية على فاعله . مادام فعل الدفاع مناسب مع الاعتداء حتى ولو أصاب هذا الدفاع

غير المعتدى عن غير قصد إما الغلط فى الشخص أو نتيجة الحيدة عن الهدف . أساس ذلك ؟

(٣) أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » ، دفع « الدفع بقيام حاله

الدفاع الشرعى » ، دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ، ما يوفره » .

التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . لا يشترط إيراده بصريح لفظه وعباراته المألوفة .

(٤) أسباب الإباحة وموانع العقاب » الدفاع الشرعى .. محكمة الموضوع » سلطتها

فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى .. حكم » تسببه » تسبب معيب ..

تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . حد ذلك ؟

مثال لتسبب معيب فى الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .

////////////////

١ - من المقرر أن حالة الدفاع الشرعى تقوم إذا وقع فعل يخشى منه حصول اعتداء على النفس أو المال والعبرة فى هذا هى بتقدير المدافع فى الظروف التى كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنيا على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرره .

٢ - مفاد نصوص المواد ٢٤٥ وما بعدها من قانون العقوبات أن حق الدفاع الشرعى كسبب من أسباب الإباحة المقرر كمبدأ عام بمقتضى نص المادة ٦٠ من القانون ذاته يبيح الفعل ويحو عنه وصف الجريمة متى توافرت الشروط التى استلزمته تلك المواد لقيامه ولم يخرج المدافع عن القيود التى فرضتها على استعماله ، فهو سبب موضوعى متى قام فلا مسئولية على فاعله مادام فعل الدفاع متناسبا مع الاعتداء حتى لو أصاب هذا الدفاع غير المتعدى من غير قصد إما لغلط فى الشخص أو نتيجة الحيدة عن الهدف ، ذلك أن العبرة فى نشؤ حق الدفاع الشرعى هى بتوافر شرط حلول الخطر وشرط لزوم القوة لدفعه ، ومتى نشأ الحق فكل قوة مناسبة تستعمل بحسن نية لرد الاعتداء تكون مباحة ، وليس من شأن الغلط فى الشخص أو الحيدة عن الهدف نفى الحق الذى نشأ ولا نفى الإباحة المترتبة على مباشرته بحسن نية مادام لم ينسب للمدافع أدنى قدر من الإهمال أو عدم التبصر فى هذه الحالة فقط يسأل عن جريمة غير عمدية .

٣ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قرر أن أولاد المجنى عليه كانوا قادمين يحملون آلات « جنازير وسكاكين » للاعتداء على الطاعن في محله ، وأن شهدت بأن الاعتداء كان على محل الطاعن ، وأن محاولة حجز المجنى عليه تفيد أنه كان متوجها للاعتداء على الطاعن ، وأن شهد بأن المجنى عليه وأولاده تعدوا على الطاعن في محله ، وكان ما أبداه المدافع على السياق المتقدم ، مفاده التمسك بحالة الدفاع الشرعى الذى لا يشترط فى التمسك به إirاده بصريح لفظه وبعبارة المؤلف .

٤ - من المقرر أنه ولئن كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب إلا أن حد ذلك أن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى إلى ما انتهى إليه ، وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يصلح ردا لنفى ما أشاره الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى ، ذلك بأنه أغفل كلية الإشارة إلى ما ذكره المدافع بمحضر الجلسة من أن أولاد المجنى عليه كانوا قادمين يحملون آلات « جنازير وسكاكين » للاعتداء على الطاعن فى محله ولم يستظهر أثر ذلك على نفسه حسب تقديره فى الظروف التى كان فيها ومدى تخوفه منه والصلة بين ذلك التخوف - فى حالة قيامه - واعتداء الطاعن على المجنى عليه ومدى التناسب بينهما كما أن الحكم لم يستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتداءين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنفى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس وإما أن يكون مباداه بعدوان فريق ردا على الفريق الآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وما أورده الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت من أقوال شهود الإثبات أن المجنى عليه كان متوجها إلى مكان المشاجرة للاعتداء على الطاعن وأن الثابت من تلك الأقوال أنه كان متوجها لاستطلاع الأمر دون أن يكون معه أية أداة من أدوات الاعتداء لا يرفع قصوره فى رده على دفاع الطاعن من أن الاعتداء عليه وقع من المجنى عليه وأولاده وليس منه وحده فى غمار الشجار الذى سلم به الحكم فى مدوناته . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى الرد على مادفع به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى بما يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمداً بسكين فى بطنه وأعلى فروة الرأس مما أحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب أفضى إلى موت قد شابه قصور فى التسيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الدفاع عنه تمسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعى غير أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بما لا يصلح رداً فلم يتعرض لبحث توافر حالة الدفاع الشرعى أو عذر التجاوز فى استعمال ذلك الحق أو الخطأ غير العمدى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن من المقرر أن حالة الدفاع الشرعى تقوم إذا وقع فعل يخشى منه حصول اعتداء على النفس أو المال والعبرة فى هذا هى بتقدير المدافع فى الظروف التى كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبيناً على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرره ، كما أن مفاد نصوص المواد ٢٤٥ وما بعدها

من قانون العقوبات أن حق الدفاع الشرعى كسبب من أسباب الاباحة المقرر كمبدأ عام بمقتضى نص المادة ٦ من القانون ذاته - يبيح الفعل ويحو عنه وصف الجريمة متى توافرت الشروط التى استلزمته تلك المواد لقيامه ولم يخرج المدافع عن القيود التى فرضتها على أستعماله ، فهو سبب موضوعى متى قام فلا مسئولية على فاعله مادام فعل الدفاع متناسبا مع الاعتداء حتى لو أصاب هذا الدفاع غير المعتدى عن غير قصد إما لغلط فى الشخص أو نتيجة الحيدة عن الهدف ، ذلك أن العبرة فى نشؤ حق الدفاع الشرعى هى بتوافر شرط حلول الخطر وشرط لزوم القوة لدفعه ، ومتى نشأ الحق فكل قوة مناسبة تستعمل بحسن نية لرد الاعتداء تكون مباحة ، وليس من شأن الغلط فى الشخص أو الحيدة عن الهدف نفى الحق الذى نشأ ولانفى الاباحة المترتبة على مباشرته بحسن نية مادام لم ينسب للمدافع أدنى قدر من الاهمال أو عدم التبصر فى هذه الحالة فقط سأل عن جريمة غير عمدية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قرر أن أولاد المجنى عليه كانوا قادمين يحملون آلات « جنازير وسكاكين » للاعتداء على الطاعن فى محله ، وأن شهدت بأن الإعتداء كان على محل الطاعن ، وأن محاولة حجز المجنى عليه تفيد أنه كان متوجها للاعتداء على الطاعن ؛ وأن شهد بأن المجنى عليه وأولاده تعدوا على الطاعن فى محله ، وكان ما أبداه المدافع على السياق المتقدم ، مفاده التمسك بحالة الدفاع الشرعى الذى لا يشترط فى التمسك به إirاده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى قوله أن واقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة وأطمأن إليها وجدانها مستخلصة

ن الأوراق والتحقيقات ومادار بشأنها فى الجلسة تخلص فى أنه فى مساء
وم ١٤/٩/١٩٨٤ حدثت مشاجرة بين وبين زوج ابنة عمه وأخوته
سببها زوجة هذا الأخير وذلك بشارع بدائرة قسم وعندما
خرج والد الأول من مسكنه ليستطلع الأمر قام المتهم بالاعتداء عليه بأن طعنه
بسكين فى فروة رأسه وبأعلا يسار بطنه فحدث به الإصابات المبينة بالتقرير
الطبى الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن أودت الإصابات بحياته « وبعد
أن أورد أدلة الثبوت عرض للدفاع الطاعن واطرحه بقوله « وحيث إنه بالنسبة
لما دفع به الدفاع عن المتهم من أن المجنى عليه كان متوجها إلى مكان
المشاجرة للاعتداء على المتهم فمردود عليه بأنه لم يثبت من أقوال شهود
الاثبات ذلك الذى ذهب إليه الدفاع على النحو سالف الذكر بل يثبت من أقوال
شهود الاثبات والتى تطمئن إليها المحكمة أن المجنى عليه توجه إلى مكان
المشاجرة عندما علم بحدوث المشاجرة مع ابنه لاستطلاع أمر هذه المشاجرة
ولم يكن بيده أو حاملا أية أداة من أدوات الاعتداء .. » وكان يبين من المفردات
المضمومة أن من بين مرفقاتها تقريراً طبياً يتضمن نتيجة الكشف الطبى على
الطاعن وأنه وجد مصاباً باشتباه جرح نافذ وثابت بمحضر الضبط المؤرخ ١٤ من
سبتمبر سنة ١٩٨٤ أن محرره تسلم من المستشفى تقريراً طبياً يفيد إصابة
الطاعن باشتباه جرح نافذ بالظهر وسحجات بأعلا الظهر وسحجات بالكتف
الأيمن . وكان من المقرر أنه ولئن كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام
حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه
بغير معقب ، إلا أن حد ذلك أن يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى إلى ما
انتهى إليه وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يصلح رداً لنفى ما أثاره الطاعن

من أنه كان فى حالة دفاع شرعى ، ذلك بأنه أغفل كلية الإشارة إلى ما ذكره المدافع بمحضر الجلسة من أن أولاد المجنى عليه كانوا قادمين يحملون آلات « جنازير وسكاكين » للاعتداء على الطاعن فى محله ولم يستظهر أثر ذلك على نفسه حسب تقديره فى الظروف التى كان فيها ومدى تخوفه منه والصلة بين ذلك التخوف - فى حالة قيامه - واعتداء الطاعن على المجنى عليه ومدى التناسب بينهما ، كما أن الحكم لم يستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتداءين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنتفى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس واما أن يكون مبادؤه بعدوان فريق ردا على الفريق الآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وما أورده الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت من أقوال شهود الاثبات أن المجنى عليه كان متوجها إلى مكان المشاجرة للاعتداء على الطاعن وأن الثابت من تلك الأقوال أنه كان متوجها لاستطلاع الأمر دون أن يكون معه أية أداة من أدوات الاعتداء لا يرفع قصوره فى رده على دفاع الطاعن من أن الاعتداء عليه وقع من المجنى عليه وأولاده وليس منه وحده فى غمار الشجار الذى سلم به الحكم فى مدوناته . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى الرد على مادفع به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى بما يبطله ويوجب نقضة والاعادة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البستويسى نائب رئيس المحكمة ونابجى اسحق وتمى خليفة وعلى الصادق عثمان .

٣٢

الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إثبات « خبرة » ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، ، حكم ، تسببه ، تسبيب غير معيب ، ،

- طلب الدفاع غير المنتج فى الدعوى . لا تشرب على المحكمة إن هى لم تحققه .
مثال .

(٢) رشوة . موظفون عموميون . جريمة « أركانها » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » ،

المقصد بالاختصاص بالممل فى مجال الرشوة ؟

تقدير توافر اختصاص الموظف بالعمل الذى عرض عليه رشوة من أجله . مرضوعى .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . إثبات « أوراق رسمية » .

الأدلة فى المواد الجنائية . اقناعية . للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . مادام غيز ملتزم مع الحقيقة التى اطمانت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى

(٤) رشوة . موظفون عموميون . جريمة « أركانها » . قانون . تفسيره . . .

مساواة الشارع في نطاق الرشوة بين إرتشاء الموظف وإحتياله بإستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة بالالتجار بها .

كفاية إيداء الموظف استعداده للقيام بالعمل الذي يدخل في اختصاصه لتوافر الزعم بالإختصاص . ولو لم ينصح به الموظف صراحة .

(٥) إثبات « شهود » محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشهود ؟
الجدل الموضوعي . لا يجوز إثارته أمام النقض .

(٦) إثبات « شهود » بوجه عام « محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الدليل » .

استدلالات « إجراءات » إجراءات التحقيق « بطلان » .

بطلان التسجيل . بفرض وقوعه . لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التسجيل .

(٧) رشوة « محاكم أمن الدولة » نيابة عامة « حكم » « ما يعينه في نطاق الدليل » .

إجراءات « إجراءات التحقيق » .

للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق في الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ومنها جناية الرشوة . أساس ذلك ؟

تعيب إجراءات المدعى . لا أثر له على سلامة الحكم الصادر في موضوع الدعوى .

(٨) نيابة عامة « إجراءات » إجراءات التحقيق « إثبات » خبرة » .

حق عضو النيابة في الإستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهة أو كتابة بغير حلف .

يمين . أساس ذلك ؟

////////////////

١ - لما كان الحكم قد عرض لطلب الدفاع ندب خبير ورد عليه في قوله «

وحيث إنه عن طلب الدفاع ندب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان المراحل التي تمر بها المستخلصات وهل للمتهم دور فيها وكذلك - بيان جملة المستحق للمعنى عليه وهل هو مبلغ ١٦٠٠٠ أم مبلغ ١٠٥٦٤ ولا ترى المحكمة وجها .

لإجابة الدفاع لهذا الطلب إذ أنه غير منتج في الدعوى »
وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن كافيا وسائغا في الرد على طلب

الدفاع لما هو مقرر من أنه إذا كان دفاع المتهم غير منتج فى الدعوى فلا تثريب على المحكمة إن هى لم تحققه ولأن طلب ندب الخبير إنما يرمى إلى التشكيك فى أقوال المبلغ التى اطمأنت إليها المحكمة وإلى نفي اختصاص الطاعن بالعمل الذى من أجله تقاضى الرشوة وهو ما دلل عليه الحكم بأدلة سائغة تنتجه .

٢ - المقصود بالاختصاص بالعمل فى مجال الرشوة أن يكون لدى الموظف سبلطة مباشرة العمل الذى وقع الارتشاء مقابل تحقيقه أو الإمتناع عنه ومحدد القوانين واللوائح أعمال الموظف العام التى تدخل فى اختصاصه وقد تتحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر الرؤساء أو تعليماتهم الشفوية أو المكتوبة ، وكان توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى عرضت عليه الرشوة من أجله ، هو من الأمور التى يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

٣ - من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية إقناعية وأن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى .

٤ - إن الشارع قد ساوى فى نطاق الرشوة بين ارتشاء الموظف وبين إحتياله بإستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة عن طريق الاتجار فيها ويتوافر الزعم بالإختصاص ولو لم يفصح به الموظف صراحة بل يكفى الزعم الضمنى بأن يبدى الموظف استعدادا للقيام بالعمل الذى يدخل فى اختصاصه .

٥ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه لمحكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بلا معقب ومتى أخذت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذا كان الحكم قد اطمان إلى أقوال شهود الاثبات

واقتنع بوقوع الجريمة وصحة اسنادها إلى الطاعن فإن منعه في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن بطلان التسجيل - بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التسجيل ومن بينها إقرار المتهم اللاحق بحيازته المبلغ المضبوط بحوزته ، كما لا يحول دون أخذ المحكمة بأقوال رجال الضبط فيما باشروه من إجراءات ونفى إليهم من معلومات فيما لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه .

٧ - لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نصت في فقرتها الثانية على أن يكون للنيابة العامة سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ومنها جناية الرشوة ، وكان تعيب إجراء مد الحبس لا أثر له على سلامة الحكم الصادر في موضوع الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

٨ - من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الإجراءات الجنائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما يجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفها أو بالكتابة بغير حلف يمين فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بصفته موظفا عموميا (.....) طلب لنفسه وأخذ عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولاستعمال نفوذ حقيقى للحصول من جهة تعتبر فى حكم السلطة العامة على مزيه بأن طلب من مبلغ ثلاثة آلاف جنيه أخذ منه مبلغ ألفى جنيه على سبيل الرشوة مقابل التقرير بالصلاحية الفنية لشنآت المشروع التى أقامها واستعمال نفوذه لدى الشركة العربيه العامة للمقاولات التى يقوم بالتنفيذ لصالحها لصرف مستحقاته المالية عنها دون عراقيل . واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا المواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه أربعة آلاف جنيه .

فطعن الاستاذ / نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الرشوة قد شابه بطلان وقصور فى التسبب وفساد الاستدلال ، ذلك بأن الدفاع قدم مذكرة تمسك فيها بندب مكتب الخبراء لمتابعة المراحل التى قمر بها المستخلصات وتحديد المبالغ المستحقة للمبلغ كما تمسك بأن الطاعن غير مختص بالعمل الذى زعم المبلغ أنه من أجل إنجازه تقاضى مبلغ الرشوة وهو ما أكدته

المهندس فضلا عن أن المهندس رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للمقاولات ، قرر أنه هو الذي أمر بوقف صرف مستحقات المبلغ وأن الطاعن لم يطلب منه وقف الصرف لأى مقاول آخر وأن الدكتور قرر أنه ليس من اختصاص الطاعن أن يحيل إليه التقرير الإستشارى لبيان مدى مطابقة الأعمال التى تمت للأصول الفنية وليس من اختصاصه اعتماد مثل هذا التقرير وأرفق الدفاع شهادة صادرة من هيئة القطاع العام للتشييد تثبت أن الطاعن لا يختص بصرف أو تسهيل صرف مستخلصات المبلغ ، وتناول الدفاع أيضا تناقض أقوال المبلغ فى شأن صلته بالطاعن ومدى اختصاصه فى صرف المستحقات وقيمتها وأبان عن عدم معقولية أقواله إذ لا يقبل أن يدفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه فى سبيل الحصول على ستة آلاف جنيه وأن يتوجه إلى الطاعن فى منزله ويطلب منه ذلك برغم أنه لا يعرفه من قبل ، وفند الدفاع أقوال الشهود وبين أنها لا تصلح دليلا قبل الطاعن على ارتكابه الجريمة التى دين بها إلا أن الحكم التفت عن كل ما سطره الدفاع ولم يرد عليه بما يدحضه ، وتمسك الدفاع ببطلان تسجيل المحادثات التليفونية التى تمت أيام ٣٠ ، ٣١/٧/١٩٨٦ و ٢٥/٨/١٩٨٦ لاقتصار الإذن على تسجيل المكالمات التى تتم فى مكان خاص كما تمسك أنه لا يجوز لقاضى التحقيق الذى يعرض عليه أمر مد الحبس الاحتياطى أن يكون فى ذات الوقت ممثلا لسلطة الاتهام إلا أن المحكمة لم ترد على دفعيه هذين ، كما اطرحت دفعوه ببطلان التسجيلات التليفونية وببطلان التسجيلات التى أجراها عضو الرقابة الإدارية وبطلان تفرغ الأشرطة وببطلان بعض التسجيلات لحصولها قبل صدور الإذن بها وببطلان الإجراءات لان النيابة العامة لم تقم بفض أحراز الشرائط وتسمعها بحضور الطاعن وبنت المحكمة قضاها فى هذا الشأن على أنها لم تعول على أى دليل مستمد من هذه الإجراءات إلا أنها عولت على أقوال المبلغ من أنه توجه لمقابلة الطاعن بناء على إتفاق سابق حيث سلمه مبلغ الرشوة وتم ضبطه

وهذا الذي عول عليه الحكم من أقوال كان موضوع التسجيلات التي تم فيها تحديد موعد اللقاء واثبتتها عضو الرقابة الادارية في محضره وقد عول الحكم على أقواله برغم أن الضبط لم يتم إلا بناء على التسجيلات التي سبقته ، وعول الحكم على أقوال الدكتور كخبير في الدعوى برغم ما تمسك به الدفاع من بطلان ما باشره من أعمال لأنه لم يحلف اليمين وأورد الحكم في مقام الرد على الدفع أنه اطرح تقريره كخبير وعول على أقواله كشاهد برغم أن شهادته تنصرف إلى ما أجراه من معاينة للأعمال التي قام بها المبلغ ، ونسك الدفاع ببطلان إذن النيابة العامة الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٣ إذ ثبت في المحضر الذي صدر الإذن بناء عليه أن الطاعن مازال يمارس نشاطه الإجرامي برغم أنه كان في ذلك الحين خارج البلاد ، وببطلان الاذن لأنه صدر عن حرية مستقبله إلا أن الحكم اطرح دفعه بما لا يصلح لاطراحهما ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى في قوله « حيث إن واقعة الدعوى حسبما استقرت في يقين المحكمة من أن وهو يعمل موظفا عموميا (.....) طلب لنفسه من المهندس المقاول مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تقاضى منه مبلغ ألفين من

الجنهيات على سبيل الرشوة لتقرير الصلاحية الفنية لمنشآت مشروع القطامية التي أقامها واستعمال نفوذه لدى الشركة العربية العامة للمقاولات التي يقوم بالتنفيذ لصالحها بصفته المشرف عليها وذلك لصرف مستحقاته المالية عنها دون عراقيل » . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعن اثر ضبطه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الدفاع ندب خبير ورد عليه في قوله « وحيث إنه عن طلب الدفاع ندب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان المراحل التي تمر بها المستخلصات وهل للمتهم دور فيها وكذلك بيان جملة المستحق للمجنى عليه وهل هو

مبلغ ١٦٠٠٠ أم مبلغ ٦٤ ١٠٥ ولا ترى المحكمة وجها لأجابة الدفاع لهذا الطلب إذ إنه غير منتج في الدعوى » وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن كافيا وسائغا في الرد على طلب الدفاع لما هو مقرر من أنه إذا كان دفاع التهم غير منتج في الدعوى فلا تثريب على المحكمة إن هي لم تحققه ولأن طلب ندب الخبير إنما يرمى إلى التشكيك في أقوال المبلغ التي اطمأنت إليها المحكمة وإلى نفى اختصاص الطاعن بالعمل الذي من أجله تقاضى الرشوة وهو ما دلل عليه الحكم بأدلة سائغة تنتج . لما كان ذلك وكان المقصود باختصاص بالعمل في مجال الرشوة أن يكون لدى الموظف سلطة مباشرة العمل الذي وقع الارتشاء مقابل تحقيقه أو الامتناع عنه وتحدد القوانين واللوائح أعمال الموظف العام التي تدخل في اختصاصه وقد تتحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر الرؤساء أو تعليماتهم الشفوية أو المكتوبة ، وكان توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله ، هو من الأمور التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق ، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد عول في التدليل على اختصاص الطاعن بالعمل الذي من أجله تقاضى الرشوة على أقوال كل من رئيس قطاع الشؤون الفنية والتنفيذ بالشركة العربية العامة للمقاولات رئيس مجلس إدارتها عضو الرقابة الإدارية وقرار رئيس هيئة القطاع العام للتشييد رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٥ وهي أدلة لها أصلها في الأوراق على ما تبين من المفردات المضمومة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي لمصادرة المحكمة في اعتقادها بما لا تجوز إثارته. أمام محكمة النقض ولا يحول دون ذلك التفات المحكمة عن الشهادة المقدمة من الطاعن والصادرة من هيئة القطاع العام للتشييد تدليلا على دفاعه في شأن نفى اختصاصه بالعمل وذلك لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية

وأن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمانت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، هذا بالإضافة إلى أن الشارع قد ساوى فى نطاق الرشوة بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة عن طريق الاتجار فيها ويتوافر الزعم بالاختصاص ولو لم يفصح به الموظف صراحة بل يكفى الزعم الضمنى بأن يبدى الموظف استعدادة للقيام بالعمل الذى يدخل فى اختصاصه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقديره التقدير الذى تطمئن إليه بلا معقب ومتى أخذت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذ كان الحكم قد اطمان إلى أقوال شهود الاثبات واقتنع بوقوع الجريمة وصحة اسنادها إلى الطاعن فإن منعه فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول فى اطراح ما اطرحه من دفع الطاعن على قوله « وحيث إنه عن الدفع الخمسة الأولى الخاصة ببطلان التسجيلات التى تمت فى الدعوى وإجراءاتها فردود عليها بأن المحكمة لم تتعرض لها من قريب أو بعيد ولم ترتكن إليها فى تكوين عقيدتها بل إرتكنت فى تكوين عقيدتها على شهادة الشهود التى اطمانت إليها ووثقت فيها الأمر الذى ترى معه المحكمة أنه لا حاجة بها إلى الرد على الدفع سالف الذكر والالتفات عنها » ، وكان من المقرر أن بطلان التسجيل - ويفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التسجيل ومن بينها إقرار المتهم اللاحق بحيازته المبلغ المضبوط بحوزته ، كما لا يحول دون أخذ المحكمة بأقوال رجال الضبط فيما باشره من إجراءات ونفى إليهم من معلومات فيما لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلاته وكان الحكم قد عول على

أقوال المبلغ والتي حصلها في قوله « فقد شهد أنه تعاقد مع الشركة العربية العامة للمقاولات كمقاول من الباطن على إنشاء عمارتين سكنيتين بمشروع إسكان القطاعية وأن ذلك المشروع يخضع لإشراف وزارة الاسكان عن طريق جهاز فنى من موظفى هيئة البناء والتشييد وأن القائمين على الشركة العربية للمقاولات تعمدوا الإساءة إلى أعماله وصلاحياتها الفنية وعدم صرف مستحقاته ومستخلصاته إذ أن المهندس المشرف من قبل الشركة كان يضع له العراقيل وكان قد طلب منه تكسير فى بعض الأعمدة وبعد أن قام بالتكسير وعمل المطلوب طلب صرف مستحقاته المالية عنها ... فطلب منه المهندس المشرف على التنفيذ تقريراً استشارياً بسلامة الأعمال التى قام بتنفيذها واعتماده من المهندس المتهم وعندما تظلم من ذلك إلى مدير عام التنفيذ بالشركة وطلب صرف مستحقاته المالية أيد المهندس فى ضرورة تقديم تقرير استشارى ... معتمد من المتهم وتوجه لمقابلة المتهم بمكتبه باعتباره المستشار الفنى المشرف على الشركة المتقولة لعرض الأمر عليه فلم يجبه وطلب إليه الحضور فى منزله فتوجه إلى هناك يوم ١٩٨٦/٧/٢٤ فطالبه المتهم بدفع ٣٠٠ جـ على سبيل الرشوة يدفع منهم ٢٠٠ جـ فى الحال والألف الباقية ، بعد اعتماد أعماله .. والاتصال بالمستولين بالشركة لمساعدته وصرف جميع مستحقاته فأخبره بعدم استعداده مادياً وأنه على استعداد لتحرير شيك بالمبلغ وانصرف متوجهاً إلى الرقابة الإدارية مبلغاً بالواقعة وحرر بها محضر وأضاف بأنه قام بالحصول على تقرير استشارى يفيد سلامة أعماله وقدمه للشركة المذكورة خلال وجود المتهم خارج البلاد فطلبت منه الشركة اعتماده من المتهم بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٦ توجه لمقابلة المتهم ببناء على اتفاق سابق وخرجا معا وتوجها لسيارته حيث أحضر مبلغ الرشوة السابق اثباته بمحضر تسليمه إليه من الرقابة الإدارية وقام بتسليمه للمتهم الذى

وضعه في مظروف كان يحمله وعلى أثر ذلك قامت الرقابة الإدارية بضبطه ومعه مبلغ الرشوة » . وحصل الحكم أقوال الشاهد في قوله « بأن المهندس حضر وأبلغه بأن يقوم بتنفيذ أعمال مقالة من الباطن لحساب الشركة العربية .. وأن له مستحقات لدى الشركة رفضت الشركة صرف مستحقاته بحجة أن المهندس التنفيذي بالشركة أشار بوجود مخالفات في تنفيذ أعماله وأنه تقابل مع المتهم وعرض عليه مشكلته بصفته المشرف على الشركة فطلب منه الحضور إلى منزله وعندما ذهب طلب منه مبلغ ٣٠٠٠ يدفع منه مبلغ ٢٠٠٠ في الحال والألف الباقية تدفع بعد اعتماد أعماله وصرف جميع مستحقاته وأنه كلف زميله بإجراء التحريات » وحصل الحكم أقوال في قوله « انه قام بعمل التحريات التي أسفرت عن جدية البلاغ وأن سمعة المتهم ليست فوق مستوى الشبهات وطلب من الشاهد الأول المبلغ مجارة المتهم لضبطه متلبسا واستصدر إذنًا من النيابة العامة لضبط وتفتيش شخص وسكن المتهم عقب تقاضيه مبلغ الرشوة وأنه بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٦ حضر إليه الشاهد الأول وتم تجهيزه بجهاز تسجيل وتسليمه مبلغ الرشوة المتفق عليه والمثبت أرقامه بالمحضر وإذن النيابة وتوجهها إلى مكان الضبط حيث شاهد المتهم والشاهد الأول وتوجهها إلى مكان سيارة الشاهد الأول حيث قام الأخير بإحضار مبلغ الرشوة من سيارته وسلمه للمتهم الذي قام بوضعه في مظروف بيده ، فقام بالقبض على المتهم وبيده المظروف ويدخله مبلغ الرشوة المضبوط ويمواجهته فور الضبط اعترف باستلامه من الشاهد الأول نظير أعمال إستشارية له « وكان ما حصله الحكم من أقوال المبلغ وعضو الرقابة الإدارية فيما سلف منبت الصلة تماما بواقعات التسجيل وتفرغ الأشرطة المدعى ببطلانها ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يضحى غير مقبول . لما كان ذلك ، وكانت المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نصت في فقرتها الثانية أن يكون للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها

محكمة أمن الدولة العليا ومنها جناية الرشوة ، وكان تعيب إجراء مد الحبس لا أثر له على سلامة الحكم الصادر فى موضوع الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الإجراءات الجنائية فى الفصلين الأول والثانى من الباب الثانى منه بما فى ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفها أو بالكتابة بغير حلف يمين فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل دفع الطاعن ببطلان إذن النيابة العامة الصادر فى ١٣/٨/١٩٨٦ لأن الطاعن كان خارج البلاد ولأنه صدر عن جريمة مستقبلية ورد عليه فى قوله « ان جريمة الرشوة موضوع الدعوى الماثلة تمت بالاتفاق عليها بين المبلغ والمتهم وأن دفع مبلغ الرشوة تأجل مؤقتا لسفر المتهم إلى الخارج وعند عودته أتفق على زمان ومكان تسليمه مبلغ الرشوة وهو الأمر الذى تحقق بمقابلة المبلغ مع المتهم وتسليمه المبلغ المضبوط يوم الضبط فضلا عن أن القول بأن الإذن صادر عن جريمة مستقبلية هو قول فى غير محله لتمام الجريمة بالاتفاق .» وهو رد كاف وسائغ فى إطار الدفع فإن منعى الطاعن فى شأنه لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد

حسن نائب رئيس المحكمة ومحمود رضوان وحسن عيش ورضوان عبد العليم .



الطعن رقم ٤٣٥٥ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . تحقيق « تحقيق بمعرفة المحكمة » . محكمة الجنايات

« الإجراءات أمامها » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما يوفره « إثبات » . شهود « . نقض » . أسباب
الطعن « . ما يقبل منها » .

المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجرته المحكمة في مواجهة المتهم
وتسمع فيه الشهود . سواء لإثبات التهمة أو نفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم
من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .

(٢) « إثبات » . شهود « . دفاع » الإخلال بحق الدفاع « . ما يوفره « . نقض » أسباب الطعن .
ما يقبل منها » .

شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود
الإثبات . سواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم . علة ذلك ؟

(٣) « إثبات » . شهود « . دفاع » الإخلال بحق الدفاع « . ما يوفره « . نقض » أسباب الطعن .
ما يقبل منها » .

حق الدفاع في طلب سماع الشاهد . على المحكمة إجابته لأنه سابق في وجوده وترتيبه
على مداولة القاضى وحكمه . مخالفة ذلك : إخلال بحق الدفاع .

١ - لما كان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد البتة بذلك إلى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها ما دام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى .

٢ - من المقرر أنه يتعين على المحكمة إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم باعلائهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلائهم ، ولأن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيصها على وجهها الصحيح دون التقيد فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه فى قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها ، وإلا انتفت الجدية فى المحاكمة وانغلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء .

٣ - لما كان حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما إبداه فى التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يبيديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة ، فإنه على المحكمة أن تسمع الشاهد أولا وبعد ذلك يحق لها أن تبدي ما تراه فى شهادته وذلك لاحتمال أن تحجى الشهادة التى تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه

الرأى فى الدعوى ، ولا تصح مصادرة الدفاع فى حق سماع شاهد الواقعة بدعوى أنه ابتغى منه إطالة أمد التقاضى أو الافلات من العقاب ، ذلك أن الدفاع لا يستطيع أن يتنبأ سلفا بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته ، ولأن حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه لأن وجدان القاضى قد يتأثر - بغير رقبة من نفسه - بما يبدو له أنه اطرحه فى تقديره عند الموازنة بين الأدلة إثباتا ونقيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : ضرب
بآلة حادة (مطواة) فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواة قرن غزال) . وأحالاته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لل قيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات المنيا قضت حثوريا فى عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات والمادتين ١/١ ، ١/٢٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم واحد الملحق بالقانون الثانى مع أعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه فى هذه الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت فقد انطوى على البطلان فى الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك بسماع شهود الواقعة الأربعة الذين كانوا برفقة المجنى عليه وقت الحادث ، غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه . وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد لدى تحصيله دفاع الطاعن أنه « وطلب سماع أقوال البحارة الأربعة المرافقين للمجنى عليه وقت الحادث » رد عليه ضمن قوله : « وعن باقى الطلبات فلاتى المحكمة محلا لاجابة الدفاع إليها إذ القصد منها اطالة أمد التقاضى بدون مبرر وبعد أن نهضت أدلة الثبوت على أدانة المتهم والتشكيك فى اسناد الاتهام بقصد افلات المتهم من العقاب مع بشاعة الجرم الذى ارتكبه والذى راح ضحيته برئ بلاذنب جناه » لما كان ذلك ، وكان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد البتة بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجبره المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادة تهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى ، وكان من المقرر أنه يتعين على المحكمة إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم

بإعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم .
ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها
على وجهها الصحيح دون التقيد فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه
فى قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة
أو يمكن أن يكونوا عاينوها ، وإلا انتفت الجدية فى المحاكمة وانغلق باب الدفاع
فى وجه طارقه بغير حق ، وهو مأتأبأه العدالة أشد الإباء . لما كان ذلك ، وكان
حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بما يطابق
أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يبيده فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع
مناقشته أظهارا لوجه الحقيقة ، فإنه على المحكمة أن تسمع الشاهد أولا وبعد
ذلك يحق لها أن تبدي ماتراه فى شهادته وذلك لاحتمال أن تجسئ الشهادة
التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى
فى الدعوى ، ولاتصح مصادرة الدفاع فى حق سماع شاهد الواقعة بدعوى أنه ابتغى
منه إطالة أمد التقاضى أو الافلات من العقاب ، ذلك أن الدفاع لا يستطيع
أن يتنبأ سلفا بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته ، ولأن حق
الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه لأن وجدان
القاضى قد يتأثر - بغير رقبة من نفسه - بما يبدو له أنه اطرحه فى تقديره عند
الموازنة بين الأدلة اثباتا ونفيا . لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون
فضلا عن اخلاله بحق الطاعن فى الدفاع ، معيبا بالفساد فى الاستدلال ،
متعينا من ثم نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان و محمد رفيع البسلوليسى نائبي رئيس المحكمة و سري صيام و على الصافق عثمان .

٣٤

الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الأسباب »

التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد دون تقديم الأسباب . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
اساس ذلك ؟

(٢) حكم « تسببه » . تسببه غير معيب » .

عدم رسم القانون نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها .

(٣) قبض . تهديد . تهديد بالقتل » . نقض « المصلحة فى الطعن » .

التهديد بالقتل والتعذيب قسيما بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتفليظ العقوبة المتصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ عقوبات .

لامصلحة للطاعن فى المنازعة فى توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر .

(٤) اشتراك . مساهمة جنائية . فاعل أصلى . شريك .

ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الأعمال المكونة لها يجعله فاعلا أصليا فى الجريمة التى دين بها ويدخله فى نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ عقوبات .
مثال .

١ - لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ولما كان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

٢ - القانون لم يرسم نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها .

٣ - لما كان الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية قد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسيعين بمنزلة واحدة من جهة توافر موجب تشديد العقوبة ، وكان الحكم ولئن أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعنين ضربا المجنى عليه بالأيدى ولم يدلل على واقعة الضرب تلك بما ينتجها من وجوه الأدلة ، إلا أنه لم يسائل الطاعنين عنها ، وكان الحكم قد خلص - على السياق المتقدم - إلى توافر ظرف التهديد بالقتل الموجب وحده لتغليب العقوبة ، فإن مصلحة الطاعن الثاني من المنازعة في قيام واقعة ضرب المجنى عليه تكون منعدمة ، ويكون نعيه في هذا الخصوص غير مقبول .

٤ - لما كان دفاع الطاعن الثاني أنه لم يسهم في الجريمة وتواجد على مسرحها بمحض الصدفة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا ، ومع هذا فقد اطرحه الحكم بقوله : « إن شهود الواقعة أجمعوا على أن المتهم الثاني (الطاعن الثاني) اشترك في الجريمة مؤيدا و مساندا للمتهم الأول ومهددا بسلاح أبيض للمجنى عليه ولكل من يقترب منهم » وكان ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الأعمال المكونة لها مما يدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يجعله فاعلا أصليا في الجريمة التي دينا بها ، فإنه يكون سائغا وصحيحا في القانون رد الحكم على دفاع الطاعن ذاك ومسأله كفاعل أصلي في جريمة القبض بظرفها المشدد ، ويكون ما يثيره في هذا الشأن غير صحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين ، بأنهما قبضا على وحجزاه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهه وهدداه بالقتل وبهتك عرضه على النحو المبين بالأوراق . المتهم الأول أيضا أحرز سلاحا أبيض (مطواه قرن غزال) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . واحالتهما إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبتهما طبقا للمقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ / ٢ من قانون العقوبات والمادتين ١ ٢٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم واحد الملحق مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبتهما بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليهما . فظعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لظعنه ، ولما كان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن الطاعن الثانى يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القبض بدون وجه حق المصحوب بالتهديد بالقتل قد شابه قصور فى التسبب وخطأ فى الإسناد وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه لم يستظهر وقوع تهديد للمجنى عليه بالقتل ، وأورد دون أصل فى الأوراق أن الطاعنين اعتديا على المجنى عليه بالأيدى ، ورد على دفاعه أنه لم يسهم فى الجريمة وتواجد على مسرحها بمحض الصدفة بأن الشهود أجمعوا على أنه اشترك فيها مؤيدا ومساندا للطاعن الأول ومهددا المجنى عليه بسلاح أبيض وهو رد غير سائق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القبض بدون وجه حق المصحوب بالتهديد بالقتل التى دان الطاعن الثانى بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها ، وكان الحكم قد أورد فى تحصيل شهادة السيد قوله أن الطاعنين أتيا بالمجنى عليه وقد وجها السلاح إلى جنبه وأركباه عربة الشاهد وتولى ثانيهما قيادتها وأنهما هدها بالقتل إذا لم يستجيب لطلبهما أن يقدم لهما مبلغا من المال أو خاتما من الذهب كما نقل عن الشاهد أنه ذهب إلى المنزل الذى احتجز فيه الطاعنان المجنى عليه فوجدهما وقد حمل كل منهما سلاحا حادا والمجنى عليه فى زاوية الحجرة وأخبراه بضرورة الإستجابة لطلبهما سالف البيان وإلا قتلاه ، وخلص الحكم من بعد إلى مساءلة الطاعنين عن جناية القبض بدون وجه حق المصحوب بالتهديد بالقتل وأعمل فى حقهما المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات ، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافيا فى استظهار تهديد المجنى عليه بالقتل ، فإن منعى الطاعن الثانى على الحكم القصور فى التسبب

فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الشارع إذ نص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم فى جميع الأحوال بالأشغال الشاقة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية قد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسيمين بمنزلة واحدة من جهة توافر موجب تشديد العقوبة وكان الحكم ولئن أورد فى بيان واقعة الدعوى أن الطاعنين ضربا المجنى عليه بالأيدى ولم يدلل على واقعة الضرب تلك بما ينتجها من وجوه الأدلة ، إلا أنه لم يسائل الطاعنين عنها ، وكان الحكم قد خلاص - على السياق المتقدم - إلى توافر ظرف التهديد بالقتل الموجب وحده لتغليظ العقوبة ، فإن مصلحة الطاعن الثانى من المنازعة فى قيام واقعة ضرب المجنى عليه تكون منعدمة ، ويكون نعيه فى هذا الخصوص غير مقبول ، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن الثانى أنه لم يسهم فى الجريمة وتواجد على مسرحها بحض الصدفة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا ، ومع هذا فقد أطرحه الحكم بقوله « أن شهود الواقعة أجمعوا على أن المتهم الثانى (الطاعن الثانى) اشترك فى الجريمة مؤيدا و مساندا للمتهم الأول ومهدداً بسلح أبيض المجنى عليه ولكل من يقترب منهم » وكان ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الأعمال المكونة لها بما يدخله فى نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ويجعله فاعلا أصليا فى الجريمة التى دينا بها ، فإنه يكون سائغا وصحيحا فى القانون رد الحكم على دفاع الطاعن ذاك ومساءلته كفاعل أصلى فى جريمة القبض بظرفها المشدد ، ويكون ما يثيره فى هذا الشأن غير صحيح لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسه السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان ومحمد رفيق البسطويسى نائبى المحكمة وناجى إسحق وإبراهيم عبد المطلب.

٣٥

الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إجراءات . إجراءات المحاكمة . . « إجراءات التحقيق » . إثبات . شهود . . محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير الدليل . . استدلالات . حكم « مالا يعيبه فى نطاق الدليل » .

عدم اعتراض محامى الطان على سماع أقوال الشاهد فى حضوره بغير يمين . سقوط حده فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . م ٣٣٣ إجراءات .

تعريف الشهادة والشاهد ؟

حق المحكمة فى الاعتماد فى القبض ، بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال . بغير حلف يمين .

(٢) إثبات . شهود . . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . .

للمحكمة الاستثناء عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه .

(٣) دفع . الدفع بتعذر تحديد الضارب . . إثبات « بوجه عام » . ضرب « الفضي إلى موت » .

دفاع . الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . .

الدفع بتعذر تحديد الضارب . موضوعى . لا يستلزم رداً ما دام الرد مستفاداً من القضا ، بالإدانة .

تقدير أدلة الدعوى . موضوعى .

(٤) إثبات « شهود » ، « خبيرة » ، « ضرب » ، « أفضى إلى موت » ، « حكم » ، « تسببه » ، « تسبب » ، « غير معيب » .

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكونا غير متناقضين بما يستعصى على الملامة والتوفيق .

وجود إصابة يسار رأس المجنى عليه في حين قرر الشهود أن إصابته بكوريك على رأسه لاتعارض . أساس ذلك . جسم الإنسان متحرك لا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء .

////////////////////

١ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استمعت لشهادة كل من ، ، بغير حلف يمين وفي حضور محامي الطاعن الذي لم يعترض على ذلك ، ومن ثم فإن حق الطاعن في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وفقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية يكون قد سقط ، ولا يعيب الحكم - من بعد - إذا هو اعتمد على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه إن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانونا إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، إذ الشاهد هو من اطلع على الشئ عيانا ، وقد اعتبر القانون في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية الشخص شاهد بمجرد دعوته لاداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها ، ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الإستدلال بغير حلف يمين إذ مرجع الأمر كله إلى ما تسترسل بثقتها إليه من عناصر الإستدلال وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشاهدين سالفى الذكر التي أبدياها بجلسة المحاكمة بغير حلف يمين ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها . ويكون منعا في هذا الصدد غير سديد .

٢ - لما كان قضاء محكمة النقض جرى على أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم في التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٣ - من المقرر أن الدفع بتعذر تحديد الضارب يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع التي لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٤ - من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وليس هناك تعارض بين ما حصله الحكم من شهود الاثبات من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بكوريك على رأسه وبين ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه أصيب بجرح رضى متهتك الحواف مائل الوضع طوله ٤ سم بيسار فروة الرأس مقابل عظم الجدارية اليسرى التي حدث بها كسر شرخى امتد لعظم الصدغية اليسرى وللحفرة المخية الوسطى اليسرى - وأن إصابة المجنى عليه بيسار الرأس أصابة رضية حيوية تحدث من المصادمة بجسم صلب راض أياً كان نوعه ويجوز حدوثها من مثل الضرب بكوريك ، فضلاً عن أن جسم الإنسان متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث إصابة الأجزاء الخلفية منه وضاربه واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذي يكون فيه الجسم وقت الاعتداء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب
 عمدا بآلة راضه « كوريك » على رأسه فأحدث إصابته الموصوفة
 بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك فتلا ولكن الضرب أفضى إلى
 الموت وأحالاته إلى محكمة جنابات كفر الشيخ لمعاقبته طبقا للقيد والوصف
 الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا
 بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات .
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب
 أفضى إلى موت قد شابه بطلان في الإجراءات واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن
 المحكمة استمعت إلى أقوال الشاهدين ، بغير
 حلف يمين على خلاف ماتقضى به المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية
 واستغنت عن سماع باقى الشهود ، وأغفلت دفاع الطاعن أن المجنى عليه
 أصيب فى معركة بين بلدين مما يتعذر معه التعرف على الضارب ، هذا فضلا
 عن أن الشهود قرروا أن الضارب كان فى مواجهة المجنى عليه فى حين أن
 الاصابة كانت من الخلف ، وكل هذا يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استمعت لشهادة كل من ، بغير حلف يمين وقى حضور محامى الطاعن الذى لم يعترض على ذلك ، ومن ثم فإن حق الطاعن فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وفقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية يكون قد سقط ، ولا يعيب الحكم - من بعد - إذا هو اعتمد على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانونا إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفى عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، إذ الشاهد هو من اطلع على الشئ عيانا ، وقد اعتبر القانون فى المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها ، ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد فى قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين إذ مرجع الأمر كله إلى ما تسترسل بثقتها إليه من عناصر الاستدلال وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشاهدين سالفى الذكر التى أبدياها بجلسة المحكمة بغير حلف يمين ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة فى عقيدتها ، ويكون منعا فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض جرى على أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية يعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن

سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم في التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن ومثل النيابة العامة كليهما قد اكتفيا بمناقشة أقوال الشهود كما جاءت بالتحقيقات ، فليس للطاعن - من بعد - أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم ، ويكون منعاه في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتعذر تحديد الضارب يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردّاً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع التي لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى - وكان الطاعن لا ينزاع في صحة ما أورده الحكم لدى بيانه واقعة الدعوى وتحصيله مؤدى أقوال شهود الإثبات من أنهم شاهدوا الطاعن يعتدى على المجنى عليه بالضرب بكوريك على رأسه ، فإن منعاه في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن لم يدفع الإتهام بما يشيره في طعنه من أن الشهود قرروا أن الضارب كان في مواجهة المجنى عليه في حين أن الإصابة كانت من الخلف ، وكان هذا الأمر الذي ينزاع فيه الطاعن لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً كان يتعين عليه التمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يسوغ له إشارة الجدل في شأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا إلى أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على

الملاءمة والتوفيق ، وليس هناك تعارض بين ما حصله الحكم من شهود الإثبات من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بكوريك على رأسه وبين ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه أصيب بجرح رضى متهتك الحواف مائل الوضع طوله ٤ سم بيسار فروة الرأس مقابل عظم الجدارية اليسرى التى حدث بها كسر شرخى امتد لعظم الصدغية اليسرى وللحفرة المخية الوسطى اليسرى - وأن إصابة المجنى عليه بيسار الرأس أصابة رضية حيوية تحدث من المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه ويجوز حدوثها من مثل الضرب بكوريك ، فضلا عن أن جسم الإنسان متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث إصابة الأجزاء الخلفية منه وضاربه واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الإعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون لا محل له . لما كان تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضة موضوعا .

////////////////

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٨

بإدارة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان ومحمد رفيق اليسعوىيسى نائبي المحكمة وناجى إسحق وسرى صيام .

٣٦

الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ القضائية

(١) حكم « ببياناته . ببيانات الاتسبب . . تسببه . تسبب غير معيب . . دعوى جنائية »
« تهريكها » . « كحول » .

عدم اشتراط تضمين حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة .

إشارة الحكم إلى صدور طلب كتابى من الجهة المختصة فى الحالات التى يوجب القانون فيها ذلك لتحريك الدعوى الجنائية . غير لازم إلا فى حالة الحكم بالإدانة .

(٢) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير الدليل . . دعوى مدنيه . حكم . تسببه . تسبب
غير معيب . .

تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة . كفايته للقضاء بالبراءة مادام الحكم قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيره .

(٣) إثبات . إقرار . . تفتيش . التفتيش بغير إذن . . محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير
الدليل . . نقض . أسباب الطعن . . ما لا يقبل منها . .

الاعتراف المعترف . وجوب أن يكون نصا فى إقرار الجرمية وصريحا واضحا
لا يحتمل تأويلا .

رضا المطعون ضدها بتفتيش منزل الزوجية وقولها أنها مسئولة عن نتيجة التحليل
ومستعده للتنازل عن المضبوطات . لا يتحقق به معنى الاعتراف . ما دامت لم تقرر على
نفسها بصدور الواقعة الإجرامية عنها .

(١١) حكم ، مالا يعيبه في نطاق التدليل ، . كحول . نقض . أسباب الطعن . مالا يقبل منها . .

خطأ الحكم فيما لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بنى عليها قضاؤه . النعى عليه في هذا العدد غير منتج .
مما لا .

////////////////////

١ - لما كان الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة اموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ، وكانت إشارة الحكم - في الحالات التي يوجب القانون فيها لتحريك الدعوى الجنائية صدور طلب كتابي من الجهة المختصة - إلى أن الدعوى الجنائية اقبلت بهذا الطلب لا تلزم إلا في حالة الحكم بالإدانة ، فإنه لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه خلوه من هذا البيان ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٢ - من المقرر أن يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إستاد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٣ - لما كان الإقرار المعتبر في المواد الجنائية والذي يؤخذ به المتهم يجب أن يكون نصاً في لقرار الجريمة وأن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويلاً . فإن رضا المطعون ضدها بتفتيش منزل الزوجية وقولها أنها مستولدة عن نتيجة التحليل ومستعدة للتنازل عن المضبوطات لا يتحقق به معنى

الإعتراف ما دامت لم تقر على نفسها بصدور الواقعة الإجرامية عنها ، ومع هذا فقد أورد الحكم رضاها بالتفتيش وإقرارها بمسئوليتها عن نتيجة التحليل ويعد أن أحاط بأدلة الثبوت أفصح عن تشككه في صحتها للأسباب السائغة التي أوردتها ، وهذا حسبه لكي يستقيم قضاؤه ، ومن ثم يتمخض ما يثيره الطاعن في هذا الشأن جدلا موضوعيا لا يجوز أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان لا يجدى الطاعن المنازعة في سلامة ما أوردته الحكم من خلو الأوراق من صدور الطلب الكتابي بتحريك الدعوى من رئيس الأمور ، ما دامت المحكمة قد نفت عن المطعون ضدها حيازتها للكحول وأفصحته عن شكوكها في صحة ما اسند إليها من استعمال أدوات وأجهزة تقطيره ، وكان خطأ الحكم في ذلك - بفرض وجوده - لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بنى الحكم قضاءه عليها ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير منتج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها وآخر بانهما أولا : حازا كحولا لم يؤد رسم الإنتاج عنه . ثانياً : استعمالا أدوات وأجهزة التقطير دون ترخيص . وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ والمادة ١ من القانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة جنح مركز ملوى قضت حضوريا للأولى (الطاعنة) وغيبايبا للشاني عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة والزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٠٠,٦٢٠

وثلثة أمثال الرسم المستحق أستاذت (المطعون ضدها) ومحكمة المنيا الابتدائية -
 بهينة استئنافية - قضت بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم
 المستأنف وبراءة المتهممة ورفض الدعوى المدنية بالنسبة لها .

فطعن إدارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم
 بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) ينعى على الحكم المطعون
 فيه أنه إذ قضى برفض دعواه المدنية تأسيساً على تبرئة المطعون ضدها من
 تهمة حيازة كحول لم يؤد عنه رسم الإنتاج واستعمال أدوات وأجهزة تقطيره
 دون ترخيص قد شابه القصور فى التسبب ومخالفة الثابت فى الأوراق والخطأ
 فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أغفل الإشارة إلى الطلب الكتابى بإقامة الدعوى
 الجنائية الصادر من مدير عام مصلحة الضرائب على الاستهلاك وعول على خلو
 الأوراق من طلب كتابى من رئيس المأمورية طبقاً لنص المادة ٢٣ من القانون
 رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٦ بغير أن يتفطن إلى وجود طلب تحريك الدعوى الجنائية
 قبل المطعون ضدها وزوجها ، وعلى أن المطعون ضدها ليست الحائزة للكحول
 وأن وجودها أثناء التفتيش لا يقيم مجرده فى حقها تلك الحيازة دون أن يعرض
 لإعترافها بمحضر ضبط الواقعة بمسئوليتها عن نتيجة التحليل واستعدادها
 للتنازل عن المضبوطات ، ولرضائها بدخول المنزل وتفتيشه ، مما يعيب الحكم
 ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدها من تهمة حيازة كحول لم يؤد عنه رسم الإنتاج واستعمال أدوات وأجهزة تقطيره دون ترخيص ورفض الدعوى المدنية قبلها . لما كان ذلك ، وكان الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ، وكانت إشارة الحكم - في الحالات التي يوجب القانون فيها لتحريك الدعوى الجنائية صدور طلب كتابي من الجهة المختصة - إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بهذا الطلب لا تلزم إلا في حالة الحكم بالإدانة ، فإنه لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه خلوه من هذا البيان ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يكفي أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ المرجع فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . وكان الإقرار المعترف فى المواد الجنائية والذى يؤاخذ به المتهم يجب أن يكون نصا فى إقرار الجريمة وأن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويلا ، فإن رضا المطعون ضدها بتفتيش منزل الزوجية وقولها أنها مسئولة عن نتيجة التحليل ومستعدة للتنازل عن المضبوطات لا يتحقق به معنى الإقرار ما دامت لم تقرر على نفسها بصدور الواقعة الإجرامية عنها . ومع هذا فقد أورد الحكم رضاها بالتفتيش وإقرارها بمسئوليتها عن نتيجة التحليل وبعد أن أحاط بأدلة الثبوت أفصح عن تشككه فى صحتها للأسباب السائغة التى أوردتها ، وهذا حسبه لكى يستقيم قضاؤه ، ومن ثم يتمخض ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن جدلا موضوعيا لا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى

الطاعن المنازعة فى سلامة ما أورده الحكم من خلل الأوراق من صدور الطلب الكتابى بتحريك الدعوى من رئيس المأمورية ، ما دامت المحكمة قد نفت عن المطعون ضدها حيازتها للكحول وأفصحت عن شكوكها فى صحة ما اسند إليها من استعمال أدوات وأجهزة تقطيره ، وكان خطأ الحكم فى ذلك - بفرض وجوده - لا يتعلق بجوهر الأسباب التى بنى الحكم قضاءه عليها ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير منتج . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً عدم قبوله مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

////////////////

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر

نائب رئيس المحكمة ومسعود السعداوى وطلعت الأكيايى ومحمود عبد العال .

٣٧

الطعن رقم ٤٥٢٣ لسنة ٥٧ القضائية

إختصاص . الإختصاص الولائى . . التنازع السلبى . . محكمة أمن الدولة طوارئ . محكمة
دستورية . إختصاصها . . محكمة النقض . إختصاصها . .

تنازع الاختصاص بين جهة القضاة العادى وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى .
الفعل فيه مقصور على المحكمة الدستورية . أمس ذلك ؟

منذ لحالة تنازع سلبى بين محكمة الجنايات ومحكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » .

لـ كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أمرت بإحالة المتهمين
إلى محكمة الجنايات لارتكابهم جريمتين بتاريخ الأولى هى :
« استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الامتناع
على أداء عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبط الجريمة التمونية موضوع التهمة
الثانية » . والجريمة الثانية هى : « مخالفة المتهم الأول مواعيد إنتاج الخبز بغير
ترخيص » . وقضت محكمة الجنايات غيابيا بمعاقيبتهم بالسجن لمدة ثلاث
سنوات وشهر ملخص الحكم عن التهمة الثانية المسندة إلى المتهم الأول ولدى
إعادة إجراءات المحاكمة قضت ذات المحكمة حضوريا بعدم اختصاصها

بنظر الدعوى وإعادتها للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها تأسيسا على أن الجريمة الثانية المسندة للمتهم الأول مرتبطة بالجريمة الأولى ارتباطا لا يقبل التجزئة مما ينعقد معه الاختصاص بنظر الدعوى برمتها إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » أعمالا لنص المادة الثانية من الأمر الجمهورى رقم ١ لسنة ١٩٨١ بشأن احالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » ولما احيلت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » قضت فيها بمعاينة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن واقعة التعدى وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة وبراءة المتهم الأول من التهمة الثانية المسندة إليه ولكن مكتب شئون أمن الدولة قرر إلغاء هذا الحكم وإعادة الأوراق إلى النياية العامة لاتخاذ شئونها فيها استناداً إلى أن جريمة مقاومة السلطات تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها وهى المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية « طوارئ » التى تشترك مع القضاء العام فى الاختصاص بنظر جريمة مخالفة هواعيد إنتاج الخبز فبانه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى فى التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة مما ينعقد معه الاختصاص لمحكمة الجنايات العادية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » هى محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائى فإن التنازع السلبى يكون قائماً بين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائى - هى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وبين محكمة عادية - هى محكمة الجنايات - وكان مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة النقض هى المنوطة بتعيين المحكمة المختصة فى حالة قيام تنازع سلبى بين محكمة عادية ومحكمة إستثنائية ذات اختصاص قضائى ، إلا أن هذا الاختصاص قد نقل إلى محكمة تنازع الاختصاص بما نص عليه فى المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية

الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ثم نقل إلى المحكمة العليا طبقاً للمادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وأكد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية هذا الاختصاص باسقاطه الفقرة الأولى من المادة ١٧ المشار إليها ، وأخيراً نقل هذا الاختصاص إلى المحكمة الدستورية العليا طبقاً لما نص عليه في الفقرة « ثانياً » من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من أنها تختص دون غيرها بما يأتي أولاً

ثانياً : الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل أحدهما عن نظرها أو تخلت كليهما عنها . لما كان ما تقدمه . وكان طلب تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة قضاء عادية وهي « محكمة الجنايات » وهيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وهي « محكمة أمن الدولة العليا طوارئ » مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ماسلف بيانه ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم أولاً : المتهمين جميعاً :
استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين هم الرائد رئيس وحدة
مباحث الترموين بدسوق والشرطة السريين و
ومفتش الترموين وذلك ليحملوهم بغير حق على الامتناع عن أداء
عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبط المخالفة الترمونية موضوع التهمة الثانية بأن

تعدى المتهمون الثلاثة الأول على الشرطة السريين سالفى الذكر بينما تعدى المتهمان الرابع والخامس على مفتش التموين سالف الذكر فاحدثوا بهم اصاباتهم الواردة بالتقارير الطبية ولم يبلغوا من ذلك مقصدهم . المتهم الأول : وهو المدير المسئول عن إدارة مخبز خالف مواعيد إنتاج الخبز بغير ترخيص بذلك من الجهة المختصة واحالتهم إلى محكمة جنايات كفر الشيخ لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بالمادة ١/١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات والمادتين ٣٤ مكرراً / ج . ٢/٣٨ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المستبدلتين بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ ، والمواد ١/١ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وشهر ملخص الحكم لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الثانية وإذ اعيدت الإجراءات أمام المحكمة ذاتها قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واعادتها للنياحة العامة لاتخاذ شئونها فيها . فاحالت النيابة العامة المطعون ضدهم إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) التى قضت حضورياً أولاً : بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن واقعة التعدى ، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . ثانياً ببراءة المتهم الأول من التهمة الثانية المسندة إليه . وتاريخقرر مكتب شئون أمن الدولة الغاء هذا الحكم وإعادة الأوراق الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها .

فقدمت النيابة العامة طلباً إلى محكمة النقض لتعيين المحكمة المختصة .

المحكمة

من حيث إن مبنى طلب النيابة العامة هو أن حكم محكمة الجنايات الصادر بتاريخ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإعادتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها وحكم محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » الصادر بتاريخ الملغى من مكتب شئون أمن الدولة بتاريخ استناداً إلى عدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها قد انطوى على تنازع سلبي على الاختصاص مما يدعو إلى الركون إلى محكمة النقض لتعيين المحكمة المختصة تطبيقاً لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أمرت بإحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لارتكابهم جريمتين بتاريخ الأولى هي : « استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبط الجريمة التموينية موضوع التهمة الثانية » . والجريمة الثانية هي : « مخالفة المتهم الأول مواعيد إنتاج الخبز بغير ترخيص » . وقضت محكمة الجنايات غيابياً بمعاقتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وشهر ملخص الحكم عن التهمة الثانية المسندة إلى المتهم الأول . ولدى إعادة إجراءات المحاكمة قضت ذات المحكمة حضورياً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإعادتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها تأسيساً على أن الجريمة الثانية المسندة للمتهم الأول مرتبطة بالجريمة الأولى إرتباطاً لايقبل التجزئة مما ينعقد معه الاختصاص بنظر الدعوى برمتها إلى محكمة أمن الدولة

العليا « طوارئ » إعمالا لنص المادة الثانية من الأمر الجمهورى رقم ١ لسنة ١٩٨١ بشأن إحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ ». ولما أحيلت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » قضت فيها بمغاقبة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن واقعة التعدى وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة وببراءة المتهم الأول من التهمة الثانية المسندة إليه ولكن مكتب شئون أمن الدولة قرر إلغاء هذا الحكم وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها استناداً إلى أن جريمة مقاومة السلطات تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها وهى المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية « طوارئ » التى تشترك مع القضاء العام فى الاختصاص بنظر جريمة مخالفة مواعيد إنتاج الخبز فبانه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى فى التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة مما ينعقد معه الاختصاص لمحاكمة الجنايات العادية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » هى محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائى فإن التنازع السلبى يكون قائماً بين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائى - هى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وبين محكمة عادية - هى محكمة الجنايات - وكان مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة النقض هى المنوطة بتعيين المحكمة المختصة فى حالة قيام تنازع سلبى بين محكمة عادية ومحكمة إستثنائية ذات اختصاص قضائى ، إلا أن هذا الاختصاص قد نقل إلى محكمة تنازع الاختصاص بما نص عليه فى المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ثم نقل إلى المحكمة العليا طبقاً للمادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وأكد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية هذا الاختصاص باسقاطه الفقرة الأولى من

المادة ١٧ المشار إليها ، وأخيرا نقل هذا الاختصاص إلى المحكمة الدستورية العليا طبقا لما نص عليه فى الفقرة « ثانياً » من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من أنها تختص دون غيرها بما يأتى أولا

ثانياً : الفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل أحدهما عن نظرها أو تخلت كلتاها عنها . لما كان ما تقدم ، وكان طلب تعيين المحكمة المختصة الذى تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبى بين جهة قضاء عادية وهى « محكمة الجنايات » وهيئة أخرى ذات اختصاص قضائى وهى « محكمة أمن الدولة العليا طوارئ » مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ماسلف بيانه ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

////////////////

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم

البا ومساعد السامي نائبي رئيس المحكمة والصاوي يوسف وعادل عبد الحميد .

٣٨

الطعن رقم ٧١٩٨ لسنة ٥٦ القضائية

(١) إيجار أماكن حكم . تسببه . تسبب معيب . . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره .
 . إثبات . بوجه عام . . نقض . أسباب الطعن . ما يقبل منها . .

إحالة الحكم في بيان الإدانة إلى محضر ضبط الواقعة دون بيان مضمونه وأوجه
إستدلاله به . عدم كفايته سنداً للإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

(٢) إيجار أماكن « الامتناع عن تحرير عقد إيجار » . جريمة « أركانها » . حكم . تسببه .
 تسبب معيب . . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره . . مسؤوليه جنائيه .

مجرد الملكية لا تكفى لجريمة الامتناع عن تحرير عقد إيجار مسكن .

ماهيه جرمه الأمتناع عن تحرير عقد إيجار ؟

دفاع الطاعن بأنه لا يرتبط بعلاقة إيجاريه مع المجنى عليه وأن الوحدة السكنيه مؤجرة
إلى آخر تنازل عن الإيجار للمجنى عليه بغير إذن وتقديمه سنداً لذلك . دفاع جوهرى .
يستوجب تحصيله .

(١) لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن

يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به
أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها - والأدلة التى استخلصت منها

المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن يوزد مؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان قاصراً - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى وأدلة ثبوتها على القول « بأن واقعة الدعوى حسبما استقر فى وجدان المحكمة تتحصل فيما أبلغ به المجنى عليه بمحضر الضبط من أنه استأجر شقه بعقار المتهم ولكن الأخير امتنع عن تحرير عقد الإيجار له ، وحيث إن المتهم حضر ولم يدفع التهمة بشمة دفاع ، وكذا الحاضر معه والمستندات المقدمة منه وحيث إن التهمة على النحو سالف الذكر ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً مما جاء بمحضر الضبط الأمر الذى يتعين معه إنزال العقاب بالمتهم طبقاً لمواد الإتهام » وكان هذا الذى أجمله الحكم لا يكفى بياناً للواقعة وأدلة ثبوتها على الوجه الذى يتطلبه القانون .

٢ - إن مجرد ملكية الطاعن للعقار لا يكفى لقيام جريمة الامتناع عن تحرير عقد إيجار التى دانه الحكم بها ، وإنما يلزم لتوافر عناصر هذه الجريمة فى حقه أن تثبت له صفة المؤجر ، سواء يصدر الإيجار منه أو من ممثله القانونى ، أو بسريان هذا الإيجار فى حقه بمقتضى القانون ، وهو ما لم يعن الحكم باستظهاره وإيراد الأدلة على ثبوته ، هذا فضلاً عن أنه لما كان البين من الأوراق والمفردات المضمومة أن الطاعن دفع التهمة بأنه لا يرتبط بعلاقة إيجارية مع المجنى عليه وأن الوحدة السكنية المطلوب تحرير عقد إيجار بشأنها مؤجرة إلى آخر تنازل عن الإيجار إلى المجنى عليه بغير إذن ودل الطاعن على صحة هذا الدفاع بمستندات من بينها عقد مؤرخ يفيد تأجير مورثه للعين محل النزاع إلى آخر يدعى وعقد مؤرخ موقع من المجنى عليه يفيد شراءه المنقولات الموجودة بتلك العين من المستأجر

سالف الذكر ، وصوره صحيفه دعوى إخلاء للتنازل عن الإيجار مرفوعه ضد طرفى العقد الأخير ، وكان هذا الدفاع يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - دفاعاً هاماً جوهرياً إذ يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به المسؤولية الجنائية للطاعن مما كان يوجب على المحكمة أن تعرض له إستقلالاً ، وأن تستظهره وتمحص عناصره كشفاً لدى صدقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - امتنع عن تحرير عقد إيجار للمستأجر لديه وطلبت عقابه بالمادتين ٢٤ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومحكمة جنح أمن الدولة الجزئية قضت حضورياً عملاً بمادتي الإتهام بتغريم المتهم ثلاثمائة جنيه . فاستأنف ومجكمة الإبتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائه جنيه .

فطن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه - إذ دانه بجريمة الامتناع عن تحرير عقد إيجار مسكن - قد شابه قصور فى التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع - ذلك أنه لم يتضمن بياناً كافياً لواقعة الدعوى وأدلة ثبوتها ، ولم يعرض لما قام عليه دفاع الطاعن - المؤيد بالمستندات - من عدم وجود علاقة إيجارية تربطه بالمجنى عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن يورد مزيد تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان قاصراً لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى وأدلة ثبوتها على القول « بأن واقعة الدعوى حسبما استقر في وجدان المحكمة تتحصل فيما أبلغ به المجنى عليه بمحضر الضبط من أنه استأجر شقه بعقار المتهم ولكن الأخير امتنع عن تحرير عقد الإيجار له . وحيث إن المتهم حضر ولم يدفع التهمة بشمة دفاع ، وكذا الحاضر معه والمستندات المقدمة منه . وحيث إن التهمة على النحو سالف الذكر ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً مما جاء بمحضر الضبط الأمر الذي يتعين معه إنزال العقاب بالمتهم طبقاً لمواد الإتهام » وكان هذا الذي أجمله الحكم لا يكفي بياناً للواقعة وأدلة ثبوتها على الوجه الذي يتطلبه القانون ، ذلك أنه لا يستفاد منه سوى أن الطاعن هو مالك العقار الذي يستأجر المجنى عليه إحدى وحداته السكنية ، في حين أن مجرد ملكية الطاعن للعقار لا يكفي لقيام جريمة الامتناع عن تحرير عقد إيجار التي دانه الحكم بها ، وإنما يلزم لتوافر عناصر هذه الجريمة في حقه أن تثبت له صفة المؤجر ، سواء بصدور الإيجار منه أو من مثله القانوني ، أو بسريان هذا الإيجار في حقه بمقتضى القانون ، وهو ما لم يعن الحكم باستظهاره وإيراد الأدلة على ثبوته ، هذا فضلاً عن أنه لما كان البين من الأوراق والمفردات المضمومة أن الطاعن دفع التهمة بأنه لا يرتبط بعلاقة إيجارية مع المجنى عليه وأن الوحدة السكنية المطلوب تحرير عقد إيجار

بشأنها مؤجرة إلى آخر تنازل عن الإيجار إلى المجنى عليه بغير إذن ، ودلل الطاعن على صحة هذا الدفاع بمستندات من بينها عقد مؤرخ يفيد تأجير مورثه للعين محل النزاع إلى آخر يدعى (.....) وعقد مؤرخ موقع من المجنى عليه يفيد شراءه المنقولات الموجودة بتلك العين من المستأجر سالف الذكر ، وصوره صحيفة دعوى اخلاء للتنازل عن الإيجار مرفوعة ضد طرفى العقد الأخير ، وكان هذا الدفاع بعد فئ خصوص الدعوى المطروحة دفاعاً هاماً جوهرياً إذ يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به المسؤولية الجنائية للطاعن مما كان يوجب على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهره وتحص عناصره كاشفاً لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه أن رأت الالتفات عنه أما وهى قد أغفلته كليه ، ولم تعرض له إيراداً له ورداً عليه ، فان حكمها - فضلاً عن قصوره - يكون قد شابه الإخلال بحق الدفاع ، مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

=====

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٨

بقيادة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة ومحمود رضوان وحسن عشيش ورضوان عبد العليم .

٣٩

الطعن رقم ٥٧٤٥ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) شيك بدون رصيد - جريمة « إركانها » - قصد جنائي - مسئولية جنائية - حكم
« تسببيه - تسبیب غیر معيب » .

تداول الشيك بالطرق التجارية - متى صدر لحامله أو لأمر شخص معين أو لأذنه .

إنتقال ملكية الشيك بطريق التظهير . أثره : خضوعه لقاعدة التظهير من الدفع

تظهير الشيك لا يحول دون وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات على المظهر اليه .

(٢) شيك بدون رصيد - جريمة « إركانها » - قصد جنائي - حكم « تسببيه - تسبیب غیر
معيب » ، نقص « أسباب الطعن - مالا يقبل منها » ،

عدم تأثير السداد اللاحق لقيمة الشيك على المسئولية الجنائية لجريمة إصدار شيك بدون رصيد .

١ - من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو لأمر شخص معين أو لأذنه
فان تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تطهيره متى وقع صحيحا أن ينقل
ملكية قيمته الى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تطهيره من الدفع مما يجعل
العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره
إبتداءً وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تطهيره .

ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

٢ - من المقرر أن السداد اللاحق على وقوع جريمة إصدار الشيك بدون رصيد لا أثر له فى المسؤولية الجنائية .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواة بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح الفيوم ضد الطاعن بوصف أنه أصدر له شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بمادتى الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن استأنف ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وتأيبده فيما عدا ذلك

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد فقد اخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور فى السبب ، ذلك بأن الشيك لم يصدر لصالح المدعى بالحقوق المدنية وإنما صدر فى الأصل لصالح اخر ظهره إليه بطريق الحوالة المدنية ، ففقد الشيك بذلك صفته كأداة وفاء وأصبح بهذا التظهير اداة انتمان فانحسرت عنه الحماية الجنائية . وقد امسكت المحكمة عن مناقشة المدعى بالحقوق المدنية فيما أبداه الطاعن من دفاع قائم على تخالسه عن قيمة الشيك ولم تعرض لهذا الدفاع إيرادا وردا . وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن الحكم الابتدائى المزد لأساببه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى مارتب عليها ولم ينازع الطاعن فى أن لها معينا صحيحا بالأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الشيك متى صدر لحامله أو لأمر شخص معين أو لاذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحا أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفوع مما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره ابتداء وإنما يتعداه الى المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمه فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة . المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، فان الحكم المطعون

فيه ، إذ إنتزه هذا النظر ، يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى النعى عليه فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك وكان السداد اللاحق على وقوع جريمة إصدار الشيك دون رصيد لا أثر له فى المسؤولية الجنائية ، فان ما يثيره الطاعن بقاله الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب لالتفات الحكم عن دفاعه بالتخالص عن قيمة الشيك - بفرض صحته - لا يكون له محل . لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

////////////////////

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٨

بإدارة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد رفيع البستوييس نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة وسري صيام وإبراهيم عبد المطلب .

٤٠

الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) محكمة النقض « سلطتها في الرجوع عن أحكامها » .

وجوب رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن . متى ثبت سقوط التزام
الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل إصدار حكمها .

(٢) خلو رجل . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب » . نقض « اسباب الطعن » . ما يقبل منها » .
عقوبة « عقوبة الرد »

الفقره الثانيه من ماده ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ توجب الحكم على المخالف برد
ما تقاضاه . جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المبالغ في ذمة المتهم بتقاضيا وعدم ردها
الى المجنى عليه حتى الحكم عليه .

إغفال الحكم ببيان فحوى الصلح الذى أقربه المجنى عليه ودلالته وأثره بالنسبه

لجزاء الرد . قصور .

١ - لما كان قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة

١٩٨٧ بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه الى يوم الجلسة التى حددت لنظر طعنه . غير أنه تبين بعدئذ وعلى ما أفصحت عنه شهادة نيابة جنوب القاهرة الكلية - أن الطاعن كان قد رفع اشكالا فى تنفيذ تلك العقوبة قضى فيه بجلسة بوقف التنفيذ الى حين الفصل فى الطعن بالنقض ، مما مؤداه ان إلزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه قبل هذه الجلسة التى صدر فيها الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع فى ذلك القرار السابق صدوره بجلسة

٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تعاقب على جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار التى دين الطاعن بها - تنص على أنه « وفى جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد الى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف احكام المادة المشار إليها (المادة ٢٦ من القانون ذاته) » وكان جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المبالغ المذكورة فى ذمة المتهم بتقاضيا وعدم ردها الى المجنى عليه حتى الحكم عليه ، وكان الحكم لم يبين فحوى الصلح الذى أقربه المجنى عليه بالجلسة ولم يعرض لدلالته وأثره بالنسبة لجزاء الرد فيما لو ثبت ان الطاعن قد رد ما تقاضاه الى المجنى عليه ، مما يعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بشأن القضاء بالرد رغم التصالح مع المجنى عليه ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى المبالغ المنوه عنها بالأوراق خارج نطاق عقد الإيجار . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت غيابياً عملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وتغريمه مبلغ عشرة آلاف جنيه وإلزامه برد مبلغ خمسة آلاف جنيه للمجنى عليه وكفالة مائه جنيه لإيقاف التنفيذ عارض المحكوم عليه ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وبالفاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند إليه . استأنفت النيابة العامة ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع وإجماع الآراء بالفاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم سنة وأخذة مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه وإلزامه برد خمسة آلاف جنيه عارض المحكوم عليه ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع وإجماع الآراء برفضه وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ / المحامى عن الأستاذ
..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم
بطريق النقض فى الخ .

وبجلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٦ نظرت المحكمة الطعن منعقدة فى هيئة (غرفة مشورة) وقررت سقوط الطعن ، وتقدم الأستاذ /
المحامى بطلب للرجوع فى القرار الصادر من المحكمة وقد تأثر عليه من السيد
المستشار نائب رئيس المحكمة بتحديد جلسة لنظر الطعن .

المحكمة

من حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التى حددت لنظر طعنه غير أنه-تبين بعدئذ - وعلى ما أفصحت عنه شهادة نيابة جنوب القاهرة الكلية - أن الطاعن كان قد رفع إشكالاً فى تنفيذ تلك العقوبة قضى فيه بجلسة بوقف التنفيذ إلى حين الفصل فى الطعن بالنقض مما مؤداه أن إلزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه قبل هذه الجلسة التى صدر فيها الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع فى ذلك القرار السابق صدوره بجلسة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه الزمه برد المبلغ الذى نسب إليه تقاضيه دون أن يعمل أثر التنازل الذى أقره المجنى عليه . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين ممن محضر جلسة المحاكمة الإستثنائية بتاريخ أن المجنى عليه مثل أمام المحكمة وقرر أنه تصالح مع الطاعن لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر

التي تعاقب على جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار التى دين الطاعن
 بها - تنص على أنه « وفى جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد
 إلى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف احكام المادة المشار إليها (المادة ٢٦
 من القانون ذاته) » ، وكان جزاء الرد يدور مع موجبه من نداء المبالغ المذكورة
 فى ذمة المتهم بتقاضيتها وعدم ردها إلى المجنى عليه حتى الحكم عليه ، وكان
 الحكم لم يبين فحوى الصلح الذى أقر به المجنى عليه بالجلسة ولم يعرض لدلالته
 وأثره بالنسبة لجزاء الرد فيما لو ثبت أن الطاعن قد رد ما تقاضاه إلى المجنى
 عليه ، مما يعجز محكمة النقض على أن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بشأن
 القضاء بالرد رغم التصالح مع المجنى عليه ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور
 فى التسبب متعينا نقضه والإعادة دون - حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيع البسملويسى نائب رئيس المحكمة . وتاجى إسحق وتحتى خليفة وسرى صيام .

٤١

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ١٥٧ القضائية :

(١) بلاغ كاذب . قصد جنائى . حكم « حجيته » . تسببه . تسبب معيب . .

إقامة حكم البراءة على عدم صحة الإتهام . له حجية فى دعوى البلاغ الكاذب . إقامته على الشك فى الإتهام لاتعطيه هذه الحجية .

القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب . مناط تحققه ؟

مثال . لتسبب معيب بالحكم بالإدانة فى جريمة بلاغ كاذب .

(٢) دعوى جنائية « قيود تمريكها » . نيابة عامة « القيود الواردة على حقها فى تحريك

الدعوى الجنائية » . بلاغ كاذب . نقص « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها . .

عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة البلاغ الكاذب على شكوى ولا يتوقف

قبولها على تحريك الشكوى فى الميعاد ولو كانت مرتبطة بجريمة قذف أو سب .

١ - لما كان البين من الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن على مجرد صدور الحكم ببراءة المدعيين بالحقوق المدنية في الدعوى رقم أمن الدولة الجزئية التي اتهمهما فيها الطاعن بتقاضى خلو رجل ، دون أن يستظهر ما إذا كان حكم البراءة قد أقيم على عدم صحة الإتهام فيكون له حجية في دعوى البلاغ الكاذب ، أم إنه أقيم على الشك في الإتهام ، فلا يكون له هذه الحجية ، كما أنه لم يدلل البتة على توافر القصد الجنائي قبل الطاعن ، متمشياً في تعمد الكذب في التبليغ عن علم و يقين لا يداخله شك بأن الواقعة كاذبة منتوياً السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور الذي يطله ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية .

٢ - لما كانت جريمة البلاغ الكاذب ليست من الجرائم التي يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يتوقف قبولها على تقديم الشكوى في الميعاد الوارد بها ولو كانت مرتبطة بجريمة كذب أوسب - فإن النعى على الحكم في هذا المنحى يكون بعيداً عن الصواب .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعوتهما بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح الرمل ضد الطاعن بوصف أنه أولاً : اسند إليهما اموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقابهما بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً . ثانياً : أبلغ كذباً بأنهما تقاضيا منه مبلغ الف وخمسمائة جنية خلو رجل . وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي لهما مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام

بتغريم المتهم خمسين جنيهاً وألزمته بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، استأنف المحكوم عليه ومحكمة شرق الإسكندرية الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضوراً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ..

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب وألزمه بالتعويض قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يستظهر أركان الجريمة التى نسبت إليه ولم يدل على كذب البلاغ وعلمه يقيناً بذلك ، هذا إلى أن الدعوى أقيمت عليه بعد مضى ثلاثة الأشهر المقررة فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ، فأصبحت غير مقبولة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بطريق الإدعاء المباشر بوصف أنه أبلغ كذباً بأن المدعين بالحقوق المدنية قد تقاضوا منه مبلغ ألف وخمسمائة جنية خلو رجل ومحكمة أول درجة قضت بتغريم المتهم (الطاعن) خمسين جنيهاً وألزمته بأن يؤدي إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، فاستأنف ومحكمة ثانى درجة قضت حضوراً برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه ، أنه عول فى إدانة الطاعن على مجرد صدور الحكم ببراءة المدعين بالحقوق المدنية فى الدعوى رقم أمن الدولة الجزئية التى اتهمهما فيها الطاعن بتقاضى خلو رجل ، دون أن يستظهر ما إذا كان حكم البراءة قد أقيم على عدم صحة

الإتهام فيكون له حجية فى دعوى البلاغ الكاذب ، أم أنه أقسم على الشك فى الإتهام ، فلا يكون له هذه الحجية ، كما أنه لم يدلل البتة على توافر القصد الجنائى قبل الطاعن ، متمثلاً فى تعمد الكذب فى التبليغ عن علم ويقين لا يداخله شك بأن الواقعة كاذبه منتزهاً سوء والاضرار بمن أبلغ فى حقه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعويين الجنائية والمدنية . لما كان ذلك وكانت جريمة البلاغ الكاذب ليست من الجرائم التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على الشكوى المنصوص عليها فى المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يتوقف قبولها على تقديم الشكوى فى الميعاد الوارد بها - ولو كانت مرتبطة بجريمة قذف أو سب - فإن النعى على الحكم فى هذا المنحى يكون بعيداً عن الصواب . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية ، دون حاجة إلى بحث سائر وجوه الطعن .

////////////////

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد
 رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وناجى اسحق وسرى صيام و على الصادق عثمان .



الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) رشوة . جريمة « اركانها » . موظفون عموميون « اختصاصهم » .

إختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه حقيقياً كان أو مزعوماً أو معتقداً فيه . ركن فى
 جريمة الرشوة . وجوب إثبات الحكم له بما ينحسم به أمره .

(٢) رشوة . موظفون عموميون .

الجهة الإدارية . هى المرجع فى تحديد إختصاص المتهم بالعمل الذى تقاضى الرشوة للقيام
 به أو الإمتناع عنه .



١ - لما كان إختصاص الموظف بالعمل الذى دفع الجعل مقابلاً لأدائه سواء
 كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه ، ركن فى جريمة الرشوة التى تنسب إليه ،
 ومن ثم يتعين على الحكم إثباته بما ينحسم به أمره .

٢ - من المقرر أن الجهة الإدارية هى المرجع فى تحديد اختصاص المتهم
 بالعمل الذى تقاضى الرشوة للقيام به أو الإمتناع عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه
 وحتى بصفته موظفا عموميا « معاون إدارة
 الأملاك بمنطقة إمبابه التابعة لهيئة السكك الحديدية » طلب لنفسه وأخذ رشوة
 للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من
 مبلغ ثلاثمائة جنيه نقداً ، وبعض الأشياء والهدايا
 المبينة بالأوراق وذلك على سبيل الرشوة مقابل التفاضى عن إتخاذ الاجراءات
 القانونية قبلهما بشأن التعديلات الواقعة منهما على قطعتى أرض مملوكتين
 للهيئة وتحريره عقدى إيجار عنهما واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا
 بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الأحالة . والمحكمة المذكورة
 قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون
 العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث
 سنوات وتغريمه الفى جنيه .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

////////////////////////////////////

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الرشوة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب ، ذلك بأنه غير مختص بتحرير عقود إيجار للمعتدين على أراضى هيئة السكك الحديدية التي انتهت إلى الحكم إلى أن الرشوة دفعت من أجله ملتفتا عن دفاعه في هذا الخصوص ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل الواقعة بما مفاده أن الطاعن ويعمل معاونا لإدارة الأملاك بمنطقة إمبابه التابعة لهيئة السكك الحديدية قد تقاضى مبلغ من المال وبعض المنقولات من المجنى عليهما نظير التفاضى عن إتخاذ الاجراءات القانونية ضدتهما لتعديهما على قطعتى أرض لتلك الهيئة نظير تحرير عقدى إيجار عنهما وبعد أن ساق الحكم الأدلة التى عول عليها فى هذا الخصوص ومن بينها أقوال مفتش أملاك المنطقة المركزية من أن الطاعن يقتصر اختصاصه على حصر التعديات وتحصيل الايجارات ولا اختصاص له بشأن تحرير عقود الأيجار ، حصل الحكم دفاع الطاعن من أنه غير مختص بتحرير عقود الإيجار وأنه أبلغ عن التعدى ورد عليه بقوله «وحيث إن المحكمة تطرح إنكار المتهم جانباً ولا تقول عليه ، كما أنها تلتفت عما أثاره الدفاع تعقيباً على أقوال الضابط ، طالما أن المحكمة قد اطمأنت إليها وأخذت بها . مما يتعين معه إطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها» لما كان ذلك ، وكان اختصاص الموظف بالعمل الذى دفع الجعل مقابلاً لأدائه سواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه ، ركن فى جريمة الرشوة التى تنسب إليه ، ومن ثم يتعين على الحكم إثباته بما ينحسم به أمره ، وكان الحكم

المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن بجريمة الرشوة نظير تغاضيه عن إتخاذ الإجراءات القانونية قبل المجنى عليهما ولتحرير عقدي إيجار لهما معولا ضمن ماعول عليه على شهادة مفتش املاك المنطقة المركزية بهيئة السكك الحديدية مالكة الأرض المعتدى عليها رغم ماقرره الأخير من عدم اختصاص الطاعن بتحرير عقود الایجار ، ورغم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من عدم اختصاصه بالعمل وقعد عن الرد على هذا الدفاع الجوهري أو تحقيقه وصولا إلى حقيقة اختصاص الطاعن وما إذا كان حقيقيا أم مزعوما ، واقتصر على عبارته مرسلّة لا يبين منها ما إذا كان الحكم قد ألم بواقعه الدعوى واستيقن من توافر إركان الجريمة في حق الطاعن ولم يدل برأى فيما شهد به رئيسه من أن الأخير لا اختصاص له بالعمل الذي اثبت الحكم أن الجعل دفع من أجله رغم ما هو مقرر من أن الجهة الإدارية هي المرجع في تحديد اختصاص المتهم بالعمل الذي تقاضى الرشوة للقيام به أو الامتناع عنه ، مما يدل على اضطراب فكرة الحكم واختلالها في مسألة اختصاص المتهم بالرشوة ولا يبين مما أورده حقيقة مقصوده في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام وعمادها ويجعله قاصر البيان مستوجبا نقضه والاحالة ، دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

=====

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسلطيسي نائب رئيس المحكمة وناجي اسحق وفتحن خليفة وسري صيام .



الطعن رقم ٤٠٧٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) مواد مخدرة . وصف التهمة . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، . نقض
 أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة . حده : التزام الواقعة المادية المبينة بأمر
 الاحاله .

مثال في جريمة إحراز مخدر .

(٢) نقض أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، . تفتيش « إذن التفتيش » اصداره ، « تنفيذ » ،
 حكم « تسببه » . تسبب غير معيب ، « نيابة عامة » . مواد مخدرة .

لا يقدح في سلامة اجراء التفتيش باذن أن يتم في شارع غير الذي ورد بالتحريات .
 طالما قد تم في نطاق الاختصاص الكافي للمأذون له بالتفتيش .

لا مفاهيم بين تسميه مصدر الاذن « وكيل نيابة » أو « وكيل النائب العام » طالما أن
 الطاعن لا ينازع في اختصاص مصدره .

(٣) اثبات « شهود » ، محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » ،

عدم التزام المحكمة بالاشارة إلى أقوال شهود النفي التي اعرضت عنها .

١ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة

العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تجميعها إلى الوصف القانوني السليم ، وإذ كانت الواقعة المادية التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعه احراز الجوهر المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجرداً عن أى من قصدى الاتجار أو التعاطى لا يستلزم لفت نظر الدفاع .

٢ - لما كان تفتيش شخص الطاعن قد تم تنفيذا لإذن النيابة العامة في نطاق الإختصاص المكاني للمأذون له بالتفتيش فانه لا يقدر في سلامة الإجراء أن يتم التفتيش في شارع غير الذي ورد بالتحريات . لما كان ذلك ، وكان لا مغايرة بين تسمية مصدر الإذن « وكيل النيابة » أو « وكيل النائب العام » وكان الطاعن لا ينازع في اختصاص من اصدر الأذن فان منعاه في هذا الشأن يكون غير سديد .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالاشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن لأقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ، فإن منعى الطاعن علي الحكم اغفاله الاشارة إلى أقوال شهود النفي يكون غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وأحالته إلى محكمة جنايات الفيوم لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالشواهد ١. ٢. ٣. ٣٨. ١/ ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه لما اسند إليه ، ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط باعتبار أن احرار المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه البطلان والإخلال بحق الدفاع وانطوى على قصور في التسييب ، ذلك أنه ضبط وفتش في غير المكان الذي ورد بالتحريات وقد استبعدت المحكمة قصد الاتجار من التهمة دون لفت نظر الدفاع ، وعولت على نتيجة التفتيش رغم بطلان الإذن الصادر به من وكيل النيابة وهي تسمية لا يعرفها القانون وكان يتعين أن يصدره وكيل النائب العام وفي حدود اختصاصه ، ولم تعرض لأقوال شهود النفي أو ترد عليها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال العقيد والمساعد أول وتقرير معامل التحليل من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحصيلها إلى الوصف القانونى السليم ، وإذ كانت الواقعة المادية التى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة إحراز الجواهر المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة ، دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت أحراز الطاعن للمخدر مجرداً عن أى من قصدى الاتجار أو التعاطى لا يستلزم لفت نظر الدفاع . لما كان ذلك ، وكان تفتيش شخص الطاعن قد تم تنفيذاً لإذن النيابة العامة فى نطاق الاختصاص المكانى للمأذون له بالتفتيش فإنه لا يتقدح فى سلامة الاجراء أن يتم التفتيش فى شارع غير الذى ورد بالتحريات . لما كان ذلك ، وكان لا مغايرة بين تسمية مصدر الإذن « وكيل النيابة » أو « وكيل النائب العام » وكان الطاعن لا يتنازع فى اختصاص من اصدر الأذن فإن منعه فى هذا الشأن يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة

الموضوع أن تعرض عن حالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالاشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها فى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن لأقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ، فان منعى الطاعن على الحكم إغفاله الاشارة إلى أقوال شهود النفي يكون غير مقبول ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً

////////////////

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الرابي عطيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو

نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب الخياط وصالح عمليه وعبد اللطيف أبو النيل .

٤٤

الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) رشوة ، إثبات ، بوجه عام ، تبليس ، تفتيش ، إذن التفتيش ، بطلانه ، دفع ، دفع الدفوع

ببطلان التفتيش ، ما مورر الضبط القضائي ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ،

رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة ، توفر حالة التبليس ، صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة ، عدم الجدوى من الدفع ببطلان إذن التفتيش في حالة التبليس .

(٢) رشوة ، دفع ، الدفع بأن الجريمة تحريضية ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ،

نقص ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره ،

جريمة الرشوة ، لا يؤثر في قيامها وقوعها نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشي جاداً فيما عرضه على المرتشي . متى كان عرض الرشوة جدياً في ظاهره . وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه إليه في مقابل ذلك من القيام بعمل من أعمال وظيفته .

الدفع في هذه الحالة بأن الجريمة تحريضية . ظاهر البطلان .

(٣) رشوة ، جريمة ، (أركانها) ، إثبات ، بوجه عام ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير

معيب ،

العقوبة المقررة لجريمة المادة ١٠٣ عقوبات ؟

إنطباق المادة ١٠٣ عقوبات على المرتشي . إذا كان الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة تنفيذاً لاتفاق سابق .

عدم الاتفاق مع الراشي على أداء العمل أو الامتناع عنه . مطالبة المرتشي بالمكافأة عنه بعد ذلك . انطباق المادة ١٠٥ عقوبات .

(٤) نقض « اسباب الطعن » تحديدها « مالا يقبل منها » . حكم « تسببيه » تسبیب

غير معيب » .

وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا ومحددا .

////////////////

١ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين الشاهدين الثالث والرابع لم يقبضا على الطاعن ويقوما بتفتيشه إلا بعد أن رأياه رؤية العين حال أخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الأول مما تعتبر به الجريمة فى حالة تلبس يخول الضابطين القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة بذلك ، فانه لا جدوى مما يثيره الطاعن فى صدد بطلان إذن النيابة بالقبض عليه وتفتيشه لعدم جدية التحريات .

٢ - لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشى جاداً فيما عرضه على المرتشى متى كان عرض الرشوة جدياً فى ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه إليه فى مقابل ذلك من القيام بعمل من أعمال وظيفته ، ويكون النعى على الحكم بأن الجريمة تحريضيه غير سديد ولا على المحكمة إن اغفلت الرد على هذا الدفع ، لأنه دفع قانونى ظاهر البطلان .

٣ - لما كانت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات تنص على أن « كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ، ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن الف جنيه

ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به » . كما تنص المادة ١٠٥ من القانون ذاته على أن « كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها هدية أو عطية بعد اتمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير إتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه » . ومفاد هذه النصوص أنه إذا توافر إتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء الموظف لعمل من أعمال وظيفته انطبقت المادة ١٠٣ عقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا أولا حقا على أداء العمل مادام أن أداء هذا العمل كان تنفيذا لاتفاق سابق إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر ، أما إذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه إتفاق مع الراشى على أداء العمل أو الامتناع عنه أو الاخلال ثم طالب بمكافأته انطبقت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات .

٤ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وهو موظف عمومي « محضر محكمة بندر » طلب لنفسه وأخذ رشوة لاداء عمل من أعمال وظيفته بأن أخذ من مبلغ خمسين جنيها مقابل تنفيذ الحكم الصادر لصالحه وآخرين في الدعوى رقم دائرة الأمور المستعجلة بمحكمة وحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالزقازيق لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملاً بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بجرمة الرشوة قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم أغفل دفاع الطاعن الجوهري ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وبأن الجريمة تحريضية ، كما أن الحكم دان الطاعن بعقوبة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ عقوبات ، رغم أن الواقعة تحكمها المادة ١٠٥ من هذا القانون وعقوبتها السجن دون استعمال الرأفة بإعمال حكم المادة ١٧ من هذا القانون . وأخيرا ، فان الحكم احوال إلى أقوال الشاهد الثانى وإلى أقوال الشاهد الثالث بالنسبة لأقوال الشاهد الرابع وإلى أقوال الشاهد الخامس بالنسبة لأقوال الشاهد السادس رغم اختلاف أقوال كل شاهد وعدم تطابقها حسبما ورد بمرافعه الدفاع بحضور جلسة المحاكمة . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « فى أنه قد صدر حكم قضائى لصالح آخرين فى الدعوى رقم مستعجل الزقازيق بطرد من المنزل رقم شارع قسم بالزقازيق حيث أنه فى سبيل سعيه إلى تنفيذه تقابل مع المتهم ثلاث مرات سابقة على يوم عرقل خلالها التنفيذ ثم فى اللقاء الأخير الذى تم فى التاريخ المذكور طلب المتهم منه خمسين جنيها ، لقاء تنفيذ الحكم فتظاهر بالقبول واتفقا على أن يسلمه المبلغ بعد تنفيذ الحكم وأبلغ المقدم رئيس قسم مكافحة جرائم الأموال العامة بالشرقية الذى حرر محضرا بالواقعة

واستصدر اذنا من النيابة العامة بضبط المتهم حال تسليمه مبلغ الرشوة حيث
 كمن والضابط فى محل التنفيذ وشاهد تسليم المتهم لمبلغ الرشوة
 عقب تمام التنفيذ فقام الضابطان و
 بضبطه ومعه المبلغ المذكور . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه
 الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود و و
 رئيس قسم مكافحة جرائم الأموال العامة بالشرقية و وكيل قسم
 مكافحة جرائم الأموال العامة بالشرقية و رئيس مباحث قسم
 ثان الزقازيق و معاون قسم شرطة ثان الزقازيق و
 و محضر أول محكمة بندر الزقازيق ، وهى أدلة سائغة من
 شأنها أن تزدى إلى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك . وكان الثابت من
 مدونات الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم - وهو ما لم ينازع فيه الطاعن -
 أن الضابطين الشاهدين الثالث والرابع لم يقبضا على الطاعن ويقوما بتفتيشه
 الا بعد أن رأياه رؤية العين حال أخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الأول مما تعتبر به
 الجريمة فى حالة تلبس يخول الضابطين القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة
 العامة بذلك ، فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن فى صدد بطلان إذن النيابة
 بالقبض عليه وتفتيشه لعدم جدية التحريات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد
 دلل على ترافر أركان جريمة الرشوة فى حكم المادة ١٠٣ من قانون العقوبات
 بقوله : « أن جريمة الرشوة تنعقد بالاتفاق الذى يتم بين الراشئ والمرتشئ ولا
 تبقى بعد ذلك إلا اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتقديم المبلغ
 كما أن جريمة الرشوة تتحقق فى جانب الموظف متى قبل أو طلب أو أخذ وعدا أو
 عطيه لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان حقا كما أن المقرر أن طلبه الرشوة
 يتوفر به أركان جريمة الرشوة كما أن القصد الجنائى فى الرشوة يتوفر

بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطاء أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته وأنه ثمن لإتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملاسات التي تصاحب العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة . وقد ثبت يقينا أن المتهم إتفق مع الراشئ علي أن يدفع له مبلغ الخمسين جنيها لقاء قيامه بتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى مستعجل الزقازيق وأن يتم دفع مبلغ الرشوة بعد تنفيذ المتهم للحكم المذكور وأن الأخير قد تسلم من الراشئ المبلغ المتفق عليه فانه بهذا تكون جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من قانون العقوبات قد تحققت في شأن المتهم « . ومن ثم فلا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشئ جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان عرض الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه إليه في مقابل ذلك من القيام بعمل من أعمال وظيفته ، ويكون النعوى على الحكم بأن الجريمة تحريضية غير بسديد ولا على المحكمة إن اغفلت الرد على هذا الدفع ، لأنه دفع قانوني ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات تنص على أن « كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ، ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به » . كما تنص المادة ١٠٥ من القانون ذاته على أن « كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته أو أمتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها هدية أو عطية بعد اتمام ذلك العمل أو الإمتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير إتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن

على خمسمائة جنيه » . ومفاد هذه النصوص أنه إذا توافر إتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء الموظف لعمل من أعمال وظيفته انطبقت المادة ١٠٣ عقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا أو لاحقا على أداء العمل مادام أن أداء هذا العمل كان تنفيذا لاتفاق سابق إذ أن نية الإلتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر ، أما إذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه إتفاق مع الراشئ على أداء العمل أو الأمتناع عنه أو الإخلال ثم طالب بمكافأته انطبقت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت بمدوناته - على النحو المتقدم - أن الطاعن قد اتفق مع الشاهد الأول على تقاضيه منه لمبلغ خمسين جنيها للقيام بعمل من أعمال وظيفته هو تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم مستعجل الزقازيق واستلامه لهذا المبلغ بعد تنفيذه له فان الواقعة على هذا النحو تكون منطبقة على نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات التي دلت بها ولا يؤثر على ذلك أن يكون العطاء لاحقا مادام أن نية الإلتجار بالوظيفة في هذه الحالة كانت قائمة منذ البداية وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن ، ومن ثم فان النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون لان الواقعة تحكمها المادة ١٠٥ من قانون العقوبات يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن أوجه الأختلاف بين أقوال الشهود مما يمتنع معه الإحالة إليها ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أوجه التناقض التي أثارها الطاعن تنحصر فيما ذكره من أن ضابط الواقعة قرر بانه ركب السيارة معه لتنفيذ الحكم حين أنهما ذهبا إلى مكان التنفيذ مشيا على

الأقدام ، وما ذكره أيضا من أن الشاهد لم يحضر واقعة
 الإتفاق على الرشوة بين الشاهد الأول والطاعن ، وكان الثابت من مدونات الحكم
 أنه لم يحل إلى أقوال أى من الشهود بالنسبة لما شهد به الشاهدان السابقان
 خاصا بهاتين الواقعتين ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .
 لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه
 موضوعا .

////////////////

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
نائب رئيس المحكمة وحسن عميره وصلاح البرجى ومحمد حسام الدين الغريانى .

٤٥

الطعن رقم ٤٣٨٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) مواد مخدرة . تفتيش . إذن التفتيش . إصداره . إثبات « بوجه عام » . دفعه . الدفع
ببطلان التفتيش . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب ،

صدور الإذن بتفتيش شخص ومسكن المتهم . استناداً إلى ما دلت عليه التحريات من أنه
يحوز ويحضر كمية من المخدرات . النعى على الإذن بأنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . غير صحيح .

(٢) مواد مخدرة . تفتيش . إذن التفتيش . إصداره . نطاقه . دفعه . الدفع ببطلان
التفتيش . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب ،

مثال . لرد سائح لا طراح دفاع الطاعن بانكار صلته بالمخدر وعدم سيطرته على مكان الضبط .

(٣) دفعه . الدفع ببطلان القبض والتفتيش . تفتيش . إذن التفتيش . تنفيذه ،
نقض . أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، ما موزو الضبط القضائى .

الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصوله فى غير المكان المحدد بإذن التفتيش . عدم جواز
إثارته لأول مره أمام محكمة النقض .

التفتيش المحظور . ماهيته ؟

(٤) مواد مخدرة . قصد جنائى . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . نقض
« أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها ،

تقدير توافر قصد الاتجار فى المواد المخدرة . موضوعى .

حجة كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على إنتفا - أو توافر أحد القصور الخاصة من إجرازه .

مثال .

//////////

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لصدوره عن جريمه مستقبله واطرحه فى قوله « أن الثابت بمحضر التحريات المؤرخ ١٩٨٦/٣/٣١ الساعة الواحدة مساء أن المتهم يحوز ويحز كميات من المواد المخدرة بمنزله بناحيه وأن إذن النيابة صدر بالتفتيش لشخص ومسكن المذكور لضبط المخدرات بهذا المسكن ونفاذا لذلك الاذن انتقل الضابط المأذون له بالتفتيش بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢ وفى الفجر حيث ضبط كمية المخدرات بمندره المتهم الملحقه بمسكنه مما مفاده أن المتهم كان محزرا للمخدر وقت صدور الإذن وأن الضابط كان يتحين الفرصه المناسبه لتنفيذ الإذن ولا ينهض تأخير تنفيذ الإذن حتى ذلك التاريخ دليلا على أن المتهم لم يكن محزرا للمخدر وقت صدوره وبالتالي يكون الدفع غير قائم على أساس خليقا بالرفض » . فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر بضبط جريمه تحقق وقوعها من مقارفها لا بضبط جريمه مستقبله أو محتمله . وإذا انتهى الحكم الى أن الإذن قد صدر لضبط جريمه واقعه بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمه مستقبله فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ - لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بإنكار صلته بالمخدر وعدم سيطرته على مكان الضبط ورد عليه فى قوله « وحيث إنه فى خصوص الدفاع القائل بأن المتهم لا يسيطر على مكان الضبط مردود ايضا بأن الضبط تم فى مندره خاصه بالمتهم وملحقه بمسكنه ولا يقلل من ذلك أنها منفصله عن المسكن مادام أنها مجاوره له تماما وكان المتهم يستغلها كما يستغل المسكن وتقع فى حوزته ولم يكن بها أحد سواه وقت الضبط وبذلك يكون هذا الدفاع لا

أساس له جديرا بالرفض » ومن ثم تكون المحكمة قد أطرحت دفاعه فى هذا الشأن فى منطق سائغ هذا فضلا عما أثبتته الحكم فى مدوناته ومن شهادة الشاهدين أن المخدر عثر عليه أسفل ساق الطاعن اليمنى .

٣ - لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسته المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان تفتيش الغرفة على الأساس الذى يتحدث عنه فى وجه طعنه أى لحصول تفتيشها - دون أن يشملها محضر التحريات أو الإذن الصادر بالتفتيش فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مره أمام محكمة النقض ومع ذلك فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يؤه به لما هو مقرر من أن التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة - غرفه المندره - الخاصة بالمتهم والملاحقه بمسكنه فإن الأمر الصادر بتفتيش مسكن المتهم يتناول بلا شك هذه الغرفة لأنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به وعليه يكون إطلاق القول ببطلان تفتيش تلك الغرفة - المندره - بعدم التنصيص عليها صراحة فى الأمر يكون على غير سند من صحيح القانون .

٤ - من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو لمن الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت حيازه المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد حائز لذلك المخدر ودائه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا فى الحيازه بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم الحائز بماهية المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصد الخاص المنصوص عليها فى القانون فإن ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى اليه أما ما يثيره

الطاعته من أن التحريات وأقوال الشاهدين وجسامه كميته المخدر تنبىء عن توافر قصد الإحتجار لدى المطعون ضده فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطه محكمه الموضوع فى تقدير أدله الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمه النقض فضلا عما هو مقرر من أن كبر حجم كميته المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصور الخاصة من حيازتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه حاز بقصد الإحتجار جوهرًا مخدرًا « حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا وأحالتة إلى محكمه جنايات الزقازيق لمحاكمته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الأحاله . والمحكمه المذكوره قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحه رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحيس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات ويتغريمه ألف جنيه ومصادره المخدر المضبوط باعتبار أن حيازه المخدر كانت بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

فطعن المحكوم عليه والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

أولاً : - عن الطعن المقدم من المحكوم عليه : -

حيث إن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمه حيازه جواهر مخدرة بغير قصد من القصد قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه دفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمه مستقبليه إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يسفغه ، كما قام دفاعه على عدم صلته بالمخدر الذي ضبط بغرفة بعينه عن مسكنه يتردد عليها الكافه إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع بغير مبرر سائق هذا فضلا عن أن التفتيش تناول تلك الغرفة دون أن يشملها محضر التحريات أو الإذن الصادر بالتفتيش . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافه العناصر القانونية لجريمه حيازة جواهر مخدر التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدله مستمدة من أقوال المقدم والملازم أول الذي كان يرافقه ومن تقرير معامل التحليل وهي أدله سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لصدوره عن جريمه مستقبليه وأطرحه في قوله « أن الشابت بمحضر التحريات المؤرخ ١٩٨٦/٣/٣١ الساعة الواحدة مساء أن المتهم يحوز ويحرز كميات من المواد المخدرة بمنزله بناحية وأن إذن النيابة صدر بالتفتيش لشخص ومسكن المذكور لضبط المخدرات بهذا المسكن ونفاذا لذلك الإذن انتقل الضابط المأذون له بالتفتيش بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢ وفي الفجر حيث ضبط كميته المخدرات بمنزله المتهم المحقق بمسكنه مما مفاده أن المتهم كان

محزرا للمخدر وقت صدور الإذن وأن الضابط كان يتحين الفرصة المناسبة لتنفيذ الإذن ولا ينهض تأخير تنفيذ الإذن حتى ذلك التاريخ دليلا على أن المتهم لم يكن محزرا للمخدر وقت صدوره وبالتالي يكون الدفع غير قائم على اساس خليقا بالرفض». فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر بضبط جريمه تحقق وقوعها من مقارفها لا بضبط جريمه مستقبليه أو محتمله . وإذ انتهى الحكم الى أن الإذن قد صدر لضبط جريمه واقعه بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمه مستقبليه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن بإنكار صلته بالمخدر وعدم سيطرته على مكان الضبط ورد عليه في قوله « وحيث إنه في خصوص الدفاع القائل بأن المتهم لا يسيطر على مكان الضبط مردود أيضا بأن الضبط تم في مندره خاصه بالمتهم وملحقه بمسكنه ولا يقلل من ذلك أنها منفصله عن المسكن مادام إنها مجاورة له تماما وكان المتهم يستغلها كما يستغل المسكن وتقع في حوزته ولم يكن بها أحد سواه وقت الضبط وبذلك يكون هذا الدفاع لا أساس له جديرا بالرفض » ومن ثم تكون المحكمه قد أطرحت دفاعه في هذا الشأن في منطق سائغ هذا فضلا عما أثبتته الحكم في مدوناته ومن شهادة الشاهدين أن المخدر عثر عليه أسفل ساق الطاعن اليمنى . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسه المحاكمه أن الطاعن لم يدفع ببطلان تفتيش الغرفه على الأساس الذى يتحدث عنه في وجه طعنه أى الحصول تفتيشها - دون أن يشملها محضر التحريات أو الإذن الصادر بالتفتيش - فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ومع ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يؤيه به لما هو مقرر من أن التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة - غرفه المندرة - الخاصه بالمتهم والملحقه بمسكنه فإن الأمر

الصادر بتفتيش مسكن المتهم يتناول بلا شك هذه الغرفة لأنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به وعليه يكون إطلاق القول ببطلان تفتيش تلك الغرفة - المندرة - بعدم التنقيص عليها صراحة فى الأمر يكون على غير سند من صحيح القانون. ولما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد من القصد قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ذلك بأنه نفى عنه قصد الاتجار بقالة أنه لم يثبت من الأوراق توافر هذا القصد فى حين أن الأدلة قائمة عليه مما جاء بالتحريات وأقوال شاهدى الإثبات وجسامه كميته المخدر المضبوط بما ينبىء عن أن المحكمة لم تحط بظروف الدعوى . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو لمن الأمور الموضوعية التى تستقل بحكمه الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت حيازة المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد حائز لذلك المخدر ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا فى الحيازة بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم الحائز بماهية المخدر علما مجرداً عن أى قصد من القصد الخاص المنصوص عليها فى القانون فإن ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى اليه أما ما تثيره

الطاعته من أن التحريات وأقوال الشاهدين وجسامة كمية المخدر تنبىء عن
توافر قصد الإتجار لدى المطعون ضده فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة
محكمة الموضوع فى تقدير أدله الدعوى والأخذ منها بما تظمنن إليه واطراح ما
عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض فضلا عما هو مقرر من أن كبر حجم
كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصور الخاصة من
حيازتها . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا .

////////////////////

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٨

بمشاركة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، نائب رئيس المحكمة ومسعود السعداوى وطلعت الاكيايى ومحمود عبد البارى .

٤٦

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) قتل خطأ . إصابة خطأ جرمية . (مكانها) . رابطة السببية . خطأ . حكم . تسببه . تسبب معتب . نقض . أسباب الطعن . ما يقبل منها ،

حكم الإدانة فى جريمة القتل والإصابة الخطأ . شرط صحته ؟

رابطة السببية . اقتضاؤها اتصال الخطأ بالجرح أو القتل اتصال السبب بالسبب .

إغفال حكم الإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ ببيان مژدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الخطأ وبيان الإصابات التى لحقت بالمجنى عليهم من جراء التصادم استناداً إلى دليل فنى . قصور .

(٢) دعوى مدنية . نظرها والفصل فيها . دعوى جنائية . تعويض . بحكمة النقض . سلطتها . طعن . ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . استئناف .

الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية . وجوب فصله فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بالتبعة للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات .

للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات . أساس ذلك ؟

قضاء الحكم المطعون فيه بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذى أغفل الفصل فى طلباته . خطأ فى القانون يوجب تصحيحه .

١ - من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل والإصابة

الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث . وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل إتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فنى لكونه من الأمور الفنية البحتة . لما كان ذلك وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت عنصر الخطأ - كما أغفل الإشارة إلى الكشف الطبية وخلا من أى بيان عن الإصابات التى حدثت بالمجنى عليهم ونوعها وكيف أنها لحقت بهم من جراء التصادم استناداً إلى دليل فنى فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور .

٢ - لما كان يبين من مراجعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية كان قد ادعى مدنياً لدى محكمة أول درجة وفات المحكمة الجزئية أن تحكم فى هذه الدعوى . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن أعلى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية ، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية تحلوا قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنية يكون قد أخطأ فى القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة - عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تصحح الخطأ بالقضاء بعدم جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن أولاً : تسبب خطأ فى إصابة كل من ، ، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحاله ينجم عنها الخطر ودون أن يتأكد من خلو الطريق الرئيسى أمامه فانحرف فجأة إلى اليمين واصطدم بالسيارة فحدثت إصابات المجنى عليهم سالفى الذكر . ثانياً : قاد سيارة بدون رخصة قيادة . ثالثاً : قاد سيارة بدون رخصة تسيير . رابعاً : وهو قائد سيارة وقع منه حادث نشأ عنه إصابة أشخاص لم يتم بنقلهم إلى أقرب مستشفى أو إبلاغ أقرب نقطة بوليس رغم تمكنه من ذلك . خامساً : قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٤٤ من قانون العقوبات و ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦٣ ، ١١/٧٤ ، ٣/٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ واللائحة التنفيذية وادعى مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض الموقت ومحكمة جنح قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً عن التهمة الأولى والرابعة والخامسة وتغريمه مائة جنيه عن كل من التهمتين الثانية والثالثة استأنف المحكوم عليه والنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية - كما تقدم المدعى بالحقوق المدنية بطلب لمحكمة أول درجة للفصل فى دعواه المدنية التى أغفلت

الفصل فيها فقصت بإلزام المتهم أن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة شين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى به .

فطعن الأستاذ / المعامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه القصور في التسبب . ذلك أنه لم يورد مؤدى الأدلة التي عول عليها في ثبوت عنصر الخطأ ولم يستظهر رابطة السببية بين الخطأ المنسوب إليه والضرر . إذ خلا من بيان الإصابات التي حدثت بالمجنى عليهم وأنها لحقت بهم من جراء التصادم وذلك من واقع الدليل الفني . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه ورد بلاغ يفيد وجود مصادمة أدت الى إصابات المجنى عليهم ، وأورد أقوال المتهم بما مفاده أنه حاول مفاده سيارة أخرى قادمة من الطريق العكسي فاصطدم بسيارة نقل رقم وحدثت إصابات المجنى عليهم . وحصل الحكم من أقوال الشاهدين أن المتهم إنحرف فجأه واصطدم بالسيارة رقم وأصاب المجنى عليهم الذين كانوا يقومون باصلاحها ثم خلص الحكم إلى ادانة الطاعن في قوله « . وحيث إن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة في حقه ثبوتاً كافياً مما ثبت في محضر الضبط وأقوال شهود الواقعة والتي تطمئن إليها المحكمة وتجعلها - أساساً لقضائها

مما يتعين معه عقابه طبقاً لمواد الاتهام عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ أ. ج. « لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل والإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقوف كل من المتهم والمتجنى عليه حين وقوع الحادث . وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل إتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحتة

لما كان ذلك وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت عنصر الخطأ - كما أغفل الإشارة إلى الكشف الطبية وخلا من أى بيان عن الإصابات التى حدثت بالمجنى عليهم ونوعها وكيف أنها لحقت بهم من جراء التصادم استناداً إلى دليل فنى ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إنه بخصوص الدعوى المدنية ، فإنه يبين من مراجعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية كان قد ادعى مدنياً لدى محكمة أول درجة وفات المحكمة الجزئية أن تحكم فى هذه الدعوى . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية ،

////////////////////

للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعده واجبه الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنية يكون قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة - عملاً بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تصحح الخطأ بالقضاء بعدم جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية والزامه بمصاريفها .

////////////////////

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / هلال نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم
البنّا ومساعد الساعن نائبى رئيس المحكمة وعادل عبد الحميد وأحمد عبد الرحمن .

٤٧

الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١٠) دعوى جنائية « الصفة فيها » ، « تظورها والحكم فيها » . محكمة ثانى درجة « سلطتها » .
« دفع » « الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة » . « حكم » « إنعدامه » . « النظام العام » .
« نقص » « أسباب الطعن » « مايقبل منها » .

اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية . « ممن لايملك » . « بعد معدوما » . « ليس لها التعرض
لموضوعها » . « مخالفتها ذلك » . « يجعل حكمها معدوما » . « استثناء هذا الحكم » . « ليس للمحكمة
الإستئنافيه التصدى للموضوع » .

« الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة من النظام العام » . « جواز إثارته
لأول مرة أمام النقض » . « متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم » . « أو كانت عناصر
الحكم مؤديه إلى قبوله » . « دون تحقيق موضوعى » .

(٢) « دعوى جنائية » « تحريكها » . « نيابه عامه » « القيود التى ترد على حقها فى رفع الدعوى » .
« نقص » « أسباب الطعن » « مايقبل منها » .

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية عن الجرائم التى يرتكبها الموظف أو أحد رجال الضبط
أثناء تأديه الوظيفة أو بسببها . « قصر حق إقامة الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النائب
العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة » . « المادة ٦٣ إجراءات » . « جواز إيداعه لأول مرة
أمام محكمة النقض » .

(٢) إستئناف ، نقض ، نطاق الطعن ، « نظر الطعن والحكم فيه » ، « اثر نقض الحكم » .

من لم يكن طرفاً في الخصومة الإستئنافية . لا يفيد من نقض الحكم .

////////////////////

- ١ - من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية على موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائي أو جنحه وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها من غير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة وذلك فيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات ، فإن إتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة وهو بهذه المثابة يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من الحكم المطعون فيه أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق بغير حاجة إلى تحقيق موضوعي .

٢ - لما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومن المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن يعمل ضابط شرطه بإدارة الدورية اللاسلكية بشرطه نجهده وأن الجريمة المنسوبة إليه وقعت منه أثناء تأديته وظيفته وأن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده بناء على طلب وكيل النيابة الجزئية دون أن يأذن بذلك النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة وفقاً لما جرى عليه نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية سالفه الذكر ، فإن وجه النعى الذى أثاره الطاعن لأول مرة أمام هذه المحكمة بعدم جواز رفع الدعوى يكون مقبولا ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى فى موضوع الدعوى قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

٣ - لما كان وجه الطعن وإن اتصل بباقى المحكوم عليهم فى الدعوى إلا أنهم لايفيدون من نقض الحكم المطعون فيه لأن أحدا منهم لم يكن طرفا فى الخصومة الاستثنائية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم لم يكن لهم أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليهم أثره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - وآخرين بأنهم سرقوا الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالأوراق المملوكة على النحو الوارد بالأوراق وطلبت عقابهم بالمادة ٥/٣١٧ من قانون العقوبات ومحكمة جنح قضت حضورياً فى عملاً بمادة الاتهام بحبس كل منهم ستة أشهر

مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من صيرورة الحكم نهائياً . استأنف المحكوم عليه الأول ومحكمة ... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً فى بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن وهو موظف عام (ضابط شرطه) بغير الطريق القانونى الذى نصت عليه المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدله بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية على موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنايه أو جنحه وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها من غير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وذلك فيما عدا الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات ، فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها .

وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة وإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة وهو بهذه المثابة يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من الحكم المطعون فيه أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق بغير حاجة إلى تحقيق موضوعي . ولما كان الشايت من مدونات الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومن المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن يعمل ضابط شرطه بإداره الدورية اللاسلكيه بشرطه نجهده وأن الجريمة المنسوبة إليه وقعت منه أثناء تأديته وظيفته وأن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده بناء على طلب وكيل النيابة الجزئية دون أن يأذن بذلك النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وفقا لما جرى عليه نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية سالفه الذكر ، فإن وجه النعى الذى أثاره الطاعن لأول مرة أمام هذه المحكمة بعدم جواز رفع الدعوى يكون مقبولا ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى فى موضوع الدعوى قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . لما كان ذلك وكان وجه الطعن وإن اتصل بباقى المحكوم عليهم فى الدعوى إلا أنهم لا يفيدون من نقض الحكم المطعون فيه لأن أحدا منهم لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم لم يكن لهم أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليهم أثره .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
مد محمود هيكال و نجاح نصار نائبى رئيس المحكمة ومحمد محمد يحيى وحسن سيد حمزة .

٤٨

الطعن رقم ٦٤٤٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محكمة الاستئناف « نظر الدعوى امامها » - « استئناف » التقرير به « . دعوى مدنية » - نقض
« الصفة فى الطعن » .

المستول عن الحقوق المدنية ليس خصما للمتهم ولو استأنف الأخير الحكم . تدخل المستول
المدنى فى الاستئناف . حقيقته تدخله انضمامى إلى جانب التهم . لا يخوله حق الطعن
فى الحكم .

(٢) إشكال فى التنفيذ - نقض « المصلحة فى الطعن » .

عدم جواز الطعن فى الحكم المستشكل فى تنفيذه . أثره . عدم جدوى الطعن فى الحكم
الصادر فى الإشكال . لصيرورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائيا .

////////////////

١ - لما كان الثابت من الأوراق ومن مذكرة النيابة المرفقة بالملف أن التهم
هو الذى استأنف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة دون أن تستأنفه
الشركة الطاعنه باعتبارها المستولة عن الحقوق المدنية إذ خلت الأوراق مما يفيد
تقريرها باستئنافه كما خلا الحكم المطعون فيه مما ينبىء عن ذلك فإن المحكمة
الاستئنافية إنما تكون قد اتصلت باستئناف التهم الذى لم يختص المستول عن
الحقوق المدنية لأنه ليس خصما له بل هو متضامن معه فى المسؤولية المدنية

وأنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة الاستئنافية هي التي أعلنته لحضور أممها - لما كان ذلك وكان قبول المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية وهي بصدد نظر استئناف المتهم مجرد تدخل انضمامي لا يسبغ عليه طبقاً لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية صفة الخصم مما هو شرط لقبول الإدعاء أو الطعن ، واستئناف المتهم على استقلال إن كان يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية واللتزم لا ينشئ - للمسئول - حقاً في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى وطالما أن الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية لم يسرى مركزه عما كان عليه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة. فليس له أن يتشكى منه من بعد لأن تقصيره في سلوك طريق الاستئناف سد عليه طريق النقض ومن ثم فإن الطعن بطريق النقض المرفوع من الشركة الطاعنة بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية يكون غير جائز ويتعين التقرير بعدم قبوله مع إلزام الطاعنة بالمصاريف المدنية ومصادرة الكفالة .

٢ - لما كان الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه قد انتهى إلى القضاء بعدم جوازه - على ما سلف بيانه - فإنه لا يكون ثمة وجه للنظر الطعن في الحكم الصادر في الإشكال لعدم الجدوى منه إذ أصبح غير ذات موضوع بصيروره الحكم المستشكل في تنفيذه نهائياً ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن في الإشكال أيضاً مع مصادرة الكفالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه أولاً تسبب خطأ في وفاه وإصابة و وكان ذلك ناشئاً عن إهماله

ورعونته وعدم إحترازه بأن قاد سيارة بحاله ينجم عنها الخطر : دون أن يتأكد من خلو الطريق الرئيسى أمامه فاصطدم بالسياره الأخرى مما أدى إلى إصابة المجنى عليهم سالفى الذكر كما هو مبين بالتقارير الطبيه المرفقه . ثانيا : قاد سياره بحاله تعرض حياه الأشخاص والأموال للخطر وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٣ ، ٧٧٤٤ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . وادعى ورثة المجنى عليه مدنيا قبل التهم وشركة الشرق للتأمين بمبلغ عشرين الف جنيه تعويضا شاملا .

ومحكمة جرح العامرية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام أولاً : بحبس التهم سنه أشهر مع الشغل وكفاله مائه جنيه لإيقاف التنفيذ . ثانياً : بإلزام المدعى عليهما بالتضامن بأن يؤديا للمدعين بالحقوق المدينه مبلغ عشرة آلاف جنيه يقسم بينهم وفقاً للفريضه الشرعية استأنف المحكوم عليه ومحكمة الأسكندرية الابتدائية - بهيته استئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف استشكلت الشركه المسئوله عن الحقوق المدينه فى هذا الحكم والمحكمة المذكورة قضت حضورياً بعدم اختصاصها بنظر الإشكال .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن شركة الشرق للتأمين فى الحكم الاستئنافية بطريق النقض كما طعن فى حكم الإشكال الخ .

المحكمة

حيث إن الثابت من الأوراق ومن مذكرة النيابة المرفقة بالملف أن التهم هو الذى استأنف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة دون أن تستأنفه الشركه

الطاعنة باعتبارها المسئولة عن الحقوق المدنية إذ خلت الأوراق مما يفيد تقريرها باستئنافه كما خلا الحكم المطعون فيه مما ينبئ عن ذلك فإن المحكمة الاستئنافية إنما تكون قد اتصلت باستئناف المتهم الذي لم يختصم المسئول عن الحقوق المدنية لأنه ليس خصماً له بل هو متضامن معه في المسؤولية المدنية وأنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة الاستئنافية هي التي أعلنته للحضور أمامها - لما كان ذلك وكان قبول المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية وهي بصدد نظر استئناف المتهم مجرد تدخل انضمامي لا يسبغ عليه طبقاً لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية صفة الخصم مما هو شرط لقبول الإدعاء أو الطعن ، واستئناف المتهم على استقلال إن كان يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية والالزام لايتشىء - للمسئول - حقاً في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى وطالما أن الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية لم يسوىء مركزه عما كان عليه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فليس له أن يتشكى منه من بعد لأن تقصيره في سلوك طريق الاستئناف سد عليه طريق النقض ومن ثم فإن الطعن بطريق النقض المرفوع من الشركة الطاعنة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية يكون غير جائز ويتعين التقرير بعدم قبوله مع إلزام الطاعنة بالمصاريف المدنية ومصادرة الكفالة - لما كان ذلك وكان الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه قد انتهى إلى القضاء بعدم جوازه - على ما سلف بيانه - فإنه لا يكون ثمة وجه لنظر الطعن في الحكم الصادر في الإشكال لعدم الجدوى منه إذ أصبح غير ذات موضوع بصيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائياً ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن في الإشكال أيضاً مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الرزي عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد نجيب صالح و عوض جادو نائبى رئيس المحكمة و عيد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم .

٤٩

الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ القضائية

(١) غش . أغذية . قانون . تفسيره . عقوبة . تطبيقها . . نقض . حالات الطعن . الخطأ
في تطبيق القانون ، . أسباب الطعن . ما يقبل منها .

وجوب نشر الحكم الصادر بالإدانة عن جريمة إنتاج أغذية مغشوشة غير صالحة للاستهلاك
الادمي فى جريدتين واسعى الإنتشار على نفقة المحكوم عليه . المادة الثانية من
القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

القضاء بالنشر دون بيان أسم الجريدين وتحمل المحكوم عليه نفقات النشر . خطأ
فى تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح .

(٢) إثبات . بوجه عام . . حكم . بيانات حكم الإدانة . . تسببيه . تسبیب معيب . . غش .
أغذية . نقض . أسباب الطعن . ما يقبل منها .

وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة وظرفها وأدلة الشبوت . المادة ٣١٠ إجراءات .
عدم ذكر الحكم مضمون محضر الضبط الذى عول عليه فى إدانة المتهم . قصور .

١ - لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها - المنطبق على الواقعة موضوع الاتهام فى الطعن المائل - قد جرى نصها على « أن يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين من غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الانسان وفى جميع الأحوال بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه . » لما كان ذلك ، وكانت عقوبة النشر هى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال على النحو الذى نظمه القانون بأن يتم النشر فى جريدتين يوميتين واسعتى الإنتشار على نفقة المحكوم عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالنشر دون بيان اسم الجريدتين اللتين سيتم النشر فيهما وتحمل المحكوم عليه نفقات هذا النشر بكون قد خالف القانون مما كان يتعين معه نقضه وتصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢ - لما كان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وبيان مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - ٢ - بأنهما التهم الاول : عرض للبيع طحينه غير صالحه للاستهلاك الآدمى المتهم الثانى : قام بتصنيع طحينه ببضاء غير صالحه للاستهلاك الآدمى وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦ ، والقرار الوزارى رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة جنح ثان المحلة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل منهما مائة جنيه والنشر والمصادرة استأنفت النيابة العامة والمحكوم عليهما ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الاول ورفض وتأيبد للمتهم الثانى .

فطعن الاستاذ / المحامى نيابه عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه رغم إدانته المطعون ضده عن جريمة تصنيع طحينه ببضاء غير صالحه للاستهلاك الآدمى ومغاقبته بغرامة مقدارها مائة جنيه والمصادرة والنشر إلا أنه أغفل بيان أن النشر على نفقة المحكوم عليه فى جريدتين يوميتين واسعتى الإنتشار طبقاً لما تقضى به المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ المعدل لبعض أحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ١٠ لسنة ١٩٦٦ مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تصنيع طحينه بيضاء غير صالحه للإستهلاك الآدمى قد شابه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يعرض لدفاعه القائم على خلل الأوراق من دليل على أنه المنتج للطحينه وعلى بطلان إجراءات أخذ العينة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها - المنطبق على الواقعة موضوع الاتهام فى الطعن المائل - قد جرى نصها على « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين من غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان وفى جميع الأحوال ينشر الحكم فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه » لما كان ذلك ، وكانت عقوبة النشر هى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الاحوال على النحو الذى نظمها القانون بأن يتم النشر فى جريدتين يوميتين واسعتى الإنتشار على نفقة المحكوم عليه ، فان الحكم المطعون إذ قضى بالنشر دون بيان اسم الجريدتين التى سيتم النشر فيها وتحمل المحكوم عليه نفقات هذا النشر يكون قد خالف القانون مما كان يتعين معه نقضه وتصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إلا أن الحكم المطعون فيه فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائى وما أضاف اليه من أسباب أخرى ، قد خلا من بيان واقعه الدعوى ومشتمل محضر الضبط الذى عول عليه فى قضائه بإدانة المطعون ضده وكيف استدل منه على مسئوليته عن الطحينه

البيضاء المضبوطة وإنها غير صالحة للاستهلاك ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وبيان مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعه الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره المحكوم عليه بأوجه الطعن المشاره منه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لبحث أوجه الطعن المشاره مع المحكوم عليه .

////////////////////

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ليس الزاى عطية نائب رئيس المحكمة عضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح و عوض جادو نائبى رئيس المحكمة و عبد الوهاب الخياط وعمار إبراهيم .

٥٠

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض ، الرجوع فى الحكم .- محكمة النقض . - حقها فى الرجوع عن احكامها . .

حق محكمة النقض الرجوع عن قضائها بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً الى عدم تقديم أسباباً للطعن . إذا تبين بعدئذ أن أسبابه قدمت ولم تعرض عليها .

(٢) حكم « بيانات التسييب » « تسييبه » تسييب معيب .- ضرب .

بيانات حكم الإدانة التى أوجبها القانون ؟

إدانة الحكم الطاعنين بجريمة الضرب . تعويله فى ذلك على أقوال المجنى عليها والتقارير الطبى دون أن يورد مزدي ذلك التقرير وما شهدت به المجنى عليها . يعجز محكمه النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة .

////////////////

١ - لما كانت هذه المحكمة سبق أن قررت بجلسته بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً الى أن الطاعنين لم يقدموا أسباباً لطعنهما ، غير أنه تبين أن أسباب هذا الطعن كانت قد قدمت الى قلم كتاب نيابة شرق القاهرة ،

وله تعرض على المحكمة قبل صدور القرار بعدم قبول الطعن - على ما هو ثابت من مذكرة مدير إدارة النقص الجنائي المرفقه - لما كان ما تقدم ، فانه يكون من المتعين الرجوع فى ذلك القرار السابق صدوره بجلسته

٢ - لما كان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان حكمها قاصراً ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الضرب قد عول فى ذلك على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبى دون أن يورد مؤدى التقرير وما شهدت به المجنى عليها ووجه استدلاله بهما على الجريمة التى دان الطاعنين بها . فانه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعنان بوجه الطعن بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ضربا فأحدثا بها الإصابة المبينة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً وكان ذلك باستخدام أداة . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جناح المجرمة قضت غيابياً عملاً بمادة الاتهام بحبس كل منهما شهراً مع الشغل وكذلك عشرين جنياً لوقف التنفيذ عارض المحكوم عليهما وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه استأنفاً ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً

بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارضاً وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس كل من المتهمين اسبوعاً واحداً مع الشغل .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة سبق أن قررت بجلسته بعدم قبول الطعن شكلا استناداً إلى أن الطاعنين لم يقدموا أسباباً لظعنهما ، غير أنه تبين أن أسباب هذا الطعن كانت قد قدمت الى قلم كتاب نيابة شرق القاهرة ، ولم تعرض على المحكمة قبل صدور القرار بعدم قبول الطعن - على ما هو ثابت من مذكرة مدير إدارة النقض الجنائى المرفقه - لما كان ما تقدم ، فانه يكون من المتعين الرجوع فى ذلك القرار السابق صدوره بجلسته

ومن حيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الضرب قد شابه القصور فى التسبب وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخالف الشابت بالأوراق . ذلك أنه عول فى قضائه على أقوال المجنى عليها رغم تضاربها بشأن الآلة المستخدمة فى الاعتداء عليها . كما اعتمد الحكم على التقرير الطبى رغم خلوه من التوقيع وتناقضه مع الدليل القولى فى خصوص موضع إصابة المجنى عليها . هذا إلى أن الحكم لم يعرض لدفاعهما القائم على كيدية الاتهام إيراداً ورداً . وذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى

وصف التهمة أننى نسبتها النيابة العامة الى الطاعنين ، وإلى طلبها معاقبتها
وفق نص المادة ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات . إقتصر فى بيانه لواقعه
الدعوى على قوله (وحيث إن تهمة الضرب المؤثرة بالمادة ١/٢٤٢ ، ٣
عقوبات ثابتة قبل التهمان من أقوال المجنى عليها والمؤيدة بالتقرير الطبى ...)
لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان
الواقعه المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى رقت
فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم
بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة المأخذ ، وإلا كان حكمها قاصراً ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان
الطاعنين بجريمة الضرب قد عول فى ذلك على أقوال المجنى عليها والتقرير
الطبى دون أن يورد مؤدى التقرير وما شهدت به المجنى عليها ووجه استدلاله
بهما على الجريمة التى دان الطاعنين بها . فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز
محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على
الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعنان بوجه
الطعن بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة ومسمود السعداوى وطلعت الأكياى ومحمود عبد العال .

٥١

الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) بناء على أرض زراعية . تقسيم . قانون « تفسير » « تطبيقه » « القانون الاصلح » . محكمة النقض « سلطتها » .

حظر إقامة أية مبانى أو منشآت فى الأراضى الزراعية أو إتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبانى عليها . المادة ١٥٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

إقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية . غير مؤثرة .

حتى يعتبر القانون ١٦ لسنة ١٩٨٣ أصح للمتهم فى جريمة بناء على أرض زراعية .

(٢) بناء على أرض زراعية . حكم « تسبيبه » . تسبيب معيب « . نقض » نظر الطعن والحكم فيه « .

عدم استظهار حكم الإدانة فى جريمة بناء على أرض زراعية أن البناء محل الإتهام يقع داخل كردون المدينة أو فى نطاق الحيز العمرانى للقرية . قصور .

(٣) بناء على أرض زراعية . تقسيم . ارتباط . جريمة « الجريمة ذات العقوبة الاشد » . عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » .

نقض الحكم بالنسبة لجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ذات العقوبة الاشد . يوجب نقضه لتهمة إقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . علة ذلك ؟

١ - لما كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، ونص في المادة ١٥٢ منه على أن يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو إتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر : (أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١/١٢/١٩٨١ . (ب) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقري والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير . (ج) .. (د) .. (هـ) .. فإن إقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرية الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير ، تضحي غير مؤثرة في هذا النطاق ، ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه بهذه المثابة أصلح للمتهم من هذه الناحية ، متى ثبت أن البناء محل الاتهام قد أقيم على أرض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمراني للقرية ، على ما سلف بيانه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه في هذا الصدد ، لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصالحه عملاً بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

٢ - لما كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر في حق الطاعن بوصفه أصلح له - يقتضى استظهار أن البناء محل الاتهام يقع داخل كردون المدينة أو في نطاق الحيز العمراني للقرية - على السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصراً عن استظهار ذلك ، فإنه يتعين

أن يكون مع النقص الإعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ماتستبينه من نطاق موقع البناء .

٣ - لما كانت جريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ، وإقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ، انما تقوم على فعل مادي واحد ، هو إقامة البناء ، فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف التي يمكن أن تعطى لها ، والتي تتباين صورها بتنوع مخالفة القانون ، وكانت جريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ، هي الجريمة ذات العقوبة الأشد ، فإن نقص الحكم بالنسبة لها - على نحو ما سلف - يوجب نقضه لثمة إقامة على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز قليوب محافظة القليوبية .

١ - أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص . ٢ - أقام البناء سالف الذكر على أرض غير مقسمة . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١/١٠٧ مكرار ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، ٢ ، ٢/٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . ومحكمة جنح مركز قليوب قضت غيابيا عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لإيقاف التنفيذ وغرامه مائتي جنيه عن التهمتين والإزالة . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف . ومحكمة منها الابتدائية - مأمورية قليوب - الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعدد الحكم المستأنف إلى الاكتفاء بتعظيم المتهم ثلاثين ألف جنيه وإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة .

فطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص إلخ .

الهدكمة

من حيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه فى يوم ١٠/٢/١٩٨٠ - ١ - أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة . ٢ - أقام بناء على أرض غير معتمدة التقسيم ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١٠٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والمادتين ٢ ، ٢/٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، ومحكمة أول درجة قضت غبايبا بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨١ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه ، فعارض وقضى فى معارضته بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٢ بتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف وقضى فى استئنافه بتاريخ ٦/٤/١٩٨٣ بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك وكان قد صدر - من بعد - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، نص فى المادة ١٥٢ منه على أن يحظر إقامة أية مبان أو منشآت فى الإراضى الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى السور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر : (أ) الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١/١٢/١٩٨١ . (ب) الأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقري والذى يصدر بتحديده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير . (ج) .. (د) .. (هـ) فإن إقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر بتحديده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضحي غير مؤثرة فى هذا النطاق ، ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه

بهذه المشابة أصلح للمتهم من هذه الناحية ، متى ثبت أن البناء محل الاتهام قد أقيم على أرض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمراني للقرية ، على ماسلف بيانه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه في هذا الصدد ، لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصالحه عملاً بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وإذا كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون الرقيم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر في حق الطاعن بوصفه أصلح له - يقتضى استظهار أن البناء محل الاتهام يقع داخل كردون المدينة أو في نطاق الحيز العمراني للقرية - على السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصراً عن استظهار ذلك ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ماتستبينه من نطاق موقع البناء . لما كان ذلك ، وكانت جريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ، وإقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ، إنما تقوم على فعل مادي واحد ، هو إقامة البناء ، فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء ، هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها ، والتي تتباين صورها بتنوع مخالفة القانون ، وكانت جريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ، هي الجريمة ذات العقوبة الأشد ، فإن نقض الحكم بالنسبة لها - على نحو ماسلف - يوجب نقضه لتهمة إقامة على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ، وذلك بدون حاجة إلى بحث مايشير الطاعن في طعنه .

////////////////////

جلسة ١ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود
ميكل ونجاح نصار نائبي رئيس المحكمة ومجدي الجندي وحامد عبد الله .

٥٢

الطعن رقم ٤٤٠٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) ضرب . افضى إلى موت . . مسئولية جنائية . رابطة السببية . حكم . تسببه .
تسبب غير معيب . . نقض . اسباب الطعن . مالا يقبل منها . .

إنبات الحكم اعتداء الطاعنين على المجنى عليه وإحداث جميع إصاباته وعدم اشتراك أحد
غيرهما في ضربه وأن جميع الإصابات قد ساهمت في إحداث الوفاة كان وسائق في مسألة
الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى موت وإطراح دفاعهما في هذا الشأن . كون بعض
الإصابات أشد من غيرها جسامه لا ينال من سلامة الحكم مادامت الإصابات كلها قد تسببت
في الوفاة .

(٢) اسباب الإباحة وموانع العقاب . الدفاع الشرعى . . محكمة الموضوع . سلطتها في
تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . . نقض . اسباب الطعن . مالا يقبل منها . .
تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .

١ - لما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعنين وحدهما هما اللذان اعتديا
على المجنى عليه وأحدثا جميع إصاباته ولم يشترك أحد غيرهما في ضربه ، وأن
تلك الإصابات كلها قد ساهمت في إحداث الوفاة فإن ما أثبتته الحكم

من ذلك يكفى ويسوغ به ما انتهى فى قضائه من مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت وإطراح دفاعهما فى هذا الشأن ، ولا على المحكمة إن هى التفتت عن تحديد مواقع الإعتداء من كل منهما لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ، كما لا ينال من سلامة الحكم أن يكون تقرير الصفة التشرحية قد حصل إصابات خلفية الإبط الأيسر بأنها كانت أشد من غيرها جسمه مادام الثابت - وهو ما لا ينازع فيه الطاعنان - أن إصابات المجنى عليه كلها قد تسببت فى حصول النزيف والصدمة العصبية ثم الوفاة ، ومن ثم يضحى غير سديد النعى على الحكم فى هذا الخصوص .

٢ - الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضع الدعوى ، وللمحكمة الموضوع الفصل فيها بما لا يعقب مادام استدلالها سليما ويؤدى إلى ما انتهى إليه ، كما هو الحال فى الدعوى - فإن منعى الطاعنين فى هذا الشأن لا يكون سديداً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولاً : ضرباً عمداً بالثنتين حادثين (مطوأتان قرن غزال) بأن إتفقا على ضربه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته ولم يكن يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . ثانياً : حازماً بغير ترخيص سلاحين أبيضين (مطوأتان قرن غزال) . واحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة وادعى عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر قبل المتهمين بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض

المؤقت . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٢٣٦ من قانون العقوبات المادتين ١/١ . ١/٢٥ مكرراً من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبنـد ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق بمعاينة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات لكل منهما وبإحالة الدعوى المدينـة إلى المحكمة المدينة المختصة .

فطقن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد خالف الثابت فى الأوراق وانطوى على قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى القانون ، ذلك بأن المحكمة أثبتت توافر الإتفاق الجنائى بينهما على ضرب المجنى عليه تأسيساً على وجود نزاع وخلف سابقين بين فريقهما وفريق المجنى عليه رغم ما ثبت من أقوال الشهود من أن الأمر لا يعدو مشاجرة سابقة اتجه بعدها المجنى عليه وإخوته إلى الطاعنين للإعتداء عليهما وقت الحادث مما ينفى توافر هذا الإتفاق بينهما ويوفر حالة الدفاع الشرعى عن النفس لديهما - وكان يتعين على المحكمة وقد تناقض الشهود فى بيان محدث الإصابه القاتله بالمجنى عليه من بينهما بما بعث شيوع الاتهام أن تأخذهما بالقدر المتيقن فى حقهما وهو الضرب البسيط وفقاً للمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، وردت على دفعهما بتوافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس لديهما بما لا يسوغ الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة

العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ، نقل عن هذا التقرير « أن وجد بالمجنى عليه إصابات طعنيه بخلفية الإبط الأيسر ، وقطعين بفروة الرأس والوجه اليسرى ووحشية الخد الأيسر وخلفية الساعد الأيمن ، وتحدث تلك الإصابات باستعمال آلة حادة مثل مطواه ، وأن الوفاة نشأت من إصابته الطعنيه بخلفية الإبط الأيسر ، وقد ساهمت باقى الإصابات فى أحداث الوفاة لما صاحبها من نزيف دمرى وصدمة عصبية » . كما حصل الحكم من أقوال شهود الإثبات أن الطاعنين هما اللذان أحدثا إصابات المجنى عليه . لما كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم مما تقدم أن الطاعنين وحدهما هما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدثا جميع إصاباته ولم يشترك أحد غيرهما فى ضربه ، وأن تلك الإصابات كلها قد ساهمت فى إحداث الوفاة فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكفى ويسوغ به ما انتهى إليه فى قضائه من مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت وأطراح دفاعهما فى هذا الشأن ، ولا على المحكمة أن هى التفتت عن تحديد مواقع الإعتداء من كل منهما لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ، كما لا ينال من سلامة الحكم أن يكون تقرير الصفة التشريحية قد حصل إصابات خلفية الإبط الأيسر بأنها كانت أشد من غيرها جسامه مادام الثابت - وهو ما لا ينازع فيه الطاعنان - أن إصابات المجنى عليه كلها قد تسببت فى حصول النزيف والصدمة العصبية ثم الوفاة - ومن ثم يضحى غير سديد النعى على الحكم فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى وأطرحه فى قوله « وتضمن منازعة المتهمين فى هذا الخصوص على غير سند من القانون يتعين

الالتفات عنها مع زعميهما توافر حالة الدفاع الشرعى لإنتفاء مقوماته والدليل على قيامه إذ كان فعلهما محض إعتداء بغير ما شبهه من عدوان عليهما جرا له بما لا يستقيم مع ذلك الزعم « ، وكان الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، ولمحكمة الموضوع الفصل فيها بما لا معقب مادام استدلالها سليما ويؤدى إلى ما انتهى إليه - كما هو الحال فى الدعوى - فإن منعى الطاعنين فى هذا الشأن لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

//////////

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٨

بإتاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان ومحمد رفيع البسطويسى نائبى رئيس المحكمة وقضى خليفة وإبراهيم عبد المطلب .

٥٣

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٧ القضائية

معارضة - نظرها والحكم فيها . - نقض - التقرير بالطعن وإيداع الأسباب - ميعاده . -
السفر إلى الخارج بإرادة المعارض - دون ضرورة ملجئة - أو عذر مانع من العودة .
لا يعتبر عذراً مبرراً للتخلف عن حضور جلسة المعارضة .
ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة بدوّه من يوم صدوره .
التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد - أثره عدم قبول الطعن شكلاً .

//////////

لما كان السفر إلى الخارج بإرادة الطاعن ولغير ضرورة ملجئة إليه ودون عذر مانع من عودته لحضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لا يعتبر سبباً خارجاً عن إرادته يعذر معه فى التخلف عن الحضور . لما كان ذلك ، وكان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره ، مادام أن عدم حضور المعارض الجلسة التى حددت لنظر المعارضة لم يكن لسبب لادخل لإرادته فيه ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسنابه بعد إنتقضاء الميعاد المحدد فى القانون محسوباً من تاريخ صدور الحكم ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه :

١ - أقام بناء على أرض زراعية (٢) أقام بناء بدون ترخيص من السلطة المختصة . وطلبت عقابه بالمادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكرراً ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح مركز الفيوم قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه والإزالة . عارض المحكوم عليه - وقضى فى معارضته بإعتبارها كأن لم تكن. استأنف. ومحكمة الفيوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بإعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، بيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ كما لم يقدم أسباب طعنه إلا فى تاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ ، بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧

للسنة ١٩٥٩ واعتذر الطاعن بأن تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه كان بسبب سفره خارج البلاد ، واستدل على ذلك بشهادة - مقدمة ضمن حافظة مستندات مرفقة بأسباب الطعن - يبين منها أنها صادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية مؤرخه في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٨٤ تفيد أن الطاعن كان خارج البلاد في المدة من ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٣ إلى ٨ / ٨ / ١٩٨٤ . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة الدليل على أن وجوده بالخارج كان لضرورة ملجئة وأن المانع من عودته لحضور جلسة المعارضة كان راجعاً إلى عذر قهري ، وكان السفر إلى الخارج بإرادة الطاعن ولغير ضرورة ملجئة إليه ودون عذر مانع من عودته لحضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لا يعتبر سبباً خارجاً عن إرادته يعذر معه في التخلف عن الحضور . لما كان ذلك ، وكان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضوري من يوم صدوره ، مادام أن عدم حضور المعارض بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة لم يكن لسبب لادخل لإرادته فيه ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد إنقضاء الميعاد المحدد في القانون محسوباً من تاريخ صدور الحكم ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

////////////////

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وحدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان ومحمد رفيق البستويسى نائبى رئيس المحكمة وناجى إسحق وعلى الصادق عثمان .

٥٤

الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إثبات « شهود » . حكم « مالا يعيبه فى نطاق التدليل » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود . وإن تعددت .

(٢) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره « إجراءات » إجراءات المحاكمة ، « نقض

« أسباب الطعن » . مالا يقبل منها « حكم » . تسببه « تسبب غير معيب » .

الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ما هيته ؟

مثال، مالا يعد طلباً جازماً .

(٣) « أسباب الإباحة ومواقع العقاب » موانع العقاب « مواد مخدرة » . نقض « أسباب

الطعن » . مالا يقبل منها « دفع » الدفع بالإعفاء من العقاب « عقوبة » الإعفاء منها « .

عدم التزام محكمة الموضوع بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها . حد

ذلك : أن يدفع بذلك أمامها .

إثارة الحق فى الإعفاء من العقوبة لأول مرة أمام النقض . غير جائزة .

(٤) عقوبة « الإعفاء منها » . « أسباب الإباحة وموانع العقاب » موانع العقاب . . مواد

مخدرة . « نقض » « أسباب الطعن » . « ما يقبل منها » .

الإعفاء من العقاب وفق نص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قصره على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون .

تصدى المحكمة لبحث توافر الإعفاء من العقوبة . لا يكون إلا بعد اسباغ الوصف القانونى الصحيح على الواقعة .

انتهاء الحكم إلى أن إحرار المخدر كان بغير قصد الإتهار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى وإعمال حكم المادتين ٣٧ ، ٣٨ فى حقه . أثره : عدم قبول دعوى الإعفاء .

(٥) مواد مخدرة . « قصد جنائى » « جريمة » « أركانها » . « إثبات » « بوجه عام » . « حكم » « ما يعيبه

فى نطاق التذليل » . « نقض » « أسباب الطعن » . « ما يقبل منها » .

تقدير توافر قصد الإتهار فى المخدر . موضوعى .

المتناقض الذى يوجب الحكم . ماهيته ؟

حق المحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقسته من أدلة ولها تهمزسة هذه التحريات والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه .

الجدل الموضوعى . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

=====

١ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة شَاهد إلى ما أورده ، من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذا بما اقتنعت به ، بل حسبها أن توردها منها ما تطمئن إليه وتطرح ماعداه ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن ما نقله الحكم عن

أقوال الشاهدين المقدم والرائد له أصله الثابت فى الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهما ، فلا يؤثر فيه أن يكون للشاهد الأول قول آخر أضاف فيه أن الطاعن طلب الإرشاد عن آخرين - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد احالة الحكم فى أقوال الشاهد الثانى إلى ماحصله من أقوال ذلك الشاهد فيما اتفقا فيه أنه لم يستند فى قضائه إلى مازاده الشاهد المذكور من أقوال ، مادام أن من حق محكمة الموضوع تجزئه أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ماعده دون أن يعد هذا تناقضا فى حكمها .

٢ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ، وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال « أن قول الضابط أن المتهم اعترف بالمخدرات وطلب الإرشاد عن آخرين فهذا أمر غير مستساغ ولم تحققه النيابة » فإن ماذكره الدفاع فى هذا الخصوص لا يعد طلباً بالمعنى السالف ذكر ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيباً لتحقيق النيابة العامة بما يراه فيه من نقص دون أن يتمسك بطلب استكمالهِ ويكون منعه فى هذا الصدد فى غير محله .

٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عنه ، وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه فى الإعفاء من العقوبة إعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ، فليس له من بعد أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات أن الإعفاء مقصور على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون ، وتصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن إحراز الطاعن للمخدرين كان بغير قصد الإتهار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى ، وأعمل فى حقه حكم المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو مالم يخطئ فى تقديره - فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة ويكون النعى على الحكم بقالة الخطأ فى تطبيق القانون على غير سند

٥ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإتهار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام يقيمها على ما ينتجها ، وأن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يشبهه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان من حق المحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها فى سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ماعداه ، فلها أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإتهار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات شائغة وكان الحكم المطعون فيه قد أظهر اطمئنانه للتحريات كمسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها ما يقنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإتهار وأورد من الأسباب فى هذا الخصوص ما يكفى لحمل قضائه فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد إنما يتمحز جداً موضوعياً لا تحيوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (أفيون وحشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضورياً عملاً بالمواد ١. ٢. ٣٧. ٣٨. ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ وبالبندين ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ويتغريمه ألف جنية والمصادرة باعتبار أن الإحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهرين مخدرين بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى قد شابه قصور وتناقض فى التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون ، وذلك بأنه أحوال فى تحصيله شهادة الرائد إلى أقوال المقدم على الرغم من اختلاف شهادتهما إذ قرر ثانيهما أن الطاعن طلب الإرشاد عن آخرين بينما لم يقرر أولهما أن الطاعن طلب ذلك ، وأثار الدفاع فى مرافعته أن النيابة العامة لم تحقق ما نسبته الضابط للطاعن من استعدادة للإرشاد عن آخرين ولم تسأله عن مصدر قطعة الأفيون التى أقر

بوجودها فى حافظة نفوده ولم يسمح له الضابط بالإرشاد وهو حق قانونى له إذ
يؤدى - لو أسفر عن ضبط مخدر لدى آخرين - إلى إعفائه من العقاب عملاً
بنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع
أو يرد عليه بما ينفيه ، كما عول فى إدانته للطاعن على تحريات وأقوال المقدم
..... رغم عدم اطمئنانه إليها فى مقام التدليل على توافر قصد
الإتجار ، وهذا كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
القانونية لجريمة احراز جوهريين مخدرين بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو
الإستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة
سائغة تؤدى إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال المقدم
والرائد وما تبين من نتيجة تحليل المعمل الكيمائى . لما كان ذلك ،
وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده
من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ،
وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن
تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تظمن
إليه وتطرح ماعدها ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن ما نقله الحكم عن أقوال
الشاهدين المقدم والرائد له أصله الثابت فى الأوراق ولم
يخرج الحكم عن مدلول شهادتهما ، فلا يؤثر فيه أن يكون للشاهد الأول قول
آخر أضاف فيه أن الطاعن طلب الإرشاد عن آخرين - على فرض صحة ذلك -
إذ أن مفاد إحالة الحكم فى أقوال الشاهد الثانى إلى ما حصله من
أقوال ذلك الشاهد فيما إتفقا فيه أنه لم يستند فى قضائه إلى
مأزاده الشاهد المذكور من أقوال مادام أن من حق محكمة الموضوع

تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ماعده دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه . . وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال « أن قول الضابط أن المتهم اعترف بالمخدرات وطلب الإرشاد عن آخرين فهذا أمر غير مستساغ ولم تحققه النيابة » فإن ما ذكره الدفاع في هذا الخصوص لا يعد طلباً بالمعنى السالف ذكره ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعبيراً لتحقيق النيابة العامة بما يراه فيه من نقص دون أنه يتمسك بطلب استكمالهِ ويكون منعاه في هذا الصدد في غير محله ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عنه ، وإذ كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة إعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، فليس له من بعد أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا فضلاً عن أن الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون المذكور أن الإعفاء مقصور على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون ، وتصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسبغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن إحراز الطاعن للمخدرين كان بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي ، وأعمل في حقه حكم المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو مالم يخطئي في تقديره - فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة ويكون النعى على الحكم ببقالة الخطأ في تطبيق القانون على غير سند . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد

فى بيانه مزدى أقوال الضابط الذى باشر القبض والتفتيش أن تحرياته السرية دلت على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ، أن خلس إلى إدانته بعد أن نفى عنه قصد الإتجار بقوله « وحيث أنه ليس بالأوراق دليل على أن حيازة المتهم للمخدر المضبوط كان بقصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى ولا يقدر فى ذلك أن التحريات أوردت بأن المتهم يتجر فى المواد المخدرة إذ أن المحكمة لا تطمئن إلى ما تضمنته التحريات فى هذا الخصوص ومن ثم تكون حيازة المتهم للمادة المخدرة المضبوطة لغرض الأغراض سالفة الذكر » وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام بقيمها على ما ينتجها ، وأن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان من حق المحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها فى سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه ، فلها أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أظهر اطمئنانه للتحريات كمسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها ما يقنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار وأورد من الأسباب فى هذا الخصوص ما يكفى لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد إنما يتمخض جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي عطيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جادو نائبى رئيس المحكمة وعبد الوهاب الضياط وعمار إبراهيم .

٥٥

الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) حكم . ببيانات التسبب . ببيانات حكم الإدانة . . نقص . اسباب الطعن . مما يقبل منها . .

عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(٢) وصف التهمة . تجريف . حكم . تسببه . تسبب غير معيب . . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . مما يوفره . .

سلطة المحكمة فى إسباغ الوصف القانونى الصحيح على الواقعة المعروضة عليها . تعديل محكمة أول درجة الوصف . دون لفت نظر الدفاع . حتى لا يترتب عليه بطلان حكم المحكمة الاستئنافية .

(٣) إجراءات « إجراءات المحاكمة . . محضر الجلسة . نقص « اسباب الطعن . مما يقبل منها . . تقرير التلخيص .

الأصل فى الإجراءات أنها روعيت .

ورقة الحكم . متممة لمحضر الجلسة فى شأن إثبات إجراءات المحاكمة .

عدم جواز جحد ما أثبت بالحكم من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير .

(٤) «إستئناف» نظره والحكم فيه . . تقرير التلخيص . بطلان .

ورود نقض أو خطأ بتقرير التلخيص . لا بطلان . علة ذلك ؟

(٥) عقوبة ، العقوبة المقررة ، . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، . تجريف .

إذا كان الحكم قد أوقع عقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة حيازة أترية
ناجحة من التجريف فلا جدوى فى كافة ما يشيره الطاعن بشأن جريمة نقل الأترية المجرفة .
علة ذلك ؟

(٦) «إثبات» خبرة ، . بوجه عام ، . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، . محكمة
الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . نقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

عدم التزام المحكمة بسندب خبير ما دامت قد رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى .
ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى نديه .

////////////////

١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصة يصوغ فيه الحكم بيان
الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع
ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا لتفهم الواقعة
بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة فإن ذلك محققا لحكم القانون .

٢ - ولما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه
النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هى مكلفة بتمحيص الواقعة
المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون
تطبيقا صحيحا دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة

المادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للتفسير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئا وكان من المقرر أيضا أن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة بأسناد واقعة جديدة إلى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة إليه - حتى ولو لم تلفت نظر الدفاع عن المتهم - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية ما دام أن المتهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له إبداء دفاعه على أساسه - كما هو الحال في الدعوى - فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن بالبطلان يكون لا محل له .

٣ - من المقرر أن ورقة الحكم متممه لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وأن الأصل في الإجراءات أنها روعيت ومن ثم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته المحكمة من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله .

٤ - لما كان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وطرونها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق الحكم الصادر في الدعوى . وكان الشائب من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليه إن رأى أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمه أن يوضحها في دفاعه فلا وجه لما ينعاه الطاعن في هذا الصدد .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة حيازة أترية ناتجة عن التجريف فإنه لا جدوى للطاعن فى كافة ما يثيره بشأن جريمة نقل الأترية المجرفة لأن مصلحته فى هذه الحالة تكون منتفية .

٦ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بנדب خبير إذ هى رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى ندبه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه نقل أترية مجرفة من أرض زراعية لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة وطلبت عقابه بالمادتين ١/١٥٠ ، ١/١٥٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة جنح مركز قليبوب قضت حضوريا عملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه والمصادرة وكفالة خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ بعد إضافة تهمة حيازة أترية مجرفة استأنف المحكوم عليه ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى نقل وحيازة أترية مجرفة من أرض زراعية لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة قد شابه القصور فى التسبب والبطلان وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة ولم يورد مؤدى الأدلة التى استند إليها فى الإدانة كما أن النيابة العامة إنما رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن عن الجريمة الأولى فقط إلا أن محكمة أول درجة أضافت من تلقاء نفسها تهمة حيازة أترية مجرفة ودانت الطاعن عنها رغم عدم ورودها فى ورقة التكليف بالحضور . هذا وقد خلا محضر الجلسة من تلاوة تقرير التلخيص كما جاء التقرير قاصراً ودانه الحكم عن الجريمة الأولى - نقل أترية مجرفة - مع أن مسئولية ذلك تقع على عاتق شركائه فى المصنع طبقاً لبنود عقد الشركة وهو ما قام عليه دفاع الطاعن بيد أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع وعن طلب ندب خبير كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ما أثبتته فى مدوناته كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها - حسبما بينتها المحكمة - وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فتمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافياً لتفهم الواقعة بأركانها

وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك محققاً لحكم القانون ويكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه نقل أتربة مجرفة من أرض زراعية لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة وطلبت عقابه بالمادتين ١/١٥٠ ، ١/١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة أول درجة انتهت فى مدونات حكمها المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إلى أن الواقعة توفر فى حق المتهم بالإضافة إلى الجريمة - سالفه الذكر - جريمة حيازة أتربة مجرفة المؤتممة بالمادة ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وقضت بحبسه شهراً من الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه . لما كان ذلك وكان الأصل أن المحكمة لاتستفيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هى مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها ، وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع إلى ذلك مادام أن الواقعة المادية التى اتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المعطى لها من النيابة هى بذاتها الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً وكان من المقرر أيضاً أن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة بإسناد واقعة جديدة إلى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة إليه - حتى ولو لم تلفت نظر الدفاع عن التهمة - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية مادام أن المتهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له إبداء دفاعه على أساسه - كما هو الحال فى الدعوى - فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن بالبطلان يكون لا محل له . لما كان ذلك وكان ما يشير به الطاعن من خلو محضر جلسة المحكمة الإستئنافية من إثبات تلاوة تقرير التلخيص مردوداً بما هو مقرر من أن ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة

فى شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وأن الأصل فى الإجراءات أنها روعيت ومن ثم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير وهو مالم يفعله ، ولما كان تقرير التلخيص وفقاً للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب 'التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى . وكان ثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ كان عليه إن رأى أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمة أن يوضحها فى فاعه فلا وجه لما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة حيازة أترية ناتجة عن التجريف فإنه لا جدوى للطاعن فى كافة ما يشيره بشأن جريمة نقل الأترية المجرفة لأن مصلحته فى هذه الحالة تكون منتفية . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بنذب خبير إذهى رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى ندبه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

////////////////////

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مسعد السامى
نائب رئيس المحكمة والساوى يوسف وعادل عبد الحميد وحسين الشافعى .

٥٦

الطعن رقم ٥٤٦٥ لسنة ٥٧ القضائية

معارضة « نظرها والحكم ليها » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » .

حكم « بطلان الحكم » . بطلان « دفاع » الإخلال بحق الدفاع « ما يوفره » .

عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور

بغير عذر . قيام عذر حال دون حضور المعارض يعيب إجراءات المحاكمة والحكم .

محل نظر العذر يكون عند الطعن فى الحكم .

وجود الطاعن بالسجن فى اليوم المحدد لنظر معارضته . عذر يبرر تخلفه عن الحضور .

////////////////

من المقرر أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن

الحكم القيايى الصادر بإدانته بإعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها

موضوعا وتأبيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان

تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى

عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة

فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها

حرمان المعارض من إستعمال حقه فى الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سلف بيانه أن تخلف الطاعن عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه يرجع لعذر قهرى هو وجوده فى محبسه تنفيذاً لحكم صدر ضده فى القضية سالفة الإشارة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ابتنى على إجراءات باطلة بما يوجب نقضه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكالا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب معاقبته بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا فى عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ٥٠ جنيتها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت غيابيا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته الاستئنافية قد شابه البطلان والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهري هو وجوده في السجن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محضر جلسة ١٩٨٥/٣/١٢ التي نظرت فيها المعارضة الاستئنافية وصدر فيه الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام في الدعوى بوضع عذرة في ذلك فقطت المحكمة بحكمها المطعون فيه برفض المعارضة موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه ، كما يبين من مذكرة نيابة دمياط الكلية المرفقة بملف الطعن أنه حكم على الطاعن بالحبس لمدة شهر مع الشغل في القضية رقم لسنة جنح مركز دمياط - والمفيدة برقم دمياط وجرى تنفيذ العقوبة في الفترة من إلى - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته بإعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلاً بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند

الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الشائب مما سلف بيانه أن تخلف الطاعن عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يرجع لعذر قهري هو وجوده في محبسه تنفيذاً لحكم صدر ضده في القضية سالفة الإشارة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ابتنى على إجراءات باطلة بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيع البسطويسى نائب رئيس المحكمة وتاجى إسحق وتنحى خليفة وإبراهيم عبد المطلب .

٥٧

الطعن رقم ٤٤١٦ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض ، التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . بمعاده ، .

التقرير بالطعن هو منوط إنصال المحكمة به . تقديم الأسباب التى بنى عليها . شرط لقبوله .

التقرير بالطعن وإيداع الأسباب يكونان معاً وحدة إجرائية لا يفنى أحدهما عن الآخر .

عدم تقرير الطاعنين بالطعن بالنقض فى الحكم . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) ضرب « الفضى إلى موت » . عقوبة « تطبيقها » . ظروف مخففة . نقض « حالات

الطعن . الخطأ فى القانون » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير العقوبة » .

العقوبة المقررة لجرعة الضرب المفضى إلى الموت . ماهيتها : المادة ١/٢٣٦ عقوبات .

المادة ١٧ عقوبات . إياحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور .

إنهاء المحكمة إلى معاقبة المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات . يوجب

ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها .. علة ذلك ؟

إدانة الجحيم المطعون فيه للطاعن بجرمة الضرب المفضى إلى الموت وإعمال المادة ١٧

عقوبات فى حقه ومعاقبته بعقوبة السجن . إحدى العقوبتين التخيرتين للجرمة . خطأ

فى تطبيق القانون . إذ كان من المتعين النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .

تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق . موضوعى .

=====

١ - لما كان الطاعنين و وإن قدما أسباب

طعنهما فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات

الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنهما

لم يقررا بالطعن بالنقض فى الحكم ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منهما غير

مقبول شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به ،

وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو

شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية

لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

٢ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى إدانة الطاعن بجرمة

الضرب المفضى إلى الموت طبقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات وأعمل

فى حقه المادة ١٧ من ذات القانون ثم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث

سنوات . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجرمة الضرب المفضى إلى الموت

التي دين الطاعن بها هى الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع

وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم فى حق الطاعن تبين

النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور

وأنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجرمة إلى العقوبة التى

أباح النزول إليها جوازيا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا مارأت أخذ المتهم

ومعاملته طبقا لنص المادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد فى هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وذكرت فى حكمها أنها رأت معاملته طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهى احدى العقوبتين التخيرييتين المقررة لهذه الجريمة طبقا لنص المادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فإن حكمها يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وأن يكون مع النقص الإعادة لما هو مقرر من أن تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق هو من اختصاص محكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ٢ -
 ٣ - بأنهم : المتهم الأول : ضرب المجنى عليه
 عمداً بالآلة راضة « ماسورة حديد » على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة
 بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى
 موته . المتهمان الثانى والثالث : ضرب أولهما بساطور على
 رأسه وضرب ثانيهما بساطور على يده اليمنى فأحدثا به الإصابتين الموصوفتين
 بالتقريرين الطبيين الإبتدائى والشرعى التى تخلف لديه من جرائها عاهتين
 مستديمتين هما فقد العظمى بالرأس والفقد الغير كامل بالسلامين الطرفين

لأصبح الإبهام الأيمن مما يقلل من كفاءته وقدرته على العمل . وأحالتهم إلى محكمة جنايات أسيوط لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٢٣٦ ، ١/٢٤٠ ، ٣٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته أولاً : بمعاقبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات . ثانياً : بمعاقبة كل من و بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة المضبوطات .
نظعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين و وإن قدما أسباب طعنهما فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إلا أنهما لم يقررا بالطعن بالنقض فى الحكم ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلاً ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيه أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ومن حيث إن الطعن المقام من الطاعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وأعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه كان يتعين على المحكمة وقد أخذته بالرأفة النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس عملاً بنص المادة ١٧ آنفة الذكر ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى إدانة الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت طبقاً لنص المادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات وأعمل فى حقه المادة ١٧ من ذات القانون . تم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين الطاعن بها هى الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع . وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم فى حق الطاعن تبين النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور ، وأنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التى أباح النزول إليها جوازيًا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا مارأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقاً لنص المادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد فى هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وذكرت فى حكمها أنها رأت معاملته طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهى إحدى العقوبتين التخفيفيتين المقررة لهذه الجريمة طبقاً لنص المادة ١/٢٣٦

من قانون العقوبات فإن حكمها يكون مشويا بالخطأ في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وأن يكون مع النقض الإعادة لما هو مقرر من أن تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق هو من اختصاص محكمة الموضوع ، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٨ .

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي عطيه نائب رئيس المحكمة وعظوية السادة المستشارين / عوض جادو
نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب الخياط وصلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

٥٨

الطعن رقم ٦٠٧٥ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دعوى مدنية د نظرها والحكم فيها ، . إعلان . إجراءات
د إجراءات المحاكمة ، .

مضى بمتمم المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ؟ المادة ٢٦١ إجراءات جنائية .

(٢) إعلان . إجراءات د إجراءات المحاكمة ، . دعوى مدنية د نظرها والحكم
فيها ، . بطلان .

لا يجوز الحكم في غياب المدعى المدني باعتباره تاركا لدعواه المدنية دون إعلانه
لشخصه . مخالفه هذا النظر . بطلان الإجراءات .

////////////////////

١ - من المقرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أنه
لا يجوز الحكم من محكمة ثانية درجة بتأييد حكم أول درجة القاضي برفض
الدعوى المدنية إذا تخلف المدعى بالحق المدني عن الحضور أمام المحكمة بغير
عذر مقبول ، إذ أنه في صحيح القانون كان يتعين القضاء باعتباره تاركا
لدعواه المدنية بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه - والحكمة من اشتراط الإعلان
لشخص المدعى هي التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى .

٢ - من المقرر أنه لا يجوز الحكم في الدعوى المدنية في غياب المدعى بالحق المدني بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والتي لم يكن قد أعلن بها لشخصه . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد ابتنى على إجراءات باطلة ، مما يتعين معه نقضه بالنسبة إلى ما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لم يتم بدفع أجره يوم الراحة الأسبوعية للعاملين لديه المبين أسماؤهم بالأوراق . وطلبت عقابه بالمواد ٣٤ ، ٣٥ ، ١٣٧ ، ١٧٠ ، ١٧٣ من القانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ وادعى مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم اللبان قضت حضورياً ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية. استأنف المدعى بالحقوق المدنية. ومحكمة غرب الإسكندرية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ / المحامي نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن ما يتعاه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بطلان في الإجراءات ذلك بأنه صدر في جلسة لم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان البين من الإطلاع على المفردات - التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه النعى - أن المدعى بالحق المدنى - الطاعن - لم يحضر بجلسة ١٩٨٣/٦/١ أمام محكمة ثانى درجة - وهى الجلسة الأولى التى حددت لنظر الإستئناف - وأجلت لجلسة ١٩٨٣/١١/٢ وفيها لم يحضر الطاعن أيضاً ، ثم أجلت لجلسة ١٩٨٤/٢/١٥ لإعلانه حيث صدر الحكم المطعون فيه بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف القاضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن المدعى بالحق المدنى - الطاعن - قد أعلن لشخصه للحضور بجلسة ١٩٨٤/٢/١٥ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز الحكم من محكمة ثانى درجة بتأييد حكم أول درجة القاضى برفض الدعوى المدنية إذا تخلف المدعى بالحق المدنى عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول ، إذ أنه فى صحيح القانون كان يتعين القضاء باعتباره تاركاً لدعواه المدنية بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه - والحكمة من إشتراط الإعلان لشخص المدعى هى التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى . لما كان ذلك ، فإنه ما كان يجوز الحكم فى الدعوى المدنية فى غياب المدعى بالحق المدنى بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والتى لم يكن قد أعلن بها لشخصه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد ابتنى على إجراءات باطلة ، مما يتعين معه نقضه بالنسبة إلى ما قضى به فى الدعوى المدنية والإحالة ، بغير حاجة إلى بحث باقى ما أثير فى الطعن .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جادو نائبى رئيس المحكمة وصلاح عطية وعمار إبراهيم .

٥٩

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٧ القضائية

١٨ (١) نقض « التقرير بالطعن » وإيداع الأسباب . .

عدم تقدم أسباب للطعن . أثره عدم قبول الطعن شكلاً .

٢ (٢) تفتيش « إذن التفتيش » اصداره . . مواد مخدرة . جلب .

كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخرين قد جلبوا المواد المخدرة لترويجها بداخل البلاد . إصدار الإذن بضبط المواد المخدرة المجلوبة على المركب المتواجدة بالمياه الإقليمية . مؤداه : صدور الأمر لضبط جريمة تحقق وقوعها .

٣ (٣) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . إثبات « شهود » .

حق محكمة الموضوع فى تجهزته أقوال الشاهد .

ورود الشهادة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها . غير لازم . كفاية أن تزدى إليها باستنتاج سائغ .

٤ (٤) إثبات « بوجه عام » « شهود » . حكم « تسببه » . تسببه غير معيب » . نقض « أسباب

الطعن » . مالا يتقبل منها . . مواد مخدرة . جلب .

عدم اشتراط أن يكون الدليل قاطعاً فى كل جزئية من جزئيات الدعوى . كفاية أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ولو عن طريق الإستنتاج .

(٥) مواد مخدرة . جلب . جريمة ، (اركانها ، . جمارك ، اقليم جمركى ، . خط جمركى ، .

جريمة جلب الجواهر المخدرة . مناط تحققها ؟

الإقليم الجمركى والخط الجمركى . ماهيه كل منهما فى مفهوم المواد الثلاث الأولى من

القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟

تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير إستيفاء الشروط المنصوص عليها فى

القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا .

(٦) مواد مخدرة . قصد جنائى . جريمة ، (اركانها ، . حكم ، تسببه . تسبب

غير معيب ، .

التحقق من علم المتهم بكنة المادة المضبوطة . موضوعى . مادام سائفا .

(٧) مواد مخدرة . جلب . قصد جنائى . جريمة ، (اركانها ، .

الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . معناه ؟

(٨) حكم ، بيانات التسبب ، .

صياغة الأحكام . لم يرسم لها القانون شكلا خاصا .

(٩) إثبات ، شهود ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . مسالا يعيبه

فى نطاق التدليل ، .

إختلاف أقوال شهود الإثبات فى غير ما هو مؤثر فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدته .

لا عيب .

الإحالة فى بيان أقوال شهود الإثبات إلى أقوال أحدهم . لا عيب . ما دامت تتسق

فى جملتها مع أقوال الأخير .

.....
 (١٠) «إتباط» عقوبة الجرائم المرتبطة ، عقوبة « تطبيقها » ، « عقوبة الجريمة الأشد » .

مناطق تطبيق كل من فقرتى المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما فى تحديد العقوبة ؟

(١١) مواد مخدرة . جلب . تهريب جمركى . جريمة « إركانها » . عقوبة « تطبيقها » .

الجواهر المخدرة من البضائع المنوعة . مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على ترخيص . يتحقق به الركن المادى للجريمة الجلب والتهريب الجمركى . وجوب الاعتداد بالجريمة الأولى ذات العقوبة الأشد دون عقوبة الجريمة الثانية . أصلية كانت أو تكميلية . أساس ذلك ؟

(١٢) مواد مخدرة . إثبات « قرائن » ، « بوجه عام » . جريمة « إركانها » . قصد جنائى .

محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، « حكم » تسببيه ، تسبب غير معيب ، «

كفاية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة .

القصد الجنائى فى جريمة جلب الجواهر المخدرة . استخلاصه موضوعى . متى كان سائفاً .

////////////////////////////////////

١ - حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن بالنقض فى

الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً

عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض

الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢- لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية جرمتمى جلب المخدرات وتهريبها اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ولا تخضع للقانون الجنائى المصرى ورد عليه فى قوله « بأن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجر به النيابة العامة أو تأذن فى إجراءاته هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جناية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته فى سبيل كشف اتصاله بالجريمة وإذا كان الثابت من مطالعه محضر التحريات المحرر بمعرفة العميد رئيس قسم النشاط الخارجى بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى الساعة التاسعة من صباح يوم أن الباخرة المطلوب الإذن بتفتيشها وضبط من عليها متواجده بالفعل بالمياه الإقليمية المصرية وقد صدر إذن النيابة العامة بناء على التحريات المسطرة بمحضه فى ذات اليوم الساعة العاشرة والرابع صباحاً ومفاد ذلك أن الإذن قد صدر لضبط جريمة تخضع للقانون المصرى وتحقق وقوعها من مقارنها بالضبط جريمة مستقبلية أو محتملة لا تخضع للقانون الجنائى المصرى ولا يغير من قناعه المحكمة فى هذا الخصوص كون عملية الضبط قد تمت فجر يوم حال تراكى الباخرة بميناء بور سعيد إذ أن ذلك لا ينفى تواجدها بالمياه الإقليمية المصرية وعلى ظهرها شحنه المواد المخدرة المجلوبة من لبنان وقت صدور الإذن بالضبط والتفتيش حسبما جاء بالتحريات أو على لسان العميد / محرر محضر

التحريرات والقائم بالضبط والتفتيش والعميد / الذى شاركه فى ذلك والتي تطمئن اليها المحكمة فى هذا الخصوص وتأخذ بها فى هذا الشأن سيما وأن الثابت من أقوال أن المركب قد وصلت بعد ظهر يوم إلى ساحل طرابلس وتم وضع شحنة المخدرات بها وفى اليوم التالى أى أبحرت المركب على الفور عمالا ينفى إمكان تواجدها بالمياه الإقليمية المصرية صبيحة يوم الصادر فيه الإذن بالضبط والتفتيش وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التى أسفرت عن أن الطاعن وآخرين قد جلبوا كمية كبيرة من المواد المخدرة لترويجها بالداخل ، وأن الأمر بالتفتيش صدر لضبط المواد المخدرة المجلوبة على المركب المتواجده بالمياه الإقليمية المصرية بما مفهومه أن الأمر صدر بضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها بالضبط جريمة مستقبلية . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم يكفى لإعتبار الإذن صحيحاً صادر لضبط جريمة واقعة بالفعل ويكون ماينعاه الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ، وأنه لا يشترط فى شهادة كل شاهد أن تكون دالة بذاتها على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها ، وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريره محكمة الموضوع يتلائم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها . ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٤ - من المقرر أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ومن ثم فإن ما يشره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٥ - الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاضع لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ إذ يتبين من استقراء هذه النصوص أن الشارع إشتراط جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من جهة الإدارة المختصة لا يمنع إلا للفئات المبينة بالزيادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله وأوجب على مصلحة الجمارك في حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادةه إلى الجهة الإدارية المختصة ، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه يقصد بالإقليم الجمركي الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية وتعتبر خطاً جمركياً ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً

فى المياه المحيطة به ، ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - يعد جلباً محظوراً وعضى النعى فى هذا الخصوص غير سديد وإذ كان الحكم قد أثبت أن المركب اجتازت بالمخدرات الخط الجمركى ودخلت المياه الإقليميه المصريه فإن ما أتبته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه ويضحق النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد .

٦ - لما كان تقصى العلم بحقيقه الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وحسبها فى ذلك أن تورّد من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما لا يخرج من موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى ، وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها علم الطاعن بكنية الجوهر المضبوط وردت - فى الوقت ذاته - على دفاعه فى هذا الخصوص رداً سائفاً فى العقل والمنطق بتحقيق به توافر ذلك العلم فى حقه - توافراً فعلياً - فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض .

٧ - من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلل على أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورد لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . وهذا المعنى يلاصق الفعل المادى المكون للجريمة . يحتاج فى تقديره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال

إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له ويدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحياة أو الاحراز لأن ذلك ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حياة المخدر أو إحرازه .

٨ - لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين المسندتين إليه وأورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة فإنه ينحسر عن الحكم قالة القصور في التسبيب ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

٩ - لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أحال في إيراد أقوال إلى ما حصله من أقوال كما يبين من المفردات المضمومة أن أقوالهما متفقة في جملتها ولم تختلف أقوالهما إلا في نفى سماعه الحديث الذي جرى بين الطاعن الأول والأشخاص المسلحين الذين نقلوا شحنة المخدرات إلى المركب . لما كان ذلك ، وكانت إحالة الحكم في أقوال إلى أقوال رغم الخلاف في تلك الجزئية غير مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكانت أقوال شهود الإثبات والمتهمين التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع متفقة على أن الطاعن الأول فاعل أصلي في جريمتي جلب المخدرات وتهريبها اللتين دين بهما ومن ثم فلا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود على ما أورده من أقوال شاهد آخر

مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من أقوال أفراد طاقم المركب ترتد إلى أصول ثابتة فى تحقيقات النيابة ولم يحد الحكم عن نص ما أنبأت به أوفحواء ، فإن الحكم يكون قد إنحسرت عنه قالة الخطأ فى الإسناد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

١٠ - لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها فقد دلت بصريح عباراتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف والتكييف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، إذ يعتبر الجانى كأن لم يرتكب إلا هذه الجريمة الأخيرة وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، إذ لأثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها يؤكد هذا النظر تباين صيغة الفقرتين إذ أردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد » لعبارة ودون غيرها فى الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوى بينما أسقط تلك العبارة فى الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقى ولو كان مراده التسوية بينهما فى الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ولما كانت حاجة إلى أفراد فقرة لكليهما .

١١ - لما كان الفعل الذي قارفه الطاعن يتداوله وصفان قانونيان : جلب جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة وتهريب هذا المخدر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليه ، مما يقتضى - إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف الأشد - وهى جريمة الجلب - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها فى المادتين ٣٣/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٨ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها دون عقوبة التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أصلية كانت أو تكميلية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إلزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعنة على الحكم فى هذا الصدد غير سديد .

١٢ - من المقرر أنه كفى فى المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضى فى إسناد النهمه إلى المتهم لكى يقتضى له البراءة لأن المرجع فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر أنه ألم بعناصر الدعوى وأحاط بأدلتها عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان الفصل فى ثبوت أو تخلف القصد الجنائى فى جريمة جلب الجواهر المخدرة هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام يقيم قضاؤه بذلك على مايسوغه .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - (طاعن)
 ٢ - (طاعن) ٣ - ٤ -
 ٥ - ٦ - ٧ -
 ٨ - ٩ - ١٠ -

وهذه المحكمة - محكمة النقض - قضت في بعدم قبول الطعن
المقدم من (الطاعن الثاني) شكلاً وقبول الطعن المقدم من
..... (الطاعن الأول) و و
شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة اليهم وإلى الطاعن الثاني
وإحالة القضية إلى محكمة جنابات بورسعيد لتفصل فيها من جديد مشكلة من
قضاة آخرين .

ومحكمة الإعادة - بهيئة أخرى - قضت غيابياً ل (المتهم
التاسع) وحضورياً ل و (الطاعنين)
و (المتهم الثالث) : أولاً : بمعاقبة الطاعنين والتاسع
بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهم عشرة آلاف جنيه ومصادرة
المخدر المضبوط وألزمتهم المصروفات الجنائية . ثانياً : ببراءة المتهم
..... (الثالث) مما اسند إليه .

فطن كل من و المحكوم عليهما وهيئة قضايا
الدولة نيابة عن وزير المالية بصفته والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض
..... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن بالنقض
في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً
عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن الطعن المقدم من كل من المحكوم عليه الأول ووزير المالية بصفته
(المدعى بالحقوق المدنية) والنيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون

بأنهم أولاً : جلبوا إلى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرًا « حشيش » دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة . ثانياً : هربوا المواد المخدرة موضوع التهمة الأولى والمبينة وصفاً ووزناً وقيمة بالتحقيقات بإدخالها إلى المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية بطريقة غير مشروعة وبالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة وكان ذلك بقصد الإتجار . وأحالتهم إلى محكمة جنايات بور سعيد لمعايبتهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١ / ٣٣ ، ١ / ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٥ ، ١ / ١٢١ ، ١ / ٢٢٤ مكررا من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمحكمة المذكورة قضت حضورياً : أولاً : بمعاقبة كل من و (الطاعنين) و و المتهمين الثالث والتاسع عما أسند إليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ويتغريم كل منهم عشرة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات والسفينة المضبوطة والزاهم متضامنين بأن يدفعوا إلى مصلحة جمارك بور سعيد مبلغ ٩٢٧١٣٧٤٢،٤٢٠ جنبها مثلى الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة . ثانياً : ببراءة كل من الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والعاشر و و و بما اسند إليهم .

قطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدولها رقم : لسنة ٥٤ القضائية .

أولاً: عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول:

وحيث إن مبنى أوجه الطعن التي وردت بتقريرى الأسباب المقدمين من المحكوم عليه هو إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمتى جلب المخدرات والتهریب قد شابه القصور فى التسبیب والفساد فى الإستدلال وأخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله ولا تخضع للقانون الجنائى المصرى إلا أن الحكم رد على هذا الدفع برد غير سائغ ولا يتفق والقانون . كما دفع الطاعن بإنتفاء علمه بحقيقة الجوهر المخدر وبعدم توافر القصد الجنائى لديه عن جلب المخدر وتمسك بانتفاء الجريمة فى حقه استنادا إلى أن المركب كانت عابرة قناة السويس قاصده ميناء العقبة الاردنى وأنه لم يكن متواجداً بها وقت الضبط ولكن الحكم رد على ذلك برد قاصر ويخالف القانون . هذا إلى أن الحكم قد استند فى إدانة الطاعن إلى أن أفراد طاقم السفينة قد ذكروا أن الطاعن كان يتحدث باللاسلكى للنداء على أشخاص آخرين . وجاء له الرد بأن هناك أشخاص سيحضرون إليه دون أن يكون للحكم فى هذا سند من أوراق الدعوى هذا فضلا عن أنه أورد مضمون شهادة - أحد أفراد طاقم المركب - وأحال فى بيان شهادة بقية أفراد الطاقم إلى مضمون مآشهد به الأول مع خلاف جوهرى بين الشهادتين فى شأن ما إذا كان حديثاً قد دار بين الطاعن والمسلحين الذين أحضروا المخدر إلى المركب قبل شحنه بالمركب أم لا كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كفاة العناصر القانونية لجريمتى جلب المخدرات وتهریبها للعقبة اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مآرتهه عليها

عرض للدفع ببطان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ولا تخضع للقانون الجنائي المصرى ورد عليه فى قوله « بأن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى إجرائه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة جناية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته فى سبيل كشف إتصاله بالجريمة وإذ كان الثابت من مطالعه محضر التحريات المحرر بمعرفة العميد / رئيس قسم النشاط الخارجى بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى الساعة التاسعة من صباح أن الباخرة المطلوب الإذن بتفتيشها وضبط من عليها متواجده بالفعل بالمياه الإقليمية المصرية وقد صدر إذن النيابة العامة بناء على التحريات المسطرة بمحضره فى ذات اليوم الساعة العاشرة والربع صباحاً ومفاد ذلك أن الإذن قد صدر لضبط جريمة تخضع للقانون المصرى وتحقق وقوعها من مقارفها بالضبط جريمة مستقبلية أو محتملة لا تخضع للقانون الجنائى المصرى ولا يغير من قناعة المحكمة فى هذا الخصوص كون عملية الضبط قد تمت فجر يوم حال تراكى الباخرة بميناء بورسعيد إذ أن ذلك لا ينفى تواجدها بالمياه الإقليمية المصرية وعلى ظهرها شحنه المواد المخدرة المجلوبة من لبنان - وقت صدور الإذن بالضبط والتفتيش حسبما جاء بالتحريات أو على لسان العميد / محرر محضر التحريات والقائم بالضبط والتفتيش والعميد / الذى شاركه فى ذلك والتى تضمّن إليها المحكمة فى هذا الخصوص وتأخذ بها فى هذا الشأن سيما وأن الثابت من أقوال أن المركب قد وصلت بعد ظهر يوم

إلى ساحل طرابلس وتم وضع شحنة المخدرات بها وفى اليوم التالى أى
 ابحرت المركب على الفور محملاً ينفى إمكان تواجدها بالمياه
 الإقليمية المصرية صبيحة يوم الصادر فيه الإذن بالضبط
 والتفتيش وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التى أسفرت عن أن
 الطاعن وآخرين قد جلبوا كمية كبيرة من المواد المخدرة لترويجها بالداخل ، وأن
 الأمر بالتفتيش صدر لضبط المواد المخدرة المجلوبة على المركب المتواجدة بالمياه
 الإقليمية المصرية بما مفهومة أن الأمر صدر بضبط جريمة تحقق وقوعها من
 مقارفيها بالضبط جريمة مستقبلية . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم يكفى لاعتبار
 الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ويكون ماينعاه الطاعن فى هذا
 الصدد غير سديد » . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن
 ماأورده الحكم من أقوال العميد / والعميد /
 من أن المركب التى عليها المخدرات المجلوبة كانت داخل المياه الإقليمية المصرية
 وقت صدور الإذن بتفتيشها اه أصوله اثباتية فيما قرراه بتحقيقات النيابة ومن
 ثم تنحسر عن الحكم حالة الخطأ فى الإسناد ولاينال من ذلك أن يكون للعميد /
 قول آخر جاء به أن المركب قد وصلت المياه الإقليمية
 المصرية يوم لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ
 شهادة الشاهد فتأخذ منها ما تظنن إليه وتطرح ما عاده لتعلق ذلك بسلطاتها
 فى تقدير أدلة الدعوى ، وأنه لايشترط فى شهادة كل شاهد أن تكون دالة
 بذاتها على الحقيقة الزاد إثباتها بأكملها ، وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق
 بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة باستنتاج
 سائغ تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه

مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها . ومن ثم فإن مايعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . وأنه لاينال من الحكم كذلك استخلاصه مما قرره من أن المركب قد وصلت إلى طرابلس ظهر يوم وتم شحنها بالمخدرات المجلوبة وإبحارها فى اليوم التالى وإنها كانت فى المياه الإقليمية المصرية صباح يوم لما هو مقرر من أنه لايشترط فى الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ومن ثم فإن مايشيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن من أن الواقعة لاتشكل جريمة جلب الجواهر المخدرة استناداً إلى أن المركب كانت عابرة قناة السويس قاصدة ميناء العقبة الأردنى وأطرحه بقوله « أنه بفرض صحة هذا الزعم فمردود عليه بأن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاضع لإختصاصها الإقليمى كما هو محدد دولياً بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور فى المواد من ٣ إلى ٦ إذ يتبين من إستقراء هذه النصوص أن الشارع إشتراط جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من جهة الإدارة المختصة لايمتنع إلا للفئات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وأوجب على مصلحة الجمارك

فى حالتى الجلب والتصدير تسلّم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى الجهة الإدارية المختصة ، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه يقصد بالإقليم الجمركى الأرضى والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية والدول المتاخمة وكذلك شروط البعائر المحيطة بالجمهورية وتعتبر خطأ جمركياً ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً فى المياه المحيطة به ، مفاد ذلك أن تغطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - يعد جلباً محظوراً ويضحق النعى فى هذا الخصوص غير سديد . وإذ كان الحكم قد أثبت أن المركب اجتازت بالمخدرات الخط الجمركى ودخلت المياه الإقليمية المصرية فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه ويضحق النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن من إنتفاء صلتة بالواقعة وعدم ضبطه على المركب وعدم علمه بحقيقة الجوهر المخدر ورد عليه بقوله « بأنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً لها بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوط عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه يعتبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فىأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطّة تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا

التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجد لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها وإذا ما كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهمين الثلاثة الأولى والثاني والرابع قد اتفقت كلمتهم على جلب المواد المخدرة وأن كل منهم أسهم تحقيقاً لذلك بالدور الذي أعد له في خطة تنفيذ تلك الجريمة وأن دور المتهم الأول هو إعداد السفينة الملوكة لنجوله لنقل المخدر عليها وإستقلاله إياها مع قبطانها المتهم الثاني من ميناء ليما سول إلى ساحل طرابلس اللبناني وقيامه بالنداء على من سيحضر شحنة المواد المخدرة وتقبله معهم بعد حضورهم وإشرافه على وضع الشحنة بداخل الكونيتر على ظهر السفينة ثم مغادرة المركب بذات اللنش الذي أحضر المخدرات للحضور إلى البلاد لإنتظار الحمولة والإعداد لاستلامها يقطع بجلا، بأن المتهم الأول ضالع في جريمة الجلب المسندة إليه وأنه يعلم كنه المادة المخدرة المضبوطة التي تم تحميلها على ظهر المركب وإخفائها بداخل الكونيتر ، لما كان ذلك ، وكان تفصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وحسبها في ذلك أن تورّد من الوقائع والظروف ما يكفى في الدلالة على توافره بما لا يخرج من موجب الإقتضا - العقلي والمنطقي ، وإذا كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها - على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن بكنه الجوهر المضبوط وردت - في الوقت ذاته - على دفاعه في هذا الخصوص رداً سائفاً في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافراً فعلياً - فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها لا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان

من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلت على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورد لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلائس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقديره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له ويدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والإصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنه في الحياة أو الإحراز لأن ذلك ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حياة المخدر أو إحرازه . - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب $\frac{8}{4/85}$ ط من جوهر الحشيش جلبها الطاعن وآخرون في مركب من لبنان ودخل بها المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية ببور سعيد ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرّف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل - وإذ إنزله الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وانتفت عنه قالة القصور . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها وكان الحكم المطعون فيه فيما أورد قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين المسندتين إليه وأورد مؤدى الأدلة التي إستخلص منها الإدانة فإنه ينحصر عن الحكم قالة القصور في التسبب ويكون.

ما يشيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أحال في إيراد أقوال إلى ما حصله من أقوال كما يبين من المفردات المضمومة أن أقوالهما متفقة في جملتها ولم تختلف أقوالهما إلا في نفى سماعه للحديث الذي جرى بين الطاعن الأول والأشخاص المسلحين الذين نقلوا شحنة المخدرات إلى المركب . لما كان ذلك ، وكانت إحالة الحكم في أقوال إلى أقوال رغم الخلاف في تلك الجزئية غير مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكانت أقوال شهود الإثبات والمتهمين التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع متفقة على أن الطاعن الأول فاعل أصلى في جرميتي جلب المخدرات وتهريبها اللتين دين بهما ومن ثم فلا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود على ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . لما كان ذلك ، وكان ماحصله الحكم من أقوال أفراد طاقم المركب ترد إلى أصول ثابتة في تحقيقات النيابة ولم يعد الحكم عن نص ما أنبأت به أوفحواه ، فإن الحكم يكون قد انحسرت عنه حالة الخطأ في الإسناد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته :

وحيث إن وزير المالية بصفته ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه .دان المطعون ضدهما الثلاثة الأول بجريمتي جلب المخدرات وتهريبها وأغفل القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ كما

قضى بتبرئه المظعون ضده الرابع استناداً إلى عدم ثبوت التهمة في حقه رغم أن الثابت من أقواله وتحريات الشرطة أنه كان على علم بالخطة الموضوعية لجلب المخدر وساعد في نقله من اللنش إلى المركب وتقاضى نظير ذلك مبلغ خمسة آلاف دولار وقام بتوزيع خمسة آلاف دولار آخرين على بقية أفراد طاقم السفينة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها فقم دلت بصريح عباراتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب إعتبار الجريمة التي تخض عنها الوصف والتكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي تتمخض عنها الأوصاف الأخف ، والتي لاقيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، إذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب إلا هذه الجريمة الأخيرة وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة إرتباطاً لايقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالف الذكر ، إذ لأثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها يؤكد هذا النظر تباین صيغة الفقرتين إذ أردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد » لعبارة ودون غيرها في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما أسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لمجزئ ضياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ولما كانت حاجة إلى أفراد لفقرة لكليهما . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذي قهرقة الطاعن يتداوله

وصفان قانونيان : جلب جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة وتهريب هذا المخدر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليه ، مما يقتضى - إعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - إعتبار الجريمة التى تخض عنها الوصف الأشد - وهى جريمة الجلب - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها فى المادتين ٣٣/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها دون عقوبة التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أصلية كانت أو تكميلية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ممنعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الإدعى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجزئيتين اللتين دان الطاعنين الأول والثانى والمحكوم عليه الآخر بهما وأورد الأدلة على ذلك انتهى إلى تبرئة المطعون ضده الرابع بقوله « أما بشأن المتهم الثالث الذى نسبت له النيابة العامة مع باقى المتهمين جريمة الجلب والتهريب وتساندت فى ذلك إلى أقوال الشاهدين الأول والثانى العميد / والعميد / - من أن تحريباتهما قد دلت على علمه بالواقعة واشتراكه فيها وإلى إقراره لمشاهدته لوضع المخدر بالسفينة واشتراكه فى نقلها بوصفه ميكانيكى المركب وأخذه لمبلغ من الدولارات لتوزيعه على البحارة فإن المحكمة ترى أن نسبة مثل هذا الإتهام للمتهم المذكور يحوطه الشك ولا تظمن المحكمة إلى أنه ضالع فى تلك الجريمة موضوع الدعوى المطروحة إذ أنه لا يعدو أن يكون مجرد عامل على المركب (ميكانيكى) ومجرد الحاققة للعمل عليها قبيل الواقعة بأيام كمثل باقى البحارة لا ينهض دليلاً على توافر علمه بجريمة

جلب المخدر كما وأن نقل المخدر من اللش إلى المركب في حضوره وباشراكه لا يقطع بأنه ضالع في مثل تلك الجريمة إذ ورد على لسان جميع أفراد طاقم الباخرة أن ذلك قد تم بواسطة رجال مسلحين الأمر الذي ترى معه المحكمة بأن اشتراك المتهم المذكور في نقل المخدر للمركب مع باقى أفراد الطاقم كان تنفيذا لما أوهم به الرجال المدججين بالسلاح المرافقين لشحنة المواد المخدرة أى أنه وباقى أفراد الطاقم كانوا مكرهين مسلوبى الإرادة في هذا الفعل الجأتهم إلى ارتكابه ضرورة وقاية أنفسهم وأرواحهم من خطر إطلاق الرصاص عليهم في حالة امتناعهم ولا يغير من هذا النظر القول بأنه كان في إمكان المذكور التخلص من المخدر أو الإبلاغ عقب مغادرة الرجال المسلحين للسفينة وإبحارها في اتجاه بور سعيد إذ أن المخدر قد تم وضعه بداخل أحد الكونتيرات وأغلق بأحكام واحتفظ المتهم الثانى قبطان السفينة بالمفتاح في حوزته . كما وأن المتهم المذكور بوصفه ربانا للسفينة هو المسيطر والمهيمن على كل أمورها وهى متراكبه بالميناء ولم تكن هناك فسحة من الوقت يمكن معها القول بتوافر إمكانية الإبلاغ عن وجود المخدر من المتهم الثالث ، كما وأن إقرار المتهم بتقاضيه لخمسة آلاف دولار وتوزيع مثلها على باقى البحارة لا يقطع في حد ذاته باشتراكه في الجلب ولا يكفى للقول بأن إرادته قد إنصرفت إلى إتمام جريمة الجلب والاشتراك فيها لكل من تقدم وإزاء الشك الذى يحوط بالإتهام الذى نسبته النيابة العامة للمتهم المذكور قد تعين براءته مما نسب إليه عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة لأن المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر أنه ألم بعناصر الدعوى وأحاط بأدلتها عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان الفصل في ثبوت أو تخلف القصد الجنائي في جريمة جلب الجواهر المخدرة هو من

الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام يقيم قضاءه بذلك على ما يسوغه ، وكانت المحكمة قد خلصت بعد تمحيصها للواقعة استناداً إلى الأسباب السانغة التى أوردتها إلى تخلف أركان جرمتى جلب المخدرات وتهريبها فى حق هذا المتهم وهو تدليل سائغ يستقيم به قضاء الحكم ، وله صده فى الأوراق على ما يبين من المفردات . فإن ما يشره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هى إليها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

ثالثاً : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المحكوم عليه بجريمتى جلب جوهر مخدر وتهريبه وأعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد أغفل القضاء بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سبق الرد عليه عند بحث أوجه الطعن المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية ومن ثم فإن تعيين الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الصدد يكون فى غير محله ويكون الطعن كسابقه على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / آيس الراى عطية نائب رئيس المحكمة وعظوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جادو نائبى رئيس المحكمة وعبد الوهاب الضباط وعبد اللطيف أبو النيل .

٦٠

الطعن رقم ٤٦٦٧ لسنة ٥٧ القضائية

وصف التهمة . محكمة الموضوع . سلطتها فى تكييف الدعوى . . دفاع . . الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره . . عاهة مستتدبة . إصابه خطأ .

إحالة المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة العاهة المستتدبة . تفسير المحكمة فى التهمة إلى إصابه خطأ ليس مجرد تفسير فى الوصف تلك اجراء عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هى واقعة الإصابه الخطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالطلان . لا يؤثر فى ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة إصابه خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناضر الإهمال .

التي قالت المحكمة بشرافها ودانته بها حتى جرد عليها //

لما كان يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الإطاع بوصف انه أحدث عمداً بالمجنى عليه الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستتدبة ، وقضت محكمة الجنايات بإدانته بوصف أنه تسبب خطأ فى إصابه المجنى عليه ، وكان ذلك ناشئاً عن دعوتته وعدم احترازه

بأن أطلق عياراً نارياً وسط جمع من الناس وفي مستوى قاماتهم فتألم المجنى عليه وأحدث إصابته الأمر المنطبق على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مراقبة الدفاع دارت حول الوصف الوارد بأمر الإحالة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهة الطاعن أو تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ، وكان هذا التعديل ينطوي على نسبة الإهمال إلى الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من أحداث عاهة عمداً إلى إصابة خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما قلل المحكمة إجراؤه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إنساده واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة الإصابة الخطأ مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال في مرافعته « أن الواقعة إصابة خطأ » لأن هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانت الطاعن بها حتى يرد عليها ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعن بأنه ضرب بأن أطلق عياراً نارياً من سلاحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديرة يستحيل برؤها هي خزل تقلصى بالطرفين السفليين مع ضمور بعنضلاتها واحتباس بولى وتدفق بمحتويات المشانة

يقلل من كفاءته عن العمل بنحو ١٠٠٪ . وأحالته إلى محكمة جنابات القاهرة

لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت

حضورياً عملاً بالمادة ٢٤٤/١ ، ٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس

لمدة سنة مع الشغل باعتبار أن التهمة إصابة خطأ .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان فى الإجراءات الذى أثر فى الحكم والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة أسندت إليه تهمة جديدة لم ترد فى أمر الإحالة بأن دانت عن تهمة إصابة المجنى عليه خطأ بدلاً من تهمة أحداث العاهة المستديمة به الموجهة إليه من النيابة العامة وجرت المرافعة على أساسها ، دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه أحدث عمداً بالمجنى عليه الإصابات المبيته بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة ، وقضت محكمة الجنابات بإدائته بوصف أنه تسبب خطأ فى إصابة المجنى عليه ، وكان ذلك ناشئاً عن رعونته وعدم احترازه بأن أطلق عياراً نارياً وسط جمع من الناس وفى مستوى قاماتهم فنال المجنى عليه وأحدث إصابته الأمر المنطبق على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مرافعة الدفاع دارت حول الوصف الوارد بأمر الإحالة دون أن تعدل المحكمة

التهمة فى مواجهة الطاعن أوتلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ، وكان هذا التعديل ينطوى على نسبة الإهمال إلى الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد فى أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من أحداث عاهة عمداً إلى أصابة خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن وازدة فى أمر الإحالة وهى واقعة الإصابة الخطأ مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهى إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الدفاع قال فى مرافعته « إن الواقعة إصابة خطأ » لأن هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التى قالت المحكمة بتوافرها ودانت الطاعن بها حتى يرد عليها ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه .

////////////////////

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد محمود

ميكل نائب رئيس المحكمة ومحمد محمد يحيى وحسن سيد حمزه ومجدي الجندي .

٦١

الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . شيك بدون رصيد - نقض
« أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

كفاية الشك في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . مادامت
المحكمة قد محصت الواقعة وأحاطت بها .

(٢) شيك بدون رصيد . جريمة . إرتباط . دعوى جنائية . حكم « حجته » . تسببيه .
تسبیب غیر معيب ، نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

إصدار عدة شيكات بدون رصيد في وقت واحد وعن دين واحد . يكون نشاط إجراميا
واحدا لا يمتزأ . وإن تعددت تواريخ إستحقاقها . إنقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا
بصدور حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها .

(٣) شيك بدون رصيد . إثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض
« أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

لا يتقدم في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعوماته معيبة . مادام قد أقيم
على دعومات أخرى تكني وحدها لحمله .

١ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكل محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ المرجع في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصنة واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها. الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

٢ - من المقرر أن إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد ، وإن تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدر حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار شيك منها .

٣ - من المقرر أنه لا يقدر في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة تكفي وحدها لحمله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أعطى بسومية ل شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح عابدين قضت ببراءة المتهم مما اسند إليه ورفض الدعوى المدنية . إستأنف كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فعلعن كل من الأستاذ / نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية
والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن المدعى بالحق المدني تنازل عن طعنه فیتعین إثبات ذلك مع
الزامه المصاريف .

وحيث إنه عن طعن النيابة العامة ، فإن البين من مطالعة الحكم الابتدائى
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد حصل واقعة الدعوى بما يجمل فى أن المتهم
كان قد سلم الشيك موضوع التداعى ويحمل رقم ضمن شيكات
أخرى لمن يدعى - على بياض بالنسبة لاسم المستفيد بمبلغ مائة
الف جنيه مسخوبة على بنك فرع ويستحق الدفع
فى ١٩٨٤/٤/٣٠ - فى معاملة بينهما ، ولما لم تتم الصفقة تم الإتفاق بينهما
على الفاء تلك الشيكات بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١ - إلا أن سلم
الشيك للمدعى بالحق المدني الذى قدمه للمسحوب عليه بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣
والذى أفساد بالرجوع على الساحب لأن البنك لا يتعامل بالجنيه المصرى .
وأقام الحكم قناعته ببرائة المطعون ضده - ضمن ما أستند إليه - على سند
من القول بأنه قد صدر حكم فى الدعوى رقم جنح عابدين باعتبار
المدعى بالحق المدني خائناً للتوقيع على بياض فى الشيك رقم أحد
الشيكات الصادرة فى نفس المعاملة التى حررت بسببها تلك الشيكات . لما كان
ذلك ، وكان يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع
فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبرائة ورفض الدعوى المدنية

إذ المرجع فى ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الشبوت التى قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات . وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن إصدار عدة شيكات بغير رصيد فى وقت واحد وعن دين واحد ، وإن تعددت تواريخ إستحقاقها يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى إصدار شيك منها . وإذ كان ذلك ، وكان الحكم - بعد أن أحاط بالدعوى وظروفها وأدلتها عن بصر وبصيرة - قد التزم هذا النظر ، فانه يكون قد استقام على ما يحمله ولا يجدى الطاعن تخطئة الحكم فى دعامة أخرى بالنسبة لما قضى به لأن تعيب الحكم فى ذلك - على فرض صحته - يكون غير منتج طالما أنه قد تساند إلى دعامة أخرى صحيحة تكفى لحمله إذ من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفى وحدها لحمله . فإن منعى الطاعنة فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الظمن يكون قد أفصح عن عدم قبوله موضوعا ،،

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب

صالح . عوض جادو نائبى رئيس المحكمة وصلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

٦٢

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن والصنف فيه » . محاماة . وكالة .

صدور التوكيل بعد صدور الحكم الطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة : إنصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض .

(٢) حكم : بياناته . بطلان . إستئناف « نظره » والحكم فيه . محضر الجلسة .

خلو الحكم ومحضر الجلسة من بيان اسم المحكمة . اعتبار الحكم المذكور والحكم المؤيد له . كأن لا وجود لهما .

(٣) حكم : تسببه . تسبب معيب ، بياناته ، بيانات حكم الإدانة . نقض « أسباب

الطعن . ما يقبل منها ، إصابة خطأ . خطأ جريمة « أركانها » .

بيانات حكم الإدانة ؟

مُلامة القضاة بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ . رهن ببيان الحكم كنه الخطأ الذى وقع

من المتهم ورابطة التسبب بين الخطأ والإصابة .

مثال لتسبب معيب في جريمة إصابة خطأ .

١- لما كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذى اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة وبالاستئناف والحضور والمرافعة أمام محكم النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ وكان هذا التوكيل قد أجرى فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ أى فى تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بثلاثة أيام على يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ - تاريخ التقرير بالطعن بالنقض - فان ذلك يدل بجلاء على انصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض فى هذا الحكم الاستثنائى . ولما كان الطعن قد إستوفى باقى أوضاعه القانونية ومن ثم فهو مقبول شكلا .

٢ - لما كان يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته من بيان أسم المحكمة التى صدر منها الحكم ، كما أن محضر الجلسة قد خلا أيضا من هذا البيان . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدى إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وهو ما يمتد أثره إلى الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييده وأخذ بأسبابه ومن ثم فإنه يكون معيبا .

٣ - لما كان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بما تتحقق أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالأدانة فى جريمة الإصابة الخطأ - حسبما هى معرفة فى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة به بحيث لا يتصور وقوع الإصابة بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه

قد خلص إلى إدانة الطاعن إستنادا إلى أنه قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وعن رعونته وعدم إحترازه دون أن يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض الأشخاص والأموال للخطر وأوجه الرعونة وعدم الإحتراز ، ويسود الدليل على كل ذلك مردودا إلى أصل ثابت فى الأوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليهم ومسلكهم أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية كما أغفل بيان إصاباتهم من واقع تقرير فنى بإعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة فإن الحكم المطعون فيه يكون أيضا معيبا بالقصور فى التسبيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه :

أولا : تسبب بخطئه فى إصابة الأشخاص الميينة أسماءهم بالأوراق وكان ذلك ناشئا عن رعونته وعدم إحترازه بأن قاد مركبة بحالة ينجم عنها الخطر مما أدى إلى إنحرافها وإصابة المذكورين بالإصابات الواردة بالتقرير الطبى .

ثانيا - قاد مركبة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . ومحكمة جنح مركز البرلس قضت غيابيا عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل عن التهمتين وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إنه وإن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة وبالإستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ وكان هذا التوكيل قد أجرى فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ أى فى تاريخ لا حق لصدور الحكم وسابق بثلاثة أيام على يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ - تاريخ التقرير بالطعن بالنقض - فان ذلك يدل بجلاء على إنصراف إدارة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض فى هذا الحكم الإستئنافى . ولما كان الطعن قد إستوفى باقى أوضاعه القانونية ومن ثم فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه البطلان والقصور فى التسبيب ، ذلك بأنه قضى بتأيد الحكم الابتدائى لأسبابه على الرغم من خلوه من بيان اسم المحكمة التى صدر منها ، كما أنه لم يتضمن بيانا لواقعة الدعوى تتحقق به الأركان القانونية لهذه الجريمة ومؤدى أدلة الشبوت التى أستند إليها فى قضائه بالإدانة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من بيان اسم المحكمة التى صدر منها الحكم ، كما أن محضر الجلسة قد خلا أيضا من هذا البيان . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا البيان

الجوهري يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وهو ما يمتد أثره إلى الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييده وأخذ بأسبابه ومن ثم فإنه يكون معيباً . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « ومن ثم تغلص الوقائع من الأوراق ووصف النيابة للإتهام أن المتهم بتاريخ بدائرة مركز البرلس تسبب خطأ في إصابة الأشخاص المبيته أسماءهم بالأوراق وكان ذلك ناشئاً عن رعونته وعدم احترازه حيث قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر مما أدى إلى إنحراف السيارة واصطدامها بالأرض وإصابة هؤلاء الأشخاص بالإصابات الواردة بالتقارير الطبية المرفقة ٢ - قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ ع وبالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل - ومن حيث إن الإتهام ثابت قبل المتهم بما جاء بمحضر الواقعة والذي تطمئن إليه المحكمة فضلاً عن أن المتهم لم يدفع الإتهام بأي دفاع ومن ثم يتعين عقابه بمواد الإتهام والمادة ٢/٣٠٤ أ ج » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ - حسبما هي معرفة في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة به بحيث لا يتصور وقوع الإصابة بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن استناداً إلى أنه قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وعن رعونه وعدم احترازه دون أن يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة

تعريض الأشخاص والأموال للخطر وأوجه الرعونة وعدم الإحتراز ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا إلى أصل ثابت فى الأوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليهم ومسلكهم أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية كما أغفل بيان إصاباتهم من واقع تقرير فنى باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة فإن الحكم المطعون فيه يكون أيضا معيبا بالقصور فى التسييب . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

//////////

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو
نائب رئيس المحكمة وصلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم .

٦٣

الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) قانون « قانون السلطة القضائية » ، تفسيره « ، نيابة عامة .

تضمن قانون السلطة القضائية النص على أن يكون لكل محكمة إستثنائية محام عام له
تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين . مفاده :
أن يكون للمحامي العام في دائرة اختصاصه المحلي كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك
التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ولرؤساء نيابة الإستئناف الذين يعملون مع
المحامي العام الأول يقوموا بأعمال النيابة في الإتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع
في دائرة محكمة الإستئناف .

(٢) تفتيش « إثنى التفتيش » اصداره « ، استدالات .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .

(٣) تفتيش « التفتيش بإذن » ، دفع « الدفاع بطلان التفتيش » ، مواد مخدرة .

الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه لا يبطل التفتيش . مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو
المعنى به .

ورود خطأ في محضر التحريات بخصوص محل إقامة المتهم لا ينال من تلك التحريات .

(٤) إجراءات « إجراءات المحاكمة » ، إثبات « شهود » ، محكمة الموضوع « سلطتها تقدير
الدليل » ، حكم « تسببيه » ، تسبیب غير معيب » .

حق المحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى أقوال شاهد معين . مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

(٥) دفاع : الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره . إجراءات إجراءات « المحاكمة » . دعوى نظرها والحكم فيها . إثبات « معائنة » .

حق المحكمة في الاعتراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو مكان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى بشرط بيان العلة .

طلب إجراء المعائنة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل أو إستحالة حصوله . دفاع موضوعي . لا تلتزم المحكمة بأجابته .

(٦) إثبات « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب . « محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الدليل .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(٧) حكم « بياناته » . تسببيه . تسبیب غير معيب . « مواد مخدرة » .

ردود خطأ في ديباجة الحكم بشأن محل إقامة المتهم . لا يعيبه . متى صحح في صلب الحكم .

(٨) محكمة الموضوع : سلطتها في تقدير الدليل . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب . « إثبات » بوجه عام . « شهود » .

جواز الأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر . متى تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصدرها عن نقلت عنه .

(٩) إثبات « بوجه عام » « مخدرة » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب . « دفاع » الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره .

النفي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير مقبول .

مثال في شأن طلب تحليل باقى كمية المخدر المسند إلى الطاعن حيازتها .

(١٠) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره ، . حكم
« تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

للمحكمة رفض توجيه سؤال من الدفاع عن المتهم إلى أحد الشهود لعدم تعلقه بالدعوى .

مثال

(١١) إثبات « بوجه عام » ، تزوير « أوراق رسمية » ، إجراءات « إجراءات المحاكمة » ، مواد مخدرة .
الاصل في الإجراءات الصحة .

الثابت في محضر الجلسة أو الحكم . لا يجوز الأدعاء بما يخالفه . إلا بطريق الطعن
بالتزوير .

(١٢) إجراءات « إجراءات المحاكمة » ، إثبات « بوجه عام » ، حكم « ما لا يعيبه في نطاق

التدليل » ، مواد مخدرة .

عدم التزام المحكمة برصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما كان في مهنة الدفاع
عن الطاعن الإطلاع عليه وإبداء ما يمن له من أوجه الدفاع في شأنه .

خطأ الحكم في إثبات بيانات دفتر الأحوال . لا يعيبه . ما دام أنه لا أثر له في منطق
الحكم وأستدلالة على إحراز الطاعن للمخدر .

(١٣) مواد مخدرة . حيازة . جريمة « أركانها » ، حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » ،
نقض « أسباب الطعن » ، ما لا يقبل منها » .

حيازة المادة المخدرة . يكفي فيها أن يكون سلطان الجاني ميسوطا عليها . ولو لم تكن
في حيازته المادة . أو كان المحرز لها شخصا غيره .

مثال لتسبیب سائق في التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن .

(١٤) تفتيش « إذن التفتيش » . تنفيذ » ، « أسباب الطعن » ، ما لا يقبل منها » .

حصول التفتيش بغير حضور المتهم . لا يترتب عليه البطلان .

//////////

١٠ - لما كان من المقرر أن قانون السلطة القضائية قد تضمن النص على
أن يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام

جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين ، ومقتضى ذلك أنه يملك فى دائرة اختصاصه المحلى كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التى يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ويكون لرؤساء نيابة الإستئناف الذين يعملون مع المحامى العام الأول ما لهذا الأخير فى أن يقوموا بأعمال النيابة فى الاتهام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة الإستئناف ، وهذا الإختصاص أساسه تفويض من المحامى العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض ، بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهى صريح ، وإذ إنضم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعبيه .

٢ - لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣ - لما كان من المقرر أن الخطأ فى أسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى به ، وإذ كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الضابطين و قد شهدا أمام المحكمة بما مفاده ان التحريات أنصبت على الطاعنين فمن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالخطأ فى الإسناد فى هذا الصدد . كما أن مجرد الخلاف فى عنوان المسكن بين ما ورد ببطاقة الطاعن الأول العائلية وبين ما أثبتته التحريات لا يؤدى إلى عدم صحة

تلك التحريات خاصة وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعن المذكور قد قرر بالتحقيقات إنه يقيم بقريّة على نحو ما ذهبت إليه التحريات وهو ما لا يجادل الطاعن في أن له أصل ثابت بالأوراق .

٤ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما أستند إليه منها. ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

٥ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع الإعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، وإذا كانت المحكمة قد انتهت بأسباب سائفة ، إلى أن الطاعن الأول هو المقصود بإذن التفتيش والمعنى به فإنه لا يجوز النعى على حكمها بالإخلال بحق الدفاع لعدم تحقيقها ما أثاره الدفاع من أن التحريات انصبت على شخص آخر نزيل بسجن الزقازيق العمومي . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة والتفتت عن طلب المعاينة لمكان الضبط وأطرحته بقالة أن الغرض منه هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شهود الإثبات لا لنفي الواقعة ذاتها ولإستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافياً وسائفاً لتبرير الإلتفات عن طلب المعاينة . لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض هذا الطلب إذا لم تر فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الأثبات التي أقتنعت بها طبقاً للتصوير الذي أخذت به ، وإنها لاتتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة على النحو الذي رواه شهود الإثبات مادامت قد بررت رفضها بأسباب سائفة .

٦ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الواقعة ، وصحة تصويرهم لها فإن ما يثيره الطاعن الأول من منازعة في هذا التصوير ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في أدلة الثبوت التي عولت عليها محكمة الموضوع وهو ما لا تسوغ إثارته أمام محكمة النقض .

٧ - لما كان ما أثبت في ديباجة الحكم - بشأن محل إقامة الطاعن الاول - لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي من كاتب الجلسة ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى ، مما لا يؤثر في سلامة الحكم ، لأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه إذ هو خارج عن مواضع استدلاله ، وكان رمى الحكم بالتناقض في هذا الخصوص لوجه لم طالما أن الحكم قد صحح هذا الخطأ المادي في صلبه ، ذلك أن التناقض الذي يبطل الحكم هو من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساظما لا يصلح أن يكون قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وهو ما يرى الحكم منه .

٨ - لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه منها ، وكان لامانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى تبينت صحتها وأقتنعت بصدورها عن من نقلت عنه وإذا كان الطاعن لا يجادل في أن مانقله الحكم عن أقوال العقيد له أصله الثابت في الاوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته فلاضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال المقدم إلى ما أورده من أقوال الشاهد السابق مادام أن الطاعن لا يجادل من أن شهادة الثاني عن التحريات كانت نقلا

عن الأول متى تبينت المحكمة صحتها - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ومن ثم ينحل النعى فى هذا الصدد إلى جدل فى تقدير الدليل بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

٩ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة تحليل باقى كمية المخدر المسند إليه حيازته فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها . فضلا عن أنه لا يتنازع فى أن العينة التى حللت هى جزء من مجموع ماضبط .

١٠ - لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد سأل العميد عن سبب إختياره مقر فرق قوات أمن الشرقية مكانا للتجمع ولوضع خطة الضبط بدلا من الاجتماع بمقر مكتب مخدرات الشرقية فرفضت المحكمة توجيه هذا السؤال إلى الشاهد المذكور ، كما رفضت توجيه سؤال من المدافع إلى العقيد عن وصف مزرعة الدواجن الخاصة بالطاعن الأول الذى قرر الشاهد بأنه لم يجز تفتيشها . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع رفض توجيه الاسئلة الموجهة من الدفاع عن المتهم إلى أحد الشهود إذا تبين لها عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها إليه فى ظهور الحقيقة . لما كان ذلك ، وكان البين أن كلا السؤالين سألنى الذكر غير متعلقين بظهور الحقيقة فى الدعوى ، إذ أن إختيار القوة لمكان تجمعها قبل الضبط هو أمر يتعلق بتنفيذ إذن التفتيش يختص به رجل الضبط القضائى المأذون له به مادام لا يخرج فى إجراءاته على القانون ، وإنه إذ قرر الشاهد بأنه لم يقم بتفتيش مكان مأذون له بتفتيشه فمن غير المتصور سؤاله عن وصف ذلك المكان ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

١١ - لما كان من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذ كان الطاعن الأول لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من بيانات دفتر أحوال قسم مكافحة مخدرات الشرقية فإن منعه في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

١٢ - ليس في نصوص القانون ما يوجب على المحكمة أن ترصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما أنه كان في مكتبة الدفاع عن الطاعن الإطلاع عليه وأداء ما يعن له من أوجه دفاع في شأنه ، فإنه لاجدوى للطاعن في هذا الوجه من التعمي بفرض خطأ المحكمة في إثبات بيانات دفتر الأحوال ، وطالما لا يدعى أن هذا الخطأ - بفرض حصوله - كان له أثر في منطق الحكم وأستدلالة على حيازته للمخدر المضبوط .

١٣ - من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً لها بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخص غيره ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات حيازة الطاعن الثاني لمخدر الحشيش المضبوط في مسكنه إلى تحريات ضباط مكتب مكافحة المخدرات وأقوال العميد والمقدمان و والتي تظمن إليها والتي حصلت مؤداها بأن الطاعن الثاني يحتفظ بمسكنه بمواد مخدرة لحساب الطاعن الأول وبناء على إذن التفتيش الصادر لهم قاموا بضبط كمية المخدرات المسند إلى الطاعن الثاني حيازتها بمسكنه ، ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما أورده الحكم من وقائع وماحصله من أقوال الضباط الثلاثة وتحرياتهم التي اطمأن إليها وعول عليها في الإدانة له أصله الثابت في الأوراق ، وكان ما أورده الحكم من ذلك

كافيا وسائفا فى التدليل على نسبة المخدر المضبوط فى ممكن الطاعن الثانى
فإن النعى على الحكم بالفساد فى الإستدلال فى هذا الخصوص ينحل فى حقيقته
إلى جدل موضوعى لا يقبل لدى محكمة النقض .

١٤ - من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلانه
قانونا لأنه ليس شرطا جوهريا لصحته ، ومن ثم فإن نعى الطاعن الثانى بعدم
تواجده أثناء التفتيش يكون غير سديد .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : حازا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا «
حشيش» فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وإحالتهم إلى محكمة جنايات
الزقازيق لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة
المذكور قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ١ / ٣٤ / أ ، ١ / ٣٧ ،
٣٨ ، ١ / ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقوانين ٤٠ سنة ١٩٦٠ ، ٦٦ ، ٦١
سنة ٧٧ ، ٤٥ سنة ٨٤ والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون وقرار
وزير الصحة رقم ٢٩٥ سنة ٧٦ أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة
المؤبدة وتفرغته عشرة آلاف جنيه . ثانيا : بمعاقبة المتهم الثانى بالسجن لمدة
خمس سنوات وتفرغته ثلاثة آلاف جنيه . ثالثا : بمصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث إن أوجه الطعن التي تضمنتها مذكرات الأسباب الثلاثة المقدمة من الطاعنين أن الحكم المطعون فيه إذ دان أولهما بجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار ودان الثاني بجريمة حيازة جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه تناقض وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، كما إنطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في الإسناد وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه تساند في قضائه على ما ترتب على الإذن الصادر بالضبط والتفتيش من رئيس نيابة إستئناف المنصورة على الرغم من بطلانه وأورد رداً غير سائغ على ماذفع به الطاعن الأول ببطلان هذا الإذن لصدوره ممن لا يملكه قانوناً لعدم وجود ندب من النائب العام أو المحامي العام الأول ، ولإبتنائه على تحريات غير جدية ذلك أن مستصدر الإذن قد أثبت في محضره أن اسمه على الرغم أن اسمه الحقيقي هو وأنه مسجل بمكتب مكافحة المخدرات بهذا الاسم وسبق الحكم عليه في جناية ماثلة ، وقدم للمحكمة ما يفيد أن التحريات أنصبت على شخص آخر نزيل بسجن الزقازيق العمومي كما أن التحريات قد أوردت أن الطاعن المذكور يقيم بقرية في حين أنه يقيم بقرية وقدم للمحكمة المستندات التي تفيد إقامته بالقرية الأخيرة والتي جرى تفتيش مسكنه الكائن بها ، كما أثبت الحكم في ديباجته أن الطاعن الأول يقيم بقرية وهو ما يتناقض مع ما جاء بمدوناته من إتخاذة قرية محلاً لإقامته ، كما أوردت التحريات أن للطاعن الأول

مسكنين رغم أن معاينة النيابة أسفرت عن أن له مسكن واحد فقط ، كما أوردت التحريات أن الطاعن الثانى يحوز المخدرات بقصد حفظها للأول غير أن التفتيش أسفر عن ضبط مبلغ ٧١٤٦ جنيهًا بمسكن الطاعن الثانى بما يبنى عن أن حيازة الأخير للمخدر الذى ضبط بمسكنه كان بقصد الاتجار لحسابه الشخصى ، وأخيراً فإن أيا من شهود الإثبات لم يشهد بأن الطاعن الأول هو المقصود بإذن التفتيش والمعنى به سوى الشاهد الخامس المقدم الذى لم يشترك فى إجراء التحرى وجاءت أقواله نقلاً عن الشاهد الأول ، وقد طلب الطاعن الأول من المحكمة أن تحقق دفاعه بأنه غير المقصود بإذن التفتيش غير أنها رفضت طلبه هذا ، كما أن الدفاع تمسك فى ختام مرافعته الشفوية بإجراء معاينة لمكان الضبط لتحقيق دفاعه من إقامته بقرية غير أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بما لا يصلح رداً ، فضلاً عن أن الحكم عول فى قضائه بإدانة الطاعن الأول - ضمن ما عول عليه على أقوال العقيد والمقدم وبعد أن حصل فحوى أقوال الأول أورد أن الثانى شهد بمضمون ما شهد به الأول رغم اختلاف شهادتهما إذ لم يشترك الثانى فى إجراء التحريات وجاءت أقواله عنها نقلاً عن أقوال الأول وعن أقوال العميد ، وقد أعتنق الحكم صورة لواقعة الدعوى رغم مخالفتها للواقع والمنطق ، كما إعتد فى إدانة الطاعن الثانى على ما شاهده العميد والمقدمان و وبعد أن حصل فحوى أقوال الأول أورد أن الآخرين شهدوا بمضمون ما شهد به الأول رغم اختلاف شهاداتهم بشأن قصد الطاعن الثانى من حيازة المخدر المضبوط لديه إذ قرر الأول بأنه مجرد حافظ له لحساب الطاعن الأول بينما شهد الآخرين بأن الطاعن الثانى يتجر فى المخدر لحساب نفسه ، كما أن المحكمة استندت للطاعن الأول حيازة كافة كمية المخدر المضبوطة بالاجولة الثلاث مع أنه لم يتم تحليل سوى عينة تتمثل فى عشرة جرامات مما لا يقوم معه إسناداً لكمية جميعها إليه ، هذا وقد وجه الدفاع سؤالاً إلى كل من والمقدم بقصد الاستيثاق من صدق رواية الشاهدين بيد أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع

ورفضت توجيه السؤالين دون سند من القانون ، كما أن المحكمة أثبتت إطلاعا على دفتر أحوال قسم مكافحة مخدرات الشرقية وتبينت أن العميد هو الذى كان على رأس القوة التى تحركت لضبط الواقعة مع أن ذلك يخالف بيانات ذلك الدفتر وما تضمنته أقوال العميد المذكور وما أثبتت بتحقيقات النيابة العامة لدى إطلاعها على هذا الدفتر من أن المقدم هو الذى كان يرأس القوة وأخيرا فإن الطاعن الثانى كان قد دفع الاتهام المسند إليه بنفى حيازته للمخدر المسند إليه حيازته تأسيساً على عدم ملكيته للمسكن الذى تم تفتيشه أو ضبطه أو إقامته به بدلالة أن شهود الأثبات قرروا بأنهم واجهوا والده بما أسفر عنه التفتيش فنفى صلته بالمخدر وأقر بملكته للبلغ المضبوط بالمسكن مما يؤكد حيازته للمسكن محل التفتيش غير أن المحكمة أطرحت ذلك الدفاع بما لا يصلح ونسبت إلى الطاعن الثانى حيازة ذلك المخدر على غير سند من الواقع أو القانون . وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما فى حقهما أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه عليها - عرض للدفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش وأطرحه على أساس اختصاص مصدره باصداره . لما كان ذلك ، وكان قانون السلطة القضائية قد تضمن النص على أن يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين ، ومقتضى ذلك أنه يملك فى دائرة اختصاصه المحلى كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التى يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ويكون لرؤساء نيابة الإستئناف الذين يعملون مع المحامى العام الأول مالهذا الأخير فى أن يقوموا بأعمال النيابة فى الإتهام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة الإستئناف ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من المحامى العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضاً :

أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض ، بحيث لا يستطاع فيه إلا النهى صريح و إذ إلتزم المحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعيبه . لما كان ذلك ، وكان المحكم المطعون فيه قد عرض أيضاً للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات المبدا من الطاعن الأول وأطرعه بقوله « .. كما لا تعول المحكمة على ما أثاره الدفاع من دفع لمخالفتها للقانون وذلك على النحو الآتى : أولا : بالنسبة للدفع بعدم جدية التحريات للخطأ فى أسم المأذون بتفتيشه الأول وفى محل إقامته فمردود بأن المتهم هو المقصود بذاته من التحريات ودليل ذلك سنه ومهنته وإقامته وماشهد به شهود الإثبات وانصراف التحريات إليه بذاته ومن ثم فإذا التفتيش الصادر من النيابة العامة صدر لتفتيش شخص ومسكن المتهم وليس على شخص آخر ولا يغير من ذلك الشهادة الإدارية والبطاقة العائلية التى قدمها ذلك أن المتهم قرر صراحة أنه يقيم بناحية وهى المحددة فى محضر التحريات ، فضلاً عن إنه لا يمنع من أن يكون للمتهم محلان لإقامته وينصرف إذن التفتيش إليهما وأن أيا من المستندين لم يجزم بعدم إقامته بناحية » . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته ، وكان من المقرر أن الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود

بإذن التفتيش والمعنى به ، وإذ كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الضابطين و قد شهدا أمام المحكمة بما مفاده أن التحريات انصبت على الطاعنين فمن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالحفظاً في الإسناد في هذا الصدد . كما أن مجرد الخلاف في عنوان المسكن بين ما ورد ببطاقة الطاعن الأول العائلية وبين ما أثبتته التحريات لا يؤدي إلى عدم صحة تلك التحريات خاصة وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعن المذكور قد قرر بالتحقيقات أنه يقيم بقرية على نحو ما ذهبت إليه التحريات وهو مالا يجادل الطاعن في أن له أصل ثابت بالأوراق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن العميد مستصدر إذن التفتيش يعمل بإدارة مكافحة المخدرات المنصورة وقد شهد بأن الطاعن الأول مسجل بقسم مكافحة مخدرات الشرقية باسمه الصحيح فإن ذلك لا يتضمن خطأ الضابط المذكور وعدم إجرائه تحريات عن الطاعن بجدية مادام أنه مسجل بمنطقة أخرى . لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أنه لا يوجد خلاف بين مآقره الشهود الثلاثة بشأن قصد الطاعن الثاني من حيازة المخدر المضبوط لديه إذ شهد الاول التعميد بأن المتهم سالف الذكر يجوز المخدر بصفتة حافظاً له لحساب الطاعن الثاني وشهد كل من المقدمان و بأن الطاعن الثاني يقوم بتخزين المواد المخدرة لحساب الطاعن الاول ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه منها . ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع الأعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة

قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى ، وإذ كانت المحكمة قد انتهت بأسباب سائفة ، إلى أن الطاعن الأول هو المقصود بأذن التفتيش والمعنى به فإنه لا يجوز النعى على حكمها بالإخلال بحق الدفاع لعدم تحقيقها ما أثاره الدفاع من أن التحريات انصبت على شخص آخر نزيل بسجن الزقازيق العمومى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة والتفتت عن طلب المعاينة لمكان الضبط وأطرحته بقالة أن الغرض منه هو مجرد التشكيك فى صحة ماشهد به شهود الإثبات لالنفى الواقعة ذاتها وإلستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، فإن ما أورده ، الحكم من ذلك يكون كافياً وسائفاً لتبرير الإلتفات عن طلب المعاينة . لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض هذا الطلب إذا لم ترفبه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الإثبات التى اقتنعت بها طبقاً للتصوير الذى أخذت به ، وأنها لاتتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة على النحو الذى رواه شهود الإثبات مادامت قد بررت رفضها بأسباب سائفة . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ناقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الواقعة وصحة تصويرهم لها فإن مايشيره الطاعن الأول من منازعة فى هذا التصوير ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى فى أدلة الثبوت التى عولت عليها محكمة الموضوع وهو ما لاتسوغ إثارته أمام محكمة النقض - لما كان ذلك ، وكان ما أثبت فى ديباجة الحكم - بشأن محل إقامة الطاعن الأول - لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادى من كاتب الجلسة ولم يكون نتيجة خطأ من المحكمة فى فهمها واقع الدعوى ، مما لا يؤثر فى سلامة الحكم ، لأن الخطأ فى ديباجة الحكم

لا يعيبه إذ هو خارج عن مواضع استدلاله ، وكان رمى الحكم بالتناقض فى هذا الخصوص لارجه له طالما أن الحكم قد صحح هذا الخطأ المادى فى صلبه ، ذلك أن التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لا يصلح أن يكون قواماً للنتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها وهو ما برئ الحكم منه لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه منها ، وكان لامانع فى القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التى ينقلها شخص عن آخر متى تبينت صحتها واقتنعت بصدورها عمن نقلت عنه .

وإذ كان الطاعن لا يجادل فى أن مانقله الحكم عن أقوال العقيد له أصله الثابت فى الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته فلاضير على الحكم من بعد إحالته فى بيان أقوال المقدم إلى ما أورده من أقوال الشاهد السابق مادام أن الطاعن لا يجادل فى أن شهادة الثانى عن التحريات كانت نقلاً عن الأول متى تبينت المحكمة صحتها - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ومن ثم ينحل النعى فى هذا الصدد إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة تحليل باقى كمية المخدر المسند إليه حيازته فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها ، فضلاً عن إنه لا ينازع فى أن العينة التى حلتت هى جزء من مجموع ماضبط . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد سأل العميد عن سبب إختباره مقر فرق قوات أمن الشرقية مكاناً للتجمع ولوضع خطة الضبط بدلا من الاجتماع بمقر مكتب مخدرات الشرقية فرفضت المحكمة توجيه هذا السؤال إلى الشاهد المذكور

كما رفضت توجيه سؤال من المدافع إلى العقيد عن وصف مزرعة الدواجن الخاصة بالطاعن الأول الذي قرر الشاهد بأنه لم يجز تفتيشها . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع رفض توجيه الأسئلة الموجهة من الدفاع عن المتهم إلى أحد الشهود إذا تبين لها عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها إليه في ظهور الحقيقة . لما كان ذلك ، وكان البين أن كلا السؤالين سألني الذكر غير متعلقين بظهور الحقيقة في الدعوى ، إذ أن اختيار القوة لمكان تجمعها قبل الضبط هو أمر يتعلق بتنفيذ إذن التفتيش يختص به رجل الضبط القضائي المأذون له به مادام لا يخرج في إجراءاته على القانون ، وإنه إذ قرر الشاهد بأنه لم يتم بتفتيش مكان مأذون له بتفتيشه فمن غير المتصور سؤاله عن وصف ذلك المكان ، ومن ثم فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذا كان الطاعن الأول لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من بيانات دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات الشرقية فإن منعه في هذا الخصوص يكون غير مقبول ، هذا فضلا عن أنه ليس في نصوص القانون ما يوجب على المحكمة أن ترصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما أنه كان في مكتبة الدفاع عن الطاعن الإطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه دفاع في شأنه ، فإنه لا جدوى للطاعن في هذا الوجه من النعمى بفرض خطأ المحكمة في إثبات دفتر الأحوال ، وطالما لا يدعى أن هذا الخطأ - بفرض حصوله - كان له أثر في منطق الحكم واستدلالة على حيازته للمخدر المضبوط . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون

سلطانه مبسوطاً عليها ولولم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز لها شخص غيره ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى إثبات حيازة الطاعن الثانى المخدّر الحشيش المضبوط فى مسكنه إلى تحريات ضباط مكتب مكافحة المخدرات وأقوال العميد والمقدعان و والتى تطمئن إليها والتى حصلت مؤداها بأن الطاعن الثانى يحتفظ بمسكنه بمواد مخدّرة لحساب الطاعن الأول وبناء على إذن التفتيش الصادر لهم قاموا بضبط كمية المخدرات المسند إلى الطاعن الثانى حيازتها بمسكنه ، ولما كان الطاعن لا يجادل فى أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الضباط الثلاثة وتحرياتهم التى إطمأن إليها وعول عليها فى الإدانة له أصله الثابت فى الأوراق ، وكان ما أورده ، الحكم من ذلك كافياً وسائفاً فى التدليل على نسبة المخدّر المضبوط فى مسكن الطاعن الثانى فإن النعى على الحكم بالفساد فى الإستدلال فى هذا الخصوص ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى لا يقبل لدى محكمة النقض .

هذا إلى أن من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلانه قانوناً لأنه ليس شرطاً جوهرياً لصحته ، ومن ثم فإن نعى الطاعن الثانى بعدم تواجده أثناء التفتيش يكون غير سديد . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً وقضه موضوعاً .

////////////////////

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي عطيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب وصالح . عوض جادو نائب رئيس المحكمة وصلاح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل .



الطعن رقم ٤١٤٣ لسنة ١٥٧ القضائية :

(١) قبض . تفتيش « التفتيش بإذن » . دفع « الدفع ببطلاق القبض والتفتيش » . نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

الدفع ببطلاق القبض والتفتيش . من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع . أثر ذلك ؟

(٢) استدلال . ما موررو الضبط القضائي « إختصاصهم » .

إختصاص ضباط الشرطة بالإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوية بتفتيش الأمثلة . والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يباشرون أعمالهم فيها . قرار وزير العدل رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٣ .

(٣) مسئولية جنائية « الإعفاء منها » ، مواد مخدرة .

حالتها الإعفاء من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منها ؟

١ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره عن جريمة لم تقع بعد وبناءً على تحريرات غير جديّة ، وكان هذا الدفع بشقيه من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول .

٢ - إن قرار وزير العدل رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٣ صريح في تخويل ضباط الشرطة بالإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوية حق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يباشرون أعمالهم فيها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ - لما كان الشارع قد فرق بين حالتين للإعفاء في المادة ٤٨ من القانون سالف البيان إذ تميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلاً عن المبادرة بالإخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقى الجناة والفصل في ذلك من اختصاص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى لما كان ذلك وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن المعلومات التي أفضى بها الطاعن لم تؤد إلى القبض على باقى الجناة فإن مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ يكون غير متحقق ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع فى تصدير جوهر مخدر حشيش خارج البلاد دون أن يكون حاصلاً على ترخيص كتابى بذلك من الجهة الإدارية المختصة وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبس بها وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للمقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤٢ ، ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبنود ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق والمادتين ٤٥ ، ٤٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشرة شتوات وتغريمه خمسة آلاف جنية ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع فى تصدير جوهر مخدر قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وأخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه عول على ما أسفر عنه الضبط رغم بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره عن جريمة لم تقع بعد وبناء على تحريات غير جدية . كما أن الطاعن تمسك ببطلان القبض عليه وتفتيشه لأن من قام بهما ليس من موظفى الجمارك إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يتفق والقانون . فضلاً عن أنه رد على ما تمسك به الطاعن من تمتعه بالإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل برد معيب مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره عن جريمة لم تقع بعد وبناء على تحريات غير جدية ، وكان هذا الدفع بشقيه من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لأن من قام بهما ليس من موظفى الجمارك بقوله « فمردود بأن التحريات السرية التى أجراها الضابط قد أكدت صحة المعلومات التى وردت إليه بأن المتهم يحوز المخدر للتصدير فاستأذن النيابة فى تفتيشه ويحق له القيام بمهمة الضبط وتنفيذ إذن النيابة عملاً بقرار وزير العدل رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٣ الذى خول لمأمورى الضبط القضائى من ضباط الشرطة والأمناء والمساعدين العاملين بميناء القاهرة الجوى ضبط الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون ومن ثم يحق له تنفيذ لإذن بالتفتيش الصادر ضد المتهم والقبض عليه داخل الدائرة الجمركية ومن ثم يكون الدفع فى غير محله متعيناً رفضه » ، ولما كان ما قاله الحكم وأسس عليه قضاءه برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش كافاً وسائغاً ويتفق وصحيح القانون إذ أن قرار وزير العدل رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٣ صريح فى تخويل ضباط الشرطة بالإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى حق تفتيش الأمتهة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يباشرون أعمالهم

فيها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان الشارع قد فرق بين حالتين للإعفاء في المادة ٤٨ من القانون سالف البيان إذ تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأقرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلاً عن المبادرة بالأخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالأخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التى منحها للجاني أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة والفصل فى ذلك فى من اختصاص قاضى الموضوع وله فى ذلك التقدير المطلق مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى لما كان ذلك وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن المعلومات التى أفضى بها الطاعن لم تؤد إلى القبض على باقى الجناة فإن مناط الإعفاء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ يكون غير متحقق ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مسعود السعدواي ، وطلعت الأكياي ، ومحمود عبد العال ومحمود عبد اليازى .

٦٥

الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إثبات « شهود » . حكم « مالا يعيبه فى نطاق التدليل » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها .

إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه .
مادامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها .

(٢) مواد مخدرة . جريمة « ارتكابها » . إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

إحراز المخدر بقصد الإتهار . واقعة مادية : تقديرها . موضوعى .

مثال لتسبیب سائق لتوافر قصد الإتهار فى جريمة إحراز المخدر .

(٣) إجراءات « إجراءات التحريز » . إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . مواد مخدرة . نقض « أسباب الطعن » .
مالا يقبل منها .

إجراءات تحرير المضبوطات . تنظيمية . عدم ترتب البطلان على مخالفتها .

الجدل الموضوعى غير جائز أمام النقض .

مثال لتسبيب سائق لرفض الدفع ببطلان إجراءات التحريز .

(٤) تفتيش « إذن التفتيش » بطلانه ، « دفع » الدفع ببطلان إذن التفتيش ، « حكم » تسبيبه .
تسبيب غير معيب ، « نقض » أسباب الطعن ، « مالا يقبل منها » ، « دفاع » الإخلال بحق الدفاع .
« مالا يوفره » .

إثبات ساعة صدور الإذن بالتفتيش . لزومه لمعرفة أن تنفيذه تم فى خلال الأجل المحدد به . إغفال إثبات ساعته . لا يؤثر فى صحته مادام الطاعن لا يجادل فى ذلك .

التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا عيب .

(٥) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ، « مالا يوفره » ، « نقض » أسباب الطعن . « مالا يقبل منها » .

إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع . لا يمنع من القضاء بالإدانة متى كانت أدلة الدعوى كافية .

(٦) إثبات « بوجه عام » ، « معاينة » ، « دفاع » الإخلال بحق الدفاع . « مالا يوفره » .
« نقض » أسباب الطعن . « مالا يقبل منها » .

التفات المحكمة عن طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . لا عيب .

=====

١ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن أقوال الملازم أول فى التحقيقات متفقة مع الأقوال التى أحال عليها الحكم فإن نعى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

٢ - لما كان إحراز المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قاض الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الإتجار فى قوله أن الواضح فى أوراق الدعوى يقينا أن إحراز المتهم للمخدرات المضبوطة كان بقصد الإتجار ذلك أن تحريات الرائد والملازم أول أكدت ذلك القصد فضلا عن ضخامة الكمية المضبوطة من مادتى الحشيش والأفيون وضبط الخطوة والميزان الحساس والصنج والقطع المعدنية وهى ملوثة بأثار مخدر الحشيش وهذه الأدوات هى التى يستعملها عادة تجار المخدرات فى ممارسة تجارتهم من تقطيع ووزن « وكانت المحكمة قد أقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتى لا تخرج عن الإقتضاء الفعلى والمنطقى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإتجار فإن ما يثير الطاعن بدعوى القصور فى التسيب لا يكون سديدا .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه فى معرض رده على دفاع الطاعن ببطلان إجراءات التحريز أورد « أن المضبوطات قدمت للسيد وكيل النيابة محرزة عليها خاتم يقرأ وأن عدم ذكر صفة صاحب الختم لا يرتب البطلان على إجراءات التحريز كما أنه لا يكشف بذاته عن أن يداً قد عبثت به « ولما كانت إجراءات التحريز إنما هى إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه وكان القانون لم يرتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل

إليها العبث ، وكان ما قاله الحكم سائغا وصحيحا فى القانون فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا الصدد إذ لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض وطالما أن المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة اقتنع بها وجدانها فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فى تقديرها .

٤ - لما كان إثبات ساعة إصدار الإذن بالتفتيش إنما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه ، وكان الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بناء على الإذن الصادر من النيابة ، بما مفاده أنه حصل خلال الأجل المصرح به ، وكان الطاعن لا يجادل فى ذلك ، فإنه لا يؤثر فى صحة الإذن عدم اشتماله على ساعة صدوره ، ويضحي الدفع ببطلان إذن التفتيش ظاهر البطلان ولا حرج على المحكمة إن هى التفتت عن الرد عليه .

٥ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع طلب إجراء تجرية للتحقق من أن جيب جلباب الطاعن يسمع المواد المخدرة والميزان المضبوطين . وكانت المحكمة قد استجابت إلى طلب الطاعن وأمرت بضم حرز الجلباب تحقيقا لدفاعه فتعذر تنفيذ ذلك ، فإنه لا تشريب على المحكمة إذا هى فصلت فى الدعوى دون أن تظم هذا الحرز ولا تكون قد أخلت بحق الدفاع لما هو مقرر من أن استجالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالإدانة ، مادامت أدلة الدعوى كافية للثبوت ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٦ - من المقرر أن طلب المعاينة إذا كان لا يتسجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به إثارة الشبهة فى الدليل الذى أطمأنت إليه المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا عليها إن هى أعرضت عنها والتفتت عن إجابتها وما يثيره الطاعن فى شأنها ينحل فى حقيقته إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الإلتجاء جوهرين مخدريين (حشيش وأفبيون) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . واحالته إلى محكمة جنايات بنها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٧ ، ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنية وبمصادرة الجوهرين المخدريين والميزان والسنج والمطواه المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جواهر مخدرة (أفبيون وحشيش) بقصد الاتجار . قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أحال فى بيان شهادة الملازم أول إلى ما حصله الحكم من شهادة الملازم أول مع ما شابهها من خلاف كما أن ما أورده الحكم تدليلا على قيام قصد الاتجار لدى الطاعن لا يكفى لحمل قضائه بذلك ، وقد أ طرح دفع الطاعن بطلان إجراءات التحريز بما لا يصلح ردا ، والتفت عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم إثبات ساعة صدوره ، ولم تجب المحكمة الدفاع إلى طلب ضم حرز الجلباب المضبوط، وإجراء تجربة للتحقق من أن جيبه يمسح كمية المواد المخدرة والميزان الحساس المقول بضبطهما فيه كما لم تجبه إلى طلب إجراء معاينة لمكان الضبط لتحقيق دفاع الطاعن من أنه كان يمكنه إلقاء المخدر المضبوط فى مرشح المياه القريب من مكان الضبط كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة تؤدى إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن أقوال الملازم أول فى التحقيقات متفقة مع الأقوال التى أحال عليها الحكم فإن نعى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع

بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الإتجار فى قوله أن الواضح فى أوراق الدعوى يقينا أن إحراز المتهم للمخدرات المضبوطة كان بقصد الإتجار ذلك أن تحريات الرائد والملازم أول أكدت ذلك القصد فضلا عن ضخامة الكمية المضبوطة من مادتى الحشيش والأفيون وضبط المطواة والميزان الحساس والسنج والقطع المعدنية وهى ملوثة بأثار مخدر الحشيش وهذه الأدوات هى التى يستعملها عادة تجار المخدرات فى ممارسة تجارتهم من تقطيع ووزن ، وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتى لا تخرج عن الإقتضاء الفعلى والمنطقى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبيب لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فى معرض رده على دفاع الطاعن ببطلان إجراءات التحريز أورد « أن المضبوطات قدمت للسيد وكيل النيابة محرزة كل حرز عليها خاتم يقرأ وأن عدم ذكر صفة صاحب الختم لا يرتب البطلان على إجراءات التحريز كما أنه لا يكشف بذاته عن أن يدا قد عبثت به » ولما كانت إجراءات التحريز إنما هى إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه وكان القانون لم يرتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث . وكان ما قاله الحكم سائغا وصحيحا فى القانون فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا الصدد إذ لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض وطالما أن المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة اقتنع بها وجدانها فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فى تقديرها لما كان ذلك ، وكبان إثبات ساعة إصدار الإذن ، بالتفتيش إنما يلزم عند إحساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح

بإجرائه فيه ، وكان الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بناء على الإذن الصادر من النيابة ، بما مفاده أنه حصل خلال الأجل المصرح به ، وكان الطاعن لا يجادل في ذلك ، فإنه لا يؤثر في صحة الإذن عدم اشتماله على ساعة صدوره ، ويضحي الدفع ببطلان إذن التفتيش ظاهر البطلان ولا حرج على المحكمة إن هي التفتت عن الرد عليه . لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع طلب إجراء تجربة للتحقق من أن جيب جلباب الطاعن يسع المواد المخدرة والميزان المضبوطين . وكانت المحكمة قد استجابت إلى طلب الطاعن وأمرت بضم حرز الجلباب تحقيقا لدفاعه فتعذر تنفيذه ذلك ، فإنه لا تثريب على المحكمة إذا هي فصلت في الدعوى دون أن تضم هذا الحرز ولا تكون قد أخلت بحق الدفاع لما هو مقرر من أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالإدانة ، مادامت أدلة الدعوى كافية للثبوت ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن طلب المعاينة إذا كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا عليها إن هي أعرضت عنها والتفتت عن إجابتها وما يثيره الطاعن في شأنها ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعيا .



جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مسعد الساعى

نائب رئيس المحكمة و الصاوى يوسف و عادل عبد الحميد و احمد عبد الرحمن .

٦٦

الطعن رقم ٤٤٦٦ لسنة ٥٧ القضائية

(١) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ما يوفره . . محاماه . إجراءات « إجراءات المحاكمة » .
بطلان .

حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية . علة ذلك : حتى يكفل له دفاعا حقيقيا
لا دفاعا شكليا .

حضور المحامى أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها معاونا المتهم معاونة إيجابية بما يرى
تقديمه من دفاع . واجب .

(٢) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ما يوفره . . إجراءات « إجراءات المحاكمة » . بطلان .
نقض « أسباب الطعن » ما يقبل منها « الحكم فى الطعن » . محاماه .

اصرار المتهم هو والمحامى الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . التفات المحكمة
عن هذا الطلب ومضيها فى نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمشول
المحامى الحاضر . دون الافصاح فى الحكم عن علة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع

١ - من القواعد الأساسية التي أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى إلزامية لكل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ولا تزنى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه .

٢ - من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية فى اختيار المحامى الذى يتولى الدفاع عنه ، وحقه فى ذلك حق أصيل مقدم على حق المحكمة فى تعيين محامى له ، وكان يبين مما تقدم أن الطاعن مثل أمام المحكمة وقال أن محاميه الموكل لم يحضر وحضر عنه محام آخر طلب تأجيل نظر الدعوى لليوم التالى حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه ، غير أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وندبت من قبلها محاميا كلفته بالإطلاع على ملف الدعوى وسمعت مرافعته ثم قضت بإدانة الطاعن دون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابته وأن تشير إلى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه واقع بغير رضاها بأن باغتيا أثناء جلوسها بحقلها وأمسك بذراعتها وشدها وأدخلها عنوة زراعة الذرة الخاصة به فقاومته إلا أنه تمكن بقوته العضلية من التغلب عليها فأرقدتها أرضا وانتزع سروالها وأولج قضيبه فى فرجها. وأحالته إلى محكمة جنايات أسبوط لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. وادعى والد المجنى عليها سدينا قبل التهم بمبلغ ٥٠١ جنيها تعويض مؤقت . والمحكمة المذكورة

قضت حضورياً فى..... عملاً بالمادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والزمته بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض

المدكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة واقعة أنشئ بغير رضاها قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن محاميه الموكل لم يحضر جلسة المحاكمة التى صدر بها الحكم المطعون فيه لعذر طرأ عليه وحضر عنه محام آخر التمس تأجيل نظر الدعوى لليوم التالى لحضوره غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وندبت له محاميا كلفته بالإطلاع على ملف الدعوى والمرافعة فى الجلسة ذاتها دون أن تتيح له الوقت الكافى للدراسة والإستعداد ، وانتهت من تلك الإجراءات المبصرة إلى القضاء بمعاقبته على الرغم من تمسكه بحضور محاميه الموكل ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة التى صدر بها الحكم المطعون فيه أن الطاعن مثل أمام المحكمة وقال أن محاميه الموكل لم يحضر وحضر عنه محامى آخر طلب التأجيل لليوم التالى لحضور زميله المحامى الموكل غير أن المحكمة لم تستجب إلى طلبه وندبت للحضور مع المتهم - الطاعن - محاميا آخر كلفته بالإطلاع على ملف الدعوى واستمرت فى السير فى إجراءات المحاكمة وسمعت مرافعة المحامى المنتدب ثم قضت بالإدانة . لما كان ذلك ، وكان من القواعد الأساسية التى أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى إلزامية لكل متهم

بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه ، وكان من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية فى اختيار المحامى الذى يتولى الدفاع عنه ، وحقه فى ذلك حق أصيل مقدم على حق المحكمة فى تعيين محامى له ، وكان بين مما تقدم أن الطاعن مثل أمام المحكمة وقال أن محاميه الموكل لم يحضر وحضر عنه محام آخر طلب تأجيل نظر الدعوى لليوم التالى حتى يتمكن محاميه الأضليل أن يحضر للدفاع عنه ، غير أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وندبت من قبلها محاميا كلفته بالإطلاع على ملف الدعوى وسمعت مرافعته ثم قضت بإدانة الطاعن دون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابته وأن تشير إلى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى ، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود

ميكيل و تاج نوار نائبي رئيس المحكمة ومحمد محمد يحيى وخامد عبد النبي .

٦٧

الطعن رقم ٤١٥٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الأسباب » . معاده .

التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد دون تقديم أسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) عقوبة « العقوبات الأصلية والتكميلية » . نقض « حالات الطعن » . الخطأ في تطبيق

القانون ، « أسباب الطعن » ما يقبل منها ، .

إغفال الحكم القضا ، بالتعريض المنصوص عليه في المادة ١٦٤ عقوبات . خطأ في

تطبيق القانون

خلو الأوراق من تحديد عناصر التعريض الواجب الحكم به . وجوب نقض الحكم والإحالة .

////////////////////

١ - لما كان المحكوم عليه وإن كان قد قرر بالطعن بالنقض في الميعاد بيد أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً .

٢ - لما كانت المادة ١٦٤ من قانون العقوبات تنص على أن « كل من تسبب عمداً في إنقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيئاً من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأى كيفية كانت يعاقب بالسجن مع عدم الإخلال في كلتا الحالتين بالتعويض عن الخسارة » . ثم

نصت المادة ١٦٦ عقوبات على سريان حكم المادة المذكورة على الخطوط التليفونية - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده عن الجريمة فقط ولم يقض بالزامه بالتعويض عن الخسارة إعمالاً لنص المادة سالفة البيان وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون - لما كان ذلك وكانت عناصر التعويض الواجب الحكم به غير محددة بالأوراق فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب عمداً فى إنقطاع الخطوط التليفونية المبينة بالتحقيقات بأن قام بكسر الهوكس الخاص بتلك الخطوط مما ترتب عليه انقطاعها على النحو المبين بالتحقيقات، وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات دمياط قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧ ، ٥٥ ، ٥٦ ، من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث إن المحكوم عليه وإن كان قد قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد بيد أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ إن المطعون

ضده بجرمة تسببه عمداً فى إنقطاع المراسلات التليفونية دون أن يقضى بالزامه بالتعويض عن الخسارة إعمالاً لحكم المادة ١٦٤ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرمة التى دان المطعون ضده بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها - لما كان ذلك وكانت المادة ١٦٤ من قانون العقوبات تنص على أن « كل من تسبب عمداً فى إنقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الاسلاك الموصلة أو كسر شينا من العدد أو عوازل الاسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأى كيفية كانت يعاقب بالسجن مع عدم الإخلال فى كلتا الحالتين بالتعويض عن الخسارة . » ثم نصت المادة ١٦٦ عقوبات على سريان حكم المادة المذكورة على الخطوط التليفونية - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده عن الجريمة فقط ولم يقض بالزامه بالتعويض عن الخسارة إعمالاً لنص المادة سالفة البيان وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون - لما كان ذلك وكانت عناصر التعويض الواجب الحكم به غير محددة بالأوراق فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ بما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

////////////////////

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد

محمود هيكل ونجاح نصار نائبي رئيس المحكمة ومحمد محمد يحيى وحسن سيد حمزه .



الطعن رقم ٤٢٦٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تفتيش « التفتيش بغير إذن بقصد التوقيى » . إثبات « بوجه عام » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

تفتيش المضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب يعتبر إجراء إداريا وقائيا . وليس من أعمال التحقيق

جواز التعميل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام .

الغرام المحكم هذا النظر ورفض الدفع ببطلان التفتيش . صحيح فى القانون .

(٢) مواد مخدرة . قصد جنائى . جريمة « أركانها » . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيق . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .

التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة . موضوعى . ما دام سائغا .

مثال لتسبيب سائغ على توفر هذا العلم .

(٣) دفع « الدفع بطلان التفتيش » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب ، « دفاع » الإخلال بحق

الدفاع « ما لا يوفره » ، نقض « أسباب الطعن » ، ما لا يقبل منها » .

حصول التفتيش في غير حضور المتهم . لا بطلان .

(٤) مواد مخدرة . جلب . قصد جنائي . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب .

جلب المخدر هو استيراده لطرحة للتداول خارج الخط الجمركي . ملازمة هذا المعنى للفعل
المادى المكون للجريمة .

متى لا يلتزم الحكم بالتحدث عن هذا المعنى استقلالا ؟

(٥) مسؤولية جنائية « الاعفاء منها » . مواد مخدرة . حكم « تسببه » . تسبب غير

معيب ، « نقض » أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .

مناط الإعفاء من المسؤولية وفقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟

////////////////

١ - من المقرر أن التفتيش الذي يجريه الضابط بحثا عن أسلحة ومفرقات
تأمينا للمطارات من حوادث الارهاب لا مخالفة فيه للقانون . إذ هو من
الواجبات التي تملئها عليه الظروف التي يؤدي فيها هذا الواجب بناء على
التعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن - فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشا
بالمعنى الذي قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق يهدف الى الحصول
على دليل من الأدلة ولا تملكه إلا سلطة التحقيق أو بإذن سابق منها . وإنما هو
إجراء إداري تحفظي لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش القضائي ولا يلزم لإجرائه
أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق - ولا يلزم صفة الضبط القضائي
فيمن يقوم بأجرائه - فإذا أسفر التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب
عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة
إجراء مشروع في ذاته ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة . وإنه إذ

التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر - ورد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما يسايره - فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ - لما كان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورده من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها على النحو المتقدم بيانه علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط في الحقايب الخاصة به وعلى علمه بكونها وردت في الوقت ذاته على دفاعه في هذا الخصوص ردا سائفا في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافرا فعليا - فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن حصول التفتيش في غير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ذلك بأن القانون لم يجعل حضور المتهم شرطا جوهريا لصحته .

٤ - من المقرر أن القانون ١٨٢ / ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٦٦ / ٤٠ اذ عاقب في المادة ٣٣ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بالجلب هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه أو تداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أم لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع الدولي - وهذا المعنى يلزم الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لسدى من نقل المخدر لحسابه - وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له - ويدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي

والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته فى الحياة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه .

٥ - إن الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٩٦٦/١٨٢ لم ترتب الإعفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يوصل إبلاغه فعلا إلى ضبط باقى الجناة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه جلب لجمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا (هيروين) دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ومحكمة جنايات القاهرة - قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٣ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بعاقبه المتهم (الطاعن) بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه عشرة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمه جلب جواهر مخدرة إلى داخل الجمهورية دون ترخيص كتابى من السلطة المختصة بذلك . قد شابه القصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الإسناد وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون - ذلك أن الحكم المطعون فيه رد دفعه ببطلان

القبض والتفتيش - وكذلك الدفع بعدم العلم وانتفاء القصد الجنائي بما لا يسوغ اطراحهما ، ورد على الدفع ببطلان التفتيش فى غيبة الطاعن بما لا أصل له فى الأوراق ، ولم يستظهر قصد الجلب ولم يعمل فى حقه الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ / ١٩٦٠ . ورد على الدفع به بما لا يصلح رداً ، كل ذلك يعيبه مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه - قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المقدم ، وبما ثبت من تقرير المعامل الكيميائية ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التفتيش الذى يجره الضابط بحثاً عن أسلحة ومفرقات تأميناً للمطارات من حوادث الإرهاب لا مخالفة فيه للقانون . إذ هو من الواجبات التى تقيها عليه الظروف التى يؤدى فيها هذا الواجب بناء على التعليمات الصادرة إليه فى هذا الشأن - فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملاً من أعمال التحقيق بهدف إى الحصول على دليل من الأدلة ولا تملكه إلا سلطة التحقيق أو بإذن سابق منها . وإنما هو إجراء إدارى تحفظى لا ينبغى أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لاجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق - ولا يلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم باجرائه - فإذا أسفر التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته ولم يرتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة . وإنه إذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر - ورد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما يسايره - فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد

أثبتت « ومن حيث إنه عن الدفع بالزنتفاء القصد الجنائي لدى المتهم بشقيه العلم والإرادة فإن ذلك مردود بما تطمئن إليه المحكمة تمام الإطمئنان إنه على علم كامل بما تحويه إذ أن لهذه الحقيقة التي كان يحملها قاع ثابتة وهذه القاع ظاهرة الانتفاخ بوضع غير عادي على النحو الذي ساقه شاهد الواقعة وتطمئن إلى شهادته المحكمة - وما قرره المتهم من إنه بادعاء مرسل غير مستساغ بنقل الحقيقة خدمة لصديق له في الهيئة لتوصيلها إلى لا جوس دون سبب فضلا عن طريقة إخفاء المخدر كل ذلك يقطع بأن المتهم كان على علم كاف بما تحويه الحقيقة من مخدر وأن إرادته قد أسهمت إلى ارتكاب جريمة الجلب مع علمه بكنية هذه المادة »

ولما كان تقضى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملاستها على النحو المتقدم بيانه علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط في الحقائق الخاصة به وعلى علمه بكونها وردت في الوقت ذاته على دفاعه في هذا الخصوص ردا سائغا في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافرا فعليا - فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن حصول التفتيش في غير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ذلك بأن القانون لم يجعل حضور المتهم شرطا جوهريا لصحته - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه على فرض صحة ما يزعمه من أن التفتيش تم في غيبته - بقالة الخطأ في الإسناد ومخالفة لثابت في الأوراق في هذا الخصوص - غير منتج . لما كان ذلك - وكان من المقرر أن القانون ١٨٢ / ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٦٦ / ٤٠ إذ عاقب

١٤ - ١١١٤ ٣٣ - ١ جلب المواد المخدرة - فقد دل على أن المراد

بالجلب هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه أو تداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أم لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى - وهذا المعنى يلزم الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه - وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له - يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والإصطلاح للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة الى القصد منه بعكس ما استنته فى الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر وزن ثلاثة كيلو جرامات لمخدر الهيروين أخفاه الطاعن فى قاع الحقيبة التى كانت بها ملابسه ودخل به إلى ميناء القاهرة الدولى قادمًا من الهند - فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف فى القانون - بما يضمنه من طرح الجوهر للتعامل - وإذ التزم الحكم هذا النظر فإنه يكون أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك - وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٩٦٦/١٨٢ لم ترتب الإعفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يوصل إبلاغه فعلا الى ضبط باقى الجناه - وكان الحكم قد عرض لما اشار به الطاعن فى شأن إعفائه من العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ سالفه

الذكر ورد عليه من أن ما ذكره الطاعن من أنه تسلم الحقيبة من شخص
فى الهند - فضلا على إنه لم يتحقق صدقه - فإن ذلك كان بعد ضبط
الجريمة - ولم يتم فعلا القبض على ذلك الشخص الذى سماه - ومن ثم فلا
يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى هذا الصدد.. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن
برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

=====

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد

رفيق البستويسى نائب رئيس المحكمة وسرى صيام و على الصادق عثمان وإبراهيم عبد المطلب .



الطعن رقم ٦٤٣٢ لسنة ٥٥ القضائية

(١) موظفون عموميون . قانون « تفسيره » . قطاع عام . مؤسسات عامة . شركات القطاع

العام .

استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة العامة فى أداء نشاطها .

علاقة رئيس مجلس الإدارة بالشركة . علاقة تعاقدية . أساس ذلك وأثره ؟

(٢) امتناع عن تنفيذ حكم . موظفون عموميون . شركات القطاع . محكمة النقض

« سلطتها » . نقض « حالات الطعن » الخطأ فى القانون » « نظر الطعن والحكم فيه » .

إيراد المشرع نصاً بإعتبار العاملين فى شركات القطاع العام فى حكم الموظفين العاملين فى

كل موطن يرى فيه موجبا لذلك وعدم إيراد هذا النص فى شأن العاملين بالقطاع العام . أثره

انتفاء تطبيق المادة ١٢٣ عقوبات .

مخالفة ذلك توجب النقض والتصحيح بالقضاء ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية .

١ - من المقرر طبقاً لأحكام كل من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - المعمول بهما فى تاريخ واقعة الدعوى ، واللذين حل محلهما قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - أن شركات القطاع العام تستقل عن المؤسسة العامة آنذاك فى أداء نشاطها وأن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة يعد وظيفة من وظائفها يتقاضى شاغلها منها اجرا ويدل تثميل مقابل انصرافه إلى عمله بها والتفرغ لشئونها شأنه فى ذلك شأن سائر العاملين مما يجعل علاقته بهذه الشركة ليست تنظيمية بل علاقة تعاقدية تتميز بعنصر التبعية المميزة لعقد العمل وتنتفى عنه صفة الموظف العام وليس من شأن إشراف المؤسسة العامة ومالها من سلطة التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم أن يضمنى على الوحدة الاقتصادية وصف السلطة العامة وإنما تظل هذه الوحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تمارس نشاطها فى نطاق القانون الخاص تربطها بموظفيها. علاقة تعاقدية يحكمها قانون العمل كما تخضع لأحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة مانصت عليه المادة ٤٨ من هذا القانون من أن تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة يكون بقرار من رئيس الجمهورية لأن ذلك لا يعدو فى حقيقته أن يكون تنظيميا للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة وبين الشركة التى يعمل بها بالإضافة إلى أن أداة التعيين لا تسبغ عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة فى جانبه وهى أن يعهد إلى الشخص بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الإستغلال المباشر عن طريق شغله وظيفته تندرج فى التنظيم الإدارى لهذا المرفق مما مؤداه أن رئيس مجلس الإدارة لا يعد موظفا عاما فى المفهوم العام للموظف العام .

٢- لما كان المشرع كلما رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد فيه نصا كالشأن في جرائم الرشوة وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وكان المشرع لم يورد نصا من شأنه أن يجعل العاملين في شركات القطاع العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة في حكم الموظف العام في تطبيق المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ومن ثم فلا مجال لإزالة حكم هذه المادة على رئيس مجلس الإدارة الذي تنحسر عنه صفة الموظف العام ، فإن الطاعن الذي يشغل رئيس مجلس إدارة شركات القطاع العام لا يعد موظفا عاما في حكم المادة ١٢٣ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه على هذه المحكمة إعمالا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات البطن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بنقضه وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن مما أسند إليه وهو ما يفيد لزوما حتما رفض الدعوى المدنية وإلزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح إمبابة ضد الطاعن بوصف أنه : إمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية المبينة بالصحيفة وطلب عقابه بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وعزله من وظيفته وكفالة عشرة جنيهاً لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق

المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حصوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإمتناع عن تنفيذ أحكام قضائية المعاقب عليها بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات تأسيساً على أنه موظف عام فى حكم هذه المادة قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن شغله منصب رئيس مجلس إدارة شركة وهى إحدى شركات القطاع العام لا يوفر له هذه الصفة التى تلزم لقيام تلك الجريمة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى بطريق الإدعاء المباشر قبل الطاعن بوصف أنه بتاريخ بصفته رئيس مجلس إدارة شركة إمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية المبينة بصحيفة الدعوى وطلب عقابه بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، وبين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه ، أنه أقام قضاءً بإدانة الطاعن بالجريمة المذكورة على قوله أن « الشركات قد أصبحت تابعة للمؤسسات العامة التى هى بدورها موظفوها موظفون عموميون ومن ثم فإن أعضاء مجلس الإدارة ومدير ومستخدمى المؤسسات والشركات يعتبرون موظفين عموميين الأمر الذى يجعل الدفع بعدم كون المتهم موظفاً عمومياً فى غير محله خليفاً بالرفض » . لما كان

ذلك ، وكان من المقرر طبقاً لأحكام كل من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - المعمول بهما فى تاريخ واقعة الدعوى ، واللذين حل محلهما قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - أن شركات القطاع العام تستقل عن المؤسسة العامة آنذاك فى أداء نشاطها وأن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة يعد وظيفة من وظائفها يتقاضى شاغلها منها أجراً وبدل تمثيل مقابل انصرافه إلى عمله بها والتفرغ لشئونها شأنه فى ذلك شأن سائر العاملين مما يجعل علاقته بهذه الشركة ليست تنظيمية بل علاقة تعاقدية تتميز بعنصر التبعية المميزة لعقد العمل وتنتفى عنه صفة الموظف العام وليس من شأن إشراف المؤسسة العامة ومالها من سلطة التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم أن يضافى على الوحدة الإقتصادية وصف السلطة العامة وإنما تظل هذه الوحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تمارس نشاطها فى نطاق القانون الخاص تربطها بموظفيها علاقة تعاقدية يحكمها قانون العمل كما تخضع لأحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة ما نصت عليه المادة ٤٨ من هذا القانون من أن تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة يكون بقرار من رئيس الجمهورية لأن ذلك لا يعدو فى حقيقته أن يكون تنظيمياً للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الإدارة وبين الشركة التى يعمل بها بالإضافة إلى أن أداة التعيين لا تبسغ عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة فى جانبها وهى أن يعهد إلى الشخص بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الإستغلال المباشر عن طريق شغله وظيفته تندرج فى التنظيم الإدارى لهذا المرفق مما مؤداه أن رئيس مجلس الإدارة لا يعد موظفاً

عاما فى المفهوم العام للموظف العام . لما كان ذلك وكان المشرع كلما رأى اعتبار العاملين فى شركات القطاع العام فى حكم الموظفين العاملين فى موطن ما أورد فيه نصا كالأشأن فى جرائم الرشوة وغيرها من الجرائم الواردة فى ألبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وكان المشرع لم يورد نصا من شأنه أن يجعل العاملين فى شركات القطاع العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة فى حكم الموظف العام فى تطبيق المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ومن ثم فلا مجال لإنزال حكم هذه المادة على رئيس مجلس الإدارة الذى تنحسر عنه صفة الموظف العام ، فإن الطاعن الذى يشغل رئيس مجلس إدارة شركات القطاع العام لا يعد موظفا عاما فى حكم المادة ١٢٣ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه على هذه المحكمة إعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بنقضه وإلغاء الحكم المستأنف وبراء الطاعن مما أسند إليه وهو ما يفيد لزوما حتما رفض الدعوى المدنية وإلزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

////////////////////

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية العادة المستشارين / محمد رفيق
البيطويسى نائب رئيس المحكمة ونجى اسحق و تنحى خليفة و سري صيام .

٧٠

الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اختصاص « الإختصاص الولائى » . محاكم عسكرية . قانون « تفسيره » .

المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة بالفصل فى الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص
خاص . أساس ذلك ؟

اجازة بعض القوانين إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة لايسلب المحاكم العادية ولايتها
فى الفصل فى تلك الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على إنفراد المحكمة
الخاصة بالاختصاص . سواء أكان معاقبا عليها بمقتضى قانون عام أم خاص .

(٢) اختصاص « الإختصاص الولائى » . محاكم عسكرية . قانون « تفسيره » . قوة الأمر المقضى .

قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ حول المحاكم العسكرية
الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين إلا أنه لم يؤثرها فى غير
نطاق الأحداث المتابعين لأحكامه بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم
العادية إذ لم يرد فيه ولا فى أى تشريع آخر على إنفراد القضاء العسكرى فى هذا النطاق
بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى . مفاد ذلك ؟

الاختصاص يكون مشتركا بين المحاكم العادية وبين المحاكم العسكرية ولا يمنع نظر أيهما
فيها من نظر الاخرى إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى .

(٣) دعوى مباشرة . دعوى مدنية . دعوى جنائية . نقص . حالات الطعن . الخطأ
في القانون . .

الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها
لا تلتحق بالخصومة بينه وبين المتهم إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا
وعدم انعقاد الخصومة بالطريق الصحيح أثر . عدم قبول الدعويين المدنية والجنائية .
مثال :

//////////

١ - من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل
في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص عملا بنص الفقرة الأولى من المادة
الخامسة عشر من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٧٢ ، في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية
وخاصة وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال ، إحالة جرائم معينة إلى
محاكم خاصة ، إلا أن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها في الفصل في تلك
الجرائم مادام أن القانون لم يرد به أى نص على إنفراد المحكمة الخاصة
بالاختصاص ، يستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون
العام أو بمقتضى قانون خاص .

٢ - من المقرر أن المحاكم العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات
اختصاص خاص ، وأنه وإن ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين
من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، إلا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة
وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية ، وإنه لا يحول بين المحاكم
العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها فيه عدا جرائم
الأحداث الخاضعين لاحكامه - مانع من القانون ، ويكون الاختصاص في شأنها
مشتركا بين القضاء العسكرى وبين المحاكم العادية ولا يمنع نظر أيهما فيها من
نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى .

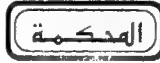
٣ - من المقرر أن الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيهما - إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ، ومالم تنعقد هذه الخصومة بالطريق الذى رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، وكانت المفردات المضمومة خلوا من قيام المدعية بالحقوق المدنية بتكليف الطاعن بالحضور بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية المقامتين منها فى الجلسة فإن الخصومة - على السياق المتقدم - لا تكون قد انعقدت بشأنهما بالنسبة للطاعن ويتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبولهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ٢ - ٣ -
 ٤ - بأنهم ١ - أحدثوا عمدا (الطاعن) الإصابات الموصوفة
 بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن اشغالة الشخصية مدة لا تزيد على
 عشرين يوما وكان ذلك بإستخدام الاداة المبينة بالمحضر (طوب) ٢ - اتلفوا
 عمدا الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر . وطلبت عقابهم بالمادتين ٢٤٢ / ١ ، ٣٦١ / ٢ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه (الطاعن) مدنيا
 قبل المتهمين بالزامهم بان يدفعوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض
 المؤقت كما أقامت دعواها بطريق الإدعاء المباشر أمام ذات المحكمة
 ضد (الطاعن) بوصف أنه اعتدى عليها بالضرب بآله (طوب) والزامه
 بأن يزود لها مبلغ مائه وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة
 جنح مصر الجديدة قضت حضورياً عملاً بمادتى الاتهام أولا : فى الدعوى
 بتفريم كل من المتهمين ثلاثين جنيها عن كل تهمة

وبالزامهم بأن يدفعوا للطاعن مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ثانيا في الجنحة المباشرة القائمة من المطعون ضدها (المدعيه بالحقوق المدنية) بتغريم (الطاعن) ثلاثين جنيها . والزامه بأن يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت النيابة العامة والمحكوم عليهم جميعا ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والقضاء بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات والزام المتهمين الثلاث الأول بأن يؤدي (الطاعن) متضامين مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، وبالزام المتهم الرابع (الطاعن) بأن يؤدي إلى المتهمه (المدعية بالحقوق المدنية) مبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .



من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب قد أخطأ في القانون وانطوى على بطلان ، ذلك بأن الطاعن دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعويين الجنائية والمدنية قبله - استنادا إلى أنه من أفراد القوات المسلحة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية إلا أن الحكم أغفل هذا الدفع ولم يرد عليه وقضى بمعاقبته والزامه بالتعويض المدني رغم خلو الأوراق من تكليفه بالحضور ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص عملا بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشر من قانون السلطة القضائية الصادر

بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، فى حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية وخاصة وأنه وإن أجازت القوانين فى بعض الأحوال ، إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة ، إلا أن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها فى الفصل فى تلك الجرائم مادام أن القانون لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ، يستوى فى ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ، وأن المحاكم العسكرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ليست إلا - محاكم خاصة ذات اختصاص خاص ، وأنه وإن ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، إلا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية ، وأنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فيه - عدا جرائم الأحداث الخاضعين لاحكامه - مانع من القانون ، ويكون الاختصاص فى شأنها مشتركا بين القضاء العسكرى وبين المحاكم العادية ولا يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون فى حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون ، ويتضمن دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يستأهل إيرادا أو ردا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعه لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لاتنعد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيها - إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ، ومالم تنعد هذه الخصومة بالطريق الذى رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لاتكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، وكانت المفردات المضمومة خلوا من قيام المدعية بالحقوق المدنية بتكليف الطاعن

////////////////////
بالحضور بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية المتأخرين منها في الجلسة ، فإن
الخصومة - على السياق المذكور - لا تكون قد انعقدت بشأنهما بالنسبة للطاعن
ويتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبولهما مع الزام المدعية بالحقوق
المدنية بالمصاريف المدنية .

////////////////////

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي عطيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد نجيب صالح وعضو جادو نائب رئيس المحكمة وصالح عطيه وعبد اللطيف ابوالنيل .



الطعن رقم ٤١٦٤ لسنة ٥٧ القضائية

شهادة سلبية . نقض التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده . . نيابة عامة . حكم وإيداعه . .
ميعاد الطعن بالنقض وإيداع أسبابه في حالة عدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة خلال الثلاثين يوما
المحددة . امتداده عشرة أيام من تاريخ اعلان النيابة بإيداع الحكم قلم الكتاب . مشروط بحصول
النيابة على شهادة سلبية . المادة ٣٤/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الشهادة السلبية التي يعتد بها . هي التي تصدر بعد إنقضاء ثلاثين يوما من اليوم
التالي لتاريخ صدور الحكم .

الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . حتى في نهاية ساعات العمل . لاتصلح . أساس ذلك ؟

التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه في تاريخ لاحق على الثلاثين يوما . لاينفي حصول
الإيداع خلال الأجل المحدد قانونيا .

استناد النيابة العامة . في تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانونا للطعن بالنقض .
إلى شهادة سلبية صادرة في اليوم الثلاثين وإلى تأشيرة قلم الكتاب، على الحكم المطعون فيه
بتاريخ إيداع الحكم . لايجدى . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

لما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ ببراءة المطعون ضده - من تهمة إحراز سلاح نارى وذخيرته بدون ترخيص - فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧ وقدمت الأسباب فى ذات التاريخ متجاوزة فى الأمرين الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لايجدى النيابة الطاعة الاستناد فى تبرير تجاوزها هذا الميعاد إلى الشهادة المقدمة منها الصادرة من قلم الكتاب بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ متضمنة عدم إيداع الحكم حتى هذا التاريخ كمالا يجديها قولها بأن الحكم قد أودع فى ١٨ من يناير سنة ١٩٨٦ وفقا لما تأشربه من قلم الكتاب على الشهادة ذاتها - ذلك بأن ابتداء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفه البيان مشروط - على مانصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة - بل أن تكون الطاعة قد حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره - وعندئذ يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان الطاعة بإيداع الحكم قلم الكتاب . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الشهادة التى يعتد بها فى هذا الشأن هى التى تصدر بعد إنقضاء الثلاثين يوما المقررة فى القانون متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم إنقضاء هذا الميعاد ، وأن الشهادة الصادرة فى اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لاتنفى إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل فى أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الاقلام يتمتع عليها أن تؤدى عملا بعد انتهاء الميعاد ، كما استقر قضاء هذه المحكمة على حساب مضى الثلاثين يوما كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر الحكم فيه . ولما كانت الشهادة السلبية المقدمة من النيابة الطاعة قد حصلت عليها من قلم الكتاب فى اليوم الثلاثين

من تاريخ صدور الحكم - على ماسلف بيانه - وكانت الإفادة المذيلة بها محررة بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧ بعد إنقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب فضلا عن إنها ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم وهو مالم تعد الشهادة لاثباته فإن هذه الشهادة لا تكسب الطاعة حقا في امتداد الميعاد ، ولا يغير من ذلك ما هو مؤشر به على هامش الحكم من وروده في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧ لأن التأشير على الحكم بما يفيد أيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدى بدوره على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في نفي حصول هذا الإيداع في الميعاد القانوني . لما كان ما تقدم وكانت النيابة الطاعنة لم تقرر بالطعن بالنقض وتقدم أسباب طعنها إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس بريتا إيطالي عيار ٩ مم) ثانيا : أحرز بغير ترخيص ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بحمل واحراز ذلك السلاح الناري . ثالثا : سرق السلاح والذخيرة المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة لوزارة الداخلية والمسلمة إلى الملازم أول كعهد أميرية وكذلك الأشياء الأخرى المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة له ولشقيقه وكان ذلك من مسكنه بطريق التسور . وأحالته إلى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبة طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ ببراءة المطعون ضده - من تهمة إحرار سلاح نارى وذخيرته بدون ترخيص - فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧ وقدمت الأسباب فى ذات التاريخ متجاوزة فى الأمرين الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لايجدى النيابة الطاعنة الاستناد فى تبرير تجاوزها هذا الميعاد إلى الشهادة المقدمة منها الصادرة من قلم الكتاب بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ متضمنة عدم إيداع الحكم حتى هذا التاريخ كما لا يجديها قولها بأن الحكم قد أودع فى ١٨ من يناير سنة ١٩٨٦ وفقا لما تأشير به من قلم الكتاب على الشهادة ذاتها - ذلك بأن ابتداء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفة البيان مشروط - على ما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة - بأن تكون الطاعنة قد حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره - وعندئذ يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعنة بإيداع الحكم قلم الكتاب . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الشهادة التى يعتد بها فى هذا الشأن هى التى تصدر بعد إنقضاء الثلاثين يوما المقررة فى القانون متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم إنقضاء هذا الميعاد ، وأن الشهادة الصادرة فى اليوم الثلاثين حتى فى نهاية ساعات

العمل لاتنفي إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل فى أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يمتنع عليها أن تؤدى عملا بعد انتهاء الميعاد ، كما استقر قضاء هذه المحكمة على حساب مضى الثلاثين يوما كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر الحكم فيه . ولما كانت الشهادة السلبية المقدمة من النيابة الطاعنة قد حصلت عليها من قلم الكتاب فى اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم - على ماسلف بيانه - وكانت الإفادة المذيلة بها محررة بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧ - بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب فضلا عن إنها ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم وهو ما لم تعد الشهادة لإثباته فإن هذه الشهادة لاتكسب الطاعنة حقا فى إمتداد الميعاد ، ولايغير من ذلك ما هو مؤشر به على هامش الحكم من وروده فى ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧ . لأن التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لايجدى بدوره - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فى نفي حصول هذا الإيداع فى الميعاد القانونى . لما كان ما تقدم وكانت النيابة الطاعنة لم تقرر بالطعن بالنقض وتقدم أسباب طعنها إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

////////////////////

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر
نائب رئيس المحكمة ومسعود السعداوى ومحمود عبد العال و محمود عبد البازى .



الطعن رقم ٥٩١٢ لسنة ٥٥ القضائية

دعوى جنائية . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره . « إثبات » قوة الشيء المقضى به .
حكم « تسببه . تسبب معيب . « نقص » أسباب الطعن . ما يقبل منها .
أحكام البراءة القائمة على نفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا . اعتبارها
عنوانا للحقيقة للمحكوم لهم ولغيرهم من يتهمون فى ذات الواقعة . شرط ذلك ؟

////////////////

من المقرر أن أحكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة
للمحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا
للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم من يتهمون فى ذات الواقعة
متى كان ذلك فى مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر فى
القانون .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعاوها بالطريق المباشر أمام محكمة جنح العجوزة ضد كل من طاعن و بوصف أنهما تقاضيا منها مبالغ خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل . وطلبت عقابهما بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والزامهما بأن يدفعا لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وادعى المتهمين مدنيا قبل المجنى عليها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح العجوزة أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة الجزئية بالجيزة والمحكمة المذكورة قضت بحضورها للمتهم الأول وغيباها للثانية فى بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وتغريمهما عشرة آلاف جنية والزامهما برد خمسة آلاف جنية وبأن يدفعا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ورفض الدعوى المدنية المقامة من المتهمين . عارضت المحكوم عليها الثانية وقضى فى معارضتها بقبولها وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءتها . استأنف المحكوم عليه الأول ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى

هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار قد شابه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه اغفل إيرادا وردا ما تمسك به الطاعن من حجية لحكم البراءة الذى نفى واقعة تقاضى أية مبالغ والنفى الحكم المعارض فيه بالنسبة للمتهمة الأخرى فى ذات الدعوى رغم جوهريته مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الشاهد من الاوراق أن الدعوى اقيمت على المتهم « الطاعن » واخرى بوصف أنهما تقاضيا من المدعية بالحق المدنى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار كخلو رجل و جلسة صدر حكم محكمة أول درجة حضوريا بالنسبة للطاعن وغيايبا بالنسبة للمتهمة الأخرى بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وغرامة تعادل مثلى الخلو قدرها عشرة آلاف جنيه ورد الخلو وقدره خمسة آلاف جنيه إلخ عارضت المتهمة الأخرى وقضى فى معارضتها بجلسة بقبولها شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم الغيايبى المعارض فيه وبراءة المتهمة مما أسند إليها من اتهام . كما استأنف الطاعن حكم محكمة أول درجة وتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بحجية الحكم الصادر ببراءة المتهمة الأخرى وعن ذات الواقعة تأسيسا على نفى واقعة تقاضى أية مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . لما كان ذلك وكان من المقرر أن احكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم من يتهمون فى

ذات الواقعة متى كان ذلك فى مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر فى القانون . وكان الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهري الذى يقوم على انتفاء الجريمة فى ذاتها بما قد يترتب عليه من تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه والإحالة

////////////////

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر
نائب رئيس المحكمة ومسعود السعداوى وطلعت الاتيأبى وجابر عبد التواب .



الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إمتناع عن تنفيذ حكم . قانون « تفسيره » . موظفون عموميون . إعلان .

إنذار الموظف المطلوب إليه تنفيذ الحكم أو الأمر شرط لتحديد مبدأ مهلة الثمانية أيام
التي يستحق بانقضائها العقاب إذا امتنع عمداً عن التنفيذ .

(٢) إمتناع عن تنفيذ حكم . قانون « تفسيره » . موظفون عموميون . إعلان .

إعلان السند التنفيذي إلى الموظف المطلوب إليه التنفيذ . إجراء لازم قبل الشروع في
التنفيذ . أساس ذلك ؟

(٣) حكم « بيانات حكم الإدانة » « تسببيه » « تسببب معيب » . نقض « أسباب الطعن » .

ما يقبل منها . إمتناع عن تنفيذ حكم .

بيانات حكم الادانة : المادة ٣١٠ إجراءات .

إغفال حكم الادانة بيان ما هيه الحكم الذى امتنع المتهم عن تنفيذه . ومكنته فى إجراء ذلك وما إذا كان قد أعلن بالسند التنفيذى . قصور .

(٤) نقض « أثر الطعن » .

عدم امتداد أثر الطعن لمحكوم عليه لم يوصد أمامه باب المعارضة فى الحكم ولو اتصل به سبب الطعن .

////////////////////

١ - لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت فى فقرتها الثانية على انه يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عبدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضى ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا فى اختصاص الموظف ، مما مفاده اشتراط الشارع أن يقوم طالب التنفيذ بإنذار الموظف المختص المطلوب إليه التنفيذ لتحديد مبدأ مهلة الثمانية أيام الممنوحة له للتنفيذ خلالها والتي يستحق بانقضائها العقاب إذا امتنع عبدا عن التنفيذ .

٢ - من المقرر أن إعلان السند التنفيذى إلى المدين تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات إجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ أيا كان نوعه وإلا كان باطلا ، فانه لا يتصور أن يكون الشارع بإغفاله إيراد هذا الإجراء فى النص المؤتم لامتناع الموظف عن تنفيذ حكم قد قصد الخروج عن القواعد العامة فى تنفيذ الأحكام ذلك أن الحكمة التى استهدفها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذى إلى المدين تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات

هى إعلانه بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية ، وهذه الحكمة مستهدفة فى جميع الأحوال .

٣ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا . فان الحكم المطعون فيه إذ لم يبين واقعة الدعوى ولا ماهية الحكم الصادر لصالح المدعى بالحق المدنى والذى امتنع الطاعن عن تنفيذه وما إذا كان بمكنته القيام بالتنفيذ من عدمه ، وما إذا كان الطاعن قد أعلن بالسند التنفيذى المطلوب تنفيذه أم لا ، ولم يبين الحكم سنده فى القضاء بالإدانة فإنه يكون مشوبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والإحالة .

٤ - لما كان العيب الذى شاب الحكم يتصل بالمحكوم عليه الآخر الذى استأنف حكم محكمة أول درجة مع الطاعن بما يدعو إلى نقض الحكم والإحالة بالنسبة له أيضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بالنسبة له قابلا للطعن فيه بالمعارضة فإن أثر الطعن لا يمتد إليه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الدقي ضد كل من (١) طاعن - ٢) بوصف أنهما امتنعا عن تنفيذ حكم صادر لصالحه . وطلب عقابهما بالمادة ٢/١٢٣ من قانون العقوبات مع الزامهما بأن يؤديا له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورنا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمين ستة أشهر مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة إيقافا شاملا وإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه . استأنف المحكوم عليهما ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا للأول وغيايبا للثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعن الأستاذ / نيابة عن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم قد اخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المدعى بالحقوق المدنية لم يتبع الإجراءات القانونية لاعلان الطاعن بالصورة التنفيذية للحكم المنفذ به ، فلا تقوم الجريمة في حق الطاعن . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « حيث إن المدعى بالحق المدني اقام هذه الدعوى بطريق الإدعاء المباشر بصحيفة اعلن فيها المتهمين والنيابة العامة قال فيها ان المذكورين إمتنعا عن تنفيذ حكم صادر لصالح الطالب بما يشكل الجريمة الواردة بالمادة ٢/١٢٣ ع لإمتناعهما عن تنفيذ تلك الأحكام وانه اصابه من جراء ذلك ضرر . وطلب تعويضه مدنيا طبقا للمادة ١٦٣ مدنى وطلب تعويضاً مؤقتاً واحد قرش والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمين مما جاء بهريضة الدعوى ومن ثم يتعين الحكم بإدانتيهما عملاً بمواد الإتهام والمادة ٢/٣٠٤ أ.ج . » لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت في فقرتها الثانية على أنه يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عصى إمتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلاً فى اختصاص الموظف مما مفاده اشتراط الشارع أن يقوم طالب التنفيذ بإذار الموظف المختص المطلوب إليه التنفيذ لتحديد مبدأ مهلة الثمانية أيام الممنوحة له للتنفيذ خلالها والتي يستحق بانقضائها العقاب إذا امتنع عمدا عن التنفيذ . وكان من المقرر أن إعلان السند التنفيذى إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات إجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ أيا كان نوعه وإلا كان باطلاً فإنه لا يتصور أن يكون الشارع بإغفاله إيراد هذا الاجراء فى النص المؤتم لامتناع الموظف عن تنفيذ حكم قد قصد الخروج عن القواعد العامة فى تنفيذ الأحكام ذلك أن الحكمة التى استهدفها المشرع من سبق اعلان السند التنفيذى إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات هى إعلائته

بوجوده وخطاره بما هو ملزم بادائه على وجه اليقين وتخويله إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية ، وهذه الحكمه مستهدفه فى جميع الأحوال . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمه النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا . فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين واقعة الدعوى ولا ماهية الحكم الصادر لصالح المدعى بالحق المدنى والذى امتنع الطاعن عن التنفيذ وما إذا كان يمكنه القيام بالتنفيذ من عدمه ، وما إذا كان الطاعن قد أعلن بالسند التنفيذى المطلوب تنفيذه أم لا ، ولم يبين الحكم سنده فى القضاء بالإدانة فإنه يكون مشوباً بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن . لما كان ذلك ، فإنه وإن كان العيب الذى شاب الحكم يتصل بالمحكوم عليه الاخر الذى استأنف حكم محكمة أول درجة مع الطاعن بما يدعو إلى نقض الحكم والاحالة بالنسبة له أيضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بالنسبة له قابلا للطعن فيه بالمعارضة فإن أثر الطعن لا يمتد إليه .

////////////////////

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر

نائب رئيس المحكمة ومسعود السعداوى ومحمود عبد العال وجابر عبد التواب .



الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٥ القضائية

إسئناف « سقوطه »

الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ مناطه . عدم تقدمه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته .

تحرير أمر التنفيذ تقييداً لإيداع المتهم السجن . ليس شرطاً فى التنفيذ .

مثال .

لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ ، إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة فإنها جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة فإنها جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة فافادت بذلك الا يسقط استئناف متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته فى يوم الجلسة مادام التنفيذ عليه قد أصبح واقعاً قبل نظر الاستئناف . ولما كان لا يشترط فى تنفيذ الحكم تحرير

أمر التنفيذ تمهيدا لإيداع المتهم السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها فإن المتهم إذ مثل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع استئنائه عن حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ويكون الحكم إذ قضى بسقوط استئناف المتهم رغم تقدمه في يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنائه مخطئاً في القانون ويتعين لذلك نقضه وإذا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن الفصل في موضوع الاستئناف فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح شبرا الخيمة ضد الطاعن بوصف انه اعطى له شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعريض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعريض المؤقت . ومحكمة بنها الابتدائية - مأمورية قليوب - بهيئة استئنافية قضت حضورياً بسقوط حق المتهم في الاستئناف .

فطعن المحكوم عليه والأستاذ / المحامي نيابة عنه في هذا

الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه انه إذ قضى بسقوط استئنافه لأنه لم يسدد الكفالة ولم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك انه مثل بالجلسة أمام المحكمة الاستئنافية قبل نظر استئنافه فوضع بذلك نفسه تحت تصرف سلطة التنفيذ .

وحيث إنه لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ ، إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة . فإنها جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة فأفادت بذلك الا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته فى يوم الجلسة مادام التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ولما كان لا يشترط فى تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لإيداع المتهم السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفى أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها فإن المتهم إذ مثل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل فى موضوع استئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ويكون الحكم

إذ قضى بسقوط استئناف المتهم رغم تقدمه فى يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه - مخطئاً فى القانون ويتمين لذلك نقضه وإذ كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن الفصل فى موضوع الاستئناف فإنه يتمين أن يكون مع النقض الإحالة .

////////////////

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويس نائب رئيس المحكمة وناجي إسحق وسري صيام وإبراهيم عبد المطلب .

٧٥

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٦ القضائية

(١) إيجار (أماكن) . جريمه « أركانها » . حكم « تسبيبه » . تسبيب معيب » . عقوبه
« تطبيقها » .

جزاء الرد في جريمة تقاضى مقدم إيجار يدور مع موجه من بقاء مبلغ مقدم الإيجار في
ذمة المتهم بتقاضيه وعدم رده إلى المجنى عليه حتى الحكم عليه .

(٢) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما يوفره » . حكم « تسبيبه » . تسبيب معيب » . إيجار
أماكن . عقوبه « تطبيقها » .

الدفاع المسطور في أوراق الدعوى . يكون مطروحا دائما على المحكمة في أى مرحلة
تالية . الالتفات عنه يوجب بيان العلة .

عدم بيان الحكم فحوى إظهار العرض والكمبيالات المقدمة من الطاعن ودلائلها وأثرها
بالنسبه لجزاء رد مبلغ مقدم الإيجار الذى دين الطاعن بتقاضيه . قصور .

١ - من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء مبلغ مقدم الإيجار في
ذمة المتهم بتقاضيه وعدم رده إلى المجنى عليه حتى الحكم عليه .

٢ - لما كان الطاعن وإن لم يعاود إثارة دفاعه بسداد المبلغ المقول بتقاضيه الى المجنى عليه أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنه وقد أثبت بمحضر جلسة المحاكمة الابتدائية ، أصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى ، قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر استئنافه ، وكان الحكم لم يبين فحوى إنذار العرض والكمبيالات المقدمة من الطاعن ولم يعرض لدلالاتها وأثرها بالنسبة لجزاء رد مبلغ مقدم الايجار الذى دان الطاعن بتقاضيه فيما لو ثبت أن المجنى عليه قد استرده ، مما يعجز محكمة النقض عن ان تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بشأن القضاء بالرد رغم استرداد المجنى عليه ما دفعه ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : تقاضى المبلغ النقدي المبيه بالتحقيقات من خارج نطاق عقد الايجار « خلو رجل » .
ثانياً : تقاضى المبلغ النقدي المبين بالمحضر على النحو المبين من المجنى عليها سالفة الذكر خارج نطاق العقد كمقدم ايجار وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٦ ، ٢٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ والمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام ببراءة المتهم من تهمة خلو للرجل ويتفرغه ثمانمائة جنيه والزامه برد المبلغ المدفوع على سبيل مقدم الايجار وقدره أربعمائة جنيه . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف

فطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضى مقدم ايجار قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه ألزمه برد المبلغ الذى نسب اليه تقاضيه مع أنه سدد للمجنى عليه بعض هذا المبلغ وقدم لمحكمة أول درجة إنذار يفيد عرض الباقي منه عليه وتسلمه إياه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه

ومن حيث إن الثابت من محضر جلسة أن الطاعن قدم إنذار عرض مرفقا به محضر إيداع مبلغ ٢٦٨ جنيها كما قدم الكمبيالات التى استردها . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تعاقب على جريمة تقاضى مقدم ايجار التى دين الطاعن بها تنص على أنه « وفى جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد إلى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المشار إليها (المادة ٢٦ من القانون ذاته) » وكان جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء مبلغ مقدم الايجار فى ذمة المتهم بتقاضيه وعدم رده إلى المجنى عليه حتى الحكم عليه ، وكان الطاعن وإن لم يعاود إثارة دفاعه بسداد المبلغ المقول بتقاضيه إلى المجنى عليه أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنه وقد أثبت بمحضر جلسة المحاكمة الابتدائية ، أصبح واقعاً مسطوراً بأوراق الدعوى ، قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر استئنائه وكان الحكم لم يبين فحوى إنذار العرض والكمبيالات المقدمة من الطاعن ولم

يعرض لدلالاتها وأثرها بالنسبة لجزء رد مبلغ مقدم الإيجار الذى دان الطاعن بتقاضيه فيما لو ثبت أن المجنى عليه قد استرده ، مما يعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فيما يشيره الطاعن بشأن القضاء بالرد رغم استرداد المجنى عليه ما دفعه ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى التسبب متعيناً نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو

نائب رئيس المحكمة وصالح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم .

٧٦

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ القضائية

(١) حكم « بطلانه » . قضاء « صلاحيتهم » . محكمة ثانى درجة « نظرها الدعوى والحكم

فيها » . دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » . نظام عام . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل

منها « الحكم فى الطعن » إجراءات « إجراءات المحاكمة » .

قيام القاضى بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا .

وإلا كان حكمه باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام . أساس ذلك ؟

صدور الحكم مشوبا بهذا العيب . يوجب عدم الإعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو

كان قد فصل فى موضوع الدعوى . عدم جواز تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا

بالمادة ١٩٩/١ إجراءات . مخالفة ذلك . توجب النقض والإعادة لمحكمة أول درجة .

//////////

لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التى

يتمتع فيها على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى وفى الحكم فيها لما بينها

وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام

بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى فيتعين على القاضى فى هذه الأحوال أن يتمتع

من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ، وإلا وقع قضاؤه باطلاً بطلاناً متصلاً بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فيها ، وأساس وجوب الامتناع هو أن قيام القاضى بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو ذهنه عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم فى حيدة وتجرد ، لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد سبق له القيام بعمل من أعمال التحقيق فى الدعوى إبان عمله وكيلًا للنائب العام فإن هذا الحكم يكون قد صدر باطلاً ومن ثم فلا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة ثانى درجة تصحيح هذا البطلان - عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية لما فى ذلك من تفويت تلك الدرجة على الطاعنة مما يتعين معه أن يكون النقص مقروناً بإلغاء الحكم الابتدائى المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً من قاض آخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخرين بأنهم اشتركوا فى إتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنحة دخول مسكن بقصد منع حيازة الغير بالقوة بأن اتحدت إرادتهم على اغتصاب حيازة مسكن بالقوة وأعدوا لذلك آلات حادة (مديه وحبل ومخدر) وذلك بأن يقوم أحدهم باقتحام مسكن المذكور عن طريق التسلق وتقوم المتهمة (الطاعنة) بتخدير حائزيه بينما يقوم باقى المتهمين بإلقاء المنقولات المتواجده به المملوكه ل..... إلى خارجه

وإدخال منقولات أخرى إليه وتمكين أحد المتهمين من حيازة المسكن المذكور وطلبت عقابهم بالمادتين ١/٤٨ - ٢ - ٣٧٠٤٣ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح النزعة قضت حاضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهممة (الطاعنة) شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لوقف التنفيذ وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة استأنفت المحكوم عليها . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حاضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف

فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض في إلخ

المحكمة

من حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه البطلان ذلك أن القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه باشر جانباً من التحقيق فى الدعوى حين كان وكيلًا للنائب العام وذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

من حيث إن المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى وفى الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى فيتعين على القاضى فى هذه الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ، والإوقع قضاؤه باطلاً بطلاناً متصلاً بالنظام العام لصدوره من قاض محظور .

عليه الفصل فيها ، وأساس وجوب الامتناع هو أن قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم فى حيدة وتجرد ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها لتحقيقا لوجه الطعن ، أن القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد سبق له القيام بعمل من أعمال التحقيق فى الدعوى إبان عمله وكيلا للنائب العام فان هذا الحكم يكون قد صدر باطلا ومن ثم فلا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة ثانى درجة تصحيح هذا البطلان عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية لما فى ذلك من تفويت تلك الدرجة على الطاعنة مما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائى المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا من قاض آخر وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة عضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر

نائب رئيس المحكمة و مسعود السعداوي و طلعت الأكياي و محمود عبد الباري .



الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . إعلان . معارضة « نظرها والحكم فيها » . نقض
« أسباب الطعن » . ما يقبل منها » .

إعلان المعارض بالجلسة المحددة لتنظر معارضته . وجوب أن يكون لشخصه
أو في محل إقامته .

اعتبار المعارضة كأن لم تكن . رغم إعلان المعارض لجهة الإدارة لعدم
الاستدلال . خطأ .

(٢) دعوى جنائية « انقضائها بمرضى المدة » . تقادم « انقطاعه » .

مضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة في مواد الجنيح . أثره . انقضاء الدعوى
الجنائية بالتقادم مالم تنقطع المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة أو بالأمر
الجنائي وإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي .
المادتان ١٥ ، ١٧ إجراءات .

سريان مدة تقادم جديدة . متى تبدأ ؟

(٣) دعوى جنائية « انقضاءها بمضى المدة » . تقادم « انقضاؤه » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » . إعلان . بطلان . دفع « الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم » . نقض « حالات الطعن » . الخطأ فى تطبيق القانون « أسباب الطعن » . ما يقبل منها . .

مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم . مادامت متصلة بسير الدعوى . شرطه . كونها صحيحة .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته .

مثال لإجراء باطل لاتنقطع به المدة المسقطه للدعوى الجنائية .



١ - لما كان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعين أعلن بتاريخ ١٠/١/١٩٨١ للحضور للجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بجهة الإهارة لعدم الاستدلال عليه . ولما كان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته . لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلا لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع .

٢ - إن قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلال إذا أتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

٣ - لما كان الأصل أنه وإن كان ليس يلزم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى مادامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلا فإنه لا يكون له أثر على التقادم . ولما كانت المعارضة الاستثنائية قد تعاقب تأجيلها أمام محكمة الإحالة من جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ حتى جلسة ١٩٨١/٢/٤ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه دون أن يحضر المتهم أو يعلن بإعلان صحيح لشخصه أو فى محل إقامته إذ تم اعلانه لهذه الجلسات بجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه - على ماتبين من المفردات - فإن تلك الإعلانات التى تمت بجهة الإدارة تكون باطلة وبالتالي غير منتجة لأثارها فلا تنقطع بها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان قد مضى فى صورة الدعوى المطروحة - مايزيد على ثلاث سنوات من تاريخ صدور حكم محكمة النقض بجلسته ١٩٧٨/١٢/١١ دون اتخاذ إجراء صحيح قاطع للمدة ، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته - وهو الأمر الثابت حسبما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً فضلاً عن البطلان فى الإجراءات بالخطأ فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعن دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أدار مسكنه للفجور والدعارة . وطلبت عقابه بالمواد ٣/٩ ، ١٠ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ومحكمة جنح الأهرام قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام . بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتغريمه مائه جنيه ويوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لعقوبة الحبس

وغلاق المحل مكان الضبط ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجودة به وكفالة خمسة جنينيات لإيقاف التنفيذ. استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد. عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ / المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة ٤٨ القضائية وهذه المحكمة قضت فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى .

ومحكمة الإعادة (مشكلة بهيئة استئنافية أخرى) قضت بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨١ باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتباره معارضته كأن لم تكن قد شابه بطلان فى الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأنه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة التى أجلت إليها معارضته الاستئنافية وصدر فيها الحكم المطعون فيه . كما أن الدعوى الجنائية كانت قد انقضت بمضى المدة بعد صدور حكم محكمة النقض بجلسة ١١/١٢/١٩٧٨ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه بعد أن قضت محكمة النقض بجلسته ١٩٧٨/١٢/١١ بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة وأعيدت الدعوى إلى محكمة الإحالة لنظر معارضة الطاعن الاستئنافية تحدد لنظرها جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ وفيها لم يحضر الطاعن فتأجل نظرها مرتين لإعلانه إلى أن صدر الحكم المطعون فيه بجلسته ١٩٨١/٢/٤ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن أعلن بتاريخ ١٩٨١/١/٢٠ للحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه . ولما كان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلا لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كان ميعاد الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها - المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره ، وكان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل طعنه عليه في يوم ١٩٨٤/١٠/١٥ فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها لا يفتح إلا من ذلك اليوم . ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وإيداع الأسباب التي بنى عليها مخالفا في الميعاد القانوني الأمر الذي يتعين معه قبول الطعن شكلاً . لما كان ماسلف وكان قانون الإجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥ و ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنب مضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات

التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . وكان الأصل أنه وإن كان ليس بلازم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المستقطعة للدعوى مادامت متصله بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلا فإنه لا يكون له أثر على التقادم . ولما كانت المعارضة الاستثنائية قد تعاقب تأجيلها أمام محكمة الإحالة من جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ حتى جلسة ١٩٨١/٢/٤ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه دون أن يحضر المتهم أو يعلن بإعلان صحيح لشخصه أو في محل إقامته إذ تم إعلانه لهذه الجلسات بجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه - على ما تبين من المفردات - فإن تلك الإعلانات التي تمت بجهة الإدارة تكون باطلة وبالتالي غير منتجة لأثارها فلا تنقطع بها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان قد مضى في صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ صدور حكم محكمة النقض بجلطة ١٩٧٨/١٢/١١ دون اتخاذ إجراء صحيح قاطع للمدة ، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته - وهو الأمر الثابت حسبما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً فضلاً عن البطلان في الإجراءات بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعن دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة عضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر
نائب رئيس المحكمة و مسعود السعدوي و طلعت الاكياي و محمود عبد البازي .



الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥٧ القضائية

مواد مخدرة . عقوبة « تطبيقها » . مصادرة . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب . . لنقض
« أسباب الطعن مايقبل منها . .

نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر .
وجوب تفسيره على هذه القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي
حقوق الغير حسن النية .

المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة للكافة ممن في
ذلك المالك والحائز على السواء .

عدم جواز القضاء بمصادرة الشيء المضبوط إذا كان مباحاً لصاحبه الذي لم يكن
فاعلاً أو شريكاً في الجريمة .

اقتصار الحكم على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط السيارة محل الطعن
وبيان مالکها . قصور .

لما كانت السيارات غير محرم إحرازها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للمكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً أو شريكاً فى الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه .

لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على واقعة ضبط المخدر ، دون استظهار ضبط السيارة محل الطعن ، كما انها لم تستظهر ملكية السيارة وبيان مالكتها وما إذا كانت للمطعون ضدهما أو لأيهما - أم لأحد غيرهما ، وكان قصور الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وهو مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه مع الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما حازا وأحرزا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . المتهم الأول أيضا : أحرز بقصد الاتجار عقارى « السلسيلات والمبرومات » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . واحالتهما إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبتهما طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حاضورياً فى عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢

من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ٧٧ والبنود ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات أولا : بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريم كل منهما ألف جنيه عن التهمة الأولى ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . باعتبار أن إحراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى .

ثانياً : ببراءة المتهم الأول من التهمة الثانية المسندة إليه .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المدكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجريمة إحراز جوهر مخدر وقضى بمعاقبتهما ومصادرة المواد المخدرة قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ أغفل القضاء بمصادرة السيارة المضبوطة رغم ثبوت استخدامها فى ارتكاب الجريمة وهو ما يعيبه بمخالفة ما نصت عليه المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن مكافحة المخدرات - من وجوب القضاء بمصادرتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوت التهمة قبل كل من المطعون ضدهما أنتهى إلى عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وأوقع عليهما عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنتين وغرامه ألف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . لما كان ذلك ، وكانت السيارات غير محرم إحرازها ،

وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً أو شريكاً فى الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرت على واقعة ضبط المخدر ، دون استظهار ضبط السيارة محل الطعن ، كما أنها لم تستظهر ملكية السيارة وبيان مالكتها وما إذا كانت للمطعون ضدها أو لأيهما - أم لأحد غيرهما ، وكان قصور الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وهو مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه مع الإحالة دون بحث الوجه الآخر من الطعن .

////////////////////

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

إبراهيم حسين رضوان ومحمد رفيع البسطويسى نائبى رئيس المحكمة وفتحى خليفة وعلى الصلحى محققى .



الطعن رقم ٦٢٠٦ لسنة ٥٥ القضائية

إيجاز (ماكو) « احتجاز أكثر من مسكن » . جريمة « (كانها) قانون » تفسيره . . حكم

« تسببه » . تسبب معيب . . نقض « أسباب الطعن » بما يقبل منها . :

حظر احتجاز الشخص أكثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى . ٥ من

القانون ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . انصراف لفظ البلد إلى

المدينة أو القرية الواحدة وفقا للجداول المرافقه للقرار الجمهورى ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

لا محل لتحديد مدلول « البلد » طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٤٩٥

لسنة ١٩٧٧ . عله ذلك ؟

وقرر أحد المسكنين بمدينه الجيزه والآخر بمدينه القاهره . خروجه عن نطاق التجريم .

أساس ذلك ؟

////////////////

لما كان الشارع قد حدد فى كافة التشريعات المتعاقبة فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين النطاق المكانى لسريان أحكامها فنص فى المادة الأولى من كل من المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على سريان أحكامها على « المدن والجهات والأحياء المبينة فى الجدول المرافق » ، ثم استحدث فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ تعديلا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أصبحت بمقتضاه المناطق الخاضعة لأحكامه هى « عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، أما القرى فلا تسرى عليها أحكام هذا القانون إلا بقرار من وزير الإسكان والمرافق » ولما أصدر الشارع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التزم فى المادة الأولى منه نهجه السابق فى تحديد البلاد التى تسرى عليها أحكامه ، كما التزمه فى المادة الأولى من القانون القائم رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ محيلا إلى أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى الذى حل محل قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقابلة لنص المادة العاشرة فى كل من القانونين رقمى ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ و ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والمادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - تنص على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » وكان القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ - الصادر نفاذاً للمادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ - قد نص على تقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وفقا للجدول المرفقة والمتضمنة أسماء المدن والقرى فى كل محافظة ، فإن مفاد تلك النصوص مجتمعة أن لفظ « البلد » الوارد فى الفقرة

الأولى من المادة الثامنة سالفه الذكر إنما ينصرف إلى المدينة أو القرية وفقا للبيان الوارد بالجدول المرافقة للقرار الجمهوري المشار إليه ، وهو ما يتأدى إلى أن البلد الواحد لا يعد مدينة واحدة أو قرية واحدة اعتباراً بأن كل وحدة منها لها كيانها المستقل عن الوحدات الأخرى المجاورة لها وفقاً لأحكام قانون نظام الحكم المحلي . يؤكد هذا النظر أنه بالرجوع إلى مضبطة مجلس الأمة في جلسته المعقودة بتاريخ ١٣ من يوليو ١٩٦٩ وعند مناقشة نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - اقترح أحد أعضاء المجلس اعتبار القاهرة الكبرى بلداً واحداً ليسر الانتقال بين القاهرة والجيزة وبين شبرا وشبرا الخيمة فلم يوافق المجلس على هذا الاقتراح واكتفى بإثباته في مضبطة المجلس ، وهو ما لا يحمل على معنى الموافقة على الاقتراح المذكور أو اعتباره تفسيراً للنص ، ذلك لأن ما يجب على المخاطبين بالتشريع اتباعه هو ما ورد به نصه ، خاصة وقد فرض الشارع جزاء جنائياً على مخالفة ما استنه من حظر احتجاج أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى ، مما يوجب التحرز في تحديد نطاق تطبيق هذا النص والالتزام بما ورد في عبارة النص ، ولئن كان قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذي صدر نفاذاً له قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقد أُلغى بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذي حل محله قانون نظام الحكم المحلي القائم رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، إلا أن هذين القانونين الأخيرين قد نصا صراحة على استمرار العمل بأحكام اللوائح والقرارات التنظيمية العامة السارية فيما لا يتعارض مع أحكامهما ، مما يقتضاه بقاء القرار الجمهوري آنف البيان قائماً حتى الآن ، فلا يكون ثمه محل للقول بموجب الإعتداد في صدد تحديد مدلول البلد في قوانين إيجار الأماكن بأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧

بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية وإنشاء هيئات التخطيط الأقليمي الذي أجرى تقسيم الجمهورية إلى ثمانية أقاليم وأدمج أكثر من محافظة في كل إقليم منها ، ذلك أن الهدف من هذا القرار هو تنسيق العمل بين محافظات الإقليم الواحد وتحقيق التعاون بينها في كافة المجالات ، فهو منبت الصلة بتشريعات ايجار الأماكن ولا شأن له بتقسيم الجمهورية إلى مدن وقرى داخل كل محافظة على نحو ماورد بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر القاهرة والجيزة بلدا واحدا في نطاق تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ورتب على ذلك إدانة الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه وإلغاء الحكم الابتدائي والقضاء ببراءة المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احتجز لنفسه في البلد الواحد أكثر من مسكن . وطلبت عقابه بالمادتين ٨ / ١ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٧ ومحكمة جنح أمن الدولة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وأمرت بإنهاء العقد المؤرخ في ٢٠ / ٦ / ١٩٧٤ استأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء

بتفريسه مائه جنيه وانهاء عقد الايجار المؤرخ فى ١٩٧٤/٦/٢٠ .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احتجاز أكثر من مسكن فى بلد واحد قد شابه خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن أحد المسكنين يقع بدائرة محافظة القاهرة ويقع الآخر بدائرة محافظة الجيزة إلا أن الحكم اعتبرهما رغم ذلك واقعين فى بلد واحد ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل الواقعة بما مفاده أن للطاعن شقتين احدهما بالقاهرة والاخرى بالجيزة وانتهى إلى توافر جريمة احتجاز أكثر من مسكن دون مقتضى فى حقه إعمالاً لحكم المادتين ١/٨ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، باعتبار أن القاهرة والجيزة مدينة واحدة . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد حدد فى كافة التشريعات المتعاقبة فى شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين النطاق المكانى لسريان أحكامها ، فنص فى المادة الأولى من كل من المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على سريان أحكامهما على المدن والجهات والأحياء المبينة فى الجدول المرافق ، ثم استحدث فى القانون

رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ تعديلا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أصبحت بمقتضاه المناطق الخاضعة لأحكامه هي « عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، أما القرى فلا تسرى عليها أحكام هذا القانون إلا بقرار من وزير الإسكان والمرافق » ولما أصدر الشارح القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التزم في المادة الأولى منه نهجه السابق في تحديد البلاد التي تسرى عليها أحكامه ، كما التزمه في المادة الأولى من القانون القائم رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ محيلا إلى أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي الذي حل محل قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقابلة لنص المادة العاشرة في كل من القانونين رقمي ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ و ١٢١٩ لسنة ١٩٤٧ والمادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - تنص على أن « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » وكان القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ - الصادر نفاذا للمادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - قد نص على تقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وفقا للجداول المرافقة له والمتضمنة أسماء المدن والقرى في كل محافظة ، فإن مفاد تلك النصوص مجتمعة أن لفظ « البلد » الوارد في الفقرة الأولى من المادة الثامنة سالفة الذكر إنما ينصرف إلى المدينة أو القرية وفقا للبيان الوارد بالجداول المرافقة للقرار الجمهوري المشار إليه ، وهو ما يتأدى إلى أن البلد الواحد لا يعد مدينة واحدة أو قرية واحدة اعتبارا بأن كل وحدة منها لها كيائها المستقل عن الوحدات الأخرى المجاورة لها وفقا لأحكام قانون نظام الحكم المحلي . يؤكد هذا النظر أنه بالرجوع إلى مضبطة

مجلس الأمة في جلسته المعقودة بتاريخ ١٣ من يوليو ١٩٦٩ وعند مناقشة نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - اقترح احد اعضاء المجلس اعتبار القاهرة الكبرى بلداً واحداً ليسر الإنتقال بين القاهرة والجيزة وبين شبرا وشبرا الخيمة فلم يوافق المجلس على هذا الاقتراح واكتفى بإثباته في مضبطة المجلس ، وهو مالا يحمل على معنى الموافقة على الاقتراح المذكور أو اعتباره تفسيراً للنص ذلك بأن ما يجب على المخاطبين . بالتشريع اتباعه هو ماورد به نصه ، خاصة وقد فرض الشارع جزاء جنائيا على مخالفة ما استنه من حظر احتجاز اكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى ، مما يوجب التحرز فى تحديد نطاق تطبيق هذا النص والإلتزام بما ورد فى عبارة النص ، ولئن كان قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى صدر نفاذاً له قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ - وقد أُلغى بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذى حل محله قانون نظام الحكم المحلى القائم رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، إلا أن هذين القانونين الأخيرين قد نصا صراحة على استمرار العمل بأحكام اللوائح والقرارات التنظيمية العامة السارية فيما لا يتعارض مع أحكامهما ، مما يقتضاه بقاء القرار الجمهورى آنف البيان قائما حتى الآن ، فلا يكون ثمة محل للقول بوجوب الاعتداد فى صدد تحديد مدلول البلد فى قوانين ايجار الأماكن بأحكام القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى اقاليم اقتصادية وإنشاء هيئات التخطيط الاقليمى الذى أجرى تقسيم الجمهورية إلى ثمانية اقاليم وادمج اكثر من محافظة فى كل اقليم منها ، ذلك ان الهدف من هذا القرار هو تنسيق العمل بين محافظات الاقليم الواحد وتحقيق التعاون بينها فى كافة المجالات ،

فهو منبت الصلة بتشريعات إيجار الأياكن ولا شأن بتقسيم الجمهورية إلى مدن وقرى داخل كل محافظة على نحو ماورد بالقرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر القاهرة والجيزة بلدا واحدا فى نطاق تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ورتب على ذلك إدانة الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يوجب نقضه وإلغاء الحكم الابتدائى والقضاء ببراءة المتهم .

////////////////////

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم

حسين رضوان ومحمد رفيق البستلوىمى نائبي رئيس المحكمة وتحت ظليفة وعلى الصادق عثمان .



الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٧ القضائية

بناء على (رض زراعيه . قانون « تفسيره » . حكم « تسييه . تسييب معيب » . نقص »

(اسباب الطعن . مايقبل منها » .

المادة ١٥٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تحظر

إقامة مصانع أو قمارن طوب على الأراضى الزراعية عدم استظهار الحكم. أن القضية

أقيمت على أرض زراعية باعتباره مناط التأثيم . قصور بطله .



لما كان الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد اكتفى

فى بيانه للوقعة بقوله « وحيث إن الواقعة تخلص كما قرره محرر المحضر

المشرف الزراعى بالناحية من أن المتهم أقام منشأة صناعية طوب موضحة المعالم .

والحدود المبينة بالمحضر بدون ترخيص من الجهة المختصة » . لما كان ذلك ، وكانت

المادة ١٥٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣

والتي وقعت الجريمة في ظله - تنص على أن يحظر إقامة مصانع أو قmann «
 » طوب في الأراضي الزراعية ومنع على أصحاب ومستغلى مصانع أو قmann
 الصوب القائمة الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا
 القانون » ، وكان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - لم يستظهر أن
 القمينة أقيمت على أرض زراعية باعتبار أن ذلك هو مناط التائم في التهمة
 التي دان الطاعن بها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام منشأة صناعية (قمينة طوب)
 على أرض زراعية دون ترخيص بذلك من الجهة المختصة . وطلبت عقابه
 بالمادتين ١٠٧ مكرراً ، ١٠٧ مكرراً ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل
 ومحكمة مركز منوف قضت بحضورها عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة
 أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة وكفالة عشرين جنيتها .
 واستأنف ومحكمة شين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضورها
 بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إيقاف
 عقوبة الحبس المقضى بها .

نظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة قمينة طوب على أرض زراعية دون ترخيص قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه لم يبين أن الفعل وقع على أرض زراعية ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد اكتفى في بيانه للواقعة بقوله « وحيث إن الواقعة تخلص كما قرره محضر المحضر المشرف الزراعي بالناحية من أن المتهم أقام منشأة صناعية قمينة طوب موضحة المعالم والحدود المبينة بالمحضر دون ترخيص من الجهة المختصة » . لما كان ذلك وكانت المادة ١٥٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - والتي وقعت الجريمة في ظله - تنص على أن « يحظر إقامة مصانع أو قمانن طوب في الأراضي الزراعية ويمتنع على أصحاب ومستغلى مصانع أو قمانن الطوب القائمة الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون » وكان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - لم يستظهر أن القمينة أقيمت على أرض زراعية باعتبار أن ذلك هو مناط التأثيم في التهمة التي دان الطاعن بها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن..

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم

حسين رضوان ومحمد رليق البسطويسى نائبى رئيس المحكمة وتلقى إسحق وتمى خليله .

٨١

الطعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥٧ القضائية

ذبح أنثى الماشية دون السن القانونية . نقص . حالات الطعن . الخطأ فى القانون . عقوبة
تطبيقها . مصادرة .

إغفال مصادرة اللحوم المضبوطة فى جرمته ذبح أنثى ماشية غير مستوردة دون
السن والشروط القانونية وذبحها خارج السلخانه خطأ فى القانون يوجب تصحيحه
والقضاء بالمصادرة . أسباب ذلك ؟ .

لما كان نص المادة ١٤٣ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل
بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ يجرى بأن « يعاقب بالسجن مدة لاتقل عن
سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد
على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ذبح بالمخالفة لأحكام المادة ١٠٩
الإناث العشار أو إناث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة مالم يصل وزنها
أو نموها إلى الحد الذى يقرره وزير الزراعة - ويعاقب على كل مخالفة

أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وأحكام المادة ١٣٦ والقرارات الصادرة تنفيذا لهما بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف هذه الحدود في حالة العود ، وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يحكم بمصادرة المضبوطات لحساب وزارة الزراعة « . وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بالمصادرة على خلاف ما توجبه المادة سالفه الذكر عن كل من التهمتين اللتين دان المطعون ضده بهما ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك بالقضاء بمصادرة المضبوطات بالإضافة إلى عقوبة الحبس المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده أولا : ذبح أنثى لماشية غير المستوردة قبل أن يصل وزنها وفوها إلى الحد المقرر قانونا وبغير استبدال جميع قواطعها . ثانيا : ذبح الماشية سالفه الذكر والمخصص لحما للاستهلاك العام خارج المجازر المعدة لذلك . وأحالته إلى محكمة جنايات المنيا لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمسود ١/١٠٩ ، ١٣٦ ، ٢/١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٣ مكرراً ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ جـ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن إصدار قانون الزراعة المعدل بقرار بقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ ، وقراري وزير الدولة للأمن الغذائي رقمي ٥ لسنة ١٩٦٧ ، ١٦ لسنة ١٩٨١ مع استعمال المادة ١٧ عقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتى ذبح إناث ماشية غير مستوردة قبل أن يصل وزنها ونموها إلى الحد المقرر قانونا ويغير استبدال جميع قواطعها ، وذبحها خارج الأماكن المعدة لذلك ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يقض بمصادرة المضبوطات مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان نص المادة ١٤٣ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ يجرى بأن « يعاقب بالسجن مدة لاتقل عن سنتين ولاتزيد على خمس سنوات وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه ولاتزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ذبح بالمخالفة لأحكام المادة ١٠٩ الإناث العشار أو إناث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة مالم يصل وزنها أو نموها إلى الحد الذى يقرره وزير الزراعة - ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وأحكام المادة ١٣٦ والقرارات الصادرة تنفيذا لهما بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر ولاتزيد على سنة وبغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولاتزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف هذه الحدود فى حالة العود ، وفى جميع الأحوال المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين بحكم بمصادرة المضبوطات لحساب وزارة الزراعة » . وكان الحكم المطعون فيه

قد أغفل القضاء بالمصادرة على خلاف ماترجبه المادة سالفة الذكر عن كل من التهمتين اللتين دان المطعون ضده بهما ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك بالقضاء بمصادرة المضبوطات بالإضافة إلى عقوبة الحبس المقضى بها .

////////////////////

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان ومحمد رفيق البسطويسى نائبي رئيس المحكمة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

٨٢

الطعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) حكم « حجته » « قوة الشئ المقضى » إثبات « قرائن قانونية » « نقص » أسباب الطعن .
« لا يقبل منها » « اختلاس أموال أميرية » .

حجية الحكم . ورودها على المنطوق والأسباب المكملة له والمرتبطة به إرتباط وثيقا غير مجتزئ .

الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يندأ أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملًا للمنطوق ومرتبطة به إرتباط وثيقا غير مجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به .
المبرة فى الحكم هى بحقيقة الواقع .

مثال لحكم بالبراءة فى جنابة إختلاس أموال أميرية .

(٢) إختصاص « الإختصاص النوعى » « محكمة الجنايات » إختصاصها .

إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بوصفها جنابة . ثبوت بأنها جنحة بعد التحقيق والمرافعة . على الحكم الفصل فيها . تكييفها أنها جنحة قبل التحقيق والمرافعة . وجوب القضاء بعدم الإختصاص بها وإحالتها إلى المحكمة الجزئية .

١ - من المقرر أن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها

ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملاً للمنطوق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ لا يكون للمنطوق قواماً إلا به ، فبصح إذن أن يكون بعض المقضى به في الأسباب المكمل والمرتبطة بالمنطوق، والعبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع. لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن ما أوردته المحكمة - مما تستند إليه النيابة العامة في طعنها عليه - إنما كان في معرض التشكيك في أن يكون العجز في عهدة المطعون ضده نتيجة اختلاس قام به ، ولم يكن تقريراً في أسبابه أو قضاء فيها بتوافر أركان جريمة المادة ١١٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات بما يستلزمه إعمالها من إقرار خطأ قوامه تصرف إداري خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها متى كان الضرر مادياً وجسيمياً ومحققاً، فإن الحكم لا يحوز حجية في هذا ولا يكون لما أورده في أسبابه - على النحو المار ذكره - الأثر الذي ذهبت إليه الطاعنة في طعنها ، ولا يغولها حقاً ، ويكون نعيها في هذا الخصوص غير سديد .

٢ - إن النص في المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة ، وقبل تحقيقها بالجلسة ، تعد جنحة ، فلها أن تحكم بخدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية . أما إذا لم تزد ذلك إلا بعد التحقيق ، تحكم فيها » يدل في صريح

لفظه وواضح معناه على أنه إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا كانت الدعوى قد أحيلت إليها أصلاً بوصف الجناية ، ولم تر هي أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد إجراء تحقيق أو بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الخصوم فإن عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك وليس لها أن تحكم بعدم اختصاصها نوعياً بالفصل في الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الجزئية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بصفته موظفاً عمومياً (أمين عهدة بمستشفى) اختلس الدفاتر والاستمارات المبينة بالتحقيقات والأصناف المبينة بمحضر الجرد المؤرخ في ١٠/٨/١٩٨٥ والبالغ قيمتها ٩٣٥, ٢٦١٤٧ جنيتها والملوكة للجهة سائلة الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة وإحالاته إلى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه .

قطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة اختلاس أموال عامة سلمت إليه بسبب وظيفته حالة كونه

من الأمانة على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة ، قد شابه البطلان والخطأ
 فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أورد فى مدوناته أن إهمال المطعون ضده ترتب
 عليه وقوع عجز فى عهده قدره ٩٣٥, ٢٦١٤٧ ، وهو ما يتحقق به وقوع
 جريمة المادة ١١٦. مكرراً (أ) من قانون العقوبات ، وكان على المحكمة أن
 تعدل وصف التهمة وتؤاخذ به نص المادة سالفه البيان بحسبان أن ما وقع منه
 خطأ ترتب عليه ضرر جسيم بأموال الجهة التى يعمل بها هذا إلى أن المحكمة
 وقد باشرت التحقيق فى الدعوى ، فإن لازم ذلك على مقتضى المادة ٣٨٢ من
 قانون الإجراءات الجنائية أنها رأت أن الواقعة جنحة على هدى النسي العنابي
 بادى الذكر ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم المطعون فيه ، أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى
 كما صورتها سلطة الاتهام ، وبين الأدلة التى استندت إليها تدليلاً على
 ثبوتها فى حق المطعون ضده ، عرض لأركان الجريمة المسندة إليه فى قوله « أنه
 من المقرر أن جنابة الاختلاس تتحقق متى كان المال المختلس سلم إلى الموظف
 العمومى أو من فى حكمه بسبب وظيفته ، وبأن يضيف الجانى المال إلى ملكه
 وتنتجه نيته إلى اعتباره مملوكاً له ، بأى فعل يكشف عن نيته فى تملك المال .
 ومن المقرر أيضاً أن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى ، لا يمكن أن
 يكون بذاته دليلاً على حصول الاختلاس ، لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن
 خطأ فى العمليات الحسابية أو لسبب آخر لما كان ذلك ، وكان شهود الإثبات لم
 يقطع أى منهم باختلاس المتهم للعهد التى كانت طرفه ، بل قرروا أن العجز
 راجع إلى الإهمال والاختلاس ، وهذا أمر لا يستفاد منه على وجه الجزم واليقين

باختلاس المتهم للعهد ، ويؤيد ذلك ماقرره كل من

.....

من أن العجز سببه الإهمال ولم يذكر أى منهم بأن سببه هو الاختلاس ، يعزز ذلك وجود زيادة فى العهد « . ثم خلاص الحكم من ذلك إلى القول أنه : « لما كان ما سبق فإن الدعوى خلو مما يقطع باختلاس المتهم للعهد ، مما يتعين معه القضاء بالبراءة عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ أ ج » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملاً للمنطوق ومرتبباً به إرتباطاً وثيقاً غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به ، فيصح إذن أن يكون بعض المقضى به فى الأسباب المكمل والمرتبطة بالمنطوق ، والعبرة فى ذلك هى بحقيقة الواقع . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن ما أورده المحكمة - مما تستند إليه النيابة العامة فى طعنها عليه - إنما كان فى معرض التشكك فى أن يكون العجز فى عهد المطعون ضده نتيجة اختلاس قام به ، ولم يكن تقريراً فى أسبابه أو قضاء فيها يتوافر أركان جريمة المادة ١١٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات بما يستلزمه إعمالها من اقتراح خطأ قوامه تصرف إدارى خاطئ يؤدى إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها متى كان الضرر مادياً وجسيمياً ومحققاً ، فإن الحكم لا يحوز حجية فى هذا ولا يكون لما أورده فى أسبابه - على النحو المار ذكره - الأثر الذى ذهب إليه الطاعنة فى طعنها ، ولا يخلوها حقاً ، ويكون نعيمها

فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من ومضى جلسة المحاكمة ، أن المحكمة لم تجر تحقيقا فى الدعوى - خلافا لما ذهبت إليه الطاعنة طعننا - فإن النعى على الحكم على النحو الذى ساقته الطاعنة فى أسباب طعننا ، يكون على غير سند ، هذا إلى أن النص فى المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مبنية فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق ، تحكم فيها » . يدل فى صريح لفظه وواضح معناه على أنه إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مبنية فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا كانت الدعوى قد أحيلت إليها أصلاً بوصف الجناية ، ولم تر هى أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد إجراء تحقيق أو بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الخصوم فإن عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك وليس لها أن تحكم بعدم اختصاصها نوعياً بالفصل فى الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الجزئية ، ومن ثم فإن مباشرة محكمة الجنايات تحقيقاً فى الدعوى المحالة إليها - بفرض حصوله - لا يعد بمجرد صراحة أو ضمناً ، تقريراً أو قضاءً منها بتوافر جريمة الجنحة بادية الذكر ، ما لم يسفر التحقيق عن توافر تلك الجريمة بعناصرها القانونية فى حق المتهم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة/المستشارين / إبراهيم حسين
رضوان ومحمد رفيق البسطويسى نائبى رئيس المحكمة ونأجي إسحق وعلى الصادق علشان .

٨٣

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٨ القضائية

نقض « مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . دعوى مدنية « الحكم فيها » . اختصاص .

عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا إنبنى عليها منع السير فى الدعوى . المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية باعتبار أن الفعل المسند إلى المظعون ضدها غير معاقب عليه قانوناً . غير منه للخصومة أو مانعا من السير فيها : أثر ذلك ؟

//////////

لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ، إلا إذا إنبنى عليها منع السير فى الدعوى وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية - وهو فى تكييفه الحق ووصفه الصحيح ، حكم بعدم اختصاص القضاء الجنائى والإحالة - لا يعد منها للخصومة فى تلك الدعوى أو مانعا من السير فيها ، إذا ما اتصلت بالمحكمة المدنية المختصة اتصالاً صحيحاً ، ذلك بأنه لم يفصل

فى الدعوى المدنية ، بل قضى - إعمالاً لصحيح حكم القانون - بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فيها لأن الفعل المسند إلى الطاعنة لا تتوافر فيه أركان الجريمة المسندة إليها ، وتخلّى بذلك عنها للمحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة فى المنازعات المدنية . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة ، مع إلزام الطاعنة (المدعى عليها بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها توصلت إلى الاستيلاء على منقولات مملوكة له وذلك بالاحتتيال لسلب ثروته بأن كان ذلك بإيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة فى التعاقد على شقة لم يثبت صحتها . وطلبت عقابها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهمته بإلزامها بأن تؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح بندر المنصورة قضت حضورياً ببرائة المتهمه مما أسند إليها ورفض الدعوى المدنية استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهينة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للشق المدنى المستأنف وإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة ميت غمر الجزئية المدنية المختصة .

فطعنن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر برفض الدعوى المدنية ، وإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة قد شابه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يصدر بإجماع آراء قضاة المحكمة التى أصدرته ، وكان لزاما عليه وقد قضت محكمة أول درجة بتبرئته الطاعنة من التهمة المستندة إليها لعدم توافر أركانها وبرفض الدعوى المدنية ، أن يؤيد قضاءها فى الشق المدنى المستأنف مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم المطعون فيه ، أنه انتهى إلى القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية قبل الطاعنة لعدم توافر أركان التهمة المستندة إليها ، وإحالة تلك الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة ، وأقام الحكم قضاءه على قوله « أن الحكم المستأنف لم ينف الواقعة ، وقد وصفها بأنها أقوال مكذوبة من المتهمه توصلت عن طريقها للحصول على المبالغ المبينة بالتحقيقات وأن هذا أمر لا يشكل جريمة النصب لتخلف أركانها ، ومتى كان ذلك ، فإن قضاء محكمة أول درجة برفض الدعوى المدنية تبعاً لقضائها بالبراءة أمر خارج عن اختصاص تلك المحكمة ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى الشق المدنى والأمر بإحالاته إلى المحكمة المختصة بنظره وهى محكمة ميت غمر الجزئية لكون مبلغ التعويض المطالب به يدخل فى نطاق اختصاصها » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز

الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ، إلا إذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية - وهو فى تكييفه الحق ووصفه الصحيح ، حكم بعدم اختصاص القضاء الجنائى والإحالة - لا يعد منها للخصومة فى تلك الدعوى أو مانعاً من السير فيها ، إذا ما اتصلت بالمحكمة المدنية المختصة اتصالاً صحيحاً ، ذلك بأنه لم يفصل فى الدعوى المدنية ، بل قضى - إعمالاً لصحيح حكم القانون - بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فيها لأن الفعل المسند إلى الطاعنة لا تتوفر فيه أركان الجريمة المسندة اليها ، وتخلى بذلك عنها للمحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة فى المنازعات المدنية . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة ، مع إلزام الطاعنة (المدعى عليها بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية .

////////////////////

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد
ومصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وحسن عميره ومحمد حسام الدين الغرياني .

٨٤

الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تفتيش « تفتيش بدون إذن » . استئناف . تلبس . دفع « الدفع ببطلان القبض والتفتيش » .
حكم « تسببيه » . تسبیب معيب . نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها . محكمة الموضوع «
سلطتها في تقدير الدليل » .

التلبس بالجريمة عنصر لاحق للإستيقاف . غير منفصل عنه ونتيجة مستمدة منه .

تقدير قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه . موضوعي .

(٢) مواد مخدرة . دفع « الدفع ببطلان القبض والتفتيش » . نقض « أسباب الطعن » . ما
يقبل منها » .

تعويل الحكم المطعون فيه في رفض الدفع ببطلان القبض لعدم توافر المبرر للإستيقاف
على القول بتوافر حالة التلبس . يعيب الحكم . أساس ذلك ؟

الإستيقاف سابق على حالة التلبس . عدم إبداء المحكمة رأيها في صحته من عدمه
تسويقاً للقبض على الطاعن . قصور .

١ - إن حالة التلبس بالجريمة التي تحدث عنها الحكم - رداً على الدفع - وقد تحققت إثر إستيقاف الضابط المتهم أثناء وقوفه أمام محله فهى عنصر لاحق له ليست منفصلة عنه وإنما هى نتيجة لهذا الإستيقاف مستمدة منه ، فإن صح هذا الإجراء فإن حالة التلبس تعد نتيجة لإجراء مشروع ، أما إن كان هذا الإجراء مخالفا للقانون وباطلا فإنه ينبنى عليه عدم التعويل فى الإدانة على أى دليل يكون مترتباً عليه أو مستمداً منه ، ذلك أن إبطال القبض على الطاعن لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل . ولما كان الفصل فى قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه وتقرير الصلة بين هذا الإجراء وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام أياً ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى رفض الدفع ببطلان القبض لعدم توافر المبرر للإستيقاف على القول بتوافر حاله التلبس وهو مالا يصلح رداً على هذا الدفع لأن حالة التلبس - كما سلف بيانه - عنصر جديد لاحق على الإستيقاف ، فلا يصح أن يتخذ منها دليلاً فى الرد عليه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيها فى الإستيقاف السابق على حالة التلبس وأن تقول كلمتها فى صحته أو عدم صحته ، لتسويغ القبض عليه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والفساد فى الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - أحرز بقصد التعاطي جوهرين مخدرين (أفبيون وحشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وإحالاته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه ٥٠٠ جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن إحراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد من القصد قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ذلك أنه أ طرح دفعه ببطلان القبض عليه إستناداً إلى توافر حالة التلبس فى حين أن دفعه يقوم على أن استيقافه أصلاً لم يكن له ما يبرره . .
مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بطلان استيقافه وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بقوله « وحيث إن المحكمة ترى أن هذا الدفع مردود بأنه يكفي لقيام حالة التلبس أن يكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسه من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقه بقبينه لا يحتمل شكاً ويستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهراً أو غير ظاهر ، ولما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ماشهد به الضابط من رؤيته للمتهم وهو يخرج بطاقة إثبات شخصيته سقوط الجوهريين المخدرين من جيبه فقد تخلص عنهما طواعيه واختياراً ولم يحاول استردادهما مما يحق للضابط التقاطهما من الأرض وذلك يكفي لتبافر المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع جريمة إحراز مخدر ومن ثم فإن الدفع يكون غير سديد ، ويتعين الإلتفات عنه » .

لما كان ذلك ، وكانت حالة التلبس بالجريمة التي تحدث عنها الحكم - رداً على الدفع - وقد تحققت أثر إستيقاف الضابط للمتهم أثناء وقوفه أمام محله فهي عنصر لاحق له ليست منفصله عنه وإنما هي نتيجة لهذا الإستيقاف مستمدة منه ، فإن صح هذا الإجراء فإن حالة التلبس تعد نتيجة لإجراء مشروع ، أما إن كان هذا الإجراء مخالفاً للقانون وباطلاً فإنه ينبني عليه عدم التعويل في الإدانة على أى دليل يكون مترتباً عليه أو مستمداً منه ، ذلك أن ابطال القبض على الطاعن لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل . ولما كان الفصل في قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه وتقرير الصلة بين هذا

الإجراء وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام أيا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى رفض الدفع ببطلان القبض لعدم توافر المبرر للإستيقاف على القول بتوافر حالة التلبس وهو مالا يصلح رداً على هذا الدفع لأن حالة التلبس - كما سلف بيانه - عنصر جديد لاحق على الإستيقاف ، فلا يصح أن يتخذ منها دليلاً فى الرد عليه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيها فى الإستيقاف السابق على حالة التلبس وأن تقول كلمتها فى صحته أو عدم صحته ، لتسويغ القبض عليه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والفساد فى الاستدلال ، لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى ما يشيره الطاعن فى طعنه .

////////////////////

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي عطيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب

سالح وعوض جادو نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم .

٨٥

الطعن رقم ٤٦٦٨ لسنة ٥٧ القضائية

نقض : « التقرير بالطعن وإيداع الأسباب » .

وجوب تقديم مذكرة أسباب الطعن لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم أو لقلم كتاب

محكمة النقض فى اليعاد المحدد قانونا . مخالفة ذلك . أثره ٢ .

لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا من محكمة جنايات دمنهور بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٨٧ ، وقرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض من السجن فى اليوم التالى لصدوره ، غير أن محاميه قدم أسباب الطعن إلى قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة فى ١٠/٥/١٩٨٧ . فأرسله القلم الأخير إلى قلم كتاب محكمة النقض ووصلت إليه فى ١٩/٧/١٩٨٧ . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب التقرير بالطعن فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم المحضوري ، كما توجب إيداع الأسباب

التي بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه . لما كان ذلك ، وكانت مذكرة أسباب الطعن لم تقدم لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم أو لقلم كتاب محكمة النقض فى الميعاد المحدد قانوناً ، وكان تقديمها إلى قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة لا ينتج أثره القانونى ، ويكون وصول تلك المذكرة إلى قلم كتاب محكمة النقض فى ١٩/٧/١٩٨٧ قد جاء بعد الميعاد القانونى ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لتقديم أسبابه بعد الميعاد المقرر قانوناً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة « أفيون وحشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً - وأحالته إلى محكمة جنايات دمنهور لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١. ٢. ١/٧. ١/٣٤. ٩/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبندين ٩، ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق به والمستبدلة مواد بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه، ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً من محكمة جنايات دمنهور بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٨٧ ، وقرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض من السجن فى اليوم التالى لصدوره ، غير أن محاميه قدم أسباب الطعن إلى

قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة فى ١٠/٥/١٩٨٧ فارسله القلم الأخير إلى قلم كتاب محكمة النقض ووصلت إليه فى ١٩/٧/١٩٨٧ .

وحيث إن المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب التقرير بالطعن فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى ، كما توجب إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضاً وإلا سقط الحق فيه . لما كان ذلك ، وكانت مذكرة أسباب الطعن لم تقدم لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم أو لقلم كتاب محكمة النقض فى الميعاد المحدد قانوناً ، وكان تقديمها إلى قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة لا ينتج أثره القانونى، ويكون وصول تلك المذكرة إلى قلم كتاب محكمة النقض فى ١٩/٧/١٩٨٧ قد جاء بعد الميعاد القانونى ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لتقديم أسبابه بعد الميعاد المقرر قانوناً .

////////////////////

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب

صالح وعوض جادو نائبى رئيس المحكمة وصلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

٨٦

الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ١٥٧ القضائية

(١) قضاة . نيابة عامة . دعوى جنائية « تحريكها » . حكم « بطلانه » . « تسببه » .

تسبب معيب » . بطلان . نقض « اسباب الطعن » ما يقبل منها .

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية على القاضى فى جنابة أو جنحة قبل صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى بذلك . المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . سرعان ذات الحكم على النيابة العامة . المادة ١٣٠ من ذات القانون .

وجوب تضمين الحكم صدور الإذن . إغفال ذلك : يبطله . لا يغنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الإذن بالفعل .

(٢) نقض « أثر الحكم فى الطعن »

اختصاص محكمة النقض بالفصل فى موضوع الدعوى متى طعن فى القضية للمرة الثانية . شروطه ؟

(٣) نقض « نظره والحكم فيه »

عدم إمتداد أثر النقض لمحكوم عليهم غيابياً .

(٤) عقوبة « العقوبة التكميلية » . عزل . عرض رشوة . ظروف مخففة . حكم « تسبيبه » .

تسبب معيب ، نقص « اسباب الطعن » ما يقبل منها » .

إدانة المحكوم عليه بجريمة عرض رشوة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس

دون العزل . خطأ .

////////////////////

١ - لما كانت المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم

٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - السارى على واقعة

الدعوى - قد نصت على إنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية على القاضى فى

جناية أو جنحة إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى ، كما أن المادة ١٣٠ من

القانون ذاته قد نصت على سريان حكم المادة السابقة على أعضاء النيابة العامة ،

ومؤدى ذلك هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ضد من تقدم ذكرهم قبل

صدور الإذن بذلك من مجلس القضاء الأعلى ، وإذ كان البين من مدونات الحكم

أن الطاعن يعمل مساعداً للنيابة العامة بنيابة مخدرات القاهرة وكانت مدونات

الحكم المطعون فيه قد خلت من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بإذن من

مجلس القضاء الأعلى وكان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن

يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن إغفاله يترتب

عليه البطلان . ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور

مثل هذا الإذن من جهة الاختصاص . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً

بالبطلان فضلاً عن القصور فى البيان بما يعيبه مما يتعين معه نقضه .

(٢) لئن كان هذا الطعن لثاني مرة ، إلا أنه لا يكفي سبق الطعن فى قضية أمام محكمة النقض لكى تصبح هذه المحكمة المختصة بالفصل فى موضوع هذه القضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية فى القضية عينها وقبل هذا الطعن ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان : أولهما ، أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه ، كما حكمت بذلك فى المرة الثانية . وثانيهما ، أن يكون كلا الحكمين اللذين نقضتهما المحكمة قد فصل فى موضوع الدعوى ، وإذن فإن محكمة النقض مهما قدمت لها طعون على أحكام صدرت فى دعاوى فرعية قدمت أثناء نظر دعوى أصلية حكمت بعدم جوازها ، فإن الطعون التى من هذا القبيل مهما تعددت لا يمكن اعتبارها أساساً لاختصاصها بنظر أصل الموضوع والتزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم فى هذا الموضوع من بعد ورفع لها طعن عليه قبلته ، بل مادام هذا يكون أول حكم صدر فى الموضوع فإنه لا يكفي لإيجاب هذا الاختصاص والإلتزام .

(٣) لما كان الحكم الأول الصادر فى الدعوى الماثلة لم يفصل فى الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة بالنسبة للطاعن وحدة دون باقى المحكوم عليهم الذين لم يزل الحكم بالنسبة لهم غيابياً وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه لطعن .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين وأقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عرض الرشوة التى دان المحكوم عليه الأول بها وأثبتها فى حقه بالرافة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة الف جنية ومصادرة مبلغ الرشوة مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعزله مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك إعمالاً لنص

المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون مما كان يقتضى تصحيح هذا الخطأ بمعاقبته بالعزل من وظيفته مدة لا تقل عن سنتين بالإضافة إلى باقى العقوبات المقررة بها عليه ، بيد أنه لما كانت المحكمة قد انتهت على النحو المقدم بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، فإن القضاء بتصحيح الخطأ يكون عديم الجدوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من بأنهم

أولاً : - المتهم الأول عرض مبلغ الف وثمانمائة جنية على موظف عام هو الرائد شرطة بإدارة جوازات ميناء القاهرة الجوى على سبيل الرشوة للإخلال بواجبات وظيفته بأن يفض الطرف عن التغيير الحاصل فى إسم كل من المتهمين الآخرين فى تذكرتى مرورهما وعن عدم حصولهما على ختم بيانات الوصول ومدة الإقامة الممنوحة لهما على هاتين التذكريتين من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وذلك لتسهيل مغادرتهما أراضي البلاد من مطار القاهرة رغم كونهما مدرجين على قوائم المنوعين من السفر لاتهامهما فى الجناية رقم لسنة ١٩٨٤ إحراز مخدرات بدائرة قسم شرطة الدرب الأحمر ولكن الموظف المذكور لم يقبل الرشوة على النحو المبين بالتحقيقات

ثانياً : المتهمان الثانى والثالث ١ - اشتركا مع المتهم الأول بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجناية سالفة الذكر بأن اتفقا معه على ارتكابها وأمداه بالمال والبيانات الخاصة بهما وموعد سفرهما لموطنهما وتوجها فى صحبته إلى المطار فى الموعد المتفق عليه مع الضابط سالف الذكر فتظاهر

الأخير لدى تقديمها إليه أوراق سفرهما بحضور المتهم الأول بتسهيل الإجراءات وتمكنا بذلك من الصعود إلى الطائرة ومكثا فيها حتى ثم ضبطهما قبل إقلاعها عقب ضبط المتهم الأول متلبساً بالجريمة فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ٢ - تسمى كل منهما فى تذكرة المرور الصادرة من القنصلية السعودية بالقاهرة باسم غير اسمه الحقيقى بأن إتخذا لجدهما اسم بدلاً من اسمه الحقيقى وإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ١٠٩ مكرراً ، ١١٠ ، ١١٦ من قانون العقوبات بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير إتخاذ الإجراءات القانونية قطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدولها برقم لسنة ٥٥ القضائية . وتلك المحكمة قضت فى أولاً : - بعدم جواز الطعن بالنسبة لـ ثانياً : - بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للآخرين وإحالة القضية إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاه آخرين وإذ أعادت النيابة العامة إحالة المتهم الأول إلى محكمة الإعادة فقطت حضورياً للأول (الطاعن) وغيباً للآخرين بمعاقبة كل منهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه مبلغ ألف جنية ومصادرة مبلغ الرشوة وتذكرتى المرور المضبوطين عما أسند إليهم .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن نيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما يتعاه المحكوم عليه على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عرض رشوة على موظف عمومي قد شابه البطلان والقصور في التسبب ذلك بأن الحكم خلا مما يفيد صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى برفع الدعوى الجنائية قبل الطاعن لكونه من رجال النيابة العامة مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن - الذي يعمل مساعداً بالنيابة العامة . بوصف أنه عرض مبلغ ألف وثمانمائة جنية على موظف عام هو الرائد شرطة بإدارة جوازات ميناء القاهرة الجوي على سبيل الرشوة للإخلال بوجبات وظيفته وطلبت عقابه بالمادتين ١٠٩ مكرراً / ١ ، ١١٠ عقوبات ومحكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة قضت حضورياً بحبسه سنة واحدة مع الشغل ويتفرغه ألف جنية ومصادرة مبلغ الرشوة. لما كان ذلك ، وكانت المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - السارى على واقعة الدعوى - قد نصت على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية على القاضى فى جنابة أو جنحة إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى ، كما أن المادة ١٣٠ من القانون ذاته قد نصت على سريان حكم المادة السابقة على أعضاء النيابة العامة ، ومؤدى ذلك هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ضد من تقدم ذكرهم قبل صدور الإذن بذلك من مجلس القضاء الأعلى ، وإذ كان البين من مدونات الحكم أن الطاعن يعمل مساعداً للنيابة العامة بنيابة مخدرات القاهرة وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بإذن من مجلس القضاء الأعلى وكان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم

لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن إغفاله يترتب عليه البطلان . ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الإذن من جهة الاختصاص . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان فضلاً عن القصور فى البيان بما يعيبه مما يتعين معه نقضه . لما كان ذلك ، ولئن كان هذا الطعن لثانى مرة ، إلا أنه لا يكفى سبق الطعن فى قضية أمام محكمة النقض لكى تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل فى موضوع هذه القضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية فى القضية عينها وقبل هذا الطعن ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان : أولهما / أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه ، كما حكمت بذلك فى المرة الثانية . وثانيهما ، أن يكون كلا الحكيمين اللذين نقضتهما المحكمة قد فصل فى موضوع الدعوى ، وإذن فإن محكمة النقض مهما قدمت لها طعون على أحكام صدرت فى دعاوى فرعية قدمت أثناء نظر دعوى أصلية ومهما حكمت بعدم جوازها ، فإن الطعون التى من هذا القبيل مهما تعددت لا يمكن اعتبارها أساساً لاختصاصها بنظر أصل الموضوع والتزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم فى هذا الموضوع من بعد ورفع لها طعن عليه فقبلته ، بل مادام هذا يكون أول حكم صدر فى الموضوع فإنه لا يكفى لإيجاب هذا الاختصاص والالتزام ، ولما كان الحكم الأول الصادر فى الدعوى الماثلة لم يفصل فى الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة بالنسبة للطاعن وحده دون باقى المحكوم عليهم الذى لم يزل الحكم بالنسبة لهم غائبياً وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن

ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه رغم إدانته للمحكوم عليه الأول بجريمة عرض رشوة على موظف عمومى ومعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة ألف جنية ومصادرة مبلغ الرشوة فقد أغفل القضاء بعقوبة عزله من وظيفته لمدة لا تقل عن سنتين - وهى ضعف العقوبة المقررة بها عليه - إعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه .

- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عرض الرشوة التي دان المحكوم عليه الأول بها وأثبتها في حقه ، عامله بالرفقة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة الف جنية ومصادرة مبالغ الرشوة مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعزله مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون مما كان يقتضى تصحيح هذا الخطأ بمعاقبته بالعزل من وظيفته مدة لا تقل عن سنتين بالإضافة إلى باقى العقوبات المقضى بها عليه ، بيد أنه لما كانت المحكمة قد إنتهت على النحو المتقدم بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، فإن القضاء بتصحيح الخطأ يكون عديم الجدوى .

////////////////////

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مسعد الساعى
نائب رئيس المحكمة والساوى يوسف وعادل عبد الحميد وحسين الشافعى .

٨٧

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ١٥٧ القضائية

سكرتين فى الطريق العام : عقوبه « تطبيقها » - نقض « حالات الطعن » . الخطأ فى تطبيق
القانون » .

العقوبة المقررة لجريمة السكر البين فى الطريق العام . الحبس الذى لا تقل مدته عن
أسبوعين ولا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنية .
المادة ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ .

- نزول المحكمة بعقوبة الحبس عن الحد الأدنى . خطأ فى تطبيق القانون

- كون المتهم هو المستأنف وحده . أثره : نقض الحكم وتأييد الحكم المستأنف . أساس ذلك ؟

لما كانت العقوبة المقررة بالمادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦
والمطبق على واقعة الدعوى هى الحبس الذى لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد
على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيهاً
وكان الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسباباً جديدة وقضى بتعديل عقوبة
الحبس المقضى بها فى الحكم الابتدائى ونزل بها عن الحد الأدنى المنصوص

عليه فى المادة السابعة من القانون سالف الإشارة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، لما كان ما تقدم ، وكان المطعون ضده هو وحده الذى استأنف الحكم الابتدائى بما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملاً بالمادة ٢٩٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه وجد فى حالة سكر بين بالطريق العام على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادتين ١ . ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ومحكمة جنح مركز قضت حضورياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم إسبوعين مع الشغل استأنف ومحكمة الابتدائية - بهينة استئنافية قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم أسبوعاً واحداً مع الشغل .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرمة السكر البين فى الطريق العام وقضى بمعاقبته بالحبس أسبوعاً واحداً مع الشغل قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن عقوبة الحبس المقررة قانوناً للجريمة التى دان المطعون ضده بها لا تقل مدتها عن إسبوعين مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه انتهى إلى إدانة المطعون ضده بجريمة السكر البين في الطريق العام وقضى بمعاقبته عملاً بالمادتين ٧.١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين وإذ استأنف المطعون ضده هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المطعون ضده أسبوعاً واحداً مع الشغل . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة بالمادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ والمطبق على واقعة الدعوى هي الحبس الذي لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسباباً جديدة وقضى بتعديل عقوبة الحبس المقررة بها في الحكم الابتدائي ونزل بها عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة السابعة من القانون سالف الإشارة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما كان ما تقدم ، وكان المطعون ضده هو وحده الذي استأنف الحكم الابتدائي بما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملاً بالمادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

////////////////////

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / نجاح نصار
نائب رئيس المحكمة و محمد محمد يحيى و حسن سيد حمزة و مجدى الجندي .



الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) محكمة الجنايات « تشكيلها » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » .

متى يصح جلوس رئيس محكمة ابتدائية . بمحكمة الجنايات لدور واحد أو أكثر ؟

(٢) إثبات « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » . قتل عمد . محكمة الموضوع
« سلطتها في تقدير الدليل » .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(٣) حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » . إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها
في تقدير الدليل » .

عدم إلزام المحكمة بتحديد موضع الدليل في الدعوى . ما دام له أصل فيها .

مثال .

(٤) قتل عمد . إثبات « بوجه عام » . خبرة » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » .
نقض « أسباب الطعن » . هالا يقبل منها » .

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى . كما أخذت به المحكمة . غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .

(٥) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » - إثبات « شهود » حكم « تسببيه . تسبيب

غير معيب » .

لمحكمة الموضوع أن تجزئ الدليل المقدم إليها . فلها أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال .

(٦) قتل عمد . قصد جنائى . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببيه .

تسبيب غير معيب » .

قصد القتل . أمر خفى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى تنم عنه .. إستخلاص توافره . موضوعى .

(٧) قصد جنائى . جريمة « ارتكانها » . قتل عمد .

جواز نشوء نية القتل . أثر مشادة وقتية .

(٨) أسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى » . دفع « الدفع بقيام حالة الدفاع

الشرعى » . حكم « تسببيه . تسبيب غير معيب » .

متى يميز الدفاع الشرعى عن النفس . القتل العمد ؟

تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتقائها . موضوعى .

شرط ذلك ؟

(٩) أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » .

النزاع على رى الأرض . المدافعة عنه باستعمال القوة لا يصح .

(١٠) أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » . نقص « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

الدفاع الشرعى عن المال الذى يبيع القتل العمد . قصره على الحالات المبينة حصرا فى المادة ٢٥٠ عقوبات .

تعرض الآخرين للحياة أو إغتصابها بالقوة . ليس من بين تلك الحالات .

(١١) دعوى مدنية . دعوى جنائية . تعويض . نقص « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات . المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريقة التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات .
للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات .
المادة ١٩٣ مرافعات .

(١٢) نيابة عامة . نقص « ميعاده » . إعدام .

إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام ولو لم تقم النيابة العامة بعرضها فى الميعاد . المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٣) حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » . قتل عمد . إعدام .

الحكم الصادر بالإعدام . مايلزم من تسبب لإقراره ؟ .

١ - لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت فى فقرتها

الثالثة على أنه يجوز عند الإستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من إدوار إنعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على ألا يشترك فى الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التى أصدرته كانت مشكلة من إثنين من مستشارى محكمة إستئناف طنطا وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة شبين الكوم الابتدائية ، فإن تشكيل المحكمة التى أصدرت الحكم يكون صحيحا وإذا كان الأصل إن الإجراءات التى يتطلبها القانون قد روعيت ، وكان إدعاء الطاعن بإنتفاء عنصر الإستعجال لا سند له ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند من القانون .

٢ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعميل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها وبما يكفى بياناً لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يشيره الطاعن فى هذا المنحى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه .

٣ - من المقرر أنه ليس فى القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضوع الدليل فى الدعوى ، مادام له أصل فيها ، فلا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم إغفالها تحديد مصدر شهادة الشاهد ... ما دام لا ينازع فى أن لها أصلها فى الأوراق .

٤ - الأصل أنه ليس بـ لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى - كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على التلائمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن بشأن الإدعاء بوجود تعارض بين الدليلين القولى والفنى ورد عليه بأن « المحكمة تطمئن إلى أن المتهم وإن كان قد أطلق عبارين ناريين على المجنى عليه إلا أنه لم يصب إلا من عيار واحد حسبما كشف عنه تقرير الصفة التشريحية » وهذا الذى رد به الحكم على قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى سائغ ويستند إلى أدلة مقبولة قى العقل والمنطق لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى التى إطمأنت إليها عقيدة المحكمة .

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر فى هذا الشأن إلى إقتناعها هى وحدها ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

٦ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجيه التى يأتياها الجانى وتتم عما يضره فى صدره وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

٧ - لما كانت نية القتل قد تتوافر أثر مشادة وقتية ، فانه لا محل للنعى على الحكم بقالة التناقض بين ما أثبتته من توافر نية القتل لدى الطاعن ، وبين ما قاله فى معرض نفيه لظرف سبق الإصرار من أن هذه النية قد نشأت لدى الطاعن أثر المشادة التى حدثت بينه وبين المجنى عليهم .

٨ - لما كان الدفاع الشرعى عن النفس لا يجيز القتل العمد إلا إذا بلغ فعل الإعتداء المبيح له درجة من الجسامة بحيث يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة - الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات التى أوردت حالات الدفاع الشرعى الذى يجيز القتل العمد على سبيل الحصر - متى كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها .

٩ - لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثر مناقشة مع فريق المجنى عليهم بادر بإطلاق النار عليهم دون أن ينسب لهم أى أفعال يتخوف أن تحدث الموت أو الجراح البالغة تستوجب الدفاع الشرعى عن النفس بالقتل العمد فتكون الواقعة - حسبما أثبتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . لما كان ذلك وكانت المشادة بين الطاعن وفريق المجنى عليهم التى أعقبها إطلاقه النار عليهم حسبما خلص إلى ذلك الحكم المطعون فيه - كانت بسبب منع الآخرين للطاعن من رى أرض النزاع وهو ما لا يقوم به أصلا حق الدفاع الشرعى إذ ليس النزاع على السرى مما تصح المدافعة عنه قانونا باستعمال القوة .

١٠ - لما كان ادعاء الطاعن بأن إطلاقه النار على فريق المجنى عليهم كان بقصد منع تعرض الآخرين له فى حيازة أرض النزاع بفرض صحته لم يكن لبيح له القتل العمد دفعا عن المال لأن ذلك مقرر فى حالات محددة أوردتها على سبيل الحصر المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات ليس من بينها التعرض للحيازة أو إغتصابها بالقوة ، ومن ثم يكون ما إستطرد إليه الحكم المطعون فيه من نفى حيازة الطاعن لأرض النزاع أيا كان وجه الرأى فيه ما هو إلا ترديد غير لازم ،

وتكون النتيجة التي خلص إليها من رفض الدفع بالدفاع الشرعى متفقة مع صحيح القانون ويضحى منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله.

١١ - من المقرر أنه على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية الفصل

فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فان هو أغفل الفصل فيها ، فانه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية ، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات ، ويضحى منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

١٢ - لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة

النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديدده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً ، وعلى أى الأحوال فان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

١٣ - لما كان يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين

واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها المحكوم عليه بالاعدام ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها على ما سلف بيانه فى معرض التصدى لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن ، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون وإعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم بالاعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة ، وتدخلا الحكم من عيوب مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون بسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن انتوى قتله ومن يصادفه من عائلته وأعد لذلك سلاحا ناريا (مسدس محشو بطلقاته) وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد إقترنت هذه الجريمة بجنايتين أخرتين هما أنه فى ذات المكان والزمان سالفى الذكر أولا : قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن انتوى قتله على النحو المبين بالوصف السابق وما أن ظفر به حتى أطلق عليه

عبارين تاريخين من سلاحه سالف البيان قاصداً من ذلك قتله فأصابه أحدهما وأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

ثانياً : شرع فى قتل و و
 عمداً مع سبق الاصرار بأن أنتوى قتلهم على النحو سالف البيان وما أن ظفر بهم حتى أطلق عليهم أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتلهم فأحدث بالأول والثانى الإصابات المبينة بالتقريرين الطبيين المطولين وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو مداركتها بالعلاج وعدم إحكام التصويب للثالث. وإحالاته إلى محكمة جنايات شين الكوم لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة وادعى كل من ، ، أشقاء المجنى عليهما و كما ادعت والدتهما عن نفسها وبصفتها وصيه على كل من و القاصرين أولاد المجنى عليه مدنياً قبل المتهم ببلغ مائتى وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت كما ادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم ببلغ مائتين وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قررت فى بإجماع الآراء إرسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء رأيه فيها وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضورياً وبأجماع الآراء عملاً بالمواد ١/٣٠ ، ١/٤٦ ، ٤٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات أولاً بمعاقبة المتهم بالإعدام شنقاً وبمصادرة السلاح المضبوط . ثانياً بالزامه بأن يؤدى إلى المدعين بالحق المدنى الأربعة الأول مبلغ مائتين وخمسين جنيهاً تعويضاً مؤقتاً . ثالثاً : بالزامه بأن

يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية الأخير مبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول المحكمة برقم ومحكمة النقض قضت فى بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليه شكلا وقبول عرض النيابة العامة وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات شبين الكوم لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

ومحكمة الإعادة قررت فى وبإجماع الآراء إرسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء رأيه فيها وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا وبإجماع الآراء عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤ / ٢٣٤ ، ١ / ٢ عقوبات . أولا : بمعاينة المتهم بالاعدام ومصادرة المسدس والذخائر المضبوطة . ثانيا : بإعتبار تاركا لدعواه المدنية . ثالثا : بالزام المتهم بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية أخوة المجنى عليهم و و ووالدتهما عن نفسها وبصفتها وصية على كل من و أولاد المرحوم : و أخ لأم المجنى عليهما بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم (للمرة الثانية) بطريق النقض : كما عرضت النيابة العامة القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المقترن بجنايات القتل العمد والشروع فيه قد شابه البطلان والقصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال والخطأ فى الإسناد والخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحقه فى الدفاع ذلك بأن الحكم صدر من هيئة مشككة تشكيلا غير قانونى إذ ضمت أحد الرؤساء بالمحاكم الابتدائية مع إنتفاء عنصر الإستعجال المسوغ لذلك ، وعول الحكم على أقوال شهود الاثبات التى جاءت على وتيره واحدة بما لا يمكن تفسيره إلا على أنه أوحى بها إليهم ، ونسب الحكم لهؤلاء الشهود القول بأن كل ما بدر من فريق المجنى عليهم هو محاولة اقناع الطاعن بالعدول عن رى الأرض حال أن أقوالهم جاءت على صورة مغايرة تدخل فيها الحكم بالتزييف والنسخ ، كما لم يحدد مصدر شهاده الشاهد قبل سماعه ، كما قام دفاع الطاعن على التناقض بين الدليلين القولى والفنى فى عدد الأعيرة التى أصابت المجنى عليه إلا أن الحكم عول على الدليلين رغم تعارضهما ، وفى مقام المواءمة بينهما جاء إستخلاصه لأقوال الشهود مخالفا لصريح رواياتهم وبما لا يصلح ردا على هذا الدفاع ، كما جاء تدليل الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعن قاصرا رغم ما تمسك به من أنه كان يطلق النار للأرهاب وهو ما إنتفت عنه الحكم ، فضلا عن تناقضه فى هذا الخصوص إذ بعد أن استدل على توافر قصد القتل لدى الطاعن عاد فى مقام استبعاده لظرف سبق الأصرار فأثبت أن فكرة القتل لم تنشأ لدى الطاعن إلا أثر مشادة وقتية بينه وبين المجنى عليهم ، كما قام دفاع الطاعن على أنه كان فى حالة دفاع

شرمى عن نفسه وماله - لتعرض حيازته لأرض النزاع لاعتداء المجنى عليهم فلم يعرض الحكم لهذا الدفاع فى شقه الأول إيرادا ولا ردا ، وأطرحه فى شقه الثانى بما لا يسوغه ولا يتفق وصحيح القانون إذ نفى - على خلاف الثابت من الأوراق - أن الحيازة الفعلية للأرض خالصة للطاعن كما أطح دفاع الطاعن بنفى وقوع الحادث فى المكان الذى قال الشهود بوقوعه فيه باستدلال فاسد وبما لا أصل له فى الأوراق ، كما قضى الحكم بالتعويض متجاوزا ما قضى به الحكم السابق ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت فى فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار إنعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على ألا يشترك فى الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التى أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشارى محكمة إستئناف طنطا وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة شين الكوم الابتدائية ، فان تشكيل المحكمة التى أصدرت الحكم يكون صحيحا وإذا كان الأصل أن الإجراءات التى يتطلبها القانون قد روعيت ، وكان ادعاء الطاعن بإنتفاء عنصر الإستعجال لا سند له ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة بلا سند من القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فى قوله « أنه لخلاف بين المتهم وأبناء أخيه لأبيه و و »
و و على أرض زراعية آلت اليهم بطريق الميراث فقد

إتفقوا فى اجتماع عقده أهل القرية على ألا يباشر احدهم عملا على أرض
التزكة حتى يتم تقسيمها فى الاجتماع التالى الذى حدد له يوم (يوم
الحادث) غير أن المتهم نقض هذا الإتفاق وتوجه إلى الأرض بزمَام قرية
..... مركز منوف ومعه نفر من اتباعهم و
..... و و و
وإذ علم أولاد أخيه بذهابه الى الأرض لديها توجهوا إليه ومعهم
و وحاولوا إقناعه بالعدول عن ذلك تنفيذاً للاتفاق السابق بينهما
ورشما يعقد الاجتماع المحدد له ذات اليوم بيد أن المتهم أصر على موقفه وأخرج
مسدسه المرخص وأطلق منه عدة أعيرة نارية على المجنى عليهم أولاد أخيه
قاصداً قتلهم فأحدث بثلاثة منهم وبعامله الإصابات الموصوفة
بالتقارير الإبتدائية الشرعية والتي أودت بحياة المجنى عليهما
..... وخاب أثر الجريمة بالنسبة للمجنى عليهما
..... و لمداكتهما بالعلاج وبالنسبة للمجنى عليه
..... لعدم إحكام الرماية . وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على
هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة إستقفاها من أقوال الشهود وتقرير الصفة
التشريحية لجثتى و والتقاريرين الطبيين الخاصين
ب و وما قرره المتهم بالتحقيقات وهى أدلة سائغة من شأنها
أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال
الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما
وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة
الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير التى تطمئن إليه دون رقابة
لمحكمة النقض عليها ، إذ كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات

وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها وبما يكفى بياناً لوجه إستدلالتها بها على صحة الواقعة فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أن فريق المجنى عليهم قد توجهوا إلى المتهم لمحاولة إقناعه بالعدول عن رى الأرض له صداه فى الأوراق ولم يعد الحكم فى تحصيله عن نص ما انبأت به شهادة الشهود أو فحواها فقد انعسرت عنه حالة الخطأ فى الاسناد ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس فى القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل فى الدعوى ، ما دام له أصل فيها ، فلا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم اغفاله بتحديد مصدر شهادة الشاهد ما دام لا ينازع فى أن لها أصلها فى الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أنه ليس ب لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى - كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن بشأن الإدعاء بوجود تعارض بين الدليلين القولى والفنى ورد عليه بأن المحكمة تطمئن إلى أن المتهم وإن كان قد أطلق عبارتين تاريخين على المجنى عليه إلا أنه لم يصب إلا من عيار واحد حسبما كشف عنه تقرير الصفة التشريحية ، وهذا الذى رد به الحكم على حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى سائغ ويستند إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها معينها الصحيح من أوراق الدعوى التى إطمأنت إليها عقيدة المحكمة ، ولا تشريب على الحكم المطعون فيه إن كان قد عول على شق من أقوال

الشهود وهو ما تعلق بإطلاق الطاعن النار على المجنى عليه ، ولم يعبأ بقالتهم في الشق الآخر الخاص بعدد ما إصابه من الأعبير وعلى ما كشف عنه الدليل الفنى من إصابة المجنى عليه بعبار واحد - ولا يعتبر هذا الذى تنأهى إليه الحكم مما يقوم به التعارض بين الدليلين ولا إفتئاتا منه على الشهادة ببتها ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الدليل فلها أن تحجز الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظمنن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر فى هذا الشأن إلى إقتناعها هى وحدها ومن ثم يكون ما يشير به الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيناها الجانى وتنم عما يضمهر فى صدره وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله « أن قصد القتل متوافر فى حق المتهم من ظروف الدعوى وملابساتها ومما شهد به شهود الحادث من أنه كان يوجه سلاحه إلى أجسام المجنى عليهم وصوبهم ومن إستعمال المتهم سلاحا قاتل بطبيعته فى ارتكاب الحادث (مسدس) وإستهدافه مواضع قاتلة من جسمى المجنى عليهما و..... (الرأس - والصدر) وإستمراره فى إطلاق النار بعد إصابتها . مما شهد به تابعه من أنه كان يعلم وقت الحادث بأنه سيقتل المجنى عليهم ومن قول المتهم فى التحقيقات بنصها (كنت طايح فيهم) مما يقطع بأنه قصد قتل المجنى عليهم أولاد أخيه وإزهاق روحهم ولا ينال من ذلك أن تابعه قد أصيب ولا يتصور أنه قصد أصابته - ذلك لأن المتهم

قصده وانتوى قتل أولاد أخيه ووجه إرادته إلى ذلك وإنما كان خطوه في شخص المجنى عليه وهذا الخطأ لا أثر له على القصد الجنائي فيبقى قائما إذا أن جميع العناصر القانونية تكون متوفرة كما لو وقع القتل على المقصود قتله . . وكان ما أورده الحكم تدليلا على ثبوت نية القتل لدى الطاعن سائغا وكافيا لحمل قضائه ، ويتضمن إطراح دفاع الطاعن من أنه كان يطلق النار على المجنى عليهم بقصد الارهاب - فضلا عن أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما يسوغه - فإن ما يثيره الطاعن من قالة قصور الحكم أو إخلاله بحق الدفاع في هذا الخصوص لا يكون سديدا ، لما كان ذلك وكانت نية القتل قد توافر أثر مشادة وقتية ، فإنه لا محل للنسعى على الحكم بقالة التناقض، بين ما أثبتته من توافر نية القتل لدى الطاعن ، وبين ما قاله في معرض نفيه لظرف سبق الإصرار من أن هذه النية قد نشأت لدى الطاعن أثر المشادة التي حدثت بينه وبين المجنى عليهم، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر نية القتل في حق الطاعن على ما سلف البيان وكان الدفاع الشرعى عن النفس لا يجيز القتل العمد إلا إذا بلغ فعل الاعتداء المبيح له درجة من الجسامة بحيث يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة - الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات التي أوردت حالات الدفاع الشرعى الذى يجيز القتل العمد على سبيل الحصر - متى كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤديه إلى النتيجة التى رتب عليها ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثر مناقشة مع فريق المجنى عليهم بادر باطلاق النار عليهم دون أن ينسب لهم أى أفعال يتخوف أن تحدث الموت أو الجراح البالغة تستوجب الدفاع الشرعى عن النفس بالقتل العمد فتكون الواقعة - حسبما أثبتتها المحكمة - لا

ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . لما كان ذلك ، وكانت المشادة بين الطاعن وفريق المجنى عليهم التى أعقبها إطلاقه النار عليهم - حسبما خلص إلى ذلك الحكم المطعون فيه - كانت بسبب منع الآخرين للطاعن من رى أرض النزاع وهو ما لا يقوم به أصلا حق الدفاع الشرعى إذ ليس النزاع على الرى مما تصح المدافعة عنه قانونا بإستعمال القوة ، هذا فضلا عن أن ادعاء الطاعن بأن إطلاقه النار على فريق المجنى عليهم كان بقصد منع تعرض الآخرين له فى حيازة أرض النزاع - بفرض صحته - لم يكن ليبيح له القتل العمد دفاعا عن المال لأن ذلك مقرر فى حالات محددة أوردتها على سبيل الحصر المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات ليس من بينها التعرض للحيازة أو إغتصابها بالقوة ، ومن ثم يكون ما استتدرد إليه الحكم المطعون فيه من نفى حيازة الطاعن لأرض النزاع - أيا كان وجه الرأى فيه ما هو إلا تزيد غير لازم ، وتكون النتيجة التى خلص إليها من رفض الدفع بالدفاع الشرعى متفقة مع صحيح القانون ويضحى منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن تقرير الصفة التشرىحية بجثة المجنى عليه أثبت أن مابها من إصابات قد احدثت انسكابات دموية وانزفة داخلية بما لازمه إلا تترك آثار دماء بالمكان الذى وجدت به ، كما أن الثابت من محضر تحرير الطلقات الذى حرره رئيس المباحث أنه عشر على الطلقات الخمس الفارغة بمكان الحادث ، فإن الثابت من ماديات الدعوى على نحو ما سلف يدحض دفاع الطاعن القائم على أن الحادث لم يقع حيث وجدت جثة المجنى عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض هذا الدفاع صحيحا لم يخطئ فى شئ بما يضحى معه منعى الطاعن عليه فى هذا الخصوص على غير أساس. لما كان ذلك

وكان الثابت من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن كان من بين المدعين بالحقوق المدنية غير أن الحكم المنقوض أغفل الفصل في دعواه ، فعاد إلى طرح طلبه على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - بما يعد رجوعا منه إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل في طلبه الذي اغفلت الفصل فيه - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى له بالتعويض الذي اغفل الحكم المنقوض الفصل فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما هو مقرر من أنه على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، وذلك عملا بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية ، للفضل فما أغفلته عملا بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات ، ويضحي متعنى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك لأن الشارع إنما

أراد بتحديدده ، مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا ، وعلى أى الأحوال فان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفه الذكر وتفصل فيها لتبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان بها المحكوم عليه بالإعدام ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها على ما سلف بيانه فى معرض التصدى لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن ، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون وإعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ من إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بأجماع آراء أعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيوب مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

جلسة ١٢ من إبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعشوية السادة المستشارين / أحمد محمود
ميكل ونجاح نصار نائبى رئيس المحكمة . ومجدي الجندي وخامد عبد النبي .

٨٩

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » - مالا يوفره » - حكم « تسببيه » - تسبیب غير معيب » .

إجراءات « إجراءات المحاكمة » - نقض « أسباب الطعن » - مالا يقبل منها » .

النعمى على المحكمة . قعودها عن إجراء تحقيق أو تناول دفاع لم يشر أمامها . غير
مقبول .

مثال .

(٢) إثبات « بوجه عام » - إجراءات « إجراءات المحاكمة » - حكم « تسببيه » - تسبیب غير معيب » - نقض

« أسباب الطعن » - مالا يقبل منها » .

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يضح أن يكون سببا للطعن فى الحكم .

(٣) إثبات « خبرة » - محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » - دفاع « الإخلال بحق الدفاع » - مالا يوفره » .

حكم « تسببيه » - تسبیب غير معيب » - نقض « أسباب الطعن » - مالا يقبل منها » .

تقدير آراء الخبراء . موضوعي .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » - إثبات « بوجه عام » - نقض « أسباب الطعن » .

مالا يقبل منها » .

المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعي . كفاية أن يكون الرد

مستفاداً من أدلة الثبوت التى عولت عليها .

(٥) إثبات ، شهود ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، حكم ، تسببه ، تسببه غير معيب ،
نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ،

وزن أقوال الشهود وتقديرها ، موضوعي .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل لا يجوز إثارته . أمام محكمة النقض .

(٦) عقوبة ، تطبيقها ، عزل ، نقض ، أسباب الطعن ، ما يقبل منها ،

وجوب توقيف مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها بالرافة . المادة ٢٧ .
عقوبات .

حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفة المادة المذكورة . أساس ذلك ؟

(٧) إستيلاء على مال عام ، عقوبة ، نقض ، حالات طعن ، مخالفة القانون ،

جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ١١٨ عقوبات ينور مع موجه من بقاء المال المستولى
عليه في ذمة المتهم حتى الحكم عليه .

(٨) عقوبة ، تطبيقها ، غرامة ، غرامة نسبية ، إستيلاء ، فاعل أصلي ، إشترك .

الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها ؟ . وجوب القضاء بها
على من ساهم في الجريمة فاعلاً أو شريكاً وبالتضامن عند تعدد الجناة .

////////

١ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع
عنه لم يترشيتاً بخصوص ما ينعاه في شأن جرد عهده أو النتيجة التي انتهى إليها
ولا في شأن ما يثيره عن إجراءات المضاهاة التي تمت - فلا يكون له النعي على
المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر امامها .

٢ - إن ما يثيره الطاعن في شأن إجراءات المضاهاه لا يبدو أن يكون تعيبيا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للبطلان في الحكم .

٣ - أن الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل .

٤ - المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتقصيها في كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا وإنما يكفي أن يكون الرد مستفادا من إدلة الشبوت التي عولت عليها في حكمها كما هو الحال في الدعوى ، فان منعى الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٥ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمنن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - فان ما يثيره الطاعن في شأن تعويل المحكمة على أقوال الشهود لا يبدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرفقة وعاقبه بالحبس لمدة سنة واحدة دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم

المادة ٢٧ من قانون العقوبات فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب تصحيحه على النحو الوارد بالمنطوق .

٧ - لما كان البين من نص المادة ١١٨ من قانون العقوبات أن جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المأل المختلس أو المستولى عليه فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه ، ولما كان الشايت من مدونات الحكم نفسه أن الطاعن رد مبلغ ستمائة جنيه من قيمة ما استولى عليه ، فان الحكم اذ قضى برد جميع ما استولى عليه والمحكوم عليه الآخر يكون معيبا .

٨ - لما كانت الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨/أ مكرر من قانون العقوبات هى من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من هذا القانون ، وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، يقضى بها على كل من يساهم فى الجريمة - فاعلا كان أو شريكا - فاذا تعدد الجناة كانوا جميعا متضامنين فى الالتزام بها . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف صحيح القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - « طاعن »
 ٢ - بأنهما أولا : المتهم الأول بصفته موظفا عموميا « أمين مخازن بالشركةإحدى وحدات القطاع العام » إستولى بغير حق على كمية الاعلاف المبينة بالأوراق والبالغ قيمتها ٢٧٥ و ٨٨٩ جنيها المملوكة لجهة عمله سالفة الذكر وقد إرتبطت هذه الجريمة بجريمتى التزوير فى محررات

رسمية موضوع التهمتين التاليتين . ثانيا :إشترك مع مجهول بطريق الإتفاق والمساعدة فى إرتكاب تزوير فى محرر رسمى هو كارنيه بنك التنمية والائتمان الزراعى رقم وكان ذلك بوضع إمضاءات مزورة بأن أمده بالمحرر سالف الذكر فوقع ذلك المجهول توقيعات نسبها زورا إلى أعضاء لجنة الاستلام فتمت الجريمة بناء على ذلك الإتفاق وتلك المساعدة . ثالثا : استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمه للمختصين بالشركة مع علمه بتزويره . رابعا : عرض رشوة على موظف عام هو بالشركة سالف الذكر للاخلال بعمل من أعمال وظيفته بأن قدم له مبلغ أربعين جنيها ليسمح له بإدخال أجولة فارغة داخل الشركة دون اتخاذ الإجراءات الصحيحة لذلك ولكن الموظف العام لم يقبل الرشوة منه . المتهم الثانى : إشترك مع المتهم الاول بطريق الاتفاق والمساعدة فى إرتكاب الجريمة موضوع التهمة أولا بأن إتفق معه على إرتكابها وساعده بان قام باستلام الأعتاق من الشركة وتوجه إلى مسكنه فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة. وإحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة أمن الدولة العليا بدمنهور قضت خضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ١٠٩ مكررا ، ١١٠ ، ٦/١١١ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩/هـ مكررا ، ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس كل منهما سنة واحدة مع الشغل وبتغريمه مبلغ ثمانمائة وتسعه وثمانين جنيهاً ومائتين وخمسة وسبعين مليماً والزمته برد مثل هذا المبلغ وبمصادرة مبلغ الرشوة المضبوط وبعزل الاول من وظيفته عما هو منسوب إليه .

فطعن كل من المحكوم عليه الأول والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الإستيلاء والتزوير فى محرر رسمى وإستعماله وعرض الرشوة قد شابه إخلال بحق الدفاع وانطوى على قصور وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه التفت عن دفاعه المتعلق باهدار نتيجة الجرد الذى جرى لعهدته لأنه لم يوقع على محضر باستلامه للكميات الموجودة بالمخازن عند إستلامه العمل ، ويعدم سلامة الطريقة التى أجرى بها هذا الجرد ، وما قرره مدير الشركة من إحفاظه بنسخة من مفاتيح المخازن عهدة الطاعن يتم فتحها بها بمعرفة زملائه فى غيبته ولم يرد عليه ، واستندت المحكمة فى إدانته إلى ما إنتهى إليه تقرير المضاهاة ، رغم ما شاب إجراءات تلك المضاهاة من شك وريبة ، وبرغم استبعادها لاعتراف الطاعن بمحضر الشرطة وإقراره فى شأن الحادث لحصولهما تحت تأثير اكراه من شهود الاثبات عادت لتستند إلى أقوال هؤلاء الشهود فى إثبات الاتهام قبله ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

كما نعت النيابة العامة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه وقد أوقع على الطاعن عقوبة الحبس ولم يؤقت عقوبة العزل مما يتعين معه تصحيحه فى هذا الشأن .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه - تتحصل فى أن الطاعن يعمل أمين مخزن بشركة وهى إحدى شركات القطاع العام ، وأن أحد خفراء الشركة أبلغ مدير المحطة رقم ١ بها أن الطاعن عرض عليه رشوة مقابل السماح له بالدخول إلى المحطة فى غير أوقات العمل الرسمية لتسوية

العجز فى عهده والذى باعه لآخر (المحكوم عليه الثانى) فطلب منه المدير مسأيرته فى الأمر وشكل لجنة لجرد عهده فتبينت عجزا بها مقداره ٨٥٣ و ١٦ طنا من الأعلاف تبلغ قيمتها ٢٧٥ و ٨٨٩ جنيهها ، وتم ضبط الطاعن لدى دخوله المحطة ومعه مبلغ الرشوة ، وأثناء تحقيق الواقعة سدد الطاعن مبلغ ٦٠٠ جنيه من قيمة العجز . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بخصوص ما ينعاه فى شأن جرد عهده أو النتيجة التى إنتهى إليها ولا فى شأن ما يثيره عن إجراءات المضاهاة التى تمت - فلا يكون له النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها - وما يثيره فى شأن إجراءات المضاهاة لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم ، هذا فضلا عن أن الأصل أن تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها فى تقدير الدليل ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم - على النحو سالف البيان - أنه أقام الدليل على ادانة الطاعن على ما أورده من وقائع عرضه الرشوة على خفير الشركة مقابل السماح له بالدخول لتغطية العجز فى عهده وما تلى ذلك من ضبطه لدى دخوله للمحطة وضبط مبلغ الرشوة وما قام برده من ثمن العجز ولم يقم قناعتته بثبوت الاتهام على مجرد العجز فى عهده وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وتقصيصها فى كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا وإنما يكفى أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التى عولت عليها فى حكمها كما هو الحال فى الدعوى

فان منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهاداتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - فان ما يثيره الطاعن فى شأن تعويل المحكمة على أقوال الشهود لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان طعن المحكوم عليه بزمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

وحيث إنه عن نعى النيابة العامة ، فان هذا النعى فى محله ، ذلك بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرأفة وعاقبه بالحبس لمدة سنة واحدة دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب تصحيحه على النحو الوارد بالمنطوق . لما كان ذلك ، وكان البين من نص ١١٨ من قانون العقوبات أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس أو المستولى عليه فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه ، لما كان الثابت من مدونات الحكم نفسه أن الطاعن رد مبلغ ستمائه جنيه من قيمة ما إستولى عليه ، فان الحكم إذ قضى برد جميع ما إستولى عليه والمحكوم عليه الآخر يكون معيبا . لما كان ذلك ، وكانت الغرامة المصنوص عليها فى المادة ١١٨/أ مكررا من قانون العقوبات هى من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من هذا القانون ، وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، ويقضى بها على كل من يساهم

فى الجريمة - فاعلا كان أو شريكا - فاذا تعدد الجناة كانوا جميعا متضامنين فى الالتزام بها . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف صحيح القانون ويتعين على هذه المحكمة من أجل ذلك ولما سبق أن تعمل نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ وأن تنقص الحكم لمصلحة الطاعن والمحكوم عليه الآخر - لحسن سير العدالة - نقضا جزئيا بالنسبة للغرامة المقضى بها بجعلها على المحكوم عليهما متضامنين وبالنسبة للرد بقصره على مبلغ ٢٧٥ و ٢٨٩ جنيها وتأقيت عقوبة العزل على النحو الوارد فى المنطوق .

////////////////

جلسة ١٣ من إبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رهوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد وليق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وفتى خليله و سري صيام وعلى الصادق عثمان .

٩٠

الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) نقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » . نيابة عامة . دعوى مدنية .

الحكم الغيابي الاستثنائي بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . جواز الطعن فيه بالنقض من تاريخ صدوره . من كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية الذى كان طرفاً فى الخصومة الاستثنائية . علة ذلك ؟

(٢) دعوى جنائية « تحريكها » . دعوى مدنية . وكالة . إعلان . بطلان . نظام عام . محكمة النقض « سلطتها » .

المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية . لا تشترط التوكيل الخاص إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر .

المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله . يعتبر موطناً خاصاً له بجانب موطنه الأصلى لمباشرة أى إجراء قانونى يتصل بهذه الحرفة .

أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟

حجب الخطأ الحكم عن بحث موضوع الدعوى . أثره ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون ضدهما إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية قبلهما لا يعتبر إنه قد أضر بهما حتى يصح لهما المعارضة فيه ، ومن ثم فإن طعن النيابة العامة فى الحكم من تاريخ صدوره يكون جائزا ، وكذلك الحالة بالنسبة لطعن المدعى بالحقوق المدنية إذ ثبت من المفردات إنه إستأنف حكم محكمة أول درجة وكان طرفا فى الخصومة الإستثنائية .

٢ - لما كان من المقرر إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر ، وكانت المادة ٢٣٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن « تعلن ورقة التكليف بالحضور للشخص المعلن إليه أو فى محل إقامته بالطرق المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية » . ويعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص حرفته موطنًا خاصا له - بجانب موطنه الأصلي - وذلك لمباشرة أى شأن قانونى يتصل بهذه الحرفة . كما أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام فاذا حضر المتهم بالجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان وإنما له طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ان يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية على أن محامى المدعى بالحقوق المدنية لا يحمل توكيلا خاصا منه وإن تكليف المطعون ضدهما بالحضور باطل لاعلانهما على مقر عملهما برغم ما ثبت من المفردات المضمومة من توقيع المدعى بالحقوق المدنية على صحيفة الإدعاء المباشر وحضور المطعون ضده الأول بشخصه والثانى بوكيل

عنه وعدم منازعتها في أمر إعلانهما فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على نحو حجه عن بحث موضوع الدعي بين ما يشين معه نقضه وإعادة الدعويين إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيهما .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد المتهمين أمام محكمة جنح الأزبكية بأنهما أسندا إليه في علانية وعن سرء قصد ويقصد التشهير بد الوقائع المبينة بالعدد رقم ١٠٣ من مجلة الأهلية الصادرة بذات التاريخ مع علمهما بكذب مانشر بذلك العدد . وطلب عقابهما بالمواد ٢٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية تبعا لبطلان اعلان صحيفتها وبغير الطريق الذي رسمه القانون . استأنفت النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية - محكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت غيابيا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . كما طعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضدهما إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم قبول الدعويين الجنائية

والمدينة قبلهما لا يعتبر إنه قد أضر بهما حتى يصح لهما المعارضة فيه ، ومن ثم فإن طعن النيابة العامة فى الحكم من تاريخ صدوره يكون جائزا ، وكذلك الحالة بالنسبة لطعن المدعى بالحقوق المدنية إذ ثبت من المقررات أنه إستأنف حكم محكمة أول درجة وكان طرفا فى الخصومة الإستئنافية .

ومن حيث إن طعن النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية قد إستوفيا الشكل المقرر لهما فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية فى جريمة قذف بواسطة إحدى الصحف إستنادا إلى أن محاضن المدعى بالحقوق المدنية قد قدم صحيفة الإدعاء المباشر دون أن يصدر له توكيل خاص منه طبقا لما تقضى به المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ولعدم إعلان الطاعنون ضدهما لشخصهما أوفى محل إقامتهما وإنما فى موطن عملهما ، قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك إنه لا يشترط التوكيل الخاص فى الإدعاء المباشر كالشأن فى الشكوى كما أن التكليف بالحضور تم صحيفا فى موطن عمل الطاعون ضدهما بالصحيفة التى نشرت القذف ، وأنه بفرض قيام هذا البطلان فإن المعلن إليهما لم يدفع به وبصحة حضورهما لعدم تعلقه بالنظام العام ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كائن من المقرر أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر ، وكانت المادة ١/٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن « تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه أوفى محل إقامته بالطرق المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية » ويعتبر

المكان الذى يباشر فيه الشخص حرفته موطنًا خاصًا له - بجانب موطنه الأصلي - وذلك لمباشرة أى شأن قانونى يتصل بهذه الحرفة ، كما أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكاليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام فإذا حضر المتهم بالجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان وإنما له طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ان يطلب تصحيح التكاليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية على ان محامى المدعى بالحقوق المدنية لا يحمل توكيلا خاصا منه وان تكليف المطعون ضدهما بالحضور باطل لا علانتهما على مقر عملهما برغم ما ثبت من المفردات المضمومة من توقيع المدعى بالحقوق المدنية على صحيفة الإدعاء المباشر وحضور المطعون ضده الأول بشخصه والثانى بوكيل عنه وعدم منازعتهما فى أمر إعلانتهما فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون على نحو حجه عن بحث موضوع الدعويين مما يتعين معه نقضه واعادة الدعويين إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيهما مع إلزام المطعون ضدهما بالمصاريف المدنية .

////////////////

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراى عطيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو

نائب رئيس المحكمة / صلاح عطيه وعبد اللطيف ابوالثيل وعمار إبراهيم.

٩١

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم « تسببيه » تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

محكمة الموضوع « سلطتها في إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » .

حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

(٢) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم

« تسببيه » تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

الأصل في المحاكمات الجنائية اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه .

(٣) تزوير « أوراق رسمية » . إثبات « بوجه عام » .

جرائم التزوير لم يجعل القانون لإثباتها طريقا خاصا .

(٤) إثبات « بوجه عام » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .

(٥) جريمة « إكراهها » . تزوير . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . بيانات التنبه » .

تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جرعتي التقليد والتزوير .
غير لازم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(٦) قصد جنائي . تزوير . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

القصد الجنائي في جرائم التزوير . موضوعي . تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال . غير لازم . ما دام قد أورد ما يدل عليه .

(٧) تزوير « تزوير المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة » . موظفون عموميون .
أوراق رسمية . ضرر . إثبات « بوجه عام » .

عدم اشتراط صلب التزوير . من موظف مختص فعلاً . كفاية أن تعطى الأوراق
المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها . ولو لم تذيّل بتوقيع . افتراض الضرر
في هذه المحررات لما في هذا التزوير من تقليل الثقة بها .

(٨) تزوير . ضرر . تقليد . إثبات « بوجه عام » .

كفاية تغيير الحقيقة في محرر بما يؤدي الى اخذ البعض به لقيام جريمة التزوير .
اتقان التزوير . في هذه الحالة . ليس بلازم لتحقيق الجريمة .

(٩) تزوير . إثبات « بوجه عام » . محكمته الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم

« تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفى أن تكون في مجموعها مؤيدة الى ما قصده الحكم منها .

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . لا تجوز إثارته أمام محكمته النقض .

(١٠) محكمته الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها .

عدم التزام محكمة الموضوع ببيان سبب اعراضها عن أقوال شهود النفي .

المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .

(١١) إثبات « اعتراف » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

إقرار الطاعن بتسليم المحرر لشخص مع تنصله من تزويره . لا يعد اعترافاً بجريمتي التزوير والتقليد . خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار اعترافاً . لا تأثير له على سلامة الحكم . طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى . وما دامت للمحكمة لم ترتب عليه بوجه القانوني للاعتراف .

(١٢) حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . إثبات « بوجه عام » . « خبيرة » . نقض

« اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » . تزوير .

الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم . لا يعيبه . خطأ الحكم فيما نقله من تقرير المضاهاة من أن أرقام الموتور والشاسية مزورة حالة أن التقرير خلا من الإشارة إليهما .

لا جدوى من النعي به .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها .

٢ - الأصل فى المحاكمات الجنائية هو باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٣ - إن القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى .

٤ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٥ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جرميتى التقليد والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٦ - إن القصد الجنائى فى جرائم التزوير من المسائل المتعلقة بواقع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس يلزم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٧ - لما كان لا يشترط فى جريمة تزوير المحررات الرسمية - شأن المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة لشأنها - أن تصدر فعلا من الموظف بتحرير

الورقة ، بل يكفى أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل الأوراق للرسمية ومظهرها ولو لم تذيل بتوقيع ، وكان من المقرر أيضا أن الضرر فى تزوير المحررات الرسمية مفترض لما فى التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التى يعتمد عليها فى إثبات ما فيها .

٨ - لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه مادام تغيير الحقيقة فى الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

٩ - لما كانت الأدلة التى عول عليها الحكم المطعون فيه فى الإدانة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها من عقوبة الطاعن للجريمتين اللتين دين بهما ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من قصور الحكم فى التدليل على توافر أركان الجريمتين فى حقه لانه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١٠ - لما كان ما انتهى اليه الحكم من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع التى لها أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الادلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى لا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه ما دام استخلاصها سائغا . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم ببيان سبب اعراضها عن أقوال شهود النفى وكان ما ساقه الطاعن فى شأن اطراح المحكمة لأقوال شاهد النفى لا يعدو المجادلة فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

١١ - لما كان إقرار الطاعن بتسليم المحرر لشخص آخر مع تنصله من تزويره وإن كان لا يعد اعترافاً بجريمتي التزوير والتقليد إلا أنه تضمن في ذاته إقرار بتسليم المحرر المزور للمتهم الآخر الذي قضى ببرائته فإن خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار اعترافاً لا يقدح في سلامة الحكم طالما تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود .

١٢ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطقته فإنه لا يجنئ الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - من خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير المضاهاة من أن أوراق المزور والشاسيه مزورة حاله أن التقرير خلا من الإشارة إليها مادام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثره في منطقته ولا في النتيجة التي إنتهى إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - وآخر حكمت ببراءته أولاً :
وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكبت تزويراً في محوّر رسمي هو الخطابات المطبوع والمتسبب صدوره الى شركة بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بطريق الاصطناع بأن أنشأ المحرر سالف الذكر على غرار المحررات الصحيحة بتدوين بياناته وشفحه بتوقيعات نسبها

زورا الى المختصين بإدارة ويصم بصمة خاتم مقلد لخاتم عزاء زورا لأجهزة سالفه الذكر . ثانيا : قلد ختم جهة حكومية هو خاتم شركة ويصم به على المحرر سالف الذكر مع علمه بتقليده . وأحالته الى محكمة جنابات الزقازيق لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٠ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما اسند اليه ومصادرة المحرر المزور المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن التي تضمنتها تقارير الأسباب الثلاثة المقدمة من الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يبين الواقعة وأدلة الثبوت التي استخلص منها الإدانة بيانا كافيا ولم يبين المحرر القول بتزويره ولم يورد بياناته ولم فطن المحكمة إلى أن الشركة التي نسب إليها المحرر قد درجت على تحريف خطابات إلى إدارات المرور لإجراء تراخيص الجرارات الزراعية خالية من بيان اسم المشتري مما ينفى وقوع جريمة التزوير واعتبرت المحكمة المحرر من الأوراق الرسمية التي يعتبر التغيير الحاصل فيها تزويرا في أوراق رسمية مع إنها لاتعتبر كذلك لخلوها من توقيع الموظف المنسوب إليه المحرر . ويضاف إلى ذلك أن الشركة التي نسب إليها المحرر قد أوقفت بيع الجرارات الزراعية للأفراد

منذ عام ١٩٨٥ وأخطرت إدارات المرور بذلك مما يجعل المحرر عرضه للتحقيق والتحقيق فضلا عن أن تزوير المحرر وتقليد الخاتم قد وقعا مفضوحين ولا يتخذ بهما أحد . هذا الى أن الحكم جاء قاصرا في التدليل على توافر أركان الجريمة المستندتين الى الطاعن . كما أن الطاعن قد دفع التهمتين المستندتين اليه بأنه تسلم المحرر بحالته من شخص آخر باع له جرارا زراعيا باعتباره من سندات ملكيته له وإن أقوال شاهد النفي أمام المحكمة قاطعة في الدلالة على صحة هذا الدفاع غير أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع وعولت في إدانة الطاعن على ما أسند اليه من اعتراف مع أنه لا يعد نصا في اعتراف الجريمة . وأخيرا فإن الحكم أورد أن الطاعن زور جميع بيانات المحرر ومن بينها أرقام الشاسيه والموتور - رغم أن أحد لم يقل بتزوير هذين البيانيين مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله أنها « تتحصل في ان التحريات التي قام بها الرائد رئيس قسم مكافحة جرائم الأموال العامة دلت على قيام بعض مالكي الجرارات الزراعية باستخراج رخص تسجيرها من قسم مرور الشرقية بموجب خطابات مزورة منسوبة الى شركة إحدى شركات القطاع العام وفحص ملف الجرار المملوك ل..... تبين أن رخصة تسجيرها قد استخرجت بناء على خطاب مزور منسوب الى الشركة سالف الذكر يفيد بيعها للجرار المذكور الى المتهم الذي قام بدوره ببيعها الى مالكة المرخص له وأفادت شركة أن الخطاب المزور من حيث بياناته وتوقيعاته وأختامه وأنها لم تقم ببيع الجرار إلى المتهم الذي اعترف بإعادة بيع الجرار الى وسلمه الخطاب المزور سالف الذكر والذي ثبت من تقرير العمل الجنائي ان بيانات الخطاب المزور سالف الذكر والمنسوب الى شركة

والمؤرخ حيازته يظن يد المتهم وبصفة الخاتم
 المتبصوم به عليه لم تؤخذ من قالب الخاتم الصحيح وأنه مزور بطريق النقل
 باستخدام ورقة كربونية بنفسجية اللون » . ثم أورد الحكم مؤدى كل ، ليل من
 أدلة الثبوت التى عول عليها فى قضائه بالإدانة فى بيان واف وهى أدلة سائفة
 من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه ، وجاء استعراضها لأدلة الدعوى على نحو
 يدل على أنها محسنتها التسخيص الكافى وألمت بها الماما شاملا . كما أوردت
 مضمون المحرر المزور لما يكون معه منعى الطاعن فى شأن عدم بيان الواقعة
 وأدلة الثبوت « مستندات الدعوى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر
 أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها
 «لمى بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها
 ، وكان الأصل فى المحاكمات الجنائية هو باقتناع القاضى بناء على الأدلة
 المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا
 قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لاثبات
 جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها
 الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ،
 إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون
 عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل
 يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها
 ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان لا يلزم
 أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جرمية التقليد
 والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وأن القصد الجنائى فى جرائم
 التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع

في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية - شأن المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة - أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الوثيقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو لم تذيل بتوقيع ، وكان من المقرر أيضا أن الضرر في تزوير المحررات الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها ، وإنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعدى على الغير أن يكشفه مادام تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن قد زور الخطاب المنسوب صدره إلى شركة الموجة إلى إدارة المرور لترخيص جرار زراعى بطريق الاصطناع وأن التزوير شمل جميع بياناته كما بصمه بخاتم مقلد وسلمه لآخر باع له الجرار باعتباره من مستندات الملكية وقدمه الأخير لقسم المرور المختص واستصدر بموجبه ترخيصا للجرار بإسمه ، ولما كان ذلك ، وكانت الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في الإدانة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها من مقارفة الطاعن للجريمتين اللتين دين بهما ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من قصور الحكم في التدليل على توافر أركان الجريمتين في حقه لأنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن في دفاعه من أنه استلم المحرر خاليا من اسم المشتري واطرح هذا الدفاع بقوله « وحيث إنه إزاء أدلة الثبوت التي ساقتها المحكمة وتطمئن

إليها فإنها لاتعول على انكارالمتهم بارتكاب التزوير لثبوت أنه مرتكبه حسبما ورد بإدلة الثبوت التى تطمئن إليها كما لاتعول على دفاعه بعدم علمه بالتزوير لاستلامه للمحرر خلو من اسم المشتري فقط ذلك أن الثابت من تقرير المضاهاة تزوير المحرر لجميع بياناته وهى اسم المشتري وأرقام الموتور والشاسيه والأختام والتوقيعات « وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع التى لها أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ماحصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ولاشأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه مادام استخلاصها سائفا . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لاتلتزم ببيان سبب اعراضها عن أقوال شهود النفى وكان ما ساقه الطاعن فى شأن اطراح المحكمة لأقوال شاهد النفى لايعدو المجادلة فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لايجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل اعتراف المتهم بقوله « واعتراف المتهم بأنه سلم الخطاب المزور إلى لتقديمه لمروء الشرقىة » لما كان ذلك وكان اقرار الطاعن بتسليم المحرر لشخص آخر مع تنصله من تزويره وإن كان لايعد اعترافا بجريمتى التزوير والتقليد إلا أنه تضمن فى ذاته اقرارا بتسليم المحرر المزور للمتهم الآخر الذى قضى ببراءته فإن خطأ المحكمة فى تسمية هذا الاقرار اعترافا لايقدر فى سلامة الحكم طالما تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود . لما كان ذلك ،

وكان لا يعيب الحكم الخطأ فى الاستناد الذى لا يؤثر فى منطقته فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - من خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير المضاهاة من أن أرقام الموتور والشاسيه مزورة حالة أن التقرير خلا من الاشارة إليها مادام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثره فى منطقته ولا فى النتيجة التى انتهى إليها . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////

جلسة ١٤ من إبريل سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد ابوزيد
ومسطفى طاهر نائبى رئيس المحكمة وصالح البرجى ومحمد حسام الدين الفريانى .

٩٢

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إجراءات « إجراءات المحاكمة » ، « إجراءات التحقيق » .

الأحكام الجنائية تبنى على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسه .

(٢) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . « ما يوفره » . « إثبات » . « شهود » . « إجراءات » « إجراءات المحاكمة » ،

حكم « تسببيه » . « تسبب معيب » . « نقض » « اسباب الطعن » . « ما لا يقبل منها » .

حق المتهم فى إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق . طالما أن باب المرافعة
مازال مفتوحا .

طلب الدفاع سماع شهود بشأن واقعة متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها
وكان سماعهم لازما للفصل فيها . رفض المحكمة هذا الطلب بغير مبرر سانع لإخلال بحق
الدفاع . علة ذلك ؟

(٣) « إختلاس اموال اميريه » . « جريمة » « اركانها » . « حكم » « تسببيه » . « تسبب معيب » . « دفاع » .

« الإخلال بحق الدفاع » . « ما يوفره » .

اعتبار التسليم منتجا لأثره فى اختصاص الموظف متى كان مأموراً به من رؤسائه ولو لم
يكن فى الأصل من طبيعة عمله .

قيام دفاع الطاعن على توريد المبالغ المحصلة والصادر له تكليف بتحصيلها . دفاع جوهرى . يقتضى من المحكمة أن تعطيه حقه وتعنى بتحصيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع .

(٤) إختلاس . عقوبة . نقض « حالات الطعن . مخالفة القانون »

جزاء الرد المنصوص عليه فى المادة ١١٨ عقوبات يدور مع موجه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه .

(٥) عقوبة « تطبيقها » ، إختلاس أموال اميرية . نقض « حالات الطعن . الخطأ فى القانون » ، عزل

معاملة الحكم المتهم بجناية الاختلاس - بالرأفة ومعاقبته بالحبس . وجوب توقيت مدة العزل المقضى بها عليه . المادة ٢٧ عقوبات مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .

////////////////

١ - الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية تبنى على التحقيقات التى تجربها المحكمة فى الجلسة .

٢ - لما كان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا ، وكانت الواقعة التى طلب الدفاع سماع أقوال الشاهدين الموقعين على الخطاب المقدم من الطاعن بشأنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها وكان سماعها لازماً للفصل فيها فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها واحتمال أن تجبى هذه الأقوال التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

٣ - إن الشاهد الذى عول الحكم على أقواله بأن الطاعن حصل إيجار المقصف وهو غير مختص بالتحصيل ولم يقدّم بتوريد ما حصله لم ينفى فى شهادته بجلسته المحاكمة صدور تكليف للطاعن من المهندس بالتحصيل كما ذهب الطاعن فى دفاعه ومن شأن هذا الدفاع - لوصح - أن يكون قيامه بالتحصيل منتجا لأثره فى اختصاصه به متى كان مأمورا به من رؤسائه ولو لم يكن فى الأصل من طبيعة عمله فى حدود الاختصاص المقرر لوظيفته فضلا عن أن هذا الشاهد عاد فى شهادته ولم يقطع برأى فى صحة صدور الخطاب من الموقعين عليه وفى شأن ما قام عليه دفاع الطاعن من توريد المبلغ الذى حصله وأرجع القول الفصل فى ذلك إلى المشرفين على الأعمال المالية مما كان يقتضى من المحكمة أن تقسط هذا الدفاع حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية للصواب أما وهى لم تفعل واقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها من أسباب لا تؤدى إلى اطراح ذلك الدفاع وطلب التحقيق المتعلق به فإن حكمها يكون معيبا .

٤ - إن الحكم وإن أشار فى مدوناته إلى قيام الطاعن بعرض مبلغ ٢٤٠ جنيها من المبلغ المختلس على هيئة السكك الحديدية وإيداعه على ذمة تلك الهيئة خزانة المحكمة قبل محاكمته فلم يعرض لدلالة هذا العرض والإيداع ليقول كلمته فيه لما له من أثر فى تحديد المبلغ الذى قضى برده اعتبارا بأن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه فجاءت مدونات الحكم بما تناهت إليه فيما تقدم كاشفة عن قصوره فوق إخلاله بحق الطاعن فى الدفاع بما يوجب نقضه .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجنائية الاختلاس - بالرافة وقضى عليه بالحبس ولم يؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما كان يستوجب نقضه وتصحيحه بتوقيف عقوبة العزل ، إلا أنه إزاء نقض الحكم للاخلال بحق الدفاع والقصور فيتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بوصفه موظفا عموميا « كاتب بإدارة الأملاك بهيئة السكك الحديدية » اختلس مبلغ ١٠٢٠ جنيها والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته . وأحالته إلى محكمة جنابات المنيا لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في عملاً بالمواد ١١٢ / أ ، ١١٨ ، ١١٩ / ب ، ١١٩ / هـ مكرراً من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتفرغيه ألف وعشرين جنيها ويرد مبلغ ألف وعشرين جنيها وعزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاختلاس قد شابه الإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه قام بتحصيل إيجار المقصف بناء على تكليف من المهندس وسلمه مبلغ ٧٨٠ جنيها فأعطاء خطابا يفيد سداد المستأجر هذا المبلغ ثم قام بتحصيل باقى الإيجار وقدره ٢٤٠ جنيها وسلمه له دون أن يأخذ منه إيصالا بسداده مما حداه إلى عرض هذا المبلغ ثانية على هيئة السكك الحديدية عرضا قانونيا تلاه إيداع المبلغ خزانة المحكمة وقدم هذه المستندات للمحكمة وتمسك بدلائلها على نفى حصول الاختلاس وطلب سماع أقوال المهندس و المراقب الإدارى الموقعين على خطاب السداد

باعتبارهما المشرفين على الأعمال المالية للتحقق من واقعة توريد المبالغ التى حصلها وندب خبير لفحص المبالغ المسددة إلا أن المحكمة اعرضت عن تحقيق دفاعه والتفتت عن طلباته وردت عليها برد غير سائغ ، هذا إلى أن الحكم ألزم الطاعن برد المبلغ المنسوب إليه اختلاسه مع قيامه بسداده مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن وهو كاتب بهندسة أملاك السكك الحديدية بقسم المنيا وفى عهده دفتر قسائم تحصيل الإيجار المستحق للجهة التى يعمل بها وغير معهود إليه بالتحصيل استغل وجود هذه القسائم بين يديه وقام بتحصيل إيجار مقصف محطة سكك حديد مغاغة من مستأجره زاعما له أنه معهود إليه بالتحصيل وحصل منه مبلغ ٧٨٠ جنيها فى المرة الأولى بتاريخ كما حصل منه مبلغ ٢٤٠ جنيها فى المرة الثانية بتاريخ وسلمه قسيمة سداد ولم يقم بتوريد هذا المبلغ للهيئة واختلسه لنفسه وتغيب عن عمله وعن محل إقامته وضبط دفتر القسائم بمسكنه ، ثم بعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن مستمدة من أقوال مستأجر المقصف وشريكه وأقوال رئيس قسم إدارة الهندسة بسكك حديد المنيا بأن الطاعن قام بتحصيل إيجار المقصف رغم أنه غير مختص بذلك ولم يقم بتوريده ، أشار إلى أن الطاعن لم يدل بدفاع أمام جهة التحقيق لغيابه وأنه أقر بجلسة المحاكمة بتحصيل المبلغ محل الاتهام وقيامه بتسليمه للمختصين وأنكر اختلاسه له وأن الدفاع عنه قدم خطاها. وأنذار عرض مبلغ ٢٤٠ جنيها على هيئة السكك الحديدية ومحضر إيداع هذا المبلغ خزانة محكمة المنيا الابتدائية وطلب إعلان المختصين بهيئة السكك الحديدية وندب خبير لفحص سجلات الهيئة لبيان المبالغ المسددة ،

وقد ا طرح الحكم هذا الطلب وبرر ذلك بقوله . وحيث إنه عن طلب الدفاع فإن المحكمة وهى بصدد الفصل فى الاتهام ترى أنه لاجدوى من تحقيق هذا الدفاع إذ الثابت من أقوال المتهم أنه قام بتحصيل المبلغ موضوع الاتهام من مستأجر بوفيه محطة مفاغة وقدره الف وعشرين جنيها وأنه لم يقدم ثمة دليل على أنه قام بتوريد المبلغ المذكور إلى خزينة هيئة السكة الحديد وهى الجهة صاحبة الحق فيه فضلا عن أن الخطاب الذى قدمه إلى المحكمة لاينبىء عن سداد قد تم للمبلغ المذكور أو جزء منه إذ الثابت من الخطاب المقدم أنه صادر من هيئة السكة الحديد وموجه إلى مستأجر بوفيه محطة مفاغة ويفيد أن المستأجر المذكور لازال مدينا للهيئة بمبلغ مائتين وأربعين جنيها ولم يتعرض لاسم المتهم من قريب أو بعيد فضلا عن أن السداد اللاحق بفرض حدوثه لا يؤثر فى قيام الاتهام فى حق المتهم » . وبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أسس دفاعه على أنه قام بتحصيل مبلغ ٧٨٠ جنيها من إيجار المقصف بناء على تكليف من المهندس وسلمه إليه فأعطاه خطابا بالسداد وبأن ذمة المستأجر مازالت مشغولة بمبلغ ٢٤٠ جنيها فقام بتحصيل هذا المبلغ الأخير وسلمه للمهندس المذكور بغير إيصال ومن ثم فقد قام بعرض هذا المبلغ عرضا قانونيا على هيئة السكك الحديدية تلاه إيداع المبلغ على ذمتها خزانة المحكمة ، كما استتمعت المحكمة إلى الشاهد فقرر أن الطاعن وإن كان فى عهده سجلات أملاك القسم إلا أنه غير مختص بتحصيل إيجار المقاصف وأنه لم يقم بتوريد المبلغ الذى حصله من مستأجر المقصف وإذ عرضت عليه المحكمة الخطاب المقدم من الطاعن قرر أنه مهور بتوقيع المهندس وتوقيع المراقب الإدارى إلا أنهم لا يستطيع الجزم بصحة توقيعهما عليه وما ورد به من بيانات وطلب الرجوع إليهما فى شأنه وأضاف تعليقا على ماورد بالخطاب بشأن سداد المبالغ الموضحة به والباقى فى ذمة مستأجر المقصف

أنه يسأل فى ذلك المشرفون على الأعمال المالية باعتبارهم المختصين بالقول بحصول سداد المبلغ وتوريده وبعد أن أدلى الشاهد بشهادته تمسك الدفاع بطلب سماع الشاهدين الموقعين على الخطاب وطلب احتياطيا ندب خبير لفحص السجلات وقسائم السداد لبيان المبلغ المسدد من الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية تبنى على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسة ، وكان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا ، وكانت الواقعة التى طلب الدفاع سماع أقوال الشاهدين الموقعين على الخطاب المقدم من الطاعن - بشأنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها وكان سماعها لازما للفصل فيها فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها واحتمال أن تحجى هذه الأقوال التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى خاصة وأن الشاهد الذى عول الحكم على أقواله بأن الطاعن حصل إيجار المقصف وهو غير مختص بالتحصيل ولم يقوم بتوريد ما حصله لم ينف فى شهادته بجلسة المحاكمة صدور تكليف للطاعن من المهندس بالتحصيل كما ذهب الطاعن فى دفاعه ومن شأن هذا الدفاع - لو صح - أن يكون قيامه بالتحصيل منتجا لأثره فى اختصاصه به متى كان مأمورا به من رؤسائه ولو لم يكن فى الأصل من طبيعة عمله فى حدود الاختصاص المقرر لوظيفته فضلا عن أن هذا الشاهد عاد فى شهادته ولم يقطع برأى فى صحة صدور الخطاب من الموقعين عليه وفى شأن ما قام عليه دفاع الطاعن من توريد المبلغ الذى حصله وأرجع القول الفصل فى ذلك إلى المشرفين على الأعمال المالية مما كان يقتضى

من المحكمة أن تقسط هذا الدفاع حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية للصواب أما وهى لم تفعل واقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها من أسباب لا تؤدى إلى اطراح ذلك الدفاع وطلب التحقيق المتعلق به فإن حكمها يكون معيبا ، فضلا عن ذلك فإن الحكم وإن أشار فى مدوناته إلى قيام الطاعن بعرض مبلغ ٢٤٠ جنبيها من المبلغ المختلس على هيئة السكك الحديدية وإيداعه على ذمة تلك الهيئة خزانة المحكمة قبل محاكمته فلم يعرض لدلالة هذا العرض والإيداع ليقول كلمته فيه لما له أثر فى تحديد المبلغ الذى قضى برده اعتبارا بأن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه فجاءت مدونات الحكم بما تناهت إليه فيما تقدم كاشفة عن قصوره فوق أخلاله بحق الطاعن فى الدفاع بما يوجب نقضه - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجناية الاختلاس - بالرافة وقضى عليه بالحبس ولم يؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما كان يستوجب نقضه وتصحيحه بتوقيف عقوبة العزل ، إلا أنه إزاء نقض الحكم للاخلال بحق الدفاع والقصور فيتعين أن - يكون مع النقض الإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر
نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكياي ومحمود عبد العال ومحمود عبد الباري .

٩٣

الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ القضائية

- (١) تفتيش . دفع « الدافع بطلان التفتيش » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .
- الدفع بطلان التفتيش . شرع للمحافظة على المكان . التمسك بطلان تفتيشه .
لا يقبل من غير حائزه ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟
مثال .
- (٢) إجراءات « إجراءات التحقيق » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .
- إجراءات التحريز تنظيمية . عدم ترتب البطلان على مخالفتها .
الجدل الموضوعي . غير جائز أمام النقض .
- (٣) « مأمورو الضبط القضائي » « اختصاصهم » : إستدلالات .
- كل إجراء يقوم به مأمورو الضبط القضائي في الكشف عن الجريمة . صحيح . طالما بقيت
إرادة الجاني حرة . وما دام لم يقع منهم تحريض على ارتكابها .
- (٤) دفع « الدفع بتفليق التهمة » . دفع « الإخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره .
- الدفع بتفليق التهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الإدانة التي استند
إليها الحكم .

« جريمة » (أركانها) . عقوبة « توتيعها » . تقليد . شروع . إثبات « بوجه عام » . حكم

« تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

جرمى حيازة عملة ورقية مقلدة والشروع فى ترويجها . يكفى للعقاب عليهما التشابه بين العملة الصحيحة والمقلدة بما يجعلها مقبولة فى التداول .

عدم تعرض المحكمة لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمقلدة . متى لا يؤثر فى سلامة الحكم بالإدانة ؟

(٦) إثبات « خبرة » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن » .
« مالا يقبل منها » .

تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم . موضوعى .

حق المحكمة فى الأخذ بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير وإطراحها تقرير الخبراء الاستشارى المقدم من الطاعن . النعى عليها لذلك غير سديد .

(٧) تقليد . جريمة « أركانها » . قصد جنائى . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض
« أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

عدم تحديث الحكم صراحة وعلى استقلال على علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها . لا يعيبه . مادامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد توافر هذا العلم لديه .
القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعى .

(٨) حكم « مالا يعيبه فى نطاق التدليل » « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

البيان المعول عليه فى الحكم هو الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى . دون غيره .
تزيد الحكم فيما يخرج عن سياق تدليله على ثبوت التهمة : لا يعيبه .

مثال .

١ - لما كان الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه فإن لم يشره فليس لغيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا بطريق التبعية وحدها ، وإذ ما كان الطاعن لا يدعى ملكية أو حيازة المسكن الذى جرى تفتيشه وضبط فيه فإنه لا يقبل منه الدفع ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه لأنه لا صفة له فى التحدث عن ذلك ويكون منعه على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول .

٢ - من المقرر أن إجراءات التحرير المنصوص عليها فى المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطمأنت إلى أن أوراق العملة المقلدة التى ضبطت مع الطاعن هى بذاتها التى سلمت إلى النيابة وأرسلت إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير وتم فحصها ووثقت بسلامة إجراءات التحرير ، فإن ما يشره الطاعن فى هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعى لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أنه لا تشريب على مأمورى الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى على الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريفا منهم للجناة ما دام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب الجريمة .

٤ - إن الدفع بتلفيق التهمة هو دفع موضوعي لا يستأهل في الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة .

٥ - من المقرر أنه يكفي للعقاب على حيازة عملة ورقية مقلدة والشروع في ترويجها مع العلم بذلك أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يندفع به حتى المدقق ، بل يكفي أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وأن يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس ، وإذ كان الحكم قد أثبت نقلا عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الأوراق التي عوقب الطاعن من أجل حيازتها والشروع في ترويجها سواء المحلية أو الأجنبية مزيفة بطريق الطبع من أكليشيات مصطنعة وأن تزييفها قد تم بحيث يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس يتقبلونها في التداول على أنها أوراق صحيحة ، فإن عدم تعرض الحكم لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته ما دامت المحكمة قد قدرت أن من شأن ذلك التقليد أن يخدع الناس .

٦ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تظمن إليه منها والالتفات عما عداه . وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير في شأن ما سلف واطرحت في حدود سلطتها التقديرية تقرير الخبير الاستشاري المقدم من الطاعن فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٧ - لما كان عدم تحديث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها لا يعيبه ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه . ولما كان فيما أورده الحكم من حضور الطاعن للقاءات لمتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الأوراق المالية المقلدة للبيع بثمن لا يعدو ثلث القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق ، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

٨ - إن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . فإن تزيد الحكم فيما أورده بمدوناته من قرارات بقوله أن الطاعن تحقق من وجود ما يقابل العملة المقلدة من العملة الصحيحة مع المرشد السري ، وأيضاً ما قاله من أن آلة التزقيم المضبوطة صالحة للاستعمال ويمكن أن تستخدم في التزقيم ، وهو خارج عن سياق تدليله على ثبوت تهمته خيازة العملة المقلدة والشروع في تزويجها مع علمه بذلك لا يمس منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها ما دام قد أقام قضاءً على أسباب كافية بذاتها لحمله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه :

١ - قلد عملة ورقية متداولة قانوناً في جمهورية مصر العربية هي ورقة مالية من فئة العشرين جنيهاً مصرياً المضبوطة والمقلدة على غرار الأوراق المالية

الصحيحة وذلك على النحو الموضح بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير .

٢ - حاز بقصد الترويج العملة الورقية من فئة العشرين جنبها مصريا المقلدة المضبوطة سالفة البيان مع علمه بتقليدها على النحو المبين بالأوراق . ٣ - شرع فى ترويج العملات الورقية المتداولة قانونا بالخارج المضبوطة والمقلدة مع علمه بتقليدها بأن دفع بها إلى التعامل والتداول على النحو المبين بالتحقيقات وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهم فيه وهو ضبطه والجريمة متلبس بها .

وأحالته إلى محكمة جنابات القاهرة لعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٠٢ .

٣ ٢ ، ٢٠٣ مكررا / ب من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون ببراءته من التهمة الأولى المسندة إليه وبمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن التهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه وبمصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي حيازة عملة مقلدة بقصد ترويجها ، والشروع فى ترويج عملة مقلدة مع علمه بذلك قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد . ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن تفتيش المسكن الذى تم ضبطه فيه لعدم ولاية مصدر الإذن ، وببطلان إجراءات التحريز لأنها تمت فى غير حضوره ، وبانقطاع الصلة بين المضبوطات وما أرسل إلى قسم

أبحاث التزييف والتزوير لعدم بيان صفة صاحب الخاتم المستعمل فى التحريز واحتفاظ المحقق به ، كما دفع بتلفيق التهمة وأن رجال الشرطة خلقوا تلك الواقعة له ، إلا أن الحكم التفت عن تلك الدفوع . ولم يبين الحكم درجة اتقان تقليد أوراق العملة المضبوطة إذ أن التقليد مفضوح لا ينخدع به الناس واطرح تقرير الخبير الإستشارى فى هذا الخصوص . ولم يدلل الحكم على علم الطاعن بتقليد أوراق العملة المضبوطة . فضلا عن أن ما أورده الحكم من تحقق الطاعن من وجود المقابل بالعملة الصحيحة مع المرشد السرى وأن آلة الترقيم المضبوطة صالحة للاستعمال ويمكن بها ترقيم أوراق العملة المقلدة لا أصل له فى الأوراق . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان بهما الطاعن ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها مستمدة من أقوال الضباط شهود الإثبات ، وأقوال الطاعن والمتهم الرابع ، ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . لما كان ذلك ، وكان الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه فإن لم يشره فليس لغيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه لأن هذه القاندة لا تلحقه إلا بطريق التبعية وحدها ، وإذا ما كان الطاعن لا يدعى ملكية أو حيازة المسكن الذى جرى تفتيشه وضبط فيه فإنه لا يقبل منه الدفع ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه لأنه لا صفة له فى التحدث عن ذلك ويكون منعه على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها فى المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون

على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل ، وكان الثابت من الخدم المطعمون فيه أن المحكمة قد اطمأنت إلى أن أوراق العملة المقلدة التي ضبطت مع الطاعن هي بذاتها التي سلمت إلى النيابة وأرسلت إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير وتم فحصها ووثقت بسلامة إجراءات التحريز ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا تثريب على مأموري الضبط القضائي ومرؤسيهم فيما يقومون به من التحري من الجرائم بتسدد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافي الفاعل ولا يعد تحريضاً منهم للجناة ما دام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب الجريمة . وكان الدفع بتلفيقية التهمة هو دفع موضوعي لا يستأهل في الأصل رداً صريحاً بل ينفي أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي للعقاب على حيازة عملة ورقية مقلدة والشروع في ترويجها مع العلم بذلك أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به حتى المدقق ، بل يكفي أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وأن يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس ، وإذ كان الحكم قد أثبت نقلاً عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الأوراق التي عوقب الطاعن من أجل حيازتها والشروع في ترويجها سواء المحلية أو الأجنبية مزيفة بطريق الطبع من أكليشيات مصطنعة وأن تزييفها قد تم بحيث يمكن أن

تجوز على بعض الفئات من الناس يتقبلونها فى التداول على أنها أوراق صحيحة ، فإن عدم تعرض الحكم لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر فى سلامته ما دامت المحكمة قد قدرت أن من شأن ذلك التقليد أن يخدع الناس . ولما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدللية لتقرير الخبراء المتقدم إليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه . وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فى شأن ما سلف واطرحت فى حدود سلطتها التقديرية تقرير الخبراء الاستشارى المتقدم من الطاعن فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل به لا يعيبه ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه . ولما كان فيما أورده الحكم من حضور الطاعن اللقاءات المتعددة التى جرت فيها المساومة وعرض الأوراق المالية المقلدة للبيع بضمن لا يعدو ثلث القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق ، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها ، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . فإن تزيد الحكم فيما أورده بمدوناته من قرارات بقوله أن الطاعن تحقق من وجود ما يقابل العملة المقلدة من العملة الصحيحة مع المرشد السرى ، وأيضا ما قاله من أن آلة

الترقيم المضبوطة صالحة للاستعمال ويمكن أن تستخدم فى الترقيم ، وهو خارج
عن سياق تدليله على ثبوت تهستى حيازة العملة المقلدة والانسروج فى ترويجها
مع علمه بذلك لا يمس منطقته أو التتبيجة التى انتهى إليها ما دام قد أقام
قضاؤه على أسباب كافية بذاتها لحمله . ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا
الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير
أساس متعينا رفضه مريضوعا .

////////////////////////////////////

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد
ومسطفى ماهر نائبى رئيس المحكمة وحسن عميرة ومحمد حسام الدين الغريانى .

٩٤

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) جريمة « إركانها » . دعارة . بغاء . فجور . قانون . تفسيره . عقوبة « تطبيقها » .

الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . تميز كل منها عن الأخرى من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها . وأركانها والغرض من العقاب عليها .

إطلاق الشارع حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور بحيث تتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله للذكر والأنثى على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على الأنثى التى تقارس الدعارة والتى تهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل وهى المعاونة التى تكون وسيلتها الإنفاق المالى بشتى سبله . كليا كان أم جزئيا وما يستلزمه من الإستدامة زمنا طال أم قصر .

جريمة التحريض على البغاء . عدم قيامها إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرض . أساس ذلك ؟

(٢) دعارة . فجور . بغاء . قانون . تفسيره .

الإعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز . تتحقق به أركان الجريمة

سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو لبغاء الأنثى .

تنسب الدعارة إلى المرأة حين تبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز . وينسب الفجور

إلى الرجل حين يبيع عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز . أساس ذلك ؟

(٣) دعارة . إشتراك . قصد جنائي . حكم « تسببه » . تسبب معيب » . نقض « حالات

الطعن » . الخطأ في تطبيق القانون » . الحكم في الطعن » .

عدم توافر أى صورة من صور الإشتراك فى جريمة تسهيل البغاء فى حق الطاعنين وعدم

إندراج الفعل المسند إليهما تحت أى نص عقابى آخر . معاقبتهم رغم ذلك . خطأ

فى القانون يوجب نقض الحكم والقضاء بهما .

(٤) نقض « نطاق الطعن » .

عدم امتداد أثر الطعن للمحكوم عليهم الذين صدر الحكم حضورياً اعتبارياً لبعضهم

وغياباً للبعض الآخر . علة ذلك ؟ قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة منهم .

////////////////////

١ - إن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنه من أحكام مكافحة الدعارة قد

نص فى مختلف مواده على جرائم شتى ميز كلا منها - من حيث نطاق

تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها من الأخرى ، وإن كانت

فى عمومها تنقسم إلى طائفتين تتعلق الأولى بأفعال التحريض والتسهيل

والمساعدة والمعاونة والإعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة وما يلحقها من

ظروف مشددة ، وتنصرف الطائفة الثانية إلى أماكن إتيان تلك الأفعال ، وإذا

كان القانون المذكور قد نص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن « كل

من حرض شخصاً ذكراً كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده

على ذلك أو سهله له وكذلك من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب

الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات ويغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه » . بينما نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من علون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإنفاق المالى » فقد دل بالصيغة العامة التى تضمنتها المادة الأولى على إطلاق حكمها بحيث تتناول صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة بعد هذا التعميم على دعارة الأنثى والتى تهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هى المعاونة التى تكون وسيلتها الإنفاق المالى فحسب يشتى سبله كليا أو جزئيا. لما كان ذلك ، وكان مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى سالفة البيان أن الجرائم المنصوص عليها فيها لا تقوم إلا فى حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه فلا تقوم الجريمة إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرض .

٢ - لما كانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون سالف الذكر قد نصت على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة » ، وكان مفهوم دلالة هذا النص أن الجريمة المنصوص عليها فيه لا تتحقق بدورها إلا بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وأن يكون ذلك على وجه الإعتياد سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو بغاء الأنثى ، والأنثى حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هى « الدعارة » تنسب للبغى فلا تصدر إلا منها ويقابلها « الفجور » ينسب للرجل حين يبيع عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه .

٣ - لما كان الفعل الذى اقترفه الطاعنان حسبما بينه الحكم على السياق

المتقدم لا تتحقق به جريمة الإعتياد على ممارسة الفجور حسبما هى معرفة به فى القانون ، ولا يوفر فى حقهما - من جهة أخرى - الإشتراك فى جريمة الإعتياد على ممارسة الدعارة المنسوبة إلى المتهمتين اللتين قدمتا لهما المتعة بأى صورة من صور الإشتراك المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من قانون العقوبات لعدم انصراف قصدهما إلى الإسهام معهما فى نشاطهما الإجرامى وهو الإعتياد على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو إلى مساعدتهما على مباشرة هذا النشاط بتقديم الوسائل والإمكانات التى من شأنها أن تيسر لهما مباشرة أو فى القليل يزيلا أو يذلا ما قد يعترض سبيلهما إليه من حوائل أو عقبات وهو ما ينتفى به الركن المعنوى اللازم لتجريم فعل الشريك . لما كان ذلك ، وكان الفعل المسند إلى الطاعنين كما حصله الحكم لا يندرج تحت أى نص عقابى آخر فإن الحكم المطعون فيه إذ عدل وصف التهمة المنسوبة للطاعنين المرفوعة بها الدعوى أصلاً - وهى الإعتياد على ممارسة الفجور - ودانتهما بجريمة تسهيل البغاء يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين .

٤ - لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليهم الآخرين إلا أنهم لا يفيدون من نقض الحكم المطعون فيه لأنه صدر حضورياً اعتبارياً بالنسبة لبعضهم وغيابياً بالنسبة للبعض الآخر قابلاً للطعن فيه بالمعارضة منهم فإن أثر الطعن لا يمتد إليهم .

الوقائع

- ١ - إتهمت النيابة العامة كلاً من : (طاعن)
- ٢ - (طاعن) ٣ -
- ٤ - ٥ -
- ٦ - ٧ -
- ٨ - ٩ -
- ١٠ - ١١ -
- ١٢ - بأنهم المتهمون من الأول إلى الرابع :
- اعتادوا ممارسة الفجور مع النسوة دون تمييز على النحو المبين بالأوراق .
- التهمة من الخامسة إلى الثامنة : اعتدن ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز على النحو المبين بالأوراق . التهمة التاسعة : ١ - حرّضت وساعدت وسهلت ارتكاب الفجور للمتهمين من الأول حتى الرابع وارتكاب الدعارة للمتهمات من الخامسة حتى الثامنة على النحو المبين بالأوراق . ٢ - عاونت المتهمات من الخامسة حتى الثامنة على ممارسة الدعارة على النحو المبين بالأوراق .
- ٣ - استغلت بقاء المتهمات من الخامسة حتى الثامنة على النحو المبين بالأوراق
- ٤ - عاونت التهمة العاشرة في إدارة المكان المبين بالأوراق في أعمال الدعارة . التهمة العاشرة : ١ - حرّضت وساعدت وسهلت ارتكاب الفجور للمتهمين من الأول حتى الرابعة وارتكاب الدعارة للمتهمات من الخامسة حتى الثامنة .

٢ - فتحت وأدارت المكان المبين بالأوراق للفجور والدعارة على النحو المبين بالأوراق . ٣ - سهلت ارتكاب الفجور والدعارة بالمنزل المفروش الذى تملكه وذلك بقبولها أشخاصاً يرتكبون الفجور والدعارة . المتهمان الحادى عشر والثانى عشر : ٩ - حرضا وساعدا وسهلا ارتكاب الفجور للمتهمين من الأول حتى الرابع وارتكاب الدعارة للمتهمات من الخامسة حتى الثامنة على النحو المبين بالأوراق . ٢ - عاونا المتهمة العاشرة فى إدارة المكان المبين بالأوراق لأعمال الدعارة وطلبت عقابهم بالمواد ١ / أ ، ٦ / أ ، ب ، ٨ ، ٩ / ب - ج ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جنح آداب الإسكندرية قضت حضوريا للسابعة والتاسعة والعاشرة والحادى عشر والثانى عشر وحضوريا اعتباريا للأول والثانى والسادسة والثامنة وغيابياً للثالث والرابع والخامسة عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهمات من الخامسة إلى الثامنة بالحبس لمدة سنتين مع الشغل لكل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ ، وبمعاينة المتهمة التاسعة بالحبس لمدة سنتين مع الشغل وتغريمها مبلغ ثلاثمائة جنيه وكفالة ثلاثمائة جنيه عن المتهمتين الأولى والثانية لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وبوضع كل منهن تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية لمدة عقوبة الحبس تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذها . وبراءة المتهمين الأول والثانى والثالث والرابع والعاشرة والحادى عشر والثانى عشر مما أسند إليهم وبراءة المتهمة التاسعة من التهمتين الثالثة والرابعة . استأنف المحكوم عليهن الخامسة والسادسة والسابعة كما استأنفت النيابة العامة ضد باقى المحكوم عليهم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا للأول والثانى

وحضوريا اعتباريا للتاسع والعاشر وغيايباً للباقين بإجماع
الأراء ، بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والثامنة والتاسعة
والعاشرة وبحبس كل منهم ثلاث شهور مع الشغل والمراقبة لكل منهم مدة
مساوية لمدة الحبس ورفض الاستئناف وتأيبده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم
عليه الأول والثاني (الطاعنان) في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانهما بجريمة
تسهيل البغاء قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن ما اقترفه الطاعنان من
ارتكاب الفحشاء مع بغى أمر غير مؤثم ولا تتوافر به أركان الجريمة المنصوص
عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة
التي دانهما الحكم بها مما يعيبه ويستوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك بأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فيما
تضمنه من أحكام مكافحة الدعارة قد نص في مختلف مواده على جرائم شتى ميز
كلا منها - من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها

من الأخرى ، وإن كانت في عمومها تنقسم إلى طائفتين تتعلق الأولى بأفعال التحريض والتسهيل والمساعدة والمعاونة والاعتياذ على ممارسة الفجور أو الدعارة وما يلحقها من ظروف مشددة ، وتنصرف الطائفة الثانية إلى أماكن إتيان تلك الأفعال ، وإذا كان القانون المذكور قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن « كل من حرض شخصا ذكرًا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه » بينما نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإنفاق المالي » فقد دل بالصيغة العامة التي تضمنتها المادة الأولى على إطلاق حكمها بحيث تتناول صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة بعد هذا التعميم على دعارة الأنثى والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الإنفاق المالي فحسب بشتى سبله كلياً أو جزئياً . لما كان ذلك ، وكان مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى سالفة البيان أن الجرائم المنصوص عليها فيها لا تقوم إلا في حق من يعرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه فلا تقوم الجريمة إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرض ، وإذا كان البين من تحصيل الحكم الابتدائي لواقعة التشعير الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في هذا

البيان أن الطاعنين وآخرين ضبطوا مع بعض النسوة الساقطات في مسكن يدار للدعارة وأمر الطاعن الأول أنه كان في سبيله إلى ارتكاب الفحشاء مع المتهمات الخمسة لقاء أجر قبل ضبطه كما أقر الطاعن الثاني بارتكاب الفحشاء مع المتهمات السادسة لقاء أجر وأقرت المرأتان بذلك وباعتيادهما على ممارسة الدعارة وكان ساصدر من الطاعنين من نشاط حسبما خلص إليه الحكم المطعون فيه يخرج عن نطاق تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ مادام أن الطاعنين لم يقصدا به ارتكاب الفحشاء مع المرأتين ولم يقصدا به تحريريهما أو مساعدتهما على ممارسة الدعارة مع الغير بدون تمييز أو تسهيل ذلك لهما والذي يستلزم انصراف قصد الجاني إلى تحقيقه ، كما لا يتحقق به معنى المعاونة حسبما عرفها نص الفقرة الأولى من المادة السادسة المشار إليه لاختصار الشارح في تأثير المعاونة على صورة الإنفاق على البغى وتأمين طريقها إلى الدعارة وما يستلزمه الإنفاق من الإستدامة زمنا طالا أو قصرا ، فلا يتحقق بمجرد أداء أجر للبغى مقابل ممارسة الفحشاء معها ولو كانت قد اعتادت ممارسة الدعارة - كما هو الحال في الدعوى - ومن ثم فإن الفعل الذي وقع من الطاعنين يخرج بدوره عن نطاق تطبيق تلك الفقرة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون سالف الذكر قد نصت على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة » ، وكان مفهوم دلالة هذا النص أن الجريمة المنصوص عليها فيه لا تتحقق بدورها إلا بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وأن يكون ذلك على وجه الإعتياد سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو بغاء الأنثى ، والأثم حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هي « الدعارة » تنسب للبغى فلا تصدر إلا منها ويقابلها « الفجور » ينسب

للرجل حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه ، وكان الفعل الذى اقترفه الطاعنان حسبما بينه الحكم على السياق المتقدم لا تتحقق به جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور حسبما هى معرفة به فى القانون ، ولا يوفر فى حقهما - من جهة أخرى الاشتراك فى جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة المنسوبة إلى المتهمين اللتين قدمتا لهما المتعة بأى صورة من صور الاشتراك المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من قانون العقوبات لعدم انصراف قصدهما إلى الإسهام معهما فى نشاطهما الإجرامى وهو الإعتياد على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو إلى مساعدتهما على مباشرة هذا النشاط بتقديم الوسائل والإمكانات التى من شأنها أن تيسر لهما مباشرته أو فى القليل يزيلا أو بذللا ما قد يعترض سبيلهما إليه من حوائل أو عقبات وهو ما ينتفى به الركن المعنوى اللازم لتجريم فعل الشريك . لما كان ذلك ، وكان الفعل المسند إلى الطاعنين كما حصله الحكم لا يندرج تحت أى نص عقابى آخر فإن الحكم المطعون فيه إذ عدل وصف التهمة المنسوبة للطاعنين المرفوعة بها الدعوى أصلا - وهى الإعتياد على ممارسة الفجور - ودانها بجريمة تسهيل البغاء يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين وذلك دون حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن . لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليهم الآخرين إلا أنهم لا يفيدون من نقض الحكم المطعون فيه لأنه صدر حضورياً باعتبارياً بالنسبة لبعضهم وغيابياً بالنسبة للبعض الآخر قابلاً للطعن فيه بالمعارضة منهم فإن أثر الطعن لا يمتد إليهم .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة وصلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم .

٩٥

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) محكمة إستئنافية ، نظرها الدعوى والحكم فيها ، . حكم « وضعه والتوقيع عليه وإصداره » ، « تسبيب ، تسبيب غير معيب » ،

اعتناق الحكم الإستئنافية الطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف . عدم ضرورة بيان تلك الأسباب اكتفاء بالإحالة إليها .

(٢) حكم « وضعه والتوقيع عليه وإصداره » ، بطلانه ، « نقص أسباب الطعن » ،
« ما لا يقبل منها » ،

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه . طالما قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه .

(٣) دفع « الدفع بشيوع التهمة » ، إثبات « بوجه عام » ، حكم
« تسبيبه » ، تسبيب غير معيب » ،

الدفع بشيوع التهمة . موضوعي .

(٤) محكمة إستئنافية « إجراءات نظرها الدعوى والفصل فيها » . إجراءات

« إجراءات المحاكمة » .

المحكمة الإستئنافية تحكم أصلاً على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا

ما ترى لزوماً لإجرائه .

(٥) محكمة الموضوع « الإجراءات أمامها » . إثبات « شهود » . محكمة إستئنافية

« إجراءات نظرها الدعوى والفصل فيها » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بسماع شاعدى الإثبات . يفيد تنازله عن

سماعه . إلتفات المحكمة الإستئنافية عن ذلك الطلب . لا تثريب .

(٦) نقص « أسباب الطعن » . تصديدها . مالا يقبل منها » . حكم « تسببيه » .

تسبيب غير معيب » .

وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً .

النعى على الحكم إغفاله أوجه دفاعه المقول بتضمينها مذكرته المقدمة للمحكمة

الإستئنافية وتلك المتعلقة بالتقرير الطبى دون الإنصاح عن هذه الأوجه حتى يتضح مدى

أهميتها فى الدعوى . غير مقبول .

(٧) ضرب « ضرب بسيط » . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب » . جريمة « (ركانها) »

انطباق نص المادة ٢٤٢ عقوبات . ولو حصل الإعتداء باليد مرة واحدة ولو لم يترك أثراً .

١ - من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة إعتبرتها كأنها صادرة منها . لما كان ذلك وكانت المحكمة الإستئنافية رأت وبحق كفاية الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن ذلك يكون منها تسببياً كافياً .

٢ - لما كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد قضى بتأييد الحكم المستأنف أخذاً بأسبابه ، مما يجب معه إعتبار هذه الأسباب صادرة عن محكمة ثانى درجة . ومن ثم فإن ما يشره الطاعن من دعوى القصور فى التسبب يكون فى غير محله .

٣ - من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورد من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها بما يفيد اطراحها ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٤ - لما كان الأصل أن المحكمة الإستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه .

٥ - لما كان الثابت أن الطاعن حضر أمام محكمة أول درجة ولم يتمسك بسماع شاهدى الإثبات مما يعد متنازلاً عن هذا الطلب فإن المحكمة الإستئنافية إن التفتت عن ذلك الطلب - بفرض إبدائه بمذكرة دفاعه المقدمة إليها - لا تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع .

٦ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً ومحدداً وكان الطاعن لم يفصح عن أوجه دفاعه المقول بتضمينها مذكرته المقدمة للمحكمة الإستئنافية وتلك المتعلقة بالتقرير الطبي وأغفل الحكم المطعون فيه التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .

٧ - من المقرر أن جنحة الضرب المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات تتحقق ولو حصل الضرب باليد ولو مرة واحدة ترك أثراً أو لم يترك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه فأحدث به الإصابة المبيته بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢ / ١ ، ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مركز قضت غيابياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لإيقاف التنفيذ . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهم أسبوعاً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لإيقاف التنفيذ . إستأنف ومحكمة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب البسيط قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك أنه لم يورد مؤدى الأدلة التى استند إليها وحرر على غرض مطبوع وأعرض عن دفاع الطاعن المبدي بالمذكرة المقدمة من مدافعه القائم على شيوع الإتهام بين أشقاء الطاعن ومجافاة التقرير الطبى لمنطق الأمور وغير ذلك من أوجه الدفاع . كما أعرض عن طلبه الإحتياطى لسماع شاهدى الإثبات ولم يعن بتناولها إيراداً ورداً وذلك كله مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب البسيط التى دان بها الطاعن أورد أدلة الثبوت التى تساند إليها فى قضائه بالإدانة مستمدة من أقوال المجنى عليه وما ثبت من التقرير الطبى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرت أنها صادرة منها . لما كان ذلك وكانت المحكمة الإستئنافية رأت - وبحق - كفاية الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن ذلك يكون منها

تسبباً كافياً . لما كان ذلك ، وكان تحرير الحكم على غرض مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد قضى بتأييد الحكم المستأنف أخذاً بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثانى درجة . ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن من دعوى القصور فى التسبب يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردّاً خاصاً اكتفاء بما تورد من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها بما يفيد اطراحها ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . سيما وأن الطاعن لا يمارى فى أن ما تساند إليه الحكم من أقوال المجنى عليه له أصله الصحيح فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة الإستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه وكان الثابت أن الطاعن حضر أمام محكمة أول درجة ولم يتمسك بسماع شاهدهى الإثبات مما يعدمتنازلاً عن هذا الطلب فإن المحكمة الإستئنافية إن إلتفتت عن ذلك الطلب - بفرض إبداءة بمذكرة دفاعه المقدمة إليها - لا تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً ومحدداً - وكان الطاعن لم يفصح عن أوجه دفاعه المقول بتضمينها مذكرته المقدمة للمحكمة الإستئنافية وتلك المتعلقة بالتقرير الطبى وأغفل الحكم المطعون فيه التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة . ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول . هذا فضلاً عما هو مقرر من أن جنحة الضرب المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات تتحقق ولو حصل الضرب باليد ولو مرة واحدة ترك أثراً أو لم يترك . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٤ من إبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مسعود السعداوي
وطهعت الاكياي ومحمود عبد العال ومحمود عبد الجارى .

٩٦

الطعن رقم ٧٤٠٧ لسنة ٥٤ القضائية

نظامية . قانون . قانون (صلح) . عقوبة . جريمة . مخالفة . دعوى جنائية « إنتضاؤها
بعضى المدة » . تقادم .

صدور القانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بعد وقوع الفصل وقبل الفصل فيه بحكم بات . فى
جريمة القاء قاذورات فى غير الأماكن المخصصة . اعتباره أصلح للمتهم

تقرير هذا القانون للعقوبة المنصوص عليها فيه بالغرامة التى لا تزيد عن مائة جنيه .
مزده : جعل الجرائم المعاقب عليها بمقتضاه من قبيل المخالفات .

مضى سنة على آخر إجراء فى مواد المخالفات . أثره : إنتضاها الدعوى الجنائية

بعضى المدة .

لما كانت النيابة العامة أسندت إلى المطعون ضده أنه بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

بدائرة قسم الأزيكية وضع قمامة فى غير الأماكن المحددة وطلبت عقابه بالمادتين

١ ، ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١

ومحكمة أول درجة قضت بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل فاستأنف المحكوم عليه

ومحكمة الدرجة الثانية أصدرت حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك وكان

القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون ١٧٧

لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية

وأشغال الطرق العامة والنظافة العامة قد صدر فى ١٩٨٢/٨/٥ - بعد صدور

الحكم المطعون فيه وجعل عقوبة الجريمة التى دين بها المطعون ضده هى الغرامة

التي لا تزيد عن مائة جنيه ومن ثم يعد هذا القانون قانونا أصلح للمطعون ضده

ويكون هو الواجب التطبيق عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون

العقوبات . لما كان ذلك وكانت العقوبة التى قررها القانون الجديد رقم ١٢٩

لسنة ١٩٨٢ - وهى الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه - قد حددت نوع

الجريمة التى دين بها المطعون ضده وجعلتها من قبيل المخالفات إعمالا لحكم

المادة ١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١

والتي تنص على أن « المخالفات هى الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التى لا يزيد

أقصى مقدارها على مائة جنيه » ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى

١٩٨٢/٥/٢٦ فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض وأودعت أسباب

طعنها فى ١٩٨٢/٦/١٥ ولم يعرض الطعن على غرفة المشورة بالمحكمة

إلا بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣٠ وبذا يكون قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم

التقرير بالطعن فى الحكم إلى يوم عرضه على محكمة النقض منعقدة فى

غرفة مشورة ما يزيد على مدة السنة المقررة فى المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد المخالفات دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة وتبعاً لذلك فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى وضع قمامة فى غير الأماكن المحددة . وطلبت عقابة بالمادتين ١ ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جنح الأزيكية قضت غيابياً عملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وتغريمه ثلاثين جنيهاً . إستأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم والإكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهاً .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة وضع القمامة فى غير الأماكن المحددة وقضى بتغريمه عشرة جنيهاً قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ أن العقوبة المقررة لهذه الجريمة وفق ما تنص عليه المادة التاسعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار بقانون

رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ هي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها .

وحيث إن النيابة العامة أسندت إلى المطعون ضده أنه بتاريخ ١٩٨١/١١/١١ بدائرة قسم الأريكية وضع قمامة في غير الأماكن المحددة وطلبت عقابة بالمادتين ١ ، ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أول درجة قضت بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة الدرجة الثانية أصدرت حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية وأشغال الطرق العامة والنظافة العامة قد صدر في ١٩٨٢/٨/٥ بعد صدور الحكم المطعون فيه وجعل عقوبة الجريمة التي دين بها المطعون ضده هي الغرامة التي لا تزيد عن مائة جنية ومن ثم يعد هذا القانون قانوناً أصح للمطعون ضده ويكون هو الواجب التطبيق عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكانت العقوبة التي قررها القانون الجديد رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - وهي الغرامة التي لا تزيد عن مائة جنية - قد حددت نوع الجريمة التي دين بها المطعون ضده وجعلتها من قبيل المخالفات إعمالاً لحكم المادة ١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ والتي تنص على أن « المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنية » ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٨٢/٥/٢٦ فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض وأودعت أسباب طعنها في ١٩٨٢/٦/١٥ ولم يعرض الطعن على غرفة المشورة

بالمحكمة إلا بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣٠ وبذا يكون قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم التقرير بالطعن فى الحكم إلى يوم عرضه على محكمة النقض منعقدة فى غرفة مشورة ما يزيد على مدة السنة المقررة فى المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد المخالفات دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة وتبعاً فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

////////////////

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / تيس الزاى عطية نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة المستشارين / محمد نجيب

صالح وعوض جادو نائبى رئيس المحكمة وصالح عطية وعبد المطفى أبو النيل .

٩٧

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٦ القضائية

(١) نقد . دفعوع . الدفع ببطلان القبض . . تفتيش . التفتيش بغير إذن بقصد التوقي . . إثبات
« بوجه عام ، مضارات . حكم » تسببيه . تسبیب غیر معيب . . نقض « أسباب الطعن . هالا
يقبل منها » .

إبداء الدفع ببطلان القبض لأول مرة أمام النقض . غير جائز . مالم تكن مدونات الحكم
تحمل مقوماته . علة ذلك ؟

تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا
لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الأرها ب . يعتبر إجراء إداريا وقائيا . وليس من أعمال
التحقيق . جواز التحويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب
عليها .

(٢) نقد . تهريب جهمركى . حكم » تسببيه . تسبیب غیر معيب . . نقض « أسباب
الطعن . هالا يقبل منها » .

إباحة حمل المغادر البلاد لنقد أجنبي . شرطه ؟

(٣) نقد . تهريب جمركي . جريمة « أركانها مقصد جنائي . حكم . تسببيه . تسبیب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها . .

جريمة إخراج النقد الأجنبي على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا . متى تتحقق ؟

عدم استلزام القانون لهذه الجريمة قصدا خاصا .

////////////////////

١ - لما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها أن الطاعن أو المدافع عنه أبدى أى دفع يبطلان القبض عليه بقالة وقوعه من أحد ضباط وحدة التفتيش بميناء القاهرة الجوى وهو من غير مأمورى الضبط القضائي فى شأن جرائم التهريب الجمركى وفى غير حالة التلبس وببطلان ما تلاه من إجراءات وكان من المقرر أنه لا يجوز إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمه النقض به هذا فضلا عن أن الواقعة على الصورة التى أوردتها الطاعن بأسباب طعنه يبين منها أن التفتيش الذى أجراه الضابط إنما كان بحثا عن أسلحة أو ذخائر ومفرقات تأميننا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب وخطف الطائرات فهو تفتيش لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التى تملئها عليه الظروف التى يؤدى فيها هذا الواجب بناء على التعليمات الصادرة إليه فى هذا الشأن فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق يهدف إلى الحصول على دليل من الأدلة لا تملكه إلا سلطة

التحقيق أو بإذن سابق منها وإنما هو إجراء إداري تحفظى لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش القضائي ولا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائي فيمن يقوم بإجرائه فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة ومن ثم يكون متعياً للطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

٢ - لما كان المشرع طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبي والمادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ يشترط لإباحة حمل المغادر من البلاد لنقد أجنبي توافراً أحد أمرين ، الأول أن يكون هذا النقد مثبتاً بإقراره الجمركى عند وصوله إلى البلاد والثانى أن يكون مؤشراً به فى جواز سفره بمعرفة أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبي وهو ما لم يتوافر فى الدعوى المطروحة .

٣ - لما كانت جريمة إخراج النقد الأجنبي على غير الشروط والأوضاع المقررة قانوناً طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٣ من لائحة التنفيذية تتحقق بحمل المسافر إلى الخارج للنقد الأجنبي دون أن يكون مثبتاً بإقراره الجمركى عند وصوله للبلاد أو غير مؤشر به على جواز سفره من أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبي ولم يستلزم القانون لهذه الجريمة قصداً خاصاً وكان ما أثبتته الحكم عن واقعة الدعوى كافياً فى الدلالة على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع فى إخراج أوراق النقد الأجنبى والمصرى المبينة بالمحضر من البلاد على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا ومن غير طريق المصارف المعتمدة وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبس بها . وطلبت عقابه ١ ، ٩ ، ٤١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ٤٢ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية . ومحكمة جنح الشئون المالية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم خمسمائة جنيه ومصادرة النقد الأجنبى المضبوط ومبلغ ١٦٨٠ جنيها . استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / المحامى عن الاستاذ / المحامى
نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع فى إخراج نقد أجنبى ومصرى على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة

سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها لما كان ذلك وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الطاعن أو المدافع عنه أبدى أى دفع ببطلان القبض عليه بقالة وقوعة من أحد ضباط وحدة التفتيش بميناء القاهرة الجوي - وهو من غير مأمورى الضبط القضائى فى شأن جرائم التهريب الجمركى وفى غير حالة التلبس وببطلان ما تلاه من إجراءات وكان من المقرر أنه لا يجوز إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحاكمة النقض به هذا فضلا عن أن الواقعة على الصورة التى أوردها الطاعن بأسباب طعنه يبين منها أن التفتيش الذى أجراه الضابط إنما كان بحثا عن اسلحة أو ذخائر ومفرقات تأميناً لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب وخطف الطائرات فهو تفتيش لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التى تملئها عليه الظروف التى يؤدى فيها هذا الواجب بناء على التعليمات الصادرة إليه فى هذا الشأن فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملاً من أعمال التحقيق يهدف إلى الحصول على دليل من الأدلة لا تملكه إلا سلطة التحقيق أو بإذن سابق منها وإنما هو إجراء إدرى تحفظى لا ينبغى أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم بإجرائه فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان
المشرع طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل

فى النقد الأجنبى والمادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ يشترط لإباحة حمل المغادر من البلاد لنقد أجنبى توافر أحد أمرين الأول أن يكون هذا النقد مثبتاً بإقراره الجمركى عند وصوله إلى البلاد والثانى أن يكون مؤشراً به فى جواز سفره بمعرفة أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى وهو ما لم يتوافر فى الدعوى المطروحة . لما كان ذلك وكان الطاعن قد دفع الإتهام بأنه حصل على المبلغ المضبوط بموجب شيكات محولة له من الخارج على بنك الاعتماد والتجارة وأن لديه شهادة من البنك المذكور تثبت صرفه للنقد الأجنبى منه وكان هذا الادعاء - بفرض صحته - لا يؤثر فى قيام الجريمة مادام أن الطاعن لم يقدم الدليل على ادخاله البلاد فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك وكانت جريمة إخراج النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة قانوناً طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٣ من لائحة التنفيذية - تتحقق بحمل المسافر إلى الخارج للنقد الأجنبى دون أن يكون مثبتاً بإقراره الجمركى عند وصوله للبلاد أو غير مؤشراً به على جواز سفره من أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى ولم يستلزم القانون لهذه الجريمة قصداً خاصاً وكان ما أثبتته الحكم عن واقعة الدعوى كافياً فى الدلالة على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يفصح عن عدم قبوله موضوعاً .

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / فليس الراي عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب

صالح وعوض جادو نائبى رئيس المحكمة . صلاح عطية و عبد اللطيف (بو النيل) .



الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٦ القضائية

(١) قانون « تطبيقه » « سريانه من حيث الزمان » . تهريب جمركى .

وقوع جريمة التهريب الجمركى فى تاريخ سابق على سريان القانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . أثره

خضوعها للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . أساس ذلك ؟

(٢) تهريب جمركى . إضفاء أشياء متحصلة من جريمة . نقض « الحكم فى الطعن » . حالات

الطعن . مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

التهريب الجمركى . ماهية كل من التهريب الفعلى والتهريب الحكمى : المادة ١٢١ من

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

عدم اعتبار حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا - وراء الدائرة

الجمركية تهريبا . ولا يعد اخفاء لاشياء متحصلة من جريمة فى حكم المادة ٤٤ مكررا عقوبات

علة ذلك ؟

مخالفة الحكم هذا النظر . وجوب تصحيحه فى هذا الخصوص دون امتداد أثره إلى جريمة

أخرى . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - لما كان الثابت من مدونات الحكمين الابتدائي والمطعون فيه أن واقعة تهريب السيارة من الرسوم الجمركية قد تمت منذ ستة أشهر سابقة على يوم ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٠ أى قبل صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ - المعمول به من اليوم التالى لتاريخ نشره فى ١٧/٣/١٩٨٠ - كما أن السيارة ضبطت لدى الطاعن خارج الدائرة الجمركية ، وأنه تسلمها من المتهمه الأولى مطلقة مالكها الذى كان قد أدخل السيارة إلى البلاد بصفة مؤقتة باعتباره أجنبيا ، ومن ثم فإن الواقعة يحكمها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ باعتبار أنها وقعت خلال فترة سريانه إعمالا للمبدأ المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات والتي تنص على أنه « يعاقب على الجزائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » .

٢ - لما كانت المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد عرفت التهريب بنصها على أنه « يعتبر تهريبا ادخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة . ويعتبر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المهرية . ولا يمنع من إثبات التهريب عدم ضبط البضائع » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة فى تفسير المادة المذكورة على أن المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ،

وهو لا يقع فعلاً أو حكماً إلا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية ، وعلى ذلك فإن حيازة السلعة فيما وراء هذه الدائرة - من غير المهرب لها فاعلاً كان أو شريكاً - لا يعد في القانون تهريباً ، كما لا يعد إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة ولا كذلك جريمة التهريب ، وإذن فإن حيازة البضاعة حيازة مجردة وراء الدائرة الجمركية لا جريمة فيه ولا عقاب عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه رغم ما انتهى إليه من أن السيارة ضبطت خارج الدائرة الجمركية في حيازة شخص آخر غير مالكيها وقبل صدور التعديل التشريعي على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ - قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه ، دون أن يمتد أثر ذلك إلى المحكوم عليها الأولى لاختلاف التهمة المسندة إليها - تهديد السيارة - عن التهمة الماثلة المسندة إلى الطاعن - التهريب الجمركي - .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ٢ - (طاعن)
بأنهما أولاً : المتهم الأولى : بددت السيارة المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق
والمملوكة للمجنى عليه والمسلمة إليها على سبيل الوديعة
فاختلستها لنفسها إضراراً بمالكها . ثانياً : المتهم الثاني : - أولاً :

هرب بضائع أجنبية هي السيارة سالفة الذكر وذلك بالإشتراك مع المتهم الأول بطريقى الإتفاق والمساعدة بأن اتفقت معه على تهريب السيارة من الضرائب الجمركية ومساعدته على ذلك بأن باعت له السيارة وسلمتها إليه فقام المتهم بتغيير لونها واستبدال لوحات الجمارك المنصرفة بأخرى تحمل أرقام ملاكى القاهرة وذلك بقصد التخلص من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنها وقد وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : - قاد السيارة بلوحات معدنية غير خاصة بها . وطلبت عقابهما بمواد الإتهام . ومحكمة جنح العجوزة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم الأول شهرا مع الشغل والاقاف عن التهمة المسندة إليها وحبس المتهم الثانى سنتين مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه مبلغ ألف جنيه ودفع مبلغ ٣١٩٦,٨٢٠ جنيها تعويضا للجمارك ومبلغ ٧٥٧١ جنيها كبديل المصادرة عن التهمتين . استأنف المحكوم عليهما . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا للمتهم الأول وحضوريا للمتهم الثانى (الطاعن) بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالنسبة للمتهم الأول برفضة وتأبيد الحكم المستأنف وبالنسبة للمتهم الثانى برفض الإستئناف وتأبيد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول مع إلغاء عقوبة الحبس وبسراة من التهمة الثانية .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

الهدكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تهريب سيارة من الرسوم الجمركية قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة بعد اقتناعها بأن السيارة ضبطت خارج الدائرة الجمركية فى حيازة من لا يملكها

وقبل صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فقد ادانته وأوقعت عليه العقوبة المقررة لجريمة التهريب الجمركى رغم أن الواقعة لم تكن مؤثمة قبل صدور هذا القانون مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن تهمتين الأولى تهريب سيارة من الرسوم الجمركية والثانية قيادته سيارة بملوحات معدنية غير خاصة بها ، فقضت المحكمة المطعون فى حكمها ببراءته من التهمة الثانية ودانته فى التهمة الأولى وسببت قضاها بالإدانة بما نصه « فإذا كانت الواقعة (التهريب الجمركى) المسندة إليه قد تمت وفقاً لقيد النيابة والثابت بالأوراق فى تاريخ سابق على صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم تستبعد المحكمة التغليظ العقابى الوارد بالمادتين ١٢١ ، ١٢٤ مكرراً المشتمل عليهما التعديل التشريعى المذكور أخذاً بعدم رجعية القوانين إعمالاً للقانون الأصلح للمتهم وتجرى عقابه عن هذه التهمة الثابتة فى حقه عملاً بمواد الاتهام بعد الاستبعاد المذكور والمادة ٣٠٤/٢ أج . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكيم الابتدائى والمطعون فيه أن واقعة تهريب السيارة من الرسوم الجمركية قد تمت منذ ستة أشهر سابقة على يوم ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٠ أى قبل صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ - المعمول به من اليوم التالى لتاريخ نشرة فى ١٧/٣/١٩٨٠ - كما أن السيارة ضبطت لدى الطاعن خارج الدائرة الجمركية ، وأنه تسلمها من المتهم الأولى مطلقة مالكها الذى كان قد أدخل السيارة إلى البلاد بصفة مؤقتة باعتباره أجنبياً ، ومن ثم فإن الواقعة يحكمها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ باعتبار أنها وقعت خلال فترة سريانه إعمالاً للمبدأ المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات

والتي تنص على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ». ولما كانت المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ سائفة. الذكر قد عرفت التهريب بنصها على أنه « يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المتنوعة . ويعتبر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المهربة . ولا يمنع من إثبات التهريب عدم ضبط البضائع » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة فى تفسير المادة المذكورة على أن المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وهو لا يقع فعلاً أو حكماً إلا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية ، وعلى ذلك فإن حيازة السلعة فيما وراء هذه الدائرة - من غير المهرب لها فاعلاً كان أو شريك - لا يعد فى القانون تهريباً ، كما لا يعد إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة فى حكم المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعى أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة ولا كذلك جريمة التهريب ، وإذن فإن حيازة البضاعة حيازة مجردة وراء الدائرة الجمركية لا جريمة فيه ولا عقاب عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه رغم ما انتهى إليه من أن السيارة ضبطت خارج الدائرة الجمركية فى حيازة شخص آخر غير مالكيها وقبل صدور التعديل التشريعى على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

////////////////////

بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه ، دون أن يمتد أثر ذلك إلى المحكوم عليها الأولى لاختلاف التهمة المسندة إليها - تهديد السيارة - عن التهمة الماثلة المسندة إلى الطاعن - التهريب الجمركي - .

////////////////////////////////

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الرابي عطية نائب رئيس المحكمة وعشوية السادة المستشارين // بمعية
صالح وعوض جادو نائب رئيس المحكمة - صلاح عطية وعبد اللطيف أبو الفيل -



الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٨٠ القضائية

نقد - دعوى جنائية « قيود تحريكها » - حكم « بيمينات » « بطلان » « بطلان » « نفقسي »
(اثر الطعن) -

الإجراء المنصوص عليه في المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل الحق
حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل
به طبقا للمادة ١٤/٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . إغفال النص في الحكم على صدور
هذا الطلب . بطلان . ولو ثبت بالأوراق صدور الطلب ،

اتصال وجه الطعن بمحكوم عليه آخر . إمتداد أثر الطعن إليه .



حيث إن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على إن الإجراء المنصوص عليه في
الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة
على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ ،
١١١ لسنة ١٩٥٣ هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على
صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى (وهذا قيد
مستمر العمل به بموجب نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧

لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذى ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧) وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب عن جهة الاختصاص. لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من وزير المالية والاقتصاد أو من ينوبه لذلك طبقا لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر ، فإنه يكون مشويا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن مما يتعين معه نقضه والإحالة وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر الذى لم يطعن فى الحكم لاتصال وجه الطعن به .

الوقائع

- ١ - اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - - ٢ -
 ٣ - بأنهم تعاملوا فى النقد الأجنبي المبين نوعا وقدرا بالأوراق عن غير طريق المصارف والجهات المعتمدة قانونا بالتعامل فى النقد الأجنبي وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٧ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل . ومحكمة جنح الشئون المالية والتجارية بالإسكندرية قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما نسب إليهم إستأنفت النيابة العامة ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد به بالنسبة للمتهم الثالث وباجماع الآراء بإلغائه بالنسبة للمتهمين الاول والثانى (الطاعن) وتغريم كل منهما مائتى جنيه والمصادرة .
 فطعن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التعامل في نقد أجنبي عن غير طريق المصارف والجهات المعتمدة قانوناً فقد شابه البطلان والقصور في التسبب بذلك بأنه قد دفع ببطلان إجراءات التحقيق في الدعوى لحصولها قبل صدور إذن بذلك من الجهة المختصة إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع برد غير سديد ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعذل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ ، ١١١ لسنة ١٩٥٣ هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى (وهذا قيد مستمر للعمل به بموجب نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧) وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغني عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب عن جهة الاختصاص لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من وزير المالية

والاقتصاد أو من ينبه لذلك: طبقاً لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سائلة الذكر ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن مما يتعين نقضه والإحالة وذلك، يائسبة للطاعن. والمحكوم عليه الآخر الذى لم يطعن فى الحكم لاتصال وجه الطعن به .

XXXXXXXXXXXX

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جادو نائبى رئيس المحكمة وملاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .



الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) تزوير « أوراق رسمية » ، جريمة « أركانها » ، حكم « تسببيه » ، تسبیب غیر معيب ، .

محاضر التحقيق قد تصلح دليلاً يحتج به فى إثبات شخصية من يسألون فيها ، أسماء هؤلاء تعد بيانات جوهرية فى المحضر . حصول تغيير فيه بانتحال الشخصية يعد ذلك تزويراً فى ورقة رسمية . لا يصح القول بدخول ذلك فى وسائل الدفاع للمتهم أو انتفاء القصد الجنائى لديه . أساس ذلك ؟

(٢) تزوير « أوراق رسمية » ، جريمة « أركانها » ، محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير

توافر الضرر فى التزوير » ، إثبات « بوجه عام » ، حكم « تسببيه » ، تسبیب غیر معيب ، .

تقدير توافر ركن الضرر فى جريمة التزوير . موضوعى .

(٣) تزوير « أوراق رسمية » ، جريمة « أركانها » ، حكم « تسببيه » ، تسبیب غیر

معيب ، .

انتحال الطاعة بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة أسم أخرى معروفة لديها

يتوافر به أركان جريمة للتزوير .

١ - لما كانت محاضر التحقيق قد تصلح دليلاً يحتج به فى إثبات شخصية من يسألون فيها فإن أسماء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية فى المحضر . فإذا ما حصل التغيير فيه بانتحال الشخصية صح عد ذلك تزويراً فى ورقة رسمية . وما قد يقال فى هذا الصدد من أن تغيير المتهم اسمه فى محضر التحقيق يدخل فى عداد وسائل النفاق التى له ، بوصف كونه متهماً ، أن يختارها لنفسه - ذلك لا يصح إذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لأنه فى هذه الحالة كان ولا بد يتوقع أن هذا من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الأسم المنتحل بتعريضه إياه لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل فى هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائى قولاً بأن المتهم إنما كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة إليه فإنه لا يشترط فى التزوير أن يقصد الجانى الاضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى إلا إلى منفعة نفسه .

٢ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه وكان لا يشترط فى التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفى احتمال وقوعه وتقدير توافر هذا الركن لأشأن المحكمة النقض به لتعلقه بحكمة الموضوع وحدها تقدره بحسب ما تراه من ظروف كل دعوى .

٣ - لما كان الحكم قد استخلص من الأدلة التى عول عليها فى الإدانة أن الطاعنة قد انتحلت بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة اسم وهى معروفة لديها إذ تجايزها فى المسكن فإنه يكون قد أثبت فى حقها توافر أركان جريمة التزوير ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها اشتركت بطريق المساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية « معاون قسم آداب القاهرة والموظف المختص بتنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية » فى ارتكاب جريمة تزوير فى محركات رسمية هى محضرى الشرطة والتحقيق بنياية الآداب فى القضية رقم
 جنح آداب القاهرة وأوراق التنفيذ الخاصة بها حال تحريرها المختص بوظيفة كل منهم وكان ذلك بجعلها واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمها بتزويرها بأن انتحلت أسم على خلاف الحقيقة فأثبت الموظفان المذكوران ذلك ووقعت على الأوراق بهذا الأسم المنتحل فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة . وأحالنها إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ٣/٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١٣ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

فطعنن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون أنه إذ دانها بجريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب ذلك بأن تفسير الطاعنة لإسمها بمحضر جمع الاستدلالات وبتحقيقات النيابة يعد من قبيل الدفباع ولايشكل فى سقها جريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى .

فضلا عن أن الحكم لم يدلل على توافر القصد الجنائي في حق الطاعنة ولم يعرض لركن الضرر . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت محاضر التحقيق قد تصلح دليلا يحتج به في إثبات شخصية من يسألون فيها فإن أساء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في المحضر . فإذا ما حصل التغيير فيه بانتحال الشخصية صح عد ذلك تزويرا في ورقة رسمية . وما قد يقال في هذا الصدد من أن تغيير المتهم أسمه في محضر التحقيق يدخل في عداد وسائل الدفاع التي له ، بوصف كونه متهما ، أن يختارها لنفسه - ذلك لا يصح إذا كان المتهم قد انتحل أسم شخص معروف لديه ، لأنه في هذه الحالة كان ولا بد يتوقع أن هذا من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الأسم المنتحل بتعريضه إياه لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائي قولاً بأن المتهم إنما كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة إليه ، فإنه لا يشترط في التزوير أن يقصد الجاني الاضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى إلا إلى منفعة نفسه وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه وكان لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه وتقدير توافر هذا الركن لاشأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع

وحدها تقدره بحسب ماتراه من ظروف كل دعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص من الأدلة النسي عول عليها فى الإدانة أن الطاعنة قد انتحلت بمحضر جمع الاسدالات وتحقيقات النيابة أسم وهى معروفة لديها إذ تجاوزها فى المسكن فإنه يكون قد أثبت فى حقها توافر أركان جريمة التزوير ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

////////////////////

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مسعود السعداوى ومطلعت الإكيابى ومحمود عبد البازى وجابر عبد التواب .

١٠١

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٥٨ القضائية

رقابة إدارية . مأمور و ضبط القضائى « اختصاصهم » . موظفون عموميون . إثبات
« بوجه عام » .

اختصاص أعضاء الرقابة الإدارية . مقصور على الجرائم التى يقارنها الموظفون أثناء
مباشرتهم لوظائفهم . عدم امتداد هذا الاختصاص إلى أحاد الناس . حد ذلك ؟
تحويل الحكم على نتيجة تفتيش اجراء عضو الرقابة الإدارية دون بيان توافر
اختصاصه . يعيبه .
تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟ .

إن مؤدى الفقرة ج من المادة الثانية والمادة ٦١ من القانون رقم ٥٤
لسنة ١٩٦٤ أن اختصاص أعضاء الرقابة الإدارية مقصور على الجرائم التى
يقارنها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم فلا تنبسط ولا يتهم على
أحاد الناس ما لم يكونوا أطرافا فى الجريمة التى ارتكبتها الموظفون كما يختص
أعضاء الرقابة الإدارية بكشف وضبط الجرائم التى تقع مع غير العاملين والتى
تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة والخدمات العامة ، وإذ خلت

مدونات الحكم من توافر أى من هذين الأمرين أو أن الظاهر كان يشرح لذلك فإنه يكون فضلا عما تردى فيه من مخالفة للقانون قد شابه القصور فى التسبب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول من بين ماعول به على نتيجة التفتيش الذى أجراه عضو الرقابة الإدارية فإنه يكون معيبا ولا يعصمه من ذلك أن يكون قد عول على أدلة أخرى فى الدعوى ، ذلك أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهى إليه أو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر فى كفاية باقى الأدلة لدعم الإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك مع آخر مجهول بطريق التحريض والإتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية هى المستخرجين الرسميين بنجاح و والتصديق على نجاح المنسوب صدورهما إلى الإدارة العامة للإمتحانات بوزارة التربية والتعليم وشهادتى خبره و المنسوب صدورهما إلى إدارة غرب الجيزة التعليمية وإدارة شمال القاهرة التعليمية وذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات وأختام مزورة بأن اتفق معه على اصطناعها على غرار المستخرجات والتصديقات الصحيحة وقدم له بياناتها فقام ذلك المجهول بإثبات تلك البيانات على خلاف الحقيقة ومهرها بتوقيعات

وأختام نسبها زورا إلى الجهات الحكومية سالفة الذكر وموظفيها فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة. وأحالته إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاينة طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠، ٤١، ٢١١، ٢١٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما هو منسوب إليه..

فطعن المحكوم عليه والأستاذ / المحامي نيابة عنه فى الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما بنعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك فى تزوير محررات رسمية قد أخطأ فى القانون وشابه قصور فى التسبب ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش وبطلان الدليل المستمد منها تأسيسا على أن اختصاص رجال الرقابة الإدارية الذين أجروه قاصر على الجرائم التى تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم ولما كان الطاعن لا يعمل بالحكومة فإنه لا يكون لرجال الرقابة الإدارية اختصاص بتفتيش منزله غير أن المحكمة ردت على هذا الدفع ردا قاصرا يخالف صحيح القانون مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لعدم اختصاص أعضاء هيئة الرقابة الإدارية بضبطه ورد عليه فى قوله « أن لأعضاء هيئة

الرقابة الإدارية الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظيفتهم والعمل على منع وقوعها وضبط مايقع منها وتحرير محضر يتضمن ماتم اجراؤه والنتيجة التي أسفر عنها وفي سبيل ذلك لهم الحق في تلقي أية بلاغات تتصل بمباشرة الموظفين لواجبات وظيفتهم والإخلال بها ولما كانت الجرائم موضوع هذا التحقيق تتصل اتصالا مباشرا بأعمال الموظفين وأن البلاغ قدم من المجنى عليهم لهيئة الرقابة الإدارية للتشكيك في صحة المستندات المنسوب صدورها من موظفين عموميين في جهات حكومية مما يستلزم التحرى عن صحة هذه الوقائع ولها في سبيل ذلك مباشرة كافة الاجراءات القانونية للكشف عنها ومن ثم فإن التحرى عن المتهم وضبطه واتخاذ كافة الاجراءات القانونية لضبط الواقعة بدخل في صميم اختصاصها « لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يصلح ردا على الدفع بعدم اختصاص أعضاء هيئة الرقابة الإدارية بضبط وتفتيش الطاعن . ذلك أن مؤدى الفقرة ج من المادة الثانية والمادة ٦١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ أن اختصاص أعضاء الرقابة الإدارية مقصور على الجرائم التي يقارفها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم فلا تنبسط ولايتهم على أحاد الناس مالم يكونوا أطرافا في الجريمة التي ارتكبتها الموظفين كما يختص أعضاء الرقابة الإدارية بكشف وضبط الجرائم التي تقع من غير العاملين والتي تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة والخدمات العامة ، وإذ خلت مدونات الحكم من توافر أى من هذين الأمرين أو أن الظاهر كان يرشح لذلك فإنه يكون فضلا عما تردى فيه من مخالفة للقانون قد شابها القصور في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول من بين ماعول به على نتيجة

التفتيش الذى أجراه عضو الرقابة الإدارية فإنه يكون معيبا ولا يعصمه من ذلك أن يكون قد عول على أدلة أخرى فى الدعوى ، ذلك أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهى إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر فى كفاية باقى الأدلة لدعم الإدانة . لما كان ماتقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد ورئيس المحكمة وعزوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان ومحمد رفيع البسطويسى ونجس إسحق (نواب رئيس المحكمة) وعلى الصديق عثمان .

١٠٢

الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) دعوى جنائية - تحريكها - . وصف التهمة - حكم - تسميته - تسبب معيب - . نيابة عامة - .

النيابة العامة هي المختصة برفع الدعوى - لا يجوز لغيرها رفعها إلا إستثناء .

رفع النيابة العامة للدعوى الجنائية . أثره : عدم جواز تنازلها عنها أو الرجوع فيها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون أو تعديل التهمة أو الرصف أو استبدال غيرها بها - أساس ذلك ؟

(٢) دعوى جنائية - نيابة عامة - وصف التهمة -

طلب النيابة العامة تعديل وصف التهمة على اساس واقعة مادية مغايرة للواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلا - مؤداه : زيادة عدد الجرائم المرفوعة بها الدعوى - محاكمة المتهم عن التهمة الجديدة دون التهمة المرفوعة بها الدعوى - أثره ؟

الدعوى الجنائية ليست ملكاً للنيابة العامة - هي حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة

إلا وكيلا عنها فى استعمالها - مفاد ذلك ؟

(٣) نقض - ما لا يجوز الطعن فيه من احكام ،

عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى المخالفات إلا ما كان مرتبطا منها

بجناية أو جنحة .

١ - من المقرر بنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية أن النيابة العامة هي المختصة أصلاً برفع الدعوى الجنائية ولا يجوز لغيرها رفعها إلا استثناء في الحالات التي بينها القانون على سبيل الحصر ، ومتى قامت برفعها - إما بتكليفها المتهم بالحضور أمام المحكمة أو بتوجيهها التهمة له إذا حضر بالجلسة وقبل المحاكمة في مواد المخالفات والجنح طبقاً لنص المادتين ١/٦٣ ، ١/٢٣٢ ، ٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، أو بأحالتها في مواد الجنايات طبقاً لنص المادة ٢١٤ من القانون ذاته - فلا يجوز لها التنازل عنها أو الرجوع فيها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز لها أيضاً تعديل التهمة أو الوصف أو استبدال غيرها بها مادامت الدعوى قد خرجت من يدها ودخلت في حوزة المحكمة امتثالاً للأصل المقرر من الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة الذي أفصحت عنه المادة ٢/٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي حظرت على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة وأكدته المادة ٣٠٧ من القانون ذاته حين نصت على أن « لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى » ، وقصارى ما تملكه النيابة العامة هو أن تطلب من المحكمة تعديل التهمة أو الوصف وللأخيرة أن تستجيب لذلك أولاً تستجيب في حدود ما يجيزه نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يخل ذلك كله بحق النيابة العامة في مواد الجنح والمخالفات في رفع الدعوى الجنائية عن الوقائع الجديدة التي لم ترد في التكليف بالحضور بتوجيه التهمة للمتهم في الجلسة متى قبل المحاكمة عنها أو بإعلانه بها متى رفض ذلك حسبما يفصح عنه نص المادة ٢/٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - لما كان طلب النيابة العامة من محكمة أول درجة تعديل وصف الاتهام هو فى حقيقته - بالنسبة للتهمة الثانية المعاقب عليها بعقوبة الجنحة والتي كانت الدعوى قد رفعت بها - اضافة من النيابة العامة بوصفها سلطة اتهام لتهمة جديدة أساسها واقعة مادية منبئة الصلة بالواقعة التي رفعت بها الدعوى ومغايرة لها تمام المغايرة . ترتب عليها زيادة فى عدد الجرائم المقامة بها الدعوى على الطاعنين - بخلاف الحال فى التهمة الأولى إذ طلب النيابة العامة تعديل وصفها أساسه الواقعة المادية ذاتها - وقد أعلن الطاعنان بالوصف الأخير وجرت المحاكمة وصدر الحكم الابتدائى على أساسه مغفلا الفصل فى التهمة الثانية التي رفعت بها الدعوى بداءة ، وهى تهمة عرض الطاعنين للبيع الأشرطة الصوتية المضبوطة دون ترخيص من الجهة المختصة ، ولم يعرض لها بدووه الحكم المطعون فيه ، فإن هذه التهمة تكون مازال معلقة أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن الدعوى الجنائية ليست ملكا للنياية العامة بل هى من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة إلا وكيلا عنها فى استعمالها ، وهى إذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ ، إلا أنها إذا قدمتها إلى القضاء فإنه يصبح وحده صاحب الحق فى الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة ولا تملك هى التنازل عنها ، وليس لها من حق لديه سوى إبداء طلباتها فيها إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها ولا يقبل الاحتجاج عليها بقبولها الصريح أو الضمنى لأى أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية .

٣ - لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على الفصل فى الجريمتين المعاقب عليهما بوصف المخالفة ، فإن طعن النيابة العامة والمحكوم عليهما فى هذا الحكم يكون غير جائز ويتعين من ثم الحكم بعدم جواز الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من

بأنهما أولا : اعتديا على حقوق الشركات صاحبة الحق فى استغلال وطبع وتوزيع أشرطة الكاسيت المضبوطة دون حصولهما على إذن كتابى من تلك الشركات صاحبة الحق على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : عرضا للبيع الأشرطة الصوتية المضبوطة دون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت معاقبتهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣/٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ . وادعت كل من شركة وشركة التجارية مدنيا قبل المتهمين بمبلغ مائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قصر النيل قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه عن التهمة الأولى وعشرين جنيهاً عن التهمة الثانية والزمتهما متضامتين بأن يؤديا لكل من المدعين بالحقوق المدنية على سبيل التعويض المؤقت مبلغ مائة وواحد جنيه بعد أن عدلت وصف المتهمتين بجعلهما تقليد مصنفات منشورة فى الخارج وتوزيع مصنفات معدة للنشر قبل إيداع عشر نسخ من كل منها بالمركز الرئيسى لدار الكتب والوثائق القومية . استأنف كل من المحكوم عليهما والنيابة العامة هذا الحكم ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنست النيابة العامة والأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنين « المحكوم عليهما » بوصف أنهما : ١ - اعتديا على حقوق الشركات صاحبة الحق فى استغلال وطبع وتوزيع أشرطة الكاسيت المضبوطة دون حصولهما على إذن كتابى من تلك الشركات . ٢ - عرضا للبيع الأشرطة الصوتية المضبوطة دون ترخيص من الجهة المختصة . وهما الجريمتان المعاقب على أولاهما بعقوبة المخالفة وعلى الثانية بعقوبة الجنحة حسبما توجبه المواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٣٧ ، ١/٣٧ ، ٢ ، ١/٤٧ ، ٢ ، ٣ ، من قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، ١ ، ٢/٢ ، ٦ ، ١٦ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفنانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والأسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى ، وقد جرى إعلان الطاعنين بهاتين التهمتين ، وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة طلبت النيابة العامة تعديل الوصف بجعله : ١ - قلدا فى مصر مصنعات منشورة فى الخارج . ٢ - بصفتها ناشرى مصنعات معدة للنشر عن طريق عمل نسخ منها شرعا فى توزيعها قبل إيداع عشر نسخ منها المركز الرئيسى لدار الكتب والوثائق القومية ، وهما الجريمتان المعاقب على كليتهما بعقوبة الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه بالنسبة للأولى وعن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسين وعشرين جنيهاً بالنسبة للثانية طبقاً لنصوص المواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٣٧ ، ١/٣٧ ، ٢ ، ١/٤٧ ، ٢ ، ٣ ، ١/٤٨ ، ٢ ، من قانون حماية حق المؤلف

الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ ، وقد جرت محاكمة الطاعنين - بعد اعلاتهما - على أساس الوصف الأخير ودانتهما بالجريمتين الحكم الابتدائي الذي أيدته لأسبابه الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان المقرر بنص الفترتين الأولى والثانية من المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية أن النيابة العامة هي المختصة أصلاً برفع الدعوى الجنائية ولا يجوز لغيرها رفعها إلا استثناء في الحالات التي بينها القانون على سبيل الحصر ، ومتى قامت برفعها - إما بتكليفها المتهم بالحضور أمام المحكمة أو بتوجيهها التهمة له إذا حضر بالجلسة وقبل المحاكمة في مواد المخالفات والجنح طبقاً لنص المادتين ١/٦٣ ، ١/٢٣٢ ، ٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، أو باحالتها في مواد الجنايات طبقاً لنص المادة ٢١٤ من القانون ذاته - فلا يجوز لها التنازل عنها أو الرجوع فيها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز لها أيضاً تعديل التهمة أو الوصف أو استبدالغيرها بهامادامت الدعوى قد خرجت من يدها ودخلت في حوزة المحكمة امتثالاً للأصل المقرر من الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة الذي أفصحت عنه المادة ٢/٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي حظرت على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة واكدته المادة ٣٠٧ من القانون ذاته حين نصت على أن « لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى » . وقصارى ما قلناه في النيابة العامة هو أن تطلب من المحكمة تبليغ التهمة أو الوصف وللأخيرة أن تستجيب لذلك أولاً تستجيب في حدود ما يجيزه نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يخل ذلك

كله بحق النيابة العامة فى مواد الجرح والمخالفات فى رفع الدعوى الجنائية عن الوقائع الجديدة التى لم ترد فى التكليف بالحضور بتوجيه التهمة للمتهم فى الجلسة متى قبل المحاكمة عنها أو باعلانه بها متى رفض ذلك حسبما يفسح عنه نص المادة ٢/٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان طلب النيابة العامة من محكمة أول درجة تعديل وصف الاتهام هو فى حقيقته - بالنسبة للتهمة الثانية المعاقب عليها بعقوبة الجنحة والتي كانت الدعوى قد رفعت بها - اضافة من النيابة العامة بوصفها سلطة اتهام لتهمة جديدة أساسها واقعة مادية منبئة الصلة بالواقعة التى رفعت بها الدعوى ومغايرة لها تمام المغايرة . ترتب عليها زيادة فى عدد الجرائم المقامة بها الدعوى على الطاعنين - بخلاف الحال فى التهمة الأولى إذ طلب النيابة العامة تعديل وصفها أساسه الواقعة المادية ذاتها - وقد أعلن الطاعنان بالوصف الأخير وجرت المحاكمة وصدر الحكم الابتدائى على أساسه مغفلا الفصل فى التهمة الثانية التى رفعت بها الدعوى بداءة ، وهى تهمة عرض الطاعنين للبيع الأشرطة الصوتية المضبوطة دون ترخيص من الجهة المختصة ، ولم يعرض لها بدوره الحكم المطعون فيه ، فإن هذه التهمة تكون مازال معلقة أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن الدعوى الجنائية ليست ملكا للنياية العامة بل هى من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة إلا وكيلا عنها فى استعمالها ، وهى إذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ ، إلا أنها إذا قدمتها إلى القضاء فإنه يصبح وحده صاحب الحق فى الحكم فيها بما يشاء ، غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة ولا تملك هى التنازل عنها ، وليس لها من حق لديه سوى إبداء طلباتها فيها إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها

ولا يقبل الاحتجاج عليها بقبولها الصريح أو الضمنى لأى أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجناح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل فى الجريمتين المعاقب عليهما بوصف المخالفة ، فإن طعن النيابة العامة والمحكوم عليهما فى هذا الحكم يكون غير جائز ويتعين من ثم الحكم بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعنين « المحكوم عليهما » المصاريف المدنية .

////////////////////

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان
ومحمد رفيع البسطويسى وتاجى إسحق نواب رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب .

١٠٣

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم « بيانات حكم الادانة » .

حكم الادانة . بياناته : المادة ٣١٠ إجراءات .

(٢) مواد مخدرة . مسئولية جنائية « المسئولية المفترضة » ، عقوبة « تطبيقها » .

حكم « تسببيه » . تسبیب معیب » .

مدلول زراعة المخدر المنهى عنها-يشمل وضع البذور والتعهد اللازم للزروع إلى حين

نضجه وقلعه .

خلو القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك

الأرض التى تزرع فيها النباتات الممنوعة . مفاد ذلك ؟

إدانة الطاعن لمجرد كون نبات الحشخاش مزروعا فى أرضه دون بيان مدى مباشرة الطاعن

زراعته . قصور .

١ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الأدلة ، حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ والا كان قاصرا .

٢ - لما كان مدلول الزراعة المنهي عنها يشمل وضع البذور فى الأرض وما يتخذ نحو البذر من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلعه وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد خلا من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك الأرض التى تزرع فيها النباتات الممنوعة ، مما مفاده أنه يتعين لعقابه بالتطبيق لأحكام ذلك القانون ، أن يثبت ارتكابه الفعل المؤثم وهو مباشرة زراعة النبات ، وإذ كان الحكم - على السياق المتقدم - قد عول فى إدانة الطاعن على مجرد كون نبات الخشخاش مزروعا فى أرضه وهو مالا يجزئ عن ضرورة بيان مدى مباشرة الطاعن زراعته فإن ما قاله فى هذا الشأن يكون غير مؤد إلى ما رتب عليه من ثبوت عناصر الجريمة من ناحية مباشرة زرع الخشخاش مع العلم بحقيقة أمره ، ويكون بذلك معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه زرع - وآخران - بقصد الاتجار نباتات ممنوعة زراعته « نبات الخشخاش » فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . واحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الحالة . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٨ ، ٢/٣٤ ، ١/٤٢ ، من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٢ من الجدول رقم ٥ الملحق مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة ثلاثة سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابته قصور فى التسبيب . ذلك بأنه لم يدل على ارتكابه الفعل المزمع الذى دانه به مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل عليها .. بها فى .. الوقائع ، على قوله « ان الواقعة نخلف فيما أثبتته الرائد ... »

بمحضر الضبط المؤرخ من أنه اشترك فى حمله للقضاء على زراعات النباتات المخدرة وقد تمكن من ضبط ثلاث قطع من الأرض منزرعة بنباتات الخشخاش الأولى خاصة بالمتهم والثانية خاصة بالمتهم والثالثة خاصة وأن كلا منهم يزرع قطعة أرضه بقصد الاتجار . فقد شهد الرائد أنه أثناء قيامه بالمرور على الزراعات بناحية شاهد نبات الخشخاش مزروعا فى أرض لمتهم وذلك بقصد الاتجار وشهد بمضمون ما شهد به الشاهد الأول . وقد ثبت من معاينة النيابة العامة وجود نبات الخشخاش مزروعا بحقل المتهم على مساحة قيراطين وبلغ عدد شجيرات ١٥٠٠ شجرة . وقد أورد تقرير المعمل الكيماوى أن النبات المضبوط هو لنبات الخشخاش المنتج للأفيون « . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الأدلة ، حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا ، وكان مدلول الزراعة المنهى عنها يشمل وضع البذور فى الأرض وما يتخذ نحو البذر من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلعه وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد خلا من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك الأرض التى تزرع فيها النباتات الممنوعة ، مما مفاده أنه يتعين لعقابه بالتطبيق لأحكام ذلك القانون ، أن يثبت ارتكابه الفعل الموثم وهو مباشرة زراعة النبات ، وإذا كان الحكم - على السياق المتقدم - قد عول فى إدانة الطاعن على مجرد كون نبات الخشخاش مزروعا فى أرضه وهو ما لا يجرىء عن ضرورة بيان مدى مباشرة الطاعن زراعته فإن ما قاله فى هذا الشأن يكون غير مؤد إلى مارتب عليه من ثبوت عناصر الجريمة من ناحية مباشرة زرع

الخشاش مع العلم بحقيقة أمره ، ويكون بذلك معيبا بالقصور الذي يبطله
ويوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن دون المحكوم عليهما الآخرين ،
إذ لا يمتد إليهما أثر النقض بصدد الحكم عليهما غيايبا .

////////////////

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد رئيس المحكمة وعشوية السادة المستشارين / إبراهيم هيم حسين رضوان
ومحمد رفيع البساطويسى نائبي رئيس المحكمة وقمص خليفة وعلى الصادق عثمان .

١٠٤

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) اختلاس أموال أميرية . عقوبة ، توقيعها ، غرامة . ظروف مخففة . قانون ، تفسيره .

المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات . تجيز إبدال العقوبة الأصلية المقررة لجرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر بعقوبة الحبس والغرامة المساوية لقيمة المال المختلس أو المستولى عليه أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناتج عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه .

(٢) اختلاس أموال أميرية . موظفون عموميون . عقوبة « العقوبة التكميلية » ، توقيعها ، عزل .

نص المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات . لا يوجب الحكم بعقوبة العزل من الوظيفة العامة أو مافى حكمها . ترك ذلك لإطلاقات محكمة الموضوع .

(٣) اختلاس أموال أميرية . عقوبة « توقيعها » . حكم « تسببيه . تسبیب غير معيب » .

جزاء الرد . يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم وحتى صدور الحكم في الدعوى .

ضبط المال المختلس قبل صدور الحكم المطعون فيه . اغفال الحكم القضاء بالرد . لا مخالفة للقانون .

(٤) اختلاس أموال أميرية . جريمة . اتفاق . اشتراك . إثبات « قرائن » حكم « تسببيه . تسبیب هعیب » .

إثبات الاشتراك بالقرائن . مناطه : ورود القرينة على واقعة الاتفاق على ارتكاب الجريمة أو المساعدة في ذاتها مع صحة الاستنتاج وسلامته .

وجوب بناء الاحكام الجنائية على الجزم واليقين . لا الظن والاحتمال .

مجرد اتفاق المتهمين بالاختلاس مع الطاعن على شراء أجولة القمح التي اختلسها . لا ينصب على واقعة الاتفاق أو المساعدة في ارتكابه جريمة الاختلاس . الحكم بادانته بتلك الجريمة استناداً إلى ذلك الاتفاق . قصور .

(٥) اختلاس أموال أميرية . جريمة « أركانها » . اتفاق . اشتراك . إثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه . تسبیب هعیب » .

الاشتراك في الجريمة . مناط تحقيقه : اقتراف الفعل المادى للمساهمة التبعية في وقت سابق أو معاصر للجريمة وأن تقع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك .

////////////////////

١ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن خلاص إلى التدليل على ثبوت الاتهام قبل المطعون ضدهما (المتهمان الأول والثاني) انتهى إلى أن قيمة المال المختلس مبلغ (١٥٩) مائة تسعة وخمسين جنيهاً ، ومن ثم فقد أخذهما بنص المادة ١١٨ مكرراً (أ) من قانون العقوبات . لما كان

ذلك وكان الشارع إذ نص في المادة أنفسه الذكر على أنه « يجوز للسحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وفقا لما تراء من ظروف الجريمة وملابساتها ، إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها بدلا من العقوبات المنفردة لها بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة ، ويجب على المحكمة أن تقضى فضلا عن ذلك بالمصادرة والرد إن كان لهما محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ماتم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ماتم تحقيقته من منفعة أو ربح » . فقد دل في صريح عبارته ، على إجازته لمحكمة الموضوع ، وأن تستبدل بالعقوبة الأصلية المقررة لأي جريمة من جرائم الباب المشار إليه بالنص ، وهو الباب الرابع من قانون العقوبات في شأن اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ، والذي تندرج في أحكامه جريمة اختلاس الأموال العامة المستندة إلى المطعون ضدهما ، عقوبة الحبس والغرامة المساوية لقيمة المال المختلس أو المستولى عليه أو ماتم تحقيقه من منفعة أو ربح ، متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، فإن جاوزت القيمة ذلك ، انحسرت رخصة إعمال النص في هذه الحالة وتعين توقيع العقوبات المقررة أصلا للجريمة .

٢ - لما كان نص المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات الذي أخذت المحكمة المطعون ضدهما به ، وفقا لصحيح القانون ، لا يوجب الحكم بعقوبة العزل من الوظيفة العامة أو ما في حكمها ، بل هي من الإجازات التي أوردها النص المطبق فإنها تكون من اطلاقات محكمة الموضوع ، إن شئت قضت بها في الحدود المقررة قانونا ، وإن شئت رفضت ذلك ، ويكون النعى على الحكم اغفاله القضاء بعقوبة العزل من الوظيفة العامة على غير أساس .

٣ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن جزاء الرد يدور مع موجب مع بقاء المال المختلس في ذمة مقترف الاختلاس حتى صدور الحكم في الدعوى ،

وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المال المختلس قد تم ضبطه قبل صدور الحكم المطعون فيه ، فإن موجب الرد يكون منتفيا في هذه الحالة ويكون الحكم إذ أغفل القضاء بالرد قد برىء من مخالفة القانون

٤ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن على ما قرره المتهمان بجريمة الاختلاس ، من اتفاقهما مع الطاعن على شراء أجولة القمح المضبوطة بمخزنه واستخلص من ذلك اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة في جريمة الاختلاس تلك . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط جواز إثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا إلى القرائن ، أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة الاتفاق على ارتكاب الجريمة أو المساعدة في ذاتها ، وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها لا يتجافى مع المنطقي والعقل ، فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في إدانته المتهم والعناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك ، لا تؤدي إلى ما انتهى إليه - كما هو الحال في الحكم المطعون فيه ، وكان المقرر كذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذي يثبت الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة ، وكان إقرار المتهمين بجريمة الاختلاس أنهما اتفقا مع الطاعن على شراء أجولة القمح المضبوطة التي اختلساها ، لا ينصب على واقعة الاتفاق أو المساعدة في ارتكابه جريمة الاختلاس ، ولا يكفي بمجرد في ثبوت اشتراك الطاعن فيها ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال مؤسسا على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة .

٥ - من المقرر أن مناط تحقق الاشتراك أن يثبت اقتراف الفعل المادي للمساهمة التبعية في وقت سابق أو معاصر للجريمة ، وأن تقع هذه الجريمة ثمرة

لهذا الاشتراك ، وهو مالم يدلل عليه الحكم تدليلا سائغا . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور فى التسببب الذى يبطله ويوجب نقضه .

السوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ٢ -
 ٣ - ٤ - ٥ -
 فى قضية الجناية مركز بأنهم . أولا : المتهمان
 الأول والثانى يوهما موظفان عموميان الاول سائق والثانى عامل « تباع »
 بشركة إختلسا كمية القمح المبينة بالتحقيقات قدرا والبالغ
 قيمتها ١٠٨٧,٩٨٥ جنيها (ألف وثمانية وسبعون جنيها وتسعمائة وخمسة
 وثمانون مليما) والملوكة بأسبوط والتى وجدت فى حيازتهما
 بسبب وظيفتهما حالة كونهما من الأمناء على الودائع . ثانيا : باقى المتهمين :
 إشتراكوا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثانى فى إرتكاب جناية
 الاختلاس موضوع التهمة الأولى بأن اتفق معهما المتهم الثالث على شراء كمية
 القمح المختلسة وساعدهما المتهمان الرابع والخامس بأن نقلها إلى مخزن الثالث
 فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وأحالتهم إلى محكمة
 الجنابات لمعاقتهم طبقا للقيد الوصف الواردين بقرار الاتهام .

ومحكمة أمن الدولة العليا بأسيرت قضاة حضوريا بالنسبة للمتهم (الطاعن) عملا بالمواد ٤٠/٢ ، ٣ ، ١١٢/أ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩ ب ، ١١٩ هـ بمعاقبته بالحبس لمدة سنتين مع الشغل وتغريمه مبلغ ١٥٩ جنيها . فطعنات النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن المحكوم عليه فى هذا الحكم إلخ .

المحكمة

أولا : عن الطعن المرفوع من النيابة العامة :

ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما (المتهمان الأول والثانى) بجريمة اختلاس أموال عامة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، قد خالف القانون ، ذلك بأنه لم يقض عليهما بعقوبتى الرد والعزل من الوظيفة العامة ، وهو مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن خلص إلى التدليل على ثبوت الاتهام قبل المطعون ضدهما (المتهمان الأول والثانى) انتهى إلى أن قيمة المال المختلس مبلغ (١٥٩) مائة تسعة وخمسين جنيها ، ومن ثم فقد أخذهما بنص المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الشارع إذ نص فى المادة آنفة الذكر ، على أنه « يجوز للمحكمة فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب وفقا لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها ، إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها بدلا من العقوبات المقررة لها بعقوبة الحبس أو بواحد

أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة ، ويجب على المحكمة أن تقضى فضلا عن ذلك بالصادرة والد إن كان لهما محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ماتم تحقيقه من منفعة أو ربح . « فقد دل في صريح عبارته ، على إجازته لحكمة الموضوع ، أن تستبدل بالعقوبة الأصلية المقررة لأى جريمة من جرائم الباب المشار إليه بالنص ، وهو الباب الرابع من قانون العقوبات فى شأن اختلاس المال والعدوان عليه والغدر ، والذي تندرج فى أحكامه جريمة اختلاس الأموال العامة المسندة إلى المطعون ضدهما ، بعقوبة الحبس والغرامة المساوية لقيمة المال المختلس أو المستولى عليه أو ماتم تحقيقه من منفعة أو ربح ، متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، فإن تجاوزت القيمة ذلك ، انحسرت رخصة إعمال النص فى هذه الحالة وتعين توقيع العقوبات المقررة أصلا للجريمة ، وإذ كان ذلك وكان نص المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات الذى أخذت المحكمة المطعون ضدهما به ، وفقا لصحيح القانون ، لا يوجب الحكم بعقوبة العزل من الوظيفة العامة أو ما فى حكمها ، بل هى من الإجازات التى أوردتها النص المطبق فإنها تكون من اطلاقات محكمة الموضوع ، إن شئت قضت بها فى الحدود المقررة قانونا ، وإن شئت رفضت ذلك ، ويكون النعى على الحكم اغفاله القضاء بعقوبة العزل من الوظيفة العامة على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن جزء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس فى ذمة مقترف الاختلاس حتى صدور الحكم فى الدعوى ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المال المختلس قد تم ضبطه قبل صدور الحكم المطعون فيه ، فإن موجب الرد يكون منتفيا فى هذه الحالة ويكون الحكم إذ أغفل القضاء بالرد قد برىء من مخالفة القانون . لما كان ما تقدم فإن طعن النيابة العامة برمته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

ثانيا : الطعن المرفوع من المحكوم عليه :

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك في اختلاس أموال عامة ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه لم يدلل تدليلا سائفا على اشتراكه مع المتهمين بالاختلاس مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن على ما قرره المتهمان بجريمة الاختلاس ، من اتفاقهما مع الطاعن على شراء أجولة القمح المضبوطة بمخزنه واستخلص من ذلك اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة في جريمة الاختلاس تلك . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط جواز إثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا إلى القرائن ، أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة الاتفاق على ارتكاب الجريمة أو المساعدة في ذاتها ، وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها لا يتجافى مع المنطق والعقل ، فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في إدانته المتهم والعناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك ، لا تؤدي إلى ما انتهى إليه - كما هو الحال في الحكم المطعون فيه ، وكان المقرر كذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الجزم واليقين من الواقع الذي يثبت الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة ، وكان إقرار المتهمين بجريمة الاختلاس أنهما اتفقا مع الطاعن على شراء أجولة القمح المضبوطة التي اختلساها ، لا ينصب على واقعة الاتفاق أو المساعدة في ارتكابه جريمة الاختلاس ، ولا يكفي بمجرد ثبوت اشتراك الطاعن فيها ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال مؤسسا على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة هذا فضلا عن أن اتفاق

الطاعن على شراء القمح المختلس كان لاحقا - على ما يبين من مدونات الحكم
لجريمة الاختلاس ومن ثم لا يقوم به الاشتراك فى هذه الجريمة كما هو معرف به
فى القانون ، ذلك بأن مناط تحقق الاشتراك أن يثبت اقتراف الفعل المادى
للمساهمة التبعية فى وقت سابق أو معاصر للجريمة ، وأن تقع هذه الجريمة ثمرة
لهذا الاشتراك ، وهو ما لم يدلل عليه الحكم تدليلا سائغا . لما كان ما تقدم ،
فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبيب الذى يبطله
ويوجب نقضه والاعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر وجوه طعن
المحكوم عليه .

////////////////

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد ابو زيد
ومعتملى ماهر نائبى رئيس المحكمة وحسن عميرة وصالح البرجى .

١٠٥

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » . دفع « الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره « حكم » تسببيه . تسبب معيب « نقض » أسباب الطعن ما يقبل منها « .

متى يتوافر حق الدفاع الشرعى فى حالة التشاجر بين فريقين ؟

(٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » . دفع « الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره « حكم » تسببيه . تسبب معيب « ضرب « افضى إلى الموت » .

اغفال الحكم فى رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى الإشارة إلى إصابات الطاعن التى اتهم أحد المجنى عليهما باحداثها . وعدم تعرضه لاستظهار الصلة بين الاعتداء الواقع على الطاعن والاعتداء الواقع منه وأيهما كان الأسبق . وأثر ذلك فى قيام الدفاع الشرعى وانتفائه . قصور .

١ - من المقرر أن التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق لآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس .

٢ - لما كان ما قاله الحكم فيما تقدم لا يصلح ردا لنفى ما أثاره الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ذلك أن الحكم حين أفصح عن اقتناعه بعدم صحة هذا الدفاع بقوله أنه ليس فى الأوراق ما يقطع بمبادأة المجنى عليهما بالعدوان وأنه أثناء تماسك الفريقين اعتدى الطاعن على المجنى عليهما قد أغفل كلية الإشارة إلى الاصابات التى حدثت بالطاعن والتى اتهم بإحداثها المجنى عليه الثانى ولم يرد بشئ على ما ذكره محامى الطاعن فى مرافعته من أن المجنى عليه الأول وفريقه قدموا إلى محله واعتدوا عليه وأحدث به المجنى عليه الثانى عدة اصابات وأمرت النيابة بنسخ صورة من الأوراق عن واقعة اصابته قيدت برقم جنحة وقضى فيها بإدانة المجنى عليه الثانى كما لم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - قتل عمدا بأن طعنه بألة حادة (سكين) فى بطنه وصدره قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصاباتين الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . ٢ - ضرب

بالسلاح الأبيض المبين بوصف التهمة الأولى فأحدث به الإصابات المبينة بالأوراق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما .

٣ - احرز سلاحا أبيض (سكين) دون أن يكون هناك مسوغ من الضرورة الشخصية أو اغرفية لإحرازه أو حمله . وإحالتة إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعت صفقتها وصيا على أولادها القصر وكذا ورثته مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملاً بالمواد ١/٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبنء ١١ من الجدول رقم ١ الملحق مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أولاً : - فى الدعوى الجنائية بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مائة جنيه عما هو منسوب إليه وبمصادرة السكين المضبوط باعتبار أن التهمة الأولى المسندة إليه هى الضرب المفضى إلى الموت . ثانياً : - بالنسبة للدعوى المدنية بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط بآلة وإحراز سلاح أبيض دون مسوغ لإحرازه أو حمله قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ذلك بأن الطاعن تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى لديه إذ أن المجنى عليهما اقتحما محله للاعتداء عليه وحين تصدى لهما لمنعهما اعتديا عليه وأحدث به المجنى عليه

الثاني عدة اصابات أثبتتها الكشف الطبى وأمرت النيابة العامة بنسخ صورة من الأوراق - خصصتها لواقعة اصابته بيد أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا حيث لم يعرض لاصابات الطاعن ولم يستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع عليه والاعتداء الذى وقع منه وأثر ذلك فى قيام حالة الدفاع الشرعى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها فى حق الطاعن عرض لدفاعه القائم على أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ورد عليه بقوله « أن المحكمة تطرح ذلك الدفع إذ ليس فى الأوراق ما يدل دلالة قاطعة على أن المجنى عليهما هما البادئين بالاعتداء وأن المتهم كان فى حالة دفع لهذا الاعتداء وإنما نشأ الحادث من فوره بين أطرافه تماسكا وأثناء ذلك اعتدى المتهم على المجنى عليهما بسكين على نحو ما سلف عرضه ومن ثم فإن حالة الدفاع الشرعى بشرائطها المنصوص عليها فى المادة ٢٤٥ وما بعدها من قانون العقوبات لا تتوافر فى الدعوى ومن ثم فإنه يتعين طرح هذا الدفع » . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن وجدت به عدة اصابات بفروة الرأس والوجه ومنطقة الكتف أثبتتها التقرير الطبى الموقع عليه وأمرت النيابة العامة بنسخ صورة من التحقيقات خصصتها عن واقعة اصابته ونسبت احداثها إلى المجنى عليه الثانى.....، وكان من المقرر أن التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس . وكان ما قاله الحكم فيما تقدم لا يصلح ردا لنفى ما أثاره الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ذلك أن الحكم حين أفصح عن اقتناعه بعدم صحة هذا الدفاع بقوله أنه ليس فى الأوراق ما يقطع بمبادأة المجنى عليهما

بالعدوان وأنه أثناء تماسك الفريقين اعتدى الطاعن على المجنى عليهما قد أغفل كلية الإشارة إلى الاصابات التي حدثت بالطاعن والتي اتهم باحداثها المجنى عليه الثاني ولم يرد بشئ على ما ذكره محامى الطاعن فى مرافعته من أن المجنى عليه الأول وفريقه قدموا إلى محلّه واعتدوا عليه وأحدث به المجنى عليه الثاني عدة اصابات وأمرت النيابة بنسخ صورة من الأوراق عن واقعة اصابته قيدت برقم جنحة وقضى فيها بإدانة المجنى عليه الثاني كما لم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / نعين جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد ابو زيد
و مصطفى طاهر نائبى رئيس المحكمة وحسن عميره وصالح البرجى .

١٠٦

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) اختصاص ، الاختصاص الولائى ، تنازع الاختصاص ، قانون ، تفسيره ، .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١
خلوها وأى تشريع آخر من النص على أفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ
بالفصل وحدها فى كافة الجرائم المبينة بهما . خلو أى منهما وأى تشريع آخر من النص على
أفراد محاكم أمن الدولة بالإختصاص دون غيرها . أثر ذلك : بقاء اختصاص القضاة العادى
بهذه الجرائم قائما .

(٢) إثبات ، بوجه عام ، شهود ، خبرة ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

تطابق الدليل القولى مع الدليل الفنى . غير لازم . متى كان الجميع بينهما لا يستعصى
على الملائمة والتوفيق .

(٣) إثبات ، خبرة ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، .

متى لا تلتزم المحكمة باجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ؟

(٤) إثبات ، إقرار ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

ما هبة الإقرار القضائى وغير القضائى . تقدير صحته وقيمته فى الإثبات .
موضوعى .

(٥) إجراءات « إجراءات التحقيق » ، « إجراءات المحاكمة » ، « حكم » ، « تسببيه » ، « تسبب غير معيب » ، « نقض » أسباب الطعن . « ما لا يقبل منها » .

• تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض .

(٦) إثبات « بوجه عام » ، « إكراه » ، « دفاع » ، « الإخلال بحق الدفاع » ، « ما لا يوفره » ، « نقض » أسباب الطعن . « ما لا يقبل منها » .

دفاع الطاعن بأن أقواله أمام النيابة كانت وليدة إكراه أدبى . إثارته لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة . علة ذلك ؟

(٧) استجواب . « إجراءات » ، « إجراءات التحقيق » ، « تحقيق » ، « التحقيق بمعرفة النيابة » .

جواز استجواب المتهم أو مواجهته بغير دعوة محاميه فى حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة . تقدير ذلك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع . أساس ذلك ؟

(٨) إثبات « بوجه عام » ، « شهود » ، « إجراءات » ، « إجراءات التحقيق » ، « نقض » أسباب الطعن . « ما لا يقبل منها » .

النعى على تصرف النيابة عدم سماع شهود . تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن .

(٩) اشتراك . اتفاق . إثبات « بوجه عام » ، « سبق إصرار » ، « محكمة الموضوع » ، « سلطتها فى تقدير الدليل » .

ثبوت سبق الإصرار فى حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريئة بنفسه منهم .

(١٠) إثبات « بوجه عام » ، « دفاع » ، « الإخلال بحق الدفاع » ، « ما لا يوفره » .

عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .

مثال .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا كلاهما ، كما خلا أي تشريع آخر ، من النص على أفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها دون ما سواها في هذه الطائفة من الجرائم ، وأن اختصاص هذه المحكمة الاستثنائية محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولو كانت في الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الأحصيل الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل الفصل في الجرائم كافة - إلا ما استثنى بنص خاص وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

٢ - من المقرر أنه ليس يلزم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني مع الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها وجه دقيق بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٣ - إن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .

٤ - من المقرر أن الإقرار فى المسائل الجنائية بنوعيه - القضائى وغير القضائى - بوصفه طريقا من طرق الإثبات إنما هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المهزؤ إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه .

٥ - من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحدا من الطاعنين قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن أقواله فى تحقيق النيابة كانت وليدة إكراه أدبى فإنه لا يقبل منهم إثارة هذا النوع من الإكراه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من إجراء تحقيق تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

٧ - إن المادة ١٢٤ التى أحالت إليها المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على عدم استجواب المتهم أو مواجهته - فى الجنائيات - إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد فقد استثنت من ذلك حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وإذ كان تقدير هذه السرعة متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فمادامت هى قد أقرته عليه للأسباب السائغة التى أوردتها على النحو المتقدم ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعن الأول من بعد مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه .

٨ - لما كان ما ينهأ الطاعنون على تصرف النيابة من عدم سماع شهودهم لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم فإن النعى عليه بذلك يكون غير قويم .

٩ - من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

١٠ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفه والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانعة التى أوردها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن الرابع فى شأن عدم إمكان الفرار بالسيارة لعدم وجود سائق بها ولتعطلها لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله فأعدوا لذلك سلاحاً نارياً « مسدس » وترصدوا فى المكان الذى أيقنوا تواجده فيه وما أن ظفروا به حتى عاجله المتهم الأول بأربعة أعيرة نارية فأرداه قتيلاً بينما وقف المتهمون الباقون على مسرح الجريمة يشدون من أزره ثم فروا هارين . المتهم الأول أيضاً : (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً « مسدس » . (ب) أحرز ذخيرة مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له فى حيازته أو إحرازه . واحالته إلى محكمة جنايات كفر الشيخ لمحاكمتهم طبقاً للمقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

وادعت كل من و عن نفسها وبصفتها وصيه على أولادها القصر و - أرامل المجنى عليه - مدنيا قبل المتهمين متضامين بأن يدفعوا لكل منهم مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنایات. كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢/٢٦ - ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادة ٢/٣٢ وإعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لكل لما أسند إليهم وباحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ودان الطاعن الأول أيضا بجريمتي إحراز سلاح نارى وذخيرته بغير ترخيص قد شابه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون فضلا عن القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه صدر من محكمة جنایات عادية حالة أن الاختصاص بنظر الدعوى ينعقد لمحكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ ، هذا إلى أن الحكم أطرغ دفاع الطاعنين بقيام التناقض بين الدليتين القولى والفنى برد غير سائغ ولم تستجب المحكمة إلى طلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعى فى هذا الخصوص ، كما عول الحكم فى قضائه على إقرار الطاعنين الثانى والرابع فى التحقيقات رغم تمسك الدفاع

بأنه وليد إكراه وقع عليهما تخلف عنه أصابات بشائيهما وأمسكت النيابة العامة عن إثبات أصابتهما استنادا إلى دليل فنى وببطلان أقوال الطاعنين جميعا للإدلاء بها تحت تأثير التهديد والوعيد من رجال الشرطة وببطلان مواجهة الطاعن الأول بالشهود لعدم دعوة محاميه الثابت حضوره معه منذ بدء التحقيق ومع ذلك فلم تعن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع وردت على الدفيعين بما لا يصلح ردا يضاف إلى ذلك أن النيابة العامة لم تحفل بطلب الطاعنين سماع شهود النفى وأخيرا فإن الحكم لم يدل على مساهمة الطاعن الرابع فى الجريمة باستظهار علمه بها وقصد الاشتراك فيها وأعرض عن دفاعه بعدم إمكان الفرار بالسيارة بعد وقوع الحادث لعدم وجود سائق بها وتعطلها نتيجة تفريغ اطاراتها ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح نارى وذخيرته بغير ترخيص التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستقاة من أقوال شاهدى الرؤية وأقوال ضابطى المباحث وتحرياتهم ومن إقرار الطاعنين الثانى والرابع بالتحقيقات ومما دل عليه تقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ سنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ ، وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا كلاهما ، كما خلا أى تشريع آخر ، من النص على إفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون ماسواها - فى هذه الطائفة

من الجرائم ، وأن اختصاص هذه المحكمة الاستثنائية محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصيل الذى أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل الفصل فى الجرائم كافة

إلا ما استثنى بنص خاص وبالتالى يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ومن ثم فإن النعى بصور الحكم من محكمة غير مختصة يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من قيام تعارض بين الدليلين القولى والغنى وطلب مناقشة الطبيب الشرعى فى هذا الخصوص ورد عليه بقوله « أن رواية شاهدة الواقعة فى التحقيقات قد اتفق مدلولها وما خلص إليه تقرير الصفة التشريعية وبما يتلاءم مع ما خلصت إليه المحكمة بشأن الصورة الحقيقية للحادث وموقف الضارب للمجنى عليه ولا ترى ثمة تعارضا فيما أورده بروايتهما من اصابته فى وجهه بعد أن صرعه الرصاصة الأولى وألقت به أرضا على ظهره فبدا وجهه أمام الجانى فوجه إليه باقى الطلقات وهو على هذا الوضع بما لا يتنافى مع ماورد بتقرير الصفة التشريعية من أن الضارب كان أمام المجنى عليه وتضحى دعوى التناقض بين هذين الدليلين القولى والغنى غير سند بغير حاجة إلى خبرة فنية خاصة بما تفرح معه المحكمة طلب مساهمة الطبيب الشرعى فى هذا الخصوص إذ تعلقن إلى جوهر ومسبور إلى من الدلائل وما استخلصته منهما دون تناقض بينهما » . وإذ كان هذا الذى به الحكم

كافياً ويسوغ به رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعى طالما أن المحكمة قد أوضحت انتفاء الخلاف المدعى بين الدليلين القولى والفنى ولم تجد هى تعارضا بين هذين الدليلين يبرر إجابة هذا الطلب لما هو مقرر من أنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى مع الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون جملة الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، ومن أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الإجراء فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى للرد على دفاع الطاعنين الثانى والرابع ببيان إقرارهما فى التحقيقات لصدوره تحت تأثير الإكراه المادى بقوله « كما تلتفت المحكمة عما لا ذبه المتهمان الثالث وصحته الثانى والرابع من زعم الإكراه المدعى وقوعه عليهما لحملهما على الإدلاء بأقوالهما وزعى خلاف البادى من الأوراق فقد أدليا بها أمام وكيل النيابة المحقق طواعية واختيارا وإرادة حرة واعية وقصدا إلى قولتهما دون ما شائبه من إكراه عليهما أو ضغط دفعهما إليها على أى نحو ، وليس من صلة سببية بين ما وجد بعد ذلك بالمتهم الرابع من إصابات لم تكن به عند مناظرة المحقق له وبين ما أدلى به من أقوال تطمئن المحكمة إلى سلامتها ومطابقة مضمونها للحقيقة والواقع تعتد بجوهرها وما استخلصته منها وسائر أدلة الدعوى ومؤداها مقارفة المتهمين الأربعة للجرم المسند إليهم » . وإذ كان الإقرار فى المسائل الجنائية بنوعيه - القضائى وغير القضائى - بوصفه طريقا من طرق الإثبات إنما هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات

فلها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه وكانت المحكمة قد تحققت - للأسباب السائغة التى أوردتها على النحو المتقدم بيانه - من أن إقرار الطاعنين الثانى والرابع بالوقائع التى أدلىا بها فى التحقيقات سليم مما يشوبه واطمأنت إلى مطابقتها للحقيقة والواقع فلا تثريب عليها إذ هى عولت عليه بالاضافة إلى سائر الأدلة والقرائن التى ساقتها فى حكمها ، وإذ كان من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن أحدا من الطاعنين الثانى والرابع لم يثر شيئا عما يدعيه من قعود النيابة العامة عن تحقيق إصاباتهما ولم يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء فى هذ الشأن فضلا عن أن الحكم قد عرض لاصابة الطاعن الرابع وأثبت للأسباب السائغة التى أوردها عدم صلتها بالأقوال التى أدلى بها فى تحقيق النيابة فلا يقبل منهما إثارة شئ من ذلك أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحدا من الطاعنين قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن أقواله فى تحقيق النيابة كانت وليدة إكراه أدبى فإنه لا يقبل منهم إثارة هذا النوع من الإكراه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من إجراء تحقيق تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن الأول ببطلان مواجهته بالشهود لعدم دعوة محاميه ورد عليه بقوله « الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المتهم الأول مثل أمام المحقق فى يوم لأول مرة ومعهم محاميان حضرا فى أثناء استجوابه كما جرت مواجهته بالمتهمين الثانى والرابع فى حضور محامين كذلك ولئن تمت مواجهته من بعد بشاهدين دون دعوة محاميه فمرده إلى ما قدره المحقق وترى معه أن الأمر كان يحتم الاسراع

فى إجراءاتها خشية من تردد الشاهدين أو عدولهما عما قد يعرض الدليل للضياع فكان تصرف المحقق لضرورة يقتضيها صالح التحقيق ولا مخالفة فيه . « فإن هذا الذى أورده الحكم صحيح فى القانون وسائغ فى الرد على الدفع ذلك بأن المادة ١٢٤ التى أحالت إليها المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على عدم استجواب المتهم أو مواجهته - فى الجثائيات - إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد فقد استثنت من ذلك حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وإذ كان تقدير هذه السرعة متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فمادامت هى قد أقرته عليه للأسباب السانغة التى أوردها على النحو المتقدم ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعن الأول من بعد مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه ، هذا فضلا عن أنه لم يزعم أن أسم محاميه كان قد أعلن بالطريق الذى رسمته المادة ١٢٤ سالف الذكر سواء بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أم إلى مأمور السجن وهو منوط الاستفادة من حكمها ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعنون على تصرف النيابة من عدم سماع شهودهم لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم فإن النعى عليه بذلك يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت فى حق الطاعنين - وتربطهم صلة القربى - ائذاقهم على قتل المجنى عليه أخذا بالثأر لاتهمه بقتل والد الطاعن الأول وأعدوا لذلك خطة تنفيذ الجريمة بتسلح الطاعن الأول بمسدس وعندما علموا بوجود المجنى عليه ببلدة سيدى سالم توجهوا إليها بسيارة

الطاعن الرابع حيث كمنوا بها بينما توجه الطاعن الثانى للبحث عن المجنى عليه حتى ظفروا به واقفا أمام متجر الشاهد الأول فأخبر الطاعن الأول بمكانه الذى خف إليه وأطلق عليه أربعة أعيرة نارية وأسرع والطاعن الثانى إلى السيارة وفروا جميعا بها من مكان الحادث ، ودلل الحكم على توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد فى حق الطاعنين بما ينتج من وجوه الأدلة السانغة - بما لا مطعن عليه من الطاعن الرابع فى هذا الخصوص - وكان من المقرر أن مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف الجريمة بنفسه من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة الاتفاق غير ما تبينه الوقائع المفيدة لسبق الإصرار وكان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه فإن ذلك يرتب تضامنا فى المسئولية يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محددا بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه ، هذا إلى أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن الرابع مع باقى الطاعنين على قتل المجنى عليه من معيبتهم فى الزمان والمكان ووقوع الصلة بينهم إذ تربطهم صلة القرى وصدور الجريمة عن باعث واحد هو الأخذ بالثأر واتجاههم وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى ابقاعها بالاضافه إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو مالم يقصر الحكم فى استظهاره فإن النعى عليه من الطاعن الرابع بالقصور فى التدليل على مساهمته فى الجريمة ونية تدخله فى مقارفتها يكون فى غير محله ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع التهم فى مناحى دفاعه المختلفه والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانغة التى أوردها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن الرابع

فى شأن عدم امكان الفرار بالسيارة لعدم وجود سائق بها ولتعطلها
لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك
إلى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح
وهو مالا تقبل إثارته لدى محكمة النقض . لما كان ماتقدم فإن الطعن يرمته يكون
على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

//////////

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب المحكمة وعنوية السادة المستشارين / محمد أحمد حسن
نائب رئيس المحكمة ومحمود رضوان وحسن عيش ورضوان عبد العليم .

١٠٧

الطعن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٧ القضائية

إيجار أماكن . خلو رجل . قانون . تفسيره . تطبيقه . . نقض . حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون . . أسباب الطعن . ما يقبل منها . .

التزام المؤجر بتحرير عقد إيجار كتابي للمستأجر . يقتضى قيام علاقة إيجارية مباشرة
بين الطرفين . عدم تحقق ذلك إلا بتلاقى إرادة المؤجر وإرادة شخص يرغب فى استئجار وحدة
سكنية منه وهو المستأجر .

قضاء الحكم بإدانة الطاعن رغم إرادته ما يكشف عن قيام أية علاقة إيجاريته وبين
المجنى عليه . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه . وبراءة الطاعنة .

////////

لما كان الإلتزام الذى فرضه الشارع ، فى قوانين إيجار الأماكن ، على المؤجر
بتحرير عقد إيجار كتابي للمستأجر إنما يقتضى بذاهة قيام علاقة إيجارية
مباشرة بين الطرفين وهى علاقة تعاقدية لا تتحقق إلا بتلاقى إرادة المؤجر وإرادة
شخص معين بذاته يرغب فى استئجار وحدة سكنية منه ويكون هو المستأجر
الوحيد لهذه الوحدة . لما كان ذلك . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ، فيما
سلف يكشف عن عدم قيام أية علاقة إيجارية بين الطاعنة والمجنى عليها ، فإنه

كان لزاماً على المحكمة أن تعمل الأثر المترتب على ما أفصحت عنه من ذلك وهو القضاء ببراءة الطاعنة أما وهى لم تفعل بل قضت على الرغم من ذلك بإدانة الطاعنة فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون . ولا يغير من ذلك ما قاله الحكم من ثبوت العلاقة الإيجابية بين الطاعنة وزوج المجنى عليها ذلك بأن هذه العلاقة - بفرض صحة ما ذكره الحكم فى شأن ثبوتها - إنما هى واقعة مستقلة تغاير تلك التى رفعت بها الدعوى موضوع هذا الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعنة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بانها : أولاً : تقاضت من المستأجرة المبلغ النقدي المبين بالأوراق خارج نطاق عقد الإيجار .. ثانياً : وهى مؤجرة لم تقم بتحرير عقد إيجار للمستأجرة . وطلبت عقابها بالمواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل والمادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالجيزة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبسها ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لوقف التنفيذ وغرامة قدرها عشرين ألف جنيه وإلزامها برد مبلغ عشرة آلاف جنيه للمجنى عليها استأنفت . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للتهمة الأولى وبراءة المتهم منها وتغريم المتهم مبلغ مائة جنيه عن التهمة الثانية .

فطعن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة الامتناع عن تحرير عقد إيجار للمستأجرة فقد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه كشف في مدوناته عن ثبوت العلاقة الإيجارية بين الطاعنة وشخص آخر خلاف الشاكية . وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أسندت إلى الطاعنة تهمتي تقاضيتها من المستأجرة مبلغا خارج نطاق عقد الإيجار ، وامتناعها عن تحرير عقد إيجار للمستأجرة ، وبعد أن عرض الحكم للتهمة الأولى وانتهى إلى تبرئه الطاعنة منها ، خلص إلى إدانتها عن التهمة الثانية المسندة إليها - الامتناع عن تحرير عقد إيجار للمستأجرة - في قوله : « أما عن التهمة الثانية وهي عدم تحرير عقد إيجار للمستأجرة فإن الثابت بالأوراق أن المتهمه وافقت على تنازل المستأجر الأصلي للشقة لزوج المجنى عليها وهو ما شهد به كل من و و وقررا أن المتهمه طلبت منها حضور جلسة تنازل المستأجر الأصلي عن عقد الإيجار الصادر له إلى زوج المجنى عليها وأن المستأجر الأصلي حضر الجلسة وأن الطرفين اختلفا على مقابل التنازل ، ولما كان الثابت بأقوال أمام هذه المحكمة أنه أجر الشقة لـ في لدواعي سفره وأنه حرر له العقد مفروشا لمدة خمس سنوات ثم ثبت قيامه ببيع المنقولات للمستأجر بموجب المبيعة المرفقة بالأوراق والسالف الإشارة

إليها والمؤرخة أى بعد العقد بأقل من خمسة وعشرين يوماً وهذا يكون تنازلاً منه عن عقد الإيجار الخاص به ودليل ذلك قيام المستأجر بتركيب عداد إنارة بالشقة وقيام المستأجر بأعمال ترميم وصيانة بها وإدخال منقولاته إليها وإقامته بها ، فمن ثم تكون العلاقة الإيجارية ثابتة بين زوج الشاكية والمتهمة وإعمالاً لنص المادة ٤/٢٤ فإنه يجوز إثبات واقعة التأجير وشروط العقد بكافة طرق الإثبات ، ونصت المادة ١/٢٤ على ضرورة تحرير عقد الإيجار كتابة ويقع هذا الالتزام بداهة على عاتق المؤجر فهو ملتزم بتحرير عقد الإيجار للوحدة المؤجرة للمستأجر ، ولما كانت المتهمة لم تقم بتحرير عقد إيجار للشاكية أو زوجها عن الشقة سكنهما فمن ثم تكون هذه الجريمة ثابتة قبل المتهمة ويتعين القضاء بادانتها عنها لما كان ذلك ، وكان الالتزام الذى فرضه الشاع ، فى قوانين إيجار الأماكن ، على المؤجر بتحرير عقد إيجار كتابى للمستأجر إنما يقتضى بداهة قيام علاقة إيجارية مباشرة بين الطرفين وهى علاقة تعاقدية لا تتحقق إلا بتلاقى إرادة المؤجر وإرادة شخص معين بذاته يرغب فى استئجار وحدة سكنية منه ويكون هو المستأجر الوحيد لهذه الوحدة . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ، فيما سلف ، يكشف عن عدم قيام أية علاقة إيجارية بين الطاعنة والمجنى عليها ، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تعمل الأثر المترتب على ما أفصحت عنه من ذلك وهو القضاء ببراءة الطاعنة ، أما وهى لم تفعل بل قضت على الرغم من ذلك بإدانة الطاعنة فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون . ولا يغير من ذلك ما قاله الحكم من ثبوت العلاقة الإيجارية بين الطاعنة وزوج المجنى عليها ذلك بأن هذه العلاقة - بفرض صحة ما ذكره الحكم فى شأن ثبوتها - إنما هى واقعة مستقلة تغاير تلك التى رفعت بها الدعوى موضوع هذا الطعن . لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعنة .

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمد أحمد حسن نائبي رئيس المحكمة وحسن عيش ورضوان عبد العليم .

١٠٨

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٨ القضائية

تلبس . حكم . تسببه . تسبب معيب . مواد مخدرة

التخلى الذى يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة . شرطه : وقوعه عن إرادة وطوعية واختيار . كونه وليد إجراء غير مشروع . بطلان الدليل المستمد منه .

////////

يشترط فى التخلى الذى يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد تم عن إرادة حرة وطوعية واختيار ، فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى جوهرًا مخدرًا « حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٧ ، ٣٨ ،
١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .
والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم (١) بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات
وتغريمه الف جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز
جوهر مخدر فقد انطوى على قصور فى التسبيب ، ذلك بأن رد على دفع الطاعن
ببطلان القبض عليه بما لا يكفى لا طراحه .. وهوما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بينما كان رئيس
وحدة مباحث قسم شرطة النزهة يمر بدائرة القسم لتفقد حالة الأمن نظراً لتكرر
حوادث سرقة مصاغ السيدات باستعمال الدراجات البخارية وأثناء استيقافه
الطاعن الذى كان يسرع بدراجته حاول الهرب فتمكن الضابط من اللحاق به
وعندئذ ألقى للفاتين تتبعهما الضابط ببصره حتى استقرتا على الأرض ثم
فضهما وتبين أنهما تحويان مخدراً فألقى القبض على الطاعن ، وبعد أن أفصح
الحكم عن ثبوت الواقعة على هذه الصورة من أقوال الضابط وما أسفر عنه
تحليل المادة المضبوطة ، حصل أقوال شاهد الإثبات فى قوله أنه شهد بأنه بينما
كان يقوم بالمرور بدائرة القسم لتفقد حالة الأمن ونظراً لتكرر حوادث سرقة
السلاسل من السيدات باستعمال الدراجات البخارية وأثناء استيقافه للمتهم ...

(الطاعن) الذى كان يسرع بدراجته البخارية حاول الهرب فتمكن من اللحاق به وعندئذ ألقى بلفافتين أرضاً تتبعهما الضابط ببصره حتى استقرتا على الأرض فقام بالتقاطهما وتبين أنهما تحويان مخدر الحشيش فقام بضبطهما والقبض على المتهم : لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولها دون سبب ودون سند من القانون وأن تخلى الطاعن عن لفافتي المخدر لم يكن اختياريا إذ تم بعد القبض عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع وأطرحه فى قوله « وحيث إن المحكمة تطمئن إلى ما جاء على لسان شاهد الإثبات اطمئناناً يقينياً وتطرح دفاع المتهم إذ هو مجرد تهرب من التهمة وأن التخلي عن المخدر كان اختياريا عند مجرد استيقافه » . لما كان ذلك ، وكان يشترط فى التخلي الذى يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد تم عن إرادة حرة وطوعية وإختيار ، فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعن على الدليل المستمد من تخليه عن لفافتي المخدر دون أن يمحص دفاعه وكان ما أورده الحكم رداً على دفع الطاعن فى هذا الشأن - وعلى ما سلف بيانه - غير كاف لاطراحه ، إذ بالإضافة إلى ما انطوى عليه من مصادرة على المطلوب ، فإن ما ذكره من أن التخلي تم عند مجرد استيقاف الطاعن يتناقض مع ما أورده الحكم سواء فى معرض تحصيله واقعة الدعوى أو أقوال شاهد الإثبات من أن تخلى الطاعن عن لفافتي المخدر إنما تم بعد محاولته الهرب وملاحقة الضابط له وهو ما يبنى عن إختلال فكرة المحكمة عن واقعة الدعوى فضلا عن إنه حجب المحكمة عن بحث أثر ملاحقة الضابط للطاعن فى حرية إرادته واختياره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره فى التسبب مشوبا بالتناقض فيه بما يبطله ويوجب نقضه والإعادة وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مسعود السعداوى وطلعت الاكيايى ومحمود عبد العال ومحمد عبد البازى .

١٠٩

الطعن رقم ٨٢٤٧ لسنة ٥٤ القضائية

خلو رجل . إيجار أماكن . قانون « قانون صلح » محكمة النقض « سلطتها » .
حكم « تسببه » تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن » ما يقبل منها » .

صدر القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد وقوع جريمة تقاضى مقدم إيجار وقبل الفصل فيها بحكم بات . اعتباره أصلح للمتهم . أساس ذلك ؟

تطبيق الحكم المطعون فيه للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ خطأ فى تطبيق القانون . يوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون .

إغفال حكم الإدانة فى جريمة تقاضى مقدم إيجار بيان الأجرة الشهرية رغم اتصالها بحكم القانون على الواقعة . يعيبه . علة ذلك ؟

////////

لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، بما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ منه على أنه « فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلغى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون إخلال بأحكام

المادة السابقة . وبما نص عليه أيضا في المادة السادسة منه على أنه « يجوز لمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجره سنتين وذلك بالشروط الآتية ويصدر قرار من الوزير المختص بالإسكان بتنظيم تقاضى مقدم الإيجار والحد الأقصى لمقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء » يعتبر القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قانوناً أصحح للمتهم ، وفقاً لما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصحح بما اشتملت عليه أحكامه من إلغاء عقوبة الحبس ، ومن جواز تقاضى مقدم إيجار فى حدود وبشروط معينة ، ومن ثم فقد أصبح هذا القانون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعى وإذا طبق الحكم المطعون فيه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما كان يستوجب بحسب الأصل تدخل محكمة النقض من تلقاء نفسها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح إعمالاً لنص المادتين ٣٥ ، ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه ولما كان الحكم قد خلا من بيان الأجرة الشهرية السارية ، للتحقق مما إذا كان المقدم المدفوع يجاوز أجره السنتين فيكون الفعل مؤثماً أو لا يجاوزه فلا يكون كذلك ، وكذا التحقق من كيفية حساب الغرامة المقررة بها . والمبلغ الذى حكم برده ، وكانت الأجرة الشهرية بهذه المثابة ، تتصل بحكم القانون على الواقعة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه فى تطبيق القانون بإنزال عقوبة الحبس على الطاعن - مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى المبالغ المنوه عنها بالأوراق خارج نطاق عقد الإيجار كمقدم إيجار . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت غيابياً بحبس

المتهم سنة مع الشغل وبترغيمه أربعة آلاف جنيه وإلزامه برد مبلغ ألفى جنيه إلى المجنى عليه وكفالة خمسمائة جنيه لإيقاف التنفيذ . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيايى المعارض فيه . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات وتأييده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

الهدكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضى مقدم إيجار قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وشابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه طبق على الواقعة القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى حين أن القانون الواجب للتطبيق هو القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذى ألغى عقوبة الحبس بالنسبة للجريمة التى دين بها فضلا عن أنه أجاز تقاضى مقدم إيجار فى الحدود وبالشروط الواردة بالمادة السادسة منه بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن أنه فى يوم بدائرة قسم تقاضى مقدم إيجار وطلبت عقابة بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وإذ قضت محكمة أمن الدولة الجزئية بحبس الطاعن سنة

مع الشغل وغرامة أربعة آلاف جنيه والزامه برد ألفى جنيه فقد استأنف ومحكمة ثانية درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة أشهر. مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات وتأييد الحكم فيما عدا ذلك فطعن الطاعن على ذلك الحكم بالظعن المائل . ولما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، بما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ منه على أنه « فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلغى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون إخلال بأحكام المادة السابقة » . وبما نص عليه أيضا فى المادة السادسة منه على أنه « يجوز لمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين وذلك بالشروط الآتية ويصدر قرار من الوزير المختص بالإسكان بتنظيم تقاضى مقدم الإيجار والحد الأقصى لمقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء » يعتبر القانون ١٣٦ العقوبات ١٩٨١ قانوناً أصلح للمتهم ، وفقا لما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح بما اشتملت عليه أحكامه من إلغاء عقوبة الحبس ، ومن جواز تقاضى مقدم إيجار فى حدود وبشروط معينه ، ومن ثم فقد أصبح هذا القانون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وإذ طبق الحكم المطعون فيه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما كان يستوجب بحسب الأصل تدخل محكمة النقض من تلقاء نفسها لإنزال حكم القانون على وجه الصحيح إعمالاً لنص المادتين ٣٥ ، ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه ولما كان الحكم قد خلا من بيان الأجرة الشهرية السارية للتحقق مما إذا كان المقدم المدفوع يجاوز أجرة السنتين فيكون الفعل مؤثماً أولاً يجاوزه فلا يكون كذلك ، وكذا التحقق من كيفية حساب الغرامة المقضى بها

والمبلغ الذى حكم برده ، وكانت الأجرة الشهرية بهذه المثابة ، تتصل بحكم القانون على الواقعة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه فى تطبيق القانون بإنزال عقوبة الحبس على الطاعن - مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ،

////////////////

جلسة ١ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان ومحمّد رفيع الإسكوطيسى نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وإبراهيم عبد المطلب .

١١٠

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم ، بيانات حكم الإدانة ، :

بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .

(٢) نصب . جريمة « (كانها) . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب » .

جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ عقوبات . مناط توافرها ؟

عدم تحقق الطرق الاحتمالية فى النصب إلا إذا كان من شأنها الإيهام بوجود مشروع

كاذب أو واقعة مزورة أو غير ذلك من الأمور المبيّنة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦

عقوبات .

وجوب أن يعنى حكم الإدانة فى جريمة النصب ببيان ما صدر من المتهم من قول أو فعل

فى حضرة المجنى عليه مما حملته على التسليم فى ماله . مخالفة ذلك . قصور

////////////////

١ - إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم

بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، بيانا تتحقق به أركان

الجريمة التى دان المتهم بها ، والظروف التى وقعت فيها ، والأدلة التى

استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

٢ - من المقرر أن جريمة النصب كما هي معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله ، فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ أسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف ، وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمى ، أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك وكان يجب على الحكم - فى جريمة النصب - أن يعنى ببيان واقعة النصب ، وما صدر من المتهم فيها من قول أو فعل فى حضرة المجنى عليه مما حمله على التسليم فى ماله ، فإذا هو قصر فى هذا البيان - كما هو الحال فى الدعوى - كان فى ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها فى مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه وإعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه توصل بطريقة الاحتيال إلى الاستيلاء على السيارة والمبلغ النقدي المبين بالتحقيقات والمملوكة ل وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بواقعة مزورة بأن زعم للغير والمجنى عليه بأنه صاحب معرض سيارات وتمكن من الاستيلاء على السيارة والمبلغ النقدي سالف الذكر على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت عقابه بالمادة

٣٣٦ من قانون العقوبات ومحكمة جناح قليبو قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه. استأنف محكمة بنها الابتدائية - مأمورية قليبو (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً اعتبارياً بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. عارض ، وقضى فى معارضته بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطرق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب ، قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بأنه لم يشتمل على بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة والظروف التى أحاطت بوقوعها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله «وحيث إن الواقعة تتحصل فيما أثبتته محرر المحضر المرفق من أن المتهم قد ارتكب الجنحة المبينة قيدا ووصفاً بالأوراق ، وحيث إن التهمة ثابتة قبل التهم ثبوتاً كافياً أخذاً بما أثبتته محرر المحضر ومن عدم دفعها من المتهم بدفاع مقبول وعملاً بالمادة ٣٠٤/٢ أ.ج » لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة . المستوجبة للعقوبة ، بيانا تتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها ، والظروف

التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله ، فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ أسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف ، وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي ، أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان يجب على الحكم - في جريمة النصب - أن يعنى ببيان واقعة النصب ، وما صدر من المتهم فيها من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حملة على التسليم في ماله ، فإذا هو قصر في هذا البيان - كما هو الحال في الدعوى - كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة المستشارين / احمد ابو زيد
ومصطفى طاهر نائلي رئيس المحكمة وصلاح البرجى ومحمد حسام الدين القريانى .



الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إثبات « بوجه عام » « اعتراف » « اكراه » محكمة الموضوع « سلطتها فى التقدير
الدليل » « حكم » « تسببيه » « تسبب غير معيب » « نقض » « اسباب الطعن » « مالا يقبل منها » .

الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . جاز . ولو لم يكن معزراً
بدليل آخر . أساس ذلك ؟

محكمة الموضوع غير ملزمة بتجيب التهم فى مناحى دفاعه . كفاية القضا ، بالإدانة رداً
عليه .

الجدل الموضوعى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢) « عقوبة » « تطبيقها » « عقوبة الجرائم المرتبطة » . « ارتباط » « دعاية » « تسهيل دعاية انشى » .
« أحداث » « تعريض أكثر من حدث للإنحراف » . « وصف التهمة » « محكمة الموضوع » « سلطتها فى
تعديل وصف التهمة » « قانون » « تطبيقه » .

قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة فى العقوبة يوجب توقيع العقوبة
المقررة لأشدها .

عدم تقيد المحكمة بالوصف المسبغ على الواقعة أو بالقانون المطلوب تطبيقه .

صدور حكم نهائي بالإدانة فى جريمة تسهيل دعارة أنشئ بمنع من نظر الدعوى الجنائية عن جريمة تعويض أكثر من حدث للانحراف المرتبطة بها . قضاء المحكمة فى الجريمة الأخيرة . خطأ فى القانون .

(٢) عقوبة « تطبيقها » . « عقوبة الجرائم المرتبطة » ارتباط .

مناط الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ عقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر علي إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب .
القضاء ببراءة الطاعن من إحدى الجرائم لا يحول دون عقابه عن جريمة أخرى مرتبطة .
أساس ذلك ؟



١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززاً بدليل آخر ، وهى من بعد - غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهه يشيرها والرد على ذلك مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى الأدلة التى أوردها الحكم ، فإن الطعن ينحل إلى مجرد جدل موضوعى يهدف إلى التشكيك فيما خلعت إليه المحكمة فى تدليل سائق . هو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢ - إن جريمه تعريض أكثر من حدث للانحراف موضوع اتهام الطاعنين فى الدعوى الماثله وما أسند إليهما فى الدعوى الأخرى المحكوم فيها من جرائم إدارة مسكن للدعارة وتسهيل واستغلال دعارة أنشئ كانت وليد نشاط إجرامى يتحقق به معنى الارتباط المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لوقوع جميع هذه الجرائم تحقيقاً لغرض واحد وارتباطها ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئه ، وإذ نصت هذه المادة صراحة على اعتبار الجرائم

المرتبطة جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه يتأدى من ذلك أن صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة إذا كان ذلك الحكم قد صدر فى أشد الجرائم عقوبة ، ولما كانت جريمة تسهيل دعارة أنشئ المحكوم فيها نهائياً على الطاعنة الثانية فى الدعوى رقم لسنة ١٩٨٠ جنح مستأنف غرب الإسكندرية «عاقباً عليها طبقاً للفقرة « ب » من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة بالحبس مدة لاتقل عن سنة ولاتزيد على خمس سنوات وبغرامة لاتقل عن مائة إلى خمسمائة جنيه أخذاً بما يبين من الأوراق من أن التى وقعت عليها هذه الجريمة لم تتم إحدى وعشرين سنة ، وذلك بصرف النظر عن أن المحكمة أنزلت العقاب خطأ طبقاً للفقرة « أ » من المادة المذكورة إذ المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون غير مقيدة بالوصف الذى أسبغ على الواقعة ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه ، بينما جريمة تعريض أكثر من حدث للانحراف المسند للطاعنة الثانية فى الدعوى الحالية معاقب عليها بمقتضى الفقرة الثالثة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر ولاتزيد على خمس سنوات ، فإن الجريمة الأولى بهذه المثابة تكون ذات العقوبة الأشد ويكون الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة وقضى بمعاقبتها عن الجريمة الأخيرة قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه بالنسبة لها والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها .

٣ - إن مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن يكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، فلا محل لإعمال حكم هذه المادة عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم المرتبطة أو سقوطها أو انقضائها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه من رفض الدفع المبدى من هذا الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم المتهمه الأولى : اعتادت ممارسة الدعارة . المتهمين الثانية والثالث : عرضا الحديثين
و لإحدى حالات الانحراف وهى القيام بأعمال تتصل بالدعارة وإفساد الأخلاق وخدمة من يقومون بها وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأوراق وطلبت عقابهم بالمادتين ١٠٤٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٢٣/١-٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
ومحكمة الأحداث بالإسكندرية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهمه الأولى ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ ، والمتهمين الثانية والثالث بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . عارض المحكوم عليهم وقضى فى معارضتهم بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . استأنفت المحكوم عليهما الأولى والثانية

ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً أولاً فى

الاستئناف رقم بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم

المستأنف . ثانياً : فى الاستئناف رقم ... بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع

برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارضت المحكوم عليهما الأولى والثانية ، كما

استأنف المحكوم عليه الثالث . وبجلسة قررت المحكمة ضم الاستئناف

رقم والمعارضة الاستئنافية رقم إلى المعارضة الاستئنافية ...

للارتباط وليصدر فيهم حكم واحد ثم قضت أولاً : بالنسبة للمتهم

الثالث وفى الدعوى رقم بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه

وتأيد الحكم المستأنف . ثانياً : بالنسبة للمتهمة الثانية وفى الدعوى رقم

..... بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه .

ثالثاً : بالنسبة للمتهمة الأولى وفى الدعوى رقم بقبول المعارضة

شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليها الأولى

فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن الأستاذ / المحامى نيابة

عن المحكوم عليهما الثانية والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

أولاً: عن الطعن المقدم من الطاعنة الأولى :

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك أنه عول في الإدانة على اعتراف متهمة أخرى عليها في حين أن أقوالها لا يعتد بها ويكذبها أن الرجال الذين ضبطوا بالمنزل عند تفتيشه نفوا ممارسة الجنس مع الطاعنة فضلاً عن أن التقرير الطبي الشرعى أثبت أنها ما تزال بكرًا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة التي دان بها الطاعنة وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لا تنازع في سلامة إسناد الحكم بشأن ما أورده من اعتراف المتهمه الأخرى عليها ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززاً بدليل آخر ، وهى من بعد - غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى الأدلة التى أوردها الحكم، فإن الطعن ينحل إلى مجرد جدل موضوعى يهدف إلى

التشكيك فيما خلصت إليه المحكمة فى تدليل سائغ وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس مما يتعين معه رفضه موضوعاً .

ثانياً: عن الطعن المقدم من الطاعنة الثانية والطاعن الثالث:

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة تعريض أكثر من حدث للانحراف قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنهما دفعا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها فى الجئحة رقم لسنة ١٩٨٠ مستأنف غرب الإسكندرية بيد أن الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح القانون ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها أن الواقعة فى الدعوى الماثلة وفى الجئحة رقم لسنة ١٩٨٠ مستأنف غرب الإسكندرية تتحصل فى أن منزل الطاعنين جرى تفتيشه بتاريخ بناء على إذن النيابة بعد أن دلت التحريات على إدارته للدعارة وضبطت به كل من والحديثين الطاعنة الأولى ، وقد أسندت النيابة للطاعنين فى الدعوى الماثلة جريمة تعريض الحديثين السالفين للانحراف المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، بينما أسندت لهما فى الجئحة رقم لسنة ١٩٨٠ مستأنف غرب الإسكندرية جرائم إدارة مسكن للدعارة وتسهيل واستغلال بغاء المدعوة المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

فى شأن مكافحة الدعارة ، وقضى فى الدعوى الأخيرة نهائياً بتاريخ

ببراءة الطاعن الثالث مما أسند إليه وبمعاقبة الطاعنة الثانية بالحبس سنة مع الشغل وغرامة مائة جنيه والوضع تحت المراقبة مدة مساوية لمدة الحبس والغلق والمصادرة مع إيقاف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكان البين من العرض المتقدم أن جريمة تعريض أكثر من حدث للانحراف موضوع اتهام الطاعنين فى الدعوى الماثلة وما أسند إليهما فى الدعوى الأخرى المحكوم فيها من جرائم إدارة مسكن للدعارة وتسهيل واستغلال دعارة أنثى كانت وليد نشاط اجرامى يتحقق به معنى الارتباط المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لوقوع جميع هذه الجرائم تحقيقاً لغرض واحد وارتباطها ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وإذ نصت هذه المادة صراحة على اعتبار الجرائم المرتبطة جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه يتأدى عن ذلك أن صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة إذا كان ذلك الحكم قد صدر فى أشد الجرائم عقوبة ، ولما كانت جريمة تسهيل دعارة أنثى المحكوم فيها نهائياً على الطاعنة الثانية فى الدعوى رقم لسنة ١٩٨٠ جنح مستأنف غرب الإسكندرية معاقباً عليها طبقاً للفقرة « ب » من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة إلى خمسمائة جنيه

أخذاً بما يبين من الأوراق من أن التى وقعت عليها هذه الجريمة لم تتم إحدى وعشرين سنة ، وذلك بصرف النظر عن أن المحكمة أنزلت العقاب خطأ طبقاً للفقرة « أ » من المادة المذكورة إذ المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون غير مقيدة بالوصف الذى أسبغ على الواقعة ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه ، بينما جريمة تعريض أكثر من حدث للالتحراف المسندة للطاعة الثانية فى الدعوى الحالية معاقب عليها بمقتضى الفقرة الثالثة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، فإن الجريمة الأولى بهذه المشابة تكون ذات العقوبة الأشد ويكون الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعة وقضى بمعاقبتها عن الجريمة الأخيرة قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه . بالنسبة لها والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها . وأما بالنسبة للطاعن الثالث ، فإن القضاء ببراءته مما أسند إليه من جرائم فى الدعوى رقم لسنة ١٩٨٠ جنح مستأنف غرب الإسكندرية لا يسحول دون عقابه عن الجريمة المسندة إليه فى الدعوى الحالية رغم ارتباطها بها لأن مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجز على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، فلا محل لأعمال حكم هذه المادة

عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم المرتبطة أو سقوطها أو انقضائها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه من رفض الدفع المبدى من هذا الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

////////////////////////////////////

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة و مسعود السعداوى و طلعت الأكياى و محمود عبد الهال .



الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٦ القضائية

(١) محكمة النقض ، حكما فى الرجوع عن احكامها ، . محاماه . وكالة .

ثبتت أن مرض المحامى وسفره للخارج للعلاج حال دون إيداع سند وكالته الذى قرر بالطعن بالنقض بموجبه . عذر . يوجب الرجوع فى الحكم الصادر بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به من غير ذى صفة .

(٢) قتل خطأ . خطأ . جريمة « إزكاها » . رابطة السببيه . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب ، .

بيانات حكم الإدانة ؟

سلامة القضاء بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ . مشروطة ببيان كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببيه بين الخطأ والقتل .

إغفال حكم الإدانة فى جريمة القتل الخطأ ببيان كيفية وقوع الحادث ووجه الخطأ الذى قارفه الطاعن والدليل على ذلك . قصور .

١ - لما كانت المحكمة سبق أن قررت في غرفة مشورة بجلسة

بعد قبول الطعن استناداً إلى أن التوكيل الذي تم التقرير بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر وإنما قدمت صورة ضوئية منه غير معتمدة ثم تبين فيما بعد أن المحامي الذي قرر بالطعن يحمل توكيلاً ثابتاً يبيح له التقرير بالطعن بالنقض عن الطاعن إلا أنه نظراً لمرض المحامي المذكور وسفره للخارج للعلاج فقد تعذر إيداع ذلك التوكيل ملف الدعوى بما يخرج عن إرادة الطاعن ، فإنه يتعين الرجوع في هذا القرار والنظر في الطعن من جديد .

٢ - إن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين كيفية وقوع الحادث ووجه الخطأ الذي قارفه الطاعن ولم يورد الدليل على ثبوت التهمة قبله مردوداً إلى أصل ثابت في الأوراق فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه :

١ - تسبب خطأ في وفاة وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين بأن قاد مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليها وفر هارباً ناكلاً عن مساعدتها رغم قدرته على ذلك فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها .

٢ - قاذ مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ / ١ عقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ . وادعى والد المجنى عليها مديناً . قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم ميت غمر قضت حضورياً بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً فى بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى عن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

وبجلسة قررت المحكمة عدم قبول الطعن لعدم تقديم أصل التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه .

فقدم وكيل الطاعن طلباً للرجوع عن ذلك القرار .

المحكمة

من حيث إن المحكمة سبق أن قررت فى غرفة مشورة بجلسة بعدم قبول الطعن استناداً إلى أن التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر وإنما قدمت صورة ضوئية منه غير معتمدة ثم تبين فيما بعد أن المحامى الذى قرر بالطعن يحمل توكيلاً ثابتاً يبيح له التقرير بالطعن

بالنقض عن الطاعن إلا أنه نظراً لمرض المحامى المذكور وسفره للخارج للعلاج فقد تعذر إيداع ذلك التوكيل ملف الدعوى بما يخرج عن إرادة الطاعن ، فإنه يتعين الرجوع فى هذا القرار والنظر فى الطعن من جديد .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد شابه قصور فى التسبب ذلك بأنه لم يرد على دفاعه بانتفاء الخطأ فى جانبه وأن الحادث وقع نتيجة خطأ المجنى عليها التى حاولت عبور الطريق المخصص لسير السيارات دون أن تتبصر حالته وما إذا كان يسمح لها بالعبور من عدمه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله من حيث إن الواقعة تتحصل حسبما تبين من الإطلاع على الأوراق فى أن المتهم ارتكب الواقعة المسندة إليه فى وصف الاتهام وحيث إن التهمة ثابتة قبله مما جاء بمحضر الضبط ومن عدم دفعه لها بدفاع مقبول ويتعين لذلك عقابه عنها طبقاً لمواد الاتهام .

لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ

والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين كيفية وقوع الحادث ووجه الخطأ الذى قارن به الطاعن ولم يورد الدليل على ثبوت التهمة قبله مردوداً إلى أصل ثابت فى الأوراق فإن الحكم يكون معيباً بالقصور مما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن

////////////////

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مسعود السعداوي نائب رئيس المحكمة وطلعت الأكياي و محمود عبد العال و محمود عبد البازي .



الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٨ القضائية

شيك بدون رصيد « تظهيره » . جريمة « أركانها » . قانون « تفسيره » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ما يوفره » . حكم « تسببه » . تسبب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها » .

التوقيع على ظهر الشيك . اعتباره ناقلاً للملكية . ما لم يبحث صاحب الشأن أن المراد به أن يكون تظهيراً توكلياً .

جرمان العادة على أن تظهير المستفيد للشيك إلى البنك الذي يتعامل معه تظهيراً توكلياً .

دفاع المتهم بأن تظهير الشيك على بياض للبنك المدعى بالحقوق المدنية كان تظهيراً توكلياً . جوهري . أثر ذلك ؟

لما كان يبين من الأوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن تظهير الشيك على بياض للبنك المدعى بالحقوق المدنية كان تظهيراً توكيلياً لتحصيل قيمته وقيدها في حساب المظهر ، بدلالة أقوال المذكور بالتحقيقات وما أثبتته البنك المدعى على ظهر الشيك من أنه يجرى تحصيل قيمة الشيك لحساب المستفيد بالبنك . وكان من المقرر أن مجرد التوقيع على ظهر الشيك يعتبر تظهيراً ناقلاً للملكية ما لم يثبت صاحب الشأن أنه أراد بالتوقيع أن يكون تظهيراً توكيلياً . وقد جرت العادة على أن المستفيد يظهر الشيك إلى البنك الذي يتعامل معه تظهيراً توكيلياً فيقوم بتحصيل قيمته وقيدها في حساب العميل فإن دفاع الطاعن يعد - في صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها لانتفاء الضرر عن الوكيل المدعى ، فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققة بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى اطراحه ، أما وهى لم تفعل واكتفت بقولها أن تظهير الشيك على بياض يعد تظهيراً ناقلاً للملكية ما لم يثبت خلاف ذلك ، وهو تقرير قانونى- وان كان صحيحاً - إلا أنه لا يواجه دفاع الطاعن القائم على أن تظهير الشيك كان تظهيراً توكيلياً للشواهد التى ساقها وليس تظهيراً ناقلاً للملكية ، فإن حكمها يكون مشروباً بالقصور فى التسبب مما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح عابدين ضد الطاعن بوضف أنه اعطاء شيكا بمبلغ ١,١٣٠,٠٠٠ (مليون ومائة وثلاثين ألف جنيه) مسحوباً على بنك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدى له

مبلغ مائة وواحد جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً اعتبارياً ببراءة المتهم مما أسند إليه ويرفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية وإلزام المستأنف ضده بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيهاً مصرياً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الأستاذ / المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف في الدعوى المدنية وإلزامه بالتعويض قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب . ذلك بأن تظهير الشيك على بياض من المستفيد إلى البنك المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تظهيراً توكيلياً في الصرف وليس تظهيراً ناقلاً للملكية ، بدلالة ما قرره المستفيد بالتحقيقات المقدم صورتها في الدعوى وما أثبتته البنك المدعى على ظهر الشيك من أنه يجري تحصيل القيمة لحساب المستفيد بالبنك مما ينفي صفة البنك المدعى في طلب التعويض ، وقد اطرح الحكم هذا الدفاع لأسباب غير سائغة . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه

وحيث إن الحكم المطعون فيه قعنى بإلغاء الحكم المستأنف فى الدعوى المدنية وإجماع الآراء بالزام الطاعن بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وحصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن أصدر شيكاً بمبلغ مليون ومائة وثلاثين ألف جنيه مصرى مسحوباً على بنك لصالح الذى قام بتظهيره إلى بنك المدعى بالحقوق المدنية وقد أفاد البنك المسحوب عليه بعدم كفاية الرصيد .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن تظهير الشيك على بياض للبنك المدعى بالحقوق المدنية كان تظهيراً توكيلياً لتحصيل قيمته وقيدها فى حساب المظهر بدلالة أقوال المذكور بالتحقيقات وما أثبتته البنك المدعى على ظهر الشيك من أنه يجرى تحصيل قيمة الشيك لحساب المستفيد بالبنك . وكان من المقرر أن مجرد التوقيع على ظهر الشيك يعتبر تظهيراً ناقلاً للملكية مالم يثبت صاحب الشأن أنه أراد بالتوقيع أن يكون تظهيراً توكيلياً . وقد جرت العادة على أن المستفيد يظهر الشيك إلى البنك الذى يتعامل معه تظهيراً توكيلياً فيقوم بتحصيل قيمته وقيدها فى حساب العميل فإن دفاع الطاعن يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها لانتفاء الضرر عن الوكيل المدعى ، فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى اطراحه ، أما وهى لم تفعل واكتفت بقولها أن تظهير الشيك على بياض يعد تظهيراً ناقلاً للملكية

ما لم يثبت خلاف ذلك ، وهو تقرير قانوني - وإن كان صحيحا - إلا أنه لا يواجه دفاع الطاعن القائم على أن تظهير الشيك كان تظهيراً توكيلياً للشواهد التي ساقها وليس تظهيراً ناقلاً للملكية ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبب مما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
إبراهيم حسين رضوان و محمد رفيق البسطوسي و ناجي اسحق نواب رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان .

١١٤

الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٨ القضائية

تهريب جمركي . جمارك . جريمة « اركانها » . قصد جنائي . حكم « تسببيه » . تسبیب
معيب . « نقض » (سباب الطعن . ما يقبل منها) .

جريمة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإحتجار . من الجرائم ذات القصد الخاصة . وجوب
استظهار القصد الخاص فيها . اطلاق القول بتوافر التهريب الجمركي دون استظهار ذلك
القصد . قصور .

////////////////

لما كان النص في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك آنف الذكر على أنه « مع
عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو على
الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى
هاتين العقوبتين » وفي المادة ١٢٤ مكرراً من القانون ذاته المضافة بالقانون

رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الإتجار مع العلم بأنها مهربة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه وتطبق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها فى المادة (١٢٢) » . يدل على أن منطاط تطبيق المادة ١٢٤ مكرراً أنفه البيان أن يتوفر لدى الجانى - فوق توفر أركان جريمة التهريب المنصوص عليها فى المادة ١٢٢- قصد خاص هو قصد الإتجار، إذ أن الشارع فى تلك المادة قد جعل الجريمة المنصوص عليها فيها من الجرائم ذات القصد الخاصة ، حين اختط فى تقديره للعقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية القصد التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجريمة تهريب البضائع الأجنبية دون أداء الضرائب الجمركية المقررة عليها ، وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها ، بما يوجب استظهار القصد الجنائى الخاص فى هذه الجريمة لدى المتهم ، حيث لا يكفى إطلاق القول بتوافر التهريب الجمركى أو الشروع فيه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعنين بجريمة الشروع فى تهريب بضائع أجنبية بقصد الإتجار ودون أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها وأعملت فى حقها المادة ١٢٤ مكرراً من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، دون أن تستظهر توافر القصد الجنائى الخاص قبلهما ، وهو قصد الإتجار ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب الذى يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعتين بأنهما شرعاً فى تهريب الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق وذلك بأن حاولا إخراجها خارج الدائرة الجمركية إلا أنه خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو ضبطهما متلبسين بها . وطلبت عقابهما بالمادتين ٤٥ . ٤٧ من قانون العقوبات والمواد ١ . ٢ . ٣ . ٢٤ . ١٢١ . ١٢٢ . ١/١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . وأدعى وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك قبل المتهمين بالزامهما بأن يؤديا له مبلغ ١٠٠٨٤ جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة جنح السويس قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمواد الاتهام بحبس كل منهما سنتين مع الشغل وكفالة مائتى جنية لإيقاف التنفيذ وغرامة عشرة آلاف جنية والمصادر والزامهما متضامين بأن يؤديا مبلغ ١٠٠٨٤ جنيهاً لمصلحة الجمارك . استأنفا المحكوم عليهما ومحكمة السويس الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الشروع فى التهريب الجمركى قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يستظهر أركان الجريمة التى اخذهما بها والمنصوص عليها فى المادة ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت فى بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعنين شرعا فى تهريب بعض البضائع الأجنبية دون سداد الضرائب المستحقة بأن حاولا اخراجها عبر سور الجمرك غير أنه تم ضبط الواقعة قبل تمام الجريمة ، وبعد أن أورد الحكم أدلة الثبوت خلص إلى إدانتهم بمقتضى نص المادة ١٢٤ مكرراً من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك آنف الذكر على أنه « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين » وفى المادة ١٢٤ مكرراً من القانون ذاته المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الإتجار مع العلم بأنها مهربة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه وتطبق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها فى المادة (١٢٢) » يدل على أن منطاط تطبيق المادة ١٢٤ مكرراً آنفه البيان أن يتوفر لدى الجانى فوق توفر أركان جريمة التهريب المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ - قصد خاص هو قصد الإتجار ، إذ أن الشارع فى تلك المادة قد جعل الجريمة المنصوص عليها فيها من الجرائم ذات القصد الخاصة ، حين اختط فى تقديره للعقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها ووازن بين ما هية القصد التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجريمة تهريب

البضائع الأجنبية دون أداء الضرائب الجمركية المقررة عليها ، وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها ، بما يوجب استظهار القصد الجنائى الخاص فى هذه الجريمة لدى المتهم ، حيث لا يكفى اطلاق القول يتوافر التهريب الجمركى أو الشروع فيه لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعنين بجريمة الشروع فى تهريب بضائع أجنبية بقصد الإتهجار ودون أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها وأعلنت فى حقهما المادة ١٢٤ مكرراً من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، دون أن تستظهر توافر القصد الجنائى الخاص قبلهما ، وهو قصد الإتهجار ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب الذى يبطله ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده بصفته « المدعى بالحقوق المدنية » المصاريف المدنية .

////////////////

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم حسين رضوان و محمد رفيق البسملويسى نائبى رئيس المحكمة وتحتى خليفته وإبراهيم عبد المطلب .

١١٥

الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، - معارضة ، نظرها والحكم فيها ، - إعلان . حكم
« بطلانه » ، - نقض ، حالات الطعن . مخالفة القانون ، « التقرير بالطعن . ميعاده . » بطلان .
دفاع ، « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره . »

تأجيل نظر المعارضة من جلسة لأخرى فى غيبة المعارض . يوجب إعلانه بالجلسة
الجديدة . علة ذلك ؟

متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة على خلاف القانون ؟
مثال .

(٢) دعوى جنائية « إنتضاؤها بمضى المدة » . تقادم .

انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة .
المادتان ١٥ ، ١٧ إجراءات .

الإجراءات القاطعة للتقادم ؟

متى يبدأ سريان مدة التقادم ؟

مثال .

(٣) دعوى جنائية « إنفضالاً لها بمضى المدة » . تقادم . دعوى مدنية .

انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها والتي تنقضى بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

١ - لما كان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المعلن بها والمحددة لنظر المعارضة وتأجيلها إلى جلسة أخرى يوجب اعلانه إعلاناً قانونياً بالحضور بالجلسة التى أجل إليها نظر المعارضة لأن الإعلان بالجلسة الأولى ينتهى أثره بعدم حضور تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته ، وكان الثابت من المفردات أن الطاعن لم يعلن بالحضور بالجلسة الأخيرة للمعارضة ، فإن الحكم الصادر فيها يكون قد جاء باطلاً إذ لم يمكنه من إبداء دفاعه بالجلسة التى حددت لنظر معارضته فى الحكم الغيابى الاستثنائى لسبب لايد له فيه وهو نظرها فى جلسة لم يعلن بها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسمياً بصدوره ، وإذ كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن بالنقض ، فإن التقرير بالطعن وإبداء أسبابه فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ يكونان قد تما فى الميعاد ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه .

٢ - لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنتح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى

أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ، وكان قد مضى في صورة الدعوى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الفصل في معارضة الطاعن الاستئنافية في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ إلى يوم تقريره بالطعن النقض في هذا الحكم في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ دون إتخاذ إجراء من هذا القبيل ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين القضاء بذلك .

٣ - لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه « وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » فهي لاتنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح بورسعيد ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثمائة جنية لايقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية

مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت استأنف ومخكمة بورسعيد الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً . وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى معارضته الاستئنافية برفض استئنافه قد شابه بطلان فى الإجراءات أخل بحقه فى الدفاع ، ذلك بأنه لم يعلن بالجلسة الأخيرة التى صدر فيها الحكم ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن لم يحضر الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته فتوالى تأجيل الدعوى حتى جلسة ١٩٨٣/١١/٨ وفيها قضت المحكمة برفض استئنافه . لما كان ذلك ، وكان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المعلن بها والمحددة لنظر المعارضة وتأجيلها إلى جلسة أخرى بوجب إعلانه إعلاناً قانونياً بالحضور بالجلسة التى أجل إليها نظر المعارضة لأن الإعلان بالجلسة الأولى ينتهى أثره بعدم حضور تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته ، وكان الثابت من المفردات أن الطاعن لم يعلن بالحضور بالجلسة الأخيرة للمعارضة ، فإن الحكم الصادر فيها يكون قد جاء باطلاً إذ لم يمكنه من إبداء دفاعه بالجلسة التى حددت لنظر معارضته فى الحكم الغيابى الاستئنافية

لسبب لا يد له فيه وهو نظرها فى جلسة لم يعلن بها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسمياً بصدوره ، وإذا كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ٧ من ديسمبر ١٩٨٧ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن بالنقض ، فإن التقرير بالطعن وإيداع أسبابه فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ يكونان قد تما فى الميعاد ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ، وكان قد مضى فى صورة الدعوى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الفصل فى معارضة الطاعن الاستئنافية فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ إلى يوم تقريره بالطعن بالنقض فى هذا الحكم فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ دون إتخاذ إجراء من هذا القبيل ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين القضاء بذلك . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه « وإذا انقضت الدعوى الجنائية يعد رفعها سبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى

المرفوعة معها « فهي لاتنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى ، فإنه
يتعين مع انقضاء الدعوى الجنائية نقض الحكم فيما قضى به فى الدعوى
المدنية والإعادة ، مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

////////////////////

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم
حسين رضوان ومحمد رفيق البسموليس نائبي رئيس المحكمة وفتحى خليفة وعلى عبد الصادق عثمان .



الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعارة . فجور . جريمة . « أركانها » . نقص « حالات الطعن » . الخطأ فى القانون .
« نظر الطعن والحكم فيه » .

مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وعلى وجه الاعتیاد . بغا . . اعتباره دعارة إذا
مارسته المرأة وفجور إذا مارسه الرجل .

الفجور هو إباحة الرجل عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز . أساس ذلك ؟

اعتبار الحكم المطعون فيه ممارسة الطاعن الفحشاء مع النساء فجورا خطأ فى القانون .
علة ذلك : خروج هذا الفعل عن نطاق التأثيم .

(٢) دعارة . جريمة « أركانها » . حكم « تسببيه » . تسبیب معیب . .

جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة . تستلزم لقيامها أن يعد الجانى المحل لذلك الغرض
أو يقوم بتشغيله وتنظيم العمل فيه مع الاعتیاد على ذلك .

إدانة الطاعن بجريمة إدارة منزل للدعارة . دون استظهار توافر عنصرى الإدارة والعادة والتدليل على قيامهما فى حقه . فصور .

(٣) دعارة . جريمة « إركانها » . قصد جنائى . إتفاق جنائى . عقوبة . العقوبة المبررة . .
حكم « تسببيه . تسببب معيب » .

جريمة تسهيل الدعارة . توافرها بقيام الجانى بأى فعل بقصد تسهيل البغاء لغيره بغرض تمكين هذا الغير من ممارسته . فلا تقوم إلا إذا لم ينصرف قصد الجانى إلى ذلك بصفة أساسية ولو جاء التسهيل عرضاً أو تبعاً .
مثال لإنتفاء تطبيق نظرية العقوبة المبررة .

(٤) إثبات « اعتراف » . إكراه . حكم « تسببيه . تسببب معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما يوفره . .

الدفع ببطلان الاعتراف للإكراه . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه سواء . تمسك بالبطلان المتهم المقر أو متهم آخر فى الدعوى . متى كان الحكم قد عول على هذا الاعتراف فى الإدانة .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

(٥) نقض « أثر الطعن » .

أثر اتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بالمتهم الذى كان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية ؟

////////////////////////////////////

١ - لما كانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ قد نصت على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة » ، وكان مفهوم دلالة هذا النص أن الجريمة الواردة فيه لا تتحقق إلا بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وأن يكون ذلك على وجه الاعتياد سواء بالنسبة لبغاء

الرجل أو بغاء الأنثى ، والأنثى حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هي « الدعارة » تنسب للبعض فلا تصدر إلا منها ، ويقابلها الفجور ينسب للرجل حين يبيع عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه ، وهو المعنى المستفاد من تقرير لجنتي العدل الأولى والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، والذي تضمن القانون الحالي رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ذات أحكامه على ما يبين من مراجعة أحكامه وما أوردته مذكرته الإيضاحية صراحة - إذ ورد به « كما رأت الهيئة عدم الموافقة على ما رآه بعض الأعضاء من حذف كلمة « الدعارة » اكتفاء بكلمة « الفجور » التي تفيد من الناحية اللغوية المنكر والفساد بصفة عامة بغير تخصيص للذكر أو الأنثى ، لأن العرف القضائي قد جرى على إطلاق كلمة « الدعارة » على بغاء الأنثى وكلمة « الفجور » على بغاء الرجل فرأت الهيئة النص على الدعارة والفجور لكي يشمل النص بغاء الأنثى والرجل على النساء . » يؤيد هذا المعنى ويؤكد استقراء نص المادة الثامنة ونص الفقرتين أ، ب من المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة ، فقد نص الشارع في المادة الثامنة على أن « كل من فصح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات . وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته تكون العقوبة » وفي الفقرة « أ » من المادة التاسعة على أن « كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلاً أو مكاناً يدار للفجور أو الدعارة » ، وفي الفقرة « ب » من المادة ذاتها على أن « كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور

يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة « فاستعمال الشارع عبارة « الفجور أو الدعارة » فى هاتيك النصوص يفصح بجلاء عن قصده فى المغايرة بين مدلول كلا المفظين بما يصرف الفجور إلى بغاء الرجال بالمعنى يادى الذكر ، والدعارة إلى بغاء الأنثى ، وهو ما يؤكد أيضاً أن نص المادة الثامنة من مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذى كان يجرى بأن « كل من فتح أو أدار منزلاً للدعارة أو ساهم أو عاون فى إدارته يعاقب بالحبس ويعتبر محلاً للدعارة كل محل يتخذ أو يدار للبغاء عادة ولو إقتصر إستعماله على بغى واحدة » وقد عدل هذا النص فى مجلس النواب فأصبح « كل من فتح أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة أو عاون بأيه طريقة فى إدارته ويعتبر محلاً للفجور أو الدعارة : كل مكان يتخذ أو يدار لذلك ولو كان من يمارس فيه الفجور والدعارة شخصاً واحداً » . وقد جاء بتقرير الهيئة المكونة من لجنى العدل والشئون التشريعية والشئون الإجتماعية والعمل المقدم لمجلس النواب فى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ أن كلمة « فجور » أضيفت حتى يشمل النص بغاء الذكور والإناث ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم واعتبر ممارسة الطاعن الفحشاء مع النساء فجوراً ، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون ، إذ يخرج هذا الفعل عن نطاق التأثيم لعدم وقوعه تحت طائلة أى نص عقابى آخر .

٢ - لما كان مقتضى نص المادتين الثامنة والعاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ أن جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة تستلزم لقيامها نشاطاً إيجابياً من الجانى تكون صورته أما فتح المحل بمعنى تهيئته وإعداده للغرض الذى خصص من

أجله أو تشغيله وتنظيم العمل فيه تحقيقاً لهذا الغرض وهى من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، ولما كانت صورة الواقعة التى أوردها الحكم المطعون فيه لجريمة إدارة منزل للدعارة التى أسندتها للطاعن الأول قد خلت من استظهار توافر عنصرى الإدارة والعادة والتدليل على قيامهما فى حقه بما تقوم به تلك الجريمة ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال .

٣ - لما كانت جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن يبسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أياً كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة. فيجب انصراف قصد الجانى إلى تسهيل البغاء فجوراً كان أو دعارة لغيره بغرض تمكين هذا الغير من ممارسته ، فلا تقوم الجريمة إذا لم ينصرف قصد الجانى إلى ذلك بصفة أساسية ولو جاء التسهيل عرضاً أو تبعاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار انصراف قصد الطاعن الأول إلى تسهيل دعارة المتهمات من الثانية إلى السادسة ومن إيراد الوقائع المؤدية إلى ذلك ، وأطلق القول بقيام الجريمة فى حقه لمجرد ضبط هؤلاء المتهمات فى مسكنه ومعهن بعض الرجال دون أن يدلل بتدليل سائغ على توافر هذا القصد لديه ، فإنه يكون فوق قصوره فى التسبيب مشوباً بالفساد فى الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة للطاعن الأول - والطاعنين الثانى والثانية والمحكوم عليهن الثانية والثالثة والخامسة

و و

اللاتى كن طرفاً فى الخصومة الإستئنافية نظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الطاعن الأول قد دين بجريمة الاتفاق الجنائى وقضى عليه فيها بحبسه شهراً ما دام الحكم قد وقع عليه عقوبة الحبس لمدة سنتين وهى العقوبة المقررة لجريمة تسهيل الدعارة ذات العقوبة الأشد ، إذ لا يمكن القول أن العقوبة الموقعة عليه مبررة .

٤ - من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى آثار البطلان أو أن يكون متهم آخر فى الدعوى قد تمسك به ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الإقرار . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف أن المدافع عن الطاعن الرابع والمتهمة السابعة قد دفع أمام المحكمة بالاستئنافية ببطلان اعتراف الأخيرة والتى كانت قد عزت هذا الاعتراف إلى الاعتداء عليها بالضرب من رجال الشرطة ، وكان الحكم المطعون فيه رغم تحصيله أقوال الأخيرة فى هذا الخصوص إلا أنه عول على اعترافها ضمن ماعول عليه فى إدانتها والطاعن الرابع دون أن يعرض إلى ما أثير فى صدد هذا الاعتراف ويقول كلمته فيه ، فإنه يكون قاصر التسبب، ببطله ويرجب نقضه بالنسبة للطاعن الرابع . ولا يغير من ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة

القاضي بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

٥ - لما كان الوجه الذي بنى عليه النقص بالنسبة لهذا الطاعن يتصل بالمتهمة السابعة التي كانت طرفا في المحاكمة الاستئنافية ، فيتعين كذلك نقص الحكم بالنسبة إليها عملا بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلامن ١ - (طاعن) ٢ -
 ٣ - ٤ - ٥ -
 ٦ - ٨ - (طاعنة)
 ٩ - (طاعن) ١٠ - (طاعن) بأنهم
 أولا : المتهم الأول : ١ - اعتاد ممارسة الفجور مع النساء بدون تمييز بأن ارتكب
 الفحشاء مع كل من المتهمات الثانية والخامسة والسابعة على النحو المبين
 بالأوراق . ٢ - ادار محلا للدعارة على النحو المبين بالأوراق . ٣ - سهل
 دعارة المتهمات من الثانية إلى السادسة بأن قدمهن إلى الرجال بدون تمييز
 لممارسة الفحشاء على النحو المبين بالأوراق . ثانياً المتهمات من الثانية حتى السابعة
 إعتدن ممارسة الدعارة مع الرجال بدون تمييز لقاء أجر على النحو المبين بالأوراق .

ثالثاً : المتهمة الثامنة استغلت بغاء المتهمات الرابعة والسادسة والسابعة.

رابعاً : المتهم التاسع سهل دعارة المتهمة السابعة بأن قدمها إلى الرجال بدون تمييز لممارسة الفحشاء حال كونه ممن له سلطه عليها « زوجها » . خامساً :

المتهمان الثامنة والعاشر ساعدا المتهمات الرابعة والسادسة والسابعة على الدعارة وذلك على النحو المبين بالأوراق . سادساً : المتهمان الثامنة والعاشر سهلا دعارة المتهمات الرابعة والسادسة والسابعة وذلك على النحو المبين بالأوراق . سابعاً : المتهمون الأول والثامنة والعاشرة إتفقوا فيما بينهم على ارتكاب جنحة معاقبة عليها وهي تسهيل دعارة المتهمات الرابعة والسادسة والسابعة ، وطلبت عقابهم بالمادة رقم ٤٨ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٤، ٦/ب، ٧، ٨/١، ٩/ح من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ومحكمة جنح مركز الجزية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام . أولاً : بتغريم المتهم الأول مائة جنيه عن التهمة الأولى وحبسه سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائة جنيه وغلق مسكنه الخاص به لمدة ثلاث شهور عن التهمة الثانية وحبسه سنه مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائة جنيه عن التهمة الثالثة وحبسه مدة شهر والنفاذ عن تهمة الإتفاق الجنائي . ثانياً : حبس المتهمات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة ثلاثة أشهر لكل مع الشغل والنفاذ والمراقبة لمدة ثلاثة أشهر لكل منهن

ثالثاً : حبس المتهمه الثامنة سنة مع الشغل والنفاذ عن التهمة الأولى لها وبحبسها والمتهم العاشر سنة لكل منهما مع الشغل والنفاذ عن التهمة الثانية والحبس شهراً لكل منهما مع الشغل والنفاذ عن التهمة الثالثة والحبس شهراً لكل منهما عن تهمة الاتفاق الجنائي . رابعاً : حبس المتهم التاسع ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ . إستأنف المحكوم عليهم عدا الرابعة والسادسة ، كما استأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية بهنية استئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بإجماع الآراء على النحو التالى : (أ) بالنسبة للمتهم الأول بحبسه سنتين مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وغلق مسكنه ووضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس عما نسب إليه . (ب) بالنسبة للمتهمه الثامنة بحبسها سنتين مع الشغل ووضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس عما نسب إليها . (ج) بالنسبة للمتهم العاشر بحبسه سنة مع الشغل وغرامة مائة جنيه ووضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس عما نسب إليه ، وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لباقي

المتهمين بعد أن عدلت وصف التهمة المسندة إلى المتهم الأول إلى الشروع فى تسهيل الدعارة للمتهمة من الثانية إلى السادسة ، وتعديل التهمة المسندة إلى المتهمين العاشر والثامنة إلى تسهيل والشروع فى تسهيل دعارة أخريات على النحو المبين بالأوراق .

فطعن المحكوم عليه الأول والأستاذ / المحامى نيابة عنه ،
والمحكوم عليهما التاسع والعاشر فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

الهدكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاتفاق الجنائى واعتياد ممارسة الفجور مع النساء وإدارة محل للدعارة والشروع فى تسهيل الدعارة قد أخطأ فى القانون وشابه قصور فى التسبب ، ذلك بأنه اعتبر ممارسته الفحشاء مع النساء فجوراً ولم يستظهر أركان باقى الجرائم التى دانه بها ولم يدل على توافرها فى حقه رغم دفاعه بعدم قيامها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل الواقعة بما مفاده أن الطاعن اعتاد ممارسة الفحشاء مع بعض الساقطات وأنه بتفتيش منسكنه وجد بعضهن - المتهمات من الثانية إلى السادسة - يجالسن ثلاثة رجال من مواطنى بلدة

الطاعن وقرروا أنهم اثر وصولهم إلى مصر دعاهم الطاعن لتناول العشاء بمسكنه فحضر أولهم مع المتهم العاشر الذى اصطحب معه المتهمتين الرابعة والسادسة ووجدوا باقى المتهمات اللاتى كن ينتوين قضاء الليلة معهم بالفندق الذى ينزلون فيه - خلص إلى إدانته عن التهمة الأولى لما ثبت من اعتياده ممارسة الفحشاء مع النسوة الساقطات . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ قد نصت على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة » ، وكان مفهوم دلالة هذا النص أن الجريمة الواردة فيه لا تتحقق إلا ببشارة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وأن يكون ذلك على وجه الاعتیاد سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو بغاء الأنثى حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هى « الدعارة » تنسب للبعض فلا تصدر إلا منها ، ويقابلها الفجور ينسب للرجل حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه ، وهو المعنى المستفاد من تقرير لجنتى العدل الأولى والشئون الإجتماعية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، والذي تضمن القانون الحالى رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ذات أحكامه على مايبين من مراجعة أحكامه ومما أورده مذكرته الإيضاحية صراحة - إذ ورد به « كما رأت الهيئة عدم الموافقة على ما رأه بعض الأعضاء من حذف كلمة « الدعارة » اكتفاءً بكلمة « الفجور » التى تفيد من الناحية اللغوية المنكر والفساد بصفة عامة بغير تخصيص للذكر أو الأنثى ، لأن العرف القضائى قد جرى على إطلاق كلمة « الدعارة » على بغاء الأنثى وكلمة « الفجور » على بغاء الرجل فرأت الهيئة النص على الدعارة والفجور لكى يشمل النص بغاء الأنثى والرجل على

السواء» يؤيد هذا المعنى ويؤكد استقراء نص المادة الثامنة ونص الفقرتين (أ ، ب) من المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة ، فقد نص الشارع فى المادة الثامنة على أن « كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت فى إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات . وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته تكون العقوبة » وفى الفقرة (أ) من المادة التاسعة على أن « كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة . وفى الفقرة (ب) من المادة ذاتها على أن « كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرفة مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة » فاستعمال الشارع عبارة « الفجور أو الدعارة » فى هاتيك النصوص يفصح بجلاء عن قصده فى المغايرة بين مدلول كلا اللفظين بما يصرف الفجور إلى بغاء الرجل بالمعنى بادى الذكر ، والدعارة إلى بغاء الأنثى ، وهو ما يؤكد أيضا أن نص المادة الثامنة من مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ كان يجرى بأن « كل من فتح أو أدار منزلا للدعارة أو ساهم أو عاون فى إدارته يعاقب بالحبس » ويعتبر محلا للدعارة كل محل يتخذ أو يدار للبغاء عادة ولو اقتصر استعماله على بغى واحدة » وقد عدل هذا النص فى مجلس النواب فأصبح « كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت فى إدارته ويعتبر محلا للفجور أو الدعارة كل مكان يتخذ أو يدار لذلك عادة ولو كان من يمارس فيه الفجور أو الدعارة شخصا واحدا » وقد جاء بتقرير الهيئة المكونة من لجنتي

العدل والشئون التشريعية والشئون الإجتماعية والعمل المقدم لمجلس النواب فى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ أن كلمة « فجور » أضيفت حتى يشمل النص بغاء الذكور والإناث . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم واعتبر ممارسة الطاعن الفحشاء مع النساء فجوراً ، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون ، إذ يخرج هذا الفعل عن نطاق التأثيم لعدم وقوعه تحت طائلة أى نص عقابى آخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لتهمة إدارة الطاعن الأول محلاً للدعارة بقوله : « وحيث إنه عن التهمة الثانية المنسوبة للمتهم الأول فإنه من المقرر طبقاً لنص المادة ١/٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أن كل من فتح أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت فى إدارته يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن سنة ولاتزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتزيد على ثلاثمائة جنيه ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجودين وفى هذا تقول محكمة النقض أنه يعتبر محلاً للدعارة أو الفجور فى حكم المادتين ٨ و ٩ كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً ولاتتريب على المحكمة إن هى عولت فى إثبات ركن الاعتياد على اعترافات المتهمين إذ أن القانون لم يستلزم طريقاً معيناً لإثباته ، وأنه لايقدر فى اعتبار المنزل الذى أجرى تفتيشه محلاً للدعارة أنه مسكن خاص للزوجية مادام الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المتهم قد أعد هذا المسكن فى الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال لارتكاب الفحشاء فيه متى كان ذلك ، وكان العقيد ضابط الواقعة قد أثبت فى محضره المؤرخ ١٩٨٧/٩/٣

كما شهد بتحقيقات النيابة وأمام محكمة أول درجة بأنه انتقل إلى مسكن المتهم الأول نفاذاً لإذن النيابة بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومن يتواجد معه فى حالة مخالفة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فقد شاهد فى حجرة المواجهة المتهمات من الثانية إلى السادسة وقد جلسن بجوار ثلاثة رجال هم و و فى أوضاع خليعة واعترفت له النسوة باعتيادهن ممارسة الدعارة كما اعترف المتهم الأخير الذى تواجد بالمنسكن محل الواقعة بأنه أحضر المتهمتين الرابعة والسادسة من مسكنهما بمعاونة المتهم الثامنة لتسهيل واستغلال دعارتهم للرجال الثلاثة سالفى الذكر الذين قبروا أنهم حضروا لشقة الواقعة بناء على دعوة المتهم الأول الذين لا يعرفونه من قبل ولما كان كل من و قد شهدوا فى محضر الضبط بأنهم حضروا لمسكن المتهم الأول بناء على دعوته رغم عدم سابقة معرفتهم به وأنهم كانوا سيمارسون الفحشاء مع المتهمات المضبوطات ولما كانت تحريات الشرطة قد أكدت أن المتهم الأول يستضيف فى مسكنه المذكور بعض أصدقائه ونسوة ساقطات ويمارسون معهن الفحشاء فى هذا المسكن ومن ثم يقر فى عقيدة المحكمة أن المتهم الأول قد أعد مسكنه الكائن بالشقة رقم بالعمار رقم لاستقبال بائعات الهوى وراغبى شراء هذه المتعة المزدولة من الرجال ولتظمنن المحكمة إلى ماقرره الشاهدان اللذان أحضرهما دفاع المتهم الأول من تواجد زوجته بشقة الواقعة وقت حضور رجال الشرطة الأمر الذى يتعين معه عقاب المتهم المذكور طبقاً لنص المادة ٨ / ١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وعملاً بالمادة ٤ / ٣٠٤ إجراءات جنائية «

لما كان ذلك وكان مقتضى نص المادتين الثامنة والعاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أن جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة تسعزم لقيامها بنشاط إجباري من الجاني تكون صورته إما فتح المحل بمعنى تهيئته وإعداده. للفرض الذي خصص من أجله أو تشغيله وتنظيم العمل فيه تحديداً لهذا الفرض وهي جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، ولما كانت صورة الواقعة التي أوردها الحكم المطعون فيه لجريمة إدارة منزل للدعارة التي أسندها للطاعن الأول قد خلت من استظهار توافر عنصرى الإدارة والعادة والتدليل على قيامهما في حقه بما تقوم به تلك الجريمة ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعن الأول بجريمة تسهيل الدعارة فى قوله : « وحيث إنه عن التهمة الثالثة المنسوبة للمتهم الأول تطبيقاً لنص المادة ١/أ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن كل من حرض ذكراً ، كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه وطبقاً لنص المادة ٧ من ذات القانون يعاقب على الشروع بالعقوبة المقررة للجريمة فى حالة تمامها - وتبيناً لهذه الجريمة تقول محكمة النقض أنه تتوافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة ومتى كان ذلك وكان الثابت من محضر الضبط المؤرخ ١٩٨٧/٩/٣٠ وما شهد به محرره أمام النيابة وأمام محكمة أول درجة أنه

شاهد المتهمات من الثانية إلى السادسة بمسكن المتهم الأول وهن فى أوضاع خليعة بجوار الرجال و و الذين قرروا فى محضر الضبط أنهم حضروا لشقة الواقعة تلبية لدعوة صاحبها المتهم الأول وأنهم كانوا سيمارسون الفحشاء مع المتهمات المذكورات اللاتي اعترفن بأنهن من البغايا ومن ثم يستقر فى وجدان المحكمة أن المتهم الأول قد جلب المتهمات من الثانية إلى السابعة بالعات الرذيلة إلى شقته التى استضاف فيها فى ذات الوقت الرجال الثلاثة سالفى الذكر ليمارسوا معهن البغاء وقد أوقفت هذا الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو حضور رجال الشرطة وضبطهم جميعاً ومن ثم تعين عقابه طبقاً لنص المادتين ١/أ و ٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ إجراءات جنائية « لما كان ذلك ، وكانت جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أياً كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة فيجب انصراف قصد الجانى إلى تسهيل البغاء - فجوراً كان أم دعارة - لغيره بغرض تمكين هذا الغير من ممارسته ، فلا تقوم الجريمة إذا لم ينصرف قصد الجانى إلى ذلك بصفة أساسية ولو جاء التسهيل عرضاً أو تبعاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار انصراف قصد الطاعن الأول إلى تسهيل دعارة المتهمات من الثانية إلى السادسة ومن إيراد الوقائع المؤدية إلى ذلك ، وأطلق القول بقيام الجريمة فى حقه لمجرد ضبط هؤلاء المتهمات فى مسكنه

ومعهم بعض الرجال دون أن يدلل بتدليل سائع على توافر هذا القصد لديه فإنه يكون فرق قصوره فى التسبب مشويا بالفساد فى الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة للطاعن الأول - والطاعن الثانى
 و والمحكوم عليهن الثانية والثالثة والخامسة
 و و
 اللاتى كن طرفا فى الخصومة الاستثنائية نظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ولا يقدر فى ذلك أن يكون الطاعن الأول قد دين بجريمة الاتفاق الجنائى وقضى عليه فيها بحبسه شهراً مادام الحكم قد وقع عليه عقوبة الحبس سنتين وهى العقوبة المقررة لجريمة تسهيل الدعارة ذات العقوبة الأشد ، وإذ لا يمكن القول أن العقوبة الموقعة عليه مبررة .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن الرابع على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تسهيل الدعارة قد شابه قصور فى التسبب ، ذلك بأنه عول فى إدانته ضمن ماعول عليه على اعتراف زوجته المتهمه السابعة رغم مادتها به من بطلاته لكونه وليد إكراه ودون أن يرد الحكم على ذلك ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل اعتراف المتهمه السابعة بمحضض الضبط من اعتيادها ممارسة الدعارة وأن زوجها الطاعن الرابع يسهل لها ذلك ، كما أورد الحكم أنها عدلت عن هذا الاعتراف عند استجوابها بالتحقيقات وعزته لاعتداء رجال الشرطة عليها بالضرب ، كما

تبين من محضر جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٨ أمام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن والمتهمة السابعة كليهما قد دفع ببطلان إقرارات المتهمين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يسعى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى أثار البطلان أو أن يكون منهم آخر لى الذعوى قد تمسك به ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الإقرار . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف أن المدافع عن الطاعن الرابع والمتهمة السابعة قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان اعتراف الأخيرة والتي كانت قد عزت هذا الاعتراف إلى الاعتداء عليها بالضرب من رجال الشرطة ، وكان الحكم المطعون فيه رغم تحصيله أقوال الأخيرة فى هذا الخصوص إلا أنه عول على اعترافها ضمن ماعول عليه فى إدانتها والطاعن الرابع دون أن يعرض إلى ما أثير فى صدد هذا الاعتراف ويقول كلمته فيه ، فإنه يكون قاصر التسبب بما يبطله ويوجب نقضه بالنسبة للطاعن الرابع . ولا يغير من ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة لما كان ذلك وكان الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة لهذا الطاعن يتصل بالمتهمة السابعة التى كانت طرفا فى المحاكمة الاستئنافية ، فيتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليها عملا بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمود عبد الهادي وصلاح خاطر نائب رئيس المحكمة ، مسعود السعداوى محمود عبدالعال .

١١٧

الطعن رقم ٢٣٤٥ لسنة ٥٦ القضائية

وصف التهمة - إجراءات - إجراءات المحاكمة - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره . .
نقض - أسباب الطعن - ما يقبل منها - بناء - تقسيم .

تغيير المحكمة للتهمة من إقامة بناء بدون ترخيص . إلى إقامة بناء على أرض غير
مقسمة . تعديل فى التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء
المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى . مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
أساس ذلك ؟

لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن برصف أنه أقام بناء بدون
ترخيص وإنتهت المحكمة إلى إدانته عن تهمه إقامة بناء على أرض غير مقسمة- لما
كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة
الموضوع بدرجتيها أن المحكمة لم توجه التهمة الأخيرة إلى الطاعن ولم تلفت
نظر المدافع عنه للمرافعة على هذا الأساس وكان التغيير الذى أجرته المحكمة
فى التهمة من إقامة بناء بدون ترخيص إلى جريمة إقامة مبنى على أرض غير

مقسمة لا يعتبر مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة للطاعن فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ، لأنه يتضمن إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة فى أمر الإحالة والتي قد يثير الطاعن جدلاً فى شأنها . لما كان ما تقدم ، وكان عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل يعتبر إخلالاً بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت نظر المدافع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنياً على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء بدون ترخيص من الجهة المختصة. وطلبت عقابه بمواد القانون ٣ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جنح قضت حضورياً اعتبارياً بتغريم المتهم عشرة آلاف جنيه وتصحيح الأعمال المخالفة وإلزامه بسداد ضعف رسم الترخيص وتقديم رسومات هندسية خلال شهر وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات . استأنف المحكوم عليه ومحكمة طنطا الابتدائية مأمورية المحلة الكبرى (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

قطعن الأستاذ / المحامى هن الحكوم عليه فى هذا الحكم

بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة قد شابه الإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة عدلت التهمة من إقامة بناء بدون ترخيص إلى إقامة بناء على أرض غير مقسمة دون لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ليتراجع على أساسه فى التهمة الجديدة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية إقيمت على الطاعن بوصف أنه أقام بناء بدون ترخيص وانتهت المحكمة إلى إدانته عن تهمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة- لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها أن المحكمة لم توجه التهمة الأخيرة إلى الطاعن ولم تلفت نظر المدافع عنه للمرافعة على هذا الأساس وكان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من إقامة بناء بدون ترخيص إلى جريمة إقامة مبنى على أرض غير مقسمة لا يعتبر مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة للطاعن فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ، لأنه يتضمن إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة فى أمر الإحالة والذى

قد يشير الطاعن جدلاً في شأنها . لما كان ما تقدم ، وكان عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل يعتبر إخلالاً بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت نظر المدافع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنيًا على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود
ميد الهادي وصالح خاطر نائبى رئيس المحكمة ومسعود السعداوى ومحمود عبد العال -

١١٨

الطعن رقم ٢٦٨٤ لسنة ٥٦ القضائية

طرق عامة . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره ، . حكم « تسييبه . تسييب
معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما يقلل منها » .

أحكام القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة . مجال سريانها ؟

دفاع المتهم بجرمة التعدى على الطريق العام بأن البناء الذى أقامته على جانب طريق
إقليمى داخل حدود قرية لها مجلس قرى ، جرهى . التفات الحكم عنه . قصور .

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة
قد نصت على أنه تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى :

(أ) جميع أنواع الطرق الداخلية فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظة
الأسكندرية .

الإسكندرية (ب) الطرق الإقليمية فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن

أو مجالس قروية - أما الطرق السريعة والرئيسية فى تلك الحدود فسترى عليها أحكام هذا القانون (ج) جسور النيل والترع والمصارف والحياض والحوش العامة التى تشرف عليها وزارة الري وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فإذا سلم جسر منها إلى المؤسسة أو وحدات الادارة المحلية سرت عليه أحكام هذا القانون . كما نصت المادة العاشرة على أن « تعتبر ملكية الأراضى الواقعة على جانبى الطرق اعلامة لمسافة خمسين متراً بالنسبة إلى الطرق السريعة ، ٢٥ متراً بالنسبة إلى الطرق الرئيسية ، وعشرة أمتار بالنسبة إلى الطرق الإقليمية ، وذلك خارج الأورنيك النهائى المحدد بحدائد المسافة طبقاً لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالأعباء الآتية (أ) لايجوز استغلال هذه الأراضى فى أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة أية منشآت عليها . ولايسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا فى الأجزاء المارة بأراض زراعية . (ب) » لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الأوراق ، أن المدافع عن الطاعنة دفع بجلسة المرافعة أن البناء أقيم على جانب طريق إقليمى داخل فى حدود قرية لها مجلس قروى ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنة بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة

الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، ذلك بأنه لوصح أن الطريق موضوع الدعوى من الطرق الإقليمية الداخلة فى حدود قريه لها مجلس قروى فإن أحكام القانون المطبق لا تسرى عليه وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتصحيصه بلوغا لغاية الأمر فيه ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشرباً بالإخلال بحق الطاعنة فى الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها تعدت على الطريق العام بأن أقامت عليه منشآت بدون ترخيص وطلبت عقابها بالمواد ٢ . ٤ . ٦ . ٩ . ١١ . ١٣ من القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ وادعى مدنياً قبل المتهمه بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح فارسكور قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهمه عشرة جنيهاً وإلزامها برد الشبىء إلى أصله ورفض الدعوى المدنية استأنفت المحكوم عليها والمدعى بالحقوق المدنية ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى والأستاذ / المحامى

عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إقامة بناء على جانب الطريق العام دون أن تترك المسافة المقررة قانوناً قد شابه قصور فى التسبب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المدافع عن الطاعنة تمسك فى دفاعه بعدم سريان أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة ، على واقعة الدعوى تأسيساً على أن الطريق الذى أقيم البناء على جانبه يدخل فى حدود قرية لها مجلس قروى . فلم يعرض الحكم لدفاعه إيراداً ورداً . بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة قد نصت على أنه تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى : (أ) جميع أنواع الطرق الداخلية فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظة الأسكندرية . (ب) الطرق الإقليمية فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن أو مجالس قروية - أما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة فى تلك الحدود فتسرى عليها أحكام هذا القانون . (ج) جسور النيل والترع والمصارف والحياض والحوش العامة التى تشرف عليها وزارة الري وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فإذا سلم جسر منها إلى المؤسسة أو وحدات الإدارة المحلية

سرت عليه أحكام هذا القانون . كما نصت المادة العاشرة على أن « تعتبر ملكية الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين متراً بالنسبة إلى الطرق السريعة ، ٢٥ متراً بالنسبة إلى الطرق الرئيسية ، وعشرة أمتار بالنسبة إلى الطرق الإقليمية ، وذلك خارج الأورنيك النهائى المحدد بحدائد المسافة طبقاً لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالأعباء الآتية (أ) لا يجوز استغلال هذه الأراضى فى أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة أية منشآت عليها . ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا فى الأجزاء المارة بأراض زراعية . (ب) » لما كان ، وكان البين من مطالعة الأوراق ، أن المدافع عن الطاعنة دفع بجلسة المرافعة أن البناء أقيم على جانب طريق إقليمي داخل فى حدود قرية لها مجلس قروى ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنة بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهرته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، ذلك بأنه لو صح أن الطرق موضوع الدعوى من الطرق الإقليمية الداخلة فى حدود قرية

لها مجلس قروى فإن أحكام القانون المطبق لاتسرى عليه وإذا التفت
الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا
لغاية الأمر فيه فإنه يكون فوق ماران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالإخلال
بحق الطاعة فى الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
أحمد محمود هيكل ونجاح نصار نائبي رئيس المحكمة ومحمد محمد يحيى وحسن سيد حمزہ .

١١٩

الطعن رقم ٨٣٤١ لسنة ٥٤ القضائية

(١) استئناف « نطاقه » ، معارضة ، محكمة النقض « سلطتها في نظر الطعن » ،

استئناف الحكم القاضي بعدم جواز المعارضة يقتصر في موضوعه على هذا الحكم وحده
دون الحكم الابتدائي موضوع المعارضة . أساس ذلك ؟

(٢) قانون « سريانه من حيث الزمان » ، نقص « أسباب الطعن » مايقبل منها ،

القانون الذي استوفى مراحل التشريعية وتم نشره في الجريدة الرسمية - التحدى به
لا يجوز إلا من التاريخ الحقيقى لهذا النشر - شرط ذلك ؟

(٣) قانون « سريانه من حيث الزمان » ، نقص « أسباب الطعن » مايقبل منها ،

طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .

مؤدى ذلك ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف القاضي بعدم جواز المعارضة فإنه لا محل لبحث وجه النعى على الحكم الغيابي الابتدائي الذي قضى وحده فى موضوع الدعوى والذي لم يستأنفه الطاعن .

٢ - لما كان الثابت من الأوراق أن الحكم الغيابي الابتدائي قد صدر بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ بإدانة الطاعن الذي عارض فيه فقطت المحكمة بعدم جواز المعارضة تأسيساً على ما قالته من أن « المادة ١٩٨ فقرة أولى من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية الصادرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٤ قد نصت على « تقبل المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى الجنب والمخالفات ما لم يكن استئنافها جائزاً » ، وحيث إن الجنبه موضوع الدعوى مما يجوز استئنافها لذلك فلا يحق للمتهم إقامة معارضة عن هذا الحكم .

وحيث إن المادة ١٨٨ من الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١ بنصها على أنه « تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لنشرها إلا إذا حددت لذلك ميعاداً آخر » . قد دلت على أن إصدار القانون لا يستفاد إلا من نشره ، فلا تستطيع المحاكم أن تطبق قانوناً لم ينشر مادام الدستور يقضى بأن الإصدار إنما يستفاد من النشر ولا يعتد إلا بالتاريخ الحقيقى لهذا النشر إذا ثبت حصوله فى تاريخ لاحق للتاريخ المثبت بعدد الجريدة الرسمية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من كتاب الهيئة العامة للمطابع الأميرية المرفق بالأوراق أن القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وإن كان قد طبع بتاريخ ١٩٨١/١١/٥ بالعدد رقم ٤٤ مكرراً من الجريدة الرسمية الذى يحمل تاريخ ١٩٨١/١١/٤ إلا أن هذا العدد من الجريدة لم يسلم للجهة المختصة بالتوزيع إلا صباح يوم ١٩٨١/١١/٩ ومن ثم يتعين اعتبار التاريخ الأخير هو تاريخ نشر هذا القرار بقانون ويكون العمل به عملاً بالمادة الرابعة من قانون إصداره هو يوم ١٩٨١/١١/١٠ .

٣ - لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن طرق الطعن فى الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وكان الحكم الابتدائى المعارض فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ قبل العمل بأحكام القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - على نحو ما سلف بيانه - فإن الطعن فيه بطريق المعارضة يكون جائزاً خلافاً لما انتهى إليه الحكم المطعون فيه الذى يكون قد خالف بقضائه صحيح القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه بالقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم جواز المعارضة وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمداً الإصابات المبينة بالتقرير الطبى المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جنح مصر الجديدة قضت غيابياً فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم أسبوعين وكفالة جنيهن لوقف التنفيذ عارض فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ وقضى فى معارضته فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ بعدم جوازها . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بتهمة إستئنافية - قضت حضورياً فى ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض..... إلخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الصادر فى معارضته الابتدائية بعدم جوازها قد شابه القصور كما أخطأ فى القانون ذلك أن الحكم الغيابى الابتدائى قد خلا من الأسباب التى أقيم عليها ، كما استند الحكم الصادر فى المعارضة إلى أحكام القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى أدرج بعدد الجريدة الرسمية رقم ٤٤ مكرراً بتاريخ ١٩٨١/١١/٤ إلا أن تاريخ النشر الفعلى لهذا العدد كان بعد صدور الحكم المعارض فيه .

. وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف القاضى بعدم جواز المعارضة فإنه لا محل لبحث وجه النعى على الحكم الغيابى الابتدائى الذى قضى وحده فى موضوع الدعوى والذى لم يستأنفه الطاعن . وحيث إن البين من الأوراق أن الحكم الغيابى الابتدائى قد صدر بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ بإدانة الطاعن الذى عارض فيه فقضت المحكمة بعدم جواز المعارضة تأسيساً على ما قائلته من أن المادة ٣٩٨ فقرة أولى من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية الصادر بتاريخ ١٩٨١/١١/٤ قد نصت على « تقبل المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى الجنح والمخالفات مالم يكن استئنافها جائزاً » وحيث إن اللجنة موضوع الدعوى مما يجوز إستئنافها لذلك فلا يحق للمتهم إقامة معارضة عن هذا الحكم .

وحيث إن المادة ١٨٨ من الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١ بنصها على أنه « تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لنشرها إلا إذا حددت لذلك ميعاداً آخر » قد دلت

على أن إصدار القانون لا يستفاد إلا من نشره ، فلا تستطيع المحاكم أن تطبق قانوناً لم ينشر مادام الدستور يقضى بأن الإصدار إنما يستفاد من النشر ولا يعتد إلا بالتاريخ الحقيقي لهذا النشر إذا ثبت حصوله فى تاريخ لاحق للتاريخ المثبت بعدد الجريدة الرسمية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من كتاب الهيئة العامة للمطابع الأميرية المرفق بالأوراق أن القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وإن كان قد طبع بتاريخ ١٩٨١/١١/٥ يالعدد رقم ٤٤ مكرراً من الجريدة الرسمية الذى يحمل تاريخ ١٩٨١/١١/٤ إلا أن هذا العدد من الجريدة لم يسلم للجهة المختصة بالتوزيع إلا صباح يوم ١٩٨١/١١/٩ ومن ثم يتعين اعتبار التاريخ الأخير هو تاريخ نشر هذا القرار بقانون ويكون العمل به عملاً بالمادة الرابعة من قانون إصداره هو يوم ١٩٨١/١١/١٠ . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن طرق الطعن فى الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وكان الحكم الابتدائى المعارض فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ قبل العمل بأحكام القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - على نحو ما سلف بيانه - فإن الطعن فيه بطريق المعارضة يكون جائزاً خلافاً لما انتهى إليه الحكم المطعون فيه الذى يكون قد خالف بقضائه صحيح القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه بالقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم جواز المعارضة وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة .

////////////////////

جلسة ١٤ من يونه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / - - - - - أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / نجاح نصار

نائب رئيس المحكمة / - - - - - محمد يحيى وحسن سعيد حمزة ومجدي الجندي .



الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دعوى جنائية « انقضاؤها بالتقادم » . تقادم . إجراءات « إجراءات المحاكمة » .

انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنيح بمعنى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . أساس ذلك ؟

الإجراءات القاطعة للتقادم . ماهيتها ؟

إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن رغم مضي ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ وقوع

الجريمة حتى صدور الحكم النهائي من محكمة أول درجة دون اتخاذ إجراء قاطع للمدء - خطأ

في تطبيق القانون .

(٢) تعويض . دعوى مدنيته « نظرها والحكم فيها » . دعوى جنائية « نظرها

والحكم فيها » .

التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . ماهيتها ؟

كونها من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض . مؤداه ؟

خضوع التعويض النصوص عليه فى القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ للقواعد القانونية المقررة فى شأن العقوبات وإنقضاء الدعوى بوفاء المتهم وبمضى المدة وفق أحكام المادتين ١٤ ، ١٥ عقوبات . مؤداه ٩

(٣) دعوى جنائية « انقضاءها بمضى المدة » ، دعوى مدنية « انقضاءها بمضى المدة » ، تقدم

تقدم الدعوى الجنائية بمضى المدة - عدم انقطاعه بأى إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء اتخذ أمام القضاء المدنى أم الجنائى .

تصرفات المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها لا تقطع التقدم بالنسبة للدعوى الجنائية .

////////////////

١ - لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهه المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من آخر إجراء . وإذا كان الثابت بأنه قد مضى - فى خصوص الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة حتى صدور الحكم غيابياً ضد الطاعن من محكمة أول درجة - على نحو ما سلف بيانه - دون اتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبرائة الطاعن مما نسب إليه .

٢ - لما كان من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، ومن بينها تلك المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على الواقعة محل الطعن المائل هي من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض وأن هذه الصفة المختلطة توجب أن تسرى عليها باعتبارها عقوبة القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وأن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزنة العامة ، وأنه لا يقضى بها إلا على مرتكبي الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ، ولأنها تقوم على الدعوى الجنائية - فإن وفاء المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما تنقضى أيضاً بمضى المدة المقررة في المادة ١٥ من ذات القانون ، ولا تسرى في شأنها أحكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه . لما كان ذلك وكان مؤدى خضوع التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ آنف الذكر للقواعد القانونية المقررة في شأن العقوبات وانقضاء الدعوى بمضى المدة وفق أحكام المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن دعوى المطالبة به تنقضى بانقضاء الدعوى الجنائية وهو ما خلص إليه الأمر بشأنها وفق ما تقدم ، فإنه يتعين القضاء بانقضاء الدعوى المدنية .

٣ - لما كانت دعوى المطالبة بالتعويض في الدعوى المطروحة تخضع لأحكام انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - فإنه لا يعتد بإعلان المدعية بالحقوق المدنية دعواها المدنية للطاعن بتاريخ إذ أن هذا الإجراء لا يقطع

التقادم لما هو مقرر من أن المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية وإنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التي وقعت فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها وأنه لا يقطع التقادم كل إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء كانت بمقامه أمام القضاء المدني أو الجنائي ، ومن ثم فإن جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعن مما اسند إليه وبانقضاء الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هرب التبغ المبين وصفاً بقيمة بالمحضر من الرسوم الجمركية بأن زرعه في أرضه وطلبت عقابه بمواد القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة جنح مركز أهنيوب قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتفجير المتهم مائة جنيه والمصادرة وتعويض قدره « ١٢٧٨٠٧٠ » جنيتها لمصلحة الجمارك استأنف ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً - بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمه تهريب تبغ قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الدعوى الجنائية كانت قد انقضت بمضى المدة وهو ما تمسك به الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية - مما كان يتعين معه تبرئته عملاً بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه تبين من محضر جلسته ١٩٨٣/٤/٧ أن المدافع عن الطعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وكان يتبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الجريمة المسندة إلى الطاعن وقعت بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٧٧ ومنذ ذلك التاريخ لم تتخذ النيابة العامة أى إجراءات قاطعة للمدة حتى تاريخ صدور الحكم الغيابى من محكمة أول درجة بإدانة الطاعن بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٠ . لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من آخر إجراء . وإذ كان الثابت بأنه قد مضى - فى خصوص الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة حتى صدور الحكم غيابيا ضد الطاعن من محكمة أول درجة - على نحو ما سلف بيانه - دون اتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة فبأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن يكون قد أخطأ فى

تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدّة وبراءة الطاعن مما نسب إليه . وحيث إنه لما كان من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، ومن بينها تلك المنصوص عليها في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على الواقعة محل الطعن المائل هي من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض وأن هذه الصفة المختلطة توجب أن تسرى عليها باعتبارها عقوبة القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وأن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزنة العامة ، وأنه لا يقضى بها إلا على مرتكبي الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ، ولأنها تقوم على الدعوى الجنائية - فإن وفاء المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما تنقضى أيضاً بمضى المدّة المقررة في المادة ١٥ من ذات القانون ، ولا تسرى في شأنها أحكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه . لما كان ذلك وكان مؤدى خضوع التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ آنف الذكر للقواعد القانونية المقررة في شأن العقوبات وانقضاء الدعوى بمضى المدّة وفق أحكام المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن دعوى المطالبة به تنقضى بانقضاء الدعوى الجنائية وهو ما خلص إليه الأمر بشأنها وفق ما تقدم ، فإنه يتعين القضاء بانقضاء الدعوى المدنية. لما كان ذلك ، وكانت دعوى المطالبة بالتعويض في الدعوى المطروحة تخضع لأحكام انقضاء الدعوى الجنائية بمضى

المدة - وفق ما سلف - فإنه لا يعتد بإعلان المدعية بالحقوق المدنية دعواها المدنية للطاعن بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٠ إذ أن هذا الإجراء لا يقطع التقادم لما هو مقرر من أن المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت فدعواه مدنية بحته ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعيتها لها وأنه لا يقطع التقادم كل إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء كانت مقامه أمام القضاء المدنى أو الجنائى ، ومن ثم فإن جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراء الطاعن مما اسند إليه وبانقضاء الدعوى المدنية .

////////////////////

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب
سالح وموض جادو نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب الخياط وصالح عطية .

١٢١

الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض « إجراءاته »

تقرير الأسباب ، وجوب اشتماله على الأسباب التى بنى عليها الطعن . المادة ٣٤
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

اقتصار تقرير الأسباب المقدمة على وجه واحد لا يتصل بأحد الطاعنين . اعتباره لم يقدم
أسباباً لطعنه . مؤدى ذلك ؟

(٢) استئناف « ميعاده » . حكم « تسببيه » . تسبیب « عيب »

قيام عذر المرض المانع من التقرير بالاستئناف . يوجب على الحكم التصدى لدليله .

(٣) حكم : وضعه والتوقيع عليه وإصداره « بطلان الحكم » .

وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت
باطلة . المادة ٣١٢ إجراءات جنائية .

امتداد أثر النقض للطاعن الآخر الذى لم يقبل طعنه شكلاً . علة ذلك ؟

١ - لما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ وقرر الطاعنان بالطعن فيه بطريق النقض فى ثم قدما بتاريخ مذكرة بأسباب طعنهما اقتضت على وجه واحد لا يتصل بالطاعن الأول هو التفات محكمة الموضوع عن عذر المرض الذى حال بين الطاعن الثانى وبين التقرير بالاستئناف فى الميعاد . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ قد أوجبت فى الفقرة الثانية منها تقديم الأسباب التى يبنى عليها الطعن فى الميعاد المبين بالفقرة الأولى ، وكان الثابت مما تقدم أن الطاعن الأول لم يقدم أسباباً لطعنه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلاً .

٢ - من المقرر أنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه .

٣ - لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فيما يشير الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن الثانى والطاعن الأول الذى لم يقبل طعنه شكلاً لحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول : أحدث عمداً به و الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً وكان ذلك باستعمال آلة حادة (مدية) الثانى . أحدث عمداً به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر علاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً باستعمال آلة حادة (مدية) .

وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح السيدة زينب قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس كل منهما شهرين مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لإيقاف التنفيذ . استأنف المحكوم عليهما ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .

فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ وقرر الطاعنان بالطعن فيه بطريق النقض فى ثم قدما بتاريخ مذكرة بأسباب طعنهما اقتضت على وجه واحد لا يتصل بالطاعن الأول هو التفات محكمة الموضوع عن عذر المرض الذى حال بين الطاعن الثانى وبين التقرير بالاستئناف فى الميعاد . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ قد أوجبت فى الفقرة الثانية منها تقديم الأسباب التى يبنى عليها الطعن فى الميعاد المبين بالفقرة الأولى وكان الثابت مما تقدم أن الطاعن الأول لم يقدم أسباباً لطعنه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلاً

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير بعد الميعاد قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب ذلك بأن الطاعن حال بينه وبين التقرير بالاستئناف فى الميعاد عذر قهري هو المرض الثابت بالشهادة المرضية المقدمة منه بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا أن المحكمة التفتت كلية عن تلك الشهادة ولم تحقق عذره أو تتناوله بالرد . مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الحاضر مع الطاعن قدم شهادة مرضية للتدليل على مرض الطاعن الذى منعه من التقرير بالاستئناف فى الميعاد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . ولما كان الثابت من الأوراق ومن الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة أن الحكم المطعون فيه صدر فى ١٢ / ١٠ / ١٩٨٣ وقضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً وأنه لم يودع ملف الدعوى موقعاً عليه حتى ١٥ / ١٠ / ١٩٨٥ وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فيما يشير به الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن الثانى والطاعن الأول الذى لم يقبل طعنه شكلاً لحسن سير العدالة .

////////////////////

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٨

بإقامة السيد المستشار / قيس الراي علية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب

صالح و عوض جادو نائبى رئيس المحكمة وصلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .



الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ١٥٧ القضائية

(١) نقض « ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . دعوى مدنية .

الحكم الاستثنائى القياىى الصادر بالبراءة . حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن فيه

منذ صدره . علة ذلك ؟

(٢) دعوى مدنية . نقض « اسباب الطعن » ما يقبل منها » .

تبرئه المتهم على أساس انتفاء التهمة . يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية ، ولو لم

ينص على ذلك فى منطق الحكم .

(٣) حكم « بيانات التسبيب » « تسببيه » تسببيه معيب » .

إيجاب اشتمال الحكم على الأسباب التى بنى عليها . ولو كان بالبراءة . المادة ٣١٠

إجراءات .

المراد بالتسبيب المعبر قانونا ؟

إفراغ الحكم فى عبارات معما . أو وضعه فى صورة مجهلة . لا يحقق غرض الشارع .

القضاء بالبراءة فى جريمة الشروع فى تهريب جمركى استناداً إلى أن الضبط تم خارج المنطقة الجمركية دون بيان نطاقها ومكان الضبط . قصور .

مثال لتسبب معيب فى جريمة الشروع فى تهريب جمركى .

(٤) تلبس . قبض . تفتيش « بغير إذن » . ما « موزو الضبط القضائى » .

توافر حالة التلبس فى الجنائيات والجناح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر
يبيع لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم الحاضر متى وجدت دلائل كافية على اتهامه
المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

مثال تتوافر فيه حالة التلبس فى جريمة شروع فى تهريب جمركى .

(٥) جهازك . ما « موزو الضبط القضائى » اختصاصهم .

لضباط المباحث الجنائية صفة الضبط القضائى بصفة عامة . المادة ٢٣ إجراءات .

مؤدى ذلك ؟

(٦) ما « موزو الضبط القضائى » اختصاصهم . موظفون عموميون . قانون « تفسيره » .

إضفا . صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يسلب تلك الصفة
فى شأن تلك الجرائم عن مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام .

(٧) دعوى جنائية « تحريكها » جمارك . تهريب جمركي . نقض . حالات الطعن .

الخطأ في تطبيق القانون » .

الخطاب في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً .

=====

١ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضدهما الأول والثالث إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة لا يعتبر قد أضر بها حتى يصح لهما أن يعارضا فيه ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية بالنقض في الحكم من تاريخ صدوره جائز .

٢ - القضاء بالبراءة في صدد الدعوى الجنائية وقد أقيم على عدم ثبوت التهمة على المطعون ضدهم إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطق الحكم ، وإذا كان المدعى المدني طرفاً في الخصومة الاستئنافية أمام محكمة ثاني درجة فإنه من ثم تكون قد توافرت له الصفة والمصلحة في الطعن في الحكم بطريق النقض .

٣ - لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها والإكاف باطلا ، والمراد بالتسبيب الاعتبار لتحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارة عامة

معماة أو وضعه فى صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم . وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة استنادا إلى أن الضبط تم خارج المنطقة الجمركية دون أن يستجلى مدى نطاق دائرة الرقابة الجمركية وما إذا كان ضبط الواقعة قد تم داخلها من عدمه ، فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور فى البيان .

٤ - لما كان البين من ظروف الواقعة التى نقلها الحكم عن محضر الضبط أن المطعون ضدهم شوهوا حال البدء فى تنفيذ جريمة تهريب حمولة السيارة الأجرة من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد دون سداد الضرائب الجمركية المستحقة عنها مما يكفى لتوافر حالة التلبس بالشروع فى جريمة التهريب الجمركى كما هى معرفة فى المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ ، وإذ كانت هذه الجريمة جنحة معاقب عليها بالحبس الذى تزيد مدته على ثلاثة أشهر وكانت قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائى وفقاً لما تشير إليه ملاحظات الواقعة وظروفها التى أثبتتها الحكم دلائل جدية وكافية على اتهام المطعون ضدهم بارتكابها ، فإنه من ثم يكون له أن يأمر بالقبض عليهم مادام أنهم كانوا حاضرين وذلك عملاً بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

٥ - لما كان لا ينال من سلامة إجراءات القبض على المطعون ضدهم وتفتيشهم - وهى من قبيل إجراءات الاستدلال - أن من قام به ليس من موظفى الجمارك ، ذلك بأن ضابط المباحث الجنائية الذى تولى القبض على المطعون ضدهم وتفتيشهم من مأمورى الضبط القضائى الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى حدود اختصاصهم سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن تنبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع فى التهريب الجمركى المسندة إلى المطعون ضدهم .

٦ - من المقرر أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في عدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام .

٧ - من المقرر أن خطاب الشارع في المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - موجه إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا ينصرف فيها إلى غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً ، ومن ثم فإن أعمال الاستدلال التي قام بها ضابط المباحث الجنائية تكون قد تمت صحيحة في صدد حالة من حالات التلبس بالجريمة استناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائي وبدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة بالنسبة للدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم شرعوا في تهريب البضائع الأجنبية المبينة بالأوراق بقصد الاتجار دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه وهو ضبطهم والجريمة متلبس بها . وطلبت عقابهم بمواد القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٨٥ . ومحكمة جنح الميناء قضت حضورياً ببراءة المتهمين وتسليم السيارتين لمالكيهما استأنف كل من وزير المالية بصفته والنيابة العامة هذا الحكم ومحكمة بورسعيد الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً للأول والثاني وغيايبا للثالث بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد حكم المستأنف فطعننت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن وزير المالية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون ضدهما الأول والثالث إلا أنه قد قضى بتأسيد حكم محكمة أول درجة القاضى بالبراءة لا يعتبر قد أضر بهما حتى يصح لهما أن يعارضا فيه ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية بالنقض فى الحكم من تاريخ صدوره جائز .

ومن حيث إن البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء ببراءة المطعون ضدهم من جريمة الشروع فى التهريب الجمركى على أساس أن التهمة غير ثابتة فى حقهم ، وإذ كان هذا القضاء إنما ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية المقامة من الطاعن بما يؤدى إلى رفضها ، لأن القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية وقد أقيم على عدم ثبوت التهمة على المطعون ضدهم إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم ، وإذ كان المدعى المدنى طرفاً فى الخصومة الاستئنافية أمام محكمة ثانى درجة فإنه من ثم تكون قد توافرت له الصفة والمصلحة فى الطعن فى الحكم بطريق النقض .

وحيث إن مما ينهه المدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من تهمة الشروع فى التهريب الجمركى ورفض - ضمناً - الدعوى المدنية المقامة عليهم قد بنى على خطأ فى تأويل القانون وتطبيقه وشابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه ببراءة المطعون ضدهم على أسباب عامة معماة إذ خلص إلى أن واقعة الضبط تمت خارج الدائرة

الجمركية ودون أن يبين حدود تلك الدائرة ومفهومه لها ، كما أن الحكم المطعون فيه أضاف إلى أسباب الحكم المستأنف دعامة أخرى هي القول ببطلان إجراءات الضبط تأسيساً على أن من باشرها ليس من رجال الجمارك ولا اتخاذها قبل صدور طلب بذلك من مدير عام الجمارك ، على الرغم من أن المطعون ضدهم ضبطوا حال شروعه في تهريب بضائع لم تسدد عنها الضرائب الجمركية من منطقة بور سعيد الحرة إلى داخل البلاد مما تتوافر في حقهم حالة التلبس التي تجيز لمأمور الضبط القضائي إلقاء القبض عليهم وتفتيشهم غير مقيد في ذلك بالقيود الوارد في المادة ١٢٤ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٨٠ . مما يعيبه ويستوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الواقعة على مجرد ترديد وصف التهمة ثم خلاص إلى براءة المطعون ضدهم بقوله « وحيث إن الثابت من الأوراق أن الضبط تم خارج المنطقة الجمركية وأن العرف قد جرى على أن الأشياء المضبوطة خارج المنطقة الجمركية تشتري بدون فواتير أو مستندات معينة ومن ثم فإن الاتهام يكون على غير سند من القانون ويتعين القضاء ببرائة المتهمين مما أسند إليهم عملاً بالمادة ٣٠٤ أ. ج . » . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً ، والمراد بالتسبيب الاعتبار تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارة عامة معماة أو وضعه في صورة

مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسييب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم . وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالبراءة استناداً إلى أن الضبط تم خارج المنطقة الجمركية ودون أن يستجلى مدى نطاق دائرة الرقابة الجمركية وما إذا كان ضبط الواقعة قد تم داخلها من عدمه ، فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور فى البيان . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان إجراءات الضبط تأسيساً على أن من باشرها ليس من رجال الجمارك ولا تأخذها قبل صدور طلب بذلك من مدير عام الجمارك وأورد واقعة الدعوى بما حصله « أن الرائد وقوة الشرطة المرافقين له قد شاهدوا المتهمين أثناء وضعهم كمية من بضائع المنطقة الحرة فى السيارة أجرة بحيرة والتى كانت تقف بإحدى الطرق الفرعية المجاورة لبحيرة المنزلة ثم قام بضبطهم وخلص الحكم إلى بطلان إجراءات الضبط تأسيساً على أن من قام بالضبط هو ضابط مباحث منطقة الرسوة دون اشتراك أى فرد من رجال الجمارك معه ويدون إذن سابق له من مدير عام الجمارك » . لما كان ذلك وكان البين من ظروف الواقعة التى نقلها الحكم عن محضر الضبط أن المطعون ضدهم شوهوا حال البدء فى تنفيذ جريمة تهريب حمولة السيارة الأجرة من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد دون سداد الضرائب الجمركية المستحقة عنها مما يكفى لتوافر حالة التلبس بالشروع فى جريمة التهريب الجمركى كما هى معرفة فى المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ ، وإذ كانت هذه الجريمة جنحة معاقب عليها بالحبس الذى تزيد مدته على ثلاثة أشهر وكانت قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائى وفقاً لما تشير إليه ملاسبات الواقعة وظروفها التى أثبتتها

الحكم - دلائل جدية وكافية على اتهام المطعون ضدهم بارتكابها ، فإنه من ثم يكون له أن يأمر بالقبض عليهم مادام أنهم كانوا حاضرين وذلك عملاً بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما يجوز له تفتيشهم عملاً بما تخوله المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر ، ولما كان لا ينال من سلامة إجراءات القبض على المطعون ضدهم وتفتيشهم - وهي من قبيل إجراءات الاستدلال - أن من قام به ليس من موظفي الجمارك ذلك بأن ضابط المباحث الجنائية الذى تولى القبض على المطعون ضدهم وتفتيشهم من مأمورى الضبط القضائى الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى حدود اختصاصهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن تنبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع فى التهريب الجمركى المسندة إلى المطعون ضدهم ، ولا يغير من ذلك تخويل صفة الضبطية القضائية الخاصة فى صدد تلك الجريمة لبعض موظفي الجمارك وفقاً لحكم المادة ٢٥ من قانون الجمارك سالف البيان لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام ، وكان لا يعيب تلك الإجراءات كذلك اتخاذها قبل صدور طلب كتابى من مدير عام الجمارك برفع الدعوى الجنائية على المطعون ضدهم وفقاً لحكم المادة ١٢٤ من القانون المشار إليه ، ذلك بأن خطاب الشارع فى تلك المادة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - موجة إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التى لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا ينصرف فيها إلى غيرها من جهات الاستدلال التى يصح لها اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب من يملكه قانوناً ، ومن ثم فإن أعمال الاستدلال التى قام بها ضابط المباحث

الجنائية تكون قد تمت صحيحة في صدد حالة من حالات التلبس بالجريمة استناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائي وبدون نذب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية .

////////////////

جلسة ٣ من يوليو سنة ١٩٨٨

مراجعة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر

• نائب رئيس المحكمة : مسعود السعداوى وظلمت الأكياىى وجابر عبد التواب •



الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى جنائية ، انقضاؤها بمضى المدّة ، ، تقادم ، وصف التهمة ، نقص ، أسباب الطعن .

ما يقبل منها ، ،

العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة فى صدد قواعد التقادم هى بنوع الجريمة التى تنتهى إليها المحكمة .

////////////////

لما كانت الدعوى الجنائية أحييت إلى محكمة الجنايات بوصف أن الطاعن اقترف جنابة التوسط فى طلب رشوة لموظفين عموميين إلا أن محكمة أمن الدولة العليا بحكمها المطعون فيه انتهت إلى أن الواقعة جنحة نصب ودانت الطاعن على هذا الأساس طبقا للمادة ٣٣٦ عقوبات لما كان ذلك وكانت العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنابة أو جنحة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو قرار الاتهام وذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقا لنوع الجريمة الذى تقررره المحكمة . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة

أن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء قاطع للتقادم من تاريخ ١٩٨٠/٦/١٩ وهو تاريخ إحالتها من نيابة جنوب القاهرة إلى نيابة أمن الدولة العليا بأمر الإحالة وقائمة أدلة الثبوت حتى ١٩٨٥/٧/٢٨ وهو تاريخ إحالتها من نيابة أمن الدولة العليا إلى محكمة أمن الدولة العليا فإنه يكون قد انقضى مدة تزيد على الثلاث سنين المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح دون اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى ومن ثم تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا متعينا نقضا وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وأخر سبق الحكم عليه توسطاً فى طلب رشوة لموظفين عموميين سبق الحكم عليهما للإخلال بواجبات وظيفتهما بأن طلب منه لصالح المتهمين المذكورين مبلغ عشرة آلاف دولار أو ما يقابلها بالعملة المحلية وتنفيذاً لذلك أخذ المتهم الآخر منه مبلغ خمسة آلاف وخمسمائة جنية على سبيل الرشوة مقابل إصدار المتهمين المذكورين لصاحبة قرارا بعدم طلب رفع الدعوى العنصرية فى القضية رقم لسنة ١٩٨٠ حصر شئون مالية . وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه باعتباره مرتكباً لجريمة النفس

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه قصور في التسبيب ذلك بأنه ا طرح الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة رغم مرور خمس سنوات منذ آخر إجراء أتخذ في الدعوى وهو إحالتها في ١٩/٦/١٩٨٠ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أحيلت إلى محكمة الجنايات بوصف أن الطاعن اقترف جريمة التوسط في طلب رشوة لموظفين عموميين إلا أن محكمة أمن الدولة العليا بحكمها المطعون فيه انتهت إلى أن الواقعة جنحة نصب ودانت الطاعن على هذا الأساس طبقا للمادة ٣٣٦ عقوبات لما كان ذلك وكانت العبرة في تكييف الواقعة بأنها جريمة أو جنحة هي بالوصف القانوني الذي تنتهي إليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى أو قرار الاتهام وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسرى وفقا لنوع الجريمة الذي تقرره المحكمة . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء قاطع للتقادم من تاريخ ١٩/٦/١٩٨٠ وهو تاريخ إحالتها من نيابة جنوب القاهرة إلى نيابة أمن الدولة العليا بأمر الإحالة وقائمة أدلة الشبوت حتى ٢٨/٧/١٩٨٥ وهو تاريخ إحالتها من نيابة أمن الدولة العليا إلى محكمة أمن الدولة العليا فإنه يكون قد انقضى مدة تزيد على الثلاث سنين المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجناح دون اتخاذ

أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى ومن ثم تكون الدعوى الجنائية
قد انقضت بمضى المدة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا
متعينا نقضه وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

جلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضويه السادة المستشارين / احمد محمود هيك

ونجاح نزار ومحمد محمد يحيى نواب رئيس المحكمة ومجدي الجدي .

١٢٤

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الأسباب » .

عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) « مأمورو الضبط القضائي » . استدالات . قبض . نقض « أسباب الطعن » - ما لا يقبل منها ، .

الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم . ماهيتها ؟

الاستدعاء الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي إبان جمع الاستدلالات . ماهيته ؟

(٣) « إجراءات » إجراءات التحقيق ، « نقض » أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، « حكم

« تسببيه » تسبیب غیر معيب » .

اختيار المحقق لمكان التحقيق . متروك لتقديره . حرصا على صالح التحقيق وسرعة إنجازه .

(٤) « إثبات » اعتراف » . دلوغ » الدفح بطلان الاعتراف للاكراه » . اكراه » حكم « تسببيه »

تسبیب غیر معيب » .

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . البحث في صحة ما يدعيه المتهم

من انتزاع الاعتراف منه بالاكراه . موضوعي .

(٥) إثبات « بوجه عام ، « شهود » - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » ، حكم
« تسببيه » ، تسبب غير مقبب .

حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تظمن إليه من أدله وعناصر الدعوى .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها
على عدم الأخذ بها .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل ، غير جائز أمام النقض .

(٦) عقوبة ، تطبيقها ، « نقض » أسباب الطعن . « مالا يقبل منها » ،

تقدير العقوبة وتقدير مناسبتها بالنسبة لكل متهم . موضوعي .

(٧) نقض « أسباب الطعن . « مالا يقبل منها » ، إجراءات « إجراءات التحقيق » ، بطلان .

النقض ببطلان تحقیقات النيابة تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن
يكون سببا للطعن .

=====

١ - من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد
إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبل طعنه شكلا عملا
بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - من المقرر أن الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي
في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن
الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسهم بإجراء التحريات اللازمة عن
الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع
الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفى الوقائع المبلغ بها إليهم
أو التي يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية

تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، ولما كان استدعاء مأمور الضبط القضائي للمتهمين بسبب اتهامهم في جريمة قتل مقترن لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليهم بالحضور لسؤالهم عن الاتهام الذي حام حولهم في نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات والتحفظ عليهم منعا من هروبهم حتى يتم عرضهم على النيابة العامة في خلال الوقت المحدد قانونا ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي ببطلان قبض مدعى به وقع على المتهمين لا يكون له محل .

٣ - لما كان ما يثيره الطاعن بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجري في دار الشرطة مردوداً بأن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إنجازه .

٤ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها - كالشأن في الطعن المطروح - على أسباب سائغة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مجدياً .:

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن منعى الطاعن فى شأن تعويل الحكم على أقوال الضابطين يتمخض جدلا موضوعيا فى حق محكمة الموضوع فى تقدير الدليل واستنباط معتقدها منه لا يثار لدى محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانونا وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل منهم هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته فإن ما يثيره الطاعن عن مقدار العقوبة التى أوقعها الحكم عليه والمحكوم عليه الأول بالمقارنه بالعقوبة التى أوقعها على المحكوم عليهما الثالث والرابع لا يكون مقبولا .

٧ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عما ينعاه فى أسباب طعنه من بطلان تحقيقات النيابة لعدم تضمنها بيانات معينة فليس له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامه كلا من ١ - ٢ -

٣ - ٤ - بأنهم قتلوا عمدا بأن اتفقوا على سرقة محتويات مسكنه وتمكنوا من دخول المسكن عن طريق التسور من الخارج

وعندما اعترض المجنى عليه سالف الذكر طريقهم طعنه المتهم الأول بأله حادة « مطواه » عدة طعنات قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكانت جريمة القتل نتيجة محتملة لفعل السرقة وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين وهما أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر (أ) قتلوا عمداً بأن طعنها المتهم الأول بأله حادة (مطواه) عدة ضعنات وأطبق المتهم الثانى بيده على عنقها وخنقها قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وكانت جريمة القتل نتيجة محتملة لجريمة السرقة أيضاً (ب) سرقوا المبلغ النقدى المبين. قدراً بالتحقيقات والملوك للمجنى عليها سالفه الذكر حال كون المتهم الأول حاملاً سلاحاً ظاهراً « مطواه » وكان ذلك ليلاً . وأحالتهم إلى محكمة جنابات الجيزة لمعاقتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢/٤٠ ، ٣٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٢/٢٣٤ ، ٣١٦ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من نفس القانون . أولاً بمعاينة كل من و (طاعن) بالأشغال الشاقة المؤبدة عما نسب إلى كل منهما . وبمصادرة السلاح المضبوط . ثانياً : بمعاينة كل من (طاعن) و بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات عما أسند لكل منهما باعتبار أن الطاعن الأول والمتهم الأخير مرتكبان لجريمة قتل المجنى عليه الأول عمداً المقتربة بجنايتى قتل المجنى عليها الثانية وسرقتها وأن الطاعن الثانى اشترك وآخر معهما فى ارتكاب الجرائم سالفه الذكر .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

ومن حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن هذا الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المقترب بجنايتى قتل وسرقة قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال واعتراه البطلان ، ذلك بأن المحكمة ردت على دفعه ببطلان اعترافات المتهمين لكونها جاءت وليدة إجراء قبض باطل ولأن تحقيق النيابة أجرى بديوان مركز الشرطة بما لا يسوغه ، ولم تبين مواد القانون التى أنزلت بمقتضاها العقاب على المتهمين الثالث والرابع ، واستندت فى إدانته إلى أقوال الضابطين رغم بطلانها لتدخلهما فى سلطة النيابة العامة باستجوابهما للمتهمين ، وفرقت فى العقوبة بين المتهمين الأول والثانى (الطاعن) من جهة والثالث والرابع من جهة رغم وحدة ظروفهم - هذا إلى أن المحقق لم يكشف عن اختصاصه الوظيفى والمكانى أو مكان إجراء التحقيق فى محضر التحقيق . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل المقترن التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدله كافية ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ولا ينازع الطاعن من أن لها معينها الصحيح فى الأوراق لما كان ذلك وكان ما خلص إليه الحكم فى رفض الدفع ببطلان القبض صحيح فى القانون ذلك أن من الواجبات المفروضة قانونا على مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التى يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، ولما كان استدعاء مأمورى الضبط القضائى للمتهمين بسبب اتهامهم فى جريمة قتل مقترن لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليهم بالحضور لسؤالهم عن الاتهام الذى حام حولهم فى نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات والتحفظ عليهم منعا من هروبهم حتى يتم عرضهم على النيابة العامة فى خلال الوقت المحدد قانونا ، وإذ إلترز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى ببطلان قبض مدعى به وقع على المتهمين لا يكون له محل . وإذ ما كان ذلك ، وكان ما يشير به الطاعن بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجرى فى دار الشرطه مردوداً بأن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إنجازة .

لما كان ذلك ، وكان البين من مصادرات الحكم المطعون فيه أنه عرض له دفع المبدى من الطاعن ببطالة اعتراف المتهمين للاكراه وأطرحه بأسباب سائغة تكفي لحمل النتيجة التى خلص إليها وإذا كان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تمكك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقة ومطابقتها للحقيقة والواقع ، كما أن لها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريقه الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقييم تقديرها - كالشأن فى الطعن المطروح - على أسباب سائغة ، فإن ما يشره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مجديا لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين مصادق القانون التى أنزل بمقتضاها العقاب على جميع المتهمين فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن منعى الطاعن فى شأن تعويل الحكم على أقوال الضابطين يتمخض جدلا موضوعيا فى حق محكمة الموضوع فى تقدير الدليل واستنباط معتقدها منه لا يثار لدى محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة فى الحدود المقرره قانونا وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل

عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته فإن ما يثيره الطاعن عن مقدار العقوبة التي أوقعها الحكم عليه والمحكوم عليه الأول بالمقارنة بالعقوبة التي أوقعها على المحكوم عليهما الثالث والرابع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا مما ينعاه في أسباب طعنه من بطلان تحقيقات النيابة لعدم تضمنها بيانات معينة فليس له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

////////////////////

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

بإدارة السيد المستشار / محمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكل

ونجاح نصار نائب رئيس المحكمة ومحمد سعيد ههز و محمد الجندي .

١٢٥

الطعن رقم ٢٧٨٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) جريمة «جريمة صرف المخلفات في مجارى المياه» . عقوبة «تعليقها» . نقص « حالات

الطعن » الخطأ في تطبيق القانون ، « نظر الطعن والحكم فيه » .

جريمة صرف المخلفات في مجارى المياه . عقوبتها : الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة

التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين

المادة ١٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢

قضاء الحكم المطعون فيه بتغريم المطعون ضده مائة جنيه . خطأ في تطبيق القانون .

وجوب نقضه وتصحيحه .

=====

لما كانت عقوبة جريمة صرف المخلفات في مجارى المياه التي دين بها

المطعون ضده - كنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن

حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث - هى الحبس مدة لا تزيد على سنة

والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو إحدى

هاتين العقوبتين ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المطعون ضده مائه

جنيه فإنه يكون قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونا ويكون بذلك قد

أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتعديل الغرامة

المقضى بها إلى خمسمائة جنيه والإيقاف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قام بصرف مخلفات منزله. فى المجرى المائى المبين بالمحضر دون ترخيص بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جنح اطسا قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها والإيقاف استأنفت النيابة العامة . ومحكمه الفيوم الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى مائة جنيه والإيقاف .

فطعنن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة صرف مخلفات منزله فى أحد المجارى المائية قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها فى القانون .

وحيث إن عقوبة جريمة صرف المخلفات فى مجارى المياه التى دين بها المطعون ضده - كنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر

النيل والجارى المائية من التلوث - هى الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المطعون ضده مائة جنيه فإنه يكون قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونا ويكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتعديل الغرامة المقضى بها إلى خمسمائة جنيه والإيقاف .

////////////////

جلسة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود ميكل

و نهاج نصار ومحمد محمد يحيى نواب رئيس المحكمة ومجدي الجندي.

١٢٦

الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعوى مدنية . دعوى جنائية . تعويض . نقض « ما لا يجوز الطعن فيه من أحكام ،
« أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات المطلوبة من المدعى
بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات .
للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل في التعويضات .
المادة ١٩٣ مرافعات .

عدم جواز الطعن بالنقض المقدم من المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الذي أغفل الفصل
في الدعوى المدنية . علة ذلك ؟

الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمه الموضوع .

(٢) إثبات « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب الطعن .
« ما لا يقبل منها » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائفا
لاتناقض فيه .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز أمام النقض .

(٣) إثبات ، شهود ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، حكم ، تسببيه .

تسبب غير معيب ، نقض ، أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، وزن أقوال الشهود ، موضوعي .

////////////////////

١ - من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات وهي قاعدة واجبه الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلق قانون الإجراءات من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن الطعن المقدم من الطاعن - في هذا الصدد - يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .

٢ - لما كان تناقض أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد أستخلص الإدانة من أقوالهم أستخلاصاً سائفاً بما لاتناقض فيه - كما هي الحال في الدعوى - فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة شاهدي الإثبات على النحو الذي ذهب إليه في طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة ، القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يوردن فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض ، ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر قضى ببراءته بأنهما تضاريا فأحدث كل منهما بالآخر الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مسده لاتزيد على عشرين يوما حال استخدامهما آلة حادة (مطواه) . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات وادعى كل منهما قبل الآخر مدنيا بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح بندر المحلة قضت حضوريا عملاً بمادة الإتهام بحبس كل منهما شهراً مع الشغل وكفاله عشرين جنيها لإيقاف التنفيذ وفى الدعوى المدنية بإلزام المتهم الأول (الطاعن) بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت. استأنفا ومحكمة طنطا الابتدائية مأمورية المحلة الكبرى - بهتية استئنافية - قضت بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى براءة المتهم الآخر من التهمة المسندة إليه وتأييده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

لما كان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى' بالحقوق المدنية ، وذلك عملاً بصريح

نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات وهي قاعدة واجبه الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك وكان الواضح من منطق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها بما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن الطعن المقدم من الطاعن في هذا الصدد - يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان تناقض أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً بما لاتناقض فيه - كما هي الحال في الدعوى - فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة شاهدي الإثبات على النحو الذي ذهب إليه في طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولايجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة لمحكمة النقض ، ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعه الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة على الطاعن واستند في إدانته ضمن ما استند إليه إلى أقوال الشاهد وقد أورد فحوى أقوال هذا الشاهد ومن ثم يكون الحكم قد بين مؤدى الدليل المستمد من أقوال الشاهد المذكور ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون مفصلاً عن عدم قبوله .

جلسة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكل
و نجاح نصار و محمد محمد يحيى نواب رئيس المحكمة و حسن سيد حمزة .

١٢٧

الطعن ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إختلاس . جريمة « أركانها » . موظف عام .

دفاع الطاعنين بانحسار صفة الموظف العام عنهما . جوهرى . أعمال المادة ١١٢
عقوبات يوجب أن يكون المتهم موظفاً أو مستخدماً عمومياً .

(٢) إختلاس أموال (ميزية . حكم « تسببيه » . تسببب معيب » . دفاع « الإخلال بحق
الدفاع » . ما يوفره » .

وجوب إقامة أحكام الإدانة فى المواد الجنائية على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال

(٣) حكم « تسببيه » . تسببب معيب » . اشتراك » اتفاق » ارتباط » نقض « اثر الطعن » .

إدانة الحكم الطاعن بجريمة الاشتراك فى الاختلاس يوجب عليه استظهار عناصر هذا
الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها .

مجرد قيام الطاعن الثانى بالاشتراك مع الطاعن الأول فى تقديم المستند المزور إلى
المختصين لا يفيد فى ذاته المساهمة فى جريمة الاختلاس .

عدم بيان الحكم ما يدل على توافر المساهمة فى مقارفة جريمة الاختلاس . قصور » .

نقض الحكم فى تهمة يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .

١ - لما كان ما تمسك به الطاعنان فى دفاعهما الثابت بحضور جلسة المحاكمة من أن صفة الموظف العام قد انحسرت عن الطاعنين وأن أموال الجمعية المجنى عليها ليست أموالاً عامة - مما يعد فى خصوصية هذه الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً لمساسه بصحة التكييف القانونى للوقائع التى أسند إليهما ارتكابها .

٢ - من المقرر أن الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجرم واليقين لا على الظن والاحتمال .

٣ - لما كان الحكم قد دان الطاعن الثانى بجريمة الاختلاس على النحو السالف بيانه - فقد كان عليه أن يستظهر عناصر مساهمته فى ارتكاب تلك الجريمة وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً واضحاً ويكشف عن قيامها ، وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، بيد أن ما أورده الحكم من مجرد قيام الطاعن الثانى بالاشتراك فى تقديم الإيصالات المزورة مع الطاعن الأول إلى المختصين بالجمعية المجنى عليها للمحاسبة على أساسها لا يفيد فى ذاته المساهمة فى مقارفة جريمة الاختلاس وهو ما لم يدلل الحكم على توافره فى حقه وهو ما يعدو معه الحكم قاصر البيان . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه بالنسبة للطاعنين معاً ، وعن جميع الجرائم التى رفعت بها لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها ، وهى جناية اختلاس المال العام - عملاً بالمادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولاً : المتهمان بصفتهم موظفين عموميين الأول أمين صندوق جمعية ذات النفع العام لأهالي اختلسا مبلغ ٥٠٨١,٢٥٠ جنيه المملوك للجهة سائلة الذكر والذي وجد في حيازتهما بسبب وظيفتهما حالة كون المتهم الأول من مندوبى التحصيل والسيارف وسلم إليه المال بهذه الصفة وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتى تزوير محررات واستعمالها ارتباطاً لا يقبل التجزئة هي أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر : (أ) ارتكب المتهم الأول تزويراً فى محررات إحدى الجمعيات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً والمعتبرة قانوناً ذات نفع عام هي إيصالات إستلام التبرعات لجمعية الرعاية الاجتماعية المبينة بالتحقيقات بأن أثبت بصورها على خلاف الحقيقة مبالغ أقل من المبالغ المسلمة إليه والمدونة بأصولها ومهرها بخاتم الجمعية . (ب) استعمل المحررات المزورة سائلة الذكر بأن قدماها للمختصين بالجمعية للمحاسبة على أساسها مع علمهما بتزويرها . ثانياً : المتهم الأول بصفته سائلة الذكر أضر عمداً بأموال ومصالح الجهة التى يعمل بها بأن قام بشراء السيارة المبينة بالتحقيقات غير مستوفية لجميع الملحقات الكهربائية وغير صالحة للاستعمال وتعتبر مستهلكة بأزيد من قيمتها الحقيقية بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه مما ألحق بجمعية ضرراً مالياً قدره ٢٥٠٠ جنيه . وإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ومحكمة أمن الدولة العليا ببورسعيد قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢١١ ، ٢١٤ / ١ مكرراً ، ١١٢/أ- ب ، ١١٦ مكرراً ، ١١٨ ، ١١٩/هـ ، ١١٩/هـ مكرراً ، ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزلهما من وظيفتهما وبرد مبلغ ٥٠٨١,٢٥٠ جنيه وغرامة مساوية لهذا المبلغ وببراءة المتهم الأول عن التهمة الأخيرة .

فطعن الإستاذة / المحامية نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما - بصفتها موظفين عموميين بجمعية للرعاية الاجتماعية ذات النفع العام - بجرائم اختلاس مال مملوك للجمعية المذكورة والذي وجد في حيازتهما بسبب وظيفتهما وتزوير واستعمال محرراتها مع علمهما بتزويرها قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ذلك أن المدافع عن الطاعنين دفع أمام المحكمة أن ما أسند إليهما لا يكون جنابة الاختلاس إذ أن الجمعية المجنى عليها ليست من الجمعيات ذات النفع العام ومن ثم فإن أموالها لا تعد أموالاً عامة ولا يعتبر موظفوها في حكم الموظفين العموميين وقد جاءت أقوال رئيس اللجنة التي قامت بعرض أعمال الجمعية في محضر جلسة المحاكمة مزيدة لهذا الدفع بما قرره من أن الجمعية المذكورة ليست من الجمعيات الخاصة ذات النفع العام غير أن المحكمة اطرحت هذا الدفع استناداً إلى ما قرره شهود آخرون من أن تلك الجمعية تعتبر من الجمعيات الخاصة ذات النفع العام كما أن الحكم جاء مبهماً مجهاً في أسبابه إذ اعتبر الطاعن الثاني مرتكباً لجريمة الاختلاس تلك دون أن يدل على ذلك بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله « أن المتهمين و وهما موظفين عموميين الأول منهما أمين صندوق جمعية للرعاية الاجتماعية ذات النفع العام والثاني سكرتيراً لها والتي من اختصاصها جمع التبرعات وتوزيعها على الأهالي المستحقين قايماً بالتلاعب في دفاتر التحصيل وقكنا من

إختلاس مبلغ - ٥٠٨١,٢٥٠ جنيه المملوك للجهة سالفة الذكر حالة كون المتهم الأول من مندوبى التحصيل والصيارف وسلم إليه المال بهذه الصفة وارتكب المتهم الأول تزويراً فى إيصالات استلام التبرعات للجمعية التى يعمل بها بأن أثبت بها مبالغ أقل من المبالغ المسلمة إليه ومهرها بخاتم الجمعية وقدم والمتهم الثانى تلك الإيصالات للمختصين بالجمعية للمحاسبة على أساسها - وبعد أن أورد الحكم الأدلة التى استند إليها فى قضائه بالإدانة مستمدة من أقوال رئيس لجنة الفحص وعرض للدفاع الطاعنين الذى يردده فى وجه طعنهما واطرحه فى قوله « وحيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى - تأسيساً على أن المتهمين ليسا من الموظفين العموميين كما أن أموال الجمعية ليست أموالاً عامة - فمردود بأنه طبقاً لنص المادة ١١٩ / هـ من قانون العقوبات والتى تقضى باعتبار المقصود بالأموال العامة مما يكون كله أو بعضه مملوكاً لإحدى الجهات التى ومنها المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام وتلك التى تساهم فيها إحدى الجهات السابقة الأمر الذى يعتبر معه أموال هذه الجمعيات أموالاً عامة طبقاً لمفهوم النص سالف الذكر ومن ثم فالواقعة المنسوبة للمتهمين تعد جريمة مما يخضع لاختصاص هذه المحكمة الأمر الذى يعدو معه هذا الدفع على غير سند متعين الرفض » وانتهى الحكم فى قضائه إلى إدانة الطاعنين ومعاقبتهما وفقاً لنصوص المواد ١/١١٢ ، ٢ أ- ب ، ١١٨ ، ١١٩ / هـ مكرراً ، ٢١١ ، ٢١٤ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكان ما تمسك به الطاعنان فى دفاعهما الثابت بحضور جلسة المحاكمة من أن صفة الموظف العام قد انحسرت عن الطاعنين وأن أموال الجمعية المجنى عليها ليست أموالاً عامة - مما يعد فى خصوصية هذه الدعوى المطروحة دفاعاً

جوهرياً لمساسة بصحة التكييف القانوني للوقائع التي اسند إليهما ارتكابهما ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الشاهدين رئيس اللجنة التي قامت بفحص أعمال الجمعية عضو اللجنة - قد تضاربا في أقوالهما في هذا الشأن فقد قرر أولهما أن الجمعية المجنى عليها لا تعد من الجمعيات الخاصة ذات النفع العام وأن مالها خاص ، في حين قرر ثانيهما أن أموال الجمعية المذكورة تعتبر أموالاً عامة إلا أن موظفيها لا يعتبرون في حكم الموظفين العموميين ، ومن ثم فإنه لا يستطاع من واقع هذه الأقوال الجزم بحقيقة الوضع القانوني للجمعية المجنى عليها ، مما يختلف أثره في مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات وباقي المواد المطبقة على واقعة الدعوى - والتي يجب لإعمال نصوصها أن يكون المتهم موظفاً أو مستخدماً عمومياً - أو من يعد في حكم الموظف - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة على الرغم من التضارب القائم في الأوراق قد انتهت إلى مسائلة الطاعنين وفقاً للمواد ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ / هـ ، ١١٩ / هـ مكرراً ، ١١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات عن الوقائع المسندة إليهما إلى أسباب قاصره فضلاً عن إنها ردت على الدفع بعدم الاختصاص بما لا يصلح رداً ، وذلك دون أن تجرى من جانبها تحقيقاً تستجلى به حقيقة الأمر فإن حكمها فوق قصوره يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الأحكام في المواد الجنائية يجب أن نبني على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن الثاني بجريمة الاختلاس على النحو السالف بيانه - فقد كان عليه أن يستظهر عناصر مساهمته في ارتكاب تلك الجريمة وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً واضحاً ويكشف عن قيامها ، وذلك من واقع الدعوى

وظروفها بيد أن ما أورده الحكم من مجرد قيام الطاعن الثانى بالاشتراك فى تقديم الإيصالات المزورة مع الطاعن الأول إلى المختصين بالجمعية المجنى عليها للمحاسبة على أساسها ، لا يفيد فى ذاته المساهمة فى مقارفة جريمة الاختلاس وهو مالم يدلل الحكم على توافره فى حقه وهو ما يعدو معه الحكم قاصر البيان . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه بالنسبة للطاعنين معاً ، وعن جميع الجرائم التى رفعت بها لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها ، وهى جنائية اختلاس المال العام عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

////////////////

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي نائب رئيس المحكمة والسيد صلاح عطية وحسن عشيح ورضوان عبد العليم .

١٢٨

الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ القضائية

- (١) اعدام . نيابة عامة . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .
- إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الاعدام . غير لازم . علة ذلك ؟
- اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام . بمجرد عرضها عليها .
- (٢) اعدام . نيابة عامة . نقض « نظر الطعن والحكم فيه » .
- وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام .
- (٣) اكراه . اعتراف . إثبات « بوجه عام » . اعتراف . حكم « تسببيه . تسبیب معيب » .
- دفع « الدفع ببطلان الاعتراف » .

انكار المهتم أمام غرفة المشورة التهمة . وقرله أن اعترافه أمام النيابة كان تحت تأثير الاكراه الواقع عليه من رجال لشرطة . استناد الحكم المطعون فيه في ادانته إلى الاعتراف دون التعرض لدفاعه أو الرد عليه . قصور .

(٤) اعتراف . إثبات « اعتراف » .

الاعتراف الذي يعول عليه . شرطه ؟

(٥) دفع « الدفع ببطلان الاعتراف » .

الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه . جوهري . وجوب مناقشته

(٦) إثبات « بوجه عام » .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

(٧) نقض « نظير الطعن والحكم فيه » « أسباب الطعن » « ما يقبل منها » . محكمة النقض

« سلتطها » .

متى يحق لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ؟

////////////////////

١ - إن النيابة العامة وإن كانت ، قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر باعدام الطاعنين - دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ماعسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢ - لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه « مع عدم الاخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤

وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفترتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ « ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة يقتضيها إعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان .

٣ - لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمنة أن الطاعنين مثلاً أمام غرفة المشورة بجلسة حيث أنكروا التهمة وقرروا « بأنهما اعترفاً أمام النيابة تحت تأثير الاكراه الواقع عليهما من رجال الشرطة وقرروا بأنهما ليس لديهما محام » لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع - بأن اعتراف الطاعنين كان وليد اكراه - مطروحاً على المحكمة وقد استند الحكم المطعون فيه - ضمن ما استند إليه - في إدانة الطاعنين إلى اعترافهما بالتحقيقات دون أن يعرض إلى ما قرراه من دفاع أو يرد عليه خاصة وقد أنكروا ما اسند إليهما في مرحلة المحاكمة وهو ما يعيب الحكم بالقصور بما يبطله .

٤ - من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً وهو لا يعتبر كذلك -ولو كان صادقاً - إذا صدر إثر اكراه أو تهديد كائننا ما كان قدر هذا التهديد ، أو ذلك الاكراه .

٥ - من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ولا يغنى عن ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى .

٦ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

٧ - لما كان البطلان الذى لحق بالحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين قبول عرض النيابة ونقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أولاً : قتلأ عمداً
 و بأن انهالا على رأسيهما ضرباً بسيخين من الحديد
 قاصدين من ذلك قتلهما فأحدثا بهما الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة
 التشريحية والتى أودت بحياتهما وقد ارتكبت هذه الجناية بإحدى وسائل النقل
 المائية تسهيلا لسرقة متعلقاتهما . ثانيا : أخفياً جثتى المجنى عليهما
 سالفى الذكر بأن ألقيا بهما فى مياه النيل . ثالثا : اتلفا عمداً حقيبتي وجواز
 سفر المجنى عليهما سالفى الذكر بأن قاما بحرقهما وقد ترتب على هذا الفعل
 ضرراً ماديا قيمته أكثر من خمسين جنيها ، واحالتهما إلى محكمة الجنايات
 لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات أسوان
 قررت بإجماع الآراء احوالة أوراق الدعوى إلى مفتى الجمهورية لأخذ رأيه فيها
 وحددت جلسة للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت
 المحكمة حضورياً عملاً بالمواد ١/٢٣٤ - ٣ ، ٢٣٩ ، ١/٣١٦ - ٢ من
 قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من ذات القانون وبإجماع الآراء بمعاينة
 كل من المتهمين بالاعدام .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر باعدام الطاعنين - دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة يقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم

كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعنين مثلاً أمام غرفة المشورة بجلسته حيث أنكروا التهمة وقرروا « بأنهما اعترفاً أمام النيابة تحت تأثير الإكراه الواقع عليهما من رجال الشرطة وقرروا بأنهما ليس لديهما معام » . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع - بأن اعتراف الطاعنين كان وليد إكراه - مطروحا على المحكمة وقد استند الحكم المطعون فيه - ضمن ما استند إليه - فى إدانة الطاعنين إلى اعترافهما بالتحقيقات دون أن يعرض إلى ما قرراه من دفاع أو يرد عليه خاصة وقد أنكروا ما اسند إليهما فى مرحلة المحاكمة وهو ما يعيب الحكم بالقصور بما يبطله ، ذلك لأن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر إثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد ، أو ذلك الإكراه ، والدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ولا يغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ماتقدم ، وكان البطلان الذى لحق بالحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين قبول عرض النيابة ونقض الحكم المطعون فيه الصادر باعدام المحكوم عليهما والإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة و طلعت الاكياي و محمود عبد العال و محمود عبد الباري .

١٢٩

الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) رشوة . تفتيش « إذن التفتيش » . اصداره . « دفع » الدفع ببطان إذن التفتيش ،
« حكم » تسببيه . تسبیب غیر معيب » .

صدور إذن التفتيش بضبط جريمة رشوة وقعت . صحته ؟

مثال لتسبيب سائغ للرد على دفع ببطان إذن التفتيش .

(٢) رشوة . إثبات « بوجه عام » . تلبس « تفتيش » إذن التفتيش « دفع » الدفع
ببطلان التفتيش « ما موررو الضبط القضائي » .

رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة . تلبس .

صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صحة إذن
التفتيش بقالة أنه حرر لضبط جريمة مستقبلية .

(٣) رشوة . جريمة « اركانها » . اختصاص « موظفون عموميون » حكم « تسببيه » تسبیب
غير معيب » .

جريمة الرشوة لايشترط فيها أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة .
كفاية أن يكون لديه اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة .

مثال .

(٤) نقض « اسباب الطعن » ما لايقبل منها » .

وجه الطعن وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً . عدم انصاح الطاعنة عن ما هيه الدافع
الذي تنعى به على الحكم الالتفات عنه . أثره ؟ .

١ - لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن النيابة وما تلاه من اجراءات لعدم جدية التحريات لإنصرافه إلى ضبط جريمة مستقبله ورد عليه فى قوله « إن التحريات فى حقيقتها عمل لرجل الضبط القضائى للبحث عن الدليل وأن ما أثبت بمحضر التحريات من معلومات يفيد اعتياد المتهم الثانى التوسط فى رشوة الموظفين العاملين بالمنطقة الطبية بجنوب القاهرة نظير استخراجهم شهادات صحية للعاملين الجائلين ، وأنه طلب بالفعل مبلغ خمسة عشر جنيها لاستخراج ثلاث شهادات من هذا النوع فإن الجدية تكون سمه هذه التحريات ، وإذ تتعلق التحريات بجريمة وقعت بالفعل فإن الإذن محل النعى يكون قد انصرف لمظهر هذه الجريمة ولنشاط الجانى فى ارتكابها وبما لايجاوز فى مغزاه تقديم الدليل على وقوع الجريمة » ، فإن ما أورده الحكم فى شأن صحه إذن التفتيش سائغ ويستقيم به وحده الرد على دفاع الطاعنه .

٢ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين لم يقبضا على الطاعنة إلا بعد أن رأياها رؤية عين حال أخذها مبلغ الرشوة من المجندين الثلاثة ، فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس مما يخول الضابطين حق القبض عليها وتفتيشها دون إذن من النيابة ، ومن ثم فإنه لاجدوى مما تثيره الطاعنة فى حدود بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله .

٣ - من المقرر أن القانون لايشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقه به أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها أن الجعل الذى حصلت عليه الطاعنة كان لاستخراج الشهادات الصحية دون إجراء التحاليل والأشعات المطلوبة لاستخراجها ، كما أثبت علاقة الطاعنة بالعمل المتصل بالرشوة بما أورده من قيامها بأعمال كاتب أول مركز الفحوص الطبية وبهذه الصفة تتلقى الطلبات

والتي تحول إليها للتأكد من شخص طالب الشهادة الصحية ، وتفيد بياناته الشخصية فى الشهادة الخاصة بذلك ، ثم تعطية رقم مسلسل بعد التأشير على الطلب من المراقب الصحى أو مدير المركز ، وهو مالا تمارى فيه الطاعنة بأسباب طعنها ، فإن ما تنعاه على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٤ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً . وكانت الطاعنة لم تكشف بأسباب الطعن ماهية المستندات التى قدمتها للمحكمة وأغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة فإن ما تثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخر بأنها وهى موظفه عموميه « كاتب أول بمركز الفحوص الطبية » قبلت وأخذت رشوة للإخلال بواجبات وظيفتها بأن أخذت من بواسطة المتهم الآخر مبلغ ثلاثين جنيهاً على سبيل الرشوة . مقابل إستخراج ثلاث شهادات صحية لكل من ، ، تفيد خلوهم من الأمراض وذلك دون قيامهم بإجراء التحاليل والفحوص الطبية اللازمة . المتهم الآخر : توسط فى رشوة المتهمة الأولى للإخلال بواجبات وظيفتها بأن طلب من مبلغ ثلاثين جنيهاً لتقديعها إليها على سبيل الرشوة مقابل إخلالها بواجبات وظيفتها وذلك على النحو المبين بالتهمة السابقة وأحالتها إلى محكمة جنابات أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمة الأولى وغيابياً للمتهم الآخر بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريم كل منهما مبلغ ألفى جنيه .

فطعنت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن ماتناه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة الرشوة قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم لم يعرض للدفع المبدى من المدافع عنها ببطلان إذن التفتيش لحصوله عن جريمة مستقبله ، وجاء تدليله على توافر حالة التلبس غير سائغ ولا يقيمها ، ولم يستظهر الحكم مدى اختصاص الطاعة في تحرير البطاقات الصحية على الرغم من دفاعها في هذا الخصوص القائم على أن عملها يقتصر على مجرد تسلم الطلبات وقيدها بالجدول الخاص لذلك ، ولم يعرض لما قدمته من مستندات تأييدا لدفاعها ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن تحريات الرائد المفتش بإدارة الرشوة بالأموال العامة دلت على أن المحكوم عليه الآخر يقوم بالتوسط لدى العاملين بالمنطقة الطبية بجنوب القاهرة لاستخراج بطاقات صحية للعاملين الجانلين مقابل مبالغ نقدية على سبيل الرشوة ، وإذ توجه إليه وبصحبه المقدم وأبدى له رغبتهما في استخراج ثلاث بطاقات صحيه لثلاثة أشخاص أبدى استعداداه لذلك ودون اجراء التحاليل الطبية لذوى الشأن مقابل خمسه جنيهاً عن كل شهادة . وقد تم تجهيز البطاقات والصور الشخصية لثلاثة مجندين هم ، ، وكذا تم تدبير المبلغ المطلوب .

ويتاريخ أذنت النيابة العامة بضبط المحكوم عليه حال تقاضية مبلغ الرشوة أو عقب ذلك وضبط أى من الموظفين المختصين حال تقاضيه لهذا المبلغ وتفتيشهما لضبط أية مبالغ أو أوراق أو بطاقات متعلقة بالجريمة وأثبت الحكم أنه نفاذاً لإذن النيابة انتقل الرائد وبصحبه المقدم ومعهما قوه من الشرطة السرين والجنود الثلاث أصحاب البطاقات الشخصية

إلى مركز الفحوص الطبية لمنطقة جنوب القاهرة حيث تقابلوا مع المأذون بضبطه وتفتيشه والذي اصطحبهم إلى الطاعنة والتي تعمل كاتب أول المركز الطبى على أنهم من معارفه ويرغبون فى إستخراج ثلاث بطاقات صحية فوافقت وطلبت منه تقديم ثلاث طلبات باسم مدير عام مركز الفحوص الطبية وبعد أن تم تحرير الطلبات ولصق التعمغات قام المحكوم عليه الثانى بتسليمها مع الصور الضوئية للطاعنة التى طلبت منه مبلغ ثلاثون جنيها نظير عدم اجراء أية تحليلات أو أشعات للطالبين وتسلم المتهم الثانى مبلغ الخمسة عشر جنيها السابق تدبيره وآخر مثله وقام وتحت بصر الشاهد الأول بتسليم المبلغ إلى الطاعنة والتى توجهت إلى مكتبها وقامت بلصق الصور المطلوبة على ثلاث نماذج صادرة من مركز فحوص السيدة كما قامت بلصق ثلاث صور أخرى كل منهما على ورقة بيضاء ثم حررت ثلاث قصاصات من الورق مثبت على كل منها رقمها وموقع على كل قصاصه منها وسلمت القصاصات إلى المتهم الثانى والذي قرر بأنه سوف يحضر بنفسه لاستلام الشهادات الصحية وعندئذ تم ضبط المتهمين ومبلغ الرشوة وقدره ثلاثون جنيها والذي وضعته التهمة « الطاعنة » على مكتبها وكذا الأوراق السابق بيانها ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدله مستمدة من أقوال الرائد والمقدم والمجندين ، وما قرره ،

مراقب أول المركز الصحى بالتحقيقات وهى أدله سائغه من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ثم عرض الحكم للدفع ببطلان إذن النيابة وماتلاها من اجراءات لعدم جدية التحريات لإنصرافه إلى ضبط جريمة مستقبله ورد عليه فى قوله « إن التحريات فى حقيقتها عمل لرجل

الضبط القضائي للبحث عن الدليل وأن ما أثبت بمحضر التحريات من معلومات يفيد اعتياد المتهم الثانى التوسط فى رشوة الموظفين العاملين بالمنطقة الطبية بجنوب القاهرة نظير استخراجهم شهادات صحية للعاملين الجائلين ، وأنه طلب بالفعل مبلغ خمسة عشر جنيها لاستخراج ثلاث شهادات من هذا النوع فإن الجدية تكون سمه هذه التحريات ، وإذ تتعلق التحريات بجريمة وقعت بالفعل فإن الإذن محل النعى يكون قد انصرف لمظهر هذه الجريمة ولنشاط الجاني فى ارتكابها وبما لايجاوز فى مغزاة تقديم الدليل على وقوع الجريمة، فإن ما أورده الحكم فى شأن صحة إذن التفتيش سائغ ويستقيم به وحده الرد على دفاع الطاعنة ، هذا فضلا عن أنه متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين لم يقبضا على الطاعنة إلا بعد أن رآياها رؤية عين حال أخذها مبلغ الرشوة من المجندين الثلاثة ، فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس مما يخول للضابطين حق القبض عليها وتفتيشها دون إذن من النيابة ، ومن ثم فإنه لاجدوى مما تثيره الطاعنة فى حدود بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون لايشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقه به أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها أن الجعل الذى حصلت عليه الطاعنة كان لاستخراج الشهادات الصحية دون اجراء التحاليل والأشعات المطلوبة لاستخراجها ، كما أثبت علاقه الطاعنة بالعمل المتصل بالرشوة بما أورده من قيامها بأعمال كاتب أول مركز الفحوص الطبيه وبهذه الصفه تتلقى الطلبات والتى تحول إليها للتأكد من شخص طالب الشهادة الصحية ، وتقيد بياناته

الشخصية فى الشهادة الخاصة بذلك ، ثم تعطيه رقم مسلسل بعد التأشير على الطلب من المراقب الصحى أو مدير المركز ، وهو مالا تمارى فيه الطاعنة بأسباب طعنها ، فإن ماتنعاه على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً وكانت الطاعنة لم تكشف بأسباب الطعن ماهية المستندات التى قدمتها للمحكمة وأغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة فإن ما تثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

////////////////////

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي إسحق نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة وسري هيام وإبراهيم عبد المطلب .



الطعن رقم ٣٠٣٠ لسنة ٥٨ القضائية

نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » ميعاده . . طعن . الطعن بالنقض . اجراءاته . .
وجوب ايداع أسباب الطعن بالنقض في ميعاد الأربعين يوماً المقررة للطعن . أساس
ذلك المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
إثارة محاسن الطاعن أن ادارة السجن لم تهين للطاعن إمكان الاتصال بحام مقبول
أمام محكمة النقض لتقديم أسباب الطعن . لا يعد عذراً . أساس ذلك ؟ .

////////////////////

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به ،
وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط
لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة اجرائية لا يقوم
فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، وكان يجب ايداع التقرير بأسباب
الطعن في نفس الميعاد المقرر للطعن وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم المطعون
فيه عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وكان الشايت أن الطاعن وإن قرر

بالطعن بالنقض فى الحكم فى الميعاد القانونى إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد ، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبولاً شكلاً ، ولا يغير من ذلك ما يثيره محامى الطاعن فى أسباب الطعن من أن إدارة السجن لم تهئ للطاعن إمكان الاتصال بمحام من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لتقديم أسباب الطعن ، ما دام أن الأخير لم يدع بأن إدارة السجن قد حالت بينه وبين الاتصال بمحاميه لهذا الغرض ، طوال الفترة من تاريخ التقرير بالطعن حتى تاريخ تقديم أسبابه ، ولم يقدم دليلاً على ذلك ، هذا ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة السجن قد مكنت الطاعن من التقرير بالطعن فى الحكم بطريق النقض فى الميعاد المحدد لذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن تبرير تجاوزه ميعاد ايداع الأسباب لا يعتبر عذراً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الإتهام جوهرأ مخدراً « حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . واحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ومحكمة جنايات قنا قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ / ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ١ / ٣٨ ، ١ / ٤٢ ، من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس

مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه ألفى جنيه والمصادرة باعتبار أن إحراز المخدرات كان بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٧ ، وقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٨٧ - فى الميعاد - غير أنه لم يقدم أسباب طعنه إلا بتاريخ ٤ من إبريل سنة ١٩٨٨ ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وكان يجب ابداع التقرير بأسباب الطعن فى نفس الميعاد المقرر للطعن وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم المطعون فيه عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وكان الثابت أن الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض فى الحكم فى الميعاد القانونى إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد ، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبولاً شكلاً . ولا يغير من ذلك ما يثيره محامى الطاعن فى أسباب الطعن من أن إدارة السجن لم تهئ للطاعن إمكان الاتصال بمحام من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لتقديم أسباب الطعن ، ما دام أن الأخير لم يدع بأن إدارة

السجن قد حالت بيده وبس الاتصال بمهاميه لهذا الغرض ، طوال الفترة من تاريخ التقرير بالضرر حتى تاريخ أسبابه ولم يقدم دليلاً على ذلك هذا ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة السجن قد مكنت الطاعن من التقرير بالطعن في الحكم بطارين النقص في الميعاد المحدد لذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من شأن تبرير فجاءة معاد ابداء الأسباب لا يعتبر عذراً . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

////////////////////

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي
استحق نائب رئيس المحكمة وتحت خليفته وعلى الصادق عثمان و إبراهيم عبد المطلب .



الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض « اسباب الطعن » تقديمها .

التقرير بالطعن بالنقض دون تقديم الأسباب : أثره : عدم قبول الطعن شكلا . علّة

ذلك ؟

(٢) عقوبة « العقوبة المبرره » . ارتباط « نقض » المصلحة في الطعن . اختلاس اموال

(ميرية . تزوير . اشتراك .

نعى الطاعن على الحكم قصوره في التدليل على جريمة الاشتراك في التزوير . غير مجد .

متى كانت المحكمة قد دانتها بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاشتراك في الاختلاس التي أثبتتها

الحكم في حقه .

(٣) حكم « مالا يعيبه في نطاق التدليل » .

الخطأ في الاسناد . متى لا يعيب الحكم ؟

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » ، « إثبات » اعتراف » ، « اعتراف » .

حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك . تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة اكراه . موضوعي .

(٥) اختلاس أموال أميرية . عقوبة « تطبيقها » .

إعمال نص المادة ١١٨ مكرراً أ . جوازي للمحكمة . مجال تطبيقه . ألا يجاوز المال موضوع الجريمة أو الضرر الناتج عنها خمسمائة جنية .

(٦) اختلاس أموال أميرية . استيلاء على أموال أميرية . موظفون عموميون . غرامة .

عقوبة « تطبيقها » . نقض « حالات الطعن » الخطأ في القانون » .

الفرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . نسبيه . التزام المتهمين بها بالتضامن فيما بينهم . أساس ذلك ؟

إنزال الحكم عقوبة الفرامة النسبية على كل من المحكوم عليهم . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .

////////////////

١- لما كان المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

٢ - لا جدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالقصور في التدليل على ارتكابه جريمة الاشتراك في التزوير ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاشتراك في الاختلاس التي أثبتتها الحكم في حقه ، وما دام الثابت من الوقائع التي أثبتتها الحكم أن التزوير لم يكن هو الأساس في ارتكاب جريمة الاختلاس.

٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما ينعاه عليه ذات الطاعن من خطئه في الاسناد فيما حصله من أنه قبل كمية من الغزل أقل من المنصرف - على فرض قيامه - لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها . ودلل عليها وهي اشتراكه بالاتفاق في جريمة الاختلاس ، فإن ما يشير به بصد الخطأ في الاسناد لا يكون مقبولا .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع وأن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن قيمة الغزل المختلس ٢٥٥٥,٩١١ جنيه فإنه لا محل لإعمال نص المادة ١١٨ مكرراً من قانون العقوبات ذلك أن هذا النعى فضلاً عن أن إعماله جوازى للمحكمة فإن مجال تطبيقه أن يكون المال موضوع الجريمة أو الضرر الناتج عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنية .

٦ - من المقرر أن الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنية إلا أنها من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر فى قولها « إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافاً للغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين فى الالتزام بها مالم ينص فى الحكم على خلاف ذلك » وبالتالي يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم متضامنين فى الالتزام بها فلا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد فى الحكم سواء فى ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كل منهم بنصيب فيه ، لما كان ذلك ، وكان الشارع فى المادة ١١٨ من ذلك القانون قد ألزم الجانى بهذه الغرامة بصفة عامة دون تخصيص وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفاً أو من فى حكمه . وكان الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهم الطاعنين فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون ويكون ما تنعاه النيابة العامة والمحكوم عليه الطاعن فى هذا الخصوص صحيح فى القانون ويتعين لذلك تصحيح الحكم بالنسبة لجميع المحكوم عليهم ذلك بالزامهم متضامنين بالغرامة المحكوم بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر . بأنهم أولا : المتهم الأول (الطاعن) بصفته موظفاً عاماً (أمين مخازن بشركة إحدى وحدات القطاع العام) اختلس كمية الغزل المبينة بالتحقيقات والبالغ مقدارها عشرين كرتونه قيمتها ٥٢٥٤,٣٢٦ جنيه المملوكة للشركة سائلة البيان حالة كونه من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة التزوير موضوع التهمة التالية ارتباطاً لا يقبل التجزئة ٢ - بصفته السالفة ارتكب أثناء تأديته لوظيفته تزويراً فى محركات الشركة المملوكة للدولة هي إذنى التحويل رقمى ١٤ ، ٢٤ ودفتر حركة بوابة المخزن حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وتغيير المحركات بأن أثبت بإذنى التحويل استلامه ٨٢ كرتونه غزل ، ٣٤ كرتونه غزل على التوالى واضافتها إلى عهده خلافاً للحقيقة وأدرج بدفتر البوابة أن مقدار الكمية الأولى ١٨ كرتونه ثم عدل هذا البيان إلى ٢٨ كرتونه على النحو المفصل بالتحقيقات ثانيا : المتهمين الثانى والرابع والخامس والآخر : اشتركوا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جنايتى الاختلاس والتزوير فى محركات شركة المتقدم ببيانها بأن اتفقوا معه على

اختلاس كمية الغزل موضوع التهمة الأولى واقتسام ثمنها وساعده على ذلك بأن قبل المتهمان الثالث والرابع ورود كميات الغزل تقل عن القدر المنصرف وقام المتهم الخامس بنقل الكمية المختلسة إلى أحد التجار لبيعها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة واحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية لمعاقتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١١٢/١ ، ٢ ، ١١٨/٢ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكرراً/هـ ، ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة كل من بالسجن لمدة خمس سنوات ومعاقبة و بالسجن لمدة ثلاث سنوات ويعزلهم جميعاً من وظائفهم ويلزمهم متضامين برد مبلغ ٩١٦ ، ٢٥٥٥ جنيهاً وتفرغهم متضامين مبلغ ٣٢٦ ، ٥٢٥٤ جنيهاً عما نسب إليهم .

فطعن المحكوم عليهما الأول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة ٥٧ ، القضائية) وفى قضت محكمة النقض أولاً : بعدم قبول طعن شكلاً .

ثانياً : بقبول طعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليهم الثلاثة الآخرين ، وإعادة القضية إلى محكمة جنايات الاسكندرية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

ومحكمة الإعادة قضت حضورياً فى بمعاينة كل من

و و و و

بالسجن لمدة ثلاث سنوات والعزل من الوظيفة وبترغيمهم مبلغ ٦٢٣ ، ٥٢٥٤

جنيها ، وألزمهم متضانهين برد مبلغ ٩١٦ ، ٢٥٥٥ جنيها عما هو منسوب

لكل منهم .

فطعن المحكوم عليهم والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة

الثانية) إلخ .

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد

إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً لما هو

مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى

بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن

وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر

ولا يغنى عنه

ومن حيث إن كلا من طعن النيابة العامة وباقى الطاعنين قد استوفى الشكل

نشره فى القانون

ومن حيث إن مبنى الطعن المقدم من هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالاشتراك فى جريمة الاختلاس وتزوير محررات لإحدى الشركات المملوكة للدولة قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يدل على كيفية اشتراكه فى الجريمتين وعول فى ثبوتهما فى حقه على أنه قبل توريد كمية من الغزل أقل من المنصرف فى حين أن الكميتين المختلستين أولاها لاصلة له بالمصنع الذى وردها ولا بالذى صدرت إليه ، والثانية قام بتصديرها كاملة إلى مخزن آخر ، ورد الحكم بما لا يصلح رداً على الدفع ببطلان اعترافه لحصوله نتيجة اعتداء عليه وباقى المتهمين ، ولم يتفطن إلى أن نتيجة جرد المخزنين اللذين وقع بهما الاختلاس وفى عهدة المتهم الأول - لم تكشف عن عجز وإغما عن زيادة ، هذا إلى أن المحكمة لم تحجب الطاعن وباقى المتهمين إلى الاطلاع على الدفاتر والمستندات ومحاضر الجرد وأعرضت عن طلب ندب خبير لتحقيق قيمة العجز إزاء التضارب بشأن تحديدها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن مبنى الطعن المقدم من أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالاشتراك فى الجريمتين آنفتى الذكر قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ، وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يحدد من المحكوم عليهم المقصود بالغرامة ولم يقض بالتضامن فيها ، ولم تستجب المحكمة إلى طلب ندب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان قيمة العجز فى كمية الغزل بعد استنزال ما ضبطه رجال الرقابة الإدارية . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن مبنى طعن أن الحكم المطعون فيه إذ دانه
بجريمتي الاختلاس وتزوير محررات إحدى الشركات المملوكة للدولة قد شابه
الإخلال بحق الدفاع ذلك أن المحكمة أعرضت عن طلب مدافعه ندب مكتب
خبراء وزارة العدل لتحقيق مبلغ العجز الذي تضاربت الأرقام بشأنه وحدده
خطاب الشركة المجنى عليها بمبلغ ٣٧٤.٧٠٠ جنيه فكان أن فوتت المحكمة
بذلك على الطاعن إمكان استفادته من نص المادة ١١٨ مكررا (١) من قانون
العقوبات التي طلب إعمالها والتي تجيز النزول بالعقوبة إلى الحبس أو إلى واحد
أو أكثر من التدابير المنصوص عليها فيها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه
إذ دان المحكوم عليهم بجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من
قانون العقوبات وقضى بتغريم كل منهم على استقلال مبلغ ٣٢٦ ٥٢٥٤ جنيه
قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن تلك الغرامة من الغرامات النسبية
التي أشارت إليها المادة ٤٤ من ذلك القانون وهو ما من شأنه أن يكون الجناة -
فاعلين أو شركاء - متضامنين في الالتزام بها مالم يخص الحكم كلا منهم
بنصيب منها ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون معيبا بما
يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « أن المتهم الأول
..... وهو يعمل أميناً لمخازن إحدى وحدات
القطاع العام قام خلال يومي ١٩٨٤/٧/١٩٤١٤ بدائرة قسم محرم بك محافظة
الاسكندرية فاقتلس كميات من الغزل مقدارها ٢٠ عدد عشرون كرتونه
يقدر ثمنها بمبلغ ٣٢٦.٥٢٥٤ جنيه المملوكة للشركة سالفه الذكر والتي
كانت قد سلمت إليه بصفته سالفه الذكر وذلك بأن قام بإثبات إذنى التموين

رقمى ١٤ . ٢٤ استلامه عدد ٢٨ ، عدد ٣٤ كرتونه غزل على التوالى وإضافتها إلى عهده على غير الحقيقة كما أدرج بدفتر (كارته) بوابة الشركة أن مقدار الكمية الأولى ١٨ كرتونة من الغزل ثم عدل هذا البيان إلى عدد ٢٨ كرتونة وذلك طبقا لما هو موضح تفصيلا بالتحقيقات وقد اشترك معه فى ارتكاب ما سلف ذكره كل من المتهمين الثانى و و وذلك بطريق الاتفاق والمساعدة إذ اتفق هؤلاء معه على اختلاس كميات الغزل المذكورة واقتسام ثمنها فيما بينهم وقبل المتهمان الثالث والرابع باستلام ورود كميات الغزل التى تقل عن القدر المنصرف لهما وقام المتهم الخامس بنقل كمية الغزل المختلسة إلى أحد التجار لبيعها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة « وساق الحكم فى التدليل على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها لها أصلها الثابت بالأوراق ومستمدة من أقوال الشهود وما جاء بكتاب الشركة المدعى عليها فى خصوص تقدير كمية الغزل المختلسة ومن اعتراف المتهمين فى تحقيقات النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين كمية الغزل موضوع الاختلاس وقيمتها وأفصح عن تحديد مصدرها ووجهتها وكيفية اختلاسها وهو ما له معينه من الأوراق وهو الخطاب الصادر من الشركة المجنى عليها - فإنه لا محل لمنازعة أى من الطاعنين من بعد ما أسفر عنه تقرير لجنة الجرد بعد وقوع الجريمة عن وجود عجز أو وجود زيادة فى موجودات المخزنين عهدة واشراف المتهم الأول ، ولا ما ينعاه هو أو غيره على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع فى عدم ندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق قيمتها ما دامت عن موجودات غير التى وقعت الجريمة عليها كذلك لا جدوى للطاعن

من نعيه على الحكم بالقصور فى التدليل على ارتكابة جريمة الاشتراك فى التزوير ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاشتراك فى الاختلاس التى أثبتتها الحكم فى حقه، وما دام الثابت من الوقائع التى أثبتتها الحكم أن التزوير لم يكن هو الأساس فى ارتكاب جريمة الاختلاس . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه فى الاسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما ينعاه عليه ذات الطاعن من خطئه فى الاسناد فيما حصله من أنه قبل كمية من الغزل أقل من المنصرف - على فرض قيامه - لم يكن له أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى انتهت إليها . ودلل عليها وهى اشتراكه بالاتفاق فى جريمة الاختلاس ، فإن ما يشيره بصدد الخطأ فى الاسناد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان اعتراف المتهمين جميعا ورد عليه بقوله : « وحيث إنه لا دليل على ما دفع به المتهمون جميعا بشأن وقوع اكراه ماذى أو معنوى أو وتسرع تدليس دفعهم إلى الإقرار بما هو مدون بالتحقيقات التى أجرتها النيابة العامة ومن ثم فإن المحكمة تطرح هذا الدفاع ظهريا وتأخذ بما جاء فى التحقيقات من أقوال وإقرارات أدلى بها المتهمون » . وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقتها للحقيقة والواقع وأن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها ،

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم قد خلص فى منطق سائغ وتدليل مقبول إلى اطراح الدفع ببطلان اعتراف المحكوم عليهم لصدوره تحت تأثير الاكراه وافصح عن اطمئنانه إلى صحة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع فإنه يكون قد برىء من أى شائبه فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن قيمة الغزل المختلس ٩١١ ٢٥٥٥ جنيه فإنه لا محل لإعمال نص المادة ١١٨ مكرراً (١) من قانون العقوبات ذلك إن هذا النص فضلاً عن أن إعماله جوازى للمحكمة فإن مجال تطبيقه أن يكون المال موضوع الجريمة أو الضرر الناتج عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه - وليس الحال كذلك فى الدعوى - ومن ثم يضحى ما يشيره الطاعن الأول بخصوص ذلك وطلبه تحقيق قيمة العجز فضلاً عما سبق ذكره عن مغاييرته للكمية المختلسة موضوع الجريمة فهو أيضاً لما سلف غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر فى قولها « إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافاً للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين فى الالتزام بها مالم ينص فى الحكم على خلاف ذلك » . وبالتالي يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم متضامنين فى الالتزام بها فلا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد فى الحكم سواء فى ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كل منهم بنصيب فيه ، لما كان ذلك ، وكان الشارع فى المادة ١١٨ من ذلك القانون قد ألزم الجانى

بهذا الغرامة بصفة عامة دون تخصيص وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفاً أو من فى حكمه . وكان الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهم الطاعنين فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون ويكون ما تنعاه النيابة العامة والمحكوم عليه الطاعن فى هذا الخصوص صحيح فى القانون ويتعين لذلك تصحيح الحكم بالنسبة لجميع المحكوم عليهم وذلك بإلزامهم متضامنين بالغرامة المحكوم بها - ورفض باقى أوجه الطعون عدا طعن النيابة العامة .

////////////////////

جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي اسحق. نائب رئيس المحكمة وتحتى خليفة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

١٣٢

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . جريمة « اركانها » . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب . .

توقيع الشيك على بياض دون ادراج القيمة أو إثبات تاريخ به أو غير ذلك من البيانات لا يؤثر على صحة الشيك ما دام أنه قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه .

(٢) شيك بدون رصيد . جريمة « اركانها » . مسؤولية جنائية .

حرمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع عمله بعدم وجود مقابل وفا . له قابل للمسحوب فى تاريخ الاستحقاق . علة ذلك ؟

لا عبرة بالأسباب التى دفعت لإصدار الشيك أساس ذلك ؟

لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقى طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً .

(٣) شيك بدون رصيد . (أسباب الإباحة . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . . حكم
تسببيه . تسبب غير معيب . .

. تسليم التهم الشيك المسلم إليه على سبيل الودعة إلى المستفيد تنفيذاً لحكم المحكمين
المفوضين من قبل الطاعن فى ذلك خروجه عن نطاق التائم . علة ذلك ؟

للساحب طبقاً لنص المادتين ٦٠ عقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة أن يتخذ فى حالات
ضياع الشيك أو سرقة أو الحصول عليه بطريق التهديد أو النصب أو تهديده من الإجراءات
ما يصون به ماله . مناط ذلك ؟

////////////////

١- من المقرر أن توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه
القيمة التى يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به
أو غير ذلك من بيانات لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى هذه
البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه .

٢ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك
إلى المستفيد مع علم الساحب بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحب ، إذ يتم
بذلك طرح الشيك فى التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها
الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى
المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دفعت لإصدار الشيك لأنها من
قبل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسئولية الجنائية ما دام الشارع لم
يستلزم نية خاصة فى هذه الجريمة ، مما يكون نعى الطاعن فى هذا الخصوص غير

سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً .

٣ - لما كان البين من المفردات المضمومة على ما سلف أن الشيك محل الجريمة وإن كان قد سلم للمطعون ضده الثالث بموجب عقد من عقود الأمانة هو عقد الوديعة إلا أن الطاعن فوض هيئة التحكيم في تسليمه لخصمه المطعون ضده الثاني في حالة تقاعسه عن تنفيذ حكم المحكمين ، ومن ثم فإن قيام المطعون ضده الثالث بتسليم الشيك تنفيذاً لقرار المحكمين يخرج عن نطاق التأثيم طبقاً لنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لتخلف قصده الجنائي وهو انصراف نيته إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته قد اقترن بالصواب لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان للساحب بحسب نص المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجاره أن يتخذ في حالات ضياع الشيك أو سرقة أو الحصول عليه بطريق التهديد أو النصب أو تبديده من الإجراءات ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء إلا أن مناط ذلك هو تحقق حاله من تلك الحالات ، فإذا انتفى تحققها عاد الأمر إلى الأصل العام وهو أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء قانوناً كالخاص بالنقد سواء بسواء بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه .

الوقائع

أقام (المدعى بالحقوق المدنية) دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح مركز (قيدت بجدولها برقم) ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وإلزامه بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . كما أقام المتهم فى تلك الدعوى دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة ذاتها (قيدت بجدولها برقم) ضد (المطعون ضده الثالث) بوصف أنه خان الأمانة إذ سلم الشيك موضوع الدعوى سالف الذكر إلى (المطعون ضده الثانى) لاستعماله ضده . وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وإلزامه بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح مركز قضت حضورياً فى اللجنة الأولى عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لاييقاف التنفيذ. وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، وفى اللجنة الثانية عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم فيها مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف المحكوم عليه فى اللجنة الأولى كما استأنف بصفته مدعياً بالحقوق المدنية فى اللجنة الثانية ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفى موضوع الاستئناف رقم ٥٨٦٥ سنة ١٩٨٣ بالغاء عقوبة الحبس وتعديل العقوبة بتفريم المتهم خمسين جنيهاً ، وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا

ذلك ، وفى موضوع الاستئناف رقم ٥٨٦٦ لسنة ١٩٨٣ بقبوله شكلا ، وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى عن الأستاذ /
المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى الحكم الأول بطريق النقض كما طعن الأستاذ
الدكتور / نيابة عن الطاعن ذاته بصفته مدعياً بالحقوق المدنية
فى الحكم الثانى بطريق النقض إلخ .

المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدائته عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد وبراءة المطعون ضده الثالث من تهمة تهديد الشيك ورفض دعواه المدنية قبله قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأن دفاعه جرى على أن الشيك كان عند تسليمه لأمين هو المطعون ضده الثالث فاقدا لمقوماته الأساسية إذ حمل تاريخين وخلا من اسم المستفيد وأثبت فيه أنه سلم كشرط لحضور تحكيم بين عائلته وعائلة أخرى ، كما أنه سلمه للمطعون ضده سالف الذكر على سبيل الأمانة ولم يفوضه أو هيئة التحكيم فى تسليمه نهائيا للطرف الآخر وقد خلت مشاركة التحكيم من نص على ذلك كما أورد الحكم ، هذا إلى أن حكم المحكمين علق تسليم الشيك على خروج أى من الطرفين على مقتضاه وقد نفذت عائلته من جانبها هذا الحكم ببيعها منزل تملكه للطرف الآخر ودفع مبالغ لهذا الطرف كتعويض ، ولا يعتبر عدم تسليم المنزل المباع خروجاً على الحكم يستوجب تسليم الشيك إذ أنه فضلا عن أن الحكم لم يقض بذلك فلا يملك

المحكّمون تفويض غيرهم فى إخلاء المنزل وتسليمه كما ذهبوا لتعلق ذلك بتنفيذ العقد ، كما أنه يستحيل عليه هو تسليمه إذ لا يملكه أو يحوزه ، بالإضافة إلى أنه قد رفعت دعوى ببطلان حكم المحكمين وأقام هو اشكالا فى تنفيذه مما لازمه وقف تنفيذه مع ما يترتب على ذلك من آثار مما يكون معه المطعون ضده الثالث قد ارتكب جريمة التبديد لتواطئه مع المدعى بالحقوق المدنية لتسليمه الشيك دون مسوغ ويؤيد ذلك أنه يحمل تاريخاً سابقاً على تاريخ حكم المحكمين وهو ما يبيح له عدم الوفاء بقيمته صيانه لماله وقد جاء رد الحكم على دفاعه هذا غير سائق ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدله سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . رد على دفاعه بقوله : ومن حيث إن البين من ورقة الشيك موضوع هذه القضية أن هذه الورقة قد استوفت المقومات التى تجعل منها أداة وفاء فى نظر القانون ، ذلك أنها تضمنت أمراً من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع لأمر وإذن المستفيد المدعى مبلغ مائة ألف جنيه فى ٢٧/٢/١٩٨٢ من حسابه رقم ٣١٨ مع توقيع المتهم عليها وقد تأثر من البنك بالرجوع على الساحب لعدم وجود حساب للساحب تحت ذلك الرقم ومن ثم فقد توافرت أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم فى حق المتهم إذ المراد من العقاب على هذه الجريمة هو حماية هذه الورقة فى التداول بين الجمهور وحماية قبولها فى المعاملات باعتبار أن الشيك يجرى فيها مجرى النقود ولا عبرة بما يقول به المتهم من أن الشيك تحرر كضمان

أو تأمين إذ المسؤولية الجنائية بصدد تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذى أعطى من أجله الشيك وجدير بالذكر أنه من ظروف النزاع وملاحظات تحرير الشيك ترى المحكمة وهى مطمئنة أن العبارة المدونة بظهر ورقة الشيك والتي تفيد تحريره كضمان لحضور مجلس الصلح لم تكن مدونة أصلاً وقد تنازل المتهم ووكيله عن التمسك بها على ما هو ثابت بمحاضر الجلسات ،

كما أورد الحكم المطعون فيه الذى اعتنق أسباب الحكم المستأنف قوله : « وحيث إنه بشأن ما أثاره المتهم من بواعث على إصدار الشيك سواء القول بأنه حرر بمناسبة مشاركة التحكيم وضمانا لحضور مجلس التحكيم وتنفيذ الحكم الذى يصدر منه أو أنه بمثابة غرامة تهديدية فإن هذا القول قد تكفل حكم محكمة أول درجة بالرد عليه رداً سائغاً . وحيث إنه بشأن ما أثير من دفاع بأن الشيك يحمل تاريخين فإن الثابت من محاضر جلسات الدعوى لدى نظرها أمام محكمة أول درجة أن المدعى المدنى طعن على التاريخ الثابت بظهر الشيك بالتزوير وقد تنازل المتهم عن ذلك البيان بما لا يجوز له العودة للتمسك به وإنما يعتبر فى هذا الصدد دفاعاً غير محمول على سند من الجديتين الالتفات عنه وحيث إنه بشأن ما أثير من دفاع بصدد تسليم الشيك للمدعى عليه فى الدعوى الثانية خال من اسم المستفيد فهو دفاع مرسل لم يقم عليه دليل وتعرض عنه المحكمة ، وهو رد كاف وسائغ فى اطراح دفاع الطاعن ، هذا فضلاً عن أنه لا يوجد فى القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب فقط بتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير ، وكان توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التى يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به أو غير ذلك من بيانات لا يؤثر على صحة الشيك

ما دام قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، كما أنه من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علم الساحب بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتنعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التى لاتأثير فيها فى قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة فى هذه الجريمة ، مما يكون نعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقى طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص بقوله « . وحيث إنه بشأن ما أثير من دفاع حول تاريخ الشيك وأنه سابق على تاريخ حكم المحكمين فقد فات المتهم إن صح قوله بأن الشيك حرر ضماناً للجلوس بمجلس التحكيم وهو أمر يكون سابقاً على الحكم هذا بالإضافة إلى إنه دفاع لا يحمل له فى هذا الصدد سيما وأن التاريخ الثابت بالشيك لا مطعن عليه ولا ينال من التأثيم سواء كان صادراً قبل أو بعد التحكيم إذ العبرة بمظهر الشيك وصيغته وما إذا كان يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه وأنه أداة وفاء فإن حقيقة سبب إعطاء الشيك لا أثر له على طبيعته». فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى قضى ببرائة المطعون ضده الثالث من تهمة تبديد الشيك قد حصل الواقعة

بقوله وأورى المدعى بصحيفة دعواه أنه قد تحررت مشاركة تحكيم بتاريخ
 ١٩٨٢/٢/٢٢ بين أفراد عائلة وأفراد عائلة وتضمنت المشاركة
 تحديد يوم ١٩٨٢/٣/١٥ موعداً للتحكيم وافق فى البند السادس منها على
 أن يقوم كل طرف بتحرير شيك ببلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه مائة ألف جنيه كضمان
 لحضور الطرفين مجلس التحكيم وتنفيذ حكم المحكمين وتنفيذاً لذلك حرر شيكا
 بالمبلغ المذكور سلم للمتهم للاحتفاظ به على سبيل الأمانة وقد قام هو من جانبه
 بحضور مجلس التحكيم كما أنه لم يرفض تنفيذ حكم المحكمين إلا أنه فوجئ
 بقيام المتهم بتسليم الشيك إلى لاستعماله ضده ، وبذلك فإن
 المتهم يكون قد ارتكب جريمة التهديد المنصوص عليها بالمادة ٣٤١ ع . وقدم
 المدعى حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية من مشاركة تحكيم محرره
 بين المدعى وأفراد عائلته وبين وعائلته بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢
 يبين منها أنه فى يوم ١٩٨١/٧/٢٧ وقعت مشاجرة بين أفراد العائلتين قتل
 فيها شخصان من عائلة وأصيب ثالث منها وأن أفراد العائلتين
 اتفقا على إنهاء النزاع بينهما صلحا منعاً لإراقة مزيد من الدماء وأنه قد تم
 اختيار أشخاص المحكمين ومن بينهم المتهم الذى إتخذ منزله مقراً لمجلس
 التحكيم ونص فى البند السادس من المشاركة على أن يحضر كل طرف من
 الطرفين شيكا للطرف الآخر ببلغ ١٠٠.٠٠٠ مائة ألف جنيه ضماناً لحضوره
 مجلس التحكيم ولتنفيذ حكم المحكمين بحيث تؤدى قيمة الشيك الخاص
 بالطرف الذى تخلف عن الحضور أو عن تنفيذ حكم المحكمين إلى الطرف الآخر .

وحيث إنه يبين للمحكمة من الإطلاع على المحضر الإدارى المذكور أن لجنة
 منبثقة من أعضاء مجلس التحكيم قامت لتنفيذ حكم المحكمين فى الموعد

المحدد فتخلفت عائلة عن التنفيذ أكثر من مره فتقرر استدعاء أعضاء التحكيم جميعا وقد حضروا فى يوم ١٩٨٢/٤/٩ وقرروا بالأغلبية تسليم الشيك الموقع من إلى تنفيذاً لمشاركة التحكيم وحكم المحكمين ويؤيد ذلك الصور الضوئية المرفقة بالمحضر ومن حيث إن المحكمة تخلص مما تقدم أن المتهم لم ينفرد بتسليم الشيك محل التداعى إلى وإنما كان استلام الأخير للشيك بقرار من المحكمين صدر منهم تنفيذا لما أتفق عليه من مشاركة التحكيم ومن ثم فإن الدعوى على غير أساس سليم ويتعين الحكم ببراءة المتهم عملاً بالمادة ١/٣٠٤ إجراءات جنائية ورفض الدعوى المدنية ». لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أنه نص فى مشاركة التحكيم على أن يحرر كل طرف من طرفيها شيكاً بمبلغ مائة ألف جنيه باسم الطرف الآخر يودعا طرف المطعون ضده الثالث ضماناً لحضور كل طرف مجلس التحكيم بحيث تؤول قيمة الشيك للطرف الآخر فى حاله رفض أى من الطرفين تنفيذ حكم المحكمين ، كما يبين منها أن المحكمين أصدروا قراراً بتسليم الشيك للمطعون ضده الثانى « المدعى بالحقوق المدنية » لرفض الطاعن وعائلته تنفيذه حكم المحكمين . لما كان ذلك ، وإن كان البين من المفردات المضمومة على ما سلف أن الشيك محل الجريمة وإن كان قد سلم للمطعون ضده الثالث بموجب عقد من عقود الأمانة هو عقد الوديعة إلا أن الطاعن فوض هيئة التحكيم فى تسليمه لخصمه المطعون ضده الثانى فى حالة

تقاعسه عن تنفيذ حكم المحكمين ، ومن ثم فإن قيام المطعون ضده الثالث بتسليم الشيك تنفيذاً لقرار المحكمين يخرج عن نطاق التأثيم طبقاً لنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لتخلف قصده الجنائي وهو اتصافاً نيته إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان دعواه قد اقترن بالصواب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان للساحب بحسب نص المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة أن يتخذ فى حالات ضياع الشيك أو سرقة أو الحصول عليه بطريق التهديد أو النصب أو تبديده من الإجراءات ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء إلا أن مناط ذلك هو تحقق حاله من تلك الحالات ، فإذا انتفى تحققها عاد الأمر إلى الأصل العام وهو أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء قانوناً كالحاصل بالنقد سواء بسواء بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه وإذا كان الثابت مما سلف أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى عدم قيام جرمه بتبديد الشيك فى حق المطعون ضده الثالث ، فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون لا محل له . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن من أن عائلته أوفت بما قضى به حكم المحكمين وأنه لم يتضمن وجوب تسليم المنزل المباع ، كما أنه كان يستحيل عليه القيام بتسليم هذا المنزل فضلاً عن إقامته اشكالا فى تنفيذ الحكم ورفع دعوى ببطلانه إنما ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل ، وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو مالا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمنه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً مع إلزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

ب الرئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي إسحق نائب رئيس المحكمة وتحتى خليفة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

١٣٣

الطعن رقم ٢٧٨٧ لسنة ٥٧ القضائية

شيك بدون رصيد . جريمة . اركانها . . مسئولية جنائية . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . مما لا يقبل منها » .
جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتم ؟
طرق تعيين المستفيد فى الشيك ؟
صدور الشيك لإذن المستفيد منه . لا ينفى عنه صفة الشيك ولا يسلبه الحماية الجنائية بل يفيد إمكان تداوله عن طريق تظهيره .

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات . لما كان ذلك ، وكان ثمة طرق ثلاث لتعيين المستفيد فى الشيك ، الأولى : أن يصدر الشيك لإذن أو لأمر شخص معين ،

وهذه هي الصورة الغالبة وفيها يتداول الشيك عن طريق تظهيره ، والثانية أن يصدر لحامله وهي صورة مألوفة للشيك في التعامل التجاري ، وفيها يتداول الشيك عن طريق تسليمه ويتعين المستفيد فيه بواقعة حيازته ، والثالثة تفترض تعيين المستفيد باسمه ومثل هذا الشيك ينقل الحق الثابت فيه عن طريق الحوالة المدنية ، وهذا لا يسلبه الحماية الجنائية وإن اقتصر ذلك على العلاقة بين الساحب والمستفيد ، ولما كان الطاعن لا يمارى فى أنه هو الساحب للشيك ، وكان صدور الشيك لإذن المستفيد فيه - على فرض صحته - لا ينفي عنه صفة الشيك ولا يسلبه الحماية الجنائية ، بل يفيد إمكان تداوله عن طريق تظهيره .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح مركز أسوان ضد الطاعن بوصف أنه أعطى للمجنى عليه بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً وكفالة عشرة جنيهاً لايقاف التنفيذ وإلزامه بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة أسوان الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف .

قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بلا رصيد قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الورقة التى وصفت بأنها شيك لاتعدو أن تكون سنداً إذنباً لأنها صدرت لصالح المستفيد ولإذنه وليس لأمره مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتنعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات . لما كان ذلك ، وكان ثمة طرق ثلاث لتعيين المستفيد فى الشيك ، الأولى : أن يصدر الشيك لإذن أو لأمر شخص معين ، وهذه هى الصورة الغالبة وفيها يتداول الشيك عن طريق تظهيره ، والثانية أن يصدر لحامله وهى صورة مألوفة للشيك فى التعامل التجارى ، وفيها يتداول الشيك عن طريق تسليمه ويتعين المستفيد فيه بواقعة حيازته ، والثالثة تفترض تعيين المستفيد باسمه ومثل هذا الشيك ينقل الحق الثابت فيه عن طريق الحوالة المدنية ، وهذا لا يسلبه الحماية الجنائية وإن

////////////////////
اقتصر ذلك على العلاقة بين الساحب والمستفيد ، ولما كان الطاعن لا يمارى
فى أنه هو الساحب للشيك ، وكان صدور الشيك لإذن المستفيد فيه -
على فرض صحته - لا ينفى عنه صفة الشيك ولا يسلبه الحماية الجنائية ، بل
يفيد إمكان تداوله عن طريق تظهيره ، فإن الطعن يكون على غير أساس
متعينا عدم قبوله وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

////////////////////

جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي إسحق نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة وسرى صيام وعلى الصادق عثمان .

١٣٤

الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ القضائية

(١) محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، إثبات بوجه عام ، خبرة ، دفاع الإخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره ، نقض أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، سكر .

المبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر .

نعم الطاعن عدم جواز إثبات حالة السكر البين بغير تحليل للدم . جدل موضوعي إثارة أمام النقض . غير جائزة .

النعم على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها . غير جائز .

(٢) محال عامة . كحول . قانون تطبيقه ، سكر .

مناطق التأميم في الجريمة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ . تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة في الأماكن والمحال العامة .

الجريمة المبينة بالمادة السابعة من ذلك القانون مناطق التأميم فيها هو وجود الجاني في حالة سكرين في مكان أو محل عام .

الاستثناء الوارد في عجز المادة الثانية سالف الذكر . قصره على الأفعال المكونة للجريمة

الواردة فيها . عدم امتداده إلى حالة السكر . أساس ذلك ؟

(٣) ارتباط . إثبات « بوجه عام ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الارتباط ، . حكم

« تسببيه . تسبب غير معيب ، . سكر .

تقدير توافر الارتباط . موضوعي . حد ذلك ؟

مثال .

////////////////

١ - لما كانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها ما دام أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى ، فالجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو التقيّد في تكوين عقيدته بدليل معين . فإن منعى الطاعن عدم جواز إثبات حالة السكر البين بغير تحليل للدم لا يكون مقبولا وينحل في حقيقته إلى مجرد جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى محالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . هذا فضلاً عن أن محاضر جلسات المحاكمة خلت من طلب للطاعن في هذا الخصوص فلا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة لإجرائه ، بعد أن اطمأنت إلى أقوال الشهود والتقرير الطبي من أن الطاعن كان في حالة سكر بين ، ويكون نعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

٢ - لما كان القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر بعد أن نص في المادة الثانية منه على أن : « يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة ويستثنى من هذا الحكم : (أ) الفنادق والمنشآت السياحية المحددة طبقاً لأحكام القانون رقم ١

لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية . (ب) الأندية ذات الطابع السياحى التى يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة » . وأورد فى المادة الخامسة عقوبة مخالفة ذلك الحظر وهى الحبس لمدة تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . كما نص فى المادة السابعة على أن « يعاقب كل من يضبط فى مكان عام أو فى محل عام فى حالة سكر بين بالحبس الذى لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تتجاوز مائة جنيه » . مما مفاده أن مناط التأثيم فى جريمة المادة الثانية هو تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة فى الأماكن والمحال العامة ، بينما هو فى جريمة المادة السابعة وجود الجانى فى حالة سكر بين فى مكان أو محل عام ، ولا ينصرف الاستثناء الوارد فى عجز المادة الثانية إلا إلى الأفعال المكونة للجريمة الواردة فيها وهى تقديم أو تناول تلك المشروبات فلا يمتد إلى حالة السكر ما دام أن الشارع قد قصر هذا الاستثناء صراحة على الأولى دون الثانية ، هذا فضلا عن أن نص المادة السابعة جاء عاما مطلقا يشمل كل الأماكن والمحال العامة دون تخصيص بما ينصرف معه حكمها حتى إلى الفنادق والمنشآت السياحية والأندية ، إذ أن لكل من الجريمتين المذكورتين كيانها المستقل عن الأخرى وأركانها التى تتميز بها .

٣ - من المقرر أن تقدير توافر الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سلطة محكمة الموضوع مالم تكن الوقائع كما أثبتتها الحكم دالة على توافر شروط انطباق هذه المادة ، وكانت وقائع الدعوى كما

أثبتها الحكم المطعون فيه لا تنبئ بذاتها عن تحقق الارتباط بين الجريعتين اللتين دان الطاعن بهما فإن الحكم يكون قد اقترن بالصواب فيما ذهب إليه من توقيع عقوبة مستقلة عن كل منهما ، ويكون نعى الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : ضبط في محل عام « كافيتريا » بفندق في حالة سكر بين ثانيا : تناول الشراب المنوه عنه بالحضر في محل معد لذلك مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابة بالمادة ٣٢٤ مكرراً من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ والمادتين ١ ، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٧ . ومحكمة جناح قصر النيل قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل عن كل تهمة وكفالة خمسين جنيهاً لا يقاف التنفيذ استأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للتهمة الثانية .
 فطعن الاستاذ / المحامي عن الاستاذ /
 المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريعتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها ما دام أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى ، فالجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية فلا يصح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون دليل أو التقيد فى تكوين عقيدته بدليل معين ، فإن منعى الطاعن عدم جواز إثبات حالة السكر البين بغير تحليل للدم لا يكون مقبولا وينحل فى حقيقته إلى مجرد جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أن محاضر جلسات المحاكمة خلت من طلب للطاعن فى هذا الخصوص فلا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترمى حاجة لإجرائه ، بعد أن اطمأنت إلى أقوال الشهود والتقارير الطبى من أن الطاعن كان فى حالة سكر بين ، ويكون نعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد لما كان ذلك وكان القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر بعد أن نص فى المادة الثانية منه على أن : « يحظر تقديم أو تناول

المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة فى الأماكن العامة أو المحال العامة ويستثنى من هذا الحكم (أ) الفنادق والمنشآت السياحية المحددة طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

(ب) الأندية ذات الطابع السياحى التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير السياحة » . وأورد فى المادة الخامسة عقوبة مخالفة ذلك الحظر وهى الحبس لمدة تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . كما نص فى المادة السابعة على أن « يعاقب كل من يضبط فى مكان عام، أو فى محل عام فى حالة سكر بين بالحبس الذى لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيه » . مما مفاده أن مناداة التأتيم فى جريمة المادة الثانية هو تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة فى الأماكن والمحال العامة ، بينما هو فى جريمة المادة السابعة وجود الجانى فى حالة سكر بين فى مكان أو محل عام ، ولا ينصرف الاستثناء الوارد فى عجز المادة الثانية إلا إلى الأفعال المكونة للجريمة الواردة فيها وهى تقديم أو تناول تلك المشروبات فلا يمتد إلى حالة السكر ما دام أن الشارع قد قصر هذا الاستثناء صراحة على الأولى دون الثانية ، هذا فضلاً عن أن نص المادة السابعة جاء عاماً مطلقاً يشمل كل الأماكن والمحال العامة دون تخصيص بما ينصرف معه حكمها حتى إلى الفنادق والمنشآت السياحية والأندية ، إذ أن لكل من الجريمتين المذكورتين كيانها المستقل عن الأخرى وأركانها التى تتميز بها ، مما يكون معه نعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير

توافر الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سلطة محكمة الموضوع مالم تكن الوقائع كما أثبتتها الحكم دالة على توافر شروط انطباق هذه المادة ، وكانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه لا تنبئ بذاتها عن تحقق الارتباط بين الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما فإن الحكم يكون قد اقترن بالصواب فيما ذهب إليه من توقيع عقوبة مستقلة فى كل منهما ، ويكون نعى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً عدم قبوله .

////////////////////

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة
وعبد الطيف أبو النيل ومحمد على منصور .

١٣٥

الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٨ القضائية

استئناف « سقوطه » . نقض « أسباب الطعن » ما يقبل منها » .

الحكم بسقوط الاستئناف . شرطه ؟

عدم جواز الحكم بسقوط استئناف المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . متى تقدم للتنفيذ
قبل الجلسة التى نظر فيها . ولو لم يتقدم للتنفيذ فى جلسة سابقة . مخالفة ذلك : خطأ فى
تأويل القانون .

////////////////

لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه
« يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة
النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » . قد جعلت سقوط الاستئناف المرفوع
من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ رهنا بعدم التقدم
للتنفيذ قبل الجلسة التى نظر الاستئناف فيها . لا بمجرد استئنافه الحكم الصادر
عليه ، وإذ كان ذلك وكان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التى نظر فيها
استئنافه فلا يصح فى القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل

جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه فى تلك الجلسة وهى إذا أجلت نظر الاستئناف لجلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة تكون هى وحدها التى يصح مساءلته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ قبلها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئناف الطاعن يكون قد أخطأ فى تأويل القانون ويتعين لذلك نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مؤجراً تقاضى من مبالغ خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل .
 وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل .
 ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالإسكندرية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ ويتفرغيه ستة آلاف جنيه تؤول إلى صندوق تحويل مشروعات الاسكان الاقتصادى وإلزامه بأن يرد للمجنى عليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه استأنف ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بسقوط الاستئناف .

فطعن الاستاذ / المحامى عن الاستاذ /

..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه قضى بسقوط استئناف الطاعن رغم حضوره الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية المؤرخ ١٩٨٥/١١/٥ أنه رغم مثول الطاعن بالجلسة المذكورة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فقد قضت المحكمة بسقوط الاستئناف . لما كان ذلك وكانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » . قد جعلت سقوط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ رهنا بعدم التقدم للتنفيذ قبل الجلسة التى نظر الاستئناف فيها ، لا بمجرد استئنافه الحكم الصادر عليه ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التى نظر فيها استئنافه فلا يصح فى القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه فى تلك الجلسة وهى إذا أجلت نظر الاستئناف لجلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة تكون هى وحدها

التي يصح مساءلته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ قبلها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئناف الطاعن يكون قد أخطأ في تأويل القانون ويتعين لذلك نقضه . ولما كانت المحكمة بسبب هذا الخطأ قد حجبت نفسها عن بحث موضوع الاستئناف ، فإن يتعين مع نقض الحكم إعادة الدعوى إليها للفصل في موضوعها .

////////////////////

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوى يوسف .
وعادل عبد الحميد و احمد عبد الرحمن وسمير أنيس

١٣٦

الطعن رقم ٤٤٩٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) هناك عرض . جريمة و أركانها ، . حكم و تسببه . تسبب غير معيب ، . عقوبة
و تقديرها ، . العقوبة المقررة ، . طعن ، المصلحة فى الطعن ، .

الركن المادى لجريمة هناك العرض . تحققه بأى فعل مغل بالحيا ، يستطيل إلى جسم المجنى
عليها ويخدش عاطفة الحيا عندها .
مثال لتسبب كاف تتوافر به أركان جريمة هناك العرض .

إدانة الطاعن بجناية هناك العرض . انتفاء مصلحته فى النعى على الحكم بأن الواقعة
تعتبر جنحة . طالما أن العقوبة المقضى بها عليه وهى الحبس ستة أشهر تدخل فى حدود
العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

(٢) إثبات ، بوجه عام ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

النفات الحكم عن الصلح بين الطاعن والمجنى عليه - فى معرض نفى التهمة - لا يعيبه
ما دام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى ما جاء به ولم يكن له تأثير فى عقيدة المحكمة والنتيجة
التي انتهت إليها .

١ - من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مخل بالحياة العرضى للغير ويستطيل إلى جسمه . ويخدش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها عنوة واحتضنها وقبلها ، ولما قاومته ضربها على عينها وأحدث إصابتها ، وكان هذا الفعل من جانب الطاعن فيه من الفحش والخدش بالحياة العرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة فإن الحكم إذ دانه بهذه الجريمة يكون قد أصاب صحيح القانون وإذ كان ما أورده الحكم - فيما تقدم يستقيم به الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص فإن النعى عليه بدعوى القصور فى التسبب يكون غير سديد هذا فضلاً على أنه لا مصلحة للطاعن فيما يشيره من أن الواقعة تعتبر جنحة فعل فاضح غير علنى طالما أن العقوبة المقررة لها عليه - وهى الحبس لمدة ستة أشهر - تدخل فى حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

٢ - لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذى تم بين المجنى عليها وبين الطاعن فى معرض نفي التهمة عنه إذ لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليها يتضمن عدولها عن اتهامه وهو ما يدخل فى تقدير محكمة الموضوع وسلطتها فى تجزئة الدليل ، ولا تثريب عليها إن هى اطرحت مادام أن الحكم قد أبدى عدم اطمئنانه إلى ما جاء به ولم يكن له تأثير فى عقيدة المحكمة والنتيجة التى انتهت إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولاً : هتك عرض
بالقوة بأن أمسك بها بداخل منزلها عنوة وضمها بين يديه إلى صدره وقبلها

بوجنتيها ولما قاومته ضربها بيده على عينها اليمنى فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى . ثانياً : ضرب المجنى عليها سائلة الذكر فأحدث بها عمداً الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً واحالته إلى محكمة جنابات أسبوط لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١/٢٦٨ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون - بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك العرض بالقوة ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عنه تمسك فى دفاعه بأن الواقعة بفرض صحتها - أخذاً بأقوال المجنى عليها لا تعدو أن تكون مجرد فعل فاضح غير علنى بيد أن الحكم المطعون فيه لم يعن بمناقشة هذا الدفاع ولم يرد عليه ، كما إ طرح محضر الصلح الذى قدم بجلسة المحاكمة بأسباب غير سائغة يشوبها التعسف فى الاستنتاج رغم أنه يتضمن تنازل المجنى عليها عن شكواها وإقرار الطاعن بأن ما حدث منه كان بغير قصد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما مفاده أن الطاعن توجه فى ظهيره يوم الحادث إلى مسكن المجنى عليها وقام بطرق بابها ففتحت له وطلب منها احضار كوب ماء وإذ دخلت لاحضاره دلف خلفها وقابلها بردهة المسكن الداخلية وأمسك بها عنوة واحتضنها وقبلها ولما قاومته ضربها على عينها وأحدث إصابتها ثم توعدا وانصرف ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لدية على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وشاهدى الإثبات ومن التقرير الطبى الابتدائى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مخل بالحياء العرضى للغير ويستطيل إلى جسمه ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها عنوة واحتضنها وقبلها ، ولما قاومته ضربها على عينها وأحدث إصابتها ، وكان هذا الفعل من جانب الطاعن فيه من الفحش والحدش بالحياء العرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة ، فإن الحكم إذ دانه بهذه الجريمة يكون قد أصاب صحيح القانون وإذ كان ما أورده الحكم - فيما تقدم يستقيم به الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص فإن النعى عليه بدعوى القصور فى التسبب يكون غير سديد هذا فضلاً عن أنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة تعتبر جنحة فعل فاضح غير علنى طالما أن العقوبة المقررة بها عليه - وهى الحبس لمدة ستة أشهر - تدخل فى حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذى تم بين المجنى عليها وبين الطاعن فى معرض نفى التهمة عنه إذ لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليها يتضمن عدولها عن اتهامه

وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل ، ولا تثريب عليها إن هي اطرحته مادام أن الحكم قد أبدى عدم اطمئنانه إلى ما جاء به ولم يكن له تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

////////////////////

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

إ برئاسة السيد المستشار / مسعد السامى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوى يوسف

و عادل عبد الحميد و احمد عبد الرحمن و حسام عبد الرحيم .

١٣٧

الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعوى جنائية « القيود التى ترد على تحريكها » . نيابة عامة « اختصاصها » . جريمة »

أركانها . « تزوير » أوراق رسمية . « اشتراك » زنا .

الأصل أن أحق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها . مطلق . القيد على

حريتها فى هذا الشأن أمر استثنائى . يتبقى عدم التوسع فى تفسيره .

جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج . مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة الزنا . لاضير

على النيابة إن هى باشرت التحقيق فى جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج . رجوعا إلى

حكم الأصل وما يسفر عنه من جريمة الزنا التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على

شكوى . ما دامت الشكوى قد قدمت قبل رفع دعوى الزنا إلى جهة الحكم . علة ذلك ؟

(٢) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » .

الدفاع الجوهري الذى تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه . شرطه ؟

(٣) إثبات « بوجه عام » « أوراق » « شهود » . زنا . جريمة « أركانها » . قصد جنائى .

جريمة الزنا . ركن العلم فيها بأن من زنى بها متزوجة . أمر مفترض فى حق الشريك
ينفيه . إثباته أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » ، « إثبات « شهود » ، « حكم « تسببيه .
تسبيب غير معيب » ،

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

خصومة الشاهد للمتهم . لا تمنع من الأخذ بشهادته .

قراءة الشاهد للمجنى عليه . لا تمنع من الأخذ بأقواله .

=====

١ - إن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن
النيابة العامة تختص دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا
للقانون ، وأن اختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الاستثناء من
نص الشارع ، ومن ثم فإن قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية
أمر استثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره على اضيق نطاق سواء
بالنسبة إلى الجريمة التى خصصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو
بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتى لا تلزم فيها
الشكوى ، ولما كانت جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج - التى دين الطاعن
بها - مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة الزنا التى اتهم بها فلا ضير على
النيابة العامة إن هى باشرت التحقيق فى جريمة الاشتراك فى التزوير رجوعا إلى
حكم الأصل فى الإطلاق ، ويكون تحقيقها صحيحا فى القانون سواء فى
خصوص جريمة الاشتراك فى التزوير أو ما يسفر عنه من جرائم أخرى مما يتوقف
تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى ، ما دامت الشكوى قد قدمت قبل

رفعها الدعوى إلى جهة الحكم فى خصوص جريمة الزنا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - والقول بغير ذلك يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى تقديم شكوى الأمر الذى تتأذى منه حتما العدالة الجنائية ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد.

٢ - من المقرر أنه فى الدفاع الجوهرى كما تلتزم المحكمة بالتعرض له ، الرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عاريا من دليله ، وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون فى حل من الالتفات إليه أو تناوله فى حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه قصورا فى حكمها .

٣ - من كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت أن المرأة التى زنى بها متزوجة ، كما هو الحال فى هذه الدعوى ، وليس عليها أن تثبت علم الطاعن بأنها كذلك إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفترض . وكان عليه أن يثبت ان الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو إستقصى عنه وهو مالم يقم به .

٤ - من المقرر أن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا يمنع من الأخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : اشترك وأخرى حدث بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو المأذون الشرعى بالمنيا

فى تزوير محرر رسمى هو وثيقة الزواج رقم المؤرخة
 وذلك بجعلها واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن أدليا أمام الموظف
 العمومى سالف الذكر على غير الحقيقة بأن المتهمة الحدث خالية من الموانع
 الشرعية للزواج فتتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة على النحو
 المبين بالأوراق . ثانيا : اشترك مع المتهمة الحدث المتزوجة فى زناها . ثالثا :
 هتك عرض والتي لم تبلغ من العمر ثمانى عشر سنة كامله بغير
 قوة أو تهديد على النحو المبين بالأوراق . واحالته إلى محكمة جنايات المنيا
 لمحاكمة طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى
 مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة
 المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ١/٢٦٩ ،
 ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون العقوبات المعدل مع أعمال المادة ٣٢ من ذات القانون
 بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه وإلزامه بأن يؤدى للمدعى
 بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت .
 فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ذلك
 أن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لتجريكها قبل تقديم الشكوى وأثار
 - كذلك - أن الزواج السابق وقع باطلا فأغفل الحكم دفع الطاعن ودفاعه ولم
 يدلل على علم الأخير بعدم خلو الزوجة من الموانع الشرعية وهى التى أقرت أمام

المأذون بخلوها من هذه الموانع ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه عول - فى الإدانة - على أقوال مدعى الزواج السابق وشهود شهدوا مجاملة له ، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ولا يجادل الطاعن فى أن لها معينها الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض - على خلاف ما ذهب إليه الطاعن فى طعنه - للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة الزنا لتحريكها قبل تقديم الشكوى واطرحه بقوله : « وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للتهمة الثانية - الاشتراك فى الزنا - فهو فى غير محله إذ النيابة باشرت التحقيق بمجرد الإبلاغ وهذا حق لها ولم تقم دعوى الزنا إلا بعد شكوى الزوج ومن ثم ترفض المحكمة الدفع » وهو رد سائغ ذلك أن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون ، وأن اختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الاستثناء من نص الشارع ، ومن ثم فإن قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتى لا تلزم فيها الشكوى ، ولما كانت جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج - التى دين الطاعن بها - مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة الزنا التى اتهم بها فلا ضير على النيابة العامة إن هى باشرت التحقيق فى جريمة الاشتراك فى التزوير رجوعا إلى حكم الاصل فى الإطلاق ،

ويكون تحقيقها صحيحا فى القانون سواء فى خصوص جريمه الاشتراك فى التزوير أو ما يسفر عنه من جرائم أخرى مما يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى ، ما دامت الشكوى قد قدمت قبل رفعها الدعوى إلى جهة الحكم فى خصوص جريمة الزنا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - والقول بغير ذلك يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى تقديم شكوى الأمر الذى تتأذى منه حتما العدالة الجنائية ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن ببطلان عقد الزواج الأول لا يعدو أن يكون قولاً مرسلأ عاريا من دليله ، يكذبه واقع ما اشتملت عليه وثيقة هذا الزواج من بيانات تشهد بصحتها - حسبما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - ومن ثم يكون دفاع الطاعن - فى هذا الصدد - غير متمسم بطابع الجدية وعاريا من دليله إذ يدحضه الواقع ولا يسانده وتكون المحكمة فى حل من الالتفات إليه دون أن يعتبر سكوتها عن تناوله والرد عليه عيبا فى حكمها ، لما هو مقرر من أنه يشترط فى الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عاريا من دليله ، وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون فى حل من الالتفات إليه أو تناوله فى حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه قصورا فى حكمها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن بدوره يكون فى غير محله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أشاره الطاعن من عدم علمه بسبق زواج واطرحه بقوله : « وحيث إن المحكمة تظمن لأدلة الثبوت المتحدة من شهادة والد الزوجة و مأذون قسم النيا و ومطالعة النيابة لوثيقتى الزواج و و »

واعتراف المتهم بعقد قرانه على ومعاشرتها معاشرة الأزواج على النحو لسالف بيانه والتي جاءت متطابقة واضحة لا لبس فيها ولا غموض قاطعة بعلم المتهم بأن متزوجة من وأن الأخير لم يدخل بها ورغم ذلك أدلى أمام الموظف المختص - المأذون - بأنها خالية من الموانع الشرعية وبذا يكون قد هتك عرضها برضاها وهى التى لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة وقد زنا بها إذ هى متزوجة وعلى ذمة آخر .

وهو تدليل سائق ويؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه ، ذلك أن كل ما يستوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت أن المرأة التى زنى بها متزوجة ، كما هو الحال فى هذه الدعوى ، وليس عليها أن ثبت علم الطاعن بأنها كذلك إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفترض وكان عليه أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفه ذلك لو استقصى عنه وهو ما لم يقم به ، وإذا كان الحكم قد دلت تدليلا سائغا على هذا العلم على النحو المتقدم ، فإنه يكون بريئا من حالة القصور فى هذا الصدد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تقنع من الأخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصدقها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة بالنقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / أحمد محمود ميكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو

نائب رئيس المحكمة وطلعت الأكيابى ومحمود إبراهيم عبد العال ومحمود عبد البازى .



الطعن رقم ٤٥٠٤ لسنة ٥٧ القضائية

(١) دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » .

خضوع الدعوى المدنية . أمام القضاء الجنائى . لقواعد قانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟

(٢) دعوى مدنية . استئناف « مايجوز وما لايجوز استئنافه من الأحكام » . نقض « مايجوز

وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام » .

حق المدعى المدنى فى استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التابعة أو الطعن فيه بطريق النقض . شرطه أن يزيد التعريض المطالب به عن النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى . ولو وصف التعريض بأنه مؤقت .

(٣) دعوى مدنية . نقض « مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام » .

الطعن بالنقض . من قبل المدعى المدنى فيما يختص بالدعوى المدنية . فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات . شرطه : أن يجاوز التعريض المطالب به أمام محكمة الجنايات النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى . علة ذلك ؟

مثال .

١ - لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها .

٢ - لما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحق المدنى أن يستأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت فلا يجوز للمدعى المدنى أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لايزيد عن النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى وبالتالى لا يكون له حق الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض .

٣ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مراد الشارح بما نص عليه فى المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى باب الاستثناء - من أن شرط جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية - من المدعى بالحقوق المدنية - هو تجاوز التعويض المطالب به حد النصاب النهائى للقاضى الجزئى ولو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت ، قد انصرف إلى وضع قاعدة تسرى على كافة طرق الطعن فيمتد أثرها إلى الطعن بالنقض إذ لا يقبل أن يك حصر فى الوقت الذى أوصد فيه باب الطعن.

بالإستئناف فى هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجنح لقلّة النصاب أن يترك الباب مفتوحا للطعن فيها بالنقض ، وسوى فى ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنح ومحكمة الجنايات ، إذ القول بغير ذلك يؤدى إلى المغايرة فى الحكم فى ذات المسألة الواحدة بغير ما مبرر وهو ما يتنزه عنه الشارع ويخرج من مقصده فلا يتصور أن يكون الحكم فى الدعوى المدنية الصادر من محكمة الجنح غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلّة النصاب ويكون فى الوقت ذاته قابلا لهذا الطعن لمجرد صدوره من محكمة الجنايات ورغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافرا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن فى دعواه المدنية أمام محكمة الجنايات قد طالب بتعويض قدره قرش واحد وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى فإن طعنه فى هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : ضربوا بآلات راضة (عصا) فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديه من جراء إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى أتكليوز شبه تام بفصل الكتف الأيسر تقدر بحوالى ٢٥٪ وقد صدر الضرب عن اتفاق بينهم . وأحالتهم إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى ابن المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيايبا للأول وحضوريا للثانى والثالث عملا بالمادة ١/٣٠٤ (أ ج) ببراعة المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصروفات المدنية .

فطعن الأستاذ / المحامى عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن - بصفته ابن المجنى عليه - ادعى مدنيا قبل المتهمين - المطعون ضدهم - بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن بينهم . ومحكمة الجنايات قضت ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصروفات ، فطعن المدعى بالحق المدني وحده فى هذا الحكم بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ، وكانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات قد نصت على أنه « تتبع أمام محكمة الجنايات جميع الأحكام المقررة فى الجنب والمخالفات مالم ينص على خلاف ذلك » ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت فلا يجوز للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لايزيد عن النصاب الإنتهاينى للمقاضى الجزئى وبالتالى لا يكون له حق الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض .

لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء النصوص المتقدمة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مراد الشارع بما نص عليه فى المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى باب الاستئناف - من أن شرط جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية - من المدعى بالحقوق المدنية - هو تجاوز التعويض المطالب به حد النصاب النهائى للقاضى الجزئى ولو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت ، قد انصرف إلى وضع قاغة تسرى على كافة طرق الطعن فيمتد أثرها إلى الطعن بالنقض إذ لا يقبل أن يكون فى الوقت الذى أوصد فيه باب الطعن بالاستئناف فى هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجنب لقلة النصاب أن يترك الباب مفتوحا للطعن فيها بالنقض ، وسوى فى ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنب ومحكمة الجنائيات ، إذ القول بغير ذلك يؤدى إلى المغايرة فى الحكم فى ذات المسألة الواحدة بغير ما مبرر وهو ما يتنزه عنه الشارع ويخرج من مقصده فلا يتصور أن يكون الحكم فى الدعوى المدنية الصادر من محكمة الجنب غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلة النصاب ويكون فى الوقت ذاته قابلا لهذا الطعن لمجرد صدوره من محكمة الجنائيات ورغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافرا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن فى دعواه المدنية أمام محكمة الجنائيات قد طالب بتعويض قدره قرش واحد وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى فإن طعنه فى هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزا . لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة .

////////////////////

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيع البطرسي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد أحمد حسن وعبد الرهاب الحياط نائحي رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم .

١٣٩

الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٧ القضائية

شيك بدون رصيد . جريمة (اركانها) . دفاع (الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره) . حكم (تسييبه .
تسييب مهيب) . نقض (اسباب الطعن . ما يقبل منها) .

وجوب أن يكون الشيك موحد التاريخ . وجود تاريخين يفقد الورقة طبيعتها كأداة وفاء .

الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . جوهري . وجوب تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه .

تأييد الحكم الصادر بالإدانة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . دون تحقيق دفاع
الطاعن بأن الشيك يحمل أكثر من تاريخ . قصور .

//////////

من المقرر أن طبيعة الشيك كأداة وفاء تجرى مجرى النقود وهذا
يقتضى أن يكون موحد التاريخ بحيث يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ
الوفاء ، فيكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره ،
بحيث لو حملت الورقة تاريخين فإنها تفقد بذلك مقوماتها كأداة وفاء تجرى
مجري النقود وانقلبت إلى أداة ائتمان وخرجت بذلك من نطاق تطبيق

المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا ، وكان دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل أكثر من تاريخ ، هو دفاع جوهري لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا إلى غاية الأمر فيه - خاصة وأن ما قدمه من مستندات يظهر دفاعه - أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى اطراحه أما وهى لم تفعل واكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسو نية شيكا ل..... لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم طالبا إلزامه أن يؤدى إليه مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الدقى قضت حضوريا اعتبارياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت، استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة إصدار شيك بدون رصيد قد شابه خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه من بين ما قام عليه دفاعه أن الشيك مشار الاتهام يحمل تاريخين مما مفاده فقد الشيك لمقوماته بما تنتفى معه التهمة المسندة إليه ، وقد أغفل الحكم هذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة نظر المعارضة الاستئنافية في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٤ أن الدفاع عن الطاعن قدم حافظة مستندات تبين من الاطلاع على المفردات أنها معللة بين مفرداتها وحوت صورة رسمية من تحقيقات المدعى العام الاشتراكي التي سئل فيها المدعى بالحق المدني والطاعن ، وأقر الأول بإستلامه من الطاعن مبالغ من أصل قيمة الشيك مشار الاتهام ، وقد أشار الطاعن شرحاً للمستند المقدم منه على واجهة حافظة المستندات أن التسديدات تمت قبل ميعاد استحقاق الشيك ومثبتته على ظهر الشيك مما يفقده مقوماته وطلب من المحكمة تكليف المدعى بالحق المدني بتقديم أصل الشيك فأجابته إلى طلبه إلا أنه بجلسته ١٩٨٥/٢/٦ لم يحضر المدعى بالحقوقي المدنية ، وحكمت المحكمة في الدعوى بحكمها المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طبيعة الشيك كأداة وفاء تجري مجرى النقود وهذا يقتضى أن يكون

موجد التاريخ بحيث يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء ،
فيكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره ،
بحيث لو حملت الورقة تاريخين فإنها تفقد بذلك مقوماتها كأداة وفاء تجرى
مجرى النقود وانقلبت إلى أداة ائتمان وخرجت بذلك من نطاق تطبيق
المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف
به قانونا ، وكان دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل أكثر من تاريخ ، هو دفاع
جوهرى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه كان لزاما على المحكمة
أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - خاصة وأن ما قدمه من مستندات يظاهر
دفاعه . أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى اطراحه أما وهى لم تفعل
واكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما
يعيبه ويوجب نقضه والإعادة مع إلزام المدعى بالحقوق المدنية بالمصروفات المدنية
وثلاثين جنيها أتعاب للمحاماة .

////////////////////

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد أحمد حسن و عبد الوهاب الخطاط نائبى رئيس المحكمة و عبد الحفيظ أبو النيل ومحمد على منصور.

١٤٠

الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ القضائية

- (١) جمارك . تهريب جمركى . جلب . مواد مخدرة . تفتيش . التفتيش بغير إذن ، ،
قبض . مأمورو الضبط القضائى . دفع . الدفع ببطان القبض والتفتيش ، .

حق موظفى الجمارك فى التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود دائرة الرقابة
الجمركية . شرطه ؟

عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . كذلك ؟

- (٢) قبض . تفتيش . دستور .

الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق يضير العدالة .

الحرية الشخصية . حق طبيعى . عدم جواز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه
أو تقييد حريته فى غير حالة التلبس . إلا بإذن القاضى المختص أو النيابة العامة .
المادة ٤١ من الدستور.

(٣) تلبس . قبض . تفتيش . مأمور الضبط القضائي . حكم « تسيبيه » . تسيب معيب ،

التلبس . حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها .

المادة ٣٤ إجراءات بعد تعديلها . لا تجيز القبض على المتهم إلا فى أحوال التلبس .

إثبات الحكم أن التفتيش الذى اجراه مأمورا الجمرك كان نفاذا لطلب ضابط مكافحة

المخدرات . دون أن تقوم فى نفسه هو مظنة التهريب . يعيبه .

////////////////////

١ - إن البين من استقراء نصوص المواد ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦

لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك أثناء

قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم

دواعى الشك فى البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك

المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة

بصالح الخزنة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد

والتصدير - وأنه وإن كان لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض

والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى

إحدى الحالات المبيرة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة للقانون المذكور

إلا أن الواضح من نصوصه أنه يتطلب أن يقوم لدى موظف الجمارك المنوط به

المراقبة والتفتيش فى تلك المناطق ، هو نفسه مظنة التهريب - لا تلقى نبأها عن

الغير - فيمن يوجودون داخلها وهى حالة تتم عن شبهة فى توافر التهريب

الجمركى قبل المشتبه فيه - على السياق المتقدم - فى الحدود المعرف بها فى

القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها وضبطها .

٢ - لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حرية الناس والقبض عليهم وتفتيشهم بغير حق وقد كفل الدستور بوصفه القانون الأسمى صاحب الصدارة هذه الحرية باعتبارها حقا طبيعيا للإنسان لا يمس إلا فى الحالات التى نص عليها فى المادة ٤١ منه فى قوله أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس وفيما عدا التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر القاضى المختص أو من النيابة العامة وفقا لأحكام القانون .

٣ - من المقرر أن حالة التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه لا ينبئ عن أن الطاعنة شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين لا تجيز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائى إعمالا للمادة ٤٦ إجراءات جنائية إلا فى أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مأمور الجمرى الذى أجرى تفتيش الطاعنة إنما قام بتفتيشها نفاذا لأمر ضابط بכתب مكافحة المخدرات بمطار القاهرة الدولى - دون أن تقوم لديه أية شبهة فى توافر التهريب الجمركى فى حقها - كما لم يستظهر أنه كان من حق الضابط ذاك القبض على الطاعنة ، أو تفتيشها أو أن يأمر بذلك دون إستصدار أمر قضائى

تتوافر حالة من حالات التلبس قبلها فإن ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لاطراحه دفاع الطاعة بطلان إجراء الضبط والتفتيش على النحو المار ذكره لا يتأدى منه ما خلاص إليه وينأى به عن صحيح القانون ، وهو ما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة ، بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها أولاً : جلبت لبداخل جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدراً (هيروين) دون الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة الادارية المختصة . ثانياً : - شرعت فى تهريب البضائع المبينة الوصف بالأوراق بأن أدخلتها للبلاد بطرق غير مشروعة وبالمخالفة للنظم والقواعد الخاصة بها باعتبارها من البضائع الأجنبية الممنوع استيرادها بأن أخفتها عن أعين السلطات الجمركية المختصة بقصد التهرب من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتها فيه وهو ضبطها والجريمة متلبس بها . وأحالتها إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبتهها طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١/٣٣٤٣٤٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٣-١ من المجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١٣ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والقرارات المنفذة له والمادتين رقمى ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ١/٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهمه بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمها عشرة آلاف جنية عما أسند إليها وبمصادرة المخدر المضبوط وتغريمها مبلغ ٧٢٠,٣٩٦.٠٠ جنيها فطعنتم المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة جلب جوهر مخدر قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه رد على دفاعها ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليه ، بما لا يصلح ردا ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الرائد علم من أحد مصادرة السرية أن الطاعنة قد جلبت من بيروت كمية من المواد المخدرة فقام بمتابعتها وطلب من السلطات الجمركية تفتيشها تفتيشا دقيقا ولم يسفر تفتيش أمتعتها عن ضبط أية ممنوعات فقام مأمور جمرك تفتيش الركاب بتكليف المساعدة الادارية بالجمرك بتفتيش المتهمه تفتيشا ذاتيا بداخل غرفة التفتيش الخاصة بذلك . فأسفر تفتيشها عن ضبط لفافة من القماش الدمور داخل سروالها ، فقامت بتسليمها إلى مأمور الجمارك الذى فض اللفافة وتبين أن بداخلها كيس من البلاستيك به مسحوق مخدر الهيروين ، وبعد أن أورد الحكم الأدلة التى

أقام عليها قضاءه ، عرض لما دفعت به الطاعنة من بطلان التفتيش لأنه أجرى عقب قبض باطل ورد عليه فى قوله « كما تطرح ما تنعاه أيضا من بطلان القبض عليها لقيام هذا النعى على مالا يستقيم مع ما ثبت لدى المحكمة من صورة صحيحة لواقعة الدعوى وما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت السابق بيانها وهى أدلة قوية سديدة مؤداها أن المتهمة قارفت الجرم المسند إليها » لما كان ذلك وكان البين من استقراء نصوص المواد ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزائنة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير - وأنه وإن كان لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة للقانون المذكور إلا أن الواضح من نصوصه أن يتطلب أن يقوم لدى موظف الجمارك المنوط به المراقبة والتفتيش فى تلك المناطق ، هو نفسه مظنة التهريب - لا تلقى نبأها عن الغير - فيمن يوجدون داخلها ، وهى حالة تتم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى قبل التشببه فيه - على السياق المتقدم - فى الحدود المعرف بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها وضبطها ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر أن الموظف القائم بالمراقبة والتفتيش -

وهو مأمور الجمرك قد قامت لديه أية شبهة فى توافر مظنة التهريب الجمركى فى حق الطاعنة بل أثبت فحسب أن أحد الضباط إقتاد الطاعنة إليه وكلفة بتفتيشها بحثاً عن مخدر فنفذ ذلك - على ما سلف بيانه - لما كان ذلك وكان لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حرية الناس والقبض عليهم وتفتيشهم بغير حق وقد كفل الدستور بوصفه القانون الاسمى صاحب الصدارة هذه الحرية باعتبارها حقاً طبيعياً للإنسان لا يس إلا فى الحالات التى نص عليها فى المادة ٤١ منه فى قوله أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو من النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون » لما كان ذلك وكان من المقرر أن حالة التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه لا يبنى عن أن الطاعنة شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين لا تحجز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائى إعمالاً للمادة ٤٦ إجراءات جنائية إلا فى أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مأمور الجمرك الذى أجرى تفتيش الطاعنة إنما قام بتفتيشها نفاذاً لأمر ضابط مكتب مكافحة المخدرات ب مطار القاهرة الدولى - دون أن تقوم لديه أية شبهة فى توافر التهريب الجمركى فى حقها -

كما لم يستظهر أنه كان من حق الضابط ذاك القبض على الطاعنة أو تفتيشها أو أن يأمر بذلك دون إستصدار أمر قضائي لتوافر حالة من حالات التلبس قبلها فإن ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراحه دفاع الطاعنة ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش على النحو المار ذكره لا يتأدى منه ما خلص إليه وينأى به عن صحيح القانون ، وهو ما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة ، بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
و هسي عميرة نائبي رئيس المحكمة و صلاح البرجي ومحمد حسام الدين القرناي .

١٤١

الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نيابة عامة . نقض « ميعاده » . إعدام .

قبول عرض النيابة العامة في قضايا الإعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .

(٢) إعدام . محكمة النقض « وظيفتها في شأن أحكام الإعدام » .

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟

(٣) دستور . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره » . محاماة . إجراءات « إجراءات

المحاكمة » . بطلان .

وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه . المادة ٦٧ من الدستور .

حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية . ليكفل له دفاعا حقيقيا لا دفاعا شكليا . علة ذلك ؟

ثبوت أن الدفاع الذي أبداه المحامي المنتدب عن الطاعن يقتصر عن بلوغ الغرض منه .

يبطل إجراءات المحاكمة .

مثال في عدم ترافع الدفاع عن المتهم أو تقديم معاونة ايجابية .

١ - إن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض بتاريخ مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز هذا الميعاد على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى ما دام الحكم صادرا فيها حضوريا بالإعدام وتفصل فيها لتستبين - من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

٢ - إن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم إذا كان مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه ، أو تأويله أو شابه بطلان أو وقع في الإجراءات بطلان أثر فيه غير مقيدة في ذلك بأوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام .

٣ - لما كانت المادة ٦٧ من الدستور قد أوجبت أن يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه ، وكان من القواعد الأساسية التي أوجها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى إلزامية لكل متهم بجناية أحيلت لنظرها أمام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولا تتأتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها ليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه

من وجوه الدفاع عنه ، وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام منتدبا كان أو موكلاً من قبل متهم يحاكم فى جنائية إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عنه فضلا عن المحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال ، وكان ما أبداه المحامى المنتدب عن الطاعن من دفاع - على السياق المتقدم - لا يحقق الغرض الذى استوجب الشارع من أجله حضور محام عن المتهم بجنائية ، ويقصر عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقريره ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلّة بطلاناً أثر فى الحكم بما يوجب نقضه والإعادة حتى تتاح للمحكوم عليه فرصة الدفاع عن نفسه دفاعاً كاملاً حقيقياً لا مبتوراً ولا شكلياً.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : قتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النيه وعقد العزم على قتله وأعد لذلك أداة « حجر اسمتى كبير » وانتظر حتى استغرق فى النوم وما أن ظفر به حتى انهال عليه ضرباً بالأداة سالفة البيان على رأسه وأجزاء متفرقة من جسده قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشرحية التى أودت بحياته وقد ارتكب جريمة القتل بقصد تسهيله لسرقة النقود المبينة قدراً بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليه سالف الذكر ؛ كان ذلك ليلاً حال كونه - حمل سلاحاً مخبأً « مطواة قرن غزال » - ثانياً : حاز بغير رخص سلاحاً أبغض - « مطواة قرن غزال » - وأحالته إلى محكمة جنابات القاهرة لمحاكمته طبقاً للعبد

والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قررت حضوريا باجماع الآراء إرسال أوراق القضية إلى مفتى الجمهورية لأخذ رأيها فيها وحددت جلسة للنطق بالحكم . ويجلسة قضت المحكمة حضوريا باجماع الآراء عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٣١٦ مكررا ثالثا ٣/ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ١/٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته والبند ١٠ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادتين ٣٢ ، من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالإعدام شنقا .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض بمذكرة مشفوعة برأيها .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض بتاريخ مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز هذا الميعاد على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى أمام الحكم صادرا فيها «حضوريا بالإعدام» وتتصل بها فيها لتستبين - من تلفظ - نفسها - ماعسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب يستوى على ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

وحيث إن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالفه البيان تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها إعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم إذا كان مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله أو شابه بطلان أو وقع في الإجراءات بطلان أثر فيه غير مقيدة في ذلك بأوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن تمسك في أقواله بالجلسة بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس تأسيسا على أنه قتل المجنى عليه ليمنعه من الإعتداء على عرضه ونفى قيامه بسرقة . واقتصر المحامي المنتدب من المحكمة للدفاع عنه في مرافعته على طلب استعمال الرأفة معه لحداثة سنه وكونه طالبا ولما أسماه « ظروف الأقوال التي أدلى بها المتهم اليوم » وكونه قد اعترف في النيابة وهو في سن الحدث ، وإذ كانت المادة ٦٧ من الدستور قد أوجبت أن يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه ، وكان من القواعد الأساسية التي أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامي إلزامية لكل متهم بجناية أحييت لنظرها أمام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولتأني ثمره هذا الضمان إلا بحضور محام إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها ليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى

تقديمه من وجوه الدفاع عنه ، وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام منتدبا كان أو موكلًا من قبل متهم يحاكم فى جناية إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عنه فضلا عن المحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال ، وكان ما أبداه المحامى المنتدب عن الطاعن من دفاع - على السياق المتقدم - لا يحقق الغرض الذى استوجب الشارع من أجله حضور محام عن المتهم بجناية ، ويقصر عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقريره ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلّة بطلانا أثر فى الحكم بما يوجب نقضه والإعادة حتى تتاح للمحكوم عليه فرصة الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لامبتورا ولاشكليا ، وذلك دون حاجة لبحث ما يثيره الطاعن فى أوجه طعنه .

////////////////////

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

بإدارة السيد المستشار / أحمد محمد هيكمل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو
نائب رئيس المحكمة وطلعت الأكياى وجابر عبد التواب وأمين عبد العليم .

١٤٢

الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إعلان . إجراءات . إجراءات المحاكمة . معارضة . نقض . أسباب الطعن . ما لا يقبل
منها . بطلان .

حضور المعارض بالجلسة وتكنيه من إبداء دفاعه . يصحح ما يشوب ورقة التكليف
بالحضور من بطلان .

(٢) دعوى جنائية . قيود تحريكها . نيابة عامة . دعوى مباشرة . سبب وقذف .

اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفقرة المحددة بالمادة الثالثة
من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم الميئة بها . ومن بينها جريمة السب . قيد على حرية
النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المدعى بالحقوق المدنية فى
الإدعاء المباشر خلال الأجل المضروب .

تقدم المدعى بالحقوق المدنية بالشكوى إلى قسم الشرطة قبل إبداء صحيفة دعواه المباشرة
فى المعيار المحدد . أثره ؟ .

(٣) دعوى جنائية . تحريكها . وكالة .

اشتراط تركيل خاص فى الإدعاء المباشر . غير لازم .

١ - من المقرر أن حضور المعارض جلسة المعارضة وتمكينه من الإدلاء بدفاعه كاملا يصحح ما قد يشوب ورقة تكليفه بالحضور من بطلان فإن منعى الطاعن ببطلان اعلانه بصحيفة الدعوى يكون غير سديد .

٢ - من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب هو فى حقيقته قيد وارد عن حرية النيابة العامة فى استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة ومرتكبيها وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن الواقعة حدثت يوم ١٩٨٣/٧/٢٥ وأن المدعى بالحقوق المدنية تقدم بشكواه ضد الطاعن إلى قسم الشرطة وتحرر عن ذلك المحضر رقم إدارى مصر القديمة لسنة ١٩٨٣ وذلك قبل إيداع صحيفة الدعوى المباشرة قلم الكتاب فى ١٩٨٣/٩/١٤ فإن منعى الطاعن يكون غير سديد .

٣ - لما كانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط أن يصدر توكيل من المدعى بالحق المدنى إلى وكيله إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر فإن منعى الطاعن يكون غير سديد .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح مصر القديمة ضد الطاعن بوصف أنه وجه إليه عبارات السب المبينة بالصحيفة وطلب عقابه بالمادتين ١٧١ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنية وبإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم مائة جنية وتأيد الحكم فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / عن الأستاذ / المحامي

نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

لما كان من المقرر أن حضور المعارض جلسة المعارضة وتمكينه من الإدلاء بدفاعه كاملا يصحح ما قد يشوب ورقة تكليفه بالحضور من بطلان فإن منعى الطاعن ببطلان إعلانه بصحيفة الدعوى يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من

المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة ومتركبها وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن الواقعة حدثت يوم ١٩٨٣/٧/٢٥ وأن المدعى بالحقوق المدنية تقدم بشكواه ضد الطاعن إلى قسم الشرطة وتحجّر عن ذلك المحضرقم إدارى مصر القديمة لسنة ١٩٨٣ وذلك قبل إيداع صحيفة الدعوى المباشرة قلم الكتاب فى ١٩٨٣/٩/١٤ فإن منعى الطعن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط أن يصدر توكيل من المدعى بالحقوق المدنية إلى وكيله إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر فإن منعى الطاعن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مما يفصح عن عدم قبوله ومصادرة الكفالة .

////////////////////

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي
إسحق نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة وسري صيام وعلى الصافي علوان .

١٤٣

الطعن رقم ٣٦٩٣ لسنة ٥٧ القضائية

تبديد . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما يوفره ، . نقض « اسباب الطعن » . ما يقبل منها ، .
حكم « تسببه » . تسبب معيب ، .

رد منقولات الزوجية إلى الزوجة قبل تاريخ التبديد المدعى به من شأنه أن يسقط
المسئولية الجنائية .

إبداء المدافع عن الطاعن أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وطلبه تكليفها بتقديم أصل
القائمة المثبت بها ذلك . دفاع جوهري . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .

////////////////

من المقرر أن رد منقولات الزوجية إلى الزوجة قبل التاريخ الذي تدعى
بحصول تبديدها فيه من شأنه أن يسقط عن المتهم المسئولية الجنائية ، وكان
الثابت بحضور جلسة المعارضة الإبتدائية بتاريخ أن
المدافع عن الطاعن أبدى أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وطلب إعلانها لتقديم
أصل قائمة المنقولات المثبت لذلك . إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ،

ولم يشر إليكم إلى ذلك الدفاع مع أنه يعد جوهرياً - فى صورة الدعوى - إذ يترتب عليه لو ثبت قيام الطاعن برد المنقولات قبل التاريخ الذى تدعى المجنى عليها حصول التبديد فيه إنتفاء مسئوليته ، فإن الحكم يكون فوق قصوره فى التسبب معيباً بالإخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المنقولات المبينة وصفاً وقيمة بالمحضر المملوكة ل ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل عارية الإستعمال ، فاختلسها لنفسه بنية تملكها إضراراً بمالكتها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح حلوان قضت غيابياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ، وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ . عارض المحكوم عليه ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها ، وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شابه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أغفل

إيراداً ورداً دفاعه أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وأثبت ذلك على ظهر أصل القائمة التى لم تقدم إلا صورتها ، ولم تستجب المحكمة لطلبه تكليفها بتقديم ذلك الأصل المثبت لبراءته . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر فى بيانه واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « وحيث إن الاتهام ثابت قبل المتهم بمحضر الشرطة من أنه بدد المنقولات المملوكة لزوجته كما هو مبين بالأوراق مما يجعل المحكمة تطمئن إليه وتقضى بمعاقبته بمواد الاتهام فضلا عن تطبيق المادة ٢/٣٠٤ أج « . لما كان ذلك ، وكان رد منقولات الزوجية إلى الزوجة قبل التاريخ الذى تدعى بحصول تبديدها فيه من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية ، وكان الثابت بمحضر جلسة المعارضة الابتدائية بتاريخ أن المدافع عن الطاعن أبدى أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وطلب إعلاتها لتقديم أصل قائمة المنقولات المثبت لذلك . إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ، ولم يشر الحكم إلى ذلك الدفاع مع أنه يعد جوهرى - فى صورة الدعوى - إذ يترتب عليه لو ثبت قيام الطاعن برد المنقولات قبل التاريخ الذى تدعى المجنى عليها حصول التبديد فيه انتفاء مسئوليته ، فإن الحكم يكون فوق قصوره فى التسبب معيба بالإخلال بحق الدفاع متعينا نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي إسحق نائب رئيس المحكمة ولتحي خليلفة وسرى ميام وعلى الصائق عثمان .

١٤٤

الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٧ القضائية

نقض « التنازل عن الطعن » .

التنازل عن الطعن . ترك للخصومة . أثره : إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك

التقرير بالطعن . م ١٤٣ مرافعات .

لما كان يبين من الأوراق أن الطاعن - المدعى عليه في الدعوى المدنية - تنازل عن طعنه بموجب إقرار موقع عليه منه ومصدق عليه بمكتب توثيق الجيزة بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٨٧ ، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ من قانون المرافعات إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن ، فإنه يتعين الحكم بإثبات تنازل الطاعن عن طعنه وإلزامه المصاريف المدنية .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح مصر القديمة ضد الطاعن بوصف أنه : ١ - قذف علنا في حقها بأن أسند إليها أمرا لو كانت صاقة لأوجبت احتقارها عند أهل وطنها وذلك بسوء قصد مع علمه بذلك ٢ - سبها علنا بأقوال تخدش الشرف والإعتبار وطعن في عرضها بسوء قصد مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع لها مبلغ مائة وواحد جنيهها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنفت المدعية بالحقوق المدنية ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوع الدعوى المدنية بإحالتها بحالتها إلى الدائرة الرابعة مدني مستأنف جنوب القاهرة لنظرها .

فطعن المدعى عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

ثم تنازل الطاعن عن طعنه بإقرار موثق بالشهر العقاري بتاريخ

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن - المدعى عليه في الدعوى المدنية - تنازل عن طعنه بموجب إقرار موقع عليه منه ومصدق عليه بمكتب توثيق الجيزة بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٨٧ ، ولما كان التنازل عن الطعن هو

ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ من قانون المرافعات الغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن ، فإنه يتعين الحكم بإثبات تنازل الطاعن عن طعنه وإلزامه المصاريف المدنية .

////////////////////

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي

إسحق نائب رئيس المحكمة وفتحى خليفه وإبراهيم عبد المطلب ووفيق الهشنان .

١٤٥

الطعن رقم ٣٨٩٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) استئناف « التقرير بالاستئناف » - نقص « أسباب الطعن » - ما يقبل منها .

ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها بصدد إثبات بياناته ومنها التاريخ . ثبوت مخالفة ما أثبت بها للواقع سواء عن طريق السهر أو الخطأ أو العمد . أثره : أن تكون العبرة بحقيقة الواقع .

لما كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها فى صدد إثبات بياناته ومنها تاريخ التقرير به ، إلا أنه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة سواء عن طريق السهر أو الخطأ أم العمد فإنه لا يعتد به ، وتكون العبرة بحقيقة الواقع ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ، أنه مرفق بها صورة ضوئية لتقريرى استئناف - أورنيك ٥ « س » نيابة - الأول يحمل رقم تتابع ٦٤ محرر بتاريخ ١٩ - ٦ - ١٩٨٤ وخص بالاستئناف المرفوع

من النيابة العامة عن الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٤ والثاني يحمل رقم تتابع ٦٥ محرر بتاريخ ٢١/٣/١٩٨٤ خاص أيضا باستئناف مرفوع من النيابة العامة ، مما مفاده أن التاريخ الحقيقي الذي قررت النيابة بالإستئناف فيه ١٩/٣/١٩٨٤ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة العامة للحكم الإبتدائي الصادر فى التاريخ المار بيانه ، بقالة أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد ، يكون مخالفا للواقع من التقرير باستئنافها فى الميعاد ، بما يعيبه ويوجب نقضه . والحكم بقبول الإستئناف شكلاً وإعادة الدعوى لنظر موضوع الإستئناف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها أقامت بناء على أرض لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها . وطلبت عقابها بالمواد ١١، ١٢، ١٦، ٢٥، ٢٦/٢-٤ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جنح مركز بنى مزار قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهمه ١٥٠ جنيبها (مائة وخمسين جنيباً) والإزالة . إستأنفت النيابة العامة ومحكمة بنى مزار الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلاً .

فطعنن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى استئنافها بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن التاريخ الحقيقى الذى قررت بالاستئناف فيه هو ١٩٨٤/٣/١٩ ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه وإن كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها فى صدق إثبات بياناته ومنها تاريخ التقرير به ، إلا أنه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة سواء عن طريق السهر أم الخطأ أم العمد فإنه لا يعتد به ، وتكون العبرة بحقيقة الواقع ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ، أنه مرفق بها صورة ضوئية لتقريرى استئناف - أورنيك ٥ « س » نيابة - الأول يحمل رقم تتابع ٦٤ محرر بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٩ وخاص بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥ والثانى يحمل رقم تتابع ٦٥ محرر بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١ خاص أيضا باستئناف مرفوع من النيابة العامة ، مما مفاده أن التاريخ الحقيقى الذى قررت النيابة بالاستئناف فيه هو ١٩٨٤/٣/١٩ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة العامة للحكم الابتدائى الصادر فى التاريخ المار ببيانه ، بقالة أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد يكون مخالفا للواقع من التقرير باستئنافها فى الميعاد ، بما يعيبه ويوجب نقضه . والحكم بقبول الاستئناف شكلا وإعادة الدعوى لنظر موضوع الاستئناف .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسملويس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة ومحمد منصور واحمد جمال عبد الحليف .

١٤٦

الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقد . دعوى جنائية « قيود تحريكها » . نيابة عامة . استدالات . إجراءات . إجراءات التحقيق .

ايحاب صدور طلب من الوزير المختص أو من ينيبه لتحريك الدعوى الجنائية فى الجرائم المؤتممة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . قيد على حرية النيابة كسلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال .

(٢) دعوى جنائية « تحريكها » . إجراءات . إجراءات التحقيق . نيابة عامة .

عدم تحرك الدعوى الجنائية وانعقاد الخصومة فيها . إلا بتحقيق النيابة أو من تند به لهذا الغرض أو رفع الدعوى إلى قضاء الحكم .

(٣) تلبس . استدالات . دعوى جنائية « قيود تحريكها » . نيابة عامة . نقد . نقص . اسباب الطعن . مالا يقبل منها .

إجراءات الاستدلال . ولو فى حالة التلبس . لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية . ولا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن .

(٤) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

وزن أقوال الشاهد . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشاهد ؟

(٥) نقد . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .

مثال لتسبب سائق لحكم بالإدانة في جريمة تعامل في نقد أجنبي .

(٦) إثبات « اعتراف » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره . .

عدم تساند الحكم إلى الاعتراف في إثبات الإتهام قبل الطاعن . الجدل في صحة ذلك

الإعتراف . غير مجد .

(٧) عقوبة . صادرة .

المصادرة . ما هيتهنا ؟



١ - إن المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي إذ نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القواعد المنفذة له أو اتخاذ إجراء فيها فيما عدا مخالفة المادة « ٢ » إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينوبه » وكان الخطاب في هذه المادة وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة موجها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها قانونا اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .

٢ - إن الدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذه النيابة العامة من أعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبى الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ولا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة .

٣ - إن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن رجوعا لحكم الأصل فى الاطلاق وتحريها للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على وجهها الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لشئونها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها ولما كانت الإجراءات التى قام بها ضابط قسم مكافحة جرائم الأموال العامة بالاسكندرية قد تمت فى حالة التعامل بالنقد الأجنبى ، على ما أثبتته الحكم فى مدوناته ، فإنها تكون قد حصلت استنادا إلى الحق المخول أصلا لرجال الضبط القضائى مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على الطلب ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن النيابة العامة لم تجر أية تحقيقات فى الدعوى سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى وأن رفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة كان بعد صدور الطلب المنصوص عليه فى القانون فإن ما ينهائى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

٤ - إن وزن أقوال الشاهد وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع ، مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، وفى أخذ المحكمة بها ، ما يفيد إطراح تلك الشبهات .

٥ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله « أنه بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢١ من أن أحد المصادر السرية أبلغ قسم مكافحة الأموال العامة بالاسكندرية بأن الطاعن وهو صاحب كشك خردوات والسابق ضبطه فى القضيتين رقمى » لسنة ١٩٧٨ إدارى مالية العطارين يزاول نشاطه فى تجارة النقد الأجنبى وانتقلت أفراد القوة إلى المكان المشار إليه وقامت بضبط المتهم وتم ضبط مبلغ ٣٣٥ جنيها استرلينيا وتفتيشه عشر على مبلغ خمسة دولارات ومائة جنيه مصرى وضبط المتهم ويده مبلغ ٢٥٨١ دولار أمريكى يقوم بتسليمها للدعوى مبلغ ٥٠٠ جنيه مصرى وآلة حاسبة ، وتفتيش الكشك خاصته تم العثور على مبلغ ٣٤٤٨ و ٢٥٠ جنيها ، ٢ ريال سعودى ، ١٠ دينار كويتى . . وخلص الحكم مما تقدم إلى ثبوت التهمة قبل المتهمين مما تضمنه محضر الضبط ومن ضبط المبالغ سالفة الذكر معهم . فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التعامل فى النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة ومن غير المصارف المعتمدة أو الجهات الأخرى المرخص لها والتي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق فإن ما يثيره الطاعن من دعوى مؤاخذته عن حيازة النقد الأجنبى ، لا جريمة التعامل فيه على النحو المؤثم قانونا ، يكون غير مقترن بالصواب .

٦ - لما كان الثابت بمدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بالإدانة إلى ماورد بمحضر الضبط وما ضبط مع المتهمين من مبالغ ولم يتخذ من اعتراف الطاعن أو سواه دليلا على ثبوت الاتهام قبله فإن ما ينهه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقترن بالصواب .

٧ - إن المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة ، قهرا عن صاحبها بغير مقابل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - طاعن ٢ - ٣ - بأنهم تعاملوا فى النقد الأجنبى المبين نوعا وقدرا بالأوراق على غير طريق المصارف المعتمدة قانونا أو إحدى الجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى . وطلبت عقابهم بمواد القانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ ومحكمة جنح الجرائم المالية بالاسكندرية قضت حضوريا للأول والثانى و غيابيا للثالث عملا بمواد الاتهام بتفريم كل منهم ألف جنيه والمصادرة . استأنف المحكوم عليهما الأول والثانى ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا للأول وحضوريا إعتباريا للثانى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض المحكوم عليه الأول وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة التعامل فى النقد الأجنبى عن غير طريق المصارف المعتمدة قانونا قد شابه البطلان والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ذلك بأن إجراءات الضبط

والتفتيش تمت قبل صدور طلب بذلك ، وكان فى وسع الضابط الحصول على إذن من النيابة العامة بالضبط والتفتيش بعد أن علم بالواقعة ، وحالة التلبس التى صورها الشاهد غير معقولة ، ومجرد ضبط النقد الأجنبى لا تتحقق به جريمة التعامل فيه ، كما أن المتهم لم يعترف ، وعول الحكم على محضر الضبط ، وعدم حضور المتهم الثالث لا يعد دليل إدانة ، هذا إلى أنه لم يعرض لأدلة النفى التى قدمها تدليلا على سبب حيازة النقد الأجنبى ، وقد جذب الضابط الحقيبة واستخرج النقود منها وقضى بمصادرة النقد المضبوط بالمخالفة لأحكام القانون ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كانت المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى إذ نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القواعد المنفذة له أو اتخاذ إجراء فيها فيما عدا مخالفة المادة « ٢ » إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينوبه » وكان الخطاب فى هذه المادة وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة موجها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال التى يصح لها قانونا اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا ذلك بأن الدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذه النيابة العامة من أعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبى الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ولا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى

الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجر به النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن رجوعا لحكم الأصل فى الإطلاق وتحريرا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على وجهها الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها ولما كانت الإجراءات التى قام بها ضابط قسم مكافحة جرائم الأموال العامة بالاسكندرية قد تمت فى حالة التعامل بالنقد الأجنبى ، على ما أثبتته الحكم فى مدوناته ، فإنها تكون قد حصلت استنادا إلى الحق المخول أصلا لرجال الضبط القضائى مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على الطلب ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن النيابة العامة لم تجر أية تحقيقات فى الدعوى سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى وأن رفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة كان بعد صدور الطلب المنصوص عليه فى القانون فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستقاة من أقوال الضابط الذى أجرى ضبط الواقعة - لا يمارى الطاعن أن لها معينها من الأوراق - تنبئ أن الجريمة كانت فى حالة تلبس لمشاهدتها وقت التعامل بالنقد الأجنبى ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع ، مهما وجه إليها

من مطاعن وحام حولها من شبهات ، وفى أخذ المحكمة بها ، ما يفيد إطراح تلك الشبهات وكان القانون لا يوجب من مأمور الضبط القضائى أن يحصل على إذن بالضبط والتفتيش من النيابة العامة فى حالة التليس فإن النعى على الحكم بما تقدم لا يصادف صحيح القانون . ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله « أنه بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢١ من أر أحد المصادر السرية أبلغ قسم مكافحة الأموال العامة بالاسكندرية بأن الطاعن وهو صاحب كشك خردوات والسابق ضبطه فى القضيتين رقمى و..... لسنة ١٩٧٨ إدارى مالية العطارين يزوال نشاطه فى تجارة النقد الأجنبى وانتقلت أفراد القوة إلى المكان المشار إليه وقامت بضبط المتهم وتم ضبط مبلغ ٣٣٥ جنيها استرلنيا وتفتيشه عشر على مبلغ خمسة دولارات ومائة جنية مصرى وضبط المتهم ويده مبلغ ٢٥٨١ دولار أمريكى يقوم بتسليمها للمدعو ومعه مبلغ ٥٠٠ جنية مصرى وآله حاسبة ، وتفتيش الكشك خاصته تم العثور على مبلغ ٢.٣٤٤٨.٢٥٠ جنيها ، ٢ ريال سعودى ، ١٠ دينار كويتى » .

وخلص الحكم بما تقدم إلى ثبوت التهمة قبل المتهمين مما تضمنه محضر الضبط ومن ضبط المبالغ سالفة الذكر معهم . فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التعامل فى النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة ومن غير المصارف المعتمدة أو الجهات الأخرى المرخص لها والتي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق فإن ما يثيره الطاعن من دعوى مؤاخذته عن حيازة النقد الأجنبى ، لا جريمة التعامل فيه على النحو المؤثم قانونا . يكون غير

مقترن بالصواب ، ولما كان الثابت بمديات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه أنه استند في فصائه بإذاعة إلى ماورد بمحضر الضبط وما ضبط مع المتهمين من مبانيع ، لم يتخذ من اعتراف الطاعن أو سواء دليلا على ثبوت الاتهام قبله فإن ما ينهه الطاعن نى هذا الشأن يكون غير مقترن بالصواب . لما كان ذلك وكانت المصادرة إجراء الغرض منه قليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة ، قهرا عن صاحبها بغير مقابل ، وكان البين من الحكم أنه إذ قضى بمصادرة ما ضبط من نقد نى حوزة الطاعن ، أيا كان نوعه إنما كان بوصفه ذا صلة بالجريمة التى توافرت فى حقه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله ومصادرة الكفالة .

//////////

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسني وعبد الوهاب الضياط نائبى رئيس المحكمة ومحمد منصور واحمد جمال عبد اللطيف .

١٤٧

الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٧ القضائية

إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، استئناف ، نظره والحكم فيه ، إعلان ، نقض ، حالات الطعن ، الخطأ فى القانون ،

وجوب إعلان المتهم لشخصه أو فى موطنه . مكان العمل ليس موطننا يجوز الإعلان فيه .

//////////

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن تخلف عن حضورها ، كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن، أن إعلان الطاعن لحضور تلك المحاكمة قد جرى فى محل صناعته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المتهم للحضور بجلسة المحاكمة يجب أن يكون لشخصه أو فى موطنه ، وكان المواطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله موطننا له . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الاستئناف تأسيسا على صحة ذلك الإعلان يكون قد أخطأ فى القانون وتعيب بالبطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أجرى تعديلا بمصنعه دون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٦٧ ، ٦٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ومحكمة جناح فارسكور قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسين جنيتها . استأنفت النيابة العامة ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بتفريم المتهم مائة جنيه والغلق .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إجراء تعديل فى مصنعه بدون ترخيص ، قد شابه البطلان ذلك بأنه لم يعلن إعلانا قانونيا بأية جلسة من جلسات الاستئناف المرفوع من النيابة العامة ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن تخلف عن حضورها ، كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ، أن إعلان الطاعن لحضور تلك المحاكمة قد جرى فى محل صناعته .

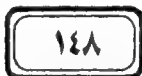
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المتهم للحضور بجلسة المحاكمة يجب أن يكون لشخصه أو في موطنه وكان الموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله موطناً له . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الاستئناف تأسيساً على صحة ذلك الإعلان يكون قد أخطأ فى القانون وتعيب بالبطلان ، بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعشوية السادة المستشارين / محمد

أحمد حسن وعبد الوهاب الضياط نائبى رئيس المحكمة وعمار إبراهيم و أحمد جمال عبد اللطيف



الطعن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٧ القضائية

إرتباط . قانون . تفسيره . . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها . .

الارتباط الذى تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات . ينظر

إليه عند الحكم فى جريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة . أساس ذلك ؟

لا محل لإعمال الارتباط عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم ولو كانت جنائية .

//////////

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الارتباط الذى تتأثر به المسؤولية

عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ينظر إليه عند الحكم

فى الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها

بقوة الارتباط القانونى إلى الجريمة المقرر لها العقاب الأشد لا يفقدها كيانها

ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتها

ونفيا . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات

عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم - ولو كانت جنائية - كما هو الشأن

فى خصوص الدعوى المطروحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تعامل وآخرين فى النقد الأجنبى المبين قدرا بالمحضر وذلك عن غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طرق المصارف والجهات الأخرى المرخص لها بذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٠ ١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠ والمادة ١٨ من اللائحة التنفيذية . ومحكمة جنح الجرائم المالية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة خمسة آلاف جنية والمصادرة لجميع أوراق النقد المضبوط . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل عقوبة الحبس إلى ستة أشهر والتأييد فيما عدا ذلك فطعن الأستاذ / المحامى عن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة التعامل فى النقد الأجنبى عن غير طريق المصارف أو الجهات المختصة ، قد أخطأ فى القانون ذلك بأنه سبق القضاء ببراءته من تهمة جنائية مرتبطة بالجريمة محل الاتهام فى الدعوى المطروحة ، مما كان لازمه التبرئة منها .

ومن حيث إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الارتباط الذى تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانونى إلى الجريمة المقرر لها العقاب الأشد لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفىاً . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم - ولو كانت جنائية - كما هو الشأن فى خصوص الدعوى المطروحة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً عدم قبوله .

////////////////

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / نجاح نصار

نائب رئيس المحكمة وحسن سيد حمزة وحامد . عبد الله وفتحي الصياغ .



الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٧ القضائية

جريمة « الصيد في مكان ممنوع » ، عقوبة « تطبيقها » ، نقض « حالات الطعن » ، الخطأ في تطبيق القانون ، « نظره والحكم فيه » ،

القضاء ابتدائيا بمحاكمة المتهم بتفريمه مائة جنيه والمصادرة . عملا بالمادة ٥٥ ق من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ نزول المحكمة الاستئنافية بالعقوبة إلى تفريم المتهم خمسة جنيهات . خطأ في تطبيق القانون بنزولها عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى القانون مما يوجب نقض الحكم وتصحيحه .

//////////

لما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى قبل المطعون ضده بوصف أنه قام بالصيد في منطقة ممنوعة . وطلبت عقابه بالمادتين ٧ ، ٥٥ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ ، وقد دأته محكمة أول درجة وأوقعت عليه عقوبة الغرامة وقدرها مائة جنيه والمصادرة ، وإذا استأنف المحكوم عليه هذا الحكم فقصت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تفريم المتهم خمسة جنيهات وتأبيده فيما عدا ذلك . لما كان ذلك وكان القانون سالف الذكر قد أوجب في المادة ٥٥ منه - المنطبقة على واقعة الدعوى

معاقبة من قام بالصيد فى منطقة مائية ممنوع الصيد بها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد عن خمسمائة جنية ، أو بإحدى هاتين العقوبتين . وكانت المحكمة الإستئنافية قد قضت بتغريم المتهم خمسة جنيهاً فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفه البيان . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قام بالصيد فى منطقة ممنوعة . وطلبت عقابه بالمادتين ٧، ٥٥ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة جنح قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بتغريم المتهم مائة جنية والمصادرة . استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسة جنيهاً وتأييده فيما عدا ذلك .

فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة الصيد فى منطقة مائية ممنوعة قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه نزل بعقوبة الغرامة المقررة على المطعون ضده عن الحد الأدنى المقرر للجريمة التى دأه بها - وهى مائة جنية - مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة قد أقامت الدعوى قبل المطعون ضده بوصف أنه قام بالصيد فى منطقة ممنوعة . وطلبت عقابه بالمادتين ٧ ، ٥٥ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ ، وقد دانت محكمة أول درجة وأوقعت عليه عقوبة الغرامة وقدرها مائة جنية والمصادرة ، وإذ استأنف المحكوم عليه هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم خمسة جنيهاً وتأييده فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان القانون سالف الذكر قد أوجب فى المادة ٥٥ منه - المنطبقة على واقعة الدعوى - معاقبة من قام بالصيد فى منطقة مائية ممنوع الصيد بها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر ، وغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد عن خمسمائة جنية ، أو بإحدى هاتين العقوبتين . وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتغريم المتهم خمسة جنيهاً فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفه البيان . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

////////////////

جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود رضوان
نائب رئيس المحكمة وصالح عطيه وحسن عفيف و رضوان عبد العليم .

١٥٠

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) قصد جنائى . جريمة « اركانها » . قتل عمد . حكم « تسبيبه » . تسبيب غير معيب » .

نقض « اسباب الطعن » . « ما لا يقبل منها » .

قصد القتل . أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . استخلاص توافره . موضوعى .

مثال : لتسبيب سائح فى استظهاره فى جريمة قتل عمد .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . باعث . جريمة « اركانها » . حكم

« تسبيبه » . تسبيب غير معيب » . « ما لا يعيبه » . نقض « اسباب الطعن » . « ما لا يقبل منها » .

ال باعث على الجريمة ليس من أركانها أو عناصر . عدم بيانه تفصيلا أو الخطأ فيه

أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله كلية . لا يقدر فى سلامة الحكم .

(٣) حكم « تسبيبه » . تسبيب غير معيب » . « ما لا يعيبه فى نطاق الدليل » . نقض « اسباب

الطعن » . « ما لا يقبل منها » .

خطأ الحكم فى الإسناد . لا يعيبه . مادام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة

(٤) إثبات « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر .
ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

(٥) إثبات « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

حسب المحكمة أن تردد من أقوال الشهود ما تطمئن إليه .

مثال .

(٦) محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

حق محكمة الموضوع في تميز أقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه .

(٧) إثبات « بوجه عام » . استدلالات » .

تزيد الحكم فيما لا أثر له في منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها . لا يعيبه .

(٨) قتل عمد . رابطة السببية . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض « أسباب

الطعن » . ما لا يقبل منها » .

استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتل وبين وفاته . نقلا عن تقرير

الصفة التشريحية . لا قصور .

(٩) عقوبة « العقوبة المبررة » . قتل عمد . إلتباط . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

نقض « المصلحة في الطعن » .

عدم جدوى النعى على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والإتلاف العمدى الأخرى متى أخذ

المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت في حقه وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد .

(١٠) قتل عمد - إقتران » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » . دفاع « الإخلال بحق

الدفاع » . ما لا يوفره » . عقوبة » .

عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفي لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المترتبة عن جريمة

القتل وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .

المصاحبة الزمنية مقتضاها ؟ تقدير تحققها . موضوعي .

(١١) نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها . طعن » المصلحة في الطعن ، . حكم
« تسببيه . تسبب غير معيب . ظروف مشددة . قتل عمد . اقتران .

النفي بعدم توافر ظرف الاقتران . لاجدوى منه ما دامت العقوبة المقررة على الطاعن
تدخل في الحدود المقررة لأي من جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة عن الظروف
المشار إليه .

(١٢) إثبات « خبرة » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها . محكمة الموضوع » سلطتها
في تقدير الدليل ، . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما لا يفره » .
تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينهم . موضوعي .

المجدد الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض

(١٣) محكمة الموضوع « الإجراءات أمامها » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما لا يفره » .
نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

النفي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .
مثال .

(١٤) إثبات « خبرة » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما لا يفره » . محكمة الموضوع « سلطتها
في تقدير الدليل » . حكم « تسببيه . تسبب غير معيب » . قتل عمد .

إقامة الطاعن دفاعه على نفي وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثث المجنى
عليهم استنادا إلى ماثبت من المعاينة من عدم وجود دماء ، بمكان وقوف السيارة
المتراجدين بداخلها . وكذا عدم كفاية العثور على كل الطلقات الفارغة المستعملة في الحادث
موضوعي . استفادة الرد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(١٥) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما لا
يوفره » . حكم « تسببيه . تسبب غير معيب » .

الدفع بارتكاب الجريمة بمعرفة آخر . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي
أوردها الحكم .

(١٦) إثبات « بوجه عام » ، « دفاع » الإخلال بحق الدفاع « مالا يوفره » ، « حكم » تسببيه .
تسبب غير معيب ، « نقض » اسباب الطعن « مالا يقبل منها » ، « محكمة الموضوع » « سلطتها
فى تقدير الدليل » .

حسب الحكم إيراد الأدلة المنتجة التى تحمل قضاء « . تعذب المتهم فى كل جزئية من
جزئيات دفاعه . غير لازم .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى .
غير جائز أمام النقض .

(١٧) إثبات « شهود » ، « دفاع » الإخلال بحق الدفاع « مالا يوفره » ، « حكم » تسببيه .
تسبب غير معيب » .

ليس للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن سماع شهود تنازل عن سماعهم .

(١٨) إثبات « خبرة » ، « حكم » « مالا يعيبه فى نطاق الدليل » ، « نقض » اسباب الطعن « مالا يقبل
منها » ، « إجراءات » « إجراءات التحقيق » ،

النمى على الحكم إستناذه إلى تقرير صفة تشريحية بمعرفة أحد الأطباء ، من غير الأطباء الشرعيين
لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم .

(١٩) « محكمة الموضوع » « سلطتها فى تقدير الدليل » ، « إثبات » « خبرة » ، « إجراءات » « إجراءات
التحقيق » ، « حكم » تسببيه . تسبب غير معيب » ،

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر
جمع الاستدلالات ، مادامت مطروحة للبحث أمامها .

أستناد المحكمة إلى تقرير طبيب قام بالتشريح ليس طبيبا شرعيا بحسبانه عنصرا من
عناصر الدعوى . لا يعيب . وإن لم تعرض فى حكمها لدفاع الطاعن فى هذا الشأن . مادام
أنه دفاع ظاهر البطلان .

=====

١ - لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك
بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى
وتنم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل
إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل

فى حق الطاعنين بقوله « » وقد توافرت نية القتل قبل المتهمين المائلين من استعمالهم أسلحة نارية مششخنة ذات - سرعة عالية فتاكة بطبيعتها وتتصويبها إلى مواضع قاتلة بالمجنى عليهم وإطلاق العديد من الأعيرة النارية عليهم قاصدين من ذلك ازهاق أرواحهم فأصابهم العديد منها بمواضع مختلفة بروسهم وصدورهم وبطونهم وأطرافهم ولم يتركهم المتهمون إلا وهم جثث هامة فمنهم من قضى نحبه ومنهم من لم يقض لأسباب لا دخل لإرادة المتهمين فيها هى مداركتهم بالعلاج فتأكدت بذلك رغبة المتهمين فى التخلص من المجنى عليهم والدافع إلى ذلك وجود خلافات ثأرية سابقة ، وكل هذه الظروف المحيطة بالدعوى وتلك الأمارات والمظاهر الخارجية التى أتاها المتهمون تنم عما ضمره فى نفوسهم من انتواء ازهاق روح المجنى عليهم» وإذ كان هذا الذى استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائق وكاف فى التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعنين فإن منعاهما فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

٢ - إن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، فلا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلا أو الخطأ فيه أو إبتناؤه على الظن أو إغفاله جملة .

٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه فى الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

٤ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها

٥ - من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن توردها منها ما تظمن إليه وتطرح ماعدها ، وكان يبين مما أورده الطاعنان في أسباب طعنهما أنها متفقة في جملتها مع ما استند إليه الحكم منها ، فلاضير على الحكم من بعد حالته في بيان أقوال الشاهدين و ... إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ، ولايؤثر فيه أن يكون الشاهد الثالث قد أضاف تحديدا لبعض أوصاف الطاعنين وملابسهم أو أن الشاهد الأول لم يقرر بوجود ، الطفلين أو أحدهما بالسيارة أو لم يقرر بذلك الشاهد الثاني أو أن الشاهد الثالث سمع حوارا بين الطاعنين يفيد الاجهاز على المجنى عليهم - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقوا بشأن أنه لم يستند في قضائه إلى ما زاد فيه الشاهد الثالث من أقوال .

٦ - حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ماعدها دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها .

٧ - لايعيب الحكم ولاينال من سلامته ما استطرد إليه تزييدا من أن تحريات الشرطة عن الحادث لاتخرج عن مضمون ما أدلى به شهود الإثبات بالتحقيقات ، إذ أن الحكم لم يكن بحاجة إلى هذا الإستطراد في مجال الاستدلال مادام أنه أقام قضاءه بشبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد إليه في منطقته أو في النتيجة التي انتهت إليها .

٨ - من المقرر أن الحكم إذ استظهر قيام علاقة السببية بين إصابات المجنى عليه سالف الذكر التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور في هذا الصدد .

٩ - بحسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة قتل المجنى عليه الأول مع سبق الإصرار والترصد فى حق الطاعنين كى يستقيم قضاؤه عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين فيما ينعيها على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والإتلاف العمدى الأخرى مادام البين من مدونات أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعنين عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التى دانها بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل المجنى عليه الأول .

١٠ - من المقرر أنه يكفى لتفليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ، فمتى قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه فلا يجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

١١ - لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين تدخل فى الحدود المقررة لأى من جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الاقتران فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاراه من تخلف هذا الظرف .

١٢ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ، فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، كما أن هذه المطاعن لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبير مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض .

١٣ - لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين طلبا استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته أو نذب خبير آخر فى الدعوى ، فليس لهما من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترى من جانبها لزوما لإجرائه بما تنحسر معه عن الحكم فى هذا الشأن قاله الإخلال بحق الدفاع ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد .

١٤ - لما كانت المحكمة قد عرضت لما ساقه الطاعنان من دفاع مؤداه أن المجنى عليهم لم يقتلوا أو يصابوا حيث وجدت جثثهم بدليل خلو المعاينة من وجود دماء فى مكانها مما يهدر أقوال شهود الإثبات واطرحته فى قولها «أما المنازعة فى مكان وقوع الحادث بدعوى عدم وجود آثار دماء بمكان وقوف السيارة وعدم كفاية العثور على ثلاثة وعشرين طلقة فارغة بمكان الحادث تدليلا على وقوعه فيه فإنها منازعة لاتتفق ومنطق الأمور ولا سند لها من الأوراق إذ ثبت بمعاينة الشرطة تحديد مكان السيارة بدقة بموقع الحادث فوق كوبرى جنابية القصر بالطريق الترابى المتفرع جزء منه إلى - الشعابنة وآخر إلى الصياد والرحمانية واتجاه السيارة للناحية القبلىة ، كما ثبت بمعاينة النيابة للسيارة وجود آثار دماء غزيرة بالمقعد الخلفى وعلى الباب الخلفى وهو ما يتمشى مع طبيعة الحادث وسقوط القتلى والمصابين داخل السيارة ولا يعقل أن تملأ دماؤهم المهذرة قواعد كراسى السيارة ثم تسيل إلى خارجها تاركة آثارا بمكان وقوفها ، أما الطلقات الفارغة التى عثر عليها بمكان الحادث وعددها ثلاثة وعشرين فهى كافية لارتكاب الحادث وفق تصوير شهود الإثبات وإحداث إصابات المجنى عليهم التى لاتتعدى فى مجموعها مجموع تلك الطلقات » . وهو قول يسوغ به اطراح دفاع الطاعنين فى هذا الشأن ، هذا إلى أنه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت السانغة التى أوردها الحكم ومن بينها أقوال الشهود التى اطمأنت إليها المحكمة .

١٥ - لما كان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعنين بعدم ارتكابهما الجريمة وأن مرتكبها أشخاصا آخرين مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

١٦ - بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعنين ولا عليه أن يتعقبهما في كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعنان في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١٧ - للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

١٨ - لما كان النعى على الحكم استناده إلى تقرير صفة تشريحية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة ، ومن ثم فإنه لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم .

١٩ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها ، فإنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جنابة فتحقق بذلك ما يشترطه القانون في مواد الجنائيات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة - أن هي أخذت بتقرير طبيب قام بالتشريح ولو لم يكن طبيبا شرعيا بحسبانه ورقة من

أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة لها وعنصرها من عناصرها ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة ، ولا عليها - من بعد - إن هى لم تعرض فى حكمها لدفاع الطاعنين فى هذا الشأن ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) « طاعن » ،
 (٢) « طاعن » (٣) بأنهم أولا : قتلوا
 عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة
 نارية مششخنة وترصدوه فى الطريق الذى أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به
 حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات
 الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته وقد اقترنت بهذه الجناية
 ثمان جنائيات أخرى . الأولى : أنهم فى الزمان والمكان سالف الذكر
 قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله
 وأعدوا لذلك أسلحة نارية مششخنة وترصدوه فى الطريق الذى أيقنوا مروره فيه
 وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا
 به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته . الثانية :
 أنهم فى الزمان والمكان سالف الذكر قتلوا عمدا مع سبق الإصرار
 والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية مششخنة
 وترصدوه فى الطريق الذى أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا
 عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات

الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . الثالثة : أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية مششخنة وترصدوه فى الطريق الذى أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . الرابعة : أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا فى قتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية مششخنة وترصدوه فى الطريق الذى أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . الخامسة : أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا فى قتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية مششخنة وترصدوه فى الطريق الذى أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . السادسة : أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا فى قتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية مششخنة وترصدوه فى الطريق الذى أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . السابعة : أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا فى قتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية

على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية مششخنة وترصدوه فى الطريق الذى أيقنوا مرورهم فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصابه إحداها وأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج والشامة : أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر أتلغوا عمدا السيارة المبينة الوصف بالتحقيقات المملوكة وذلك بأن أطلقوا عليها أعيرة نارية فحدثت بها التلفيات الموصوفة بالتحقيقات . ثانيا : أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة « بنادق » ثالثا : أحرزوا ذخائر « طلقات » مما تستعمل فى الأسلحة النارية المذكورة دون أن يكون مرخصا لأبهم فى حيازة السلاح أو إحرازه . واحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا للأول والثانى وغيبا للثالث فى عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ / ٢ ، ٣٦١ / ١ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٦ ، ٢٦ / ٢ ، ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به مع تطبيق المادتين ٢ / ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل منهم بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليهما الأول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكم

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان - الطاعنين بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والمقترب بجنايات القتل العمد والشروع فيه والاتلاف وإحراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص ، قد شابه القصور

فى التسبب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق كما أخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يدلل على توافر نية القتل فى حق كل منهما تدليلا كافيا ودل على توافر الباعث على القتل بوجود خلافاث ثأرية بين عائلتي الطاعنين والمجنى عليهم بالرغم من عدم قرابتهم لتلك الأسرة الذى كان القتل ثأرا لمقتل أحدها ، وأسند إلى الشاهد الأول وجود كل من و بالسيارة على خلاف الثابت بالأوراق ، كما قصر فى بيان أقوال الشاهدين الثانى والثالث واكتفى بقوله أنهما شهدا بمضمون ما شهد به الأول على الرغم من اختلاف أقوالهم بشأن وجود الطفلين بالسيارة وأضاف الثالث بعض أوصاف المتهمين وأنه سمع حوارا بين المتهمين بالإجهاز على المجنى عليهم ، كما لم يورد مضمون التحريات التى أستند إليها ، ولم يعن ببيان رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه ووفاته من واقع دليل فى ، كما أخذ الطاعنين بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على الرغم من عدم توافر ظرف الإقتران فى الواقعة إذ أن الجرائم المسندة إلى الطاعنين يجمعها سلوك إجرامى واحد بما يخضعها لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ولم يدلل على توافر القصد الجنائى فى جريمة الإتلاف الأخرى التى دانها بها - وعول فى قضائه على الدليلين القولى والفنى مع ما بينهما من تناقض بشأن موقف الجناة من السيارة واحتمال إصابتهم وعدم وجود غش بارودى بالسيارة بالرغم من قرب مسافة الإطلاق ولم يندب خبيرا لتحقيق دفاع الطاعنين فى هذا الشأن ، كما أن دفاع الطاعنين قام على أن المجنى عليهم لم يقتلوا حيث وجدت جثثهم بدليل خلو مكان الحادث من الدماء التى كان يتحتم وجودها لو صح تصوير شهود الإثبات وهو ما كان يتعين معه إهدار أقوالهم ، وإطرح تصوير الطاعنين

فى هذا الشأن بما لايسوغ ، هذا إلى أن الثابت من التحقيقات أن أشخاصاً آخرين ثبت وجودهم بمكان الحادث وإصابتهم ومنهم واتهامه لآخرين غير الطاعنين بل ونفيه لوجودهم فى ذات المكان ولم يعرض الحكم لهذه الواقعة مع جوهريتها ، فضلاً عن أن المحكمة لم تستمع إلى شهود الإثبات بالرغم من تقديرها لجدية طلب سماعهم وتأجيل الدعوى لإعلانهم - وأخيراً فإن الذى قام بتشريح الجثث ليس طبيباً شرعياً وإنما تم عن طريق أحد الأطباء غير الشرعيين . وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وبما جاء بتقرير الصفة التشريحية وتحريات الشرطة وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل فى حق الطاعنين بقوله «.....» وقد توافرت نية القتل قبل المتهمين المائلين من استعمالهم أسلحة نارية مششخنة ذات-سرعة عالية فتاكه بطبيعتها وبتصويبها إلى مواضع قاتلة بالمجنى عليهم وإطلاق العديد من الأعيرة النارية عليهم قاصدين من ذلك ازهاق أرواحهم فأصابهم العديد منها بمواضع مختلفة برؤوسهم وصدورهم وبطنهم وأطرافهم ولم يتركهم المتهمون إلا وهم جثث هامة فمنهم من قضى نحبه ومنهم من لم يقض لأسباب لادخل لإرادة المتهمين فيها هى مداركتهم

بالعلاج فتأكدت بذلك رغبة المتهمين فى التخلص من المجنى عليهم والدافع إلى ذلك وجود خلاقات ثأرية سابقة ، وكل هذه الظروف المحيطة بالدعوى وتلك الأمارات والمظاهر الخارجية التى أتاها المتهمون تتم عما ضمره فى نفوسهم من انتراء إزهاق روح المجنى عليهم « وإذا كان هذا الذى استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف فى التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعنين فإن منعاهما فى هذا الشأن يكون على غير أساس - لما كان ذلك ، وكان لا يضير الحكم أن يكون قد أشار إلى أن الباعث على ارتكاب الجريمة هو الأخذ بالثأر لمقتل أحد اقارب الطاعنين - على فرض أن الطاعنين لا ينتميان إلى تلك الأسرة التى قيل أن الأخذ بالثأر كان لمقتل أحد أفرادها ، أو أنه لا توجد ثمة خلاقات بين الطاعنين والمجنى عليهم - لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنًا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، فلا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلا أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله جملة ، ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه فى الإسناد مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان من أن الشاهد الأول لم يقرر بوجود الطفلين و بالسيارة بجوار السائق على خلاف ما حصله الحكم - وعلى فرض صحة ذلك - يكون غير قويم لأن هذه الواقعة لم تكن عماد الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما أسند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ،

وكان يبين مما أورده الطاعنان فى أسباب طعنهما إنها متفقة فى جملتها مع ما استند إليه الحكم منها ، فلاضير على الحكم من بعد حالته فى بيان أقوال الشاهدين و إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول، ولايؤثر فيه أن يكون الشاهد الثالث قد أضاف تحديداً لبعض أوصاف الطاعنين وملابسهم أو أن الشاهد الأول لم يقرر بوجود الطفلين أو أحدهما بالسيارة أو لم يقرر بذلك الشاهد الثانى أو أن الشاهد الثالث سمع حواراً بين الطاعنين يفيد الاجهاز على المجنى عليهم - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد أحالة الحكم فى بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقوا بشأنه أنه لم يستند فى قضائه إلى ما زاد فيه الشاهد الثالث من أقوال طالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا فى حكمها ، كما لايعيب الحكم ولاينال من سلامته ما استطرده إليه تزييدا من أن تحريات الشرطة عن الحادث لاتخرج عن مضمون ما أدلى به شهود الإثبات بالتحقيقات ، إذ أن الحكم لم يكن بحاجة إلى هذا الاستطراد فى مجال الاستدلال مادام انه أقام قضاءه بشبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزايد إليه فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها فى حق الطاعنين أدلة سائفة من بينها ما جاء بتقارير الصفة التشريحية والتقارير الطبية المطولة وقد نقل عنها بالنسبة للمجنى عليه أن به الإصابات الحبيرية الحديشة الآتية : ١ - جرح نارى ميزانى الشكل بالجهة الوحشية لمنتصف الساعد الأيمن ٢ - سحج نارى بالجهة الوحشية أسفل الساعد الأيمن .

٣ - فتحة دخول مقلد ناري أسفل النشور الحرقى الأمامى الأيمن . ٤ - جرح ناري محاط بغرز جراحية حوالى عشرة سم بالجهة اليسرى من البطن ٥ - جرح ناري من الجهة اليمنى للبطن أسفل السرة . ٦ - جرح ناري أسفل الفخذ الأيسر . ٧ - جرح ناري بالركبة اليسرى . ٨ - جرح ناري بالجهة الانسية لأعلى سمانة الساعد الأيسر . ٩ - جرح ناري متهدك بالجهة الانسية للقدم الأيسر مع كسر بالمشطية الأولى . ١٠ - جرح ناري فتحة دخول أعلى الركبة اليمنى . ١١ - جرح ناري فتحة خروج أسفل الساق بحوالى ٢ سم وأورد الحكم عند بيانه لصورة الواقعة ما نصه : «..... واقترن بذلك أن أحدثوا بكل من و و الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم » وكان الواضح من مدونات الحكم فيما تقدم بيانه أنه استظهر قيام علاقة السببية بين إصابات المجنى عليه سالف الذكر التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور فى هذا الصدد - هذا إلى أنه بحسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة قتل المجنى عليه الأول مع سبق الإصرار والترصد فى حق الطاعنين كى يستقيم قضاؤه عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين فيما ينعيه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والإتلاف العمدى الأخرى مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعنين عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التى دانهما بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل المجنى عليه الأول - لما كان ذلك وكان الثابت من - مدونات الحكم المطعون فيه أنه تمحدث عن توافر ظروف الإقتران فى قوله وحيث إن الثابت فيما تقدم من أدلة الثبوت التى اطمأنت

إليها المحكمة أن المتهمين بعد أن ارتكبوا فعل قتل المجنى عليه
 صرعوا أيضا ثم أصابوا كلا من و وهو طفل
 فى عمر الزهور بإصابات لم يفلح علاجها منها وأدت إلى وفاتها بالمستشفى
 ثم واصل المتهمون فى إطلاق الأعيرة النارية على السيارة التى كانت تقل
 المجنى عليه فأصابوا أيضا كلا من و و
 و بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المطولة بقصد قتلهم
 وقد نتج عن الأعيرة النارية التى أطلقوها أن أتلغوا عمدا السيارة التى كان
 يستقلها المجنى عليهم والملوكة لـ مما ترتب عليه جعل حياة الناس
 وأمنهم فى خطر ومن ثم يكون المتهمون قد ارتكبوا تسعة أفعال مستقلة
 متميزة عن الأخرى بيد أن الثابت بالأوراق أن جرائم قتل و
 و و والشروع فى قتل كلا من و و
 و وإتلاف السيارة قد وقعت جميعها معاصرة لجريمة قتل
 ومقتترنة بها مما يتعين معه تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات
 على هذه الجرائم إذ ورد حكم هذه الفقرة على سبيل الاستثناء بالمخالفة للقواعد
 العامة فيجب مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص الأخرى « فإن ما ذهب
 إليه الحكم من ذلك صحيح فى القانون ويتحقق به معنى الاقتران المنصوص
 عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، ذلك أنه يكفى
 لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة المشار إليها أن يثبت الحكم
 استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية

بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ، فمتى قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه فلا يجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض - فضلا عن ذلك فإنه لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين تدخل فى الحدود المقررة لأى من جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الإقتران فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاراه من تخلف هذا الظرف - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعنان من عدم إمكان حدوث الواقعة وفق تصوير الشهود بغير أن يصاب الضاربون وعدم وجود فمش بارودى واطرحه فى قوله « وأما عدم إصابة المتهمين بعضهم لبعض وهم يطلقون الأعيرة النارية على السيارة وهم فى مواضع مواجهة فأن التصوير الحقيقى لمواقعهم أثناء الإطلاق حسبا ثبت بأقوال الشهود ومعاينة النيابة أن أحدهم كان يطلق على السيارة من أمامها وهو لا يصيب أيا من - باقى المتهمين لأنه ليس فى مواجهة أحدهما ، وأما المتهمان الأخران فكانا يطلقان النار على السيارة من جانبيها من الأمام ، وإذ كان الثابت بتقارير الصفة التشريحية والتقارير الطبية المطولة للمجنى عليهم أن الضاربين على يمين ويسار المضروبين ومن أمامهم وأن مسار الإصابات من أعلى إلى أسفل فمعنى ذلك أنهما لم يكونا فى المواجهة بحيث تصيب رصاصات كل منهما الآخر وإنما كانا على جانبي السيارة وكل منهما يطلق وهو منحرف بوجهته من أمامها نحوها بحيث تلتقى رصاصاتهما فى مكان واحد هو أسفل تلك السيارة المثلثة بالمجنى عليهم أما القول بعدم وجود فمش بارودى على السيارة فإن الثابت بالتقارير الفنية

بالأوراق أن الإطلاق جميعه على - مسافة تزيد عن نصف متر وهو ما يجاوز الإطلاق القريب وليس بالأوراق ما يشير إلى أن تلك المسافة تقل إلى الحد الذى تتحرك معه نمش بارودى على السيارة « وكان ما أورده الحكم من ذلك سائفاً فإن ما يثيره الطاعنان بوجه طعنهما فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها ومن الحكم المطعون فيه أن الأوراق جميعا قد خلت مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ، فلها الأخذ بما تظمن إليه منها والإلتفات عما عداه ، كما أن هذه المطاعن لاتعدو أن تكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبير مما لايقبل التصدى له أمام محكمة النقض - وفضلا عن ذلك فإنه لايبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين طلبا استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته أو ندب خبير آخر فى الدعوى ، فليس لهما من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى من جانبها لزوما لإجرائه بما تنحسر معه عن الحكم فى هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لما ساقه الطاعنان من دفاع مؤداه أن المجنى عليهم لم يقتلوا أو يصابوا حيث وجدت جثثهم بدليل خلو المعايينة من وجود دماء فى مكانها مما يهدر أقوال شهود الإثبات واطرحته فى قولها « أما المنازعة فى مكان وقوع الحادث بدعوى وجود آثار دماء بمكان وقوف

سيارة وعدم كفاية العثور على ثلاثة وعشرين طلقة فارغة بمكان الحادث دليلا على وقوعه فيه فإنها منازعة لاتتفق ومنطق الأسور ولا سند لها من لأوراق إذ ثبت بمعاينة الشرطة تحديد مكان السيارة بدقة بموقع الحادث فوق توبرى جنابية القصر بالطريق الترابى المتفرع جزء منه إلى الشعابنة وآخر إلى الصياد والرحمانية واتجاه السيارة للناحية القبلية ، كما ثبت بمعاينة النيابة للسيارة وجود آثار دماء غزيرة بالمقعد الخلفى وعلى الباب الخلفى وهو ما يتماشى مع طبيعة الحادث وسقوط القتلى والمصابين داخل السيارة ولا يعقل أن تملأ دماؤهم المهذرة قواعد كراسى السيارة ثم تسيل إلى خارجها تاركة أثارا بمكان وقوفها ، أما الطلقات الفارغة التى عثر عليها بمكان الحادث وعددها ثلاثة وعشرين فهى كافية لارتكاب الحادث وفق تصوير شهود الإثبات وإحداث إصابات المجنى عليهم التى لاتتعدى فى مجموعها مجموع تلك الطلقات .

وهو قول يسوغ به اطراح دفاع الطاعنين فى هذا الشأن ، هذا إلى أنه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ومن بينها أقوال الشهود التى اطمأنت إليها المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعنين بعدم ارتكابهما الجريمة وأن مرتكبها أشخاصا آخرين مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعنين ولا عليه أن يتعقبهما فى كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة

محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة قررت بجلسته إعلان الشهود ، و جلسته طلب المدافع عن المتهمين التأجيل لمناقشة الشهود وتوالت التأجيلات و جلسته المحاكمة قرر الدفاع عن المتهمين بالاكْتفاء بأقوال الشهود المدونة بالتحقيقات ثم ترفع في موضوع الدعوى مطالباً ببرائة الطاعنين ومن ثم فليس لهما من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن سماع هؤلاء الشهود ، لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث . لما كان ذلك ، وكان النعي على الحكم استناده إلى تقرير صفة تشريحية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة ، ومن ثم فإنه لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم - هذا فضلاً عن أنه لما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها ، فإنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية فتحقق بذلك ما يشترطه القانون في مواد الجنايات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة - إن هي أخذت بتقرير طبيب قام بالتشريح ولو لم يكن طبيباً شرعياً بحسبانه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة لها وعنصرها من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة ، ولا عليها - من بعد إن هي لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعنين في هذا الشأن ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وقضه موضوعاً .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد حميد حسن وعبد الوهاب الأبياد. نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وأحمد جمال عبد اللطيف .



الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٦ القضائية

(١) حكم ببيانات حكم الإدانة ، .

حكم الإدانة . وجوب اشماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلص منها الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

(٢) حكم ببيانات حكم الإدانة ، « تسببيه » تسبب معيب ، « جريمة » أركانها ، « نقد .

مناط صحة الحكم بالإدانة فى جريمة عدم إسترداد قيمة البضائع المصدرة فى الميعاد . ثبوت عدم إسترداد البضاعة المصدرة فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ شحنها .

القضاء بإدانة الطاعن رغم عدم استظهار الحكم إنتضاء الثلاثة أشهر المقررة . قصور .



١ - إن المشرع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا .

٢ - لما كان مناط صحة الحكم بالإدانة فى الجريمة المسندة إلى الطاعن على ما أفصحت عنه المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى طلبت النيابة تطبيقه ، أن يثبت أن المتهم لم يسترد قيمة البضاعة المصدرة فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ شحنها وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار الوزير المختص الذى يجوز له تجديد هذه المدة أو إطالتها . وكان الحكم المطعون فيه ، قد أثبت فى مدوناته أن البضاعة شحنت فى ١٩٨٠/١/٣١ ، ورغم ذلك آخذ الطاعن بالتهمة المسندة إليه والتى حددت النيابة فى وصفها لها أنها بتاريخ ١٩٨٠/٤/١ على ما رصده الحكم فى سياق أسبابه ، أى قبل إنقضاء ثلاثة الأشهر المقررة - على ما سلف البيان - فإنه يكون قد قصر عن استظهار ركن من أركان الجريمة ، وشابه التناقض والتهاتير ، وهو يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، والتقارير من ثم بحكم القانون فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يسترد فى الميعاد القانونى قيمة البضائع المصدرة منه للخارج . وطلبت عقابه بالمادتين ٢ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جنح الجرائم المالية بالقاهرة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ وغرامة إضافية تعادل مبلغ دولارا بالسعر الرسمى وقت ارتكاب الجريمة . استأنف ومحكمة جنوب القاهر الابتدائية (بهيئة استئنافية)

قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتغريم المتهم خمسمائة جنيهه والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

الهدكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم استرداد قيمة البضائع التى صدرها إلى الخارج فى الميعاد المقرر قانونا قد شابه قصور فى التسبب ، ذلك بأنه خلا من بيان واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « إن واقعات القضية حسبما يبين من مطالعة أوراقها تخلص فى أن المتهم قام بشحن شتلات فاكهة إلى الإمارات العربية بتاريخ ٨٠/١/٣٩ بموجب الإستمارة رقم بمبلغ دولار وتبقى من هذا الرصيد مبلغ لم يتم بإسترداده خلال الميعاد القانونى . وحيث إنه تبين من سرد واقعات الدعوى على النحر المتقدم أن الشابت فى حق المتهم أنه لم يتم بإسترداد باقى القيمة بالإستمارة سالفه الذكر خلال الميعاد القانونى وتقاعس عن المثول بالجلسة ليقدم ما يدل على أن ذلك لم يكن عن عمد منه إذ أنه اتخذ من جانبه كافة الوسائل القانونية لإجبار العميل على السداد ومن ثم وتأسيسا على ما تقدم أصبحت الجريمة متوافرة الأركان فى حقه » . لما كان ذلك ، وكان المشرع يوجب فى

المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً . وكان مناط صحة الحكم بالإدانة فى الجريمة المسندة إلى الطاعن على ما أفصحت عنه المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى طلبت النيابة تطبيقه ، أن يثبت أن المتهم لم يسترد قيمة البضاعة المصدرة فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ شحنها وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار الوزير المختص الذى يجوز له تجديد هذه المدة أو إطالتها . وكان الحكم المطعون فيه ، قد أثبت فى مدوناته أن البضاعة شحنت فى ٣١/١/١٩٨٠ ، ورغم ذلك أخذ الطاعن بالتهمة المسندة إليه والتى حددت النيابة فى وصفها لها أنها بتاريخ ١/٤/١٩٨٠ على ما رصده الحكم فى سياق أسبابه ، أى قبل انقضاء ثلاثة الأشهر المقررة - على ما سلف البيان - فإنه يكون قد قصر على استظهار ركن من أركان الجريمة ، وشابه التناقض والتهاتر ، وهو يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، والتقرير من ثم بحكم القانون فيها . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، دون حاجة إلى بحث سائر وجوه الطعن .

////////////////////

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخياط . نائبى رئيس المحكمة . وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم

١٥٢

الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ القضائية

(١) حكم « بيانات التسييب » « تسييبه . تسييب معيب » . تزوير . إثبات « بوجه عام » ، « خيرة » .

وجوب إيراد الأدلة التى استندت إليها المحكمة وبيان مؤداها .

مجرد الاكتفاء بالاشارة إلى ما تضمنه تقرير الخبر من اصطناع أختام ومطبوعات . دون إيراد مضمونه . قصور .

(٢) تزوير « أوراق رسمية » . فاعل أصلى . اشتراك . إثبات « بوجه عام » .

مجرد ضبط الورقة المزورة أو الخاتم المقلد ، أو التمسك بذلك ، أو وجود مصلحة للمتهم فى تزويرها أو تقليده . لا يكفى مجردا لإثبات إسهامه فى التزوير أو التقليد كفاعل أو شريك أو علمه بذلك . حد ذلك ؟

(٣) اشتراك . إثبات « قرائن » . محكمة النقض « سلطتها » .

جواز إثبات الاشتراك بالقرائن . مناهة ؟

سلطة محكمة النقض فى تصحيح استخلاص محكمة الموضوع للموضوع للاشتراك بما يتفق مع المنطق والقانون .

(٤) إثبات « بوجه عام » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين . لاعلى الظن والاحتمال .

(٥) تزوير « أوراق رسمية » . جريمة « أركانها » . قصد جنائى .

القصد الجنائى فى جريمة التزوير . تحققه . بتعمد تفسير الحقيقة فى المحرر مع انتواء

استعماله فى الغرض الذى زور من أجله .

(٦) تقليد . جريمة « أركانها » . قانون « تفسيره » .

جريمة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو الجهات الحكومية المنصوص عليها فى المادة

٢٠٦ عقوبات . لتحقيقها: متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور فى العلامات .

عدم اشتراط أن يكون التقليد متقنا ينخدع به المدقق فيه . كفاية وجود تشابه بين المقلد

والصحيح قد يسمح بالتعامل بها ، أو يخدع بعض الناس فيها .

(٧) تقليد . جريمة « أركانها » . قانون « تفسيره » .

العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . بحيث يكون من شأنه أن ينخدع فيه

الجمهور فى المعاملات .

(٨) نقض « اثر الطعن » . « إلتباط » .

نقض الحكم فى تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهمة أخرى .

////////////////

١ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها

فى الحكم بيانا كافيا ، فلا يكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون

الدليل وذكر مؤدا بطريقة وأفية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها

المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها . إذ كان

الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة إلى ما تضمنه تقرير الخبير عن اصطناع

بصمة خاتم وزارة الخارجية المهور به الأوراق المضبوطة وكذلك اصطناع الرخص المضبوطة المنسوبة إلى وزارة الداخلية واصطناع مطبوع منسوب إلى مصلحة الأحوال المدنية دون أن يورد مضمون هذه المستندات جميعها ، فى حين أن الواقعة أسفرت عن ضبط العديد منها ، كما أنه لم يعرض للأسانيد التى أقيم عليها هذا التقرير وهو مالا يكفى فى بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى استنبط منه معتقده فى الدعوى .

٢ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مجرد ضبط الورقة المزورة أو الخاتم المقلد ، أو التمسك بذلك ، أو وجود مصلحة للمتهم فى تزويرها أو تقليده ، لا يكفى بمجرد فى ثبوت إسهامه فى تزويرها أو تقليده كفاعل أو شريك ، أو علمه بالتزوير أو التقليد ، مالم تقم أدلة على أنه هو الذى أجرى التزوير أو التقليد بنفسه أو بواسطة غيره ، مادام أنه ينكر ارتكاب ذلك ، وخلا تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، من نسبة الأمر إليه .

٣ - إن مناط جواز إثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا إلى القرائن أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائفا ، ولا يتجافى مع المنطق والقانون ، فإذا كانت الأسباب التى اعتمد عليها الحكم فى إدانة الطاعن والعناصر التى استخلص منها وجود الاشتراك ، لا تؤدى إلى ما انتهى إليه فعندئذ يكون لمحكمه النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

٤ - من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذى يثبتته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة .

٥ - من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى محرر يتمتع بقوة فى الإثبات ، بطريقة من الطرق التى حددها القانون ، تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا مع انتواء استعماله فى الغرض الذى زور من أجله .

٦ - من المقرر أن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور فى العلامات ، ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به الفاحص المدقق بل يكفى أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها أو أن ينخدع بعض الناس فيها .

٧ - إن العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن ينخدع فيه الجمهور فى المعاملات دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلا .

٨ - لما كانت الوقائع التى أثبتتها الحكم فى مدوناته وما أورده تدليلا عليها ، لا يتضمن ولا يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير - كما هو معرف به فى القانون - كما خلا الحكم من بيان وجه ثبوت جريمة تقليد الأختام واستعمالها والأدلة التى استقى منها ذلك . كما أنه لم يف ببحث أوجه التشابه

الوقائع

[illegible]

« صحف الحالة الجنائية المبينة بتقرير أبحاث التزيف والتزوير » يجعل واقعة مزورة

فى صورة واقعة صحيحة بطريق المحو بأن حرض المجهول واتفق معه على محر
البيانات فى منطقة الجدول السفلى الخاص بقسم البحث وساعده بأن قدم له
الأدوات اللازمة لذلك فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق
وتلك المساعدة ٣ - قلد بواسطة غيره خاتم لإحدى المصالح الحكومية
..... على النحو المبين بالتحقيقات ٤ - استحصل بغير حق على
الأختام الثابتة بالمحررات المبينة بالتحقيقات وتقرير قسم الأبحاث واستعملها
إستعمالاً ضاراً بالجهة الخاصة بها . وأحالته إلى محكمة جنابات المنصورة
لمعاقبته طبقاً للمقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت
حضورياً عملاً بالمواد ١/٤٠ ، ٢ ، ٣ ، ٤١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ من قانون
العقوبات وأعمال المادتين ٣٢/١٧ من ذات القانون بمعاقبته بالحبس مع الشغل
لمدة سنة واحدة ومصادرة المحررات المزورة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .



حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاشتراك
فى تزوير محررات رسمية وتقليد أختام بعض المصالح الحكومية والاستحصال
بغير حق على أختام جهات حكومية واستعمالها قد شابه القصور فى التسبب

والإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، ذلك أنه أعرض عن دفاعه المبدى
 بجلسة المحاكمة والقائم على أن عمله فى إدارة مكتب السفريات ينحصر فى
 إجراءات توقيع العقود واتخاذ إجراءات تأشيرات السفر وحجز الأماكن ، بدلالة
 أن ما ضبط لديه من جوازات سفر وأوراق صحيحة سلمت لأصحابها . كما أنه
 لم يزور أو يقلد شيئا مما ذكر ، ولم يعلن الحكم بتناول هذا الدفاع إيرادا وردا
 على سند من القول بعدم التعويل على إنكار المتهم والاطمئنان لأدلة الثبوت ،
 هذا إلى أن الأوراق المضبوطة والتي نعتت بالرسومية وهى رخصة القيادة والبطاقة
 العائلية - ليست كذلك - ولا تعدو أن تكون مجرد نماذج بيضاء خلود من شمة
 بيانات ولا تحمل توقيعات المختصين ، كما وأن صحف الحالة الجنائية المنسوب
 إليه الاشتراك فى تزويرها أيضا - بطريق المحو - خالية من سائر البيانات ولم
 تضاف إليها بيانات أخرى ولم يثبت استعمالها ، وأن مانسب إليه - إن صح -
 لا يعدو عملا تحضيريا وافترق الحكم إلى بيان المحررات التى حملت أختاما مقلدة
 وكيفية الاستحصال عليها بغير حق واكتفى فى شأنها بالإشارة إلى ما جاء
 بالتحقيقات وتقرير أبحاث التزييف والتزوير دون أن يعنى بإيراد مضمون كاف
 لهذا التقرير والأدلة التى حمل عليها هذه النتيجة . كما أغفل الحكم التدليل
 على ثبوت القصد الجنائى بالنسبة لجريمة التقليد ولم يبين الأساس الذى استمد
 منه اتجاه نية الطاعن إلى استعمال هذه الأختام فى حين أنها ضبطت داخل
 حقيبة مغلقة ولا توجد مظاهر خارجية تنبئ عن استعمال الطاعن لها ، وقد
 تضمن تقرير أبحاث التزوير ما يفيد سلامة الاختتام الثابتة على المحررات ،
 بينما جاء فى موضع آخر منه أنه يتعذر إبداء رأى بشأن ما تحمله النماذج

البیضاء ، ولم یقطع فی شأنها لعدم موافاته بالاختتام الصحیحة رغم طلبها وأخیرا فإن الحكم المطعون فیه لم یورد أوجه الشبه التی قد ینخدع بها الشخص العادی بالنسبة للاختتام محل جریمة التقليد ، کل ذلك یعیب الحكم بما یتوجب نقضه .

ومن حیث إن الحكم المطعون فیه بعد أن بین واقعة الدعوى بالنسبة للطاعن والمتهمین الأربعة الآخرين المقضى ببراءتهم - خلص إلى القضاء بإدانتهم عن جرائم الاشتراك فی ارتکاب تزویر فی محررات رسمية منسوب صدورها إلى إدارة المرور ومصلحة الأحوال المدنية . والاشتراك فی تزویر صحف الحالة الجنائية المبينة وتقلید أختام المصالح الحكومية - وزارة الخارجية قسم التصدیقات وإدارة مرور القاهرة - واستحصل بغير حق على الأختام الثابتة بالمحررات المبينة بالتحقیقات واستعملها استعمالا ضارا بالجهة الخاصة بها . وطبق علیه المواد ١/٤٠ ، ٢ ، ٣ ، ٤١ و ٢٠٦ و ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات وأعمل حکم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وعاملة بالمادة ١٧ من القانون المشار إليه . وتساند الحكم فی قضائه بإدانة الطاعن إلى شهادة المقدم رئیس قسم مكافحة جرائم الأموال العامة بالدقهلیة وتقریر قسم أبحاث التزویف والتزویف بمصلحة الطب الشرعی الذی أورده فی قوله « وثبت من قسم أبحاث التزویف والتزویف بمصلحة الطب الشرعی أن بصمات خاتم الشعار المنسوب إلى وزارة الخارجية المهور به الأوراق المضبوطة لم یؤخذ من قالبه الصحیح بل أخذ من قوالب مصطنعة كما أن نماذج الرخص المضبوطة المنسوب صدورها إلى وزارة الداخلية ثبت أنها جمیعا مصطنعة كما أن المطبوع رقم حرف (أ) عائلی والمنسوب صدورهم إلى مصلحة الأحوال المدنية «مصطنع» لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه یجب إبراد الأدلة التی تستند إليها المحكمة وبیان مؤداها فی الحكم

بيانا كافيا ، فلا يكفي مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة إلى ما تضمنه تقرير الخبير عن اصطناع بصمة خاتم وزارة الخارجية المهور به الأوراق المضبوطة وكذلك اصطناع الرخص المضبوطة المنسوب إلى وزارة الداخلية واصطناع مطبوع منسوب إلى مصلحة الأحوال المدنية دون أن يورد مضمون هذه المستندات جميعها ، فى حين أن الواقعة أسفرت عن ضبط العديد منها ، كما أنه لم يعرض للأسانيد التى أقيم عليها هذا التقرير وهو مالا يكتفى فى بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى استنبط منه معتقده فى الدعوى هذا فضلا عن أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مجرد ضبط الورقة المزورة أو الخاتم المقلد ، أو التمسك بذلك ، أو وجود مصلحة للمتهم فى تزويرها أو تقليده ، لا يكفي بمجرد فى ثبوت إسهامة فى تزويرها أو تقليده كفاعل أو شريك ، أو علمه بالتزوير أو التقليد ، ما لم تقم أدلة على أنه هو الذى أجرى التزوير أو التقليد بنفسه أو بواسطة غيره ، مادام أنه ينكر ارتكاب ذلك ، وخلا تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، من نسبة الأمر إليه ، وكان التقرير الفنى المقدم فى الدعوى - على ما حصله الحكم فى مدوناته - لم يرد به أن المتهم هو الذى ارتكب التزوير أو التقليد ، وكان الحكم لم يعن باستظهار علم الطاعن بالتزوير أو التقليد ، وكان مناط جواز إثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا إلى القرائن أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة

التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائفاً ، ولا يتجافى مع المنطق والقانون ، فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في إدانة الطاعن والعناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك ، لا تؤدي إلى ما انتهى إليه فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الإستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون ، وكان من المقرر كذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذي يشبهه الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة ، وكان ما أثبتته الحكم في سياق التدليل على الاتهام المسند إلى الطاعن ، قد أقيم على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة ، فإنه لا يكفي لإثبات ارتكاب الطاعن ما أسند إليه من اتهام - على السياق المتقدم - مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب .

لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر يتمتع بقوة في الإثبات ، بطريقة من الطرق التي حددها القانون ، تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً مع انتراء استعماله في الغرض الذي زور من أجله ، وكان من المقرر أيضاً أن جنابة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ، ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين المحتمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد

يسمح بالتعامل بها أو أن ينخدع بعض الناس فيها ، وأن العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن ينخدع فيه الجمهور فى المعاملات دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلا - لما كان ذلك وكانت الوقائع التى أثبتتها المحكم فى مدوناته وما أورده تدليلا عليها ، لا يتضمن ولا يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير - كما هو معرف به فى القانون . كما خلا الحكم من بيان وجه ثبوت جريمة تقليد الأختام واستعمالها والأدلة التى استقى منها ذلك . كما أنه لم يف ببحث أوجه التشابه بين الأختام الصحيحة والمقلدة . فإن الحكم يكون معيبا بالقصور المعجز الذى يتسع له أوجه الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة لجميع التهم المسندة للطاعن مادام أن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك دون حاجة إلى بحث باقى ما يشيره الطاعن فى طعنه .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

بقيادة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
وحسين عميرة نائبى رئيس المحكمة وصلاح البرجى ومحمد حسام الدين الغريانى .

١٥٣

الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٥٨ القضائية

(١) قتل عمد . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . نقض
« أسباب الطعن » . ما يقبل منها .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها .
شرط ذلك ؟ .

وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين على الواقع الذى يثبت بالدليل المعتمد
لا على الظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة .

(٢) قتل عمد . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما يوفره » . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب » .
إثبات « بوجه عام » .

استناد القاضى الجنائى فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . عدم
جواز تأسيس حكمه على رأى غيره .

للمحكمة التعويل فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من
أدلة . التحريات لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .

ابتناء الحكم على عقيدة حصلها الشاهد من تحريره لا على عقيدة استقلت المحكمة
بتحصيلها بنفسها . قصور . يعيبه .

١ - لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون الدليل الذى تعول عليه مؤديا إلى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذى يثبتته الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة .

٢ - إن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على التحريات بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت أنها كانت مطروحة على بساط البحث إلا أنها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة ، ولما كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها بارتكاب الطاعن لجريمة القتل رأى محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريره لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها فإن تدليل الحكم يكون غير سائغ وقاصرا عن حمل قضائه مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا بأن أحاط عنقها بحبل وقام بالضغط عليه قاصدا من ذلك إزهاق روحها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياتها . وحالته إلى محكمة جنايات دمنهور لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة.

وادعى والد المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنابات دمنهور قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يؤدى للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ذلك بأنه عول فى الإدانة على مجرد قبول الشهود والتحريات بأن الطاعن دأب على مطاردة المجنى عليها الغرام وقام بخنقها لرفضها الزواج منه بعد وفاة زوجها فى حين أن الشهود لم يسندوا للطاعن مقارفة الفعل المادى للجريمة ولم يأت الحكم بشواهد مؤدية إلى النتيجة التى انتهى إليها سوى ما جاء بتحريات الشرطة التى أفردت الطاعن بالاتهام دون غيره من المقيمين معه فى المسكن وقد أخذ الحكم بهذه التحريات دون أن تكون معززة بدليل آخر مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون الدليل الذى تعول عليه مؤديا إلى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذى يشبهه الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة. لما كان ذلك ، وكان الشابت من مدونات

الحكم المطعون فيه أنه قد استدل في إدانة الطاعن بأقوال شهود الاثبات التي اقتصرت على أن الطاعن كان يلاحق المجنى عليها - زوجة شقيقه - ويرادها عن نفسها وهددها بالقتل إن اقترنت بغيره بعد وفاة زوجها وعلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من وفاة المجنى عليها بأسفكسيا الحثق نتيجة الضغط المرضي المتصل على العنق بحبل أو ما أشبه . ولما كانت أقوال الشهود كما حصلها الحكم قد خلت مما يفيد رؤيتهم الطاعن يرتكب الفعل المادى لجريمة القتل المسندة إليه ، وكان الحكم لم يورد أية شواهد أو قرائن تؤدى بطريقة اللزوم إلى ثبوت مقارفة الطاعن لواقعة خنق المجنى عليها التي أودت بحياتها ولا يفنى في ذلك استناد الحكم إلى أقوال ضابط المباحث بالتحقيقات فيما تضمنته تحرياته من أن الطاعن قام بخنق المجنى عليها عقب محاولته الاعتداء عليها جنسيا بعد أن رفض ذوها طلبه الاقتران بها من بعد وفاة زوجها ، ذلك بأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمه أن تعول فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدله ما دامت أنها كانت مطروحة على بساط البحث إلا أنها لا تصح وحدها لان تكون قرينه معينه أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة ولما كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها بارتكاب الطاعن لجريمه القتل رأى محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريره لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها فإن تدليل الحكم يكون غير سائغ وقاصراً عن حمل قضائه مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيع البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبي رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم.

١٥٤

الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) اختصاص « الاختصاص النوعى » .

اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه بنوع العقوبة التى تهدد الجانى ابتداء ،

(٢) اختصاص « الاختصاص النوعى » .

المعول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى ابتداء ، هو الوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى .

(٣) جريمة « نوعها » .

العبرة فى تحديد نوع الجريمة هو بمقدار العقوبة التى رصدها الشارع لها .

(٤) جريمة « عقوبتها » . اختلاس اموال اميرية .

العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات الأشغال الشاقة المؤبدة . مؤدى ذلك ومقتضاه ؟

(٥) محكمة أمن الدولة « اختصاصها » . اختصاص « الاختصاص النوعى » .

النص فى المادة الثالثة من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ على اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بالجنائيات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . مفاده : أنها تختص اختصاصا استثنائيا إنفراديا بنظر تلك الجنائيات .

(٦) قانون « تطبيقه » . محكمة (من الدولة) اختصاصها . محكمة الجنح « اختصاصها » .

احالة جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات إلى محكمة الجنح بموجب عليها الحكم بعدم الإختصاص بنظرها .

(٧) قانون « تفسيره » ، « إلغائه » . نيابة عامة « اختصاصها » .

إجازة النص فى المادة ١٦٠ مكررا إجراءات للنائب العام أو المحامى العام إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (/ أ) عقوبات اعتباره منسوخا ضمنا بالمادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

(٨) قانون « إلغائه » ، « تعديله » ، « تفسيره » .

إلغاء التشريع أو تعديله . بتشريع لاحق عليه مماثل له أو أقرى منه ، ينص على الإلغاء صراحة أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع .

(٩) نقض « أثر الطعن » .

اتصال وجه الطعن بحكم عليه لم يقرر بالطعن بالنقض . يوجب إمتداد أثر الطعن إليه .

(١٠) نقض « أثر الطعن » .

من لم يكن له حق الطعن بالنقض . لا يفيد من نقض الحكم .

////////

١ - إن مفاد المسواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة وسياسة التشريع الإجرائى بعمامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجرى على أساس نوع العقوبة التى تهدد الجانى ابتداء عن التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جناية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن العقوبة التى قد توقع عليه بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التى تثبت فى حقه

٢ - إن المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما ترفع بها الدعوى إذ يتمتع عقلاً أن يكون المرجع في ذلك ابتداءً هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاءً بعد الفراغ من سماع الدعوى سواء أكانت الجريمة قلقلة أم ثابتة النوع ، وأما كان السبب في النزول بالعقوبة عن الحد المقرر في القانون .

٣ - العبرة في تحديد نوع الجريمة - حسبما تقضى به المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات - هي بمقدار العقوبة التي رصدتها الشارع لها .

٤ - لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من هذا القانون - العقوبات - هي الأشغال الشاقة المؤبدة ، فإن هذه الجريمة تكون ، عملاً بنص المادة العاشرة من القانون ذاته من جرائم الجنايات ، وهو ما يقتضى في الأصل أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم فيها هي محكمة الجنايات - ولا يغير من طبيعة الجريمة بوصفها جنائية ما أجازته المادة ١١٨ مكرراً (أ) من القانون المشار إليه للمحكمة من النزول بالعقوبة إلى الحبس أو واحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكرراً إذا لم تتجاوز قيمة المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها خمسمائة جنيه ، ذلك بأن الخيار في توقيع أى من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون إلا للمحكمة التي تملك توقيع أشدها .

٥ - لما كان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، المعمول به اعتباراً من الأول من يونيه سنة ١٩٨٠ ، قد نص في المادة الثالثة منه على أن تختص محاكم أمن الدولة العليا - دون غيرها - ضمن ما تختص بنظره بالجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، فقد دل بصريح العبارة

على اختصاص محاكم أمن الدولة العليا المنشأة طبقاً لأحكامه بنظر تلك الجنايات اختصاصاً استثنائياً انفرادياً لا تشاركها فيه أية محكمة أخرى .

٦ - لما كانت جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات من بين الجنايات التي أضحيت من اختصاص محاكم أمن الدولة العليا سائلة البيان ، فإنه كان يتعين على محكمة الجنح - وقد أحيلت الدعوى إليها - أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها .

٧ - إن نص المادة ١٦٠ مكرراً المضافة إلى قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ من أنه « يجوز للنائب العام أو المحامي العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً (أ) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى إلى محاكم الجنح لتقضى فيها وفقاً لأحكام المادة المذكورة » . قد أضحى منسوخاً وملغياً ضمناً بما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المار ذكره ، والذي صدر وعمل به في تاريخ لاحق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، من قصر الاختصاص بنظر الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة على محكمة أمن الدولة العليا المنشأة طبقاً لأحكامه ، دون ماسواها .

٨ - إن إلغاء التشريع أو تعديله إنما يكون بتشريع لاحق عليه مماثل له أو أقوى منه ينص صراحة على ذلك أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

٩ - لما كان الحكم المطعون فيه إذ أخطأ التأويل الصحيح للقانون ، بما يتعين معه نقضه وإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الذي صدر الحكم المطعون فيه ضده ولم يطعن فيه بالنقض وذلك لاتصال وجه الطعن به عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١٠ - لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليه الآخر
إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفاً في الخصومة
الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن فيه
بالنقض فلا يمتد إليه أثر نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ، (طاعن ٢) -
٣ - ، ٤ - بأنهم المتهم الأول ١ - بصفته موظفاً
عمومياً - (أمين شونة ب -) اختلس كمية القطن
المبينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها جنيه ، المملوكة لشركة
..... والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته والمسلمة إليه بصفته
من الأمناء على الودائع ٢ - إشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول
في ارتكاب تزوير في محرر عرفى هو الاقرار المزور المنسوب صدوره للمتهم
الثالث والمتضمن براءة الأول بأن اتفق معه على تزييله بإمضاء مزور مسوب
صدوره للمتهم الثالث وساعده بأن قدم له ذلك الاقرار فقام المجهول بتزييله
بالتوقيع المزور فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة .
٣ - استعمل المحرر العرفى المزور سالف الذكر بأن قدمه للنيابة العامة مع
علمه بتزويره . المتهمون الثانى والثالث والرابع : اشتركوا بطريقى الاتفاق
والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة اختلاس كمية القطن سالفة البيان
موضوع التهمة الأولى بأن اتفق معه الثانى والرابع على ذلك وساعده بأن أمده
الثانى بسيارة المتهم الثالث الذى قدمها لهذا الغرض وتوجه بها إلى شونة

الشركة سالفة الذكر حيث سمح لهما المتهم الرابع بدخولهما وتحميل الأقطان على السيارة فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت عقابهم بالمواد ٤٠/٢، ٣، ٤١، ١١٢ / أ ، ١١٨ مكررا ، ١١٨ مكررا/١ ، ١١٩ ب/ ، ١١٩ مكررا هـ ، ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بنذر دمنهور قضت حضورياً للأول (الطاعن) والثالث وغيابيا للثاني والرابع عملا بمواد الاتهام بحبس كل من الأول عن التهمة الأولى والثاني والثالث والرابع شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لكل منهم لوقف التنفيذ وتغريمهم مبلغ جنيه والمصادرة وبحبس المتهم الأول أسبوعا واحدا مع الشغل كفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه عارض المحكوم عليه الثاني وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند إليه استأنف المحكوم عليهما الأول والثالث كما استأنفت النيابة العامة ضد المحكوم عليه الثاني ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلا. وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه الاول (الطاعن)

فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

الهدكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم اختلاس أموال عامة والاشتراك فى التزوير فى محرر عرقى واستعماله فقد ران عليه البطلان ذلك بأن الاختصاص بمحاكمته ينعقد لمحكمة أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها الأمر الذى يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن وآخرين أنهم فى أولا (الطاعن) ١ - بصفته موظفا عاما - أمين شونة ب - اختلس كمية القطن المبينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها جنيهاً ملزم المملوكة لشركة والتي وجدت فى حيازته بسبب وظيفته وسلمت إليه بصفته من الأمناء على الدوائى ٢ - اشترك بطريقى الإتفاق والمساعدة مع مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر عرقى هو

٣ - استعمل المحرر العرقى المزور سالف الذكر بأن قدمه للنيابة العامة مع علمه بتزويره . ثانيا (المتهمون الثانى والثالث والرابع) اشتركوا بطريقى الإتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة الاختلاس المبينة فى التهمة الأولى . واحالتهم إلى محكمة الجنىح بطلب معاقبتهم بالمواد ٤ ، ٤١ ، ١١٢/أ ، ١١٨ مكرراً ، ١١٨ مكرراً إلى أ/ ١١٩ ، ب ، ١١٩ مكرراً / هـ ، ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات وإذ قضت محكمة أول درجة حضوريا للطاعن والمتهم الثالث وغيايبيا للآخرين ، بإدانتهم جميعا فقد عارض المتهم الثانى وقضى ببراءته ، بينما استأنف الطاعن والمتهم الثالث وقضت محكمة ثانى درجة - بحكمها المطعون فيه - بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه . لما كان ذلك ، وكان مفاد المواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة وسياسة التشريع الإجرائى بعامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنائيات والمحاكم الجزئية يجرى على أساس نسوع العقوبة التى تهدد الجانى ابتداء عن التهمة المسندة إليه بحسب

ما إذا كانت جناية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن العقوبة التي قد توقع عليه بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التي تثبت في حقه ، ولذلك فإن المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما ترفع بها الدعوى إذ يمتنع عقلا أن يكون المرجع في ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضى انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى سواء أكانت الجريمة قلقة أم ثابتة النوع ، وأيا كان السبب في النزول بالعقوبة عن الحد المقرر في القانون .

لما كان ذلك وكانت العبرة في تحديد نوع الجريمة - حسبما تقضى به المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات - هي بمقدار العقوبة التي رصدها الشارع لها. وكانت العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من هذا القانون هي الأشغال الشاقة المؤبدة ، فإن هذه الجريمة تكون ، عملا بنص المادة العاشرة من القانون ذاته من جرائم الجنايات ، وهو ما يقتضى في الأصل أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم فيها هي محكمة الجنايات - ولا يغير من طبيعة الجريمة بوصفها جناية ما أجازته المادة ١١٨ مكررا (أ) من القانون المشار إليه للمحكمة من النزول بالعقوبة إلى الحبس أو واحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكررا إذا لم تجاوز قيمة المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها خمسمائة جنية ، ذلك بأن الخيار في توقيع أى من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون إلا للمحكمة التي تملك توقيع أشدها . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعمول به اعتبارا من الأول من يونيو سنة ١٩٨٠ ، قد نص في المادة الثالثة منه على أن تختص محاكم أمن الدولة العليا - دون غيرها - ضمن ما تختص بنظره

بالجنایات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، فقد دل بصريح العبارة على اختصاص محاكم أمن الدولة العليا المنشأة طبقاً لأحكامه بنظر تلك الجنایات اختصاصا استثنائيا انفراديا لا تشاركها فيه أية محكمة أخرى ، وإذ كانت جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات من بين الجنایات التى أضحت من اختصاص محاكم أمن الدولة العليا سالفه البيان . فإنه كان يتعين على محكمة الجنح - وقد أحيلت الدعوى إليها - أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها ، ولا يقدر فى ذلك ما يجرى به نص المادة ١٦٠ مكررا المضافة إلى قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ من أنه « يجوز للنائب العام أو المحامى العام فى الأحوال المبينة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً (أ) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى إلى محاكم الجنح لتقضى فيها وفقاً لأحكام المادة المذكورة » إذ أن هذا النص قد أضحى منسوخاً وملغياً ضمناً بما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المار ذكره ، والذي صدر وعمل به فى تاريخ لاحق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ من قصر الاختصاص بنظر الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة على محكمة أمن الدولة العليا المنشأة طبقاً لأحكامه ، دون ما سواها وذلك لما هو مقرر من أن إلغاء التشريع أو تعديله إنما يكون بتشريع لاحق عليه مماثل له أو أقوى منه ينص صراحة على ذلك أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ التأويل الصحيح للقانون بما يتعين معه نقضه والحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الذى صدر الحكم

بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لما كان ذلك وكان وجه الطعن وإن إتصل
بالمحكوم عليه الآخر إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه
لأنه لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم
لم يكن له أصلاً حق الطعن فيه بالنقض فلا يمتد إليه أثر نقضه .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي اسحق نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة وعلی الصادق عثمان وولفيق الدهشان .

١٥٥

الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ القضائية

(١) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . إثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه

تسبیب غیر معیّب » .

لمحكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها بشبوت الجريمة من أى دليل تطعنن إليه ما دام له مأخذه الصحيح من الأوراق .

(٢) إثبات « شهادة » .

الشهادة في الأصل هي إخبار الشخص بما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .^١

(٣) إثبات « شهود » .

ورود الشهادة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها . غير لازم . كفاية أن تكون مؤدية إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريرة المحكمة .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . إستدلالات .

للمحكمة أن تعمل على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .

(٥) إثبات « إقرار » ، نقض « أسباب الطعن » ، ما لا يقبل منها ، « دفاع » الإخلال بحق

الدفاع ، « ما لا يؤثر » ، « محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الدليل ، « إكراه » .

تقدير صحة الإقرار وقيمته في الإثبات . موضوعي .

لمحكمة الموضوع بحث صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه .

(٦) محكمة الموضوع « سلطتها في إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » ، إثبات

« بوجه عام » ، « شهود » .

إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، موضوعي .

(٧) إثبات « شهود » ، « محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الدليل ، «

حق محكمة الموضوع في الإعراض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق فيها . عدم
إلتزامها بالإشارة إليها طالما لم تستند إليها .

(٨) محكمة الجنايات « الإجراءات أمامها » ، « إجراءات » « إجراءات المحاكمة » ، « دفاع » الإخلال

بحق الدفاع . « ما لا يؤثر » ، « حكم » « تسببيه » « تسبب غير معيب » .

إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغيير هيئة المحكمة . غير واجب مالم يصر
المتهم أو المدافع عنه على ذلك . أساس ذلك ؟ .

مثال :

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه مادام أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق .

٢ - الشهادة في الأصل هي اخبار الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو ادركه على وجه العموم بحواسه .

٣ - لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدى إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجربة المحكمة يتلائم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه .

٤ - من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث .

٥ - من المقرر أن الإعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت أن الإعتراف سليم بما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها . ما دامت تقيم ذلك على أسباب سائغة .

٦ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكانت المحكمة

قد أفصحت عن إطمئنانها لصحة وسلامة إعتراقات الطاعنين ومطابقتها للواقع والحقيقة فى إستدلال سائغ لا تتنافر فيه مع حكم العقل والمنطق ، فإن منعى الطاعنين فى هذا الخصوص ينحل إلى مجادلة فى صورة الواقعة كما إقتنع بها الحكم . مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

٧ - لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لا تستند إليها وأن فى قضائها بالإدانة لأدلة الشبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تظمن لأقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ، فان منعى الطاعنين فى هذا الشأن يكون غير سديد.

٨ - لما كان القانون لم يوجب عند تغيير هيئة المحكمة إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود أمام الهيئة الجديدة إلا إذا أصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك ، وكان الطاعنون لا يدعون أنهم طلبوا إعادة سماع شهادة شاهد النفى وقعدت المحكمة بهيئتها الجديدة عن تحقيق هذا الطلب ، فليس لهم أن ينعوا على المحكمة قعودها عن تلاوة أقوال هذا الشاهد ذلك أن المشرع حينما أجاز للمحكمة بمقتضى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقرر تلاوة الشهادة التى أبدت فى التحقيق الابتدائى أو فى محضر جمع الإستدلالات أو أمام الخبير إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - إنما أوردته إستثناء على القاعدة الأصولية من أن المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجرته المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ومن ثم فلا ينصرف هذا الإستثناء لمن سمعت شهادته أمام المحكمة ذاتها وهو البين من سياق النص المذكور وتعداداه لمواضع إبداء الشهادة سواء فى التحقيق الابتدائى أو فى محضر جمع الإستدلالات أو أمام الخبير لعدم قيام موجهه ، ويضحى نعى الطاعنين فى هذا الشأن غير سديد

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم .

أولا : إشتراكوا فى إتفاق جنائى الغرض منه إرتكاب جنائية قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد موضوع الإتهام الثانى .

ثانيا : قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على ذلك وترصدوه فى المكان الذى ايقنوا مروره فيه ، وما أن ظفروا به حتى أطبق المتهم الأول على رقبته واسقطه من فوق دابته التى كان يمتطيها وجثم عليه وكنتم أنفاسه فى الوقت الذى كان المتهمان الثانى والثالث يشدان من أزره ويراقبان له الطريق قاصدين من ذلك إزهاق روح المجنى عليه ، فحدثت إصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتى أودت بحياته . واحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت أرملة المجنى عليه واولاده مدنيا قبل المتهمين ببلغ خمسين الف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٤٨ - ٢٣٠ . ٢٣١ . ٢٣٢ من قانون العقوبات .

أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة عما هو منسوب إليه .

ثانيا : بمعاقبة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما هو منسوب إليه .

ثالثا : بمعاينة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عما هو

منسوب إليه .

رابعا : بإحالة الدعوى المدنية لمحكمة شبين الكوم الابتدائية . فطعن المحكوم

عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمتى الإلتفاق الجنائى والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد شابه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول من بين ما عول عليه على أقوال الرائد وإعتبرها شهادة فى حين أنها مجرد ترديد لتحرياته ولا ترقى إلى مستوى الدليل ، كما عول على إعتراقاتهم التى تمسكوا ببطلانها لكونها وليدة تعذيب رغم ما ثبت من التقرير الطبى الشرعى من وجود آثار إصابات بكل منهم ، كما أغفل الحكم دفاعهم من أن تلك الإعتراقات تحافى العقل والمنطق ، وقعد عن إيراد أقوال التى تؤيد هذا الدفاع ، هذا إلى أن الهيئة التى أصدرت الحكم لم تأمر بتلاوة أقوال هذا الشاهد ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافه العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما فى حقهم أدله سائغة مستمدة من أقوال الرائد وتقرير الصفة التشريعية وإعتراقات الطاعنين وهى أدلة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تسمتد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى

دليل تظمنن إليه مادام أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، لما كان ذلك ، وكانت الشهادة فى الأصل هى إخبار الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، وكان لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى أن يكون من شأنها أن تؤدى إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريره المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال الرائد بما مفاده أن تحرياته دلت على إتفاق الطاعنين على قتل المجنى عليه لغدره بالطاعن الأول وخيانتة له إذ نكل عما إتفقا عليه من بيعه قطعة أرض بعد أن قبض ثمنها منه وأنهم قاموا بمراقبته ورصد تحركاته حتى ظفروا به وأزهقوا روحه ودفنوا جثته فى حفرة بأرضهم ، وقد تمكن الشاهد من العثور عليها بإرشاد الطاعن الثانى الذى اعترف له بإرتكاب الجريمة ، فإن شهادة الشاهد المذكور تكون إخبارا عن واقعتى العثور على جثة المجنى عليه وإعتراف الطاعن الثانى ، هذا فضلا عن أن للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ، ومن ثم يضحى ما يشيره الطاعنون فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إقرافات الطاعنين لكونها وليده إكراه وإطرحة بقوله :

وحيث إن ما ذهب إليه محامى المتهمين من القول ببطلان الإقرار لأنه صدر عن إكراه ماذى وأدبى يفتقد إلى سند من الأوراق ولا يستند دليل أو مجرد قرينه تحمل عليه وجود ظل له فى الحقيقة والواقع ومردود على هذا الدفاع بما هو

بابت بتحقيقات النيابة من أنه حال إستجواب وكيل النيابة المحقق لكل من المتهمين خلو غرفة التحقيق من رجال الشرطة ضباطا كانوا أو جنوداً و كان إستجواب كل منهم مسبقاً بمناظره جسمه وثبوت خلو المتهمين الثانى والثالث من أية إصابات وإذ لا حظ آثار إصابية بالساعد الأيمن للمتهم الأول فقد بادر قبل إستجوابه بسؤاله عن سببها فأفاد أنها حدثت نتيجة قيامه بقطع بعض الأخشاب . وما ثبت بالتقرير الطبى الشرعى بالكشف على المتهمين من أن إصابات المتهمين الثانى والثالث قديمة جداً مما يتعذر معه تحديد تاريخ أو كيفية حدوثها ومؤدى هذا بالقطع أنها حادثة منذ زمن بعيد قبل الحادث بحيث لم يكن لها وقت مثولهما للتحقيق أى مظاهر تدل على حدائثها أو حدوثها وقت القبض أثر الحادث ، أما إصابة المتهم الأول فقد بررها المتهم المذكور ولم يلمح أو يصرح بأن ثمة إعتداء أو تعذيباً وقع عليه وما ثبت من مطالعة محضرى تجدييد حبس المتهمين الأول والثانى بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٦ والثالث بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٦ إذ لم يذكر أى من المتهمين تعرضه لاي تعذيب أو إعتداء ليس ذلك فقط وإنما الثابت بمحضر جلسة ١٠/٧/٨٦ أنه لدى سؤال المتهم الأول عن التهمة المسندة إليه اعترف بها أمام القاضى المعروض عليه أمر النظر فى استمرار حبسه من كل ذلك يبين للمحكمة أن مقوله الدفاع بتعرض المتهمين لأى قدر من الإكراه سواء كان أدبياً أو مادياً جاءت مجردة عن السند وغير صحيحة ومختلفة أساساً ركن إليها الدفاع كوسيلة من وسائل النيل من سلامة الإعتراف وآية ذلك أن مولد القول بحصول الإكراه إنما كان بعد إستمرار حبس المتهمين وعلى يد محاميهم المدافع عنهم بجلسات المحاكمة^{٣٠} وهو رد سائغ وكاف فى مجملوعه فى اطراح هذا الدفع لما هو مقرر من أن الإعتراف

فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت أن الإقرار سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها . مادامت تقيم ذلك على أسباب سائغة ، فإن منعى الطاعنين فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن إطمئنانها لصحة وسلامة اعترافات الطاعنين ومطابقتها للواقع والحقيقة فى استدلال سائغ لا تنافر فيه مع حكم العقل والمنطق ، فإن منعى الطاعنين فى هذا الخصوص ينحل إلى مجادلة فى صورة الواقعة كما إقتنع بها الحكم مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قوله شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لا تستند إليها وإن فى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تظمن لأقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ، فإن منعى الطاعنين فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يوجب عند تغيير هيئة المحكمة إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود أمام الهيئة الجديدة إلا إذا

أصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك ، وكان الطاعنون لا يدعون أنهم طلبوا إعادة سماع شهادة شاهد النفى وقعدت المحكمة بهيئتها الجديدة عن تحقيق هذا الطلب ، فليس لهم أن ينعوا على المحكمة قعودها عن تلاوة أقوال هذا الشاهد ذلك أن المشرع حينما أجاز للمحكمة بمقتضى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تقرر تلاوة الشهادة التى أبدت فى التحقيق الإبتدائى أو فى محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - إنما أوردته إستثناء على القاعدة الأصولية من أن المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً ومن ثم فلا ينصرف هذا الإستثناء لمن سمعت شهادته أمام المحكمة ذاتها - وهو البين من سياق النص المذكور وتعدد مواضع إبداء الشهادة سواء فى التحقيق الإبتدائى أو فى محضر جمع الإستدلالات أو أمام الخبير - لعدم قيام موجه ، ويضحى نعى الطاعنين فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

////////////////

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / احمد ابوزيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر .

وحسن عميره نائبى رئيس المحكمة وصلاح البرجى و محمد حسام الدين الغريانى .

١٥٦

الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) التسبب خطأ فى إلحاق ضرر جسيم بأموال عامة . جريمة « أركانها ، ، خطأ » . ضرر .

رابطة السببية . موظفون عموميون .

جريمة المادة ١١٦ مكرراً عقوبات . أركانها : خطأ وضرر جسيم ورابطة سببية بينها .

الخطأ الجسيم . صوره : الإهمال فى أداء الوظيفة والإخلال بواجباتها وإساءة

إستعمال السلطة .

الخطأ الذى يقع من الأفراد عموماً فى الجرائم غير العمدية . توافره : يتصرف الشخص

تصرفاً لا يتفق والمحيطه التى تقضى بها ظروف الحياة العادية .

الضرر فى جريمة المادة ١١٦ مكرراً ب عقوبات . ماهيته . شروطه ؟

(٢) التسبب خطأ فى إلحاق ضرر جسيم بأموال عامه . دفاع « الإخلال بحق الدفاع .

ما يوفره ، ، جريمة « أركانها ، ، نقض » نطاق الطعن ، ،

تمسك الطاعن بأن فتح الإعتماد للعميل تم بموافقة اللجنة المختصة وأن حسابات العميل رقت منحة الإعتماد كانت تسمح بذلك وأن ضرر البنك مرده هرب العميل إلى خارج البلاد .
دفاع جوهرى . إلتفات الحكم عنه . قصور وإخلال بحق الدفاع .

إتصال وجه الطعن الذى بنى عليه ألتنقض بالطاعن الثانى ، يوجب النقض والإحالة بالنسبة إليه أيضاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

////////////////////

١ - إن المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات المعدله بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « كل موظف عام تسبب بخطئه فى الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال فى أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة إستعمال السلطة ، يعاقب بالحبس وغرامه لا تتجاوز خمسمائه جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامه لا تتجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد الإقتصادى أو بمصلحه قومية لها». والجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة من الجرائم غير العمدية ويتوقف تحققها على توافر أركان ثلاثة هى خطأ وضرر جسيم ورابطة سببيه بين ركنى الخطأ والضرر الجسيم ، وقد حدد المشرع للخطأ صوراً ثلاث هى الإهمال فى أداء الوظيفة والإخلال بواجباتها وإساءة إستعمال السلطة والخطأ الذى يقع من الأفراد عموماً فى الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والحيطة التى تقضى بها ظروف الحياه العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتيه الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجية

مماثلة للظروف التى أحاطت بالمسئول . والسلوك المعقول العادى للموظف تحكمه الحياه الإجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس فى أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها . أما الضرر فهو الأثر الخارجى للإهمال المعاقب عليه وشرطه فى هذه الجريمة أن يكون جسيما وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضى الموضوع لإختلاف مقدار الجسامة فى كل حالة عن غيرها تبعا لإعتبارات مادية عديدة . كما أنه يشترط فى الضرر أن يكون محققاً وأن يكون مادياً بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته أو أموال أو مصالح الغير المعهود بها إلى تلك الجهة وأما رابطته السببية فيجب أن تتوافر بين خطأ الموظف والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه فعلاً كان أو إمتناعاً .

٢ - لما كان المدافع عن الطاعن تمسك فى مذكرته المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى بأن فتح الإعتماد للعميل كان بناء على موافقة اللجنة المختصة بذلك بإدارة البنك وفى حدود تلك الموافقة ، وبأن حسابات العميل وقت منحه الإعتماد كانت تسمح بذلك وفقاً لما جرى عليه العمل بالبنك بدليل أن تلك الإجراءات خضعت للمراجعة - دون تعقيب - من قبل جهات الرقابة بإدارة البنك وبأن الضرر الذى لحق بأموال البنك لا يرجع إلى خطأ من الطاعن وإنما إلى أن العميل هرب إلى خارج البلاد قبل أن يسوء مركزه المالى لدى البنك وعادو التمسك بذلك الدفاع فى مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الثانية . ولما كان هذا الدفاع يعد جوهرياً فى خصوصية هذه الدعوى المتعلقة بركنين من أركان الجريمة التى دين الطاعن بها هما ركننا الخطأ وعلاقة السببية مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التفت كلياً عن

هذا الدفاع ولم يقسطة حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول وكذلك بالنسبة للطاعن الثانى لإتصال وجه الطعن الذى بنى عليه النقض به إعمالاً لنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بصفتها موظفين عموميين «الاول مدير بنك تشيس الأهلى فرع الأسكندرية والثانى مسئول الائتمان به وهو إحدى الوحدات التى تسأهم الدولة فى مالها بنصيب » تسببا بخططهما فى إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التى يعملان بها وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما فى أداء وظيفتهما بأن قاما بفتح إتمادات مالية للعميل دون أن يسمح مركزه المالى بذلك وخضم قيمة الغطاء النقدي الذى يجب عليه دفعه نقداً على حسابه الجارى والسماح له بالسحب على المكشوف مما ترتب عليه مديونيته. للبنك بمبلغ مليونين وستمائه وستين ألف من الدولارات وسبعمائه ألف وسته من الجنيهات . وطلبت عقابهما بالمواد ١١٦ مكرراً «أ» ١١٩ / «د» ١١٩ مكرراً « هـ » من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح باب شرقى قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام بحبس كل متهم سنة مع الشغل وكفالة الفى جنية لكل لسوقف التنفيذ استأنف المحكوم عليهما ومحكمة الأسكندرية الابتدائية - بهيئة إستئنافية -

قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم
المستأنف. فطعن الأستاذ / المحامي عن الأستاذ /
المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثاني (الطاعن الأول) في هذا الحكم بطريق
النقض كما طعن الأستاذ / (.....) المحامي نيابة عن المحكوم عليه
الأول (الطاعن الثاني) في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه والطاعن
الثاني بجريمة التسبب بخطنهما في إلحاق ضرر جسيم بأموال البنك الذي
يعملان به قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع . ذلك بأن
الطاعن دفع الإتهام بأن العميل الذي حصل على الإعتماد المالي موضوع
الدعوى كان يتمتع بمركز مالي - لدى البنك - يسمح بذلك وأنه حصل على
الإعتماد بناء على قرار من اللجنة المختصة في إدارة البنك ، وأن هرب ذلك
العميل من البلاد قبل أن يتضح سوء مركزه المالي هو السبب في الضرر الذي
حاق بأموال البنك فالتفت الحكم عن الإحاطة بهذا الدفاع وتحقيقه والرد عليه مما
يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ١١٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « كل موظف عام تسبب بخطئه في إلحاق ضرر
جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو
بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن
إهمال في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة ،
يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تتجاوز ألف جنية إذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الإقتصادي أو بمصلحة قومية لها . . والجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة من الجرائم غير العمدية ويتوقف تحققها على توافر أركان ثلاثة هى خطأ وضرر جسيم ورابطة سببية بين ركنى الخطأ والضرر الجسيم ، وقد حدد المشرع للخطأ صوراً ثلاث هى الإهمال فى أداء الوظيفة والإخلال بواجباتها وإساءة إستعمال السلطة . والخطأ الذى يقع من الأفراد عموماً فى الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والحيلة التى تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتية الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجية مماثلة للظروف التى أحاطت بالمسنول . والسلوك المعقول العادى للموظف تحكمه الحياة الإجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس فى أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها . أما الضرر فهو الأثر الخارجى للإهمال المعاقب عليه وشرطه فى هذه الجريمة أن يكون جسيماً وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضى الموضوع لإختلاف مقدار الجسامة فى كل حالة عن غيرها تبعاً لإعتبارات مادية عديدة . كما أنه يشترط فى الضرر أن يكون محققاً وأن يكون مادياً بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته أو أموال أو مصالح الغير المعهود بها إلى تلك الجهة وأما رابطة السببية فيجب أن تتوافر بين خطأ الموظف والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه فعلاً كان أو إمتناعاً . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى أدلة الدعوى ووصف الإتهام وبين معنى الخطأ والضرر الجسيم اردف بقوله . « وحيث إنه متى كان ما تقدم وكان المتهمان قد

قد الحقا بالبنك الذى يعملان به ضرراً جسيماً تمثل فى مديونية البنك للساحب بمبلغ مليوني وستمائه ستة وستون ألف دولار وسبعمئة ألف وستة جنيهات وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما فى أداء وظيفتهما بأن قاماً بفتح إتمادات مالية للعميل دون أن يسمح مركزه المالى بذلك وخصم قيمة الغطاء النقدي الذى يجب عليه دفعه نقداً على حسابه الجارى والسماح له بالسحب على المكشوف وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمين ثبوتاً كافياً من أقوال كل من ١ - مفتش الإدارة العامة للرقابة على البنوك والذى قرر أن اللجنة المشكلة برئاسته قامت بفحص ما كلف به وتبين أن المتهمين مسئولين عن مديونية البنك لشركة للإستيراد والتصدير بمبلغ ٢ مليون و٦٦٦ ألف دولار ومبلغ ٧٠٦ ألف جنيه إذ لم يتابعوا سداد العميل لنسبة ٧٥٪ بعد فتح الإتماد فى المواعيد المقررة ، كما وأن مدير الفرع تجاوز سلطته فى الموافقة للعميل بالسحب على المكشوف فيما زاد على خمسين ألف من الجنيهات ووافق على فتح إتماد له خلال عام ١٩٨٤ رغم إنتهاء التسهيلات الممنوحة له فى ٣١/٨/١٩٨٤ . ٢ - ومن أقوال الذين قرروا بمضمون ما تقدم . ٣ - ومن أقوال والذى قرر بمضمون ما تقدم . ٤ - ومن عدم دفع المتهمين التهمة بشمة دفع أو دفاع مقبول ينفي عنهما التهمة أو يشكك فى نسبتها إليهما ومن ثم يتعين معاقبتهم طبقاً لمواد الإتهام « ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تمسك فى مذكرته المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى بأن فتح الإتماد للعميل كان بناء على موافقة اللجنة المختصة بذلك بإدارة البنك وفى حدود تلك الموافقة تمسك فى مذكرته المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى بأن فتح الإتماد للعميل كان بناء على موافقة اللجنة المختصة بذلك بإدارة البنك وفى حدود تلك الموافقة

وبأن حسابات العميل وقت منحه الإعتماد كانت تسمح بذلك وفقاً لما جرى عليه العمل بالبنك بدليل أن تلك الإجراءات خضعت للمراجعة - دون تعقيب - من قبل جهات الرقابة بإدارة البنك وبأن الضرر الذى لحق بأموال البنك لا يرجع إلى خطأ من الطاعن وإنما إلى أن العميل هرب إلى خارج البلاد قبل أن يسوء مركزه المالى لدى البنك وعادو التمسك بذلك الدفاع فى مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الثانية . ولما كان هذا الدفاع يعد جوهرياً فى خصوصيه هذه الدعوى لتعلقه بركنين من أركان الجريمة التى دين الطاعن بها - هما ركنا الخطأ وعلاقة السببية - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلتفت كلية عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول وكذلك بالنسبة للطاعن الثانى لإتصال وجه الطعن الذى بنى عليه النقض به إعمالاً لنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك دون حاجة لمناقشة سائر وجوه الطعن الأخرى المقدمة من الطاعنين .

////////////////

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيع البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل واحمد جمال عبد اللطيف .

١٥٧

الطعن رقم ٣٩٣٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إعلان . إجراءات . إجراءات المحاكمة .

إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدور الحكم . غير لازم . متى كان حاضراً جلسة المرافعة أو معلناً بها إعلاناً صحيحاً . علة ذلك ؟

(٢) ما موزو الضبط القضائى « إختصاصهم » .

ولاية مأمورى الضبط القضائى ذوى الإختصاص العام إنبساطها على جميع أنواع الجرائم . إضفاً صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة . لا يسلبهم هذه الصفة .

(٣) إثبات « بوجه عام » « خبرة » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . نقض اسباب الطعن . مما لا يقبل منها .

تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء . موضوعى .

الجدل فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

=====

١ - من المقرر قانوناً أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضراً جلسة المرافعة أو معلناً بها إعلاناً صحيحاً مادام

أن الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون وإستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم فيها ، إذ أنه بذلك تكون صله الخصم بالدعوى قد إنقطعت ولم يبق له اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح القضية فى هذه المرحلة - مرحلة المداولة ، وإصدار الحكم - بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم إبداء رأى فيها .

٢ - من المقرر أن إضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لايعنى البتة سلب هذه الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائى الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فى حدود إختصاصهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة بما مؤداه أن تنبسط ولا يتهم على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة إقامة منشأة صناعية على أرض زراعية بدون ترخيص .

٣ - إن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى لتعلق هذا الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل ، ولما كانت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطعنت إلى ماخلص إليه تقرير الخبير من أن الأرض المقامة عليها المنشأة الصناعية أرض زراعية ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن ذلك ينحل إلى جدل فى تقدير الدليل لايجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أقام قمينة طوب على أرض زراعية بدون تصريح من وزارة الزراعة . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥١ ، ١٥٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جنح مركز قلين قضت حضورياً عملاً بمادتي

الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه وكفالة عشرين جنيها والإزالة . إستأنف المحكوم عليه ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهية استئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمه إقامة منشأة (قمينة طوب) على أرض زراعية بدون ترخيص فقد إنطوى على الإخلال بحقه فى الدفاع والفساد فى الإستدلال ، ذلك بأنه لم يتخلف عن المثول بالجلسة التى صدر بها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهرى هو مرضه ، وإستند الحكم فى الإدانة إلى محضر الضبط المحرر بمعرفة ضابط المباحث بمركز الشرطة ، مع أن الإختصاص فى هذه الجريمة معقود للمشرفين الزراعيين ، وإلى ما تضمنه التقرير الفنى مع أن المنشأة كانت على أرض ملحقة بمسكن الطاعن وليست أرضاً زراعية . كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن مثل بجلسة الرابع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٨٥ وفيها قررت المحكمة حجز الدعوى ليصدر الحكم فيها بجلسة الرابع عشر من نوفمبر سنة ١٩٨٥ وفيها صدر الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضراً جلسه المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا مادام أن الدعوى نظرت على وجه صحيح

فى القانون وإستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها ، إذ أنه بذلك تكون صلة الخصم بالدعوى قد إنقطعت ولم يبق له إتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح القضية فى هذه المرحلة - مرحلة المداولة وإصدار الحكم - بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم إبداء رأى فيها ، ومن ثم فإنه لاوجه لما يثيره الطاعن من عذر تخلفه عن الحضور بالجلسة المحددة للنطق بالحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لايعنى البتة سلب هذه الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائى الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فى حدود إختصاصهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة بما مؤداه أن تنبسط ولايتهم على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة إقامة منشأة صناعية على أرض زراعية بدون ترخيص ، وإذ كان الطاعن لا يجادل فى أن محرر محضر الضبط من مأمورى الضبط القضائى ذوى الإختصاص العام ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو عول فى إدانته على الدليل المستمد من المحضر المحرر بمعرفته . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى لتعلق هذا الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل ، ولما كانت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطمأنت إلى ماخلص إليه تقرير الخبراء من أن الأرض المقامة عليها المنشأة الصناعية أرض زراعية ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن ذلك ينحل إلى جدل فى تقدير الدليل لاجتياز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مساعد الساعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكر .

وعادل عبد الحميد وحسين الشافعي وسهير أنيس .

١٥٨

الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اختصاص « الإختصاص الولائي » . قضاء عسكري . قانون « تفسيره » . دفع

« الدفع بعدم الإختصاص » .

إختصاص المحاكم العادية بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن جريمة . أياً كان شخص مرتكبها .

قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . خول القضاء العسكري بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين . ليس فيه أوفى أى تشريع آخر نص على إنفراد ذلك القضاء بهذا الإختصاص .

(٢) إثبات « خبرة » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببه » .

تسبيب غير معيب » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . شيك بدون رصيد .

إطمئنان المحكمة إلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى من أن الطاعن هو المحرر لبيانات الشيك والموقع عليه . النعى عليها بالإخلال بحق الدفاع لعدم إعادة القضية إلى الجبير فى غير محله . علّه ذلك ؟

(٣) شيك بدون رصيد ، جريمة « أركانها » ، إثبات « بوجه عام » .

توقيع الساحب على الشيك على بياض لا ينال من سلامته . متى كان مستوفيا
بياناته قبل تقديمه للصرف .

توقيع الشيك على بياض . مفاده ؟

٤ - شيك بدون رصيد . جريمة « أركانها » . باعث . حكم . تسببه . تسبب
غير معيب ،

عدم الإعتداد بالأسباب التي دعت إلى إصدار الشيك .

////////

١ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم العادية هي
المختصة بالنظر في جميع الدعاوى الناشئة لأفعال مكونة لأى جريمة وفقا لقانون
العقوبات أيا كان شخص مرتكبها وأنه وإن أجاز قانون الأحكام العسكرية
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ إختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين
ومحاكمه فنه خاصة من المتهمين إلا أنه ليس فى هذا القانون ولا فى أى تشريع
آخر نص على إنفراد ذلك القضاء بهذا الإختصاص ، وكانت الجريمة التى ادين
الطاعن بها عملا بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ فى قانون العقوبات قد قدمتها النيابة
العامه إلى المحكمة العادية صاحبه الولاية العامة فإن ما يثيره الطاعن بصدد
عدم اختصاص القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى يكون غير سديد .

٢ - لما كانت المحكمة غير ملزمة بإعادة الدعوى إلى الطبيب الشرعى
مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجه إلى ذلك وكانت
المحكمة قد إسترسلت بثقتها إلى تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت أن الطاعن
هو المحرر لبيانات الشيك والموقع عليه فإن النعى بالإخلال بحق الدفاع لعدم
إعادة القضية إلى الخبير يكون فى غير محله .

٣ - من المقرر أن توقيع الساحب على الشيك على بياض لا يؤثر على صحة
الشيك مادام قد استوفى البيانات الخاصة به قبل تقديمه للمسحوب عليه وأن التوقيع

على بياض بفرض حدوثه مفاده أن مصدر الشيك قد فوض المستفيد فى وضع بياناته

٤ - من المقرر أنه لا عبره بالأسباب التى دفعت إلى إصدار الشيك فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره بصدد ذلك ويصدد الفصل فى دعوى خيانة الأمانة التى أقامها ضد المدعية بالحق المدنى .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعاوها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح المطرية قيدت بجدولها برقم ضد الطاعن بوصف أنه أعطى لها بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٩ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ١٠١ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح المطرية قضت حضوياً عملاً بمادتى الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفاله ٥٠ جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي إلى المدعية بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ على سبيل التعويض المؤقت . إستأنف وقيد إستئنافه برقم ٢٨٧٩ لسنة ١٩٨٤ . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية بهية إستئنافية قضت حضوياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . قطعن الاسناد / المحامى نيا به عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقض إلخ .

المحكمة

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم العادية هي المختصة بالنظر في جميع الدعاوى الناشئة لأفعال مكونة لأى جريمة وفقا لقانون العقوبات أيما كان شخص مرتكبها وانه وإن أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ اختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين إلا أنه ليس فى هذا القانون ولا فى أى تشريع آخر نص على إنفراد ذلك القضاء بهذا الإختصاص ، وكانت الجريمة التى أدين الطاعن بها عملاً بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ فى قانون العقوبات قد قدمتها النيابة العامة إلى المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة فإن ما يثيره الطاعن بصدد عدم إختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى يكون غير سديد . لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بإعادة الدعوى إلى الطبيب الشرعى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى ذلك وكانت المحكمة قد إستترسلت بثقتها إلى تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت أن الطاعن هو المحرر لبيانات الشيك والموقع عليه فإن النعى بالإخلال بحق الدفاع لعدم إعادة القضية إلى الخبير يكون فى غير محله . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن توقيع الساحب على الشيك على بياض لا يؤثر على صحة الشيك مادام قد إستوفى البيانات الخاصة به قبل تقديمه للمسحوب عليه وأن التوقيع على بياض يفرض حدوثه مفاده أن مصدر الشيك قد فوض المستفيد فى وضع بياناته وانه لا عبره بالأسباب التى دفعت إلى إصدار الشيك فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره بصدد ذلك وبصدد الفصل فى دعوى خيانة الأمانة التى أقامها ضد المدعية بالحق المدني ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون مفصلاً عن عدم قبوله موضوعاً .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكر .
وعادل عبد الحميد و أحمد عبد الرحمن و سمير النيس .

١٥٩

الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ القضائية

(١) مواد مخدرة . وصف التهمة . نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها . « دفاع » الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره . .

حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . حده . إلزام الواقعة المادية المبينة
بأمر الإحالة .

مثال فى جريمة إحراز مخدر .

(٢) مواد مخدرة . ما مورو الضبط القضائى . إختصاص « إختصاص ما مورو الضبط
القضائى » . دفع « الدفع بعدم الإختصاص المكانى » .

إسباغ المشرع على مديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من
الضباط والكرنستبلات والمساعدين صفة مأمور الضبط القضائى فى جميع أنحاء الجمهورية .
أساس ذلك . المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات .

عدم جدوى دفاع الطاعن بعدم إختصاص الضابط مجرى التحريات وهو ضابط بقسم
مكافحة المخدرات بالإسكندرية مكانياً بدعوى إقامته بمحافظة غير التى يعمل بها الضابط .

(٣) إذن التفتيش « إصداره » . مواد مخدرة . حكم « تسببيه » . تسبيب غير معيب .

شروط صحة الإذن بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه ؟

مثال لإستخلاص سائغ لصدور إذن التفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها فى إحراز مخدر .

(١) تفتيش - إذن التفتيش - إصداره ، « بياناته » ، اختصاص « الإختصاص المحلي » ، حكم تسببيه ، تسبب غير معيب ، « دفع » الدفع بطلان إذن التفتيش ، « نيابة عامة » ، نقض « أسباب الطعن » ، « ما لا يقبل منها » .

عدم إيجاب القانون ذكر الاختصاص المكانى مقرونا بإسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .

الدفع القانونى ظاهر البطلان . لاعلى المحكمة إن هى إلتفتت عنه .

//////////

١ - لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانونى السليم وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة - هى واقعة إحراز الجوهر المخدر - هى بذاتها الواقعة التى إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإحتجار لدى الطاعن وإستبعاد هذا القصد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فان الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق - حين اعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجرداً عن أى من قصدى الإحتجار أو التعاطى - إنما هو تطبيق سليم للقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإحتجار فيها الذى يستلزم إعمال المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن الإحراز مجرد من أى من القصدين اللذين عليها أن تستظهر إيهما وتقيم على توافره الدليل ، ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسبغته من وصف قانونى صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها .

٢ - لما كانت المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها قد جعلت لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، فإنه غير مجدر ما يثيره الطاعن فى شأن عدم إختصاص الضابط - مجرى التحريات وهو ضابط بقسم مكافحة المخدرات بالإسكندرية حسبما خلص إليه الحكم المطعون فيه ولم ينازع فيه الطاعن - مكانياً بإجراء التحريات بدعى أن المتهم يقيم فى محافظة غير المحافظة التى يعمل بها الضابط .

٣ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجرى النيابة العامة أو تأذن فى إجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمه معينه - جنائية أو جنحه - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف إتصاله بتلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة كما إستخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداه أن التحريات السرية التى أجراها المقدم بقسم مكافحة المخدرات بالإشتراك مع اخر أسفرت عن أن المتهم من اهالى المدينة بإذكو محافظة البحيرة يتردد على مدينه الإسكندرية بصفة مستمرة محرراً مواداً مخدرة ، وإذ إستصدر الضابط إذناً من نيابة المخدرات بالإسكندرية لضبط المتهم وتفتيشه حال تواجده بمدينه الإسكندرية وفى مساء يوم ١٩٨٧/٤/٢٦ إتصل به مصدر سرى مبلغاً أياه بأن المتهم سيتواجد بمدينة

الإسكندرية محرزاً للمواد المخدرة فى مكان وزمان محددين فانتقل الضابط على رأس قوة من رجال الشرطة السريين يرافقه زميل له لتنفيذ إذن النيابة العامة حيث ثم ضبط الطاعن حاملاً « كرتونه » كبيرة الحجم ويدخلها ثمانى وستين طرية حشيش كاملة ، فإن مفهوم ذلك ومؤداه أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها بالفعل وترجحت نسبتها إلى الطاعن لا لضبط جريمة مستقبله - ، وقد رد الحكم على ذلك بما يتفق وصحيح القانون ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

٤ - من المقرر أنه لا يصح أن يُنعم على الإذن عدم ذكر إسم النيابة التى تتبعها مصدر الإذن إذ ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقروناً بإسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشق يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا على المحكمة أن هى التفتت عن الرد عليه

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم المنتزة - محافظة الإسكندرية احرز بقصد الإتجار جوهرأ مخدراً « حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وأحالته إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول الأول الملحق بمعاينة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات ويتفرغه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط بإعتبار أن إحراز المخدر بغير قصد . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز مخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسببب ذلك أنه نفى عن الطاعن قصد الإتجار الذى شمله امر الإحالة دون أن ينيه الطاعن إلى هذا التغيير فى وصف التهمة ، كما أن الطاعن دفع ببطلان محضر التحريات لعدم إثبات محرره اختصاصه المكانى وببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله ، ولأن وكيل النيابة الذى اصدره لم يحدد اختصاصه المكانى إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع إيراداً ورداً بما لا يسوغ إطرأحه ، كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدله مستمدة من أقوال شهود الإثبات الضباط بقسم مكافحة مخدرات الإسكندرية وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية وهى أدله سائغة ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ولا يتنازع الطاعن فى أن لها معينها الصحيح فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تُسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن نرد الواقعه بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم وإذ كانت الواقعه المادية المبينة بأمر الإحالة التى كانت مطروحه بالجلسة ودارت حولها المرافعة - وهى واقعة إحراز

الجوهر المخدر - هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساسا لوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإتهجار لدى الطاعن وإستبعاد هذا القصد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فان الوصف الذي نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق - حين إعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجرداً عن أى من قصدى الإتهجار أو التعاطى - إنما هو تطبيق سليم للقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتهجار فيها الذى يستلزم إعمال المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن الإحراز مجرد من أى من القصدى اللذين عليها أن تستظهر أيهما وتقيم على توافره الدليل ، ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسبقت من وصف قانونى صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان محضر التحريات لعدم إثبات محرره إختصاصه المكانى وأطرحه فى قوله أن « العبرة فى تحديد قواعد الإختصاص المكانى لمأمورى الضبط القضائى هى بحقيقة الواقع وكان الدفاع لم ينف فى هذا الصدد عن محرر محضر التحريات أنه من قوه مكتب مخدرات الإسكندرية ولم يقدم دليلاً لإثبات ما يخالف ذلك الأمر الذى يكون معه هذا الوجه من الدفاع بلا سند من واقع أو قانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتهجار فيها قد جعلت لمديرى إداره مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانى صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، فإنه غير مجدٍ ما يثيره الطاعن فى شأن عدم

إختصاص الضابط - مجرى التحريات وهو ضابط بقسم مكافحة المخدرات حسبما خلص إليه الحكم المطعون فيه ولم ينازع فيه الطاعن - مكانياً بإجراء التحريات بدعوى أن المتهم يقيم فى محافظة غير المحافظة التى يعمل بها الضابط . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى إجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينه - جنابة أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف إتصاله بتلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة كما إستخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداه أن التحريات السرية التى أجراها المقدم بقسم مكافحة المخدرات بالإشتراك مع آخر أسفرت عن ان المتهم من اهالى المدينة بإدكو محافظة البحيرة يتردد على مدينة الإسكندرية وفى مساء يوم ٢٦/٤/١٩٨٧ إتصل به مصدر سرى مبلغاً أياه بأن المتهم سيتواجد بمدينة الإسكندرية محرزاً للمواد المخدرة فى مكان وزمان محددين فإنتقل الضابط على رأس قوة من رجال الشرطة السريين يرافقه زميل له لتنفيذ إذن النيابة العامة حيث تم ضبط الطاعن حاملاً « كرتونه » كبيرة الحجم وبداخلها ثمانى وستين طرية حشيش كامله ، فإن مفهوم ذلك ومؤداه أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها بالفعل وترجحت نسبتها إلى الطاعن لا لضبط جريمة مستقبله - ، وقد رد الحكم على ذلك بما يتفق وصحيح القانون ، ومن ثم فإن ماينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يُنعى على الإذن عدم ذكر اسم النيابة التى يتبعها

مصدر الإذن إذ ليس فى القانون ما يوجب ذكر الإختصاص المكانى مقروناً بإسم وكل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الشق يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا على المحكمة أن هى التفتت عن الرد عليه سيما وأن الطاعن لا يمارى فى أن وكيل النيابة الذى اصدر الإذن بالتفتيش له ولاية اصداره . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

////////////////

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن سيد حمزة و مجدى الجندى و حامد عبد النبى و فتحي الصباغ .

١٦٠

الطعن رقم ٣١٠٥ لسنة ٥٨ القضائية

سرقة . شروع . عقوبة « تطبيقها » . نقص « حالات الطعن » الخطأ فى تطبيق القانون » .
العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى سرقة المؤتممة بالمادة ٣٢١ عقوبات هى الحبس مع الشغل لمدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر فى القانون للجريمة لو تمت فعلا . فى حين أن العقوبة المقررة لجريمة السرقة التامة المنصوص عليها فى المادة ٣١٨ من القانون ذاته هى الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين .

توقيع عقوبة الغرامة على الشروع فى السرقة . خطأ فى القانون . إتصال الخطأ بتقدير العقوبة . يوجب النقص والإعادة . أساس ذلك ؟

//////////

لما كانت المادة ٣٢١ من قانون العقوبات تنص على أن « يعاقب على الشروع فى السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل لمدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر فى القانون للجريمة لو تمت فعلا » . وكانت جريمة السرقة التامة معاقبا عليها طبقا للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على المطعون ضده عقوبة

الغرامة فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان ما وقع فيه الحكم من خطأ يتصل بتقدير العقوبة إتصالا وثيقا مما حجب محكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير فى الحدود القانونية الصحيحة ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة لبحث وجه الطعن الآخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده - وآخر بأنهما سرقا الأشياء المبينه وصفا وقيمه بالأوراق المملوكة لـ (حقائق ملابس) . وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ومحكمة جنح قضت حضوريا وغيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل والنفاذ إستأنف المحكوم عليه الأول ومحكمة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالإكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيها والإيقاف لمدة ثلاث سنوات بإعتبار أن التهمة المسنده اليه شروع فى سرقة .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة الشروع فى سرقة أوقع عليه عقوبة الغرامة فى حين أن العقوبة المقررة هى الحبس مع الشغل الذى لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر فى القانون لجريمة السرقة مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وآخر انهما فى سرقا الأشياء المبينه وصفا وقيمه بالأوراق والملوكة لـ وذلك بنية تملكها وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، وقد دانت محكمه أول درجة بمقتضى مادة الإتهام وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سته أشهر والنفاذ . وإذ استأنف الطاعن الحكم الابتدائى قضت المحكمة الإستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الإستئناف شكلا ، وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بتغريم الطاعن عشرون جنيبها والإيقاف عملا بالمادة ٣٢١ من قانون العقوبات بإعتبار أن الجريمة التى إقترفها هى الشروع فى سرقة . لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة الأخيرة تنص على أن « يعاقب على الشروع فى السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل لمدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر فى القانون للجريمة لو تمت فعلا » . وكانت جريمة السرقة التامة معاقبا عليها طبقا للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على المطعون ضده عقوبه الغرامة فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان ما وقع فيه الحكم من خطأ يتصل بتقدير العقوبة إتصالا وثيقا مما حجب محكمة الموضوع عن أعمال هذا التقدير فى الحدود القانونية الصحيحة ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة لبحث وجه الطعن الآخر .

////////////////////

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود رضوان نائب رئيس المحكمة وصالح عطيه و رضوان عبد العليم و انور جبرى .

١٦١

الطعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٨ القضائية

معارضة « نظرها والحكم فيها » . نقض « اسباب الطعن » ما يقبل منها » . حكم « بطلان الحكم » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما يوفره » . شهادة إدارية .

عدم جواز الحكم فى المعارضة فى غيبة المعارض . ما لم يكن تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر . محل نظر العذر وتقديره . يكون عند الطعن على الحكم ولو بطريق النقض وقف الإجازات بالوحدة العسكرية المجدد بها الطاعن . إعتباره عذراً قهرياً يبرر التخلف عن الحضور . القضاء برفض المعارضه رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع .

إطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المقدمة إليها والمتضمنه هذا العذر . يوجب نقض

الحكم والاعادة .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بإدانتة إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضه يرجع إلى عذر قهرى حال

دون حضور المعارض تلك الجلسة ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند إستئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تقدم مع أسباب طعنه بشهادة صادرة من اللواء ثابت بها أن ظروف الوحدة الخاصة إستدعت وقف الإجازات فى الفترة من السابع إلى الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩٨٥ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى العاشر من نوفمبر سنة ١٩٨٥ - وهو تاريخ يدخل فى الفترة المبينة بالشهادة سالفة البيان برفض المعارضه . لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة تأخذ بالشهادة المقدمة من الطاعن وتطمئن إلى صحتها فإنه يكون قد أثبت قيام العذر المانع من حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضه مما لا يصح معه فى القانون القضاء فيها - ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى لستينس لها تقديره والتحقق من صحته لأن الطاعن وقد إستحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره إبدائه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض وإتخاذها وجها لنقض الحكم .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح روض الفرج ضد الطاعن بوصف أنه بدد منقولاتها التى تسلمها منها على سبيل الأمانة بان إختلسها لنفسه إضراراً بها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وإلزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يزدى للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت استأنف . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية -

قضت غيابياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأبيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته فى الحكم الغيابى الإستئنافى قد شابه البطلان ذلك بأن تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها إنما كان راجعاً إلى أنه لم يتمكن من الحصول على تصريح بمغادرة وحدته العسكرية المجند بها لظروف خاصة بها إستدعت وقف الإجازات الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بإدانتته إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض تلك الجلسة ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند إستئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تقدم مع أسباب طعنه بشهادة صادرة من اللواء المدرع ثابت بها أن ظروف الوحدة الخاصة إستدعت وقف الاجازات فى الفترة من السابع إلى الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩٨٥ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى العاشر من نوفمبر سنة ١٩٨٥ - وهو تاريخ يدخل فى الفترة المبينة بالشهادة سالفة البيان - برفض المعارضة . لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة

تأخذ بالشهادة المقدمة من الطاعن وتطمئن إلى صحتها فإنه يكون قد أثبت قيام العذر المانع من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة مما لا يصح معه في القانون القضاء فيها - ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن الطاعن وقد إستحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض وإتخاذها وجها لنقض الحكم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
ناجي إسحق نائب رئيس المحكمة وفتى خليفة و سري صيام و على الصادق عثمان .

١٦٢

الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) غش . قانون « تفسيره » . عقوبة « تقديرها » . أغذية .

متى تعد الأغذية ضارة بالصحة فى مفهوم المادة الرابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ؟
العقوبة المقررة لجريمة غش أغذية ضارة بصحة الإنسان وفق أحكام المادة الثانية من
القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . ماهيتها ؟
نزول الحكم عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة . خطأ فى القانون .
(٢) نقض « نفل الطعن والحكم فيه » « اثر الطعن » .

متى تحكم محكمة النقض وتصحح الخطأ ؟ م ٣٩ ، ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
(٣) غش أغذية . وصف التهمة . ظروف مشددة . حكم « قوة الامر المقضى » . نقض « اثر
الطعن »

لمحكمة الموضوع تغيير الوصف القانونى للفعل المسند إلى المتهم . لها تعديل التهمة
بإضافة الظرف المشدد ولو لم يذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور .

فصل المحكمة فى الدعوى قبل تعديل التهمة بإضافة الظرف المشدد . خطأ فى القانون

علة ذلك ؟

(٤) وصف التهمة - محكمة الموضوع « سلطتها في تعديل وصف التهمة » . غش الأغذية .
دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ما يوفره . .

تعديل المحكمة لتهمة إنتاج وعرض أغذية مغشوشة للبيع بإضافة الظرف المشدد وهو ان
ما عرضه كان ضاراً بصحة الإنسان . تعديل في التهمة نفسها . وجوب لفت نظر المتهم إلى
ذلك التعديل . اثر ذلك ؟

١ - لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة
الاغذية وتنظيم تداولها نصت على ان « تعتبر الاغذية ضارة بالصحة
فى الاحوال الآتية « ١ » « ٢ »
« ٣ » « ٤ » إذا كانت عيوباتها او لفائفها تحتوى على مواد ضارة
بالصحة » وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس
والغش والمعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ تنص على انه « يعاقب بالحبس
مدة لا تقل عن ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز الف جنية او
بإحدى هاتين العقوبتين « ١ » « ٢ »
وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل
عن خمسمائة جنية ولا تجاوز الفى جنية او بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت
الاغذية أو الحاصلات المغشوشة او الفاسدة او كانت المواد التى تستعمل فى
الغش ضارة بصحة الإنسان . » وكان الحكم المطعون فيه بعد ان اورد ان الغلاف
الخارجى للعينة المضبوطة يحتوى على صبغات ضارة بالصحة نزل بعقوبة
الغرامة إلى اقل من حدها الادنى المقرر قانوناً ، فإنه يكون قد اخطا فى تطبيق
القانون .

٢ - لما كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ فى القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها فى الحكم مما يؤذن حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

٣ - لما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى ضد المطعون ضده بوصف أنه أنتج وعرض شيئاً من أغذية الإنسان « بنبون » مغشوشاً مع علمه بذلك ، وكان لزاماً على المحكمة أن تبحث الفعل الذى إرتكبه الجانى بكافة أوصافه القانونية التى يحتملها ، ذلك أنها مختصة بالنظر فى ثبوت الفعل المنسوب للمتهم بكافة أوضاعه القانونية إذ تنص المادة ٣٠٨ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « للمحكمة أن تغير فى حكمها الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم ، ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة فى الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور فإن المحكمة إذ فصلت فى الدعوى قبل أن تعدل التهمة بإضافة الظروف المشددة وهو أن ما عرضه المطعون ضده من أغذية مغشوشة كان ضاراً بصحة الإنسان تكون بذلك أيضاً قد أخطأت فى القانون ، ذلك بأن حكمها بإعتبار الواقعة خالية من الظرف المشدد من شأنه أن يحول دون محاكمة المطعون ضده عنها . مقرنة بذلك الظرف لان قوام هذه الجريمة هو الواقعة عينها ، إذ تنص المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة »

٤ - لما كان تعديل التهمة بإضافة الظرف المشدد آتف البيان ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى المطعون ضده مما تملك المحكمة إجراءه بغير تعديل فى التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنها هو تعديل التهمة نفسها بإسناد ظرف جديد لها لم يكن وارداً بالتكليف بالحضور الأمر الذى يتعين معه على المحكمة لفت نظر المتهم إلى ذلك التعديل حتى تتاح له فرصة إبداء مآلديه من أوجه الدفاع على أساس الوصف الجديد ، ومن ثم فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان (بنبون) مغشوشاً مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح روض الفرج قضت غيابياً عملاً بمواد الإتهام بتفريم المتهم مائتى جنية والمصادرة والنشر . عارض المحكوم عليه ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . إستأنف المحكوم عليه والنيابة العامة ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إنتاج وعرض أغذية مغشوشة للبيع مع علمه بذلك وقضى بتفريمه

ماتتى جنية قد شابه خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن ما أنتجه وعرضه المطعون ضده من أغذية مغشوشة كان ضاراً بصحة الإنسان والعقوبة المقررة لذلك هى الحبس أو الغرامة التى لا يجوز أن تقل عن خمسمائة جنية - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة إتهمت المطعون ضده بأنه أنتج وعرض شيئاً من أغذية الإنسان « بنبون » مغشوشاً مع علمه بذلك ، وجاء بالحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن تقرير معاملى وزارة الصحة أبان أن الغلاف الخارجى غير مطابق لقرار الأوعية لإحتوائه على صبغات ضارة بالصحة وغير مصرح باستعمالها . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها نصت على أن « تعتبر الأغذية ضارة بالصحة فى الأحوال الآتية ١ - ٢ - ٣ - ٤ - إذا كانت عبواتها أو لفائفها تحتوى على مواد ضارة بالصحة » وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تتجاوز ألف جنية او بإحدى هاتين العقوبتين ١ - ٢ - وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تتجاوز ألفى جنية او بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الأغذية او المحاصلات المغشوشة او الفاسدة او كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان » وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أن الغلاف الخارجى للعينة المضبوطة يحتوى على صبغات ضارة بالصحة نزل بعقوبة الغرامة إلى أقل من حدها الأدنى المقرر قانوناً ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، ولئن كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ

فى القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها فى الحكم مما كان يؤذن حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، غير أنه لما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى ضد المطعون ضده بوصف أنه أنتج وعرض شيئاً من أغذية الإنسان « بنبون » مغشوشاً مع علمه بذلك ، وكان لزاماً على المحكمة أن تبحث الفعل الذى إرتكبه الجانى بكافة أوصافه القانونية التى يحتملها ، ذلك أنها مختصة بالنظر فى ثبوت الفعل المنسوب للمتهم بكافة أوصافه القانونية إذ تنص المادة ٣٠٨ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمحكمة أن تغير فى حكمها الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم ، ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة فى الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور فإن المحكمة إذ فصلت فى الدعوى قبل أن تعدل التهمة بإضافة الظروف المشددة وهو أن ما عرضه المطعون ضده من أغذية مغشوشة كان ضاراً بصحة الإنسان تكون بذلك أيضاً قد أخطأت فى القانون ، ذلك بأن حكمها بإعتبار الواقعة خالية من الظروف المشددة من شأنه أن يحول دون محاكمة المطعون ضده عنها مقترنة بذلك الظرف لأن قوام هذه الجريمة هو الواقعة عينها ، إذ تنص المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة ، ولما كان تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة آتف

البيان ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى المطعون ضده مما تملك المحكمة إجراءه بغير تعديل فى التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل التهمة نفسها بإسناد ظرف جديد لها لم يكن ورداً بالتكليف بالحضور الأمر الذى يتعين معه على المحكمة لفت نظر المتهم إلى ذلك التعديل حتى تتاح له فرصة إبداء مآلديه من أوجه الدفاع على أساس الرصف الجديد ، ومن ثم فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإعادة .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر و
حسن عميرة نائبى رئيس المحكمة ومحمد زايد ورشدى حسين .

١٦٣

الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ القضائية

(١) رشوة . جريمة « إركانها » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب ،

توافر قيام جريمة الرشوة من جانب الموظف ولو كان غير مختص بجميع العمل المتعلق
بالرشوة . كفاية أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . إثبات « بوجه عام » . حكم « مالا يعيبه

فى نطاق التدليل » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها .

حرية الفاضى الجنائى فى تكوين اقتناعه من أى دليل له مأخذه فى الأوراق .

تزيد الحكم فيما لم يكن بحاجة إليه . لا يعيبه .

(٣) رشوة . جريمة « إركانها » . حكم « مالا يعيبه فى نطاق التدليل » . نقض « اسباب

الطعن » . مالا يقبل منها . عقوبه « العقوبة المبررة » . إرتباط .

تعيب الحكم فيما تساند إليه فى خصوص جريمة عرض رشوة لم تقبل . عدم جداؤه طالما أن المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الإرتشاء المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ عقوبات .

(٤) رشوة . جريمة « أركانها » . قصد جنائى . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

القصد الجنائى فى جرميتي الإرتشاء وعرض الرشوة . متى يتوافر ؟

عدم تحدث الحكم إستقلالاً عن ركن القصد الجنائى . لا يعيبه . أساس ذلك ؟

(٥) إثبات « شهود » . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » . محكمة الموضوع « سلطتها

فى تقدير الدليل » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

تناقص الشاهد وتضاربة فى أقواله . لا يعيب الحكم مادام إستخلص الحقيقة بما لا تناقض فيه .

(٦) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . إثبات « شهود » . حكم « مالا يعيبه فى

نطاق التدليل » . تسببيه . تسبیب غیر معيب » .

إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى أقوال شاهد آخر . لا يعيبه متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها . لا يقدح فى ذلك إختلاف الشهود فى بعض التفاصيل أساس ذلك ؟

(٧) حكم « بطلانه » ، « تسبيبه » ، « تسبيب غير معيب » ، « محكمة الموضوع » سلطتها فى تقدير

الدليل ، » .

لا ينال من سلامة الحكم ما إستطرد إليه تزيداً . طالما لم يكن له من أثر فى منطقه أو فى النتيجة التى إنتهى إليها .

(٨) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » ، « دفع » الدفع بتفليق التهمة ، « حكم

« تسبيبه » ، « تسبيب غير معيب » ،

الدفع بتفليق التهمة . موضوعى .

////////////////////

١ - من المقرر أنه لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها .

٢ - إن القاضى الجنائى حر فى أن يستمد عقيدته من أى دليل يطمئن إليه طالما ان لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق ، كما وأنه لا ينال من سلامة الحكم وقد اقام مسئولية الطاعن على اساس توافر اختصاصه الحقيقى ما إستطرد إليه من الإشارة إلى أن جريمة الرشوة تتحقق فى جانب الموظف ولو كان العمل لا يدخل فى اختصاصه إكتفاء بزعمه الإختصاص عملاً بالمادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات ، إذ أن ما ذهب إليه الحكم فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون تزيداً فيما لم يكن بحاجة إليه فلا يعيبه ، ومن ثم فان النعى عليه فى هذا الوجه غير سديد .

٣ - لما كان ما أورده الحكم فى المساق المتقدم من قيام الطاعن بعرض رشوه لم تقبل منه على اثنين من الموظفين مقابل العمل على تنفيذ الحكم السالف تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عرض الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً عقوبات التى دأته الحكم بها ، فإن منعه على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص لا يكون له وجه ، فضلاً عن إنتفاء جدوى هذا النعى مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الإرتشاء المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى أثبتها الحكم فى حقه .

٤ - لما كان البين مما أورده الحكم أن الطاعن بوصفه مرتشياً قد طلب وأخذ العطية المتمثلة فى مبلغ من النقود لقاء القيام بعمل من أعمال وظيفته وللإخلال بواجباتها على إعتبار أنها ثمن لإتجاره بوظيفته وإستغلالها ، وأنه بوصفه عارضاً لرشوه لم تقبل منه حاول إرشاء الموظفين المشار إليهما مع علمه بصفتها مقابل إتجارهما بوظيفتهما وإستغلالها ، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافياً فى الدلالة على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فى جريمتى الإرتشاء وعرض الرشوة المسندتين إليه فلا يعيب الحكم أنه لم يتحدث إستقلالاً عن ركن القصد الجنائى طالما أن قيامه مستفاد من مجموع عباراته .

٥ - لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومتى أخذت المحكمة بشأده شاهد فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله او مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه كما هو

الحال فى الدعوى المطروحة فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٦ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ولا يؤثر فى هذا النظر إختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم ذلك بان لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداه ، وكان البين من اسباب الطعن ذاتها أن الخلاف فى أقوال الشهود المشار إليهم بها انما يتعلق ببعض التفاصيل الثانويه بما لا يؤثر فى الوقائع الجوهرية التى استند إليها الحكم من هذه الأقوال فإنه لا ضير على الحكم من الإحالة فى بيان أقوال شاهدين منهم إلى ما أورده من أقوال الشاهدين الآخرين .

٧ - لما كان البين من الإطلاع على الحكم أنه عول فى إدانه الطاعن على الادله المستقاة من أقوال شهود الاثبات وهى ادله سائغه وكافيه فى حمل قضائه وأنه بعد أن أورد مؤداها إستطرد إلى القول بأن محضر تفريغ المحادثات المسجلة بين الطاعن والشاهد الأول ابان انها تدور حول وقائع الرشوه ، فانه يكون من غير المنتج النعى على الحكم فى شأن هذه التسجيلات طالما أنه لم يستطرد إليها إلا تزيدا بعد إستيفائه أدله الإدانه ، إذ لم يكن بحاجة إلى هذا الإستطراد فى مجال الإستدلال ما دام أنه أقام ثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد إليه فى منطق أو فى النتيجة التى انتهت إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : بصفته موظفاً عمومياً كاتباً
بلجئه الحانوتية والثرية بمحافظة القاهرة طلب لنفسه عطية لأداء عمل من أعمال
وظيفته بأن طلب من مبلغ ألف جنيه على سبيل الرشوة عرض منه مبلغ
خمسمائة جنيه على مدير إدارة الشئون العقارية بمحافظة القاهرة
ووعد بعرض رشوة أخرى على مدير الإدارة الهندسية للعبانات محافظة
القاهرة مقابل قيام ثلاثتهم بتنفيذ الحكم الصادر من مجلس الدولة في القضية
رقم ولكن الموظفين العموميين لم يقبلوا الرشوة منه . ثانياً : بصفته
سالفه الذكر طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب من
مبلغ ثلاثمائة جنيه وأخذ منه مائتي جنيه على سبيل الرشوة مقابل إستلامه منه
دون إتباع الإجراءات الإدارية اللازمة فى شكاوى بعض المواطنين ضد خصمه
..... لعرضها على اللجنة . وإحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا
لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة
قضت حضورياً عملاً بالمراد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات
مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث
سنوات وتغريمه ألفى جنيه فطعن كل من الأستاذ /
المحامى عن الأستاذ / المحامى والأستاذ /
... .. المحامى عن الأستاذ / المحامى نيابة عن
المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي الإرتشاء وعرض الرشوة قد شابه الفساد في الإستدلال والتناقض والقصور في التسبيب والخطأ في الإسناد ، ذلك أنه عول في إثبات اختصاص الطاعن بالعمل المطلوب أدائه على أقوال بعض الموظفين ممن لا درايه لهم والتفت عما قام عليه دفاعه المؤيد بأقوال نفر من المسؤولين من انحسار هذا الإختصاص عنه هذا إلى ترده بين مساءلته على اساس الإختصاص الحقيقي ام مجرد الإختصاص المزعوم طبقا للمادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات والتي ما كان يجوز إعمال حكمها دون لغت نظر الدفاع طالما لم يتضمنها امر الإحالة ، وقد دان الطاعن بجريعه عرض الرشوة المعاقب عليها بالمادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات مع خلوه من بيان أركانها ، كما لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جرائم الرشوة المسندة إليه ، وإعتمد في إدانته على أقوال شهود الإثبات رغم ما شابهها من الكذب والتناقض ، واحال في بيان اقوال الشاهدين وعضو الرقابة الإدارية إلى مضمون ما شهد به الشاهدان وعضو الرقابة الإدارية رغم اختلافهم في بعض الوقائع ، واستند من بين ما استند إليه - إلى التسجيلات الصوتية المقدمة في الدعوى مع أن الأحاديث التي تضمنتها خلت من ذكر وقائع الرشوة ولم يثبت أنها بصوت الطاعن ، واخيراً فقد اغفل الحكم الرد على ما ساقه الطاعن من أوجه دفاع عديدة تكشف عن تلفيق الإتهام ، كل ذلك مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعه الدعوى بما مؤداه أن الطاعن بوصفه كاتباً بلجنة « الحانوتية والتربية » بإداره الجبانات بمحافظة القاهرة أهدى للمبلغ استعداده للعمل على تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية لصالح والده الذى يعمل « تريباً » فى شأن نزاعه مع اخر على الإشراف على إحدى الجبانات وأن يسلمه خطاباً بهذا المعنى نظير حصوله على مبلغ الف جنيه على سبيل الرشوة ، فتظاهر المبلغ بالموافقة وأبلغ الرقابة الإدارية بالأمر ، ثم قام الطاعن بعرض رشوة على كل من مقرر اللجنة المتقدمة ومدير الإدارة الهندسية للجبانات بمحافظة القاهرة لحملهما على الموافقة على تنفيذ الحكم السالف إلا أنهم لم يقبلوا الرشوة منه . وعلى أثر ذلك اتفق الطاعن مع والد المبلغ على أن يتسلم منه . مقابل رشوة بعض الشكاوى ضد خصمه بغير اتباع الإجراءات المقررة لعرضها على اللجنة التى يعمل بها وصولاً إلى مساءلة خصمه المذكور ، وتم ضبطه بعد إستئذان النيابة العامة فى كمين أعد له ويحوزته مبلغ الرشوة الذى تقاضاه وقدره مائتا جنيه ، ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ، وأثبت على الطاعن أخذاً بأقوال مقرر اللجنة المشار إليها وبعض العاملين بها أن له نصيباً من الإختصاص فى تنفيذ الحكم السالف يتمثل فى تحرير الخطابات للجهات المعنية بتنفيذه فضلاً عن اختصاصه بحكم عمله بتسلم الشكاوى التى ترد للجنة حول شئون الجبانات ، وانتهى إلى إدانته عن جرميتى الإرتشاء وعرض الرشوة عملاً بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط فى جرمه الرشوة أن يكون الموظف هو المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وكان الحكم -

على ما سلف بيانه - قد أثبت باستدلال سائق توافر قدر من الإختصاص للطاعن بالعمل الذى تقاضى الجعل لأدائه ، وخلص إلى إدانته عن الإرتشاء المسند إليه بمقتضى المادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات ، فإن منمى الطاعن بأن الحكم اعتمد فى إثبات اختصاصه على أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر ممن نفوا عنه هذا الإختصاص لا يكون له محل لما هو مقرر من أن القاضى الجنائى حر فى أن يستمد عقيدته من أى دليل يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق ، كما وأنه لاينال من سلامة الحكم وقد أقام مسئولية الطاعن على أساس توافر اختصاصه الحقيقى ما استطرد إليه من الإشارة إلى أن جريمة الرشوة تتحقق فى جانب الموظف ولو كان العمل لايدخل فى اختصاصه إكتفاء بزعمه الاختصاص عملا بالمادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات ، إذ أن ماذهب إليه الحكم فى هذا الصدد لايعدو وأن يكن تزيداً فيما لم يكن بحاجة إليه فلا يعيبه ، ومن ثم فإن النعى عليه فى هذا الوجه غير سديد. لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى المساق المتقدم من قيام الطاعن بعرض رشوه لم تقبل منه على اثنين من الموظفين مقابل العمل على تنفيذ الحكم السالف تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عرض الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً عقوبات التى دانه الحكم بها ، فإن منعه على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص لا يكون له وجه ، فضلاً عن إنتفاء جدوى هذا النعى مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الارتشاء المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى أثبتها الحكم فى حقه لما كان ذلك ، وكان البين مما أورده الحكم أن الطاعن بوصفه مرتشياً قد طلب وأخذ العطية المتمثلة فى مبلغ من النقود

لقاء القيام بعمل من أعمال وظيفته وللإخلال بواجباتها على اعتبار أنها ثمن لانتجاره بوظيفته واستغلالها ، وأنه بوصفه عارضاً لرشوة لم تقبل منه حاول إرشاء الموظفين المشار إليهما مع علمه بصفتهما مقابل اتجارهما بوظيفتهما واستغلالها ، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافياً في الدلالة على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمتي الإرتشاء وعرض الرشوة المسندتين إليه فلا يعيب الحكم أنه لم يتحدث إستقلالاً عن ركن القصد الجنائي طالما أن قيامه مستفاد من مجموع عباراته . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومتى أخذت المحكمة بشهادته شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لاتناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادته الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر إختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ماتطنن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداه ، وكان البين من أسباب الطعن ذاتها ان الخلاف في اقوال الشهود المشار إليهم بها إنما يتعلق

ببعض التفاصيل الثانوية بما لا يؤثر فى الوقائع الجوهرية التى استند إليها الحكم من هذه الأقوال ، فإنه لاضير على الحكم من الإحالة فى بيان أقوال شاهدين منهم إلى ما أورده من أقوال الشاهدين الآخرين . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم أنه عول فى إدانة الطاعن على الأدلة المستقاة من أقوال شهود الإثبات وهى أدلة سائغة وكافية فى حمل قضائه ، وأنه بعد أن أورد مؤداها استطرد إلى القول بأن محضر تفريغ المحادثات المسجلة بين الطاعن والشاهد الأول أبان أنها تدور حول وقائع الرشوة ، فإنه يكون من غير المنتج النمى على الحكم فى شأن هذه التسجيلات طالما أنه لم يستطرد إليها إلا تزيدها بعد استيفائه أدلة الإدانة ، إذ لم يكن بحاجة إلى هذا الاستطرد فى مجال الاستدلال مادام أنه أقام ثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيده إليه فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلغيق الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لاتستوجب رداً صريحا من الحكم بل يكفى أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان عله إطراحها إياها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
حمود رضوان نائب رئيس المحكمة وصالح عطيه ورضوان عبد العليم وأنور جبرى .

١٦٤

الطعن رقم ٣٧٩٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إيجار أماكن . مقدم إيجار . قانون « تطبيقه » . حكم « تسبيبه » . تسبيب معيب » .

نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها » .

جواز إقتضاء المالك من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز إجرة سنتين . شرط ذلك ؟

عدم إنصراف حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذى يتقاضاه المالك . وفقا لأحكام هذه المادة .

خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وما اشتمل عليه عقد الإيجار وقيمة الأجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء علاقه الإيجارية . قصور .

(٢) حكم وبياناته » . بيانات حكم الإدانة » . تسبيبه » . تسبيب معيب » .

الحكم بالإدانة . وجوب إشتماله على واقعة الدعوى والأدلة التى إستند إليها . وبيان مؤداها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون .

////////////////

١ - لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمعمول به فى ٣١ من يوليى سنة ١٩٨١ تنص على أنه « يجوز لمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين وذلك بالشروط الآتية : ١ - أن تكون الأعمال الأساسية للبناء قد تمت ولم تبق إلا مرحلة التشطيب .

٢ - أن يتم الإتفاق كتابة على مقدار الإيجار وكيفيه خصمه من الأجرة المستحقة فى مدة لا تجاوز ضعف المدة المدفوع عنها المقدم وموعد إتمام البناء وتسليم الوحدة صالحة للاستعمال ويصدر قرار من الوزير المختص بالإسكان بتنظيم تقاضى مقدم الإيجار والحد الأقصى لمقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء ولايسرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذى يتقاضاه المالك وفقاً لأحكام هذه المادة لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى وما إشتمل عليه عقد إيجار المجنى عليه وقيمة الأجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الإيجارية وذلك تحديداً لما يحق للمالك أن يتقاضاه كمقدم إيجار من المستأجر والمبالغ التى تقاضاها زائدة عن هذا القدر بل أطلق القول بتوافر الجريمة لمجرد أن الطاعن تقاضى من المجنى عليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه خارج نطاق عقد الإيجار وهو ما لايتحقق به وحده أركان الجريمة كما هى معرفه به فى القانون إذ لايكفى فى بيان توافر أركانها مجرد حصول المؤجر على ثمة مبالغ من المستأجر .

٢ - الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستند إليها وبيان مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مؤجراً تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار على سبيل خلو الرجل ، وطلبت عقابة بالمواد ١ ، ٢٦ ، ٥٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٤ ، ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالإسكندرية قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه مبلغ ستة آلاف جنيه وإلزامه برد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، إستأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .

فطعن الأستاذ / نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه لم يعمل أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والتي تقضى بإلغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لجريمة تقاضى اية مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد على الرغم من انطباق أحكامه على الواقعة موضوع الطعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

حيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « وحيث إن التهمة ثابتة في حق المتهم - الطاعن - من أقوال المجنى عليه من أنه إستأجر في من المتهم شقة بالدور العلوى من العقار المملوك له الكائن بناحية سيدى بشر قبلى وتقاضى منه ثلاثة آلاف جنيه خارج نطاق عقد الإيجار وما ثبت من عقد الإيجار المؤرخ من أن المتهم أجر للمجنى عليه الشقة المشار إليها بغرض إستعمالها عيادة لأمراض الصدر والقلب ومن ثم يكون ما صدر من المتهم منطوياً تحت نص مواد الإتهام وتعاقبه المحكمة طبقاً لها على النحو الوارد بالمنطوق » لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمعمول به فى ٣١ من يولية سنة ١٩٨١ تنص على أنه « يجوز لمالك المبنى المنشأ إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجره سنتين وذلك بالشروط الآتية

- ١ - أن تكون الأعمال الأساسية للبناء قد تمت ولم تبق إلا مرحلة التشطيب
- ٢ - أن يتم الاتفاق كتابة على مقدار مقدم الإيجار وكيفية خصمه من الأجرة المستحقة فى مدة لا تجاوز ضعف المدة المدفوع عنها المقدم وموعد إتمام البناء وتسليم الوحدة صالحة للإستعمال ويصدر قرار من الوزير المختص بالإسكان بتنظيم تقاضى مقدم الإيجار والحد الأقصى لمقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء . ولا يسرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذى يتقاضاه المالك وفقاً لأحكام هذه المادة لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى وما أشتمل عليه عقد إيجار المجنى عليه وقيمة الأجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الإيجارية وذلك تحديداً لما يحق للمالك

أن يتقاضاه كمقدم إيجار من المستأجر والمبالغ التى تقاضاها زائدة عن هذا القدر بل أطلق القول بتوافر الجريمة لمجرد أن الطاعن تقاضى من المجنى عليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه خارج نطاق عقد الإيجار وهو ما لا يتحقق به وحده أركان الجريمة كما هى معرفة به فى القانون إذ لا يكفى فى بيان توافر أركانها مجرد حصول المؤجر على ثمة مبالغ من المستأجر . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم الأمر الذى يعيبه ويوجب نقضه والإعادة ، دون حاجة لمبحث سائر أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي اسحق نائب رئيس المحكمة وتمنى خليفة وعلى الصادق عثمان و إبراهيم عبد المطلب .

١٦٥

الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقد . حكم « بيانات حكم الإدانة » ، « تسببيه . تسبیب معيب » .

ذكر التهمة في الحكم الاستثنائي بصورة مخالفة للتهمة التي قضى الحكم الابتدائي بإدانته الطاعن عنها . دون أن ينشئ لنفسه أسباباً جديدة مفاده . خلو الحكم من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة يوقع اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت المحكمة الطاعن عنها .

(٢) نقد . جريمة « أركانها » . مسئولية جنائية . حكم « بيانات حكم الإدانة » ، « تسببيه . تسبیب معيب » .

جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها تتحقق بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجي دون تقديم ما يثبت وصول البضائع . أساس ذلك ؟

المسئول عن هذه الجريمة هو ذات المستورد إذا كان شخصاً طبيعياً أو من يثبت إرتكابه الجريمة من موظفي المستورد إذا كان شخصاً اعتبارياً .

صحة الحكم بالادانة في جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها . شرطها . ؟

١ - لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد وصف التهمة المسندة للطاعن من أنه « لم يسترد قيمة البضاعة المصدرة خلال الميعاد المقرر » بين الواقعة والأدلة بقوله « وحيث أن مدير عام النقد قد أذن في رفع الدعوى المؤرخ وحيث أن الاتهام ثابت في حق المتهم مما تضمنه كتاب البنك سالف الذكر وقد تخلف المتهم عن الحضور ليدفع التهمة بأي دفاع مقبول مما يتعين معه القضاء بمعاقبته عملاً بمواد الاتهام والمادة ١/٣١٤ إجراءات جنائية » ثم قضى بتغريم الطاعن مائتى جنيه وإلزامه بأن يدفع غرامة إضافية قدرها ٦١٨٢٥٠ دولار . كما يبين من الحكم الاستثنائي أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي واعتنق اسبابه رغم أنه أورد في ديباجته أن التهمة التي دين الطاعن بها هي عدم تقديم ما يثبت ورود البضائع المفرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها . لما كان ذلك وكان ذكر التهمة في الحكم الاستثنائي بصورة مخالفة كلية لتلك التي قضى الحكم الابتدائي بإدانة الطاعن عنها رغم اعتناق الحكم الأول لأسباب الحكم الثاني دون أن ينشئ لنفسه أسباباً جديدة تتسق مع التهمة التي - أوردتها يجعله من جهة خالياً من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت المحكمة الطاعن عليها ويكشف عن اختلاط صورة الواقعة في ذهنها وعدم احاطتها بها وهو ما يتنافى مع ما أوجبه الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من تسبیب الأحكام الجنائية ومن أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

٢ - لما كان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي - الذى طبقه الحكم على الواقعة - قد نص فى المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز استخدام النقد الأجنبي المصرح به لغير الغرض المخصص له » ونص المادة الخامسة على أن، « يتم إثبات وصول الواردات التى يصرح بتحويل قيمتها عن طريق المصارف المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبي وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص » . ونص فى المادة السادسة عشر على أن يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورها عن شخص اعتبارى أو احدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص ، أو الجهة أو الوحدة على مسئوليته التضامنية معه عن العقوبات المالية التى يحكم بها ، كما نصت المادة الثامنة والخمسين من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتعاون الإقتصادى رقم ٣١٦ سنة ١٩٧٦ على أن يلتزم المستوردون بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التى أفرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها فى ميعاد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة من تاريخ دفع قيمتها ، ويقع هذا الالتزام على المستورد الذى طلب فتح الاعتماد أو تحويل القيمة وكان مؤدى هذه النصوص أن جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها لا تتحقق الا بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الإعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع ، وأن المسئول عن الجريمة هو ذات المستورد وإن كان شخصا طبيعيا أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد إن كان شخصا اعتباريا ، ومن ثم فإنه يجب كيما يستقيم القضاء بالإدانة فى هذه الجريمة أن يثبت الحكم انقضاء ميعاد الستة أشهر الذى يتعين تقديم الدليل على وصول البضائع خلاله،

وهو ما يقتضى بيان التاريخ الذى يحتسب منه ذلك الأجل ، كما يجب أن يقيم الحكم الدليل - مردوداً إلى أصل ثابت فى الأوراق - على مسئولية المتهم عن الجريمة سواء بإثبات أنه هو المستورد ، أو أنه مرتكب الجريمة من موظف المستورد إن كان من الأشخاص الاعتبارية ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ذلك كله ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت ورود البضائع المفرج عن عمله أجنبية من أجل استيرادها . وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٠٢ من القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٨٠ ومحكمة جنح الشئون المالية والتجارية بالاسكندرية قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بتغريم المتهم مائتى جنيه ، وبإلزامه بأن يدفع غرامة اضافية ٦٤٨٢٥٠ دولاراً بما يوازى السعر الرسمى استأنف المحكوم عليه ومحكمة الإسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم تقديم ما يثبت ورود البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها قد شابه قصور فى التسبب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أغفل الرد على دفاعه ومستنداته من أنه غير مسئول عن الجريمة إذ لم يكن من موظفى الشركة

المستوردة فى تاريخ الواقعة فضلا عن أن الشركة تسلمت البضائع وأخطرت البنك بذلك وقددر الحكم الغرامة الاضافية بالدولار الأمريكى رغم أن الإعتماد المستندى كان بالمارك الألماني ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد وصف التهمة المسندة للطاعن من أنه « لم يسترد البضاعة المصدرة خلال الميعاد المقرر » بين الواقعة والأدلة بقوله : وحيث إن حاصل الواقعة أن البنك الأهلى أبلغ بكتابة المؤرخ ١٩٧٩/١/٢٥ مدير عام النقد أن المتهم لم يسدد قيمة الاستثمار رقم ٥٣٩٥٣ وهى بمبلغ ٦٤٨٢٥٠ دولار وحيث إن مدير عام النقد قد أذن فى رفع الدعوى المؤرخ وحيث إن الاتهام ثابت فى حق المتهم مما تضمنه كتاب البنك سالف الذكر وقد تخلف المتهم عن الحضور ليدفع التهمة بأى دفاع مقبول مما يتعين معه القضاء بمعاقبة عملا بمواد الاتهام والمادة ١/٣١٤ إجراءات جنائية ثم قضى بتغريم الطاعن مائتى جنيه وبإلزامه بأن يدفع غرامة إضافية قدرها ٦١٨٢٥٠ دولارا ، كما يبين من الحكم الاستئنافى أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى واعتنق أسبابه رغم أنه أورد فى ديباجته أن التهمة التى دين الطاعن بها هى عدم تقديم ما يثبت ورود البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها . لما كان ذلك ، وكان ذكر التهمة فى الحكم الاستئنافى بصورة مخالفة كلية لتلك التى قضى الحكم الابتدائى بإدانة الطاعن منها رغم اعتناق الحكم الأول لأسباب الحكم الثانى دون أن ينشئ لنفسه أسباباً جديدة تتسق مع التهمة التى - أوردتها يجعله من جهة خالياً من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى

اللبس الشديد فى حقيقة الأفعال التى عاقبت المحكمة الطاعن عليها ويكشف عن اختلاط صورة الواقعة فى ذهنها وعدم احاطتها بها وهو ما يتنافى مع ما أوجبه الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من تسبب الأحكام الجنائية ومن أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى - الذى طبقه الحكم على الواقعة - قد نص فى المادة الرابعة منه على أنه لايجوز استخدام النقد الأجنبى المصرح به لغير الغرض المخصص له ونص فى المادة الخامسة على أن يتم إثبات وصول الواردات التى يصرح بتحويل قيمتها عن طريق المصارف المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص . ونص فى المادة السادسة عشر على أن يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورها عن شخص اعتبارى أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص ، أو الجهة أو الوحدة على مسئوليته التضامنية معه عن العقوبات المالية التى يحكم بها ، كما نصت المادة الثامنة والخمسين من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتعاون الإقتصادى رقم ٣١٦ سنة ١٩٧٦ على أن « يلتزم المستوردون بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التى أفرج عن عملة اجنبية من أجل استيرادها فى ميعاد لايتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة من تاريخ دفع قيمتها ، ويقع هذا الالتزام على المستورد الذى طلب فتح الاعتماد أو تحويل القيمة » وكان مؤدى هذه النصوص أن جريمة

عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها
لاتتحقق إلا بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال
الإعتماد المقترح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول
البضائع ، وأن المسئول عن الجريمة هو ذات المستورد وإن كان شخصاً طبيعياً
أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد إن كان شخصاً اعتبارياً ،
ومن ثم فإنه يجب كيماً يستقيم القضاء بالإدانة في هذه الجريمة أن يثبت الحكم
انقضاء ميعاد الستة أشهر الذى يتعين تقديم الدليل على وصول البضائع خلاله ،
وهو ما يقتضى بيان التاريخ الذى يحتسب منه ذلك الأجل ، كما يجب أن
يقيم الحكم الدليل - مردوداً إلى أصل ثابت فى الأوراق - على مسئولية المتهم
عن الجريمة سواء بإثبات أنه هو المستورد ، أو أنه مرتكب الجريمة من موظف
المستورد إن كان من الأشخاص الاعتبارية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد
خلا من بيان ذلك كله ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ،
مما يتعين معه نقضه والإعادة ، دون حاجة لمبحث سائر أوجه الطعن .



جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي إسحق نائب رئيس المحكمة وتختي خليفة و سري صيام وعلى الصادق عثمان .

١٦٦

الطعن رقم ٤٥٢٩ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن » إيداعاً .

التقرير بالطعن دون تقديم الأسباب . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) إرتباط « محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الإرتباط .

ارتباط الجنبحة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة .

فصل المحكمة الجنبحة عن الجناية لا يضر المتهم . أساس ذلك ؟

(٣) نقض « مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام » .

القضاء الغير منتهى للخصومه في الدعوى والذي لا يبنى عليه منع السير فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

مثال .

(٤) مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة « أركانها » « محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الدليل « إستدلالات » إثبات « بوجه عام » .

تقدير توافر قصد الإحتجار في المخدر . موضوعي .

لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ماعداه .

تحويل المحكمة على ما أسفرت عنه التحريات بشأن إحراز المخدر وإطراحها مادلت عليه من توافر الإحتجار . لا عيب .

تجربة المخدر في لفافات وتلوث نصل المطاوع بآثار المخدر من الأمور النسبية . تقديرها موضوعي .

١ - لما كان المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - من المقرر أن ارتباط الجنحة بالجنانية المحالة إلى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة ، وأنه إذا فصلت المحكمة الجنحة المسندة إلى المتهم عن الجنانية فإنه لا يضر بذلك فى دفاعه مادام من حقه ألا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنحة إذا تبين لها من التحقيق الذى تجريه أنها مرتبطه بالفعل المكون للجنانية التى عوقب عليها إرتباطاً لا يقبل التجزئة .

٣ - لما كان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاء هو فى واقعه قضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الجنحة التى قررت المحكمة قبل التحقيق فصلها عن الجنانية ، وخلص الحكم على النحو المار بيانه إلى عدم ارتباطها بها ، وهو بذلك لم يخالف القانون فى شئ ، ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة فى موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها ، فإن طعن النيابة بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الجنحة يكون غير جائز .

٤ - من المقرر أن توافر قصد الإتيان المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغاً ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطعنن إليه واطراح ماعداه ، فإنه لا تثريب عليها إن هى أخذت

بما أسفرت عنه التحريات بشأن إحراز المخدر واطرحت مادلت عليه من توافر قصد الإتهار ، هذا إلى أن تجزئة المخدر فى لفافات عديدة وتلوث نصل المطواة بآثار المخدر لايفيد أحدهما أو كلاهما بطريق اللزوم أن إحرازه هو بقصد الإتهار ، وكلاهما من الأمور النسبية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - احرز بقصد الإتهار جوهرًا مخدرا (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواه) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . واحالته إلى محكمة جنابات دمياط لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه الف جنيه والمصادرة باعتبار أن الإحراز بغير قصد الإتهار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وإحالة التهمة الثانية إلى أمن الدولة الجزئية بدمياط المختصة نوعياً بنظرها .

قطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المحكوم عليه بوصف أنه .

١ - أحرز بقصد الإتهام جوهراً مخدراً « حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحاً أبيض « مطواة » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وبين من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ١٨ من فبراير ١٩٨٧ أن المحكمة قبل التحقيق قصرت نظر الدعوى على الجريمة الأولى التى دانت المحكوم عليه بها وخلصت فى حكمها المطعون فيه إلى أنه لا وجه للارتباط بينها وبين الجريمة الثانية المعاقب عليها بعقوبة الجنحة وانتهت من ذلك إلى قضائها بإحالة هذه الجنحة إلى محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة نوعياً بنظرها . لما كان ذلك ، وكان ارتباط الجنحة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة ، وأنه إذا فصلت المحكمة الجنحة المستندة إلى المتهم عن الجناية فإنه لا يضر بذلك فى دفاعه ما دام من حقه ألا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنحة إذا تبين لها من التحقيق الذى تجرته أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التى عوقب

عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وكان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاءه هو في واقعه قضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الجنحة التي قررت المحكمة قبل التحقيق فصلها عن الجناية ، وخلص الحكم على النحو المار ببيانه إلى عدم ارتباطها بها ، وهو بذلك لم يخالف القانون في شيء ، ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا ينهى عليه منع السير فيها ، فإن طعن النيابة بطريق النقض في الحكم الصادر في الجنحة يكون غير جائز ومن حيث إن طعن النيابة العامة في الحكم الصادر في الجناية قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ « إن المطعون ضده بجرمة إحراز جواهر مخدر بغير قصد الإتهار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي نافياً عنه قصد الإتهار ، قد شابه القصور والتناقض في التسبب ، ذلك بأنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تضمنته من ضبط العديد من لفافات المخدر ومطواة ملوثة بالحشيش عاد فنفى عن المطعون ضده قصد الإتهار ودون أن يعرض لدلالة ما أسفرت عنه التحريات من توافر هذا القصد . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن تحريات الشرطة دلت على أن المطعون ضده يحرز مواداً مخدرة ، وقد صدر تأسيساً عليها إذن النيابة العامة بتفتيشه الذي أسفر عن العثور معه على ثمانية وثلاثين لفافة بداخل كل منها قطعة من الحشيش ، ومدية ملوث نصلها بآثار من المخدر ذاته ، وقد أقر المطعون ضده بإحرازه المضبوطات . وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة في حقه على هذه الصورة عرض للقصد من الإحراز ونفى قصد الإتهار عنه بقوله « أنه لما كان المتهم لم يضبط حال بيعه المخدر المضبوط أو تعاطيه كما لم يضبط معه ثمة أدوات مما تستعمل في الإتهار ، وقد

خلت الأوراق من سوابق للمتهم فى هذا الخصوص ، فإنها تأخذه بالقدر المتيقن لديها وهو الإحراز المجرد « لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الإحتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائفا ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى وتجهيزتها والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه ، فإنه لا تشريب عليها إن هى أخذت بما أسفرت عنه التحريات بشأن إحراز المخدر وأطرحت ما دلت عليه من توافر قصد الإحتجار ، هذا إلى أن تجهيزته المخدر فى لفافات عديدة وتلوث نصل المطواة بآثار المخدر لا يفيد أحدهما أو كلاهما بطريق اللزوم أن إحرازه هو بقصد الإحتجار ، وكلاهما من الأمور النسبية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

////////////////////

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة / المستشارين / ناجي اسحق نائب رئيس المحكمة وتنحى خليفة وسري صيام وعلى الصادق عثمان .

١٦٧

الطعن رقم ٣٧٧٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) تفتيش « إذن التفتيش » . بياناته ، . إختصاص . نيابة عامه .

العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

ذكر الاختصاص المكاني مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . غير لازم . متى أوضحت المحكمة أن من أعطى الإذن كان مختصاً بإصداره .

(٢) تفتيش « إذن التفتيش » . بياناته ، . نيابة عامه . مواد مخدرة .

صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش . مؤدى ذلك ؟

=====

١ - من المقرر أن العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصاً بإصداره . .

٢ - من المقرر أن صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الإتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وإحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول الاول الملحق به بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه الف جنيه والمصادرة باعتبار أن إحرار المخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض

..... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحرار جوهر مخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى قد شابه فساد فى الإستدلال وقصور فى التسبيب فضلاً عما لحق به من بطلان ، ذلك بأنه رد رداً غير سائغ على دفعه ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش لخلو الإذن من صفة مصدره ومن بيان اختصاصه المكاني وعول الحكم على ضبط المخدر وأقوال الضابط رغم أنهما وليدا تلك الإجراءات الباطلة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال ضابط المباحث وتقرير المعامل الكيماوية من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، عرض للدفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش ورد عليه بقوله : إن الدفع ببطلان الإذن لعدم ذكر صفة مصدره فإن المحكمة تلتفت عنه لما ثبت لها من أن مصدر الإذن أثبت صفته كوكيل للنائب العام ، كما أثبت وكيل النائب العام المحقق فى صدر تحقيقات النيابة أن مصدر الإذن وكيل نيابة المخدرات فضلاً عن أن محضر التحريات عرض على نيابة المخدرات « . لما كان ذلك ، وكان رد الحكم على النحو المتقدم كاف وسائغ فى اطراح دفع الطاعن إذ أن العبرة فى اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة وليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش مادام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصاً بإصداره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين أن مصدر الإذن قد افصح عن صفته كوكيل للنائب العام ، فضلاً عن أن من المقرر أن صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش ، فإن نعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على واقعة ضبط المخدر وأقوال الضابط المستمدين من إجراءات الضبط والتفتيش والتى انتهت بالحكم سديداً إلى صحتها ، فإن نعى الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي إسحق / نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة وعلى الصادق عثمان ووفيق الدهشان .

١٦٨

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥٨ القضائية

وكاله . أحداث . نقض « الصفة في الطعن » .

نيابه الوصى عن القاصر نيابة قانونية الغرض منها صيانة ثروته واستثمارها في الوجوه التي تعود عليه بالمنفعة .

تقرير الوصي على المحكوم عليه بعقوبه الجنايه بالطعن بالنقض نيابه عنه في الشق الجنائي وحده رغم أنه ليس حدثاً . غير مقبول . أساس ذلك ؟

//////////

لما كانت نيابة الوصى عن القاصر هي نيابة قانونية الغرض منها صيانة ثروته واستثمارها في الوجوه التي تعود عليه بالمنفعة . وكان الشابت من الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليه بعقوبة الجناية والتعويض المدنى يبلغ من العمر تسعه عشر عاما ، فإن تقرير وكيل الوصية عليه بالطعن بالنقض نيابة عنه في الشق الجنائي وحده - رغم أنه ليس حدثاً وفق أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . يكون غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم بأنه ضرب بأن دفعه بيده من علو مما أدى لسقوطه على الأرض ، فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وأحالته إلى محكمة جنائيات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت والددة المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت - والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات ، وبإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الأستاذ الدكتور / المحامي نيابة عن الوصية على المحكوم عليه ، في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إنه لما كانت نيابة الوصى عن القاصر هي نيابة قانونية الغرض منها صيانة ثروته واستثمارها في الوجوه التي تعود عليه بالمنفعة . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليه بعقوبة الجناية والتعويض المدني يبلغ من العمر تسعة عشر عاماً ، فإن تقرير وكيل الوصية عليه بالطعن بالنقض نيابة عنه في الشق الجنائي وحده - رغم أنه ليس حدثاً وفق أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . يكون غير مقبول .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
عبد الوهاب الخطاط نائب رئيس المحكمة /عبد الطيف أبو النيل وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد الطيف .

١٦٩

الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ القضائية

دعوى جنائية « قيود تحريكها » ، « إنقضاؤها بالتنازل » . نيابة عامة . سرقة . نصب . خيانة
أمانة . حكم . تسببيه . تسببب معيب . نقص . أسباب الطعن . ما يقبل منها .

عدم جواز محاكمة مرتكب جريمة سرقة إضراراً بزوجة أو زوجته أو أصوله أو فروع .
إلا بناء على طلب المجنى عليه . لهذا الأخير التنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليه .
وأن يقف تنفيذ الحكم على الجاني في أي وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .

القيد الوارد على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية في جريمة السرقة .
علته ؟ . امتداد ذلك إلى جرائم النصب . وخيانة الأمانة .

التفات الحكم بالإدانة في جريمة تهديد منقولات الزوجية عن المخالصة المقدمة من الطاعن
المنسوبة لزوجته . قصور .

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناءً على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء » . وكانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه ، ولما كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقته المحافظة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير إصراف في التوسع . لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أشارت إلى زوجة الطاعن قد نسبت إليه تهديد منقولاتها . وكان الطاعن قد قدم إلى المحكمة الاستئنافية مخالصة منسوباً صدورها إلى زوجته وإذا كان الحكم قد التفت عن هذا المستند ولم يقسطه حقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه على الرغم مما له من أثر في الدعوى الجنائية - فإنه يكون مشوباً فضلاً عن قصوره في التسبب بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والإعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبيعة وصفا بقيمة بالأوراق المملوكة والمسلمة إليه على سبيل عارية الاستعمال فاختلسها لنفسه إضراراً بالمجنى عليها وطلبت عقابة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكمة جنح قليبو قضت غيابياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور

مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى فى معارضته بإعبارها كأن لم تكن. استأنف ومحكمة قلوب الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً اعتبارياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته الاستئنافية بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد منقولات زوجته قد شابه قصور فى التسبب ، ذلك بأن لم يعرض للمخالصة الصادرة من زوجته والتي قدمها الطاعن ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية المؤرخ أن الطاعن قدم مخالصة ، وكان يبين من الحكم الابتدائى أنه دان الطاعن بجريمة تبديد المنقولات المملوكة لزوجته واقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعرض للمستند المقدم من الطاعن . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوج أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أية حالة كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائى على

الجاني في أى وقت شاء». وكانت هذه المادة تُضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه ، ولما كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقته المحافظة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير اسراف في التوسع . لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أشارت إلى أن زوجة الطاعن قد نسبت إليه تبديد منقولاتها . وكان الطاعن قد قدم إلى المحكمة الاستئنافية مخالصة منسوباً صدورها إلى زوجته وإذ كان الحكم قد التفت عن هذا المستند ولم يقسطه حقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه على الرغم مما له من أثر في الدعوى الجنائية - فإنه يكون مشوباً فضلاً عن قصوره في التسبب بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
وحسن عميرة نبي رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الفرياني ورشدي حسين .

١٧٠

الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) حكم « بيانات حكم الإدانة » « تسببيه . تسبیب معيب » .

وجوب احتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت
فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

(٢) آلات رفع مياه . حكم « بيانات حكم الإدانة » « تسببيه . تسبیب معيب » .

مناطق التأميم في جريمة حيازة أو استعمال آلات رفع المياه . مقصور على حيازتها
أو استعمالها داخل أو على شاطئ البحيرات . المادة ١٣ من القانون ١٢٤ لسنة ٢٩٨٣ .

عدم بيان الحكم المكان الذي ضبطت به آلة الضخ . قصور .

////////////////

١ - إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل

حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة
والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة

حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مآخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً .

٢ - إن تأثيم ، حيازة واستعمال آلات رفع المياه بغير التصريح المشار إليه مقصور على حيازتها واستعمالها فى داخل أو على شواطئ البحيرات والتي حددها هذا القانون فى المادة الأولى منه . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى قوله : « حيث إن حاصل الواقعة تخلص فيما أثبتته بمحضه محرر المحضر من أنه شاهد ماكينة لضخ مياه مركبه على حوشه فقام بضبطها . ويسأل المتهم قرر أن الماكينة مخصصة لرى أرضه الزراعية » . واستطرد من ذلك مباشرة إلى القول بثبوت الاتهام فى حق الطاعن دون أن يبين مكان تلك الحوشة التى ضبطت بها آلة الضخ وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز واستعمل آلة لرفع المياه داخل البحيرة بدون تصريح من الجهة المختصة ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٣ ، ٥٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة جنىح المطرية قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة . استأنف المحكوم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة واستعمال آلة لرفع المياه داخل إحدى البحيرات بغير تصريح من الجهة المختصة قد شابه القصور في التسببب ذلك بأنه خلا من بيان الأسباب التي بنى عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ۳۱۰ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً . وكان القانون رقم ۱۲۴ لسنة ۱۹۸۳ بشأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية ينص - في المادة ۱۳ منه - على أنه :

« لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو المميتة للأحياء المائية أو المفرقعات كما لا يجوز الصيد بالحواجز أو الحوض أو اللبش أو الزلايق أو أى نوع من السدود والتحايط ، كما لا يجوز حيازة أو استعمال آلات رفع المياه داخل البحيرات أو على شواطئها إلا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتسرى أحكام هذه المادة على الصيد فى المياه التى تغطى الأراضى المملوكة للأفراد وتتصل بالمياه المصرية » ومؤدى ذلك أن

تأثيم حيازة وإستعمال آلات رفع المياه بغير التصريح المشار إليه مقصور على حيازتها وإستعمالها فى داخل أو على شواطئ البحيرات والتى حددها هذا القانون فى المادة الأولى منه . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى قوله : « حيث إن حاصل الواقعة تلخص فيما أثبتته بمحضره محرر المحضر منه أنه شاهد ماكينة لضخ مياه مركبة على حوشه فقام بضبطها . وبسؤال المتهم قرر أن الماكينة مخصصة لرى أرضه الزراعية » . واستطرد من ذلك مباشرة إلى القول بشبوت الاتهام فى حق الطاعن دون أن يبين مكان تلك الحوشة الذى ضبطت به آلة الضخ وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذى يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث الوجه الأخرى من الطعن .

////////////////

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد الوهاب الخياط ، نائب رئيس المحكمة ، . . . وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف .

١٧١

الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ القضائية

(١) سب وقذف . جريمة « أركانها » . قصد جنائي .

مجرد تقديم شكوى إلى جهة الاختصاص فى حق شخص واسناد وقائع معينة إليه . لا يعد قذفاً معاقباً عليه . ما دام أن القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه .

(٢) سب وقذف . جريمة « أركانها » .

ركن العلانية فى جريمة القذف . مناط توافره . أن يكون الجانى قد قصد إذاعة ما اسنده إلى المجنى عليه .

(٣) بلاغ كاذب . حكم « بيانات حكم الإدانة » . تسببيه . تسبيب معيب ، . جريمة « أركانها » .

جريمة البلاغ الكاذب . ما يجب لتوافرها ؟ .

وجوب أن يعنى الحكم بإستظهار الدليل على قصد إذاعة ما أسنده المتهم للمدعى بالمحقوق المدنية . وأن يدلل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الإضرار .

١ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه والتحقيق فيها لا يعد قذفاً معاقباً عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه.

٢ - إنه يجب لتوافر ركن العلانية فى هذه الجريمة - القذف أن - يكون الجانى قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .

٣ - من المقرر أنه ينبغى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً علماً يقينياً لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها وأن يقدم علي تقديم البلاغ منتوياً السوء والإضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى باستظهار الدليل على قصد إذاعة ما أسنده الطاعن للمدعى بالحقوق المدنية . أن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الإضرار .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح العجوزة ضد الطاعن بوصف أنه قذف فى حقه علانية وأبلغ كذبا مع سوء القصد شرطة العجوزة بأنه يدير الشقة سكنه لأعمال مخلة بالآداب . وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ١/٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات . وإلزامه بأن يؤدى له مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت

حضورياً ببراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة الجيزة الابتدائية « بهينة استثنائية » قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فى الشق المدعى وإلزام الطاعن بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيهها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى الدعوى المدنية بإلزامه بالتعويض عن جرمته القذف والبلاغ الكاذب المسندتين إليه قد شابه قصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ذلك أنه أغفل استظهار ركن العلانية ولم يدل على توافر القصد الجنائى فى حقه ، واستند فى قضائه على ثبوت عدم صحة البلاغ المقدم منه - الطاعن - واتخذ من حفظ الشكوى ركيزة على كذبه ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على سند من قوله : « وحيث إنه فى الموضوع وعن الشق من الدعوى المتعلقة بالدعوى المدنية ولما كان المقرر أن القانون إذ نص فى جريمة القذف على أن تكون الواقعة المسندة مما يوجب عقاب من أسندت إليه واحتقاره عند أهل وطنه فإنه لم يحتم أن تكون الواقعة جريمة معاقبها عليها بل لقد اكتفى بأن يكون من شأنها تحقير المجنى عليه عند

أهل وطنه . فإذا نسب المتهم إلى المجنى عليه أنه يدير شقيقته لأعمال مخلة بالآداب ويستقبل فيها النسوة الساقطات وبعض أصدقائه لشرب الخمر ولعب الميسر وممارسة الدعارة وطلب وضع هذه الشقة تحت مراقبة الشرطة التي حفظت هذا البلاغ لعدم صحة مانسب للمدعى بالحق المدني فإن هذه العبارات إنما تشكل قذفاً في حق المتهم سواء كان هذا الإسناد مكوناً لجريمة أم لا وقد تحقق في هذه العبارات ركن العلانية ببلاغه المكتوب والذي إتصل به علم السلطات وأجريت التحريات بشأنه وهي أمور تكن في أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية وأوطنا أو احتمالاً ولو وقتياً في صحة الأمور المدعاة ولا يصح التمسك في هذا الصدد بأن رد الشرطة لم يثبت كذب هذه الوقائع فالعبارات سالفة الذكر أراد بها المتهم اسناد أمر شائن للمدعى بالحق المدني بحيث لو صح لعقبه أو إحتقاره عند أهل وطنه وهو الركن اللازم لتوافره في جريمة القذف والسب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه والتحقيق فيها لا يعد قذفاً معاقباً عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه ، وإنه يجب لتوافر ركن العلانية في هذه الجريمة أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه ، وكان ينبغي لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً علماً يقينياً لا يداخله أي شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده بريء منها ، وأن يقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين معه أن . منى الحكم باستظهار الدليل على قصد إذاعة ما أسنده الطاعن للمدعى بالحقوق المدنية ، وأن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر

قصده الإضرار . وإذا كان الحكم المطعون فيه فيما أورده على السياق المتقدم - جاء مفتقراً إلى بيان ذلك فإنه يكون معيباً بالقصور الموجب لنقضه وإعادة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . مع إلزام المطعون ضده بالمصاريف المدنية .

////////////////////

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد الوهاب
الحياط نائب رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف .

١٧٢

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دعوى مدنية ، الطعن فيها ، . نقض ، الصفة في الطعن ، « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها ، .

طعن المدعى بالحقوق المدنية على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بأسباب خاصة بهذه

الدعوى . لا يقبل .

مثال

(٢) إثبات « بوجه عام . . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل » . دعوى مدنية

« نظرها والحكم فيها ، . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . كفايته سنداً للبراءة ورفض

الدعوى المدنية .

مثال لتسبب سائق للقضاء بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة إلى الطاعن .

(٣) حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » « مالا يعيبه في نطاق الدليل » .

عدم إلزام المحكمة بالرد على كل دليل . عند القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

١ - من المقرر أنه لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية الطعن على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بأسباب خاصة بهذه الدعوى لإنعدام صفته في ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم بيانه صدور طلب بتحريك الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده لا يكون مقبولا .

٢ - لما كان يكفي أن تتشكل المحكمة في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تظمن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية على تشكك المحكمة في محضر الضبط استناداً إلى ما قرره دلال المساحة من أنه لم يحضر واقعة الضبط وإنما وقع على المحضر بכתب شنون الإنتاج خلافاً لما أثبتته محرر المحضر من أنه إصطحبه معه ، وخلص الحكم من ذلك إلى إطراح الدليل المستسمد من هذا المحضر ، وهو ما يفيد أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى والمت بأدلة الثبوت فيها .

٣ - إن المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتماً أنها اطرحته ولم تر فيه ما تظمن معه إلى الحكم بالإدانة والتعويض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : هرب التبغ المبين وصفاً وقيمة بالمحضر من الرسوم الجمركية ، وذلك بأن زرعة . فى أرضه . وطلبت عقابة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وادعت مصلحة الجمارك مدنياً قبل المتهم طالبه إلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ٣٣٥٠ جنيهاً . ومحكمة جنح أنبوب قضت حضورياً ببراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنفت مصلحة الجمارك ومحكمة أسبوط الابتدائية (بهينة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن إدارة قضايا الحكومة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن بصفته بنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله قد شابه البطالان والقصور فى التسبب ذلك أن مدوناته خلت من الإشارة إلى صدور طلب كتابى بتحريك الدعوى الجنائية ولم يفتن إلى اعترافه الوارد بمحضر الضبط ، وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان من المقرر أنه لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية الطعن على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية بأسباب خاصة بهذه الدعوى لإنعدام صفته فى ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم

المطعون فيه بالبطلان لعدم بيانه صدور طلب بتحريك الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان يكفي أن تتشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ماتطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على مايفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أوداخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية على تشكك المحكمة فى محضر الضبط استناداً إلى ماقرره دلال المساحة من أنه لم يحضر واقعة الضبط وإنما وقع على المحضر بمكتب شئون الإنتاج خلافاً لما أثبتته محرر المحضر من أنه اصطحبه معه ، وخلص الحكم من ذلك إلى اطراح الدليل المستمد من هذا المحضر ، وهو مايفيد أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى والمت بأدلة الثبوت فيها ، وإذا كانت الأسباب التى أقامت عليها المحكمة قضاءها من شأنها أن تؤدى إلى مارتبته عليها من شك فى صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده ، وكان فيما كشف عنه الحكم ، على النحو المتقدم ، من إطراح الدليل المستمد من محضر الضبط يشمل اطراح ما أسنده فيه محرره من إقرار للمطعون ضده ، فإن ماينعاه الطاعن فى شأن عدم تعرض الحكم لهذا الاعتراف لا يكون له محل ، هذا فضلاً عما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت لأن فى إغفال التحدث عنه مايفيد حتماً أنها اطرحته ولم ترفيه ماتطمئن معه إلى الحكم بالإدانة والتعويض . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً عدم قبوله .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الهاوى يوسف
وعادل عبد الحميد وأحمد عبد الرحمن وسامير انيس .



الطعن رقم ٥٦٠١ لسنة ٥٧ القضائية

حكم « وضعه والتوقيع عليه وإصداره » « بطلانه » « نقض » (أسباب الطعن « ما يقبل منها » .

ورقة الحكم : السند الوحيد الذى يشهد بوجوده . العبرة فى الحكم بنسخته الأصلية .

مسودة الحكم مشروع . للمحكمة الحرية فى تغييره بالنسبة للوقائع والأسباب . حد ذلك ؟

////////////////////

من المقرر أن ورقة الحكم هى السند الوحيد الذى يشهد بوجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، وكانت العبرة فى الحكم هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن أمبا مسودة الحكم فإنها لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية فى تغييره وفى إجراء ما تراه فى شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما تضاريا فأحدث كل منهما بالآخر الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً وطلبت غايبتهما بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جناح مركز طلخا قضت حضوريا عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهاً . إستأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهئية استئنافية - قضت غايبياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته الاستئنافية بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

الهدية

حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عبارة عن صورة ضوئية من مسودة ذلك الحكم موقعاً عليها من رئيس الدائرة التي أصدرته . لما كان ذلك وكان من المقرر أن ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبناءً على الأسباب التي أقدم عليها ، وكانت العبرة في الحكم هي بنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن

أما مسودة الحكم فإنها لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر خالياً تماماً من الأسباب التي بنى عليها مما يبطله ويوجب نقصه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوي يوسف

وعادل عبد الحميد وأحمد عبد الرحمن وحسين الشافعى .

١٧٤

الطعن رقم ٥٧٣٥ لسنة ٥٧ القضائية

شيك بدون رصيد . إستئناف « نظره والحكم فيه » . إجراءات « إجراءات المحاكمة » . تزوير
« الإدعاء بالتزوير » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما يوفره . .

الطعن بالتزوير . وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير المحكمة .

« تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعى .

المحكمة هى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير
يخضع رأيه لتقديرها . ما دامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة .

صحة عدم الاستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . رهن باستخلاص المحكمة
عدم الحاجة إليه . إلتفات المحكمة كلية عن هذا الطلب . يعيب الحكم .

من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع
التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن
للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة ،
على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها

أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ إجراء ، مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصوداً على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها اطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثبت الأخير من تزوير الشيك وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغيير وجه الرأى فيها . فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تخلصه وأن تبين العلة في عدم أجابته إن هي رأت اطراحه وأما أنها لم تفعل والتفت عنه كلية ، فإن حكمها يكون معيباً بما يطله ويستوجب نقضه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح قصر النيل ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب وطلب معاقبته بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ مائة وواحد جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع

الشغل وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائه وواحد جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . . عارض وقضى فى معارضته باعتباره كأن لم يكن . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهئية استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه ونائبه الاستاذ / المحامى
فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قد شابه قصور فى التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن أثار دفعاً جوهرياً بتزوير الشيك المعزو إليه اصداره مستهدفاً التصريح له بالطعن فيه بالتزوير بيد أن المحكمة لم تستجب له أو تعرض فى حكمها لهذا الدفاع . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين فى الأوراق أن الطاعن صمم على الطعن بتزوير الشيك محل الاتهام بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . بد أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذى دان الطاعن لأسبابه دون أن تعرض لما أثاره الطاعن من دفاع . ولما كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بأجابته ، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة ، على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل

ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لأبداء رأى فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الابتدائى لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها اطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغيير وجه الرأى فيها . فكان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تحصيه وأن تبين العلة فى عدم إجابته إن هى رأت اطراحه أما أنها لم تفعل والتفت عنه كلية ، فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه والإعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / نجاح نصار
نائب رئيس المحكمة وحسن سيد حمزة ومجدي الجندي وحامد عبد البنى .

١٧٥

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٦ القضائية

(١) تجريف ارض زراعية . قانون « سريانه » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما يوتره . . حكم
« تسببيه » . تسبیب معيب « . نقض » أسباب الطعن « ما يقبل منها » .

دفاع الطاعن بأنه المستأجر للأرض الزراعية وليس مالكا لها . جوهري . عدم التعرض له
إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع .

(٢) تجريف ارض زراعية . قانون « قانون اصالح للمتهم » .

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم فى جريمة تجريف ارض زراعية . إذا كان
مالكا لتلك الأرض . من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . علة ذلك ؟

(٣) قانون « سريانه من حيث الزمان » . القانون الاصلح « . حكم « تسببيه » . تسبیب
معيب « . نقض « أسباب الطعن « ما يقبل منها » . ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه « الخطأ فى
تطبيق القانون » .

صدور قانون أصلح للمتهم بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل الفصل فيه بحكم بات .
واجب محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم . أساس ذلك ؟

١ - لما كان الشايت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع بأنه مستأجر

للأرض وليس مالكا لها وطلب النزول بعقوبة الحبس المقضى بها ، وهو دفاع يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً فى مقدار العقوبة الواجب توقيعها مما كان يقتضى من المحكمة تحييصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يوجب نقضه .

٢ - لما كان القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد الحكم المطعون فيه - واستبدل المادتين ١٥٠ و ١٥٤ على التوالى بالمادتين ٧١ مكرراً ، ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة ونص فى الفقرة الأولى من المادة ١٥٤ على أنه « يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٠) من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنية ولا تزيد على خمسين ألف جنية عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة » ، ثم استطرده فى الفقرة الثانية من هذه المادة بقوله « فإذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقل الحبس عن ستة أشهر » كما نص فى الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على أنه « فى جميع الأحوال تتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ويحكم فضلاً عن العقوبة بمصادرة الأتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التى استخدمت فى عملية التجريف أو النقل ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة » فإن هذا القانون الجديد يعد قانوناً أصح لمالك الأرض الزراعية التى يقوم بتجريفها دون أن تتعدد المخالفة إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصح بهبوطه بالحد الأدنى للعقوبة الأعلى درجة وهى الحبس من سنة طبقاً للقانون القديم - إلى ستة أشهر فقط مع إجازته وقف تنفيذ تلك العقوبة .

٣ - من المقرر أن لمحكمة النقض وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانوناً أصح للمتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مالكا لمساحة الأرض المبينة بالحضر قام بتجريفها على النحو المبين بالأوراق بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكرراً ، ١٠٦ مكرراً من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ومحكمة جنح قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بجس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وبتغريمه مائتي جنيهاً إستأنف ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بوصفه مالكا بتجريف الأرض الزراعية قد شابه القصور .. ذلك بأنه لم يرد على دفاعه الثابت بمحضر الجلسة وبمذكرته بأنه ليس مالكا للأرض وإنما مستأجرا لها مما يكون له أثره فى العقوبة الواجبة التطبيق ، وهذا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ
 مؤيداً الحكم الابتدائي الذي دان الطاعن بوصفه مالكاً بجرمة تجريف الأرض
 الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة
 وبغرامه مائتى جنيه - وذلك إعمالاً لنص المادة ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة
 الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٥٩ سنة ١٩٧٨
 والتي كانت ترصد فى فقرتها الثانية لجرمة التجريف المنصوص عليها فى المادة
 ٧١ مكرراً من القانون عقوبة الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه
 ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء من الأرض موضوع الجريمة
 وفى فقرتها الثالثة عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائتى
 جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع
 الجريمة إذا كان المخالف هو المالك - كما نصت فى الفقرة الخامسة منها على أنه
 لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة. لما كان ذلك ، وكان البين من سياسة تقرير
 العقوبات التى وردت فى تلك المادة أن المشرع شدد العقوبة على المالك الذى
 يرتكب جريمة التجريف لاعتبارات قدرها وجعل لها حداً أدنى لا يجوز للقاضى
 النزول عنه فى تلك الحالة بعكس ما إذا ارتكبت الجريمة من المستأجر ، وإذ كان
 الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع بأنه مستأجر للأرض وليس مالكاً
 لها وطلب النزول بعقوبة الحبس المقضى بها ، وهو دفاع يعد فى خصوص
 الدعى المطروحة هاماً ومؤثراً فى مقدار العقوبة الواجب توقيعها مما كان يقتضى
 من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه
 أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما
 سوجب نقضه. لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ بتعديل بعض
 أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ أول

أغسطس سنة ١٩٨٣ بعد الحكم المطعون فيه واستبدل المادتين ١٥٠ و ١٥٤ على التوالي بالمادتين ٧١ مكرراً ، ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٤ على أنه « يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٠) من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة » . ثم إستطرد في الفقرة الثانية من هذه المادة بقوله « فإذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقل الحبس عن ستة أشهر » . كما نص في الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على أنه « في جميع الأحوال تتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ويحكم فضلاً عن العقوبة بمصادرة الأثرية المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التجريف أو النقل ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة » فإن هذا القانون الجديد يعد قانوناً أصلح لملك الأرض الزراعية التي يقوم بتجريفها ، دون أن تتعدد المخالفة . إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح بهبوطه بالحد الأدنى للعقوبة الأعلى درجة وهي الحبس مدة سنة طبقاً للقانون القديم - إلى ستة أشهر فقط مع إجازته وقف تنفيذ تلك العقوبة ، ومن ثم يكون هو القانون الواجب التطبيق عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما يكون معه لمحكمة النقض وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات. قانوناً أصلح للمتهم ، مما يشكل وجهاً آخر لنقض الحكم كى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون الأصلح رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ المشار إليه ، وذلك دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / نجاح نصار
نائب رئيس المحكمة . . وحسن سيد حمزة ومجدي الجندي وفتحي الصباغ .



الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٦ القضائية

(١) وكالة . احوال شخصية . ولاية على النفس والمال . . نقض « الصفة في الطعن » .

رلى القاصر . وكيل جبرى عنه بحكم القانون . مؤدى ذلك ؟

(٢) احوال . عقوبة . كفالة .

إيداع الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية وإن كان تدبيراً احترازياً إلا أنه عقوبة

مقيدة للحرية لا تحتاج إلى تقديم كفالة من الطاعن

(٣) حكم « بيانات حكم الإدانة » . تسببه . تسببب معيب » . نقض « أسباب الطعن » .

ما يقبل منها .

بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .

إشارة الحكم إلى رقم القانون الذى طلبت النيابة تطبيقه . لا يغنى عن ذكر مواد

القانون .

١ - ولئن كان الطعن فى الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه

شخصياً أو من يوكله توكيلاً خاصاً لهذا الغرض ، ولكن لما كان ولى القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر فى القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر على قاصرة .

٢ - لما كان إيداع الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية وإن كان تدبيراً احترازياً إلا أنه مقيد للحرية بما يعتبر معه فى تطبيق أحكام قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ صنوا لعقوبة الحبس ، فلا يلزم لقبول الطعن بالنقض من المحكوم عليه به إيداع الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر .

٣ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة؛ ثبوت وقوعها من المتهم وأن يورد مؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان قاصراً ، وأيضاً يجب أن يشير الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعده شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا تماماً من بيان واقعة الدعوى ، وأكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة بما تضمنه من اعتراف الطاعن دون إيراد فحوى هذا الاعتراف ومضمون ذلك المحضر ، وبيان وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة فى حق الطاعن مما يعيبه بالقصور ، فضلاً عن بطلانه لتأييده الحكم الابتدائى لأسبابه مع إغفاله ذكر نص القانون

الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد ورد بدىاجة الحكيمين (الابتدائى والاستثنافى) الإشارة إلى رقم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعن بمواده طالما أن كليهما لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه زرع وحاز نباتاً ممنوع زراعته قانوناً « الخشخاش » وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت عقابة بمواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ومحكمة قضت غيابياً فى..... عملاً بمواد الاتهام بإيداع المتهم الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمصادرة استأنف ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن بصفته ولى أمر المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن البين من تقرير الطعن أن ولى أمر المحكوم عليه القاصر هو الذى قرر بالطعن نيابة عنه ، ولئن كان الطعن فى الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصياً أو من بوكله توكيلاً خاصاً لهذا الغرض ، ولكن

لما كان ولي القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر فى القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر على قاصره ، وكان مفاد المواد ١ ، ٧ ، ١٥ / ٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث أن إيداع الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية وإن كان تدبيراً احترازياً إلا أنه مفيد للحرية بما يعتبر معه فى تطبيق أحكام قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ صنوا لعقوبة الحبس ، فلا يلزم لقبول الطعن بالنقض من المحكوم عليه به إيداع الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة زراعة نبات الخشخاش قد شابه القصور فى التسبيب والبطلان ، ذلك بأنه خلا من بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها ونصوص القانون التى دان الطاعن بها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه بعد أن أورد الوصف الذى أقيمت به الدعوى الجنائية وأشار إلى رقم القانون الذى طلبت النيابة العامة تطبيق أحكامه ، خلص مباشرة إلى إدانة الطاعن فى قوله « وحيث إنه بسؤال المتهم بمحضر ضبط الاستدلالات أعترف بما نسب إليه وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً فيما جاء بمحضر الواقعة ومن اعترافه ، ومن ثم يتعين عقابه بمواد الإتهام عملاً بنص المادة ٣٠٤ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة

للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يورد مؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان قاصراً ، وأيضاً يجب أن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعده شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا تماماً من بيان واقعة الدعوى ، واكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة بما تضمنه من اعتراف الطاعن دون إيراد فحوى هذا الاعتراف ومضمون ذلك المحضر ، وبيان وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة فى حق الطاعن مما يعيبه بالقصور ، فضلاً عن بطلانه لتأبيده الحكم الابتدائى لأسبابه مع إغفاله ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد ورد بدبياجة الحكيمين (الابتدائى والاستئنافى) الإشارة إلى رقم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعن بمواده طالما أن كليهما لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى . لما كان لما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / احمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو
نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكيايى وجابر عبد التواب وامين عبد العليم .

١٧٧

الطعن رقم ٥٦٤٩ لسنة ٥٧ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . جريمة « أركانها » . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب ، . نقض
« أسباب الطعن » . ما يقبل منها ، .

جريمة إخفاء أشياء . متحصله من سرقة . المؤتمه بالمادة ٤٤ مكرراً عقوبات . وجوب أن
يبين حكم الإدانة بها فرق إتصال المتهم بالمال المسروق ، وأنه كان يعلم علم اليقين أن المال
لاهد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر
هذا العلم .

مثال . لتسبیب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء شيا . متحصله من جريمة سرقة .

=====

الواجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصله من سرقة
المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات أن يبين فوق إتصال
المتهم بالمال المسروق ، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لاهد متحصل من جريمة
سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم
وأن يستخلصها إستخلاصاً سائفاً كافياً لحمل قضائه . ولما كان ما أورده الحكم

المطعون فيه قاصر البيان في استظهار ركن العلم ، ذلك بأن فرق الثمن بين القيمة الحقيقية للسلسلة وثمن شراء الطاعن لها ليس كبيراً خاصة وإن الثابت من أوراق الدعوى بأنه صائغ وأنه يتجر في مثلها ، كما أن معرفته السابقة بالمتهم السارق لاتفيد ضمناً - وبطريق اللزوم - توافر العلم اليقيني بأن السلسلة التي اشتراها منه متحصله من جريمة سرقة ، إذ أن تلك الصلة التي تربطه به - على فرض صحة ثبوتها - قد تولد لديه الثقة والاطمئنان بسلامة مصدرها . لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قلة دليل تدليلاً سائغاً وكافياً على توافر ركن العلم في حق الطاعن مما يعيبه بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أخفى السلسلة الذهبية المبينة بالأوراق مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة . وطلبت عقابة بالمادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قسم الجمرك قضت غيابياً بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسين جنيتها لوقف التنفيذ . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكون . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه إلى حبس المتهم أسبوعين مع الشغل والنفاذ .

فطعن الأستاذ / المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إخفاء سلسلة ذهبية متحصلة من جريمة سرقة مع علمه بذلك قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم لم يدلل تدليلاً سائغاً على توافر هذا العلم في حقه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دلل على توافر علم الطاعن بأن السلسلة الذهبية التي اشتراها من المتهم الآخر بمبلغ ٧٥ جنيهاً من أنها متحصلة من جريمة سرقة بقوله « أن المتهم الثاني لم يدفع الاتهام المسند إليه بدفاع مقبول إذ أثبت تقدير ثمن السلسلة بمبلغ ٩٣ جنيهاً فضلاً عن إقراره بأنه على معرفة بالمتهم وهو من المشهور عنهم ارتكاب الجرائم » لما كان ذلك ، وكان الواجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات أن يبين فوق إتصال المتهم بالمال المسروق ، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصاً سائغاً كافياً لحمل قضائه . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاصر البيان في استظهار ركن العلم ، ذلك بأن فرق الثمن بين القيمة الحقيقية للسلسلة وثمان شراء الطاعن لها ليس كبيراً خاصة وأن الثابت من أوراق الدعوى بأنه صانع وأنه يتجر في مثلها ، كما أن معرفته السابقة بالمتهم السارق لاتفيد ضمناً - وبطريق اللزوم - توافر العلم اليقيني بأن السلسلة التي اشتراها منه متحصلة من جريمة

سرقة ، إذ أن تلك الصلة التي تربطه به - على فرض صحة ثبوتها - قد تولد لديه الثقة والاطمئنان بسلامة مصدرها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد دلل تدليلاً سائفاً وكافياً على توافر ركن العلم في حق الطاعن مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

////////////////

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد محمود هيكال نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو

نائب رئيس المحكمة وطلعت الأكايى ومحمود عبد البارى وأمين عبد العليم .



الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) استعمال مكبر صوت . عقوبه « تطبيقها » . نقص « حالات الطعن » الخطأ فى تطبيق القانون » .

العقوبة المقررة لجريمة استعمال مكبر للصوت فى محل عام بدون ترخيص طبقا للمادة الخامسة من القانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ . الغرامة التى لا تقل عن مائه جنيه ولا تزيد عن ثلاثمائة جنيه والمصادرة . نزول الحكم بالغرامة المقضى بها إلى عشرة جنيهات . مخالفة للقانون .

(٢) نقص « نظر الطعن والحكم فيه » . محكمة النقص « سلطتها » .

كون العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون . أثره . وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقاً للقانون . أساس ذلك ؟



١ - لما كانت العقوبة المقررة بالمادة الخامسة من القانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ عن جريمة استعمال مكبرات للصوت فى محل عام بدون ترخيص الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ويحكم فضلاً عن ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة التى استعملت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة الغرامة عشرة جنيهات عن هذه التهمة فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ - لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم المطعون فيه فإنه يتعين - حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تحكم محكمة النقض فى الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولاً : أهان بالقول موظفاً عمومياً « خفير نظامى » بأن وجه إليه الألفاظ الواردة بالأوراق أثناء تأدية وظيفته وسبها . ثانياً : استعمل مكبر صوت فى محل عام بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٥ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة جنت قلين قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيهاً عن الأولى ومائه جنية عن الثانية والمصادرة . استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية « بهيئة استئنافه » قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهاً عن التهمة الثانية وتأيبه فيما عدا ذلك .

فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة استعمال مكبر للصوت فى محل عام بدون ترخيص قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة وهو مائه جنيه ولم يقض بعقوبة المصادرة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطعون ضده لمحاكمته عن جرمتهى إهانة موظف عام بالقول ، واستعمال مكبر للصوت فى محل عام بدون ترخيص فقطت محكمة أول درجة بتغريم المطعون ضده ٢٠ جنيهها عن الأولى و ١٠٠ جنيه عن التهمة الثانية والمصادرة والمصاريف ، فلما استأنف قضت محكمة ثانى درجة - بحكمها المطعون فيه - حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهات عن التهمة الثانية وتأبيده فيما عدا ذلك . لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة بالمادة الخامسة من القانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ عن جريمة استعمال مكبرات للصوت فى محل عام بدون ترخيص الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه وبحكم فضلاً عن ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة التى استعملت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة الغرامة عشرة جنيهات عن هذه التهمة فإنه يكون قد خالف القانون . وإذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم المطعون فيه فإنه يتعين - حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧

لسنة ٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تحكم محكمة النقض فى الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه تصحيح الحكم بالنسبة للتهمة الثانية بجعل عقوبة الغرامة المقضى بها مائة جنيه والمصادرة .

////////////////

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي إسحق نائب رئيس المحكمة وتنض خليفة وسري صيام وعلى الصادق عثمان .

١٧٩

الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) (حوال شخصية - دستور - قانون - عدم دستورية القوانين ، ، محكمة دستورية .

الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . مقتضاه : امتناع تطبيقه من اليوم التالي لنشره . أساس ذلك ؟

تعلق الحكم بعدم الدستورية بنص جنائي . أثره : اعتبار الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إليه . كأن لم تكن .

مثال في جريمة عدم إعلان المطلق زوجته المطلقة منه بوقوع الطلاق .

(٢) دعوى جنائية - دعوى مدنية - تعويض .

كون الفعل محل الدعوى الجنائية مناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه . أثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

////////

١ - لما كانت المحكمة الدستورية العليا قضت بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - في جميع ما تضمنه من أحكام - ومن بينها نص كل من المادتين ٥ مكرراً .

و ٢٣ مكرراً المضافتين بمقتضاه إلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ واللتين أنزل الحكم المطعون فيه بمقتضاهما العقاب بالطاعن وذلك لصدوره على خلاف الأوضاع المقررة فى المادة ١٤٧ من الدستور وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ، وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها فى الجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها - ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أولائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم - فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن » وكان حكم المحكمة الدستورية العليا سالف البيان قد اشتمل قضاؤه على عدم دستورية نصين جنائين هما نص كل من المادتين ٥ مكرراً ، ٢٣ مكرراً المضافتين بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ واللتين جرم الشارح بمقتضاها فعل عدم إعلان المطلق زوجته المطلقة منه بوقوع الطلاق وعاقب عليه بعقوبة الحبس والغرامه أو بأيهما ، فإن الحكم المطعون فيه الذى استند إلى هذين النصين فى الإدانة - وإن صدر قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا ونشره - يعتبر كأن لم يكن . لما كان ذلك ، وكان مفاده ما تقدم أن الفعل الذى قارقه الطاعن - على فرض ثبوته - يعتبر وكأنه لم يؤثم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببرائة الطاعن مما أسند إليه .

٢ - لما كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه ، فإنه يتعين القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من المطعون ضدها المدعية بالحقوق المدنية .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جناح السيدة ضد الطاعن بوصف أنه : لم يتم بإعلانها بتطبيقها لها بالطلاق الغيابى فى ١٩ من مايو سنة ١٩٨١ . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وإلزامه بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بتفريم المتهم مائتى جنيه وألزمته بأن يؤدى للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية « بهيئة إستئنافية » قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً ، وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ / المحامى عن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم إعلان مطلقة بوقوع الطلاق قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الواقعة حدثت فى ليبيا حيث لا عقاب عليها هناك . مما يعيبه ويستوجب نقضه

ومن حيث إن المحكمة الدستورية العليا قضت بتاريخ ٤ من مايو ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - فى جميع ما تضمنه من أحكام - ومن بينها نص كل من المادتين ٥ مكرراً و ٢٣ مكرراً المضافتين بمقتضاه إلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وللتين أنزل الحكم المطعون فيه بمقتضاهما العقاب بالطاعن وذلك لصدوره على خلاف الأوضاع المقرره فى المادة ١٤٧ من الدستور وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة ، وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها فى الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها - ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم - فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن » وكان حكم المحكمة الدستورية العليا سالف البيان قد اشتمل قضاؤه على عدم دستورية نصين جنائين هما نص كل من المادتين ٥ مكرراً ، ٢٣ مكرراً المضافتين بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وللتين جرم الشارع بمقتضاهما فعل عدم إعلان المطلق زوجته المطلقة منه بوقوع الطلاق وعاقب عليه بعقوبة الحبس والغرامة أو بأيهما ، فإن الحكم المطعون فيه الذى استند إلى هذين النصين فى الإدانة - وإن صدر قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا ونشره يعتبر كأن لم يكن . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما تقدم أن الفعل الذى قارقه الطاعن على فرض ثبوته -

يعتبر وكأنه لم يؤثم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه . لما كان ذلك وكان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه ، فإنه يتعين القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من المطعون ضدها المدعية بالحقوق المدنية مع إلزامها بمصاريفها .

////////////////////

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين ، ناجي إسحق نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة وإبراهيم عبد المطلب ووفيق الدهشان .

١٨٠

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) قذف . دعوى جنائية « قيود تحريكها » . دفع « الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . ميعاده »

جريمة القذف من الجرائم التي لا يجوز رفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى شفهائية أو كتابية من المجنى عليه أو وكيله الخاص . عدم قبول الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها . المادة ٣ إجراءات .

(٢) حكم « بيانات التسبيب » « تسببيه » تسبيب معيب » .

تعميب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه . حده : إتصال هذا التاريخ بحكم القانون فيها أو إدعاء المتهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

(٣) نقض « الطعن للمرة الثانية » « نظره والحكم فيه » .

نقض الحكم للمرة الثانية . أثره : وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع .

١ - إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن عدت الجرائم التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى شفاهية أو كتابية من المجنى عليه أو وكيله الخاص - ومنها جريمة القذف - نصت في فقرتها الثانية على أنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها .

٢ - من المقرر أن تعيب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه - حده أن يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها . أو يدعى المتهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المده .

٣ - لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك إعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإذعاء المباشر أمام محكمة جنح بندر الاسماعيلية ضد الطاعن بوصف أنه - قذف في حقه وهو من رجال الدين في مصر بأن نعته بأنه جاهل وأمسك بلحيته ثلاث مرات إستهزاء وإستخفافاً بشعار الإيمان فيه . وطلب عقابه بالمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات ، وإلزامه بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً ، وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً

على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيهاً وتأْييده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ٦٥٠٢ سنة ٥٣ القضائية) . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً ، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة الاسماعيلية الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى وألزمت المطعون ضده « المدعى بالحقوق المدنية » المصاريف المدنية . ومحكمة الإعادة قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيهاً وتأْييده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ... إلخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القذف وألزمه بدفع تعويض للمدعى بالحقوق المدنية قد شابه قصور فى التسبب ، ذلك أنه فى رده على الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لفوات أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ، لم يحدد تاريخ الواقعة ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن عدت الجرائم التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى شفاهية أو كتابية من المجنى عليه. أو وكيله الخاص - ومنها جريمة القذف - نصت في فقرتها الثانية على أنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها . لما كان ذلك ، وكان تعيب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه - حده أن يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها ، أو يدعى المتهم أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة ، وكان الحكم الطعون فيه في رده على الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لفوات أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها قد عول على أن الشكوى قدمت في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ عن الواقعة التي حدثت في شهر سبتمبر سنة ١٩٧٩ دون أن يحدد يوم الواقعة رغم إتصال هذا التحديد بسلامة الدفع أو عدم صحته ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه ، مع إلزام الطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية . لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك إعمالاً للحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

////////////////

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد احمد حسن وعبد الوهاب الضباط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم .

١٨١

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) رشوة . جريمة « اركانها » . موظفون عموميون . قانون « تفسيره » .

جريمة الرشوة . تمامها بمجرد طلب الرشوة - من جانب الموظف والقبول من جانب الراش .
تسليم مبلغ الرشوة من بعد ليس لإلتئجة الاتفاق .

(٢) إجراءات « إجراءات المحاكمة » ، نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها .

النعى على المحكمة عدم إطلاعها على حرزى النقود المضبوطة والتسجيلات الصوتية .
غير جائز . مادام الطاعن لم يطلب منها ذلك

(٣) إجراءات « إجراءات التحقيق » . محكمة الموضوع « سجلتها فى تقدير الدليل » .

إجراءات التحريز . تنظيمية . عدم ترتب البطلان على مخالفتها . علة ذلك ؟

(٤) حكم « ما لايعيبه فى نطاق التدليل » .

الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم . ما هيته ؟

مثال خطأ مما لايعيب الحكم .

(٥) ما مورو الضبط القضائى « إختصاصهم » . إستدلالات .

مهمة مأمورى الضبط القضائى وفق أحكام المادة ٢١ إجراءات ؟ حدها ؟

(٦) رشوة . جريمة ، (إركانها) . موظفون عموميون . حكم « تسببيه . تسبب غير معيب » .

جريمة عرض الرشوة . ما لا يؤثر في قيامها ؟

(٧) قبض . تفتيش . إذن التفتيش . تنفيذ ، « الدفع ببطلان التفتيش » . دفع ، « الدفع ببطلان التفتيش » . ما «مور الضبط القضائي» .

التفتيش المحظور قانونا . ما هيته ؟

دخول المنازل تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه لا يقصد تفتيشها . جائز .

(٨) تفتيش . إذن التفتيش . تنفيذ ، « الدفع ببطلان التفتيش » . دفع ، « الدفع ببطلان التفتيش » . ما «مور الضبط القضائي» .

- صدور أمر بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائي تنفيذه أينما وجده . مادام في دائرة اختصاص مصدر الإذن ومنفذه .

(٩) تفتيش . إذن التفتيش . تنفيذ ، « الدفع ببطلان التفتيش » . دفع ، « الدفع ببطلان التفتيش » . ما «مور الضبط القضائي» .

الدفع ببطلان التفتيش . شرع للمحافظة على حرمة المكان .

التمسك ببطلان تفتيش سيارة . لا يقبل من غير حائزها . علة ذلك ؟ .

////////////////////

١ - من المقرر أن جريمة الرشوة تتم بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي ، وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما .

٢ - لما كان الثابت بالحكم أن الطاعن قد أقر بالتحقيقات بطلب المبلغ المضبوط من المبلغه ، وإنه لم يطلب من المحكمة أن تفض حرزى مبلغ النقود المضبوطة والتسجيلات الصوتية ، فليس له من بعد أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها أو عرضها عليه ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٣ - من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المراء ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل .

٤ - من المقرر أن الخطأ فى الاسناد هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها ، وكان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم إذ نسب للطاعن أنه هو الذى حدد للمبلغ موعداً للقاء بالمقهى على خلاف ما جاء بالتسجيلات الصوتية من أنها هى التى حددت الموعد ، فإنه بفرض صحته غير ذى بال فى جوهر الواقعة التى اعتنقها الحكم ولم يكن له أثر فى منطقته وسلامة استدلاله ، على مقارفة الطاعن للجريمة التى دانه بها ، ومن ثم تضحى دعوى الخطأ فى الإسناد غير مقبولة .

٥ - من مهمه مأمور الضبط القضائى بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبيها وكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره مادام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما إرادة الجانى حرة غير معدومة .

٦ - من المقرر أنه لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة وألا يكون الراشى جاداً فيما عرضه على المرتشى متى كان عرضه الرشوة جدياً فى ظاهره وكان الموظف المتهم قد قبله على أنه جدى منتوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى أو غيره ، وكان الشايت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذى سعى بنفسه إلى المبلغ وطلب منها مبلغ الرشوة وقدمته إليه بناء على الاتفاق الذى جرى بينهما ، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذى إنزلق إلى مقارفة جريمة الرشوة وكان ذلك منه عن إرادة حرة تطبيقه ، وإذا كان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم كافياً وسائفاً لإدانة الطاعن بجريمة الرشوة ، فإن ما يثيره عن القول بأن المبلغه هى التى حرضته على ارتكاب الجريمة بإيعاز من الشرطه لا يكون صحيحاً .

٧ - الأصل إن التفتيش الذى يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائى إنما هو التفتيش الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمه المساكن أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا يقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذى يقع على ذلك الشخص .

٨ - من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائى المنتدب لإجرائه أن ينفذه وإنما وجده مادام المكان الذى تم فيه التفتيش واقعا فى دائرة اختصاص من إصدار الإذن ومن نفذه .

٩ - إن الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيش السيارة - لا يقبل من غير حائزها اعتباراً بأن الحائز هو صاحب الصفة فى ذلك ، وأن الصفة تسبق المصلحة فإن لم يشره فليس لغيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا بالتبعية وحدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفاً عمومياً طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ مبلغ مائة جنيه من الوصية على أولادها القصر على سبيل الرشوة مقابل تحريره وإقراره على خلاف الحقيقة كشفاً بحساب الإيرادات والمصروفات الخاصة بالقصر المشمولين بوصايتها وإحالة إلى محكمة أمن الدولة

العليا لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة
قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات مع تطبيق
المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغرامة
ألفى جنيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الرشوة قد
شابه البطلان والقصور فى التسبب ومخالفة الثابت فى الأوراق والخطأ فى تطبيق
القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة لم تفض حرزى التسجيلات
الصوتية ومبلغ النقود المضبوطة وطرح دفاع الطاعن القائم على أن ما ضبط من
نقود يخالف المبلغ الذى قدم فى التحقيقات بدلالة اختلاف المظروف المضبوط
عما جرى تحريره ، ونسب إلى المبلغ أن الطاعن هو الذى حدد لها موعد اللقاء
بالمقهى على خلاف ما جاء بالتسجيلات الصوتية من أنها هى التى حددت
الموعد ، وأطرح ما دفع به من أن الجريمة إنما وقعت بتحريض من المبلغ ورجال
الشرطة ، ورد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لوقوعهما على سيارة صديق
لم يصدر إذن بتفتيشها بما لا يسوغ ذلك ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة
العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة
سائغة مستمدة من أقوال المبلغ والعقيد
والنقيب و وماتم

ضبطه مع المتهم وتسجيل ما دار بين المتهم والمبلغه من شأنها تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولم يجادل الطاعن في صحه معينها من أوراق الدعوى . لما كان ذلك وكان من المقرر أن جريمة الرشوة تتم بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشى ، وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما ، وكان الثابت بالحكم أن الطاعن قد أقر بالتحقيقات بطلب المبلغ المضبوط من المبلغه ، وأنه لم يطلب من المحكمة أن تفضى حرزى مبلغ النقود المضبوطة والتسجيلات الصوتية ، فليس له من بعد أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها أو عرضها عليه ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامه الدليل ، وكان مفاد ما أورده الحكم هو أن المحكمة عولت - ضمن ما عولت عليه على ضبط مبلغ النقود الذي كان في حوزة المتهم ، وعلى تسجيل ما دار بينه وبين المبلغه ، وقد اطمأنت المحكمة إلى سلامة إجراءات تحريزها والدليل المستمد منها كما أن الدفاع عن الطاعن لم يذهب إلى أن يد العيب قد امتدت إليها على نحو معين فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الخطأ في الاستناد هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم إذ نسب للطاعن أنه هو الذي حدد للمبلغه موعد اللقاء بالمقهى على خلاف ما جاء بالتسجيلات الصوتية من أنها هي التي حددت الموعد ، فإنه بفرض صحته غير ذي بال في جوهر الواقعة التي اعتنقها الحكم ولم يكن له أثر في منطقته

وسلامه استدلاله ، على مقارفة الطاعن للجريمة التى دانه بها ، ومن ثم تضحى دعوى الخطأ فى الاسناد غير مقبولة . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الضابط الذى نذبت النيابة العامة لضبط واقعة عرض الرشوة قد انتقل إلى المكان الذى تحدد لتقديمها نفاذا للاتفاق الذى تم بين المبلغ والطاعن ، وبعد أن يتقن من تسليم المبلغ القى القبض عليه ، وكان من مهمة مأمور الضبط القضائى بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبيها وكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لاثره مادام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وكان من المقرر أنه لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة وألا يكون الراشى جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان عرضه الرشوة جديا فى ظاهره وكان الموظف المتهم قد قبله على أنه جدى منتويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحه الراشى أو غيره ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذى سعى بنفسه إلى المبلغه وطلب منها مبلغ الرشوة وقدمته إليه بناء على الاتفاق الذى جرى بينهما ، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذى انزلق إلى مقارفة جريمة الرشوة. وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقه ، وإذا كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا لإدانة الطاعن بجريمة الرشوة ، فإن ما يشيره عن القول بأن المبلغه هى التى حرضته على ارتكاب الجريمة بإيعاز من الشرطه لا يكون صحيحا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش لوقوعه بسيارة صديقه التى لم يشملها الإذن بالتفتيش واطراحه فى قوله « فإن هذا الدفع ظاهر الفساد ذلك لأن الثابت أن السيارة التى ركبها المبلغه هى سيارة أحد اصدقاء المتهم وإن الأخير هو الذى طلب منها ركبها هذا فضلا عن أن السيارة لم يتم تفتيشها الأمر الذى تلتفت معه المحكمة عن هذا الدفع »

وكان الأصل أن التفتيش الذى يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائى إنما هو التفتيش الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذى يقع على ذلك الشخص ، وكان من المقرر أيضا إنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائى المنتدب لإجرائه أن ينقذه وإنما وجده مادام المكان الذى تم فيه التفتيش واقعا فى دائرة اختصاص من أصدر الإذن ومن نغذه ، وكان الطاعن لا يجادل فيما أورده الحكم المطعون فيه من أن النيابة العامة قد أصدرت قبل ضبط الواقعة أدنا لضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه حال تسلمه مبلغ الرشوة ، وإن ثم تفتيشا لم يقع على السيارة وكان الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيش السيارة لا يقبل من غير حائزها اعتباراً بأن الحائز هو صاحب الصفة فى ذلك ، وأن الصفة تسبق المصلحة فإن لم يثره فليس لغيره أن يبديه ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا بالتبعية وحدها . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////

جلسة اول من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفیق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد أحمد حسن وعبد الوهاب الطياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النیل وعمار إبراهيم .

١٨٢

الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إثبات « اعتراف » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . قتل عمد .

- ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . غير لازم .

(٢) إثبات « بوجه عام » .

- كفاية أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .

(٣) إثبات « بوجه عام » .

- لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا
فى الدلالة على ما تستخلصه منه .

(٤) إثبات « بوجه عام » . حكم « مالا يعيه فى نطاق الدليل » .

- حسب الحكم كما يتم تدليه ويستقيم قضاؤه . أن تكون الأدلة التى عول عليها فى
مجموعها كافية لأن تؤدى إلى ما رتب عليها .

(٥) إثبات « خبرة » ، « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

حكم تسببيه . تسبیب غير معيب ،

- تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون جماع
الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على
الملازمة والتوفيق .

(٦) إثبات « بوجه عام » . حكم « مالا يعيبه في نطاق التدليل » .

- عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

(٧) قتل عمد . إثبات « بوجه عام » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » . محكمة

الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

- حدث إصابة المجنى عليه من الأمام رغم وقوف ضاربه خلفه . جائز . إذ أن جسم

الإنسان متحرك . لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء .

- تجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت بالدليل

الصحيح في وجدان المحكمة . غير جائز أمام النقض .

(٨) إثبات « خبرة » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » .

مالا يوفره » . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

- تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . موضوعي .

- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي . مادام أن الواقعة قد

وضحت لديها ولم تر هي حاجة إلى ذلك .

(٩) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

- وزن أقوال الشهود . موضوعي .

- خصومة الشاهد للمتهم أو قرابته للمجنى عليه . لا تمنع من الأخذ بشهادته .

(١٠) نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

- الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها . غير

جائز أمام النقض .

(١١) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . مالا يوفره » . نقض

« أسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

- طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الشبوت التي اطأنت إليها المحكمة .

عدم التزام المحكمة بإجابته . أساس ذلك ؟

(١٢) قتل عمد . جريمة « إركانها » . قصد جنائي . حكم « تسببيه » . تسبیب غیر معيب » .

- قصد القتل . أمر خفی استخلاص توافره . موضوعی .

- مثال لتسبیب سائق لتوافر نية القتل .

(١٣) نقض « اسباب الطعن » تحديدھا » .

- وجه الطعن يجب لقبوله أن يكون واضحاً محدداً .

(١٤) إثبات « بوجه عام » . اشتراك . اتفاق . سبق اصرار . قتل عمد . جريمة « إركانها » .
قصد جنائي .

- ثبوت سبق الاصرار في حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة منهم .

(١٥) إثبات « بوجه عام » . اتفاق . اشتراك . جريمة « إركانها » . قصد جنائي . فاعل
صلی . قتل عمد . مسئولية جنائية « التضامن في المسؤولية » . حكم « تسببيه » . تسبیب
غير معيب » . نقض « اسباب الطعن » ما لا يقبل منها » .

- ثبوت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه . يرتب تضامناً في المسؤولية .

- استظهار الحكم اتفاق الطاعن مع المتهم الآخر على قتل المجنى عليه من معينه
في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن بائع واحد والتجاهاً وجهة واحدة
في تنفيذها وإن كل منهما قصد قصد الآخر في إيقاعها . اعتباره فاعلاً أصلياً في الجريمة .

(١٦) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . دفاع « الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره » .

- الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ما هيته ؟

- حق المحكمة في عدم إجابة المتهم إلى طلب سماع شهود النفي مالم يسلك السبيل
الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢١٤ مكرراً / أ .

١ - من المقرر أنه لا يلزم في الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجانى للجريمة .

٢ - لا يلزم فى الأدلة التى يعول عليها الحكم أن ينبىء كل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، بل يكفي أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال إقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما أنتهت إليه .

٣ - لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما تستخلصه المحكمة منه ، بل لها أن تركن فى تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها ، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام استخلاصها سليما لا يخرج عن الأقتضاء العقلى والمنطقى .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه عرض لأدلة الدعوى التى استند إليها فى قضائه ، وحصل اعتراف الطاعن الأول بما مؤداه أن المجنى عليه - فى الدعوى الماثلة - قتل شقيقه بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٦ وبعد الإفراج عنه من محبسه احتياطيا دأب على إثارتة واستفزازة ، مما أثار حفيظته وقرر الإنتقام منه وأعد لذلك الغرض البندقية المضبوطة . وفى طريق عودة المجنى عليه من حقله أطلق عليه عياراً نارياً لم يصبه فتبعه بإطلاق الأعيرة النارية حتى بلغ مقصده وقتله أخذاً بثأر شقيقه ، ثم بين أقوال الشاهدين ما محصله أنه لدى عودتهما

من الحقل صاحبه المجنى عليه يوم الحادث وعند بلوغهما حظيرة المتهم الثانى -
المحكوم عليه غيابياً - والذي كان يجلس على بابها خرج الطاعنان وكان الأول
منهما يحمل بندقية آليه (المضبوطة على ذمة القضية) وأطلق على المجنى
عليه عياراً نارياً لم يصبه فلذا المجنى عليه بالهرب إلا أن الطاعن الأول تبعه
بالعدو خلفه ومعه الطاعن الثانى والمتهم الآخر . ولحق به وأصابه بعدة طلقات
أجهزت عليه . وحصل شهادة رئيس مباحث المركز بما مؤداه أن تحرياته السرية
دلت على أن المتهمين قتلوا المجنى عليه ثأراً لمقتل شقيق المتهمين الأول
والثانى . وعلى النحو الذى شهد به الشاهد الأول . . كما أورد الحكم مضمون
تقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح . والذي جاء به أن وفاة المجنى
عليه تعزى إلى الإصابات النارية الموصوفة بجثته فى وقت يعاصر تاريخ الحادث
ومن الممكن حدوثها باستعمال مثل البندقية المضبوطة والطلقات على النحو
الوارد بمذكرة النيابة . وإذ كانت هذه الأدلة فى مجموعها كافية لأن تؤدى إلى
ما رتبته الحكم عليها ومنتجة فى إكتمال إقتناع المحكمة فإن هذا بحسب الحكم
كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه وتنحسر به عن الحكم دعوى الفساد فى الاستدلال .

٥ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى
بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع
الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق .

٦ - إن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر
فى تكوين عقيدتها .

٧ - إن جسم الإنسان بطبيعته متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الإعتداء ، مما يجوز معه حدوث الإصابات بالأمام والضارب له واقف خلفه حسب الوضع الذي يكون فيه الجسم وقت الإعتداء ، وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة . فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما قرره الشهود وأقربه الطاعن الأول وبين تقرير الصفة التشريحية ، ويكون الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى فى هذا الخصوص ، ويكون منعى الطاعنين فى هذا غير سليم . ولا يعدو الطعن عليه فى هذا الشأن أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التى إرتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو مالا يقبل لدى محكمة النقض .

٨ - لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعة إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ، وهى غير ملزمة من بعد بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، منادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتنعت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية بما لا يتعارض مع أقرار الطاعن الأول وأقوال الشهود ، فلا تشرب على المحكمة إن هى التفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعى لتحقيق دفاع الطاعنين المبني على المنازعة فى صورة الواقعة مادام أنه غير منتج فى نفي التهمة عنهما ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب فى غير محله .

٩ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، فلها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقواله متى إقتنعت المحكمة بصدقها .

١٠ - لما كان ما يثيره الطاعنان من تشكيك فى أقوال شاهدى الإثبات الأولين لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية والجدل فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١١ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بإن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى أطمأنت إليها المحكمة - وهو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة أن هى أعرضت عنه والتفتت عن إجابته ، وهو لا يستلزم منها عند رفضه رداً صريحاً ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب ضم القضية رقم جنابات السنطة وأشار فى مرافعته إلى أن القصد من ذلك هو وقوف المحكمة على إبعاد الخصومة بين المجنى عليه والشاهدين وبين الطاعنين والمحكوم عليه الآخر ، فإنه فضلاً عن أن المحكمة فطنت إليه وكان من بين العناصر التى كونت منها عقيدتها فى الدعوى وحصلته فى بيانها لواقعاتها وأوردته ضمن اقرار الطاعن الأول المعول عليه فى قضائها ، فإن القصد منه ليس سوى إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى أطمأنت إليها المحكمة ، ومن ثم فلا يحق للطاعنين - من بعد - إثارة دعوى القصور والإخلال بحق الدفاع لالتفات المحكمة عن طلب ضم هذه القضية ،

١٢ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وإذ كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافياً وسائغاً فى التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين ، وهو ما ينحسر به عن الحكم قالة القصور فى البيان فى هذا الصدد .

١٣ - من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه نتجاً مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدى له إيراداً له ورداً عليه .

١٤ - من المقرر أن مجرد إثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار .

١٥ - إذ كان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه ، فإن ذلك يرتب تضامناً فى المسؤولية ، يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه ، هذا إلى أن ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن الثانى مع الطاعن الأول على قتل المجنى عليه من معينه فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد

والتجاهها وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهما قصد قصد الآخر فى إيقاعها ،
بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩
من قانون العقوبات اعتبار الطاعن - الثانى - فاعلاً أصلياً فى جريمة القتل
التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الاتفاق ، ويكون النعى على الحكم
بالقصور فى هذا الصدد فى غير محله .

١٦ - لما كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه
هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ،
ويصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية ، وإذا كان البين من محضر جلسة المرافعة
الأخيرة أن الدفاع عن الطاعنين وإن أشار فى مرافعته إلى شخصين كان يجب
أن يقدم أولهما كشاهد وإن الثانى لم يحضر للإدلاء بشهادته ، إلا أنه لم
يتمسك بطلب سماعهما فى طلباته الختامية ، فليس له من بعد أن ينعى على
المحكمة ، عدم إجابهته إلى هذا الطلب أو الرد عليه ، هذا إلى أنه يفرض اصرار
الطاعنين على طلب سماع شاهدى النفى فى ختام مرافعته ، فإنه لاجنح على
المحكمة إن هى اعرضت عن هذا الطلب مادام الطاعنان لم يتبعا الطريق الذى
رسمه قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ فى المادة
٢١٤ مكرراً منه ، بالنسبة لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم
أمام محكمة الجنايات .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - (طاعن) ٢ -
٣ - بأنهم قتلوا عمداً مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النيه على
قتله فاعدوا لهذا الغرض سلاحاً نارياً بندقية وكمونوا له فى الطريق الذى ايقنوا
مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهم الأول عدة أعيرة نارية قاصداً

ازهاق روحه ووقف المتهمين الثانى والثالث بمسرح الجريمة يشدان من أزره فأحدث به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته والمتهم الأول أيضا ١٠ - أحرز سلاحا ناريا مششخنا لايحوز الترخيص به بندقية آلى ٢ - أحرز ذخائر طلقات مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر والذي لايحوز الترخيص به واحالتهم إلي محكمة جنابات طنطا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة وادعت كل من أرملة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر أبناء المجنى عليه ابنة المجنى عليه مديناً قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول والثالث وغيابيا للثانى عملاً بالمادة ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ٢/١ ، ٢/٢١ ، ٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والقسم الثانى من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وبمعاقبة المتهم الثانى والثالث بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة عما اسند إليهم وإلزامهم بأن يؤدوا للسدعين بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليهما الأول والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعينان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، ودان أولهما بجريمتي إحراز سلاح نارى مششخن وذخائر بغير ترخيص ، قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور

فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه اعتمد فى قضائه بالإدانة على اقرار الطاعن الأول ، وأقوال الشاهدين ، وتقرير الصفة التشريحية وهى لاتؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، ذلك بأن اقرار الطاعن الأول لم يتضمن تحديد مواضع إصابات المجنى عليه وإن الشاهدين قررا بمشاهدتهما لواقعة إطلاق العيار النارى الأول الذى لم يصب المجنى عليه ، وإنهما سمعا صوت إطلاق أعيرة نارية أخرى لم يقولا بمشاهدتهما تضيب المجنى عليه كما إن أقوالهما قد تناقضت ، هى أيضا واقرار الطاعن المذكور تتفق وما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من حيث مواضع الإصابات التى لحقت بالمجنى عليه ومسار واتجاه ومستوى ومسافة إطلاق المقذوفات النارية ، فضلا عن العثور بمكان الحادث على عدد من الطلقات ، يجاوز سعة السلاح المضبوط ، وهو ما ينبىء عن تعدد مطلقى الأعيرة النارية ، خلافا لما اقر به الطاعن وقرر به الشاهدان . وهما على صلة قريى بالمجنى عليه ، وبينهما وبين الطاعنين وهى خصومة ثأرية ضببت عنها قضية الجنائية رقم ٣٣٥٠ سنة ١٩٨٦ السنطة وقد أثار دفاع الطاعنين هذه الأوجه للدفاع وطلب تحقيقها باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى هذه الأمور والوقوف على حقيقة الحادث . وضم القضية المشار إليها للتحقق من إبعاد الخصومة القائمة بين الطرفين . بيدأن الحكم التفت عن ذلك ولم يتناولها إيرادا لها أوردا عليها ، وجاء قاصرا فى استظهار نية القتل ، كما ساءل الطاعن الثانى عن الجريمة دون تحديد للدور المنسوب له والفعل الإيجابى الذى قارفه فى ارتكابها واتخذ من قول الشاهدين بوجوده فى مكان حدوثها دليلا قبله . كما أعرض الحكم عن دفاعه - الطاعن الثانى - بطلب سماع شهود نفى كان معهم وقت وقوع الحادث ، وذلك كله يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مستمدة من اقرار الطاعن الأول وأقوال شهود الإثبات وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم في الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجانى للجريمة كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ومن ثم فلا يجدى الطاعنان القول بخلو هذا الاعتراف من تحديد مواضع إصابات المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم فى الأدلة التى يعول عليها الحكم أن يبنى كل منها ويقطع فى كل جزئيات الدعوى ، بل يكفي أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إكمال إقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما تستخلصه المحكمة منه ، بل لها أن تركز فى تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها ، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام استخلاصها سليما لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه عرض لأدلة الدعوى التى استند إليها فى قضائه ، وحصل اعتراف الطاعن الأول بما مؤداه أن المجنى عليه - فى الدعوى الماثلة - قتل شقيقه بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٦ وبعد الإفراج عنه من محبسه احتياطيا دأب على إثارتة واستفزازه ، مما أثار حفيظته وقرر الانتقام منه وأعد لذلك الغرض البندقية المضبوطة . وفي طريق عودة المجنى عليه من حقله أطلق عليه عياراً نارياً لم يصبه فتبعه بإطلاق الأعيرة النارية حتى بلغ مقصده وقتله أخذاً بثأر شقيقه ، ثم بين أقوال الشاهدين بما حصله أنه لدى عودتهما من الحقل صاحبه المجنى عليه يوم الحادث وعند بلوغهما حظيرة المتهم الثانى - المحكوم عليه غيابياً -

والذى كان يجلس على بابها خرج الطاعنان وكان الأول منهما يحمل بندقية آليه (المضبوطة على ذمة القضية) وأطلق على المجنى عليه عيارا ناريا لم يصبه فلاذ المجنى عليه بالهرب إلا أن الطاعن الأول تبعه بالعدو خلفه ومعه الطاعن الثانى والمتهم الآخر . ولحق به وأصابه بعدة طلقات أجهزت عليه . وحصل شهادة رئيس مباحث المركز بما مؤداه أن تحرياته السرية دلت على أن المتهمين قتلوا المجنى عليه ثارا لمقتل شقيق المتهمين الأول والثانى . وعلى النحو الذى شهد به الشاهد الأول . كما أورد الحكم مضمون تقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح . والذى جاء به أن وفاة المجنى عليه تعزى إلى الإصابات النارية الموصوفة بجثته فى وقت يعاصر تاريخ الحادث ومن الممكن حدوثها باستعمال مثل البندقية المضبوطة والطلقات على النحو الوارد بمذكرة النيابة . وإذا كانت هذه الأدلة فى مجموعها كافية لأن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ومنتجة فى إكمال اقتناع المحكمة فإن هذا بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه وتنحسر به عن الحكم دعوى الفساد فى الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن الأول - وحده - هو مطلق الأعيرة النارية من البندقية المضبوطة التى حدثت من جرائمها إصابات المجنى عليه وأدت إلى قتله ، كما نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أن إصابات المجنى عليه النارية حدثت من مقذوفات مفردة تماثل البندقية المضبوطة والطلقات فى وقت يعاصر تاريخ الحادث ، وكان الطاعنان لا يجادلان فيما نقله الحكم عن تلك الأدلة ومأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان البين مما تقدم أن ما أخذ به الحكم من إقرار الطاعن الاول وأقوال الشهود لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريحية وفحص السلاح المضبوط بل يتطابق معها فى عموم قولهم ، وكان قول الطاعنين بالعشور على عدد من الطلقات يجاوز سعة البندقية المضبوطة ، ومؤدى إقرار الطاعن الأول وأقوال الشهود حدوث إصابات

المجنى عليه من الخلف وهو ما خلا منه تقرير الصفة التشريحية بما يدل على تعدد الجناة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد هذا الأثر في مدوناته ولأن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولم يكن هذا الأثر بذى اعتبار لدى المحكمة ، وإن جسم الإنسان بطبيعته متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث الإصابات بالأمام والضارب له واقف خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة ، فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما قرره الشهود وأقر به الطاعن الأول وبين تقرير الصفة التشريحية ، ويكون الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى فى هذا الخصوص ، ويكون معنى الطاعنين فى هذا غير سليم . ولا يعمدو الطعن عليه فى هذا الشأن أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو مالا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبراء شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة وهى غير ملزمة من بعد بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية بما لا يتعارض مع أقرار الطاعن الأول وأقوال الشهود ، فلا تشرب على المحكمة أن هى التفت عن طلب دعوة الطبيب الشرعى لتحقيق دفاع الطاعنين

المبنى على المنازعة فى صورة الواقعة مادام أنه غير منتج فى نفى التهمة
عنهما ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا
السبب فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود
وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما
وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة
الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، فلها أن تأخذ
بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة كما أن قرابة الشاهد
للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصدقها ، وكان
ما يشره الطاعنان من تشكيك فى أقوال شاهدى الإثبات الأولين لا يعدو أن يكون
من أوجه الدفاع الموضوعية والمجدل فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة
فى استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض لما كان ذلك ،
وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة
فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة - وهو طلب لا يتجه مباشرة إلى
نفى الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة أن هى عرضت عنه والتفت عن
إجابته ، وهو لا يستلزم منها عند رفضه ردا صريحا ، وكان البين من الاطلاع على
محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب ضم القضية رقم ٣٣٥٠
سنة ٨٦ جنايات السنطة وأشار فى مرافعته إلى أن القصد من ذلك هو وقوف المحكمة
على إبعاد الخصومة بين المجنى عليه والشاهدين وبين الطاعنين والمحكوم عليه الآخر ،
فإنه فضلا عن أن المحكمة فطنت إليه وكان من بين العناصر التى كونت منها عقيدتها
فى الدعوى وحصلته فى بيانها لواقعاتها وأوردته ضمن اقرار الطاعن

الأول المعول عليه في قضائها ، فإن القصد منه ليس سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ، ومن ثم فلا يحق للطاعنين - من بعد - إثارة دعوى القصور والإخلال بحق الدفاع لالتفات المحكمة عن طلب ضم هذه القضية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله : « وكان استعمال المتهمين سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وتوجيهه إلى المجنى عليه في مواضع قاتلة من جسده وبعضها من مسافة بسيطة قد تصل إلى حد ملامسة الجسم وأطلاق العديد من الطلقات ما أصابه منها وما أخطأه بعد أن لامس ملابسه إنما يكشف عن نية إجرامية لديهم في قصدهم إزهاق روح المجنى عليه وهو ذات ما جهر به المتهم الأول أمام النيابة » . ولما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتياها الجاني وتنم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكلول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافيا وسائفا في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين ، وهو ما ينحسر به عن الحكم قالة القصور في البيان في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى إليه مقدمة حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدي إيرادا له وردا عليه ، وكان الطاعنان لم يكشفوا بأسباب الطعن عن أوجه التناقض والتضارب بين أقوال شاهدي الاثبات الأولين ، بل ساقا قولهما مرسلا مجهلا ، فإن النعى على الحكم في هذا المقام يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائفة على توافر سبق الاصرار في حق الطاعنين متمثلاً في رغبتهم الثأر من المجنى عليه وتدبيرهم لهذا الأمر منذ الإفراج عنه . خلال بضعة أسابيع سابقة للمحادث واعدادهم السلاح الناري والذخائر ، وكان من المقرر أن مجرد إثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه

الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار ، وإذ كان الحكم - على السياق المتقدم - قد اثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه ، فإن ذلك يرتب تضامنا فى المسئولية ، يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محددا بالذات أم غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه ، هذا إلى أن ما أثبته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن الثانى مع الطاعن الأول على قتل المجنى عليه من معينة فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهما قصد قصد الآخر فى إيقاعها ، بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن - الثانى - فاعلا أصليا فى جريمة القتل التى وقعت تنفيذا لذلك التصميم أو هذا الاتفاق ، ويكون النعى على الحكم بالقصور فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ، وبصر عليه مقدمة فى طلباته الختامية ، وإذ كان البين من محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعنين وإن أشار فى مرافعته إلى شخصين كان يجب أن يقدم أولهما كشاهد وأن الثانى لم يحضر للإدلاء بشهادته ، إلا أنه لم يتمسك بطلب سماعهما . فى طلباته الختامية ، فليس له من بعد أن يتنعى على المحكمة ، عدم إجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه ، هذا إلى أنه بغرض اصرار الطاعنين على طلب سماع شاهدى النفى فى ختام مرافعته ، فإنه لاجتناح على المحكمة أن اعرضت عن هذا الطلب مادام الطاعنان

لم يتبعنا الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ فى المادة ٢١٤ مكررا أ منه ، بالنسبة لإعلان الشهود الذى يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا ، مع إلزام الطاعن بالمصاريف المدنية

جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
وحسن عميرة نائبي رئيس المحكمة وصلاح البرجى وذكريا الشريف .



الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دفاع « الإخلال بحق الدفاع - مالا يوفره ، ، محاماه - إجراءات « إجراءات المحاكمة ،
نقض « أسباب الطعن - مالا يقبل منها » .

وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه . أمر الدفاع متروك للمحامي يتصرف
فيها بما يرضى ضميره وما تهدى إليه خبرته .

(٢) إجراءات « إجراءات المحاكمة ، ، محضر الجلسة - دفاع « الإخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره ، نقض « أسباب الطعن - مالا يقبل منها » .

خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً . لا يعيب الحكم . للخصم أن يطلب
صراحة تدوين دفاعه في المحضر فإن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب
المرافعة . عليه أن يقدم الدليل على ذلك ويسجل هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم .
إغفال ذلك . أثره . عدم جواز المحاكمة به أمام النقض .

(٣) حكم « تسببيه . تسبيب غير معيب » ، إثبات « شهود » ، محكمة الموضوع
سلطتها في تقدير الدليل » .

عدم إلزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .

عدم إلزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه
وتطرح ما عداه .

للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد
اطأنت إليها .

تناقض الشاهد وتضارية في أقواله . لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت
الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه .

الجدل الموضوعى في تقدير المحكمة للأدلة . لا يجوز إثارته أمام النقض .

(٤) دفع « الدفع بتلفيق التهمة » ، حكم « تسببيه » ، تسبيب
غير معيب » .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستلزم ردأ صريحاً . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردأ
عليه .

(٥) ضرب « أحدث عاهة » ، ضرب بسيط . تعويض . حكم « تسببيه » ، تسبيب غير
معيب » ، نقض « أسباب الطعن » ، مما لا يقلل منها » .

كفاية أن يثبت الحكم وقوع العمل الضار الناشئ عن جريمة الضرب في حق الطاعن للحكم
بالتعويض المؤقت . يستوى في ذلك أن يؤدي الضرب إلى عاهة مستديمة أم يقتصر على
مجرد الضرب البسيط .

مجادلة الطاعن بشأن التقارير الطبية وفساد استدلال الحكم بها على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذى أسندته إليه والعاهة عدم جدواه .

////////////////////

١ - إن القانون وإن أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامى أن يسلك فى كل ظرف خطة مرسومة بل ترك له - اعتماداً على شرف مهنته واطمئناناً إلى نبل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى ماتهديه خبرته فى القانون .

٢ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً إذ كان عليه أن كان يهسه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته فى المحضر ، كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل .

٣ - من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما أقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ماعده وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل

الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لاتناقض فيه - وهو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن فى شأن التعويل على أقوال المجنى عليه لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٤ - من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لاتستوجب ردأ صريحاً بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أورها الحكم .

٥ - يكفى للحكم بالتعويض المؤقت فى صورة الدعوى - أن يثبت الحكم وقوع العمل الضار الناشئ عن جريمة الضرب فى حق الطاعن يستوى فى ذلك أن يزدى الضرب إلى عاهة مستديمة أم يقتصر على مجرد الضرب البسيط ، فإنه لاجدوى مما يجادل فيه الطاعن بشأن التقارير الطبية وفساد استدلال الحكم بها على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذى أسنده إليه والعاهة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بعضا على بطنه فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فتق جراحى وضعف فى عضلات مقدم جدار

البطن مما يعرضه إلى اضطرابات فى الهضم ونوبات اسهال وأمسك شديدين مما يؤثر عليه من إنهاك وضعف فى قواه وأن الفتق الجراحي المتكون والمشاهد لدى المذكور يعتبر مضاعفة شائعة الحدوث عقب العمليات الجراحية لاستئصال التهتك بالأمعاء بنوعيتها مما يعتبر عاهة مستديمة تقدر بحوالى ٤٠٪ وإحالاته إلى محكمة جنايات أسوان لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنايات أسوان قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة وإلزامه بالتعويض قد شابه الإخلال بحق الدفاع والبطلان والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، ذلك أن الطاعن لم يحظ بدفاع جدى علاوة على إثبات هذا الدفاع بطريقه مبتسره بمحضر جلسة المحاكمة ، وقد عول الحكم على رواية للمجنى عليه قصر فيها الاتهام على الطاعن وحده دون أن يشير إلى تناقضها مع رواياته الأخرى التى أسند فيها الاتهام للطاعن

وأخرين أو يعرض لما أثاره الدفاع من دلالة ذلك على تلفيق الاتهام ، وهذا إلى إن الحكم جمع بين التقارير الطبية الابتدائية وإعتبرها بمثابة تقرير واحد تساند إليه التقرير الطبى الشرعى مع مافى ذلك من تناقض لاقتصار التقرير الأخير وحده على إثبات حصول العاهة ، فضلا عن أن كلا التقريرين خلياً من بيان سبب حدوث إصابات المجنى عليه والآلة المحدثه لها ولم يقطعا بتخلف العاهة لديه من جرائها مما يصم الحكم بالقصور فى استظهار علاقة السببيه بين فعل الضرب الذى أسنده إلى الطاعن والعاهة وينال من سلامة قضائه فى الدعويين الجنائسيه والمدنيه المرفوعه تبعا لها معا ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن القانون وإن أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات إلا إنه لم يرسم للدفاع خططاً معينه لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامى أن يسلك فى كل ظرف خطه مرسومه بل ترك له - اعتماداً على شرف مهنته واطمئنانا إلى نبيل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ماتهيده خبرته فى القانون ، وإذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن اثنين من المحامين الموكلين ترافعا فى موضوع الدعوى عن الطاعن وأبديا من أوجه الدفاع ما هو ثابت بهذا المحضر ، فإن ذلك يكفى لتحقيق غرض الشارح ويكون الجدل الذى يثيره الطاعن بوجه النعى حول كفايه هذا الدفاع غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لايعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا إذ كان عليه إن كان بهمة تدوينه أن يطلب صراحه إثباته فى المحضر ، كما أن عليه إن إدعى إن المحكمة

صادرت حقه فى الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز المحاجه من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل من أقوال المجنى عليه أن الطاعن اعتدى عليه بالضرب بعضاً على بطنه وأحدث مابه من إصابات ، وإذا كان الطاعن لا ينازع فى سلامه اسناد الحكم فى هذا الشأن وكان من المقرر أن الأجكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورده من أقوال الشهود إلا ماتقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما أقتنعت به منها بل حسبها أن تورده منها ماتنظم إليه وتطرح ماعداءه وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحله من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها ، وكان تناقض الشاهد وتضاريه فى أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً - سائغاً بما لاتناقض فيه - وهو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن فى شأن التعويل على أقوال المجنى عليه لابعده فى حقيقته أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لاتستوجب رداً صريحاً بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، فضلاً عن أن الحكم عرض لهذا الدفاع واطرحه بأسباب سائفة ، ومن ثم فقد بات

النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن اعتداءه على المجنى عليه بالضرب البسيط باستعمال عصا المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات والتى لا يلزم لتوافرها أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضرباً ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً ، وكان يكفى للحكم بالتعويض المؤقت فى صورة الدعوى - أن يثبت الحكم وقوع العمل الضار الناشئ عن جريمة الضرب فى حق الطاعن يستوى فى ذلك أن يؤدى الضرب إلى عاهة مستديمة أم يقتصر على مجرد الضرب البسيط ، فإنه لاجدوى مما يجادل فيه الطاعن بشأن التقارير الطبية وفساد استدلال الحكم بها على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذى أسنده إليه والعاهة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

////////////////////

جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخطاط (نائبي رئيس المحكمة) وعبد اللطيف ابوالنيل وعمار إبراهيم .

١٨٤

الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ القضائية

(١) أحداث . نيابة عامة . إثبات « أوراق رسمية » .

الحكم على متهم باعتبار أن سنة جاوزت الثامنة عشرة . ثبت عدم تجاوز هذه السن بأوراق رسمية . منوط برئيس النيابة رفع الأمر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم . للقضاة بالغائه وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها . المادة ٤١ / ٢ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(٢) نيابة عامة . طعن « المصلحة فى الطعن » . نقض « المصلحة فى الطعن » . أسباب الطعن . مالا يقبل منها .

حق النيابة العامة فى الطعن . رهن بتوفر المصلحة لها أو للمحكوم عليه . انتفاء هذه المصلحة . أثره : عدم قبول الطعن . علة ذلك ؟

(٣) نيابة عامة . نقض « أسباب الطعن » . مالا يقبل منها .

حق النيابة العامة فى الطعن بالنقض فى الحكم لمصلحة المتهم . مقيد بقيود طعنه .

(٤) أحداث . محكمة الأحداث . عقوبة . توقيعتها .

العقوبة التي توقع على الحدث الذي تزيد سنة على خمس عشرة سنة ولا تتجاوز ثمانية عشرة سنة حال ارتكابه جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس . ما هيئتها ؟ المادة ٣/١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(٥) جمارك تهريب جمركي . عقوبة .

العقوبة المقررة لجريمة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الإتجار مع العلم بأنها مهربة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات والغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه .

(٦) نيابة عامة . نقص . أسباب الطعن . مالا يقبل منها . . أحداث .

توقيع المحكمة الجزئية العقوبة المقرر إيقاعها من محكمة الأحداث على الحدث . انتفاء مصلحة المحكوم عليه في الطعن .

////////////////

١ - إن نص المادة ٢/٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد جرى على أنه « وإذا حكم على متهم باعتباره أن سنه تجاوزت الثامنة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها رفع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بالغاء حكمها وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها .

٢ - الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل يختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون إلا أنها تتقيد فى ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعى فإذا انعدمت فلا دعوى ومن ثم فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن فى الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرفاً لا يؤيدها .

٣ - إن النيابة فى طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه فى الطعن فينبغى أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحمل محله فى الطعن دون أن تتقيد بقيوده .

٤ - إن المادة ١٥ من قانون الأحداث قد بينت العقوبات التى توقعها محكمة الأحداث على الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تتجاوز ثمانى عشرة سنة وحددت الفقرة الثالثة من المادة سالفه الذكر عقوبة الجنبنة بأن نصت على أنه « أما إذا أرتكب الحدث جنبنة يجوز الحكم فيها بالحبس فالمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لها ، أن تحكم عليه بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما فى المادة ٧ من هذا القانون » .

٥ - إن الجريمة المسند إلى المطعون ضده أرتكابها قد حددت عقوبتها المادة ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والتي نصت على أنه « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الإتجار مع العلم بأنها مهربة الحبس مدة لاتقل عن سنتين ولاتجاوز خمس سنوات وبغرامة لاتقل عن ألف جنيه ولاتجاوز خمسين ألف جنيه » .

٦ - لما كانت العقوبة المقررة للجريمة التى أرتكبها المطعون ضده والتي أوقعتها عليه محكمة الميناء الجزئية تدخل فى نطاق حدود العقوبة المقرر إيقاعها على الحدث المذكور من محكمة الأحداث وفقاً لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بادئ الذكر ، وكانت النيابة العامة قد أقتصرت فى طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لعدم الألتزام بما أوجبه المادة ٢/٤١ من قانون الأحداث سالف الذكر ، دون أن تنعى على الحكم بأى منعى يتعلق بالموضوع أو بتوقيع عقوبة على المطعون ضده من غير نوع العقوبات المقررة فى قانون الأحداث أو بعدم توقيع العقوبة الأخرى التخيرية الواردة فى قانون الأحداث بما يوحى بانتفاء مصلحة المحكوم عليه فى الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه - شرع فى تهريب البضائع الأجنبية المبينة بالأوراق بقصد الإتجار وذلك دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وطلبت عقابه بالمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ،

٤ ، ١٢١ ١٢٢ ، ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وقرار وزير المالية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح الميناء قضت غيابياً بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وتفرغه ألف جنيه وضعف الرسوم الجمركية والمصادرة عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن إستأنف ومحكمة بورسعيد الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى فى معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن . فطعنن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك بأن النيابة عرضت على محكمة ثانى درجة طلب إعادة النظر فى الحكم الصادر بإدانة المطعون ضده لما ثبت بعد صدور ذلك الحكم أنه كان حدثاً وقت ارتكاب الواقعة مما ينعقد معه الإختصاص لمحكمة الأحداث بمحاكمته وذلك إعمالاً لنص المادة ٢/٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وطلبت القضاء بإلغاء الحكم الصادر بالإدانة وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإحالتها إلى محكمة الأحداث ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الإشكال ورفضه موضوعاً والاستمرار فى التنفيذ مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق إن النيابة العامة أسندت إلى المطعون ضده أنه فى يوم ١٥/٣/١٩٨٣ بدائرة قسم الميناء شرع

فى تهريب البضائع الأجنبية المبينة بالأوراق بقصد الإحتجار وذلك دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، وطلبت عقابه بالمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وقرار وزير المالية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ ومحكمة جنح الميناء الجزئية قضت غيابياً بجلسة ١٩٨٣/٥/٨ بحبس المتهم سنتين مع الشغل وتغريمه ألف جنيه وضعف الرسوم الجمركية والمصادرة ، فعارض فيه والمحكمة المذكورة قضت بتأريخ ١٩٨٣/١١/٦ باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وإذ استأنف الحكم الصادر فى المعارضة قضت محكمة بور سعيد الابتدائية غيابياً بجلسة ١٩٨٤/٣/١٣ بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، فعارض فى الحكم الغيابى الإستئنافى والمحكمة الأخيرة قضت بجلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . كما تبين أن محامى المطعون ضده قدم للنياية عقب صدور الحكم فى المعارضة الاستئنافية شهادة قيد ميلاد المحكوم عليه ثابت بها أنه من مواليد ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ بما مفاده أن سنه وقت ارتكاب الجريمة تجاوزت ست عشرة سنة ولم تجاوز ثمانى عشرة سنة . لما كان ذلك ، ولئن كان نص المادة ٢/٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد جرى على أنه « وإذا حكم على متهم باعتبار أن سنه تجاوزت الثامنة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها رفع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بالغاء حكمها وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها » إلا أنه لما كان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل يختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون إلا أنها تنفيذ فى ذلك بقيد المصلحة

بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ، ولا للمحكوم عليه مصلحة فى الطعن فإن طعنها لايقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى ، ومن ثم فإنه لايجوز للنيابة العامة أن تطعن فى الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرفاً لا يؤبه لها . ولما كانت النيابة فى طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه فى الطعن فينبغى أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعنه ولايصح أن تحمل محله فى الطعن دون أن تتقيد بقيوده ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من قانون الأحداث سالف الذكر قد بينت العقوبات التى توقعها محكمة الأحداث على الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولاتجاوز ثمانى عشرة سنة وحددت الفقرة الثالثة من المادة سالفه الذكر عقوبة الجنحة بأن نصت على أنه « أما إذا ارتكب الحدث جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس للمحكمة بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لها ، أن تحكم عليه بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما فى المادة ٧ من هذا القانون » ، وكانت الجريمة المسند إلى المطعون ضده ارتكابها قد حددت عقوبتها المادة ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، التى نصت على أنه « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإحتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الإحتجار مع العلم بأنها مهربة بالحبس مدة لاتقل عن سنتين ولاتجاوز خمس سنوات وبغرامة لاتقل عن ألف جنيه ولاتجاوز خمسين ألف جنيه » . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة التى ارتكبها المطعون ضده والتى أوقعتها عليه محكمة المنيا الجزئية تدخل فى نطاق حدود العقوبة المقرر إيقاعها على الحدث المذكور من محكمة الأحداث وفقاً لنص المادة ١٥٠ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بادئ الذكر ، وكانت النيابة العامة قد إقتصرت فى طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون

لعدم الإلتزام بما أوجبه المادة ٤١/٢ من قانون الأحداث سالف الذكر ، دون أن تنعى على الحكم بأى منعى يتعلق بالموضوع أو بتوقيع عقوبة على المطعون ضده من غير نوع العقوبات المقررة فى قانون الأحداث أو بعدم توقيع العقوبة الأخرى التخبيرية الواردة فى قانون الأحداث بما يوحى بانتفاء مصلحة المحكوم عليه فى الطعن ومن ثم فإن طعن النيابة العامة يكون قد قام على غير أساس مما يتعين التقرير بعدم قبوله .

////////////////////

جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
وحسن عميرة نائبي رئيس المحكمة وسلاح البرجى وذكريا الشريف .



الظعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . حكم « وصف الحكم » ، نقض ما يجوز وما لا يجوز
الظعن من الأحكام » .

المبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة الواقع . لا بما تذكره المحكمة عنه .

وجوب حضور المتهم بنفسه فى الأحوال التى يكون الحبس فيها وجوباً جواز حضور
وكيله فى الأحوال الأخرى .

حضور وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالغرامة أمام محكمة ثانى درجة يجعل الحكم
حضورياً جائز الظعن فيه بالنقض وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى اعتباراً .

(٢) إيجاز أماكن . قرار إدارى . إعلان . قانون « تفسيره » .

لذى الشأن الظعن فى قرار الهدم فى ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ
إعلانه به . المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

تنفيذ قرار اللجنة النهائى أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط
واجب . المادة ٦٠ من القانون المذكور .

(٣) حكم - بياناته - بيانات حكم الإدانة - قرارات إدارية - دفاع - الاخلال

بحق الدفاع - ما يوفره -

حكم الإدانة - وجوب أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها
بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة .

اكثفاء الحكم بنقل وصف التهمة والإحالة إلى محضر ضبط الواقعة وإغفاله الرد على
دفاع الطاعنة بأن قرار الهدم لم يصير نهائيا - قصور وإخلال بحق الدفاع .

////////////////

١ - إن الحكم المطعون فيه وإن وصف بأنه حضوري اعتباري إلا أن العبرة
في ذلك هي بحقيقته الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه ، وكانت المادة ٢٣٧ من
قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ توجب على
المتهم بجنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم
به ، الحضور بنفسه أمام المحكمة ، وأجازت في الأحوال الأخرى أن ينيب وكبلا
عنه . ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي استأنفته الطاعنة وحدها أنه
قضى بتوقيع عقوبة الغرامة عليها فإنه يجوز لها في هذه الحالة اتنابه محام في
الحضور عنها ، وإذ كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية حضور
محام كوكيل عن المتهم . وأبدى دفاعه في الاتهام المسند إليها فإن الحكم
المطعون فيه يكون في حقيقته حكماً حضورياً ومن ثم يجوز الطعن فيه بالنقض
عملاً بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض .

٢ - إن المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد جرى نصها على أن « لكل من ذوى الشأن أن يطعن فى القرار المشار إليه بالمادة السابقة فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تأريخ إعلانه بالقرار أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون » ونصت المادة ٦٠ من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء يجب على ذوى الشأن أن يبادروا إلى تنفيذ قرار اللجنة النهائى أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط والترميم والصيانة وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك فى المدة المحددة لتنفيذه » .

٣ - لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائى أنه اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة إلى الطاعنه من أنها لم تنفذ قرار بازاله بناء آيل للسقوط صادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط فى خلال الميعاد المقرر ومواد القانون التى طلبت النيابة العامة تطبيقها واستطرد من ذلك مباشرة إلى القول بأن التهمة ثابتة فى حقها مما ورد فى مخضر الضبط من ارتكاب التهمة المخالفة الواردة بوصف النيابة وتنطبق عليها مواد الاتهام دون أن يبين حقيقة الواقع وهل قرار الهدم قد بات نهائياً من عدمه كما يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعنة أثار الدفاع المار ذكره بوجه الطعن بيد أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه وأغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه . لما كان ذلك وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده

للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعه الدعوى ولم يلق بالأل إلى دفاع الطاعنه فى جوهره ولم يواجهه ولم يفتن إلى فحواه ولم يقسطه حقه ويعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غايه الأمر فيه بل سكت عنه إيراداً له ورداً عليه مع أنه يعد دفاعاً هاماً فى الدعوى ومؤثراً فى مصيرها ولو أنه عنى ببسحه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسييب والإخلال بحق الدفاع مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقريب برأى فيما تثيره الطاعنة بوجه الطعن من خطأ الحكم فى تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها لم تنفذ قرار ازالة بناء آيل للسقوط صادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . وطلبت عقابها بمواد القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومحكمة جنح المحلة الكبرى قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهمه مائه جنيه وتنفيذ القرار الهندسى عارضت المحكوم عليها وقضى فى معارضتها باعتبارها كأن لم تكن استأنفت ومحكمة طنطا الابتدائية (مأمورية المحلة الكبرى) بهيئة استئنافية - قضت حضورياً اعتبارياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا

الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن وصف بأنه حضوري اعتبارى إلا أن العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه ، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ توجب على المتهم بجنتحه معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ، الحضور بنفسه أمام المحكمة ، وأجازت في الأحوال الأخرى أن ينيب وكيله عنه . ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى استأنفته الطاعنة وحدها أنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة عليها فإنه يجوز لها في هذه الحالة انابه محام فى الحضور عنها ، وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية حضور محام كوكيل عن المتهم . وأبدى دفاعه فى الاتهام المسند إليها فإن الحكم المطعون فيه يكون فى حقيقته حكما حضورياً ومن ثم يجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وإذا كان الطعن قد استوفى سائر أوجه الشكل المقررة فى القانون فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة عدم تنفيذ قرار الهدم الصادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط قد شابه قصور فى التسبب وإخلال بحق الدفاع كما أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه خلا من الأسباب التى أقام عليها قضاءه فضلاً عن أنه ضرب صفحاً عما دفعت به الطاعنة من أن قرار الهدم لم يصبح نهائياً للطعن عليه فى الدعوى رقم

مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد جرى نصها على أن « لكل من ذوى الشأن أن يطعن فى القرار المشار إليه بالمادة السابقة فى موعد لايجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون » ونصت المادة ٦٠ من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء يجب على ذوى الشأن أن يبادروا إلى تنفيذ قرار اللجنة النهائية أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط والترميم والصيانة وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك فى المدة المحددة لتنفيذه » .

لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى أنه اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة إلى الطاعنة من أنها لم تنفذ قرار بإزاله بناء آيل للسقوط صادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط فى خلال الميعاد المقرر ومواد القانون التى طلبت النيابة العامة تطبيقها واستطرد من ذلك مباشرة إلى القول بأن التهمة ثابتة فى حقها مما ورد فى محضر الضبط من ارتكاب التهمة المخالفة الواردة بوصف النيابة وتنطبق عليها مواد الاتهام دون أن يبين حقيقة الواقع وهل قرار الهدم قد بات نهائياً من عدمه كما يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعنة أثار الدفاع المار ذكره بوجه الطعن بيد أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه وأغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه، لما كان ذلك وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده

للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ولم يلق بالاً إلى دفاع الطاعنة فى جوهره ولم يواجهه ولم يفتن إلى فحواه ولم يقسطه حقه ويعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سكت عنه إيراداً له ورداً عليه مع أنه يعد دفاعاً هاماً فى الدعوى ومؤثراً فى مصيرها ولو أنه عنى ببحثه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما تشير الطاعنة بوجه الطعن من خطأ الحكم فى تطبيق القانون

لما كان ماتقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

بإدارة السيد المستشار / أحمد أبو زيد رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
وحسن عميرة نائبى رئيس المحكمة ومحمد زايد وذكريا الشريف .

١٨٦

الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٨ القضائية

إيجار اماكن . خلو رجل . حكم . تسببه . تسبب معيب . إثبات . بوجه عام ، دفاع
الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . . نقض (اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

دفاع الطاعنة بتجاوز وكيلها حدود وكالته بتأجير العين للمجنى عليه وتقاضيه منه مبالغ
خارج نطاق العقد جوهرى . استناد الحكم بالإدانة إلى سرعان التعاقد فى حق الطاعنة دون
مراجعة دفاعها ذاك . قصور .

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة دفعت التهمة بما
أثارته فى وجه طعنها من أن محاميتها الأستاذ / قام باستغلال
التوكيل الصادر منها له بالحضور عنها فى الدعاوى وقام بتأجير المسكن محل
الجريمة للمجنى عليه وقدمت تأييداً لذلك صورة من التوكيل رقم

لسنة ١٩٨١ رسمى عام الأهرام الصادر منها للمحامى فى
 وصورة من الشكوى الإدارى رقم لسنة ١٩٨٤ بولاق
 الذكور والمقدمة منها ضد محاميتها لاستغلاله التوكيل فى تأجير المسكن للمجنى
 عليه وشهادة رسمية عن دعوى قضائية مرفوعة منها ضد المجنى عليه والمحامى
 سالف الذكر ، وقد عرض الحكم لهذا الدفاع وأطرحه فى قوله . « وحيث إنه عن
 دفاع الحاضر عن المتهمه بأن محاميتها قد استغل التوكيل الصادر
 منها إليه فى تأجير الشقة للمجنى عليه وتقاضى المبالغ النقدية المنه عنها
 بالأوراق فإنه قول مردود عليه بأن المحامى الموقع على عقد الإيجار وكيل ظاهر
 للشاكى ويسرى التعاقد الذى أجراه مع المجنى عليه فى مواجهة المتهمه » .
 لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يفى بذاته لدحض دفاع
 الطاعة القائم على عدم ارتكابها الجريمة لأنها لم تؤجر للمجنى عليه المسكن
 وبالتالي لم تتقاض منه مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وأن قيام المحامى
 بالتأجير كان بغير رضاها بدلالة الشكوى والدعوى المقدمة والمرفوعة منها ضده ،
 وأن سريان العقد فى مواجهتها لصدوره من وكيل ظاهر - على فرض صحته -
 خاص بالعلاقة المدنية بين الطاعة والمجنى عليه فيما يتعلق بسريان العقد
 بينهما مستقبلا ، الأمر الذى كان يتعين معه على الحكم أن يواجه دفاع
 الطاعة - الذى يعد فى واقعة الدعوى دفاعاً جوهرياً - بما يحمل اطراحه له ،
 أما وهو لم يفعل فقد تعيب بالقصور فضلا عن الفساد فى الاستدلال بما يوجب
 نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها تقاضت المبالغ النقدية المبينة بالأوراق خارج نطاق التعاقد . وطلبت عقابها بالمادتين ٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالجيزة قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهمه ثلاثة أشهر مع الشغل وغرامه ٥٣٦٠ جنيها وإلزامها برد المبلغ وقدره ٢٦٨٠ جنيها للشاكي وكفالة عشرين جنيهاً . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك أنها دفعت التهمة بعدم ارتكابها الجريمة لأنها لم تتعاقد مع المجنى عليه ولم تقاض منه أية مبالغ وأن تعاقدته كان مع المحامي الموكل في الحضور عنها في الدعاوى دون التأجير ، وأن تجاوزته حدود الوكالة محل شكوى ودعوى قضائية ، غير أن الحكم اطرح هذا الدفاع بما لا يسوغ اطراحه ولا يصلح رداً عليه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة دفعت التهمة بما أثارته في وجه طعتها من أن محاميها الأستاذ / قام باستغلال التوكيل الصادر منها له بالحضور عنها في الدعاوى وقام بتأجير المسكن محل الجريمة للمجنى عليه وقدمت تأييداً لذلك صورة من التوكيل رقم لسنة ١٩٨١ رسمى عام الأهرام الصادر منها للمحامى فى وصورة من الشكوى الإدارى رقم لسنة ١٩٨٤ بولاق الدكرور المقدمة منها ضد محاميها لاستغلاله التوكيل فى تأجير المسكن للمجنى عليه وشهادة رسمية عن دعوى قضائية مرفوعة منها ضد المجنى عليه والمحامى سالف الذكر ، وقد عرض الحكم لهذا الدفاع وأطرحه فى قوله . « وحيث إنه عن دفاع الحاضر عن المتهمه بأن محاميها قد استغل التوكيل الصادر منها إليه فى تأجير الشقة للمجنى عليه وتقاضى المبالغ النقدية المنوه عنها بالأوراق فإنه قول مردود عليه بأن المحامى الموقع على عقد الإيجار وكيل ظاهر للشاكى ويسرى التعاقد الذى أجراه مع المجنى عليه فى مواجهة المتهمه » لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيمنّا تقدم لا يفى بذاته لدحض دفاع الطاعنة القائم على عدم ارتكابها الجريمة لأنها لم تؤجر للمجنى عليه المسكن وبالتالي لم تتقاض منه مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وأن قيام المحامى بالتأجير كان بغير رضاها بدلاله الشكوى والدعوى المقدمة والمرفوعة منها ضده وأن سريان العقد فى مواجهتها لصدوره من وكيل ظاهر - على فرض صحته - خاص بالعلاقة المدنية بين الطاعنة والمجنى عليه فيما يتعلق بسريان

العقد بينهما مستقبلا ، الأمر الذى كان يتعين معه على الحكم أن يواجه دفاع الطاعنة - الذى يعد فى واقعة الدعوى دفاعا جوهريا - بما يحمل اطراحه له ، أما وهو لم يفعل فقد تعيب بالقصور فضلا عن الفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البستوليسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسني و عبد الوهاب الخياط نائبي رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل و عمار إبراهيم.

١٨٧

الطعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ القضائية

قتل خطأ . إصابة خطأ . جريمة « أركانها » . رابطة السببية . مسئولية جنائية .
موانع المسؤولية . أسباب الإباحة وموانع العقاب . القوة القاهرة . حكم « تسببيه » .
تسبيب مهيب .

توافر الحادث القهري بشرائطه . أثره : انقطاع علاقة السببية بين النتيجة والخطأ .
الدفع بوقوع الحادث بسبب أجنبي . جوهرى . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه .

////////////////////

من المقرر أنه متى وجد الحادث القهري وتوافرت شرائطه فى القانون
كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ،
فإن دفاع الطاعن بأن الحادث وقع نتيجة سبب أجنبى لايد له فيه هو -
فى صورة هذه الدعوى - دفاع جوهرى كان لزاما على المحكمة أن تحققه أو ترد
عليه بما يدفعه لما ينبنى على ثبوت صحته من تغير وجه الرأى فى الدعوى
أما وقد أمسكت عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالإخلال بحق
الدفاع والقصور فى التسبيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا . تسبب خطأ فى موت كل من و و وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بالسيارة رقم ملاكى بحيرة مما أدى إلى إصابة المجنى عليهم سالفى الذكر بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة كل منهم ثانيا : تسبب بخطئه فى إصابة وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بسيارة أخرى مما نتج عنه إصابة المجنى عليه سالف لذكر ثالثاً : تسبب بإهماله فى إتلاف منقول «السيارة رقم ملاكى الجيزة» مملوك للغير . رابعا : قاده سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر خامسا : قاد سيارة بدون لوحات معدنية . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ / ١/٢٤٤ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل وادعى ورثة المجنى عليهم مدنيا قبل المتهم بإلزامه بأن يؤدى لهم مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح إبتأى البارود قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل عن التهم الأربع الأولى وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه عشرة جنيهات عن التهمة الخامسة وفى الدعوى المدنية بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة، استأنف المحكوم عليه (الطاعن) والمدعون بالحقوق المدنية ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف

فقطعن الاستاذ / المحامى عن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم،
عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجرائم القتل والإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة خطره وبدون لوحات معدنية وإتلاف منقول بإهمال ، قد انطوى على الإخلال بحقه فى الدفاع وشابه القصور فى التسبب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك فى مذكرته إلى محكمة ثانى درجة بأن الحادث مرده إلى القوة القاهرة استناداً إلى ما ثبت من التقرير الفنى من انفجار أحد إطارات السيارة قيادته ، غير أن المحكمة لم تعرض لدفاعه إيراداً ورداً ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من المفردات أن الطاعن قدم إلى محكمة ثانى درجة مذكرة عزا فيها إنحراف السيارة إلى القوة القاهرة متمثلة فى انفجار إطار السيارة الأمامى الأيسر قبيل الحادث بما أفقده التحكم فى اتجاهها ، وطلب تحقيق هذا الدفاع عن طريق المختص فنيا لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، فإن دفاع الطاعن بأن الحادث وقع نتيجة سبب أجنبى لا يبدله فيه هو - فى صورة هذه الدعوى - دفاع جوهوى كان لزاماً على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يدفعه لما ينبنى على ثبوت صحته من تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، أما وقد أمسكت عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب ، متعينا من ثم نقضه والإعادة وذلك دون حاجة للنظر فى وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / نجاح نهار
نائب رئيس المحكمة و حسن سيد حمزة ومجدي الجندي و حامد عبد النبي .

١٨٨

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) دفع . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها . نظام عام .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . متعلق بالنظام العام .
وهو من الدفع الجوهرية .

(٢) امر بالآ وجه . امر حفظ . نيابة عامة .

أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من إجراءات التحقيق
ما هيته . وأثره ؟

(٣) امر بالآ وجه . نيابة عامة . حكم « تسبيبه » تسبيبه معيب » . نقض « أسباب
الطعن » ما يقبل منها » .

إلغاء النائب العام للأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية . متجاوزاً الميعاد المحدد فى
القانون . لا أثر له .
مثال .

(٤) دعوى مدنية . دعوى جنائية . نيابة عامة . حكم « تسبيبه » تسبيبه معيب » .

الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها .
القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية . يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية
الناشئة عنها .

١ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام وهو من الدفع الجوهرية التي يتعين على المحكمة متى أبدى لها ، إن تتحرى حقيقه الواقعة فى شأنه وإن تجرى ما تراه لازماً من تحقيق بلوغاً إلى غاية الأمر فيه .

٢ - من المقرر أن أمر الحفظ الذى تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من إجراءات التحقيق هو فى صحيح القانون أمر بالآ وجه لإقامه الدعوى الجنائية له بمجرد صدوره حجيته التى تمنع من العودة إلى التحقيق إلا فى الحالات وبالكيفية التى قررها الشارع فى المادة ٢١٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ولو جاء الأمر فى صيغته الحفظ الإدارى سواء كان مسبباً أم لم يكن .

٣ - لما كان نص المادة ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أنه للنائب العام أن يلغى الأمر المذكور فى مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره مالم يكن قد صدر قرار من محكمة الجنايات أو من محكمة الجناح المستأنفة متعده فى غرفه مشوره بحسب الأحوال برفض الطعن المرفوع فى هذا الأمر ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن النيابة العامة بعد أن حققت الواقعة أرسلت الأوراق إلى المحامى العام لنيابة بطلب الموافقة على استبعاد شبهة جريمة المال العام وإلغاء رقم الجنائية وحفظ الأوراق إدارياً ، فاصدر الأخير بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٥ كتابة الموجه إلى المحامى العام لنيابة متضمنة الأمر بإستبعاد شبهة جريمة المال العام من الأوراق وإلغاء رقم الجنائية وحفظ الأوراق إدارياً وهو ما يفصح عن أنه بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٥ قد صدر أمر

من المحامى العام لنيابة بالأوجه لاقامه الدعوى الجنائية بصدد الجندح المطروحه - خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - أمر النائب العام بإلغاء بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٥ - متجاوزاً الميعاد المحدد فى القانون ، وليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من احتساب هذا الميعاد من تاريخ صدور أمر وكيل النيابة الجزئية بتاريخ ٣ / ٨ / ١٩٨٥ بحفظ الأوراق - حيث لا يعدو هذا القرار أن يكون تنفيذاً لقرار المحامى العام الصادر بتاريخ ١٧ / ٧ / ١٩٨٥ كاشفاً له - ومن ثم يتعين احتساب بدايه ميعاد الثلاث شهور المقرره للنائب العام اعتباراً من تاريخ صدور الأمر الأول ، لما كان ذلك فإنه لا أثر لإلغاء النائب للقرار الصادر بالأوجه لإقامه الدعوى الجنائية فى الدعوى المطروحة الذى يظل قائماً ومنتجاً لآثاره ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ تطبيق صحيح القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعنين .

٤ - لما كانت الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعه للدعوى الجنائية التى تنظرها ، فإن القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى خلال الفترة من وحتى الأول بصفته رئيساً لمجلس إدارة والباقيين بصفته أعضاء بها استغلوا سلطة وظيفتهم بالجمعية المذكورة بأن قاموا بتوزيع المساكن الخاصة بالجمعية

بالمخالفة للنظام الداخلي، للجمعية على النحر المين بالتحقيقات . وطلبت عقابهم
بالمادة ٩٧/أ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التعاون الانتاجى
ومحكمة جنح قضت حضوريا عملاً بإداه الاتهام بحبس المتهمين سنه مع
الشغل وكفالة خمسة آلاف جنيه لكل منهم وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا
للمدعيين بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .
استأنفوا ومحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت غيايبا بقبول
الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. عارضوا وقضى فى
معارضتهم بقبول المعارض شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه إلى
حبس كل منهم ثلاثة أشهر وتأبيده فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم
بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة
استغلال النفوذ بتوزيع مساكن جمعية تعاونية على خلاف أحكام نطاقها
الداخلى ، قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أ طرح دفعهم
بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه التقرير فيها بألا وجه لإقامتها من المحامى
العام لنيابة استئناف بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٥ لم يبلغه النائب العام
إلا بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٥ بعد فوات الميعاد المحدد فى القانون - استناداً إلى أن
المعول عليه فى بدايه احتساب هذا الميعاد هو صدور قرار وكيل النيابة الجزئية
المختصة بحفظ الأوراق إدارياً بتاريخ ٣/٨/١٩٨٥ وهو ما يخالف صحيح
القانون مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل الدفع المبدئى من الطاعنين رد عليه فى قوله » أنه بالرجوع إلى كتاب السيد الأستاذ المحامى العام لنيابة المؤرخ سالف الذكر أنه إنما ينصب على استبعاد شبهة جناية الأموال العامة من الأوراق وهو ما تختص به هذه النيابة المختصة أما وقد استبعدت هذه الجناية أى جنايه المبال العام والغى رقمها فإن الأوراق بعد ذلك تعود إلى حوزة النيابة المختصة أصلا بالواقعه محل الأوراق التى استبعدت شبهة الجناية منها - خاليه من الجناية - وهى نيابه فى الدعوى الماثله مما تنبسط معه سلطه أعضائها عليها فإذا ما انتهى التصرف منها إلى التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية وإن وصف خطأ بأنه أمر حفظ فإنه يكون قد صدر ممن يملكه قانونا وتحسب المدة المقررة لإلغائه أى فترة الثلاثه شهور المحددة قانوناً من تاريخ صدوره فإذا كان ذلك وكانت نيابة قد أصدرت فى أمرها بحفظ الأوراق الذى هو فى حقيقته أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لابتنائه على تحقيقات اجرتها سلطه التحقيق وهى النيابة العامه وقد الغى بمعرفه السيد الاستاذ النائب العام فى ٢٣/١٠/١٩٨٥ بناء على تظلم من المدعين بالحق المدنى ومن ثم فإن إلغاء الأمر سالف الذكر يكون قد صدر فى الميعاد المقرر قانوناً بما يضحى به الدفع آنف الذكر على غير سند صحيح من واقع أو قانونا متيعناً رفضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الدفع بعدم نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام وهو من الدفوع الجهرية التى يتعين على المحكمة متى أبدت لها ، أن تتحرى حقيقه الواقعة فى شأنه وأن تجرى ما تراه لازماً

من تحقيق بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، كما أنه من المقرر كذلك أن أمر الحفظ الذى تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من إجراءات التحقيق هو فى صحيح القانون أمر بالآلا وجه لإقامه الدعوى الجنائية له بمجرد صدوره حجته التى تمنع من العوده إلى التحقيق إلا فى الحالات وبالكيفية التى تقررها الشارع فى المادة ٢١٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ولو جاء الأمر فى صيغته الحفظ الإدارى سواء كان مسبباً أم لم يكن ، وإذا كان نص المادة ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أنه للنائب العام أن يلغى الأمر المذكور فى مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره مالم يكن قد صدر قرار من محكمة الجنايات أو من محكمة الجناح المستأنفه منعقدة فى غرفة مشورة بحسب الأحوال برفض الطعن المرفوع فى هذا الأمر . وكان يبين من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن النيابة العامة بعد أن حققت الواقعة أرسلت الأوراق إلى المحامى العام لنيابة بطلب الموافقة على استبعاد شبهه جريمة المال العام وإلغاء رقم الجنائية وحفظ الأوراق إدارياً ، فأصدر الأخير بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٥ كتابه الموجه إلى المحامى العام لنيابة متضمناً الأمر باستبعاد شبهه جريمة المال العام من الأوراق وإلغاء رقم الجنائية وحفظ الأوراق إدارياً وهو ما يفصح عن أنه بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٥ قد صدر أمر من المحامى العام لنيابة بالآلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بصدد الجنحة المطروحه - خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - أمر النائب العام بإلغائه بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٥ متجاوزاً الميعاد المحدد فى القانون ، وليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من احتساب هذا الميعاد من تاريخ صدور أمر وكيل النيابة الجزئية بتاريخ ٣/٨/١٩٨٥ بحفظ الأوراق - حيث لا يعدو هذا القرار

أن يكون تنفيذا لقرار المحامي العام الصادر بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٥ كاشفا له - ومن ثم يتعين احتساب بدايه ميعاد الثلاث شهور المقررة للنائب العام اعتباراً من تاريخ صدور الامر الأول ، لما كان ذلك فإنه لا أثر لإلغاء النائب للقرار الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الدعوى المطروحة الذى يظل قائما ومنتجا لاثاره ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اخطأ تطبيق صحيح القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعنين . لما كان ذلك وكانت الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعه للدعوى الجنائية التى تنظرها ، فإن القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها مع الزام المطعون ضدهم مصاريفها .

////////////////////

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو
نائب رئيس المحكمة وطلعت الاكياي ومحمود عبد الباري وجابر عبد التواب .



الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٦ القضائية

تهريب جمركى . جمارك . دعوى جنائية « إنقضائها بالتصالح » . صلح . نظام عام . نقض
الحكم فى الطعن . »

حق مصلحة الجمارك فى التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى
القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

طبيعته التصالح وأثره ؟

تصالح الطاعن مع مصلحة الجمارك بعد الطعن بالنقض وتقديم أسبابه . أثره . انقضاء
الدعوى الجنائية بالتصالح . تعلق ذلك بالنظام العام . وجوب القضاء به ولو بغير طلب الطاعن .

////////////////

لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الجمارك سالف الذكر تنص على أن
« لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب
إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من نيابه ، وللمدير العام
للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب
الحال . بل التعويض أو ما لا يقل عن نصفه . ويترتب على التصالح انقضاء
الدعوى العمومية أووقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على
الحكم حسب الحال » ومزودى هذا النص ان لمصلحة الجمارك التصالح

مع المتهمين فى هذا النوع من الجرائم فى جميع الاحوال سواء تم الصلح فى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح فى أثناء نظر الدعوى أن تحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية اما إذ تراخى إلى ما بعد الفصل فى الدعوى فإنه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الإتجار البضائع الأجنبية (السبائك والمشغولات الذهبية) المبينه وصفا وقيمة بالمحضر ولم يقدم ما يفيد سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها وطلبت عقابه بالمواد ٥ ، ١٣ ، ١٢٢ ، ٢/١٢١ ، ١٢٤ ، مكرراً من القوانين ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ومحكمة جنح الجرائم المالية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة خمسة آلاف جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه عشرة آلاف جنيه وبالزامه بأن يؤدى لمصلحة الجمارك تعويضاً جمركياً قدره مليون ٦٧٠، ٤٥٨٤٠، ٠ جنيهها والمصادرة. استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهئية استئنافيه)قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذان / و المحاميان نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن الجريمة التى رفعت الدعوى الجنائية عنها قبل الطاعن وصدر الحكم المطعون فيه بإدانتها بها هى جريمة التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٤ من قانون الجمارك سالف الذكر تنص على أن لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه ، وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض أو ما لا يقل عن نصفه ... ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال . ومؤدى هذا النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى هذا النوع من الجرائم فى جميع الأحوال سواء تم الصلح فى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح فى أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل فى الدعوى فإنه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها . لما كان ما تقدم ، وكان الشابت من الأوراق والمفردات المضمومة أن الطاعن

بعد أن قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه تصالح مع مصلحة الجمارك وسدد التعويض المقرر بالقسيمة الرقمية بتاريخ (.....) وأن مصلحة الجمارك أخطرت النيابة العامة بالتصالح بكتابها المؤرخ (.....) مما يبنى عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، وهو أمر متعلق بالنظام العام يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو بغير دفع من الطاعن ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

////////////////////

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود

رضوان نائب رئيس المحكمة وصلاح عطيه وحسن غشيش ورضوان عبد العليم .

١٩٠

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم « ببياناته » « بيانات التسيب » « تسيبه . تسيب غير معيب » . نقض « اسباب

الطعن » ما لا يقبل منها » .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها .

(٢) رشوة . جريمة « (آركانها) » . قانون « تفسيره » .

مدلول الرشوة في مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . شمولها حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة . المقصود بالزعم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتياليه

توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات . اذا كان الجاني موظفا عموما

إلا وقعت عقوبة الجنبه المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . علة ذلك ؟

(٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما لا يوفره » . نقض « اسباب الطعن » ما لا يقبل منها » .

النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يبد أمامها غير مقبول . عدم جواز إثارته أمام النقض .

(٤) محضر الجلسة . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ما لا يوفره » . بطلان « نقض » اسباب

الطعن » ما لا يقبل منها » .

خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . إذ كان عليه أن يتمسك

بإثباته فيه .

(٥) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ، « مالا يوفره » ، « حكم » ، « تسيبيه » ، « تسبيب غير معيب » .

عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذ به . مثال .

(٦) إثبات « اعتراف » ، « محكمة الموضوع » ، « سلطتها في تقدير الدليل » ، « نقض » ، « أسباب

الطعن » ، « مالا يقبل منها » .

تقدير صحة الاعتراف واستقلاله عن الإجراء الباطل . موضوعي . عدم جواز المجادلة

فيه أمام النقض .

(٧) نقض « المصلحة في الطعن » ، « أسباب الطعن » ، « مالا يقبل منها » .

انعدام مصلحة المتهم في الطعن بالنقض لنزول الحكم بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر

للجريمة المستند إليه .

=====

١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان

الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها - فمتى كان مجموع

ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا لتفهم الواقعة

بإركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية

للجريمة التي دان الطاعن بها ، كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى به نص

المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون منعى الطاعن على الحكم

المطعون فيه في هذا الصدد غير سديد .

٢ - إن الشارع قد استهدف بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكرراً من قانون

العقوبات التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي

أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أيه سلطة

عامة - وبذلك تتحقق المسألة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً . والزمع هنا

هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية . فإن كان الجانى موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات والواقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها فى عجز المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات ، وذلك على اعتبار أن الوظيفة العامة ليست ركناً فى الجريمة وإنما ظرف مشدد للعقوبة .

٣ - لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسته المحاكمة أن الطاعن لم يشر دفاعه القائم على أن الجريمة تحريضيه فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يبد أمامها ولا يقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسته من إثبات دفاع الخصم إذ عليه إن كان يهجم تدوينه أن يطلب صراحة إثباته فى هذا المحضر كما عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

٥ - لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه اطرح التسجيلات التى تمت ولم يأخذ بالدليل المستمد منها وبنى قضاءه على ما اطمان إليه من اعتراف الطاعن بالتحقيقات إلى جانب باقى أدلة الثبوت التى قام عليها فقد انحسر عنه الإلتزام بالرد استقلاً على أى دفاع يتصل بهذه التسجيلات .

٦ - من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع

منه بطريق الإكراه كما أن لها تقدير ما إذا كان الاعتراف صدر من المتهم أثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة الاعتراف بهذا الإجراء ومتى تحققت من أن الاعتراف كان دليلاً مستقلاً منبث الصلة عن الإجراءات السابقة وأنه سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لامعقب عليها فيه ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى اعتراف الطاعن باعتباره دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة عنها وأنه صدر منه طواعية واختياراً ولم يكن نتيجة أى إكراه واقتنعت بسلامته وصحته فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل فى تقدير الدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٧ - من المقرر أن المصلحة شرط لازم فى كل طعن ، فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولاً ، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من خطأ الحكم فى تطبيق القانون لنزوله بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المسندة إليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه طلب لنفسه وأخذ عطية لاستعمال نفوذ حقيقى لدى سلطة عامة لمحاولة الحصول على مزيه منها بأن طلب وأخذ من مبلغ ألف جنيه على سبيل الرشوة لاستعمال نفوذ لدى المختصين بالمجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة لتخصيص مسكن للمواطن المذكور بمساكن المحافظة من النسبة المقررة لهذا المجلس حالة كونه فى حكم الموظف العمومى ، وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة أمن الدولة العليا قضت

حضورياً عملاً بالمواد ١٠٤ ، ١٠٦ مكرراً ، ١١٢ / ٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتهمة مبلغ الف جنيه .
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة طلب وأخذ عطية لاستعمال نفوذ حقيقي لدى سلطة عامة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياناً تتحقق به أركان الجريمة المسندة إلى الطاعن ودانه على الرغم من أن العمل المطلوب إليه ادائه لا يدخل في اختصاصه وتساند الحكم في إثبات اختصاص الطاعن بهذا العمل إلى ما جاء بكتاب المحافظة من أنه يجوز له تزكيه أي طلبات مع أن التزكية لا تنفي عليه اختصاصاً ومع أن الحكم أسقط من ذلك الكتاب ما جاء به من أن اللجنة المختصة تبحث الحالات المزكاه شأنها شأن سائر الحالات الأخرى . كما لم يعرض الحكم لدفاعه الذي خلا منه محضر الجلسة القائم على أن الجريمة تحرضي . ورد على ما دفع به الطاعن من بطلان التسجيلات وما تلاها من إجراءات ومن بطلان الاعتراف لكونه وليد إكراه وإجراءات باطلة بما لا يصلح رداً . هذا إلى أن الدعوى قدمت إلى المحكمة بقراري اتهام طلبت النيابة العامة في أولهما تطبيق المادتين ١٠٣ ، ١١١ / ٢ من قانون العقوبات بينما طلبت في الآخر - وهو الذي دين الطاعن بمقتضاه - أعمال المواد ١٠٤ ، ١٠٦ مكرراً ، ١١١ من القانون سالف البيان وإذا خلت الأوراق مما يفيد إلغاء القرار الأول فقد أعد الطاعن دفاعه على أساسه

غير أن الحكم دانه بموجب قرار الإحالة الآخر إلا أنه أوقع عليه عقوبة الغرامة المقررة فى المادة ١٠٣ من قانون العقوبات بما يفصح عن إختلال فكرة الحكم عن الواقعة يؤكد ذلك أنه قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات دون إعمال المادة ١٧ من القانون المذكور فى حين أن العقوبة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٤ ، ١٠٦ مكرراً هى الأشغال الشاقة المؤبدة كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « تتحصل فى أن
كان قد تقدم إلى محافظة القاهرة بطلبات ثلاث للحصول على مسكن من مساكن المحافظة ولم تشمله القرعة فتوجه إلى مبنى المحافظة ليقدّم تظلاً إلى السكرتير العام ولكنه لم يجده والتقى بالمتهم - الطاعن - الذى طلب منه لقاء بمنزله فقبل وطلب مبلغ الف جنيه مقابل تخصيص مسكن له فدفع إليه خمسمائة جنيه ثم مائة وخمسين لكنه ساوره الشك فأبلغ الشاهد الثانى عضو الرقابة الإدارية بالواقعة وطلب منه مسأيرته وأمه بمبلغ ثلاثمائة وخمسين جنيهاً وتكررت اللقاءات حتى تم ضبط المتهم اثر تقاضيه مبلغ الرشوة المذكور واعترف المتهم بالتحقيقات وأنه أخذ من الشاهد المذكور مبلغ الف جنيه مقابل تخصيص مسكن له من مساكن المحافظة من النسبة المقررة للمجلس الشعبى للمحافظة التى يختص بتوزيعها وأنه تم ضبطه اثر تقاضيه مبلغ ٣٥٠ جنيه منه وقام برد مبلغ ٦٥٠ جنيه كان قد تسلمه منه وأورى المجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة بكتابه أن المتهم عضو بمجلس الشعب للمحافظة من ١٩٧٩/١١/١٥ وأنه وفقاً لقرار مجلس محلى القاهرة فإن المجلس يختص بتوزيع نسبة ٣٪ من مساكن المحافظة للحالات الماسة التى تقدم إليه وأنه يجوز للمتهم تزكية أى طلب يقدم إليه وأورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن أدلة استمدها

تأشيد به كل من و ومن اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة ومن كتاب المجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة وهى أدلة سائغة - لا ينزع الطاعن فى أن لها أصلها الثابت فى التحقيقات - من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها - فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافياً لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد استهدف بما نص عليه فى المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات التوسع فى مدلول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقى أو المزعم للحصول أو محاولة الحصول فى مقابلها على ميزة ما من أية سلطة عامة - وبذلك تتحقق المسألة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً . والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية . فإن كان الجانى موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها فى عجز المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات ، وذلك على اعتبار أن الوظيفة العامة ليست ركناً فى الجريمة وإنما ظرف مشدد للعقوبة . لما كان ذلك ، وكان الثابت فى حق الطاعن أنه بصفته عضواً بالمجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة والذى يختص بتوزيع نسبة ٣٪ مساكن محافظة القاهرة قد طلب وأخذ من مبلغ ألف جنية مقابل تخصيص مسكن له ، ودان الحكم الطاعن على هذا الاعتبار

فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل كتاب محافظة القاهرة فى قوله أنه ورد « خطاب من المجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة بأن المتهم عضو بالمجلس اعتباراً من ١٥/١١/١٩٧٩ وأنه وفقاً لقرار مجلس محلى القاهرة بأن المجلس يختص بتوزيع نسبة ٣٪ من مساكن المحافظة للحالات القاسية التى تقدم إليه وأنه وفقاً للقرار المذكور يطلب منه بحث هذه الطلبات ويجوز لأعضاء المجلس المحلى وغيرهم من الشخصيات العامة تركية الطلبات وأنه لا تكفى هذه التركية الموافقة وإنما يتم بحث الحالات » ، وكان ما حصله الحكم لا يتعارض مع ما جاء بأسباب الطعن ومن ثم يضحى منازعة الطاعن فى تحصيل الحكم لكتاب المحافظة على غير أساس . لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يشر دفاعه القائم على أن الجريمة تحريضية فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يبد أمامها ولا يقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه إن كان بهمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته فى هذا المحضر كما عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإذ كان الطاعن لم يذهب إلى الإدعاء بأنه طلب أن يثبت بمحضر جلسة المحاكمة دفاعه سالف البيان أو أنه تقدم بطلب سجل فيه على المحكمة مصادرة حقه فى الدفاع وكانت أسباب طعنه قد خلت من أى إشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير فى هذا الصدد فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أطرحت التسجيلات التى تمت ولم يأخذ بالدليل المستمد

منها وبنى قضاءه على ما اطمأن إليه من اعتراف الطاعن بالتحقيقات إلى جانب باقى أدلة الثبوت التى قام عليها فقد انحسر عنه الإلتزام بالرد استقلاً على أى دفاع يتصل بهذه التسجيلات لما كان ذلك وكانت المحكمة قد قدرت فى حدود سلطتها التقديرية أن اعتراف الطاعن أمام النيابة كان دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها كما نفى الحكم أن الاعتراف المنسوب إلى الطاعن كان وليد إكراه استناداً إلى أنه قول مرسل لا دليل عليه ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها دون غيرها البحث فى صحه ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه كما أن لها تقدير ما إذا كان الاعتراف صدر من المتهم أثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة الاعتراف بهذا الإجراء ومتى تحققت من أن الاعتراف كان دليلاً مستقلاً منبت الصلة عن الإجراءات السابقة عليه وأنه سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها فيه ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى اعتراف الطاعن باعتباره دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة عنها وأنه صدر منه طوعية واختياراً ولم يكن نتيجة أى إكراه واقتنعت بسلامته وصحته فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل فى تقدير الدليل لما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة مفردات الطعن التى أمرت المحكمة بضمها - تحقيقاً لوجه الطعن - أن الأوراق لم تحوى سوى امر إحالة واحد صدر بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧ فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المصلحة شرط لازم فى كل طعن ، فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولاً ، وكان لا مصلحة للطاعن فيسما يشيره من خطأ الحكم فى تطبيق القانون لنزوله

بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المسندة إليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

////////////////////

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود

رضوان نائب رئيس المحكمة وصلاح عليه وحسن عشيش ورضوان عبد العليم .

١٩١

الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الأسباب » .

التقرير بالطعن في الميعاد در: تقديم الأسباب . أثره . عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) خطف . جريمة « إركانها » . إكراه . قصد جنائي . حكم « تسببيه » تسبیب غیر

معيب » . وقاع انثى بغير رضاها .

جريمة خطف أنثى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحايل أو الإكراه . تحقيقها بإبعادها عن مكان خطفها أباً كان بقصد العبث بها باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على مراقبة الجاني لها . أو أيه وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها المادة ٢٩٠ عقوبات .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . إكراه . جريمة « إركانها » . خطف .

ركن التحايل أو الإكراه . في جريمة الخطف . تقدير توافره موضوعي .

(٤) إكراه . جريمة « إركانها » . حكم « تسببيه » تسبیب غیر معيب » . وقاع انثى

بغير رضاها .

كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب بغير رضا المجنى عليها لغوافر ركن القرة في جنابة المراقبة . استخلاص حصول الإكراه . موضوعي .

(٥) محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ،

« سلطتها في تقدير الدليل » . حكم « تسببيه » تسبیب غیر معيب » .

لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة للدعوى . ما دام استخلاصها سائفاً .

المجدد الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

(٦) إثبات «شهود» ، حكم «تسبيبه» ، تسبیب غیر مقبیل» .

تاخر المجنى عليها فى الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها . ما دامت قد اطأنت إليها .

(٧) محكمة الموضوع «سلطها فى تقدير الدليل» ، «إثبات «شهود» ، حكم «تسبيبه» ، تسبیب

غير مقبیل» ، نقض «أسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها» .

تناقض أقوال المجنى عليها فى بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه .

(٨) إثبات «بوجه عام» ، «اعتراف» .

جواز الأخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره .

(٩) إجراءات «إجراءات المحاكمة» ، «محاماه» ، دفاع «الإخلال بحق الدفاع» ، «مالا يوفره» ،

نقض «أسباب الطعن» ، «مالا يقبل منها» .

نذب المحكمة محامياً ترفع فى الدعوى لعدم حضور محام عن المتهم . لا إخلال بحق الدفاع . ما دام الطاعن لم يبد اعتراضاً ولم يتمسك بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل .

(١٠) «محاماه» ، وكالة ، دفاع «الإخلال بحق الدفاع» ، «مالا يوفره» .

استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوصى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

////////////////////

١ - لما كان الطاعن الثانى (.....) ولئن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً ، لما هو مقرر . من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

٢ - من المقرر أن جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحاليل أو الإكراه المصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجانى لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

٣ - من المقرر أن تقدير توفر ركن التحايل أو الإكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليماً .

٤ - من المقرر أن ركن القوة فى جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها سواء باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده وسائل للقوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه .

٥ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وإذا كانت الصورة التى استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها والشهود وسائر الأدلة التى أشارت إليها فى حكمها لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون مقبولاً إذ هو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة واستخلاص ما يؤدى إليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغاً - كما هو الحال فى واقعة الدعوى - مما لا يجوز منازعتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن تأخر المجنى عليها فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد اطمأنت إليها .

٧ - لما كان تناقض أقوال المجنى عليها فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالها استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه كما هو الحال فى الدعوة المطروحة فإن ما يثيره الطاعن بشأن أقوال المجنى عليها يكون غير قويم .

٨ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين .

٩ - من المقرر أن المحكمة متى نذبت محامياً ترفع فى الدعوى ، فإن ذلك لا يعد إخلالاً بحق اندفاع ما دام لم يبد المتهم أى اعتراض على هذه الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محام آخر .

١٠ - إن استعداد المدافع عن المتهم ، أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلاً من : ١ - (طاعن)
- ٢ - (طاعن) ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - بأنهم أولاً : خطفوا بالإكراه بأن اقتحموا عليها مسكنها ليلاً وحملوها عنوة تحت تهديد ما بحوزتهم من أسلحة بيضاء (مطاوى قرن غزال) وقصدوا بها إلى مكان قصى عن أعين ذويها « جبانة » وقد اقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هى أنهم فى الزمان

والمكان سألنى الذكر واقعوا المجنى عليها بغير رضاها بأن طرحها المتهم الأول أرضاً وجثم فوقها مهدداً إياها بمطواه وأولج قضيبه عنوة فى فرجها ثم تبعه باقى المتهمين تباعاً بأن واقعها كل منهم عنوة على غرار ما فعله المتهم الأول . ثانياً : أحرز كل منهم بغير ترخيص سلاحاً أبيض (مطواه قرن غزال)

وإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ومحكمة جنايات قضت حضورياً للطاعنين وغيباً للباقيين عملاً بالمواد ١/٢٦٧ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات والمادتين رقمى ١/١٠ ، ٢٥ مكرراً /١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون مع إعمال المادة ٣٢ عقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة عما اسند إليهم .

فطعن المحكوم عليهما الأول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى ولئن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباب لظنه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً ، لما هو مقسّر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحده إجرائية واحدة لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون.

وحيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي خطف أنشئ بالإكراه مقترنه بجناية الواقعة المجنى عليها بغير رضاها وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الإستدلال وانطوى

على خطأ فى تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم جاء قاصراً فى استظهار ركن الإكراه فى الجريمة التى دان الطاعن بها وتساند فى إثباتها إلى أسباب غير مقبولة ، وجاء تصوير الحكم لواقعة الدعوى مخالفا لطبيعة الأمور إذ وقع الحادث فى مكان مكتظ بالسكان ولاتستساغ رواية المجنى عليها بأنها كانت تحت تهديد السلاح وحملها على اكتناف أحد الجناه ، وأن المجنى عليها قد أبلغت بالحادث بعد أسبوع من وقوعه مما يدل على كذبها ، كما أن أقوالها بمحضر جمع الاستدلالات جاءت متناقضة مع أقوالها بتحقيقات النيابة العامة إذ جاءت أقوالها فى الأول نافية لوجود من يمكن الاستغاثته به بينما قررت فى الآخر أن أحد السكان حضر على استغاثتها ، هذا إلى اتخاذ الحكم من اعتراف الطاعن دليلاً عليه ، وأخيراً فإن المحكمة نذبت محاميا للدفاع عن الطاعن لم يؤد واجبه فى الدفاع عنه لأنه لم يكن ملماً بوقائع الدعوى ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : « وحيث إن وقائع الدعوى مستخلصة من سائر الأوراق وما تم فيها من تحقيقات ومادار بشأنها بالجلسة تتحصل فى أنه فى ليل يوم ١٩ - ٣ - ١٩٨٧ كانت المجنى عليها نائمة وأولادها بمسكنها الكائن بالدور الأرضى فى أحد بلوكات منطقة الدويقة واستيقظت على تحطيم نافذة الحجرة التى تنام فيها وأعقب ذلك تحطيم باب الشقة سكنها ودخل المتهم الثانى ويذه سيف والمتهم الرابع ويذه مطواه ، وقاما بجذبها من شعرها حتى نكنا من إخراجها من مسكنها حيث كان يقف على بابه المتهم الأول الطاعن - ويذه مطواه هدها بها ليجبرها على السير وإذ رفضت أمر المتهم الرابع قام بحملها على كتفيه وهنا خرج باقى المتهمين و و من مكان اختفائهم بجوار البلوك الذى يقع فيه سكن المجنى عليها وسار ركبهم على هذا النحو فقبائلهم وحاول تخليص

المجنى عليها من أيدي المتهمين إلا أنهم رفضوا ذلك وهددوه بما معهم من سلاح ، وأثناء سيرهم قام المتهم الرابع بإزالة المجنى عليها من على كتفه حيث قام المتهم الأول بوضع نصل مديته على رقبة المجنى عليها ووضع المتهم الخامس نصل مديته على جانبها الآخر الأيمن وطلبها منها السير تحت هذا التهديد إلى أن بلغوا مقبرة مهجورة وجوها ثم قام المتهم الأول بإدخال المجنى عليها إلى حجرة بداخل المقبرة طالباً منها خلع سروالها حيث استجابت لذلك تحت تهديد المطواه التي كان يشهرها عليها وتخلي عن بنطلونه وسروالها وقام بمواقعتها .خرج عقب ذلك ودخل باقى المتهمين واحداً بعد الآخر ليوافقوها تحت تهديد ما يحمله من سلاح وبعد أن أنهو .أمرهم ساعدها الشاهد فى اعادتها إلى مسكنها وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها والشهود و والملازم أول معاون مباحث قسم شرطة الجمالية وما أثبتته التقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك ، وكانت جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجانى لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة وتساند فى قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه ، وكان ما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية

لسائر الجرائم التي دان الطاعن بارتكابها - كما هي معرفة في القانون - وكان تقدير توفر ركن التحايل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليما - كما هو الحال في هذا الدعوى - فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل للقوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذاً بأقوال المجنى عليها والشهود التي اطمأن إليها أنها لم تقبل واقعة الطاعن لها إلا تحت التهديد بإشهار السلاح عليها فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات جريمة واقعة أنشئ بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يشير به الطاعن من أن تصوير الحكم للواقعة يجافي طبيعة الأمور مردوداً بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صورة أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وإذا كانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها والشهود وسائر الأدلة التي أشارت

إليها فى حكمها لاتخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون مقبولاً إذ هو فى حقيقته لايعدر أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدى إليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغاً - كما هو الحال فى واقعة الدعوى - مما لا يجوز منازعتها فى شأنه أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان تأخر المجنى عليها فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد اطمأنت إليها كما أن تناقض أقوال المجنى عليها فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالها استخلاصاً سائغاً لاتناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن بشأن أقوال المجنى عليها يكون غير قويم .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى ندبت محامياً ترفع فى الدعوى ، فإن ذلك لا يعد اخلاصاً بحق الدفاع مادام لم يبد المتهم أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محام آخر - ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن محامياً لم يحضر مع المتهم فندبت المحكمة محامياً له ترفع فى الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ولم يرد بهذا المحضر أن الطاعن اعترض على حضور المحامى المنتدب أى أنه طلب التأجيل لحضور محام آخر موكل ، فإن ما يثيره فى هذا الشأن لا يكون له محل - ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من أن المحامى

لمنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى إذ أن استعداد المدافع عن المتهم ،
أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده
وتقاليد مهنته - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير
أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

////////////////////

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي

إسحق نائب رئيس المحكمة ولتضى خليفة وسرى هيام وعلى الصادق عثمان .



الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٨ القضائية

تهريب جمركي، محكمة النقض د سلطتها ، د نقض الطعن للمرة الثانية ، د نظره والحكم فيه ، د

مثال لتسبب محكمة النقض لحكم بإدانة متهمين وبراءة آخر من تهمة شروع في تهريب جمركي لدى نظرها موضوع الدعوى .

////////////////

حيث إن تهمة الشروع في تهريب صناديق الويسكي المبينة بالمحضر دون سداد الرسوم الجمركية عليها ثابتة في حق المتهمين
 و مما شهد به
 و في محضر تفتيش الجمارك وذلك مما قرره
 أولهما من أن المتهم هو الذي اصطحبه من على المقهى لنقل
 الصناديق المهربة بعد أن أفهمه أن ما سيتم نقله دجاج - وما قرره
 أن كل من و كانا
 يقفان على اللنش أثناء نقل الصناديق منه إلى السيارة ، وتسترسل المحكمة
 بشقتها إلى هذه الأقوال تراها وليدة إكراه لمجرد صدورهما لمفتش

الجمارك في حضور الضابط - ولا تظمن المحكمة إلى ما ذكره
 من أن الضابط هدده عند ادلائه بهذه الأقوال نظراً للتناقض في الأمر المهدد به
 بين التفسخ والخطف أما الإصابات التي أثبت التقرير الطبي وجودها في
 المتهمين فقد نسبت إلى الجنود وقت الضبط مما ترى معه المحكمة أن هذه
 الإصابات يفرض أنها وليدة اعتداء الجنود فإنها منبئة الصلة زماناً ومكاناً مع
 الأقوال التي أدلى بها المتهمون أمام مفتش الجمارك مما لا يبطل تلك الأقوال
 أو تنال من قيمتها في إثبات الاتهام . ومن ثم يتعين معاقبة هؤلاء المتهمين
 بمواد الاتهام عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك .
 وكانت المحكمة لا تظمن إلى الدليل على قيام المتهم
 بالإشتراك في الجريمة لما ثبت من عدم ضبطه بمكان الحادث ولأن إقرار
 عليه جاء تحت تأثير وعد الضابط له بتحسين موقفه لدى
 وحدته العسكرية ، كما أن ما جاء بالتحريات من أن التهريب جاء لمصلحته
 لا دليل في الأوراق بشأنه تظمن المحكمة إليه ، وإزاء ذلك يتعين القضاء
 ببرأته مما أسند إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

- ١- اتهمت النيابة العامة كلاً من ١- ٢-
- ٣- الطاعن الثاني ٤- ٥-
- ٦- الطاعن الأول ٧-
- ٨- بأنهم شرعوا وآخرون - في تهريب البضائع المبينة بالأوراق
 بأن حاولوا إخراجها خارج المنطقة الجمركية بطريقة غير مشروعة دون أداء

الضريبة المستحقة عليها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرداتهم فيه هو ضبطهم والجريمة متلبس بها وطلبت عقابهم بالمادتين ٤٥. ٤٧ من قانون العقوبات بمواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . ومحكمة جرح السويس قضت حضورياً باعتباراً عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل متهم عشرين جنيهاً وإلزامهم متضامين بأن يؤديوا إلى مصلحة الجمارك مبلغ وقدره ١٣٠ مليم ، ١٦٦٧٣ جنيهاً (مائة وستة عشر ألفاً وستمئة وثلاثة وسبعين جنيهاً ومائة وثلاثين مليم) ومصادرة المضبوطات وتسليم السيارة للشركة المالكة . استأنف المحكوم عليهم ، ومحكمة السويس الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت في بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة السويس الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى . ومحكمة الإعادة - بهيئة استئنافية أخرى قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليها و في هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية - وفي نظرت المحكمة الطعن ثم قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليهما و وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة أسندت إلى كل من وأنهم بدائرة قسم مع آخرين في شرعوا في تهريب البضائع المبينة بالأوراق بأن حاولوا إخراجها

خارج المنطقة الجمركية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم المستحقة عليها وخساب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم والجريمة متلبس بها ، وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات ١.٢.٣.٤.١٢١.١٢٢.١٢٤.١/ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث إن الواقعة تخلص فيما أثبتته المقدم قائد القطاع الغربي لقيادة قوات حرس الحدود في محضره المؤرخ من أنه أثر تحركات مربية لبعض السيارات يقابلها في البحر بالقرب من الساحل تحرك بعض اللنشات في المنطقة بين « السادات و استراحة السماد » وبعد ورود معلومات تفيد إعتزام البعض تهريب بضائع غير خالصة الرسوم الجمركية من تلك المنطقة تم دفع دوريتين للمراقبة ، وفي الساعة الواحدة من صباح يوم تحرير المحضر ضبطت السيارة رقم بقيادة المتهم وعليها بعض صناديق الويسكي التي تم نقلها من لنش كان في البحر فتمكن من الهرب كما ضبط كل من و واحد عشر شخصاً آخرين بعد مطاردتهم أثر هروبهم من مكان الحادث . ويسأل المتهم في محضر رئيس قضايا جمارك السويس والبحر الأحمر قرر بأن المتهم استدعاه من على مقهى ليقوم بتحميل عربة بالدجاج وتوجه به إلى حيث نقل صناديق الويسكي بحضوره من اللنش إلى العربة - لكنه بتحقيق النيابة أنكر إقراره المكتوب بمضمون ما قرره لرئيس قضايا الجمارك وعلل أقواله أمام الأخير بأنها كانت تحت تأثير حضور الضابط أثناء التحقيق وأضاف أن بعض الجنود كانوا قد ضربوه وقت الضبط . ويسأل المتهم في محضر رئيس قضايا الجمارك أقر بأنه شارك في نقل صناديق الويسكي من اللنش إلى السيارة بعد استدعائه للقيام بذلك وقت إن كان جالساً بمقهى وبتحقيق النيابة عدل عن قوله وقرر أن ما ذكره في محضر الجمارك كان بسبب حضور الضابط أثناء التحقيق . ويسأل المتهم قائد السيارة النقل

فى محضر رئيس قضايا الجمارك قرر بأن إتفق معه على نقل دواجن وأمره صاحب السيارة بتنفيذ هذه العملية لكنه تأكد أن ما يتم نقله من اللنش إلى السيارة صناديق ويسكى وأنه ضبط بواسطة قوات حرس الحدود أثناء النقل وكان يقف وقتها على اللنش كل من و وآخر لكنه بتحقيق النيابة أنكر تلك الأقوال وعلل صدورها بأنها صدرت تحت تأثير حضور الضابط التحقيق وأن الضابط هدده بالخطف من المنزل . ويسؤال المقدم فى تحقيق النيابة شهد بأنه أثر ورود معلومات عن إعتزام كل من والمتهم تهريب البضائع تم ضبط السيارة النقل أثناء تحميلها بصناديق الويسكى التى كانت على اللنش . ويسؤال المقدم فى تحقيق النيابة شهد بمضمون ما أثبتته بحضرته وبأن المتهم وهو مجند قد ساعدهم فى كشف المعلومات بعد أن اتهموه أن مساعدته لهم سوف تشفع له فى عدم مجازاته عسكرياً . كما شهد الملازم أول احتياط بضبط السيارة النقل وبعض المتهمين اثناء تحميلها بالصناديق المهربة .

ومن حيث إنه بتاريخ أذن مراقب عام الجمارك للنيابة العمومية برفع الدعوى الجنائية ضد المتهمين مع المطالبة بالتعويض المدنى وقدره ١١٦,٦٧٣,٣٠ جنيه ومن حيث إن تهمة الشروع فى تهريب صناديق الويسكى المينة بالمحضر دون سداد الرسوم الجمركية عليها ثابتة فى حق المتهمين و وما شهد به وفى محضر تفتيش الجمارك وذلك مما قرره أولهما من أن المتهم هو الذى اصطحبه من على المقهى لنقل الصناديق المهربة بعد أن أفهمه أن ما سيتم نقله دجاج - وما قرره من أن كل

من و كانا يقفان على اللش أثناء نقل الصناديق منه إلى السيارة ، وتسترسل المحكمة بثقتها إلى هذه الأقوال ولا تراها وليدة إكراه لمجرد صدورهما لمفتش الجمارك فى حضور الضابط - ولا تطمئن المحكمة إلى ما ذكره من أن الضابط هدده عند ادلائه بهذه الأقوال نظراً للتناقض فى الأمر المهدد به بين التفسير والخطف أما الإصابات التى أثبت التقرير الطبى وجودها فى المتهمين فقد نسبت إلى الجنود وقت الضبط مما ترى معه المحكمة أن هذه الإصابات بفرض أنها وليدة اعتداء الجنود فإنها مثبتة الصلة زماناً ومكاناً مع الأقوال التى أدلى بها المتهمون أمام مفتش الجمارك مما لا يبطل تلك الأقوال أو تنال من قيمتها فى إثبات الاتهام. ومن ثم يتعين معاقبة هؤلاء المتهمين بمواد الاتهام عملاً بالمادة ٣٠٤ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تطمئن إلى الدليل على قيام المتهم بالإشتراك فى الجريمة لما ثبت من عدم ضبطه بمكان الحادث ولأن إقرار عليه جاء تحت تأثير وعبد الضابط له بتحسين موقفه لدى وحدته العسكرية ، كما أن ما جاء بالتحريات من أن التهريب تم لمصلحته لا دليل فى الأوراق بشأنه تطمئن المحكمة إليه ، وإزاء ذلك يتعين القضاء ببراءته مما أسند إليه عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية .

////////////////////////////////////

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / احمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
و حسن عميرة نائبي رئيس المحكمة وصلاح البرجى و محمد حسام الدين الغرباوى .

١٩٣

الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٥ القضائية

معارضه « نظرها والحكم فيها »، « استئناف » نظره والحكم فيه ، « إجراءات » إجراءات المحاكمة ، « بطلان . حكم » بطلانه « تسببه . تسبب معيب » نقص « حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون ، « محكمة استئنافيه . محكمة اول درجة .

بطلان الحكم باعتبار المعارضه كأن لم تكن . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم . القضاء بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . مخالفة ذلك : خطأ فى القانون . يوجب تصحيحه .

////////

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قبل استئناف الطاعن شكلاً رغم التقرير به بعد الميعاد بما يفصح عن اعتماده الشهادة الطبية المقدمة منه والمرفقة بالمفردات الدالة على مرضه فى تاريخ صدور الحكم المستأنف فى المعارضه الابتدائية واستطاله هذا المرض حتى تاريخ تقريره بالاستئناف ، وكان يتعين على

الحكم وقد كشف بذلك على اطمئنانه إلى أن تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة الابتدائية إنما كان لعذر قهرى هو مرضه الشابت بالشهادة الطبية السالفة أن يقضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن باعتبارها قد وقع باطلاً وأن يعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة ، أما وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى موضوع الدعوى بما فوت على الطاعن إحدى درجتى التقاضى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، الأمر الذى يتعين معه نقضه فيما قضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ههيا قضت غيابياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ،
ذلك أنه قبل استئناف الطاعن شكلاً مع أنه قرر به بعد الميعاد بما يفصح عن
اعتماده الشهادة الطبية التى قدمها تدليلاً على مرضه يوم صدور الحكم
الابتدائى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ومع ذلك فقد قضى بتأييد هذا الحكم
مع أنه كان يتعين عليه إلغاؤه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى
موضوع المعارضة ، الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه قبل استئناف الطاعن شكلاً رغم
التقرير به بعد الميعاد بما يفصح عن اعتماده الشهادة الطبية المقدمة منه والمرفقة
بالمفردات الدالة على مرضه فى تاريخ صدور الحكم المستأنف فى المعارضة
الابتدائية واستطالة هذا المرض حتى تاريخ تقريره بالاستئناف ، وكان يتعين على
الحكم وقد كشف بذلك عن اطمئنانه إلى أن تخلف الطاعن عن حضور جلسة
المعارضة الابتدائية إنما كان لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية
السالفة أن يقضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن
باعتباره قد وقع باطلاً وأن يعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى
المعارضة ، أما وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى موضوع

الدعوى مما فوت على الطاعن إحدى درجتى التقاضى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، الأمر الذى يتعين معه نقضه فيما قضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضى باعتبار المعارضه كأن لم تكن وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضه .

////////////////

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

بإدارة السيد المستشار / محمد رفيع البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الضياط نائبى رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل و احمد جمال عبد اللطيف .

١٩٤

الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نيابة عامة ، نقض ، الصفة فى الطعن والمصلحة فيه ، .

للنيابة العامة الطعن فى الحكم . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه . أساس ذلك ؟

(٢) إستئناف ، سقوطه ، عقوبة ، تنفيذها ، نقض ، حالات الطعن ، الخطأ فى القانون ، .

الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وأجبة النفاذ .

مناطه : عدم تقدمه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته . أساس ذلك ؛ المادة ٤١٢ إجراءات .

مثول المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أمام المحكمة الاستئنافية للفصل فى

استئنافه أثره : صيرورة التنفيذ عليه أمراً واقعاً . الحكم بسقوط استئنافه رغم ذلك . خطأ فى القانون .

////////////////

١ - لما كانت النيابة العامة - وهى تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص يجيز لها أن تطعن فى الحكم وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة.

فى الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ، وكانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة العامة فى هذا الطعن تكون قائمة بوصفها منتصبة عن المحكوم عليه .

٢ - لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه « يسقط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فأفادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته فى يوم الجلسة ، مادام التنفيذ عليه أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف . لما كان ذلك ، فإن المحكوم عليه إذ منل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل فى موضوع استئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئنافه رغم مثوله أمام المحكمة قبل نظر إستئنافه للسبب آنف الذكر يكون قد خالف القانون متعيناً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحدث عمداً الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى التى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح السيدة زينب قضت غيابياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ عارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بسقوط الحق فى الاستئناف لعدم سداد الكفالة . فطعنَت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى حضورياً بسقوط حق المحكوم عليه في الاستئناف لعدم سداده الكفالة التي قررتها محكمة أول درجة لإيقاف التنفيذ قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كانت النيابة العامة وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص، يجيز لها أن تطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ، وكانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة بوصفها منتصبة عن المحكوم عليه ، وقد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المحكوم عليه حضر الجلسة ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وأجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فأفادت بذلك ألا يسقط

استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته فى يوم الجلسة ، ما دام التنفيذ عليه أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف . لما كان ذلك ، فإن المحكوم عليه إذ مثل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل فى موضوع استئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئنافه رغم مثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه للسبب آنف الذكر يكون قد خالف القانون متعيناً نقضه . ولما كانت المحكمة بسبب هذا الخطأ قد حجبت نفسها عن بحث موضوع الاستئناف فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

////////////////

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

بإدارة السيد المستشار / محمد رثيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخياط نائبى رئيس المحكمة و عبد اللطيف أبو الليل و احمد جمال عبد اللطيف .

١٩٥

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إعدام . نيابة عامة . نقض . ميعاده .

قبول عرض النيابة العامة للدعوى المقضى فيها حضوريا بالإعدام ولو تجاوزت الميعاد المقرر فى القانون . أساس ذلك ؟

(٢) نقض . التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده .

دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض . مناطه : التقرير به فى الميعاد .

تقديم أسباب الطعن . لا يغنى عن التقرير به .

(٣) حكم . بيانات حكم الإدانة .

حكم الإدانة . وجوب تبيانه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه وإلا كان باطلا .

(٤) حكم . بيانات حكم الإدانة ، « تسببيه . تسببيه معيب » ، « ما يعيبه فى نطاق التدايل » ،

إثبات « اعتراف » « شهود » .

للمحكمة أن تحيل في بيان مضمون اعتراف المتهم إلى أقوال أحد الشهود . شرط ذلك :
أن تنصب هذه الأقوال على واقعة واحدة وألا يوجد خلاف فيها .

استناد الحكم إلى اعتراف المتهم دون بيان مضمونه اكتفاء بالإحالة إلى أقوال المجنى
عليها على الرغم من قيام الخلاف بينها . يعيب الحكم .

(٥) مسؤولية جنائية . جريمة « ارتكانها » . قصد جنائي . اشتراك .

الأصل ألا يسأل الجاني إلا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها .

مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية . متى كان في مقدوره أو كان من
واجبه توقع حدوثها . أساس ذلك : المادة ٤٣ عقوبات .

(٦) إثبات « بوجه عام » « شهود » . حكم « تسبيبه » . تسبيب معيب ، .

إقامة الحكم قضاء على ما ليس له أصل في الأوراق . يبطله .

مثال .

(٧) إثبات « بوجه عام » .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

(٨) إعدام . محكمة النقض « سلطتها » .

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة . مؤدى
ذلك وأساسه ؟

(٩) خطف . جريمة « ارتكانها » . إكراه . إثبات « بوجه عام » . فاعل أصلي . اشتراك .

أبعاد الأنتى عن مكان خطفها باستعمال طرق احتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها وحملها على مراقبة الجانى لها . كفايته لتحقق جريمة المادة ٢٩٠ عقوبات .

مساواة القانون بين الفاعل والشريك فى تلك الجريمة . اعتبار المتهم فاعلا أصليا فيها سواء ارتكبتها بنفسه أو بوساطة غيره . ما دام قد ثبت مساهمته فيها .

(١٠) جريمة « ارتكابها » قصد جنائى .

الجريمة الإحتيالية قباها قبل المتهم . رهن بثبوت مساهمته فى جريمة أصلية قصد إلبها فاعلا كان أم شريكا .

(١١) نقض « أثر الطعن » .

مطلان الحكم أنه وحده الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر الطعن لباقى الطاعين والمحكوم عليه لم يتبل طعنه شكلا

(١٢) نقض « أثر الطعن » .

نقض الحكم فى شقه الجنائى يوجب نقضه فى شقه المدنى . علة ذلك ؟

////////////////

١ - لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فى مضمونها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به حضوريا من إعدام المحكوم عليهم الأول والثانى والخامس ، دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ،

إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها ودون التقيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة العامة مذكرتها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد أو بعد فواته .

٢ - لما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على افصاح ذى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له .

٣ - إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان باطلاً .

٤ - إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تحيل فى بيان مضمون اعتراف متهم على ما حصلته من أقوال أحد الشهود إلا أن ذلك مشروط بأن تنصب هذه الأقوال على واقعة واحدة وأن لا يوجد خلاف بين أقوالهما فى شأن تلك الواقعة أما إذا وجد خلاف فى أقوالهما عن الواقعة الواحدة أو انصببت أقوال أحدهما على واقعة تغاير تلك التى انصرفت إليها أقوال الآخر ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إبراد فحوى أقوال كل منهما على حده . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات أن الطاعن الثانى نفى بتحقيق النيابة العامة مواقعه المجنى

عليها ، كما نفى الطاعن الرابع ما أسندته إليه ، فإنه كان على الحكم المطعون فيه ، حتى يستقيم قضاؤه ، أن يورد مضمون اعتراف كل من الطاعنين ، وإذا كان الحكم قد عول في إدانتهما ، ضمن ما عول ، على الدليل المستمد من اعترافهما دون بيان مضمونه مكتفيا بالإحالة على ما حصله من أقوال المجنى عليها على الرغم من الخلاف القائم بين أقوالها وما قرره كل منهما ، على السياق المتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلا عن قصوره في التسبيب مشوبا بالخطأ في الإسناد .

٥ - لما كانت المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن جاءت على خلاف الأصل في المسؤولية الجنائية من أن الجانى لا يسأل إلا عن الجريمة التى ارتكبها أو إشتراك فيها بإحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون ذاته ، إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة وإنما تقع نتيجة محتملة للمساهمة فى الجريمة الأصلية المقصودة ابتداء وفقا للمجرى العادى للأمر ، قد خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً أيضاً عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان فى مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، على أساس افتراض أن إرادة الجانى لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلى ونتائجه الطبيعية ، وهو ما نص عليه فى المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، التى وإن كانت قد وردت فى باب الإشتراك إلا أنها قد وردت فى باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك ويعبارتها الصريحة المطلقة على أنها إنما تقرر قاعدة عامة هى أن مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التى اتجهت إليها إرادة الفاعل ابتداء وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلا ويحكم المجرى العادى للأمر .

٦ - لما كان الحكم قد أسند - لدى تحصيله لأعترافات الطاعنين - للطاعن

الرابع القول بأن المتهم السادس أخبره بأن باقى المتهمين خطفوا المجنى عليها وتوجهوا بها إلى مسكن المتهم الثالث فتوجه إليه ، وكان البين من الأوراق أن أقوال الطاعن الرابع قد خلت مما يفيد أن المتهم السادس قد أخبره بواقعة خطف المجنى عليها ، وإذا كان الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما فى تلك الأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على مالا أصل له فى التحقيقات يكون باطلا لا بتناؤه على أساس فاسد .

٧ - إن الأدلة فى المواد الجنائية ضمانات متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة ، أو ما كانت تقضى به لو أنها تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

٨ - إن المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » . ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم . كافة موضوعية كانت أم شكلية وتقتضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان ولو

من تلقاء نفسها غير مقيدة فى ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك القضايا ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

٩ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن جريمة خطف الأنثى المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ لا تتحقق إلا بإبعاد الأنثى هذه عن المكان الذى خطفت منه أيا كان هذا المكان ، بقصد العبث بها ، وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجانى لها ، أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، لتحقيق ذلك القصد ، ومن ثم فإن كل من قارف الفعل المادى بنفسه أو بوساطة غيره أو أسهم فى ذلك بقصد مواجهة الأثنى بغير رضاها يعد فاعلا أصليا فى الجريمة ، ذلك بأن القانون ساوى بين الفاعل والشريك فى جريمة الخطف تلك سواء ارتكبها بنفسه أو بوساطة غيره .

١٠ - من المقرر أنه لا قيام للجريمة الاحتمالية قبل المتهم إلا إذا ثبت بيقين أنه أسهم فاعلا كان أم شريكا فى جريمة أصلية قصد إليها ابتداء .

١١ - لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين رفض مذكرة النيابة العامة فيما طلبته من إقرار الحكم بإعدام كل من و و ، والقضاء بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة لهم وللطاعن الرابع بغير حاجة إلى النظر فى باقى وجوه الطعن ، وكذلك للطاعن الثالث وذلك لبطلان الحكم ذاته ونظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

١٢ - إن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنين فى شقه الجنائى ، يقتضى نقضه كذلك بالنسبة إليهم فى شقه المدنى ، لقيام مسئوليتهم عن التعويض على ثبوت ذات الوقائع التى دينوا بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من :

- ١ - (طاعن) ٢ - (طاعن)
- ٣ - (طاعن) ٤ - (طاعن)
- ٥ - (طاعن) ٦ - بأنهم

أولاً : المتهمون جميعاً : خطفوا بالإكراه أنثى هى بأن اعترض المتهمان الأول والثانى طريقها أثناء سيرها بالطريق العام مع قريب لها وهددها المتهم الخامس بسلاح أبيض (مطواه قرن غزال) واعتدى على رفيقها بالضرب لشل مقاومته وحملها المتهمان الأول والثانى عنوة على ركوب السيارة الأجرة قيادة المتهم السادس وانطلقوا بها إلى مقربة من سكن المتهم الثالث حيث بارحوا السيارة وقصدوا دون المتهم السادس إلى ذلك المسكن واحتجزوا المجنى عليها فيه ثم لحق بهم المتهم الرابع . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أن المتهمين سألنى الذكر فى ذات الزمان والمكان واقعوا المجنى عليها بغير رضاها بأن طرحها المتهم الأول أرضاً وجردها من ثيابها وجثم فوقها وهى عارية وأولج قضيبه قسراً فى فرجها ثم تغشاها تباعاً كل من المتهمين الثانى والثالث وأتياها على غرار ما فعل بها المتهم الأول وقد وقعت الجناية الأخيرة بالنسبة للمتهمين الرابع والخامس كنتيجة محتملة لمساهمتها فى جناية خطف المجنى عليها الأمر المنطبق على المادة ٤٣ من قانون العقوبات .

ثانيا : المتهمان الثالث والرابع :- فتشكا عذرت المجنى عليها سائلة الذكر

التي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة سائلة بأن أجازها عنة تباعا من

دير حالة كونهما ممن لهم سلطة فعلية عليها . ثالثا : المتهم الخامس :-

أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواه قرن غزال) . واحالتهم

إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين

بأمر الاحالة . وادعت بصفتها وصية على إبنتها القاصر

المجنى عليها قبل المتهمين طالبة الزامهم بأن يؤدوا لها مبلغ خمسين ألف جنيه

على سبيل التعويض النهائي . ويجلسة قررت المحكمة :- أولا :

إرسال أوراق القضية إلى مفتى جمهورية مصر العربية . ثانيا : حددت

جلسة لتتطرق بالحكم ثم قضت فى

حضوريا بالنسبة للمتهمين الخمسة الأول وغيابيا للأخير عملا بالمواد

٢٦٧ . ٢٦٨ . ٢٩٠ . ٤٣ من قانون العقوبات ، ١ / ١ ، ١ / ٢٥ مكررا ، ٣٠ من

القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول الأول الملحق به مع

تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . أولا : باجماع الأراء بمعاقبة كل من

..... و و بالإعدام شنقا

وذلك عما أسند إليهم . ثانيا : بمعاقبة كل من و

و بالأشغال الشاقة المؤبدة وذلك عما أسند إليهم . ثالثا

: بالزامهم جميعا متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى مبلغ خمسين ألف

جنيه .

رابعا : بمصادرة السلاح المضبوط .

فطعن المحكوم عليهم الأول والثاني والرابع والخامس فى هذا الحكم بطريق

النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة - عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فى مضمونها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به حضوريا من إعدام المحكوم عليهم الأول والثاني والخامس ، دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها ودون التقيد بمبنى الرأى الذى تضمنته النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد أو بعد فواته ومن ثم فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

ومن حيث إن المحكوم عليه وإن قدمت أسباب طعنه فى الميعاد ، إلا أنه لم يقرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن كمارسمة القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض وإتصالها به بناء على إفصاح ذى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له ، ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من باقى المحكوم عليهم قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاى الطاعنان الثانى والرابع على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة خطف أنثى بالإكراه المقتربة بجناية موافقتها بغير رضاها ودان الرابع أيضا بجريمة هتك عرض المجنى عليها التى لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بغير رضاها قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى الاسناد ، ذلك بأنه اقتصر فى بيان اعترافات الطاعنين على الاحالة إلى أقوال المجنى عليها ، ودان الطاعن الرابع بجرمعى الواقعة وهتك العرض على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة الخطف دون أن يدلل على إشتراك هذا الطاعن فى واقعة الخطف ، وأسند له القول بأنه توجه إلى مسكن المحكوم عليه الثالث بعد أن أخبره المتهم السادس المحكوم عليه غيابيا بأن باقى المحكوم عليهم خطفوا المجنى عليها وتوجهوا بها إلى ذلك المسكن مع أن أقوال الطاعن الرابع خلت من القول بأن المتهم السادس أخبره بواقعة خطف المجنى عليها . وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأفصح عن أدلة الثبوت التى استند إليها فى إدانة الطاعنين ، ومن بينها أقوال المجنى عليها واعترافات الطاعنين بتحقيقات النيابة العامة ، حصل أقوال المجنى عليها بقوله « وقررت أنها فى مساء يوم الحادث أثناء سيرها صحبة ابن خالتها بشارع الحجاز فوجئت بالمتهم يستوقفها مدعيا أنه يعرفها وعلى علاقة بها ولما أراد مناقشته فى عدم صحة ذلك أشهر المتهم المذكور فى وجهه مطواة قرن غزال وضربه وتقدم إليها كل من المتهمين »

و وأوقفا سيارة أجرة يقودها المتهم ودفعها

بدخلها وأمره بالإنصراف وتمكن المتهم من التعلق بمؤخرة السيارة وساروا بها حتى أحد الشوارع الجانبية وكانت تستغيث فهددها المتهم بالمطواه وأصطحبها إلى شقة المتهم وبعد أن تعاطوا بعض المخدرات واتفقوا فيما بينهم على كيفية اغتصابها بدأ بها الذى جردها من ملابسها حتى قطع العقد الذى كانت تتحلى به فى صدرها وطرحها أرضا واغتصبها وأمنى فيها ثم أمرها بالاغتسال فى الحمام وأعيدت إلى الحجرة ثانية حيث دخل عليها الذى أراد أن يولج قضيبه فى فرجها واذ لم تمكنه من ذلك فأتاها من الخلف حتى أمنى عليها ثم اغتصبها وبعد ذلك لما أراد أن يواقعها لم تمكنه من ذلك فأتاها من دبرها وكانت قد انهارت قواها فنامت ونام أيضا لكثرة المخدرات التى تعاطاها وأستيقظت فى صباح اليوم التالى على طرق باب الشقة حيث طلب أحد الأشخاص مغادرتها لها فاصطحبها تحت تهديد المطواة التى كانت معه حيث اركبها سيارة أجرة قيادة سائق يعرفه وكان يضع المطواه على مقدمة السيارة من الداخل وكلف السائق بتوصيلها إلى ميدان حلمية الزيتون . ثم أورد الحكم اعترافات الطاعنين بقوله « وقد اعترف المتهمون الخمسة الأول (الطاعنون) بتحقيقات النيابة العامة تفصيلا بارتكابهم الحادث على النحر الذى وصفته المجنى عليها ، كما قرر المتهم (الطاعن الرابع) أن المتهم أخبره بأن المتهمين الآخرين قد خطفوا المجنى عليها وهى فى شقة فتوجه إليهم » . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل

من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان باطلا ، وإنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تحيل فى بيان مضمون اعتراف متهم على ما حصلته من أقوال أحد الشهود إلا أن ذلك مشروط بأن تنصب هذه الأقوال على واقعة واحدة وأن لا يوجد خلاف بين أقوالهما فى شأن تلك الواقعة ، أما إذا وجد خلاف فى أقوالهما عن الواقعة الواحدة أو انصبت أقوال أحدهما على واقعة تغاير تلك التى انصرفت إليها أقوال الآخر ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد فحوى أقوال كل منهما على حده . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات أن الطاعن الثانى نفى بتحقيق النيابة العامة واقعته المجنى عليها ، كما نفى الطاعن الرابع ما أسندته إليه ، فإنه كان على الحكم المطعون فيه ، حتى يستقيم قضاؤه ، أن يورد مضمون اعتراف كل من الطاعنين ، وإذا كان الحكم قد عول فى إدانتهم ، ضمن ما عول ، على الدليل المستمد من اعترافهما دون بيان مضمونه مكتفيا بالاحالة على ما حصله من أقوال المجنى عليها على الرغم من الخلاف القائم بين أقوالهما وما قرره كل منهما - على السياق المتقدم - فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلا عن قصوره فى التسبب مشوبا بالخطأ فى الإسناد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض القواعد العامة فى تطبيق المادة ٤٣ من قانون العقوبات أورد ما نصه « وحيث إنه بإزالة هذه القواعد القانونية على الوقائع محل الاتهام وما قارفه كل منهم فى القضية الراهنة فإن المحكمة استقر فى يقينها وارتاح وجدانها إلى وقوع الحادث وفقا لتصوير المجنى عليها ذلك التصوير الذى تأيد بأقوال شهود الاثبات وتؤكد باعترافات

المتهمين المضبوطين سواء بمحضر جمع الاستدلالات أو بتحقيقات النيابة . ومن ثم فيكون المتهمان و قد أختطفوا المجنى عليها واقترب ذلك باغتصابها وأن المتهم بالإضافة إلى أنه خطف المجنى عليها فهو مسئول أيضا عن اغتصابها بمعرفة الآخرين دون أن يكون قد قام بذلك الفعل استنادا إلى ما جرى عليه نص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هذا هو الحال أيضا بمسألة كل من و (الطاعن الرابع) عن جريمة الخطف التي قارنها المتهمون و و والاغتصاب الذي قام به كل من و بالإضافة إلى أنهما هتكا عرضها أيضا ومسألة عن جريمة اغتصاب المجنى عليها علاوة إلى قيامه بخطفها أصلا وذلك كله استنادا إلى قاعدة القصد الاحتمالي . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن جاءت على خلاف الأصل في المسؤولية الجنائية من أن الجاني لا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ذاته ، إلا أن الشارع إذ تصور حالات تقع فيها نتائج غير مقصودة وإنما تقع نتيجة محتملة للمساهمة في الجريمة الأصلية المقصودة ابتداء وفقا للمجرى العادى للأمر ، قد خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولا أيضا عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان فى مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، على أساس افتراض أن إرادة الجانى لا بد أن تكون قد توجهت نحو الجرم الأصلى ونتائجه الطبيعية ، وهو ما نص عليه فى المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، التى وإن كانت قد وردت فى باب الإشتراك إلا أنها قد وردت فى باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة

على أنها إنما تقر قاعدة عامة هي أن مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل ابتداءً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلا وبحكم المجرى العادى للأمور . لما كان ذلك ، وكان ما أورده المحكم فى السياق المتقدم قد خلا تماما من أى دليل تتوافر به الرابطة التى تصل الطاعن الرابع بمرتكبى جريمة الخطف ، وكانت الأفعال التى باشرها هذا الطاعن ، وكذلك المحكوم عليه الثالث ، مع المجنى عليها - على النحو الوارد بالحكم - إنما هي أفعال لاحقة لجريمة الخطف ويصح فى العقل وطبقا للمجرى العادى للأمور أن تكون منفصلة عنها فلا تتحقق بها - مستقلة - أركان هذه الجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب من هذه الناحية أيضا. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أسند - لدى تحصيله لاعترفات الطاعنين - للطاعن الرابع القول بأن المتهم السادس أخيره بأن باقى المتهمين خطفوا المجنى عليها وتوجهوا بها إلى مسكن المتهم الثالث فتوجه إليه ، وكان البين من الأوراق أن أقوال الطاعن الرابع قد خلت مما يفيد أن المتهم السادس قد أخبره بواقعة خطف المجنى عليها ، وإذ كان الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبنى حكمها إلا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما فى تلك الأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على مالا أصل له فى التحقيقات يكون باطلا لا بثنائه على أساس فاسد ، ولا يعنى فى ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية ضمانات متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة ، أو ما كانت تقضى به لو أنها تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

ومن حيث إن المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » . وصاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية كانت أم شكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك القضايا ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل وأقعة الدعوى بقوله « أنها تجمل في أنه مساء يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٨٧ أثناء سير بصحبة ابنة خالته التي تبلغ من العمر ثلاث عشرة سنة وشهرين بشارع الحجاز بدائرة قسم مصر الجديدة استوقفه المتهم مدعيا أنه يعرف وعلى علاقة سابقة بها ولما أراد مناقشته في عدم صحة ذلك أشهر المتهم المذكور في وجهه سلاحا أبيض (مطواه قرن غزال) وركله في بطنه وتقدم المتهمان و للذنان أشارا إلى المتهم وكان يقود سيارة أجرة في ذلك الوقت وقام كل من و بدفع إلى داخل السيارة وتحرك قائدها

بعد أن تعلق المتهم بمؤخرتها وسار بهم دون أن يعبأ بصياح وكان ذلك كله على مرأى من و اللذان

كان يقفان مع المتهمين قبيل وقوع الحادث وبعد أن ابتعدوا بالمجنى عليها من مكان الخطف وقفوا فى أحد الشوارع الجانبية وأنزلوها من السيارة وكان شأها المطواة للمجنى عليها واقتادوها إلى شقة بحوزها المتهم والذى أحضر ثم تشاوروا فيما بينهم من يفتصبها فى الأول بعد أن تعاطوا بعضا من المخدرات فقد بدأ بها بأن أدخلها فى حجرة فى مواجهة صالة الشقة وجدها من ملابسها حتى أنه قطع العقد الذى كانت تتحلى به فى صدرها وعثر على أحد حباته فى المعاينة التى أجرتها النيابة العامة بعد ذلك لمحل الحادث ، وطرحها أرضا واغتصبها وأمنى فيها وأمرها بعد ذلك أن تدخل الحمام لتغتسل ودخل وراءها ثم أعيدت إلى الحجرة حيث دخل عليها وأراد أن يولج قضيبه بفرجها إلا أنها لم تمكنه من ذلك فأتاها من دبرها حتى أمنى عليها وخرج حيث دخل الذى تمكن من أن يفتصبها وبعد أن تركها دخل عليها الذى كان قد حضر إلى الشقة بعد أن أخبره المتهم سائق السيارة بخطف المجنى عليها ووجودها بشقة ولما أراد أن يفتصبها لم تمكنه من ذلك فأتاها من دبرها ولما انصرف الجميع انفرد بها الذى كان قد اتفق معهم على أنه سيمضى باقى الليلة معها ولكثرة تعاطيه المخدرات نام ونامت هى الأخرى من فرط التعب وإنهاك قواها واستيقظت فى صباح اليوم التالى على صوت طرق باب الشقة حيث طلب منها أحد الأشخاص مغادرتها فنزلت مع الذى أوقف سيارة أجرة ووضع المطواه أمامه على مقدم السيارة من الداخل ونزل عند

ورشته وكلف السائق الذى يعرفه بتوصيل المجنى عليها إلى ميدان حليمية

الزيتون فقام بذلك » ، ثم خلص الحكم إلى إدانة المحكوم عليهم بقوله أنهم « خطفوا بالإكراه أنثى هى بأن اعترض المتهمان الأول والثانى طريقها أثناء سيرها فى الطريق العام مع قريب لها وهددها المتهم الخامس بسلاح أبيض (مطواة قرن غزال) واعتدى على رفيقها بالضرب لشل مقاومته وحملها المتهمان الأول والثانى عنوة على ركوب السيارة الأجرة قيادة المتهم السادس وانطلقوا بها إلى مقربة من مسكن المتهم الثالث حيث بارحوا السيارة وقصدوا دون المتهم السادس إلى ذلك المسكن واحتجزوا المجنى عليها فيه ثم لحق بهم المتهم الرابع ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أن المتهمين سالفى الذكر فى ذات الزمان والمكان واقعوا المجنى عليها بغير رضاها بأن طرحها المتهم الأول أرضا وجردها من ثيابها وجثم فوقها وهى عارية وأولج قضيبه قسرا فى فرجها حتى أمنى فيه ، ثم تغشاها كل من المتهمين الثانى والثالث وأتياها على غرار ما فعل بها المتهم الأول ، وقد وقعت الجناية الأخيرة بالنسبة للمتهمين الرابع والخامس والسادس كنتيجة محتملة لمساهمتهم فى جناية خطف المجنى عليها الأمر المنطبق على المادة ٤٣ من قانون العقوبات « لما كان ذلك ، وكان ما أسنده الحكم للمحكوم عليه الثالث لدى تحصيله صورة الواقعة من أنه لم يتمكن من مواجهة المجنى عليها فأتاها من دبر يفاير ما خلص إليه - من بعد - من إدانته بفعل الواقعة ، كما أن ما أورده فى بيان الواقعة خلا مما يفيد اسهام المحكوم عليه الرابع فى جريمة الخطف المرفوعة بها الدعوى الجنائية . وإذ كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أن جريمة خطف الأنثى المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ لا تتحقق

إلا بإبعاد الأثني هذه عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان ، بقصد العبث بها ، وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها ، أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، لتحقيق ذلك القصد ، ومن ثم فإن كل من قارب الفعل المادى بنفسه أو بوساطة غيره أو أسهم فى ذلك بقصد مواجهة الأثني بغير رضاها يعد فاعلا أصليا فى الجريمة ، ذلك بأن القانون ساوى بين الفاعل والشريك فى جريمة الخطف تلك سواء ارتكبها بنفسه أو بوساطة غيره ، وهو ما قصر الحكم المطعون فيه عن استظهاره كلية ، ومن ثم فإن مؤاخذه المحكوم عليه المعنى ، بجريمة الواقعة بحسبانها نتيجة محتملة لجناية خطف المجنى عليها ، يكون غير مقترن بالصواب ، لما هو مقرر من أنه لا قيام للجريمة الاحتمالية قبل المتهم إلا إذا ثبت بيقين أنه أسهم فاعلا كان أم شريكا فى جريمة أصلية قصد إليها ابتداء ، فإن لم يدلل الحكم على ذلك وهو الحال فى الدعوى الماثلة كان ما تناهى إليه من قيام الجريمة الاحتمالية فى حق المتهم ذاك غير صحيح فى القانون ، ولما كان ما تقدم ، فإن ما أسنده الحكم للمحكوم عليهما الثالث والرابع على السياق بآدى الذكر يعيبه بالقصور فى التسبيب والتناقض والتعارض فى صورة الواقعة ، ويدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة برمتها وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة وينبىء عن أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة إلى الحد الذى يؤمن به الخطأ فى تقدير مسئولية المحكوم عليهم ويعجز من ثم محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع كما صار اثباتها فى الحكم وهو ما يجعل الحكم متخاذلا متناقضا يحوز بعضه البعض ولا يعرف منه ما

قصده المحكمة ، ويعيبه بما يبطله . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين رفض مذكرة النيابة العامة فيما طلبته من إقرار الحكم بإعدام كل من و و ، والقضاء بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة لهم وللطاعن الرابع بغير حاجة إلى النظر فى باقى وجوه الطعن ، وكذلك للطاعن الثالث وذلك لبطلان الحكم ذاته ونظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنين فى شقة الجنائى ، يقتضى نقضه كذلك بالنسبة إليهم فى شقه المدنى ، لقيام مسئوليتهم عن التعويض على ثبوت ذات الوقاعات التى دينوا بها ، فإنه يتعين أن يكون النقض شاملا ما قضى به الحكم فى الدعويين الجنائية والمدنية ، مع الزام المدعية بالحقوق المدنية بصفتها المصاريف المدنية .

////////////////

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوى يوسف
وعادل عبد الحميد وحسام عبد الرحيم وسهير أنيس .

١٩٦

الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ القضائية

(١) إستئناف . محكمة استئنافية « تسبيب احكامها » . حكم « بياناته » « تسببيه » .
تسبيب غير معيب ، « نقض » « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

ايراد الحكم الاستئنافى أسباب مكمله لأسباب حكم أول درجة الذى اعتنقه . مفاده :
أخذ به تلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التى أضافها .

خلو الحكم المظعون فيه من ذكر مواد العقاب . لا يعيبه . طالما أنه أخذ بأسباب الحكم
الابتدائى التى سجلت فى صلبها تطبيق تلك المواد على المتهم . أخذ بها فيه ما يتضمن بذاته
مواد العقاب .

(٢) تبوير أرض زراعية . جريمة « اركانها » . دعوى جنائية « انقضاءها بمضى
المدة » . تقادم . دفع « الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة » . دفاع « الإخلال بحق
الدفاع » . ما لا يوفره .

جريمة تبوير أرض زراعية . من الجرائم المستمرة استمرارا تجددىا ويظل المتهم مرتكبا لها
فى كل وقت مادام التبوير مستمرا . أثر ذلك : عدم بدء المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية
بمضى المدة بالنسبة لها إلا عند انتهاء حالة الاستمرار .

لأعلى الحكم . اغفاله الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان

(٣) حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» .
إثبات «خبرة» ، «بوجه عام» .

للمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى .

عدم التزام المحكمة باعادة المهمة إلى الخبير أو اعادة مناقشته . مادام استنادها إلى
الرأى الذى انتهت إليه لايجافى العقل والقانون .

الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة . عدم جواز إثارته امام محكمة النقض .

(٤) تبوير ارض زراعية . جريمة «أركانها» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» .
دفاع «الإخلال بحق الدفاع» . هالايوفره» .

حظر ترك الأرض الزراعية غير منزوعة أو المساس بخصوصيتها . أساس ذلك : المادة
١٥١ ق ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . عدم اشتراط النص لتحقيق الجريمة السالفة . اتخاذ اجراءات
معينة أو تعليق تنفيذ أحكامها على شروط .

الإجراءات المنصوص عليها بالمادتين الأولى والثانية من قرار وزير الزراعة رقم ٢٨٩
لسنة ١٩٨٥ إجراءات تنظيمية لاتأثير لها على قيام الجريمة ولا يشترط على
مخالفتها البطالان .

دفاع الطاعن فى جريمة تبوير أرض زراعية بعدم التزام محرر محضر الضبط بتحرير
محضر إثبات حالة واعلاته به . دفاع ظاهر البطالان . لايغيب الحكم التفاته عنه .

(٥) محكمة الموضوع «سلطتها تقدير الدليل» . دفاع «الإخلال بحق الدفاع» . هالايوفره» .

طلب ضم قضايا بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة .
الاتفات عنه . لايغيب .

=====

١- من المقرر أن ايراد الحكم الاستثنائى أسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة أول
درجة الذى اعتنقه مقتضاه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع
الأسباب التى أضافها وكان من المقرر أن الحكم المطعون فيه وإن جاء خاليا
فى صلبه من ذكر المواد التى طبقتها المحكمة ، إلا أنه قضى بتأييد الحكم
الابتدائى لأسبابه وللأسباب الأخرى التى أوردها .

وكان الحكم الابتدائي قد سجل فى صلبه أنه يطبق على المتهم المادتين ١٥١ ، ١٥٥ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بقانون ٢ لسنة ١٩٨٥ التى طلبت النيابة العامة تطبيقها والتى بينها فى صدر أسبابه فلا يصح نقضه ، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادتين التى عوقب المتهم بهما .

٢ - من المقرر أن الجريمة المسندة إلى المتهم - الطاعن - من الجرائم المستمرة التى لا تبدأ المدة المقررة لا نقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إلا عند انتهاء حالة الاستمرار وهو استمرار تجددى وظل المتهم مرتكباً للجريمة فى كل وقت وتقع جريمته تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم مادام التبوير قائماً . وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع القانونى ظاهر البطلان ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بعدم رده على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون فى غير محله

٣ - من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأنها الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها وهى فى ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو بإعادة مناقشته مادام استنادها إلى الرأى الذى انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافى العقل والقانون وهو الأمر الذى لم يخطئ الحكم المطعون فيه فى تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها بما أطمأنت إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى سائغة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان من ثم للأدلة من إطلاقاتها ، فإن ما يثيره الطاعن - من أن المحكمة لم تجب - عن عادة المأمورية للخبير لاعادة بحثها - ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ - لما كانت المادة ١٥١ المضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ للقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمستبدلة بالقانون ٢ لسنة ١٩٨٥ قد جرى نصها على « يحظر على المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بأية صفة ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنه من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات انتاجها التي تحدّد بقرار من وزير الزراعة . كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها » . وكان نص هذه المادة قد جاء عاما دون أن يستلزم لتحقيق الجريمة اتخاذ اجراءات معينة أو تعليق تنفيذ أحكامها على شروط ، فضلا عن أن الاجراءات التي نصت عليها المادتان الأولى والثانية من قرار السيد وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ ما هي إلا إجراءات تنظيمية لا تؤثر على قيام الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٥١ سالفة الذكر ، كما أن القانون ٥٣ لسنة ٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ و ٢ لسنة ١٩٨٥ لم ينص على البطلان جزاء مخالفة الاجراءات الخاصة التي نص عليها القرار الوزاري سالف الذكر ، فإن ما يثيره الطاعن من أن محرر المحضر لم يتخذ الإجراءات القانونية بعدم تحرير محضر إثبات حالة واطار الطاعن به لا يعدو أن يكون فى واقع الدعوى دفاعا قانونيا ظاهر البطلان فلا يعيب الحكم التفاته عدم الرد عليه .

٥ - من المقرر أن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة إن هى عرضت عنه أو التفتت عن اجابته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بأعمال من شأنها تبوير مساحة من أرض زراعية . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥١ ، ١٥٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ . ومحكمة جنح ملوى قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامه خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه . استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية « مأمورية ملوى » قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبوير أرض زراعية قدران عليه البطلان والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه خلا من بيان نص القانون الذى أدانته بموجبه ، ولم يشر إلى الدفاع بإنقضائه الدعوى الجنائية بمضى المدة ، كما أن المحكمة لم تستجب لطلبه إعادة المأمورية لذات الخبير لتحقيق دفاعه ، فضلا عن أنها أغفلت دفاع الطاعن القائم على أن محرر المحضر لم يلتزم بالاجراءات التى نص عليها قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى الرقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ ، هذا إلى أن المحكمة لم تستجب إلى طلبه ضم الجنبحة رقم لسنة ١٩٨٦ مركز ملوى . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة كافية وسائغة لها أصلها الصحيح فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى مرتبه الحكم عليها . لما كان ذلك لما كان من المقرر أن إيراد الحكم الاستثنائى أسبابا مكمله لأسباب حكم محكمة أول درجة الذى اعتنقه مقتضاه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التى أضافها وكان من المقرر أن الحكم المطعون فيه وإن جاء خاليا فى صلبه من ذكر المواد التى طبقتها المحكمة ، إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه وللأسباب الأخرى التى أوردتها ، وكان الحكم الابتدائى قد سجل فى صلبه أنه يطبق على المتهم المادتين ١٥١ ، ١٥٥ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بقانون ٢ لسنة ١٩٨٥ التى طلبت النيابة العامة تطبيقها والتى بينها فى صدر أسبابه فلا يصح نقضه ، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائى فيه ما يتضمن بذاته المادتين التى عوقب المتهم بهما .

لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم - الطاعن - من الجرائم المستمرة التى لا تبدأ المدة المقررة لا نقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إلا عند انتهاء حالة الاستمرار وهو استمرار تجددى ويظل المتهم مرتكبا للجريمة فى كل وقت وتقع جريمته تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مده التقادم مادام التبيير قائما . وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع القانونى ظاهر البطلان ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بعدم رده على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأنها الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها وهى فى ذلك ليست ملزمة باعادة المهمة إلى الخبير أو باعادة مناقشته

مادام استنادها إلى الرأى الذى انتيتت إليه هو استناد سليم لايجافى العقل والقانون وهو الأمر الذى لم يخطئ الحكم المطعون فيه فى تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما اطمأنت إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى سائفة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير الأدلة من اطلاقاتها ، فإن ما يثيره الطاعن - من أن المحكمة لم تحجه اعادة المأمورية للخبير لاعادة بحثها - ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك وكانت المادة ١٥١ المضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ للقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمستبدلة بالقانون ٢ لسنة ١٩٨٥ قد جرى نصها على « يحظر على المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بأية صفة ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات انتاجها التى تحدد بقرار من وزير الزراعة . كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها » . وكان نص هذه المادة قد جاء عاما دون أن يستلزم لتحقيق الجريمة اتخاذ اجراءات معينة أو تعليق تنفيذ أحكامها على شروط ، فضلا عن أن الاجراءات التى نصت عليها المادتان الأولى والثانية من قرار السيد وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ ما هى إلا اجراءات تنظيمية لا تؤثر على قيام الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٥١ سالف الذكر ، كما أن القانون ٥٣ لسنة ٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ و ٢ لسنة ١٩٨٥ لم ينص على البطلان جزاء على مخالفة الاجراءات الخاصة التى نص عليها القرار الوزارى سالف الذكر ، فإن ما يثيره الطاعن من أن محرر المحضر لم يتخذ الاجراءات القانونية بعدم تحرير محضر اثبات حالة واخطار الطاعن به لا يعدو أن يكون فى واقع الدعوى دفاعا قانونيا ظاهر البطلان فلا يعيب الحكم

التفاتة عدم الرد عليه لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طلب ضم قضية بقصد إشارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة هو طلب لا يتجدد مباشرة إلى نفس الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة إن هي اعرضت عنه أو التفتت عن اجابته ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

//////////

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوى يوسف
وعادل عبد الحميد و أحمد عبد الرحمن وحسين الشافعى .

١٩٧

الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) محكمة الجنايات ، الإجراءات (أمامها) ، بطلان ، نقض ، أسباب الطعن ،
بأن لا يقبل منها ، .

النعمى فى المادة ٣٧٨ إجراءات على وجوب أن يكون تأجيل نظر القضية ليوم معين سواء
فى ذات الدور أو دور مقبل من قبيل الأحكام التنظيمية . لا بطلان على مخالفتها .

الدفع ببطلان قرار المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لدور مقبل غير معين مع استمرار
حبس المتهمين . تعيب للأجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز اثره لأول مرة
أمام النقض .

(٢) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة . إنما العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة .

(٣) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . إثبات ، شهود ، .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟

(٤) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . إثبات ، شهود ، . نقض ، أسباب
الطعن ، . بما لا يقبل منها ، .

تأخر الشاهد فى الادلاء بشهادته أو قرأته للمجنى عليه . لا يمنع المحكمة من الأخذ
بها . مادامت قد اطمأنت إليها . علة ذلك ؟

الجدل الموضوعى . لا على المحكمة إن هى التفتت عنه . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .

(٥) إثبات « شهود » ، خبرة » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

تطابق الدليل القولى مع الدليل الفنى ليس يلازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .

(٦) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » ، إثبات « بوجه عام » ، « دفاع » الاخلال بحق الدفاع . « ما لا يوفره » .

عدم التزام المحكمة بتتبع مناحى دفاع المتهم والرد عليها استقلالاً . طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها .

(٧) إثبات « شهود » ، محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .

حق المحكمة فى الأخذ بالشهادة الساعية . حد ذلك ؟

(٨) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » ، إثبات « بوجه عام » ، « شهود » .

حكم « تسببيه » ، تسبیب غير معيب » ، نقض « أسباب الطعن » ، « ما لا يقبل منها » .

عدم إلتزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .

(٩) سلاح » محكمة الموضوع ، حكم « تسببيه » ، تسبیب غير معيب » ، نقض « أسباب الطعن » ، « ما لا يقبل منها » .

خلوص الحكم إلى ثبوت تهمة إحرار سلاح نارى وذخيرة فى حق الطاعنين استنتاجاً من ثبوت ارتكابهما واقعة قتل المجنى عليهما عمداً مع سبق الإصرار باطلاق مقذوفات نارية عليهما أحدثت اصابتهما التى أودت بحياتهما . استنتاج لازم فى منطق العقل . النعى على الحكم بالقصور فى الاستدلال لاغفاله التحدث عن تقرير فحص السلاح المضبوط الذى أثبت عدم صلاحيته فى غير محله .

(١٠) ظروف مشددة » سبق إصرار » محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير سبق الإصرار » .

تقدير توافر سبق الإصرار . موضوعى .

(١١) قتل عمد - جريمة « ارتكبتها » - سبق إصرار - عقوبة - العقوبة المبررة » - نقض
« المصلحة في الطعن » .

القضاء بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار . النعى
على الحكم في شأن الظرف المشدد - غير مقبول .

(١٢) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » - ما لا يؤثره » - حكم « تسببه » - تسبب غير معيب » .

نفي التهمة - دفاع موضوعي - لا يستأهل ردا .

(١٣) حكم « تسببه » - تسبب غير معيب » - إثبات « بوجه عام » - نقض « أسباب الطعن »
« ما لا يقبل منها »

عدم قبول النعى على الحكم خطأ في الاستناد - متى أقيم على ماله أصل في الأوراق .

=====

١ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية
المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد أوجبت عند تأجيل نظر القضية
لأسباب جدية أن يكون التأجيل ليوم معين سواء في ذلك الدور أوفى دور
مقبل ، إلا أن ذلك ليس إلا من قبيل الأحكام التنظيمية التي لا يترتب
البطلان على مخالفتها فضلا عن أن منعى الطاعنين ببطلان قرار المحكمة
بإعادة الدعوى للمرافعة لدور مقبل غير معين مع استمرار حبس المتهمين
إنما ينطوى على تعيب للاجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة
بما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم .

٢ - من المقرر انه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة
بما اطأنت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمنن إليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤ - من المقرر أن تأخر الشاهد فى أداء شهادته أو قرابته للمجنى عليه لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد اطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، وكل جدل يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا على الحكم إذ التفت عن الرد عليه ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن فى غير محله .

٥ - من المقرر أنه ليس ، بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .

٦ - من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

٧ - من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تشمل الواقع فى الدعوى ، إذ المرجع فى تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمتى صدقتها واطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها فى الأخذ بها والتعويل عليها .

٨ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وتفصيلها فى كل جزئية منها وبيان العلة فيما اعرضت عنه من شواهد النفى أو أخذت به من أدلة الثبوت مادام لقضائها وجه مقبول .

٩ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يسند إلى الطاعنين احرار السلاح المضبوط ، وإنما أسند إلى كل منهما احرار السلاح النارى والذخيرة التى استعمالها فى الحادث واعتمد فى ذلك على أقوال الشهود وما اسفر عنه تقرير الصفة التشريحية من أن اصابات المجنى عليهما حدثت من أعيرة نارية معمرة بمقذوفات مفرد مما يلزم عنه احرار كل منهما للسلاح النارى الذى أحدث تلك الاصابات والذخيرة ، ولم بعرض الحكم للسلاح المضبوط إلا بصدد القضاء بمصادرتة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور والفساد فى الاستدلال لعدم التعرض إلى مائت من تقرير فحص السلاح المضبوط من أنه غير صالح للاستعمال يكون فى غير محله ذلك أن الحكم بعد أن أثبت تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بجانب شروع فى قتل فى حق الطاعنين وأنها حصلت من مقذوفات نارية خلص إلى ثبوت تهمتى احرار السلاح والذخيرة فى حقهما استنتاجا من أن اصابات المجنى عليهما والتى أودت بحياتهما نتجت من مقذوفات نارية أطلقها الطاعنان من بندقيتهما وهو استنتاج لازم فى منطق العقل . كما لا يقدر فى سلامة الحكم اغفاله التحدث عن السلاح المضبوط وما جاء فى شأنه بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذى أثر فى عقيدة المحكمة ولم تعول عليه فى قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم فى أصول الاستدلال بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .

١٠ - من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الظرف وكشف توافره وساق لاثباته من الدلائل والقرائن ما يكفى لتحقيقه طبقا للقانون .

١١ - لما كان الحكم قد قضى على الطاعنين بعقوبة داخلية فى حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق اصرار فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

١٢ - من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لاتستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

١٣ - لما كان ما حصله الحكم من أدلة الثبوت له أصله الثابت بالأوراق فإن النعى على الحكم بدعوى الخطأ فى الاسناد لاستناده فى قضائه إلى قائمة أدلة الثبوت دون الرجوع إلى التحقيقات لا يكون مقبولا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين - وآخر - أولا : قتلوا

و عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية معمرة وانتظروهما فى الطريق الذى ابقنرا مرورهما فيه وما أن ظفروا بهما حتى اطلق عليهما المتهمان الأول والثانى عدة أعيرة نارية قاصدين قتلها بينما وقف المتهم الآخر بمكان

الحادث يشد من أزرها فأحدثا بهما الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما - وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالف الذكر شرعوا في قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الأول والثاني عدة أعيرة نارية قاصدين قتله بينما وقف المتهم الآخر بمكان الحادث يشد من أزرها كما تلت تلك الجناية جنائية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالف الذكر شرعوا في قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وتوجهوا إلى مكان تواجده أمام مسكنه وأطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله وقد خاب أثر الجريمةين لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو فرار المجنى عليهما . ثانيا : أحرز كل منهم سلاحا ناريا مششخنا « بندقية » بدون ترخيص من الجهة المختصة . ثالثا : أحرز كل منهم ذخائر « طلقات » مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو احرازه . واحالتهم إلى محكمة جنائيات شين الكوم لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواوردين بأمر الاحالة . وادعى كل من والد المجنى عليهما

..... و مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حاصوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ / ١ ، ٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٦ ، ٢ / ٢٦ ، ٥

٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبنء (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون المذكور مع اعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات . أولا : بمعاينة المتهمين الأول والثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليهما ومصادرة المضبوطات وبراءة المتهم الآخر مما أسند إليه . ثانيا : فى الدعوى المدنية بالزامها متضامنين بأن يؤدوا للمدعىين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت

نظمن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض فى إلخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجناية شروع فى قتل وإحراز سلاح نارى بغير ترخيص قد شابه بطلان فى الاجراءات وقصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع وخطأ فى الاسناد ، ذلك بأن الحكم خلا من بيان المحكمة التى أصدرته . كما أن المحكمة بهيئة سابقة قررت بجلسة حجز الدعوى للحكم لجلسة مع استمرار حبس المتهمين وبذلك الجلسة الاخيرة قررت اعادة الدعوى للمرافعة لدور مقبل ، وقد جاء هذا القرار باطلا ومخالفا لقانون الاجراءات الجنائية الذى استوجب أن يكون التأجيل ليوم محدد فى دور محدد مادام أن المتهمين محبسون .

هذا إلى أن دفاع الطاعنين قام على أساس التأخير فى الإبلاغ عن الحادث وخلو البلاغ من ذكر أسماء المتهمين وأن أيا من الشهود لم ير واقعة اطلاق النار على المجنى عليهما وأن الشاهد لم يكن بمكان الحادث ولم يتقدم للشهادة إلا بعد مضى مدة طويلة من بداية التحقيق وأن الشاهدة تربطها بالمجنى عليهما صلة القربى ، وأن الشهود اجتمعوا على أن اطلاق الاعيرة النارية كان فى مواجهة المجنى عليهما فى حين أن الثابت من التقرير الطبى الشرعى أن جميع اصابتها من الخلف ، وأن المحكمة عولت على أقوال الشهود رغم أن شهادتهم سماعية خاصة وقد اكد شهود النفى براءة الطاعنين ، وأن السلاح المضبوط ثبت أنه غير صالح للاستعمال فضلا عن عدم توافر ظرف سبق الاصرار لدى الطاعنين وانتفاء الجريمة فى حقهما إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه واعتمد كلية فى قضائه على قائمة أدلة الثبوت التى طوت مسخا وتحريرا لأقوال الشهود دون الرجوع إلى التحقيقات ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بجنايتى شروع فى قتل وإحراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات والتقارير الطبية الشرعية ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتية الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن ديباجته قد اشتملت على بيان المحكمة التى أصدرته - خلافا لما يزعم الطاعنان

فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، ولئن كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد أوجبت عند تأجيل نظر القضية لأسباب جدية أن يكون التأجيل ليوم معين سواء فى ذات الدور أو فى دور مقبل ، إلا أن ذلك ليس إلا من قبيل الأحكام التنظيمية التى لا يترتب البطلان على مخالفتها فضلا عن أن منعى الطاعنين ببطلان قرار المحكمة باعادة الدعوى للمرافعة لدور مقبل غير معين مع استمرار حبس المتهمين إنما ينطوى على تعييب للاجراءات التى جرت فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لاعبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات ، وكان من المقرر أيضا أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه .

وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . كما أن تأخر الشاهد فى أداء شهادته أو قرابته للمجنى عليه لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد اطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، وكل جدل يشيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا على الحكم إذ التفت عن الرد عليه ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال شاهدة الاثبات

بما مفاده أنه فى صباح يوم الحادث تناهى إلى سمعها صوت اطلاق أعيرة نارية فخرجت إلى الطريق الزراعى لاستطلاع الامر وشاهدت المتهمين «الطاعنين» يخرجان من خلف حائط منزل واطلعا عدة أعيرة نارية من بندقية

كان يحملها كل منهما على المجنى عليهما اللذين كان يركبان دراجتهما فسقطا على الأرض ، وارجعت الحادث إلى الاخذ بثأر والد الطاعنين كما حصل أقوال الشاهد بما مؤداه أنه كان يستذكر دروسه فى صباح يوم الحادث بالطريق الزراعى وإذ بالطاعنين يخرجان من خلف ماكينة دراس ويطلقان عدة أعيرة نارية من مسافة أربعة أمتار على المجنى عليهما حال ركوبهما دراجتهما ، وكان المجنى عليه الثانى يركب الدراجة أمام شقيقه ويواجه ضرب النار ، ونقل الحكم عن تقرير الصفة التشريعية أن المجنى عليه أصيب بالبطن والصدر والالية والوجه بثلاث طلقات نارية معمر كل منها بمقذوف مفرد ، كما أصيب بيسار الظهر فى اتجاه أساسى فى الوضع الطبيعى القائم للجسم من الخلف واليسار للأمام واليمين قليلا ويميل من أسفل إلى أعلا وقد اصابه مقذوف آخر أسفل زاوية الفك اليسرى فى اتجاه أساسى من اليسار إلى اليمين بمستوى أفقى تقريبا مع الوضع فى الاعتبار أن الرأس جزء متحرك يتخذ أوضاعا شتى بالنسبة للجسم من الاطلاق والمقذوف الثالث أصابه بمنصف وحشية الالية اليسرى فى اتجاه أساسى فى الوضع الطبيعى القائم للجسم من أسفل واليسار ولأعلى أمام الاصابة الموصوفة بوحشية أسفل الفخذ الأيمن فحكما على شكلها فأنها تشير إلى امكانية حدوثها من عدة طلقات مجتمعة من سلاح نارى ذات سرعة عالية وكان الاطلاق من مسافة جاوزت حدا الاطلاق القريب من $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{2}$ متر وقد تزيد قليلاً أو كثيرا تبعا لطول ماسورة السلاح المستعمل وحدت الوفاة من الأعيرة النارية التى اصابته بالظهر والوجه وأسفل الفخذ الأيمن وما أحدثته من تهتك بالاحشاء الباطنية والصدرية وكسور الاضلاع وتهتك العضلات والاورعية الدموية الرئيسية للفخذ الأيمن والنزيف الخارجى والداخلى الغزير والصدمة ، وأن المجنى عليه..... أصيب بسبعة أعيرة نارية معمرة كل بمقذوف

مفرد وقد أصابه مقذوفان منها بالرأس أصابه في اتجاه أساسي في الوضع القائم للجسم من اليمين إلى اليسار ومن اليسار إلى اليمين مع الوضع في الاعتبار أن الرأس جزء متحرك وخمسة مقذوفات منها أصاب مقدم وجانبى الصدر مع الوضع في الاعتبار امكانية إصابة العضد الأيمن وجانب الصدر الأيمن بمقذوف ناري واحد إذا كان العضد الأيمن في يسار المقذوف عند إصابة الجانب الأيمن وكان اتجاه الاطلاق من الأمام واليمين إلى الخلف واليسار قليلا وكان اتجاه الاطلاق بالنسبة للمقذوف الذى أصاب العضد الأيمن في اتجاه أساسي في الوضع الطبيعى القائم للجسم من اليمين إلى اليسار مع الوضع في الاعتبار أن الطرف العلوى الأيمن يتخذ أوضاعا متعددة بالنسبة للجسم عند الاطلاق ، وكان الاطلاق من مسافة جاوزت حد الاطلاق القريب وإن الوفاة حدثت من الإصابات النارية مجتمعة وما أحدثته من كسور في الجمجمة والعمود الفقرى وتهتك الاحشاء والصدر والقلب وجوهر المخ والنزيف الغزير الخارجى والداخلى والصدمة والاصابات جائرة الحدوث حسبما ورد بمذكرة النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، لما كان أقوال شاهدى الاثبات كما أوردها الحكم - والتي لا ينازع الطاعنان فى أن لها سندها من الأوراق - لاتعارض بل تتلازم مع مائقله عن تقرير الصفة التشريعية ، وكان الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى ، وكان ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعنين من وجود تناقض بين الدليلين مادام ما أورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الشبوت التى أوردها الحكم ، ومن ثم يضحى مايشير به الطاعنان فى هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع

المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى . إذ المرجح في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمتى صدقتها واطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها . أما ما ساقه الطاعنان في شأن اغفال الحكم الرد على دفاعهما من أن شهود النفي أكدوا براءة الطاعنين فمردود بما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل جزئية منها وبيان العلة فيما اعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت مادام لقضائها وجه مقبول . ومن ثم يضحى ما ينعاه الطاعنان في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يسند إلى الطاعنين احرار السلاح المضبوط ، وإنما أسند إلى كل منهما احرار السلاح الناري والذخيرة التي استعملها في الحادث واعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما اسفر عنه تقرير الصفة التشريحية من أن إصابات المجنى عليهما حدثت من أعيرة نارية معمرة بمقذوفات مفرد مما يلزم عنه احرار كل منهما للسلاح الناري الذي أحدث تلك الاصابات والذخيرة ، ولم يعرض الحكم للسلاح المضبوط إلا بصدد القضاء بمصادرته ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال لعدم التعرض إلى ما ثبت من تقرير فحص السلاح المضبوط من أنه غير صالح للاستعمال يكون في غير محله ذلك أن الحكم بعد أن أثبت تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بجانب شروع في قتل في حق الطاعنين وأنها حصلت من مقذوفات نارية خلص إلى ثبوت تهمة احرار السلاح والذخيرة في حقهما استنتاجا من أن إصابات المجنى عليهما والتي أودت بحياتهما نتجت من مقذوفات نارية أطلقها الطاعنان من بندقيتهما

وهو استنتاج لازم فى منطق العقل . كما لا يقدح فى سلامة الحكم اغفالها
التحدث عن السلاح المضبوط وما جاء فى شأنه بتقرير الفحص لانه لم يكن ذى
أثر فى عقيدة المحكمة ولم تعول عليه فى قضائها ومحكمة الموضوع لاتلتزم
فى أصول الاستدلال بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين
عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق
الأصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها
مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وكان
الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الظرف وكشف عن توافره وساق لإثباته
من الدلائل والقرائن ما يكفى لتحقيقه طبقا للقانون ، وكان الحكم فوق ذلك قد
قضى على الطاعنين بعقوبة داخلية فى حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير
سبق اصرار فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان
ذلك ، وكان النعى بالتفات المحكمة عن الرد على دفاع الطاعنين بعدم ارتكابهما
الجرمة مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لاتستأهل ردا
طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، لما كان
ذلك ، وكان ما حصله الحكم من أدلة الثبوت له أصله الثابت بالأوراق فإن النعى
على الحكم بدعوى الخطأ فى الاسناد لاستناده فى قضائه إلى قائمة أدلة الثبوت
دون الرجوع إلى التحقيقات لا يكون مقبولا . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن
برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوى يوسف
وعادل عبد الحميد وأحمد عبد الرحمن وسهير أنيس .

١٩٨

الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) استيلاء على أموال أميرية . تزوير . تزوير أوراق رسمية . اشتراك . حكم . بياناته .
بيانات التسييب ، « تسييبه . تسييب معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .

وجوب بناء الأحكام فى المواد الجنائية على الجرم واليقين .

بيانات حكم الإدانة ؟ المقصود من عبارة « بيان الواقعة » الواردة بالمادة ٣١٠ إجراءات ؟

افراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة مجملة لا يحقق غرض الشارع
من استيجاب تسييب الأحكام .

إدانة الطاعنين بجرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على أموال عامة والتزوير فى محركات
رسمية واستعمالها دون بيان للوقائع والأفعال التى قارفها كل منهم وعناصر الاشتراك فى
جريمة تسهيل الاستيلاء ، وطريقته واستظهار قصد ارتكاب الفعل فى هذا الشأن ودون بيان
العبارات المزورة التى تضمنها تقرير أبحاث التزييف والتزوير الذى استند إليه الحكم فى
الإدانة . قصور .

(٢) عقوبة « تطبيقتها » ، العقوبة التكميلية ، « عزل . تسهيل الإستيلاء على أموال أميرية
، اشتراك . حكم » تسييبه . تسييب معيب » ، نقض « حالات الطعن . الخطأ فى القانون » .

إدانة الطاعنين بجريمة تسهيل الاستيلاء على مال عام ومعاملتهم بالرأفة والقضاء عليهم
بعقوبة الحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .

الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات من الغرامات النسبية . يتعين إلزام المتهمين متضامين بها . المادة ٤٤ عقوبات . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .
القصور فى التسبب - له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

////////////////

١ - لما كانت الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لأعلى الظن والاحتمال وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا . وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من القانون المذكور هو أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمه الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة ، أما افرع الحكم فى عبارات عامة معناه أو وضعه فى صورة مجمل فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح - سواء فى معرض ايراده واقعة الدعوى أو فى سرده لأدلة الثبوت فيها - تفصيل الوقائع والأفعال التى قارفها كل من الطاعنين والمشتبة لارتكاب جريمة تسهيل الاستيلاء على مال للدولة أو الاشتراك فيها بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الخامس ، ولم يستظهر الحكم عناصر هذا الاشتراك وطريقته ، ولم يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، إذ أن ما أورده الحكم من مجرد تقديم المتهم

الخامس للمتهم الرابع - الطاعن الثالث - فاتورة على بياض وقيام الأخير بتحديد سعر معين بها أو مجرد كونهم كانوا يعملون سويا بشركة لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك إذ يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهو مالم يدلل الحكم على توافره . كمالم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون - وكان استناد الحكم إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن المتهم الرابع - الطاعن الثالث - هو الكاتب للبيانات المحررة بالمداد الجاف الأسود باذنى التوريد الخاصين بكل من , وكذلك البيانات الخاصة بفاتورة الأول المؤرخة وعبرة استلمت الاصل وسيتم التوريد يوم الاثنين دون أن يكشف الحكم عن ماهية تلك البيانات المحررة بالمداد الجاف الأسود باذنى التوريد سالفى الذكر أو بالفاتورة المؤرخة وعلاقة ذلك كله بالجريمة المسندة إلى الطاعنين فجاءت مدوناته بما تناهت إليه فيما تقدم قاصرة فى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها وفى بيان مؤدى أدلة الشبوت بيانا كافيا يبين فيه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فبات معيبا . بما يستوجب نقضه . والاعادة بغير حاجة لبحث باقى ما أثاره الطاعنون فى طعنهم .

٢ - لما كان صحيحا ما ذهب إليه النيابة العامة فى طعنها من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون بعدم توقيته لعقوبة العزل لحكمه بعقوبة الحبس على الطاعنين اعمالا للمادة ٢٧ من قانون العقوبات فضلا عن إنه قضى بتغريم كل متهم من المحكوم عليهم مبلغ ٥٢٨٥,٨٠٠ جنيها مع أن الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون العقوبات من الغرامات النسبية التى

كان يتعين الزام المتهمين متضامين بها اعمالا للمادة ٤٤ من قانون العقوبات مما كان يؤذن لهذه المحكمة أن تصحح هذا الخطأ إلا أنه إزاء ما انتهت إليه . فيما تقدم من نقض الحكم لما شابه من قصور فى التسبب يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه لا يكون للتصحيح محل ، ويتعين أن يكون مع النقض الاعادة بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليهما

.....

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ٢ -
٣ - ٤ - ٥ - بأنهم .

أولا : المتهمون الأول والثانى والثالث والرابع : بصفتهم موظفين عموميين (الأول مراقب عام الحدائق والثانى والثالث مهندسين زارعين بحدائق والرابع مهندس زراعى بشركة إحدى وحدات القطاع العام) سهلوا للمتهم الخامس الاستيلاء على مبلغ ٨٠٠ و ٥٢٨٥ جنيها (خمسة آلاف ومائتين وخمسة وثمانين جنيها وثمانمائة مليما) المملوكة لحي وقد ارتبطت هذه الجريمة بجرائم التزوير والاستعمال موضوع التهمة الثانية والثالثة والرابعة ارتباطا لا يقبل التجزئة .
ثانيا : المتهمون الأول والثانى والثالث : بصفتهم السابقة ارتكبوا تزويراً فى محرر رسمى هو محضر لجنة الفحص المؤرخ حال تحريرهم المختصين بوظيفتهم بجعلهم واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهم بذلك بأن اثبتوا على خلاف الحقيقة مطابقة النباتات الموردة للمواصفات بنسبة مائة فى المائة .

ثالثا : المتهم الرابع : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا في محرر رسمى هو عرض الأسعار الخاص بالموارد
 بزيادة كلمات بأن جعل قيمة الوحدة من نبات الفيكس ١٣,٥ جنيه بدلا من ٣ جنيهات (ثلاثة عشر ونصف جنيهها بدلا من ثلاث جنيهات) وقام بتحرير القيمة الأولى كتابة على العرض .

رابعا : المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع : استعملوا المحررين المزورين سألنى الذكر بأن قدموها إلى إدارة النقود والمشتريات بحى مع علمهم بتزويرها .

خامسا : المتهم الخامس : اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمين السابقين فى ارتكاب الجريمة الأولى بأن اتفق معهم على ذلك وساعدهم بأن أمد المتهم الرابع بفاتورة على بياض تحمل اسمه لتحرير السعر المتفق عليه بينهم جميعا كما قام بصرف قيمة النباتات الموردة بالسعر المغالى فيه بالشيك رقم فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . واحالتهم إلى محكمة جنبايات الاسكندرية لحاكتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإخالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ ، ١/٤١ ، ١/١١٣ - ٢ ، ١١٨ مكررا / أ ، ١١٩ مكررا / أ ، هـ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، من قانون العقوبات مع أعمال المواد ٢/٣٢ ، ١٧ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ ، من ذات القانون بمعاقبة كل من المتهمين الخمسة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحد وتغريمهم مبلغ خمسة آلاف ومائتين وخمسة وثمانين جنيها وثمانمائة مليما ويعزل كل من الأربعة الأول من وظيفتهم عما هو منسوب إليهم وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها عليهم لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .

قطعت المحكوم عليهم الأول والثالث والرابع والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مما ينهائى الطاعنون و و -
على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال
مملوك لأحدى شركات القطاع العام والتزوير فى محركات رسمية واستعمالها قد
شابه القصور فى التسبب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه خلا من بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها
والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة وقد جاءت أسبابه مبهمه مجملة
لا يمكن الوقوف منها على العناصر سالفة الإشارة - فضلا عن أنه لم يبين كيف
أن الطاعنين سهلوا للمتهم الخامس الإستيلاء على مال للدولة وكيفية قيامه
بذلك ومدى اختصاص الطاعنين الأول والثانى بتحرير المحركات المزورة مما يعيب
الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى قوله « أنه فى
خلال الفترة من ١٩٨٣/٨/٣٠ إلى ١٩٨٣/١٢/٥ بدائرة قسم باب شرقى
محافظة الاسكندرية . ١ - سهل كل من المتهمين - مراقب عام
حدائق بحى و
المهندسين الزراعيين بالحقى - و المهندس الزراعى بشركة »

وهى إحدى وحدات القطاع العام - بصفتهم موظفين عموميين - ل.....

الاستيلاء على مبلغ ٨٠٠ و ٥٢٨٥ جنيها - والملوك لحي

٢ - وذلك بأن قام كل من الأول والثانى والثالث

و و بصفتهم سالفه الذكر بارتكاب تزوير فى

محضر رسمى هو محضر لجنة الفحص المؤرخ حال تحريرهم

المختصين بوظيفتهم يجعلهم واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة - مع علمهم

بذلك - بأن أثبتوا على خلاف الحقيقة مطابقة النباتات الموردة للمواصفات

والشروط بنسبة مائة فى المائة كما قام المتهم الرابع فى الزمان

والمكان سالف الذكر بارتكاب تزوير فى محضر رسمى هو عرض الاسعار الخاص

بالمورد بزيادة كلمات بأن جعل - قيمة الوحدة فى نبات الفيكس

١٣,٥ ج (ثلاثة عشر جنيها ونصف جنيه) بدلا من ٣ ج (ثلاثة جنيهات)

وقام بتحرير القيمة الأولى على هذا العرض ٤ - ثم قام المتهمون الأربعة

سالفى الذكر باستعمال المحررين الرسميين المزورين آنفى البيان بأن قدموها إلى

إدارة العقود والمشتريات بحى مع علمهم بتزويرها ٥ - ثم قام

المتهم الخامس بالإشتراك مع المتهمين الأربعة الأول

السابق ذكرهم - بطريقى الاتفاق والمساعدة فى الاستيلاء على المبلغ

المذكور وقدره ٥٢٨٥,٠٠ ج الملوك لحي بأن اتفق

معهم على ذلك وساعدهم بأن أمدالمتهم الرابع - المهندس الزراعى

بشركة بفاتورة على بياض تحمل اسمه لتحرير السعر

المتفق عليه بينهم جميعا . كما قام بصرف قيمة النباتات الموردة بالسعر

المعالى فيه بالشيخ رقم فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة » . واستند الحكم فى إدانة الطاعنين إلى أقوال كل من العتيد - رئيس مباحث شرطة المرافق - واللواء - رئيس حى - والدكتور والدكتور والمهندس الزراعى و وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وكتاب بنك القاهرة المؤرخ ومقرره المتهمان الثانى والخامس بالتحقيقات - كما حصل الحكم أقوال كل من العقيد - واللواء بما مجمله أنه بمراجعة عدد من الاسعار والفواتير المقدمة عن عملية تشجير وتزين الحى تبين أن الاسعار التى تم التعاقد عليها تزيد بنسبة ٨٠٪ من الاسعار المقدمة وأن هناك تلاعبا فى عرض الاسعار المقدم من وتم تعديل ثمن الوحدة من ٣ ج إلى ١٣,٥ ج . وحصل أقوال كل من الدكتور والدكتور بما مؤداه أن النباتات الموردة مخالفة للمواصفات المطلوب وأن سعر الوحدة من ١٨٠ ج ، ٢٢٠ ج ، وحصل أقوال بأن المتهم الرابع طلب من الشاهد المذكور عرض أسعار عن نبات الفيكس فسلمه عرضا ثابت به أن سعر الوحدة ٣ ج . وحصل أقوال بما مجمله أن المتهم الرابع طلب منه عرض الاسعار عن نبات الفيكس وأورد الحكم مؤدى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فى قوله « وقد ثبت من تقرير أبحاث

التزيف والتزوير أن المتهم الرابع هو الكاتب للبيانات المحررة

بالمداد الجاف الأسود باذنى التوريد الخاصين بكل من و

..... وكذلك البيانات الخاصة بفاتورة الأول المؤرخة

..... وعبارة استلمت الاصل وسيتم التوريد يوم الاثنين » . وحصل

الحكم أقوال المتهم الثانى بما مؤداه أن المتهم الأول ارسله مع المتهم الرابع إلى

القاهرة لإحضار النباتات وأن هناك علاقة تربط بين المتهمين إذ كان يعملان

بشركة وأورد الحكم أن المتهم الخامس قرر فى التحقيقات أن

المتهمين الأول والرابع حضرا إليه وتسلم منه الأخير فاتورة على بياض هى

الموجودة بحى وسط لما كان ذلك ، وكانت الأحكام فى المواد الجنائية يجب

أن تبنى على الجزم واليقين لاعلى الظن والاحتمال وكان الشارع يوجب فى المادة

٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان

الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت

فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم

بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها

وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا . وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة

الواردة بالمادة ٣١٠ من القانون المذكور هو أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمه

كل الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة ، أما افراغ الحكم فى عبارات

عامة معناه أووضعه فى صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من

استيجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق

القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ولما كان الحكم

المطعون فيه لم يبين بوضوح - سواء فى معرض إيراده واقعة الدعوى

أو في سرده لأدلة الثبوت فيها - تفصيل الوقائع والأفعال التي قارنها كل من الطاعنين والمثبتة لا، تكاب جريمة تسهيل الاستيلاء على مال للدولة أو الاشتراك فيها بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الخامس ، ولم يستظهر الحكم عناصر هذا الاشتراك وطريقته ، ولم يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، إذ أن ما أورده الحكم من مجرد تقديم المتهم الخامس للمتهم الرابع - الطاعن الثالث - فاتورة على بياض وقيام الأخير بتحديد سعر معين بها أو مجرد كونهم كانوا يعملون سويا بشركة لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك إذ يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهو ما لم يدلل الحكم على توافره . كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأي طريق آخر حدده القانون - وكان استناد الحكم إلى تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير من أن المتهم الرابع - الطاعن الثالث - هو الكاتب للبيانات المحررة بالمداد الجاف الأسود بإذني التوريد الخاصين بكل من ، - وكذلك البيانات الخاصة بفاتورة الأول المؤرخة وعبارة استلمت الاصل وسيتم التوريد يوم الاثنين دون أن يكشف الحكم عن ما هية تلك البيانات المحررة بالمداد الجاف الأسود بإذني التوريد سالف الذكر أو بالفاتورة المؤرخة وعلاقة ذلك كله بالجريمة المسندة إلى الطاعنين فجاءت حدوداته بما تناهت إليه فيما تقدم قاصرة في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها

وفى بيان مؤدى أدلة الثبوت بيانا كافيا يبين فيه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فبات معيبا . بما يستوجب نقضه . والاعادة بغير حاجة لبحث باقى ما أثاره الطاعنون فى طعنهم . لما كان ذلك ، ولئن كان صحيحا ما ذهبت إليه النيابة العامة فى طعنها من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون بعدم توقيته . لعقوبة العزل لحكمه بعقوبة الحبس على الطاعنين اعمالا للمادة ٢٧ من قانون العقوبات فضلا عن إنه قضى بتغريم كل متهم من المحكوم عليهم مبلغ ٥٢٨٥,٨٠٠ جنيها مع أن الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون العقوبات من الغرامات النسبية التى كان يتعين الزام المتهمين متضامين بها اعمالا للمادة ٤٤ من قانون العقوبات مما كان يؤذن لهذه المحكمة أن تصحح هذا الخطأ إلا أنه إزاء ما انتهت إليه . فيما تقدم من نقض الحكم لما شابه من قصور فى التسبيب يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه لا يكون للتصحيح محل ، ويتعين أن يكون مع النقض الاعادة بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليهما

..... ٤

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

يرئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي
اسحق نائب رئيس المحكمة وحسن خليفة وعلى الصادق عثمان وإبراهيم عبدالمطلب .

١٩٩

الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) تزوير « تزوير أوراق رسمية » . موظفون عموميون .

مناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها أو يتدخل في
تحريرها أو التأشير عليها .

(٢) موظفون عموميون . قانون « تفسيره » . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب .

الموظف العمومي في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات . هو كل من يعهد إليه بنصيب
من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي نيظ به أدائه .

عدم تسوية الشارع في باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة .

(٣) قانون « تفسيره » . أحوال شخصية . موظفون عموميون . إثبات « أوراق رسمية » .

حكم « تسببيه » . تسبیب معيب .

اختصاص الموثقين المنتدبين الذين يعينون بقرار من وزير العدل . قصره على عقود

الزواج والطلاق دون غيرها من المحررات والعقود . أساس ذلك ؟

قيام الموثق المنتدب بتحرير محضر الخطبة ، لا يصيغه بالصيغة الرسمية . أثر ذلك : عدم اعتباره من الأوراق الرسمية . ولو كانت شريعة الجهة التى يتبعها الموثق قد خولته عقد الخطبة أو أن يكون العمل قد جرى على تحرير محضر بها . متى كانت القوانين واللوائح لاتخوله ذلك أو تخلع عليه صفة الموظف العمومى فى هذا المقام . أساس ذلك ؟

////////////////////

١ - من المقرر أن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية أو يتدخل فى تحريرها أو التأشير عليها وفقا لما تقضى به القوانين أو اللوائح أو التعليمات التى تصدر إليه من جهته الرسمية .

٢ - إن الموظف العمومى المشار إليه فى حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله فى أداء العمل الذى نيظ به أداؤه سواء كان هذا النصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية من الدولة أو السلطة التنفيذية أو القضائية يستوى فى ذلك أن يكون تابعا مباشرة إلى تلك السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها ، ولم يسو الشارع فى باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة الذى يكلف ممن يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الاعمال العامة ولو اراد الشارع التسوية بينها فى باب التزوير لنص على ذلك صراحة كما فعل فى المادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات .

٣ - لما كان القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق - والذى صدر بعد إلغاء جهات القضاء

الملى بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - قد نص فى المادة الثالثة منه على أن : « تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تلغى عملية التوثيق بالمجالس المالية وتحال إلى مكتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها » . كما جرى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدلة بأحكام القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه على أن : « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وأشهاد الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل - ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين فى وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم » . مما مفاده أن الشارع قصر اختصاص الموثقين المنتدبين الذين يعينون بقرار من وزير العدل على توثيق عقود الزواج والطلاق دون غيرها من المحررات والعقود وهو ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ فيما أوردته من أنه « كما روى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مماثل لنظام المأذونين ، فجعل الاختصاص فى توثيق عقود الزواج كموثقين منتدبين يكون لهم المام بالأحكام الدينية للجهة التى يتولون التوثيق فيها وعلى أن لايمس ذلك التوثيق الاجراءات الدينية - ونص المشروع على أن يصدر بشأن هؤلاء الموثقين المنتدبين قرار من وزير العدل ينظم كيفية تعيينهم واختصاصاتهم وتأديبهم على النحو المتبع فى شأن المأذونين . » وفيما أوردته من أنه : وقد استتبع ذلك تعديل المادة ٣ من قانون

التوثيق بجعل الاختصاص لهذه المكاتب يتناول جميع المحررات عدا عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمصريين المسلمين فهذه يستمر المأذونون في توثيقها كما نص على أن توثيق الزواج والطلاق فيما يتعلق بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة يقوم به موثقون منتدبون بقرار من وزير العدل» ويؤكد هذا التفسير أن قرار وزير العدل بالاتحة الموثقين المنتدبين - والذي صدر تطبيقا لاحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ نص في المادة ١٥ منه على أنه : « لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق غير عقود الزواج والرجعة والطلاق والتصادق على ذلك الخاصة بالاشخاص المصريين المتحدى الطائفة والملة التابعين للجهة الدينية التي يقوم بالتوثيق لها » . كما نص في المادة ١٨ على أن : يكون لدى كل موثق منتدب دفتران أحدهما لقيود الزواج والمصادقة عليه وما يتعلق بكل ذلك ، الآخر لقيود الطلاق ، ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها ، وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه إلى المحكمة فوراً بإيصال » - كما توالى باقى نصوصه على تنظيم عملية توثيق عقود الزواج والطلاق - فى الاحوال التى تسمح بها شريعة الجهة الدينية التى يتبعها الموثق المنتدب - دون أن تتعرض من قريب أو بعيد لتوثيق محاضر الخطبة - ومن ثم فإن قيام الموثق المنتدب بتحرير محضر الخطبة لا يصبغه بالصيغة الرسمية ولا يعد بالتالى من الأوراق الرسمية التى قصدها الشارع بالحماية بمقتضى نص المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات مادام أن تحريره إياها يخرج عن نطاق اختصاصه وصفته كموثق منتدب طبقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير العدل بالاتحة الموثقين المنتدبين ، ولا يقدح فى سلامة

هذا النظر أن تكون شريعة الجهة التي يتبعها الموثق المنتدب قد خولته عقد الخطبة أو جرى العمل على تحرير محضرها مادامت القوانين واللوائح لم تخوله ذلك ولم تخلع عليه صفة الموظف العام في هذا المقام وهو المعنى الذى يستفاد من نص المادتين العاشرة والحادية عشر من قانون الاثبات فيما نصت عليه الأولى من أن : « المحررات الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ماتم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن ، وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه . فإذا لم تكسب هذه المحررات صفة رسمية ، فلا يكون لها إلا قيمة المحررات العرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بإمضاءاتهم أو باختتامهم أو ببصمات أصابعهم » . وما نصت عليه الثانية من أن « المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته » . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر محضر الخطبة من الأوراق الرسمية ودان الطاعنة بجناية الاشتراك مع موظف عمومى حسن النية فى تزويره ، فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، وإذ كانت الواقعة كما هي مبينة بأمر الاحالة - ودون حاجة إلى تحقيق - لاتعتبر جنائية أو جنحة مما يدخل فى اختصاص محكمة الجنايات طبقا لنص المادة ٢١٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنه يتعين وعملا بنص المادة ٣٨٢ من القانون ذاته القضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى . واحالتها إلى محكمة الجناح المختصة مادام الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار الاركان اللازمة لتوافر جريمة التزوير فى محرر عرفى وبالاخص ركن الضرر وهو ما يقتضى استظهاره تحقيقا موضوعيا يخرج عن اختصاص محكمة النقض . ويعجزها أن تقول كلمتها فى مدى تأثيم الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة فى قضية الجناية رقم بأنها
أولا : اشتركت بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو القمص
..... كاهن كنيسة..... فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو
محضر خطوبتها من حال تحريره المختص بوظيفته بجعلها
واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمها بتزويرها بأن أقرت أمامه
بخلوها على خلاف الحقيقة من الموانع الشرعية وأنها قبطية أرثوذكسية من أبناء
الكنيسة فى حين أنها مسلمة ، فوُضعت الجريمة بناء على هذه المساعدة .
واحالتها إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف
الواردين بأمر الاحالة . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمه بمبلغ واحد
وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها
عملا بالمواد ٣/٣٠ ، ٤١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات بمعاقبته
المتهمه بالسجن لمدة عشر سنوات عما أسند إليها ، وإلزامها بأن تدفع للمدعى
بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .
فطعنت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة
الاشتراك مع موظف عمومى حسن النية فى تزوير محرر رسمى قد

شابه خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتبر محضر الخطبة عن المسيحيين ورقة رسمية إذ حررها موظف عمومى هو الكاهن فى حين أنه غير مكلف قانونا بتوثيق الخطبة ولا يعتبر من الموظفين العموميين فى هذا الخصوص . وماقام به مجرد عمل دينى محض مما يخرج المحرر من نطاق الأوراق الرسمية ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعة المسيحية الديانة كانت قد أشهرت إسلامها منذ عام ١٩٧٥ وإن ظلت متظاهرة بين ذويها بأنها على دينها وأنها اتفقت مع - المدعى بالحقوق المدنية - والمسيحي الديانة على الزواج وتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٦ حرر القمص كاهن كنيسة مارى جرجس بـ محضر الخطبة بعد أن أقرت الطاعة أمامه بخلوها من الموانع الشرعية وبأنها مسيحية الديانة أرثوذكسية الملة على خلاف الحقيقة ، كما حصل الحكم أقوال الكاهن المذكور من أنه يختص بتحرير محاضر الخطبة وأنها من الأوراق الرسمية ، معولا على ذلك فيما انتهى إليه من إدانة الطاعة بجريمة الاشتراك مع موظف عمومى حسن النية فى ارتكاب جريمة تزوير فى أوراق رسمية لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية أو يتدخل فى تحريرها أو التأشير عليها وفقا لما تقضى به القوانين أو اللوائح أو التعليمات التى تصدر إليه من جهته الرسمية ، وكان الموظف العمومى المشار إليه فى حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله فى أداء العمل الذى نيظ به أداؤه سواء كان هذا النصب قد أسبق عليه من السلطة التشريعية من الدولة أو السلطة التنفيذية أو القضائية ، يستوى فى ذلك

أن يكون تابعا مباشرة إلى تلك السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها ، ولم يسو الشارع فى باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة الذى يكلف بمن يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الاعمال العامة ولو اراد الشارع التسوية بينها فى باب التزوير لنص على ذلك صراحة كما فعل فى المادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان القانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق - والذى صدر بعد الغاء جهات القضاء الملى بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - قد نص فى المادة الثالثة منه على أن « تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تلغى عملية التوثيق بالمجالس المالية وتحال إلى مكتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها » . كما جرى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدلة بأحكام القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه على أن : « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة وتتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريي غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل - ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين فى وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم » . مما مفاده أن الشارع قصر اختصاص الموثقين المنتدبين الذين يعينون بقرار من وزير العدل على توثيق عقود الزواج والطلاق دون غيرها من المحررات والعقود وهو ما أفصحته عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ فيما أورده من أنه « كما روى تنظيم توثيق عقود الزواج

بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مماثل لنظام المأذونين ،
 فجعل الاختصاص فى توثيق عقود الزواج كموثقين منتدبين يكون لهم المام
 بالاحكام الدينية للجهة التى يتولون التوثيق فيها وعلى أن لايمس ذلك التوثيق
 الاجراءات الدينية - ونص المشروع على أن يصدر بشأن هؤلاء الموثقين المنتدبين
 قرار من وزير العدل ينظم كيفية تعيينهم واختصاصاتهم وتأديبهم على النحو
 المتبع فى شأن المأذونين . « وفيما أوردته من أنه : وقد استتبع ذلك تعديل
 المادة ٣ من قانون التوثيق بجعل الاختصاص لهذه المكاتب يتناول جميع
 المحررات عدا عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك
 بالنسبة للمصريين المسلمين فهذه المأذونون فى توثيقها كما نص على أن
 توثيق الزواج والطلاق فيما يتعلق بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة
 والملة يقوم به «، ثفون منتدبون بقرار من وزير العدل » ويؤكد هذا التفسير
 أن قرار وزير العدل بلائحة الموثقين المنتدبين - والذي صدر تطبيقا لاحكام المادة
 الثالثة من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ نص فى المادة ١٥ منه على أنه :
 « لايجوز للموثق المنتدب أن يوثق غير عقود الزواج والرجعة والطلاق والتصادق
 على ذلك الخاصة بالاشخاص المصري المتحدى الطائفة والملة التابعين للجهة
 الدينية التى يقوم بالتوثيق لها » . كما نص فى المادة ١٨ على أن : يكون
 لدى كل موثق منتدب دفتران أحدهما لقيد الزواج والمصادقة عليه وما يتعلق
 بكل ذلك والآخر لقيد الطلاق ، ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها ،
 وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه إلى المحكمة قورا بايصال » . كما توالى
 باقى نصوصه على تنظيم عملية توثيق عقود الزواج والطلاق - فى الاحوال
 التى تسمح بها شريعة الجهة الدينية التى يتبعها الموثق المنتدب -

دون أن تتعرض من قريب أو بعيد لتوثيق محاضر الخطبة - ومن ثم فإن قيام الموثق المنتدب بتحرير محضر الخطبة لا يصبغه بالصيغة الرسمية ولا يعد بالتالى من الأوراق الرسمية التى قصدها الشارع بالحماية بمقتضى نص المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات مادام أن تحريره إياها يخرج عن نطاق اختصاصه وصفتة كموثق منتدب طبقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير العدل بالاتحة الموثقين المنتدبين ، ولا يقدح فى سلامة هذا النظر أن تكون شريعة الجهة التى يتبعها الموثق المنتدب قد خولته عقد الخطبة أو جرى العمل على تحرير محضرها مادامت القوانين واللوائح لم تخوله ذلك ولم تخلع عليه صفة الموظف العام فى هذا المقام وهو المعنى الذى يستفاد من نص المادتين العاشرة والحادية عشر من قانون الاثبات فيما نصت عليه الأولى من أن : « المحررات الرسمية هى التى يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ماتم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن ، وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه . فإذا لم تكسب هذه المحررات صفة رسمية ، فلا يكون لها الإقيمة المحررات العرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بإمضاءاتهم أو باختامهم أو بصمات أصابعهم » وما نصت عليه الثانية من أن « المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته ... » . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر محضر الخطبة من الأوراق الرسمية ودان الطاعنة بجناية الاشتراك مع موظف عمومى حسن النية فى تزويره ، فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ،

~~~~~

وإذ كانت الواقعة كما هي مبينة بأمر الإحالة - ودون حاجة إلى تحقيق -  
لا تعتبر جناية أو جنحة مما يدخل فى اختصاص محكمة الجنايات طبقا لنص  
المادة ٢١٦ من قانون الاجراءات الجنائية، فإنه يتعين وعملا بنص المادة ٣٨٢  
من القانون ذاته القضاء بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى .  
واحالتها إلى محكمة الجنح المختصة مادام الحكم المطعون فيه قد خلا من  
استظهار الارقان اللازمه لتوافر جريمة التزوير فى محرر عرقى وبالاخص ركن  
الضرر وهو ما يقتضى استظهاره تحقيقا موضوعيا يخرج عن اختصاص محكمة  
النقض ، ويعجزها أن تقول كلمتها فى مدى تأثيم الواقعة ، مع الزام المطعون  
ضده « المدعى بالحقوق المدنية » المصاريف المدنية .

~~~~~

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
وحسن عميرة نائبي رئيس المحكمة ومحمد زايد وصالح البرجى .

٢٠٠

الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٦ القضائية

(١) حكم « بيانات حكم الإدانة » .

حكم الإدانة . بياناته ؟

مثال لتسبب القبض ، بالإدانة فى جريمة ضرب صادر من محكمة النقض عند نظر
موضوع الدعوى .

(٢) ضرب . أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » . دفع « الدفع بقيام حالة
الدفاع الشرعى » .

التمسك بقيام الدفاع الشرعى . يجب أن يكون جديا وصريحا .

حق الدفاع الشرعى . سن لرد العدوان ومنع استمراره .

(٣) إثبات « شهود » ، محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » ، حكم « تسببه » ، تسبب
غير معيب » .

اقتناع المحكمة بصدق شاهد . حقها فى التعميل على شهادته . ولو ثبتت قرابته
للمجنى عليه .

=====

١ - إن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق فيه أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها
والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم فإن الحكم
المستأنف وقد خلا من ذلك يكون قاصر البيان بما يبطله .

٢ - لما كان ما ورد على لسان الدفاع من أنه فى مثل هذه الدعوى وفى مثل هذه القضايا يكون دفاعا عن النفس فمردود بأنه لم يبين أساس هذا القول من واقع الأوراق وظروفه ومبناه ، وكان من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعى يجب أن يكون جديا وصرىحا فإن ما قاله الدفاع فيما سلف بيانه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى هذا إلى أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره .

٣ - إن قرابة شاهدة الاثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بشهادتهما التى اقتنعت المحكمة بصدقها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بجسم صلب راض « عسا » فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤١/١-٢ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قضت حضوريا فى عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى باعتبار الواقعة جنائية وبإحالتها إلى النيابة المختصة لإتخاذ شئونها فيها .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (وقيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة القضائية) وهذه المحكمة قضت فى بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الاعادة - بهيئة إستئنافية أخرى - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعن الأستاذ / المحامى عن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه - للمرة الثانية - فى هذا الحكم بطريق النقض وقضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع إلخ.

المحكمة

حيث إن الاستئناف أقيم فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

من حيث إن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق فيه أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم فإن الحكم المستأنف وقد خلا من ذلك يكون قاصر البيان بما يبطله .

ومن حيث إن الواقعة - على ما يبين من الاطلاع على أوراقها وما تم فيها من تحقيقات - تتحصل فى أنه بتاريخ ذهب المجنى عليه إلى منزل لانتهاء نزاع بين شقيقه وبين أهل زوجته المتوفاه واثناء انعقاد مجلس الصلح قام المتهم بضربه بعضا على أجزاء متفرقة من جسمه فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما .

ومن حيث إن الواقعة على الصورة المتقدمة قد ثبت وقوعها وتوافرت الأدلة على صحتها من أقوال المجنى عليه وكل من و
 و ومن التقرير الطبى الابتدائى فقد قرر المجنى عليه أنه توجه مع شقيقه لانتهاء نزاع بين شقيقه وأهل زوجته المتوفاه بسبب ميراث وأثناء انعقاد مجلس الصلح حدثت بينه وبين المتهم مشادة كلامية أنهاها المذكور بأن قام بضربه بعضا عدة ضربات على أجزاء متفرقة من جسمه . وشهد كل من و بما لا يخرج عن مضمون ما قرره المجنى عليه وأورد التقرير الطبى الابتدائى أن المجنى عليه مصاب بكدمتين بالساعد الايسر وكدمة بكف اليد اليسرى وسحجة طولية بالظهر وسحجة بالخد الايسر وكسر بالسلامية الأولى للخنصر الايسر .

ومن حيث إنه بجلسة أمام محكمة أول درجة ادعى مدنيا قبل المتهم طالبا للزامه بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت على الاضرار التى أصابته من جراء اصابته .

ومن حيث إن المتهم انكر بالجلسة أمام هذه المحكمة وطلب محاميه القضاء ببراءته ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على ما ساقه من دفاع فى قوله « أن فى مثل هذه الدعوى وفى مثل هذه القضايا يكون دفاعا عن النفس ولتناقض أقوال المجنى عليه فى تحديد مواضع الاصابات من جسمه فى مراحل التحقيق وأن شاهدى الاثبات هما والد المجنى عليه وشقيقه وقد غيبا الحقيقة فى أقوالهما التى جاءت متضاربة » .

ومن حيث إن المحكمة لا تعمل على انكار المتهم إزاء ما اطمأنت إليه من أدلة الشبوت سالفة البيان والتى يرتاح إليها وجدانها أما ما ورد على لسان الدفاع من أنه فى مثل هذه الدعوى وفى مثل هذه القضايا يكون دفاعا عن النفس

فمردود بأنه لم يبين أساس هذا القول من واقع الأوراق وظروفه ومبناه ، وكان من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعى يجب أن يكون جديا وصريحا فإن ما قاله الدفاع فيما سلف بيانه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ، هذا إلى أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره ، وإذا كان الثابت من أقوال شاهدى الاثبات التى اطمأنت إليها المحكمة أنه أثناء المشادة الكلامية بين المجنى عليه والمتهم بادره الأخير بالضرب بعضا دون أن يكون قد صدر من المجنى عليه أو من غيره فعل مستوجب الدفاع فإن ذلك ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون ، كما أن ما يثيره الدفاع من تناقض أقوال المجنى عليه وشاهدى الاثبات اللذين تربطهما به صلة القربى فمردود بأن أقوالهم فى التحقيقات قد خلت من شبهة التناقض كما أن قرابة شاهدى الاثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بشهادتهما التى اقتنعت المحكمة بصحتها الأمر الذى يتعين معه إدانة المتهم طبقا للمادة ٣٤١/١-٢ من قانون العقوبات وعملا بالمادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية وإلزامه بالمصاريف الجنائية . وتشير المحكمة إلى أنها لم تتعرض لاصابة العاهة المستديمة التى أثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها بالمجنى عليه ذلك بأن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم بجريمة الضرب ودانته محكمة أول درجة عن هذه الجريمة فاستأنف وحده ذلك الحكم دون النيابة العامة فلا يضار بطعنه طبقا لما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف .

ومن حيث إنه بشأن الدعوى المدنية فإنه متى كانت المحكمة قد ادانت المتهم بتهمة الضرب ، وكان ما أثاره المتهم قد سبب ضررا للمدعى بالحقوق المدنية يتمثل فى الاصابات التى حدثت به مما يلتزم معه المتهم بتعويض هذا الضرر عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، فإنه يتعين إجابة المدعى لطلب التعويض المؤقت وإلزام المتهم بالمصاريف المدنية .

////////////////////////////////////

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / محمد رفيق البسلويسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسن وعبد الوهاب الخطاط نائبى رئيس المحكمة وعبد الطيف ابو النيل وعمار إبراهيم .

٢٠١

الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) دعوى جنائية « انقضائها بمضى المدة » . تقادم . دفعوع « الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة » . نظام عام .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . متعلق بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام القضاء . مادامت مدونات الحكم تحمل مقوماته .

(٢) دعوى جنائية « انقضائها بمضى المدة » . تقادم « انقضاؤه » .

مضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة فى مواد الجنب . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم .

الاجراءات القاطعة للتقادم ؟

متى يبدأ سريان مدة تقادم جديدة ؟

(٣) دعوى جنائية « انقضائها بمضى المدة » . تقادم « اجراءات المحاكمة » . بطلان .

مراجعة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم . مادامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء . شرط ذلك ؟

(٤) اجراءات « اجراءات المحاكمة » . إعلان .

صحة الحكم فى غيبة المتهم . رهينة باعلانه قاتونا بالجلسة المحددة لها . عله ذلك ؟

(٥) دعوى جنائية ، انقضاءها بمضى المدة ، - تقادم - ارتباط - اشتراك .

الأثر العيني لا تقطع المدة بالنسبة إلى جميع المساهمين في الجريمة وإلى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لايقبل التجزئة . عدم امتداده إلى غيرها من الجرائم الأخرى المتميزة عنها ولو كانت جميعا موضوعا لإجراءات واحدة .

////////////////

١ - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولولأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ما يحصل مقومات هذا الدفع .

٢ - إن قانون الإجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي ، أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

٣ - إن الأصل أنه وإن كان ليس بلامم واجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى مادامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلا فإنه لا يكون له أثر على التقادم .

٤ - من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانونا بالجلسة التي تمجد لنظر دعواه وإلا بطلت إجراءات المحاكمة ، لأن الاعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى .

٥ - إن ما أثارته نيابة التفتيش في مذكرتها في الطعن المائل من القول بأن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة حضور المتهم الثاني أمامها حتى صدر الحكم الابتدائي مما مفاده قطع التقادم بالنسبة للطاعن إستنادا إلى المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي نصت على أنه « إذا تعدد المتهمون ، فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة » فإن ذلك القول مردود بأن النص القانوني سالف الذكر قد حدد نطاق الأثر العيني لا نقطاع المدة بالنسبة إلى جميع المساهمين في الجريمة أيا كانت درجة المساهمة وإلى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ولا يمتد إلى غيرها من دعاوى الجرائم الأخرى المتميزة عنها ولو كانت جميعا موضوعا لإجراءات واحدة . لما كان ذلك ، وكان ما أسند إلى كل من الطاعن والمتهم الآخر من اتهام في الدعوى هو عن جريمة متميزة عن الأخرى ولا ارتباط بين هاتين الجريمتين . فإنه لا يجوز اعمال الأثر العيني للانقطاع المنصوص عليه في المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية حتى ولو كانت الجرائم محلا لإجراءات واحدة كما هو الحال في الدعوى الراهنة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ٢ - (الطاعن) بأنهما :

الأول (الطاعن) (أ) أحدث عمدا بـ الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما .

(ب) أحدث عمدا بـ الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته

عن أشغاله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما . الثاني : -أحدث عمدا
ب الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله
الشخصية مدة لاتزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٤١ ،
١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح أبوتيج قضت غيابيا للأول
وحضوريا للثاني عملا بمادتي الاتهام أولا : بحبس المتهم الأول ستة شهور مع
الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . ثانيا : بحبس المتهم الثاني
شهرين وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . عارض المحكوم عليه الأول وقضى
في معارضته باعتبارها كأن لم تكن. استأنف محكمة اسبوط الابتدائية « بهيئة
استئنافية » قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه الأول في هذا
الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ،
ذلك بأنه قضى بإدانته رغم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم . مما يعيب
الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن وآخر بوصف أنهما في يوم
١٩٧٧/٦/٥ الطاعن : (أ) أحدث عمدا ب الاصابات الموصوفة
بالتقرير الطبي والتي أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة تزيد عن عشرين
يوما ، (ب) أحدث عمدا ب الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي

والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما. المتهم الآخر أحدث عمدا بـ الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لاتزيد عن عشرين يوما ، وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقا للمادتين ١/٢٤١ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات. لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات أن النيابة العامة استجوبت الطاعن عن الاتهام المسند إليه بتاريخ ١٩٧٧/٦/٩ ثم قررت الافراج عنه بضمآن مالى ورفعت الدعوى الجنائية عليه وعلى المتهم الآخر أمام محكمة جناح أبوتيج الجزئية وظلت الدعوى منظورة أمامها اعتبارا من ١٩٧٨/٣/١ وتوالى تأجيلها لاعلان المتهم الأول - الطاعن - اعلانا قانونيا - وهو مالم يتم إلا فى ١٩٨٢/٩/٩ بالحضور لجلسة ١٩٨٢/١١/١٧ وفيها لم يحضر الطاعن وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩ حيث قضت غيابيا بحبس المتهم الأول - الطاعن ستة أشهر مع الشغل وحضوريا بحبس المتهم الثانى لمدة شهرين مع الشغل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارتها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولولأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الشاىء من مدونات الحكم المطعون فيه ما يحمل مقومات هذا الدفع - وهو الحال فى الدعوى المطروحة - لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجناح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى ، أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى ، وتسرى المدة من جديد من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ، وكان من المقرر أيضا أن الأصل أنه وإن كان ليس بلامزم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى مادامت

متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلا فإنه لا يكون له أثر على التقادم ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم فى غيبته إلا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التى تحدد لنظر دعواه وإلا بطلت إجراءات المحاكمة ، لأن الاعلان القانونى شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . وإذا كان الثابت - على ما سلف - أنه قد مضى فى صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ سؤال الطاعن فى محضر تحقيق النيابة العامة فى ١٩٧٧/٦/٩ و اعلانه اعلانا صحيحا بتاريخ ١٩٨٢/٩/٩ للحضور بجلسة المحاكمة دون اتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة إذ لا يعتد فى هذا الخصوص بقرارات تأجيل جلسات المحاكمة السابقة على اعلان المتهم طالما أن المحكمة لم تكن قد اتصلت بالدعوى اتصالا صحيحا - بالنسبة للطاعن - إلا بالاعلان الحاصل بتاريخ ١٩٨٢/٩/٩ سالف الذكر ومن ثم فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بالنسبة للطاعن بمضى المدة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإدانة الطاعن فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة للطاعن .

ومن حيث إنه بالنسبة لما أثارته نيابة النقض فى مذكرتها فى الطعن المائل من القول بأن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة حضور المتهم الثانى أمامها حتى صدر الحكم الابتدائى مما مفاده قطع التقادم بالنسبة للطاعن استنادا إلى المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية التى نصت على أنه « إذا تعدد المتهمون ، فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة » - فإن ذلك القول مردود بأن النص القانونى سالف الذكر قد حدد نطاق الأثر العينى لانقطاع المدة بالنسبة إلى جميع المساهمين فى الجريمة

أيا كانت درجة المساهمة وإلى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ولا يمتد إلى غيرها من دعاوى الجرائم الأخرى المتميزة عنها ولو كانت جميعا موضوعا لإجراءات واحدة . لما كان ذلك ، وكان ما أسند إلى كل من الطاعن والمتهم الآخر من اتهام فى الدعوى هو عن جريمة متميزة عن الأخرى ولا ارتباط بين هاتين الجريمةين . فإنه لا يجوز اعمال الأثر العينى للانقطاع المنصوص عليه فى المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية حتى ولو كانت تلك الجرائم محلا لإجراءات واحدة كما هو الحال فى الدعوى الراهنة .

////////////////

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / احمد محمود ميكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب
رئيس المحكمة وظلعت الاكيايى ومحمود عبد البارى وجابر عبد التواب .

٢٠٢

الطعن رقم ٣٢٢٥ لسنة ٥٧ القضائية

حكم ، تسببه . تسبب غير معيب . قتل خطأ . إصابة خطأ . مرور . نقص . نظر الطعن
والحكم فيه .

تسبب سائق فى جرائم القتل والإصابة الخطأ . والنكول عن مساعدة المجنى عليهم .

مثال لحكم بالإدانة فى جرائم القتل والإصابة الخطأ وقيادة خطيرة . صادر من محكمة
النقض عند نظرها موضوع الدعوى .

//////////

لما كان وقوع الحادث قد ثبت لدى المحكمة من أقوال المجنى عليهم ومن
المعينة ومن تقرير المهندس الفنى والتقارير الطبية ذلك أن الثابت من أقوال
الشهود والمعينة أن المتهم كان يقود سيارته بسرعة ولم يحتفظ ببعد
مناسب بينه وبين السيارة التى تسبقه مما أدى إلى اصطدامه بالسيارة قيادة
..... مما يتعين معه عقاب المتهم عن تهم القتل والإصابة
الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر والنكول عن مساعدة المجنى عليهم
طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادتين ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة
١/٣٢ من قانون العقوبات وتنوذه المحكمة إلى أنه وإن كانت العقوبة الواجبة
التطبيق هى الحبس وجوبا إلا أنه لما كان المتهم هو المستأنف وحده ولذلك
لا يضار باستئنافه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : أولا :-

تسببا خطأ فى موت و وإصابة كل من وآخرين وكان ذلك ناشئا عن اهمالهما وعدم احترازهما ومخالفتهما للقوانين واللوائح بأن قاد الأول سيارته بدون رخصة تسيير وبحالة ينجم عنها الخطر ولم يتأكد من خلو الطريق أمامه فاصطدم بسيارة الآخر وأدى إلى انقلابها وحدث وفاة المجنى عليهما واصابة المجنى عليهم الباقين بالاصابات الواردة بالتقارير الطبية المبينة بالتحقيقات وقاد الآخر سيارته بتصريح انتهت مدته وبحالة ينجم عنها الخطر وقبل ركابا بالمكان المخصص للحمولة مما أدى إلى اصطدامه بالسيارة الأتوبيس وانقلابهما وحدث اصابات المجنى عليهم سالفى الذكر ونكل عن مساعدة المجنى عليهم وقت الحادث .

ثانيا : ١ - قاد سيارة بدون رخصة تسيير . ٢ - قادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . ثالثا :- « المتهم الآخر » : ١ - قاد السيارة بتصريح انتهت مدته . ٢ - قاد السيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر رابعا : المتهمان وهما قائدى مركبات وقع منهما حادث نشأ عنه إصابة المجنى عليهم سالفى الذكر ولم يهتما بأمر المصابين ولم يبلغا أقرب نقطة مرور

فور الحادث مع تمكنهما من ذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٣٨ / ١ ، ٢ ، ٢٤٤ / ١ ، ٢ ، ٣ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦٧ ، ٧٤ / ١١ ، ٢ / ٧٥٤ ، ٧٨ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولا تحته التنفيذية . ومحكمة جنح شبن القناطر قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام .

أولا : بحبس المتهمين ستة أشهر مع الشغل والنفاذ عن تهمة القتل الخطأ وشهرا مع الشغل والنفاذ عن تهمة الإصابة الخطأ وقبادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . ثانيا : ببراءة المتهمين من تهمة قيادة سيارة بدون رخصة تسيير وتصريح انتهت مدته لعدم المخالفة . ثالثة : تغريم المتهمين ١٠٠ جنيه عن كل تهمة من التهم الباقية . استأنف المحكوم عليهما والنيابة العامة ومحكمة بنها الابتدائية « بهيئة استئنافية » قضت حضوريا . أولا : بقبول الاستئناف شكلا

ثانيا : وفي الموضوع بإلغاء حكم أول درجة وتغريم كل منهما مائتي جنيه عن تهمة القتل الخطأ والقيادة بحالة ينجم عنها الخطر للارتباط . ثانيا : تغريم المتهم الآخر مائه قرش عن التهمة الثالثة . رابعا : براءة المتهمين فيما عدا ذلك فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة

القضية إلى محكمة بنها الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ومحكمة الاعادة - بهيئة أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع. أولا : بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة بالنسبة للمتهم الآخر عن تهمة القتل الخطأ والإصابة وقيادة السيارة بحالة خطرة وتأييده فيما عدا ذلك . ثانيا : برفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه الأول - للمرة الثانية - فى هذا الحكم بطريق النقض وبجلسة قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن وللمحكوم عيه الآخر فيما قضى بإدائته عنه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

المحكمة

وحيث إنه سبق أن قضت هذه المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه للمرة الثانية وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

وحيث إن الاستئناف استوفى الشكل المقرر فى القانون .

من حيث إن النيابة العامة اتهمت كلا من : ١ - ٢ -

بأنهما فى يوم أولا : تسببا خطأ فى موت و

و وإصابة كل من و و

و و و و و

و و و و و

..... ; ; ;

وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم احترازهما ومخالفتهما للقوانين واللوائح بأن قاد الأول سيارته بدون رخصة تسيير وبحالة ينجم عنها الخطر ولم يتأكد من خلو الطريق أمامه فأصطدم بسيارة الثانى وأدى إلى انقلابها وحدوث وفاة المجنى عليهما الأول وإصابة المجنى عليهم الباقين بالاصابات الواردة بالتقارير الطبية المبينة بالتحقيقات وقاد الثانى سيارته بتصريح انتهت مدته وبحالة ينجم عنها الخطر ونقل ركابا بالمكان المخصص للحمولة مما أدى إلى اصطدامه بالسيارة الأتوبيس وانقلابها وحدوث اصابات المجنى عليهم سائلة الذكر ونكل عن مساعدة المجنى عليهم وقت الحادث . ثانيا : المتهم الاول : ١ - قاد سيارة بدون رخصة تسيير ٢٠ قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . المتهم الثانى . ١ - قاد سيارة بتصريح انتهت مدته . ٢ - نقل ركابا بالسيارة النقل أكثر من المقرر . ٣ - نقل ركابا بالسيارة النقل فى المكان المخصص للحمولة . ٤ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . ثالثا : المتهمان الأول والثانى : وهما قاندى مركبات وقع منهما حادث نشأ عنه إصابة المجنى عليهم سالفى الذكر ولم يهتما بأمر المصابين ولم يبلغا أقرب نقطة مرور للحادث مع تمكنهما من ذلك وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢٤٤ - ٢ - ٣ ، ١/٢٣٨ ، ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦٧ ، ١١/٧٤ ، ٢/٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة أوراقها ومأتم فيها من تحقيقات ومادار بشأنها بجلسة المحاكمة تتحصل فى أنه بتاريخ أثبت التقيب معاون شرطة شين القناطر حضور المتهم قائد السيارة رقم أتوبيس عام القليوبية وإبلاغه بحدوث مصادمة بين سيارته وسيارة رقم نقل القليوبية فانتقل لمكان الحادث الذى تبين أنه بطريق مشتول السوق الذى يبلغ عرضه سبعة أمتار أسفلت وعلى جانبه طريق ترابى يعرض متر تقريبا وأن السيارة رقم نقل قليوبية مقلوبة على واجهتها على الطبان الترابى وأن السيارة رقم أتوبيس عام تقف فى منتصف الطريق وأن الرؤية واضحة والطريق حيوى ميسر المرور ووجد آثار فرائل للسيارة الأتوبيس بطول ٣٥ خطوة تقريبا وبها آثار تطبيق بمقدمتها وتحطم الزجاج الأمامى لها كما شوهد آثار تطبيق بمؤخرة السيارة رقم نقل قليوبية من الناحية اليسرى وتحطم الزجاج الخلفى لها وأنه نتج عن الحادث إصابة أكثر من أربعة عشر مصابا تم نقلهم إلى المستشفى المركزى .

وحيث إنه بسؤال بمحضر الاستدلالات قرر أنه كان يستقل السيارة أتوبيس عام القليوبية المتجهة من ناحية مشتول إلى شين القناطر وأثناء المرور ما بين بلدة الشيخ عثمان ومزلقان التل ظهرت أمام السيارة الأتوبيس سيارة نقل رقم قليوبية فجأة بالطريق الترابى لتلبنى قيم وحاول الدوران بسرعه من على الطريق الأسفلت إلى اليسار مما أدى إلى الاصطدام بالسيارة الأتوبيس وأردف قائلاً أن السرعة التى كان يسير عليها الأتوبيس ٧٠ كيلو متر تقريبا وأن السيارة النقل كانت فى محاولة للدوران مما أدى إلى وقوع الحادث .

وحيث إنه بسؤال المتهم السائق بشركة النقل العام لأتوبيس شرق الدلتا قائد السيارة رقم أتوبيس عام القليوبية بمحضر

جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة قرر أنه أثناء سيره متجها من ناحية تل بنى تميم إلى شين القناطر وأمامه السيارة نقل قليوبية التى انحرفت فجأة من اليمين إلى اليسار دون إعطائه أية إشارة بذلك مما أدى إلى اصطدامه بمؤخرتها ووقوع الحادث .

وحيث إنه بسؤال المتهم قائد السيارة رقم نقل قليوبية بحضور جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة قرر أنه كان متوجها إلى وأن السيارة الأتوبيس اصطدمت بسيارته حال تهدثته فى التقاطع فى الطريق للسماح لقائد الأتوبيس بالمرور ونفى ماجاء بأقوال من أن سبب الحادث هو دورانه بالسيارة وانحرافه للسيار .

وحيث إنه بسؤال قررت أنها كانت تستقل السيارة النصف نقل وفوجئت بحدوث المصادمة وأغمى عليها وأنها لاتعرف كيفية وقوع الحادث وأورى التقرير الطبى إصابته بجرح حول العين اليسرى وكدمة بالعين اليسرى وجرح بفروة الرأس طوله ٤ سم وإصابه كسر أسفل الساعد الأيمن والساق اليسرى .

وحيث إنه بسؤال قررت أنها كانت تستقل السيارة النصف نقل وفوجئت بالسيارة الأتوبيس تصطدم بالسيارة التى تستقلها من الخلف مما أدى إلى انقلابهما وأورى التقرير الطبى إصابتهما بجروح سطحية وضية بالظهر والكوع الأيسر وإضافت أن المصادمة حدثت حال أن السيارة النصف نقل فى حالة تهدثه للدخول إلى جهة اليسار فاصطدمت بها السيارة الأتوبيس من الخلف .

وحيث إنه بسؤال قررت أنها كانت تستقل السيارة نصف نقل وفوجئت بالسيارة الأتوبيس تصطدم بالسيارة من الخلف مما أدى إلى انقلابها

وأن السيارة النصف نقل كانت تسير بهدوء وأن السيارة الأتوبيس كانت مسرعة وأورى التقرير الطبى اصابتها بجرح قطعى بفروة الرأس ورض بالكتف الأيمن والصدر اشتباه كسر بالضلوع اليمنى والكوع الأيمن وكدمة كبيرة حول الكوع .

وحيث إنه بسؤال قررت أنها كانت بالسيارة النصف نقل وفوجئت بنفسها ملقاة على الأرض حيث أنها شعرت بصدمة فى السيارة من جهة الخلف وأورى التقرير الطبى اصابتها بجرح حول الكوع الأيمن وكسر بالثلث الطولى لعظمة الزند اليمنى وكدمات بالظهر وجروح بفروة الرأس ورضوض الصدر .

وحيث إنه بسؤال شهد بمضمون ماشهد به سابقه وأورى التقرير الطبى أنه مصاب بجرح فى فروة الرأس وتسليخات بالوجه ومابعد الإرتجاج بالمخ.

وحيث إنه بسؤال شهد بمضمون ماشهد به سابقه وأورى التقرير الطبى أنه مصاب بجروح رضية بفروة الرأس وكدم حول العين اليمنى ورض بالضلوع اليمنى السفلى . وسؤال قررت أنها كانت تستقل السيارة النصف نقل وفجأة شعرت بالمصادمة وحدثت اصابتها وأورى التقرير الطبى إصابتها بجروح وسحجات بالوجه ورضى بالأضلاع واشتباه كسر بالضلوع اليمنى واليسرى واشتباه كسر بالعمود الفقرى والحوض .

وحيث إنه بسؤال قررت أنها كانت تستقل السيارة النصف نقل والتي كانت تسير بسرعة هائلة وشاهدت السيارة الأتوبيس تأتى خلفهم بسرعة كبيرة فاشأت ومرافقها لقائدها فى محاولة منهم لتحذيره من الاصطدام بسيارتهم بيد أن السيارة اصطدمت بسيارتهم من الخلف فانقلبت وأورى

التقرير الطبى اصابتها بجرح قطعى وكسر بالسبابة اليسرى ورض واشتباه كسر الاضلاع اليسرى واشتباه كسر أسفل الساعد الأيمن .

وبسؤال قررت أنها كانت تستقل السيارة النصف نقل وشعرت بصدمة عنيفة حيث فقدت الوعى وأورى التقرير الطبى إصابتها بجروح وكدمات بالوجه وارتجاج بالمخ وجروح وسحجات بالساعد الأيمن واشتباه كسر بقاع الجمجمة وكدمة بفروة الرأس .

وحيث إنه بسؤال المحصل بهيئة النقل العام قرر أنه كان يقف وراء قائد الاتوبيس شاهد السيارة النقل فى اليسار وقائد الاتوبيس يحاول مفادتها بيد أنه لم يتمكن .

وحيث إن التقرير الطبى الخاص به أورى اصابته بكسر بسيط بالساق اليسرى وجرح رضى بالفروة واشتباه كسر بعظمة الجمجمة ومابعد الارتجاج .

وحيث إن التقرير الطبى الخاص أورى أنها مصابة باشتباه كسر بالترقوة اليمنى .

وحيث إن التقرير الطبى الخاص به أورى أنها مصابة بكسر بالعضد الأيمن وكسر أسفل الساق اليمنى وكسر بالحوض ورضوض بالاضلاع وصدمة عصبية شديدة أدت إلى هبوط فى القلب والدورة الدموية أدت إلى وفاتها .

وحيث إن التقرير الطبى الخاص به أورى أنها مصابة بكسر بقاع الجمجمة وكسر بفقرات العنق العليا وصدمة عصبية شديدة أدت إلى هبوط بالقلب والدورة الدموية أدت إلى الوفاة .

وحيث إن تقرير المهندس الفنى أورد أنه بفحص السيارة رقم
نقل قليوبية تبين أن فرملة القدم واليد صالحة والأنوار الخلفية والإشارات صالحة
ماعدا فانوس الإشارة الأيمن مهشم وأن عجلة القيادة صالحة وأن بها من التلفيات
تهشم فانوس الأستوب الخلفى الأيمن وخبطة من الجهة اليمنى إلى الداخل وأنه
بفحص السيارة رقم أتوبيس عام قليوبية وجد أن فرملة القدم
واليد صالحة والأنوار الأمامية والخلفية والإشارات صالحة ماعدا الفوانيس
الأمامية منزوعة تماما من الأتوبيس وبها من التلفيات تهشم البرابيز الأمامى
والفوانيس الأمامية غير موجودة وخبطة فى مقدمة السيارة إلى الداخل من الجهة
اليمنى .

وحيث إن وقوع الحادث على الصورة سالفة البيان قد ثبت لدى المحكمة
من أقوال المجنى عليهم ومن المعاينة ومن تقرير المهندس الفنى والتقارير الطبية
ذلك أن الشابت من أقوال الشهود والمعاينة أن المتهم كان يقود
سيارته بسرعة ولم يحتفظ ببعد مناسب بينه وبين السيارة التى تسبقه مما أدى
إلى اصطدامه بالسيارة قيادة مما يتعين معه عقاب المتهم
..... عن تهم القتل والإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها
الخطر والنكول عن مساعدة المجنى عليهم طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادتين
٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات وتنو
المحكمة إلى أنه وإن كانت العقوبة الواجبة التطبيق هى الحبس وجوبا إلا أنه
لما كان المتهم هو المستأنف وحده ولذلك لا يضر باستئنافه .

وحيث إنه عن الإتهام المسند إلى المتهم لقبوله ركابا بالسيارة
النقل أكثر من المقرر وفى غير المكان المخصص لذلك فتقضى المحكمة بإدانته
عنهما عملا بمواد الاتهام وطبقا للمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية
والمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

جلسة ٢٠ من ديسمبر لسنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / احمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو
نائب رئيس المحكمة وطلعت الأكياي ومحمود عبد العال وامين عبد العليم .



الطعن رقم ٥٦٠١ لسنة ٥٨ القضائية

١١ إجراءات . إجراءات المحاكمة . . محاماة . محكمة الجنايات . الإجراءات امامها . .
نقض . اسباب الطعن . ما يقبل منها . .

حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .

اختصاص المحامين القبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية دور
غيرهم . بالمرافعة أمام محكمة الجنايات المادة ٣٧٧ إجراءات .

٢١ إجراءات . إجراءات المحاكمة . . محاماة . محكمة الجنايات . الإجراءات امامها . .

كفاية حضور محام موكلأ أو متدب مع المتهم بجناية .

٢٢ محاماة . دفاع . الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . . نقض . اسباب الطعن .
ملا يقبل منها . .

استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسب
وصى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

عدم جواز النعى على الحكم بقالة أن المحامي المتدب لم يوفق في الدفاع عن المتهم .

١ - من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم للمرافعة أمام محكمة الجنايات .

٢ - المراد بما اقتضاه القانون من أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكلا كان أو منتدبا بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجود الدفاع .

٣ - لما كان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته ، فإن ما ينعى به الطاعن على الحكم من حالة الاخلال بحق الدفاع لعدم توفيق المحامي المنتدب في الدفاع عنه لكونه غير ملم بوقائع الدعوى لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الإحتجار عقاراً مخدراً (ميشامفيتامين) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤ (أ) ، ١/٤٢

من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٩٣ من الجدول الملحق بالقانون والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ويتفرعه خمسة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر « ميشامفيتامين » بقصد الإتجار قد شابه البطلان وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المحامى الذى ندبته المحكمة للدفاع عن المتهم غير مختص بالمرافعة أمام محكمة الجنايات لأنه غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، هذا فضلا عن أنه لم يبد دفاعا حقيقيا فى الدعوى واقتصر فى مرافعته على طلب البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة مع المتهم مما يدل على عدم المامه بوقائع الدعوى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهد الاثبات وما ثبت من تقرير التحليل وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، ولم ينازع الطاعن فى أن لها معنيها الصحيح فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة أن محكمة الجنايات انتدبت الأستاذ / المحامى للدفاع

عن المتهم، وهو الذى شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه ، ولما كان الطاعن يذهب فى وجه نعيه إلى أن ذلك المحامى غير مقبول للمرافعة أمام محكمة الجنايات . وكان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم للمرافعة أمام محكمة الجنايات . وكان يبين من الإطلاع على الجدول العام للمحامين أن المحامى الذى نديته المحكمة وقام بالدفاع عن الطاعن مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية - لأنه مقيد ابتدائى فى تحت رقم - ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ويكون النعى فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن حضر وقرر أنه ليس لديه محام فندبت المحكمة الأستاذ / المحامى للدفاع عنه فقبل ولم يرد بمحضر الجلسة ما يفيد أن الطاعن اعترض على حضور المحامى المنتدب - وبعد أن اطلع على ملف الدعوى ترفع فيها على الوجه المدين بمحضر الجلسة ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبا ما فى هذا الشأن ، وكان المراد بما اقتضاه القانون من أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكلا كان أو منتدبا بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع ، وكان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، فإن ما ينعى به الطاعن على الحكم

من حالة الاخلال بحق الدفاع لعدم توفيق المحامي المنتدب فى الدفاع عنه لكونه غير ملم بوقائع الدعوى لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

////////////////////////////////////

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
 ناجي إسحق نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة وعلى الصادق عثمان وإبراهيم عبد المطلب .

٢٠٤

الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ القضائية

(١) نقض - أسباب الطعن - إيداعها .

عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) أمر بإحالة - بياناته .

البيانات الواجب أن يشتمل عليها أمر الإحالة . وفق المادتين ١٦٠ ، ٢/٢١٤ إجراءات

حائثة . ماهيتها ؟

(٣) أمر بإحالة - بطلان - إجراءات - إجراءات التحقيق .

أمر الإحالة . عمل من أعمال التحقيق وعدم خضوعه لما يجري على الأحكام من

قواعد البطلان .

عدم جواز إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة .

(٤) سرقة - فاعل أصلي - مسئولية جنائية - حكم - تسمييه - تسمييه غير معيب . قصد

جنائي - جريمة - إركانها .

يكفى لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة

لها إذا صحت لديه نية التدخل فيها

القصد الجنائي فى جريمة السرقة ، عدم لزوم التحدث عنه استقلا . شرط ذلك ؟

مثال .

(٥) إنبات « بوجه عام ، ، شهود ، ، محكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص

صورة الواقعة ، ،

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .

////////////////

١ - لما كان المحكوم عليهما و وان قررا

بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنهما لم يودعا أسبابا لطعنهما مما يتعين معه

القضاء بعدم قبول طعنهما شكلا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات

الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - لما كان الشارع قد حدد فى المادتين ١٦٠ ، ٢١٤/٢ من قانون

الإجراءات الجنائية البيانات التى يتعين أن يشتمل عليها أمر الاحالة فنص فى

المادة ١٦٠ على أنه « تشتمل الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق طبقا

للمواد ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ على اسم ولقب وسن المتهم ومحل ميلاده

وسكنه وصناعته وبيان الواقعة المنسوبة إليه ووصفها القانونى » . كما نص فى

الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ على أنه : « ترفع الدعوى فى مواد الجنايات

باحالتها من المحامى العام أو من يقوم مقامه إلى محكمة الجنايات بتقرير اتهام

تبين فيه الجريمة المستندة إلى المتهم بأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة

أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها » . وقد استهدف الشارع

من ذلك تحديد شخصية المتهم والتهمة الموجهة له .

٣ - من المقرر أن أمر الاحالة هو عمل من أعمال التحقيق فلا محل لاختصاصه لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان . ومن ثم فإن القصور فى أمر الاحالة لا يبطل المحاكمة ولا يؤثر على صحة إجراءاتها ، كما أن ابطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضى اعادتها إلى مرحلة الاحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز اعادة الدعوى إليها بعد دخولها فى حوزة المحكمة .

٤ - من المقرر فى صحيح القانون أنه يكفى لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها إذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه ساهم فى جريمة السرقة باكرهه التى دانه بها بأن رافق المتهمين الآخرين إلى مكان الحادث واعترض معهما المجنى عليه وظل معهما على مسرح الجريمة بينما قام أحد المتهمين الآخرين بتفتيش المجنى عليه وسرقة نقوده وقام الثانى بالاعتداء عليه بالضرب كما أورد مؤدى أقوال الطاعن من أنه صاحب المتهم أثناء سرقته النائمى فى الطريق العام ولما أن بادر المجنى عليه بالصياح لتنبيه النائمى إلى ذلك توجهوا إليه ومعهما المتهم الثالث وسرقوا نقوده واعتدوا عليه بالضرب ثم فروا هاربين ، فإن فى ذلك ما يكفى لاعتبار الطاعن فاعلا أصليا فى الجريمة .

٥ - من المقرر أن التحدث عن نية السرقة استقلالا ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة مادامت الواقعة التى أثبتتها الحكم تفيد تعمد اقتراف الفعل المكون للجريمة عن علم وادراك .

٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم سرقوا المبلغ النقدي المبين قدرا بالأوراق المملوك وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن اعترضوه حال سيره بالطريق العام وقام المتهم الأول بسرقة حافظة نقوده واعتدى عليه المتهم الثانى بالضرب فشلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء على المبلغ سالف الذكر . واحالتهم إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاجالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٥ / ثانيا - ثالثا من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليهما و وإن قررا بالظعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يودعا أسبابا لظعنهما بما يتعين معه القضاء بعدم قبول ظعنهما شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة بطريق الاكراه قد شابه البطلان والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه لم يرد على دفعه بطلان أمر الاحالة لعدم اسناد أى تهمة أودور فى ارتكاب الجريمة ، ولم يدلل الحكم على توافر نية السرقة لديه رغم مادافع به من أنه إنما صاحب الطاعن الأول حتى يأويه فى مسكنه وأنه لم يتفق معه على ارتكاب الجريمة ولم يقر بأى دور فيها ، وعول الحكم فى الإدانة على أقواله فى التحقيقات وشهادة المجنى عليه والشاهد رغم خلوها من اسناد أى دور له فى ارتكاب الجريمة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين أن النيابة العامة أحالت الطاعن والمتهمين الآخرين إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم عن تهمة السرقة بطريق الاكراه وأورد وصف التهمة المسندة لهم بأركانها القانونية ومواد القانون المراد تطبيقها كما تضمنها أمر الإحالة . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد حدد فى المادتين ١٦٠ ، ٢/٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية البيانات التى يتعين أن يشتمل عليها أمر الاحالة فنص فى المادة ١٦٠ على أنه « تشتمل الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق طبقا للمواد ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ على اسم ولقب وسن المتهم ومحل ميلاده وسكنه وصناعته وبيان الواقعة المنسوبة إليه ووصفها القانونى » كما نص فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ على أنه : « ترفع الدعوى فى مواد الجنايات بإحالتها من المحامى العام

أو من يقوم مقامه إلى محكمة الجنايات بتقرير إتهام تبين فيه الجريمة المسندة إلى المتهم بأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها . وقد استهدف الشارع من ذلك تحديد شخصية المتهم والتهمة الموجهة له ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد بين أن أمر الإحالة قد استوفى البيانات سالفة الذكر بما يحقق غرض الشارع فإن هذا حسبه ولا عليه إن هو أغفل الرد صراحة على مادفع به الطاعن في هذا الخصوص ، هذا فضلا عن أن من المقرر أن أمر الإحالة هو عمل من أعمال التحقيق فلا محل لاختصاصه لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان . ومن ثم فإن القصور في أمر الإحالة لا يبطل المحاكمة ولا يؤثر على صحة إجراءاتها ، كما أن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضى إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة ، مما يكون معه نعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في صحيح القانون أنه يكفي لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ساهم في جريمة السرقة باكره التي دانه بها بأن رافق المتهمين الآخرين إلى مكان الحادث واعترض معهما المجنى عليه وظل معهما على مسرح الجريمة بينما قام أحد المتهمين الآخرين بتفتيش المجنى عليه وسرقة نقوده وقام الثاني بالاعتداء عليه بالضرب كما أورد مؤدى أقوال الطاعن من أنه صاحب المتهم أثناء سرقة النائم في الطريق

العام ولما أن بادر المجنى عليه بالصباح التنبيه النائمين إلى ذلك توجهوا إليه ومعهما المتهم الثالث وسرقوا نقوده واعتدوا عليه بالضرب ثم فروا هارين ، فإن في ذلك مايكفى لاعتبار الطاعن فاعلا أصليا في الجريمة إذ أن التحدث عن نية السرقة استقلالا ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة مادامت الواقعة التي أثبتتها الحكم تنفيذ تعتمد اقتراف الفعل المكون للجريمة عن علم وإدراك ، بما يضحى معه منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال المجنى عليه والشاهد وأقوال الطاعن بما مؤداه أن الأخير والمتهمين الآخرين اعترضوا طريق المجنى عليه في حوالى الثالثة من صباح يوم الحادث وسأله الأول عن بطاقته ثم قام بتفتيشه والاستيلاء على نقوده وضربه الثانى فشل مقاومته ثم لاذوا بالفرار سويا وتبعهم المجنى عليه بالصباح حتى تم ضبطهم وهو ما أورده الطاعن في مذكرة أسباب طعنه لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، فإن ما يثبته الطاعن من دعوى الفساد في الاستدلال يكون غير صحيح . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
الساوى يوسف وعادل عبد الحميد وأحمد عبد الرهمن وحسين الشافعى .

٢٠٥

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ القضائية

تبيد . معارضة . نظرها والحكم فيها . . إجراءات . إجراءات المحاكمة . . دفاع . الإخلال
بحق الدفاع . ما يولفه . . نقض . أسباب الطعن . ما يقبل منها . .

عدم جواز الحكم فى المعارضة . بغير سماع دفاع المعارض . مالم يكن تخلفه بغير عذر .
ثبت ان تخلفه كان لعذر قهرى . يعيب إجراءات المحاكمة . محل نظر العذر وتقديره يكون
عند الطعن فى الحكم . أساس ذلك ؟

مناداة الطاعن باسم خاطئ وعدم مثوله بالتالى أمام المحكمة رغم حضوره بالجلسة . عذر
قهرى . ولا يصح معه القضاء فى غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن . مخالفة ذلك . أثرها .
بطلان إجراءات المحاكمة .

////////////////

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى
المعارضة المرفوعة من المتهم فى الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كأن لم
تكن ، أو بقبولها شكلا ورفعها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع
دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وأنه إذا

كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم فى المعارضة . فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع . ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٥ التى نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه أمام المحكمة الاستئنافية يرجع إلى عدم المناذاة عليه باسمه الصحيح المثبت فى الأوراق ، فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضوره فى الجلسة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن ويكون الحكم المطعون فيه قد بنى على إجراءات باطلة مما يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر المحجوز عليها إدارياً لصالح الأوقاف وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه إضراراً بالدائنة الحاجزة وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بيلا قضت غيابياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ . عارض وقضى فى المعارض باعتبارها كأن لم تكن استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية

بهيئة استئنافية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد عارض وقضى فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ / عن الأستاذ /
المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته فى الحكم الغيابى الاستئنافى كأن لم تكن ، قد اعتراه البطلان وشابه الإخلال بحق الدفاع بأن تخلفه عن المثول أمام المحكمة بجلسة المعارضة كان بسبب المناداة عليه باسم مغاير لأسمه الصحيح المثبت بالأوراق رغم تواجده بالجلسة مما حال دون تمكنه من إبداء دفاعه ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على المفردات المنظمة أنه قد تحدد لنظر معارضة الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٥ وبهذه الجلسة لم يمثل الطاعن ، فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن وأثبت به أن اسم المتهم « » بيد أن الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن وتقريرى المعارضة والاستئناف تضمنت أن اسم المتهم « » لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم فى الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كأن لم

تكن ، أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم فى المعارضة . فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع . ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٥ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منذ أمام المحكمة الاستئنافية يرجع إلى عدم المناداة عليه باسمه الصحيح المثبت فى الأوراق ، فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضوره فى الجلسة بمالا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن ويكون الحكم المطعون فيه قد بنى على إجراءات باطله مما يعيبه ويستوجب نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد السامى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
الساوى يوسف وعادل عبد الحميد وحسين الشافعى وحسام عبد الرحيم .

٢٠٦

الطعن رقم ٣٢٨٠ لسنة ٥٧ القضائية

نقض ، الطعن بالنقض، سقوطه ، ، مما يجوز الطعن فيه من الأحكام، عقوبة .
واقف التنفيذ .

سقوط الطعن بالنقض المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . إذا لم يتقدم
للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . مفاد ذلك وعلته :

لما كانت المادة ٤١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض ، الصادر بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إذ نصت على أنه « يسقط
الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ
قبل يوم الجلسة . » فقد دلت بذلك على أن سقوط الطعن هو جزء وجوبى يقضى
به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة
التي حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا على حكم
نهائى وأن التقرير به لا يترتب عليه وفقاً للمادة ٤٦٩ من قانون الإجراءات
الجنائية إيقاف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها بالأحكام الواجبة التنفيذ.

لما كان ذلك وكان الطاعن وفق ما أفصحت عنه النيابة العامة لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المفضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه فيتعين الحكم بسقوطه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما (١) تسببا خطأ فى موت كلٍ من و و
 و و وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم احترازهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليهم وحدثت إصاباتهم الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياتهم . (٢) تسببا خطأ فى إصابة كلٍ من و و و و و
 و و و و و و
 و و و بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم احترازهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليهم وحدثت إصاباتهم الموصوفة بالتقرير (٣) تسببا بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة (٤) لم يتبعا تعليمات المرور الخاصة بتنظيم السير (٥) قادا مركبتين آليتين بحالة خطرة وطلبت عقابها بالمواد ١٦٩ ، ١/٢٣٨ ، ٣ ، ١/٢٤٤ ، ٣ ،

من قانون العقوبات والمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٦٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٧،
من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وادعى كل من
و مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٥١ على سبيل
التعويض المؤقت . ومحكمة جنح طوخ قضت حضورياً اعتبارياً بحبس كل منهما
سنة واحدة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وفى الدعوى المدنية
بالإلزامهما بأن يدفعوا لكل مدع بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل
التعويض المؤقت . استأنفاً ومحكمة بنها الابتدائية بيهيئة استئنافية قضت
غائبياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
عارض المحكوم عليه الأول وقضى فى المعارضة بقبولها شكلاً وفى الموضوع
برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ / المحامى عن
الأستاذ / نيابة عن المحكوم عليه فى هذا
الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن المادة ٤١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض ، الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إذ نصت على أنه « يسقط
الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ
قبل يوم الجلسة . » فقد دلت بذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى
يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم
الجلسة التى حددت لنظر الطعن وأن التقرير به لا يترتب عليه وفقاً للمادة ٤٦٩
من قانون الإجراءات الجنائية إيقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها
بالاحكام الواجبه التنفيذ لما كان ذلك ، وكان الطاعن وفق ما أفصحت عنه
النيابة العامة لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم
الجلسة المحددة لنظر طعنه فيتعين الحكم بسقوطه .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوى يوسف و
عادل عبد الحميد وحسين الشافعى وحسام عبد الرحيم .

٢٠٧

الطعن رقم ٣٣٢٤ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن » .

عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة . ولا تتصل به المحكمة ولا يغنى عنه أى إجراء آخر

(٢) نقض « أسباب الطعن » التوقيع عليها ، « محاماه ، قانون . بطلان .

وجوب توقيع تقرير الأسباب من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

محامو الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية .
لا يجوز مزاولتهم أعمال المحاماة لغير جهة عملهم . مخالفة ذلك . أثره . بطلان العمل . المادة
٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة .

توقيع تقرير الأسباب من محام لإحدى الهيئات العامة . أثره . عدم قبول الطعن
شكلا . أساس ذلك ؟

=====

١ - لما كان التقرير بالطعن بالطريق الذى رسمه القانون هو الذى يترتب عليه
دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذى الشأن عن
رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة
النقض ولا يغنى عنه أى إجراء آخر .

٢- لما كان المحكوم عليه قد قرر بالظعن فى الحكم بطريق النقض وأودعت أسباب طعنه موقعه من الأستاذ / المحامى فى حين أنه محام بالإدارة القانونية للهيئة العامة لميناء الإسكندرية وذلك وفق ما أفصحت عنه نقابة المحامين . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت على وجوب التقرير بالظعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقرماتها ولما كان القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٨ / ١٠ / ٨٤ قد استبدل فى مادته الأولى بنص المادة ٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ النص الآتى « مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها وإلا كان العمل باطلاً » . وهذا النص يدل على أن الشارع قد وضع شرطاً لصحة العمل الذى يقوم به المحامى الذى يعمل بالجهات الواردة بالنص هو أن يكون العمل قاصراً على الجهة التى يعمل بها ورتب جزاء على مخالفته بطلان العمل ومن ثم يكون التوقيع على مذكرة أسباب طعن المحكوم عليه باطلاً لخروجه

عن دائرة التخصيص التى حددها قانون المحاماه ، وتكون ورقة الأسباب بحالتها وهى من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتى يجب أن تكون مرقعاً عليها من صاحب الشأن فيها ورقة عديدة الأثر فى الخصومة وتكون لغوا لاقيمة لها . وإذا كان الثابت أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذى صفه وبقيت غفلا من توقيع محام مقبول قانوناً أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن فإن طعن المحكوم عليه - بدوره يكون مفصلاً عن عدم قبوله شكلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تهرب من أداء الضريبة المستحقة على السلع المبينة بالأوراق والتى تخضع لضريبة الإستهلاك وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جنح قسم سيدى جابر قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم ألف جنيه وإلزامه بأداء الضريبة المستحقة ومبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ومصادرة السلعة موضوع التهرب الضريبى . استأنف ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى عن الأستاذ / نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

من حيث إن السيد وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك وان قدم الأسباب في الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم - وفق ما أفصحت عنه نيابة شرق الاسكندرية - طبقاً للمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولما كان التقرير بالطعن بالطريق الذي رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه أى إجراء آخر ، ومن ثم يكون الطعن المقدم من السيد وزير المالية بصفته مفصلاً عن عدم قبوله شكلاً .

وعن الطعن المقدم من المحكوم عليه فإنه لما كان قد قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض وأودعت أسباب طعنه موقعه من الأستاذ / المحامى فى حين أنه محام بالإدارة القانونية للهيئة العامة لميناء الاسكندرية وذلك وفق ما أفصحت عنه نقابة المحامين . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غاية أربعين يوماً من تاريخ النطق بالحكم ، أوجب فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها

محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقه الأسباب ورقه شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها ولما كان القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعمول به من تاريخ نشره في ١٨ / ١٠ / ٨٤ قد استبدل في مادته الأولى بنص المادة ٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي « مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامي الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التي يعملون بها وإلا كان العمل باطلاً » وهذا النص يدل على أن الشارع قد وضع شرطاً لصحة العمل الذي يقوم به المحامي الذي يعمل بالجهات الواردة بالنص هو أن يكون العمل قاصراً على الجهة التي يعمل بها ورتب جزاء على مخالفته بطلان العمل ومن ثم يكون التوقيع على مذكرة أسباب طعن المحكوم عليه باطلاً لخروجه عن دائرة التخصيص التي حددها قانون المحاماة ، وتكون ورقة الأسباب بحالتها - وهي من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعاً عليها من صاحب الشأن فيها ورقة عديمة الأثر في الخصومة وتكون لغواً لقيمة لها . وإذا كان الشاغل أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذي صفه وقيمت غفلاً من توقيع محام مقبول قانوناً أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن فإن طعن المحكوم عليه - بدوره - يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلاً ، وهو مما يتعين التقرير به مع مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الهاوى يوسف
وعادل عبد الحميد وحسين الشافعى وخسام عبد الرحيم .

٢٠٨

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) حكم « بيانات التسبيب » ، « تسبيبه » ، « تسبيب غير معيب » ، « دعوى جنائية » ، « تهريكها » ،
« تهريب جمركى » .

عدم اشتراط تضمين حكم البراءة أمراً أو بيانات معينة .

خلو حكم البراءة المعلن فيه من الإشارة إلى ان الدعوى رفعت بناء على طلب كتابى من مدير
عام الجمارك المختص ، لا يعيبه .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » ، « حكم » ، « تسبيبه » ، « تسبيب غير معيب » ،

تشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة . كفايته للقضاء بالبراءة مادام الحكم قد أحاط
بالدعوى عن بصر وبصورة .

(٣) « تهريب جمركى » ، « محكمة الموضوع » ، « سلطتها فى تقدير الدليل » ، « حكم » ، « تسبيبه » ،

« تسبيب غير معيب » ، « نقص » ، « اسباب الطعن » ، « ما لا يقبل منها » ، « إثبات » ، « بوجه عام » ،

عدم التزام محكمة الموضوع فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة

الاثبات . متى تشككت فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم .

مثال لقضاء بالبراءة فى جريمة شروع فى تهريب جمركى لعدم إطمئنان المحكمة لصحة

التصوير الذى قال به رجال الجمارك .

الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى . عدم جواز إثارته

أما النقض . عدم جواز الجدل فى سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعه الدعوى .

١ - الأصل - كما جرى قضاء محكمة النقض - أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن حكم البراءة - وبالتالي ما يترتب عليه من قضاء فى الدعوى المدنية - أموراً أو بيانات معينة أسوء بأحكام الإدانة ، ومن ثم فإن ما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان لخلوه من الإشارة إلى أن الدعوى رفعت بناء على طلب كتابى من مدير عام جمارك أسوان يكون فى غير محله .

٢ - من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك العاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام أنها رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبه والشك فى عناصر الإثبات ، ولأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضدهما . لما كان ذلك ، وكان الواضح من الحكم المطعون فيه - فيما أورده من أسباب واعتقده من أسباب الحكم المستأنف - أنه أورد واقعة الدعوى على نحو يبين أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى ثم أفصحت - من بعد - عن عدم اطمئنائها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التى أوردتها والتى تكفى لحمل النتيجة التى خلصت إليها ، هذا إلى أن الواضح من الحكم أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضدهما لأنها لم تطمئن إلى صحة التصوير الذى قال به رجال الجمارك بعد أن ثبت لديها انتفاء القصد الجنائى لدى المطعون ضده الأول

ووقوف دور المطعون ضده الثانى وهو الذى يعمل حملاً - عند حد حمل حقائب المطعون ضده الأول لقاء أجر ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يحص أدلة الثبوت ولم يستظهر دور المطعون ضده الثانى لا يكون له محل ويعدو الطعن - فى حقيقته - جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو مما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض هذا إلى أنه لا يقبل الجدل فى سلطة المحكمة فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما اطمأنت إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما شرعا فى تهريب البضائع الجمركية على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١/١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانونين رقمى ٨٨ لسنة ١٩٧٦ ، ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ١/٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات . وادعى وزير المالية بصفته مدنياً قبل المتهمين مبلغ ١٠٦٠ ، ٦٦٦ ومحكمة جناح مركز أسوان قضت حضورياً ببراءة المتهمين مما نسب إليهما . استأنف المدعى بالحقوق المدنية بصفته ومحكمة أسوان الابتدائية - بهيئته استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن إدارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

لما كان الأصل - كما جرى قضاء محكمة النقض - أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن حكم البراءة - وبالتالي ما يترتب عليه من قضاء فى الدعوى المدنية - أمورا أو بيانات معينة أسوء بأحكام الإدانة ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان لخلوه من الإشارة إلى أن الدعوى رفعت بناء على طلب كتابى من مدير عام جمارك أسوان يكون فى غير محله لما كان ذلك وكان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر كما أن من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام أنها رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك فى عناصر الإثبات ، ولأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها اطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى ادانته المطعون ضدهما . لما كان ذلك ، وكان الواضح من الحكم المطعون فيه - فيما أورده من أسباب . واعتنقه من أسباب الحكم المستأنف - أنه أورد واقعة الدعوى على نحو يبين أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام وازنت بينها وبين أدلة النفى ثم أفصحت - من بعد عن عدم اطمئنانها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائفة التى أوردتها والتى تكفى لحمل النتيجة التى خلصت إليها هذا إلى أن الواضح من الحكم أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضدهما لأنها لم تطمئن إلى صحة التصوير الذى قال به رجال الجمارك بعد أن ثبت لديها انتفاء القصد الجنائى

لدى المطعون ضده الأول ووقوف دور المطعون ضده الثانى وهو الذى يعمل
حماًلاً عند حد حمل حقائق المطعون ضده الأول لقاء أجر ، ومن ثم فإن ما ينعاه
الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يحص أدلة الثبوت ولم يستظهر دور
المطعون ضده الثانى لا يكون له محل ويعدو الطعن - فى حقيقته -
جدلاً موضوعياً فى سلطه محكمه الموضع فى تقدير أدلة الدعوى واستنباط
معتقداتها منها وهو ما لا تجوز إثارته امام محكمة النقض ، هذا إلى أنه لا يقبل
الجدل فى سلطة المحكمة فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما
اطمأنت إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون مفصلاً عن عدم
قبوله موضوعاً .

////////////////

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / مسعد الساعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / العاوي يوسف وعادل عبد الحميد وحسين الشالحي وخسام عبد الرحيم .

٢٠٩

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٥٨ القضائية

نقض ، التقرير بالطعن والصفة فيه ،، محاماه . وكالة .

وجوب أن يكون المحامي المقرر بالطعن بالنقض في المواد الجنائية وكيلًا عن الطاعن وقت التقرير به . أساس ذلك ؟ .

الطعن في الأحكام . يستلزم توكيل خاص . أو توكيل عام ينص فيه على ذلك .

من المقرر أن الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولاً يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه وكان الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استناداً إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والمحجوز عليها إدارياً لصالح هيئة الأوقاف المصرية والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها عند الطلب فاختلسها لنفسه بنية قتلها إضراراً بالجهة الحاجزة ولم يقدمها في الموعد المحدد وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جناح المنيا قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات . عارض وقضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، عارض وقضى بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الأستاذ / المعامى قرر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٨٥ بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بصفته وكيلأ عن المحكوم عليه . لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على التوكيل الخاص المقدم في الطعن والذي يخول الوكيل عن المحكوم عليه حق الطعن بالنقض نيابة عن موكله

أنه مؤرخ ٢٤ مارس سنة ١٩٨٥ أى لاحق على التقرير بالطعن وإذ كان من المقرر أن الطعن بالنقض فى المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه وكان الطعن فى الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استناداً إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة فى باب الطعن بالنقض فى شأن المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن فى المواد الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون ذاته . لما كان ما تقدم فإن الطعن يفصح عن عدم قبوله شكلاً .

////////////////////

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
 تاجي إسحق نائب رئيس المحكمة وتحتى خليفة وعادل الصادق عثمان ووليفق الدهشان .

٢١٠

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٥٨ القضائية

جمارك . تهريب جمركى . قانون . تفسيره . جريمة . (كانها) . حكم . تسببه . تسبب
 معيب . . شروع . قصد جنائى .

التهريب الجمركى ماهيته ؟

مجرد وجود الشخص داخل المنطقة الجمركية يحمل بضائع أجنبية لا يعتبر فى ذاته
 تهريباً أو شروعاً فيه . إلا إذا قام الدليل على توافر نية التهريب .

المراد بالتهريب الجمركى هو ادخال البضاعة فى اقليم الجمهورية أو إخراجها
 منه على خلاف القانون وهو ماعبر الشارع عنه بالطرق غير المشروعة وينقسم
 التهريب الجمركى من جهة محله إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية
 المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ونوع يرد على بعض السلع
 التى لا يجوز اسيرادها . أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه

الشارع فى هذا الشأن . وفى كلا النوعين إما أن يتم التهريب فعلاً بتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه ، وإما أن يقع حكماً إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو اخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل ادخال البضائع أو اخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمتهرب ما أراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال - أيأ كانت - عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خدعا للموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الضريبة أو مباشرة المنع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قصر عن بيان ماهية الأفعال التى قارفها الطاعن مما يعد تهريباً بالمعنى الذى عناه الشارع ، فلم يوضح حقيقة مكان الضبط وما إذا كان داخل أم خارج الدائرة الجمركية كما لم يوضح ما إذا كانت البضائع المضبوطة مما يحظر القانون استيرادها إلى داخل البلاد من عدمه ، كما لم يورد الحكم الظروف التى استخلص منها قيام نية التهريب لدى الطاعن أو يدلل على ذلك تدليلاً سائغاً ، ذلك لأن مجرد وجود شخص داخل المنطقة الجمركية يحمل بضائع أجنبية لا يعتبر فى ذاته تهريباً أو شروعاً فيه إلا إذا قام الدليل على توافر نية التهريب ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ، بما يستوجب نقضه والإعادة دون حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هرب البضاعة الواردة المشار إليها فى الأوراق . بأن أخفاها عن رجال الجمارك بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٥ ، ١٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٢٤ منكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح الميناء قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام مع اعمال المادة ٥٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنتين مع الشغل وغرامة ألف جنيه ، وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة بشقيها لمدة ثلاث سنوات ، وإلزام المتهم ملزم — بأن يدفع لمصلحة الجمارك مبلغ ٧٢٢٥,٢٢٠ ضعف الرسوم المستحقة ومصادرة المضبوطات موضوع الجريمة عدا السيارة . استأنف المحكوم عليه ومحكمة غرب الإسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطمى الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم

عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تهريب بضائع أجنبية بقصد التخلص من آداء الرسوم الجمركية قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يرد على دفاعه من أن الضبط تم داخل الدائرة الجمركية مما لا يعد تهريباً

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين الواقعة بقوله : وحيث إن تلخص الواقعة فيما أثبتته الرائد ضابط قسم شرطة المسيناء - حيث وردت ساعة افتتاح المذكرة المحررة بمعرفة العقيد / رئيس مباحث المنطقة الأولى بأن وردت معلومات من مصدر سري معلوم لسيادته شخصياً باعتزام المدعو ويعمل ميكانيكي بالشركة المصرية للملاحة البحرية تهريب كمية كبيرة من أجهزة الفيديو أجنبية الصنع مستخدماً في ذلك سيارته رقم ملاكى وقد وردت هذه المعلومات للسيد محرر المذكرة بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٢ الساعة ٨م وبعد مرافقة مدير عام جمارك والمنطقة الغربية تليفونياً للسيد العقيد / فى الإجراءات وضبط الواقعة تم ضبط المدعو بمعرفة الرقيب والرقيب سري من قوة مباحث المنطقة الأولى أثناء محاولته تهريب ستة أجهزة فيديو صناعة أجنبية ماركة ٧٢ل وكذا أشرطة خاصة بالأجهزة الفيديو وجميعها جديدة وذلك داخل حقيبة السيارة المذكورة . ويسؤال المتهم فى محضر تحقيق النيابة بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٢ أنكر ما نسب إليه وقرر بأن السيارة تخصه . وحيث إن مصلحة الجمارك قد أذنت برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم وأوردت بياناً بمفردات الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وحيث قدمت الدعوى للمحكمة بجلسة ٢٧/١١/١٩٨٢ حضر المتهم وحضر معه محاميه وشرح ظروف الدعوى وقرر بأن المتهم لا يحمل هذه الكمية من الفيديوهات وطلب سماع العقيد ثم سألت المحكمة المتهم عن التهمة المسندة إليه فأنكرها وقرر أنه لم يكن يعلم

ما بداخل الصناديق إذ طلب منه شخصان توصيلها إلى منطقة الميناء . وحيث رأت المحكمة أنه يعمل ميكانيكي بالشركة العربية ومريض وكان واضح عليه آثار المرض فرأت المحكمة رأفة به بوقف عقوبتى الحبس والغرامة عملاً بالمادة ٥٥ ع . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم مما تضمنه محضر الضبط والتي تطمئن إليه المحكمة وإن المحكمة رأت الرأفة بوقف عقوبتى الحبس والغرامة فتقضى المحكمة بمعاقة المتهم عملاً بمواد الاتهام عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ إجراءات جنائية » لما كان ذلك . وكان المراد بالتهريب الجمركى هو ادخال البضاعة فى اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر الشارع عنه بالطرق غير المشروعة وينقسم التهريب الجمركى من جهة محلة إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ونوع يسرد على بعض السلع التى لايجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن وفى كلا النوعين أما أن يتم التهريب فعلاً بتمام إخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه وإما أن يقع حكماً اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو اخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤتممة أن تجعل ادخال البضائع أو اخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداءً وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمتهرب ما أراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال - أيا كانت - عند اجتياز - البضاعة للدائرة الجمركية خدعا للموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الضريبة أو مباشرة المنع لما كان ذلك وكان الحكم

المطعون فيه قد قصر عن بيان ماهية الأفعال التي قارفها الطاعن مما يعد تهريباً بالمعنى الذى عنىاه الشارع ، فلم يوضح حقيقة مكان الضبط وما إذا كان داخل أم خارج الدائرة الجمركية كما لم يوضح ما إذا كانت البضائع المضبوطة مما يحظر القانون استيرادها إلى داخل البلاد من عدمه ، كما لم يورد الحكم الظروف التى استخلص منها قيام نية التهريب لدى الطاعن أو يدلل على ذلك تدليلاً سائغاً ، ذلك لأن مجرد وجود شخص داخل المنطقة الجمركية يحمل بضائع أجنبية لا يعتبر فى ذاته تهريباً أو شروعاً فيه إلا إذا قام الدليل على توافر نية التهريب ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ، بما يستوجب نقضه وإعادة دون حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن .

////////////////////

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / احمد ابوزيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة ومحمد زايد وصلاح البرجى وزكريا الشريف .

٢١١

الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) إجراءات « إجراءات المحاكمة » ، موانع العقاب « المرض العقلى » ، دفاع « الإخلال بحق
الدفاع » ، ما يوزنه ، « مسئولية جنائية » ، نقض « اسباب الطعن » ، ما يقبل منها » .

إصابة المتهم بمعاهه فى العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحق فى أو
المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون فى مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والاسهام مع المدافع
عنه فى تخطيط أسلوب دفاعه . المادة ٣٣٩ إجراءات .

إغفال الحكم دفاع الطاعن بإصابته بمرض عقلى طرأ بعد وقوع الجرائم المسندة إليه .
قصور . وإخلال بحق الدفاع .

(٢) نقض « نطاق الطعن » .

نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه أيضاً بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية .
أساس ذلك ؟

١ - لما كانت المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا
ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهه فى عقله طرأت بعد

وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده . ويجوز في هذه الحالة لقاضى التحقيق أو للقاضى الجزئى كطلب النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس ، إصدار الأمر بحجز المتهم فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله « ، وكان الشارع إنما استهدف من هذا النص تحقيق مبادئ العدالة وتقديس حق الدفاع أثناء التحقيق والمحاكمة وكفالاته فى كلتا الحالتين بصورة حقيقة حاسمه ، إذ أن المتهم هو صاحب الشأن الأول فى الدفاع عن نفسه وما كان النص على وجوب تنصيب محام له فى مواد الجنائيات وإجازة ذلك له فى مواد الجنح والمخالفات إلا لمعاونته ومساعدته فى الدفاع فحسب ، وبالتالي فإذا ما عرضت له عاهه فى العقل بعد وقوع الجريمة المستندة إليه فإنه ولو أن مسئوليته الجنائية لا تسقط فى هذه الحالة إلا أنه يتعين أن توقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إليه رشده ويكون فى مكنته المدافعة بذاته عن نفسه فيما أسند إليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه فى تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل دفاع الطاعن بأنه كان مصاباً أثناء محاكمته بمرض عقلى طراً بعد وقوع الجرائم المستندة إليه من شأنه إعجازه عن الدفاع عن نفسه ولم يعن بتحقيق هذا الدفاع بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو يرد عليه بما ينفيه ، يكون فوق ماران عليه من القصور فى القصور فى التسبب مشروباً بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة .

٢ - لما كان نقض الحكم بالنسبة إلى التهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها فإنه بتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - تسبب خطأ فى موت و وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح وعدم إتخاذة الحيلة اللازمة بأن قاد جراراً زراعياً بحاله تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فأدى ذلك إلى إنقلابه فحدثت إصابة المجنى عليهما بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياتهما . ٢ - تسبب خطأ فى جرح كل من و وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وسدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد جراراً زراعياً دون إتخاذة الحيلة اللازمة فحدثت إصابة المجنى عليهم نتيجة إنقلاب الجرار بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى . ٣ - قاد جراراً زراعياً بدون رخصة قيادة ٤ - قاد جراراً زراعياً بدون رخصة تسيير ٥ - قاد جراراً زراعياً بدون لوحات معدنية . ٦ - قاد جراراً زراعياً بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ - ٣ من قانون العقوبات والمواد ١.٢.٣.٥.٦٣.٧٥ / ٢-٣-٤ ، ٧٩.٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وإدعى كل من و ونفسها وبصفتها وصية على و مدينياً قبل التهم ورئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بصفته وذلك بالتضامن بمبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح بركة السبع قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس التهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنية عن التهم الأولى والثانية والأخيرة وبتغريمه مائة جنية عن التهمة الثالثة ومائة جنية عن التهمتين الرابعة

والخامسة وبإلزامه ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية بأن يؤدي بالتضامن للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيهها على سبيل التعويض المؤقت . إستأنف كل من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية ومحكمة شبن الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط .

فطعن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه ، كما طعن المستول عن الحقوق المدنية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه المحكوم عليه على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الإصابة والقتل الخطأ وقيادة جرار بحالة ينجم عنها الخطر وبغير رخصتي تسيير أو قيادة قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، وذلك أن المدافع عنه دفع بعدم جواز محاكمته لإصابته بمرض عقلي نتيجة الحادث وتمسك بإحالاته إلى الطبيب الشرعي لإثبات ذلك ، إلا أن المحكمة بدرجتيها التفتت عن هذا الدفاع فلم تحققه أو ترد عليه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الإطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن تمسك بالدفاع المشار إليه بوجه الطعن ، فضلاً عما هو ثابت بالحكم الابتدائي من تقديم مستندات تفيد أن الطاعن مصاب بشلل بالأطراف مع اضطراب عقلي مزمن . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهه في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه

أو محاكمته حتى يعود إليه رشده . ويجوز في هذه الحالة لقاضى التحقيق أو للقاضى الجزئى كطلب النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة عقوبتها الحبس ، إصدار الأمر بحجز المتهم فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله» ، وكان الشارع إنما استهدف من هذا النص تحقيق مبادئ العدالة وتقديس حق الدفاع أثناء التحقيق والمحاكمة وكفالاته فى كلتا الحالتين بصورة حقيقيه حاسمه ، إذ أن المتهم هو صاحب الشأن الأول فى الدفاع عن نفسه وما كان النص على وجوب تنصيب محام له فى مواد الجنائيات وإجازة ذلك له فى مواد الجنح والمخالفات إلا لمعاونته ومساعدته فى الدفاع فحسب وبالتالي فإذا ما عرضت له عاهه فى العقل بعد وقوع الجريمة المستندة إليه فإنه ولو أن مسؤوليته الجنائية لا تسقط فى هذه الحالة إلا أنه يتعين أن توقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إليه رشده ، ويكون فى مكنته المدافعة بذاته عن نفسه فيما أسند إليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه فى تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل دفاع الطاعن بأنه كان مصاباً أثناء محاكمته بمرض عقلى طرأ بعد وقوع الجرائم المستندة إليه من شأنه إعجازه عن الدفاع عن نفسه ولم يعن بتحقيق هذا الدفاع بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو يرد عليه بما ينفيه ، يكون فوق ماران عليه من القصور فى التسبب مشوّباً بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة . لما كان تقدم وكان نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المشتول عن الحقوق المدنية لقيام مسؤوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها فيه . يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معاً بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى الخاصة بالمحكوم عليه أو طعن المشتول عن الحقوق المدنية

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد الوهاب

الخطاط نائب رئيس المحكمة وعبد اللطيف أبو النيل وعماز إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف .

٢١٢

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ القضائية

(١) فاعل أصلي . شريك . مسئولية جنائية . المسئولية المفترضة ، . قذف . سب .

عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره إلا أن يكون مساهماً في العمل العاقب عليه فاعلاً أو شريكاً .

(٢) قذف . سب . نشر . جرائم النشر ، . مسئولية جنائية . المسئولية المفترضة ، .

حكم بيانات حكم الإدانة ، . تسببيه . تسبیب معیب ، . نقض . أسباب الطعن . مايقبل منها ، .

الحكم بالإدانة في جريمة القذف والسب بطريق النشر . رهن بثبوت أن المتهم هو من أدلى بالحديث المنشور موضوع الاتهام أو أنه اشترك في تحريره .

لا محل لإعمال المسئولية المفترضة في حق الطاعن طالما أنه ليس من الأشخاص الذين حددهم الشارع في المادة ١٩٥ عقوبات .

(٣) قذف . سب . نشر . جرائم النشر ، . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره ، . حكم . تسببيه . تسبیب معیب ، .

دفاع الطاعن أنه لم يدل بالحديث المنشور . جوهرى . وجوب تعرض المحكمة له بإيراد ورداً بإغفال ذلك . قصور .

١ - من المقرر عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً .

٢ - يجب على الحكم الصادر بالإدانة أن يقيم الدليل من وقائع الدعوى على أن المتهم هو من أدلى بالحديث المنشور موضوع الاتهام أو أنه اشترك في تحريره حتى تتحقق مساءلته عن عبارات السب والقذف التي تم نشرها بالجريدة ولا محل في هذا الصدد للمسئولية المفترضة مادام أن الطاعن ليس من الأشخاص الذين حددهم الشارع في المادة ١٩٥ من قانون العقوبات إذ أنه - على ما يبين من مدونات الحكم - ليس رئيساً لتحرير هذه الجريدة أو المحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر ، ذلك بأن المشرع قصر هذه المسئولية المفترضة على من اختصهم بها دون غيرهم ممن يقومون بالتحرير أو النشر ، ومن ثم تبقى مسئولية هؤلاء خاضعة للقواعد العامة في المسئولية الجنائية . فيجب لإدانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلاً المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتراكاً يقع تحت نصوص قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وقد خلت أسبابهما من إقامة الدليل على ارتكاب الطاعن للجريمة طبقاً للقواعد العامة في المسئولية الجنائية سواء باعتباره فاعلاً أم شريكاً فإنه يكون معيباً بالقصور .

٣ - لما كان البين من المفردات أن مما قام عليه دفاع الطاعن المستطور بالمذكرة المقدمة للمحكمة الاستئنافية أنه لم يدل بهذا الحديث وليس هناك حديث مكتوب موقع عليه منه ، كبا ليس هناك تسجيل لهذا الحديث

وكان هذا الدفاع - فى خصوصية الدعوى الماثلة - جوهرياً فقد كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وأن تناوله فى حكمها إيراداً له ورداً عليه . أما وأنها لم تفعل فإن حكمها يكون منطقياً على القصور فى التسييب .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح الجيزة ضد الطاعن وآخرين بوصف أنهم وجهوا إليه عبارات القذف والسب على النحو المبين بالأوراق . وطلب معاقبتهم بالمواد ١٧١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامهم بأن يؤدوا له مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامه والآخرين بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ عشرين ألف جنيه تعويضاً . استأنف المحكوم عليه ومجكمة الجيزة الابتدائية « بهيئة إستئنافية » قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بتفريم المتهم مائتى جنيه وتأيبده فيما عدا ذلك .

فقطع الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا

الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السب والقذف قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه لم يدلل على نسبة المقال المنشور بجريدة ألوان بعددها الصادر برقم بتاريخ إليه وذلك على الرغم من انتفاء صلتها بها كناشر أو محرر أو موزع أو صاحب الصحيفة وهو ماقام عليه دفاع الطاعن في المذكرة المقدمة منه ، الذي اعرض الحكم عن تناوله إيراداً ورداً الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن سرد المبادئ القانونية والقضائية المتصلة بواقعة الدعوى ، دلل على ثبوتها في حق المتهمين الأول والثاني والثالث - الطاعن - في قوله : لما كان ذلك ، وكانت عبارات المقال الواردة تحت عنوان : نعم أنا المسئول عن الواردة بالعدد الصادر في تتضمن عبارات على لسان المتهم الثالث - الطاعن - هي أن المدعى بالحق المدني معتاد مؤاكله ومجالسة بعض المدعين بالحق المدني ، كما أن السيد القاضى هو الذى يقف وراء تحريك الدعوى ، كما جاء تحت صورة المتهم الثالث - الطاعن - أنه يطعن بنزاهة القاضى ، كل هذه العبارات والألفاظ أمور لوصحت لاجبت عقاب من أسندت إليه واحتقاره عند أهل وطنه ، كما جاء بالمقال أيضاً تحديد شخصية من أسندت إليه وهى صورة للمدعى بالحق المدني تحتها إسمه تحديداً وهو القاضى وملف القضية فى يده كل هذا ليس إلا إسائة إلى المدعى بالحق المدني عن سوء قصد الأمر الذى يتوافر معه القصد الجنائى وتتوافر معه أركان جريمة القذف . كما هى معرفة

به في القانون متعينا إدانته المتهم الأول والثاني والثالث - الطاء . » . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده من أسباب محمد لم يصب شيء في هذا الصدد إلى ما أورده الحكم الابتدائي . لما كان ذلك وكان من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً ، وأنه يجب على الحكم الصادر بالإدانة أن يقيم الدليل من وقائع الدعوى على أن المتهم هو من أدلى بالحديث المنشور موضوع الاتهام أو أنه اشترك في تحريره حتى تتحقق مساءلته عن عبارات السب والقذف التي تم نشرها بالجريدة ولا محل في هذا الصدد للمسئولية المفترضة مادام أن الطاعن ليس من الأشخاص الذين حددهم الشارع في المادة ١٩٥ من قانون العقوبات إذ أنه - على ما يبين من مدونات الحكم - ليس رئيساً لتحرير هذه الجريدة أو المحرر المسئول عن المقتسم الذي حصل فيه النشر ذلك بأن المشرع قصر هذه المسئولية المفترضة على من اختصهم بها دون غيرهم ممن يقومون بالتحرير أو النشر ، ومن ثم تبقى مسئولية هؤلاء خاضعة للقواعد العامة في المسئولية الجنائية . فيجب لإدانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلاً المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتراكاً يقع تحت نصوص قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وقد خلت أسبابهما من إقامة الدليل على ارتكاب الطاعن للجريمة طبقاً للقواعد العامة في المسئولية الجنائية سواء باعتبارها فاعلاً أم شريكاً فإنه يكون معيباً بالقصور لما كان ذلك - وكان البين من المفردات أن مما قام عليه دفاع الطاعن المسطور بالذاكرة المذكورة المقدمة للمحكمة الاستئنافية أنه لم يدل بهذا الحديث وليس هناك حديث مكتوب موقع عليه منه ، كما ليس هناك تسجيل لهذا الحديث ، وكان هذا الدفاع - في خصوصية الدعوى الماثلة - جوهرياً فقد كان يتعين على المحكمة

أن تعرض له وأن تناوله في حكمها إيراداً له ورداً عليه . أما وإنها لم تفعل فإن حكمها يكون منطقياً على القصور في التسبب من هذه الناحية أيضاً بما يعيبه ويوجب نقضه والإعاده وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده ، المدعى بالحقوق المدنية ، بالمصاريف المدنية .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

بإئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر

وصلاح البرجى نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى وزكريا الشريف .

٢١٣

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٨ القضائية

نقض - التقرير بالطعن وإيداع الأسباب - ميعاده - شهادة سلبية - نيابة عامة .

امتداد ميعاد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . فى حالة طعن النيابة فى حكم البراءة .
شرطه : الحصول على شهادة سلبية .

الشهادة السلبية . ما هيها ؟

الشهادة المتضمنة تحديد تاريخ إيداع الحكم . ليست شهادة سلبية ولا تكسب حقاً
فى امتداد الميعاد .

////////

إن امتداد ميعاد الطعن وإيداع الأسباب مشروط بأن تكون الطاعنة قد
حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين
يوماً من تاريخ صدوره وعندئذ يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ
إعلان الطاعنة بإيداع الحكم قلم الكتاب ، والشهادة التى يعتد بها فى هذا
المقام - حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض - هى التى تصدر بعد انقضاء
ثلاثين يوماً كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر الحكم فيه متضمنه .

أن الحكم لم يكن - وقت تحريرها - قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه رغم انقضاء هذا الميعاد ، والشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب لا تكون مجدية في امتداد الميعاد ، والشهادة المرفقة مع الطعن محرره بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب فضلاً عن أنها ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم وهو مالم تعد الشهادة لإثباته ومن ثم فهي لا تكسب حقاً في امتداد الميعاد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أقام قمينة طوب بغير ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمادة ١٠٧ مكرراً (أ) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح صدفا قضت غيابياً عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات والإزالة . إستأنف المحكوم عليه ومحكمة أسبوط الابتدائية (مأمورية أبوتيج) - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً فى ١٠ من يناير سنة ١٩٨٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٨٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده ، ولم تقرر النيابة العامة بالطعن فيه بطريق

النقض إلا بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٥ كما لم تقدم أسباباً لطعنها إلا فى هذا التاريخ متجاوزة فى التقرير بالطعن وتقديم الأسباب الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإن طعنها يكون غير مقبول شكلاً ، ولا يشفع لها فى تجاوزها الأجل المعين قانوناً للتقرير بالطعن تساندها إلى شهادة من مأمورية الجنح المستأنفة بأبوتيج مؤرخه ١٩ من مارس سنة ١٩٨٥ بأن الأسباب أودعت فى ١٢ مارس سنة ١٩٨٥ ، ذلك أن امتداد ميعاد الطعن وإيداع الأسباب مشروط بأن تكون الطاعنة قد حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وعندئذ يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعنة بإيداع الحكم قلم الكتاب ، والشهادة التى يعتد بها فى هذا المقام - حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض - هى التى تصدر بعد انقضاء ثلاثين يوماً كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر الحكم فيه متضمنة أن الحكم لم يكن - وقت تحريرها - قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه رغم انقضاء هذا الميعاد ، والشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب لا تكون مجددة فى امتداد الميعاد والشهادة المرفقة مع الطعن محرره بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب فضلاً عن أنها ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم وهو مالم تعد الشهادة لإثباته ومن ثم فهى لا تكسب حقاً فى امتداد الميعاد .

////////////////

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر
وحسن عميرة نائبي رئيس المحكمة - وصالح البرجي ووكرا الشريف -

٢١٤

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٥٨ القضائية

(١) تجريف لارض زراعية - غلوبة - نقض - حالات الطعن - الخطأ في تطبيق القانون ، .

حكم « تسببيه - تسبیب معيب » .

تسوية الأرض الزراعية دون نقل أية أثربة منها . لا يعد تجريفاً . عدم استلزامه

ترخيصاً . أساس ذلك ؟

مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في القانون .

(٢) تجريف لارض زراعية - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره ، . حكم « تسببيه .

تسبیب معيب » .

دفاع الطاعن بأنه لم يجرف الأرض الزراعية بل قام بتسويتها وتقديعه شهادة تفيد ذلك .

دفاع جوهري . عدم تحييه . قصور وإخلال بحق الدفاع .

=====

١ - نصت المادة الأولى من قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٦٠

لسنة ١٩٨٤ - الصادر تنفيذاً لهذا القانون على أن « يحظر تجريف الأرض

الزراعية أو نقل الأثربة منها لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ويعتبر تجريفاً

إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض ولا يعتبر تجريفاً قيام المزارع

بتسوية أرضه دون نقل أية أترية منها » ومفاد ذلك جواز تسوية الأرض دون نقل أية أترية منها دون حاجة إلى تصريح بذلك ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، عندما استلزم ترخيصاً لتسوية الأرض الزراعية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

٢ - لما كان ما وقع فيه الحكم من خطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق ما أثاره الطاعن من أنه لم يقم بتجريف الأرض، بل قام بتسويتها - بدليل الشهادة التي قدمها - وهو دفاع يعد في خصوصية هذه الدعوى المطروحة هاماً ومؤثر في مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة تحييصه لتقف على مبلغ صحته . أما وأنها لم تفعل . فإن حكمها يكون فوق خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور في التسبيب منطقياً على إخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف الأرض الزراعية المبينة بالمحضر بدون تصريح من الجهة المختصة وطلبت عقابة بالمادتين رقمي ٧١ مكرراً ، ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل ومحكمة جنح قريينا قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لايقاف التنفيذ وغرامة مائتى جنيه . استأنف المحكوم عليه ومحكمة

شبهز الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لعقوبة الحبس فقط .

قطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص قد شابه قصور فى التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يعرض لدفاعه بأن ما قام به لم يكن تجريفاً لأرض زراعية - بل تسوية له لإمكان ربيها وتحسين زراعتها - على النحو الذى يشهد به كتاب الجمعية الزراعية الذى قدمه تأييداً لدفاعه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم شهادة « تفيد أن الأرض كانت مرتفعة وقام بتسويتها » وقد عرض الحكم لهذا الدفاع واطرحه فى قوله « أن المحكمة لم تتبين من مطالعتها الأوراق حصوله على تصريح مسبق من الجهة المختصة بالتسوية » . لما كان ذلك وكانت المادة ١٥٠ من قانون الزراعة رقم ٥٣

سنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد جرى نصها على أن « يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة وفي هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإداري ... ويعتبر تجريفاً في تطبيق أحكام هذا القانون إزالة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ، ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعياً أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي » ونصت المادة الأولى من قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ - الصادر تنفيذاً لهذا القانون على أن « يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة منها لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ويعتبر تجريفاً إزالة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض ولا يعتبر تجريفاً قيام المزارع بتسوية أرضه دون نقل أية أتربة منها «ومفاد ذلك جواز تسوية الأرض دون نقل أية أتربة منها دون حاجة إلى تصريح بذلك ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، عندما استلزم ترخيصاً لتسوية الأرض الزراعية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله . لما كان ذلك ، وكان ما وقع فيه الحكم من خطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق ما أثاره الطاعن من أنه لم يتم بتجريف - بل قام بتسويتها - بدليل الشهادة التي قدمها - وهو دفاع يعد في خصوصية هذه الدعوى المطروحة - هاماً ومؤثر في مصيرها ، مما كان يقتضى

من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته . أما وأنها لم تفعل . فإن حكمها يكون فوق خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور في التسبيب منطقياً على إخلال بحق الدفاع بما يستتوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى .

////////////////////

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس هجائي

للسنة

التاسعة والثلاثون

(جنائي)

(١)

اتفاق - إثبات - إجراءات - أحداث - أحوال شخصية -
 اختصاص - اختلاس أموال أميرية - إخفاء أشياء
 مسروقة - ارتباط - أسباب الإباحة وموانع العقاب -
 استجواب - استئناف - استدالات - استعمال مكبر
 صوت - استيراد - استيقاف - استيلاء على أموال
 أميرية - اشتراك - أشكال فى التنفيذ - إصابة خطأ -
 اعتراف - إعدام - إعلان - أغذية - إقتران - إكراه - آلات
 رفع مياه - امتناع عن تنفيذ حكم - أمر إحالة - أمر
 بالآوجه - أمر حفظ - أوراق رسمية - إيجار أماكن .

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">إتفااق</h2> <p>١ - إثبات الاشتراك بالقرائن مناطه : ورود القرينة على واقعة الاتفاق على إرتكاب الجريمة أو المساعدة . فى ذاتها . مع صحة الاستنتاج وسلامته .</p> <p>وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين . لا الظن والاحتمال .</p> <p>مجرد اتفاق المهتمين بالاختلاس مع الطاعن على شراء أجولة القمح التى اختلساها . لا ينصب على واقعة الاتفاق أو المساعدة فى إرتكابه جريمة الاختلاس . الحكم بإدانته بتلك الجريمة استناداً إلى ذلك الاتفاق . قصور .</p>
٦٩٨	١٠٤	<p>(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١١)</p> <p>٢ - الاشتراك فى الجريمة . مناط تحقيقه : اقتراح الفعل المادى للمساهمة التبعية فى وقت سابق أو ، معاصر للجريمة وأن تقع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك .</p>
٦٩٨	١٠٤	<p>(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١١)</p> <p>٣ - ثبوت سبق الاصرار فى حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه منهم .</p>
٧١٢	١٠٦	<p>(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)</p>
١١٦٧	١٨٢	<p>(والطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة الاشتراك في الاختلاس يوجب عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها .</p> <p>مجرد قيام الطاعن الثاني بالاشتراك مع الطاعن الأول في تقديم المستند المزور إلى المختصين لا يفيد في ذاته المساهمة في جريمة الاختلاس .</p> <p>عدم بيان الحكم ما يدل على توافر المساهمة في مقارفة جريمة الاختلاس . قصور .</p>
٨٤٦	١٢٧	<p>(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)</p> <p>٥ - ثبوت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه . يرتب تضامنا في المسئولية .</p> <p>استظهار الحكم اتفاق الطاعن مع المتهم الآخر على قتل المجنى عليه من معينه في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها . وأن كل منهما قصد قصد الآخر في ايقاعها . اعتباره فاعلا أصليا في الجريمة .</p>
١١٦٧	١٨٢	<p>(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p> <p>إثبات</p> <p>« بوجه عام »:</p> <p>١ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)</p>
٥	١ مينة عامة	

الصلحة	القاعدة	
		٢ - عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . إغفال بعض الوقائع . مفاده . اطراحها لها .
٥	١ مادة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
١١٦٧	١٨٢	(والطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٣ - ثبوت علم الجانى بان ما يحزره مخدر . يتوافق به القصد الجنائى فى جريمة احرازه . استظهار هذا القصد . موضوعى .
		- اقناعية الدليل فى المواد الجنائية مفادها ؟
٥	١ مادة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
		٤ - حق محكمة الموضوع فى الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)
		٥ - الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم . مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة . مثال .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)
٦٠٧	٩١	(والطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		٦ - الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعى . لا يستلزم ردا خاصا إكتفاء بما تورده المحكمة من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)
٦٤٧	٩٥	(والطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره . ما دام له أصل ثابت فى الأوراق . مثال .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٧) ٨ - تساعد الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟
١١٢	١٠	(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٧)
٨٥٣	١٢٨	(والطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
١٢٦١	١٩٥	(والطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٨) ٩ - وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف الأدلاء بها . موضوعى . مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟ الجدل الموضوعى فى تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام محكمة النقض .
١٢٨	١٣	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٣)
٨٣٠	١٢٤	(والطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠) ١٠ - عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . والرد على كل شبهة يثيرها . كفاية استفادة الرد من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم .
١٥٠	١٧	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
٥٩٣	٨٩	(والطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
٧١٢	١٠٦	(والطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
١٢٨٩	١٩٧	(والطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - العبرة فى المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة عليه - النعى عليها فى هذا الشأن . جدل موضوعى لا يجوز إثارته أمام النقض .
١٨١	٢٠	(الظعن رقم ١٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
٦٠٧	٩١	(و الظعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		١٢ - عقيدته المحكمة تقوم على المقاصد والمعانى لاعلى الألفاظ والمباني .
		مثال :
١٨١	٢٠	(الظعن رقم ١٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
		١٣ - النعى على تصرف النيابة من عدم سماعها للشهود أو إجراء معاينة - تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للظعن .
١٩٠	٢١	(الظعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
٥٩٣	٨٩	(والظعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
٧١٢	١٠٦	(والظعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		١٤ - بطلان التسجيل . بفرض وقوعه . لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التسجيل .
٢٤٧	٣٢	(الظعن رقم ٣٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢)
		١٥ - الدفع بتعذر تحديد الضارب . موضوعى . لا يستلزم رداً ما دام الرد مستفاداً من القضاء بالادانته .
		تقدير أدلة الدعوى . موضوعى .
٢٦٩	٣٥	(الظعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)

الصلحة	القاعدة	
		١٦ - إحالة الحكم فى بيان دليل الإدانة إلى محضر ضبط الراقعة دون بيان مضمون أوجه استدلاله به . عدم كفايته سنداً للإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .
٢٨٩	٣٨	(الطعن رقم ٧١٩٨ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/١٥) ١٧ - وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة وظروفها وأدلة الثبوت . المادة ٣١٠ إجراءات . - عدم ذكر الحكم مضمون محضر الضبط الذى عول عليه فى إدانة المتهم . قصور .
٣٤٧	٤٩	(الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥) ١٨ - التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟ حق المحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها تجزئة هذه التحريات والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ماعده . مشال .
٣٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/٢) ١٩ - عدم اشتراط أن يكون الدليل قاطعاً فى كل جزئية من جزئيات الدعوى . كفاية أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ولو عن طريق الاستنتاج .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
٦٠٧	٩١	(والطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
١١٦٧	١٨٢	(والطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ٢٠ - كفاية أن يتشكل القاضى فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له البراءة القصد الجنائى فى جريمة جلب الجواهر المخدرة . استخلاصه موضوعى . متى كان سائفاً .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - كفاية الشك في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . ما دامت المحكمة قد محصت الواقعة وأحاطت بها .
٤٢٥	٦١	(الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٥)
١١٢١	١٧٢	(والطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)
		٢٢ - لا يقدر في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام قد أقيم على دعائمه أخرى تكفي وحدها لحمله .
		(الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٥)
٤٢٥	٦١	٢٣ - الأصل في الإجراءات الصعة .
		الثابت في محضر الجلسة أو الحكم . لا يجوز الإدعاء بما يخالفه . إلا بطريق الطعن بالتزوير .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٢٤ - جواز الأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر . متى تبنيت المحكمة صحتها واقتنعت بصورها عن نقلت عنه .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٢٥ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير مقبول .
		مثال في شأن طلب تحليل باقى كمية المخدر المسند إلى الطاعن حيازتها .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ - التفات المحكمة عن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . لا عيب .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)
		٢٧ - إجراءات تحرير المضبوطات تنظيمية عدم ترتب البطلان على مخالفتها . الجدل الموضوعي غير جائز أمام التقض . مثال لتسبب سائح لرفض الدفع ببطلان إجراءات التحريز .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)
		٢٨ - تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأميننا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب يعتبر إجراء إداريا وقائيا . وليس من أعمال التحقيق . جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفه عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام . التزام الحكم هذا النظر ورفض الدفع ببطلان التفتيش صحيح فى القانون .
٤٧٣	٦٨	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفى أن تكون فى مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها . الجدل الموضوعى فى تقدير أدلة الدعوى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤) ٣٠ - جريمتى حيازة عملة ورقية مقلدة والشروع فى ترويجها . يكفى للعقاب عليهما التشابه بين العملة الصحيحة والمقلدة بما يجعلها مقبولة فى التداول . عدم تعرض المحكمة لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمقلدة متى لا يؤثر فى سلامة الحكم بالإدانة ؟
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧) ٣١ - إبداء الدفع ببطلان القبض لأول مرة أمام النقض . غير جائز . مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟ تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب يعتبر إجراء إداريا وقائيا . وليس من أعمال التحقيق . جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها .
٦٥٨	٩٧	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)

المصلحة	القاعدة	
		<p>٣٢ - إختصاص أعضاء الرقابة الإدارية . مقصور على الجرائم التى يقارفها الموظفون أثناء مباشرتهم لوظائفهم . عدم امتداد هذا الإختصاص إلى أحاد الناس . حد ذلك ؟</p> <p>تعويل الحكم على نتيجة تفتيش اجراءه عضو الرقابة الإدارية دون بيان توافر اختصاصه . يعيبه .</p> <p>تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟</p>
٦٨٠	١٠١	<p>(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/٨)</p> <p>٣٣ - دفاع الطاعن بأن أقواله أمام النيابة كانت وليده إكراه أدبى . إثارته لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة . علة ذلك ؟</p>
٧١٢	١٠٦	<p>(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)</p> <p>٣٤ - الأخذ باعتراف المتهم من حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . جائز . ولو لم يكن معززاً بدليل آخر . أساس ذلك ؟</p> <p>محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه . كفاية القضاء بالإدانة رداً عليه .</p> <p>الجدل الموضوعى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٧٤١	١١١	<p>(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٨/٦/٢)</p>
١٢٣٧	١٩١	<p>(والطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - إنكار المتهم أمام غرفة المشورة التهمة . وقوله أن اعترافه أمام النيابة كان تحت تأثير الإكراه الواقع عليه من رجال الشرطة . استناد الحكم المطعون فيه في إدانته إلى ذلك الإقرار دون التعرض لدفاعه أو الرد عليه قصور .
٨٥٣	١٢٨	(الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
		٣٦ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر .
		نعى الطاعن بعدم جواز إثبات حالة السكر البين بغير تحليل للدم . جدل موضوعي . إثارته أمام النقض . غير جائزة .
		النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها . غير جائز .
٨٩٨	١٣٤	(الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢)
		٣٧ - التفتات الحكم عن الصلح بين الطاعن والمجنى عليه - في معرض نفى التهمة لا يعيبه . ما دام قد أبدى عدم إطمئنانه إلى ما جاء به ولم يكن له تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها . علة ذلك ؟
٩٠٩	١٣٦	(الطعن رقم ٤٤٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣٨ - جريمة الزنا . ركن العلم فيها بأن من زنى بها متزوجة . أمر مفترض فى حق الشريك . ينفيه إثباته أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .
٩١٤	١٣٧	(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٦/١٠/١٩٨٨)
		٣٩ - تزيد الحكم فيما لا أثر له فى منطقته أو النتيجة التى انتهى إليه . لا يعيبه .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١١/١/١٩٨٨)
		٤٠ - حسب الحكم إيراد الأدلة المنتجة التى تحمل قضاءه . تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى . غير جائز أمام النقض .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١١/١/١٩٨٨)
		٤١ - وجوب إيراد الأدلة التى استندت إليها المحكمة وبيان مؤداها .
		مجرد الاكتفاء بالإشارة إلى ما تضمنه تقرير الخبير من اصطناع أختام ومطبوعات . دون إيراد مضمونه . قصور .
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ٣/١١/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ - مجرد ضبط الورقة المزورة أو الخاتم المقلد ، أو التمسك بذلك ، أو وجود مصلحة للمتهم فى تزويرها أو تقليده . لا يكفى مجرداً لإثبات إسهامه فى التزوير أو التقليد كفاعل أو شريك أو علمه بذلك . حد ذلك ؟
١٥٢	١٠٠١	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		٤٣ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين . لاعلى الظن والاحتمال .
١٥٢	١٠٠١	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		٤٤ - استناد القاضى الجنائى فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . عدم جواز تأسيس حكمه على رأى غيره . مثال . للمحكمة التعويل فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . التحريات لا تصلح وحدها لأن تكون قرينه معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت الجريمة . ابتناء الحكم على عقیده حصلها الشاهد من تحريره لاعلى عقیده استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها . قصور . يعيبه .
١٥٣	١٠١٢	(الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤٥ - لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه ما دام له مأخذ الصحيح من الأوراق.
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/٩)
		٤٦ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/٩)
١٣٥٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)
		٤٧ - حرية القاضى الجنائى فى تكوين اقتناعه من أى دليل له مأخذ فى الأوراق . تزيد الحكم فيما لم يكن بحاجة إليه . لا يعيبه .
١٠٢٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)
		٤٨ - لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما تستخلصه منه .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٤٩ - حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه . أن تكون الأدلة التى عول عليها فى مجموعها كافية لأن تؤدى إلى ما رتبها عليها . مثال .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الطبعة	الطبعة	
		٥٠ - حدوث إصابة المجنى عليه من الأمام رغم وقوف ضاربه خلفه . جائز . إذ أن جسم الإنسان متحرك . لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء .
		تجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت بالدليل الصحيح في وجدان المحكمة . غير جائز أمام النقض .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٥١ - إقامة الحكم قبضاه على ما ليس له أصل في الأوراق . يبطله .
		- مثال .
١٢٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
		٥٢ - للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى .
		عدم التزام المحكمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو إعادة مناقشته . ما دام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه لا يجافى العقل والقانون .
		الجدل الموضوعى في تقدير الأدلة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		٥٣ - عدم قبول النعى على الحكم خطأ في الاسناد . متى أقيم على ماله أصل في الأوراق .
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الصلحة	القاعدة	
		<p>٥٤ - عدم التزام محكمة الموضوع فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم .</p> <p>مثال لقضاء بالبراءة فى جريمة شروع فى تهريب جمركى لعدم اطمئنان المحكمة لصحة التصوير الذى قال به رجال الجمارك .</p> <p>الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى . عدم جواز إثارته أمام النقض . عدم جواز الجدل فى سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)</p>
١٣٧٢	٢٠٨	

الصفحة	القاعدة
	راجع أيضا : إتفاق
	(القاعدتان رقما ١٠٦، ١٨٢ بالصحيفتين رقمي ٧١٢، ١١٦٧)
	وإثبات « إعتراف »
	(القاعدتان رقما ٨، ١٠ بالصحيفتين رقمي ٩٠، ١١٢)
	وإثبات « خبرة »
	(القواعد أرقام ٥٥، ٨٨، ١٠٦، ١٥٧ بالصحفات أرقام ٣٧٧، ٥٧٤، ٧١٢، ١٠٤٤)
	وإثبات « شهود »
	(القاعد رقم ٤ بالصحيفة رقم ٧٠)
	وارتباط
	(القاعد رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٩٨)
	واشتراك
	(القاعد رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٦٩٨)
	وإيجار أماكن
	(القاعد رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١٧٠٨)
	وتزوير
	(القاعدتان رقما ٩١، ١٠٠ بالصحيفتين رقمي ٦٠٧، ٦٧٥)
	وتفتيش
	(القاعدتان رقما ٢٥، ٤٥ بالصحيفتين رقمي ٢٠٩، ٣٢٤)

الصفحة	القاعدة
	<p>وخطف</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٢٦١)</p> <p>ورشوة</p> <p>(القاعدتان رقم ١٢٩، ١٢٨ بالصحيفتين رقمي ٨٥٩، ٣١٦)</p> <p>وشيك بدون رصيد</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ١٠٤٨)</p> <p>وقتل عمد</p> <p>(القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٩٠)</p> <p>ومواد مخدرة</p> <p>(القواعد أرقام ١٦٦، ٦٥، ٦٣ بالصحات أرقام ٤٣٥، ٤٥٨، ١٠٩٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		« اعتراف »
		١ - عدم التزام المحكمة بنص الإقرار وظاهره . لها أن تستنبط الحقيقة منه ومن سائر العناصر الأخرى . متى كان ذلك يتفق وحكم العقل والمنطق .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)
		٢ - تقدير قيمة الإقرار واستقلاله عن الإجراء الباطل . موضوعي .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)
١٢٣٧	١٩٠	(والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٣ - الإقرار الذي يعول عليه . شرطه ؟ الدفع ببطالان الإقرار لصدوره تحت تأثير الإكراه . جوهرى . أثر ذلك ؟
١١٢	١٠	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)
٨٥٣	١٢٨	(والطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
		٤ - انكار المتهم التهمة في مرحلة الإحالة وإثارتها دفاعاً بأن اعترافه كان وليد إكراه . اعتبار هذا الدفاع مطروحا على المحكمة . استناد الحكم المطعون فيه فى إدانته إلى ذلك الإقرار . دون التعرض لدفاعه أو الرد عليه . قصور . مثال لتسبيب معيب .
١١٢	١٠	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الإقرار المعتبر . وجوب أن يكون نصاً في إقرار الجرمية وصريحاً واضحاً لا يحتمل تأويلاً .
		رضاء المطعون ضدها بتفتيش منزل الزوجية وقولها أنها مسئولة عن نتيجة التحليل ومستعدة للتنازل عن المضبوطات . لا يتحقق به معنى الإقرار . ما دامت لم تقرر على نفسها بصدور الواقعة الإجرامية عنها .
٢٧٦	٣٦	(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
		٦ - إقرار الطاعن بتسليم المحرر لشخص مع تنصله من تزويره . لا يعد إقراراً بجرمى التزوير والتقليد . خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار إقراراً لا تأثير له على سلامة الحكم . طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإقرار .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		٧ - ماهية الإقرار القضائي وغير القضائي - تقدير صحته وقيمه في الإثبات . موضوعي .
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		٨ - الأخذ بإقرار المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . جائز . ولو لم يكن معززاً بدليل آخر . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه . كفاية القضاء بالإدانة رداً عليه .
		الجدل الموضوعى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤١	١١١	(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢)
١٢٣٧	١٩١	(والطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٩ - الإعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من انتزاع الإعتراف منه بالإكراه . موضوعى .
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠)
		١٠ - انكار المتهم أمام غرفة المشورة التهمة . وقوله أن إعترافه أمام النيابة كان تحت تأثير الإكراه الواقع عليه من رجال الشرطة . استنادا للحكم المطعون فيه فى إدانته إلى ذلك الإعتراف دون التعرض لدفاعه أو الرد عليه قصور .
٨٥٣	١٢٨	(الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
		١١ - حق محكمة الموضوع فى الأخذ بإعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك . تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن إعترافه كان نتيجة إكراه . موضوعى .
٨٧٠	١٣١	(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - عدم تساند الحكم إلى الإعتراف فى إثبات الإتهام قبل الطاعن . الجدل فى صحة ذلك الإعتراف . غير مجد .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		١٣ - تقدير صحة الإعتراف وقيمتة فى الإثبات . موضوعى .
		لمحكمة الموضوع بحث صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المغزى إليه قد أنتزع منه بطريق الإكراه
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٩)
		١٤ - ورود الإعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . غير لازم .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		١٥ - للمحكمة أن تحيل فى بيان مضمون إعتراف المتهم إلى أقوال أحد الشهود . شرط ذلك : أن تنصب هذه الأقوال على واقعة واحدة وألا يوجد خلاف فيها .
		استناد الحكم إلى إعتراف المتهم دون بيان مضمونه اكتفاء بالإحالة إلى أقوال المجنى عليها على الرغم من قيام الخلاف بينهما . يعيب الحكم
١٢٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		« أوراق » :
		١ - حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي أطمأنت إليها .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٣)
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٣٤٤٦ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٢ - كفاية الاستناد في تقدير سن المجنى عليه في جريمة هتك عرض . إلى إفادة المدرسة الملحق بها . ما دامت مستمدة من شهادة ميلاده المودعة لديها . أساس ذلك ؟
١١٧	١١	(الطعن رقم ٤٥٦٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٠)
		٣ - جريمة الزنا . ركن العلم فيها بأن من زنى بها متزوجة . أمر مفترض في حق الشريك ينفيه إثباته أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .
٩١٤	١٣٧	(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦)
		٤ - الحكم على متهم باعتباراً أن سنه تجاوزت الثامنة عشرة . ثبوت عدم تجاوز هذه السن بأوراق رسمية . منوط برئيس النيابة رفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . للقضاء بالغائه وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها . المادة ١/٤١ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤
١١٩٣	١٨٤	(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - اختصاص الموثقين المنتدبين الذين يعينون بقرار من وزير العدل . قصره على عقود الزواج والطلاق دون غيرها من المحررات والعقود . أساس ذلك ؟</p> <p>- قيام الموثق المنتدب بتحرير محضر الخطبة . لا يصبغه بالصفة الرسمية ، أثر ذلك : عدم اعتباره من الأوراق الرسمية . ولو كانت شريعة الجهة التي يتبعها الموثق قد خولته عقد الخطبة أو أن يكون العمل قد جرى على تحرير محضر بها . متى كانت القوانين واللوائح لا تخوله ذلك أو تخلع عليه صفة الموظف العمومي في هذا المقام . أساس ذلك ؟</p>
١٣١٤	١٩٩	(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		« خبيزة »
		١ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي .
١٨١	٢٠	(الطعن ٤١٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
٥٩٣	٨٩	(والطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
١٠٤٤	١٥٧	(والطعن رقم ٣٩٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٠)
		٢ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني - غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
		مثال :
١٨١	٢٠	(الطعن ٤١٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
٢٦٩	٣٥	(والطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
٥٧٤	٨٨	(والطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
٧١٢	١٠٦	(والطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
١١٦٧	١٨٢	(والطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
١٢٨٩	١٩٧	(والطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		٣ - طلب الدفاع غير المنتج في الدعوى . لا تشرب على المحكمة أن هي لم تحققه .
		مثال .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حق عضو النيابة فى الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهه أو كتابة بغير حلف يمين . أساس ذلك ؟
٢٤٧	٣٢	(الظعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٥ - عدم التزام المحكمة بتدب خبير ما دامت قد رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى . ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى ندبه .
٣٧٧	٥٥	(الظعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣)
		٦ - الخطأ فى الاسناد الذى لا يؤثر فى منطق الحكم . لا يعيبه . خطأ الحكم فيما نقله من تقرير المضاهاه من أن أرقام المتورن والشاسية مزورة حالة أن التقرير خلا من الاشارة إليهما . لا جدوى من النعى به .
٦٠٧	٩١	(الظعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		٧ - تقدير اراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم . موضوعى . حق المحكمة فى الأخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وإطراحها تقرير الخبير الاستشارى المقدم من الطاعن . النعى عليها لذلك غير سديد .
٦٢٧	٩٣	(الظعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)
٩٧٥	١٥٠	(والظعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - متى لا تلتزم المحكمة باجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ؟
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		٩ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات . ما دامت مطروحة للبحث أمامها .
		استناد المحكمة إلى تقرير طبيب قام بالتشريح ليس طبيبا شرعيا بحسبانه عنصرا من عناصر الدعوى . لا عيب . وإن لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعن في هذا الشأن . ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		١٠ - النعى على الحكم استناده إلى تقرير صفة تشريحية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة عدم قبوله سببا للطعن بالنقض .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		١١ - إقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذى وجدت فيه جثث المجنى عليهم استناداً إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء بمكان وقوف السيارة المتواجدين بداخلها . وكذا عدم كفاية العثور على كل الطلقات الفارغة المستعملة في الحادث . موضوعى . استفادة الرد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - وجوب إيراد الأدلة التي استندت إليها المحكمة وبيان مؤداها .
		مجرد الاكتفاء بالإشارة إلى ما تضمنه تقرير الخبير من اصطناع أختام ومطبوعات . دون إيراد مضمونه . قصور .
١٥٢	١٠٠١	(الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		١٣ - اطمئنان المحكمة إلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى من أن الطاعن هو المحرر لبيانات الشيك والموقع عليه . النعى عليها بالإخلال بحق الدفاع لعدم إعادة القضية إلى الخبير فى غير محله . علة ذلك ؟
١٥٨	١٠٤٨	(الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)
		١٤ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . موضوعى .
		عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى . مادام . أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى حاجة إلى ذلك .
١٨٢	١١٦٧	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		١٥ - للمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى .
		عدم التزام المحكمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو إعادة مناقشته . ما دام استنادها إلى الرأى الذى انتهت إليه لا يجافى العقل والقانون .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٩٦	١٢٨١	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا: إثبات « بوجه عام » .
		(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٩٨)
		ودفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » .
		(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ١٣٥)
		« شهود » :
		١ - عدم التزام الحكم أن يورد من أقوال الشهود . إلا ما
		يقيم عليه قضاءه .
٥	١ مئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
٩٧٥	١٥٠	(والطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٢ - عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة .
		حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه .
٥	١ مئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
١١٧	١١	(والطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٠)
		٣ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق
		نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها .
٥	١ مئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
		٤ - تضارب الشاهد في أقواله . لا يعيب الحكم . متى
		كانت المحكمة استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لاتناقض

الصفحة	القاعدة	
		فيه . الجدل الموضوعى فى تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٥	١ مئة مئة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
١١٧	١١	(والطعن رقم ٤٥٦٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٠)
٨٤٢	١٢٦	(والطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)
١٢٣٧	١٩١	(والطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٥ - وزن أقوال الشاهد . موضوعى .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٣)
٥٩	٢	(والطعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٣)
٢٤٧	٣٢	(والطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
٥٧٤	٨٨	(والطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
٨٤٢	١٢٦	(والطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)
		٦ - الأصل سماع الشاهد . علة ذلك ؟
٧٠	٤	(الطعن رقم ٤٥٧٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٤)
		٧ - وجوب بناء الحكم الجنائى على المرافعة التى تحصل أمام القاضى نفسه الذى يصدر الحكم . والتحقيق الشفوى الذى يجزى بنفسه . علة ذلك ؟
		التعويل على أقوال الشهود الذين سمعتهم هيئة أخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم أمام الهيئة التى أصدرت الحكم ويغير بيان سبب رفض سماعهم . اخلال بحق الدفاع .
٧٠	٤	(الطعن رقم ٤٥٧٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - نزول المتهم عن طلب سماع الشهود لا يسلب حقه فى العدول عن هذا النزول ويتمسك بتحقيق ما يطلب ، ما دامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟
٧٠	٤	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٤)
		٩ - حق المحكمة فى الإعراض عن سماع شهود النفى مالم يتبع حكم المادة ٢١٤ مكررا (أ) ٢ / إجراءات .
		(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)
١٠٥	٩	١٠ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم . موضوعى .
		أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : إطراح جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . عدم التزامها ببيان علة ذلك .
١٠٥	٩	(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)
١٢٨	١٣	(والطعن رقم ٤٣٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣)
٢٢٢	٢٧	(والطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٧)
٤٣٥	٦٣	(والطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
٨٣٠	١٢٤	(والطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠)
٩٥٧	١٤٦	(والطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
١٠٧٤	١٦٣	(والطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)
١٢٨٩	١٩٧	(والطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الصلحة	القاعدة	
		١١ - وزن أقوال الشهود . موضوعي . المنازعة في أقوال الشهود . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام النقض . عدم جواز النعي على المحكمة إلتفاتاً عن قالة شهود النفي . تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع .
١٥٠	١٧	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤) ١٢ - الأصل أن محكمة ثاني درجة أفا تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤) ١٣ - جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضى فيها الصدق .
١٨١	٢٠	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩) ١٤ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق .

الصفحة	القاعدة	
		مثال :
١٨١	٢٠	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
٢٦٩	٣٥	(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		١٥ - حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . صراحة أو ضمنا .
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
٢٦٩	٣٥	(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
		١٦ - تقدير قيمة الشهادة . موضوعي . عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية .
٢٠٩	٢٥	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)
		١٧ - تراخي المجنى عليه في الإبلاغ لا يفيد كذب شهادته
٢٢٢	٢٧	(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٢٧)
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		١٨ - حق المحكمة الأعراض عن قتاله شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به .
٢٢٢	٢٧	(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٢٧)
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - بطلان التسجيل . بفرض وقوعه . لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التسجيل .
٢٤٧	٣٢	(الظعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٢٠ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجرية المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . سواء لإثبات التهمة أو نفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .
٢٥٩	٣٣	(الظعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٩)
		٢١ - شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا فى قائمة شهود الإثبات سواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم - علة ذلك ؟
٢٥٩	٣٣	(الظعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٩)
		٢٢ - حق الدفاع فى طلب سماع الشاهد . على المحكمة إجابته لأنه سابق فى وجوده وترتيبته على مداولة القاضى وحكمه . مخالفة ذلك : إخلال بحق الدفاع .
٢٥٩	٣٣	(الظعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٩)
		٢٣ - عدم اعتراض محامى الطاعن على سماع أقوال الشاهد فى حضوره بغير يمين . سقوط حقه فى التمسك بهذا

الصفحة	القاعدة	
		البطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . م ٣٣٣ إجراءات .
		تعريف الشهادة والشاهد ؟
		حق المحكمة فى الإعتماد فى القضاء بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال . بغير حلف يمين .
٢٦٩	٣٥	(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
		٢٤ - عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفى التي اعرضت عنها .
٣١١	٤٣	(الطعن رقم ٤٠٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)
		٢٥ - لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
		محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود وأن تعددت .
٣٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢)
٤٣٥	٦٣	(والطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
٤٥٨	٦٥	(والطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)
٩٧٥	١٥٠	(والطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)
١٠٧٤	١٦٣	(والطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ - حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد . ورود الشهادة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها . غير لازم . كفاية أن تؤدي إليها باستنتاج سائغ .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
		٢٧ - اختلاف أقوال شهود الإثبات في غير ما هو مؤثر فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة لا عيب . الإحالة في بيان أقوال شهود الإثبات إلى أقوال أحدهم . لا عيب . ما دامت تتفق في جملتها مع أقوال الأخير .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
		٢٨ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ الدليل المقدم إليها . فلها أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح مالا تثق فيه من تلك الأقوال .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٢٩ - عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل في الدعوى . ما دام له أصل فيها . مثال .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٣٠ - جواز الأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر . متى تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصورها عن نقلت عنه .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣١ - حق المتهم فى إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحاً .
		طلب الدفاع سماع شهود بشأن واقعة متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ما دام سماعهم لازماً للفصل فيها . رفض المحكمة هذا الطلب بغير مبرر سائق . إخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		٣٢ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بسماع شاعدى الإثبات . يفيد تنازله عن سماعه . التفات المحكمة الاستثنائية عن ذلك الطلب . لا تثريب .
٦٤٧	٩٥	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)
		٣٣ - النعى على تصرف النيابة عدم سماع شهود . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سبباً للطعن .
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		٣٤ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى . خصومة الشاهد للمتهم لا تمنع من الأخذ بشهادته . قرابه الشاهد للمجنى عليه . لا تمنع من الأخذ بأقواله .
٩١٤	١٣٧	(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦)
١١٦٧	١٨٢	(والطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
١٣٢٥	٢٠٠	(والطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شهود تنازل عن سماعهم .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٠)
		٣٦ - الشهادة فى الأصل هى أخبار الشخص بما يكون قدرآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٩)
		٣٧ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٩)
١٣٥٣	٢٠٤	(والطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)
		٣٨ - ورود الشهادة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها . غير لازم . كفاية أن تكون مؤدية إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ بحجة المحكمة .
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٩)
		٣٩ - عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .
		عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن توردها منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .
		للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها .

الصلحة	القاعدة	
		تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله . لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تناقض منه .
		الجدل الموضوعى فى تقدير المحكمة للأدلة . لا يجوز إثارتها أمام النقض .
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٤٠ - إقامة الحكم قضاء على ما ليس له أصل فى الأوراق . يبطله .
		مثال .
١٢٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
		٤١ - للمحكمة أن تحيل فى بيان مضمون اعتراف المتهم إلى أقوال أحد الشهود شرط ذلك : أن تنصب هذ الأقوال على واقعة واحدة وألا يوجد خلاف فيها .
		استناد الحكم إلى اعتراف المتهم دون بيان مضمونه اكتفاء بالإحالة إلى أقوال المجنى عليها على الرغم من قيام الخلاف بينهما . يعيب الحكم .
١٢٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
		٤٢ - تأخر الشاهد فى الادلاء بشهادته أو قرابته للمجنى عليه لا يمنع المحكمة من الأخذ بها ما دامت قد إطمأنت إليها .
		علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
١٢٨٩	١٩٧	<p>الجدل الموضوعى . لا على المحكمة إن هى التفتت عنه . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p> <p>راجع أيضا : إثبات « بوجه عام » :</p> <p>(القاعدتان رقما ١٣٧.٥٩ بالصحيفتين رقمى ٩١٤.٣٩٧)</p> <p>وتزوير</p> <p>(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٦٠٧)</p> <p>ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره »</p> <p>(القاعدتان رقما ١٥٠.٩ بالصحيفتين رقمى ٩٧٥.١٠٥)</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١٢٨٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		« قرايين »
		(١) قوة الامر المقضى :
		١ - أحكام البراءة القائمة على نفى وقوع الواقعة المرفوعة
		بها الدعوى ماديا ، اعتبارها عنوانا للحقيقة للمحكوم لهم
		ولغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة . شرط ذلك ؟
٤٩٨	٧٢	(الطعن رقم ٥٩١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)
		(ب) قرايين قانونية :
		حجية الحكم . ورودها على المنطوق والأسباب المكملة له
		والمرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ .
		الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا
		يتمد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملًا للمنطوق ومرتبئاً
		به ارتباطاً وثيقاً غير مجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به .
		العبرة فى الحكم هى بحقيقة الواقع .
		مثال لحكم بالبراءة فى جناية إختلاس أموال أميرية .
٥٤٥	٨٢	(الطعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٦)
		(جـ) قرايين قضائية :
		١ - جواز إثبات الاشتراك بالقرايين . مناطه ؟
		سلطة محكمة النقض فى تصحيح استخلاص محكمة
		الموضوع للاشتراك بما يتفق مع المنطق والقانون .
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إثبات الاشتراك بالقرائن . مناطه : ورود القرينة على واقعة الاتفاق على ارتكاب الجريمة أو المساعدة . فى ذاتها . مع صحة الاستنتاج وسلامته . وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين . لا الظن والاحتمال . مجرد اتفاق المتهمين بالاختلاس مع الطاعن على شراء أجولة القمح التى اختلساها . لا ينصب على واقعة الاتفاق أو المساعدة فى ارتكابه جريمة الاختلاس . الحكم بإدانتة بتلك الجريمة استناداً إلى ذلك الاتفاق . قصور .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١١) وراجع أيضاً: إثبات « بوجه عام » (القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٩٧) « معاينة »: ١ - حق المحكمة فى الأعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى بشرط بيان العلة . طلب إجراء المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل أو استحالة حصوله . دفاع موضوعى . لا تلتزم المحكمة بإجابه .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٧) ٢ - التفتات المحكمة عن طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . لا عيب .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)

الصلحة	القاعدة	
		<p>إجراءات</p> <p>« إجراءات التحقيق » :</p> <p>١ - الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . مالم ترسلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بمترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .</p> <p>العبرة فى الأحكام بالإجراءات والتحقيقات التى تجربها المحكمة . تعيب التحقيق السابق على المحاكمة . غير جائز أمام النقض .</p> <p>مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع بطلان التحقيقات لعيب فى الترجمة .</p>
٥	١ مينة عامة	<p>(الظعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)</p> <p>٢ - استجواب المتهم أمام المحكمة . موكل إليه شخصيا . متى يصح ؟</p> <p>انحسار مهمة المحامى فى معاونته المتهم فى الدفاع بتقديم الأوجه التى يراها فى مصلحته .</p>
١٠٥	٩	<p>(الظعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)</p> <p>٣ - النعى على تصرف النيابة من عدم سماعها للشهود أو إجراء معائنة - تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للظعن .</p>
١٩٠	٢١	<p>(الظعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)</p>
٧١٢	١٠٦	<p>(والظعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - بطلان التسجيل . يفرض وقوعه . لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التسجيل .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٥ - للنياية العامة سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ومنها جناية الرشوة . أساس ذلك ؟ تعيب إجراءات مد الحبس . لا أثر له على سلامة الحكم الصادر فى موضوع الدعوى .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٦ - حق عضو النيابة فى الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهه أو كتابة بغير حلف يمين . أساس ذلك ؟
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٧ - إجراءات تحريز المضبوطات . تنظيمية . عدم ترتب البطلان على مخالفتها . الجدل الموضوعى غير جائز أمام النقض . مثال لتسبب سائق لرفض الدفع ببطلان إجراءات التحريز .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)
٦٢٧	٩٣	(والطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)
١١٥٩	١٨١	(والطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	المادة	
		٨ - الأحكام الجنائية تبنى على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسة .
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٨)
		٩ - تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٨)
		١٠ - جواز استجواب المتهم أو مواجهته بغير دعوة محاميه فى حالتي التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة . تقدير ذلك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع . أساس ذلك ؟
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٨)
		١١ - اختيار المحقق لمكان التحقيق . متروك لتقديره . حرصا على صالح التحقيق وسرعة إنجازة .
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٠/٩/١٩٨٨)
		١٢ - إيجاب صدور طلب من الوزير المختص أو من ينوبه لتحريك الدعوى الجنائية فى الجرائم المؤتممة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . قيد على حرية النيابة كسلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - عدم تحريك الدعوى الجنائية وانعقاد الخصومة فيها . إلا بتحقيق النيابة أو من تندبه لهذا الغرض أو رفع الدعوى إلى قضاء الحكم .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		١٤ - النعى على الحكم استناده إلى تقرير صفة تشريعية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم قبوله سبباً للطعن بالنقض .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		١٥ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات . ما دامت مطروحة للبحث أمامها .
		استناد المحكمة إلى تقرير طبيب قام بالتشريح ليس طبيباً شرعياً بحسبانه عنصراً من عناصر الدعوى . لا عيب . وأن لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعن في هذا الشأن . ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		١٦ - أمر الإحالة . عمل من أعمال التحقيق - عدم خضوعه لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان .
		عدم جواز إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق . بعد دخولها في حوزة المحكمة .
١٣٥٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا: نقابات
		(القاعدة رقم ٢ نقابات بالمصحفة رقم ٣٧)
		د إجراءات المحاكمة :
		١ - الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية .
		مالم ترسلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بمترجم . طلب
		المتهم ذلك يخضع لتقديرها .
		العبرة فى الأحكام بالإجراءات والتحقيقات التى تجريها
		المحكمة . تعيب التحقيق السابق على المحاكمة . غير جائز
		أمام النقض .
		مثال لتسبب سائغ فى الرد على الدفع ببطلان التحقيقات
		لعيب فى الترجمة .
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
		٢ - حق المحكمة فى الأعراض عن طلب الدفاع إذا كانت
		الواقعة قد وضحت لديها . أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير
		منتج فى الدعوى . بشرط بيان العلة .
		- الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة غير جائز أمام النقض .
٥٩	٢	(الطعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)
٤٣٥	٦٣	(والطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٣ - وجوب بناء الحكم الجنائى على المرافعة التى تحصل
		أمام القاضى نفسه الذى يصدر الحكم . والتحقيق الشفوى
		الذى يجرى بنفسه . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		التعويل على أقوال الشهود الذين سمعتهم هيئة أخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم أمام الهيئة التي أصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفض سماعهم . إخلال بحق الدفاع .
٧٠	٤	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٤)
		٤ - نزول المتهم عن طلب سماع الشهود لا يسلب حقه في العدول عن هذا النزول ويتمسك بتحقيق ما يطلب . ما دامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟
٧٠	٤	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٤)
		٥ - الأصل سماع الشاهد . علة ذلك ؟
٧٠	٤	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٤)
		٦ - استجواب المتهم أمام المحكمة . موكلو إليه شخصيا . متى يصح ؟
		انحسار مهمة المحامي في معاونته المتهم في الدفاع بتقديم الأوجه التي يراها في مصلحته .
١٠٥	٩	(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٧)
		٧ - عدم التزام المحكمة استجابة وردا إلا بالطلب الجازم ما دام مقدمه مصرا عليه في طلباته الختامية .
١٠٥	٩	(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٧)
		٨ - حق المحكمة في الاعراض عن سماع شهود النفي مالم يتبع حكم المادة ٢١٤ مكررا (أ) ٢ / إجراءات .
١٠٥	٩	(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٧)
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	اللائحة	
		٩ - كفاية توقيع الأحكام الجنائية من رئيس المحكمة وكاتبها . عدم لزوم توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته . متى يشترط توقيع أحد القضاة الذين اشتركوا فى المداولة على مسودة الحكم ؟
١٥٠	١٧	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		١٠ - الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
٦٤٧	٩٥	(والطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)
		١١ - حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع ^{مه} شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . صراحة أو ضمنا .
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
		١٢ - ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل - عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه لا إخلال بحق الدفاع .
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
		١٣ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجرى المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . سواء لإثبات التهمة أو نفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .
٢٥٩	٣٣	(الطعن رقم ٤٣٥٥ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٩)
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		قيام عذر حال دون حضور المعارض يعيب إجراءات المحاكمة والحكم .
		محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .
		وجود الطاعن بالسجن في اليوم المحدد لنظر معارضته عذر يبرر تخلفه عن الحضور .
٣٨٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٤٦٥ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/٧)
		١٨ - متى يعتبر المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه ؟
		المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .
٣٩٤	٥٨	(الطعن رقم ٦٠٧٥ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
		١٩ - لا يجوز الحكم في غياب المدعى المدني باعتباره تاركاً لدعواه المدنية دون إعلائه لشخصه . مخالفة هذا النظر . بطلان الإجراءات .
٣٩٤	٥٨	(الطعن رقم ٦٠٧٥ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
		٢٠ - حق المحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى أقوال شاهد معين . ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٢١ - للمحكمة رفض توجيه سؤال من الدفاع عن المتهم إلى أحد الشهود لعدم تعلقه بالدعوى .
		مثال .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ - عدم التزام المحكمة برصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما كان فى مكانه الدفاع عن الطاعن الإطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه الدفاع فى شأنه .
		خطأ الحكم فى إثبات بيانات دفتر الأحوال لا يعيبه مادام أنه لا أثر له فى منطق الحكم واستدلالة على احراز الطاعن للمخدر .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٢٣ - حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية . علة ذلك : حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لدفاعا شكليا .
		حضور المحامى أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها لمعاونة المتهم معاونة إيجابية بما يرى تقديمه من دفاع . واجب .
٤٦٦	٦٦	(الطعن رقم ٤٤٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
٩٣٨	١٤١	(والطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)
		٢٤ - اصرار المتهم هو والمحامى الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . التفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها فى نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفيه بمشول المحامى الحاضر . دون الإقصاح فى الحكم عن علة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .
٤٦٦	٦٦	(الطعن رقم ٤٤٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
		٢٥ - قيام القاضى بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلا بطلا متعلقا بالنظام العام . أساس ذلك ؟

الصفحة	المادة	
		صدور الحكم مشوباً بهذا العيب . يوجب عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى - ولو كان قد فصل فى موضوع الدعوى . عدم جواز تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملاً بالمادة ١/٤١٩ إجراءات . مخالفة ذلك . توجب النقض والإعادة لمحكمة أول درجة .
٥١٦	٧٦	(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١) ٢٦ - إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . وجوب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته . إعتبار المعارضة كأن لم تكن . رغم إعلان المعارض لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه . خطأ .
٥٢٠	٧٧	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٣) ٢٧ - مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم . ما دامت متصلة بسير الدعوى . شرطه . كونها صحيحة . الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته . مثال لإجراء باطل لا تنقطع به المدة المسقطه للدعوى الجنائية .
٥٢٠	٧٧	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٣) ٢٨ - متى يصح جلوس رئيس محكمة ابتدائية . بمحكمة الجنايات لدور واحد أو أكثر .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق أو تناول دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول . مثال .
٥٩٣	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢) ٣٠ - تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم
٥٩٣	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢) ٣١ - حق المتهم في إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازل مفتوحاً . طلب الدفاع سماع شهود بشأن واقعة متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ما دام سماعهم لازماً للفصل فيها . رفض المحكمة هذا الطلب بغير مبرر سائق إخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤) ٣٢ - تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢) ٣٣ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لأخرى في غيبة المعارض يوجب إعلاته بالجلسة الجديدة . علة ذلك ؟ عدم إعلان المعارض بالجلسة التي أجلت إليها المعارضة في غيبته . يبطل الحكم . أساس ذلك ؟ متى يبدأ ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة على خلاف القانون ؟ مثال .
٧٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ - تغيير المحكمة للتهمة من إقامة بناء بدون ترخيص إلى إقامة بناء على أرض غير مقسمة . تعديل في التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير في وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٧٩٠	١١٧	(الطعن رقم ٢٣٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)
		٣٥ - خضوع الدعوى المدنية . أمام القضاء الجنائي لقواعد قانون الإجراءات الجنائية .
٩٢١	١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٨)
		٣٦ - حضور المعارض بالجلسة وتمكينه من إبداء دفاعه . يصح ما يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان .
٩٤٤	١٤٢	(الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)
		٣٧ - وجوب إعلان المتهم لشخصه أوفى موطنه . مكان العمل ليس موطننا يجوز الإعلان فيه .
٩٦٦	١٤٧	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		٣٨ - إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغيير هيئة المحكمة . غير واجب . مالم يصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك . أساس ذلك ؟
		مثال .
١٩٥		(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ - إعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم . غير لازم . متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا . علة ذلك ؟
١٠٤٤	١٥٧	(الطعن رقم ٣٩٣٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/١٠) ٤٠ - الطعن بالتزوير . وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير المحكمة . حد ذلك ؟ تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعى . المحكمة هي الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . ما دامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة . صحة عدم الاستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . رهن باستخلاص المحكمة عدم الحاجة إليه . التفات المحكمة كلية من هذا الطلب . يعيب الحكم .
١١٢٨	١٧٤	(الطعن رقم ٥٧٣٥ لسنة ٥٧ القضائية - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧) ٤١ - النعى على المحكمة عدم إطلاعها على حرزى النقود المضبوطة والتسجيلات الصوتية . غير جائز . ما دام الطاعن لم يطلب منها ذلك .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ٤٢ - طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الشبوت التي إطمأنت إليها المحكمة . عدم التزام المحكمة بإجابهته . أساس ذلك ؟
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٤٣ - وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه . أمر الدفاع متروك للمحامى يتصرف فيه بما يرضى ضميره وما تهدى إليه خبرته .
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ٤٤ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً . لا يعيب الحكم . للخصم أن يطلب صراحة تدوين دفاعه فى المحضر فإن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل قفل باب المرافعة . عليه أن يقدم الدليل على ذلك ويسجل هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل الحكم . إغفال ذلك . أثره . عدم جواز الحاجة به أمام النقض .
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ٤٥ - العبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة الواقع . لا بما تذكره المحكمة عنه . وجوب حضور المتهم بنفسه فى الأحوال التى يكون الحبس فيها وجوبياً جواز حضور وكيله فى الأحوال الأخرى . حضور وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالغرامة أمام محكمة ثانى درجة يجعل الحكم حضورياً جائز الطعن فيه بالنقض وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى اعتبارى .
١٢٠١	١٨٥	(الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصلحة	القاعدة	
		٤٦ - ندب المحكمة محامياً ترفع في الدعوى لعدم حضور محام عن المتهم . لا إخلال بحق الدفاع . ما دام الطاعن لم يبد اعتراضاً ولم يتمسك بطلب التأجيل لحضور محامية الموكل . (الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
١٢٣٧	١٩١	٤٧ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يوجب على المحكمة الاستثنائية عند نظر استئناف هذا الحكم . القضاء بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . مخالفة ذلك : خطأ في القانون يوجب تصحيحه . (الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
١٢٥٣	١٩٣	٤٨ - صحة الحكم في غيبة المتهم . رهينة بإعلانه في المحكمة بالجلسة المحددة لها . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
١٣٠٦	٢٠٩	٤٩ - م. إجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقط للدعوى . غير لازم . ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
١٣٣١	٢٠١	٥٠ - حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنائيات . واجب . اختصاص المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية دون غيرهم . بالمرافعة أمام محكمة الجنائيات المادة ٣٧٧ إجراءات . (الطعن رقم ٥٦٠١ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)
١٣٤٨	٢٠٣	

الصفحة	القاعدة	
		١ - كفاية حضور دعام مركلاً كان أو مستديماً مع المتهم بجنايد .
١٣٤٨	٢٠٣	(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)
		٥٢ - عدم جواز الحكم في المعارضه بغير سماع دفاع المعارض . مالم يكن تخلفه بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري . يعيب إجراءات المحاكمة . محل نظر العذر وتقديره يكون عند الطعن في الحكم . أساس ذلك ؟ مناداة الطاعن باسم خاطئ وعدم مشولته بالتالي أمام المحكمة رغم حضوره بالجلسة . عذر قهري لا يصح معه القضاء في غيبته بإعتبار المعارضة كأن لم تكن . مخالفة ذلك . أثرها . بطلان إجراءات المحاكمة .
١٣٦٠	٢٠٥	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)
		٥٣ - إصابة المتهم بعاهه في العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته من نفسه والإسهام مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه . المادة ٣٣٩ إجراءات .

المرجع	القاعدة	
١٣٨٦	٢١١	<p>إغفال الحكم دفاع الطاعن بإصابته بمرض عقلي طرأ بعد وقوع الجرائم المسندة إليه قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٧ في - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)</p> <p>راجع أيضا : معارضة</p> <p>(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		أحداث
		١ - قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة فى العقوبة يوجب توقيع العقوبة المقررة لأشدها . عدم تقييد المحكمة بالوصف المسبغ على الواقعة أو بالقانون المطلوب تطبيقه . صدور حكم نهائي بالإدانة فى جريمة تسهيل دعارة أنثى يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن جريمة تعريض أكثر من حدث للاتحراف المرتبطة بها . قضاء المحكمة فى الجريمة الأخيرة . خطأ فى القانون .
٧٤١	١١١	(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢)
		٢ - نياية الوصى عن القاصر نياية قانونية الغرض منها صيانة ثروته واستثمارها فى الوجوه التى تعود عليه بالمنفعة . تقرير الوصية على المحكوم عليه بعقوبة الجنائية نياية عنه فى الشق الجنائى وحده رغم أنه ليس حدثا . غير مقبول . أساس ذلك ؟
١١٠٦	١٦٨	(الطعن رقم ٣٧٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
		٣ - إبداع الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية وإن كان تدبيرا احترازيا إلا أنه عقوبة مقيدة للحرية لا تحتاج إلى تقديم كفالة من الطاعن .
١١٣٧	١٧٦	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

الصفحة

٤ - أخكم على متهم باعتباره أن منه تجاوزت الناصت عشرة . ثبوت عدم تجاوز هذه السن بأوراق رسمية . منوط برئيس النيابة رفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . للقضاء . بإلغائه وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها . المادة ٢/٤١ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

٥ - العقوبة التي توقع على الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة حال إرتكابه جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس . ما هيتهما ؟ المادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

٦ - توقيع المحكمة الجزئية العقوبة المقرر إيقاعها من محكمة الأحداث على الحدث . انتفاء مصلحة المحكوم عليه فى الطعن .

(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

أحوال شخصية

١ - ولى القاصر . وكيل جبرى عنه بحكم القانون . مؤدى

ذلك ؟

(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

١١٣٧ ١٧٦

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ - الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . مقتضاه : امتناع تطبيقه من اليوم التالى لنشره .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>تعلق الحكم بعدم الدستورية بنص جنائى . أثره : إعتبار الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إليه . كأن لم تكن .</p> <p>مثال فى جريمة عدم إعلان المطلق زوجته المطلقة منه بوقوع الطلاق .</p>
١١٥٠	١٢٩
	<p>(الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠)</p> <p>٣ - اختصاص الموثقين المنتدبين الذين يعينون بقرار من وزير العدل قصره على عقود الزواج والطلاق دون غيرها من المحررات والعقود . أساس ذلك ؟</p> <p>قيام الموثق المنتدب بتحرير محضر الخطبة . لا يصبغه بالصفة الرسمية . أثر ذلك : عدم اعتباره من الأوراق الرسمية ولو كانت شريعة الجهة التى يتبعها الموثق قد خولته عقد الخطبة أو أن يكون العمل قد جرى على تحرير محضر بها . متى كانت القوانين واللوائح لا تخوله ذلك أو تخلع عليه صفة الموظف العمومى فى هذا المقام . أساس ذلك ؟</p>
١٣١٤	١٩٩
	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)</p>

اختصاص

(١) الاختصاص الولائي والنوعى:

١ - خلو القسانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من نص ينظم الطعن فى قرارات لجنة قيد المحامين أمام النقض لا يجعل تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء . علة ذلك ؟
انعقاد الاختصاص بنظر الطعون فى قرارات رفض طلبات القيد بهجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لهذه المحكمة أساس ذلك ؟

٣٧ ٢

(الطلبات)

(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

٢ - اختصاص المحاكم العسكرية بالفصل فى الجرائم التى أسبغ قانون الأحكام العسكرية عليها ولاية الفصل فيها - عدا الجرائم التى تقع من الأحداث - هو اختصاص مشترك بين القضاء العسكرى والمحاكم المدنية . مؤدى ذلك ؟

التزام المحاكم العادية بالفصل فى أية جريمة ترى السلطات القضائية العسكرية عدم اختصاصها بها . أساس ذلك ؟

١٢٨ ١٣

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣)

٣ - اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات جنائية .

١٥٦ ١٨

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تنازع الاختصاص بين جهة القضاء العادى وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى . الفصل فيه مقصور على المحكمة الدستورية . أساس ذلك ؟ مثال لحالة تنازع سلبى بين محكمة الجنايات ومحكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » .
٢٨٢	٣٧	(الطعن رقم ٤٥٢٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٤) ٥ - المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة بالفصل فى الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص . أساس ذلك ؟ إجازة بعض القوانين إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة لا يسلب المحاكم العادية ولاية الفصل فى تلك الجرائم ما دام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على إنفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص . سواء أكان معاقبا عليها بمقتضى قانون عام أم خاص .
٤٨٧	٧٠	(الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣) ٦ - قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ خول المحاكم العسكرية الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة من المتهمين إلا أنه لم يؤثرها فى غير نطاق الأحداث الخاضعين لأحكامه بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو نظرهما على المحاكم العادية إذا لم يرد فيه ولائى أى تشريع آخر نص على انفراد القضاء العسكرى فى هذا النطاق بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى . مفاد ذلك ؟

الصلحة	القاعدة	
		<p>الاختصاص يكون مشتركاً بين المحاكم العادية وبين المحاكم العسكرية ولا يمنع نظراً أيهما منها من نظر الأخرى إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى .</p>
٤٨٧	٧٠	<p>(الظعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p> <p>٧ - إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بوصفها جنائية وثبتت أنها جنحة بعد التحقيق والمرافعة . على المحكمة الفصل فيها . تكليفها بأنها جنحة قبل التحقيق والمرافعة . وجوب القضاء بعدم الاختصاص بها وإحالتها إلى المحكمة الجزئية .</p>
٥٤٥	٨٢	<p>(الظعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٦)</p> <p>١ - عدم جواز الظعن بالنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا أثبتت عليها منع السير في الدعوى . المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية باعتبار أن الفعل المسند إلى المطعون ضدها غير معاقب عليه قانوناً غير منه للخصومة أو مانعاً من السير فيها . أثر ذلك ؟</p>
٥٥١	٨٣	<p>(الظعن رقم ٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٦)</p> <p>٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ خلوهما وأى تشريع آخر من النص على أفراد محاكم أمن الدولة المشككة وفقاً لقانون</p>

القاعدة الصلبة

الطوارئ بالفصل، وحدها نور كذا في الجرائم الميمنة.
منهما وأي تشريع آخر من النص على أن لا يصح أنتم أمن أنتم
بالاختصاص دون غير. أن ذلك : بقاء اختصاص القضاء
العادي بهذه الجرائم فانما .

٧١٢ (الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)

١٠ - جريمة الرشوة لا يشترط فيها أن يكون الموظف وحده
المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة . كفاية أن يكون لديه
إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المتصور من الرشوة .
مثال .

٨٥٩ ١٢٩ (الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)

١١ - اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه بنوع العقوبة
التي تهدد الجاني ابتداء .

١٠١٦ ١٥٤ (الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)

١٢ - المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء هو
الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى .

١٠١٦ ١٥٤ (الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)

١٣ - النص في المادة الثالثة من القانون ١٠٥ لسنة
١٩٨٠ على اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها
بالجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني
مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
مفاداة : أن تختص اختصاصا استثنائيا انفراديا بنظر تلك
الجنايات .

١٠١٦ ١٥٤ (الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - اختصاص المحاكم العادية بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن جريمة . أياً كان شخص مرتكبها .
		قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . خول القضاء العسكري بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين . ليس فيه أو فى أى تشريع آخر نص على أنفراد ذلك القضاء بهذا الاختصاص .
١٠٤٨	١٥٨	(الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)
		١٥ - أسياغ المشرع على مديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين صفة مأمور الضبط القضائى فى جميع أنحاء الجمهورية . أساس ذلك . المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات .
		عدم جدوى دفاع الطاعن بعدم اختصاص الضابط مجرى التحريات وهو ضابط بقسم مكافحة المخدرات بالاسكندرية مكانياً بدعوى إقامته بحافظة غير التى يعمل بها الضابط .
١٠٥٢	١٥٩	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)
		١٦ - العبرة فى اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش بحقيقة الواقع وأن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .
		ذكر الاختصاص المكانى مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . غير لازم . متى أوضحت المحكمة أن من أعطى الإذن كان مختصاً بإصداره .
١١٠٣	١٦٧	(الطعن رقم ٣٧٧٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
		راجع أيضاً: نقابات
		(القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ٣١)

الطبعة	الطبعة	
		(ب) الاختصاص المحلي :
		عدم إيجاب القانون ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لاعلى المحكمة إن هى إلتفتت عنه .
١٠٥٢	١٥٩	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)
		(ج) تنازع الاختصاص :
		١ - تنازع الاختصاص بين جهة القضاء العادى وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى . الفصل فيه مقصور على المحكمة الدستورية . أساس ذلك ؟ مثال لحالة تنازع سلبى بين محكمة الجنايات ومحكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » .
٢٨٢	٣٧	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٤)
		٢ - قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ خول المحاكم العسكرية الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة من المتهمين إلا أنه لم يؤثرها فى غير نطاق الأحداث الخاضعين لأحكامه بهذا المحاكمة وذلك الاختصاص أو نظرها على المحاكم العادية إذ لم يرد فيه ولافى أى تشريع آخر نص على انفراد القضاء العسكرى فى هذا النطاق بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى . مفاد ذلك ؟

الاختصاص يكون مشتركا بين المعاقم المباشرة وادارة الأمن العسكرية ولا يمنع نظر أيهما سنويا من نظر الآخر. إلا أن تحويل دون ذلك قوة الأمر المقضى .

٤٨٧ ٧٠

(الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/٧٣)

٣ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ فلولهما وأى تشريع آخر من النص على أفراد معاكم أمن الدولة المشككة وفقا لقانون الطوارئ بالفصل وحدها فى كافة الجرائم المبينة بهما . فلو أى منهما وأى تشريع آخر من النص على أفراد معاكم أمن الدولة باختصاص دون غيرنا . أثر ذلك : بقاء اختصاص القضاء العادى بهذه الجرائم قائما .

٧١٢ ١٠٦

(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)

اختلاس أموال أميرية

١ - العقوبة المقررة لجريمة المادة ١١٢/١-٢ عقوبات ؟
مناطق تطبيقها ؟

١٣٣ ١٤

(الطعن رقم ٤٥٤٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٣)

٢ - مدلول لفظ الأمين على الودائع لا يتصرف إلا لمن كانت وظيفته الأصلية ومن طبيعة عمله المحافظة على الودائع وأن يسلم إليه المال على هذا الأساس فلا يتصرف إلى من كان تسليم المال إليه بصفة وقتية أو عرضية .
مشال .

١٣٣ ١٤

(الطعن رقم ٤٥٤٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة جنائية لاختلاس المقررة بالمادة ١١٢ فقرة ثانية رغم استعمال المادة ١٧ عقوبات . لا يعتبر عقوبة مبررة لجناية الاختلاس مجردة من أى ظرف مشدد المقررة بالفقرة الأولى من المادة ذاتها . أساس ذلك ؟
١٣٣	١٤	(الطعن رقم ٤٥٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣) ٤ - حجية الحكم . ورودها على المنطوق والأسباب المكمل له والمرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ . الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملاً للمنطوق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ لا يحذف للمنطوق قوام إلا به . الحكم فى الحكم هو بحقيقة الواقعة شال الحكم بالبراءة فى جناية اختلاس أموال أميرية .
٥٤٥	٨٢	(الطعن رقم ٤٥٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٦) ٦ - اعتبار التسليم منتجاً لاثره فى اختصاص الموظف متى كان مأموراً به من رؤسائه ولو لم يكن فى الأصل من طبيعة عمله . قيام دفاع الطاعن على توريد المبالغ المحصلة والصادر له تكليف بتحصيلها . دفاع جوهرى يقتضى من المحكمة أن تقسطة حقه وتعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)

الصلحة	القاعدة	
		٦ - جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ١١٥ عقوبات يدور مع موجه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم حتى الحكم عليه .
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٤/٤/١٩٨٨)
		٧ - معاملة المحكمة المتهم بجناية الاختلاس - بالرافة ومعاقبته بالحبس . وجوب توقيت مدة العزل المقضى بها عليه .
		المادة ٢٧ عقوبات مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٤/٤/١٩٨٨)
		٨ - المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات تميز إبدال العقوبة الأصلية المقررة لجرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر بعقوبة الحبس والغرامة المساوية لقيمة المال المختلس أو المستولى عليه أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمساته جنيه .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١١/٥/١٩٨٨)
		٩ - نص المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات . لا يوجب الحكم بعقوبة العزل من الوظيفة العامة أو ما في حكمها . ترك ذلك لإطلاقات محكمة الموضوع .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١١/٥/١٩٨٨)
		١٠ - جزاء الرد . يدور مع موجه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم وحتى صدور الحكم في الدعوى .
		ضبط المال المختلس قبل صدور الحكم المطعون فيه . إغفال الحكم القضاء بالرد . لا مخالفة للقانون .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١١/٥/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - إثبات الاشتراك بالقرائن مناطه : ورود القرينة على واقعة الاتفاق على إرتكاب الجريمة أو المساعدة فى ذاتها . مع صحة الاستنتاج وسلامته .
		وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين . لا الظن والاحتمال .
		مجرد اتفاق المتهمين بالاختلاس مع الطاعن على شراء أجولة القمح التى اختلساها . لا ينصب على واقعة الاتفاق أو المساعدة فى إرتكاب جريمة الاختلاس . الحكم بإدائته بتلك الجريمة استناداً إلى ذلك الاتفاق . قصور .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١١)
		١٢ - الاشتراك فى الجريمة . مناط تحقيقه : اقتراف الفعل المادى للمساهمة التبعية فى وقت سابق أو معاصر للجريمة وأن تقع الجريمة ثمره لهذا الاشتراك .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١١)
		١٣ - دفاع الطاعنين بانحسار صفة الموظف العام عنهما جوهرى . أعمال المادة ١١٢ عقوبات يوجب أن يكون المتهم موظفاً أو مستخدماً عمومياً .
٨٤٦	١٢٧	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)
		١٤ - أعمال نص المادة ١١٨ مكرراً (أ) جوازى للمحكمة . مجال تطبيقه . ألا يجاوز المال موضوع الجريمة أو الضرر الناتج عنها خمسانة جنيه .
٨٧٠	١٣١	(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)

القاعدة الصفحة

١٥ - نعى الطاعن على الحكم قصوره فى التدليل على جريمة الاشتراك فى التزوير . غير مجد متى كانت المحكمة قد دانتته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاشتراك فى الاختلاس التى أثبتتها الحكم فى حقه .

٨٧٠ ١٣١

(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)

١٦ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات . نسبيه . التزام المتهمين بها بالتضامن فيما بينهما . أساس ذلك ؟

انزال الحكم عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهم . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح .

٨٧٠ ١٣١

(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)

١٧ - العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات الأشغال الشاقة المؤبدة مؤدى ذلك ومقتضاه ؟

١٠١٦ ١٥٤

(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)

راجع أيضا: حكم « تسبيبه » . تسبيبه معيب .

(القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٨٤٦)

إخفاء أشياء مسروقة

١ - التهريب الجمركى . ماهية كل من التهريب الفعلى
والتهريب الحكيمى ؟ المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ .

عدم اعتبار حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلا
أو شريكا- وراء الدائرة الجمركية تهريبا . ولا يعد إخفاء
لأشياء متحصلة من جريمة فى حكم المادة ٤٤ مكررا
عقوبات . علة ذلك ؟

مخالفة الحكم هذا للنظر . وجوب تصحيحه فى هذا
الخصوص دون امتداد أثره إلى جريمة أخرى . المادة ٣٩ من
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٦٦٤ ٩٨

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)

٢ - جريمة إخفاء أشياء متحصلة من سرقة . المؤتممة بالمادة
٤٤ مكررا عقوبات .

وجوب أن يبين حكم الإدانة بها فوق إتصال المتهم بالمال
المسروق . أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من
جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها
توافر هذا العلم .

مثال . لتسبب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء أشياء
متحصلة من جريمة سرقة .

١١٤٢ ١٧٧

(الطعن رقم ٥٦٤٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	إرتباط
		١ - مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة فى تحديد العقوبة ؟ (الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
٥	٥٩	(والطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
٣٩٧		٢ - العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقتترن بجناية أو المرتبط بجناحه ماهيتها ؟ المادة ٢٣٤ عقوبات . قصور الحكم الصادر باعدام الطاعن فى جريمة قتل عمد مقتترن بجناية اغتصاب ومرتبط بجناحه شروع فى سرقة فى استظهار توافر جناية الإغتصاب المقتترنة . أثره ؟ (الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٦)
٧٩	٦	٣ - نقض الحكم بالنسبة لجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ذات العقوبة الأشد . يوجب نقضه لتهمة إقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)
٣٥٦	٥١	٤ - إصدار عدة شيكات بدون رصيد فى وقت واحد وعن دين واحد يكون نشاطا إجراميا واحد لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . إنقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدر حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى إصدار أى شيك منها . (الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٥)
٤٢٥	٦١	٥ - قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة فى العقوبة يوجب توقيع العقوبة المقررة لأشدها .

الصفحة	القاعدة	
		عدم تقييد المحكمة بالوصف الميسغ على الواقعة أو بالقانون المطلوب تطبيقه .
		صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة تسهيل دعارة أنشئ يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن جريمة تعريض أكثر من حدث للإتحراف المرتبطة بها .
		قضاء المحكمة فى الجريمة الأخيرة . خطأ فى القانون .
٧٤١	١١١	(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ قى - جلسة ١٩٨٨/٦/٢)
		٦ - مناط الإرتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ عقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على أحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب .
		القضاء ببراءة الطاعن من إحدى الجرائم لا يحول دون عقابه عن جريمة أخرى مرتبطة . أساس ذلك ؟
٧٤١	١١١	(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ قى - جلسة ١٩٨٨/٦/٢)
		٧ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة الاشتراك فى الاختلاس يوجب عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها .
		مجرد قيام الطاعن الثانى بالاشتراك مع الطاعن الأول فى تقديم المستند المزور إلى المختصين لا يفيد فى ذاته المساهمة فى جريمة الاختلاس .
		عدم بيان الحكم مايدل على توافر المساهمة فى مقارفة جريمة الاختلاس . قصور

الصفحة	القاعدة	
		نقض الحكم فى تهمة يوجب نقضة بالنسبة لما إرتبط بها من تهم أخرى .
٨٤٦	١٢٧	(الظعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)
١٠٠١	١٥٢	(والظعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		٨ - نعى الطاعن على الحكم قصوره فى التدليل على جريمة الاشتراك فى التزوير . غير مجد متى كانت المحكمة قد أدانته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاشتراك فى الاختلاس التى أثبتها الحكم فى حقه .
٨٧٠	١٣١	(الظعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)
		٩ - تقدير توافر الإرتباط موضوعى . حد ذلك ؟ مثال .
٨٩٨	١٣٤	(الظعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢)
		١٠ - الإرتباط الذى تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات . ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة . أساس ذلك ؟ لا محل لإعمال الإرتباط عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم ولو كانت جنائية
٩٦٩	١٤٨	(الظعن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		١١ - عدم جدوى النعى على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والإتلاف العمدى الأخرى متى أخذ المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت فى حقه وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد .
٩٧٥	١٥٠	(الظعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - تعيب الحكم فيما تساند إليه نفي خصوص جريمة عرض رشوة لم تقبل . عدم جدوا . طالما أن المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الارشاء المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ عقوبات .
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)
		١٣ - ارتباط الجنبه بالجناية المحاله إلى محكمة الجنائيات من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . فصل المحكمة الجنبه عن الجناية لا يضر المتهم . أساس ذلك ؟
١٠٩٧	١٦٦	(الطعن رقم ٤٥٢٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
		١٤ - الأثر العيني لانقطاع المدة بالنسبة إلى جميع المساهمين في الجريمة وإلى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة . عدم امتداده إلى غيرها من الجرائم الأخرى المتميزة عنها ولو كانت جميعا موضوعا لإجراءات واحدة .
١٣٣١	٢٠١	(الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

(١) أسباب الإباحة :

« الدفاع الشرعي » :

١ - سبق التدبير للجريمة أو التحيل لإرتكابها ينقضي به

حق الدفاع الشرعي . - طلبة ذلك .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .
١٠٥	٩	(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٧)
٢٤٠	٣١	(والطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
٣٦١	٥٢	(والطعن رقم ٤٤٠٠ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١)
		٣ - متى تقوم حالة الدفاع الشرعى ؟
٢٤٠	٣١	(الطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٤ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . لا يشترط إيراده بصريح لفظه وعباراته المألوفة .
		مثال .
٢٤٠	٣١	(الطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٥ - حق الدفاع الشرعى كسبب من أسباب الإباحة يبيع الفعل ويحو عنه وصف الجريمة . فلا مسئولية على فاعله ما دام فعل الدفاع مناسب مع الاعتداء حتى ولو إصاب هذا الدفاع غير المعتدى عن غير قصد إما لغلط فى الشخص أو نتيجة الحيدة عن الهدف . أساس ذلك ؟
٢٤٠	٣١	(الطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٦ - الدفاع الشرعى عن المال الذى يبيع القتل العمد قصره على الحالات المبنية حصراً فى المادة ٢٥٠ عقوبات .
		تعرض الآخرين للحيازة أو اغتصابها بالقوة . ليس من بين تلك الحالات .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - متى يجيز الدفاع الشرعى عن النفس . القتل العمد ؟ تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٨ - النزاع على رى الأرض . المدافعة عنه باستعمال القوة لا يصح .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٩ - متى يتوافر حق الدفاع الشرعى فى حالة التشاجر بين فريقين ؟
٧٠٧	١٠٥	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		١٠ - إغفال الحكم فى رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى الإشارة إلى إصابات الطاعن التى اتهم أحد المجنى عليهما بأحداثها وعدم تعرضه لاستظهار الصلة بين الاعتداء الواقع على الطاعن والاعتداء الواقع منه وأيهما كان الأسبق . وأثر ذلك فى قيام الدفاع أو الشرعى أو إنتفائه . قصور .
٧٠٧	١٠٥	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		١١ - التمسك بقيام الدفاع الشرعى . يجب أن يكون جدياً وصريحاً ^١ .
		حق الدفاع الشرعى . شرع لرد العدوان ومنع استمراره .
١٣٢٥	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)

الصفحة	القاعدة
	« القوة القاهرة »
	١ - توافر الحادث القهري بشرائطه . أثره : انقطاع علاقة السببية بين النتيجة والخطأ .
	- الدفع بوقوع الحادث بسبب أجنبي . جوهرى . على المحكمة تحقيقة أو الرد عليه .
١٢١٣	١٨٧ (الطعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
	« حالة الضرورة »
	١ - تقدير توافر حالة الضرورة . موضوعى .
	مثال لتسبب سائق فى إطراح دفع بقيام حالة الضرورة .
٥	١٨٧ (الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
	(ب) موانع العقاب
	١ - الغيبوبة المانعة من المسئولية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ عقوبات . ماهيتها ؟
	تناول المخدر أو المسكر عن علم واختيار . حكمه ؟
	إقتراف الجانى لجرائم تتطلب قصد جنائى خاص . وجوب التحقق من قيام هذا القصد لديه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع .
	مثال .
١٢٢	١٢ (الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها . حد ذلك : أن يدفع بذلك أمامها . اثارة الحق في الإعفاء من العقوبة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٣٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢) ٣ - الإعفاء من العقاب وفق نص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قصره على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون . تصدى المحكمة لبحث توافر الإعفاء من العقوبة . لا يكون إلا بعد أسباغ الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . انتهاء الحكم إلى أن احراز المخدر كان بقصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وأعمال حكم المادتين ٣٧ ، ٣٨ في حقه . أثره : عدم قبول دعوى الإعفاء .
٣٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢) راجع أيضا: شيك بدون رصيد (القاعدة رقم ١٣٢) بالصحيفة رقم ٨٨٣
		استجواب
		١ - استجواب المتهم أمام المحكمة . موكول إليه شخصيا . متى يصح ؟ انحسار مهمة المحامي في معاونته المتهم في الدفاع بتقديم الأوجه التي يراها في مصلحته .
١٠٥	٩	(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)

الصفحة	القاعدة	
٧١٢	١٠٦	<p>٢ - جواز استجواب المتهم أو مواجهته بغير دعوة محاميه فى حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة .</p> <p>تقدير ذلك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)</p>
		<h2>استئناف</h2> <p>(أ) « التقرير به »</p> <p>١ - المسئول عن الحقوق المدنية ليس خصما للمتهم ولو استأنف الأخير الحكم . تدخل المسئول المدنى فى الاستئناف . حقيقة تدخله إنضمامى إلى جانب المتهم . لا يخوله حق الطعن فى الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)</p> <p>٢ - ورقة التقرير بالاستئناف حجه بما ورد فيها بصدد إثبات بياناته ومنها التاريخ . ثبوت مخالفة ما اثبت بها للواقع سواء عن طريق السهو أو الخطأ أو العمد . أثره : أن تكون العبرة بحقيقه الواقع .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٦)</p> <p>(ب) « ميعاده »</p> <p>قيام عذر المرض المانع من التقرير بالاستئناف . يوجب على الحكم التصدى لدليله .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)</p>
٣٤٣	٤٨	
٩٥٤	١٤٥	
٨١٢	١٢١	

الصفحة	القاعدة	
		(ج) « ما يجوز وما لا يجوز استئنافه من الأحكام »
		حق المدعى المدنى فى استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التابعة أو الطعن فيه بطريق النقض . شرطه : أن يزيد التعريض المطالب به عن النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى . ولو وصف التعريض بأنه مؤقت .
٩٢١	١٣٨	(الطعن رقم ٤٥٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٨)
		(د) « نطاقه »
		١ - تقرير الاستئناف هو المرجع فى تعرف حدودما استؤنف من أجزاء الحكم .
		استئناف النيابة لا يتخصص بسببه ولكن يتحدد بموضوعه . مجاوزة المحكمة الاستئنافية لما استؤنف من أجزاء الحكم . يعيب حكمها .
		مثال لتسبب سائق لقضاء محكمة النقض ببراءة الطاعن من تهمة الإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر .
١٩٩	٢٣	(الطعن رقم ٧٥٠١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢١)
		٢ - استئناف الحكم القاضى بعدم جواز المعارضة يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم وحده دون الحكم الابتدائى موضوع المعارضة . أساس ذلك ؟
٨٠٠	١١٩	(الطعن رقم ٨٣٤١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) « نظره والحكم فيه »
		١ - عدم جواز إثارة شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		٢ - الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		٣ - المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بسقوط الاستئناف توجب على المحكمة الفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه . تبينها أن قضاء صحيح وقوفها عند هذا الحد وإلا الفتنة وانتقلت إلى موضوع الدعوى . مخالفة المحكمة ذلك وتصديها لموضوع الدعوى ومخالفتها المادة ٥٥ عقوبات .
		يبطل الحكم .
		مثال .
٢٢٨	٢٨	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٨)
		٤ - حكم الإدانة . وجوب إشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات .
		خلو الحكم الابتدائي من نص القانون الذي انزل العقاب بموجبه . يبطله . إشارة الحكم المطعون فيه والمؤدله في ديباجته إلى مواد الاتهام . لا يعصمه من عيب هذا البطلان . ما دام لم يفصح عن أخذه بها .

الصفحة	القاعدة	
		إتصال وجه النعى بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر الطعن إليه .
٣٣٢	٢٩	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣١)
		٥ - الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية . وجوب فصله فى التعريضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات . للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا اغفلت الفصل فى التعريضات. المادة ١٩٣ مرافعات. أساس ذلك؟
		قضاء الحكم المطعون فيه بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذى اغفل الفصل فى طلباته . خطأ فى القانون يوجب تصحيحه .
٣٣٢	٤٦	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)
		٦ - من لم يكن طرفا فى الخصومة الاستئنافية . لا يفيد من نقض الحكم .
٣٣٨	٤٧	(الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)
		٧ - ورد نقص أو خطأ بتقرير التلخيص . لا بطلان . علة ذلك ؟
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥١٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣)
		٨ - خلو الحكم ومحضر الجلسة من بيان اسم المحكمة . اعتبار الحكم المذكور والحكم المؤيد له . كأن لا وجود لهما .
٤٢٩	٦٢	(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - وجوب إعلان المتهم لشخصه أو في موطنه . مكان العمل ليس موطناً يجوز الإعلان فيه .
٩٦٦	١٤٧	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٠/٢٧/١٩٨٨)
		١٠ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم . القضاء بالغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . مخالفة ذلك : خطأ في القانون . يوجب تصحيحه .
١٢٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٨٨)
		١١ - إيراد الحكم الاستئنافي أسباب مكمله لأسباب حكم أول درجة الذي اعتنقه . مفاده : أخذه بتلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .
		خلو الحكم المطعون فيه من ذكر مواد العقاب لا يعيبه . طالما أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي سجلت في صلبها تطبيق تلك المواد على المتهم . أخذه بها فيه ما يتضمن بذاته مواد العقاب .
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٨٨)
		(و) « سقوطه »
		١ - الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ . مناطه . عدم تقدمه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته .

الصفحة	القاعدة	
		تحرير أمر التنفيذ تمهيدا لإيداع المتهم السجن . ليس شرطا فى التنفيذ . مثال .
٥٠٨	٧٤	(الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧) ٢ - الحكم بسقوط الاستئناف . شرطه ؟ عدم جواز الحكم بسقوط استئناف المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . متى تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التى نظر فيها . ولو لم يتقدم للتنفيذ فى جلسة سابقة . مخالفة ذلك خطأ فى تأويل القانون .
٩٠٥	١٣٥	(الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٣) ٣ - الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ . مناطه : عدم تقدمه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته . أساس ذلك ؟ المادة ٤١٢ إجراءات . مثول المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أمام المحكمة الاستئنافية للفصل فى استئنافه . أثره : صيرورة التنفيذ عليه أمرا واقعا . الحكم بسقوط استئنافه رغم ذلك . خطأ فى القانون .
١٢٥٧	١٩٤	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨) راجع أيضا : إجراءات « إجراءات المحاكمة » (القاعدة رقم (١٧٤) بالصحيفة رقم ١١٢٨)

الصلحة	القاعدة	استدلالات
		١ - تقدر جدية التحريات . لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
٥	١٠٠٠٠	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
٤٩	١	(والطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)
٢٠٩	٢٥	(الطعن رقم ٤٢٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٢ - الاستدعاء الذى يقوم به مأمورو الضبط القضائى . إبان جمع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضا ماديا . ليس قبضا .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)
		٣ - بطلان التسجيل . بقرض وقوعه . لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التسجيل .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٤ - عدم اعتراض محامى الطاعن على سماع أقوال الشاهد فى حضوره بغير يمين . سقوط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . م ٣٣٣ إجراءات .
		تعريف الشهادة والشاهد ؟
		حق المحكمة فى الاعتماد فى القضاء بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال . بغير حلف يمين .
٢٦٩	٣٥	(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)

الصلحة	القاعدة	
		٥ - كل إجراء يقوم به مأمورو الضبط القضائي في الكشف عن الجريمة صحيح . طالما بقيت إرادة الجاني حرة . وما دام لم يقع منهم تحريض على ارتكابها .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)
		٦ - الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم . ما هيته ؟
		الاستدعاء الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي إبان جمع الاستدلالات ما هيته ؟
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠)
		٧ - إيجاب صدور طلب من الوزير المختص أو من ينوبه لتحريك الدعوى الجنائية في الجرائم المؤتممة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . قيد على حرية النيابة كسلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		٨ - إجراءات الاستدلال ولو في حالة التلبس لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية . ولا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		٩ - للمحكمة أن تعول على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - تقدير توافر قصد الإتهام في المخدر . موضوعي . لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . تعويل المحكمة على ما اسفرت عنه التحريات بشأن إحراز المخدر وإطراحها ما دلت عليه من توافر قصد الإتهام . لا عيب . تجزئه المخدر في لفافات وتلوث نصل المطواة بأثار المخدر من الأمور النسبية . تقديرها . موضوعي .
١٠٩٧	١٦٦	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣) ١١ - مهمة مأموري الضبط القضائي وفق أحكام المادة ٢١ إجراءات ؟ حدها ؟
١١٥٩	١٨١	(الالعين رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١) راجع أيضا: إثبات « بوجه عام » . (القاعدة رقم (١٥٠) بالصحيفة رقم ٩٧٥) وما «موررو الضبط القضائي» اختصاصهم . (القاعدة رقم (٦٤) بالصحيفة رقم ٤٥٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>استعمال مكبر صوت</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة استعمال مكبر للصوت فى محل عام بدون ترخيص طبقا للمادة الخامسة من القانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ . الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ثلاثمائة جنيه . والمصادرة . نزول الحكم بالغرامة المقضى بها إلى عشرة جنيهات . مخالفة للقانون .</p>
١١٤٦	١٧٨	<p>(الظعن رقم ٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٨٨)</p> <p>استيراد</p> <p>التهرب الجمركى . تعريفه ؟</p> <p>المراد بالتهريب الفعلى والتهريب الحسمى ؟</p> <p>مثال .</p>
٥٩	٢	<p>(الظعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١/٣/١٩٨٨)</p> <p>استيقاف</p> <p>التلبس بالجريمة - عنصر لاحق للإستيقاف . غير منفصل عنه ونتيجة مستمدة منه .</p> <p>تقدير قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه . موضوعى .</p>
٥٥٥	٨٤	<p>(الظعن رقم ٤٢٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٤/٧/١٩٨٨)</p> <p>استيلاء على مال عام</p> <p>١ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات . نسبيه . التزام المتهمين بها بالتضامن فيما بينهم . أساس ذلك ؟</p>

الصلحة	القاعدة	
		انزال الحكم عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهم - خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح .
٨٧٠	١٣١	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٨)
		٢ - وجوب بناء الأحكام فى المواد الجنائية على الجزم واليقين .
		- بيانات حكم الإدانة ؟ المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ إجراءات ؟
		افراغ الحكم فى عبارات عامة معناه أو وضعه فى صورة مجملة لا يحقق غرض الشارع من استيجاب تسببب الأحكام .
		إدانة الطاعنين بجرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على أموال عامة والتزوير فى محررات رسمية واستعمالها دون بيان للوقائع والأفعال التى قارفها كل منهم وعناصر الاشتراك فى جريمة تسهيل الاستيلاء وطريقته واستظهار قصد إرتكاب الفعل فى هذا الشأن ودون بيان العبارات المزورة التى تضمنها تقرير أبحاث التزييف والتزوير الذى استند إليه الحكم فى الإدانة . قصور .
١٣٠٣	١٩٨	(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٨٨)
		اشتراك
		١ - الاشتراك فى كافة الجرائم . تمامه دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . على

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة وهي تقدر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملايساتها ما يوفر اعتقاداً سائغاً تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم .
١٤٣	١٦	(الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤) ٢ - بيانات حكم الإدانة في الاشتراك في جريمة السب والقذف بطريق النشر ؟ عدم إيراد الحكم الأدلة التي إستند إليها وطرق الاشتراك والتدليل على توافر رابطة السببية بين سلوك الطاعنين كشركاء والفاعل الأصلي للجريمة . قصور .
١٤٣	١٦	(الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤) ٣ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع بها القاضى . وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه دون أن يشاركه فيها غيره .
١٤٣	١٦	(الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤) ٤ - ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة . اتيانه عملاً من الأعمال المكونة لها يجعله فاعلاً أصلياً في الجريمة التي دين فيها ويدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ عقوبات . مثال .
٢٦٤	٣٤	(الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٠) ٥ - عدم توافر أى صورة من صور الاشتراك في جريمة تسهيل البغاء في حق الطاعنين وعدم اندراج الفعل المسند إليهما تحت أى نص عقابى آخر . معاقبتهم رغم ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم والقضاء ببراءتهما .
٦٣٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - إثبات الاشتراك بالقرائن مناطه : ورود القرينة على واقعة الإتفاق على ارتكاب الجريمة أو المساعدة . فى ذاتها . مع صحة الاستنتاج وسلامته . وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين . لا الظن والاحتمال .
		مجرد إتفاق المتهمين بالاختلاس مع الطاعن على شراء أجواله القمع التى اختلساها . لا ينصب على واقعة الإتفاق أو المساعدة فى ارتكابه جريمة الاختلاس . الحكم بإدانتة بتلك الجريمة استناداً إلى ذلك الإتفاق . قصور .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١١)
		٧ - الاشتراك فى الجريمة . مناط تحقيقه : اقتراف الفعل المادى للمساهمة التبعية فى وقت سابق أو معاصر للجريمة وأن تقع الجريمة ثمره لهذا الاشتراك .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١١)
		٨ - ثبوت سبق الاصرار فى حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه منهم .
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
١١٦٧	١٨٢	(والطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٩ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة الاشتراك فى الاختلاس يوجب عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها .

الصفحة	القاعدة	
		<p>مجرد قيام الطاعن الثانى بالاشتراك مع الطاعن الأول فى تقديم المستند المزور إلى المختصين لا يفيد فى ذاته المساهمة فى جريمة الاختلاس .</p> <p>عدم بيان الحكم ما يدل على توافر المساهمة فى مقارفة جريمة الاختلاس . قصور .</p> <p>نقض الحكم فى تهمة يوجب نقضه بالنسبة لما إرتبط بها من تهم أخرى</p>
٨٤٦	١٢٧	<p>(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)</p> <p>١٠ - نعى الطاعن على الحكم قصوره فى التدليل على جريمة الاشتراك فى التزوير . غير مجد متى كانت المحكمة قد دانتة بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاشتراك فى الاختلاس التى أثبتها الحكم فى حقه .</p>
٨٧٠	١٣١	<p>(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)</p> <p>١١ - الأصل أن حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها . مطلق ، القيد على حريتها فى هذا الشأن أمر استثنائى . ينغى عدم التوسع فى تفسيره .</p> <p>جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج . مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة الزنا . لاضير على النيابة إن هى باشرت التحقيق فى جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج . رجوعاً إلى حكم الأصل وما يسفر عنه من جريمة الزنا التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى ما دامت الشكوى قد قدمت قبل رفع دعوى الزنا إلى جهة الحكم . علة ذلك ؟</p>
٩١٤	١٣٧	<p>(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - جواز إثبات الاشتراك . بالقرائن . مناطه ؟
		- سلطة محكمة النقض فى تصحيح استخلاص محكمة الموضوع للاشتراك بما يتفق مع المنطق والقانون .
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		١٣ - مجرد ضبط الورقة المزورة أو الخاتم المقلد ، أو التمسك بذلك ، أو وجود مصلحة للمتهم فى تزويرها أو تقليده . لا يكفى مجرداً للإثبات إسهامه فى التزوير أو التقليد كفاعل أو شريك أو عمله بذلك . حد ذلك ؟
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		١٤ - ثبوت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه . يرتب تضامناً فى المسؤولية .
		استظهار الحكم إتفاق الطاعن مع المتهم الآخر على قتل المجنى عليه من معينه فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها . وأن كل منهما قصد قصد الآخر فى إيقاعها .
		اعتباره فاعلاً أصلياً فى الجريمة .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		١٥ - الأصل ألا يسأل الجانى إلا عن الجريمة التى ارتكبها أو اشترك فيها .
		مستولية المتهم عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية متى كان فى مقدوره أو كان من واجبه توقع حدوثها . أساس ذلك ؟
		المادة ٤٣ عقوبات .
١٢٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - إبعاد الأثنى عن مكان خطفها باستعمال طرق احتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها وحملها على مراقبة الجاني لها . كفايته لتحقق جريمة المادة ٢٩٠ عقوبات .
		مساواة القانون بين الفاعل والشريك فى تلك الجريمة .
		اعتبار المتهم فاعلا أصليا فيها سواء ارتكبها بنفسه أو بوساطة غيره . ما دام قد ثبت مساهمته فيها .
١٢٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
		١٧ - إدانة الطاعنين بجريمة تسهيل الاستيلاء على مال عام ومعاملتهم بالرأفة والقضاء عليهم بعقوبة الحبس ، وجوب توفيت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .
		الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات من
		الغرامات النسبية . يتعين الزام المتهمين متضامين بها . م ٤٤
		عقوبات . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .
		القصور فى التسبب . له الصدور على وجوه الطعن
		المتعلقة بمخالفة القانون .
١٣٠٣	١٩٨	(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		١٨ - وجوب بناء الأحكام فى المواد الجنائية على الجزم واليقين .
		بيانات حكم الإدانة ؟ المقصود من عبارة « بيان
		الواقعة » الواردة بالمادة ٣١٠ إجراءات ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>افراغ الحكم فى عبارات عامة معمأة أو وضعه فى صورة مجمله لا يحقق غرض الشارع من استتباب تسبیب الأحكام .</p> <p>إدانة الطاعنين بجرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على أموال عامة والتزوير فى محررات رسمية واستعمالها دون بيان للوقائع والأفعال التى قارفها كل منهم وعناصر الاشتراك فى جريمة تسهيل الاستيلاء وطريقته واستظهار قصد ارتكاب الفعل فى هذا الشأن ودون بيان العبارات المزورة التى تضمنها تقرير أبحاث التزييف والتزوير الذى استند إليه الحكم فى الإدانة . قصور .</p>
١٣٠٣	١٩٨	<p>(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p> <p>١٩ - الأثر العيى لا نقطاع المدة بالنسبة إلى جميع المساهمين فى الجريمة وإلى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة . عدم امتداده إلى غيرها من الجرائم الأخرى المتميزة عنها ولو كانت جميعا موضوعا لإجراءات واحدة .</p>
١٣٣١	٢٠١	<p>(الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)</p> <p>إشكال فى التنفيذ</p> <p>عدم جواز الطعن فى الحكم المستشكل فى تنفيذه . أثره .</p> <p>عدم جدوى الطعن فى الحكم الصادر فى الأشكال لصيرورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائيا .</p>
٣٤٣	٤٨	<p>(الطعن رقم ٦٤٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)</p>

إصابة خطأ

١ - حكم الإدانة فى جريمة القتل والإصابة الخطأ . شرط

صحته ؟

رابطة السببية . اقتضاؤها إتصال الخطأ بالجرح أو القتل
إتصال السبب بالمسبب .

إغفال حكم الإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ بيان مؤدى
الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الخطأ وبيان الإصابات التى
لحق بالمجنى عليهم من جراء التصادم استنادا إلى دليل فى .
قصور .

٣٣٢ ٤٦

(الطعن ٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)

٢ - إحالة المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة العاهة المستديمة .
تغيير المحكمة فى التهمة إلى إصابة خطأ ليس مجرد تغيير
فى الوصف تملك إجراءه عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو
تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هى واقعة
الإصابة الخطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا
كان الحكم مشوريا بالبطلان . لا يؤثر فى ذلك تضمن مرافعة
الدفاع أن الواقعة إصابة خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون
على بينه من عناصر الأهمال التى قالت المحكمة بتوافرها
ودانته بها حتى يرد عليها .

٤٢١ ٦٠

(الطعن ٤٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - بيانات حكم الإدانة ؟
		سلامة القضاء بالإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ . رهن ببيان الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة .
		مثال لتسبيب معيب فى جريمة إصابة خطأ .
٤٢٩	٦٢	(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٤ - توافر الحادث القهرى بشرائطه . أثره . انقطاع علاقة السببية بين النتيجة والخطأ .
		- الدفع بوقوع الحادث بسبب أجنبى . جوهرى . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه .
١٢١٣	١٨٧	(الطعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٥ - تسبيب سائق فى جرائم القتل والإصابة الخطأ والنكول عن مساعدة المجنى عليهم .
		مثال لحكم بالإدانة فى جرائم القتل والإصابة الخطأ وقيادة خطره . صادر من محكمة النقض عند نظرها موضوع الدعوى .
١٣٣٨	٢٠٢	(الطعن رقم ٣٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)
		اعتراف
		راجع : إثبات « اعتراف » .
		إعدام
		١ - وجوب عرض الحكم الحضورى الصادر بالإعدام على محكمة النقض مشفوعاً برأى النيابة . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>ثبوت أن العيب الذى لحق الحكم الصادر بالإعدام يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون المذكور . أثره ؟</p>
٧٩	٦	<p>(الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٦)</p> <p>٢ - وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟</p>
٨٧٠	١٣١	<p>صدور الحكم القاضى بالإعدام معيباً بأحد العيوب التى أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .</p>
١١٢	١٠	<p>(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/٧)</p>
٨٥٣	١٢٨	<p>(الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)</p>
٩٣٨	١٤١	<p>(الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)</p> <p>٣ - إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا بالإعدام . غير لازم . علة ذلك ؟</p> <p>اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها .</p>
١٢٢	١٢	<p>(الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٢)</p>
٨٥٣	١٢٨	<p>(والطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)</p> <p>٤ - وجوب عرض الحكم المحكومى الصادر بالإعدام على محكمة النقض مشفوعاً برأى النيابة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟ حق محكمة النقض فى نقض الحكم للمخطأ فى القانون . أو البطلان . ولو من تلقاء نفسها . عدم تقيدها بحدود أوجه الطعن أو رأى النيابة . المادتان ٢/٣٩ ، ٢ ، ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٢	١٢	(الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١/١٢)
		٥ - اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام ولو لم تقم النيابة العامة بعرضها فى الميعاد . المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٦ - الحكم الصادر بالإعدام . ما يلزم من تسبب لإقراره ؟
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٧ - قبول عرض النيابة العامة فى قضايا الإعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .
٩٣٨	١٤١	(الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)
١٢٦١	١٩٥	(والطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
		٨ - وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة . مؤدى ذلك وأساسه ؟
١٢٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	إعلان
		١ - متى يعتبر المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ؟ المادة ٢٦١ إجراءات جنائية .
٣٩٤	٥٨	(الطعن رقم ٦٠٧٥ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٠) ٢ - لا يجوز الحكم فى غياب المدعى المدنى باعتباره تاركا لدعواه المدنية دون إعلائه لشخصه . مخالفه هذا النظر . بطلان الإجراءات .
٣٩٤	٥٨	(الطعن رقم ٦٠٧٥ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/١٠) ٣ - إعلان السند التنفيذى إلى الموظف المطلوب إليه التنفيذ . إجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ . أساس ذلك ؟
٥٠٢	٧٣	(الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧) ٤ - إنذار الموظف المطلوب إليه تنفيذ الحكم أو الأمر شرط لتحديد مبدأ مهلة الثمانية أيام التى يستحق بانقضائها العقاب إذا امتنع عمدا عن التنفيذ .
٥٠٢	٧٣	(الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧) ٥ - إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . وجوب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته . اعتبار المعارض كأن لم تكن . رغم إعلان المعارض لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه . خطأ .
٥٢٠	٧٧	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/٣) ٦ - مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم . ما دامت متصلة بسير الدعوى . شرطه . كونها صحيحة .

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته .
		مثال لإجراء باطل لا تنقطع به المدة المسقطه للدعوى الجنائية .
٥٢٠	٧٧	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٣)
		٧ - المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر .
		المكان الذي يباشر فيه الشخص عمله . يعتبر موطناً خاصاً له بجانب موطنه الأصلي لمباشرة أى إجراء قانونى يتصل بهذه الخدمة .
		أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟
		حجب الخطأ الحكم عن بحث موضوع الدعوى . أثره ؟
٦٠٢	٩٠	(الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)
		٨ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لأخرى فى غيبة المعارض . يوجب إعلانه بالجلسة الجديدة . علة ذلك ؟
		عدم إعلان المعارض بالجلسة التى أجلت إليها المعارضة فى غيبته . يبطل الحكم . أساس ذلك ؟
		متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة على خلاف القانون ؟
		مثال .
٧٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - حضور المعارضة بالجلسة وتكثيفه من إبداء دفاعه . يصحح ما يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان . (الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)
٩٤٤	١٤٢	١٠ - وجوب إعلان المتهم لشخصه أو فى موطنه . مكان العمل ليس موطناً يجوز الإعلان فيه . (الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
٩٦٦	١٤٧	١١ - إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدور الحكم . غير لازم . متى كان حاضراً جلسة المرافعة أو معلناً بها إعلاناً صحيحاً . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٩٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٠)
١٠٤٤	١٥٧	١٢ - لذوى الشأن الطعن فى قرار الهدم فى ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه به . المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تنفيذ قرار اللجنة النهائى أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط . واجب . المادة ٦٠ من القانون المذكور . (الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
١٢٠١	١٨٥	١٣ - صحة الحكم فى غيبة المتهم . رهينة بإعلانه قانوناً بالجلسة المحددة لها . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٦٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
١٣٣١	٢٠١	
		أغذية
		١ - وجوب نشر الحكم الصادر بالإدانة عن جريمة إنتاج أغذية مغشوشة غير صالحة للاستهلاك الآدمى فى جريدتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه . المادة الثانية من القانونية ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . القضاء بالنشر دون بيان اسم الجريدتين وتحمل المحكوم عليه نفقات النشر . خطأ فى تطبيق القانون يوجب النقص والتصحيح . (الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)
٣٤٧	٤٩	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢- متى تعد الأغذية ضاره بالصحة فى مفهوم المادة الرابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ؟</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة غش أغذية ضاره بصحة الإنسان وفق أحكام المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . ماهيتها ؟</p> <p>نزول الحكم عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة خطأ فى القانون .</p>
١٠٦٧	١٦٢	<p>(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٦)</p> <p>٣- لمحكمة الموضوع تغيير الوصف القانونى للفعل المسند إلى المتهم . لها تعديل التهمة بإضافة الظرف المشدد ولو لم يذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور .</p> <p>فصل المحكمة فى الدعوى قبل تعديل التهمة بإضافة الظرف المشدد خطأ فى القانون . علة ذلك ؟</p>
١٠٦٧	١٦٢	<p>(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٦)</p> <p>- تعديل المحكمة لتهمة إنتاج وعرض أغذية مغشوشة للبيع بإضافة الظرف المشدد وهو أن ما عرضه كان ضارا بصحة الإنسان . تعديل فى التهمة نفسها . وجوب لفت نظر المتهم إلى ذلك التعديل . أثر ذلك ؟</p>
١٠٦٧	١٦٢	<p>(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٦)</p> <p>راجع أيضا : حكم « بيانات حكم الإدانة »</p> <p>(القاعدة رقم ٤٩ ، بالصحيفة رقم ٣٤٧)</p>

إقتران

١ - العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية أو المرتبط بجنحه ماهيتها . المادة ٢٣٤ عقوبات .

قصور الحكم الصادر بإعدام الطاعن في جريمة قتل عمد مقترن بجناية أغتصاب ومرتبطة بجنحة شروع في سرقة في إستهجار توافر جنابة الإغتصاب المقترنه . أثره ؟

١٩ ٦

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٦)

٢ - النعى بعدم توافر ظرف الإقتران . لا جدوى منه مادامت العقوبة الواقعة على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لأى من جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة عن ظرف المشار إليه .

٩٧٥ ١٥٠

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/١)

إكراه

١ - إنكار المتهم التهمة في مرحله الإحالة وإثارته دفاعاً بأن اعترافه كان وليد إكراه . إعتبار هذا الدفاع مطروحاً على المحكمة . إستناد الحكم المطعون فيه فى إدانته إلى ذلك الإعتراف . دون التعرض لدفاعه أو الرد عليه . قصور .

مثال التسبيب معيب .

١١٢ ١٠

(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دفاع الطاعن بأن أقواله أمام النيابة كانت وليدة إكراه أدبى . إثارته لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة . علة ذلك ؟
٧١٢	١٠٦	(الظعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		٣ - الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال .
		البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من إنتزاع الإعتراف منه بالإكراه . موضوعى .
٨٣٠	١٢٤	(الظعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠)
		٤ - انكار المتهم أمام غرفة المشورة التهمه . وقوله أن اعترافه أمام النيابة كان تحت تأثير الإكراه الواقع عليه من رجال الشرطه . إستناد الحكم المطعون فيه فى إدانته إلى ذلك الاعتراف دون التعرض لدفاعه أو الرد عليه . قصور
٨٥٣	١٢٨	(الظعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
		٥ - تقدير صحة الإعتراف وقيمتة فى الإثبات . موضوعى
		لمحكمة الموضوع بحث صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه
١٠٢٦	١٥٥	(الظعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٩)
		٦ - جريمة خطف أنشى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحايل والإكراه . تحقيقها بابعادها عن مكان خطفها أيا كان .
		بقصد العبث بها بإستعمال طرق إحتياليه من شأنها التغرير بها وحملها على مواقف الجانى لها أو أية وسائل مادية أو أدبيه من شأنها سلب إرادتها المادة ٢٩٠ عقوبات .
١٢٣٧	١٩١	(الظعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة
	٧ - ركن التحايل أو الإكراه فى جريمة الخطف تقدير توافره . موضوعى .
١٢٣٧	١٩١ (الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦) ٨ - كفايه أن يكون الفعل قد ارتكب بغير رضا المجنى عليها لتوافر ركن القوى فى جنائية الواقعة . إستخلاص حصول الإكراه . موضوعى .
١٢٣٧	١٩١ (الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦) ٩ - إبعاد الأنثى عن مكان خطفها بإستعمال طرق إحتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب أراذتها وحملها على مواجهة الجانى لها . كفايته لتحقق جريمة المادة ٢٩٠ عقوبات . مساواة القانون بين الفاعل والشريك فى تلك الجريمة . إعتبار المتهم فاعلا أصليا فيها سواء ارتكبها بنفسه أو بوساطة غيره . مادام قد ثبت مساهمته فيها .
١٢٦١	١٩٥ (الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨) راجع أيضا : إثبات « اعتراف » (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٤١)

آلات رفع مياه

مناطق التأثيم فى جريمة حيازة أو استعمال آلات رفع المياه .
مقصور على حيازتها أو استعمالها داخل أو على شاطئ
البحيرات . المادة ١٣ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ .
عدم بيان الحكم المكان التى ضبطت بها آلة الضخ .
قصور .

١١١٢ ١٧٠

(الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

إمتناع عن تنفيذ حكم

١ - إيراد المشرع نصاً بإعتبار العاملين فى شركات القطاع
العام فى حكم الموظفين العاملين فى كل موطن يرى فيه موجباً
لذلك وعدم إيراد هذا النص فى شأن العاملين بالقطاع العام .
أثره : انتفاء تطبيق المادة ١٣٣ عقوبات .
مخالفة ذلك توجب النقض والتصحيح بالقضاء ببراءة الطاعن
ورفض الدعوى المدنية .

٤٨١ ٦٩

(الطعن رقم ٦٤٣٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)

٢ - إنذار الموظف المطلوب إليه تنفيذ الحكم أو الأمر -
شرط لتحديد مبدأ مهلة الثمانية أيام التى يستحق بإنقضائها
العقاب إذا إمتنع عمداً عن التنفيذ .

٥٠٢ ٧٣

(الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٥٠٢	٧٣	٣ - إعلان السند التنفيذي إلى الموظف المطلوب إليه التنفيذ . إجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)
٥٠٢	٧٣	٤ - بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . إغفال حكم الإدانة ببيان ماهية الحكم الذى إمتنع المتهم عن تنفيذه ومكنته فى إجراء ذلك وما إذا كان قد أعلن بالسند التنفيذى . قصور . (الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)
١٣٥٣	٢٠٤	أمر إحالة ١- البيانات الواجب أن يشتمل عليها أمر الإحالة . وفق المادتين ١٦٠ ، ٢/٢١٤ إجراءات جنائية . ماهيتها ؟ (الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ من جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)
١٣٥٣	٢٠٤	أمر الإحالة عمل من أعمال التحقيق . عدم خضوعه لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان . عدم جواز إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق . بعد دخولها فى حوزة المحكمة . (الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ من جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)
١٢١٦	١٨٨	أمر بالأوجه إلغاء النائب العام للأمر بالأوجه لإقامه الدعوى الجنائية . متجاوزا الميعاد المحدد فى القانون . لا أثر له . مثال : (الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا : أمر حفظ</p> <p>(القاعدة رقم (١٨٨) بالصحيفة رقم (١٢١٦)</p> <p>أمر حفظ</p> <p>أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من إجراءات التحقيق ماهيته . وأثره ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٥)</p> <p>أوراق رسمية</p> <p>١ - عدم اشتراط صدور التزوير من موظف مختص فعلا .</p> <p>كفاية أن تعطى الأوراق المصطنعه شكل الأوراق الرسمية ومظهرها . ولو لم تزيل بتوقيع .</p> <p>افتراض الضرر فى هذه المحررات لما فى هذا التزوير من تقليل الثقة بها .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)</p> <p>إيجار (ماكن</p> <p>١ - حق المؤجر فى اقتضاء مقابل الاصلاحات والتحسينات التى يحدئها بالعين المؤجرة . حد ذلك ؟</p> <p>إغفال الحكم بإيراد دفاع الطاعنة ومؤدى المستندات المقدمه منها . قصور .</p> <p>مثال</p> <p>(الطعن رقم ٧١٨٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١/٤)</p>
١٢١٦	١٨٨	
٦٠٧	٩١	
٦٦	٣	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مجرد الملكية لا تكفى لجريمة الامتناع عن تحرير عقد إيجار مسكن .
		ماهية جريمة الامتناع عن تحرير عقد إيجار ؟
		دفاع الطاعن بأنه لا يرتبط بعلاقه إيجاريه مع المجنى عليه وأن الوحدة السكنية مؤجرة إلى آخر تنازل عن الإيجار للمجنى عليه بغير إذن وتقديمه سندا لذلك . دفاع جوهرى . يستوجب تمحيصه .
٢٨٩	٣٨	(الطعن رقم ٧١٩٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٥)
		٣ - جزاء الرد فى جريمة تقاضى مقدم إيجار يدور مع موجب من بقاء مبلغ مقدم الإيجار فى ذمة المتهم بتقاضيه وعدم رده إلى المجنى عليه حتى الحكم عليه .
٥١٢	٧٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣٠)
		٤ - الدفاع المسطور فى أوراق الدعوى . يكون مطروحا دائما على المحكمة فى أى مرحلة تالية . الإلتفات عنه . يوجب بيان العله .
		عدم بيان الحكم فحوى إنذار العرض والكمبيالات المقدمة من الطاعن ودلائلها وأثرها بالنسبة لجزاء رد مبلغ مقدم الإيجار الذى دين الطاعن بتقاضيه . قصور .
٥١٢	٧٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة
	<p>٥ - حظر إحتجاز الشخص أكثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى . م٥ من القانون ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنصراف لفظ البلد إلى المدينه أو القرية الواحدة وفقا للجداول المرافقه للقرار الجمهورى ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ . لا محل لتحديد مدلول « البلد » طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ . عله ذلك ؟</p> <p>وقوع أحد المسكنين بمدينة الجيزة والآخر بمدينة القاهرة . خروجه عن نطاق التجريم . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٠٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٦)</p> <p>٦ - إلزام المؤجر بتحرير عقد إيجار كتابى للمستأجر . يقتضى قيام علاقه إيجاريه مباشره بين الطرفين . عدم تحقق ذلك إلا بتلاقى إرادة المؤجر وإرادة شخص يرغب فى « إستئجار وحدة سكنيه منه وهو المستأجر .</p> <p>قضاء الحكم بإدانة الطاعن رغم عدم إيراده ما يكشف عن قيام أى علاقه إيجاريه بينه وبين المجنى عليه . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه . وبراءة الطاعنة .</p>
٥٣٠	٧٩
٧٢٥	١٠٧
	(الطعن رقم ٥٢٢٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة
	<p>٧ - صدر القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد وقوع جريمة تقاضى مقدم إيجار وقبل الفصل فيها بحكم بات . اعتباره أصلح للمتهم . أساس ذلك ؟</p> <p>تطبيق الحكم المطعون فيه للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>يوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون .</p> <p>إغفال حكم الإذانة فى جريمة تقاضى مقدم إيجار بيان الأجرة الشهرية رغم إتصالها بحكم القانون على الواقع . يعيبه .</p> <p>علة ذلك ؟</p>
٧٣٢	<p>١٠٩ (الطعن رقم ٨٢٤٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٨/٥/٢٩)</p> <p>٨ - جواز اقتضاء المالك من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين . شرط ذلك ؟</p> <p>عدم إنصراف حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذى يتقضاء المالك وفقا لأحكام هذه المادة .</p> <p>خلو الحكم من بيان واقعه الدعوى وما اشتمل عليه عقد الإيجار وقيمة الأجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء علاقه الإيجاريه . قصور .</p>
١٠٨٥	<p>١٦٤ (الطعن رقم ٣٧٩٣ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٩ - لذوى الشأن الطعن فى قرار الهدم فى ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه به . المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>تنفيذ قرار اللجنة النهائى أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيله للسقوط . واجب . المادة ٦٠ من القانون المذكور .</p>
١٢٠١	١٨٥	<p>(الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p> <p>١٠ - دفاع الطاعنة بتجاوز وكيلها حدود وكالته بتأجيله العين للمجنى عليه وتقاضيه منه مبالغ خارج نطاق العقد جوهرى .</p> <p>إستناد الحكم بالإدانة إلى سريان التعاقد فى حق الطاعنة دون مواجهه دفاعها ذلك . قصور .</p>
١٢٠٨	١٨٦	<p>(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p> <p>راجع أيضا : حكم « تسبيب . تسبيب معيب »</p> <p>(القاعدة رقم (٢٨) بالصحيفة رقم ٢٨٩)</p>

الصلحة	القاعدة
	<p>(ب)</p> <p>باعث - بطلان - بلاغ كاذب - بغاء - بناء - بناء على أرض زراعية</p> <p>باعث</p> <p>الباعث على الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها . عدم بيانه تفصيلا أو الخطأ فيه أو إبتنائه على الظن أو إغفاله كلية - لا يقدر في سلامة الحكم .</p> <p>١٥٠ ٩٧٥ (الظعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>شيك بدون رصيد (القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ١٠٤٨)</p> <p>بطلان</p> <p>١ - مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم . مادامت متصلة بسير الدعوى . شرطه : كونها صحيحة .</p> <p>الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته .</p> <p>مثال لإجراء باطل لاتنقطع به المدة المسقطه للدعوى الجنائية .</p> <p>٥٢٠ ٧٧ (الظعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)</p>

٢ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية على القاضى فى جنائية أو جنحة قبل صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى بذلك .
المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . سريان ذات الحكم على النيابة العامة . المادة ١٣٠ من ذات القانون .
وجوب تضمين الحكم صدور الإذن . إغفال ذلك : يبطله .
لا يغنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الإذن بالفعل .

٥٦٣ ٨٦

(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٧)

٣ - المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر .
المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله . يعتبر موطناً خاصاً له بجانب موطنه الأصلي لمباشرة أى اجراء قانونى يتصل بهذه الخدمة .

أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟

حجب الخطأ الحكم عن بحث موضوع الدعوى . أثره ؟

٦٠٢ ٩٠

(الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنافى القاضى بسقوط الاستئناف توجب على المحكمة الفصل أولا فى صحة الحكم المعارض فيه تبينها أن قضاءه صحيح . وقوفها عند هذا الحد وإلا ألغته وانتقلت إلى موضوع الدعوى . مخالفة المحكمة ذلك وتصديها لموضوع الدعوى ومخالفتها المادة ٥٥ عقوبات . يبطل الحكم .</p> <p>مثال .</p>
٢٢٨	٢٨	<p>(الطعن رقم ٦٢٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٨)</p> <p>٥ - حكم الإدانة . وجوب إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>خلو الحكم الابتدائى من نص القانون الذى أنزل العقاب بموجبه . يبطله . إشارة الحكم المطعون فيه والمؤيد له فى ديباجته إلى مواد الاتهام . لا يعصمه من عيب هذا البطلان . مادام لم يفصح عن أخذه بها .</p> <p>اتصال وجه النعى بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر الطعن إليه .</p>
٢٣٢	٢٩	<p>(الطعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣١)</p> <p>٦ - بطلان التسجيل . بفرض وقوعه لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤديه إلى النتيجة التى أسفر عنها التسجيل .</p>
٢٤٧	٣٢	<p>(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧ - ورود نقص أو خطأ بتقرير التلخيص . لا بطلان . علة ذلك ؟
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣) ٨ - عدم جواز الحكم فى المعارضه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر . قبسام عذر حال دون حضور المعارض يعيب إجراءات المحاكمة والحكم . محل نظر العذر يكون عند الطعن فى الحكم . وجود الطاعن بالسجن فى اليوم المحدد لنظر معارضته عذر يبرر تخلفه عن الحضور .
٣٨٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٤٦٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٧) ٩ - لا يجوز الحكم فى غياب المدعى المدنى باعتباره تاركا لدعواه المدنية دون اعلانه لشخصه . مخالفة هذا النظر . بطلان الإجراءات .
٣٩٤	٥٨	(الطعن رقم ٦٠٧٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠) ١٠ - خلل الحكم ومحضر الجلسة من بيان اسم المحكمة . اعتبار الحكم المذكور والحكم المؤيد له . كأن لا وجود لهما .
٤٢٩	٦٢	(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١١- الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل فى حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل به طبقا للمادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . إغفال النص فى الحكم على صدور هذا الطلب . بطلانه . ولو ثبت بالأوراق صدور الطلب .
		اتصال وجه طعن الطاعن بمحكوم عليه آخر . امتداد أثر الطعن إليه .
٦٧١	٩٩	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)
		١٢ - تأجيل نظر المعارضه من جلسه لأخرى فى غيبة المعارض . يوجب إعلاته بالجلسه الجديده . علة ذلك ؟
		عدم إعلان المعارض بالجلسه التى أجلت إليها المعارضه فى غيبته . يبطل الحكم . أساس ذلك ؟
		متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضه على خلاف القانون ؟
		مثال .
٧٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)
		١٣- النسعى ببطلان تحقيقات النيابة العامة . تعيب . للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن .
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠)

القاعدة	الصفحة	
١٩٣	١٢٥٣	١٤- بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يوجب على المحكمة الاستئنافية عن نظر استئناف هذا الحكم . القضاء بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . مخالفة ذلك : خطأ فى القانون . يوجب تصحيحه . (الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
١٩٧	١٢٨٩	١٥- النص فى المادة ٣٧٨ إجراءات على وجوب أن يكون تأجيل نظر القضية ليوم معين سواء فى ذات الدور أو دور مقبل من قبل الأحكام التنظيمية . لا بطلان على مخالفتها . الدفع ببطلان قرار المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لدور مقبل غير معين مع استمرار حبس المتهمين . تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارتها لأول مره أمام النقض (الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
٢٠٤	١٣٥٣	١٦- أمر الإحالة - عمل من أعمال التحقيق - عدم خضوعه لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان . عدم جواز إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق . بعد دخولها فى حوزة المحكمة . (الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)
٢٠٧	١٣٦٧	١٧- وجوب توقيع تقرير الأسباب من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . محامو الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية لا يجوز مزاولتهم أعمال المحاماة لغير جهة عملهم . مخالفة ذلك . أثره . بطلان العمل . المادة ٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة . توقيع تقرير الأسباب من محام لإحدى الهيئات العامة . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٣٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة
	راجع أيضا :
	إجراءات « إجراءات المحاكمة »
	(القاعدتان رقما ١٤١.٤١٠ بالصحيفتين رقمي ٩٣٨.٧٠)
	وحكم « إصداره والتوقيع عليه »
	(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٥٠)
	ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره »
	(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٤٦٦)
	ومحاماه
	(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٤٦٦)
	وإعلان
	(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٩٤٤)
	ومحضر الجلسة
	(القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٢٢٧)
	ودعوى جنائية « إنقضاؤها بمضى المدة »
	(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٣٣١)
	بلاغ كاذب
١٥٦	١٨
	عدم رسم القانون طريقا خاصا لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها .
	(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
	٢ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه : العلم
	بكذب الوقائع المبلغ بها وقصد الإساءة إلى المجنى عليه .
	مثال لتسبيب سائق على توافر القصد الجنائي في جريمة
	بلاغ كاذب .
١٥٦	١٨
	(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣- كذب البلاغ وصحته . تفصل فيه محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
١٥٦	١٨	٤ - انتقاء مصلحة الطاعن في تعييبه الحكم في خصوص جريمه البلاغ الكاذب بعد أن أثبت الحكم توافر جريمة القذف في حقه وأوقع عليه العقوبة المقررة لأيهما إعمالا للمادة ٣٢ عقوبات .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤) ٥ - عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب على شكوى ولا يتوقف قبولها على تحريك الشكوى في الميعاد ولو كانت مرتبطة بجريمة قذف أو سب .
٣٠٣	٤١	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٧) ٦ - إقامة حكم البراءة على عدم صحة الاتهام . له حجية في دعوى البلاغ الكاذب . إقامته على الشك في الاتهام لا يعطيه هذه الحجية . القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . مناط تحققه ؟ مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة بلاغ كاذب .
٣٠٣	٤١	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٧) ٧ - جريمة البلاغ الكاذب . ما يجب لتوافرها ؟ وجوب أن يعنى الحكم باستظهار الدليل على قصد إذاعة ما أسنده المتهم للمدعى بالحقوق المدنية . وإن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الاضرار .
١١١٦	١٧١	(الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

بغاء

١ - الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . تميز كل منها عن الأخرى من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها .

إطلاق الشارح حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور بحيث تتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله للذكر والأنثى على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على الأنثى التى تمارس الدعارة التى تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل وهى المعاونة التى تكون وسيلتها الإنفاق المالى بهتتى سبله . كليا كان أم جزئيا وما يستلزمه من الاستدامة زمنا طال أم قصر .

جريمة التحريض على البغاء . عدم قيامها إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرض . أساس ذلك ؟

٩٤ ٦٣٧

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

٢ - الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز . تتحقق به أركان الجريمة سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو بغاء الأنثى .

تنسب الدعارة إلى المرأة حين تبيع عرضها لكل طالب بلا تمييز . وينسب الفجور إلى الرجل حين يبيع عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز . أساس ذلك ؟

٩٤ ٦٣٧

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	بمناء
		تغيير المحكمة للتهمة من إقامة بناء بدون ترخيص إلى إقامة بناء على أرض غير مقسمة . تعديل فى التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى . مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٧٩٠	١١٧	(الطعن رقم ٢٣١٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)
		بناء على أرض زراعية
		١ - المادة ١٥٣ من القانون ٥٣ لسنة ٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تحظر إقامة مصانع أو قمارن طوب على الأراضى الزراعية . عدم استظهار الحكم أن القمينة أقيمت على أرض زراعية باعتباره مناط التأثيم . قصور . يبطله .
٥٣٨	٨٠	(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٦)
		٢ - عدم استظهار حكم الإدانة فى جريمة بناء على أرض زراعية أن البناء محل الاتهام يقع داخل كردون المدينة أو فى نطاق الحيز العمرانى للقرية . قصور .
٣٥٦	٥١	(الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)
		٣ - نقض الحكم بالنسبة لجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ذات العقوبة الأشد . يوجب نقضه لتهمة إقامته على أرض لم يصدر قرار تقسيمها . علة ذلك ؟
٣٥٦	٥١	(الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)
		٤ - حظر إقامة آية مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها . المادة ١٥٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .
		إقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية . غير مؤثمة .
		متى يعتبر القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم فى جريمة بناء على أرض زراعية .
٣٥٦	٥١	(الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ب)
		تأمينات اجتماعية - تبديد - تبغ - تبوير ارض زراعية - تجريف ارض زراعية - تحقيق - تزوير - تسبب خطأ في الحاق ضرر جسيم باموال عامة - تسهيل اسيلاء على اموال اميرية - تسهيل دعاره ائني - تعويض - تفتيش - تقادم - تقسيم - تقرير التلخيص - تقليد - تحريض على الفسق والفجور - تكليف بالحضور - تلبس - تهديد - تهريب جمركي .
		تأمينات اجتماعية
		١ - مسئولية المتبوع عن تابعه . ليست ذاتية . هو في حكم الكفيل المتضامن . مصدرها القانون .
		أحكام قانون التأمينات الاجتماعية . مجال اعمالها عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .
٢١٧	٢٦	(الطعن رقم ٦٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		٢ - جمع العامل بين حقه في التعويض قبل هيئة التأمينات وبين حقه في التعويض قبل المسئولية عن الفعل الضار . جائز . اساس ذلك .
٢١٧	٢٦	(الطعن رقم ٦٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		تبديد
		. رد منقولات الزوجية إلى الزوجة قبل تاريخ التبديد المدعى به من شأنه أن يسقط المسئولية الجنائية .
		إبداء المدافع عن الطاعن أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وطلبه تكليفها بتقديم أصل القائمة المثبت بها ذلك . دفاع جورهرى . قعود المحكمه عن تحقيقه . قصور .
٩٤٨	١٤٣	(الطعن رقم ٣٦٩٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>تبغ</p> <p>دفاع الطاعن أن الزيادة فى الدخان المضبوط مرجعها إلى إضافة نسبة من المياه للحفاظ عليه قبل تصنيعه . جوهرى . إغفال تحييصه . إخلال بحق الدفاع .</p>
٨٧	٧	(الطعن رقم ٤٢٧٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٦)
		<p>تبوير أرض زراعية</p> <p>١ - جرمه تبوير أرض زراعية من الجرائم المستمرة استمرار تجديدا . ويظل المتهم مرتكبا لها فى كل وقت مادام التبوير مستمرا . أثر ذلك : عدم بدء المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة لها إلا عند انتهاء حالة الإستمرار . لا على الحكم . إغفاله الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .</p>
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		<p>٢ - المادة ١٥١ ق ١١٦ لسنة ١٩٨٣ عدم اشتراط النص لتحقق الجريمة السالفة اتخاذ إجراءات معنية أو تعليق تنفيذ أحكامها على شروط .</p> <p>الإجراءات المنصوص عليها بالمادتين الأولى والثانية من قرار وزير الزراعة رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ إجراءات تنظيمية لا تأثير لها على قيام الجريمة ولا يترتب على مخالفتها البطلان .</p> <p>دفاع الطاعن فى جريمة تجريف أرض زراعية بعدم إلتزام محرر محضر الضبط بتحرير محضر إثبات حالة وإعلانه به . دفاع ظاهر البطلان . لا يعيب الحكم إلتفاته عنه .</p>
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>تجريف ارض زراعية</p> <p>١ - دفاع الطاعن بأنه المستأجر للارض الزراعية وليس مالكا لها . جوهرى . عدم التعرض له إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p>
١١٣٢	١٧٥	<p>(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)</p> <p>٢ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم فى جريمة تجريف ارض زراعية . إذا كان مالكا لتلك الأرض من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ علة ذلك ؟</p>
١١٣٢	١٧٥	<p>(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)</p> <p>٣ - تسوية الأرض الزراعية دون نقل أية أتربة منها لا يعد تجريفاً . عدم إستلزامه ترخيصاً . أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ فى القانون .</p>
١٤٠٠	٢١٤	<p>(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)</p> <p>٤ - دفاع الطاعن بأنه لم يجرف الأرض الزراعية بل قام بتسويتها وتقديمه شهادة تفيد ذلك . دفاع جوهرى . عدم تحصيله . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p>
١٤٠٠	٢١٤	<p>(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		تحقيق
		إجراءات التحقيق .
		١ - عدم اعتراض محامى الطاعن على سماع أقوال الشاهد فى حضوره بغير يمين . سقوط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسه . م ٣٣٣ إجراءات .
		تعريف الشهادة والشاهد ؟
		حق المحكمه فى الاعتماد فى القضاء بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال . بغير حلف يمين .
٢٦٩	٣٥	(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
		٢ - النعى ببطلان تحقيقات النيابة العامة . تعييب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠)
		التحقيق بمعرفة النيابة العامة .
		جواز استجواب المتهم أو مواجهته بغير دعوة محاميه فى حالتي التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة . تقدير ذلك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع .
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>تزوير</p> <p>١ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جرمي التقليد والتزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .</p>
٦٠٧	٩١	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)</p> <p>٢ - كفاية تغيير الحقيقة في محرر بما يؤدي إلى انخداع البعض به لقيام جريمة التزوير . اتقان التزوير في هذه الحالة ليس بلامم لتتحقق الجريمة</p>
٦٠٧	٩١	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)</p> <p>٣ - القصد الجنائي في جرائم التزوير . موضوعي . تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال . غير لازم . مادام قد أورد ما يدل عليه .</p>
٦٠٧	٩١	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)</p> <p>٤ - الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم . لا يعيبه . خطأ الحكم فيما نقله من تقرير المضاهاة من أن أرقام الموتور والشاسية مزورة حالة أن التقرير خلا من الإشارة إليهما . لا جدوى من النعي به .</p>
٦٠٧	٩١	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)</p> <p>٥ - نعي الطاعن على الحكم قصوره في التدليل على جريمة الاشتراك في التزوير . غير مجد . متى كانت المحكمة قد دانتها بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاشتراك في الاختلاس التي أثبتها الحكم في حقه .</p>
٨٧٠	١٣١	<p>(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الأصل أن حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها . مطلق ، القيد على حريتها فى هذا الشأن أمر استثنائى - ينبغى عدم التوسع فى تفسيره .
		جريمة الإشتراك فى تزوير عقد الزواج . مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة الزنا لاضير على النيابة إن هى باشرت التحقيق فى جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج . رجوعاً إلى حكم الأصل وما يسفر عنه من جريمة الزنا التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى مادامت الشكوى قد قدمت قبل رفع دعوى الزنا إلى جهة الحكم . علة ذلك ؟
٩١٤	١٣٧	(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦)
		٧ - وجوب إيراد الأدلة التى استندت إليها المحكمة وبيان مؤداها .
		مجرد الاكتفاء بالإشارة إلى ما تضمنه تقرير الخبير من اصطناع اختام ومطبوعات . دون إيراد مضمونه . قصور .
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		وراجع أيضاً
		محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل »
		(القاعدة رقم ٩١ بالصحيحة رقم ٦٠٧)

الصفحة	القاعدة	
		تزوير أوراق رسمية
		١ - الثابت فى محضر الجلسة أو الحكم . لا يجوز الإدعاء بما يخالفه . إلا بطريق الطعن بالتزوير .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٢ - جرائم التزوير لم يجعل القانون لإثباتها طريقا خاصا .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		٣ - عدم اشتراط صدور التزوير من موظف مختص فعلا . كفاية أن تعطى الأوراق المصطنعه شكل الأوراق الرسمية ومظهرها . ولو لم تزيل بتوقيع .
		افتراض الضرر فى هذه المحررات لما فى هذا التزوير من تقليل الثقة بها .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		٤ - محاضر التحقيق قد تصلح دليلا يحتج به فى إثبات شخصية من يسألون فيها . أسماء هؤلاء تعد بيانات جوهرية فى المحضر . حصول تغيير فيه بانتحال الشخصية عد ذلك تزويرا فى ورقة رسمية . لا يصح القول بدخول ذلك فى وسائل الدفاع للمتهم أو انتفاء القصد الجنائى لديه . أساس ذلك ؟
٦٧٥	١٠٠	(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٥)
		٥ - تقدير توافر ركن الضرر فى جريمة التزوير . موضوعى .
٦٧٥	١٠٠	(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٥)

الصفحة	القاعدة	
٦٧٥	١٠٠	٦ - انتحال الطاعة بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة اسم أخرى معروفة لديها يتوافر به أركان جريمة التزوير (الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٥)
١٠٠١	١٥٢	٧ - مجرد ضبط الورقة المزورة أم الخاتم المقلد التمسك بذلك أو وجود مصلحة للمتهم فى تزويرها أو تقليده . لا يكفى مجرد الإثبات إسهامه فى التزوير أو التقليد كفاعل أو شريك أو علمه بذلك . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
١٠٠١	١٥٢	٨ - القصد الجنائي فى جريمة التزوير . تحققه . بتعمد تغيير الحقيقة فى المحرر مع انتواء استعماله فى الغرض الذى زور من أجله . (الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
١٣١٤	١٩٩	٩ - مناط رسميه الورقه أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها أو يتدخل فى تحريرها أو التأشير عليها . (الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤) وراجع أيضاً : حكم « بيانات التسييب » (القاعدة رقم ١٩٨ بالصحينه رقم ١٣٠٣) وحكم « تسييبه . تسييب معيب » (القاعدة رقم ١٩٨ بالصحينه رقم ١٣٠٣)

الصفحة	القاعدة
	<p>الإدعاء بالتزوير</p> <p>الطعن بالتزوير . وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير المحكمة . حد ذلك .</p> <p>تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعى .</p> <p>المحكمة هى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة .</p> <p>صحة عدم الإستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . رهن باستخلاص المحكمة عدم الحاجة إليه . إلتفات المحكمة كلية عن هذا الطلب . يعيب الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٣٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)</p> <p>تسبب خطأ في إلحاق ضرر جسيم بأموال عامة</p> <p>١ - جريمة المادة ١١٦ مكرراً عقوبات . أركانها : خطأ وضرر جسيم ورابطة سببية بينهما .</p> <p>الخطأ الجسيم . ميسوره : الإهمال فى أداء الوظيفة والإخلال بواجباتها وإساءة استعمال السلطة .</p> <p>الخطأ الذى يقع من الافراد عموماً فى الجرائم غير العمدية . توافره : بتصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والحيطه العى تقضى بها ظروف الحياة العادية .</p> <p>الضرر فى جريمة المادة ١١٦ مكرراً ب عقوبات ماهيته . شروطه ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٠)</p>
١١٢٨	١٧٤
١٠٣٦	١٥٦

القاعدة	الصفحة	
		<p>٢ - تمسك الطاعن بأن فتح الاعتماد للعميل تم بموافقة اللجنة المختصة وأن حسابات العميل وقت منحه الاعتماد كانت تسمح بذلك وأن ضرر البنك مرده هروب العميل إلى خارج البلاد . دفاع جوهرى . إلتفات الحكم عنه . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>اتصال وجه الطعن الذى بنى عليه النقض بالطاعن الثانى .</p> <p>يوجب النقض والإحالة بالنسبة إليه أيضاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
١٠٣٦	١٥٦	<p>(الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٠)</p> <p>تسهيل استيلاء على أموال عامة</p> <p>إدانة الطاعنين بجريعه تسهيل الاستيلاء على مال عام ومعاملتهم بالرأفة والقضاء عليهم بعقوبة الحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .</p> <p>الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات من الغرامات النسبية . يتعين إلزام المتهمين متضامين بها . م ٤٤ عقوبات . مخالفه ذلك . خطأ فى القانون .</p> <p>القصور فى التسبيب . له الصداره على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .</p>
١٣٠٣	١٩٨	<p>(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p>

القاعدة	المصلحة
<p>تسهيل دعارة أنثى</p> <p>قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة فى العقوبة يوجب توقيع العقوبة المقررة لأشدها .</p> <p>عدم تقيد المحكمة بالوصف المبيع على الواقعة أو بالقانون المطلوب تطبيقه .</p> <p>صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة تسهيل دعارة أنثى يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن جريمة تعريض أكثر من حدث للانحراف المرتبطة بها .</p> <p>قضاء المحكمة فى الجريمة الأخيرة . خطأ فى القانون .</p>	
١١١	٧٤١
(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ من جلسة ١٩٨٨/٦/٢)	
<p>تعويض</p> <p>١ - جمع العامل بين حقه فى التعويض قبل هيئة التأمينات وبين حقه فى التعويض قبل المسئولية عن الفعل الضار . جائز . أساس ذلك ؟</p>	
٢٦	٢١٧
(الطعن رقم ٦٥٨٧ لسنة ٥٥ من جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)	

الصلحة	القاعدة	
		٢ - الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية . وجوب فصله فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات . للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات . أساس ذلك ؟ قضاء الحكم المطعون فيه بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذى أغفل الفصل فى طلباته . خطأ فى القانون يوجب تصحيحه .
٣٣٢	٤٦	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)
٥٧٤	٨٨	(والطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٢) ٣ - على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض المقدم من المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم الذى أغفل الفصل فى الدعوى المدنية . علة ذلك ؟ الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .
٨٤٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)

الصفحة	الرقم	
		٤ - كون الفعل محل الدعوى الجنائية مناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه . أثره . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
١١٥٠	١٧٩	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠)
		٥ - كفاية أن يثبت الحكم وقوع العمل الضار الناشئ عن جريمة الضرب فى حق الطاعن للحكم بالتعويض المؤقت . يستوى فى ذلك أن يؤدى الضرب إلى عاهة مستديمة أم يقتصر على مجرد الضرب البسيط . مجادلة الطاعن بشأن التقارير الطبية وفساد استدلال الحكم بها على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذى أسنده إليه والعاهة . عدم جدواه .
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		تفتيش
		إذن التفتيش
		« إصدار »
		١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعى . الخطأ فى اسم الطاعن أو فى محل إقامته فى محضر الاستدلال . غير قادح فى جدية ماتضمنه من تحريات .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)
٢٠٩	٢٥	(الطعن رقم ٤٢٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التفتيش المحظور . ماهيته ؟
		صدور إذن تفتيش الشخص أو مسكنه . شموله بالضرورة ما يكون متصلا بأيهما .
٤٩	١	(الطعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)
		٣ - طريقه تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى مأمور الضبط المأذون له .
		عدم قيام الضابط بتفتيش مسكن المتهم . بعد ضبط المواد المخدرة معه . لا تثريب عليه .
١٥٠	١٧	(الطعن رقم ٢٤٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		٤ - لا يقدح في سلامة اجراء التفتيش بإذن أن يتم في شارع غير الذى ورد بالتحريات . طالما قد تم فى نطاق الاختصاص المكانى للمأذون له بالتفتيش .
		لا مغايره بين تسميه مصدر الإذن « وكيل نيابة » أو « وكيل النائب العام » طالما أن الطاعن لا ينازع فى اختصاص مصدره .
٣١١	٤٣	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)
		٥ - صدور الإذن بتفتيش شخص ومسكن المتهم . إستنادا إلى ما دلت عليه التحريات من أنه يحوز ويحرز كمية من المخدرات . النعى على الإذن بأنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . غير صحيح .
		مثال :
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٤٣٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - مثال لرد سائغ لاطراح دفاع الطاعن بإنكار صلته بالمخدر وعدم سيطرته على مكان الضبط .
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٤٣٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
		٧ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصوله فى غير المكان المحدد بإذن التفتيش . عدم جواز إثارته لأول مره أمام محكمة النقض .
		التفتيش المحظور . ماهيته ؟
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٤٣٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
		٨ - كون التحريات أسفرت عن ان المتهم وآخرين قد جلبوا المواد المخدرة لترويجها بداخل البلاد . إصدار الإذن بضبط المواد المخدرة المجلوبة على المركب المتواجده بالمياه الإقليمية . مؤداه صدور الأمر لضبط جريمة تحقق وقوعها .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
		٩ - حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		١٠ - صدور إذن التفتيش بضبط جريمة رشوة وقعت . صحته ؟ مثال . لتسبب سائغ للرد على دفع ببطلان إذن التفتيش
٨٥٩	١٢٩	(الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
		١١ - الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق يضير العدالة .
		الحرية الشخصية حق طبيعى . عدم جواز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته فى غير حالة التلبس إلا بإذن القاضى المختص أو النيابة العامة . المادة ٤١ من الدستور
٩٣٠	١٤٠	(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها . المادة ٣٤ إجراءات بعد تعديلها . لا تجيز القبض على المتهم إلا في أحوال التلبس . - إثبات الحكم أن التفتيش الذي أجراه مأمور الجمرک كان نفاذا لطلب ضابط مكافحة المخدرات . دون أن تقوم في نفسه هو مظنة التهريب . يعيبه . ٩٣٠ ١٤٠ (الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠) ١٣ - شروط صحة الإذن بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه ؟ مثال لاستخلاص سائح لصدور إذن التفتيش لضبط جريمة مستقبلية في إحراز مخدر . ١٠٥٢ ١٥٩ (الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣) ١٤ - عدم إيجاب القانون ذكر الاختصاص المکانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لاعلى المحكمة إن هى إلتفتت عنه . ١٠٥٢ ١٥٩ (الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣) ١٥ - التفتيش المحظور قانونا . ماهيته ؟ دخول المنازل تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه لا بقصد تفتيشها . جائز . ١١٥٩ ١٨١ (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ١٦ - صدور أمر بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائى تنفيذه أينما وجده . مادام فى دائرة اختصاص مصدر الإذن ومنفذه . ١١٥٩ ١٨١ (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ١٧ - الدفع ببطلان التفتيش . شرع للمحافظة على حرمة المكان . التمسك ببطلان سيارة . لا يقبل من غير حائزها . علة ذلك ؟ ١١٥٩ ١٨١ (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	بياناته
		١ - حرمة المساكن حق مقرر بمقتضى الدستور . المادة ٤٤ من الدستور . عدم جواز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب . المادة ٩١ إجراءات . إذن التفتيش . عدم لزوم تسببيه . إذا انصب على غير المساكن . لم يستلزم القانون شكلا خاصا لتسبيب إذن التفتيش . مثال لتسبيب سائق فى الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣) ٢ - ورود خطأ فى محضر التحريات بخصوص محل إقامة المتهم لا ينال من تلك التحريات .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧) ٣ - إثبات ساعة صدور الإذن بالتفتيش . لزومه لمعرفة أن تنفيذه تم فى خلال الأجل المحدد به . إغفال إثبات ساعته . لا يؤثر فى صحته مادام الطاعن لا يجادل فى ذلك . التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا عيب .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠) ٤ - عدم إيجاب القانون ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لاعلى المحكمة إن هى إلتفتت عنه .
١٠٥٢	١٥٩	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - العبرة فى اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .
		ذكر الاختصاص المكانى مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . غير لازم . متى أوضحت المحكمة ان من أعطى الاذن كان مختصاً بإصداره .
١١٠٣	١٦٧	(الظعن رقم ٣٧٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
		٦ - صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش . مؤدى ذلك ؟
١١٠٣	١٦٧	(الظعن رقم ٣٧٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
		وراجع أيضاً :
		حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب »
١١٠٣	١٦٧	(القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٩٠)
		تنفيذ
		١ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى مأمور الضبط المأذون له .
		عدم قيام الضابط بتفتيش مسكن المتهم . بعد ضبط المواد المخدرة معه . لا تشرب عليه .
١٥٠	١٧	(الظعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		٢ - الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعى . كفاية إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . رداً عليه
٢٠٩	٢٥	(الظعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)
		٣ - الدفع بطلان القبض والتفتيش . من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع . أثر ذلك ؟
٤٥٣	٦٤	(الظعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصلحة	القاعدة	
		٤ - رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة . تبليس . صحة القبض على المتهم وتفتيشه فى هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة فى صحة إذن التفتيش بقالة أنه حرر لضبط جريمة مستقبلية .
٨٥٩	١٢٩	(الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
٣١٦	٤٤	(والطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
		٥ - صدور أمر بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائي تنفيذه أينما وجده . مادام فى دائرة اختصاص مصدر الإذن ومنفذه .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٦ - التفتيش المحظور قانونا . ماهيته ؟ دخول المنازل تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه لا يقصد تفتيشها . جائز .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٧ - الدفع ببطلان التفتيش . شرع للمحافظة على حرمة المكان . التمسك ببطلان تفتيش سيارة . لا يقبل من غير حائزها علة ذلك ؟
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		التفتيش بغير إذن : توافر حالة التلبس فى الجنايات والجناح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر يبيع لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر متى وجدت دلائل كافية على اتهامه . المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال تتوافر فيه حالة التلبس فى جريمة شروع فى تهريب جمركى
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		وراجع أيضاً : اعتراف (القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٧٦) وتلبس (القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٥٥) ومحكمة الموضوع : « سلطتها في تقدير الدليل » (القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٥٥) التفتيش الإداري : حق موظفي الجمارك في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية . شرطه ؟ عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠) التفتيش بقصد التوقي : ١ - تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الاسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب يعتبر إجراء إداريا وقائيا . وليس من أعمال التحقيق . جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام . التزام الحكم هذا النظر ورفض الدفع ببطلان التفتيش صحيح في القانون . (الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)
٩٣٠	١٤٠	
٤٧٣	٦٨	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إيداء الدفع ببطلان القبض لأول مرة أمام النقض . غير جائز . مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟
		تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب يعتبر إجراء إداريا وقائيا . وليس من أعمال التحقيق . جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها .
٦٥٨	٩٧	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)
		بطلان التفتيش :
		الدفع ببطلان التفتيش . شرع للمحافظة على المكان . التمسك ببطلان تفتيشه . لا يقبل من غير حائزه ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟
		مثال .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)
		تقديم
		١ - مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم . مادامت متصلة بسير الدعوى . شرطه . كونها صحيحة .
		الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقديم . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته .
		- مثال لإجراء باطل لا تنقطع به المدة المسقطه للدعوى الجنائية .
٥٢٠	٧٧	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة فى مواد الجنب أثره :إنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم .مالم تنقطع المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة . أو بالأمر الجنائى وإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى . المادتان ١٥ ، ١٧ إجراءات .
		سريان مدة تقادم جديدة . متى تبدأ ؟
٥٢٠	٧٧	(الطنن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)
		٣ - صدور القانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات . فى جريمة القاء قاذورات فى غير الاماكن المخصصة . اعتباره اصلح للمتهم .
		تقرير هذا القانون للعقوبة المنصوص عليها فيه بالغرامة التى لا تزيد عن مائة جنيه . مؤداه : جعل الجرائم المعاقب عليها بمقتضاه من قبيل المخالفات .
		مضى سنة على آخر إجراء فى مواد المخالفات . أثره : إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة
٦٥٣	٩٦	(الطنن رقم ٧٤٠٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤)
		٤ - إنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . المادتان ١٥ ، ١٧ إجراءات .
		الإجراءات القاطعة للتقادم ؟
		متى يبدأ سريان مدة التقادم ؟
		مثال :
٧٦٦	١١٥	(الطنن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إنقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها والتي تنقضى بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .
٧٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)
		٦ - المدعى بالحقوق المدنية . لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية . أثر ذلك : جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية .
٨٠٥	١٢٠	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٤)
		٧ - العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة فى صدد قواعد التقادم هى بنوع الجريمة الذى تنتهى إليه المحكمة . مثال .
٨٢٦	١٢٣	(الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٧/٣)
		٨ - جريمة تبوير أرض زراعية من الجرائم المستمرة استمرارا متجدداً . ويظل المتهم مرتكباً لها فى كل وقت مادام التبوير مستمرا . أثر ذلك . عدم بدء المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة لها إلا عند إنتهاء حالة الإستمرار . لاعلى الحكم . إغفاله الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		٩ - الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . متعلق بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تحمل مقوماته .
١٣٣١	٢٠١	(الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - مضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة فى مواد الجنح . أثره : إنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . الإجراءات القاطعة للتقادم ؟ متى يبدأ سريان مدة تقادم جديدة ؟
١٣٣١	٢٠١	(الظعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		١١ - مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم . مادامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء . شرط ذلك ؟
١٣٣١	٢٠١	(الظعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		١٢ - الأثر العينى لانقطاع المدة بالنسبة إلى جميع المساهمين فى الجريمة وإلى الجرائم المرتبطة بها إرتباطا لا يقبل التجزئة . عدم إمتداده إلى غيرها من الجرائم الأخرى المتميزة عنها ولو كانت جميعا موضوعا لإجراءات واحدة .
١٣٣١	٢٠١	(الظعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		تقسيم
		١- حظر إقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها . المادة ١٥٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .
		إقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية غير مؤتمة .
		متى يعتبر القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم فى جريمة بناء على أرض زراعية .
٣٥٦	٥١	(الظعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - نقض الحكم بالنسبة لجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ذات العقوبة الأشد . يوجب نقضه لتهمة إقامة على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . علة ذلك ؟
٣٥٦	٥١	(الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)
		٣ - تغيير المحكمة للتهمة من إقامة بناء بدون ترخيص إلى إقامة بناء على أرض غير مقسمة . تعديل في التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير في وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٧٩٠	١١٧	(الطعن رقم ٢٣٤٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)
		تقرير التلخيص
		١ - الأصل في الإجراءات إنها روعيت . ورقة الحكم . متمة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة . عدم جواز جحد ما أثبت بالحكم من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير .
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣)
		٢ - ورود نقص أو خطأ بتقرير التلخيص . لا بطلان . علة ذلك ؟
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣)

الصلحة	القاعدة	
		تقليد
٦٠٧	٩١	١ - كفاية تغيير الحقيقة فى محرر بما يؤدى إلى إنخداع البعض به لقيام جريمة التزوير . إتقان التزوير فى هذه الحالة ليس بلازم لتحقق الجريمة . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
٦٢٧	٩٣	٢ - جرميتى حيازة عملة ورقية مقلدة والشروع فى ترويجها يكفى للعقاب عليهما التشابه بين العملة الصحيحة والمقلدة بما يجعلها مقبولة فى التداول . عدم تعرض المحكمة لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمقلدة . متى لا يؤثر فى سلامة الحكم بالإدانة ؟ (الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)
٦٢٧	٩٣	٣ - عدم تحديث الحكم صراحة وعلى استقلال على علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها . لا يعيبه . مادامت الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد توفر هذا العلم لديه . القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعى . (الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)
٦٢٧	٩٣	٤ - جريمة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو الجهات الحكومية المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ عقوبات . تحققها متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور فى العلامات . عدم اشتراط أن يكون التقليد متقنا ينخدع به المدقق فيه . كفاية وجود تشابه بين المقلد والصحيح قد يسمح بالتعامل بها أو يخدع بعض الناس فيها . (الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
١٠٠١	١٥٢	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . بحيث يكون من شأنه أن يندفع فيه الجمهور فى المعاملات . (الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
١٥٢	١٠٠١	تحريض على الفسق والفجور العقوبة المقررة لجريمة تحريض المارة على الفسق . الحبس مدة لا تزيد على شهر . المادة ٢٦٩ مكرراً عقوبات . معاقبة المطعون ضدها عن جريمة تحريض المارة على الفسق بالفرامة خطأ فى القانون . بوجوب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٨٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٦)
٥	٧٦	تكليف بالحضور المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر . المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله يعتبر موطناً خاصاً له بجانب موطنه الأصلى لمباشرة أى إجراء قانونى يتصل بهذه الخدمة . أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟ حجب الخطأ الحكم عن بحث موضوع الدعوى . أثره ؟ (الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)
٩٠	٦٠٢	

الصلحة	القاعدة	
		تلبس
		١ - رؤية رجل الضبط للمتهم بتسلم مبلغ الرشوة توفر حالة التلبس . صحة القبض على المتهم وتفتيشه فى هذه الحالة . عدم الجدوى من الدفع ببطلان إذن التفتيش فى حالة التلبس . (الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
٣١٦	٤٤	٢ - التلبس بالجريمة . عنصر لاحق للاستيقاف . غير منفصل عنه ونتيجة مستمدة منه . تقدير قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه . موضوعى . (الطعن رقم ٤٢٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٧)
٥٥٥	٨٤	٣ - التخلّى الذى يبنى عليه قياس حالة التلبس بالجريمة . شرطه : وقوعه عن إرادة وطوعية واختيار . كونه وليد إجراء غير مشروع . بطلان الدليل المستمد منه . (الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤)
٧٢٩	١٠٨	٤ - توافر حالة التلبس فى الجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر يبيع لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم الحاضر متى وجدت دلائل كافية على اتهامه . المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال : تتوافر فيه حالة التلبس فى جريمة شروع فى تهريب جمركى . (الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)
٨١٦	١٢٢	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة . تلبس . صحة القبض على المتهم وتفتيشه فى هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة فى صحة إذن التفتيش بقالة أنه حرر لضبط جريمة مستقبلية .
٨٥٩	١٢٩	(الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٤) ٦ - التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها . المادة ٣٤ إجراءات بعد تعديلها . لاتجيز القبض على المتهم إلا فى أحوال التلبس . إثبات الحكم أن التفتيش الذى أجراه مأمور الجمرك كان نفاذا لطلب ضابط مكافحة المخدرات . دون أن تقوم فى نفسه هو مظنة التهريب . يعيبه .
٩٣٠	١٤٠	(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠) ٧ - إجراءات الاستدلال ولو فى حالة التلبس لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية . ولا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧) تهديد التهديد بالقتل والتعذيب قسيما من منزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتقليظ العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ عقوبات . لا مصلحه للطاعن فى المنازعة فى توافر احد الطرفين فى توافر الآخر .
٢٦٤	٣٤	(الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>تهريب جمركى</p> <p>١ - التهريب الجمركى . تعريفه ؟</p> <p>المراد بالتهريب الفعلى والتهريب الحكمى ؟</p> <p>مثال .</p>
٥٩	٢	<p>(الطعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)</p> <p>٢ - التهريب فى مفهوم المادة ١٢١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . ماهيته ؟</p>
٥	ميكه عامه	<p>(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)</p> <p>٣ - الجواهر المخدرة من البضائع المنوعة . مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على ترخيص . يتحقق به الركن المادى لجرمتهى الجلب والتهريب الجمركى . وجوب الاعتداد بالجرمة الأولى ذات العقوبة الأشد دون عقوبة الجريمة الثانية - أصلية كانت أو تكميلية . أساس ذلك ؟</p>
٥	ميكه عامه	<p>(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)</p>
٣٩٧	٥٩	<p>(والطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)</p> <p>٤ - إباحتة حمل المغادر للبلاد لنقد أجنبى . شرطه ؟</p>
٦٥٨	٩٧	<p>(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)</p> <p>٥ - جريمة إخراج النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا . متى تتحقق ؟</p> <p>عدم استلزام القانون لهذه الجريمة قصدا خاصا .</p>
٦٥٨	٩٧	<p>(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)</p>

الصلحة	المادة	
		٦ - التهريب الجمركي . ماهية كل من التهريب الفعلي والتهريب الحكمي ؟
		المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . عدم اعتبار حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا - وراء الدائرة الجمركية تهريبا . ولا يعد إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكررا عقوبات . علة ذلك ؟
		مخالفة الحكم هذا النظر . وجوب تصحيحه في هذا الخصوص دون إمتداد أثره إلى جريمة أخرى . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٦٤	٩٨	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)
		٧ - جريمة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار من الجرائم ذات القصد الخاصة . وجوب استظهار القصد الخاص فيها . إطلاق القول بتوافر التهريب الجمركي دون استظهار ذلك القصد . قصور .
٧٦١	١١٤	(الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)
		٨ - الخطاب في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها سلطه تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب من يملكه قانونا .
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - العقوبة المقررة لجريمة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإحتجار أو الشروع أو على حيازتها بقصد الإحتجار مع العلم بأنها مهربة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات . والغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه (الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
١١٩٣	١٨٤	١٠ - حق مصلحة الجمارك فى التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . طبيعة التصالح وأثره ؟ تصالح الطاعن مع مصلحة الجمارك بعد الطعن بالنقض وتقديم أسبابه . أثره : إنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح - تعلق ذلك بالنظام العام . وجوب القضاء به ولو بغير طلب الطاعن .
١٢٢٣	١٨٩	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦) ١١ - مثال لتسبيب محكمة النقض لحكم بإدانة متهمين وبراءة آخر من تهمه شروع فى تهريب جمركى لدى نظرها موضوع الدعوى .
١٢٤٧	١٩٢	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٧) ١٢ - عدم اشتراط تضمين حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة . خلو حكم البراءة المطعون فيه من الإشارة إلى أن الدعوى رفعت بناء على طلب كتابى من مدير عام الجمارك المختص . لا يعيبه .
١٣٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة
	<p>١٣ - عدم التزام محكمة الموضوع فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم .</p> <p>مثال لقضاء بالبراءة فى جريمة شروع فى تهريب جمركى لعدم اطمئنان المحكمة لصحة التصوير الذى قال به رجال الجمارك .</p> <p>الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى . عدم جواز إثارته أمام النقض وعدم جواز الجدل فى سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)</p>
١٣٧٢	٢٠٨
	<p>١٤ - التهريب الجمركى . ماهيته ؟</p> <p>مجرد وجود الشخص داخل المنطقة الجمركية يحمل بضائع أجنبية لا يعتبر فى ذاته تهريباً أو شروعاً فيه إلا إذا قام الدليل على توافر نية التهريب .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٨)</p>
١٣٨٠	٢١٠
	<p>وراجع أيضاً</p> <p>دفاع « الإخلال بحق الدفاع . مايوفره »</p> <p>(القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٨٧)</p> <p>وجلب</p> <p>(القاعدة رقم ١ هيئة عامة بالصحيفة رقم ٥)</p> <p>وتفتيش « التفتيش الإدارى »</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٩٣٠)</p>

(ج)

جريمة - جلب - جمارك

جريمة « اركانها »

١ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة .
 كيما يكون حائزا لها . ولو أحرزها ماديا شخص غيره . عدم
 التزام الحكم بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن . كفاية أن يكون
 فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى من الدلالة على قيامه .

٤٩

١

(الطعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)

٢ - جريمة الواقعة المؤتممة بالمادة ٢٦٧ / ١ عقوبات .
 تحقيقها رهن باستعمال المتهم أية وسيلة تعدم إرادة المجنى عليها
 وذلك لا يتأتى إلا أن يكون لها حرية الممارسة الجنسية . وهو ما
 يتطلب توافر إرادتها . مقتضى ذلك أن تكون على قيد الحياة .
 الحكم بإدانة الطاعن بجريمة الواقعة سائلة البيان دون تقص
 أمر حياة المجنى عليها وقت العبث بموطن العفة فيها وخلو
 الأوراق مما يفيد بقائها على قيد الحياة . قصور .

٧٩

٦

(الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٦)

٣ - الغيبوبة المانعة من المسئولية المنصوص عليها فى المادة
 ٦٢ عقوبات . ماهيتها ؟

تناول المخدر أو المسكر عن علم وإختيار . حكمه ؟
 اقتراف الجانى لجرائم تتطلب قصد جنائى خاص . وجوب
 التحقق من قيام هذا القصد لذية من الأدلة المستمدة من حقيقة
 الواقع .

مثال :

١٢٢

١٢

(الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٧ من جلسة ١٩٨٨/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مساواة الشارع فى نطاق الرشوة بين إرشاء الموظف واحتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة بالاتجار بها .
		كفايه إبداء الموظف استعدادده للقيام بالعمل الذى يدخل فى اختصاصه لتوافر الزعم بالاختصاص . ولو لم يفصح به الموظف صراحة .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٥ - اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه حقيقيا كان أو مزعوما أو معتقدا فيه . ركن فى جريمة الرشوة . وجوب إثبات الحكم له بما ينحسم به أمره .
٣٠٧	٤٢	(الطعن رقم ٤٠٧٢ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)
		٦ - الجواهر المخدرة من البضائع الممنوعة . مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على ترخيص . يتحقق به الركن المادى لجريمتى الجلب والتهريب الجمركى . وجوب الاعتداد بالجريمة الأولى ذات العقوبة الأشد دون عقوبة الجريمة الثانية أصلية كانت أو تكميلية . أساس ذلك ؟
٥	٥	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جرميتى التقليد والتزوير غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
٦٠٧	٩١	(الظعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		٨ - الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . تميز كل منها عن الأخرى من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها .
		إطلاق الشارع حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور بحيث تتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله للذكر والأنثى على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على الأنثى التى تقامس الدعارة والتى تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل وهى المعاونة التى تكون وسيلتها الإنفاق المالى بشتى سبله . كليا كان أم جزئيا وما يستلزمه من الاستدامة زمنا طال أم قصر .
		جريمة التحريض على البغاء . عدم قيامها إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرض . أساس ذلك ؟
٦٣٧	٩٤	(الظعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)
		٩ - جريمة إخراج النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا . متى تتحقق ؟
		عدم استلزام القانون لهذه الجريمة قصدا خاصا .
٦٥٨	٩٧	(الظعن رقم ٤٤ لسنة ٥٦ في جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٦٧٥	١٠٠	١٠ - تقدير توافر ركن الضرر فى جريمة التزوير . موضوعى (الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٥)
٦٧٥	١٠٠	١١ - انتحال الطاعنة بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة اسم أخرى معروفة لديها يتوافر به أركان جريمة التزوير . (الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٥)
٧٧٢	١١٦	١٢ - جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة . تستلزم لقيامها أن يعد الجانى المحل لذلك الغرض أو يقوم بتشغيله وتنظيم العمل فيه مع الاعتياد على ذلك . إدانة الطاعن بجريمة إدارة منزل للدعارة . دون استظهار توافر عنصري الإدارة والعادة والتدليل على قيامهما فى حقه . قصور .
٧٧٢	١١٦	(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨) ١٣ - جريمة تسهيل الدعارة . توافرها بقيام الجانى بأى فعل يقصد تسهيل البغاء لغيره بغرض تمكين هذا الغير من ممارسته . فلا تقوم إذا لم ينصرف قصد الجانى إلى ذلك بصفة أساسية ولو جاء التسهيل عرضاً أو تبعاً . مثال لانتفاء تطبيق نظرية العقوبة المبررة .
٧٧٢	١١٦	(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨) ١٤ - الباعث على الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها - عدم بيانه تفصيلاً أو الخطأ فيه أو إبتناؤه على الظن أو إغفاله كلية لا يقدح فى سلامة الحكم .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)

الصلحة	القاعدة	
		١٥ - جريمة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو الجهات الحكومية المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات . تحققها متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات . عدم اشتراط أن يكون التقليد متقنا ينخدع به المدقق فيه . كفاية وجود تشابه بين المقلد والصحيح قد يسمح بالتعامل بها ، أو يخدع بعض الناس فيها .
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣) ١٦ - ركن العلانية في جريمة القذف . مناط توافره : أن يكون الجاني قد قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .
١١١٦	١٧١	(الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤) ١٧ - جريمة الرشوة . تمامها بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراش . تسليم مبلغ الرشوة - من بعد - ليس إلا نتيجة الاتفاق .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ١٨ - كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب بغير رضا المجنى عليها لتوافر ركن القوة في جنائية الواقعة . استخلاص حصول الإكراه . موضوعي .
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦) ١٩ - يكفي لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها إذا صحت لديه نية التدخل فيها . القصد الجنائي في جريمة السرقة . عدم لزوم التحدث عنه استقلالا . شرطه ذلك ؟ مثال :
١٣٥٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)

السلطة	القاعدة
	<p>وراجع :-</p> <p>إختلاس :</p> <p>(القاعدتان رقما ١٢٧. ٩٢ بالصحيفتين رقمي ٦١٩. ٨٤٦)</p> <p>واشتراك</p> <p>(القاعدتان رقما ١٠٤. ١٣٧ بالصحيفتين رقمي ٦٩٨. ٩١٤)</p> <p>وإيجار أماكن د الامتناع عن تحرير عقد إيجار ،</p> <p>(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٨٩)</p> <p>وباعث</p> <p>(القاعدة ١٥٨ بالصحيفة رقم ١٠٤٨)</p> <p>وبلاغ كاذب</p> <p>(القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ١١١٦)</p> <p>وتبوير أرض زراعية</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٢٨١)</p> <p>وتزوير د تزوير محررات رسمية ،</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٩١٤)</p> <p>وتقليد</p> <p>(القاعدتان رقما ٩٣. ١٥٢ بالصحيفتين رقمي ٦٢٧. ١٠٠١)</p> <p>وجلب</p> <p>(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٩٧)</p>

الصلحة	القاعدة
	<p>وخطف</p> <p>(القاعدتان رقما ١٩١ . ١٩٥ بالصحيفتين رقمي ١٢٣٧ . ١٢٦١)</p> <p>وجبارك « إقليم جبركي ،</p> <p>(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ٢٠٩)</p> <p>ورشوة</p> <p>(القواعد ارقام ٤٤ . ١٢٩ . ١٦٣ . ١٨١ بالصفحات ارقام ٨٥٩ . ١٠٧٤ . ١١٥٩)</p> <p>ورنسا</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٩١٤)</p> <p>وسب وقذف</p> <p>(القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ١١١٦)</p> <p>وسبق إصرار</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١١٦٧)</p> <p>وشيك بدون رصيد</p> <p>(القواعد ارقام ٣٩ . ١٣٢ . ١٣٣ . ١٣٩ بالصفحات ارقام ٢٩٤ . ٨٨٣ . ٨٩٤ . ٩٢٦)</p> <p>وضرب « بسيط ،</p> <p>(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٦٤٧)</p> <p>وعقوبه « تطليقها ،</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٩٧٢)</p> <p>وقتل عمد</p> <p>(القاعدتان رقما ٨٨ . ١٥٠ بالصحيفتين رقمي ٥٧٤ . ٩٧٥)</p> <p>وتصد جناثي</p> <p>(القواعد ارقام ١٨ . ٢١ . ٥٩ . ٨٨ . ١٥٢ . ١٦٣ بالصفحات ارقام ١٥٦ . ١٩٠ . ٣٩٧ . ٥٧٤ . ٩٧٥ . ١٠٠١ . ١٠٧٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		ومسئولية جنائية (القاعدتان ١٣٣، ١٣٢ بالصحيفتين رقمي ٨٨٣، ٨٩٤) ومستخدم عام (القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ٨٤٦) وموظفون عموميون (القواعد ارقام ١٢٧، ١٢٩، ١٥٦ بالصفحات ارقام ٨٤٦، ٨٥٩، ١٠٣٦) ونصب (القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧٣٧) ونقض « حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون » (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٩٧٢) وهتك عرض (القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٩٠٩) وهيئة عامة (القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٥) « عقوبتها » العقوبة المقررة لجرمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١٢ عقوبات الأشغال الشاقة المؤبدة مؤدى ذلك ومقتضاه ؟ ١٠١٦ ١٥٤ (الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣) « نوعها » العبء في تحديد نوع الجريمة هو بمقدار العقوبة التي رصدها الشارع لها . ١٠١٦ ١٥٤ (الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣) « الجريمة ذات العقوبة الأشد » نقض الحكم بالنسبة لجرمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ذات العقوبة الأشد . يوجب نقضه لتهمة إقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . علة ذلك ؟ ٣٥٦ ٥١ (الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)

الصفحة	الفاصلة	جلب
		١ - جلب المخدر فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ . مناطق تحققة ؟ الإقليم الجمركى والخط الجمركى . ماهية كل منهما ؟ تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى . بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا .
٢٠٩	٢٥	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤) ٢ - جريمة جلب الجواهر المخدرة . مناطق تحقيقها ؟ الإقليم الجمركى والخط الجمركى . ماهية كل منهما من مفهوم المواد الثلاث الأولى من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟ تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى . بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا .
٥	مئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤) ٣ - الجواهر المخدرة من البضائع الممنوعة . مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على ترخيص . يتحقق به الركن المادى لجريمة الجلب والتهرب الجمركى . وجوب الاعتداد بالجريمة الأولى ذات العقوبة الأشد دون عقوبة الجريمة الثانية . أصلية كانت أو تكميلية . أساس ذلك ؟
٥	مئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ؟ مثال : في جريمة جلب مواد مخدرة .
٥	مادة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤) ٥ - حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه عملا بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . حالاته ؟ مثال : في جريمتي جلب وتهريب جواهر مخدرة .
٥	مادة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤) ٦ - كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخرين قد جلبوا المواد المخدرة لترويجها بداخل البلاد . إصدار الإذن بضبط المواد المخدرة المجلوبة على المركب المتواجدة بالمياه الإقليمية . مؤداه صدور الأمر لضبط جريمة تحقيق وقوعها .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠) ٧ - عدم اشتراط أن يكون الدليل قاطعا في كل جزئية من جزئيات الدعوي . كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها . ولو عن طريق الاستنتاج .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠) ٨ - جريمة جلب الجواهر المخدرة . مناهة تحقيقها ؟ الإقليم الجمركي والخط الجمركي . ماهية كل منهما في مفهوم المواد الثلاث الأولى من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟ تخطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
٣٩٧	٥٩	٩ - الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . معناه ؟ (الظعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
٣٩٧	٥٩	١٠ - الجواهر المخدرة من البضائع الممنوعة . مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على ترخيص يتحقق به الركن المادى لجريمة الجلب والتهريب الجمركى وجوب الاعتداد بالجريمة الأولى ذات العقوبة الأشد دون عقوبة الجريمة الثانية . أصلية كانت أو تكميلية . أساس ذلك ؟
٣٩٧	٥٩	(الظعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠) ١١ - حق موظفى الجمارك التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود دائرة الرقابه الجمركية . شرطه ؟ عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . حد ذلك ؟
٩٣٠	١٤٠	(الظعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠) جمارك ١ - التهريب الجمركى . تعريفه ؟ المراد بالتهريب الفعلى والتهريب الحكيمى ؟ مثال .
٥٩	٢	(الظعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)

القاعدة الصفحة	
	<p>٢ - جلب المخدر فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .</p> <p>مناطق تحققه ؟</p> <p>الإقليم الجمركى والخط الجمركى . ماهية كل منهما ؟</p> <p>تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى . بغير استيفاء</p> <p>الشروط المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد</p> <p>جلبا محظورا .</p> <p>مثال .</p>
٢٠٩ ٢٥	<p>(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)</p> <p>٣ - الإقليم الجمركى والخط الجمركى . ماهية كل منهما من</p> <p>مفهوم المواد الثلاث الأولى من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟</p> <p>تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى . بغير استيفاء</p> <p>الشروط المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد</p> <p>جلبا محظورا .</p>
٥ هيئة عامة	<p>(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)</p> <p>٤ - التهريب فى مفهوم المادة ١٢١ من القانون ٦٦ لسنة</p> <p>١٩٦٣ . ماهيته ؟</p>
٥ هيئة عامة	<p>(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - جريمة جلب الجواهر المخدرة . مناط تحققها ؟</p> <p>الإقليم الجمركى . والخط الجمركى . ماهية كل منهما فى مفهوم المواد الثلاث الأولى من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟</p> <p>تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا .</p>
٣٩٧	٥٩	<p>(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)</p> <p>٦ - وقوع جريمة التهريب الجمركى فى تاريخ سابق على سريان القانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . أثره : خضوعها للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . أساس ذلك ؟</p>
٦٦٤	٩٨	<p>(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)</p> <p>٧ - التهريب الجمركى . ماهية كل من التهريب الفعلى والتهريب الحكمى ؟</p> <p>المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>عدم اعتبار حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فعلا أو شريكا - وراء الدائرة الجمركية تهريبا . ولا يعد إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة فى حكم المادة ٤٤ مكررا عقوبات . علة ذلك ؟</p> <p>مخالفة الحكم هذا النظر . وجوب تصحيحه فى هذا الخصوص دون امتداد أثره إلى جريمة أخرى . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٦٦٤	٩٨	<p>(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٨ - جريمة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإتجار من الجرائم ذات القصد الخاصة . وجوب إستظهار القصد الخاص فيها . إطلاق القول بتوافر التهريب الجمركي دون استظهار ذلك القصد . قصور .
٧٦١	١١٤	(الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/٦/٨)
		٩ - الخطاب في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ إجراء دون توقف على صدور الطلب من ملكه قانونا .
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)
		١٠ - حق موظفي الجمارك في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية . شرطه ؟ عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . حد ذلك ؟
٩٣٠	١٤٠	(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)
		١١ - العقوبة المقررة لجريمة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإتجار أو الشروع أو على حيازتها بقصد الإتجار مع العلم بأنها مهربة الحبس مدة لا تقل عن سنتي ولا تتجاوز خمس سنوات والغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه
١١٩٣	١٨٤	(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	القاعدة
	<p>١٢ - حق مصلحة الجمارك فى التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>طبيعة التصالح وأثره ؟</p> <p>تصالح الطاعن مع مصلحة الجمارك بعد الطعن بالنقض وتقديم أسبابه . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح تعلق ذلك بالنظام العام . وجوب القضاء به ولو يغير طلب الطاعن .</p>
١٢٢٣	١٨٩ (الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
	<p>١٣ - التهريب الجمركى . ماهيته ؟</p> <p>مجرد وجود الشخص داخل المنطقة الجمركية يحمل بضائع أجنبية لا يعتبر فى ذاته تهريباً أو شروعاً فيه إلا إذا قام الدليل على توافر نية التهريب .</p>
١٣٨٠	٢١٠ (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٨)
	<p>وراجع .</p> <p>مأمورو الضبط القضائى « اختصاصهم »</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٨١٦)</p>

(ج)

حكم - حيازة

حكم

وضعه والتوقيع عليه وإصداره .

١ - صدور الحكم من أعضاء المحكمة الذين سمعوا المرافعة وبعد المداولة . كفايته . النعى بصدوره على خلاف ما أثبت به ويمحضر الجلسة . عدم قبوله . مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .

١٧ ١٥٠ (الطعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٨)

٢ - كفاية توقيع الأحكام الجنائية من رئيس المحكمة وكتابتها . عدم لزوم توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته .

متى يشترط توقيع أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة على مسودة الحكم ؟

١٧ ١٥٠ (الطعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٨)

ميعاد الطعن بالنقض وإيداع أسبابه في حالة عدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة خلال الثلاثين يوما المحددة . امتداده عشرة أيام من تاريخ إعلان النيابة بإيداع الحكم قلم الكتاب مشروط بحصول النيابة على شهادة سلبية . المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الصفحة	القاعدة	
		<p>الشهادة السلبية التي يعتد بها هي التي تصدر بعد إنقضاء ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم .</p> <p>الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . حتى في نهاية ساعات العمل . لا تصلح أساس ذلك ؟</p> <p>التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه في تاريخ لاحق على الثلاثين يوما . لا ينفي حصول الايداع خلال الاجل المحدد قانونا .</p> <p>استناد النيابة العامة . في تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانونا للطعن بالنقض . إلى شهادة سلبية صادرة في اليوم الثلاثين وإلى تأشير قلم الكتاب على الحكم المطعون فيه بتاريخ ايداع الحكم . لا يجدى . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .</p>
٤٩٢	٧١	<p>(الطعن رقم ٤١٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٤)</p> <p>٤ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه . طالما قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه .</p>
٦٤٧	٩٥	<p>(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢١)</p> <p>٥ - اعتناق الحكم الاستثنائي المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف . عدم ضرورة بيان تلك الأسباب اكتفاء بالأحالة إليها .</p>
٦٤٧	٩٥	<p>(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢١)</p> <p>٦ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة . المادة ٣١٢ إجراءات جنائية .</p> <p>امتداد أثر النقض للطاعن الآخر الذي لم يقبل طعنه شكلا .</p> <p>مئة ذلك ؟</p>
٨١٢	١٢١	<p>(الطعن رقم ٢٦٦٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧ - ورقة الحكم . السند الوحيد الذى يشهد بوجوده . العبرة فى الحكم بنسخته الأصلية . مسودة الحكم مشروع للمحكمة الحرة فى تغييره بالنسبة للوقائع والأسباب . حد ذلك ؟
١١٢٨	١٧٣	(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٧ فى جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٨٨) وصف الحكم . ١ - الحكم الحضورى الإعتبارى هو حكم قابل للمعارضة . عدم اعلان الطاعن به استمرار إنفتاح باب المعارضة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٤٣	١٦	(الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٨) ٢ - العبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة الواقع . لا بما تذكره المحكمة عنه . وجوب حضور المتهم نفسه فى الأحوال التى يكون الحبس فيها وجوبيا . جواز حضور وكيله فى الأحوال الأخرى . حضور وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالفراغة أمام محكمة ثانى درجة . يجعل الحكم حضوريا جائز الطعن فيه بالنقض وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى اعتبارى .
١١٢٨	١٨٥	(الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١ / ١٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		بيانات الحكم .
		(١) بيانات الديباجة .
		١ - صدور الحكم من أعضاء المحكمة الذين سمعوا المرافعة وبعد المداولة . كفايته . النعى بصدوره على خلاف ما اثبت به ويمحضر الجلسة . عدم قبوله . مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .
١٥٠	١٧	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٨)
		٢ - خلو الحكم ومحضر الجلسة من بيان اسم المحكمة . اعتبارا لحكم المذكور والحكم المؤيد له . كأن لا وجود لهما .
٤٢٩	٦٢	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٨٨)
		٣ - ورود خطأ فى ديباجة الحكم بشأن محل إقامة المتهم . لا يعيبه متى صحح فى صلب الحكم .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٨٨)
		(ب) بيانات التسييب :
		١ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التى يقتنع بها القاضى . وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه دون أن يشاركه فيها غيره .
١٤٣	١٦	(الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بيانات حكم الأدانه ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . جريمة تناول مواد كحولية فى الأماكن مناط توافرها أن يكون تناول تلك المواد فى أحد الأماكن العامة .
		المكان العام هو الذى يرتاده الجمهور دون تمييز . إدانة الطاعن دون التدليل على توافر هذا الظرف وبيان طبيعة المكان الذى حدثت به الواقعة . قصور .
١٩٦	٢٢	(الطعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٠)
		٣ - حكم الإدانه . وجوب إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات .
		- خلو الحكم الابتدائى من نص القانون الذى أنزل العقاب بموجبه . يبطله . إشارة الحكم المطعون فيه والمؤيد له فى ديباجته إلى مواد الاتهام . لا يعصمه من عيب هذا البطلان . ما دام لم يفصح عن أخذه بها .
		اتصال وجه النعى بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر الطعن إليه .
٢٣٢	٢٩	(الطعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣١)
		٤ - عدم اشتراط تضمين حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة .
		إشارة الحكم الى صدور طلب كتابى من الجهة المختصة فى الحالات التى يوجب القانون فيها ذلك لتحريك الدعوى الجنائية . غير لازم إلا فى حالة الحكم بالإدانة .
٢٧٦	٣٦	(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إحالة الحكم فى بيان دليل الإدانة إلى محضر ضبط الواقعة دون بيان مضمون أوجه استدلاله به . عدم كفايته سنداً للإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .
٢٨٩	٣٨	(الطعن رقم ٧١٩٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٨٨)
		٦ - عدم التزام الحكم ان يورد من أقوال الشهود . إلا ما يقيم عليه قضاءه .
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨)
		٧ - عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها ان تورد منها ما تطمن إليه وتطرح ماعداه .
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣٧١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨)
		٨ - الخطأ المادى . متى لا يعيب الحكم ؟ مثال :
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣٧١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨)
		٩ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة وظروفها وأدلة الثبوت . المادة ٣١٠ إجراءات .
		عدم ذكر الحكم مضمون محضر الضبط الذى عول عليه فى إدانة المتهم . قصور .
٣٤٧	٤٩	(الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - بيانات حكم الإدانة التي أوجبها القانون ؟ إدانة الحكم الطاعنين بجريمة الضرب . تعويله فى ذلك على أقوال المجنى عليها والتقارير الطبية دون أن يورد مؤدى ذلك التقرير وما شهدت به المجنى عليها . يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة .
٣٥٢	٥٠	(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٥) ١١ - عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٣)
٣٩٧	٥٩	(والطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٠)
١٢٢٧	١٩٠	(والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٦) ١٢ - بيانات حكم الإدانة ؟ سلامة القضاء بالإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ . رهن ببيان الحكم كنه الخطأ . الذى وقع من المتهم ورابطة السبب بين الخطأ والأصابة . مثال لتسبب معيب فى جريمة إصابة الخطأ .
٤٢٩	٦٢	(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٧) ١٣ - بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . - إغفال حكم الإدانة بيان ماهية الحكم الذى امتنع المتهم من تنفيذه . ومكنته فى إجراء ذلك وما إذا كان قد أعلن بالسند التنفيذى . قسور .
٥٠٢	٧٣	(الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جرمى التقليد والتزوير غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
٦٠٧	٩١	(الظعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٨٨)
		١٥ - حكم الإدانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .
٦٩٣	١٠٣	(الظعن رقم ٦٤٣ لسنة ٥٨ في جلسة ١١ / ٥ / ١٩٨٨)
٧٣٧	١١٠	(والظعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٨ في جلسة ١ / ٦ / ١٩٨٨)
٩٩٧	١٥١	(والظعن رقم ١٥٩ لسنة ٥٦ في جلسة ٣ / ١١ / ١٩٨٨)
١٠٨٥	١٦٤	(والظعن رقم ٣٧٩٣ لسنة ٥٧ في جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٨٨)
١١١٢	١٧٠	(والظعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٧ في جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٨٨)
		١٦ - إيجاب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها ولو كان بالبراءة . المادة ٣١٠ إجراءات . المراد بالتسبب المعتبر قانوناً ؟ إفراغ الحكم في عبارات معماة . أو وضعه في صورة مجهلة . لا يحقق غرض الشارع . القضاء بالبراءة في جريمة الشروع في تهريب جمركي استناداً إلى أن الضبط تم خارج المنطقة الجمركية دون بيان نطاقها ومكان الضبط . وقصور . مثال لتسبب معيب في جريمة الشروع في تهريب جمركي .
٨١٦	١٢٢	(الظعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ في جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - مناهضة صحة الحكم بالإدانة في جريمة عدم استرداد قيمة البضائع المصدرة في الميعاد . ثبوت عدم استرداد البضاعة المصدرة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ شحنها . القضاء بإدانة الطاعن رغم عدم استظهار الحكم انقضاء الثلاثة أشهر المقررة . قصور .
٩٩٧	١٥١	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٦ في جلسة ١١ / ٣ / ١٩٨٦)
		١٨ - وجوب إيراد الأدلة التي استندت إليها المحكمة وبيان مؤداها . مجرد الاكتفاء بالإشارة إلى ما تضمنته تقرير الخبير من اصطناع اختتام ومطبوعات . دون إيراد مضمونه . قصور .
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٧ في جلسة ١١ / ٣ / ١٩٨٨)
		١٩ - ذكر التهمة في الحكم الاستثنائي بصورة مخالفة للتهمة التي قضى الحكم الابتدائي بإدانة الطاعن عنها . دون أن ينشئ لنفسه أسباباً جديدة مفاده : خلو الحكم من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ووقوع اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت المحكمة الطاعن عنها .
١٠٩٠	١٦٥	(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٥٧ في جلسة ١١ / ٢٣ / ١٩٨٦)

الصفحة	القاعدة
	<p>٢٠ - جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عمله أجنبيه من أجل استيرادها بتحقيق بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المقترح أو دفع القيمة للمصدر الخارجي دون تقديم ما يثبت وصول البضائع .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>المسئول عن هذه الجريمة هو ذات المستورد إذا كان شخصاً طبيعياً أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفي المستورد إذا كان شخصاً اعتبارياً .</p> <p>صحة الحكم بالإدانة في جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عمله أجنبيه من أجل استيرادها . شرطها ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٥٧ في جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٨٨)</p> <p>٢١ - جريمة البلاغ الكاذب . ما يجب لتوافرها ؟</p> <p>وجوب أن يعنى الحكم باستظهار الدليل على قصد إذاعة ما أسنده المتهم للمدعى بالحقوق المدنية . وإن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الإضرار .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ في جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٨٨)</p> <p>٢٢ - بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>إشارة الحكم إلى رقم القانون الذى طلبت النيابة تطبيقه . لا يغنى عن ذكر مواد القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٦ في جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٨٨)</p>
١٠٩٠	١٦٥
١١٣٢	١٧١
١١٣٧	١٧٦

الصلحة	القاعدة	
		٢٣ - تعيب الحكم عدم تحديدها تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه . حده اتصال هذا التاريخ بحكم القانون فيها أو ادعاء المتهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .
١١٥٥	١٨٠	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١ / ٣ / ١٩٨٨) ٢٤ - حكم الإدانة . وجوب أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة . اكتفاء الحكم بنقل وصف التهمة والإحالة إلى محضر ضبط الواقعة وإغفالة الرد على دفاع الطاعنة بأن قرار الهدم لم يصدر نهائيا . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٢٠١	١٨٥	(الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢ / ١ / ١٩٨٨) ٢٥ - حكم الإدانة . وجوب تبيانه مضمون كل دليل من أدله الثبوت وذكر مؤداه وإلا كان باطلا .
١٢٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢ / ٨ / ١٩٨٨) ٢٦ - وجوب بناء الأحكام في المواد الجنائية على الجزم واليقين . بيانات حكم الإدانة ؟ المقصود من عبارة « بيان الواقعة » الواردة بالمادة ٣١٠ إجراءات ؟ افراغ الحكم في عبارات عامة معناه أو وضعة في صورة مجمله لا يحقق غرض الشارع من استيجاب تسبب الأحكام .

الصفحة	القاعدة	
		إدانة الطاعنين بجرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على أموال عامة والتزوير فى محررات رسمية واستعمالها دون بيان للوقائع والأفعال التى قارفها كل منهم وعناصر الاشتراك فى جريمة تسهيل الاستيلاء وطريقته واستظهار قصد إرتكاب الفعل فى هذا الشأن ودون بيان العبارات المزورة التى تضمنها تقرير ابحات التزييف والتزوير الذى استند إليه الحكم فى الإدانة . قصور .
١٣٠٣	١٩٨	(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ قى جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٨٦) ٢٧ - عدم اشتراط تضمين حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة . خلو حكم البراءة المطعون فيه من الإشارة إلى أن الدعوى رفعت بناء على طلب كتابى من مدير عام الجمارك المختص . لا يعيبه .
١٣٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ قى جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٨) ٢٨ - الحكم بالإدانة فى جريمة القذف والسب بطريق النشر . رهن بثبوت إن المتهم هو من أدلى بالحديث المنشور موضوع الاتهام أو أنه اشترك فى تحريره . لا محل لإعمال المسئولية المفترضة فى حق الطاعن طالما أنه ليس من الأشخاص الذين حددهم الشارع فى المادة ١٩٥ عقوبات .
١٣٩١	٢١٢	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ قى جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٦)

الصفحة	القاعدة
	<p>وراجع أيضاً:</p> <p>حكم « تسببه . تسبب معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٢٦١)</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب غير معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٢٦١)</p> <p>تسبب الحكم .</p> <p>(١) التسبب المعيب .</p> <p>١ - حق المؤجر فى اقتضاء مقابل الاصلاحات والتحسينات التي يحدثها بالعين المؤجرة . حد ذلك ؟</p> <p>إغفال الحكم ايراد دفاع البطاعة ومؤدى المستندات المقدمة منها . قصور .</p> <p>مثال .</p> <p>٦٦ ٣ (الطعن رقم ٧١٨٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٤)</p> <p>٢ - جريمة الواقعة المؤتممة بالمادة ١ / ٢٦٧ عقوبات . تحققها رهن باستعمال المتهم أية وسيلة تعمد إرادة المجنى عليها وذلك لا يتأتى الا أن تكون لها حرية الممارسة الجنسية . وهو ما يتطلب توافر إرادتها . مقتضى ذلك أن تكون على قيد الحياة .</p> <p>الحكم بإدانة الطاعن بجريمة الواقعة سالفة البيان دون تقصى أمر حياة المجنى عليها وقت العبث بموطن العقه فيها وخلو الأوراق مما يفيد بقائها على قيد الحياة . قصور .</p> <p>٧٩ ٦ (الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - انكار المتهم التهمة في مرحلة الإحالة وإثارته دفاعاً بأن اعترافه كان وليد اكراه . اعتبار هذا الدفاع مطروحا على المحكمة . استناد الحكم المطعون فيه ادانته إلى ذلك الاعتراف . دون التعرض لدفاعه أو الرد عليه . قصور . مثال لتسبيب معيب .
٨٧	١٠	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧) ٤ - الأصل أن يكون المحل الذي يسرى عليه القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل مما يخص لغرض صناعى أو تجارى أو أن يكون محلا بطبيعة مايجرى فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن . وجوب أن يشمل الحكم بالأدانة على وصف المحل وبيان وجه نشاطه . خلو الحكم من هذا البيان . قصور .
١٤٠	١٥	(الطعن رقم ٤٥٨٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٣) ٥ - بيانات حكم الأدانة فى الاشتراك فى جريمة السب والقذف بطريق النشر ؟ عدم إيراد الحكم الأدله التى إستند إليها وطرق الاشتراك والتدليل على توافر رابطة السببية بين سلوك الطاعنين كشركاء والفاعل الأصلي للجريمة . قصور .
١٤٣	١٦	(الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .
		- جريمة تناول مواد كحولية فى الأماكن مناط توافرها أن يكون تناول تلك المواد فى أحد الأماكن العامة .
		المكان العام هو الذى يرتاده الجمهور دون تمييز .
		إدانة الطاعن دون التدليل على توافر هذا الظرف وبيان طبيعة المكان الذى حدثت به الواقعة . قصور .
١٩٦	٢٢	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٠)
		٧ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قام حاله الدفاع الشرعى . موضوعى . حد ذلك ؟
		مثال لتسبب معيب فى الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
٢٤٠	٣١	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٣)
		٨ - الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ توجب الحكم على المخالف برد ما تقاضاه . جزاء الرد بدور مع موجبه من بقاء المبالغ فى ذمة المتهم بتقاضياها وعدم ردها . إلى المجنى عليه حتى الحكم عليه .
		- إغفال الحكم ببيان فحوى الصلح الذى أقره المجنى عليه ودلالته وأثره بالنسبة لجزاء الرد . قصور .
٢٩٨	٤٠	(الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٧)
		٩ - إقامة حكم البراءة على عدم صحة الاتهام . له حجية فى دعوى البلاغ الكاذب . إقامته على الشك فى الاتهام لا يعطيه هذه الحجية .
		القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب . مناط تحققه ؟
		مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة بلاغ كاذب .
٣٠٣	٤١	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٧)
٤٢٩	٦٢	(والطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حكم الإدانة فى جريمة القتل والإصابة الخطأ . شرط صحته ؟
		رابطة السببية . إقتضاؤها اتصال الخطأ بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب .
		إغفال حكم الإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ بيان مؤدى الادلة التى أعتمد عليها فى ثبوت الخطأ وبيان الإصابات التى الحقت بالمجنى عليهم من جراء التصادم استنادا إلى دليل فنى . قصور
٣٣٢	٤٦	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢١)
		١١ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة وظروفها وأدلة الثبوت . المادة ٣١٠ إجراءات .
		عدم ذكر الحكم مضمون محضر الضبط الذى عول عليه فى إدانة المتهم . قصور .
٣٤٧	٤٩	(الطعن رقم ٤٧٢٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٥)
		١٢ - بيانات حكم الإدانة التى أوجبها القانون ؟
		إدانة الحكم الطاعنين بجريمة الضرب . تعويله فى ذلك على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبى دون أن يورد مؤدى ذلك التقرير وما شهدت به المجنى عليها . يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة .
٣٥٢	٥٠	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٥)

الصلحة	القاعدة	
		١٣ - عدم استظهار حكم الإدانة فى جريمة بناء على أرض زراعية أن البناء محل الاتهام يقع داخل كردون المدينة أو فى نطاق الحيز العمرانى للقرية . قصور .
٣٥٦	٥١	(الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ فى جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٨٨) ١٤ - بيانات حكم الإدانة المادة ٣١٠ إجراءات . إغفال حكم الإدانة بيان ماهية الحكم الذى امتنع المتهم عن تنفيذه ومكنته فى إجراء ذلك وما إذا كان قد أعلن بالسند التنفيذى . قصور .
٥٠٢	٧٣	(الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ فى جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٨٨) ١٥ - الدفاع المسطور فى أوراق الدعوى . يكون مطروحاً دائماً على المحكمة فى أى مرحلة تالية . الالتفات عنه يوجب بيان العلة . عدم بيان الحكم فحوى انذار العرض والكمبيالات المقدمة عن الطاعن ودالاتها وأثرها بالنسبة لجزء رد مبلغ مقدم الإيجار الذى دين الطاعن بتقاضيه . قصور .
٥١٢	٧٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٦ فى جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٨٨) ١٦ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ عقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية .

الصفحة	القاعدة
	المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء .
	- عدم جواز القضاء بمصادرة الشيء المضبوط إذا كان مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة .
	- اقتصار الحكم على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط السيارة محل الطعن وبيان مالكتها . قصور .
٥٢٦	٧٨ (الطعن رقم ٤١٧٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٣)
	١٧ - المادة ١٥٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تحظر إقامة مصانع أو قمائن طوب على الأراضي الزراعية . عدم استظهار الحكم أن القمينة أقيمت على أرض زراعية باعتباره مناط التأثيم قصور . يبطله .
٥٣٨	٨٠ (الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٦)
	١٨ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية على القاضى فى جنابة أو جنحة قبل صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى بذلك. المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . سريان ذات الحكم على النيابة العامة . المادة ١٣٠ من ذات القانون . وجوب تضمين الحكم صدور الإذن . إغفال ذلك : يبطله . لا يغنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الإذن بالفعل .
٥٦٣	٨٦ (الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - إدانة المحكوم عليه بجريمة عرض رشوة . معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ .
٥٦٢	٨٦	(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٧)
		٢٠ - إعتبار التسليم منتجاً لأثره فى اختصاص الموظف متى كان مأموراً به من رؤسائه ولو لم يكن فى الأصل من طبيعة عمله .
		قيام دفاع الطاعن بتوريد المبالغ المحصلة والصادر له تكليف بتحصيلها . دفاع جوهرى . يقتضى من المحكمة أن تقسطة حقه وتعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - أغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٤)
		٢١ - عدم توافر أى صورة من صور الاشتراك فى جريمة تسهيل البغاء فى حق الطاعنين وعدم اندراج الفعل المسند إليهما تحت أى نص عقابى آخر . معاقبتهما رغم ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم والقضاء ببراءتهما .
٦٣٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٢ - مدلول زراعة المخدر المنهى عنها يشمل وضع البذور والتعهد اللازم للزروع إلى حين نضجة وقلعه .</p> <p>خلو القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من النص على مسئولية مفترضه بالنسبة لمالك الأرض التي تزرع فيها النباتات الممنوعة . مفاد ذلك ؟</p> <p>إدانة الطاعن لمجرد كون نبات الحشخاش مزورعا فى أرضه دون بيان مدى مباشرة الطاعن زراعته . قصور .</p>
٦٩٣	١٠٣	<p>(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ١١)</p> <p>٢٣ - إثبات الاشتراك بالقرائن مناطه : ورود القرينة على واقعة الاتفاق على ارتكاب الجريمة أو المساعدة . فى ذاتها . مع صحته الاستنتاج وسلامته .</p> <p>وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين . لا الظن والاحتمال .</p> <p>- مجرد اتفاق المتهمين بالاختلاس مع الطاعن على شراء أجولة القمح التى اختلساها . لا ينصب على واقعة الاتفاق أو المساعدة فى ارتكابه جريمة الاختلاس . الحكم بإدانته بتلك الجريمة استناداً إلى ذلك الاتفاق . قصور .</p>
٦٩٨	١٠٤	<p>(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ١١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - اغفال الحكم فى رده فى الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى الاشارة الى إصابات الطاعن التى أسهم أحد المجنى عليهما باحداثها وعدم تعرضه لاستظهار الصلة بين الاعتداء الواقع على الطاعن والاعتداء الواقع منه وأيهما كان الأسبق . وأثر ذلك فى قيام الدفاع الشرعى وانتفائه . قصور .
٧٠٧	١٠٥	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٢/٥/١٩٨٨)
		٢٥ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد وقوع جريمة تقاضى مقدم ايجار وقبل الفصل فيها بحكم بات . اعتباره اصلح للمتهم . أساس ذلك ؟
		تطبيق الحكم المطعون فيه للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خطأ فى تطبيق القانون .
		يوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون .
		اغفال حكم الإدانة فى جريمة تقاضى مقدم إيجار بيان الأجرة الشهرية رغم اتصالها بحكم القانون على الواقعة . يعيبه . علة ذلك ؟
٧٣٢	١٠٩	(الطعن رقم ٨٢٤٧ لسنة ٥٤ فى جلسة ٢٩/٥/١٩٨٨)
		٢٦ - عدم تحقق الطرق الاحتمالية فى النصب إلا إذا كان من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب أن يعنى حكم الإدانة فى جريمة النصب ببيان ماصدر من المتهم من قول أو فعل فى حضرة المجنى عليه مما حملة على التسليم فى ماله . مخالفة ذلك . قصور .
٧٣٧	١١٠	(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٨ قى جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١) ٢٧ - بيانات حكم الإدانة ؟ سلامة القضاء بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ . مشروطة ببيان كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل . اغفال حكم الإدانة فى جريمة القتل الخطأ بيان كيفية وقوع الحادث ووجه الخطأ الذى قارقه الطاعن والدليل على ذلك . قصور . (الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٦ قى جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٥)
٧٥١	١١٢	٢٨ - جريمة تهريب المضائع الأجنبية بقصد الاتجار من الجرائم ذات القصد الخاصة . وجوب استظهار القصد الخاص فيها . اطلاق القول بتوافر التهريب الجرمي دون استظهار ذلك القصد . قصور .
٧٦١	١١٤	(الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٨ قى جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٨)

الصلحة	القاعدة	
		<p>٢٩ - جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة . تستلزم لقيامها أن يعد الجانى المحل لذلك الغرض أو يقوم بتشغيله وتنظيم العمل فيه مع الاعتياد على ذلك .</p> <p>إدانة الطاعن بجريمة إدارة منزل للدعارة . دون استظهار توافر عنصرى الإدارة والعادة والتدليل على قيامهما فى حقه . قصور .</p>
٧٧٢	١١٦	<p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٨)</p> <p>٣ - أحكام القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة . مجال سرياتها ؟</p> <p>دفاع المتهمه بجريمة التعدى على الطريق العام بأن البناء الذى أقامته على جانب طريق اقليمى داخل حدود قرية لها مجلس قروى . جوهرى . التفات الحكم عنه . قصور .</p>
٧٩٤	١١٨	<p>(الطعن رقم ٢٦٨٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٢)</p> <p>٣١ - ايجاب اشتمال الحكم على الأسباب التى بنى عليها . ولو كان بالبرائة . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>المراد بالتسبيب المعتبر قانونا ؟</p> <p>افراغ الحكم فى عبارات معصاة . أو وضعه فى صورة مجهلة لا يحقق غرض الشارع .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>القضاء بالبراءة فى جريمة الشروع فى تهريب جمركى استناداً إلى أن الضبط تم خارج المنطقة الجمركية دون بيان نطاقها ومكان الضبط . قصور .</p> <p>مثال لتسبب معيب فى جريمة الشروع فى تهريب جمركى .</p>
٨١٦	١٢٢	<p>(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٦)</p> <p>٣٢ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة الاشتراك فى الاختلاس يوجب عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها .</p> <p>مجرد قيام الطاعن الثانى بالاشتراك مع الطاعن الأول فى تقديم المستند المزور إلى المختصين لا يقيد فى ذاته المساهمة فى جريمة الاختلاس .</p> <p>عدم بيان الحكم مايدل على توافر المساهمة فى مفارقة جريمة الاختلاس . قصور .</p> <p>نقض الحكم فى تهمة يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .</p>
٨٤٦	١٢٧	<p>(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٩ / ٢٧)</p> <p>٣٣ - وجوب إقامة أحكام الإدانة فى المواد الجنائية على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال .</p>
٨٤٦	١٢٧	<p>(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٩ / ٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ - إنكار المتهم أمام غرفة المشورة التهمة . وقوله أن اعترافه أمام النيابة كان تحت تأثير الاكراه الواقع عليه من رجال الشرطة . استناد الحكم المطعون فيه فى إدانته الى ذلك الاعتراف دون التعرض لدفاعه أو الرد عليه . قصور .
٨٥٣	١٢٨	(الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٤) ٣٥ - وجوب أن يكون الشيك مروحى التاريخ . وجود تاريخين يفقد الورقة طبيعتها كأداة وفاء . الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . تأييد الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد دون تحقيق دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل أكثر من تاريخ . قصور .
٩٢٦	١٣٩	(الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٢٠) ٣٦ - التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها . المادة ٣٤ إجراءات بعد تعديلها . لا تجيز القبض على المتهم إلا فى أحوال التلبس . إثبات الحكم أن التفتيش الذى أجراه مأمور الجمرك كان نفاذا لطلب ضابط مكافحة المخدرات . دون أن تقوم فى نفسه هو مظنة التهريب . يعيبه .
٩٣٠	١٤٠	(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣٧ - رد منقولات الزوجية إلى الزوجة قبل تاريخ التبديد المدعى به من شأنه أن يسقط المسئولية الجنائية .
		إبداء المدافع عن الطاعن أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وطلبه تكليفها بتقديم أصل القائمة المثبت بها ذلك . دفاع جوهرى . تعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .
٩٤٨	١٤٣	(الطعن رقم ٣٦٩٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٢٦)
		٣٨ - مناط صحة الحكم بالإدانة فى جريمة عدم استرداد قيمة البضائع المصدرة فى الميعاد . ثبوت عدم استرداد البضاعة المصدرة فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ شحنها .
		القضاء بإدانة الطاعن رغم عدم استظهار الحكم انقضاء الثلاثة الأشهر المقررة . قصور .
٩٩٧	١٥١	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٣)
		٣٩ - وجوب إيراد الأدلة التى استندت إليها المحكمة وبيان مؤداها .
		مجرد الاكتفاء بالإشارة إلى ما تضمنه تقرير الخبير من اصطناع أختام ومطبوعات . دون إيراد مضمونه . قصور .
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٥٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٣)
		٤٠ - استناد القاضى الجنائى فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . عدم جواز تأسيس حكمه على أى شئ .

الصفحة	القاعدة	
		<p>للمحكمة التعريل فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . التحريات لا تصلح وحدها أن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .</p> <p>ابتناء الحكم على عقيدة حصلها الشاهد من تحريره لاعلى عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها . قصور يعيبه .</p>
١٥٣	١٠١٢	<p>(الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٣)</p> <p>٤١ - جواز اقتضاء المالك من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز إجرة سنتين . شرط ذلك ؟</p> <p>عدم انصراف حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذى يتقاضاه المالك . وفقا لأحكام هذه المادة .</p> <p>خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وما اشتمل عليه عقد الإيجار وقيمة الأجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الإيجارية . قصور .</p>
١٦٤	١٠٨٥	<p>(الطعن رقم ٣٧٩٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٢)</p> <p>٤٢ - ذكر التهمة فى الحكم الاستثنائى بصورة مخالفة للتهمة التى قضى الحكم الابتدائى بإدانة الطاعن عنها . دون أن ينشئ لنفسه أسبابا جديدة . مفاده : خلو الحكم من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع اللبس الشديد فى حقيقة الأفعال التى عاقبت المحكمة الطاعن عنها .</p>
١٦٥	١٠٩٠	<p>(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>٤٣ - عدم جواز محاكمة مرتكب جريمة سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه . لهذا الأخير التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها . وأن يقف تنفيذ الحكم على الجانى فى أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .</p> <p>القيد الوارد على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة . علته ؟ . امتداد ذلك إلى جرائم النصب وخيانة الأمانة .</p> <p>التفات الحكم بالإدانة فى جريمة تهديد منقولات الزوجية عن المخالصة المقدمة من الطاعن المنسوبة لزوجته . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ فى جلسة ١١ / ٢٤ / ١٩٨٨)</p> <p>١١٠٨ ١٦٩</p> <p>٤٤ - مناط التأثيم فى جريمة حيازة أو استعمال آلات رفع المياه . مقصور على حيازتها أو استعمالها داخل أو على شاطئ البحيرات . المادة ١٣ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ .</p> <p>عدم بيان الحكم المكان التى ضبطت بها آلة الضخ . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٧ فى جلسة ١١ / ٢٤ / ١٩٨٨)</p> <p>١١١٢ ١٧٠</p> <p>٤٥ - دفاع الطاعن بأنه المستأجر للأرض الزراعية وليس مالکها . جوهرى . عدم التعرض له إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٦ فى جلسة ١١ / ٢٨ / ١٩٨٨)</p> <p>١١٣٢ ١٧٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤٦ - جريمة إخفاء أشياء متحصلة من سرقة . المؤتممة بالمادة ٤٤ مكررا عقوبات .
		وجوب أن يبين حكم الإدانة بها فوق اتصال المتهم بالمال المسروق . أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم .
		مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء أشياء متحصلة عن جريمة سرقة .
١١٤٢	١٧٧	(الطعن رقم ٥٦٤٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٩)
		٤٧ - دفاع الطاعنة بتجاوز وكيلها حدود وكالته بتأجيله العين للمجنى عليه وتقاضيه منه مبالغ خارج نطاق العقد . جوهرى . استنادا حكم الإدانة إلى سريان التعاقد فى حق الطاعنة دون مواجهة دفاعها ذلك . قصور .
١٢٠٨	١٨٦	(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١)
		٤٨ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم القضاء بالفائنه وإعادة القضية فى محكمة أول درجة . مخالفة ذلك : خطأ فى القانون . يوجب تصحيحه .
١٢٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤٩ - للمحكمة أن تحيل فى بيان مضمون اعتراف المتهم إلى أقوال أحد الشهود . شرط ذلك : أن تنصب هذه الأقوال على واقعة واحدة وألا يوجد خلاف فيها .</p> <p>استناد الحكم إلى اعتراف المتهم دون بيان مضمونه اكتفاء بالإحالة إلى أقوال المجنى عليها على الرغم من قيام الخلاف بينها . يعيب الحكم .</p>
١٢٦١	١٩٥	<p>(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٨)</p> <p>٥٠ - إقامة الحكم قضاء على مالمس له أصل فى الأوراق .</p> <p>يبطله .</p> <p>مثال .</p>
١٢٦١	١٩٥	<p>(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٨)</p> <p>٥١ - وجوب بناء الأحكام فى المواد الجنائية على الجزم واليقين .</p> <p>بيانات حكم الإدانة ؟ المقصود من عبارة « بيان الواقعة »</p> <p>الوارد بالمادة ٣١٠ إجراءات ؟</p> <p>افراغ الحكم فى عبارات عامة معممة أو وضعه فى صورة مجملة ، لا يحقق غرض الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>إدانة الطاعنين بجرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على أموال عامة والتزوير فى محررات رسمية واستعمالها دون بيان للوقائع والأفعال التى قارفها كل منهم وعناصر الاشتراك فى جريمة تسهيل الاستيلاء وطريقته واستظهار قصد ارتكاب الفعل فى هذا الشأن ودون بيان العبارات المزورة التى تضمنها تقرير ابحات التزيف والتزوير الذى استند إليه الحكم فى الإدانة . قصور .</p>
١٣٠٣	١٩٨	<p>(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٨٨)</p> <p>٥٢ - إدانة الطاعنين بجريمة تسهيل الاستيلاء على مال عام ومعاملتهم بالرأفة والقضاء عليهم بعقوبة الحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .</p> <p>الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات من الغرامات النسبية . يتعين إلزام المتهمين متضامين بها . م ٤٤ عقوبات . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .</p> <p>القصور فى التسبيب . له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .</p>
١٣٠٣	١٩٨	<p>(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٨٨)</p> <p>٥٣ - دفاع الطاعن أنه لم يدل بالحديث المنشور . جوهرى وجوب تعرض المحكمة له إيراداً ورداً . اتفاقاً . ذلك . قصور .</p>
١٣٩١	٢١٢	<p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٨)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>٥٤ - دفاع الطاعن بأنه لم يحرف الأرض الزراعية بل قام بتسويتها وتقديمه شهادة تفيد ذلك . جوهرى . عدم تمحيصه . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p>
١٤٠٠	<p>٢١٤ (الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٩)</p> <p>٥٥ - تسوية الأرض الزراعية دون نقل أية أجرة منها . لا يعد تجريفاً عدم استلزامه ترخيصاً . أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ فى القانون .</p>
١٤٠٠	<p>٢١٤ (الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٩)</p> <p>وراجع أيضاً .</p> <p>اختلاس أموال أميرية .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٣٣)</p> <p>واشتراك</p> <p>(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٣)</p> <p>واقتران .</p> <p>(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٧٩)</p> <p>وإيجار أماكن « الامتناع عن تحرير عقد إيجار » .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٨٩)</p> <p>وبلاغ كاذب .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ١١١٦)</p>

القاعدة / الصفحة	
	وتلبس .
	(القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٧٢٩)
	وتهريب جمركى .
	(القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١٣٨٠)
	وحكم « بيانات التسبيب »
	(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١٣٧)
	ودعوى جنائية « تحريكها » .
	(القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٦٨٥)
	ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره »
	(القواعد ارقام ٤، ٣٨، ٩٢، ١٠٥، ١١٣ بالصحفات ارقام ٧٠، ٢٨٩، ٦١٩، ٧٠٧، ٧٥٦)
	وسب وقذف .
	(القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٣٩١)
	وشيك بدون رصيد .
	(القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٧٥٦)
	وعقوبة « العقوبة المبررة » .
	(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٧٧٢)
	وقتل عمد .
	(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٧٩)

الصفحة	القاعدة	
		ومقدم ايجار
		(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٧٣٢)
		ومسئولية جنائية « المسئولية المفترضة »
		(القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٣٩١)
		ونياية عامة .
		(القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٦٨٥)
		التسبب غير العيب .
		١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش .
		موضوعي .
		الخطأ في اسم الطاعن أو في محل اقامته في محضر
		الاستدلال . غير قادح في جدية ما تضمنه من تحريات .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣)
		٢ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة .
		كبسا يكون حائزا لها . ولو أحرزها ماديا شخص غيره . عدم
		التزام الحكم بالتحدث . استقلالا عن هذا الركن . كفاية أن يكون
		فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - حرمة المساكن حق تقرر بمقتضى الدستور . المادة ٤٤ من الدستور .</p> <p>عدم جواز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب . المادة ٩١ إجراءات .</p> <p>إذن التفتيش . عدم لزوم تسببيه . إذا انصب على غير المساكن .</p> <p>لم يستلزم القانون شكلا خاصا لتسبيب إذن التفتيش .</p> <p>مثال لتسبيب سائق فى الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش .</p>
٤٩	١	<p>(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣)</p> <p>٤ - عدم التعويل على الدليل المستمد من إجراء التفتيش .</p> <p>ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع المثار بشأنه .</p>
٩٠	٨	<p>(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧)</p> <p>٥ - عدم التزام المحكمة بنص الاعتراف وظاهره . لها أن تستنبط الحقيقة منه ومن سائر العناصر الأخرى . متى كان ذلك يتفق وحكم العقل والمنطق .</p>
٩٠	٨	<p>(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - قصد القتل أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر . يستخلصه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . مثال لتسبيب سائق فى التدليل على ثبوت قصد القتل لدى الطاعن .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧) ٧ - سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره . مادام له أصل ثابت فى الأوراق . مثال .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧) ٨ - عدم التزام المحكمة بطلب ضم دفتر زيارات المستشفى بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها . أساس ذلك ؟
١٠٥	٩	(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧) ٩ - تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم . لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقية منها بما لاتناقض فيه .
١١٧	١١	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٠)
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٤)
٣٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤١٠٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢)
٨٤٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٩ / ٢٧)
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٧)
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١)

الصلحة	القاعدة	
		١٠ - كفاية الاستناد في تقدير سن المجنى عليه في جريمة هتك عرض . إلى إفادة المدرسة الملحق بها . مادامت مستمدة من شهادة ميلاده المودعة لديها . أساس ذلك ؟
١١٧	١١	(الطعن رقم ٤٥٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٨٨)
		١١ - عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . والرد على كل شبهة يثيرها . كفاية استفادة الرد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .
١٥٠	١٧	(الطعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٨)
١٨١	٢٠	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٨٨)
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٨٨)
		١٢ - إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائغ في توافر قصد الاتجار .
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٨٨)
		١٣ - طلب الدفاع غير المنتج في الدعوى . لاثريب على المحكمة إن هي لم تحققه .
		مثال .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ١٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ٣ / ٢ / ١٩٨٨)
		١٤ - عدم رسم القانون نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها .
٢٦٤	٣٤	(الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكونا غير متناقضين مما يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
		وجود إصابة يسار رأس المجنى عليه فى حين قرر الشهود أن إصابته بكوريك على رأسه لا تعارض . أساس ذلك ؟ جسم الانسان متحرك . لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء
٢٦٩	٣٥	(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٠/٢ / ١٩٨٨)
١٨١	٢٠	(الطعن رقم ٤١٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩/١ / ١٩٨٨)
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/٤ / ١٩٨٨)
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/١٢ / ١٩٨٨)
		١٦ - عدم اشتراط تضمين حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة .
		إشارة الحكم إلى صدور طلب كتابى من الجهة المختصة فى الحالات التى يوجب القانون فيها ذلك لتحريك الدعوى الجنائية . غير لازم إلا فى حالة الحكم بالإدانة .
٢٧٦	٣٦	(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٠/٢ / ١٩٨٨)
		١٧ - تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة . كفايته للقضاء بالبراءة . مادام الحكم قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
٢٧٦	٣٦	(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٠/٢ / ١٩٨٨)
١٣٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٥/١٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - مثال لرد سائق لاطراح دفاع الطاعن . بانكار صلته بالمخدر وعدم سيطرته على مكان الضبط .
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٤٣٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٨٨)
		١٩ - عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . اغفال بعض الوقائع . مفادها اطراحها لها .
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨)
		٢٠ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣٧١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨)
		٢١ - عدم التزام الحكم أن يورد من أقوال الشهود . إلا ما يقيم عليه قضاؤه .
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨)
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٨٨)
		٢٢ - عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن توردها منها ما تظمن إليه وتطرح ماعداه .
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨)
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٣ - اثبات الحكم اعتداء الطاعنين على المجنى عليه واحداث جميع اصاباته وعدم اشتراك أحد غيرهما فى ضربه وأن جميع الاصابات قد ساهمت فى أحداث الوفاة . كاف وسائغ فى مسالة الطاعنين عن جناية الضرب المفضى إلى موت واطراج دفاعهما فى هذا الشأن .</p> <p>كون بعض الاصابات أشد من غيرها جسامه . لا ينال من سلامة الحكم مادامت الاصابات كلها قد تسببت فى الوفاة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١)</p>
٣٦١	٥٢	<p>٢٤ - كفاية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة .</p> <p>القصد الجنائى فى جريمة جلب الجواهر المخدرة . استخلاصه . موضوعى . متى كان سائغا .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٠)</p>
٣٩٧	٥٩	<p>٢٥ - عدم اشتراط أن يكون الدليل قاطعا فى كل جزئية من جزئيات الدعوى . كفاية أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية إلى ماقصده الحكم منها ولو عن طريق الاستنتاج .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٠)</p>
٣٩٧	٥٩	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٤)</p>
٦٠٧	٩١	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ - اختلاف أقوال شهود الاثبات فى غير ماهو مؤثر فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة . لا عيب .
		الاحالة فى بيان أقوال شهود الاثبات إلى أقوال أحدهم . لا عيب . مادامت تتفق فى جملتها مع أقوال الأخير .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٨)
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٨٨)
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٨٨)
		٢٧ - كفاية الشك فى صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . مادامت المحكمة قد محصت الواقعة وأحاطت بها .
٤٢٥	٦١	(الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٨٨)
		٢٨ - لا يتدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة . مادام قد أقيم على دعائمه أخرى تكفى وحدها لحمله .
٤٢٥	٦١	(الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٨٨)
		٢٩ - ورود خطأ فى ديباجة الحكم بشأن محل إقامة المتهم . لا يعيبه . متى صحح فى صلب الحكم .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - جواز الأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر . متى تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصورها عمن نقلت عنه .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٧) ٣١ - حيازة المادة المخدرة . يكفى فيها أن يكون سلطان الجاني مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادة . أو كان المحرز لها شخصا غيره . مثال لتسبيب سائق فى التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٧) ٣٢ - إجراءات تحريز المضبوطات . تنظيمية . عدم ترتب البطلان على مخالفتها . الجدال الموضوعى . غير جائز أمام النقض . مثال لتسبيب سائق لرفض الدفع ببطلان إجراءات التحريز .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٠) ٣٣ - إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها . موضوعى . مثال لتسبيب سائق لتوافر قصد الاتجار فى المخدر .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ - التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة . موضوعي . مادام سائغا . مثال لتسبيب سائغ على توافر هذا العلم .
٤٧٣	٦٨	(الطعن رقم ٤٢٦٢ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٢) ٣٥ - جلب المخدر هو استيراده لطرحه للتداول خارج الخط الجمركي . ملازمة هذا المعنى الفعل المادى المكون للجريمة . متى لا يلتزم الحكم بالتحدث عن هذا المعنى استقلالا .
٤٧٣	٦٨	(الطعن رقم ٤٢٦٢ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٢) ٣٦ - عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل في الدعوى مادام له أصل فيها . مثال .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٢) ٣٧ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ الدليل المقدم إليها . فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح مالا تثق فيه من تلك الأقوال .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٢)
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٨ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جرميتى التقليد والتزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع مايدل عليه .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٨٨)
		٣٩ - الأصل فى المحاكمات الجنائية اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٨٨)
		٤٠ - القصد الجنائى فى جرائم التزوير . موضوعى . تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال . غير لازم . مادام قد أورد مايدل عليه .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٨٨)
		٤١ - إقرار الطاعن بتسليم المحرر لشخص مع تنصله من تزويره لا يعد اعترافاً بجرميتى التزوير والتقليد . خطأ المحكمة فى تسمية هذا الاقرار اعترافاً . لا تأثير له على سلامة الحكم . طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى . ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ - الخطأ فى الإسناد الذى لا يؤثر فى منطق الحكم . لا يعيبه .
		خطأ الحكم فيما نقله من تقرير المضاهاة من أن أرقام الموتر والشاسية مزورة حالة أن التقرير خلا من الإشارة إليهما . لاجدوى من النعى به .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٨٨)
		٤٣ - جرمى حيازة عملة ورقية مقلدة والشروع فى ترويجها يكفى للعقاب عليهما التشابه بين العملة الصحيحة والمقلدة بما يجعلها مقبولة فى التداول .
		عدم تعرض المحكمة لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمقلدة . متى لا يؤثر فى سلامة الحكم بالإدانة ؟
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٨٨)
		٤٤ - عدم تحديث الحكم صراحة وعلى استقلال على علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها . لا يعيبه .
		مادامت الوقائع التى اثبتتها الحكم تفيد توفر هذا العلم لديه .
		القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعى .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٨٨)
		٤٥ - البيان المعول عليه فى الحكم . هو الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره . تزيد الحكم فيما يخرج عن سياق تدليله على ثبوت التهمة . لا يعيبه .
		مثال .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤٦ - اعتناق الحكم الاستثنائي المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف . عدم ضرورة بيان تلك الأسباب اكتفاء بالاحالة إليها .
٦٤٧	٩٥	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢١) ٤٧ - الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . جائز . ولولم يكن معززا بدليل آخر . أساس ذلك ؟ محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه . كفاية القضاء بالإدانة ردا عليه . الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤١	١١١	(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٢) ٤٨ - صدور إذن التفتيش بضبط جريمة رشوة وقعت . صحته ؟ مثال لتسبيب سائق للرد على دفع ببطلان إذن التفتيش .
٨٥٩	١٢٩	(الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٤) ٤٩ - الركن المادي لجريمة هتك العرض . تحقيقه بأي فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها ويخدش عاطفة الحياء عندها . مثال لتسبيب كاف تتوافر به أركان جريمة هتك العرض . إدانة الطاعن بجناية هتك العرض انتفاء مصلحته في النعي على الحكم بأن الواقعة تعتبر جنحة . طالما أن العقوبة المقررة بها عليه وهي الحبس ستة أشهر تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .
٩٠٩	١٣٦	(الطعن رقم ٤٤٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥٠ - التفات الحكم عن الصلح بين الطاعن والمجنى عليه - فى معرض نفى التهمة . لا يعيبه . مادام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى ما جاء به ولم يكن له تأثير فى عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها . علة ذلك ؟
٩٠٩	١٣٦	(الطعن رقم ٤٤٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٨) ٥١ - مثال لتسبيب سائق لحكم بالإدانة فى جريمة تعامل فى نقد أجنبى .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٨) ٥٢ - قصد القتل . أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . استخلاص توافره . موضوعى . مثال لتسبيب سائق فى استظهاره فى جريمة قتل عمد .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٨٨) ٥٣ - الباعث على الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها . عدم بيانه تفصيلا أو الخطأ فيه أو ائتنائه على الظن أو إغفاله كلية . لا يقدح فى سلامة الحكم .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٨٨) ٥٤ - خطأ الحكم فى الإسناد . لا يعيبه . مادام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٥٥ - حسب المحكمة أن تورّد من أقوال الشهود ماتطمئن إليه . مثال .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١) ٥٦ - حسب الحكم إيراد الأدلة المنتجة التي تحمل قضاءه . تعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . غير جائز أمام النقض .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١) ٥٧ - استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتل وبين وفاته . نقلا عن تقرير الصفة التشرّحية . لاقتصر .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١) ٥٨ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الاتّبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات . مادامت مطروحة للبحث أمامها . استناد المحكمة إلى تقرير طبيب قام بالتشريح ليس طبّيبا شرعيا بحسبانه عنصرا من عناصر الدعوى . لا عيب . وإن لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعن في هذا الشأن . مادام أنه دفاع ظاهر البطلان .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١)

الصفحة	القاعدة	
		٥٩ - إعادة إجراءات المحكمة أو سماع الشهود عن تغيير هيئة المحكمة . غير واجب . مالم يصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك . أساس ذلك ؟ مثال .
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٩) ٦٠ - لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه . مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق .
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٩) ٦١ - عدم ايجاب القانون ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لا على المحكمة إن هى التفتت عنه .
١٠٥٢	١٥٩	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٣) ٦٢ - شروط صحة الإذن بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه ؟ مثال لاستخلاص سائح لصدور إذن التفتيش لضبط جريمة مستقبلية فى إحراز مخدر .
١٠٥٢	١٥٩	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٣) ٦٣ - لا ينال من سلامة الحكم ما استطرد إليه تزيدا . طالما لم يكن له من أثر فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها . مثال .
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٦٤ - القصد الجنائي في جرمي الارشاء وعرض الرشوة . متى يتوافر ؟
		عدم تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي . لا يعيبه . أساس ذلك ؟
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨٨)
		٦٥ - حالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها . لا يتدح في ذلك إختلاف الشهود في بعض التفصيلات . أساس ذلك ؟
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨٨)
		٦٦ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل . عند القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .
١١٢١	١٧٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٨٨)
		٦٧ - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . كفايته سند للبراءة ورفض الدعوى المدنية . مثال لتسبيب سائق للقضاء بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة إلى الطاعن .
١١٢١	١٧٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦٨ - قصد القتل . أمر خفى . استخلاص توافره . موضوعى . مثال لتسبيب سائق لتوافر نية القتل .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٨٨)
		٦٩ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستلزم ردا صريحا . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه .
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٨٨)
		٧٠ - كفاية أن يثبت الحكم وقوع العمل الضار الناشئ عن جريمة الضرب فى حق الطاعن للحكم بالتعويض المؤقت . يستوى فى ذلك أن يؤدى الضرب إلى عاهة مستديمة أم يقتصر على مجرد الضرب البسيط . مجادلة الطاعن بشأن التقارير الطبية وفساد استدلال الحكم بها على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذى اسنده إليه والعاهة . عدم جدواه .
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٨٨)
		٧١ - عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧٢ - عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذ به . مثال .
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٦) ٧٣ - تناقض أقوال المجنى عليها فى بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٦) ٧٤ - تأخر المجنى عليها فى الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها . مادامت قد اطمأنت إليها .
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٦) ٧٥ - إيراد الحكم الاستثنائى أسباب مكملة لأسباب حكم أول درجة الذى اعتنقه . مفاده : أخذه بتلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التى أضافها . خلو الحكم المطعون فيه من ذكر مواد العقاب . لا يعيبه . طالما أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائى التى سجلت فى صلبها تطبيق تلك المواد على المتهم . أخذه بها فيه ما يتضمن بذاته مواد العقاب .
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١١)

الصفحة	القاعدة	
		٧٦ - المادة ١٥١ ق ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . عدم اشتراط النص لتحقيق الجريمة السالفة اتخاذ إجراءات معينة أو تعليق تنفيذ أحكامها على شروط .
		الإجراءات المنصوص عليها بالمادتين الأولى والثانية من قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٥ . إجراءات تنظيمية لاتأثير لها على قيام الجريمة ولا يترتب على مخالفتها البطلان .
		دفاع الطاعن في جريمة تجريف أرض زراعية بعدم التزام محرر محضر الضبط بتحرير محضر اثبات حالة وإعلائه به .
		دفاع ظاهر البطلان . لا يعيب الحكم التفاته عنه .
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٨٨)
		٧٧ - خلو الحكم المطعون فيه من ذكر مواد العقاب .
		لا يعيبه . طالما أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي سجلت في صلبها تطبيق تلك المواد على المتهم . أخذه بها فيه ما يتضمن بذاته مواد العقاب .
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٨٨)
		٧٨ - تسبب سائق في جرائم القتل والإصابة الخطأ والنكول عن مساعدة المجنى عليهم .
		مثال لحكم بالإدانة في جرائم القتل والإصابة الخطأ وقيادة خطره . صادر من محكمة النقض عند نظرها موضوع الدعوى .
١٣٣٨	٢٠٢	(الطعن رقم ٣٢٢٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٨)

القاعدة	الصلحة
	<p>٧٩ - عدم التزام محكمة الموضوع فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم .</p> <p>- مثال لقضاء بالبراءة فى جريمة شروع فى تهريب جمرى لعدم اطمئنان المحكمة لصحة التصوير الذى قال به رجال الجمارك.</p> <p>الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى . عدم جواز اثارته أمام النقض . عدم جواز الجدل فى سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .</p>
٢٠٨ ١٣٧٢	<p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ٢٥ / ١٩٨٨)</p> <p>٨٠ - عدم اشتراط تضمين حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة .</p> <p>خلو حكم البراءة المطعون فيه من الاشارة إلى أن الدعوى رفعت بناء على طلب كتابى من مدير عام الجمارك المختص . لايعيبه .</p>
٢٠٨ ١٣٧٢	<p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ٢٥ / ١٩٨٨)</p> <p>وراجع أيضا:</p> <p>إثبات « بوجه عام »</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٨١) .</p>

الصفحة	القاعدة
	وإثبات « اعتراف »
	(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٨٣٠) .
	وإثبات « خبرة »
	(القواعد أرقام ٦٣ ، ٨٩ ، ١٩٦ بالصفحات أرقام ٤٣٥ ، ٥٩٣ ، ١٢٨١) .
	وإثبات « شهود »
	(القواعد أرقام ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٦٣ بالصفحات أرقام ١٥٠ ، ١٨١ ، ١٩٠ ، ٢٢٢ ، ٤٣٥)
	واختلاس أموال أميرية .
	(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٦٩٨) .
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب « دفاع شرعى »
	(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٧٤) .
	وتزوير « أوراق رسمية »
	(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٦٧٥) .
	وتفتيش « إذن التفتيش - إصداره »
	(القاعدتان رقما ٤٣ ، ٤٥ ، بالصحيفتين رقمي ٣١١ ، ٣٢٤)
	وتلبس
	(القاعدتان رقما ٤٤ ، ١٢٢ بالصحيفتين رقم ٣١٦ ، ٨١٦)

الصفحة	القاعدة
	<p>وجريئة « أركانها »</p> <p>(القواعد أرقام ٣٩ . ٤٤ . ١٠٠ . ١٩١ بالصفحات أرقام ٢٩٤ . ٣١٦ . ٦٧٥ . ١٢٣٧)</p> <p>ودعوى مدينة</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٨١٦)</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره »</p> <p>(القواعد أرقام ٨ . ٣٧ . ٤٤ . ٥٤ . ٦٣ . ٦٨ . ٨٩ . ١٣٢ . ١٥٠ . ١٥٨ . ١٩٧ بالصفحات أرقام ٩٠ . ٢٢٢ . ٣١٦ . ٣٦٩ . ٣٧٧ . ٤٣٥ . ٤٧٣ . ٥٩٣ . ٨٨٣ . ١٢٨٩ . ١٠٤٨ . ٩٧٥)</p> <p>ودفع « الدفع بشيوع التهمة »</p> <p>(القاعدتان رقمًا ١ . ٩٥ بالصحيفتين رقمي ٤٩ . ٦٤٧)</p> <p>وربطة السببية</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠ . بالصحيفة رقم ١٨١)</p> <p>ورشوة</p> <p>(القواعد أرقام ٤٤ . ٦١ . ١٢٩ . ١٦٣ . ١٨١ بالصفحات أرقام ٣١٦ . ٤٢٥ . ٨٥٩ . ١١٥٩ . ١٠٧٤)</p> <p>وسرقة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١٣٥٣)</p>

الصفحة	القاعدة
	وسلاح .
	(القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١٢٨٩)
	وشيك بدون رصيد .
	(القواعد أرقام ٣٩ ، ١٣٢ ، ١٥٨ بالصفحات أرقام ٢٩٤ ، ٨٨٣ ، ١٠٤٨)
	وظروف مشددة .
	(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٩٧٥)
	وعقوبة « تطبقها » .
	(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٥١٢)
	وقتل عمد .
	(القواعد أرقام ٨٨ ، ١٥٣ ، ١٨٢ بالصفحات أرقام ٥٧٤ ، ١٠١٢ ، ١١٦٧)
	وقصد جنائى .
	(القواعد أرقام ٥٩ ، ٨٨ ، ١٨٢ ، ٢٠٤ بالصفحات أرقام ٣٩٧ ، ٥٧٤ ، ١١٦٧ ، ١٣٥٣) .
	ومحكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل »
	(القواعد أرقام ١٧ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١٥٠ ، ١٦٣ ، ١٨٢ ، ١٩١ ، ١٩٦ بالصفحات أرقام ٤٩ ، ١٥٠ ، ١٨١ ، ٢٢٢ ، ٥٩٣ ، ٦٠٧ ، ٩٧٥)
	(١٢٨١ ، ١٢٣٧ ، ١١٦٧ ، ١٠٧٤)
	ومسئولية جنائية « الاعفاء منها »
	(القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٤٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		ومسئولية جنائية « التضامن في المسئولية » (القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١١٦٧) ومواد مخدرة . (القواعد ارقام ٤٣، ٤٥، ٥٩ بالصفحات ارقام ٣١١، ٣٢٤، ٣٩٧) ونقض « المصلحة في الطعن » . (القاعدتان رقما ١٨، ١٥٠ الصحيفتين رقمي ٩٧٥، ١٥٦) ونقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » . (القواعد ارقام ١٧، ١٨، ٢٠، ٤٣، ٦١، ٦٨، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٥، ٩٧، ١٠٦، ١٢٢، ١٢٤، ١٩٧ بالصفحات ارقام ١٥٠، ١٥٦، ١٨١، ٣١١، ٤٢٥، ٤٧٣، ٥٧٤، ٥٩٣، ٦٠٧، ٦٤٧، ٦٥٨، ٧١٢، ٨١٦، ٨٣٠، ١٢٨٩) . مالا يعيبه في نطاق التدليل . ١ - الخطأ في الاسناد . لا يعيب الحكم . مالم يتناول من الأدلة مايؤثر في عقيدة المحكمة . مثال . (الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣) (الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٥) (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١)
٤٩	١	
٨٧٠	١٣١	
٩٧٥	١٥٠	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - للنسابة العامة سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ومنها جنابة الرشوة . أساس ذلك ؟
		تعيب إجراءات مد الحبس . لا أثر له على سلامة الحكم الصادر فى موضوع الدعوى .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٣)
		٣ - عدم اعتراض محامى الطاعن على سماع أقوال الشاهد فى حضوره بغير يمين . سقوط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . م ٣٣٣ إجراءات .
		تعريف الشهادة والشاهد ؟
		حق المحكمة فى الاعتماد فى القضاء بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال . بغير حلف يمين .
٢٦٩	٣٥	(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٠)
		٤ - خطأ الحكم فيما لا يتعلق بجوهر الأسباب التى بنى عليها قضاءه . النعى عليه فى هذا الصدد غير منتج .
		مثال .
٢٧٦	٣٦	(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
		محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود . وإن تعددت .
٣٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢)
		٦ - اختلاف أقوال شهود الاثبات فى غير ماهر مؤثر فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة . لا عيب .
		الاحالة فى بيان أقوال شهود الاثبات إلى أقوال أحدهم . لا عيب . مادامت تتفق فى جملتها مع أقوال الأخير .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٠)
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٠)
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٧)
		٧ - عدم التزام المحكمة برصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما كان فى مكنة الدفاع عن الطاعن الاطلاع عليه وإبداء مايعن له من أوجه الدفاع فى شأنه .
		خطأ الحكم فى إثبات بيانات دفتر الأحوال . لا يعيبه . مادام أنه لا أثر له فى منطق الحكم واستدلالة على إحراز الطاعن للمخدر .
٤٢٩	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٧)

الصلحة	القاعدة	
		٨ - البيان المعول عليه فى الحكم . هو الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى . دون غيره . تزيد الحكم فيما يخرج عن سياق تدليله على ثبوت التهمة . لا يعيبه . مثال .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٨٨)
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨٨)
		٩ - تعيب الحكم فيما تساند إليه فى خصوص جريمة عرض رشوة لم تقبل . عدم جدواه . طالما أن المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة للجريمة الارشاء المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ عقوبات .
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨٨)
		١٠ - الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟ مثال لخطأ مما لا يعيب الحكم .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٨٨)
		١١ - حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه . أن تكون الأدلة التى عول عليها فى مجموعها كافية لأن تزدد إلى ما رتب عليها . مثال .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١)
		وراجع أيضاً:
		باعث .
		(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٩٧٥)
		وبلاغ كاذب .
		(القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٥٦)
		وحكم « بيانات التسبيب » .
		(القاعدة رقم ١ هيئة عامة بالصحيفة رقم ٥)
		وحكم « تسببه . تسبيب غير معيب »
		(القاعدتان رقم ١٥٠ ، ١٧٢ بالصحيفتين رقمى ٩٧٥ ، ١١٢١)
		ومحكمة الموضوع « سلتطها فى تقدير الدليل » .
		(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٣٢٤)
		ومواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣٦٩)
		ونقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .
		(القاعدة رقم ١ هيئة عامة بالصحيفة رقم ٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>مايعيبه في نطاق التدليل .</p> <p>للمحكمة أن تحيل في بيان مضمون اعتراف المتهم إلى أقوال أحد الشهود . شرط ذلك : أن تنصب هذه الأقوال على واقعة واحدة وألا يوجد خلاف فيها .</p> <p>استناد الحكم إلى اعتراف المتهم دون بيان مضمونه اكتفاء بالاحالة إلى أقوال المجنى عليها على الرغم من قيام الخلاف بينها . يعيب الحكم .</p>
١٢٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٨)
		<p>حجية الحكم .</p> <p>١ - صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . مادامت طرق الطعن لم تستنفذ .</p> <p>فقد الحكم المطعون فيه بالنقض . عدم إمكان الحصول على صورة رسمية منه . استيفاء جميع إجراءات الطعن . تقتضى ذلك : إعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات جنائية .</p>
٢٠٥	٢٤	(الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إقامة حكم البراءة على عدم صحة الاتهام . له حجية فى دعوى البلاغ الكاذب . إقامته على الشك فى الاتهام لا يعطيه هذه الحجية .
		القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب . مناط تحققه ؟ مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة بلاغ كاذب .
٣٠٣	٤١	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٧)
		٣ - إصدار عدة شيكات بدون رصيد فى وقت واحد وعن دين واحد . يكون نشاطا إجراميا واحدا لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها - انقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا بصور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى إصدار أى شيك منها .
٤٢٥	٦١	(الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٥)
		٤ - حجية الحكم . ورودها على المنطوق والأسباب المكملة له والمرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزىء .
		الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير مجزىء لا يكون للمنطوق قوام إلا به .
		العبرة فى الحكم هى بحقيقة الواقع .
		مثال لحكم بالبراءة فى جنائية اختلاس أموال أميرية .
٥٤٥	٨٢	(الطعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>بطلان الحكم .</p> <p>١ - المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بسقوط الاستئناف توجب على المحكمة الفصل أولا فى صحة الحكم المعارض فيه . تبينها أن قضاءه صحيح . وقوفها عند هذا الحد وإلا ألغته وانتقلت إلى موضوع الدعوى . مخالفة المحكمة ذلك وتصديها لموضوع الدعوى وتطبيقها المادة ٥٥ عقوبات . يبطل الحكم .</p> <p>مثال .</p>
٢٢٨	٢٨	<p>(الطعن رقم ٦٢٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٨)</p> <p>٢ - حكم الإدانة . وجوب إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>خلو الحكم الابتدائى من نص القانون الذى أنزل العقاب بموجبه . يبطله . إشارة الحكم المطعون فيه والمؤيد له فى ديباجته إلى مواد الاتهام . لا يعصمه من عيب هذا البطلان . مادام لم يفصح عن أخذه بها .</p> <p>اتصال وجه النعى بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر الطعن إليه .</p>
٢٣٢	٢٩	<p>(الطعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣١)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>٣ - عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض. إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .</p> <p>قيام عذر حال دون حضور المعارض . يعيب إجراءات المحاكمة والحكم .</p> <p>محل نظر العذر يكون عند الطعن فى الحكم .</p> <p>وجود الطاعن بالسجن فى اليوم المحدد لنظر معارضته .</p> <p>عذر يبرر تخلفه عن الحضور .</p>
٣٨٤	<p>٥٦ (الطعن رقم ٥٤٦٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٧)</p> <p>٤ - قيام القاضى بموظيفة النيابة العامة فى الدعوى .</p> <p>وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام . أساس ذلك ؟</p> <p>- صدور الحكم مشروبا بهذا العيب . يوجب عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل فى موضوع الدعوى .</p> <p>عدم جواز تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١٩٩/١ إجراءات . مخالفة ذلك . توجب النقض والاعادة لمحكمة أول درجة .</p>
٥١٦	<p>٧٦ (الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٣١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية على القاضى فى جناية أو جنحة قبل صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى بذلك.</p> <p>المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . سريان ذات الحكم على النيابة العامة . المادة ١٣٠ من ذات القانون .</p> <p>وجوب تضمين الحكم صدور الإذن . اغفال ذلك . يبطله .</p> <p>لا يغنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الإذن بالفعل .</p>
٥٦٣	٨٦	<p>(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ قى جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٧)</p> <p>٦ - الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل فى حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل به طبقا للمادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . اغفال النص فى الحكم على صدور هذا الطلب . بطلانه . ولو ثبت بالأوراق صدور الطلب .</p> <p>اتصال وجه طعن الطاعن بمحكوم عليه آخر . امتداد أثر الطعن إليه .</p>
٦٧١	٩٩	<p>(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لأخرى في غيبة المعارض . يوجب إعلانه بالجلسة الجديدة . علة ذلك ؟ عدم إعلان المعارض بالجلسة التي أجلت إليها المعارضة في غيبته . يبطل الحكم . أساس ذلك ؟ متى يبدأ ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة على خلاف القانون ؟ مثال .
٧٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٨)
		٨ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة . المادة ٣١٢ إجراءات جنائية. امتداد أثر النقض للطاعن الآخر الذي لم يقبل طعنه شكلاً . علة ذلك ؟
٨١٢	١٢١	(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٦ في جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٦)
		٩ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يوجب على المحكمة الاستثنائية عند نظر استئناف هذا الحكم . القضاء بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . يوجب تصحيحه .
١٢٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٥ في جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٨)

الصفحة	القاعدة
	<p>١٠ - عدم جواز الحكم فى المعارضة فى غيبة المعارض .</p> <p>مالم يكن تخلفه من الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر . محل نظر العذر وتقديره . يكون عن الطعن على الحكم ولو بطريق النقض .</p> <p>وقف الاجازات بالوحدة العسكرية المجند بها الطاعن .</p> <p>اعتباره عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور . القضاء برفض المعارضة رغم ذلك ، إخلال بحق الدفاع .</p> <p>اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المقدمة إليها والمتضمنة هذا القرار . يوجب نقض الحكم والإعادة .</p>
١٠٦٣	١٦١
	<p>(الطعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٨٨)</p> <p>وراجع أيضا .</p> <p>حكم « اصداره والتوقيع عليه »</p> <p>(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٥٠)</p> <p>إنعدام الحكم .</p> <p>اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية . ممن لا يملك . يعد معدوما</p> <p>ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك . يجعل حكمها معدوما ، استثناف هذا الحكم . ليس للمحكمة الاستثنائية . التصدى للموضوع .</p>

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم . أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله . دون تحقيق موضوعي .
٣٣٨	٤٧	(الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٢)
		حيازة
		١ - إذا كان الحكم قد أوقع عقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة حيازة أترية ناتجة من التجريف . فلا جدوى فى كافة ما يشيره الطاعن بشأن جريمة نقل الأترية المجرفة . علة ذلك ؟
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٣)
		٢ - حيازة المادة المخدرة . يكفى فيها أن يكون سلطان الجانى مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية . أو كان المحرز لها شخصا غيره .
		مثال لتسبيب سائق فى التدليل على نسبية حيازة المخدر للطاعن .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٧)
		وراجع أيضاً .
		وصف التهمة .
		(القاعدة رقم ٥٥ بالمصحفة رقم ٣٧٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">خ</p> <p style="text-align: center;">خطا - خطف - خلو رجل - خيانة امانة</p> <p style="text-align: center;">خطا</p> <p>١ - حكم الادانة فى جريمة القتل والاصابة الخطأ . شرط صحته ؟</p> <p>رابطة السببية . اقتضاؤها اتصال الخطأ بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب .</p> <p>اغفال حكم الإدانة فى جريمة الاصابة الخطأ بيان مؤدى الأدلة التى أعتمد عليها فى ثبوت الخطأ وبيان الاصابات التى لحقت بالمجنى عليهم من جراء التصادم استنادا إلى دليل فنى . قصور .</p>
٣٣٢	٤٦	<p>(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٨)</p> <p>٢ - بيانات حكم الإدانة ؟</p> <p>سلامة القضاء بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ . مشروطة ببيان كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل .</p> <p>اغفال حكم الإدانة فى جريمة القتل الخطأ بيان كيفية وقوع الحادث ووجه الخطأ الذى قارقه الطاعن والدليل على ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٨٨)</p>
٧٥١	١١٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - جريمة المادة ١١٦ مكررا / ب عقوبات أركانها : خطأ وضرر جسيم ورابطة سببيه بينهما .</p> <p>الخطأ الجسيم . صوره : الاهمال فى أداء الوظيفة والإخلال بواجباتها وإساءة استعمال السلطة .</p> <p>الخطأ الذى يقع من الأفراد عموما فى الجرائم غير العمدية .</p> <p>توافره بتصرف الشخص تصرفا لا يتفق والمحيطه التى تقضى بها ظروف الحياة العادية .</p> <p>الضرر فى جريمة المادة ١١٦ مكررا / ب عقوبات ماهيته وشروطه ؟</p>
١٠٣٦	١٥٦	<p>(الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١/١٠ / ١٩٨٨)</p> <p>خطف</p> <p>١ - ركن التحايل أو الاكراه فى جريمة الخطف . تقدير توافره . موضوعى .</p>
١٢٣٧	١٩١	<p>(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢/٦ / ١٩٨٨)</p> <p>٢ - جريمة خطف أنثى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحايل أو الاكراه . تحققها : بابعادها عن مكان خطفها أيا كان بقصد العبث بها باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على مواجهة الجانى لها أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . المادة ٢٩٠ عقوبات .</p>
١٢٣٧	١٩١	<p>(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢/٦ / ١٩٨٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - ابعاد الأنثى عن مكان خطفها باستعمال طرق احتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها وحملها على مواجهة الجانى لها . كفايته لتحقق جريمة المادة ٢٩٠ عقوبات .</p> <p>مساواة القانون بين الفاعل والشريك فى تلك الجريمة ، اعتبار المتهم فاعلا أصليا فيها سواء ارتكبها بنفسه أو بوساطة غيره . مادام قد ثبت مساهمته فيها .</p>
١٣٦١	١٩٥	<p>(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ٨ / ١٩٨٨)</p>
		<p>خلو رجل</p>
		<p>١ - حق المؤجر فى اقتضاء مقابل الاصلاحات والتحسينات التى يحدثها بالعين المؤجرة . حد ذلك ؟</p> <p>اغفال الحكم بإيراد دفاع الطاعنة ومؤدى المستندات المقدمة منها . قصور .</p> <p>مثال .</p>
٦٦	٣	<p>(الطعن رقم ٧١٨٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٨٨)</p>
		<p>٢ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات فى جريمة تقاضى مقدم إيجار يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم من القانون القديم بما اشتملت عليه أحكامه من الغاء العقوبة المقيدة للحرية التى كانت مقررة به لهذه الجريمة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>توقيع الحكم المطعون فيه عقبة الحبس على الطاعن .</p> <p>يرجى تصحيحه بالغاء العقبة المقيدة للحرية المقضى بها .</p> <p>تقاضى مقدم إيجار وفق أحكام المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مقصور على المبانى التى تنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون فى ٣١ / ٧ / ١٩٨١ . مفاد ذلك ؟</p>
٢٢٢	٢٧	<p>(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١١ / ٢٧ / ١٩٨٨)</p> <p>٣ - التزام المؤجر بتحرير عقد إيجار كتابى للمستأجر .</p> <p>يقتضى قيام علاقة إيجارية مباشرة بين الطرفين . عدم تحقق ذلك إلا بتلاقى إرادة المؤجر وإرادة شخص يرغب فى استئجار وحدة سكنية منه وهو المستأجر .</p> <p>قضاء الحكم بإدانة الطاعن رغم عدم إبراده ما يكشف عن قيام أية علاقة إيجارية بينه وبين المجنى عليه . خطأ فى تطبيق القانون . يرجى نقضه . وبراءة الطاعنة .</p>
٧٢٥	١٠٧	<p>(الطعن رقم ٥٢٢٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٥ / ٢٤ / ١٩٨٨)</p> <p>٤ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد وقوع جريمة</p> <p>تقاضى مقدم إيجار وقبل الفصل فيها بحكم بات . اعتباره أصلح للمتهم . أساس ذلك ؟</p>

الصفحة	الترتيب	
		<p>تطبيق الحكم المطعون فيه للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>تدخل محكمة النقض لا نزال حكم القانون .</p> <p>اغفال حكم الإدانة في جريمة تقاضى مقدم إيجار بيان الأجرة الشهرية رغم اتصالها بحكم القانون على الواقعة . يعيبه . علة ذلك ؟</p>
٧٣٢	١٠٩	<p>(الطعن رقم ٨٢٤٧ لسنة ٥٤ في جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٨٨)</p> <p>دفاع الطاعنة بتجاوز وكيلها حدود وكالته بتأجير العين للمجنى عليه وتقاضيه منه مبالغ خارج نطاق العقد . جوهري .</p> <p>استناد الحكم بالإدانة إلى سريان التعاقد في حق الطاعنة دون مراجعة دفاعها ذلك . قصور .</p>
١٢٠٨	١٨٦	<p>(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٨ في جلسة ١ / ١٢ / ١٩٨٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">خيانة امانة</p> <p>عدم جواز محاكمة مرتكب جريمة سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه . لهذا الأخير التنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها . وأن يقف تنفيذ الحكم على الجاني في أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .</p> <p>القيد الوارد على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية في جريمة السرقة . علته ؟ امتداد ذلك إلى جرائم النصب وخيانة الأمانة .</p> <p>التفات الحكم بالإدانة في جريمة تهديد منقولات الزوجية عن المخالصة المقدمة من الطاعن المنسوبة لزوجته . قصور .</p> <p style="text-align: center;">(الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١ / ٢٤ / ١٩٨٨)</p>
١١٠٨	١٦٩	

(٥)

دستور - دعاة - دعوى جنائية - دعوى مباشرة - دعوى
مدنية - دفاع - دفاع شرعى - دفع

دستور

١ - الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق يضير العدالة .

الحرية الشخصية حق طبيعى . عدم جواز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته فى غير حالة التلبس إلا بإذن القاضى المختص أو النيابة العامة . المادة ٤١ من الدستور .

٩٣٠ ١٤٠

(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)

٢ - وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه .
المادة ٦٧ من الدستور .

حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية ليكفل له دفاعا حقيقيا لا دفاعا شكليا . علة ذلك ؟

ثبوت أن الدفاع الذى أبداه المحامى المنتدب عن الطاعن يقصر عن بلوغ الغرض منه . يبطل إجراءات المحاكمة .
مثال فى عدم ترافع الدفاع عن المتهم أو تقديم معاونة إيجابية .

٩٣٨ ١٤١

(الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . مقتضاه امتناع تطبيقه من اليوم التالى لشهره . أساس ذلك ؟ تعلق الحكم بعدم الدستورية بنص جنائى . أثره : اعتبار الأحكام التى صدرت بالإدانة استنادا إليه كأن لم تكن . مثال فى جريمة عدم إعلان المطلق زوجته المطلق منه بوقوع الطلاق . (الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠)
١١٥٠	١٧٩	

دعارة

١ - الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . تميز كل منها عن الأخرى من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها .
إطلاق الشارح حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور بحيث تتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله للذكر والأنثى على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على الأنثى التى تمارس الدعارة والتى تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل وهى المعاونة التى تكون وسيلتها الاتفاق المالى بشتى سبله . كليا كان أم جزئيا وما يستلزمه من الاستدانة زمنيا طال أم قصر .
جريمة التحريض على البغاء . عدم قيامها إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرض .
أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاعتیاد على ممارسة الفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز . تتحقق به أركان الجريمة سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو بغاء الأنثى .
		تنسب الدعارة إلى المرأة حين تبیع عرضها لكل طالب بلا تمييز . وينسب الفجور إلى الرجل حين يبيع عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز . أساس ذلك ؟
٦٣٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)
		٣ - عدم توافر صورة من صور الاشتراك في جريمة تسهيل البغاء في حق الطاعنين وعدم اندراج الفعل المسند إليهما تحت أى نص عقابى آخر . معاقبتهما رغم ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم والقضاء ببراءتهما .
٦٣٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)
		٤ - مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وعلى وجه الاعتیاد . بغاء . اعتباره دعارة إذا مارسته المرأة وفجورا إذا مارسه الرجل .
		الفجور هو اباحة الرجل عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز . أساس ذلك ؟
		اعتبار الحكم المطعون فيه ممارسة الطاعن الفحشاء مع النساء فجورا . خطأ فى القانون . علة ذلك : خروج هذا الفعل عن نطاق التأثيم .
٧٧٢	١١٦	(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - جريمة فتح إوادارة محل للدعارة . تستلزم لقيامها أن يعد الجانى المحل لذلك الغرض أو يقوم بتشغيله وتنظيم العمل فيه مع الاعتياد على ذلك .</p> <p>إدانة الطاعن بجريمة إدارة منزل للدعارة . دون استظهار توافر عنصرى الإدارة والعادة والتدليل على قيامهما فى حقه . قصور .</p>
٧٧٢	١١٦	<p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)</p> <p>٦ - جريمة تسهيل الدعارة . توافرها بقيام الجانى بأى فعل بقصد تسهيل البغاء لغيره بغرض تمكين هذا الغير من ممارسته . فلا تقوم إذا لم ينصرف قصد الجانى إلى ذلك بصفة أساسية ولوجاء التسهيل عرضا أو تبعاً .</p> <p>مثال لانتفاء تطبيق نظرية العقوبة المبررة .</p>
٧٧٢	١١٦	<p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)</p> <p>دعوى جنائية</p> <p>تحريكها :</p> <p>١ - عدم اشتراط تضمن حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة .</p> <p>إشارة الحكم إلى صدور طلب كتابى من الجهة المختصة فى الحالات التى يوجب القانون فيها ذلك لتحريك الدعوى الجنائية . غير لازم إلا فى حالة الحكم بالإدانة .</p>
٢٧٦	٣٦	<p>(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)</p>
١٣٧٢	٢٠٨	<p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة البلاغ الكاذب على شكوى ولا يتوقف قبولها على تحريك الشكوى فى الميعاد ولو كانت مرتبطة بجريمة قذف أو سب .
٣٠٣	٤١	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)
		٣ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية عن الجرائم التى يرتكبها الموظف أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . قصر حق إقامة الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة . المادة ٦٣ إجراءات .
		جواز إيدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣٨	٤٧	(الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)
		٤ - اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . يعد معدوما ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك . يجعل حكمها معدوما . استثناء هذا الحكم . ليس للمحكمة الاستثنائية التصدى للموضوع .
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة من النظام العام . جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم . أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله . دون تحقيق موضوعى .
٣٣٨	٤٧	(الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها . لا تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا . عدم انعقاد الخصومة بالطريق الصحيح . أثره : عدم قبول الدعويين المدنية و الجنائية . مثال .</p>
٤٨٧	٧٠	<p>(الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p> <p>٦ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية على القاضى فى جنائية أو جنحة قبل صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى بذلك . المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . سريان ذات الحكم على النيابة العامة . المادة ١٣٠ من ذات القانون . وجوب تضمين الحكم صدور الإذن . إغفال ذلك : يبطله . لا يغنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الإذن بالفعل .</p>
٥٦٣	٨٦	<p>(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٧)</p> <p>٧ - المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر .</p> <p>المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله . يعتبر موطننا خاصا له بجانب موطنه الأصلي لمباشرة أى إجراء قانونى يتصل بهذه الخدمة .</p> <p>أوجه البطالان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟</p> <p>حجب الخطأ الحكم عن بحث موضوع الدعوى أثره ؟</p>
٦٠٢	٩٠	<p>(الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٨- الإجراء المنصوص عليه فى المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ العدل فى حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل به طبقا للمادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . اغفال النص فى الحكم على صدور هذا الطلب بطلانه . ولو ثبت بالأوراق صدور الطلب . اتصال وجه طعن الطاعن بحكوم عليه آخر . امتداد أثر الطعن إليه .
٦٧١	٩٩	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨) ٩ - النيابة العامة هى المختصة برفع الدعوى . لا يجوز لغيرها رفعها إلا استثناء . رفع النيابة العامة للدعوى الجنائية. أثره : عدم جواز تنازلها عنها أو الرجوع فيها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون . أو تعديل التهمة أو الوصف أو استبدال غيرهما بها . أساس ذلك ؟
٦٨٥	١٠٢	(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١١) ١٠ - الخطاب فى المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التى يصح لها اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب من يملكه قانونا .
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١١ - الأصل أن حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها مطلق ، القيد على حريتها فى هذا الشأن . أمر استثنائى . ينبغى عدم التوسع فى تفسيره .</p> <p>جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج . مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة الزنا ، لاضير على النيابة إن هى باشرت التحقيق فى جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج رجوعا إلى حكم الأصل ومايسفر عنه من جريمة الزنا التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى . مادامت الشكوى قد قدمت قبل رفع دعوى الزنا إلى جهة الحكم . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦)</p> <p>١٢ - اشترط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفقرة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها . ومن بينها جريمة السب . قيد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المدعى بالحقوق المدنية فى الادعاء المباشر خلال الأجل المضروب .</p> <p>تقدم المدعى بالحقوق المدنية بالشكوى إلى قسم الشرطة قبل إيداع صحيفة دعواه المباشرة فى المعيد المحدد . أثره ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)</p>
٩١٤	١٣٧	
٩٤٤	١٤٢	

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - اشتراط توكيل خاص فى الادعاء المباشر . غير لازم .
٩٤٤	١٤٢	(الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)
		١٤ - ايجاب صدور طلب من الوزير المختص أو من ينسبه .
		لتحريك الدعوى الجنائية فى الجرائم المؤتممة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . قيد على حرية النيابة كسلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		١٥ - عدم تحريك الدعوى الجنائية وانعقاد الخصومة فيها .
		إلا بتحقيق النيابة أو من تندبه لهذا الغرض أورفع الدعوى إلى قضاء الحكم .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		١٦ - إجراءات الاستدال ولو فى حالة التلبس . لاتعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية . ولا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		١٧ - عدم جواز محاكمة مرتكب جريمة سرقة اضرار بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه . لهذا الأخير التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها . وأن يقف تنفيذ الحكم على الجانى فى أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
		<p>القيد الوارد على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة . علته ؟ امتداد ذلك إلى جرائم النصب وخيانة الأمانة .</p> <p>التفات الحكم بالإدانة فى جريمة تبديد منقولات الزوجية عن المخالصة المقدمة من الطاعن المنسوبة لزوجته . قصور .</p>
١١٠٨	١٦٩	<p>(الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)</p> <p>١٨ - جريمة القذف من الجرائم التى لا يجوز رفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى شفهائية أو كتابية من المجنى عليه أو وكيله الخاص . عدم قبول الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها . المادة ٣ إجراءات .</p>
١١٥٥	١٨٠	<p>(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠)</p> <p>نظرها والحكم فيها :</p> <p>١ - لاعلاقة للمدعى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية وليس له استعمال ما تخوله من حقوق .</p>
١٥٦	١٨	<p>(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)</p> <p>٢ - الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية . وجوب فصله فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا اغفلت الفصل في التعويضات . أساس ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذى اغفل الفصل في طلباته . خطأ فى القانون . يوجب تصحيحه .</p>
٣٣٢	٤٦	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		<p>٣ - اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية . ممن لا يملك رفعها . يعد معدوما ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك . يجعل حكمها معدوما . استئناف هذا الحكم ليس للمحكمة الاستئنافية . التصدى للموضوع .</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة . من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله . دون تحقيق موضوعى .</p>
٣٣٨	٤٧	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)
		<p>٤ - قيام القاضى بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلا بطلا متعلقا بالنظام العام . أساس ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>صدور الحكم مشوبا بهذا العيب . يوجب عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل فى موضوع الدعوى . عدم جواز تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١/٤١٩ إجراءات . مخالفة ذلك . توجب النقض والإعادة لمحكمة أول درجة .</p>
٥١٦	٧٦	<p>(الظعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)</p> <p>٥ - طلب النيابة العامة تعديل وصف التهمة على أساس واقعة مادية مغايرة للواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلا . مؤداه : زيادة عدد الجرائم المرفوعة بها الدعوى . محاكمة المتهم عن التهمة الجديدة دون التهمة المرفوعة بها الدعوى . أثره ؟ الدعوى الجنائية ليست ملكا للنياية العامة . هى حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة إلا وكيلا عنها فى استعمالها . مفاد ذلك ؟</p>
٦٨٥	١٠٢	<p>(الظعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١١)</p> <p>٦ - على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية المادة ٣٠٩ إجراءات . للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>عدم جواز الطعن بالنقض المقدم من المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم الذى اغفل الفصل فى الدعوى المدنية . علة ذلك :</p> <p>الطعن بالنقض لايجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .</p>
٨٤٢	١٢٦	<p>(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)</p> <p>٧ - كون الفعل محل الدعوى الجنائية مناط التعريض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه . أثره :</p> <p>عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .</p>
١١٥٠	١٢٩	<p>(الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠)</p> <p>٨ - الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها . القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية . يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .</p>
١٢١٦	١٨٨	<p>(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٥)</p> <p>راجع أيضا .</p> <p>دفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره »</p> <p>(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٤٣٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		انقضائها :
		(١) بالتنازل :
		عدم جواز محاكمة مرتكب جريمة سرقة إضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعها إلا بناء على طلب المجنى عليه . لهذا الأخير التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها . وأن يقف تنفيذ الحكم على الجانى فى أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .
		القيود الواردة على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة . علته ؟ امتداد ذلك إلى جرائم النصب وخيانة الأمانة .
		التفات الحكم بالإدانة فى جريمة تبديد منقولات الزوجة عن المخالصة المقدمة من الطاعن المنسوبة لزوجته . قصور .
١١٠٨	١٦٩	(الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)
		(ب) بالتصالح :
		حق مصلحة الجمارك فى التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . طبيعة التصالح وأثره ؟
		تصالح الطاعن مع مصلحة الجمارك بعد الطعن بالنقض وتقديم أسبابه . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح . تعلق ذلك بالنظام العام . وجوب القضاء به ولو بغير طلب الطاعن .
١٢٢٣	١٨٩	(الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		(حـ) بمضى المدة
		١ - مضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة فى مواد الجنح . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . مالم تنقطع المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . أو بالأمر الجنائى وإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى . المادتان ١٥ ، ١٧ إجراءات . سريان مدة تقادم جديدة . متى تبدأ ؟
٥٢٠	٧٧	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)
		٢ - مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم ما دامت متصلة بسير الدعوى . شرطه : كونها صحيحة .
		الدفع ناقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته .
		مثال لإجراء باطل لا تنقطع به المدة المسقطه للدعوى الجنائية .
٥٢٠	٧٧	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صدور القانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات . فى جريمة القاء القاذورات فى غير الأماكن المخصصة . اعتباره أصلح للمتهم .
		تقرير هذا القانون للعقوبة المنصوص عليها فيه بالغرامة التى لاتزيد عن مائة جنيه . مؤداه : جعل الجرائم المعاقب عليها بمقتضاء من قبيل المخالفات .
		مضى سنة على آخر إجراء فى مواد المخالفات . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٦٥٣	٩٦	(الطعن رقم ٧٤٠٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤)
		٤ - انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . المادتان ١٥ ، ١٧ إجراءات .
		الإجراءات القاطعة للتقادم ؟
		متى يبدأ سريان مدة التقادم ؟
		مثال .
٧٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)
١٣٣١	٢٠١	(الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		٥ - انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها والتى تنقضى بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .
٧٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - المدعى بالحقوق المدنية . لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية . أثر ذلك : جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية .
٨٠٥	١٢٠	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٤) ٧ - العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة فى صدد قواعد التقادم . هى بنوع الجريمة الذى تنتهى إليه المحكمة . مثال .
٨٢٦	١٢٣	(الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٧/٣) ٨ - جريمة تبوير أرض زراعية من الجرائم المستمرة استمراراً لتجديدا ويظل المتهم مرتكباً لها فى كل وقت مادام التبوير مستمراً . أثر ذلك : عدم بدء المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة لها إلا عند انتهاء حالة الاستمرار . لا على الحكم اغفاله الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . متعلق بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تحمل مقوماته .
١٣٣١	٢٠١	(الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		١٠ - مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم . مادامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء . شرط ذلك ؟
١٣٣١	٢٠١	(الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		١١ - الأثر العيني لانقطاع المدة بالنسبة إلى جميع المساهمين فى الجريمة امتداده إلى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة . عدم امتداده إلى غيرهما من الجرائم الأخرى المتميزة عنها ولو كانت جميعا موضوعا لإجراءات واحدة .
١٣٣١	٢٠١	(الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		(٥) بالحكم النهائي :
		١ - صدور حكم لاوجود له لانتقاضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه . مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد .
		فقد الحكم المطعون فيه بالنقض . عدم إمكان الحصول على صورة رسمية منه . استيفاء جميع إجراءات الطعن مقتضى ذلك إعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات جنائية .
٢٠٥	٢٤	(الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إصدار عدة شيكات بدون رصيد فى وقت واحد وعن دين واحد يكون نشاطا إجراميا واحدا لا يتجزأ . وإن تعددت تواريخ استحقاقها . إنقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدر حكم نهائى واحد بالإدانة أو البراءة فى إصدار أى شيك منها .
٤٢٥	٦١	(الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٥)
		٣ - أحكام البراءة القائمة على نفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا . اعتبارها عنوانا للحقيقة للمحكوم لهم ولغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة . شرط ذلك ؟
٤٩٨	٧٢	(الطعن رقم ٥٩١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>دعوى مباشرة</p> <p>١ - الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها . لاتنعد الخصومة بينه وبين المتهم إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا . عدم انعقاد الخصومة بالطريقة الصحيح . أثره : عدم قبول الدعويين المدنية والجنائية . مثال .</p>
٤٨٧	٧٠	<p>(الظعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p> <p>٢ - اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفقرة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ، ومن بينها جريمة السب . قيد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المدعى بالحقوق المدنية فى الادعاء المباشر خلال الأجل المضروب .</p> <p>تقدم المدعى بالحقوق المدنية بالشكوى إلى قسم الشرطة قبل إيداع صحيفة دعواه المباشرة فى الميعاد المحدد . أثره ؟</p> <p>(الظعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)</p>
٩٤٤	١٤٢	<p>دعوى مدنية</p> <p>(١) تحريكها :</p> <p>الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها . لاتنعد الخصومة بينه وبين المتهم إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا . عدم انعقاد الخصومة بالطريقة الصحيح : عدم قبول الدعويين المدنية والجنائية بالجلسة . مثال .</p>
٤٨٧	٧٠	<p>(الظعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الصفة فيها :
		المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر .
		المكان الذى يباشره فيه الشخص عمله . يعتبر موطناً خاصاً له بجانب موطنه الأصلي لمباشرة أى إجراء قانوني يتصل بهذه الخدمة .
		أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكاليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟
		من حجب الخطأ الحكم عن بحث موضوع الدعوى . أثره ؟
٦٠٢	٩٠	(الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)
		(ج) نظرها والحكم فيها :
		١ - لا علاقة للمدعى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية وليس له استعمال ماتخوله من حقوق .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		٢ - على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية المادة ٣٠٩ إجراءات للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات
٥٧٤	٨٨	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية . أثر ذلك : جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها . لاتقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية .
٨٠٥	١٢٠	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٤)
		٤ - تبرئة المتهم على أساس انتفاء التهمة . يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية ، ولولم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)
		٥ - خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى لقواعد قانون الإجراءات الجنائية .
٩٢١	١٣٨	(الطعن رقم ٤٥٠٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٨)
		٦ - تشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته سند للبراءة ورفض الدعوى المدنية .
		مثال لتسبيب سائق للقضاء بالبراءة للشك فى صحة إسناد التهمة إلى الطاعن .
١١٢١	١٧٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)
		٧ - كون الفعل محل الدعوى الجنائية مناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه . أثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
١١٥٠	١٧٩	(الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها . القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية . يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
١٢١٦	١٨٨	(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٥) راجع ايضا حكم تسيبيه . تسبب غير معيب ، (القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٧٦) (د) اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه :
		١ - متى يعتبر المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ؟ المادة ٢٦١ إجراءات جنائية .
٣٩٤	٥٨	(الطعن رقم ٦٠٧٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠) ٢ - لا يجوز الحكم فى غياب المدعى المدنى باعتباره تاركا لدعواه المدنية دون إعلانه لشخصه . مخالفة هذا النظر . بطلان الإجراءات .
٣٩٤	٥٨	(الطعن رقم ٦٠٧٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠) (هـ) الطعن فى الحكم الصادر فيها : ١ - الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية . وجوب فصله فى التمريضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		<p>للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا اغفلت الفصل فى التعويضات . أساس ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذى اغفل الفصل فى طلباته . خطأ فى القانون . يوجب تصحيحه .</p>
٣٣٢	٤٦	<p>(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)</p> <p>٢ - المسئول عن الحقوق المدنية ليس خصماً للمتهم ولو استأنف الأخير الحكم . تدخل المسئول المدنى فى الاستئناف . حقيقة تدخله انضمامى إلى جانب المتهم . لا يخوله حق الطعن فى الحكم .</p>
٣٤٣	٤٨	<p>(الطعن رقم ٦٤٤٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)</p> <p>٣ - عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع . إلا إذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى . المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية باعتبار أن الفعل المسند إلى المطعون ضدها غير معاقب عليه قانوناً غير منه للخصوصية أو مانعاً من السير فيها . أثر ذلك ؟</p>
٥٥١	٨٣	<p>(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحكم الغيابى الاستثنائى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية، جواز الطعن فيه بالنقض من تاريخ صدوره من كل النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والذي كان طرفا فى الخصومة الاستثنائية . علة ذلك ؟
٦٠٢	٩٠	(الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)
		٥ - الحكم الاستثنائى الغيابى الصادر بالبراءة . حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن فيه منذ صدوره . علة ذلك ؟
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)
		٦ - على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعريضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريقة التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات . للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعريضات . المادة ١٩٣ مرافعات .
		عدم جواز الطعن بالنقض المقدم من المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم الذى أغفل الفصل فى الدعوى المدنية . علة ذلك :
		الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .
٨٤٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حق المدعى المدني قس استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التابعة أو الطعن فيه بطريقة النقض . شرطه : أن يزيد التعويض المطالب به عن النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى . ولو وصف التعويض بأنه مؤقت .
٩٢١	١٣٨	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٨)
		٨ - الطعن بالنقض . من قبل المدعى المدني فيما يختص بالدعوى المدنية . فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات . شرطه : أن يجاوز التعويض المطالب به أمام محكمة الجنايات النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى . علة ذلك ؟ مثال .
٩٢١	١٣٨	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٨)
		٩ - طعن المدعى بالحقوق المدنية على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية بأسباب خاصة بهذه الدعوى لا يقبل .
١١٢١	١٧٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤) (راجع ايضا القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٩٠)
		دفاع
		(١) الاتخلل بحق الدفاع . ما يوفره :
		١ - حق المؤجر فى اقتضاء مقابيل الاصلاحات والتحسينات التى يحدثها بالعين المؤجر . حد ذلك ؟ اغفال الحكم إيراد دفاع الطاعنة ومؤدى المستندات المقدمة منها . قصور . مثال .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٧١٨٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأصل سماع الشاهد . علة ذلك ؟
٧٠	٤	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٤)
		٣ - نزول المتهم عن طلب سماع الشهود لا يسلب حقه فى العدول عن هذا النزول ويتمسك بتحقيق ما يطلب . ما دامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟
٧٠	٤	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٤)
		٤ - وجوب بناء الحكم الجنائى على المرافعة التى تحصل أمام القاضى نفسه الذى يصدر الحكم والتحقيق الشفوى الذى يجرى بنفسه . علة ذلك ؟
		التعويل على أقوال الشهود الذين سمعتهم هيئة أخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم أمام الهيئة التى أصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفض سماعهم . إخلال بحق الدفاع .
٧٠	٤	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٤)
		٥ - دفاع الطاعن أن الزيادة فى الدخان المضبوط مرجعها إلى إضافة نسبة من المياه للحفاظ عليه قبل تصنيعه . جوهرى . اغفال تحييصه . إخلال بحق الدفاع .
٨٧	٧	(الطعن رقم ٤٢٧٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٦)
		٦ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . لا يشترط ابداء بصريح لفظه وعباراته المؤلفه .
		مثال .
٢٤٠	٣١	(الطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حق الدفاع فى طلب سماع الشاهد . على المحكمة إجابته لأنه سابق فى وجوده وترتيبته على مداولة القاضى وحكمة . مخالفة ذلك : إخلال بحق الدفاع .
٢٥٩	٢٣	(الطعن رقم ٤٣٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٩)
		٨ - المحاكمات الجنائية قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجريره المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . سواء لاثبات التهمة أو نفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .
٢٥٩	٢٣	(الطعن رقم ٤٣٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٩)
		٩ - مجرد الملكية لا تكفى الجريمة الامتناع عن تحرير عقد إيجار مسكن.
		ماهية جريمة الامتناع عن تحرير عقد إيجار ؟
		دفاع الطاعن بأنه لا يرتبط بعلاقة إيجار مع المجنى عليه وأن الوحدة السكنية مؤجرة إلى آخر تنازل عن الإيجار للمجنى عليه بغير إذن وتقديمه سنداً لذلك. دفاع جوهرى . يستوجب تقييده .
٢٨٩	٣٨	(الطعن رقم ٧١٩٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٥)
		١٠ - عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .

الصفحة	القاعدة	
		قيام عذر حال دون حضور المعارض . يعيب إجراءات المحاكمة والحكم .
		محل نظر العذر يكون عند الطعن فى الحكم .
		وجود الطاعن بالسجن فى اليوم المحدد لنظر معارضته عذر يبرر تخلفه عن الحضور .
٣٨٤	٥٦	(الطعن رقم ٥٤٦٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٧)
		١١ - احالة المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة العاهة المستديمة . تغيير المحكمة فى التهمة إلى إصابة خطأ . ليس مجرد تغيير فى الوصف قتلك إجراء عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هى واقعة الاصابة الخطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان . لا يؤثر فى ذلك . تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة إصابة خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الاهمال التى قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .
٤٢١	٦٠	(الطعن رقم ٤٦٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
		١٢ - حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية . علة ذلك : حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لدفاعاً شكلياً .
		حضور المحامى أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها لمعاونة المتهم معاونة إيجابية بما يرى تقديمه من دفاع . واجب .
٤٦٦	٦٦	(الطعن رقم ٤٤٦٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - اصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محامية الموكل التفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها فى نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمشول المحامى الحاضر دون الانفصاح فى الحكم عن علة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .
٤٦٦	٦٦	(الطعن رقم ٤٤٦٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
		١٤ - الدفاع المسطور فى أوراق الدعوى . يكون مطروحا دائما على المحكمة فى أى مرحلة تالية . الالتفات عنه . بوجب بيان العلة .
		عدم بيان الحكم فحوى إنذار العرض والكمبيالات المقدمة من الطاعن ودلائلها وأثرها بالنسبة لجزاء رد مبلغ مقدم الابدجار الذى دين الطاعن بتقاضيه . قصور .
٥١٢	٧٥	(الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣٠)
		١٥ - حق المتهم فى إبداء مايعن له من طلبات التحقيق . طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا .
		طلب الدفاع سماع شهود بشأن واقعة متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ما دام سماعهم لازما للفصل فيها . رفض المحكمة هذا الطلب بغير مبرر سائق إخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - اعتبار التسليم منتجا لأثره فى اختصاص الموظف . مضى كان مأمورا به من رؤسائه . ولو لم يكن فى الأصل من طبيعة عمله .
		قيام دفاع الطاعن على توريد المبالغ المحصلة والصادر له تكليف تحصيلها . دفاع جوهرى . يقتضى من المحكمة أن تقسطه حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . اغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		١٧ - متى يتوافر حق الدفاع الشرعى فى حالة التشاجر بين فريقين ؟
٧٠٧	١٠٥	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		١٨ - اغفال الحكم فى رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى الاشارة إلى إصابات الطاعن التى اتهم أحد المجنى عليهما بإحداثها وعدم تعرضه لاستظهار الصلة بين الاعتداء الواقع على الطاعن والاعتداء الواقع منه وأيهما كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام الدفاع الشرعى أو انتفائه . قصور .
٧٠٧	١٠٥	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		١٩ - التوقيع على ظهر الشيك . اعتباره ناقلا للملكية مالم يثبت صاحب الشأن أن المراد به أن يكون تظهيرا توكيلا .
		جريان العادة على أن تظهير المستفيد للشيك إلى البنك الذى يتعامل معه تظهيرا توكيلا .

الصفحة	القاعدة	
		دفاع المتهم بأن تظهير الشيك على بياض للبنك المدعى بالحقوق المدنية كان تظهيرا توكيليا . جوهرى . أثر ذلك ؟
٧٥٦	١١٣	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٥) ٢٠ - تأجيل المعارضة من جلسة لأخرى فى غيبة المعارض. يوجب إعلانه بالجلسة الجديدة . علة ذلك ؟ عدم إعلان المعارض بالجلسة التى أجلت إليها المعارضة فى غيبته . يبطل الحكم . أساس ذلك ؟ متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة على خلاف القانون ؟ مثال .
٧٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨) ٢١ - تغيير المحكمة للتهمة من إقامة بناء بدون ترخيص إلى إقامة بناء على أرض غير مقسمة . تعديل فى التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز إجراءاته إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٧٩٠	١١٧	(الطعن رقم ٢٣٤٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٢ - أحكام القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة . مجال سريانها ؟</p> <p>دفاع المتهمه بجريمة التعدى على الطريق العام بأن البناء الذى أقامته على جانب طريق إقليمي داخل حدود قرية لها مجلس قروى . جوهرى . التفات الحكم عنه . قصور .</p>
٧٩٤	١١٨	<p>(الطعن رقم ٢٦٨٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)</p> <p>٢٣ - وجوب أن يكون الشيك موحد التاريخ . وجود تاريخين يفقد الورقة طبيعتها كأداة وفاء .</p> <p>الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه .</p> <p>تأييد الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . دون تحقيق دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل أكثر من تاريخ . قصور .</p>
٩٢٩	١٣٩	<p>(الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)</p> <p>٢٤ - وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه . المادة ٦٧ من الدستور .</p> <p>حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية ليكفل له دفاعا حقيقيا لا شكليا . علة ذلك ؟</p> <p>ثبوت أن الدفاع الذى أبداه المحامى المنتدب عن الطاعن يقصر عن بلوغ الغرض منه يبطل إجراءات المحاكمة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		مثال فى عدم ترافع الدفاع عن المتهم أو تقديم معاونة إيجابية .
٩٣٨	١٤١	(الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠) ٢٥ - رد منقولات الزوجية إلى الزوجة قبل تاريخ التبديد المدعى به . من شأنه أن يسقط المسئولية الجنائية . إبداء المدافع عن الطاعن أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وطلبه تكليفها بتقديم أصل القائمة المثبت بها ذلك . دفاع جوهرى . تعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .
٩٤٨	١٤٢	(الطعن رقم ٣٦٩٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٦) ٢٦ - تمسك الطاعن بأن فتح الاعتماد للعميل تم بموافقة اللجنة المختصة وأن حسابات العميل وقت منحه الاعتماد كانت تسمح بذلك وأن ضرر البنك مرده هرب العميل إلى خارج البلاد . دفاع جوهرى . التفات الحكم عنه . قصور وإخلال بحق الدفاع . اتصال وجه الطعن الذى بنى عليه النقض بالطاعن الثانى . يروجب النقض والاحالة بالنسبة إليه أيضاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٣٦	١٥٦	(الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٧ - عدم جواز الحكم فى المعارضة فى غيبة المعارض . مالم يكن تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر . محل نظر العذر وتقديره . يكون عند الطعن على الحكم ولويطريق النقض .</p> <p>وقف الإجازات بالوحدة العسكرية المجند بها الطاعن . اعتباره عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور . القضاء يرفض المعارضة رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المقدمة إليها والمتضمنة هذا القرار . يوجب نقض الحكم والاعادة .</p>
١٠٦٣	١٦١	<p>(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٥)</p> <p>٢٨ - تعديل المحكمة لتهمة إنتاج وعرض أغذية مغشوشة للبيع بإضافة الظرف المشدد وهو أن ماعرضه كان ضارا بصحة الانسان . تعديل فى التهمة نفسها . وجوب لفت نظر المتهم إلى ذلك التعديل . أثر ذلك ؟</p>
١٠٦٧	١٦٢	<p>(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٦)</p> <p>٢٩ - الطعن بالتزوير . وسيلة دفاع خضوعها لتقدير المحكمة . حد ذلك ؟</p> <p>تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعى .</p> <p>المحكمة هى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . ما دامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		صحة عدم الاستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . رهن باستخلاص المحكمة عدم الحاجة إليه . التفتات المحكمة كلية عن هذا الطلب . يعيب الحكم .
١١٣٢	١٧٤	(الطعن رقم ٥٧٣٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧) ٣٠ - دفاع الطاعن بأنه المستأجر للأرض الزراعية وليس مالكا لها . جوهرى . عدم التعرض له إيرادا وردا . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١١٣٢	١٧٥	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨) ٣١ - حكم الإدانة . وجوب أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة . اكتفاء الحكم بنقل وصف التهمة والاحالة إلى محضر ضبط الواقعة وأغفاله الرد على دفاع الطاعنة بأن قرار الهدم لم يصر نهائيا . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٢٠١	١٨٥	(الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ٣٢ - دفاع الطاعنة يتجاوز وكيلها حدود وكالته بتأجيله العين للمجنى عليه وتقاضيه منه مبالغ خارج نطاق العقد . جوهرى . استنادا لحكم بالإدانة إلى سريان التعاقد فى حق الطاعنة دون مواجهة دفاعها ذلك . قصور .
١٢٠٨	١٨٦	(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٣ - عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . ما لم يكن تخلفه بغير عذر. ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهرى . يعيب إجراءات المحاكمة . محل نظر العذر وتقديره . يكون عند الطعن فى الحكم . أساس ذلك ؟
		مناداة الطاعن باسم خاطئ وعدم مثوله بالتالى أمام المحكمة رغم حضوره بالجلسة. عذر قهرى ولا يصح معه القضاء فى غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن . مخالفة ذلك . أثرها . بطلان إجراءات المحاكمة .
١٣٦٠	٢٠٥	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٥)
		٣٤ - إصابة المتهم بعاهة فى العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون فى مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والاسهام مع المدافع عنه فى تخطيط أسلوب دفاعه . المادة ٣٣٩ إجراءات .
		اغفال الحكم دفاع الطاعن بإصابته بمرض عقلى طرأ بعد وقوع الجرائم المستندة إليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٣٨٦	٢١١	(الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٩)
		٣٥ - دفاع الطاعن أنه لم يدل بالحديث المنشور . جوهرى . وجوب تعرض المحكمة له إيرادا وردا . اغفال ذلك . قصور .
١٣٩١	٢١٢	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ - دفاع الطاعن بأنه لم يجرف الأرض الزراعية بل قام بتسويتها وتقديمه شهادة تفيد ذلك . دفاع جوهرى . عدم تمحيصه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٤٠٠	٢١٤	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)
		راجع أيضا :
		حكم ، تسببيه - تسبیب معيب ،
		(القواعد أرقام ٣٨ ، ٧٢ ، ١٢٧ ، ١٥٣ ، بالصفحات أرقام ٢٨٩ ، ٤٩٨ ، ٨٤٦ ، ١٠١٢) .
		(ب) هالايوفره :
		١ - النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . لا يقبل .
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٢ - حق المحكمة فى الاعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى بشرط بيان العلة .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .
٥٩	٢	(الطعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)

المنحة	القاعدة	
		٣ - ابتناء الطعن على ماكان محتملا بدأؤه من دفاع موضوعى . غير جائز .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٧)
		٤ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها . مثال .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٧)
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
٥٩٣	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٥ - عدم التزام المحكمة استجابة وردا إلا بالطلب الجازم . مادام مقدمه مصرا عليه فى طلباته ائتمامية .
١٠٥	٩	(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٧)
		٦ - عدم التزام المحكمة بطلب ضم دفتر زيارات المستشفى بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها . أساس ذلك ؟
١٠٥	٩	(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٧)
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
١٢٨١	٢٠٨	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها . كفاية استفادة الرد من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم .
١٥٠	١٧	(الطعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		٨ - الأصل أن محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق . هى لاتجبرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما الإجرائه .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		٩ - الدفع بانقطاع رابطة السببية بين اعتداء الطاعن على المجنى عليه ووفاته للتداخل الجراحى . يجب أن يكون صريحا . وإلا فلا يعد مطروحا على المحكمة . ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨١	٢٠	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
		١٠ - الدفع بعدم إرتكاب الجريمة . موضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .
		عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .
١٨١	٢٠	(الطعن رقم ٤١٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع .
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٤٥٢٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		١٢ - الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . ردا عليه .
٢٠٩	٢٥	(الطعن رقم ٤٢٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)
		١٣ - الدفاع القانوني الظاهر البطلان . لا يستأهل ردا .
٢١٧	٢٦	(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		١٤ - حق المحكمة الإعراض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به .
٢٢٢	٢٧	(الطعن رقم ٦٢١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٧)
		١٥ - طلب الدفاع غير المنتج في الدعوى . لا تشرب على المحكمة إن هي لم تحققه . مثال .
٢٤٧	٢٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		١٦ - شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم . ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات . سواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم . علة ذلك ؟
٢٥٩	٢٣	(الطعن رقم ٤٣٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود. بقبول المتهم أو المدافع عنه .
٢٦٩	٣٥	(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
		١٨ - الدفع بتعذر تحديد الضارب . موضوعى . لا يستلزم ردا مادام الرد مستفادا من القضاء بالإدانة .
		تقدير أدلة الدعوى . موضوعى .
٢٦٩	٣٥	(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
		١٩ - حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة .
		حده : التزام الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة .
		مثال فى جريمة إحراز مخدر .
٣١١	٤٣	(الطعن رقم ٤٠٧٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)
١٠٥٢	١٥٩	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ ق. جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		٢٠ - جريمة الرشوة لا يؤثر فى قيامها وقوعها نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشى جادا فيما عرضه على المترشئ متى كان عرض الرشوة جديا فى ظاهره . وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه إليه فى مقابل ذلك من القيام بعمل من أعمال وظيفته .
		الدفع فى هذه الحالة بأن الجريمة تحريضية . ظاهر البطلان .
٣١٦	٤٤	(الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه . ماهيته ؟ مثال لما لا يعد طلبا جازما .
٣٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢)
		٢٢ - سلطة المحكمة فى إسباغ الوصف القانونى الصحيح على الواقعة المعروضة عليها . تعديل محكمة أول درجة الوصف . دون لفت نظر الدفاع . متى لا يترتب عليه بطلان حكم المحكمة الاستثنائية ؟
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣)
		٢٣ - عدم التزام المحكمة بنذب خبير . مادامت قد رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى نذبه .
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣)
		٢٤ - حق المحكمة فى الاعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى . بشرط بيان العلة . طلب إجراء المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل أو استحالة حصوله . دفاع موضوعى . لا تلتزم المحكمة بإجابهته .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - للمحكمة رفض توجيه سؤال من الدفاع عن المتهم إلى أحد الشهود لعدم تعلقه بالدعوى . مثال .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/٣/١٧) ٢٦ - اثبات ساعة صدور الإذن بالتفتيش . لزومه لمعرفة أن تنفيذه تم فى خلال الأجل المحدد به . اغفال اثبات ساعته . لا يؤثر فى صحته مادام الطاعن لا يجادل فى ذلك . التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لاعيب .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠) ٢٧ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع . لا يمنع من القضاء بالإدانة . متى كانت أدلة الدعوى كافية .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠) ٢٨ - التفات المحكمة عن طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . لاعيب .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠) ٢٩ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الإدانة التى استند إليها الحكم .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق. جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بسماع شاهدي الاثبات . يفيد تنازله عن سماعها التفات المحكمة الاستئنافية عن ذلك الطلب . لاثريب .
٦٤٧	٩٥	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢١) ٣١- متى لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ؟
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٢) ٣٢ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . نعم الطاعن بعدم جواز اثبات حالة السكر البين بغير تحليل للدم . جندل موضوعي . إثارته أمام النقض . غير جائز . النعمى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها . غير جائز .
٨٩٨	١٣٤	(الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢) ٣٣ - الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه . شرطه ؟
٩١٤	١٣٧	(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦) ٣٤ - الدفع بارتكاب الجريمة بمعرفة آخر . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شهود تنازل عن سماعهم .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٣٦ - حسب الحكم إيراد الأدلة المنتجة التى تحمل قضاءه . تعقب التهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى . غير جائز أمام النقض .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٣٧ - إقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادثة فى المكان الذى وجدت فيه جثث المجنى عليهم استنادا إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء بمكان وقوف السيارة المتواجدين بداخلها وكذا عدم كفاية العثور على كل الطلقات النارية المستعملة فى الحادث . موضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٣٨ - إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغيير هيئة المحكمة . غير واجب . مالم يصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك . أساس ذلك ؟
		مثال .
١٠٣٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ - اطمئنان المحكمة إلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى من أن الطاعن هو المحرر لبيانات الشيك والموقع عليه . النعى عليها بالاخلال بحق الدفاع لعدم إعادة القضية إلى الخبير . فى غير محله . علة ذلك ؟
١٠٤٨	١٥٨	(الطعن رقم ٣٢٩١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣) ٤٠ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . موضوعى . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى . مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى حاجة إلى ذلك .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ٤١ - الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ماهيته ؟ حق المحكمة فى عدم إجابة المتهم إلى طلب سماع شهود النفى . مالم يسلك السبيل الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢١٤ مكرر / أ .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ٤٢ - خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا . لا يعيب الحكم . للخصم أن يطلب صراحة تدوين دفاعه فى المحضر فإن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل

الصفحة	القاعدة	
		<p>قفل باب المرافعة . عليه أن يقدم الدليل على ذلك ويسجل هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل الحكم . اغفال ذلك أثره . عدم جواز المحااجة به أمام النقض .</p>
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		<p>٤٣ - وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه. أمر الدفاع متروك للمحامى يتصرف فيه بما يرضى ضميره وماتهدى إليه خبرته .</p>
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		<p>٤٤ - عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذ به مثال .</p>
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		<p>٤٥ - استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .</p>
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		<p>٤٦ - المادة ١٥١ ق ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . عدم اشتراط النص لتحقق الجريمة السالفة اتخاذ إجراءات معينة أو تعليق تنفيذ أحكامها على شروط .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الإجراءات المنصوص عليها بالمادتين الأولى والثانية من قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٥ إجراءات تنظيمه لاتأثير لها على قيام الجريمة ولا يترتب على مخالفتها البطلان .</p> <p>دفاع الطاعن في جريمة تجريف أرض زراعية بعدم التزام محرر محضر الضبط بتحرير محضر اثبات حالة وإعلاته به .</p> <p>دفاع ظاهر البطلان . لا يعيب الحكم التفاته عنه .</p>
١٢٨١	١٩٦	<p>(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p> <p>٤٧ - جريمة تبوير أرض زراعية من الجرائم المستمرة . استمرار التجديا ويظل المتهم مرتكبا لها في كل وقت مادام التبوير مستمرا . أثر ذلك : عدم بدء المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة لها إلا عند انتهاء حالة الاستمرار .</p> <p>لا على الحكم اغفاله الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .</p>
١٢٨١	١٩٦	<p>(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p> <p>٤٨ - نفى التهمة . دفاع موضوعي . لا يستأهل ردا .</p>
١٢٨١	١٩٧	<p>(الطعن رقم ٢٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p> <p>٤٩ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .</p>

الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز النعى على الحكم بقالة أن المحامى المنتدب لم يوفق فى الدفاع عن المتهم .
١٣٤٨	٢٠٣	(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠) راجع أيضا إثبات « اعتراف » (القاعدتان رقما ١٤٦ ، ١٥٥ بالصحيفتين رقما ٩٥٧ ، ١٠٢٦) وإثبات « خيرة » (القاعدتان رقما ٨٩ ، ١٥٠ بالصحيفتين رقم ٥٩٣ ، ٩٧٥) واستجواب (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ١٠٥) وشيك بدون رصيد (القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٨٨٣) وقتل عمد (القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٩٧٥) (ونقض أسباب الطعن . مالا يقبل منها . » (القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٧١٢)

دفاع شرعى

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى »

دفوع

(١) الدفع بعدم الاختصاص :

١ - اختصاص المحاكم العسكرية بالفصل فى الجرائم التى أسىغ قانون الأحكام العسكرية عليها ولاية الفصل فيها -
عدا لجرائم التى تقع من الأحداث هو اختصاص مشترك بين القضاء العسكرى والمحاكم المدنية . مؤدى ذلك ؟
التزام المحاكم العادية بالفصل فى أية جريمة ترى السلطات القضائية العسكرية عدم اختصاصها بها .
أساس ذلك ؟

١٢٨ ١٣

(الطعن رقم ٤٣٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٣)

٢ - اختصاص المحاكم العادية بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن جريمة أياً كان شخص مرتكبها .

قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . خول القضاء العسكرى بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين . ليس فيه أو فى أى تشريع آخر نص على إنفراد ذلك القضاء بهذا الاختصاص .

١٠٤٨ ١٥٨

(الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)

٣ - إسباغ المشرع على مديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين صفة مأمورى الضبط القضائى فى جميع أنحاء

الصفحة	القاعدة	
		الجمهورية . أساس ذلك . المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات .
		عدم جدوى دفاع الطاعن بعدم اختصاص الضابط مجرى التحريات وهو ضابط بقسم مكافحة المخدرات بالاسكندرية مكانياً بدعوى إقامته بمحافضة غير التى يعمل بها الضابط .
١٠٥٢	١٥٩	(الظعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)
		(ب) الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية :
		اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية ممن لا يملك . يعد معدوما - ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك . يجعل حكمها معدوما . استئناف هذا الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية التصدى للموضوع .
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة من النظام العام . جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم . أو كانت عناصر الحكم مؤديه إلى قبوله . دون تحقيق موضوعى .
٣٣٨	٤٧	(الظعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)
		٢ - جريمة القذف من الجرائم التى لا يجوز رفع الدعوى الجنائية فيها بناء على شكوى شفاهيه أو كتابيه من المجنى عليه أو وكيله الخاص . عدم قبول الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها . المادة ٣ إجراءات
١١٥٥	١٨٠	(الظعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا:
		اختصاص المحاكم الجنائية .
		(القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٥٦)
		(١) الدفع ببطلان الاعتراف:
		١ - انكار المتهم التهمة فى مرحلة الاحالة واثارته دفاعا بأن اعترافه كان وليد اكراه . اعتبار هذا الدفاع مطروحا على المحكمة . استناد الحكم المطعون فيه فى إدانته إلى ذلك الاعتراف . دون التعرض لدفاعه أو الرد عليه . قصور . مثال لتسبيب معيب .
١١٢	١٠	(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٧)
٨٥٣	١٢٨	(و الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
		٢ - الاعتراف الذى يعول عليه . شرطه ؟ الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . جوهرى . أثر ذلك ؟
١١٢	١٠	(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٧)
		٣ - الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من انتزاع الاعتراف منه بالإكراه . موضوعى .
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه .
٨٥٣	١٢٨	(الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٤) (د) . الدفع ببطلان القبض و التفتيش
		١ - الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعى كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . ردا عليه .
٢٠٩	٢٥	(الطعن رقم ٤٢٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)
		٢ - رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة توفر حالة التلبس . صحة القبض على المتهم وتفتيشه فى هذه الحالة . عدم الجدوى من الدفع ببطلان إذن التفتيش فى حالة التلبس .
٣١٦	٤٤	(الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
٨٥٩	١٢٩	(الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
		٣ - صدور الإذن بتفتيش شخص ومسكن المتهم . استناداً إلى ما دلت عليه التحريات من أنه يحوز ويحوز كمية من المخدرات . النعى على الإذن بأنه صدر لضبط جريمة مستقبلية غير صحيح .
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٤٣٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصوله فى غير المكان المحدد بإذن التفتيش . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
		التفتيش المحظور . ماهيته ؟
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
		٥ - الخطأ فى اسم المأذون بتفتيشه لا يبطل التفتيش .
		مادام الشخص الذى حصل تفتيشه هو المعنى به .
		ورود خطأ فى محضر التحريات بخصوص محل إقامة المتهم لا ينال من تلك التحريات .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٦ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من الدفع القانونيه التى تختلط بالواقع . أثر ذلك ؟
٤٥٣	٦٤	(الطعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٧ - إثبات ساعة صدور الإذن بالتفتيش . لزومه لمعرفة أن تنفيذه تم فى خلال الأجل المحدد به . إغفال إثبات ساعته .
		لا يؤثر فى صحته مادام الطاعن لا يجادل فى ذلك .
		التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا عيب .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - حصول التفتيش فى غير حضور المتهم . لا بطلان .
٤٧٣	٦٨	(الطعن رقم ٤٢٦٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)
		٩ - تعويل الحكم المطعون فيه فى رفض الدفع ببطلان القبض لعدم توافر المبرر للاستيقاف على القول بتوافر حالة التلبس . يعيب الحكم . اساس ذلك ؟
		الاستيقاف سابق على حالة التلبس . عدم إبداء المحكمة رأيها فى صحته من عدمه تسويقاً للقبض على الطاعن . قصور .
٥٥٥	٨٤	(الطعن رقم ٤٢٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٧)
		١٠ - التلبس بالجريمة - عنصر لاحق للاستيقاف . غير منفصل عنه ونتيجة مستمدة منه .
		تقدير قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه . موضوعى .
٥٥٥	٨٤	(الطعن رقم ٤٢٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٧)
		١١ - الدفع ببطلان التفتيش . شرع للمحافظة على المكان . التمسك ببطلان تفتيشه . لا يقبل من غير حائزه ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟
		مثال .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)
		١٢ - إبداء الدفع ببطلان القبض لأول مرة أمام النقض . غير جائز ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة
	تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب يعتبر إجراء اداريا وقائيا . وليس من أعمال التحقيق . جواز التعويل على مايسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها .
٩٧	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)
	١٣ - صدور إذن التفتيش بضبط جريمة رشوة وقعت . صحته ؟
	مثال . لتسبيب سائق للرد على دفع ببطان إذن التفتيش
١٢٩	(الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
	١٤ - حق موظفي الجمارك في التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية . شرطه ؟
	عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنتظمة بقانون الإجراءات الجنائية . حد ذلك ؟
٩٣٠	١٤٠ (الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)
	١٥ - عدم إيجاب القانون ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .
	الدفاع القانوني ظاهر البطان . لاعلى المحكمة إن هي التفتت عنه .
١٥٢	١٥٩ (الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - صدور أمر بتفتيش شخص . لأمر الضبط القضائي تنفيذه . أينما وجده . مادام فى دائرة اختصاص مصدر الإذن ومنفذه .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ١٧ - التفتيش المحظور قانونا . ماهيته ؟ دخول المنازل تعقباً لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه لا يقصد تفتيشها . جائز .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ١٨ - الدفع ببطلان التفتيش . شرع للمحافظة على حرمة المكان . التمسك ببطلان تفتيش سيارة . لا يقبل من غير حائزها علة ذلك ؟
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) راجع أيضاً : حكم « تسببه » تسببه غير معيب » (القاعدة رقم ٤٥ بالمصحفة رقم ٣٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) الدفع بتفليق التهمة :
		الدفع بتفليق التهمة . موضوعى . استفادة الرد عليه من أدلة الإدانة التى استند إليها الحكم .
٦٢٨	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)
١٠٧٤	١٦٣	(و الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٧)
١١٨٥	١٨٣	(و الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		(د) الدفع بشيوع التهمة :
		الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعى . لا يستلزم ردا خاصا اكتفاء بما تورده . المحكمة من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)
٤٥٣	٩٥	(و الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)
		(ز) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها :
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . متعلق بالنظام العام . وهو من الدفوع الجهرية .
١٢١٦	١٨٨	(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٥)
		(ح) الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة :
		١ - مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المستقطبة للدعوى . غير لازم . مادامت متصلة بسير الدعوى شرطه : كونها صحيحة .

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته .
		مشال لإجراء باطل لاتنقطع به المدة المسقطة للدعوى الجنائية .
٥٢٠	٧٧	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)
		٢ - انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها لأثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها والتي تنقضى بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .
٧٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)
		٣ - جريمة تبوير أرض زراعية من الجرائم المستمرة استمراراً متجددا ويظل المتهم مرتكباً لها فى كل وقت مادام التبوير مستمراً .. أثر ذلك : عدم بدء المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة لها إلا عند انتهاء حالة الاستمرار .
		لا على الحكم إغفاله الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		٤ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . متعلق بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تحمل مقوماته .
١٣٣١	٢٠١	

الصفحة	القاعدة	
		(ط) - الدفع بالإعفاء من العقاب :
		عدم التزام محكمة الموضوع بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها . حد ذلك : أن يدفع بذلك أمامها .
		اثارة الحق في الاعفاء من العقوبة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٣٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤١٠٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢)
		(ي) (الدفع بأن الجريمة تحريضية :
		جريمة الرشوة . لا يؤثر في قيامها وقوعها نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشي جادا فيما عرضه على المرتشى .
		متى كان عرض الرشوة جديا في ظاهره . وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما توجه إليه في مقابل ذلك من القيام بعمل من أعمال وظيفته .
		الدفع في هذه الحالة بأن الجريمة تحريضية . ظاهر البطلان
٣٦٦	٤٤	(الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
		(ك) - الدفع بتعذر تحديد الضارب :
		الدفع بتعذر تحديد الضارب . موضوعي لا يستلزم ردا
		مادام الرد مستفادا من القضاء بالإدانة .
		تقرير أدلة الدعوى . موضوعي .
٣٦٩	٣٥	(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ل) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى :
		١ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . لا يشترط إيراده بصريح لفظه وعباراته المألوفة . مثال .
٢٤٠	٣١	(الطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٢ - متى يجيز الدفاع الشرعى عن النفس . القتل العمد ؟ تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٣ - متى يتوافر حق الدفاع الشرعى فى حالة التشاجر بين فرقتين ؟
٧٠٧	١٠٥	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		إغفال الحكم فى رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى الإشارة إلى إصابات الطاعن التى اسهم أحد المجنى عليهما بإحداثها وعدم تعرضه لاستظهار الصلة بين الاعتداء الواقع على الطاعن والاعتداء الواقع منه وأيهما كان الأسبق . وأثر ذلك فى قيام الدفاع الشرعى أو انتفائه . قصور .
٧٠٧	١٠٥	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		٥ - التمسك بقيام الدفاع الشرعى . يجب أن يكون جدياً وصريحاً . حق الدفاع الشرعى . شرع لرد العدوان ومنع استمراره .
١٣٢٥	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		(م) الدفع بقيام حالة الضرورة :
		تقدير توافر الضرورة . موضوعى . مثال لتسبيب سائغ فى أطراح دفع بقيام حالة الضرورة .
٥	١	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ذ)</p> <p>ذبح ماشية</p> <p>إغفال مصادرة اللحوم المضبوطة في جرمي ذبح إناث ماشية غير مستوردة دون السن والشروط القانونية وذبحها خارج السلاخنة خطأ في القانون يوجب تصحيحه والقضاء بالمصادرة .</p> <p>أساس ذلك ؟</p>
٥٤١	٨١	<p>(الطعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٦)</p> <p>(ر)</p>
		<p>رابطة السببية - رسوم إنتاج - رشوة - رقابة إدارية</p> <p>رابطة السببية</p> <p>١ - الدفع بانقطاع رابطة السببية بين اعتداء الطاعن على المجنى عليه ووفاته - للتداخل الجراحي - يجب أن يكون صريحا - وإلا فلا يعد مطروحا على المحكمة . ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
١٨١	٢٠	<p>(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٩)</p> <p>٢ - إثبات الحكم اعتداء الطاعنين على المجنى عليه وإحداث جميع إصاباته وعدم اشتراك أحد غيرهما في ضربه وأن جميع الإصابات قد ساهمت في إحداث الوفاة . كاف وسائق في</p>

الصفحة	القاعدة	
		مسألة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى موت وإطراح دفاعهما فى هذا الشأن . كون بعض الإصابات أشد من غيرها جسامه لا ينال من سلامة الحكم ما دامت الإصابات كلها قد تسببت فى الوفاة .
٣٦١	٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١)
		٣ - حكم الإدانة فى جريمة القتل والإصابة الخطأ . شرط صحته ؟
		رابطه السببية . اقتضاؤها اتصال الخطأ بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب .
		إغفال حكم الإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ ببيان مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الخطأ وبيان الإصابات التى لحقت بالمجنى عليهم من جراء التصادم استنادا إلى دليل فنى . قصور .
٣٣٢	٤٦	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢١)
		٤ - بيانات حكم الإدانة ؟
		سلامة القضاء بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ . مشروطة ببيان كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطه السببية بين الخطأ والقتل .

الصفحة	القاعدة	
		إغفال حكم الإدانة فى جريمة القتل الخطأ بيان كيفية وقوع الحادث ووجه الخطأ الذى قارفه الطاعن والدليل على ذلك . قصور .
٧٥١	١١٢	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٥) ٥ - استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتيل وبين وفاته . نقلا عن تقرير الصفة التشريحية . لا قصور .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١) ٦ - جريمة المادة ١١٦ مكرراً ب عقوبات . أركانها : خطأ وضرر جسيم ورابطه سببية بينهما . الخطأ الجسيم . صوره : الاهمال فى أداء الوظيفة والإخلال بواجباتها وإساءة استعمال السلطة . الخطأ الذى يقع من الأفراد عموما فى الجرائم غير العمدية . توافره : بتصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيلة التى تقضى بها ظروف الحياة العادية . الضرر فى جريمة المادة ١١٦ مكرراً ب عقوبات ماهيته . شروطه ؟
١٠٣٦	١٥٦	(الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٠) ٧ - توافر الحادث القهرى - بشرائطه . أثره : انقطاع علاقة السببية بين النتيجة والخطأ .

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بوقوع الحادث بسبب أجنبي . جوهرى . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه .
١٢١٣	١٨٧	(الطعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٨٨)
		رسوم إنتاج
		راجع : تبغ
		رشوة
		١ - مساواة الشارع فى نطاق الرشوة بين ارتشاء الموظف واحتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة بالاتجار بها .
		كفاية ابداء الموظف استعداداه للقيام بالعمل الذى يدخل فى اختصاصه لتوافر الزعم بالاختصاص . ولو لم يفصح به الموظف صراحة .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٨)
		٢ - المقصود بالاختصاص بالعمل فى مجال الرشوة ؟
		تقدير توافر اختصاص الموظف بالعمل الذى عرض عليه رشوه من أجله . موضوعى .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٨)
		٣ - الجهة الإدارية . هى المرجع فى تحديد اختصاص المتهم بالعمل الذى تقاضى الرشوة للقيام به أو الامتناع عنه .
٣٠٧	٤٢	(الطعن رقم ٤٠٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢ / ١٧ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أداؤه حقيقيا كان أو مزعوما أو معتقدا فيه . ركن في جريمة الرشوة . وجوب إثبات الحكم له مما يتحسم به أمره .
٣٠٧	٤٢	(الطعن رقم ٤٠٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٨٨) ٥ - العقوبة المقررة لجريمة المادة ١٠٣ عقوبات ؟ انطباق المادة ١٠٣ عقوبات على المرتشى إذا كان الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة تنفيذا لاتفاق سابق . عدم الاتفاق مع الراشئ على أداء العمل أو الامتناع عنه . مطالبة المرتشى بالمكافأة عنه بعد ذلك . انطباق المادة ١٠٥ عقوبات .
٣١٦	٤٤	(الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٨) ٦ - جريمة الرشوة . لا يؤثر في قيامها وقوعها نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشئ جادا فيما عرضه على المرتشى . متى كان عرض الرشوة جديا في ظاهره . وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه إليه في مقابل ذلك من القيام بعمل من أعمال وظيفته . الدفع في هذه الحالة بأن الجريمة تحريضية . ظاهر البطلان .
٣١٦	٤٤	(الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٨)

المنحة	القاعدة	
		٧ - رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة توفر حالة التلبس صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم الجدوى من الدفع ببطلان إذن التفتيش في حالة التلبس .
٣١٦	٤٤	(الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
		٨ - إدانة المحكوم عليه بجريمة عرض رشوة . معاملته بالرفقة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ .
٥٦٣	٨٦	(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٧)
		٩ - جريمة الرشوة لا يشترط فيها أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة . كفاية أن يكون لديه اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة .
٨٥٩	١٢٩	(الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٤)
		١٠ - توافر قيام جريمة الرشوة من جانب الموظف ولو كان غير مختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة . كفاية أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها .
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٧)
		١١ - تعيين الحكم فيما تساند إليه في خصوص جريمة عرض رشوة لم تقبل . عدم جدواه . طالما أن المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الارتشاء المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ عقوبات .
١٠٤٧	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٧)

الصفحة	القائمة	
		١٢ - القصد الجنائي في جريمة الارتياء وعرض الرشوة . متى يتوافر ؟
		عدم تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي . لا يعيبه أساس ذلك ؟
١٠٤٧	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨٨)
		١٣ - جريمة عرض الرشوة . ما لا يؤثر في قيامها ؟
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٨٨)
		١٤ - جريمة الرشوة . تمامها بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي . تسليم مبلغ الرشوة - من بعد - ليس إلا نتيجة الاتفاق .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٨٨)
		١٥ - مدلول الرشوة في مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكررا عقوبات : شمولها حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على ميزة ما من أية سلطة عامة . المقصود بالزعم هو مطلق القول دون اشتراط اقتترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية . توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات . إذا كان الجاني موظفا عموميا وإلا وقعت عقوبة الجنبه المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . علة ذلك ؟
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٦ / ٤ / ١٩٨٨)

(راجع أيضا :

نيابة عامة

(القاعدة ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٤٧)

وتفتيش

(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٨٥٩)

رقابة إدارية

اختصاص أعضاء الرقابة الإدارية . مقصور على الجرائم التي
يقارفها الموظفون اثناء مباشرتهم لوظائفهم . عدم امتداد هذا
الاختصاص إلى احاد الناس . حد ذلك ؟

تعويل الحكم على نتيجة تفتيش اجراء عضو الرقابة الإدارية
دون بيان توافر اختصاصه . يعيبه

تساند الادلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٥٨ من ١٩٨٨/٥/٨)

(ز)

زنا

١ - الأصل أن حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية
ومباشرتها مطلق . القيد على حريتها في هذا الشأن أمر
استثنائي . ينبغي عدم التوسع في تفسيره .

الصفحة	القاعدة	
		<p>جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج . مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة الزنا . لا ضير على النيابة إن هى باشرت التحقيق فى جريمة الاشتراك فى تزوير عقد الزواج . رجوعا إلى حكم الأصل وما يسفر عنه من جريمة الزنا التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى مادامت الشكوى قد قدمت قبل رفع دعوى الزنا الى جهة الحكم . علة ذلك ؟</p>
٩١٤	١٣٧	<p>(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٨)</p> <p>٢ - جريمة الزنا . ركن العلم فيها بأن من زنى بها متزوجه . أمر مفترض فى حق الشريك ينفى . إثباته أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .</p>
٩١٤	١٣٧	<p>(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٨)</p> <p style="text-align: center;">س</p> <p>سب وقذف - سبق إصرار - سرقة - سلاح - سكرين</p> <p style="text-align: center;">سب وقذف</p> <p>١ - بيانات حكم الإدانة فى الاشتراك فى جريمة السب والقذف بطريق النشر ؟</p> <p>عدم إيراد الحكم الأدلة التى استند اليها وطرق الاشتراك والتدليل على توافر رابطة السببية بين سلوك الطاعنين كشركاء والفاعل الاصلى للجريمة . قصور .</p>
١٤٣	١٦	<p>(الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٨)</p> <p>٢ - انتفاء مصلحة الطاعن فى تعيينه الحكم فى خصوص جريمة البلاغ الكاذب بعد أن أثبت الحكم توافر جريمة القذف فى</p>

الصفحة	القاعدة	
		حقه وأوقع عليه العقوبة المقررة لأيهما إعمالا للمادة ٣٢ عقوبات .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٨)
		٣- القصد الجنائي من جريمة البلاغ الكاذب . قوامه : العلم بكذب الوقائع المبلغ بها وقصد الاساءة إلى المجنى عليه .
		مثال لتسبب سائق على توافر القصد الجنائي في جريمة بلاغ كاذب .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٨)
		٤ - اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفقرة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها . ومن بينها جريمة السب قيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المدعى بالحقوق المدنية في الادعاء المباشر خلال الاجل المضروب .
		تقدم المدعى بالحقوق المدنية بالشكوى إلى قسم الشرطة قبل ايداع صحيفة دعواه المباشرة في الميعاد المحدد . أثره ؟
٩٤٤	١٤٢	(الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٨)
		٥ - ركن العلانية في جريمة القذف . مناط توافره : أن يكون الجاني قد قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .
١١١٦	١٧١	(الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٨٨)
		٦ - مجرد تقديم شكوى إلى جهة الاختصاص في حق شخص وإسناد وقائع معينة إليه . لا يعد قذفا معاقبا عليه .
		مادام أن القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه .
١١١٦	١٧١	(الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - جريمة القذف من الجرائم التي لا يجوز رفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو وكيله الخاص . عدم قبول الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتبكها . المادة ٣ إجراءات .
١١٥٥	١٨٠	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٨٨)
		٨ - الحكم بالإدانة في جريمة القذف والسب بطريق النشر . رهن بشبوت أن المتهم هو من أدلى بالحديث المنشور موضوع الاتهام أو أنه اشترك في تحريره .
		لا محل لأعمال المسؤولية المفترضة في حق الطاعن طالما أنه ليس من الأشخاص الذين حددهم الشارع في المادة ١٩٥ عقوبات .
١٣٩١	٢١٢	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ٢٩ / ١٩٨٨)
		٩ - دفاع الطاعن أنه لم يدل بالحديث المنشور . جوهري . وجوب تعرض المحكمة له إيرادا وردا . إغفال ذلك . قصور .
١٣٩١	٢١٢	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ٢٩ / ١٩٨٨)
		راجع أيضا : اشتراك
		(القاعدة ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٣)
		وحكم « بياناته »
		(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٣)
		وفاعل أصلى
		(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٧٥١)

الصفحة	القاعدة	
		سببق اصرار
		١ - سببق التدبير للجريمة أو التحايل لارتكابها ينقضى به حتما موجب الدفاع الشرعى . علة ذلك ؟
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧)
		٢ - ثبوت سببق الاصرار فى حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه منهم
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ١٢)
١١٦٧	١٨٢	(و الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١)
		٣ - القضاء بعقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سببق اصرار . النعى على الحكم فى شأن الظرف المشدد . غير مقبول .
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١١)
		سرقة
		١ - العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية أو المرتبط بجنحة . ماهيتها ؟ المادة ٢٣٤ عقوبات .
		فصور الحكم الصادر بإعدام الطاعن فى جريمة قتل عمد مقترن بجناية اغتصاب ومرتبطة بجنحة شروع فى سرقة فى استظهار توافر جناية الاغتصاب المقترنة . أثره ؟
٧٩	٦	(الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>العقوبة المقررة لجريمة السرور فى سرقه المؤتمه بالماده ٣٢١ عقوبات هى الحبس مع الشغل لمده لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر فى القانون للجريمه لو تمت فعلا - فى حين أن العقوبة المقررة لجريمه السرقة التامه المنصوص عليها فى ماده ٣١٨ من القانون ذاته هما الحبس مع الشغل مده لا تتجاوز سنتين . توقيع عقوبه الغرامه على الشروع فى السرقه . خطأ فى القانون . اتصال الخطأ بتقدير العقوبه . بوجب النقض والإعاده . أساس ذلك؟</p>
١٠٦٠	١٦٠	<p>(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٨٨)</p> <p>٣ - عدم جواز محاكمة مرتكب جريمة سرقة اضرار يزوجه أوزوجه أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه . لهذا الأخير التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها . وأن يقف تنفيذ الحكم على الجانى فى أى وقت شاء . ماده ٣١٢ عقوبات.</p> <p>القيد الوارد على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنايية فى جريمة السرقة . علته ؟ . امتداد ذلك إلى جرائم النصب . وخيانة الأمانة .</p> <p>التفات الحكم بالإدانة فى جريمة تبديد منقولات الزوجية عن المخالصة المقدمة من الطاعن المنسوبة لزوجته . قصور</p>
١١٠٨	١٦٩	<p>(الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٨٨)</p> <p>٤ - يكفى لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونه لها إذا صحت لديه نية التدخل فيها .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>القصد الجنائي في جريمة السرقة . عدم لزوم التحدث عنه استقلالاً . شرط ذلك ؟ مثال .</p>
١٣٥٣	٢٠٤	<p>(الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢١)</p> <p>سلاح</p> <p>خلوص الحكم إلى ثبوت تهمتي إحراز سلاح نارى وذخيرة فى حق الطاعنين استنتاجاً من ثبوت ارتكابهما واقعة قتل المجنى عليها عمداً مع سبق الإصرار باطلاق مقذوفات نارية ماسها أحدى إصاباتهما التى أودت بحياتها استنتاج لازم فى منطق العقل . النعى على الحكم بالقصور فى الاستدلال لإغفاله التحدث عن تقرير فحص السلاح المضبوط الذى أثبت عدم صلاحيته فى غير محله .</p>
١٢٨٩	١٩٧	<p>(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١١)</p> <p>سكرين</p> <p>١ - بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ اجراءات . جريمة تناول مواد كحولية فى الأماكن العامة مناط توافرها : أن يكون تناول تلك المواد فى أحد الأماكن العامة . المكان العام هو الذى يرتاده الجمهور دون تمييز . إدانة الطاعن دون التدليل على توافر هذا الظرف وبيان طبيعة المكان الذى حدثت به الواقعة . قصور .</p>
١٩٦	٢٢	<p>(الطعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - العقوبة المقررة لجريمة السكر البين في الطريق العام . الحبس الذي لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تجاوز مائة جنيه . المادة ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ . نزول المحكمة بعقوبة الحبس عن الحد الأدنى ، خطأ في تطبيق القانون . كون المتهم هو المستأنف وحده . أثره : نقض الحكم وتأييد الحكم المستأنف . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٨)
٥٧١	٨٧	٣ - مناط التأثيم في الجريمة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ : تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمره في الاماكن والمحال العامة . الجريمة المبينه بالمادة السابعة من ذلك القانون مناط التأثيم فيها هو وجود الجاني في حالة سكر بين في مكان أو محال عام . الاستثناء الوارد في عجز المادة الثانية سالفه الذكر . قصره على الافعال المكونة للجريمة الواردة فيها . عدم امتداده إلى حالة السكر . اساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ١٢)
٨٩٨	١٣٤	٤ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . نعى الطاعن بعدم جواز إثبات حالة السكر البين بغير تحليل الدم . جدل موضوعي . إثارته امام النقض - غير جائزة النعي ، على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها . غير جائزة . (الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ١٢)
٨٩٨	١٣٤	(راجع أيضا :- ارتباط القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٩٨)

(ش)

شروع - شريك - شركات القطاع العام - شهادة إدارية -
شهادة سبليه - شيك بدون رصيد

شروع

١ - جرمتى حيازة عملة ورقية مقلدة والشروع فى
ترويجها . يكفى للعقاب عليهما التشابه بين العملة الصحيحة
والمقلدة بما يجعلها مقبولة فى التداول .

عدم تعرض المحكمة لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة
والمقلدة . متى لا يؤثر فى سلامة الحكم بالإدانة ؟

٦٢٧ ٩٣

[الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/٤/١٧]

٢ - العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى سرقة المؤتمنة
بالمادة ٣٢١ عقوبات هى الحبس مع الشغل لمدة لا تتجاوز نصف
الحد الأقصى المقرر فى القانون للجريمة لوتمت فعلا فى حين أن
العقوبة المقررة لجريمة السرقة التامة المنصوص عليها فى
المادة ٣١٨ من القانون ذاته هى الحبس مع الشغل مدة
لا تتجاوز سنتين .

توقيع عقوبة الغرامة على الشروع فى السرقة . خطأ
فى القانون اتصال الخطأ بتقدير العقوبة . يوجب
النقض والإعادة . أساس ذلك ؟

١٠٦٠ ١٦٠

[الطعن رقم ٣١٠٥ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١١/١٤]

٣ - التهريب الجمركى ماهيته ؟

مجرد وجود الشخص داخل المنطقة الجمركية يحمل بضائع
أجنبيه لا يعتبر فى ذاته تهريبا أو شروعا فيه إلا إذا قام الدليل
على توافر نية التهريب .

١٣٨٠ ٢١٠

[الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٨]

الصفحة	القاعدة	
		<p>شريك</p> <p>(راجع : اشتراك</p> <p>(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢٦٤)</p> <p>وفاعل أصلي</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٣٩١)</p> <p>شركات القطاع العام</p> <p>١ - استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة العامة في أداء نشاطها .</p> <p>علاقة رئيس مجلس الإدارة بالشركة - علاقة تعاقدية .</p> <p>أساس ذلك وأثره ؟</p> <p>٤٨١ ٦٩ (الطعن رقم ٦٤٣٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p> <p>٢ - إيراد المشرع نصا باعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العمامين في كل موطن يرى فيه موجبا لذلك وعدم إيراد هذا النص في شأن العاملين بالقطاع العام أثره : انتهاء تطبيق المادة ١٣٣ عقوبات .</p> <p>مخالفة ذلك توجب النقص والتصحيح بالقضاء براءة الطاعن ورفض الدعوى المدينة .</p> <p>٤٨١ ٦٩ (الطعن رقم ٦٤٣٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p> <p>شهادة إدارية</p> <p>(راجع معارضة « نظرها والحكم فيها »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ١٠٦٣)</p>

شهادة سلبية

١ - ميعاد الطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى حالة عدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة خلال الثلاثين يوما المحددة .
 امتداده عشرة أيام من تاريخ إعلان النيابة بإيداع الحكم قلم الكتاب مشروط بحصول النيابة على شهادة سلبية .
 المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الشهادة السلبية التى يعتد بها هى التى تصدر بعد انقضاء ثلاثين يوما من اليوم التالى لتاريخ صدور الحكم .

الشهادة الصادرة فى اليوم الثلاثين ، حتى فى نهاية ساعات العمل ، لاتصلح . أساس ذلك ؟

التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه فى تاريخ لاحق على الثلاثين يوما . لا ينل حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانونا .

استناد النيابة العامة فى تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانونا للطعن بالنقض إلى شهادة سلبية صادرة فى اليوم الثلاثين وإلى تأشير قلم الكتاب على الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداع الحكم . لا يجدى . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - امتداد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب فى حالة طعن النيابة فى حكم البراءة شرطة : الحصول على شهادة سلبية . الشهادة السلبية . ماهيتها ؟ الشهادة المتضمنة تحديد تاريخ إيداع الحكم ليست شهادة سلبية ولا تكسب حقا فى امتداد الميعاد .
١٣٩٧	٢١٣	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩) وراجع أيضا ، حكم « وضعه والتوقيع عليه ، (القاعدة رقم ١٢١ بالصفحة رقم ٨١٢)
		شيك بدون رصيد
		١ - عدم تأثير السداد اللاحق لقيمة الشيك على المسئولية الجنائية لجريمة إصدار شيك بدون رصيد
٢٩٤	٣٩	(الطعن رقم ٥٧٤٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٦) ٢ - تداول الشيك بالطرق التجارية . متى صدر لحامله أو لأمر شخص معين أو لإذنه . انتقال ملكية الشيك بطريق التظهير . أثره : خضوعه لقاعدة التظهير من الدفع تظهير الشيك لا يحول دون وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات على المظهر إليه .
٢٩٤	٣٩	(الطعن رقم ٥٧٤٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إصدار عدة شيكات بدون رصيد فى وقت واحد وعن دين واحد يكون نشاطا إجراميا واحدا لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها - انقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا لصدر حكم نهائى واحد بالإدانة أو البراءة فى إصدار أى شيك منها .
٤٢٥	٦١	(الظعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٥) ٤ - التوقيع على ظهر الشيك. إعتباره ناقلا للملكية . مالم يثبت صاحب الشأن ان المراد به أن يكون تظهيرا توكيليا . جريان العادة على أن تظهير المستفيد للشيك إلى البنك الذى يتعامل معه تظهيرا توكيليا . دفاع المتهم بأن تظهير الشيك على بياض للبنك المدعى بالحقوق المدسة كان تظهيرا توكيليا . جوهرى . أثر ذلك ؟
٧٥٦	١١٣	(الظعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٥) تسليم المتهم الشيك المسلم إليه على سبيل الوديعة إلى المستفيد تنفيذا لحكم المحكمين المفروضين من قبل الطاعن فى ذلك - خروجه عن نطاق التأثيم . علة ذلك ؟ للساحب طبقا لنص المادتين ٦٠ عقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة أن يتخذ فى حالات ضياع الشيك أو سرقة أو الحصول عليه بطريق التهديد أو النصب أو تهديده من الإجراءات ما يصون به ماله - مناط ذلك ؟
٨٨٣	١٣٢	(الظعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢)

الصفحة	القاعدة
	<p>٦ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للمسحوب في تاريخ الاستحقاق . علة ذلك ؟</p> <p>لا عبره بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك . أساس ذلك ؟</p> <p>لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغاير تاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً .</p>
٨٨٣	<p>١٣٢ (الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢)</p> <p>٧ - توقيع الشيك عن بياض دون إدراج القيمة أو إثبات تاريخ به أو غير ذلك من البيانات لا يؤثر على صحة الشيك مادام أنه قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه .</p>
٨٨٣	<p>١٣٢ (الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢)</p> <p>٨ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتم ؟</p> <p>طرق تعيين المستفيد في الشيك ؟</p> <p>صدور الشيك لإذن المستفيد منه . لا ينفي عنه صفه الشيك ولا يسلبه الحماية الجنائية بل يفيد امكان تداوله عن طريق تظهيره .</p>
٨٩٤	<p>١٣٣ (الطعن رقم ٢٧٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٩ - وجوب أن يكون الشيك موحد التاريخ . وجود تاريخين يفقد الورقة طبيعتها كأداة وفاة . الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . تأييد الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد دون تحقيق دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل أكثر من تاريخ . قصور .
٩٢٦	١٣٩	(الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠) ١٠ - توقيع الساحب على الشيك على بياض لاينال من سلامته متى كان مستوفيا بياناته . قبل تقديمه للمصرف . توقيع الشيك على بياض . مفاده ؟
١٠٤٨	١٥٨	(الطعن رقم ٣٣٠١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣) ١١ - اطمئنان المحكمة إلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى من أن الطاعن هو المحرر لبيانات الشيك والموقع عليه . النعى عليها بالاخلاق بحق الدفاع لعدم إعادة القضية إلى الخبير فى غير محلة . علة ذلك ؟
١٠٤٨	١٥٨	(الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣) عدم الإعتداد بالأسباب التى دعت إلى إصدار الشيك .
١٠٤٨	١٥٨	(الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣) (راجع أيضا . محكمة النقض ، سلطتها ، القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ٢٢٨) .

الصفحة	القاعدة
	<p>وحكم « تسببيه تسبيب غير معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ٦١ بالصفحة رقم ٤٢٥)</p> <p>وراثيات « بوجه عام »</p> <p>(القاعدة رقم ٦١ بالصفحة رقم ٤٢٥)</p> <p>وتزوير « الادعاء بالتزوير »</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٤ بالصفحة رقم ١١٢٨)</p> <p>(ص)</p> <p>صلح</p> <p>راجع : تهريب جمركي</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٩ بالصفحة رقم ١٢٢٣)</p>

الصفحة

القاعدة

ض

ضرب - ضرر

ضرب

(١) ضرب بسيط :

كفاية أن يشبث الحكم وقوع العمل الضار الناشئ عن جريمة الضرب في حق الطاعن للحكم بالتعويض المؤقت . يستوى في ذلك أن يؤدي الضرب إلى عاهة مستديمة أم يقتصر على مجرد الضرب البسيط .

مجادلة الطاعن بشأن التقارير الطبية وفساد استدلال الحكم بها على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذي اسنده إليه والعاهة . عديم جدواه .

١١٨٥ ١٨٣

(الظعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

انطباق نص المادة ٢٤٢ عقوبات . ولو حصل الاعتداء باليد مرة واحدة ولو لم يترك أثراً .

٦٤٧ ٩٥

(الظعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

راجع أيضاً : حكم « بيانات التسبيب »

(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣٥٢)

وأسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى »

(القاعدة ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٣٢٥)

(ب) ضرب أحدث عاهة

راجع : ضرب بسيط

(القاعدة ١٨٣ بالصحيفة رقم ١١٨٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا : حكم « بيانات التسييب »</p> <p>(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣٥٢)</p> <p>وأسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى »</p> <p>(القاعدة ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٣٢٥)</p> <p>(ب) ضرب أحدث غاهة</p> <p>راجع : ضرب بسيط</p> <p>(القاعدة ١٨٣ بالصحيفة رقم ١١٨٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ح) ضرب افضى إلى موت</p> <p>١ - الدفع بانقطاع رابطة السببية بين اعتداء الطاعن على المجنى عليه ووفاته - للتداخل الجراحى - يجب أن يكون صريحا وإلا فلا يعد مطروحا على المحكمة ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
١٨١	٢٠	<p>(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩)</p> <p>٢ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى غير لازم . كفاية أن يكونا غير متناقض بما يستعصى على الملائمة والتوفيق .</p> <p>وجود إصابة يسار رأس المجنى عليه فى حين قرر الشهود أن أصابته بكوريك على رأسه لاتعارض . أساس ذلك ؟ جسم الإنسان متحرك لايتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء .</p>
٢٦٩	٣٥	<p>(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)</p> <p>٣ - الدفع بتعذر تحديد الضارب موضوعى لا يستلزم ردا مادام الرد مستفادامن القضاء بالإدانة .</p> <p>تقدير أدلة الدعوى . موضوعى .</p>
٢٦٩	٣٥	<p>(الطعن رقم ٤٠٦٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)</p> <p>٤ - إثبات الحكم اعتداء الطاعنين على المجنى عليه وإحداث جميع إصاباته وعدم اشتراك أحد غيرهما فى ضربه وأن جميع الإصابات قد ساهمت فى إحداث الوفاة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>كان وسائق في مسألة الطاعنين عن جريمة الضرب المضي إلى موت وإطراح دفاعهما في هذا الشأن كون بعض الإصابات أشد من غيرها جسامة لا ينال من سلامة الحكم مادامت الإصابات كلها قد تسببت في الوفاة .</p>
٣٦١	٥٣	<p>(الطعن رقم ٤٤٠٠ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/٣/١)</p> <p>٥ - العقوبة المقررة لجريمة الضرب المضي إلى الموت . ماهيتها ؟ المادة ١/٢٣٦ عقوبات .</p> <p>المادة ١٧ عقوبات . إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاث شهور .</p> <p>انتهاء المحكمة إلى معاقبة المتهم بالرفقة ومعاملة بالمادة ١٧ عقوبات يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها . علة ذلك ؟</p> <p>إدانة الحكم المطعون فيه للطاعن بجريمة الضرب المضي إلى الموت وإعمال المادة ١٧ عقوبات في حقه ومعاقبته بعقوبة السجن . إحدى العقوبتين التخيريّتين للجريمة . خطأ في تطبيق القانون . إذ كان من المستعيب النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .</p> <p>تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق . موضوعي .</p>
٣٨٨	٥٧	<p>(الطعن رقم ٤٤١٦ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/٣/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وراجع أيضاً: أسباب الإيابة وموانع العقاب ، الدفاع الشرعى ،</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٥ بالصحفية رقم ٧٠٧)</p> <p>ضـرر</p> <p>١ - عدم اشتراط صدور التزوير من موظف مختص فعلا .</p> <p>كفاية أن تعطى الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها . ولولم تزيل بتوقيع .</p> <p>افتراض الضرر فى هذه المحررات لما فى هذا التزوير من تقليل الثقة بها .</p>
٦٠٧	٩١	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٨)</p> <p>٢ - جريمة المادة ١١٦ مكرراً ب عقوبات أركانها : خطأ وضرر جسيم ورابطة سببية بينهما .</p> <p>الخطأ الجسيم . صوره الإهمال فى أداء الوظيفة والإخلال برأبجاتها وإساءة استعمال السلطة .</p> <p>الخطأ الذى يقع من الأفراد عموما فى الجرائم غير العمدية توافره . بتصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيطه التى تقضى بها ظروف الحياة العادية .</p> <p>الضرر فى جريمة المادة ١١٦ مكرراً ب عقوبات ماهيته شروطه ؟</p>
١٠٣٦	١٥٦	<p>(الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨٨)</p>

الصفحة	المادة	
		<p>وراجع أيضا: تقليد</p> <p>(القاعدة رقم ٩١ بالصحفية رقم ٦٠٧)</p> <p>(ط)</p> <p>طرق عامة - طعن</p> <p>طرق عامة</p> <p>أحكام القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة . مجال سريانها ؟</p> <p>دفاع المتهم بجرمة التعدي على الطريق العام بأن البناء الذى أقامته على جانب طريق إقليمي داخل حدود قرية لها مجلس قروى - جوهرى . التفات الحكم عنه . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٨٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)</p> <p>٧٩٤ ١١٨</p> <p>طعن</p> <p>١ - صدور قرار من لجنة قبول المحامين أمام النقض فى ظل القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع إجراءات الطعن فيه للقواعد الإجرائية المقررة فيه - المادة الأولى مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) نقابات</p> <p>٣٧ ٢</p> <p>٢ - حق النيابة العامة فى الطعن رهن بتوفر المصلحة لها أو المحكوم عليه . انتفاء هذه المصلحة . أثره : عدم قبول الطعن . علة ذلك ؟</p> <p>عدم جواز طعن النيابة العامة فى الأحكام لمصلحة القانون . علة ذلك .</p> <p>مثال :</p> <p>(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١)</p> <p>٢٢٦ ٣٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية . وجوب قصله فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات .</p> <p>للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذى أغفل الفصل فى طلباته . خطأ فى القانون يوجب تصحيحه .</p>
٣٣٢	٤٦	<p>(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)</p> <p>٤ - وجوب إبداع الطعن بالنقض فى ميعاد الأربعين يوما المقررة للطعن أساس ذلك : المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>إناره محامى الطاعن أن إدارة السجن لم تهئ للطاعن امكان الاتصال بمحام مقبول أمام محكمة النقض لتقديم أسباب الطعن . لا يعد عذرا . أساس ذلك ؟</p>
٨٦٦	١٣٠	<p>(الطعن رقم ٣٠٣٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)</p> <p>٥ - حق النيابة العامة فى الطعن . رهن بتوفر المصلحة لها أو للمحكوم عليه . انتفاء هذه المصلحة أثره : عدم قبول الطعن . علة ذلك ؟</p>
١١٩٣	١٨٤	<p>(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		وراجع أيضا : اقتران (القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٩٧٥) وهتك عرض : (القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٩٠٩) ومعارضة : (القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٥٦) (ظ) ظروف مخففة - ظروف مشددة ظروف مخففة ١ - إدانة المحكوم عليه بجريمة عرض رشوة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ . ٥٦٣ ٨٦ (الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٧) ٢ - المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات تجيز إبدال العقوبة الأصلية المقررة لجرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر بعقوبة الحبس والغرامة المساوية لقيمة المال المختلس أو المستولى عليه أو ماتم تحقيقه من منفعه أو ربح متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه . ٦٩٨ ١٠٤ (الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١١) وراجع أيضا : ضرب أفضى إلى موت (القاعدة ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٨٨) ظروف مشددة : ١ - العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية أو المرتبطة بجناية ماهيتها المادة ٢٣٤ عقوبات .

الصفءة	القاعءة	
		قصور الحكم الصادر باءءام الطاعن فى ءرعة قتل عمد مقترن بءنابة اغتصاب ومرتبطة بءنعة شروع فى سرقة فى استظهار توافر ءنابة الاغتصاب المقترنة . أثره ؟ (الطنن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ق ءلسة ١٩٨٨/١/٦)
٧٩	٦	٢ - إلتزام المحكمة الءء الأءنى لعقوبة ءنابة الاختلاس المقررة بالمادة ١١٢ فقرة ءانية رغم استعمال المادة ١٧ عقوبات. لا يعتبر عقوبة مبررة لءنابة الاختلاس مجردة من أى ظرف مشءء المقررة بالفقرة الأولى من المادة ذاتها . أساس ذلك ؟ (الطنن رقم ٤٥٤٢ لسنة ٥٧ق ءلسة ١٩٨٨/١/١٣)
١٣٣	١٤	٣ - النعمى بعمء توافر ظرف الاقتران . لا ءءوى منه . مسا ءامت العقوبة الموقعة على الطاعن ءءخل فى الءوءء المقررة لأى من ءسرائم القتل العمء مع سبق الاصرار مجردة عن الظرف المشار إليه . (الطنن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ق ءلسة ١٩٨٨/١١/١)
٩٧٥	١٥٠	٤ - لمحكمة الموضع ءءيير الوصف القانونى للفعء المسءء إلى الءهم . لها ءءءل الءهمة بإضافة الظرف المشءء ولو لم يذكر بأمر الإءالة أو بالتكليف بالحضور .

الصفحة	القاعدة
	فصل المحكمة فى الدعوى قبل تعديل التهمة بإضافة الظرف المشدد . خطأ فى القانون . علة ذلك ؟
١٠٦٧	١٦٢ (الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٦)
	٥ - تقدير توافر سبق الاصرار . موضوعى .
١٢٨٩	١٩٧ (الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
	(ع)
	عاهة مستديمة - عزل - عقوبة - عمل
	عاهة مستديمة
	راجع : وصف التهمة
	(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٤٢١)
	عزل
	١ - إدانة المحكوم عليه بجريمة عرض رشوة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ .
٥٦٣	٨٦ (الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٨)
	٢ - معاملة الحكم المتهم بجناية الاختلاس بالرأفة ومعاقبته بالحبس . وجوب توقيت مدة العزل المقضى بها عليه . المادة ٢٧
	عقوبات . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .
٦١٩	٩٢ (الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - نص المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات . لا يوجب الحكم بعقوبة العزل من الوظيفة العامة أو مافى حكمها . ترك ذلك لاطلاقات محكمة الموضوع .</p>
٦٩٨	١٠٤	<p>(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨٨ في جلسة ١٩٨٨/٥/١١)</p> <p>٤ - إدانة الطاعنين بجرمة تسهيل الاستيلاء على مال عام ومعاملتهم بالرأفة والقضاء عليهم بعقوبة الحبس . وجوب ترقبت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .</p> <p>الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات من الغرامات النسبية . يتعين إلزام المتهمين متضامتين بها . م ٤٤ عقوبات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>القصور في التسبيب . له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .</p>
١٣٠٣	١٩٨	<p>(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨٨ في جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p> <p>عقوبة</p> <p>(١) تطبيق العقوبة</p> <p>١ - الجواهر المخدرة من البضائع المنوعة . مجرد ادخالها إلى البلاد قبل الحصول على ترخيص . يتحقق به الركن المادى</p>

الصفحة	القاعدة	
		لجريمة الجلب والتهريب الجمركى . وجوب الاعتداد بالجريمة الأولى ذات العقوبة الأشد دون عقوبة الجريمة الثانية - أصلية كانت أو تكميلية . أساس ذلك ؟
٥	١	(الظعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
	هيئة عامة	٢ - مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة فى تحديد العقوبة ؟
٥	١	(الظعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
	هيئة عامة	٣ - العقوبة المقررة لجريمة تحريض المارة على الفسق . الحبس مدة لا تزيد على شهر . المادة ٢٦٩ مكررا عقوبات . معاقبة المطعون ضدها عن جريمة تحريض المارة على الفسق بالغرامة . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟
٧٦	٥	(الظعن رقم ٨٥ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/١/٦)
		٤ - العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية أو المرتبط بجنحة . ماهيتها . المادة ٢٣٤ عقوبات . قصور الحكم الصادر باعدام الطاعن فى جريمة قتل عمد مقترن بجناية اغتصاب ومرتبطة بجنحة شروع فى سرقة فى استظهار توافر جناية الاغتصاب المقتترنة . أثره ؟
٧٩	٦	(الظعن رقم ١١٣ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - العقوبة المقررة لجريمة المادة ١١٢/١-٢ عقوبات ؟ مناطق تطبيقها ؟
١٣٣	١٤	(الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٣)
		٦ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة . من سلطة محكمة الموضوع .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		٧ - وجوب نشر الحكم الصادر بالإدانة عن جريمة إنتاج أغذية مغشوشة غير صالحة للاستهلاك الآدمي في جريدتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه . المادة الثانية من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .
		القضاء بالنشر دون بيان اسم الجريدتين وتحمل المحكوم عليه نفقات النشر . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح .
٣٤٧	٤٩	(الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)
		٨ - جزاء الرد في جريمة تقاضى مقدم إيجار يدور مع موجه من بقاء مبلغ مقدم الإيجار في ذمة المتهم بتقاضيه وعدم رده إلى المجنى عليه حتى الحكم عليه .
٥١٢	٧٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٩ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ عقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية .</p> <p>المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء .</p> <p>عدم جواز القضاء بمصادرة الشيء المضبوط إذا كان مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة .</p> <p>اقتصار الحكم على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط السيارة محل الطعن وبيان مالكتها . قصور .</p>
٥٢٦	٧٨	<p>(الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)</p> <p>١٠ - معاملة الحكم المتهم بحناية الاختلاس بالرأفة ومعاقبته بالحبس . وجوب توقيت مدة العزل المقضى بها عليه .</p> <p>المادة ٢٧ عقوبات . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .</p>
٦١٩	٩٢	<p>(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١١ - جزاء الرد المنصوص عليه فى المادة ١١٨ عقوبات يدور مع موجه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه .
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٤/٤/١٩٨٨) ١٢ - الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ تميز كل منها عن الأخرى من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها .
		إطلاق الشارع حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور بحيث تتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله للذكر والأنثى على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على الأنثى التى تقامس الدعارة والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل وهى المعاونة التى تكون وسيلتها الاتفاق المالى بشتى سبله كليا كان أم جزئيا وما يستلزمه من الاستدامة زمنا طالا أم قصر . جريمة التحريض على البغاء . عدم قيامها إذا وقع الفعل من المعرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المعرض . أساس ذلك ؟
٦٣٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ فى جلسة ٢١/٤/١٩٨٨)

١٣ - صدور القانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات . فى جريمة إلقاء قاذورات فى غير الأماكن المخصصة . اعتباره أصلح للمتهم .

تقرير هذا القانون للعقوبة المنصوص عليها فيه بالغرامة التى لا تزيد عن مائة جنيه . مؤداه : جعل الجرائم المعاقب عليها بمقتضاه من قبيل المخالفات .

مضى سنة على آخر إجراء فى مواد المخالفات . أثره .
إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

٩٦ ٦٥٣

(الطعن رقم ٧٤٠٧ لسنة ٥٤ قى جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤)

١٤ - جزاء الرد . يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم وحتى صدور الحكم فى الدعوى .

ضبط المال المختلس قبل صدور الحكم المطعون فيه . إغفال الحكم القضاء بالرد . لامخالفة للقانون .

١٠٤ ٦٩٨

(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ قى جلسة ١٩٨٨/٥/١١)

١٥ - المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات تجيز إبدال العقوبة الأصلية المقررة لجرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر بعقوبة الحبس والغرامة المساوية لقيمة المال المختلس

الصفحة	القاعدة	
		أو المستولى عليه أو ماتم تحقيقه من منفعه أوريح متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمة خمسائة جنيه .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١١) ١٦ - قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة فى العقوبة يوجب توقيع العقوبة المقررة لأشدها . عدم تقيد المحكمة بالوصف الميسغ على الواقعة أو بالقانون المطلوب تطبيقه . صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة تسهيل دعارة أنشئ بمنع من نظر الدعوى الجنائية عن جريمة تعريض أكثر من حدث للاتحراف المرتبطة بها . قضاء المحكمة فى الجريمة الأخيرة . خطأ فى القانون .
٧٤١	١١١	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢) ١٧ - تقدير العقوبة وتقدير مناسبتها بالنسبة لكل مهتم . موضوعى .
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ - جريمة صرف المخلفات فى مجارى المياه - عقوبتها .</p> <p>الحبس مدة لاتزيد على سنة والغرامة التى لاتقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين</p> <p>المادة ١٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بتفريم المطعون ضده مائة جنيه خطأ فى تطبيق القانون وجوب نقضه وتصحيحه .</p>
٨٢٩	١٢٥	<p>(الطعن رقم ٥٧٨٠ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠)</p> <p>١٩ - إعمال نص المادة ١١٨ مكررا جوازى للمحكمة .</p> <p>مجال تطبيقه . ألا يجاوز المال موضوع الجريمة أو الضرر الناتج عنها خمسمائة جنيه .</p>
٨٧٠	١٣١	<p>(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)</p> <p>٢٠ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات .</p> <p>نسبية التزام المتهمين بها بالتضامن فيما بينهم . أساس ذلك ؟</p> <p>إنزال حكم عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهم . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح .</p>
٨٧٠	١٣١	<p>(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢١ - القضاء ابتدائيا بمعاينة المتهم بتفريعه مائة جنيه والمصادرة عملا بالمادة ٥٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ نزول المحكمة الاستئنافية بالعقوبة إلى تغريم المتهم خمسة جنيهات . خطأ في تطبيق القانون بنزولها عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى القانون مما يوجب نقض الحكم وتصحيحه .</p>
٩٧٢	١٤٩	<p>(الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٣١)</p> <p>٢٢ - عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المقتترنة عن جريمة القتل وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية بينها .</p> <p>المصاحبة الزمنية . مقتضاها ؟ تقدير تحققها . موضوعى .</p>
٩٧٥	١٥٠	<p>(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)</p> <p>٢٣ - العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى سرقة المؤتممة بالمادة ٣٢١ عقوبات هى الحبس مع الشغل لمدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر فى القانون للجريمة لوتمت فعلا . فى حين أن العقوبة المقررة لجريمة السرقة التامة المنصوص عليها فى المادة ٣١٨ من القانون ذاته هى الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين .</p>

الصلحة	القاعدة	
		توقيع عقوبة الغرامة على الشروع فى السرقة خطأ فى القانون . اتصال الخطأ بتقدير العقوبة . يوجب النقض والاعادة . أساس ذلك ؟
١٠٦٠	١٦٠	(الطعن رقم ٣١٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٤)
		٢٤ - العقوبة المقررة لجريمة استعمال مكبر للصوت فى محل عام بدون ترخيص طبقا للمادة الخامسة من القانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ . الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ثلاثمائة جنيه والمصادرة . نزول الحكم بالغرامة المقضى بها إلى عشرة جنيهات . مخالفة للقانون.
١١٤٦	١٧٨	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)
		٢٥ - العقوبة التى توقع على الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تتجاوز ثمانى عشرة سنة حال ارتكابه جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس . ماهيتها ؟ المادة ٣/١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤
١١٩٣	١٨٤	(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٢٦ - العقوبة المقررة لجريمة تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار أو الشروع أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات والغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه.
١١٩٣	١٨٤	(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصلحة	القاعدة	
		<p>٢٧ - إدانة الطاعنين بجريمة تسهيل الاستيلاء على مال عام ومعاملتهم بالرأفة والقضاء عليهم بعقوبة الحبس . وجوب توقيف عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .</p> <p>الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات من الغرامات النسبية . يتعين إلزام المتهمين متضامين بها . م ٤٤ عقوبات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>النقص في التسبب . له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .</p>
١٣٠٣	١٩٨	(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

وراجع أيضا : ارتباط

(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٤١)

وتقليد

(القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٦٢٧)

وخلو رجل

(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٩٨)

ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره »

(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٥١٢)

وذبح ماشية

(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٥٧١)

وضرب أقصى إلى موت

(القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٨٨)

وسكرين

(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٥٧١)

وغش

(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١٠٦٧)

وكفالة

(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١٣٧)

ومواد مخدرة

(القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٦٩٣)

ومصادرة

(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٩٥٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) العقوبة التكميلية :
		١ - إغفال الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٦٤ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون .
		خلو الأوراق من تحديد عناصر التعويض الواجب الحكم به . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٤٧٠	٦٧	(الطعن رقم ٤١٥٨ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)
		٢ - إدانة المحكوم عليه بجريمة عرض رشوة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ .
٥٦٣	٨٦	(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٨/٤/٧)
		٣ - نص المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات . لا يوجب الحكم بعقوبة العزل من الوظيفة العامة أو مافى حكمها . ترك ذلك لاطلاقات محكمة الموضوع .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/٥/١١)
		٤ - إدانة الطاعنين بجريمة تسهيل الاستيلاء على مال عام ومعاملتهم بالرأفة والقضاء عليهم بعقوبة الحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل . المادة ٢٧ عقوبات .
		الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات من الغرامات النسبية . يتعين إلزام المتهمين متضامين بها . م ٤٤ عقوبات . مخالفة ذلك : خطأ في القانون .

الصفحة	القاعدة	
		القصور فى التسبب . له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
١٣٠٣	١٩٨	(الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١) (حد) عقوبة الجرائم المرتبطة : ١ - مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة فى تحديد العقوبة ؟
٥	١ مينة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
٣٩٧	٥٩	(والطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠) ٢ - نقص الحكم بالنسبة لجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ذات العقوبة الأشد . يوجب نقضه لتهمة إقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . علة ذلك ؟
٣٥٦	٥١	(الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨) ٣ - مناط الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ عقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسئولية أو العقاب . القضاء ببراءة الطاعن من إحدى الجرائم لا يحول دون عقابه عن جريمة أخرى مرتبطة . أساس ذلك ؟
٧٤١	١١١	(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢)

٤ - قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة فى العقوبة يوجب توقيع العقوبة المقررة لأشدّها .

عدم تقييد المحكمة بالوصف المising على الواقعة أو بالقانون المطلوب تطبيقه .

صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة تسهيل دعارة أنشئ يمنع من نذر الدعوى الجنائية عن جريمة تعريض أكثر من حدث للانحراف المرتبطة بها .

قضاء المحكمة فى الجريمة الأخيرة . خطأ فى القانون .

٧٤١ ١١١

(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢)

(٥) العقوبة المبررة:

انتفاء مصلحة الطاعن فى تعييبه الحكم فى خصوص جريمة البلاغ الكاذب بعد أن أثبت الحكم توافر جريمة القذف فى حقه وأوقع عليه العقوبة المقررة لأيهما إعمالاً للمادة ٣٢ عقوبات .

١٥٦ ٨٨

(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤)

٢ - إذا كان الحكم قد أوقع عقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة حيازة أترية ناتجة من التجريف .

الصفحة	القاعدة	
		فلا جدوى فى كافة مايشيره الطاعن بشأن جريمة نقل الأثرية المجرفة . علة ذلك ؟
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣) ٣ - إلزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة جنائية الاختلاس المقررة بالمادة ١١٢ فقرة ثانية رغم استعمال المادة ١٧ عقوبات. لايعتبر عقوبة مبررة لجنائية الاختلاس مجردة من أى ظرف مشدد المقررة بالفقرة الأولى من المادة ذاتها . أساس ذلك ؟
١٣٣	١٤	(الطعن رقم ٤٥٤٢ لسنة ٥٧٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٣) ٤ - جريمة تسهيل الدعارة . توافرها بقيام الجانى بأى فعل يقصد تسهيل البغاء لغيره بغرض تمكين هذا الغير من ممارسته . فلا تقوم إذا لم ينصرف قصد الجانى إلى ذلك بصفة أساسية ولوجاء التسهيل عرضاً أو تبعاً . مثال لانتفاء تطبيق نظرية العقوبة المبررة .
٧٧٢	١١٦	(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨) ٥ - نعى الطاعن على الحكم قصوره فى التدليل على جريمة الاشتراك فى التزوير . غير مجد . متى كانت المحكمة قد دأته بالعقوبة الأشد المقررة للجريمة الاشتراك فى الاختلاس التى أثبتها الحكم فى حقه .
٨٧٠	١٣١	(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الركن المادى لجريمة هتك العرض . تحققه بأى فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها ويخدش عاطفة الحياء عندها . مثال لتسبب كاف تتوافر به أركان جريمة هتك العرض . إدانة الطاعن بجنابة هتك العرض . انتفاء مصلحته فى النعى على الحكم بأن الواقعة تعتبر جنحة . طالما أن العقوبة المقضى بها عليه وهى الحبس ستة أشهر تدخل فى حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .
٩٠٩	١٣٦	(الطعن رقم ٤٤٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٨٨)
		٧ - عدم جدوى النعى على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والاكتلاف العمدى الأخرى متى أخذ المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت فى حقه وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/١١/١٩٨٨)
		٨ - تعيب الحكم فيما تساند إليه فى خصوص جريمة عرض رشوة لم تقبل . عدم جدواه . طالما أن المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الارشاء المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ عقوبات .
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧/١١/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - القضاء بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق اصرار النعى على الحكم في شأن الظرف المشدد . غير مقبول .
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		(هـ) وقف تنفيذ العقوبة :
		١ - الحكم يسقط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ . مناطه : عدم تقدمه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته . أساس ذلك ؟ المادة ٤١٢ إجراءات .
		مثول المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في استئنافه . أثره . صيرورة التنفيذ عليه أمر واقعا . الحكم يسقط استئنافه رغم ذلك . خطأ في القانون .
١٢٥٧	١٩٤	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
		٢ - سقوط الطعن بالنقض المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . مفاد ذلك وعلته ؟
١٣٦٤	٢٠٦	(الطعن رقم ٣٢٨٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		(و) الاعفاء من العقوبة :
		١ - الاعفاء من العقاب وفق نص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قصره على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون .
		تصدى المحكمة لبحث توافر الاعفاء من العقوبة . لا يكون إلا بعد إسباغ الوصف القانونى الصحيح على الواقعة .
		انتهاء الحكم إلى أن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وإعمال حكم المادتين ٣٧ ، ٣٨ فى حقه . أثره : عدم قبول دعوى الإعفاء .
٤٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢)
		٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها . حد ذلك : ألا يدفع بذلك أمامها . إشارة الحق فى الاعفاء من العقوبة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٤٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		عمل
		١ - جمع العامل بين حقه فى التعويض قبل هيئة التأمينات وبين حقه فى التعويض قبل المسؤولين عن الفعل الضار . جائز . أساس ذلك ؟
٢١٧	١٩٧	(الطعن رقم ٦٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		٢ - مسئولية المتبوع عن تابعه ليست ذاتية . هو فى حكم الكفيل المتضامن . مصدرها القانون . أحكام قانون التأمينات الإجتماعية . مجال أعمالها عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .
٢١٧	١٩٤	(الطعن رقم ٦٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
		غ
		غرامة - غش
		غرامة
		١ - المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات تجيز إبدال العقوبة الأصلية المقررة لجرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر . بعقوبة الحبس والغرامة المساوية لقيمة المال المختلس أو المستولى عليه أو ماتم تحقيقه من منفعة أوربح متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه .
٦٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١١)

الصلحة	القاعدة	
		<p>٢ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات .</p> <p>نسبية - التزام المتهمين بها بالتضامن فيما بينهم . أساس ذلك ؟</p> <p>إنزال الحكم عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهم . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح .</p>
٨٧٠	١٣١	<p>(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)</p> <p>غش</p> <p>١ - وجوب نشر الحكم الصادر بالإدانة عن جريمة إنتاج أغذية مغشوشة غير صالحة للاستهلاك . الأذى فى جريدتين وأسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه . المادة الثانية من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>القضاء بالنشر دون بيان اسم الجريدتين وتحمل المحكوم عليه نفقات النشر . خطأ فى تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح .</p>
٣٤٧	٤٩	<p>(الطعن رقم ٤٧٢٨ لسنة ٥٦ فى جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)</p> <p>٢ - متى تعد الاغذية ضارة بالصحة فى مفهوم المادة الرابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ؟</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة غش أغذية ضارة بصحة الإنسان وفق أحكام المادة الثانية من القانون ٤٨</p>

الصفحة	القاعدة	
		لسنة ٤١ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . ماهيتها ؟ نزول الحكم عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة . خطأ فى القانون .
١٠٦٧	١٦٢	(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٦) ٣ - تعديل المحكمة لتهمة إنتاج وعرض أغذية مغشوشة للبيع بإضافة الظرف المشدد وهو أن ماعرضه كان ضارا بصحة الانسان . تعديل فى التهمة نفسها . وجوب لفت نظر المتهم إلى ذلك التعديل . أثر ذلك ؟
١٠٦٧	١٦٢	(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٦) راجع أيضا : - حكم « تسببه . تسبيب معيب » (القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٣٤٧) ووصف التهمة (القاعدة ١٦٢ بالصحيفة رقم ١٠٦٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ف)
		فاعل أصلى - فجور
		فاعل أصلى
		١ - متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة ؟
		مثال فى جريمة جلب مواد مخدرة .
٥	١ مادة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
		٢ - ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملا
		من الأعمال المكونة لها يجعله فاعلا أصليا فى الجريمة التى دين
		بها ويدخله فى نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ عقوبات .
		مثال :
٢٦٤	٣٤	(الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
		٣ - مجرد ضبط الورقة المزورة أو الخاتم المقلد ، أو التمسك
		بذلك ، أو جود مصلحة للمتهم فى تزويرها أو تقليده . لا يكفى
		مجردا لإثبات اسهامه فى التزوير أو التقليد كفاعل أو شريك
		أو علمه بذلك . حد ذلك ؟
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		٤ - ثبوت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه يرتب

الصفحة	القاعدة	
		<p>استظهار الحكم اتفاق الطاعن مع المتهم الآخر على قتل المجنى عليه من معيته فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها . وأن كلا منهما قصد قصد الآخر فى إيقاعها .</p> <p>اعتباره فاعلا أصليا فى الجريمة .</p>
۱۱۶۷	۱۸۲	<p>(الظعن رقم ۴۲۱۴ لسنة ۵۸ ق جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱)</p> <p>۵ - ابعاد الأثنى عن مكان خطفها باستعمال طرق احتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها وحملها على الواقعة الجاني لها . كفايته لتحقق جريمة المادة ۲۹۰ عقوبات .</p> <p>مساواة القانون بين الفاعل والشريك فى تلك الجريمة .</p> <p>اعتبار المتهم فاعلا أصليا فيها سواء ارتكبها بنفسه أو بوساطة غيره . مادام قد ثبت مساهمته فيها .</p>
۱۲۶۱	۱۹۵	<p>(الظعن رقم ۶۰۰۷ لسنة ۵۸ ق جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۸)</p> <p>۶ - يكفى لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها إذا صحت لديه نية التدخل فيها .</p>

الصلحة	القاعدة	
		<p>القصص الجنائي في جريمة السرقة . عدم لزوم التحدث عنه</p> <p>استقلالاً . شرط ذلك ؟</p> <p>مثال :</p>
١٣٥٣	٢٠٤	<p>(الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)</p> <p>٧ - عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره إلا أن</p> <p>يكون مساهماً في العمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً .</p>
١٣٩١	٢١٢	<p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)</p>
		<p>فجور</p> <p>راجع : دعارة</p> <p>(القاعدتان رقما ١١٦.٩٤ بالصحيفتين رقمي ٧٧٢.٦٣٧)</p>

المنحة	القاعدة
	<p>(ق)</p> <p>قانون - قبض - قتل خطأ - قتل عمد - قذف</p> <p>قرار إداري - قصد جنائي - قضاة - قضاء عسكري</p> <p>قطاع عام - قوة الأمر المقضي</p> <p>قانون</p> <p>(أ) تفسيره</p> <p>١ - التهريب في مفهوم المادة ١٢١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، ماهيته ؟</p> <p>٥ ١ هيئة عامة (الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)</p> <p>٢ - ما يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض؟ المادة ١/٣٩ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣</p> <p>٣٧ ٢ نقابات (الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p> <p>٣ - صياغة النص في عبارات واضحة جلية. اعتبارها تعبيراً صادقا عن إرادة الشارع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل.</p> <p>٣٧ ٢ نقابات (الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p> <p>٤ - التهريب الجمركي - تعريفه ؟</p> <p>المراد بالتهريب الفعلي. والتهريب المحكي؟</p> <p>مثال .</p> <p>٥٩ ٢ (الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الاقليم الجمركى والخط الجمركى . ماهية كل منهما ؟ تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى . بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا .
٢٠٩	٢٥	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤) ٦ - مساواة الشارع فى نطاق الرشوة بين ارتشاء الموظف واحتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة بالاتجار بها . كفاية ابداء الموظف استعدادده للقيام بالعمل الذى يدخل فى اختصاصه لتوافر الزعم بالاختصاص . ولو لم يفصح به الموظف صراحة .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣) ٧ - وجوب نشر الحكم الصادر بالإدانة عن جريمة إنتاج أغذية مغشوشة غير صالحة للاستهلاك الآدمى فى جريدتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه . المادة الثانية من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ , القضاء بالنشر دون بيان اسم الجريدتين وتحمل المحكوم عليه نفقات النشر . خطأ فى تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح .
٣٤٧	٤٩	(الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - تضمين قانون السلطة القضائية النص على أن يكون لكل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين .</p> <p>مفاده : أن يكون للمحامي العام في دائرة اختصاصه المحلي كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ولرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الأول أن يقوموا بأعمال النيابة في الاتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف .</p>
٤٣٥	٦٣	<p>(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)</p>
		<p>٩ - استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة العامة في أداء نشاطها .</p> <p>علاقة رئيس مجلس الإدارة بالشركة علاقة تعاقدية .</p> <p>أساس ذلك وأثره ؟</p>
٤٨١	٦٩	<p>(الطعن رقم ٦٤٣٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٣)</p>
		<p>١٠ - قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ خول المحاكم العسكرية الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة من المتهمين إلا أنه لم يؤثرها في غير نطاق الأحداث الحاضمين لأحكامه بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو بحظرهما على المحاكم العادية إذ لم يرد فيه</p>

الصفحة	القاعدة	
		ولا فى أى تشريع آخر على انفراد القضاء العسكرى فى هذا النطاق بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى . مفاد ذلك؟
٤٨٧	٧٠	الاختصاص يكون مشتركا بين المحاكم العادية وبين المحاكم العسكرية ولا يمنع نظر أهما فيها من نظر الأخرى إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٣)
		١١ - المحاكم العادية هى صاحبة الولاية - العامة بالفصل فى الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص . أساس ذلك؟
٤٨٧	٧٠	اجازة بعض القوانين احالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة لايسلب المحاكم العادية ولاية الفصل فى تلك الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص. سواء أكان معاقبا عليها بمقتضى قانون عام أم خاص. (الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٣)
		١٢ - حظر احتجاز الشخص أكثر من .سكن فى البلد الواحد بغير مقتضى. م ٥ من القانون ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، انصراف لفظ البلد إلى المدينة أو القرية الواحدة وفقا للجدول المرفقة للقرار الجمهورى ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ ، لا محل لتحديد مدلول «البلد» طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك؟

الصفحة	المادة	
		وقسوع أحد المسكنين بمدينة الجيزة والآخر بمدينة القاهرة . خروجه عن نطاق التجريم . أساس ذلك ؟
٥٣٠	٧٩	(الطعن رقم ٦٢٠٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٦) ١٣ - الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . تميز كل منها عن الأخرى من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها .
		إطلاق الشارع حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور بحيث تناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله للذكر والأنثى على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على الأنثى التى تمارس الدعارة والتى تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل وهى المعاونة التى تكون وسيلتها الانفاق المالى بشتى سبله . كليا كان أم جزئيا وما يستلزمه من الاستدامة زمنيا طال أم قصر .
		جريمة التحريض على البغاء . عدم قيامها إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرض . أساس ذلك ؟
٦٣٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٤ - الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز. تتحقق به أركان الجريمة سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو لبغاء الأنثى.</p> <p>تنسب الدعارة إلى المرأة حين تبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز. وينسب الفجور إلى الرجل حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز. أساس ذلك ؟</p>
٦٣٧	٩٤	<p>(الطنن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢١)</p> <p>١٥ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ خلوهما وأى تشريع آخر من النص على أفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ بالفصل وحدها فى كافة الجرائم المبينة بهما . خلو أى منهما وأى تشريع آخر من النص على أفراد محاكم أمن الدولة بالاختصاص دون غيرها . أثر ذلك : بقاء اختصاص القضاء العادى بهذه الجرائم قائما .</p>
٧١٢	١٠٦	<p>(الطنن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ١٢)</p> <p>١٦ - التزام المؤجر بتحرير عقد ايجار كتابى للمستأجر. يقتضى علاقة ايجارية مباشرة بين الطرفين. عدم تحقق ذلك إلا بتلاقى إرادة المؤجر وإرادة شخص يرغب فى استئجار وحدة سكنية منه وهو المستأجر.</p> <p>قضاء الحكم بإدانة الطاعن رغم عدم إirاده ما يكشف عن قيام أية علاقة إيجارية بينه وبين المجنى عليه. خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه. ورأى الطاعنة.</p>
٧٢٥	١٠٧	<p>(الطنن رقم ٥٢٢٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - التوقيع على ظهر الشيك . اعتباره ناقلاً للملكية مالم يثبت صاحب الشأن أن المراد به أن يكون تظهيرا توكيليا.
		جريان العادة على أن تظهير المستفيد للشيك إلى البنك الذى يتعامل معه تظهيرا توكيليا.
		دفاع المتهم بأن تظهير الشيك على بياض للبنك المدعى بالحقوق المدنية كان تظهيرا توكيليا. جوهري. أثر ذلك؟
٧٥٦	١١٣	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٥)
		١٨ - اضافة صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يسلب تلك الصفة فى شأن تلك الجرائم عن مأمورى الضبط القضائي ذات الاختصاص العام.
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٦)
		١٩ - العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . بحيث يكون من شأنه أن يندفع فيه الجمهور فى المعاملات .
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٣)
		٢٠ - متى تعد الأغذية ضارة بالصحة فى مفهوم المادة الرابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦؟
		العقوبة المقررة لجريمة غش أغذية ضارة بصحة الانسان وفق أحكام المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ماهيتها؟
		نزول الحكم عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة. خطأ فى القانون.
١٠٦٧	١٦٢	(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢١ - جريمة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو الجهات الحكومية المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات . تحققها متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات.</p> <p>عدم اشتراط أن يكون التقليد متقنا ينخدع به المدقق فيه .</p> <p>كفاية وجود تشابه بين المقلد والصحيح قد يسمح بالتعامل بها أو يغدع بعض الناس فيها.</p>
١٠٠١	١٥٢	<p>(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/٣ / ١٩٨٨)</p> <p>٢٢ - إجازة النص في المادة ١٦٠ مكررا إجراءات للنائب العام أو المحامي العام إحالة الدعوى إلى محكمة الجنب في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا / أ عقوبات منسوخا ضمنا بالمادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .</p>
١٠١٦	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١/٣ / ١٩٨٨)</p> <p>٢٣ - إلغاء التشريع أو تعديله . بتشريع لاحق عليه مماثل له أو أقوى منه ، ينص على الإلغاء صراحة أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع.</p>
١٠١٦	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/٣ / ١٩٨٨)</p> <p>٢٤ - اختصاص المحاكم العادية بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن جريمة . أيا كان شخص مرتكبها.</p> <p>قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، خول القضاء العسكرى بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة</p>

الصفحة	القاعدة	
		من المتهمين. ليس فيه أو فى أى تشريع آخر على انفراد ذلك القضاء بهذا الاختصاص.
١٠٤٨	١٥٨	(الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٣/١١/١٩٨٨)
		٢٥ - جريمة الرشوة. تمامها بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشى. تسليم مبلغ الرشوة - من بعد - ليس إلا نتيجة الاتفاق .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٢/١/١٩٨٨)
		٢٦ - لذوى الشأن الطعن فى قرار الهدم فى ميعاد لايجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه به . المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ،
		تنفيذ قرار اللجنة النهائى أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط . واجب . المادة ٦٠ من القانون المذكور.
١٢٠١	١٨٥	(الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٢/١/١٩٨٨)
		٢٧ - مدلول الرشوة فى مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . شمولها حالة استعمال النفوذ الحقيقى أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول فى مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة. المقصود بالزعم هو مطلق القول دون اشتراط اقترائه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية.
		توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ عقوبات. إذا كان الجانى موظفا عموميا وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها فى عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .
		علة ذلك؟
١٢٣٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ فى جلسة ٦/١٢/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٨ - الموظف العمومي في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات . هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي نيظ به أداؤه.</p> <p>عدم تسوية الشارع في باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة .</p>
١٣١٤	١٩٩	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)</p> <p>٢٩ - اختصاص الموثقين المنتدبين الذين يعينون بقرار من وزير العدل . قصره على عقود الزواج والطلاق دون غيرها من المحررات والعقود . أساس ذلك؟</p> <p>قيام الموثق المنتدب بتحرير محضر الخطبة . لا يصبغه بالصفة الرسمية . أثر ذلك : عدم اعتباره من الأوراق الرسمية. ولو كانت شريعة الجهة التي يتبعها الموثق قد خولته عقد الخطبة أو أن يكون العمل قد جرى على تحرير محضر بها. متى كانت القوانين واللوائح لا تخوله ذلك أو تخلع عليه صفة الموظف العمومي في هذا المقام. أساس ذلك؟</p>
١٣١٤	١٩٩	<p>(الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)</p> <p>٣٠ - التهريب الجمركي. ماهيته؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		مجرد وجود الشخص داخل المنطقة الجمركية يحمل بضائع أجنبية لا يعتبر في ذاته تهريبا أو شروعا فيه إلا إذا قام الدليل على توافر نية التهريب.
١٣٨٠	٢١٠	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢/ ٢٨ / ١٩٨٨) راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية (القاعدة٢٨١ رقم ١٠٤٠١٤ بالصحيفتين رقمي ١٣٣.٦٩٨) وروابط (القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٩٦٩) وامتناع عن تنفيذ حكم (القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٥٠٢) وبناء على أرض زراعية (القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة ٥٣٨) وقضاء عسكري (القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ١٢٨) ومحاماه (القاعدة رقم ٢٠٧ بالصحيفة رقم ١٣٦٧)

(ب) تطبيقه

١ - حظر إقامة أية مبانى أو منشآت فى الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها. المادة ١٥٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣

إقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية. غير مؤثرة .

متى يعتبر القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم فى جريمة بناء على أرض زراعية .

٣٥٦ ٥١

(الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٨)

٢ - التزام المؤجر بتحرير عقد ايجار كتابى للمستأجر. يقتضى قيام علاقة ايجارية مباشرة بين الطرفين . عدم تحقق ذلك إلا بتلاقى إرادة المؤجر وإرادة شخص يرغب فى استئجار وحدة سكنية منه وهو المستأجر.

قضا . الحكم بإدانة الطاعن رغم عدم إirاده ما يكشف عن قيام أية علاقة ايجارية بينه وبين المجنى عليه. خطأ فى تطبيق القانون. يوجب نقضه. وبراءة الطاعنة.

٧٢٥ ١٠٧

(الطعن رقم ٥٢٢٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢٤)

٣ - قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة فى العقوبة . يوجب توقيع العقوبة المقررة لأشدها. عدم تقييد المحكمة بالوصف المسبب على الواقعة أو بالقانون المطلوب تطبيقه .

الصفحة	القاعدة	
		<p>صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة تسهيل دعارة أنثى .</p> <p>يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن جريمة تعريض أكثر من</p> <p>حدث للإلتحراف المرتبطة بها .</p> <p>قضاء المحكمة فى الجريمة الأخيرة . خطأ فى القانون.</p>
٧٤١	١١١	<p>(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٢)</p> <p>٤ - مناط التأثيم فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة</p> <p>الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ : تقديم أو تناول</p> <p>المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة فى الأماكن</p> <p>والمحال العامة . الجريمة المبينة بالمادة السابقة من ذلك</p> <p>القانون . مناط التأثيم فيها : هو وجود الجانى فى حالة</p> <p>سكرين فى مكان أو محل عام.</p> <p>الاستثناء الوارد فى عجز المادة الثانية سالفه الذكر.</p> <p>قصره على الأفعال المكونة للجريمة الواردة فيها. عدم</p> <p>امتداده إلى حالة السكر. أساس ذلك؟</p>
٨٩٨	١٣٤	<p>(الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ١٢)</p> <p>٥ - إحالة جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة</p> <p>١١٢ عقوبات إلى محكمة الجنح يوجب عليها الحكم بعدم</p> <p>الاختصاص بنظرها.</p>
١٠١٦	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٣)</p> <p>٦ - جواز اقتضاء المالك من المستأجر مقدم ايجار لايجاوز</p> <p>أجرة سنتين. شرط ذلك؟ عدم انصراف حكم الفقرة الأخيرة من</p> <p>المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الايجار</p> <p>الذى يتقاضاه المالك وفقا لأحكام هذه المادة.</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وما اشتمل عليه عقد الايجار وقيمة الاجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الايجارية. قصور.</p>
١٠٨٥	١٦٤	<p>(الطعن رقم ٣٧٩٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/ ٢٢ / ١٩٨٨)</p> <p>٧ - الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . مقتضاه : امتناع تطبيقه من اليوم التالى لنشره . أساس ذلك ؟</p> <p>تعلق الحكم بعدم الدستورية بنص جنائى . أثره : اعتبار الأحكام التى صدرت بالإدانة استنادا إليه . كأن لم تكن . مشال فى جريمة عدم إعلان المطلق زوجته المطلقة منه بوقوع الطلاق .</p>
١١٥٠	١٧٩	<p>(الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/ ٣ / ١٩٨٨)</p> <p>(ج) تعديل</p> <p>إلغاء التشريع أو تعديله . بتشريع لاحق عليه مماثل له أو أقوى منه ينص على الإلغاء صراحة أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع.</p>
١٠١٦	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١/ ٣ / ١٩٨٨)</p> <p>(د) إلغاؤه</p> <p>إجازة النص فى المادة ١٦٠ مكررا إجراءات للنائب العام أو المحامى العام إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح فى الأحوال</p>

الصفحة	القاعدة	
		المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا / أ عقوبات اعتباره . مفسوخا ضمنا بالمادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
١٠١٦	١٥٤	(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١/ ٣ / ١٩٨٨) راجع أيضا : قانون «تعديله» (القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة ١٠١٦)
		(هـ) سريان القانون
		١ - وقوع جريمة التهريب الجمركى فى تاريخ سابق على سريان القانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . أثره : خضوعها للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . أساس ذلك؟
٦٦٤	٩٨	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٨٨)
		٢ - طرق الطعن فى الأحكام الجنائية يتضمنها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن . مؤدى ذلك؟
٨٠٠	١١٩	(الطعن رقم ٨٣٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٨٨)
		٣ - القانون الذى استوفى مراحل التشريعية وتم نشره فى الجريدة الرسمية . التحدى به لا يجوز إلا من التاريخ الحقيقى لهذا النشر . شرط ذلك؟
٨٠٠	١١٩	(الطعن رقم ٨٣٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٨٨)

راجع أيضا دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفره ،

(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ١١٣٢)

وقانون « القانون الأصلح »

(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ١١٣٢)

(و) القانون الأصلح

١ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات فى جريمة تقاضى مقدم ايجار يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم من القانون القديم بما اشتملت عليه احكامه من الغاء العقوبة المقيدة للحرية التى كانت مقررة به لهذه الجريمة .

توقيع الحكم المطعون فيه عقوبة الحبس على الطاعنة يوجب تصحيحه بالغاء العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها .

تقاضى مقدم ايجار وفق أحكام المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مقصور على المباني التى تنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون فى ١٩٨١/٧/٣١ . مفاد ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٧)

٢ - حظر إقامة أية مباني أو منشآت فى الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها . المادة ١٥٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

إقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية .
غير مؤتمة .

الصفحة	المادة	
		متى يعتبر القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم فى جريمة بناء على أروض زراعية ؟
٣٥٦	٥١	(الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨) ٣ - صدور القانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات . فى جريمة القاء قاذورات فى غير الأماكن المخصصة . اعتباره أصلح للمتهم. تقرير هذا القانون للعقوبة المنصوص عليها فيه بالغرامة التي لا تزيد عن مائة جنيه . مؤداه : جعل الجرائم المعاقب عليها بمقتضاه من قبيل المخالفات. مضى سنة على آخر إجراء فى مواد المخالفات . أثره : إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.
٦٥٣	٩٦	(الطعن رقم ٧٤٠٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤) ٤ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد وقوع جريمة تقاضى مقدم ايجار وقبل الفصل فيها بحكم بات . اعتباره أصلح للمتهم . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>تطبيق الحكم المطعون فيه للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>يجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون .</p> <p>إغفال حكم الإدانة فى جريمة تقاضى مقدم ايجار بيان الأجرة الشهرية رغم اتصالها بحكم القانون على الواقعة .</p> <p>يعيبه . علة ذلك ؟</p>
٧٣٢	١٠٩	<p>(الطعن رقم ٨٢٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٩)</p> <p>٥ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم فى جريمة تجريف أرض زراعية . إذا كان مالكا لتلك الأرض من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . علة ذلك ؟</p>
١١٣٢	١٧٥	<p>(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)</p> <p>٦ - صدور قانون أصلح للمتهم بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل الفصل فيه بحكم بات . واجب محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم . أساس ذلك ؟</p>
١١٣٢	١٧٥	<p>(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		قبض
		١ - الاستدعاء الذى يقوم به مأمور والضبط القضائى.
		إبان جمع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضا ماديا. ليس قبضا.
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧)
		٢ - الاستدعاء الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى إبان
		جمع الاستدلالات . ماهيته؟
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٩٢ / ٩ / ١٩٨٨)
		٣ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من الدفع القانونية
		التي تختلط بالواقع . أثر ذلك؟
٤٥٣	٦٤	(الطعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٨٨)
		٤ - توافر حالة التلبس فى الجنائيات والجنح المعاقب عليها
		بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر يبيح لمأمور الضبط
		القضائى القبض على المتهم الحاضر متى وجدت دلائل كافية
		على اتهامه . المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية.
		مثال تتوافر فيه حالة التلبس فى جريمة شروع
		فى تهريب جمركى.
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٨٨)
		٥ - حق موظفى الجمارك فى التفتيش داخل الدائرة
		الجمركية أو فى حدود دائرة الرقابة الجمركية . شرطه؟
		عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون
		الإجراءات الجنائية . حد ذلك؟
٩٣٠	١٤٠	(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق . يضير العدالة.
		الحرية الشخصية حق طبيعي. عدم جواز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته في غير حالة التلبس إلا بإذن القاضي المختص أو النيابة العامة . المادة ٤١ من الدستور.
٩٣٠	١٤٠	(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)
		٧ - التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها.
		المادة ٣٤ إجراءات بعد تعديلها . لا تجيز القبض على المتهم إلا في أحوال التلبس.
		اثبات الحكم أن التفتيش الذي أجراه مأمور الجمرك كان نفاذا لطلب ضابط مكافحة المخدرات . دون أن تقوم في نفسه هو مظنة التهريب . يعيبه.
٩٤٠	١٤٠	(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)
		٨ - التفتيش المحظور قانونا . ماهيته؟
		- دخول المنازل تعقباً لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه لا بقصد تفتيشها . جائز.
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق ١٩٨٨/١٢/١)
		راجع أيضا : تهديد
		(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة ٢٦٤)

الصفحة	القاعدة	
		قتل خطأ
		١ - حكم الإدانة فى جريمة القتل والإصابة الخطأ . شرط صحته؟
		رابطة السببية . إقتضاؤها اتصال الخطأ بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب.
		إغفال حكم الإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ ببيان مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الخطأ وبيان الإصابات التى لحقت بالمجنى عليهم من جراء التصادم استناداً إلى دليل فنى. قصور.
٣٣٢	٤٦	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)
		٢ - بيانات حكم الإدانة؟
		سلامة القضاء بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ . مشروطة ببيان ركن الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل .
		إغفال حكم الإدانة فى جريمة القتل الخطأ ببيان كيفية وقوع الحادث ووجه الخطأ الذى قارفه الطاعن والدليل على ذلك. قصور.
٧٥١	١١٢	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٥)
		٣ - توافر الحادث القهرى بشرائطه. أثره: انقطاع علاقة السببية بين النتيجة والخطأ.
		الدفع بوقوع الحادث بسبب أجنبى. جوهرى. على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه.
١٢١	١٨٧	(الطعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		قتل عمد
		١ - العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية أو المرتبط بجنحة . ماهيتها . المادة ٢٣٤ عقوبات.
		قصور الحكم الصادر باعدام الطاعن فى جريمة قتل عمد مقترن بجناية اغتصاب ومرتبطة بجنحة شروع فى سرقة فى استظهار توافر جناية الاغتصاب المقتنة . أثره ؟
٧٩	٦	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٧ جلسة ١٩٨٨/١/٦)
		٢ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . يستخلصه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.
		مثال لتسبب سائق فى التدليل على ثبوت قصد القتل لدى الطاعن.
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٧)
٥٧٤	٨٨	(والطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
٩٧٥	١٥٠	(والطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ جلسة ١٩٨٨/١١/١)
١١٦٧	١٨٢	(والطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٨ جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٣ - الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم من تسبب لإقراره ؟
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٤ - جواز نشوء نية القتل . أثر مشادة وقتية.
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٥ - استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين اصابات القتيل وبين وفاته . نقلا عن تقرير الصفة التشريحية.
		لاقصور.
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - عدم جدوى النعى على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والاتلاف العمدى الأخرى متى أخذ المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت فى حقه وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد.
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٧ - النعى بعدم توافر ظرف الاقتران . لاجدوى منه مادامت العقوبة الواقعة على الطاعن تدخل فى الحدود المقررة لأى من جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار مجردة عن الظرف المشار إليه.
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٨ - إقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت فيه جثث المجنى عليهم استنادا إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء بمكان وقوف السيارة المتواجدين بداخلها. وكذا عدم كفاية العثور على كل الطلقات الفارغة المستعملة فى الحادث. موضوعى. استفادة الرد من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٩ - عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المقدمة عن جريمة القتل وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية فيها .
		المصاحبة الزمنية. مقتضاها؟ تقدير تحققها. موضوعى.
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - ثبوت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه. يرتب تضامنا في المسؤولية.
		استظهار الحكم اتفاق الطاعن مع المتهم الآخر على قتل المجنى عليه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها. وأن كل منهما قصد قصد الآخر في إيقاعها اعتباره فاعلا أصليا في الجريمة.
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		١١ - ثبوت سبق الاصرار في حق المتهمين : يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة منهم.
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		١٢ - حدوث إصابة المجنى عليه من الأمام رغم وقوف ضاربه خلفه. جائز. إذ أن جسم الإنسان متحرك. لا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء.
		تجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت بالدليل الصحيح في وجدان المحكمة. غير جائز أمام النقض.
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		١٣ - القضاء بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق اصرار
		النعي على الحكم في شأن الظرف المشدد غير مقبول.
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة
	وراجع أيضا : إثبات « بوجه عام » (القاعدة رقم ١٥٣.٨ بالصحيفتين رقمي ١٠١٢.٩٠) وراثبات « خبره » (القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٧٤) وراثبات « اعتراف » (القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١١٦٧) وراثبات « شهود » (القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة ٥٧٤) وتفتيش (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٩٠) وحكم « تسببيه تسبيب معيب » (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ١٠١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>قذف</p> <p>راجع سبب وقذف</p> <p>قرار إداري</p>
		<p>١ - لذوى الشأن الطعن فى قرار الهدم فى ميعاد لايجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه به . المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>تنفيذ قرار اللجنة النهائية أو حكم المحكمة الصادر فى شأن المنشأة الآيلة للسقوط . واجب . المادة ٦٠ من القانون المذكور.</p>
١٢٠١	١٨٥	<p>(الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p> <p>٢ - حكم الإدانة . وجوب أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .</p> <p>اكتفاء الحكم بنقل وصف التهمة والإحالة إلى محضر ضبط الواقعة وإغفاله الرد على دفاع الطاعنة بأن قرار الهدم لم يصر نهائيا . قصور وإخلال بحق الدفاع.</p>
١٢٠١	١٨٥	<p>(الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		قصد جنائى
		١ - ثبوت علم الجانى بأن ما يحزره مخدر يتوافر به القصد الجنائى فى جريمة احرازه - استظهار هذا القصد . موضوعى . اقناعية الدليل فى المواد الجنائية . مفادها ؟ (الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
٥	٥	
		٢ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . يستخلصه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . مثال لتسبيب سائق فى التدليل على ثبوت قصد القتل لدى الطاعن .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٨ / ١ / ٧)
٥٧٤	٨٨	(و الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٢)
٩٧٥	١٥٠	(و الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١)
١١٦٧	١٨٢	(و الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١)
		٣ - الغيبوبة المانعة من المسئولية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ عقوبات . ماهيتها ؟ تناول المخدر أو المسكر عن علم واختيار . حكمه ؟ اقتراح الجانى لجرائم تتطلب قصد جنائى خاص . وجوب التحقق من قيام هذا القصد لديه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع .
١٢٢	١٢	(الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها . موضوعي . مثال لتسبيب سائق في توافر قصد الاتجار (الطعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
١٩٠	٢١	٥ - إقامة حكم البراءة على عدم صحة الاتهام . له حجية في دعوى البلاغ الكاذب . إقامته على الشك في الاتهام لا يعطيه هذه الحجية. القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . مناطه تحققه ؟ مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة بلاغ كاذب.
٣٠٣	٤١	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٧) ٦ - تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أوتوافر أحد القصور الخاصة من إحرازه مثال :
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٤٣٨٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨) ٧ - تقدير توافر قصد الاتجار في المخدر . موضوعي . التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

الصفحة	القاعدة	
		حق المحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها تجزئة هذه التحريات والأخذ منها بما تطمئن إليه وأطراح ماعداه . مثال .
٣٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٤١٠٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢) ٨ - كفاية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى بالبراءة . القصد الجنائى فى جريمة جلب الجواهر المخدرة . استخلاصه . موضوعى . متى كان سائغا .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٠) ٩ - جواز نشوء نية القتل . أثر مشادة وقتية .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٢) ١٠ - القصد الجنائى فى جرائم التزوير . موضوعى . تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال . غير لازم . مادام قد أورد ما يدل عليه .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٤) ١١ - عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال على علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها . لابعيبيه . مادامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد توفر هذا العلم لديه . القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعى .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - جريمة اخراج النقد الأجنبي على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا. متى تتحقق؟ عدم استلزام القانون لهذه الجريمة قصدا خاصا.
٦٥٨	٩٧	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)
		١٣ - جريمة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار من الجرائم ذات القصد الخاص. وجوب استظهار القصد الخاص فيها . إطلاق القول بتوافر التهريب الجمركي دون استظهار ذلك القصد . قصور.
٧٦١	١١٤	(الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)
		١٤ - جريمة تسهيل الدعارة . توافرها بقيام الجاني بأى فعل بقصد تسهيل البغاء لغيره بغرض تمكين هذا الغير من ممارسته . فلا تقوم إذا لم ينصرف قصد الجاني الى ذلك بصفه أساسية ولو جاء التسهيل عرضا أو تبعا . مثال لانتفاء تطبيق نظرية العقوبة المبررة.
٧٧٢	١١٦	(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)
		١٥ - جريمة الزنا . ركن العلم فيها بأن من زنى بها متزوجة . أمر مفترض فى حق الشريك . ينفيه اثباته أن الظروف كانت . لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .
٩١٤	١٣٧	(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - القصد الجنائي في جريمة التزوير . تحققه . بتعمد تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي زور من أجله.
١٥٢	١٠٠١	(الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		١٧ - القصد الجنائي في جريمة الارشاء وعرض الرشوة . متى يتوافر؟ عدم تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي . لا يعيبه . أساس ذلك؟
١٦٣	١٠٧٤	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)
		١٨ - تقدير توافر قصد الاتجار في المخدر . موضوعي. لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ماعداه . تعويل المحكمة على ما اسفرت عنه التحريات بشأن إحراز المخدر وإطراحها ما دلت عليه من توافر قصد الاتجار . لا عيب. تجزئة المخدر في لفافات وتلوث نصل المطواة بآثار المخدر من الأمور النسبية . تقديرها . موضوعي.
١٦٦	١٠٩٧	(الطعن رقم ٤٥٢٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
		١٩ - مجرد تقديم شكوى إلى جهة الاختصاص في حق شخص واسناد وقائع معينة إليه . لا يعد قذفا معاقبا عليه. مادام أن القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه.
١٧١	١١١٦	(الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - ثبوت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه. يرتب تضامنا في المسؤولية.
		استظهار الحكم اتفاق الطاعن مع المتهم الآخر على قتل المجنى عليه من معيته في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها. وأن كل منها قصد قصد الآخر في ايقاعها. اعتباره فاعلا اصليا في الجريمة.
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٢١ - ثبوت سبق الاصرار في حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة منهم.
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٢٢ - الأصل ألا يسأل الجاني إلا عن الجريمة التي ارتكبها أو اشترك فيها. مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية. متى كان في مقدوره أو كان من واجبه توقع حدوثها. أساس ذلك؟ المادة ٤٣ عقوبات.
١٢٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)
		٢٣ - جريمة خطف أنشى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحليل أو الاكراه . تحققها . بابعادها عن مكان خطفها. أيا كان

الصفحة	القاعدة	
١٣٣٧	١٩١	<p>بقصد العبث بها باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على الواقعة الجنائى لها. أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها. المادة ٢٩٠ عقوبات.</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)</p> <p>٢٤ - التهريب الجمركى. ماهيته؟</p> <p>مجرد وجود الشخص داخل المنطقة الجمركية يحمل بضائع أجنبية لا يعتبر فى ذاته تهريبا أو شروعا فيه إلا إذا قام الدليل على توافر نية التهريب .</p>
١٣٨٠	٢١٠	<p>(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٨)</p> <p>٢٥ - يكفى لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها إذا صحت لديه نية التدخل فيها.</p> <p>القصد الجنائى فى جريمة السرقة . عدم لزوم التحدث عنه استقلالاً. شرط ذلك؟</p> <p>مثال :</p>
١٣٥٣	٢٠٤	<p>(الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)</p> <p>وراجع أيضا : مواد مخدرة</p> <p>(القواعد (أرقام ١، ٥٩، ٦٨ بالصفحات (أرقام ٤٩، ٣٩٧، ٤٧٣)</p> <p>وجانب</p> <p>(القاعدتان رقم ٥٩، ٦٨ بالصحيفتين رقمى ٣٩٧، ٤٧٣)</p> <p>وشيك بدون (صيد</p> <p>(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٩٤)</p> <p>واشتراك</p> <p>(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٦٣٧)</p>

الصفحة	القاعدة	قضاة
		١ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية على القاضى فى جناية أو جنحة قبل صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى بذلك . المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ سريان ذات الحكم على النيابة العامة . المادة ١٣٠ من ذات القانون. وجوب تضمين الحكم صدور الإذن. إغفال ذلك : يبطله . لا يغنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الإذن بالفعل.
٥٦٣	٨٦	(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٧) ٢ - قيام القاضى بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلا بطالانا متعلقا بالنظام العام . أساس ذلك ؟ صدور الحكم مشوبا بهذا العيب . يوجب عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل فى موضوع الدعوى . عدم جواز تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١ / ٤١٩ إجراءات . مخالفة ذلك . توجب النقض والإعادة لمحكمة أول درجة.
٥١٦	٧٦	(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٣١)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">قضاء عسكري</p> <p>١ - اختصاص المحاكم العسكرية بالفصل في الجرائم التي أسبغ قانون الأحكام العسكرية عليها ولاية الفصل فيها - عدا الجرائم التي تقع من الاحداث - هو اختصاص مشترك بين القضاء العسكري والمحاكم المدنية. مؤدى ذلك؟</p> <p>التزام المحاكم العادية بالفصل في أية جريمة ترى السلطات القضائية العسكرية عدم اختصاصها بها . أساس ذلك؟</p>
١٢٨	١٣	<p>(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٣)</p> <p>٢ - المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص . أساس ذلك؟</p> <p>اجازة بعض القوانين احوالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة . لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص . سواء أكان معاقبا عليها بمقتضى قانون عام أم خاص.</p>
٤٨٧	٧٠	<p>(الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p> <p>٣ - قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ خول المحاكم العسكرية الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة من المتهمين إلا أنه لم يؤثرها في غير</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>نطاق الأحداث الخاضعين لأحكامه بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو بحظرهما على المحاكم العادية إذ لم يرد فيه ولا في أي تشريع آخر على انفراد القضاء العسكري في هذا النطاق بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى .</p> <p>مفاد ذلك؟</p> <p>الاختصاص يكون مشتركا بين المحاكم العادية وبين المحاكم العسكرية ولا يمنع نظر أيهما فهما من نظر الأخرى إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى.</p>
٤٨٧	٧٠	<p>(الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p>
		<p>٤ - اختصاص المحاكم العادية بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن جريمة . أيا كان شخص مرتكبها.</p> <p>قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . خول القضاء العسكري بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين . ليس فيه أو في أي تشريع آخر نص على انفراد ذلك القضاء بهذا الاختصاص .</p>
١٠٤٨	١٥٨	<p>(الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)</p>

المنحة	القائمة	
		<p style="text-align: center;">قطاع عام</p> <p style="text-align: center;">راجع شركات القطاع العام</p> <p style="text-align: center;">قوة الأمر المقضى</p>
		<p>١ - قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥</p>
		<p>لسنة ١٩٦٦ خول المحاكم العسكرية الاختصاص بنوع معين</p>
		<p>من الجرائم ومحاكمة فئة من المتهمين إلا أنه لم يؤثرها فى</p>
		<p>غير نطاق الأحداث الخاضعين لأحكامه بهذه المحاكمة. وذلك</p>
		<p>الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية إذ لم يرد فيه</p>
		<p>ولا فى أى تشريع آخر على انفراد القضاء العسكرى فى هذا</p>
		<p>النطاق بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى.</p>
		<p>مفاد ذلك؟</p>
		<p>الاختصاص يكون مشتركا بين المحاكم العادية وبين</p>
		<p>المحاكم العسكرية ولا يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى</p>
		<p>إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى.</p>
٤٨٧	٧٠	<p>(الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)</p>
		<p>٢ - حجية الحكم . ورودها على المنطوق والأسباب المكمل</p>
		<p>له والمرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزئ .</p>
		<p>الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا</p>
		<p>يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملا للمنطوق ومرتبطا</p>
		<p>به ارتباطا وثيقا غير مجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به .</p>
		<p>العبرة فى الحكم هى بحقيقة الواقع .</p>
		<p>مثال لحكم بالبراءة فى جنابة اختلاس أموال أميرية .</p>
٥١٥	٨٢	<p>(الطعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ك)</p> <p>كحول - كفالة</p> <p>كحول</p> <p>١ - عدم اشتراط تضمين حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة.</p> <p>اشارة الحكم إلى صدور طلب كتابي من الجهة المختصة فى الحالات التى يوجب القانون فيها ذلك لتحريك الدعوى الجنائية. غير لازم إلا فى حالة الحكم بالإدانة .</p> <p>٢٧٦ ٣٦ (الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)</p> <p>راجع ايضا حكم د ما لا يعيبه فى نطاق التذليل ،</p> <p>(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٧٦)</p> <p>و سكر بين</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٩٨)</p> <p>كفالة</p> <p>إبداع الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية وإن كان تدبيرا احترازيا إلا أنه عقوبة مقيدة للحرية لاحتياج إلى تقديم كفالة من الطاعن.</p> <p>١١٣٧ ١٧٦ (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(م)
		<p>مأمرات الضبط القضائي - محال عامة - محاماة - محضر الجلسة - محكمة الأحداث - محكمة استئنافية - محكمة أمن الدولة - محكمة أول درجة - محكمة ثاني درجة - محكمة الجنايات - محكمة الجنج - محاكم عادية - محكمة الموضوع - محكمة النقض - محكمة دستورية - مخالفة - مرور - مستخدم عام - مطارات - مساهمة جنائية - مسئولية جنائية - مسئولية مدنية - مصادرة - معارضة - مقدم إيجار - مواد مخدرة - مؤسسات عامة - موانع المسئولية - موانع العقاب - موظفون عموميون .</p>
		مأمرات الضبط القضائي
		١ - الاستدعاء الذي يقوم به مأمرات الضبط القضائي . إبان جمع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضا ماديا . ليس قبضا .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٨)
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢٠/٩/١٩٨٨)
		٢ - اختصاص ضباط الشرطة بالإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة بتفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجرمية التي يباشرون أعمالهم فيها . قرار وزير العدل رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٣
٤٥٣	٦٤	(الطعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٨)
		٣ - كل إجراء يقوم به مأمرات الضبط القضائي في الكشف عن الجريمة صحصيح . طالما بقيت إرادة الجاني حرة . ومادام لم يقع منهم تخريض على ارتكابها .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٧/٤/١٩٨٨)

الصلحة	القاعدة	
		٤ - لضابط المباحث الجنائية صفة الضبط القضائي بصفة عامة. المادة ٢٣ إجراءات . مؤدى ذلك ؟
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)
		٥ - اعضاء صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة لايسلب تلك الصفة فى شأن تلك الجرائم عن مأمورى الضبط القضائي ذات الاختصاص العام .
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)
		٦ - حق موظفى الجمارك فى التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود دائرة الرقابة الجمركية . شرطه ؟
		عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . حد ذلك ؟
٩٣٠	١٤٠	(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)
		٧ - ولاية مأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام انبساطها على جميع أنواع الجرائم . اعضاء صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة . لا يسلبهم هذه الصفة .
١٠٤٤	١٥٧	(الطعن رقم ٣٩٣٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٠)

الصفحة	اللائحة	
		٨ - اسباغ المشرع على مديري إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين صفة مأمور الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية . أساس ذلك المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .
		عدم جدوى دفاع الطاعن بعدم اختصاص الضابط مجرى التحريات وهو ضابط بقسم مكافحة المخدرات بالاسكندرية مكانيا بدعوى اقامته بمحافظة غير التي يعمل بها الضابط .
١٠٥٢	١٥٩	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)
		٩ - مهمة مأموري الضبط القضائي وفق أحكام المادة ٢١ إجراءات . حدها ؟
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		١٠ - صدور أمر بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائي تنفيذه أينما وجده . مادام في دائرة اختصاص مصدر الإذن ومنقذه .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		(راجع أيضا : تلبس
		(القواعد أرقام ٤٤ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٤٠ بالصفحات
		أرقام ٣١٦ ، ٨١٦ ، ٨٥٩ ، ٩٣٠)

الصفحة	القاعدة
	<p>تفتيش " إذن التفتيش . تنفيذه "</p> <p>(القاعدتان رقما ١٧ ، ١٨١ بالصحيفتين رقمى ١٥٠ ، (١١٥٩</p> <p>رقابة إدارية</p> <p>(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٨٠)</p> <p>دفع " الدفع بطلان التفتيش "</p> <p>(القواعد أرقام ٤٤ ، ٤٥ ، ١٢٩ ، ١٨١ بالصفحات أرقام ٣١٦ ، ٣٢٤ ، ٨٥٩ ، ١١٥٩)</p> <p>قبض</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٩٣٠)</p> <p>محال عامة</p> <p>القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . محال سريانه ؟</p> <p>الأصل أن يكون المحل الذى يسرى عليه القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل مما يخص لغرض صناعى أو تجارى أو أن يكون محلا بطبيعة مايجرى فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن .</p> <p>وجوب أن يشتمل الحكم بالإدانة على وصف المحل وبيان وجه نشاطه . خلو الحكم من هذا البيان قصور .</p> <p>(الظعن رقم ٤٥٨٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣)</p>
١٤٠	١٥

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : سكرين
		(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٩٨)
		قانون " تطبيقه "
		(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٩٨)
		كحول
		(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٨٩٨)
		محاماة
		١ - ما يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض ؟ المادة ١/٣٩ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣
٣٧	٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
	نقابات	٢ - صدور قرار من لجنة قبول المحامين أمام النقض في ظل القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع إجراءات الطعن فيه للقواعد الإجرائية المقررة فيه . المادة الأولى مرفعات .
٣٧	٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
	نقابات	٣ - خلو القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة قيد المحامين أمام النقض لا يجعل تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء . علة ذلك ؟
		انعقاد الاختصاص بنظر الطعون في قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لهذه المحكمة . أساس ذلك ؟
٣٧	٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
	نقابات	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع .
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
		٥ - حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية . علة ذلك : حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا دفاعا شكليا .
		حضور المحامي أثناء المحاكمة ليشهد بإجرائها معاونا المتهم معاونة إيجابية بما يرى تقديمه من دفاع . واجب .
٤٦٦	٦٦	(الطعن رقم ٤٤٦٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
		٦ - وجوب أن يكون لكل متهم بجناية . محام يدافع عنه . المادة ٦٧ من الدستور .
		حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية ليكفل له دفاعا حقيقيا لا دفاعاً شكليا . علة ذلك ؟
		ثبوت أن الدفاع الذي أبداه المحامي المنتدب عن الطاعن يقصر عن بلوغ الغرض منه . يبطل إجراءات المحاكمة .
		مثال في عدم ترفع الدفاع عن المتهم أو تقديم معاونة إيجابية .
٩٣٨	١٤١	(الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه . أمر الدفاع متروك للمحامى يتصرف فيه بما يرضى ضميره وما تهدى إليه خبرته .
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٨ - استعداد الدفاع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٩ - نذب المحكمة محاميا ترفع فى الدعوى لعدم حضور محام عن المتهم . لا إخلال بحق الدفاع . مادام الطاعن لم يبد اعتراضا ولم يتمسك بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل .
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		١٠ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . عدم جواز النعى على الحكم بقالة أن المحامى المنتدب لم يوفق فى الدفاع عن المتهم .
١٣٤٨	٢٠٣	(الطعن رقم ٥٦٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)
		١١ - كفاية حضور محام موكلا كان أو منتدبا مع المتهم بجناية .
١٣٤٨	٢٠٣	(الطعن رقم ٥٦٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .
		اختصاص المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية دون غيرهم . بالمرافعة أمام محكمة الجنايات المادة ٣٧٧ إجراءات .
١٣٤٨	٢٠٣	(الطعن رقم ٥٦٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)
		١٣ - وجوب توقيع تقرير الأسباب من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
		محامو الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية . لا يجوز مزاولتهم أعمال المحاماة لغير جهة عملهم . مخالفة ذلك . أثره : بطلان العمل . المادة ٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة .
		توقيع تقرير الأسباب من محام لإحدى الهيئات العامة . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
١٣٦٧	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٣٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)
		١٤ - وجوب أن يكون المحامي المقرر بالطعن بالنقض في المواد الجنائية وكيلاعن الطاعن وقت التقرير به . أساس ذلك ؟ الطعن في الأحكام . يستلزم توكيلا خاصا . أو توكيلا عاما ينص فيه على ذلك .
١٣٧٧	٢٠٩	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : استجواب
		(القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ١٠٥)
		محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية "
		(القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ٣١)
		محكمة النقض " حقها في الرجوع عن أحكامها .
		(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٧٥١)
		نقابات
		(القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ٣١)
		وكالة
		(القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٤٢٩)
		محضر الجلسة
		١ - خلو الحكم ومحضر الجلسة من بيان اسم المحكمة .
		اعتبار الحكم المذكور والحكم المؤيد له . كأن لاوجود لهما .
٤٢٩	٦٢	(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٢ - خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا .
		لايعيب الحكم . للخصم أن يطلب صراحة تدوين دفاعه في
		المحضر فإن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل
		باب المرافعة . عليه أن يقدم الدليل على ذلك ويسجل هذه
		المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم . اغفال ذلك . أثره : عدم
		جواز المحاكمة به أمام النقض .
١١٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . إذ كان عليه أن يتمسك بأثباته فيه .
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٦) راجع أيضا : إجراءات " إجراءات المحاكمة " (القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٧٧) محكمة الأحداث راجع أحداث (القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١١٩٣) عقوبة " توقيعها " (القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١١٩٣) محكمة استئنافية ١ - المحكمة الاستئنافية تحكم أصلا على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه .
٦٤٧	٩٥	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢١) ٢ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بسماع شاهدى الإثبات . يفيد تنازله عن سماعه . التفات المحكمة الاستئنافية عن ذلك الطلب . لا تشريب .
٦٤٧	٩٥	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اعتناق الحكم الاستئنافية المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف . عدم ضرورة بيان تلك الأسباب اكتفاء بالإحالة إليها .
٦٤٧	٩٥	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٢١)
		٤ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم . القضاء بالإغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . مخالفة ذلك : خطأ في القانون . يوجب تصحيحه .
١٢٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٨)
		٥ - إيراد الحكم الاستئنافية أسباب مكملية لأسباب حكم أول درجة الذي اعتنقه . مفاده : أخذه بتلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .
		خلو الحكم المطعون فيه من ذكر مواد العقاب . لا يعيبه . طالما أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي سجلت في صلبها تطبيق تلك المواد على المتهم . أخذه بها فيه ما يتضمن بذاته مواد العقاب .
١٢٨١	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١١)
		راجع أيضا : استئناف " التقرير به "
		(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٣٤٣)
		وصف التهمة :
		(القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٥٦)

القاعدة الصفحة

محكمة أمن الدولة

النص في المادة الثالثة من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ على اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بالجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . مفاده : أنها تختص اختصاصا استثنائيا انفراديا بنظر تلك الجنايات .

١٥٤ ١٠١٦

(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠)

راجع أيضا : محكمة الجنج " اختصاصها "

(القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ١٠١٦)

محكمة دستورية " اختصاصها "

(القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٨٢)

نيابة عامة

(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٤٧)

محكمة أول درجة

راجع : محكمة استئنافية

(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٢٥٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">محكمة ثاني درجة</p> <p>تقرير الاستئناف هو المرجع فى تعرف حدودما استؤنف من أجزاء الحكم . استئناف النيابة لايتخصص بسببه ولكن يتحدد بموضوعه . مجاوزة المحكمة الاستئنافية . لما استؤنف من أجزاء الحكم . يعيب حكمها .</p> <p>مثال لتسبيب سائق لقضاء محكمة النقض ببراءة الطاعن من تهمة الإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر .</p>
١٩٩	٢٣	<p>(الطعن رقم ٧٥٠١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢١)</p> <p>راجع أيضاً حكم " اتعدامه "</p> <p>(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٣٣٨)</p> <p>دفوع " الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة "</p> <p>(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٣٣٨)</p> <p>قضاة " صلاحيتهم "</p> <p>(القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٥١٦)</p>
٥٥٥	٨٢	<p style="text-align: center;">محكمة الجنايات</p> <p>١ - أحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات برصفها جنائية . ثبوت أنها جنحة بعد التحقيق والمرافعة . على المحكمة الفصل فيها . تكييفها بأنها جنحة قبل التحقيق والمرافعة . وجوب القضاء بعدم الاختصاص بها ، وأحالتها إلى المحكمة الجزئية .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٨٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - متى يصح جلوس رئيس محكمة ابتدائية . بمحكمة الجنائيات لدور واحد أو أكثر ؟
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٣ - النص فى المادة ٣٧٨ إجراءات على وجوب أن يكون تأجيل نظر القضية ليرم معين سواء فى ذات الدور أو دور مقبل من قبيل الأحكام التنظيمية . لا بطلان على مخالفتها . الدفع ببطلان قرار المحكمة باعادة الدعوى للمرافعة لدور مقبل غير معين مع استمرار حبس المتهمين . تعييب للإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام التتض .
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		راجع أيضا : إثبات " شهود "
		(القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ١٠٥)
		إجراءات " إجراءات المحاكمة "
		(القاعدتان رقما ١٥٥.٣٣ بالصحيفتين رقمى ١٠٢٦.٢٥٩)
		محاماة
		(القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١٣٤٨)
		محكمة الجنج
		احالة جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عسقربات إلى محكمة الجنج يوجب عليها الحكم بعدم الاختصاص بنظرها .
١٠١٦	١٥٤	(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣)

محاكم عادية

المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص أساس ذلك ؟

اجازة بعض القوانين احالة جرائم معينه إلى محاكم خاصة لا يسلب المحاكم العادية ولايتها الفصل في تلك الجرائم مادام أن المدانون الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص . سواء أكان معاقبا عليها بمقتضى قانون عام أم خاص .

٤٨٧ ٧٠

(الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٥٥ جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)

محكمة الموضوع

الإجراءات العامة

١ - عدم تمتع الطاعن أمام محكمة أول درجة بسماع شهودي الاتهام . يجب تنازله عن سماعته . التفات المحكمة الاستئنافية عن ذلك الطلب . لا تشريع .

٦٤٧ ٩٥

(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٥٨ جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

٢ - النعى على المحكمة تعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير جائز . مثال .

٩٧٥ ١٥٠

(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٥٨ جلسة ١٩٨٨/١١/١)

راجع ايضا: إثبات " شهود "

(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٩٧)

حكم " تسببيه . تسبیب غیر معیب " .

(القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١٢٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		سلطتها في تقدير الدليل :
		١ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع .
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٤)
		٢ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صحتها .
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٤)
		٣ - تقدير جدية التحريات . لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٤)
٢٠٩	٢٥	(الطعن رقم ٤٢٦١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٤)
		٤ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش . موضوعي .
		الخطأ في اسم الطاعن أو في محل إقامته في محضر الاستدلال . غير قادح في جدية ما تضمنه من تحريات .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣)
		٥ - وزن أقوال الشاهد . موضوعي .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣)
٥٩	٢	(الطعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣)
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٣)
٨٤٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ٩ / ٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تقدير نص قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعى .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧) ٧ - قصد القتل أمر خفى . لا يدرك بالحس الظاهر يستخلصه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . مثال لتسبيب سائق فى التدليل على ثبوت قصد القتل لدى الطاعن .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧) ٨ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم . موضوعى أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها . عدم التزامها ببيان علة ذلك .
١٠٥	٩	(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)
٢٢٢	٢٧	(الطعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٧)
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .
١٠٥	٩	(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧) ١٠ - وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف الادلاء بها . موضوعى مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟ الجدل الموضوعى فى تقدير أدله الدعوى . غير جائز أمام محكمة النقض .
١٢٨	١٣	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٣)
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨ / ٩ / ٢٠) ١١ - وزن أقوال الشهود . موضوعى . المنازعة فى أقوال الشهود جدل موضوعى لا تجوز إثارته أمام النقض . عدم جواز النعى على المحكمة التفاتها عن قالة شهود النفى . تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع .
١٥٠	١٧	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٤) ١٢ - العبرة فى المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة عليه . النعى عليها فى هذا الشأن . جدل موضوعى لايجوز إثارته أمام النقض .
١٨١	٢٠	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٩)
٨٩٨	١٣٤	(الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي .
١٨١	٢٠	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٩)
٥٩٣	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٢)
		١٤ - تشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة . كفايته للقضاء بالبراءة مادام الحكم قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
٢٧٦	٣٦	(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٠)
١١٢١	١٧٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٤)
		١٥ - تقدير توافر قصد الإتجار فى المواد المخدرة . موضوعي . حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على إنتفاء أو توافر أحد القصود الخاصة من احرازه . مثال .
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٤٣٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٨)
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٠)
		١٦ - عدم التزام المحكمة بنذب خبير مادامت قد رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى . ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى نديه .
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - كفاية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة .
		القصد الجنائى فى جريمة جلب الجواهر المخدرة . استخلاصه موضوعى . متى كان سائفا .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
١٣٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨ ١٢/٢٥)
		١٨ - قصد القتل أمر خفى . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى تتم عنه . استخلاص توافره . موضوعى .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ /٤/١٢)
		١٩ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى
		الجدل فى تقدير الدليل لايجوزاثارته أمام محكمة النقض .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ /٤/١٢)
		٢٠ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ الدليل المقدم إليها . فلها أن تأخذ مما تظمنن إليه من أقوال الشهود وتطرح مالا تثق فيه من تلك الأقوال .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ /٤/١٢)
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨ /١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . كفاية أن يكون الرد مستفادا من أدلة الشبوت التى عولت عليها .
٥٩٣	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٢)
		٢٢ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها
		عدم التزام محكمة الموضوع ببيان سبب اعراضها عن أقوال شهود النفى .
		المجادلة فى تقدير المحكمة لادلة الدعوى . غير جائز أمام النقض
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٤ من إبريل سنة ١٩٨٨)
		٢٣ - تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم . موضوعى .
		حق المحكمة فى الأخذ بتقرير قسم ابحات التزيف والتزوير واطراحها تقرير الخبير الاستشارى المقدم من الطاعن . النعى عليها لذلك غير سديد .
٦١٩	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ١٢)
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٠)
١٠٤٤	١٥٧	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٠)
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١)
		٢٤ - الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . جائز . ولو لم يكن معززا بدليل آخر . أساس ذلك ؟
		محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه كفاية القضاء بالإدانة ردا عليه .
		الجدل الموضوعى . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤١	١١١	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - حق محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك . تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة اكراه . موضوعى .
٨٧٠	١٣١	(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١١/٩)
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٢٦ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى . خصومة الشاهد للمتهم لاتنعم من الأخذ بشهادته . قراءة الشاهد للمجنى عليه . لاتنعم من الأخذ بأقواله .
٩١٤	١٣٧	(الطعن رقم ٣٠١٥ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦)
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
١٣٢٥	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٦ فى جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥)
		٢٧ - لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه . مادام له سأخذ الصحيح من الأوراق .
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٨٨/١١/٩)
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)
		٢٨ - وزن أقوال الشهود . موضوعى . أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة بما لاتناقض فيه .
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٩ - تقدير توافر قصد الاتجار فى المخدر . موضوعى . لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ماعداه .</p> <p>تعويل المحكمة على ما اسفرت عنه التحريات بشأن إحراز المخدر واطراحها مادلت عليه من توافر قصد الاتجار . لايغيب . تجزئة المخدر فى لفافات وتلوث نصل المطواة بآثار المخدر من الأمور النسبية . تقديرها . موضوعى .</p>
١٠٩٧	١٦٦	<p>(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)</p> <p>٣ - عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاؤه .</p> <p>عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ماعداه .</p> <p>للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها .</p> <p>تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله . لايغيب الحكم . مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لاتناقض فيه .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير المحكمة للأدلة . لا يجوز اثارته أمام النقض</p>
١١٨٥	١٨٣	<p>(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p>

الصلحة	القاعدة	
		٣١ - ركن التحايل أو الاكراه فى جريمة الخطف . تقدير توافره . موضوعى .
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٣٢ - تأخر الشاهد فى الادلاء بشهادته أو قرابته للمجنى عليه لا يمنع المحكمة من الأخذ بها . مادامت قد اطمأنت إليها . علة ذلك ؟
		أجلد الموضوعى . لاعلى المحكمة إن هى التفتت عنه . عدم جواز إثارته إمام محكمة النقض .
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		(اجمع أيضا : اثبات " بوجه عام ")
		(القواعد أرقام ٢٠ ، ٦٣ ، ٩١ ، ١٥٢ بالصفحات أرقام ١٨١ ، ٤٣٥ ، ٦٠٧ ، ١٠٠١)
		والاثبات " اعتراف ")
		(القواعد أرقام ٨ ، ٣٦ ، ١٨٢ بالصفحات أرقام ٩٠ ، ٢٧٦ ، ١١٦٧)
		والاثبات " خبرة ")
		(القواعد أرقام ١٥٠ ، ١٥٨ ، ١٩٦ بالصفحات أرقام ٩٧٥ ، ١٠٤٨ ، ١٢٨١)
		والاثبات " شهود ")
		(القواعد أرقام هيئة عامة ، ١١ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٤٣ ، ٨٨ ، ١٠٦ ، ١٥٥ ، ١٨٢ ، ١٩٧ بالصفحات أرقام ٥ ،

الصفحة	القاعدة
	١١٧ ، ١٨١ ، ٢٠٩ ، ٢٢٢ ، ٣١١ ، ٥٧٤ ، ٧١٢ ، (١١٦٧ ، ١٠٢٦) واثبات " اقرار "
	(القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٧١٢) واثبات " أوراق رسمية "
	(القاعدتان رقما ٣٢٠١ بالصحيفتين رقمي ٢٤٧ ، ٤٩) واستدلالات
	(القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ١٠٢٦) وإجراءات " إجراءات التحريز "
	(القاعدتان رقما ٦٥ ، ١٨١ بالصحيفتين رقمي ٤٥٨ ، ١١٥٩) وباعث
	(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٩٧٥) وبطلان
	(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٤٧) وبلاغ كاذب
	(القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٥٦) وتلبس
	(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٥٥٥) وحكم " تسببيه - تسبب غير معيب "
	(القواعد أرقام ١٦٣ ، ١٨٢ ، ١٩١ بالصفحات أرقام ١٠٧٤ ، (١٢٣٧ ، ١١٦٧)

الصفحة	القاعدة	
		وحكم " مالا يعيبه في نطاق التدليل "
		(القواعد أرقام ٣٥ . ٥٤ . ٦٣ . ١٢٦ . ١٦٣ بالصفحات أرقام ٢٦٩ . ٣٦٩ . ٤٣٥ . ٨٤٢ . ١٠٧٤)
		ودفاع " الأخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .
		(القواعد أرقام ٩ . ٢٠ . ١٥٠ . ١٩٦ بالصفحات أرقام ١٠٥ . ١٨١ . ٩٧٥ . ١٢٨١)
		ودفع " الدافع بشيوع التهمة وتلقيها " .
		(القاعدة ١٦٣ رقم ١٠٧٤ . ٤٩ بالصحيفتين رقمي ١٠٧٤)
		ورشوة
		(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٤٧)
		وسبق اصرار
		(القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٧١٢)
		سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :
		حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
٦٠٧	٩١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٨)
١٠٢٦	١٥٥	(الطعن رقم ٣٧٦٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ٩/١١/١٩٨٨)
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ٦/١٢/١٩٨٨)
١٣٥٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ٦/١٢/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تقدير سبق الإصرار :
		تقدير توافر سبق الإصرار . موضوعي .
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)
		سلطانها في تقدير الارتباط :
		١ - تقدير توافر الارتباط . موضوعي . حد ذلك ؟
		مثال .
٨٩٨	١٣٤	(الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)
		٢ - ارتباط الجنبنة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات .
		من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة .
		فصل المحكمة الجنبنة عن الجناية لا يضر المتهم .
		أساس ذلك ؟
١٠٩٧	١٦٦	(الطعن رقم ٤٥٢٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
		سلطانها في تقدير حالة الضرورة .
		تقدير توافر حالة الضرورة . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائق في اطراح دفع بقيام حالة الضرورة .
٥	١	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
	هيئة عامة	سلطانها في تقدير حالة الضرر في التزوير
		تقدير توافر ركن الضرر في جريمة التزوير . موضوعي .
٦٧٥	١٠٠	(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٥)

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تقدير العقوبة :
		العقوبة المقررة لجرمة الضرب المفضى إلى الموت . ماهيتها ؟ المادة ١/٢٣٦ عقوبات .
		المادة ١٧ عقوبات . إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاث شهور . انتهاء المحكمة إلى معاقبة المتهم بالرافة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات . يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها . علة ذلك ؟
		إدانة الحكم المطعون فيه للطاعن بجرمة الضرب المفضى إلى الموت وإعمال المادة ١٧ عقوبات في حقه ومعاقبته بعقوبة السجن . إحدى العقوبتين التخيرييتين للجرمة . خطأ في تطبيق القانون . إذ كان من المتعين النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس . تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق . موضوعي .
٣٨٨	٥٧	(الطعن رقم ٤٤١٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٩)
		سلطانها في تقدير الدفء بعدم الدستورية :
		تقدير جدية الدفء بعدم الدستورية . موضوعي . أساس ذلك ؟
٤٩	١	(الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق د نقابات ، جلسة ١٩٨٨/٣/١٠)
		سلطانها في تعديل وصف التهمة
		١ - إحالة المتهم لمحكمة الجنائيات بتهمة العاهة المستديمة . تغيير المحكمة في التهمة إلى إصافة خطأ . ليس مجرد تغيير في الوصف فلك إجراء عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هي واقعة الإصافة الخطأ .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالبطالان . لا يؤثر فى ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة اصابة خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الاهمال التى قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .
٤٢١	٦٠	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٠) ٢ - تعديل المحكمة لتهمة إنتاج وعرض أغذية مغشوشة للبيع باضافة الظرف المشدد وهو أن ماعرضه كان ضاراً بصحة الانسان . تعديل فى التهمة نفسها . وجوب لفت نظر المتهم إلى ذلك التعديل . أثر ذلك ؟
١٠٦٧	١٦٢	(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٦) راجع ايضاً : ارتباط (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٤١) سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى ؛ ١ - متى تقوم حالة الدفاع الشرعى ؟
٢٤٠	٣١	(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٣) ٢ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . حد ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب فى الرد على الدفاع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
٢٤٠	٣١	(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٣)
٥٢	٥٢	(الطعن رقم ٤٤٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١)

محكمة النقض

سلطاتها :

١ - حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

حالاته ؟

مثال في جرمتي جلب وتهريب جواهر مخدرة .

(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

٥

١
هيئة عامة

٢ - وجوب عرض الحكم الحضوري الصادر بالاعدام على محكمة النقض مشفوعاً برأى النيابة .

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ؟

حق محكمة النقض في نقض الحكم للخطأ في القانون .
أو البطلان . ولو تلقاء نفسها .

عدم تقييدها بحدود أوجه الطعن أو رأى النيابة . المادتان ٢/٣٥ ، ٢/٣٩ ، ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١٢٢

١٢

(الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٢)

٩٣٨

١٤١

(الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢)

١١٤٦

١٧٨

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)

١٢٦١

١٩٥

(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
٢٢٨	٢٨	<p>٣ - لمحكمة النقض الفصل فى الطعن على ماتراه متفقا وحقيقة العيب الذى شاب الحكم متى اتسع له وجه الطعن . (الطعن رقم ٦٢٨٧ لسنة ٥٥ فى جلسة ١٩٨٨/١/٢٨) راجج ايضا : استئناف " نطاقه " (القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٠٠) اشترك (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ١٠٠١) دعوى جنائية (القاعدتان رقما ٤٦ ، ٩٠ بالصحيفتين رقمى ٣٣٢ ، ٦٠٢) قانون " قانون اصلاح " (القاعدتان رقما ٥١ ، ١٠٩ بالصحيفتين رقمى ٣٥٦ ، ٧٣٢) محاكمة (القاعدة رقم ٢ نقابات بالصحيفة رقم ٣٧) محكمة دستورية (القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٨٢) نقض " حالات الطعن - الخطأ فى تطبيق القانون " (القاعدتان رقما ٥ ، ٦٩ بالصحيفتين رقمى ٧٦ ، ٤٨١) نقض " الطعن للمرة الثانية " (القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ١٢٤٧)</p>

القاعدة
الصلحة

حقها في الرجوع عن أحكامها .

١ - قضاء محكمة النقض بعدم قبول الطعن . لعدم تقديم وكيل الطاعن سند وكالته . ثبوت أن سند الوكالة مقدم بالأوراق . يوجب على محكمة النقض الرجوع عن حكمها .

٢٣٢ ٢٩

(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٥ ق - من جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣١)

٢ - وجوب رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن . متى ثبت سقوط التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل اصدار حكمها .

٢٨٩ ٤٠

(الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٥ ق - من جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٧)

٣ - حق محكمة النقض الرجوع عن قضائها بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى عدم تقديم أسباب للطعن . إذا تبين بعدئذ أن أسبابه قدمت ولم تعرض عليها .

٣٥٢ ٥٠

(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٥)

٤ - ثبوت أن مرض المحامي وسفره للخارج للعلاج حال دون إيداع سند وكالته الذي قرر بالطعن بالنقض بموجبه . عذر يوجب الرجوع في الحكم الصادر بعدم قبول الطعن شكلا للتقريره من غير ذي صفه .

٧٥١ ١١٢

(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٥)

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">محكمة دستورية</h2> <p>١ - تنازع الاختصاص بين جهة القضاء العادى وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى . الفصل فيه مقصور على المحكمة الدستورية . أساس ذلك ؟</p> <p>مثال لحالة تنازع سلبي بين محكمة الجنايات ومحكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » .</p>
٢٨٢	٣٧	<p>(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٨)</p> <p>٢ - الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . مقتضاء : امتناع تطبيقه من اليوم التالى لنشره .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>تعلق الحكم بعدم الدستورية بنص جنائى . أثره : اعتبار الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إليه كأن لم تكن .</p> <p>مثال فى جريمة عدم اعلان المطلق زوجته المطلقة منه بوقوع الطلاق .</p>
١١٥٠	١٧٩	<p>(الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٨٨)</p> <h3 style="text-align: center;">مخالفة</h3> <p style="text-align: center;">راجع : قانون " قانون أصلح "</p> <p>(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٦٥٣)</p>

الصفحة	القاعدة
	مرور
	راجع : نقض " نظر الطعن والحكم فيه "
	(القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١٣٣٨)
	مستخدم عام
	راجع : موظفون عموميون
	(القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٨٤٦)
	مطارات
	راجع : تفتيش " التفتيش بغير إذن بقصد التوقي "
	(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٦٥٨)
	مساهمة جنائية
	راجع : فاعل أصلي
	(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢٦٤)
	مسئولية جنائية
	١ - الغيبوبة المانعة من المسئولية المنصوص عليها في المادة
	٦٢ عقوبات . ماهيتها ؟
	تناول المخدر أو المسكر عن علم واختيار . حكمه ؟
	اقتراف الجاني لجرائم تتطلب قصد جنائي خاص . وجوب
	التحقق من قيام هذا القصد لديه من الأدلة المستمدة من حقيقة
	الواقع .
	مثال .
١٢٢	١٢
	(الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق الدفاع الشرعى كسبب من أسباب الإباحة يبيح الفعل ويححو عنه وصف الجريمة . فلا مسئولية على فاعله مادام فعل الدفاع مناسب مع الاعتداء حتى ولو أصاب هذا الدفاع غير المعتدى عن غير قصد إما لغلط فى الشخص أو نتيجة الحمدة عن الهدف . أساس ذلك ؟
٢٤٠	٣١	(الطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٣)
		٣ - مناط الإعفاء من المسئولية وفقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟
٤٧٣	٦٨	(الطعن رقم ٤٢٦٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٢)
		٤ - جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها تتحقق : بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع . أساس ذلك ؟
		المستول عن هذه الجريمة هو ذات المستورد إذا كان شخصا طبيعيا أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد إذا كان شخصا اعتباريا .
		صحة الحكم بالإذانة فى جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها . شرطها ؟
١٠٩٠	١٦٥	(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٣)

الصفحة	القاعدة
	٥ - الأصل ألا يسأل الجانى إلا عن الجريمة التى ارتكبها أو اشترك فيها .
	مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة لجريمته الأصلية . متى كان فى مقدوره أو كان من واجبه توقع حدوثها . أساس ذلك ؟ المادة ٤٣ عقوبات .
١٢٦١	١٩٥ (الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٨)
	راجع ايضا : إجراءات " إجراءات المحاكمة "
	(القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١٣٨٦)
	حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب "
	(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٦١)
	حكم " تسببيه . تسبيب معيب "
	(القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٣٩١)
	دفاع " الاخلال بحق الدفاع . مايوفره "
	(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٨٩)
	رابطة السببية
	(القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١٢١٣)
	شيك بدون رصيد
	(القواعد أرقام ٣٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ بالصفحات أرقام ٢٩٤ ، ٨٨٣ ، ٨٩٤)

الصفحة	القاعدة	
		فاعل أصلى
		(القواعد أرقام ١٨٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ بالصفحات أرقام ١١٦٧ ، ١٣٥٣ ، ١٣٩١)
		مواد مخدرة
		(القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٦٩٣)
		مسئولية مدنية
		١ - مسؤولية المتبوع عن تابعه ليست ذاتية . هوفى حكم الكفيل المتضامن . صدرها القانون .
		أحكام قانون التأمينات الاجتماعية . مجال اعمالها عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .
٢١٧	٢٦	(الطعن رقم ٦٥٨٧ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢٦)
		٢ - المدعى بالحقوق المدنية . لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية . أثر ذلك : جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها . لاتقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية .
٨٠٥	١٢٠	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٤)
		راجع ايضا : تعويض
		(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ٢١٧)
		مصادرة
		١ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ عقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية .
		المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء .

الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز القضاء بمصادرة الشيء المضبوط إذا كان مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة .
		اقتصار الحكم على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط السيارة محل الطعن وبيان مالكتها . قصور .
٥٢٦	٧٨	(الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)
		٢ - اغفال مصادرة اللحوم المضبوطة في جريمتي ذبح اناث ماشية غير مستوردة دون السن والشروط القانونية وذبحها خارج السلخانة . خطأ في القانون يوجب تصحيحه والقضاء بالمصادرة . أساس ذلك ؟
٥٤١	٨١	(الطعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٦)
		٣ - المصادرة . ماهيتها ؟
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		معارضة
		المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي القاضى بسقوط الاستئناف توجب على المحكمة الفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه تبينها أن قضاءه صحيح . وقوفها عند هذا الحد والإفتنه وانتقلت إلى موضوع الدعوى . مخالفة المحكمة ذلك وتصديها لموضوع الدعوى ومخالفتها المادة ٥٥ عقوبات يبطل الحكم .
		مثال .
٢٢٨	٢٨	(الطعن رقم ٦٢٨٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٨)

الطاعة	الصفحة	
		٢ - السفر إلى الخارج بإرادة المعارض . دون ضرورة مجلسة أو عذر مانع من العودة . لا يعتبر عذرا مبررا للتخلف عن حضور جلسة المعارضة . ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضه بدؤه من يوم صدوره . التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٥٣	٣٦٦	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢) ٣ - عدم جواز الحكم في المعارضه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر . قيام عذر حال دون حضور المعارض . يعيب إجراءات المحاكمة والحكم . محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم . وجود الطاعن بالسجن في اليوم المحدد لنظر معارضته . عذر يبرر تخلفه عن الحضور .
٥٦	٣٨٤	(الطعن رقم ٥٤٦٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٧) ٤ - عدم جواز الحكم في المعارضة في غيبة المعارض . مالم يكن تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر . محل نظر العذر وتقديره . يكون عند الطعن على الحكم ولو بطريق النقض . وقف الاجازات بالوحدة العسكرية المجند بها الطاعن . اعتباره عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور . القضاء برفض المعارضة رغم ذلك . اخلال بحق الدفاع . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المقدمة إليها والمتضمنة هذا القرار . يوجب نقض الحكم والاعادة .
١٦١	١٠٦٣	(الطعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . مالم يكن تخلفه بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهرى . يعيب إجراءات المحاكمة محل نظر العذر وتقديره يكون عن الطعن فى الحكم . أساس ذلك ؟</p> <p>مناادة الطاعن باسم خاطئ وعدم مشولته بالتالى أمام المحكمة رغم حضوره بالجلسة . عذر قهرى . ولا يصح معه القضاء فى غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن . مخالفة ذلك . أثرها . بطلان إجراءات المحاكمة .</p>
١٣٦٠	٢٠٥	<p>(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)</p> <p>راجع ايضا : استئناف " نطاقه "</p> <p>(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٠٠)</p> <p>إعلان</p> <p>(القواعد أرقام ٧٧ ، ١١٥ ، ١٤٢ بالصفحات أرقام ٥٢٠ ، ٧٦٦ ، ٩٤٤)</p> <p>حكم " وصف الحكم "</p> <p>(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٣)</p> <p>محكمة استئنافية</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٢٥٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">مقدم إيجار</h2> <p>١ - جواز اقتضاء المالك من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين . شرط ذلك ؟</p> <p>عدم انصراف حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذي يتقاضاه المالك . وفقا لأحكام هذه المادة .</p> <p>خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وما اشتمل عليه عقد الايجار وقيمة الاجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الايجارية . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٩٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)</p> <p>راجع ايضا : " قانون اصلح "</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٧٣٢)</p> <h2 style="text-align: center;">مواد مخدرة</h2> <p>١ - الجواهر المخدرة من البضائع المنوعة . مجرد ادخالها إلى البلاد قبل الحصول على ترخيص . يتحقق به الركن المادى لجريمة الجلب والتهريب الجمركى . وجوب الاعتداد بالجريمة الأولى ذات العقوبة الأشد دون عقوبة الجريمة الثانية . أصليه كانت أو تكميلية . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)</p>
١٠٨٥	١٦٤	
٥	١	هيئة عامة

الصفحة	القاعدة	
		٢ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة . كيما يكون حائزا لها . ولو احرزها ماديا شخص غيره . عدم التزام الحكم بالتحدث استقلالا عن هذا الركن . كفاية ان يكون فيما اورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣) ٣ - مثال رد سائق لاطراح دفاع الطاعن بانكار صلته بالمخدر وعدم سيطرته على مكان الضبط .
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨) ٤ - التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة . موضوعي . مادام سائغا .
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٠) ٥ - كون التحريات أسفرت عن ان المتهم وآخرين قد جلبوا المواد المخدرة لترويجها بداخل البلاد . اصدار الإذن بضبط المواد المخدرة المجلوبة على المركب المتواجده بالمياه الاقليمية . مؤداه . صدور الأمر لضبط جريمة تحقق وقوعها . مثال :
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الجواهر المخدرة من البضائع الممنوعة . مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على ترخيص . يتحقق به الركن المادى لجريمتى الجلب والتهرب الجمركى وجوب الاعتداد بالجريمة الأولى ذات العقوبة الاشد دون عقوبة الجريمة الثانية . أصلية كانت أو تكميلية . أساس ذلك ؟
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٨)
		٧ - حيازة المادة المخدرة . يكفى فيها أن يكون سلطان الجانى مبسوطا عليها ولو تكن فى حيازته المادية . أو كان المحرز لها شخصاً غيره . مثال لتسبيب سائق فى التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٨)
		٨ - حالتا الاعفاء من العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما ؟
٤٥٣	٦٤	(الطعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٨)
		٩ - التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة . موضوعى . مادام سائغا . مثال لتسبيب سائق على توافر هذا العلم .
٤٧٣	٦٨	(الطعن رقم ٤٢٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة
	<p>١٠ - مدلول زراعة المخدر المنهى عنها يشمل وضع البذور والتعهد اللازم للزرع إلى حين نضجه وقلمه .</p> <p>خلو القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من النص على مسئولية مفترضه بالنسبة لمالك الأرض التى تزرع فيها النباتات الممنوعة . مفاد ذلك ؟</p> <p>إدانة الطاعن لمجرد كون نبات الخشخاش مزروعا فى أرضه دون بيان مدى مباشرة الطاعن زراعته . قصور .</p>
٦٩٣	<p>١٠٣ (الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١١)</p> <p>راجع ايضا : اثبات " بوجه عام "</p> <p>(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٩٧)</p> <p>إجراءات " إجراءات التحريز "</p> <p>(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٥٨)</p> <p>تزوير " اوراق رسمية "</p> <p>(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٤٣٥)</p> <p>تفتيش " إذن التفتيش . اصداره "</p> <p>(القواعد ارقام ١ ، ٤٣ ، ١٥٩ ، ١٦٧ بالصفحات ارقام ٤٩ ، ٣١١ ، ١٠٥٢ ، ١١٠٣)</p> <p>تلبس</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٧٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>جلب</p> <p>(القواعد ١ هيئة عامة ، ٢٥ ، ٥٩ ، ٦٨ ، بالصفحات أرقام ٥ ، ٢٠٩ ، ٣٩٧ ، ٤٧٣)</p> <p>حكم " تسببيه - تسبیب غیر معيب "</p> <p>(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٤٣٥)</p> <p>حكم " ما لا يعيبه في نطاق التدليل "</p> <p>(القاعدتان رقما ٥٤ ، ٦٣ بالصحيفتين رقمي ٣٦٩ ، ٤٣٥)</p> <p>دفع " الدفع بطلان اذن التفتيش "</p> <p>(القواعد أرقام ٢٥ ، ٤٥ ، ٨٤ بالصفحات أرقام ٢٠٩ ، ٣٢٤ ، ٥٥٥)</p> <p>عقوبة " الاعفاء منها "</p> <p>(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣٦٩)</p> <p>شاعل أصلي</p> <p>(القاعدة رقم ١ هيئة عامة بالصحيفة رقم ٥)</p> <p>قصد جنائي</p> <p>(القاعدتان رقما ١ هيئة عامة ، ٢١ بالصحيفتين رقمي ٥ ، ١٩٠)</p> <p>مأمورو الضبط القضائي</p> <p>(القاعدتان رقما ١٤٠ ، ١٥٩ بالصحيفتين رقمي ٩٣٠ ، ١٥٢) .</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل"</p> <p>(القواعد ارقام ١ ، ٢٥ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ١٦٦ بالصفحات أرقام ٤٩ ، ٢٠٩ ، ٣٢٤ ، ٣٩٧ ، ٤٥٨ ، ١٠٩٧)</p> <p>محكمة النقص "سلطانها"</p> <p>(القاعدة رقم ١ هيئة عامة بالصحيفة رقم ٥) .</p> <p>مسئولية جنائية</p> <p>(القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٤٧٣) .</p> <p>مصادرة</p> <p>(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٥٢٦) .</p> <p>وصف التهمة</p> <p>(القاعدتان رقما ٤٣ ، ١٥٩ بالصحيفتين رقمي ٣١١ ، (١٠٥٢</p> <p>مؤسسات عامة</p> <p>راجع : شركات القطاع العام</p> <p>(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٨١)</p> <p>موانع المسؤولية</p> <p>راجع : رابطة السببية</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١٢١٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		موانع العقاب
		حالتها الاعفاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما ؟
٤٥٣	٦٤	(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٨) راجع ايضا : إجراءات " إجراءات المحاكمة " (القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١٣٨٦)
		موظفون عموميون
		١ - مدلول لفظ الامين على الردائع لا ينصرف الا لمن كانت وظيفته الاصلية ومن طبيعة عمله المحافظة على الودائع وان يسلم اليه المال على هذا الاساس فلا ينصرف إلى من كان تسليم المال إليه بصفة مؤقتة أو عرضيه . مثال
١٣٣	١٤	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٨) ٢ - المقصود بالاختصاص بالعمل في مجال الرشوة ؟ تقدير توافر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرض عليه رشوه من أجله . موضوعي .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ٣/٢/١٩٨٨) ٣ - الجهة الادارية . هي المرجع في تحديد اختصاص المتهم بالعمل الذي تقاضى الرشوة للقيام به أو الامتناع عنه .
٣٠٧	٤٢	(الطعن رقم ٤٠٧٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه حقيقيا كان أو مزعوماً أو معتقداً فيه ركن فى جريمة الرشوة . وجوب اثبات الحكم له بما ينحسم به أمره .
٣٠٧	٤٢	(الطعن رقم ٤٠٧٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)
		٥ - دفاع الطاعنين بانحسار صفة الموظف العام عنهما جوهرى . اعمال المادة ١١٢ عقوبات يوجب أن يكون المتهم موظفاً أو مستخدماً عمومياً .
٨٤٦	١٢٧	(الطعن رقم ٧٦٩٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)
		٦ - الموظف العمومى فى حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات . هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله فى اداء العمل الذى نيط به ادائه .
		عدم تسوية الشارع فى باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة .
١٣١٤	١٩٩	(الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)

الصفحة	القاعدة
	<p>٧ - مناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها أو يتدخل في تحريرها أو التأشير عليها .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)</p> <p>٨ - اختصاص الموثقين المنتدبين الذين يعينون بقرار من وزير العدل . قصره على عقود الزواج والطلاق دون غيرها من المحررات والعقود . اساس ذلك ؟</p> <p>قيام الموثق المنتدب بتحرير محضر الخطبة . لا يصيغه بالصفة الرسمية . أثر ذلك : عدم اعتباره من الأوراق الرسمية ولو كانت شريعة الجهة التي يتبعها الموثق قد خولتة عقد الخطبة أو ان يكون العمل قد جرى على تحرير محضر بها . متى كانت القوانين واللوائح لا تخوله ذلك أو تخلع عليه صفة الموظف العمومي في هذا المقام . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)</p> <p>راجع ايضاً : اعلان</p> <p>(القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٥٠٢)</p> <p>توزيع</p> <p>(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٦٠٧)</p> <p>خطا</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ١٠٣٦)</p>
١٣١٤	١٩٩
١٣١٤	١٩٩

الصفحة	القاعدة
	رشوة
	(القواعد أرقام ٣٢ ، ١٢٩ ، ١٨١ بالصفحات أرقام ٢٤٧ ، ٨٥٩ ، ١١٥٩)
	رقابة ادراية
	(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٨٠)
	شركات قطاع عام
	(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٨١)
	عقوبة " العقوبة المبررة "
	(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٣٣)
	عقوبة " العقوبة التكميلية "
	(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٦٩٨)
	عقوبة " تطبيقها "
	(القاعدة رقم ١٣١ ، بالصحيفة رقم ٨٧٠)
	مأمورو الضبط القضائي
	(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٨١٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ن)
		نشر - نصب - نظافة - نظام عام - نقابات
		نقد - نقص - نيابة عامة
		نشر
		١ - بيانات حكم الإدانة فى الاشتراك فى جريمة السب والقذف بطريق النشر؟
		عدم إيراد الحكم الأدلة التى استند إليها وطرق الاشتراك والتدليل على توافر رابطة السببية بين سلوك الطاعنين كشركاء والفاعل الأصلي للجريمة . قصور.
٦٤٣	١٦	(الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		٢ - الحكم بالإدانة فى جريمة القذف والسب بطريق النشر رهن بشبوت أن المتهم هو من أدلى بالحديث المنشور موضوع الاتهام أو أنه اشترك فى تحريره.
		لا محل لأعمال المسؤولية المفترضة فى حق الطاعن طالما أنه ليس من الأشخاص الذين حددهم الشارع فى المادة ١٩٥ عقوبات.
١٣٩١	٢١٢	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)
		٣ - دفاع الطاعن أنه لم يدل بالحديث المنشور . جوهرى . وجوب تعرض المحكمة له إيراد وردا . اغفال ذلك . قصور.
١٣٩١	٢١٢	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)
		راجع أيضا :
		اشترك :
		(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٣)

نصب

١ - جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ عقوبات . مناط توافرها ؟

عدم تحقق الطرق الاحتمالية في النصب إلا إذا كان من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ عقوبات.

وجوب أن يعنى حكم الإدانة في جريمة النصب ببيان ما صدر من المتهم من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حملة على التسليم في ماله . مخالفة ذلك . قصور.

١١٠ ٧٣٧

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/٦/١)

٢ - عدم جواز محاكمة مرتكب جريمة سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه . إلا بناء على طلب المجنى عليه . لهذا الأخير التنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها . وأن يقف تنفيذ الحكم على الجاني في أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .

القيد الوارد على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية في جريمة السرقة . علته ؟ امتداد ذلك إلى جرائم النصب وخيانة الأمانة.

التفات الحكم بالإدانة في جريمة تبديد منقولات الزوجية عن المخالصة المقدمة من الطاعن المنسوبة لزوجته . قصور .

١٦٩ ١١٠٨

(الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">نظام</p> <p>صدور القانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بعد وقوع الفعل وقيل الفصل فيه بحكم بات . فى جريمة القاء قاذورات فى غير الاماكن المخصصة . اعتباره أصلح للمتهم.</p> <p>تقرير هذا القانون للعقوبة المنصوص عليها فيه بالغرامة التى لا تزيد عن مائة جنيه . مؤداه : جعل الجرائم المعاقب عليها بمقتضاء من قبيل المخالفات .</p> <p>مضى سنة على آخر إجراء فى مواد المخالفات . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٠٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤)</p>
٦٥٣	٩٦	<p style="text-align: center;">نظام عام</p> <p>١ - اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية . ممن لا يملك . يعد معدوما . ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك : يجعل حكمها معدوما . استئناف هذا الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية التصدى للموضوع.</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم . أو كانت عناصر الحكم مؤديه إلى قبوله . دون تحقيق موضوعى.</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)</p>
٣٣٨	٤٧	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - قيام القاضى بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام . أساس ذلك ؟</p> <p>صدور الحكم مشويا بهذا العيب . يوجب عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل فى موضوع الدعوى . عدم جواز تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١/٤١٩ إجراءات . مخالفة ذلك . توجب النقض والإعادة لمحكمة أول درجة .</p>
٥١٦	٧٦	<p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)</p> <p>٣ - المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر .</p> <p>المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله . يعتبر موطننا خاصا له بجانب موطنه الأصلى لمباشرة أى إجراء قانونى يتصل بهذه الخدمة .</p> <p>أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟</p> <p>حجب خطأ الحكم عن بحث موضوع الدعوى . أثره ؟</p>
٦٠٢	٩٠	<p>(الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)</p> <p>٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . متعلق بالنظام العام . وهو من الدفوع الجوهرية .</p>
١٢١٦	١٨٨	<p>(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١٢/٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥ - حق مصلحة الجمارك فى التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . طبيعة التصالح وأثره؟ تصالح الطاعن مع مصلحة الجمارك بعد الطعن بالنقض وتقديم أسبابه. أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح تعلق ذلك بالنظام العام. وجوب القضاء به ولو بغير طلب الطاعن .
١٢٢٣	١٨٩	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٦ ق. جلسة ١٩٨٨/١٢/٦) ٦ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم. متعلق بالنظام العام. جواز إثارته لأول مرة أمام النقض. مادامت مدونات الحكم تحمل مقوماته.
١٣٣١	٢٠١	(الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥) نقابات راجع (القاعدتان رقما ٢٠١ نقابات بالصحيفتين رقمى ٣٧.٣١)

الصفحة	القاعدة	نقد
		١ - إبداء الدفع ببطلان القبض لأول مرة أمام النقض . غير جائز . مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك؟
		تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب يعتبر إجراء اداريا وقائيا . وليس من أعمال التحقيق . جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها .
٦٥٨	٩٧	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٨٨)
		٢ - إباحة حمل المغادر للبلاد لنقد أجنبي . شرطه؟
٦٥٨	٩٧	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٨٨)
		٣ - جريمة اخراج النقد الأجنبي على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا . متى تتحقق؟ عدم استلزام القانون لهذه الجريمة قصدا خاصا .
٦٥٨	٩٧	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٨٨)
		٤ - الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل فى حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل به طبقا للمادة ١٤/٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . اغفال النص فى الحكم على صدور هذا الطلب . بطلائه . ولو ثبت بالاوراق صدور الطلب .

الصفحة	القاعدة	
		اتصال وجه الطاعن بحكوم عليه آخر. امتداد أثر الطعن إليه.
٦٧١	٩٩	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ ق. جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٨٨)
		٥ - ايجاب صدور طلب من الوزير المختص أو من ينيبه لتحريك الدعوى الجنائية فى الجرائم المؤتممة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . قيد على حرية النيابة كسلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال.
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق. جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٨)
		٦ - اجراءات الاستدلال ولو فى حالة التلبس لاتعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية. ولا يرد عليها قيد الشارع فى توفيقها على الطلب أو الاذن.
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق. جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٨)
		٧ - مثال لتسبيب سائق لحكم بالإدانة فى جريمة تعامل فى نقد أجنبى .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق. جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٨)
		٨ - مناط صحة الحكم بالإدانة فى جريمة عدم استرداد قسيمة البضائع المصدرة فى الميعاد . ثبوت عدم استرداد البضاعة المصدرة فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ شحنها.
		القضاء بإدانة الطاعن رغم عدم استظهار الحكم انقضاء الثلاثة أشهر المقررة . قصور.
٩٩٧	١٥١	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٦ ق. جلسة ٣ / ١١ / ١٩٨٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٩ - جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها تتحقق بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>المستول عن هذه الجريمة هو ذات المستورد إذا كان شخصا طبيعيا أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد إذا كان شخصا اعتباريا .</p> <p>صحة الحكم بالإدانة فى جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها .</p> <p>شرطها ؟</p>
١٠٩٠	١٦٥	<p>(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٣)</p> <p>راجع أيضا</p> <p>حكم « تسببه . تسببه متب »</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ١٠٩٠)</p>

الصفحة	القاعدة	نقض
		اجراءات الطعن :
		(١) التقرير بالطعن وايداع الاسباب وتوقيعها :
		١ - عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٧٩	٦	(الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٦)
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٧)
٢٦٤	٣٤	(الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٠)
٣٩٧	٥٩	(الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٠)
٤٧٠	٦٧	(الطعن رقم ٤١٥٨ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢٢)
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٢٠)
٨٧٠	١٣١	(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٥)
١٠٩٧	١٦٦	(الطعن رقم ٤٥٢٩ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٣)
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٦)
١٣٥٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٤٩٤٦ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢١)
		٢ - تقديم أسباب الطعن دون التقرير به . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
		جواز الطعن من عدمه مسألة سابقة على النظر في شكله .
		حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة .
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به . تقديم الأسباب التى بنى عليها . شرط قبوله .
		التقرير بالطعن وايداع الأسباب يكونان معا وحده اجرائية لا يغنى أحدهما عن الآخر.
		عدم تقرير الطاعنين بالطعن بالنقض فى الحكم. أثره: عدم قبول الطعن شكلا.
٣٨٨	٥٧	(الطعن رقم ٤٤١٦ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٩)
		٤ - وجوب تقديم مذكرة أسباب الطعن لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم أو لقلم كتاب محكمة النقض فى الميعاد المحدد قانونا. مخالفة ذلك : أثره؟ مثال .
٥٦٠	٨٥	(الطعن رقم ٤٦٦٨ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨ / ٤ / ٧)
		٥ - تقرير الأسباب وجوب اشتماله على الأسباب التى بنى عليها الطعن . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . اقتصار تقرير الأسباب المقدم على وجه واحد لا يتصل بأحد الطاعنين. اعتباره لم يقدم أسبابا لطعنه. مؤدى ذلك؟
٨١٢	١٢١	(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٦ ق. جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٦)
		٦ - عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة . ولا تتصل به المحكمة ولا يغنى عنه أى إجراء آخر.
١٣٦٧	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٣٢٤ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - وجوب توقيع تقرير الأسباب من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>محامو الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية . لا يجوز مزاولتهم أعمال المحاماة لغير جهة عملهم . مخالفة ذلك . أثره : بطلان العمل . المادة ٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة .</p> <p>توقيع تقرير الأسباب من محام لإحدى الهيئات العامة . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟</p>
١٣٦٧	٢٠٧	<p>(الطعن رقم ٣٣٢٤ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٥)</p> <p>(ب) ميعاد الطعن :</p> <p>١ - السفر إلى الخارج بإرادة المعارض . دون ضرورة ملجئة . أو عذر مانع من العودة . لا يعتبر عذرا مبررا للتخلف عن حضور جلسة المعارضة .</p> <p>ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة بدؤه من يوم صدوره .</p> <p>التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .</p>
٣٦٦	٥٣	<p>(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٢)</p>

٢ - ميعاد الطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى حالة عدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة خلال الثلاثين يوما المحددة. امتداده عشرة أيام من تاريخ إعلان النيابة بإيداع الحكم قلم الكتاب مشروط بحصول النيابة على شهادة سلبية. المادة ٣٤ / ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الشهادة السلبية التى يعتد بها. هى التى تصدر بعد انقضاء ثلاثين يوما من اليوم التالى لتاريخ صدور الحكم.

الشهادة الصادرة فى اليوم الثلاثين حتى فى نهاية ساعات العمل . لاتصلح . أساس ذلك؟

التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه فى تاريخ لاحق على الثلاثين يوما . لاينفى حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانونا.

استند . النيابة العامة فى تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانونا للطعن بالنقض. إلى شهادة سلبية صادرة فى اليوم الثلاثين وإلى تأشير قلم الكتاب على الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداع الحكم. لا يجدى. وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا.

٧١ ٤٩٣ (الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٥٧ ق. جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٨٨)

٣ - اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام ولو لم تقم النيابة العامة بعرضها فى الميعاد . المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٨٨ ٥٧٤ (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لأخرى فى غيبة المعارض يوجب إعلانه بالجلسة الجديدة . علة ذلك؟ عدم إعلان المعارض بالجلسة التى أجلت إليها المعارضة فى غيبته . يبطل الحكم . أساس ذلك؟ متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة على خلاف القانون؟ مثال .
٧٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٨) ٥ - وجوب إيداع أسباب الطعن بالنقض فى ميعاد الأربعين يوما المقررة للطعن . أساس ذلك : المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إثارة محامى الطاعن أن إدارة السجن لم تهئ للطاعن إمكان الإتصال بمحام مقبول أمام محكمة النقض لتقديم أسباب الطعن . لا يعد عذرا . أساس ذلك؟
٨٦٦	١٣٠	(الطعن رقم ٣٠٣٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٥) ٦ - قبول عرض النيابة العامة فى قضايا الإعدام . ولوتجاوزت الميعاد المقرر لذلك.
٩٣٨	١٤١	(الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٢٠)
١٢٦١	١٩٥	(والطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض. مناطه : التقرير به فى الميعاد.
١٢٦١	١٩٥	تقديم أسباب الطعن . لا يغنى عن التقرير به . (الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٨)
		٨ - امتداد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . فى حالة طعن النيابة فى حكم البراءة - شرطه : الحصول على شهادة سلبية.
		الشهادة السلبية . ماهيتها ؟ الشهادة المتضمنة تحديد تاريخ إيداع الحكم . ليست شهادة سلبية ولا تكسب حقا فى امتداد الميعاد.
١٣٩٧	٢١٣	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٩) راجع أيضا : إعلان :
		(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ١٢٢) الصفة والمصلحة فى الطعن :
		١ - أوجه الطعن على الحكم. شرط قبولها. أن تكون متصلة بشخص الطاعن وأن يكون له مصلحة فيها.
٥	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إنتفاء مصلحة الطاعن فى تعييبه الحكم فى خصوص جريمة البلاغ الكاذب بعد أن أثبت الحكم توافر جريمة القذف فى حقه وأوقع عليه العقوبة المقررة لايهما إعمالا للمادة ٣٢ عقوبات.
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		٣ - حق النيابة العامة فى الطعن رهن بتوفر المصلحة لها أو المحكوم عليه . انتفاء هذه المصلحة . أثره : عدم قبول الطعن . علة ذلك ؟ عدم جواز طعن النيابة العامة فى الأحكام لمصلحة القانون . علة ذلك ؟ مثال .
٢٣٦	٣٠	(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/٢/١)
١١٩٣	١٨٤	(والطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ ق. جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٤ - التهديد بالقتل والتعذيب قسيما بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتفليظ العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ عقوبات . لا مصلحة للطاعن فى المنازعة فى توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر.
٢٦٤	٣٤	(الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
		٥ - عدم جواز الطعن فى الحكم المستشكل فى تنفيذه . أثره : عدم جدوى الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال لصيرورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائيا.
٣٤٣	٤٨	(الطعن رقم ٦٤٤٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
٣٤٣	٤٨	٦ - المسئول عن الحقوق المدنية ليس خصما للمتهم ولواستأنف الأخير الحكم . تدخل المسئول المدني فى الاستئناف. حقيقة تدخله انضمامى إلى جانب المتهم. لا يخوله حق الطعن فى الحكم. (الطعن رقم ٦٤٤٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢٣)
٤٢٩	٦٢	٧ - صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن. دلالة : انصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض. (الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٧)
٩٧٥	١٥٠	٨ - عدم جدوى النعى على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والاتلاف العمدى الأخرى متى أخذ المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت فى حقه وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد. (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١)
٨٧٠	١٣١	٩ - نعى الطاعن على الحكم قصوره فى التدليل على جريمة الاشتراك فى التزوير. غير مجد . متى كانت المحكمة قد دانتها بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الاشتراك فى الاختلاس التى أثبتتها الحكم فى حقه. (الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ٥)
		١٠ - نيابة الوصى عن القاصر نيابة قانونية الغرض منها صيانة ثروته واستثمارها فى الوجوه التى تعهد عليه بالمنفعة .

الصفحة	القاعدة	
		تقرير الوصيه على المحكوم عليه بعقوبة الجنائية نيابة عنه فى الشق الجنائى وحده رغم أنه ليس حدثا . غير مقبول . أساس ذلك ؟
١١٠٦	١٦٨	(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣) ١١ - طعن المدعى بالحقوق المدنية على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية بأسباب خاصة بهذه الدعوى لا يقبل . مثال :
١١٢١	١٧٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤) ١٢ - ولى القاصر وكيل جبرى عنه بحكم القانون . مؤدى ذلك ؟
١١٣٧	١٧٦	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨) ١٣ - انعدام مصلحة المتهم فى الطعن بالنقض لنزول الحكم بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المسندة إليه .
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١٢/٦) ١٤ - للنياية العامة الطعن فى الحكم . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه . أساس ذلك ؟
١٢٥٧	١٩٤	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨) ١٥ - القضاء بعقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة للمقتل العمد بغير سبق إصرار . النعى على الحكم فى شأن الظرف المشدد غير مقبول
١٢٨٩	١٩٧	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - وجوب أن يكون المحامي المقرر بالطعن بالنقض في المواد الجنائية وكيلًا عن الطاعن وقت التقرير به. أساس ذلك؟ الطعن في الأحكام . يستلزم توكيل خاص . أو توكيل عام ينص فيه على ذلك.
١٣٧٧	٢٠٩	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥) راجع أيضا نقض د مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام . (القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٩٠) ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام: ١ - الحكم الحضوري الاعتباري هو حكم قابل المعارضة. عدم إعلان الطاعن به استمرار إنفتاح باب المعارضة عدم جواز الطعن فيه بالنقض. المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٤٣	١٦	(الطعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/١/١٤) ٢ - تقديم أسباب الطعن دون التقرير به. اثره: عدم قبول الطعن شكلا. جواز الطعن من عدمه مسألة سابقة على النظر في شكله. حق الطعن بالنقض مناطه: أنه يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة.
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا اتبنى عليها منع السير فى الدعوى. المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ .
		قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية باعتبار أن الفعل المسند إلى المطعون ضدها غير معاقب عليه قانوناً. غير منه للخصومة أو مانعاً من السير فيها . أثر ذلك؟
٥٥١	٨٣	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٨ ق. جلسة ١٩٨٨/٤/٦)
		٤ - الحكم الغيابى الاستثنائى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بعدم قبول الدعوتين الجنائية والمدنية. جواز الطعن فيه بالنقض من تاريخ صدوره من كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية الذى كان طرفاً فى الخصومة الاستثنائية. علة ذلك؟
٦٠٢	٩٠	(الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٨/٤/١٣)
		٥ - عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى المخالفات إلا ما كان مرتبطاً منها بجناية أو جنحة .
٦٨٥	١٠٢	(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٨/٥/١١)
		٦ - الحكم الاستثنائى الغيابى الصادر بالبراءة . حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن فيه منذ صدوره. علة ذلك؟
٨١٦	١٢٢	(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية. المادة ٣٠٩ إجراءات. للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات: المادة ١٩٣ مرافعات.
		عدم جواز الطعن بالنقض المقدم من المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم الذى أغفل الفصل فى الدعوى المدنية. علة ذلك؟ الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع.
٨٤٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ ق. جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)
		٨ - حق المدعى المدنى فى استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التابعة أو الطعن فيه بطريق النقض. شرطه : أن يزيد التعويض المطالب به عن النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى. ولو وصف التعويض بأنه مؤقت.
٩٢١	١٣٨	(الطعن رقم ٤٥٠٤ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/١٠/١٨)
		٩ - الطعن بالنقض. من قبل المدعى المدنى فيما يختص بالدعوى المدنية. فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات . شرطه: أن يجاوز التعويض المطالب به أمام محكمة الجنايات النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى. علة ذلك؟
		مثال
٩٢١	١٣٨	(الطعن رقم ٤٥٠٤ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/١٠/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - القضاء الغير منه للخصومة فى الدعوى والذى لا يبنى عليه منع السير فيها. عدم الطعن فيه بطريق النقض. مثال.
١٠٩٧	١٦٦	(الطعن رقم ٤٥٢٩ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
		١١ - العبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة الواقع . لا بما تذكره المحكمة عنه.
		وجوب حضور المتهم بنفسه فى الأحوال التى يكون الحبس فيها وجوبيا . جواز حضور وكيله فى الأحوال الأخرى.
		حضور وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالفرامة أمام محكمة ثانى درجة. يجعل الحكم حضوريا جائز الطعن فيه بالنقض وإن وصفته المحكمة بأنه ضرورى اعتبارى.
١٢٠١	١٨٥	(الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		راجع ايضا :
		قانون « القانون الاصلح »
		(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ١١٣٢)
		ونقض « سقوط الطعن »
		(القاعدة ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١٣٦٤)
		حالات الطعن . الخطأ فى القانون :
		١ - حق محكمة النقض فى نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه عملا بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . حالاته ؟
		مثال : فى جريمتى جلب وتهريب جواهر مخدرة.
٥	١ مئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - العقوبة المقررة لجريمة تحريض المارة على الفسق.</p> <p>الحبس مدة لا تزيد على شهر . المادة ٢٦٩ مكرراً عقوبات.</p> <p>معاقبة المطعون ضدها عن جريمة تحريض المارة على الفسق</p> <p>بالفرامة . خطأ فى القانون. يوجب النقض والتصحيح. أساس</p> <p>ذلك؟</p>
٧٦	٥	<p>(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/١/٦)</p> <p>٣ - وجوب نشر الحكم الصادر بالإدانة عن جريمة انتاج</p> <p>أغذية مغشوشة غير صالحة للاستهلاك الآدمى فى جريدتين</p> <p>واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه. المادة الثانية من</p> <p>القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>القضاء بالنشر دون بيان اسم الجريدتين وتحمل المحكوم</p> <p>عليه نفقات النشر. خطأ فى تطبيق القانون . يوجب النقض</p> <p>والتصحيح .</p>
٣٤٧	٤٩	<p>(الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)</p> <p>٤ - العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت.</p> <p>ماهيتها؟ المادة ١/٢٣٦ عقوبات.</p> <p>المادة ١٧ عقوبات . إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى</p> <p>عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور.</p> <p>انتهاء المحكمة إلى معاقبة المتهم بالرفأ ومعاملته بالمادة</p> <p>١٧ عقوبات. يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد</p> <p>بها . علة ذلك؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		إدانة الحكم المطعون فيه للطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وإعمال المادة ١٧ عقوبات فى حقه ومعاقبته بعقوبة السجن. إحدى العقوبتين التخييريتين للجريمة. خطأ فى تطبيق القانون. إذ كان من المتعين النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس.
٣٨٨	٥٧	تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق. موضوعى. (الطعن رقم ٤٤١٦ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/٣/٩)
		٥ - اغفال الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٦٤ عقوبات. خطأ فى تطبيق القانون . خلو الأوراق من تحديد عناصر التعويض الواجب الحكم به . وجوب نقض الحكم والإحالة.
٤٧٠	٦٧	(الطعن رقم ٤١٥٨ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)
		٦ - إيراد المشرع نصا باعتبار العاملين فى شركات القطاع العام فى حكم الموظفين العاملين فى كل موطن يرى فيه مرجحاً لذلك وعدم إيراد هذا النص فى شأن العاملين بالقطاع العام. أثره: انتفاء تطبيق المادة ١٣٣ عقوبات. مخالفة ذلك توجب النقض والتصحيح بالقضاء ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية.
٤٨١	٦٩	(الطعن رقم ٦٤٣٢ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - اغفال مصادرة اللحوم المضبوطة فى جريمتى ذبح إناث ماشية غير مستوردة دون السن والشروط القانونية وذبحها خارج السلخانة . خطأ فى القانون يوجب تصحيحه والقضاء بالمصادرة . أساس ذلك؟
٥٤١	٨١	(الطعن رقم ٤٤٨٧ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/٤/٦)
		٨ - العقوبة المقررة لجريمة السكر البين فى الطريق العام . الحبس الذى لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه . المادة ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ، نزول المحكمة بعقوبة الحبس عن الحد الأدنى . خطأ فى تطبيق القانون .
		كون المتهم هو المستأنف وحده . أثره : نقض الحكم وتأبيد الحكم المستأنف . أساس ذلك؟
٥٧١	٨٧	(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/٤/١٨)
		٩ - معاملة الحكم المتهم بجناية الاختلاس بالرأفة ومعاقبته بالحبس . وجوب توقيت مدة العزل المقضى بها عليه . المادة ٢٧ عقوبات . مخالفة ذلك : خطأ فى القانون .
٦١٩	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)
		١٠ - عدم توافر أى صورة من صور الاشتراك فى جريمة تسهيل البغاء فى حق الطاعنين وعدم اندراج الفعل المسند إليهما تحت أى نص عقابى آخر . معاقبتهم رغم ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم والقضاء ببراءتهما .
٦٣٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١١ - التهريب الجمركي. ماهية كل من التهريب الفعلي والتهريب المحكمي ؟ المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . عدم اعتبار حيازة البضاعة من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا - وراء الدائرة الجمركية تهريبا. ولا يعد اخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكررا عقوبات . علة ذلك ؟</p> <p>مخالفة المحكم هذا النظر . وجوب تصحيحه في هذا الخصوص دون امتداد أثره إلى جريمة أخرى. المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٦٦٤	٩٨	<p>(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٦ ق. جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)</p> <p>١٢ - التزام المؤجر بتحرير عقد ايجار كتابي للمستأجر. يقتضى قيام علاقة ايجارية مباشرة بين الطرفين. عدم تحقق ذلك إلا ابتداء في إرادة المؤجر وإرادة شخص يرغب في استئجار وحدة سكنية منه وهو المستأجر.</p> <p>قضاء المحكم بإدانة الطاعن رغم عدم إبراده ما يكشف عن قيام أية علاقة إيجارية بينه وبين المجنى عليه. خطأ في تطبيق القانون. يوجب نقضه. وبراءة الطاعن .</p>
٧٢٥	١٠٧	<p>(الطعن رقم ٥٢٢٩ لسنة ٥٧ ق. جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤)</p> <p>١٣ - مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وعلى وجه الاعتیاد. بغاء . اعتباره دعارة إذا مارسته المرأة وفجرا إذا مارسه الرجل .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الفجور هو إباحة الرجل عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز. أساس ذلك؟</p> <p>اعتبار الحكم المطعون فيه ممارسة الطاعن الفحشاء مع النساء فجوراً. خطأ فى القانون. علة ذلك: خروج هذا الفعل عن نطاق التأثيم.</p>
٧٧٢	١١٦	<p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق. جلسة ١٩٨٨/٦/٨)</p> <p>١٤ - جريمة صرف المخلفات فى مجارى المياه. عقوبتها : الحبس مدة لاتزيد على سنة والغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولاتزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. المادة ١٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بتغريم المطعون ضده مائة جنيه . خطأ فى تطبيق القانون. وجوب نقضه وتصحيحه.</p>
٨٣٩	١٢٥	<p>(الطعن رقم ٢٧٨٠ لسنة ٥٨ ق. جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠)</p> <p>١٥ - الغرامة النصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات . نسبية . التزام المتهمين بها بالتضامن فيما بينهم . أساس ذلك؟</p> <p>انزال الحكم عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهم . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح.</p>
٨٧٠	١٣١	<p>(الطعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٥٨ ق. جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - القضاء ابتدائياً بمعاقبة المتهم بتغريمه مائة جنيه والمصادرة عملاً بالمادة ٥٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ . نزول المحكمة الاستثنائية بالعقوبة الى تغريم المتهم خمسة جنيهات خطأ فى تطبيق القانون بنزولها عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى القانون مما يوجب نقض الحكم وتصحيحه
٩٧٢	١٤٩	(الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٨/١٠/٣١)
		١٧ - العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى سرقة المؤتممة بالمادة ٣٢١ عقوبات هى الحبس مع الشغل لمدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر فى القانون للجريمة لو تمت فعلاً . فى حين أن العقوبة المقررة لجريمة السرقة التامة المنصوص عليها فى المادة ٣١٨ من القانون ذاته هى الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين .
		توقيع عقوبة الغرامة على الشروع فى السرقة . خطأ فى القانون . اتصال الخطأ بتقدير العقوبة . يوجب النقض والإعادة . أساس ذلك ؟
١٠٦٠	١٦٠	(الطعن رقم ٣١٠٥ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١١/١٤)
		١٨ - العقوبة المقررة لجريمة استعمال مكبر للصوت فى محل عام بدون ترخيص طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ . الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ثلاثمائة جنيه . والمصادرة . نزول الحكم بالغرامة المقضى بها إلى عشرة جنيهات . مخالفة للقانون .
١١٤٦	١٧٨	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - بطلان الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن . يوجب على المحكمة الاستثنائية عند نظر استئناف هذا الحكم . القضاء بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . مخالفة ذلك : خطأ فى القانون . يوجب تصحيحه .
١٢٥٣	١٩٣	(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨) ٢٠ - الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ . مناطه : عدم تقدمه للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته . أساس ذلك ؟ المادة ٤١٢ إجراءات . مثول المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أمام المحكمة الاستثنائية للفصل فى استئنافه . أثره : صيرورة التنفيذ عليه أمرا واقعا . الحكم بسقوط استئنافه رغم ذلك . خطأ فى القانون .
١٢٥٧	١٩٤	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٨) ٢١ - تسوية الأرض الزراعية دون نقل أية أترية منها . لا يعد تجريفا . عدم استلزامه ترخيصا . أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ فى القانون .
١٤٠٠	٢١٤	(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)

القاعدة / الصفحة

راجع أيضا :

إعلان

(القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٩٦٦)

وحكم

« ومنعه و التوقيع عليه وإصداره »

(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٥٠)

و: تنوى جنائية

« انقضاؤها بمضى المدة »

(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٥٢٠)

ودعوى مباشرة

(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤٨٧)

و عقوبة

(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٦١٩)

ومعارضة

« نظرها والحكم فيها »

(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٧٦٦)

أسباب الطعن

(١) ما يقبل منها :

١ - حق المؤجر فى اقتضاء مقابل الاصلاحات والتحسينات التى يحدثها بالعين المؤجرة . حد ذلك ؟
اغفال الحكم إيراد دفاع الطاعنة ومؤدى المستندات المقدمة منها . قصور .
مثال .

٦٦

٣

(الطعن رقم ٧١٨٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١/٤)

٢ - وجوب بناء الحكم الجنائى على المرافعة التى تحصل أمام القاضى نفسه الذى يصدر الحكم . والتحقيق الشفوى الذى يجريه بنفسه . علة ذلك ؟
التعويل على أقوال الشهود الذين سمعتهم هيئة أخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم أمام الهيئة التى أصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفض سماعهم . إخلال بحق الدفاع .

٧٠

٤

(الطعن رقم ٤٥٧٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٤)

٣ - دفاع الطاعن أن الزيادة فى الدخان المضبوط مرجعها إلى إضافة نسبة من المياه للحفاظ عليه قبل تصنيعه .
جوهرى . إغفال تحييصه إخلال بحق الدفاع .

٨٧

٧

(الطعن رقم ٤٢٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٦)

الصفحة	المادة	
		٤ - القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . مجال سريانه ؟ الأصل أن يكون المحل الذي يسرى عليه القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل مما يختص لغرض صناعي أو تجاري أو أن يكون محلا بطبيعة مايجرى فيه نشاط مقلق للراحة أو مضر بالصحة العامة أو خطر على الأمن . وجوب أن يشتمل الحكم بالإدانة على وصف المحل وبيان وجه نشاطه . خلو الحكم من هذا البيان . قصور .
١٤٠	١٥	(الطعن رقم ٤٥٨٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٣) ٥ - بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . جريمة تناول مراد كحولية في الأماكن . مناط توافرها : أن يكون تناول تلك المواد في أحد الأماكن العامة . المكان العام هو الذي يرتاده الجمهور دون تمييز . إدانة الطاعن دون التدليل على توافر هذا الظرف وبيان طبيعة المكان الذي حدثت به الواقعة . قصور .
١٩٦	٢٢	(الطعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٠) ٦ - حكم الإدانة . وجوب إشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		<p>خلو الحكم الابتدائي من نص القانون الذي أنزل العقاب بموجبه . يبطله . إشارة الحكم المطعون فيه والمؤيد له في ديباجته إلى مواد الاتهام . لا يعصمه من عيب هذا البطلان . ما دام لم يفصح عن اخذه بها .</p> <p>اتصال وجة النعى بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر الطعن إليه .</p>
٢٣٢	٢٩	<p>(الطعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣١)</p> <p>٧ - حق الدفاع الشرعى كسبب من أسباب الإباحة يبيح الفعل ويحرم عنه وصف الجريمة . فلا مسؤولية على فاعله مادام فعل الدفاع مناسب مع الاعتداء حتى ولو أصاب هذا الدفاع غير المعتدى عن غير قصد ما غلط فى الشخص أو نتيجة الحيدة عن الهدف . أساس ذلك ؟</p>
٢٤٠	٣١	<p>(الطعن رقم ٤٠٣٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣)</p> <p>٨ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجر به المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . سواء لإثبات التهمة أو نفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان التهم من يرى سماعهم من الشهود لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .</p>
٢٥٩	٣٣	<p>(الطعن رقم ٤٣٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٩ - حق الدفاع فى طلب سماع الشاهد . على المحكمة إجابته لأنه سابق فى وجوده وترتيبه على مداولة القاضى وحكمه . مخالفة ذلك : إخلال بحق الدفاع .
٢٥٩	٢٣	(الطعن رقم ٤٢٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٩) ١٠ - احالة الحكم فى بيان دليل الإدانة إلى محضر ضبط الواقعة دون بيان مضمون أوجه استدلاله به . عدم كفايته سنداً للإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .
٢٨٩	٣٨	(الطعن رقم ٧١٩٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٥) ١١ - الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ توجب الحكم على المخالف برد ماتقاضاه . جزاء الرد يدور مع مرجعه من بقاء المبالغ فى ذمة المتهم بتقاضيه وعدم ردها إلى المجنى عليه حتى الحكم عليه . اغفال الحكم ببيان فحوى الصلح الذى أقره المجنى عليه ودلالته وأثره بالنسبة لجزاء الرد . قصور .
٢٨٩	٤٠	(الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٧) ١٢ - حكم الإدانة فى جريمة القتل والاصابة الخطأ . شرط صحته ؟ رابطة السببية . اقتضاؤها اتصال الخطأ بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب .

الصفحة	القاعدة	
		إغفال حكم الإدانة فى جريمة الاصابة الخطأ بيان مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الخطأ وبيان الإصابات التى لحقت بالمجنى عليهم من جراء التصادم استنادا إلى دليل فنى . قصور .
٣٣٢	٤٦	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١) ١٣ - اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية . ممن لا يملك . يعد معدوما . ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك . يجعل حكمها معدوما . استثناء هذا الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافيه . التصدى للموضوع . الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم . أو كانت عناصر الحكم . مؤدية إلى قبوله . دون تحقيق موضوعى .
٣٣٨	٤٧	(الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢) ١٤ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية عن الجرائم التى يرتكبها الموظف أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . قصر حق إقامة الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة . المادة ٦٣ إجراءات . جواز إيدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣٨	٤٧	(الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - وجوب نشر الحكم الصادر بالإدانة عن جريمة إنتاج أغذية مغشوشة غير صالحة للاستهلاك الآدمي في جريدتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه . المادة الثانية من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .
		القضاء بالنشر دون بيان اسم الجريدتين وتحمل المحكوم عليه نفقات النشر . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح .
٣٤٧	٤٩	(الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)
		١٦ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة وظروفها وأدلة الثبوت . المادة ٣١٠ إجراءات .
		عدم ذكر الحكم مضمون محضر الضبط الذي عول عليه في إدانة المتهم . قصور .
٣٤٧	٤٩	(الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)
		١٧ - سلامة القضاء بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ .
		رهن ببيان الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة .
		مثال لتسبب معيب في جريمة إصابة خطأ .
٤٢٩	٦٢	(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - اصرار المتهم هو و المحامى الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . التفتات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها فى نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامى الحاضر . دون الافصاح فى الحكم عن علة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .
٤٦٦	٦٦	(الطعن رقم ٤٤٦٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)
		١٩ - اغفال الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٦٤ عقوبات . خطأ فى تطبيق القانون .
		خلو الأوراق من تحديد عناصر التعويض الواجب الحكم به . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٤٧٠	٦٧	(الطعن رقم ٤١٥٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)
		٢٠ - بيانات حكم الإدانة ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .
		اغفال حكم الإدانة بيان ماهية الحكم الذى امتنع المتهم عن تنفيذه . ومكنته فى إجراء ذلك وما إذا كان قد أعلن بالسند التنفيذى . قصور .
٥٠٢	٧٣	(الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)
		٢١ - قيام القاضى بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام . أساس ذلك ؟
		(الطعن رقم ٤٤٦٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>صدور الحكم مشوباً بهذا العيب . يوجب عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل فى موضوع الدعوى . عدم جواز تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملاً بالمادة ١/٤١٩ إجراءات . مخالفة ذلك . توجب النقض والإعادة لمحكمة أول درجة .</p>
٥١٦	٧٦	<p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)</p> <p>٢٢ - إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته .</p> <p>اعتبار المعارضة كأن لم تكن . رغم إعلان المعارض لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه . خطأ .</p>
٥٢٠	٧٧	<p>(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)</p> <p>٢٣ - مراجعة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى . غير لازم . مادامت متصلة بسير الدعوى . شرطه . كونها صحيحة .</p> <p>الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته .</p> <p>مشال لإجراء باطل لاتنقطع به المدة المسقطه للدعوى الجنائية .</p>
٥٢٠	٧٧	<p>(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٤ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ عقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية .</p> <p>المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء .</p> <p>عدم جواز القضاء بمصادرة الشئ المضبوط إذا كان مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة .</p> <p>اقتصار الحكم على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط السيارة محل الطعن وبيان مالكة . قصور .</p>
٥٢٦	٧٨	<p>(الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣)</p> <p>٢٥ - المادة ١٥٣ من القانون ٥٣ لسنة ٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تحظر إقامة مصانع أو قمار طوب على الأراضى الزراعية الأراضى عدم استظهار الحكم أن القمينة أقيمت على أرض زراعية باعتباره مناط التأثيم ؟ . قصور بطله .</p>
٥٣٨	٨٠	<p>(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٦)</p> <p>٢٦ - تعويل الحكم المطعون فيه فى رفض الدفع بطلان القبض لعدم توافر المبرر للاستيقاف على القول بتوافر حالة التلبس . يعيب الحكم . أساس ذلك ؟</p> <p>الاستيقاف سابق على حالة التلبس . عدم إبداء المحكمة رأيها فى صحته من عدمه تسويفا للقبض على الطاعن . قصور .</p>
٥٥٥	٨٤	<p>(الطعن رقم ٤٢٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٧ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية على القاضى فى جنائية أو جنحة قبل صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى بذلك . المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . سريان ذات الحكم على النيابة العامة . المادة ١٣٠ من ذات القانون .</p> <p>وجوب تضمين الحكم صدور الإذن . اغفال ذلك : يبطله .</p> <p>لا يغنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الإذن بالفعل .</p>
٥٦٣	٨٦	<p>(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٧)</p> <p>٢٨ - حق المتهم فى إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا .</p> <p>طلب الدفاع سماع شهود بشأن واقعة متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ما دام سماعهم لازما للفصل فيها . رفض المحكمة هذا الطلب بغير مبرر سائغ إخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟</p>
٦١٩	٩٢	<p>(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)</p> <p>٢٩ - التزام المؤجر بتحرير عقد ايجار كتابى للمستأجر . يقتضى قيام علاقة إيجارية مباشرة بين الطرفين . عدم تحقق ذلك إلا بتلاقى إرادة المؤجر وإرادة شخص يرغب فى استئجار وحدة سكنية منه وهو المستأجر .</p> <p>قضاء الحكم بإدانة الطاعن رغم عدم إيراده ما يكشف عن قيام أية علاقة إيجارية بينه وبين المجنى عليه . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب تقضه . وبراءة الطاعن .</p>
٧٢٥	١٠٧	<p>(الطعن رقم ٥٢٢٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد وقوع جريمة تقاضى مقدم إيجار وقبل الفصل فيها بحكم بات . اعتباره أصلح للمتهم . أساس ذلك ؟
		تطبيق الحكم المطعون فيه للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب تدخل محكمة النقض لانزل حكم القانون .
		إغفال حكم الإدانة فى جريمة تقاضى مقدم إيجار بيان الأجرة الشهرية رغم اتصالها بحكم القانون على الواقعة . يعيبه . علة ذلك ؟
٧٣٢	١٠٩	(الطعن رقم ٨٢٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٩)
		٣١ - التوقيع على ظهر الشيك . اعتباره ناقلا للملكية . مالم يثبت صاحب الشأن أن المراد به أن يكون تظهيرا توكيلىا . جريان العادة على أن تظهير المستفيد للشيك إلى البنك الذى يتعامل معه تظهيرا توكيلىا . دفاع المتهم بأن تظهير الشيك على بياض للبنك المدعى بالحقوق المدنية كان تظهيرا توكيلىا . جوهرى . أثر ذلك ؟
٧٥٦	١١٣	(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٥)
		٣٢ - جريمة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإحتجار من الجرائم ذات القصد الخاصة . وجوب استظهار القصد الخاص فيها . إطلاق القول بتوافر التهريب الجمركى دون استظهار ذلك القصد . قصور .
٧٦١	١١٤	(الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣٣ - تغيير المحكمة للتهمة من إقامة بناء بدون ترخيص إلى إقامة بناء على أرض غير مقسمة . تعديل فى التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى . مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٧٩٠	١١٧	(الطعن رقم ٢٣٤٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)
	١١٧	٣٤ - أحكام القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة . مجال سريانها ؟ دفاع المتهمته بجريمة التعدى على الطريق العام بأن البناء الذى أقامته على جانب طريق إقليمي داخل حدود قرية لها مجلس قروى . جوهرى . التفات الحكم عنه . قصور .
٧٩٤	١١٨	(الطعن رقم ٢٦٨٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)
		٣٥ - الحكم بسقوط الاستئناف . شرطه ؟ عدم جواز الحكم بسقوط استئناف المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . متى تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التى نظر فيها . ولولم يتقدم للتنفيذ فى جلسة سابقة . مخالفة ذلك . خطأ فى تأويل القانون .
٩٠٥	١٣٥	(الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣٦ - وجوب أن يكون الشيك موحد التاريخ . وجود تاريخين يفقد الورقة طبيعتها كأداة وقاء . الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه . تأييد الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد دون تحقيق دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل أكثر من تاريخ . قصور .</p>
٩٢٦	١٣٩	<p>(الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠) ٣٧ - رد منقولات الزوجية إلى الزوجة قبل تاريخ التبديد المدعى به من شأنه أن يسقط المسؤولية الجنائية . إبداء المدافع عن الطاعن أنه سلم المجنى عليها منقولاتها وطلبه تكلفيها بتقديم أصل القائمة المثبت بها ذلك . دفاع جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .</p>
٩٤٨	١٤٣	<p>(الطعن رقم ٣٦٩٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٦) ٣٨ - عدم جواز الحكم فى المعارضة فى غيبة المعارض . مالم يكن تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر . محل نظر العذر وتقديره . يكون عند الطعن على الحكم ولو بطرق النقض . وقف الإجازات بالوحدة العسكرية المجند بها الطاعن . اعتباره عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور . القضاء برفض المعارضة رغم ذلك . اخلال بحق الدفاع .</p>

الصفحة	القاعدة	
		اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المقدمة إليها والمتضمنة هذا القرار . يوجب نقض الحكم والإعادة .
١٠٦٣	١٦١	(الطعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٥)
		٣٩ - جواز اقتضاء المالك من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجره سنتين . شرط ذلك ؟
		عدم انصراف حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذي يتقاضاه المالك .
		وفقا لأحكام هذه المادة .
		خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وما اشتمل عليه عقد الإيجار وقيمة الأجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الإيجارية . قصور .
١٠٨٥	١٦٤	(الطعن رقم ٣٧٩٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)
		٤٠ - عدم جواز محاكمة مرتكب جريمة سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه . إلا بناء على طلب المجنى عليه . لهذا الأخير التنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها . وأن يوقف تنفيذ الحكم على الجاني في أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .
		القيد الورد على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية في جريمة السرقة . علته ؟ . إمتداد ذلك إلى جرائم النصب . وخيانة الأمانة .

الصفحة	القاعدة	
		التفات الحكم بالإدانة فى جريمة تبديد منقولات الزوجية عن المخالصة المقدمة من الطاعن المنسوبة لزوجته . تصور .
١١٠٨	١٦٩	(الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)
		٤١ - دفاع الطاعن بأنه المستأجر للأرض الزراعية وليس مالكا . جوهرى . عدم التعرض له إيرادا وردا . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١١٣٢	١٧٥	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)
		٤٢ - إلغاء النائب العام للأمر بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . متجاوزا الميعاد المحدد فى القانون . لا أثر له . مثال :
١٢١٦	١٨٨	(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٥)
		٤٣ - دفاع الطاعنة بتجاوز وكيلها حدود وكالته بتأجيرها العين لأمجنى عليه وتقاضيه منه مبالغ خارج نطاق العقد . جوهرى . استناد الحكم بالإدانة إلى سريان التعاقد فى حق الطاعنة دون مواجهة دفاعها ذلك . قصور .
١٢٠٨	١٨٦	(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٤٤ - وجوب بناء الأحكام فى المواد الجنائية على الجزم واليقين . بيانات حكم الإدانة ؟ المقصود من عبارة «بيان الواقعة» الواردة بالمادة ٣١٠ إجراءات ؟

الصفحة	القاعدة
	<p>افراغ الحكم فى عبارات عامة معمة أو وضعه فى صورة مجملة لا يحقق غرض الشارع من استيجاب تسبب الأحكام .</p> <p>إدانة الطاعنين بجرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على أموال عامة والتزوير فى محررات رسمية واستعمالها دون بيان للوقائع والأفعال التى قارفها كل منهم وعناصر الاشتراك فى جريمة تسهيل الاستيلاء وطريقته واستظهار قصد ارتكاب الفعل فى هذا الشأن ودون بيان العبارات المزورة التى تضمنها تقزير أبحاث التزيف والتزوير الذى استند إليه الحكم فى الإدانة . قصور .</p>
١٣٠٣	<p>١٩٨ (الطعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p> <p>٤٥ - عدم جواز الحكم فى المعارضة. بغير سماع دفاع المعارض . مالم يكن تخلفه بغير عذر. ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهرى . يعيب إجراءات المحاكمة . محل نظر العذر وتقديره يكون عن الطعن فى الحكم . أساس ذلك ؟</p> <p>مناذاة الطاعن باسم خاطئ وعدم مشولته بالتالى أمام المحكمة رغم حضوره بالجلسة . عذر قهرى . ولا يصح معه القضاء فى غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن . مخالفة ذلك . أثرها ، بطلان إجراءات المحاكمة .</p>
١٣٦٠	<p>٢٠٥ (الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤٦ - اصابة المتهم فى العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون فى مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والإسهام مع المدافع عنه فى تخطيط أسلوب دفاعه . المادة ٣٣٩ إجراءات .
		إغفال الحكم دفاع الطاعن باصابته بمرض عقلى طرأ بعد وقوع الجرائم المسندة إليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٣٨٦	٢١١	(الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)
		٤٧ - الحكم بالإدانة فى جريمة القذف و السب بطريق النشر . رهن بثبوت أن المتهم هو من أدلى بالحديث المنشور موضوع الاتهام أو أنه اشترك فى تحريره .
		لامحل لإعمال المسؤولية المفترضة فى حق الطاعن . طالما أنه ليس من الأشخاص الذين حددهم الشارع فى المادة ١٩٥ عقوبات .
١٣٩١	٢١٢	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)

القاعدة الصفحة

راجع أيضا :

إثبات « شهود »

(القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٥٩)

إثبات « قرائن قانونية »

(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٩٨)

وإخفاء أشياء مسروقة

(القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ١١٤٢)

وأسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى »

(القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٧٠٧)

واستئناف

(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٩٥٤)

واستئناف

(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٥٥)

ورعدام

(القاعدة ثان رقم ١٢، ١٢٨ بالصحيفتين رقمى ٨٥٣، ١٢٢)

وإيجار أماكن

(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٥٣٠)

الصفحة	القاعدة
	<p>وحكم « بيانات حكم الإدانة »</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١٣٧)</p> <p>وحكم « تسييبه - تسبيب غير معيب »</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ١٠١٢)</p> <p>وحكم « وضعه والتوقيع عليه وإصداره »</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ١١٢٥)</p> <p>وقانون « القانون الأصلح »</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ١١٣٢)</p> <p>وقانون « سريانه من حيث الزمان »</p> <p>(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٠٠)</p> <p>ودعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة »</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٨٢٦)</p> <p>ودعوى مدنية</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٨١٦)</p> <p>ومحاماه</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١٣٤٨)</p> <p>ومحكمة النقض « سلطتها »</p> <p>(القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ٢٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ب) - مما لا يقبل منها :
		١ - الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . ما لم ترسلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .
		العبرة فى الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التى تجريها المحكمة . تعيب التحقيق السابق على المحاكمة . غير جائز أمام النقض .
		مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع ببطلان التحقيقات لعيب فى الترجمة .
٥	هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
		٢ - تقدير توافر حالة الضرورة . موضوعى .
		مثال لتسبب سائق فى اطراح دفع بقيام حالة الضرورة .
٥	هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
		٣ - النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يش أمامها . لا يقبل .
٥	هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٤ - الخطأ المادى . متى لا يعيب الحكم ؟
		مثال :
٥	هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تضارب الشاهد فى أقواله . لا يعيب الحكم . متى كانت المحكمة استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لاتناقض فيه . الجدل الموضوعى فى تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٥	هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤) ٦ - حرمة المساكن حق مقرر بمقتضى الدستور . المادة ٤٤ من الدستور . عدم جواز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب . المادة ٩١ إجراءات . إذن التفتيش . عدم لزوم تسببه . إذا انصب على غير المساكن . لم يستلزم القانون شكلا خاصا لتسبب إذن التفتيش . مثال لتسبب سائغ فى الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣) ٧ - الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعى . لا يستلزم ردا خاصا اكتفاء بما تورده المحكمة من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها .
٤٩	١	(الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - حق المحكمة فى الإعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى . بشرط بيان العلة .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة غير جائز أمام النقض .
٥٩	٢	(الطعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣)
		٩ - ابتناء الطعن على ما كان يحتمل ابدائه من دفاع موضوعى . غير جائز .
٩٠	٨	(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)
		١٠ - وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف الإدلاء بها . موضوعى .
		مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟
		الجدل الموضوعى فى تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام محكمة النقض .
١٢٨	١٣	(الطعن رقم ٤٣٢٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣)
		١١ - صدور الحكم من أعضاء المحكمة الذين سمعوا المرافعة وبعد المداولة . كفايته . النعى بصدوره على خلاف ما أثبت به ويمحضر الجلسة . عدم قبوله . مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .
١٥٠	١٧	(الطعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - وزن أقوال الشهود . موضوعى . المنازعة فى أقوال الشهود . جدل موضوعى لاجتزاز إثارته أمام النقض .
		عدم جواز النعى على المحكمة التفاتها عن حالة شهود النفى .
		تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع .
١٥٠	١٧	(الطعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		١٣ - عدم جواز إثارة شئ عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٦	١٨	(الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤)
		١٤ - الدفع بانقطاع رابطة السببية بين اعتداء الطاعن على المجنى عليه ووفاته - للتدخل الجراحى - يجب أن يكون صريحا . والا فلا يعد مطروحا على المحكمة . ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨١	٢٠	(الطعن رقم ٤١٢١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
		١٥ - العبرة فى المحاكمات الجنائية باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة عليه . النعى عليها فى هذا الشأن . جدل موضوعى لاجتزاز إثارته أمام النقض .
١٨١	٢٠	(الطعن رقم ٤١٢١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - النعى على تصرف النيابة من عدم سماعها للشهادة أو إجراء معاملة - تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن .
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		١٧ - ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محامية . لا إخلال بحق الدفاع .
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)
		١٨ - حق النيابة العامة فى الطعن رهن بتوفر المصلحة لها أو المحكوم عليه . انتفاء هذه المصلحة . أثره : عدم قبول الطعن . علة ذلك ؟
		عدم جواز طعن النيابة العامة فى الأحكام لمصلحة القانون .
		علة ذلك ؟
		مثال
٢٣٦	٣٠	(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١)
١١٩٣	١٨٤	(والطعن رقم ٥٦٤٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		١٩ - خطأ الحكم فيما لايتعلق بجوهر الأسباب التى بنى عليها قضاءه . النعى عليه فى هذا الصدد غير منتج .

الصفحة	القاعدة	
		مثال .
٢٧٦	٣٦	(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)
		٢٠ - جريمة الرشوة. لا يؤثر فى قيامها وقوعها نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشى جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان عرض الرشوة جديا فى ظاهره . وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه إليه فى مقابل ذلك من القيام بعمل من أعمال وظيفته .
		الدفع فى هذه الحالة بأن الجريمة تحريضية . ظاهر البطلان .
٣١٦	٤٤	(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
		٢١ - الدفع ببطلان القبض بالتفتيش لحصوله فى غير المكان المحدد بإذن التفتيش . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض .
		التفتيش المحظور . ماهيته ؟ .
٣٢٤	٤٥	(الطعن رقم ٤٣٨٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
		٢٢ - إثبات الحكم اعتداء الطاعنين على المجنى عليه وإحداث جميع إصاباته وعدم اشتراك أحد غيرهما فى ضربه وأن جميع الإصابات قد ساهمت فى إحداث الوفاة . كاف وسائغ فى مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى موت واطراح دفاعهما فى هذا الشأن .

الصفحة	القاعدة	
٣٦١	٥٢	<p>كون بعض الإصابات أشد من غيرها جسامه لا ينال من سلامة الحكم مادامت الإصابات كلها قد تسببت فى الوفاة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٠٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١)</p> <p>٢٣ - الإعفاء من العقاب وفق نص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصره على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون .</p> <p>تصدى المحكمة لبحث توافر الاعفاء من العقوبة . لا يكون إلا بعد إسباغ الوصف القانونى الصحيح على الواقعة .</p> <p>انتهاء الحكم إلى أن إحراز المخدر كان بغير قصد الإتهار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وإعمال حكم المادتين ٣٧، ٣٨ فى حقه . أثره : عدم قبول دعوى الإعفاء .</p>
٣٦٩	٥٤	<p>(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢)</p> <p>عدم التزام محكمة الموضوع بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها . حد ذلك : أن لا يدفع بذلك أمامها .</p> <p>إثارة الحق فى الإعفاء من العقوبة لأول مرة أمام النقض .</p> <p>غير جائز .</p>
٣٦٩	٥٤	<p>(الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - لما كان الحكم قد أوقع عقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة حيازة أترية ناتجة من التجريف . فلا جدوى فى كافة مايشير به الطاعن بشأن جريمة نقل الأتربة المجرفة . علة ذلك ؟
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣)
		٢٦ - الأصل فى الإجراءات أنها روعيت .
		- ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة فى شأن إثبات إجراءات المحاكمة .
		عدم جواز جحد ما أثبت بالحكم من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير .
٣٧٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٣)
		٢٧ - لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام قد أقيم على دعائم أخرى تكفى وحدها لحمله .
٤٢٥	٦١	(الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٥)
		٢٨ - حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان .
٤٣٥	٦٣	(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

الصفحة	الرقم	
		٢٩ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع . أثر ذلك ؟
٤٥٣	٦٤	(الطعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)
		٣٠ - إثبات ساعة صدور الإذن بالتفتيش . لزومه لمعرفة أن تنفيذه تم فى خلال الأجل المحدد به . اغفال إثبات ساعته . لا يؤثر فى صحته ما دام الطاعن لا يجادل فى ذلك . التفاسات المحكمة عمن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لاعيب .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤١٦١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)
		٣١ - التفاسات المحكمة عن طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . لاعيب .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤١٦١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)
		٣٢ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع . لا يمنع من القضاء بالإدانة . متى كانت أدلة الدعوى كافية .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤١٦١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)
		٣٣ - إجراءات تحرير المضبوطات . تنظيمية . عدم ترتيب البطلان على مخالفتها . الجدل الموضوعى غير جائز أمام النقض .

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب سائق لرفض الدفع ببطلان إجراءات التحريز .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)
		٣٤ - احالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لايعيبه . مادامت أقوالهم متفقة مع استند إليه الحكم منها .
٤٥٨	٦٥	(الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠)
		٣٥ - تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب يعتبر إجراء إداريا وقائيا وليس من أعمال التحقيق .
		جواز التعويل على مايسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام . التزام الحكم هذا النظر ورفض الدفع ببطلان التفتيش . صحيح فى القانون .
٤٧٣	٦٨	(الطعن رقم ٤٢٦٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)

الصفحة	العدد	
		٣٦ - على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدينة فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات .
		للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات .
٥٧٤	٨٨	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٣٧ - تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة لايصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم .
٥٩٣	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)
		٣٨ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق أو تناول دفاع لم يشر أمامها . غير مقبول .
٥٩٣	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)
		٣٩ - المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . كفاية أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التى عولت عليها .
٥٩٣	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)

الصلحة	القاعدة	
		<p>٤٠ - الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفى أن تكون فى مجموعها مؤديه إلى ما قصده الحكم منها .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير أدلة الدعوى . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .</p>
٦٠٧	٩١	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)</p> <p>٤١ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها .</p> <p>عدم التزام محكمة الموضوع ببيان سبب اعراضها عن أقوال شهود النفى .</p> <p>المجادلة فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .</p>
٦٠٧	٩١	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)</p> <p>٤٢ - الخطأ فى الإسناد الذى لا يؤثر فى منطق الحكم . لا يعيبه . خطأ الحكم فيما نقله من تقرير المضاهاة من أن أرقام الموتور والشاسية مزورة حالة أن التقرير خلا من الإشارة إليهما لاجدوى من النعى به .</p>
٦٠٧	٩١	<p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)</p>

الصفحة	القائمة	
		٤٣ - الدفع ببطلان التفتيش . شرع للمحافظة على المكان . التمسك ببطلان تفتيشه . لا يقبل من غير حائزه ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟ مثال .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧) ٤٤ - تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم . موضوعى . حق المحكمة فى الأخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير واطراحها تقرير الخبير الاستشارى المقدم من الطاعن . النعى عليها لذلك غير سديد .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧) ٤٥ - عدم تحديث الحكم صراحة وعلى استقلال على علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التى يتعامل بها . لا يعيبه . مادامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد توفر هذا العلم لديه . القول بتوافر العلم بالتقليد . موضوعى .
٦٢٧	٩٣	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧) ٤٦ - تحرير الحكم على غرض مطبوع لا يقتضى بطلانه . طالما قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى المستأنف أخذاً بأسبابه .
٦٤٧	٩٥	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٤٧ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا ومحددا . النعمى على الحكم اغفاله أوجه دفاعه المقول بتضمينها مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية وتلك المتعلقة بالتقرير الطبيب دون الانفصاح عن هذه الأوجه حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى . غير مقبول .
٦٤٧	٩٥	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١) ٤٨ - إبداء الدفع ببطلان القبض لأول مرة أمام النقض . غير جائز . ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟ تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الإسلحة والذخائر والمفرقات تأميننا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب يعتبر إجراء إداريًا وقائيا . وليس من أعمال التحقيق . جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشقة عن جريمة معاقب عليها .
٦٥٨	٩٧	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨) ٤٩ - دفاع الطاعن بأن أقواله أمام النيابة كانت وليدة إكراه أدبى . إثارته لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة . علة ذلك ؟
٧١٢	١٠٦	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥٠ - الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . جائز . ولولم يكن معززا بدليل آخر . أساس ذلك ؟ محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه . كفاية القضاء بالإدانة ردا عليه . المجدد الموضوعى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤١	١١١	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢)
		٥١ - النعى ببطلان تحقیقات النيابة العامة . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا یصح أن يكون سببا للطعن .
٨٣٠	١٢٤	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠)
		٥٢ - على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣٠٩ إجراءات . للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات . المادة ١٩٣ مرافعات .

الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز الطعن بالنقض المقدم من المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم الذى أغفل الفصل فى الدعوى المدنية . علة ذلك ؟ الطعن بالنقض لايجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .
٨٤٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧) ٥٣ - تناقض أقوال الشهود لايعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه . المجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لايجوز أمام النقض .
٨٤٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)
١٢٣٧	١٩١	(الطعن رقم ٢٩٧٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦) ٥٤ - وجه الطعن وجوب أن يكون واضحا ومحددا . عدم افصاح الطاعنة عن ماهية الدفاع الذى تنعى به على الحكم الالتفات عنه . أثره ؟
٨٥٩	١٢٩	(الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤) ٥٥ - العبرة فى المحاكمات الجنائية باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر .

الصفحة	الرقعة	
		<p>نعى الطاعن بعدم جواز إثبات حالة السكر البين بغير تحليل للدم . جدد موضوعي . إثارته أمام النقض .</p> <p>غير جائزة .</p> <p>النسى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها . غير جائز .</p>
٨٩٨	١٣٤	<p>(الطعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢)</p> <p>٥٦ - حضور المعارض بالجلسة وتمكينه من إبداء دفاعه .</p> <p>يصح ما يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان .</p>
٩٤٤	١٤٢	<p>(الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)</p> <p>٥٧ - إجراءات الاستدلال ولو في حالة التلبس لاتعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية . ولا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن .</p>
٩٥٧	١٤٦	<p>(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)</p> <p>٥٨ - الباعث على الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها .</p> <p>عدم بيانه تفصيلا أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله كلية لا يقدح في سلامة الحكم .</p>
٩٧٥	١٥٠	<p>(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥٩ - خطأ الحكم فى الإسناد . لايعييه . مادام لم يتناول من الأدلة . ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٦٠ - النعى بعدم توافر ظرف الاقتران . لاجدوى منه . مادامت العقوبة الموقعة على الطاعن تدخل فى الحدود المقررة لأى من جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة عن الظرف المشار إليه .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٦١ - تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينهم موضوعى . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل غير جائز أمام النقص .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٠)
		٦٢ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير جائز . مثال :
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٦٣ - حسب الحكم إيراد الأدلة المنتجة التى تحمل قضاءه . تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم .

الصفحة	القائمة	
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى . غير جائز أمام النقض .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٦٤ - النعى على الحكم استناده إلى تقرير صفة تشريعية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين . لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم قبوله سبباً للطعن بالنقض .
٩٧٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)
		٦٥ - عدم إيجاب القانون ذكر الاختصاص المكانى مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لا على المحكمة إن هى التفتت عنه .
١٠٥٢	١٥٩	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)
		٦٦ - حرية القاضى الجنائى فى تكوين اقتناعه من أى دليل له مأخذه فى الأوراق . تزيد الحكم فيما لم يكن بحاجة إليه . لا يعيبه .
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٦٧ - تعيب الحكم فيما تساند إليه فى خصوص جريمة عرض رشوة لم تقبل . عدم جدواه . طالما أن المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة للجريمة الارشاء المنصوص عليها بالمادة ١٠٤ عقوبات .
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)
		٦٨ - وزن أقوال الشهود . موضوعى .
		أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		تناقض الشاهد وتضاريه فى أقواله . لا يعيب الحكم مادام استخلص الحقيقة بما لا تناقض فيه .
١٠٧٤	١٦٣	(الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)
		٦٩ - طعن المدعى بالحقوق المدنية على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية بأسباب خاصة بهذه الدعوى . لا يقبل .
		مثال .
١١٢١	١٧٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

الصفحة	القائمة	
		٧٠ - النعى على المحكمة عدم اطلاعها على حرزى النقود المضبوطة والتسجيلات الصوتية . غير جائز . مادام الطاعن لم يطلب منها ذلك .
١١٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ٧١ - حدوث إصابة المجنى عليه من الأمام رغم وقوف ضاربه خلفه . جائز . إذ أن جسم الإنسان متحرك . لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء . تجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً إلى مناقضة الصورة التى ارتسمت بالدليل الصحيح فى وجدان المحكمة . غير جائز أمام النقض .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ٧٢ - الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها . غير جائز أمام النقض .
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١) ٧٣ - طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة . عدم التزام المحكمة بإجابته . أساس ذلك ؟
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧٤ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا . لا يعيب الحكم . للخصم أن يطلب صراحة تدوين دفاعه في المحضر فإن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة . عليه أن يقدم الدليل على ذلك ويسجل هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم . اغفال ذلك . أثره . عدم جواز المحاكمة به أمام النقض .</p>
١١٨٥	١٨٣	<p>(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p> <p>٧٥ - كفاية أن يثبت الحكم وقوع الفعل الضار الناشئ عن جريمة الضرب في حق الطاعن للحكم بالتعويض المؤقت . يستوى في ذلك أن يؤدي الضرب إلى عاهة مستديمة أم يقتصر على مجرد الضرب البسيط .</p> <p>مجادلة الطاعن بشأن التقارير الطبية وفساد استدلال الحكم بها على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذي استنده إليه والعاهة . عدم جدواه .</p>
١١٨٥	١٨٣	<p>(الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧٦ - حق النيابة العامة فى الطعن بالنقض فى الحكم لمصلحة المتهم . مقيد بقيود طعنه .
١١٩٣	١٨٤	(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٧٧ - انعدام مصلحة المتهم فى الطعن بالنقض لنزول الحكم بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المسندة إليه .
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٧٨ - تقدير صحة الاعتراف واستقلالة عن الإجراء الباطل . موضوعى . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٧٩ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . إذ كان عليه أن يتمسك بآبائه فيه .
١٢٢٧	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		٨٠ - نذب المحكمة محاميا ترفع فى الدعوى لعدم حضور محام عن المتهم . لا إخلال بحق الدفاع . مادام الطاعن لم يبد اعتراضا ولم يتمسك بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل .
١٢٢٧	١٩١	(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨١ - إيراد الحكم الاستثنائي أسباب مكملية لأسباب حكم أول درجة الذي اعتنقه . مفاده : أخذه بتلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .</p> <p>خلو الحكم المطعون فيه من ذكر مواد العقاب . لا يعيبه .</p> <p>طالما أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي سجلت في صلبها تطبيق تلك المواد على المتهم . أخذه بها فيه ما يتضمن بذاته مواد العقاب .</p>
١٢٨١	١٩٦	<p>(الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p> <p>٨٢ - عدم قبول النعى على الحكم خطؤه في الإسناد . متى أقيم على ماله أصل في الأوراق .</p>
١٢٨٩	١٩٧	<p>(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p> <p>٨٣ - تأخر الشاهد في الإدلاء بشهادته أو قرابته للمجنى عليه لا يمنع المحكمة من الأخذ بها مادامت قد اطمأنت إليها .</p> <p>علة ذلك ؟</p> <p>الجدل الموضوعي . لا على المحكمة إن هي التفتت عنه .</p> <p>عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .</p>
١٢٨٩	١٩٧	<p>(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>٨٤ - النص فى المادة ٣٧٨ إجراءات على وجوب أن يكون تأجيل نظر القضية ليوم معين سواء فى ذات الدور أو دور مقبل من قبيل الأحكام التنظيمية . لا بطلان على مخالفتها .</p> <p>الدفع ببطلان قرار المحكمة بإعادة الدعوى للمراقبة لدور مقبل غير معين مع استمرار حبس المتهمين . تعيب الإجراءات السابقة عل المحاكمة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض.</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٨٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p>
١٢٨٩	١٩٧ <p>٨٥ - خلوص الحكم إلى ثبوت تهمتى إحراز سلاح نارى وذخيرة فى حق الطاعنين استنتاجا من ثبوت ارتكابهما واقعة قتل المجنى عليها عمدا مع سبق الإصرار باطلاق مقلوفات نارية عليها أحدثت إصاباتا التى أودت بحياتها - استنتاج لازم فى منطق العقل . النعى على الحكم بالقصور فى الاستدلال لاغفاله التحدث عن تقرير فحص السلاح المضبوط الذى أثبت عدم صلاحيته فى غير محله .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٨٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)</p>
١٢٨٩	١٩٧ <p>٨٦ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .</p> <p>عدم جواز النعى على الحكم بقالة أن المحامى المنتدب لم يوفق فى الدفاع عن المتهم .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٠١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)</p>
١٣٤٨	٢٠٣

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨٧ - عدم التزام محكمة الموضوع في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم .</p> <p>مثال لقضاء بالبراءة في جريمة شروع في تهريب جمركي لعدم اطمئنان المحكمة لصحة التصوير الذي قال به رجال الجمارك .</p> <p>الجدل الموضوعي في سطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى . عدم جواز إثارته أمام النقض . عدم جواز الجدل في سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .</p>
١٣٧٢	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

الصلحة	القاعدة
	راجع أيضا :
	إثبات
	(القواعد أرقام ٨. ٧٠. ٢٧. ٣٦. ٥٩. ١٢٦. ١٥٥ بالصفحات
	(أرقام ٩٠. ١٨١. ٢٢٢. ٢٧٦. ٣٩٧. ٨٤٢. ١٠٢٦)
	وأجراءات
	(القواعد أرقام ١٨. ١٢٤. ١٨٣ بالصفحات في
	(أرقام ١٥٦. ٨٣٠. ١١٨٥)
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى »
	(القاعدتان رقمًا ٥٢. ٨٨ بالصحيفتين رقمى ٣٦١. ٥٧٤)
	واستجواب
	(القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ١٠٥)
	وارتباط
	(القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٩٦٩)
	وبلاغ كاذب
	(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٣٠٣)
	وتفتيش « إذن التفتيش . تنفيذه »
	(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٣١١)
	وتهرب جمركى
	(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٥٩)

الصفحة	القاعدة
	وحكم
	(القواعد أرقام ١ هيئة عامة . ٥٥ . ٦١ . ٨٢ . ١٥٠ . ١٩٠ . بالصحفات أرقام ٥
	(١٢٢٧ . ٩٧٥ . ٥٤٥ . ٤٢٥ . ٣٧٧ .
	ودفاع « الإخلال بحق الدفاع - مالا يوفره »
	(القاعدتان رقما ١٨٢ . ٥٤ . بالصحيفتين رقمي ١١٦٧ . ٣٦٩)
	ودفع « الدفع ببطلان التفتيش »
	(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ٢٠٩)
	وشيك بدون رصيد
	(القاعدتان رقما ١٣٣ . ٣٩ . بالصحيفتين رقمي ٨٩٤ . ٢٩٤)
	وعقوبة « تطبقها »
	(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٨٣٠)
	ومحامة
	(القاعدة رقم ٢ نقابات بالصحيفة رقم ٣٧)
	ومحكمة الموضوع
	(القاعدتان رقما ٨٩ . ٩١ بالصحيفتين رقمي ٦٠٧ . ٥٩٣)
	ومسئولية مدينة
	(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢١٧)

الصفحة	القاعدة
	ومواد مخدرة
	(القواعد أرقام ٢١ ، ٤٥ ، ٦٣ ، ٦٨ بالصفحات أرقام ١٩٠ ، ٣٢٤ ، ٤٣٥ ، ٤٧٣)
	ونقض
	(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٦٥٨)
	ونقض « أسباب الطعن . تحديثها »
	(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٣١٦)
	ووصف التهمة
	(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ١٠٥٢)
	وهتك عرض
	(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ١١٧)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) تحديدها :
		تفصيل أسباب الطعن بالنقض ابتداء . واجب . تحديداً للطعن . وتعريفاً لوجهه .
٥	هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
		٢ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً .
٣١٦	٤٤	(الطعن رقم ٤٣٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٨)
١١٦٧	١٨٢	(الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٣ - وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً .
		النعى على الحكم اغفاله أوجه دفاعه القول بتضمينها مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية وتلك المتعلقة بالتقرير الطبي دون الافصاح عن هذه الأوجه حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى . غير مقبول .
٦٤٧	٩٥	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)
		(د) نظر الطعن والحكم فيه :
		١ - حق محكمة النقض فى نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . حالاته ؟

الصفحة	القاعدة	
		مثال فى جرمتى جلب وتهريب جواهر مخدرة .
٥	هيئة عامة	(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)
		٢ - وجوب عرض الحكم الحضورى الصادر بالإعدام على محكمة النقض مشفوعا برأى النيابة . أساس ذلك ؟
		ثبوت أن العيب الذى لحق الحكم الصادر بالإعدام يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ . من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى احوالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون المذكور . أثره ؟
٧٩	٦	(الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٦)
		٣ - وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟
		صدور الحكم القاضى بالإعدام معيبا بأحد العيوب التى أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .
١١٢	١٠	(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٧)
		٤ - إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الإعدام . غير لازم . عللة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها .
١٢٢	١٢	(الطعن رقم ٤١١٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٢) ٥ - تقديم أسباب الطعن دون التقرير به . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . جواز الطعن من عدمه مسألة سابقة على النظر في شكله . حق الطعن بالنقض مناطه : أن يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة .
١٩٠	٢١	(الطعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩) ٦ - صدور حكم لا وجود له . لاتنقضى به الدعوى الجنائية . ولاتكون له قوة الشيء المحكوم فيه مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ . فقد الحكم المطعون فيه بالنقض . عدم إمكان الحصول على على رسمية منه . استيفاء جميع إجراءات الطعن مقتضى ذلك . إعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات جنائية .
٢٠٥	٢٤	(الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢١)

الصفحة	القاعدة
	<p>٧ - إيراد المشرع نصا باعتبار العاملين فى شركات القطاع العام فى حكم الموظفين العاملين فى كل موطن يرى فيه موجبا لذلك وعدم إيراد هذا النص فى شأن العاملين بالقطاع العام . أثره : انتفاء تطبيق المادة ١٣٣ عقوبات .</p> <p>مخالفة ذلك توجب النقض والتصحيح بالقضاء ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية .</p>
٨٤١	٦٩ (الطعن رقم ٦٤٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)
	<p>٨ - قيام القاضى بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى . وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا . وإلا كان حكمه باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام . أساس ذلك ؟</p> <p>صدور الحكم مشوبا بهذا العيب . يوجب عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل فى موضوع الدعوى . عدم جواز تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملاً بالمادة ١٩٤/١ إجراءات . مخالفة ذلك . توجب النقض والإعادة لمحكمة أول درجة .</p>
٥١٦	٧٦ (الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - عدم امتداد أثر النقض لمحكوم المحكوم عليهم غيابيا .
٥٦٣	٨٦	(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧)
		١٠ - عدم توافر أى صورة من صور الاشتراك فى جريمة
		تسهيل البغاء فى حق الطاعتين وعدم اندراج الفعل المسند
		إليهما تحت أى نص عقابى آخر . معاقبتهما رغم ذلك . خطأ
٦٣٧		فى القانون يوجب نقض الحكم والقضاء ببراءتهما .
	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)
		١١ - التهريب الجمركى . ماهية كل من التهريب الفعلى
		والتهريب الحكيمى ؟ المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦
		لسنة ١٩٦٣ .
		عدم اعتبار حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلا أو
		شريكا - وراء الدائرة الجمركية تهريبا . ولا يعد اخفاء
		لأشياء متحصلة من جريمة فى حكم المادة ٤٤ مكررا عقوبات .
		علة ذلك ؟
		مخالفة الحكم هذا النظر . وجوب تصحيحه فى هذا
		الخصوص دون امتداد أثره إلى جريمة أخرى . المادة ٣٩ من
٦٦٤		القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
	٩٨	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)

الصفحة	الرقم	
		١٢ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . المادة ٣١٢ إجراءات جنائية . إمتداد أثر النقض للطاعن الآخر الذى لم يقبل طعن شكلا . علة ذلك .
٨١٢	١٢١	(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٦) ١٣ - جريمة صرف المخلفات فى مجارى المياه . عقوبتها : الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . المادة ١٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ . قضاء الحكم المطعون فيه بتغريم المطعون ضده مائة جنيه خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٨٣٩	١٢٥	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠) ١٤ - وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام .
٨٥٣	١٢٨	(الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤) ١٥ - التنازل عن الطعن . ترك للخصومة . أثره : الغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن . م ١٤٣ مرافعات .
٩٥١	١٤٤	(الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٦)

الصلحة	القاعدة	
		١٦ - القضاء ابتدائياً بمعاينة المتهم بتغريمه مائة جنيه والمصادرة . عملاً بالمادة ٥٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ . نزول المحكمة الاستئنافية بالعقوبة إلى تغريم المتهم خمس جنيهاً . خطأً في تطبيق القانون بنزولها عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى القانون مما يوجب نقض الحكم وتصحيحه .
٩٧٢	١٤٩	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٣١) ١٧ - متى تحكم محكمة النقض وتصحح الخطأ ؟ م ٣٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٦٧	١٦٢	(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٦) ١٨ - كون العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون . أثره : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقاً للقانون . أساس ذلك ؟
١١٤٦	١٧٨	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩) ١٩ - نقض الحكم للمرة الثانية . أثره : وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع .
١١٥٥	١٨٠	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠) ٢٠ - حق مصلحة الجمارك فى التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

الصفحة	القاعدة	
		- طبيعة التصالح وأثره ؟
		تصالح الطاعن مع مصلحة الجمارك بعد الطعن بالنقض وتقديم أسبابه . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح . تعلق ذلك بالنظام العام . وجوب القضاء به ولو بغير طلب الطاعن .
١٢٢٣	١٨٩	(الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)
		راجع أيضا :
		بناء على أرض زراعية
		(القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٣٥٦)
		وتهريب جمر كى
		(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٨١٦)
		وحكم « تسببه . تسبيب غير معيب »
		(القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١٣٣٨)
		ودعارة
		(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٧٧٢)
		ونقض « أثر الطعن »
		(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٣٣٨)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) أثر الطعن
		١ - اتصال وجه النعى بمحكوم عليه لم يقرر بالطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر الطعن إليه .
٢٣٢	٢٩	(الطعن رقم ٢١١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣١)
٦٧١	٩٩	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)
٣٦٩	٥٤	(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
١٠٣٦	١٥٦	(الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٠)
		٢ - من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية . لا يفيد من نقض الحكم .
٣٣٨	٤٧	(الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)
		٣ - عدم امتداد أثر الطعن لمحكوم عليه لم يوصد أمامه باب المعارضة في الحكم . ولو اتصل به سبب الطعن .
٥٠٢	٧٣	(الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٧)
		٤ - اختصاص محكمة النقض بالفصل في موضوع الدعوى متى طعن في القضية للمرة الثانية . شروطه ؟
٥٦٣	٨٦	(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم امتداد أثر الطعن للمحكوم عليهم الذين صدر الحكم حضوريا اعتباريا لبعضهم وغيايبا للبعض الآخر . علته ذلك : قابلية الحكم المطعون فيه بالمعارضة منهم .
٦٣٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)
		٦ - نقض الحكم فى تهمة وجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .
٨٤٦	١٢٧	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٧)
١٠٠١	١٥٢	(الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		٧ - ممن لم يكن له حق الطعن بالنقض . لا يفيد من نقض الحكم .
١٠١٦	١٥٤	(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		٨ - نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه أيضا بالنسبة للمستأنل عن الحقوق المدنية . أساس ذلك ؟
١٣٨٦	٢١١	(الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)
		راجع أيضاً :
		وصف التهمة
		(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١٠٦٧)

الصفحة	القاعدة	
		(و) سقوط الطعن :
		سقوط الطعن بالنقض المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا . لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . مفاد ذلك وعلة ؟
١٣٦٤	٢٠٦	(الطعن رقم ٣٢٨٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)
		(ل) الرجوع في الحكم :
		حق محكمة النقض الرجوع عن قضائها بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى عدم تقديم أسباب للطعن . إذا تبين بعدئذ أن أسبابه قدمت ولم تعرض عليها .
٣٥٢	٥٠	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)
		(ي) الطعن للمرة الثانية :
		١ - نقض الحكم للمرة الثانية . أثره : وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع .
١١٥٥	١٨٠	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		٢ - مثال لتسبيب محكمة النقض لحكم بإدانة متهمين وبراءة آخر من تهمة شروع في تهريب جمركي لدى نظرها موضوع الدعوى .
١٢٤٧	١٩٢	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٧)

الصفحة	اللمعة	
		نيابة عامة
		١ - وجوب عرض الحكم الحضورى الصادر بالإعدام على محكمة النقض مشفوعا برأى النيابة - أساس ذلك ؟
		ثبوت أن العيب الذى لحق الحكم الصادر بالإعدام يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى احالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون المذكور . أثره ؟
٧٩	٦	(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٦)
		٢ - إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الإعدام . غير لازم . علة ذلك ؟
		اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها .
١٢٢	١٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٢)
٨٥٣	١٢٨	(الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)
		٣ - وجوب عرض الحكم الحضورى الصادر بالإعدام على محكمة النقض مشفوعا برأى النيابة .
		وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟
		حق محكمة النقض فى نقض الحكم للخطأ فى القانون . أو البطلان . ولو من تلقاء نفسها .

الصفحة	القاعدة	
		عدم تقيدها بحدود أوجه الطعن أو رأى النيابة . المادتان ٢/٣٥ ، ٢/٣٩ ، ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٢	١٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٢)
		٤ - حق النيابة العامة فى الطعن . رهن بتوفر المصلحة لها أو المحكوم عليه . انتفاء هذه المصلحة . أثره : عدم قبول الطعن . علة ذلك ؟
		عدم جواز طعن النيابة العامة فى الأحكام لمصلحة القانون .
		علة ذلك ؟
		مثال .
٢٣٦	٣٠	(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١)
١١٩٣	١٨٤	(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)
		٥ - حق عضو النيابة فى الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاة أو كتابة بغير حلف يمين . أساس ذلك ؟
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ١٣٤٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)
		٦ - للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ومنها جناية الرشوة . أساس ذلك ؟
		تعقيب إجراءات مد الحبس . لا أثر له على سلامة الحكم الصادر فى موضوع الدعوى .
٢٤٧	٣٢	(الطعن رقم ١٣٤٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣)

الصفحة	اللائحة	
٣٠٣	٤١	<p>٧ - عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة البلاغ الكاذب على شكوى ولا يتوقف قبولها على تحريك الشكوى فى الميعاد ولو وكانت مرتبطة بجريمة قذف أو سب .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)</p>
٣١١	٤٣	<p>٨ - لا يقدح فى سلامة إجراء التفتيش بإذن أن يتم فى شارع غير الذى ورد بالتحريات . طالما قد تم فى نطاق الاختصاص المكانى للمأذون له بالتفتيش .</p> <p>لا مغايرة بين تسمية مصدر الإذن « وكيل نيابة » أو « وكيل النائب العام » طالما أن الطاعن لا ينازع فى اختصاص مصدره .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)</p>
٣٣٨	٤٧	<p>٩ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية عن الجرائم التى يرتكبها الموظف أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . قصر حق إقامة الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة . المادة ٦٣ إجراءات .</p> <p>جواز إيداعه لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٠ - تضمين قانون السلطة القضائية النص على أن يكون لكل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين .</p> <p>مفاداة : أن يكون للمحامي العام فى دائرة اختصاصه المحلى كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التى يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ولرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامى العام الأول أن يقوموا بأعمال النيابة فى الاتهام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة الاستئناف .</p>
٥٣٥	٦٣	<p>(الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٨)</p> <p>١١ - ميعاد الطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى حالة عدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة خلال الثلاثين يوما المحددة .</p> <p>امتداده عشرة أيام من تاريخ إعلان النيابة بإيداع الحكم قلم الكتاب مشروط بحصول النيابة على شهادة سلبية .</p> <p>المادة ٣/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>الشهادة السلبية التى يعتد بها . هى التى تصدر بعد انقضاء ثلاثين يوما من اليوم التالى لتاريخ صدور الحكم .</p> <p>الشهادة الصادرة فى اليوم الثلاثين حتى فى نهاية ساعات العمل . لاتصلح . أساس ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه فى تاريخ لاحق على الثلاثين يوماً . لا يبنى حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانوناً .</p> <p>استناد النيابة العامة . فى تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانوناً للطعن بالنقض . إلى شهادة سلبية صادرة فى اليوم الثلاثين وإلى تأشيرة قلم الكتاب على الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداع الحكم . لا يجدى . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .</p>
٤٩٣	٧١	<p>(الطعن رقم ٤١٦٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٤)</p> <p>١٢ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية على القاضى فى جنائية أو جنحة قبل صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى بذلك .</p> <p>المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . سريان ذات الحكم على النيابة العامة . المادة ١٣٠ من ذات القانون .</p> <p>وجوب تضمين الحكم صدور الإذن . إغفال ذلك يبطله .</p> <p>لا يبنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الإذن بالفعل .</p>
٥٦٣	٨٦	<p>(الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧)</p> <p>١٣ - اتصال محكمة النقض . بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام ولو لم تقم النيابة العامة بعرضها فى الميعاد . المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٥٧٤	٨٨	<p>(الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٤ - الحكم القيايى الاستثنائى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . جواز الطعن فيه بالنقض من تاريخ صدوره . من كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية الذى كان طرفا فى الخصومة الاستثنائية . علة ذلك ؟</p>
٦٠٢	٩٠	<p>(الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٨)</p> <p>١٥ - النيابة العامة . هى المختصة برفع الدعوى . لايجوز لغيرها رفعها إلا استثناءً .</p> <p>رفع النيابة العامة للدعوى الجنائية . أثره : عدم جواز تنازلها عنها أو الرجوع فيها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون أو تعديل التهمة أو الوصف أو استبدال غيرهما بها . أساس ذلك ؟</p>
٦٨٥	١٠٢	<p>(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١١/٥/١٩٨٨) .</p> <p>١٦ - طلب النيابة العامة تعديل وصف التهمة على أساس واقعة مادية مغايرة للواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلا . مؤداه : زيادة عدد الجرائم المرفوعة بها الدعوى . محاكمة المتهم عن التهمة الجديدة دون التهمة المرفوعة بها الدعوى . أثره ؟</p>

الصلحة	القاعدة	
		الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة . هي حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة إلا وكيلا عنها في استعمالها . مفاد ذلك ؟
٦٨٥	١٠٢	(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١١) ١٧ - الأصل أن حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها مطلق ، القيد على حريتها في هذا الشأن أمر استثنائي . ينبغي عدم التوسع في تفسيره . - جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج مستقلة في ركنها المادى عن جريمة الزنا . لاضير على النيابة إن هي باشرت التحقيق في جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج . رجوعا إلى حكم الأصل ومايسفر عنه من جريمة الزنا التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى مادامت الشكوى قد قدمت قبل رفع دعوى الزنا إلى جهة الحكم . علة ذلك ؟
٩١٤	١٣٧	(الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦) ١٨ - قبول عرض النيابة العامة في قضايا الإعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .
٩٣٨	١٤١	(الطعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠)
١٣٦١	١٩٥	(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٩ - اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفقرة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها . ومن بينها جريمة السب قيد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المدعى بالحقوق المدنية فى الادعاء المباشر خلال الأجل المضروب .</p> <p>تقدم المدعى بالحقوق المدنية بالشكوى إلى قسم الشرطة قبل إيداع صحيفة دعواه المباشرة فى الميعاد المحدد . أثره ؟</p> <p>(الظعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)</p>
٩٤٤	١٤٢	<p>٢٠ - ايجاب صدور طلب من الوزير المختص أو من ينوبه لتحريك الدعوى الجنائية فى الجرائم المؤتممة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . قيد على حرية النيابة كسلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال .</p>
٩٥٧	١٤٦	<p>(الظعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)</p> <p>٢١ - عدم تحريك الدعوى الجنائية وانعقاد الخصومة فيها . إلا بتحقيق النيابة أو من تندبه لهذا الغرض أو رفع الدعوى إلى قضاء اخكم .</p>
٩٥٧	١٤٦	<p>(الظعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ - إجراءات الاستدلال ولو في حالة التلبس لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية . ولا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن .
٩٥٧	١٤٦	(الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)
		٢٣ - إجازة النص في المادة ١٦٠ مكرراً إجراءات للنائب العام أو المحامي العام احالة الدعوى إلى محكمة الجنتج في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً / أ عقوبات اعتباره منسوخاً ضمناً بالمادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
١٠١٦	١٥٤	(الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)
		٢٤ - عدم إيجاب القانون ذكر الاختصاص المكانى مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لا على المحكمة إن هى التفتت عنه .
١٠٥٢	١٥٩	(الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣)
		٢٥ - العبرة فى اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

الصفحة	القاعدة	
		- ذكر الاختصاص المكنانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش غير لازم . متى أوضحت المحكمة أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره .
١١٠٣	١٦٧	(الطعن رقم ٣٧٧٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
		٢٦ - صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش . مؤدى ذلك ؟
١١٠٣	١٦٧	(الطعن رقم ٣٧٧٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)
		٢٧ - عدم جواز محاكمة مرتكب جريمة سرقة إضرارا بزوجه أوزوجته أو أصوله أو فروعه . إلا بناء على طلب المجنى عليه . لهذا الأخير التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها . وأن يوقف تنفيذ الحكم على الجانى فى أى وقت شاء . المادة ٣١٢ عقوبات .
		القيد الوارد على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة . علته ؟ امتداد ذلك إلى جرائم النصب وخيانة الأمانة .
		التفات الحكم بالإدانة فى جريمة تهديد منقولات الزوجية عن المخالصة المقدمة من الطاعن المنسوبة لزوجته . قصور .
١١٠٨	١٦٩	(الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٨ - الحكم على متهم باعتبار أن سنه تجاوزت الثامنة عشرة .</p> <p>ثبوت عدم تجاوز هذه السن بأوراق رسمية . منوط برئيس النيابة رفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم للقضاء بالغائه وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها . المادة ٢/٤١ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .</p>
١١٩٣	١٨٤	<p>(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p> <p>٢٩ - حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم لمصلحة المتهم . مقيد بقيود طعنه .</p>
١١٩٣	١٨٤	<p>(الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)</p> <p>٣٠ - أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأي إجراء من إجراءات التحقيق . ماهيته . وأثره ؟</p>
١٢١٦	١٨٨	<p>(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٥)</p> <p>٣١ - الغاء النائب العام للأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . متجاوزا الميعاد المحدد في القانون . لا أثر له . مثال .</p>
١٢١٦	١٨٨	<p>(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٥)</p> <p>٣٢ - للنيابة العامة الطعن في الحكم . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه . أساس ذلك ؟</p>
١٢٥٧	١٩٤	<p>(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>٣٣ - امتداد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب في حالة طعن النيابة في حكم البراءة . شرطه : الحصول على شهادة سلبية .</p> <p>الشهادة السلبية . ماهيتها ؟</p> <p>الشهادة المتضمنة تحديد تاريخ إيداع الحكم . ليست شهادة سلبية ولا تكسب حقا في امتداد الميعاد .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>إجراءات « إجراءات المحاكمة »</p> <p>(القاعدة رقم ١ هيئة عامة بالصحيفة رقم ٥)</p> <p>وأعداد</p> <p>(القاعدتان رقم ١٠، ١٢٨ بالصحيفتين رقمي ٨٥٣، ١١٢)</p> <p>ودعوى مدنية</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٢١٦)</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها »</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١١٩٣)</p>
١٣٩٧	١٨٤

(هـ)

هتك عرض

١ - كفاية الاستناد في تقدير سن المجنى عليه في جريمة هتك عرض . إلى إفادة المدرسة الملحق بها . مادامت مستمدة من شهادة ميلاده المودعة لديها . أساس ذلك ؟

١١٧ ١١

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٠)

٢ - الركن المادي لجريمة هتك العرض . تحققه بأي فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها ويخدش عاطفة الحياء عندها .

مثال لتسبيب كاف تتوافر به أركان جريمة هتك العرض . أدانه الطاعن بجناية هتك العرض انتفاء مصلحته في النعى على الحكم بأن الواقعة تعتبر جنحة . ط لما أن العقوبة المقررة بها عليه وهي الحبس ستة أشهر تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

٩٠٩ ١٣٦

(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٠ / ١٦)

القاعدة الصفحة

(و)

وصف التهمة - وقاع انثى بغير رضاها - وقف تنفيذ - وكالة .

وصف التهمة

١ - عدم جواز إثارة شئ عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٥٦ ١٨ (الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤)

٢ - حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة . حده :
التزام الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة .
مثال فى جريمة إحراز مخدر

٣١١ ٤٣ (الطعن رقم ٤٠٧٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٧)

١٠٥٢ ١٥٩ (الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٣)

٣ - سلطة المحكمة فى اسباغ الوصف القانونى الصحيح
على الواقعة المعروضة عليها . تعديل محكمة أول درجة
الوصف . دون لفت نظر الدفاع . متى لا يترتب عليه بطلان
حكم المحكمة الاستئنافية ؟

٣٧٧ ٥٥ (الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - إحالة المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة العاهة المستديمة .</p> <p>تغيير المحكمة فى التهمة إلى إصابة خطأ . ليس مجرد تغيير فى الوصف تملك إجراءه عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هى واقعة الاصابة الخطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان . لا يؤثر فى ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة اصابة خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الاهمال التى قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .</p>
٤٢١	٦٠	<p>(الطعن رقم ٤٦٦٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٨)</p> <p>٥ - النيابة العامة . هى المختصة برفع الدعوى . لا يجوز لغيرها رفعها إلا استثناء .</p> <p>رفع النيابة العامة للدعوى الجنائية . أثره : عدم جواز تنازلها عنها أو الرجوع فيها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون أو تعديل التهمة أو الوصف أو استبدال غيرهما بها .</p> <p>أساس ذلك ؟</p>
٦٨٥	١٠٢	<p>(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١١/٥/١٩٨٨)</p> <p>٦ - طلب النيابة العامة تعديل وصف التهمة على أساس واقعة مادية مغايرة للواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً . مؤداه : زيادة عدد الجرائم المرفوعة بها الدعوى . محاكمة المتهم عن التهمة الجديدة دون التهمة المرفوعة بها الدعوى . أثره ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة . هي حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة إلا وكيلا عنها فى استعمالها . مفاد ذلك ؟
٦٨٥	١٠٢	(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ١١) ٧ - قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة فى العقوبة يوجب توقيع العقوبة المقررة لأشدها . عدم تقييد المحكمة بالوصف المسبغ على الواقعة أو بالقانون المطلوب تطبيقه . صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة تسهيل دعارة أنشئ بمنع من نظر الدعوى الجنائية عن جريمة تعريض أكثر من حدث للإتحراف المرتبطة بها . قضاء المحكمة فى الجريمة الأخيرة . خطأ فى القانون .
٧٤١	١١١	(الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ٢) ٨ - تغيير المحكمة للتهمة من إقامة بناء بدون ترخيص إلى إقامة بناء على أرض غير مقسمة . تعديل فى التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء المحاكمة : وقبل الحكم فى الدعوى . مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٧٩٠	١١٢	(الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٦ / ١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - العبرة في تكبيف الواقعة بأنها جناية أو جنحة في صدد قواعد التقادم هي بنوع الجريمة الذي تنتهي إليه المحكمة . مثال .
٨٢٦	١٢٣	(الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨ / ٧ / ٣) ١٠ - لمحكمة الموضوع تغيير الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم . لها تعديل التهمة بإضافة الظرف المشدد ولو لم يذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور . فصل المحكمة في الدعوى قبل تعديل التهمة بإضافة الظرف المشدد . خطأ في القانون . علة ذلك ؟
١٠٦٧	١٦٢	(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٦) ١١ - تعديل المحكمة لتهمة إنتاج وعرض أغذية مفسوسة للبيع بإضافة الظرف المشدد وهو أن ماعرضه كان ضاراً بصحة الإنسان . تعديل التهمة نفسها . وجوب لفت نظر المتهم إلى ذلك التعديل . أثر ذلك ؟
١٠٦٧	١٦٢	(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ١٦)

الصلحة	القاعدة/	
		<p style="text-align: center;">وقائع انثى بغير رضاها</p> <p>١ - جريمة المراقبة المؤتممة بالمادة ١/٢٦٧ عقوبات . تحقّقها رهن باستعمال المتهم أية وسيلة تعدم إرادة المجنى عليها وذلك لايتأتى إلا أن تكون لها حرية الممارسة الجنسية . وهو مايتطلب توافر إرادتها . مقتضى ذلك : أن تكون على قيد الحياة .</p> <p>الحكم بإدانة الطاعن بجريمة المراقبة سالفه البيان دون تقصى أمر حياة المجنى عليها وقت العبث بموطن العفة فيها وخلو الأوراق مما يفيد بقائها على قيد الحياة . قصور .</p>
٧٩	٦	<p>(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٦)</p> <p>٢ - العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية أو المرتبط بجنحة . ماهيتها . المادة ٢٣٤ عقوبات .</p> <p>قصور الحكم الصادر باعدام الطاعن فى جريمة قتل عمد مقترن بجناية اغتصاب ومرتبطة بجنحة شروع فى سرقة فى استظهار توافر جناية الاغتصاب المقترنة . أثره ؟</p>
٧٩	٦	<p>(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/٦)</p> <p>٣ - كافية أن يكون الفصل قد ارتكب بغير رضا المجنى عليها لتوافر ركن القوة فى جناية الواقعة . استخلاص حصول الاكراه . موضوعى .</p>
١٢٣٧	١٩١	<p>(الطعن رقم ٢٩٧٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)</p> <p style="text-align: right;">راجع أيضا: خطف</p> <p style="text-align: right;">(القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١٢٣٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وقف تنفيذ</p> <p>سقوط الطعن بالنقض المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . مفاد ذلك وعلته ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٢٨٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)</p> <p>وكالة</p> <p>١ - ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه لإخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)</p> <p>٢ - صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة . انصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض .</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)</p> <p>٣ - المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر .</p>
١٣٦٤	٢٠٦	
١٩٠	٢١	
٤٢٩	٦٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله . يعتبر موطناً خاصاً له بجانب موطنه الأسمى لمباشرة أى إجراء قانونى يتصل بهذه الخدمة .</p> <p>أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور .</p> <p>وميعاده . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟</p> <p>حجب الخطأ الحكم من بحث موضوع الدعوى . أثره ؟</p>
٦٠٢	٩٠	<p>(الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٨)</p> <p>٤ - ثبوت أن مرض المحامى وسفره للخارج للعلاج حال دون إيداع سند وكالته الذى قرر بالطعن بالنقض بموجبه . عذر يوجب الرجوع فى الحكم الصادر بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به من غير ذى صفة .</p>
٧٥١	١١٢	<p>(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ٦/٥/١٩٨٨)</p> <p>٥ - اشترط توكيل خاص فى الادعاء المباشر . غير لازم .</p>
٩٤٤	١٤٢	<p>(الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٨)</p> <p>٦ - نيابة الوصى عن القاصر نيابة قانونية الغرض منها صيانة ثروته واستثمارها فى الوجوه التى تعود عليه بالمنفعة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>تقرير الوصية على المحكوم عليه بعقوبة الجناية نيابة عنه في الشق الجنائي وحده رغم أنه ليس حدثا . غير مقبول . أساس ذلك ؟</p>
١١٠٦	١٦٨	<p>(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٣)</p> <p>٧ - ولي القاصر . وكيل جبرى عنه بحكم القانون . مؤدى ذلك ؟</p>
١١٣٧	١٧٦	<p>(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٨)</p> <p>٨ - استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .</p>
١٢٣٧	١٩١	<p>(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٦)</p> <p>٩ - وجوب أن يكون المحامي المقرر بالطعن بالنقض في المواد الجنائية وكلا عن الطاعن وقت التقرير به . أساس ذلك ؟ الطعن في الأحكام . يستلزم توكيلا خاصا . أو توكيلا عاما ينص فيه على ذلك .</p>
١٣٧٧	٢٠٩	<p>(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٥)</p>

الفهرس الأجدى
للسنة ٣٩ جنائى

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(أ)			
اتفاق	٥	استيلاء على أموال أميرية	٩٧
إثبات	٦	اشتراك	٩٨
إجراءات	٤٧	إشكال فى التنفيذ	١٠٤
أحداث	٦٥	إصابة خطأ	١٠٥
أحوال شخصية	٦٦	اعتراف	١٠٥
اختصاص	٦٨	إعدام	١٠٥
إختلاس أموال أميرية	٧٤	إعلان	١٠٩
إخفاء أشياء مسروقة	٧٩	أغذية	١١١
ارتباط	٨٠	اقتران	١١٣
أسباب الإباحة ومواقع العقاب	٨٣	إكراه	١١٣
استجواب	٨٧	آلات رفع مياه	١١٦
استئناف	٨٨	امتناع عن تنفيذ حكم	١١٦
استدلالات	٩٤	أمر إحالة	١١٧
استعمال مكبر صوت	٩٧	أمر بالأوجه	١١٧
استيراد	٩٧	أمر حفظ	١١٨
استيقاف	٩٧	أوراق رسمية	١١٨
		إيجار أماكن	١١٨

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ب)			
باعث	١٢٣	جسيم بأموال عامة	١٤١
بطلان	١٢٣	تسهيل استيلاء	١٤٢
بلاغ كاذب	١٢٩	تسهيل دعارة	١٤٣
بغاء	١٣١	تعريض	١٤٣
بناء	١٣٢	تفتيش	١٤٥
بناء على أرض زراعية ...	١٣٢	تقادم	١٥٣
(ت)		تقسيم	١٥٦
تأمينات اجتماعية ...	١٣٣	تقرير التلخيص	١٥٧
تبديد	١٣٣	تقليد	١٥٨
تبغ	١٣٤	تحريض على الفسق والفجور	١٥٩
تبوير أرض زراعية ...	١٣٤	تكليف بالحضور	١٥٩
تجريف أرض زراعية ...	١٣٥	تلبس	١٦٠
تحقيق	١٣٦	تهديد	١٦١
تزوير	١٣٧	تهريب جمركى	١٦٢
تسبب خطأ فى إلحاق ضرر		(ج)	
		جريمة	١٦٦
		جلب	١٧٤
		جمارك	١٧٦

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ج)		(د)	
حكم ١٨١		رابطه السببية ٣١٩	
حيازة ٢٥٠		رسوم إنتاج ٣٢٢	
(خ)		رشوة ٣٢٢	
خطأ ٢٥١		رقابة إدارية ٣٢٦	
خطف ٢٥٢		(ز)	
خلو رجل ٢٥٣		زنا ٣٢٦	
خيانة أمانة ٢٥٦		(س)	
(د)		سب وقذف ٣٢٧	
دستور ٢٥٧		سبق اصرار ٣٣٠	
دعارة ٢٥٨		سرقة ٣٣٠	
دعوى جنائية ٢٦٠		سلاح ٣٣٢	
دعوى مباشرة ٢٧٦		سكر بين ٣٣٢	
دعوى مدنية ٢٧٦		(ش)	
دفاع ٢٨٢		شروع ٣٣٤	
دفاع شرعى ٣٠٧		شريك ٣٣٥	
دفع ٣٠٧		شركات القطاع العام ٣٣٥	
(ذ)		شهادة إدارية ٣٣٥	
ذبح ماشية ٣١٩		شهادة سلبية ٣٣٦	
		شيك دون رصيد ٣٣٧	

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ص)			
صلح	٣٤١	فجور	٣٧٦
[ض]			
ضرب	٣٤٢	[ق]	
ضرر	٣٤٦	قانون	٣٧٧
[ط]			
طرق عامة	٣٤٧	قبض	٣٩٥
طعن	٣٤٧	قتل خطأ	٣٩٧
[ظ]			
ظروف مخففة	٣٤٩	قتل عمد	٣٩٨
ظروف مشددة	٣٤٩	قذف	٤٠٢
[ع]			
عاهة مستديمة	٣٥١	قرار إداري	٤٠٢
عزل	٣٥١	قصد جنائي	٤٠٣
عقوبة	٣٥٢	قضاة	٤١٠
عمل	٣٧١	قضاء عسكري	٤١١
[غ]			
غرامة	٣٧١	قطاع عام	٤١٣
غش	٣٧٢	قوة الأمر المقضى	٤١٣
[ف]			
فاعل أصلى	٣٧٤	[ك]	
		كحول	٤١٤
		كفالة	٤١٤

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(م)			
مأمورو الضبط القضائي ...	٤١٥	مطارات	٤٤٨
محال عامة	٤١٨	مساهمة جنائية	٤٤٨
محاماه	٤١٩	مستولية جنائية	٤٤٨
محضر الجلسة	٤٢٣	مستولية مدنية	٤٥١
محكمة الأحداث	٤٢٤	مصادرة	٤٥١
محكمة استئنافية	٤٢٤	معارضة	٤٥٢
محكمة أمن الدولة	٤٢٦	مقدم إيجار	٤٥٥
محكمة أول درجة	٤٢٦	مواد مخدرة	٤٥٥
محكمة ثانى درجة	٤٢٧	مؤسسات عامة	٤٦٠
محكمة الجنايات	٤٢٧	موانع المسئولية	٤٦٠
محكمة الجنح	٤٢٨	موانع العقاب	٤٦١
محاكم عادية	٤٢٩	موظفون عموميون	٤٦١
محكمة الموضوع	٤٢٩	(ن)	
محكمة النقض	٤٤٤	نشر	٤٦٥
محكمة دستورية	٤٤٧	نصب	٤٦٦
مخالفة	٤٤٧	نظافة	٤٦٧
مرور	٤٤٨	نظام عام	٤٦٧
مستخدم عام	٤٤٨	نقابات	٤٦٩

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
		(و)	
نقد	٤٧٠	وصف التهمة	٥٦٩
نقض	٤٧٣	وقاع أنثى بغير رضاها ...	٥٧٣
نيابة عامة	٥٥٦	وقف تنفيذ	٥٧٤
(هـ)		وكالة	٥٧٤
هتك عرض	٥٦٨		

تصويبات
السنة ٣٩ جنائي

تصويبات السنة ٣٩ جنائى

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	المصواب
٨٤	١٠	اقلا	نقلاً
٨٥	١٦	بالشق	بالشق
٢٤٤	٧	نشؤ	نشوء
٢٦٩	٧	الطان	الطاعن
٣٠٥	٩	ثلاثة الأشهر	الثلاثة أشهر
٣٤٧	قبل الأخير	وظرفها	وظروفها
٣٥٦	٧	اتخاز	اتخاذ
٣٥٦	١٥	المدنية	المدينة
٤٣٦	٥	مكان	كان
٤٣٧	١٨	المادة	المادية
٤٨٨	٥	أثر	أثره
٥١٢	١٢	الاتفاق	الاتفات
٥٣٨	٨	القمنية	القمنية
٥٤١	٧	جرمتى	جرمتى
٥٤٥	٧	ارتباط	ارتباطاً
٥٤٥	١٠	ارتباط	ارتباطاً
٥٤٥	١٠	مجزىء	مجتزىء

(تابع) تصويبات السنة ٢٩ جنائى

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧١٤	١٧	بجميع تفاصيلها وجه دقيق	بجميع تفاصيلها على وجه دقيق
٧٧٤	٢	البعض	للبنى
٧٨٢	١٠	البعض	للبنى
٧٩٤	الأخير	الاسكندرية	تحدف
٧٩٥	٢	الرئيسية فسترى عليها	الرئيسية ... فسترى عليها
٧٩٥	٧	اعلامه	العامة
٧٩٥	٩	المسافة	المساحة
٧٩٥	١٠	هذا القانون	هذا الطريق
٧٩٨	٥	المسافة	المساحة
٧٩٨	٦	هذا القانون	هذا الطريق
٧٩٨	١٠	لما كان ، وكان	لما كان ذلك ، وكان
٨٢٠	١٩	سنة ١٩٨٥	سنة ١٩٨٠
٨٢٠	٢٢ ، ٢١	حضورها للأول والثانى وغيابها للثالث	حضورها للثانى وغيابها للأول والثالث
٨٣٧	٧	بطريقة	بطريق
٨٥٠	قبل الأخير	لسييت	ليست
٨٥٣	قبل الأخير	« الدفعا بطلان الاعتراف »	« الدفع بطلان الاعتراف »
٨٦٠	١٦	حدود بطلان	وجود بطلان

(تابع) تصويبات السنة ٣٩ جنايا

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	التصواب
٨٦١	١٧	محكمة جنايات أمن الدولة العليا	تخذف كلمة جنايات
٨٦٤	١٣	حدود بطلان	وجود بطلان
٨٧٣	٢	١١٨ مكرراً من قانون	١١٨ مكرراً / أ من قانون
٨٧٥	الأخير	محكمة جنايات الاسكندرية	محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية
٨٧٨	الأخير	التمرير	التحويل
٨٨٣	١٠	عمله	علمه
٨٩٠	٦	من قبل	من قبيل
٩٠٦	١١	صندوق تحويل	صندوق تمويل
٩١٠	٦	الركن المادة	الركن المادى
٩٢٠	١٢	حالة	قالة
٩٢٢	الأخير	لا يقبل أن يك حون	لا يقبل أن يكون
٩٥٢	٣	صاقة	صادقة
١١٦٨	٥	حدث	حدوث
١٢٨٦	٤	لما كان	وكان

نعم بعمر الله

طبع بالمدينة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة
مهندس / إبراهيم السيد الجمنساوى

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٩٤ - ٦٠٠٠

Bibliotheca Alexandrina



0536758